

نَا لَيْفِ الشَيْخِ الامام العلامة موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمدبن قدامة المتوفي سنة ٣٣٠هـ على مختصر الامام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الحرقي المتوفي سنة ٣٣٤هـ

ويليم



على متن المقنع ، تأليف الشيخ الامام شمس الدين ابي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن احمد ابن قدامه المقدسي المتوفي سنة ٦٨٢ ه كلاهما على مذهب امام الأئة (ابي عبد الله احمد بن محمد بن حمد بن حمد بن حنبل الشيباني) مع بيان خلاف سائر الأعة وأدلتهم رضي الله عنهم



(تنبيه) وضمنا كتاب المغني في أعلى الصحائف والشرح الكبير في أدناها مفصولا بينها بخط عرضي

داراكااب الهربي

للنسشت و وَالنُودُسِيُّعَ

المال المال

كتاب الاجارات

الاصل في جواز الاجارة الكتاب والسنة والاجاع أما الكتاب فقول الله تعالى (فان أرضعن الم فا توهن أجورهن) وقال تعالى قالت (إحداهما باأبت استأجره إن خير من استأجر تالقوي الأمين قال أي أريد أن أن كحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجر في عاني حجيج فان أتمت عشر افمن عندك) وروى ابن ماجه في سننه عن عتبة بن الندّ رقال كناعند رسول الله ويتيالين فقر أرطس احتى اذا بلغ قصة موسى قال ابن ماجه في سننه عن عتبة بن الندّ رقال كناعند رسول الله ويتيالين فقر أرطس احتى اذا بلغ قصة موسى قال وجدفيها وإن موسى عليه السلام أجر نفسه عماني حجيج أوعشر اعلى عفة فرجه وطعام بطنه وقال الله تعالى (فوجدفيها جداد المريد أن ينقض فاقامه قال لوشئت لا يخذت عليه أجر ال وهذا يدل على جواز أخذ الاجر على اقامته وأما السنة فثبت أن رسول الله ويتيالين وأبا بكر استأجر ارجلامن بني الديل ها ديا خرزية أو ووى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ويتيالين قال «قال الله عز وجل ثلانة اناخصمهم بوم القيامة : رجل عن أبي هريرة رضي الحه عنه أن رسول الله ويتيالين قال «قال الله عز وجل ثلانة اناخصمهم بوم القيامة : رجل

بسلم سالة الرحم ألرحيم

(باب الاجارة)

والاصل في جوازها الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى (فان أرضه من المح فا توهن أجورهن) وقال تعالى , قالت إحداها يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الامين عقال اني أديد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج) وروى ابن ماجه في سننه عن عتبة بن الندر قال : كنا عند رسول الله ويتياتي فقرأ (طس) حتى إذا باغ قصة موسى قال « ان موسى عليه السلام أجر نفسه ثماني حجج أو عشراً على عفة فرجه وطعام بطنه ، وقال الله تعالى (قال لو شئت لا تخذت عليه أجراً) وهذا بدل على جواز أخذ الاجرة على إقامة الحدار

وأما السنة فثبت أنالنبي ﷺ وأبا بكر استأجرا رجلا من نبي الديل هاديا خريتاً.وروىالبخاري عِن أبي هريرة أن رسول الله عَيْمَالِيَةِ قال « قال الله عز وجل ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل

أعطى في ثم غدر ورجل باع حرا قا كل منه ورجل استأجر أجير افاستوفى منه ولم يوفه أجره والاخبار في هذا كثيرة. وأجمع أهل العلم في كل عصر وكل مصر على جواز الاجارة الاما يحكى عن عبد الرحم الاصم انه قال لا يجوز ذلك لانه غرريعتي انه يعقد على منافع لم تخلق وهذ غلط لا يمنع انعقاد الاجماع الذي سبق في الاعصار، وسارفي الامصار ، والعبرة أيضاد الة عليها فان الحاجة الى المنافع كالحاجة الى ذلك فانه فلم اجاز العقد على الاعيان وجب أن بجوز الاجارة على المنافع ، ولا يخفى ما بالناس من الحاجة الى ذلك فانه ليس لكل أحدد الريم لكل أحدد الريم لكل أحدد الريم أصحاب الاملاك إسكانهم وحملهم تطوعا ، وكذلك أصحاب الصنائع يعملون باجر ولا يمكن كل أحد عل ذلك ولا يجد متطوعا به فلا بدمن الاجارة اذلك بل ذلك بماجمله الله طريقا المرزق حتى ان أكثر المكاسب الصنائع، وماذ كره من الخرد اليه مع ماذ كرنا من الحاجة فان العقد على المنافع لا يمكن بعدوجودها لا نها تتلف بمضي الساعات فلا بد من العقد عليها قبل وجودها كالسلم في الاعيان

(فصل واشتقاق الاجارة من الاجر وهو العوض قال الله تعالى (لوشتت لا تخذت عليه أجرا) ومنه سمى الثواب أجرا لان الله تعالى يعوض العبدية على طاعته أوصبره عن مصيبته

فصل وهي نوع من البيم لأنها تمليك من كلواحدمنهما لصاحبه فهي بيم المنافع والمنافع منزلة الاعيان الأنه يصح تمليكها في حال الحياذو بعد الموت و تضمن باليدو الا تلاف و يكون عوضها عيناودينا، و انااختصت

﴿مسئلة ﴾ (وهي عقد على المنافع تنعقد بلفظ الاجارة والكراء ومافي معناهما عوفي افظالبيع وجهان) الاجارة عقد على المنافع في قول أكثر العلماء منهم أبو حنيفة ومالك وأكثر الشافعية ، وذكر

أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجره » وأجم أهل العلم في كل عصر على جواز الاجارة إلا ما يحكى عن عبدالرحن بن الاصم اله قال : لا يجوز ذلك لانه غرر يعنى انه يعقد على منافع لم تخلق . وهذا غلط لا يمنع انعقاد الاجماع الذي سبق في الاعصار وسائر الامصار ، والعبرة أيضا دالة عليها فان الحاجة إلى المنافع كالحاجة إلى الاعيان فلما جاز العقد على الاعيان وجب أن تجوز الاجارة على المنافع ، ولا يخنى حاجة الناس إلى ذلك فانه ليس لكل أحد دار يملكها ولا يقدر كل مسافر على بعير أو داية يملكها ولا ينزم أصحاب الاملاك إسكامهم وحملهم تطوعا به ، تطوعا ، وكذلك أصحاب الصنائم بعملون بأجر ولا يمكن كل احد عمل ذلك ولا يجد متطوعا به ، فلابد من الاجارة الذلك بل ذلك مما جعله الله تعالى طريقا إلى الرزق حتى ان أكثر المسكسب فلابد من الاجارة القلى بل في العقت اليه مع ماذكرنا من الحاجة فان العقد على المنافع لا يمكن بعد وجودها لأنها تتلف بمضي الاوقات فاحتيج إلى العقد عليها قبل وجودها كالسلم في الاعيان . واشتقاق الاجراة من الاجر وهو العوض ، قال الله تعالى (قال لو شئت لا تخذت عليه أجراً) ومنه سمي الثواب أجراً لان الم تعالى يعوض العبد به على طاعته ، أوصبره على مصيبته

باسم كما اختص بعض البيوع باسم كالصرف والسلم . اذا ثبت هذا فانها تنعقد بلفظ الاجارة والكرا. لانها موضوعان لهاء وهل تنعقد بلفظ البيع ? فيه وجهان رأحدها) تنعقد به لانها بيم فانعقدت بلفظ كالصرف (والثاني) لا تنعقد به لان فيها معنى خاصافا فتقرت الى لفظ يدل على ذلك المعنى ولان الاجارة تضاف الى العين التي يضاف اليها البيع إضافة واحدة فاحتيج الى لفظ يعرف ويفرق بينهما كالعقود المتباينة زلانه عقد يخالف البيع في الحكم والاسم فاشبه النكاح

(فصل) ولا تصح الا منجائز التصرف لانها عقد تمليك في الحياة فأشبه البيع

(مسئلة) قال(واذا وقعت الاجارة على مدة معلومة باجرة معلومة فقد ملك المستأجر المنافع وملكت عليه الاجرة كاملة في وقت العقد الاأن يشترطا أجلا)

هذه المسئلة تدل على أحكام سنة (أحدها) أن المعقود عليه المنافع وهذا قول أكثر أهل العلم منهم مالك وأبو حنيفة وأكثر أصحاب الشافعي ، وذكر بعضهم أن المعقود عليه العين لانهاالموجودة والعقد يضاف اليهافيقول أجرتك داري كايقول بعتكها

ولنا أن المعقود عليه هو المستوفى بالعقد وذلك هو المنافع دون الاعيان ولان الاجر في مقابلة المنفعة ولهذا تضمن دون العين ، وما كان العوض في مقابلته فهو المعقود عليه وأنما أضيف العقد الى

بعضهم أن المعقود عليه العين لأنها الموجودة والعقد يضاف اليها فيتول أجرتك داري

ولنا أن المعقود عليه هو المستوفى بالعقد وذلك هو المنافع دون الاعيان ولان الاجر في مقابلة المنفعة ولهذا يضمن دون العين وما كان العوض في مقابلته فهو المعقود عليه وإنما أضيف العقد إلى العين لأنها محل المنفعة ، وكما يضاف عقد المساقاة إلى البستان والمعقود عليه التمرة ، ولو قال أجرتك منفعة داري جاز

⁽ فصل) وهي نوع من البيع لانها تمليك من كل واحد منها لصاحبه فهي بيـم المنافع والمنافع كالاعيان لانها يصح تمليكها في الحياة وبعد الموت وتضمن باليد والانلاف وتكون عوضا عينا ودينا وإنا اختصت باميم كالصرف والسـلم مع كونه بيعا ، فعلى هذا تنعقد بلفظ الاجارة والكراء لانها موضوعان لها ، وكذلك كل ما يؤدي معناهما لحصول المقصود به ، وهل تنعقد بلفظ البيع ? فيه وجهان [أحدها] تنعقد به لانها بيم فانعقدت بلفظه كالصرف [والثاني] لانتعقد به لان فيها معنى خاصا فافتقرت إلى لفظ يدل على ذلك المعنى ، ولان الاجارة تضاف إلى العين التي يضاف اليها البيم إضافة واحدة فاحتيج إلى لفظ يعرف ويفرق بينها كالعقود المتباينة ، ولانها عقد بخالف البيع في الحكم والاميم أشبه النكاح

⁽ فصل) ولا تصح إلامن جائز التصرف لانه عقد عليك في الحياة أشبه البيع

المين لأنها محل المنفعة ومنشؤها كا يضاف عقد المساقاة الى البستان والمعقود عليه المترة ولو قال آجرتك منفعة داري جاز (الثاني) أن الاجارة إذا وقعت على مدة يجب أن تكون معلومة كشهر وسنة ولاخلاف في هذا نعلمه ولان المدة هي الضابطة المعقود عليه المعرفة له فوجب أن تكون معلومة كمدد المكيلات فيا يم بالكيل، فإن قدر المدة بسنة مطلقة حل على سنة الاهلة لانها المعهودة في الشرع قال الله تعالى فيا يم بالكيل، فإن قدر المدة بسنة مطلقة حل على سنة الاهلة لانها المعهودة في الشرع قال الله تعالى كان تأكيداً وإن قال عددية أو سنة بالايام كان له ثلاثائة وستون يوما لان الشهر المعددي يكون كان تأكيداً وإن استأجر سنة هلالية أول الملال عد اثني عشر شهراً بالأهلة سواء كان الشهر تاما أو ناقصا الان الشهر الهلالي ما بين الهلالين ينقص مرة ويزيد أخرى ، وإن كان العقد في أثناء شهر عد ما بقي من الشهر وعد بعده أحد عشر شهراً بالملال ثم كل الشهر الاول بالعدد ثلاثين يوما لانه تعذر رحه الله رواية أخرى أنه يسترق إلجيم بالعدد لأنها ماعداه بالملال فوجب ذلك لأنه الاصل، وحكي عن احد رحه الله رواية أخرى أنه يسترق إلجيم بالعدد لأنها مدة يستوفى بعضها بالعدد فوجب استيفا جيمها به كا لو كانت المدة شهراً واحداً ، ولان الشهر الاول ينبغي أن يكل من الشهر الذي يليه فيحصل ابتداء الشهر كانت المدة شهراً واحداً ، ولان الشهر الأني بعده ، ولا بي حنيفة والشافعي كالروايتين ، وهكذا ان كان العقد على أشهر دون السنة ، وانجعلا المدة سنة وهية والشافعي كالروايتين ، وهكذا ان كان العقد على أشهر دون السنة ، وانجعلا المدة سنة وهية أن المهردون السنة ، وانجعلا المدة سنة وهية والشافعي كالروايتين ، وهكذا ان كان العقد على أشهر وكان السنة ، وانجعلا المدة سنة وهية والشافعي كالروايتين ، وهكذا ان كان العقد على الشهر دون السنة ، وانجعلا المدة سنة والشهرية أن يكل من الشهر ودن السنة ، وانجعا الن كان العقد وكن الشهر وكان الشهر وكل الشهر وكان المراح وكان الشهر وكان الشهر وكان الشهر وكان الشهر وكان المراح وكان الشهر وكان المراح وكان كان الشهر وكان الشهر وكان الشهر وكان الشهر وكان

⁽ مسئلة) (ولا تصح إلا يشروط ثلاثة (أحدها) معرفة المنفعة إما بالعرف كسكنى الدارشهر آ و خدمة العبد سنة وإما بالوصف كعمل زبرة حديد وزنها كذا إلى موضع معين أو بناء حائط يذكر طوله وعرضه وسمكه وآلته)

وجملة ذلك انه لابد من معرفة المنفعة في الاجارة لانها المعقود عليها فاشترط العلم بها كالمبيع فان معرفته شرط في صحة البيع فكذلك معرفة المنفعة في الاجارة فان بيع الحجهول لا يصح اجماعا ، فان كان لما عرف كسكنى الدار شهراً لم محتج الى ذكرها لانه لا يكترى الا لذلك فاستغني عن ذكرها كالبيع بثمن مطلق في موضع فيه نقد معروف ، وخدمة العبد سنة كسكنى الدار لانها معلومة بالعرف . وأما إن اكترى لحل زبرة حديد إلى موضع معين فلابد من ذكر الوزن ههنا والمكان الذي تجمل اليه لان المنفعة انها تعرف بذلك

[﴿] مسئلة ﴾ (أو بناء حائط بذكر طوله وعرضه وسمكه وآلته واجارة أرض معينة لزرع كذا أو غرس أو بناء معلوم)

وجملة ذلك انه يجرز الاستنجار للبناء ويقدر بالزمان والعمل ، فان قدر بالعمل فلابد من معرفة موضعه لانه مختلف بقرب الما. وسهولة البراب ولابد من ذكر طوله وعرضه وسمكه وآلة البناء من طين أو لبن أو آجر أو حجارة أوشيد أوغيرذلك . قال ابن أبي موسى: واذا استأجره لبناء الف لبنة

ثلاثمائة وخسة وستون يوما فان الشهور الرومية منها سبعة أحد وثلاثون يوما وأربعة ثلاثون يوما وشهرواحد عمانية وعشر ون يوما ، وشهورالقبط كلها ثلاثون ثلاثون وزادوها خمسة أيام لتساوي سنتهم السنة الرومية، وإن كان أحدهما يجهل ذلك لم يصح لان المدة مجهولة في حقه ، وأن آجره الى العيد انصرف إلى الذي يليه وتعلق بأول جزء منه لانه جعله غابة فتنتهي مدة الاجارة بأوله ، وقال القاضي لابد من تعيين العيد فطراً أو أضحى من هذه السنة أو سنة كذا ، وكذلك الحمكم إن علقه بشهر يقع اسمه على شهرين كجهادى وربيم بجبعلى قوله أن يذكر الاول أوالثاني من سنة كذا ، وإن علقه بشهر مفرد كرجب وشعبان فلابد أن يبينه من أي سنة ، وأن علقه بيوم فلابد على قوله أن يبينه من أي أسبوع ، وأن علقه بعيد من أعياد الكفار صح أذا علماه وإلا لم يصح وقد مضى نحو من هذا

(فصل) ولا يشترط في مدة الاجارة أن تلي العقد بل لو أجره سنة خمس وهما في سنة ثلاث أو شهر رجب في المحرم صح ومهذا قال ابوحنيفة ، وقال الشافعي لا يصح الا أن يستأجرها من هي في إجارته ففيه قولان لانه عقد على مالا يمكن تسليمه في الحال فأشبه اجارة العين المفصوبة. قال ولا بجوز أن يكتري بعيراً يعينه إلا عند خروجه لذلك

و لنا أن هذه مدة يجوز العقد عليها مع غيرها فجاز العقد عليها مفردة مع عموم الناس كالتي تلي

في جدار أو استأجره يبني له فيه يوما فعمل ما استؤجر عليه ثم سقط الحائط فله أجره لانه وفى العمل فان قال ارفع لي هذا الحائط عشرة أذرع فرفع بعضه فسقط فعليه اعادة ماسقط وإنمام ماوقعت عليه الاجارة من الذرع ، وهذا اذا لم يكن سقوطه في الاول لا مر من جهة العامل فأما ان فرط أو بناه محلولا أو نحو ذلك فسقط فعليه اعادته وغرامة ما تلف به

(فصل) ويجوز الاستئجار لنطيبن السطوح والحيطان وتجصيصها ولا يجوز على عمل معين لان الطين يختلف في الرقة والغلط ، والارض تختلف منها الهالي والنازل ، وكذلك الحيطان فلذلك لم يجز الا على مدة

(فصل) واذا استأجر داراً جاز اطلاق العقد ولم يحتج الى ذكر السكنى ولاصفتها لمــا ذكر نا ، وهذا مذهب الشانعي وأصحاب الرأي . وقال أبو ثور لايجوز حتى يقول أبيت تحتمها أنا وعيالي لان السكنى تختلف، ولو اكتراها ليسكنها فتزوج امرأة لم يكن له أن يسكنها معه

ولنا أن الدار لا تكترى الا للسكنى فاستغنى عن ذكره كاطلاق النمن في بلد فيه نقد معروف والتفاوت في السكنى يسير فلم محتج إلى ضبطه لما ذكرنا. وماذكروه لا يصح فان الضرر لا يكاد مختلف بكثرة من بسكن وقلتهم ولا يمكن ضبط ذلك فاجتزى وفيه بالعرف كا في دخول الحمام وشبهه عولو اشترط ماذكره لوجب أن يذكر عدد السكان وأن لا يبيت عنده ضيف ولا غير من ذكره و لكان ينبغي أن يعلم صفة الساكن كا يعلم ذلك فيا اذا اكترى الركوب

العقد ، وأما تشرط القدرة على التسليم عند وجوب التسليم كالمسلم فيه ، ولا يشرط وجود ولاالقدرة عليه حال العقد ولا فرق بين كومها مشغولة أو غير مشغولة لما ذكرناه وماذكروه يبطل بما إذا أجرها من المسكتري فأنه يصح مع ماذ كروه . اذا ثبت هذا فان الاجارة إن كانت على مدة تلي العقد لم يحتج الى ذكر ابتدائها من حين العقد وان كانت لاتليه فلا بد من ذكر ابتدائها لانهأحد طرفي العقد قاحتيج إلى معرفته كالانتهاء، وأن أطلق فقال أجرتك سنة أو شهر آصح وكانابتداؤه من حين العقد وهذا قول مالك وأبي حنينة ءرقال الشافعي وبعض أمحا بنالا يصححتي بسمى الشهر ويذكر أي سنةهي فان احمد قال في رواية اسماعيل بن سعيد إذا استأجر أجيراً شهراً فلا يجوز حتى يسمى الشهر

ولنا قول الله تعالى إخبارا عنشعيب عليه السلام (على أن تأجرني عماني حجيج)ولم يذكر ابتداءها ولانه تقدير بمدة ليس فيها قربة فاذا أطلقها وجب أن نلي السببالموجب كمدة السلم والايلا. وتفارق النذر فاله قربة

(فصل) ولا تتقدر أكثر مدة الاجارة بل تجوز اجارة العين المدة التي تبقى فيها وإن كثرت وهذا قول كانة أهل العلم إلا أن أصحاب الشافعي اختلفوا في مذهبه فمنهم من قال له قولان[أحدهم] كقول سائر أهل العلم وهو الصحيح (الثاني) لابجوز أكثر من سنة لان الحاجة لاتدعو إلى أكثرمنها ومنهم من قال له قول ثالث أنها لاتجوز أكثر من ثلاثين سنة لان الغالب أن الاعيان لاتبقي أكثر منها وتتغير الاسعار والاجر

(فصل) اذا استأجر أرضاً احتاج الىذكر ماتكترى له من غراس أوبناء أوزرع لانها تـكترى لذاككه وضرره يختلف فوجب بيانه ءوفي إجارة الارض الزرع اختلاف ذكرناه في باب المساقاة

(فصل) وبجوز الاستئجار لضرب الابن لماذ كرنا و بكون على مدة أوعمل فان قدره بالعمل احتاج الى تعيين عدده وذ كرقالبه وموضم الضرب لاز الارض تختلف باختلافه لكون التراب في بعض الاماكن أسهل والما.أقرب فان كان هناك قالب معروف لايختلف جاز كااذا كان المكيال معروفاءوان قدره بالطول

⁽فصل) قدد كرنا انه يجوز الاستنجار الخدمة كلشهر بشيء معلوم وسوا. كانالاجير رجلا أو امرأة حرا أوعبدا وبهذاقال الشافعي وأبو حنيفة وأبوثور لانه تجوز النيابة فيه ولايختص فاعله بكونه من أهل القربة ، قال أحمد أجير ألمشاهرة بشهد الاعياد والجمعة وان لم بشترط ذلك، قيل له فيتطوع بالركمتين قالمالم يضرصاحبه، وأنما أباح ذلكلان أوقاتالصلاة مستثناة من الحدمة ولهذاوقعت مستثناة فيحق المعتبكف لترك معتبكفه لهاءوقال ابن المبارك لابأص أن يصلي الاجير ركمات من السنة وقال أبوثور وابن المنذرليس له منعه منها، قال أحديجوز أن يستأجر الامة والحرة الخدمة ولكن يصرف وجهه عن النظر ليست الامة مثل الحرة ولا يخلو معها في بيت ولا ينظر اليهامتجردة ولا الى شعرها انماقال ذلك لان حكم النظر بعدالاجارة كحكه قبلهاوفرق بينالحرة والامة لانهما يختلفان قبل الاجارة فكذلك بعدها

ولنا قول الله نعالى اخباراً عن شعيب عليه السلام أنه قال (على أن تأجرني مماني حجيج فان أنمت عشراً فن عندك) وشرع من قبلنا شرع لنا مالم يقم على نسخه دليل ، ولان ماجاز العقد عليه سنة جاز أكثر منها كالبيع والنكاح والمساقاة والتقدير بسنة وثلاثين تحكم لا دليل عليه وليس ذلك أولى من التقدير بزيادة عليه أو نقصان منه ، وإذا استأجره سنين لم يحتج إلى تقسيط الاجر على كل سنة في عاهر كلام أحمد كا لو استأجر سسنة لم يفتقر إلى تقسيط أجر كل شهر بالاتفاق ولو استأجر شهراً لم يفتقر إلى تقسيط أجر كل شهر بالاتفاق ولو استأجر شهراً لم يفتقر إلى تقسيط أجر كل منه الآخر يفتقر إلى تقسيط تقدير من كل عين كذلك ههنا . وقال الشافعي في أحد قوليه كقولنا وفي الآخر يفتقر إلى تقسيط أجر كل سنة لان المنافع تختلف باختلاف السنين فلا يأمن أن ينفسخ العقد فلا يعلم بم يرجع وهذا أجر كل سنة لان المنافع تختلف باختلاف السنين فلا يأمن أن ينفسخ العقد فلا يعلم بم يرجع وهذا يبطل بالشهور قانه لا يفتقر إلى تقسيط الاجر عليها مع الاحمال الذي ذكروه

(فصل) والاجارة على ضربين (أحدها) أن يعقدها على مدة (الثاني) أن يعقدها على عمل معلوم كبناء حائط وخياطة قميص وحمل إلى موضع معين فاذا كان المستأجر مما له عمل كالحيوان جازفيه الوجهان لان له عملا تتقدر منافعه به ، وإن لم يكن له عمل كالدار والارض لم يجز إلا على مدة ، ومتى تقدرت المدة لم يجز تقدير العمل وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي لان الجم بينهما زبدها غرراً لائه قد يفرغ من العمل قبل انقضاء المدة فان استعمل في بقية المدة فقد زاد على ماوقع عليه العقد ،

والعرض والسمك جاز ولا يكتفى بمشاهدة قالب الضرب اذالم يكن معروفا لان فيه غررا وقديتلف القالب فلايصح كالوأسلم في مكيال بعينه

(مسئلة) (وأن استأجر المركوب ذكر المركوب فرسا أو بعيرا أونحوه)

لان منافعها تختلف و تشتر طمعر فته برؤية أو صفة لانه يصح بيعه بهما وذكر المهمليج والقطوف لان سيرها مختلف ومعرفة ما يركب به من مرج أوغيره لا به مختلف بالركوب والراكب ولا يحتاج الى ذكر الذكورة والانوثة لان التفاوت بينهما يسير وقال القاضي يفتقر لتفاوتهما ولا بدمن معرفة الراكب برؤية أوصفة ذكره الحرقي وقال الشريف لا يجزى وفيه الابالرؤية لان الصفة لاتأتي عليه ولا بد من معرفة المحامل والاوطئة والاغطية والمعاليق كالقدر والسطحة و يحوها أما برؤية اوصفة أووزن

(مسئلة) (فان كان الحمل لم بحتج الىذ كره)

لعدم الغرض في معرفته فان اتفق وجود غرض في الحولة مثل أن يكون المحمول شيأ تضره كثرة الحركة كالفاكهة والزجاج أوكون الطريق بما يعسر على بعضها دون بعض فيذبغي أن يذكره في الاجارة ذكره شيخنا، وتشرط معرفة المتاع برؤية أوصفة ويذكر جنسه من حديداً وقطن أو يحوه لان ضرره مختلف وقدره بالوزن ان كان موزونا أو بالكيل ان كان مكيلا لان البيم يصح بكلا الامرين، ويحصل بالمشاهدة لانها من أعلى طرق العلم و بالصفة اذا ذكر القدر و الجنس، وذكر ابن عقيل انه اذا قال أجرتكها لتحمل عليها وروي عن أحمد فيمن اكترى دابة الى موضع على أن يدخله في ثلاث فدخله في ست فقال قد أضر به فقبل برجم عليه بالقيمة ؟ قال لا يصالحه وهذا يدل على جواز تقديرها جيما وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن لان الاجارة معقودة على العمل والمدة مذكورة التعجيل فلا يمتنع ذاك. فعلى هذا اذا فرغ العمل قبل انقضاء المدة لم يلزمه العمل في بقيتها لانه وفي ماعليه قبل مدته فلم يلزمه شيء آخر كا لو قضى الدين قبل أجله ، وإن مضت المدة قبل العمل فللمستأجر فسخ الاجارة لان الاجير لم يف له بشرطه وإن رضي بالبقاء عليه لم يمك الاجير الفسخ لان الاخلال بالشرط منه فلا يكون لم يف له بشرطه وإن رضي بالبقاء عليه لم يمك الاجير الفسخ لان الاخلال بالشرط منه فلا يكون لم نف وسيلة له الى الفسخ وعلكه المسلم فإن أختار امضاء العقد طالبه بالعمل لاغير كالمسلم اذا صبر عند تعذر المسلم فيه الى حين وجوده لم يكن له أختار امضاء العقد طالبه بالعمل لاغير كالمسلم اذا صبر عند تعذر المسلم فيه الى حين وجوده لم يكن له أكثر من المسلم فيه، وإن فسخ العقد قبل عمل شيء من العمل سقط الاجر والعمل، وإن كان بعد عمل شيء منه فله أجر مثله لان العقد قد انفسخ فسقط المسمى ورجع إلى أجر المثل

ثلثانة رطل مماشئت جازوه المتخلات لكن لا يحمله حملا يضر بالحيوان فلوأراد حل حديد أوزئبق ينبغي أن يفرقه على ظهر الحيوان فلا يجتمع في موضع واحدمن ظهره ولا يجعله في وعاه يموج فيه فيكد البهيمة ويتعبها وان كترى ظهر الحيوان فلا يجتمع في موضع واحدمن ظهره ولا يجعله في وعاه يموج فيه فيكد البهيمة ويتعبها وان اكترى ظهر المحمل موصوفا بجنس فاراد حمله على غير ذلك الجنس وكان الطالب الفائلة المتناجر لم يقبل منه لانه لا يملك المطالبة بها لم ينقطع عن القافلة فيتعين الحيل أوالبغال أو يكون غرضه السكون لكون غرضه الاستعجال في السير أو أن لا ينقطع عن القافلة فيتعين الحيل أوالبغال أو يكون غرضه السكون لكون المحمول مما يضره الهز أوقوتها وصبرها الطريق وثقل الحواة فيعين الابل لم يجز العدول عنه لانه يفوت غرضا جاز كا يجوزلن اكترى على حل يفوت غرضا جاز كا يجوزلن اكترى على حل يفوت غرضا جاز كا يجوزلن اكترى عبيمة لحل ماشاه لم يصبح لانه يدخل فيه ما يقتل البهيمة وكذلك أن شرط طاقتها لانه لاضابط له

(فصل) قال رضي الله عنه (الثاني معرفة الاجرة بما يحصل به معرفة الثمن قياساعليه ولانعافي ذلك خلافا وقد روي عن النبي وَلَيُطِيَّةُ انه قال «من استأجر اجبرا فليعلمه أجره» ويعتبر العلم بالرؤية أو بالصفة كالبيع ، فان كان العوض معلوماً بالمشاهدة دون القدر كالصبرة جاز في أحد الوجبين كالمَّن في البيع والثاني لا يجوز لانه قدينفسخ العقد بعد تلف الصبرة فلايدرى بكم يرجع فاشترط معرفة قدره كموض الشافي لا يجوز لانه قدينفسخ العقد بعد تلف الصبرة فلايدرى بكم يرجع فاشترط معرفة قدره كموض السلم والأول أولى لماذ كرنا ، وما قاسواعليه ممنوع تم الفرق بينهما ان المنفعة همنا أجريت مجرى الاعيان «المغنى والشرح الكبير» «الجزء السادس»

(فصل) ومن أكترى دابة إلى العشاء فآخر المدة إلى غروب الشمس ، وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة وأبو ثمور آخرها زوال الشمس لان العشاء آخر النهار وآخر النهار النصف الآخرمن الزوال ولذلك جاء في حديث ذي البدين عن أبي هربرة رضي الله عنه قال : صلى بنا النبي وَلَيْكُلِيْهُ احدى صلاّتي العشى يعنى الظهر أو العصر هكذا تفسيره

ولنا قول الله تعالى (من بعد صلاة العشاء) يعني العتمة ، وقال النبي وَ الله الله الله المناء أمني لأخرت العشاء إلى ثلث اللبل » وانما تعلق الحسيم بغروب الشمس لان هذه الصلاة نسمى العشاء الا خرة فدل على أن الاولى المغرب وهو في العرف كذلك فوجب أن يتعلق الحسيم به لان المدة اذا جعلت الى وقت تعلقت بأوله كا لوجعلها الى الليل ، وما ذكروه لا يصحلان لفظ العشي غير اف ظ العشاء فلا يجوز الاحتجاج بأحدهما على الآخر حتى يقوم دليل على أن معنى الفظاين واحد ، ثم لو ثبت أن معناهما واحد غير أن أهل العرفون فير ماذكر ناه، وإن اكتراها الى الليل فهو إلى أوله وكذلك إن الى العشي لان أهل العرف لا يعرفون غير ماذكر ناه، وإن اكتراها الى الليل فهو إلى أوله وكذلك إن اكتراها الى النهار فهو الى أوله، وبتخرج أن يدخل الليل في المدة الاولى والنهار في اليانية لما ذكر ناه أي مدة الخيار والاول أصح ، وإن اكتراها في ليلة القدر (سلام هي حتى مطلع الفجر) وقال إلى طلوع الفجر في قول الجيع لان الله تعالى قال في ليلة القدر (سلام هي حتى مطلع الفجر) وقال

لأنها متعلقة بمين حاضرة والسلم ينعلق بمعدوم فافترقاو الشافعي نحوماذ كرنا فيهذا الفصل

(فصل)وكل ماجاز أن يكون ثمنا في البيع جازعوضا في الاجارة لانه عقدمه اوضة أشبه البيع (١) (مسئلة) (يجوز أن يستأجر الاجير بطعامه وكسوته وكذلك الظائر)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه إلى فيمن استأجر أجيراً بطعامه وكسونه أوجعل له أجراً وشرط طعامه وكسونه فروي عنده جواز ذلك وهو مذهب مالك وإسدحاق، وروي عنه أي بكر وعمر وأبي موسى رضي الله عهم أسم استأجروا الاجراء بطعامهم وكسونهم. وروي عنه أن ذلك جائز في الظائر دون غيرها. اختاره القاضي وهو مذهب أبي حنيفة لان ذلك مجبول وأيما جازفي الظائر لقول الله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسومهن بالمعروف) أوجب لهن النفقة والكسوة على الرضاع ولم يفرق بين المطلقة وغيرها بل في الآية قرينة تدل على طلاقها لان الزوجة تجب نفقتها وكسومها بالزوجية وأن لم ترضع ،ولان الله تعالى قال (وعلى الوارث منل ذلك) والوارث ليس بزوج. ولان المنفعة في الرضاع والحضانة غير معلومة فجاز أن يكون عوضها كذلك. وروي عنه رواية ثالثة ان المنفعة في الرضاع والحضانة غير معلومة فجاز أن يكون عوضها كذلك. وروي عنه رواية ثالثة ان لا يجوز بحال في الفائر ولا في غيرها وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور وابن المنذر لان خلك مختلف اختلافا كثيراً متباينا فيكون مجهولا والاجر من شرطه أن يكون معلوما

ولناماروى ابن ماجه عن عتبة بن الندر قال : كنا عند رسول الله عَلَيْلَتُهُ فقراً (طس) حتى اذا

(۱) هذا الفصل بنصه مكرر مع ما ينافي له في صحيفة ۱۷ ولا معنى لذكره ههنا تعالى ا أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم _ ثم قال _ قالاً ن باشروهن وابتغوا ماكتب الله لكم وكلوا واشر بوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم أنموا الصيام الى الليل) وإن اكترى فسطاطا إلى مكة ولم يقل متى أخرج فالكراء فاسد وبه قال أبو ثور وهو قياس قول الشافعي وقال أصحاب الرأي بجوز استحسانا بخلاف القياس

و انا أمها مدّة غير معلومة الابتداء فلم يجز كا لو قال أجرتك داري من حين يخرج الحاج الى آخر السنة وقد اعترفوا مخالفته للدليل وما ادعوه دليلا لانسلم كونه دليلا

(فصل) (الحسكم الثالث) أنه يشرط في عوض الاجارة كونه معلوما لانعلم في ذلك خلافا وذلك لانه عوض في عقد معلوضة فوجب أن يكون معلوما كالتمن في البيع ، وقد روي عن النبي وتعليلة أنه قال « من استأجر أجيراً فليعلمه أجره » ويعتبر العلم بالرؤية أو بالصفة كالبيع سواء ، قان كان العوض معلوما بالمشاهدة دون القدر كالصبرة احتمل وجبين أشبههما الحواز لأنه عوض معلوم بجوز به البيع فجازت به الاجارة كالو علم قدره (والثاني) لا يجوز لانه قد ينفسخ العقد بعد تلف الصبرة فلايدري بكم يرجع فاشترط معرفة قدره كعوض المسلم فيه والاول أولى، وظاهر كلام الحرقي أن العلم بالقدر في عوض السلم ليس بشرط ثم الفرق بينهما أن المنفعة ههنا أجريت مجرى الاعيان لا نهامتعلقة بعين حاضرة والسلم يتعلق عمدوم فافترقا والشافعي نحو مما ذكرنا في هذا الفصل

باغ قصة موسى عليه السلام قال « ان موسى أجر نفسه ثماني سنين أوعشراً على عفة فرجه وطعام بطنه» وشرع من قبلنا شرع لنا مال يثبت نسخه . وعن أبي هريرة انه قال كنت أجيراً لابنة غزوان بطعام بطني وعقبة رجلي أحطب لهم إذا نزلوا وأحدوا بهم اذا ركبوا . رواه الاثرم وابن ماجه ، ولانه فعل من ذكرنا من الصحابة فلم ينكر فكان احاعا ، ولانه قد ثبت في الظائر في الاتبة فيثبت في غيرها بالقياس عليها ، ولانه عوض منفعة فقام المرف فيه مقام التسمية كنفقة الزوجة ، ولان الكسوة عرفا وهي كسوة الزوجات وللاطعام عرف وهو الاطعام في الكفارات فجاز اطلاقه كنقد البلد . ونخص أ باحنيفه بأن ما جاز عوضا في الرضاع جاز في الخدمة كالاثبان

اذا ثبت هذا وتشاحا في قدر الطعام والكسوة رجع في القوت الى الاطعام في الكفارة وفي الملبوس الى أقل ملبوس مثله لان الاطلاق فيه يجزي، فيه أقل ما يتناوله اللهظ كالوصية . ويحتمل أن يحمل على الملبوس في الكفارة كالمطعوم . قال أحد إذا تشاحا في الطعام حكم به بمد كل وم ذهب به الى ظاهر ما أمر الله من إطعام المساكين ففسرت ذلك السنة بأنه مد لكل مسكين ، ولان الاطعام مطلق في الموضعين فما فسر به أحدها يفسر به الآخر ، وليس له اطعام الاجير الا ما يوافقه من الاغذية لان عليه ضرراً ولا يمكنه استيفاء الواجب لهمنه

(فصل) فازشرط الاجير كسوة ونفقة معلومة موصوفة كصفتها فيالسلم جازعندالجيع وانالم يشرط

(فصل) وكل ما جاز ثمنا في البيع جاز عوضا في الاجارة لانه عقد معارضة أشبه البيع ، فعلى هذا يجوز أن يكون العوض عينا ومنفعة أخرى سواء كان الجنس واحداً كنفعة دار بمنفعة أخرى أو مختافا كنفعة دار بمنفعة عبد ، قال أحمد لا بأس أن يكتري بطعام موصوف معلوم وبهدا كله قال الشافعي قال الله تعالى اخباراً عن شعيب أنه قال (اني أريد أن انكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني عاني حجج) فجعل النكاح عوض الاجارة ، وقال أبو حنيفة فيما حكي عنه لانجوز اجارة دار بسكني أخرى ولا يجوز أن مختلف جنس المنافعة كسكني دار بمنفعة بهيمة لان الجنس الواحد عنده بحرم أخرى ولا يجوز أن مختلف جنس المنافعة كسكني دار بمنفعة بهيمة لان الجنس الواحد عنده بحرم النساء ، وكره الثوري الاجارة بطعام موصوف ، والصحبح جوازه وهو قول اسحاق وأصحاب الرأي وقياس قول الشافعي لانه عوض يجوز في البيع فجاز في الاجارة كالذهب والفضة وما قاله أبو حنيفة لايصح لان المنافع في الاجارة ليست في تقدير النسيئة ، ولو كانت نسيئية ماجاز في جنسين لأنه يكون بيع دين بدين

(فصل) وأو استأجر رجلا ليسلخ له بهيمة بجلدها لم يجز لانه لايعلم هل يخرج الجلدسليما أو لا وهل هو ثخين أو رقيق ، ولانه لايجوز أن يكون ثمنا في البيع فلا يجوز أن يكون عوضا في الاجارة كسائر المجهولات قان سلخه بذلك فله أجر مثله ، وإن استأجره الطرح ميتة بجلدها فهو أبلغ في الفساد لان جلد الميتة نجس لايجوز بيعه وقد خرج بموته عن كونة ملكا وإن فعل فله أجر مثله أبضا

طعاماً ولا كسوة فنفقته وكسوته على نفسه وكذلك الظئر ،قال ابن المنذرلا أعلم عن أحدخلافا فياذ كرت وان شرط الله جيرطعام غيره وكسوته موصوفا جازلانه معلوم فهو كالوشرط دراهم معلومة ويكون ذلك للأجير ان شاء أطعمه وان شاء تركه، وان لم يكن موصوفا لم يجز لان ذلك مجهول احتمل فيما إذا شرطه الله جير للحاجة اليه وجري العادة به فلايلزم احتمالهامع عدم ذلك ولو استأجر دابة بعلفها أوباجر مسمى وعلفها لم يجز لانه مجهول ولاعرف له يرجع اليه ولا أهلم أحدا قال بجوازه الا أن يشترطه موصوفا فيجوز و فعل) فان استفنى الاجير عن طعام المستأجر بطعام نفسه أوغيره أو عجز عن الاكل بمرض أوغيره

ر فضل) فان السلمي الأجهر عن فقام المساجر بطفام الفلمة الوجرعن الأسلمي الوجرعن الم عن المرض وعيره المنطقة وكان له المطالبة بها لانه عوض فلايسقط بالفني عنه كالدراهم، وأن احتاج الى دوا. لمرضه لم يلزم المستأجر لانه لم يشترط له الاطعام الاصحاء لكن يلزمه بقدر طعام الصحيح لان مازاد على ذلك لم يقم العقد عايه فلم بلزم كالزائد في القدر

(فصل) فان قبض الاجير طعامه فأحب أن يستفضل بعضه لنفسه وكان المستأجر دفع اليه أكثر من الواجب له ليأكل منه قدر حاجته ويفضل الباقي أوكان في تركه لأكنه كنه ضرر على المستأجر بان يضعف عن العمل أويقل لان الظائر منع منه لانه في الصورة الاولى لم يملكه وانما أباحه قدر حاجته وفي الثانية على المستأجر ضرر بتفويت بعض منفعته عليه فهنع منه كالجمال اذا امتنع من علف الجمال وان دفع اليه قدر الواجب فقط أوأ كثر منه فحلكه إياء ولم يكن في تفضيله لبعضه ضرر بالمستأجر جاز لانه ضرر لاحق فيه

(فصل) ولو استأجر راعيا لغم بناث درها ونسلها وصوفها وشعرها أو نصفه أو جميعه لم يجز نص عليه أحمد في رواية جعفر بن محمد النسائي لان الاجر غير معلوم ، ولا يصلح عوضا في البيع ، وقال اسماعيل بن سعيد سألت أحمد عن الرجل يدفع البقرة إلى الرجل على أن يعلفها ويتحفظها وما ولدت من ولد بينهما فقال أكره ذلك، وبهقال أبوأيوب وأبو خيشة ولا أعلم فيه مخالفا وذلك لأن العوض مجهول معدوم ولا يدرى أيوجد أم لا والاصل عدمه ، ولا يصلح أن يكون عنا فان قيل فقد جوزتم دفع الدابة الى من يعمل عليها بنصف ربحها ، قلنا انها جازتم تشبيها بالمضاربة لأنها عين تنعي بالعمل فجاز اشتراط جزء من النما، والمساقاة كالمصاربة وفي مسئلتنا لا يمكن ذلك لانالنما الحاصل في الغم لا يقف حصوله على عمله فيها فلم يمكن الحاقة بذلك ، وأن استأجره على رعايتها مدة معلومة بنصفها أو جزء معلوم منها صح لان العمل والاجر والمدة معلوم فصح كا لوجعل الاجر دراهم ويكون النما الحاصل بينهما يحكم الملك لانه ملك الجزء المجعول له منها في الحال فيكون له ناؤه كا لو اشتراه

(فصل) (الحسكم الرابع) ان الاجارة اذا نمت وكانت على مدة ملك المستأجر المناقع المعقودعليها الى المدة ويكون حدوثها على ملسكة وبهذا قال الشافي وقال ابوحنيقة تحدث على ملك المؤجر ولا يملسكها المستأجر بالعقد لانها معدومة فلا تكون مملوكة كالثمرة والولد

على المستأجر أشبه الدرام

(فصل) فانقدم اليه طعامافنهبأوتلف قبل أكله وكان علىمائدة لايخصه فيهابطعامه فهومن ضيان المستأجر لكونه لم يسلم اليه وان خصة بذلك وسلمه اليه فهو من مال الاجــير لانه بسلم عوضه على وجه التمليك أشبة البيع

(فصل) قال أحمد في رواية مهنا لا بأس أن يحصد الزرع ويصرم النخل بسدس ما مخوج منه وهو أحب إلي من المقاطعة إنما جاز ههنا لانه معلوم بالمشاهدة وهي أعلى طرق العلم ومن علم شبئا علم جزأه المشاع فيكون أجراً معلوما . واختاره على المقاطعة مع وجودها لانه ربها مخوج من الزرع مثل الذي قاطع عليه وههنا هوأقل منه يقينا

(فصل) مجوز استئجار الفائر بطعامها وكسومها وفيه خلاف ذكرناه . وقد أجمع أهل العلم على استئجار الفائر وهي المرضعة لقول الله تعالى [قان أرضعن لكم فا توهن أجورهن] واسترضع النبي ويتفائل لولاه ابراهيم . ولان الحاجة ندعو اليه أكثر من الحاجة الى غيره فان الطفل في العادة أنا يعيش بالرضاع وقد يتعذر رضاعه من أمه فجاز ذلك كالاجارة في سائر المنافع ، فان استأجرها المرضاع دون الحضانة دون الرضاع أولمها جاز ، وان اطلق العقد على الرضاع دخلت فيه الحضانة في أحد الوجهين وهو قول أصحاب الرأي لان العرف جار بأن المرضعة تحضن الصبي فحمل الاطلاق عليه

ولنا أن الملك عبارة عن حكم محصل به تصرف مخصوص ، وقد ثبت أن هذه المنفعة المستقبلة كان مالك المين يتصرف فيها كان مالك المين يتصرف فيها كان يملكه المؤجر فثبت أنها كانت مملوكة لمالك المين ثم انتقلت الى المستأجر بخلاف الولد والنمرة فان المستأجر لايملك التصرف فيها ، وقولهم ان المنافع معدومة فلنا هي مقدرة الوجود لانها جعلت موردا المقد والعقد لابرد الاعلى موجود

(فصل) (الحكم الخامس) أن المؤجر علك الاجرة بمجرد العقد اذا أطلق ولم يشترط المستأجر أجلا كا يدلك البائع النمن بالبيع وجهذا قال الشافعي، وقال مالك وابوحنيفة لا يملكها بالعقدفلا يستحق المطالبة بها الا يوما بيوم الا أن بشترط تعجيلها . قال ابوحنيفة إلا أن تكون معينة كاثوب والعبسد والدار لان الله تعالى قال (فان أرضمن لكم فا توهن أجورهن) فأمر بايتائهن بعد الارتضاع ،وقال النبي وتقيلية و ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، رجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره فتوعد على الامتناع من دفع الاجر بعد العمل فدل على أمها حالة الوجوب وروي عنه عليه السلام أنه قال و أعطوا الاجير أجره قبل أن يجف عرقه ، رواه ابن ماجه ولانه عوض لم يملك معوضه فلم بجب تسليمه كالعوض في العقد الفاسد فان المنافع معدومة لم تمانك ولو ملكت فلم يتسلمها لانه بتسلمها شيئا فلا يجب عليه العوض م تعذر التسليم في العقد

[الثاني] لاتدخل وهو قول أبي ثور وابن المنذر لان العقد ما تناولها ولاصحاب الشافعي كهذبن الوجهين، والحضانة توبية الصبي وحفظه وجعله في سريره وربطه ودهنه وكحله وتنظيمه وغسلخرقه أشباه ذلك واشتقاقه من الحضن وهو مانحت الابط ومايليه وسميت التربية حضانة تجوزا من حضانة الطير لبيضه وفراخه لانه بجعلها تحت جناحه فسميت تربية الصبي بذلك أخذا من فعل الطائر فصل) ولهذا العقد أربعة شروط أحدها العلم عدة الرضاعة لأنه لا يمكن تقديره الابها لازالسقي والعمل فيها يختاف (الثاني) معرفة الصبي بالمشاهدة لان الرضاع يختلف بكبرا عبي وصفره و مهمته وقناعته وقال القاضي يعرف بالصفة كالراكب (الثالث) موضع الرضاع لانه يختلف فيشق عليها في بيته و يسهل في وقال الدامع) معرفة العوض لماذكرنا

(فصل) والمعقود عليه في الرضاع خدمة الصبي وحمله ووضع الثدي في فيه والابن تبع كالصبغ في اجارة الصباغ وماء البئر في الدار لان الابن عين فلا يعقد عليه في الاجارة كابن غير الآدي، وقبل هو اللبن قال القاضي وهوأشبه لانه المقصود دون الحدمة ولهذا لو أرضعته ولم تخدمه استحقت الاجرة ولو خدمته ولم ترضعه لم تستحق شيئا ولان الله أعالى قال (فان أرضعن المجم فا توهن أجورهن) فجول الاجر مرتباً على الحدمة لما لزمها سقيه لبنها وأنما جاز العقد عليه ولان العقد لو كان على الحدمة لما لزمها سقيه لبنها وأنما جاز العقد عليه مع كونه عينار خصة لان غيره لا يقوم مقامه والضرورة تدعوا إلى استيفائه وأنما جاز في الآدميين

ولنا أنه عوض أطلق ذكره في عقد معارضة فيستحق بمطلق العقد كالثمن والصداق أو نقول عوض في عقد يتعجل بالشرط فوجب أن يتعجل بمطلق العقد كالذي ذكرنا، فاما الآية فيحتمل أنه أراد الايتاء عند الشروع في الرضاع أو تسليم نفسها كا قال تعالى [فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم] أي اذا أردت القرآ،ة ولان هذا تمسك بدابل الخطاب ولا يقولون به وكذلك الحديث يحققه أن الامر بالايتاء في وقت لا يمنع وجوبه قبله كقوله [فما استمتمتم به منهن فا توهن أجورهن] والصداق يجب قبل الاستمتاع وهذا هو الجراب عن الحديث وبدل عليه أنه أنه توعد على ترك الايفاء توك الايفاء بعد الفراغ من العمل ، وقد فلتم تجب الاجر شيئا فشيئاه بحتمل أنه توعده على ترك الايفاء في الوقت الذي تتوجه المطالبة فيه عادة

جواب آخر ان الآية والاخبار إنا وردت فيمن استؤجر على عمل فاماماوقعت الاجارة فيه على مدة فلا تعرض لها في وأما اذا كانت الاجارة على عمل فان الاجر يملك بالعقد أيضا لكن لا يستحق تسليمه الا عند تسليم العمل . قال ابن أبي موسى من استؤجر لعمل معلوم استحق الاجر عند إيفاء العمل وان استؤجر في كل يوم بأجر مصلوم فله أجر كل يوم عند تمامه ، وقال ابو الخطاب الاجر يملك بالعقد ويستحق بالتسليم ويستقر بمضي المدة وانا توقف استحقاق تسليمه على العمل لانه عوض فلا يستحق تسليمه على العمل الاعيان عوض فلا يستحق تسليمه الا مع تسليم المعوض كالصداق والمن في المبيم، وفارق الاجارة على الاعيان

دون سائر الحبوان الضرورة الى حفظ الآدى والحاجة الى بقائه

ا فصل) وعلى المرضعة أن تأكل وتشرب مايدر لبنها ويصلح به وللمكتري مطالبتها بذلك لانه من أمام النمكين من الرضاع وفي تركه اضرار بالصبي فان لم ترضعه لـكن سقته لبن الغنم أوأطعمته فلاأجر لها لانها لم توف المعقود عليه أشبه مالواستاجرها لخياطة ثوب فلم تخطه فان دفعته الى خادمها فارضعت فكذلك وبهقال أبوثوروقال أصحاب لها أجرها لان رضاعه حصل بفعلها

ولنا أنها لم ترضعه أشبه مالوسقته لبن الغنم فان قالت أرضعته فانكر المسترضع فالقول قوله الامهامؤتمنة (مسئلة) (ويستحب أن تعطى عندالفطام عبدا اووليدة اذا كان المسترضع موسرا)

لما روى أبوداود باسناده عن هشام بن عروة عن أبيه عن حجاج بن حجاج الاسلمي عن أبيه قال قلت يارسول الله ما يذهب عني مذمة الرضاع قال « الغرة أوالامة » قال الترمذي حسن صحيح المذمة بكسر الذال من الذمام و بفتحها من الذم قال ابن عقيل الماخص الرقبة بالحجازاة دون غيرها لان فعلها من الرضاعة والحضانة سبب حياة الولد و بقائه وحفظ رقبته فاستحب جعل الجزاء هبتها رقبة التناسب بين النعمة والشكر و لهذا جعل الحي تعالى المرضعة أما فقال سبحانه (وأمها تكراللاي أرضعنك) وقال الذي والله المحروي ولد والد، إلا أن مجده مملوكا فيعتقه » وان كانت المرضعة عملوكة استحب اعتاقها لانه عصل أخص الرقاب بها لها وتحصل به الحجازاة التي جعلها النبي والمنافقة الموالد من النسب

لان تسليمها جرى مجرى تسليم نفعها ومتى كان على منفعة في الذمة لم يحصل تسليم المنفعة ولا مايقوم مقامها فتوقف استحقاق تسليم الاجر على تسليم العمل، وقولهم لم يملك المنافع قد سبق الجواب عنه فان قبل فان المؤجر إذا قبض الاجر انتفع به كله مخلاف المستأجر فانه لايحصل له استيفاء المنفعة كلها قلنا لايمتنع هذا كما لو شرطا التعجيل أو كان المن عينا

(فصل) (الحكم السادس) أنه اذا شرط تأجيل الاجر فهو الماجلة، وإن شرطه منجها يومايوما أو شهراً شهراً أو أقل من ذقك أو أكثر فهو على مااتفقا عليه لان اجارة العين كبيعها وبيعها يصح بثمن حال أو مؤجل فكذلك اجارتها

(فصل) واذا استوفى المستأجر المنافع استقر الاجر لانه قبض المعقود عليه فاستقر عليه البدل كا لو قبض المبيع ، وإن سلمت اليه العين التي وقعت الاجارة عليها ومضت المدة ولا حاجز له عن الانتفاع استقر الاجر وإن لم ينتفع لان المعقود عليه تلف تحت يده وهي حقه فاستقر عليه بدلها كثمن المبيع اذا تلف في يد المشتري ، وإن كانت الاجارة على عمل فتسلم المعقود عليه ومضت مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها مثل أن يكتري دابة ليركبها الى حص فقبضها ومضت مدة يمكن ركوبهافيهافقال أسحابنا يستقر عليه الاجر وهو مذهب الشافعي لان المنافع تلفت تحت يده باختياره فاستقر الفهان عليه كالو بستقر العبن في يد المشتري وكما لو كانت الاجارة على مدة فهضت ، وقال أبو حنيفة لايستقر اللجر

(فصل) ويجوز الرجل ان يؤجر أمته ومدبرته وأم والده والمعلق عنقها بصفة والمأذون لها في التجارة للارضاع لانه عقد على منفعتها أشبه اجارتها الخدمة وايس لواحدة منهن اجارة نفها لان منفعتها اسيدها فان كان لها ولدام يجز إجارتها الارضاع الاأن يكون فيها فضل عن يه لان الحق لوادها ليس اسيدها الا الفاضل عنه فان كانت مزوجة لم تجز اجارتها اذلك الا باذن الزوج لانه يفوت حقه لاشتفالها عنه بالرضاع والحضانة فان أجرها الرضاع ثم زوجها صح النكاح ولا تنفسخ الاجارة والزوج الاستمتاع بها وقت فراغها من الرضاع والحضانة وقال ما الك ليس لزوجها وطؤها الا برضى المستاجر لانه ينقص المبن وقد يقطعه

ولنا أنوط. الزوج مستحقفلا بسقط لامر مشكوك فيه، وليس السيد اجارة مكاتبته لانمنافعها لها ولذلك لا يمكن تزويجها ولاوطؤها ولا اجارتها لغير الرضاع ولها أن تؤجر نفسها لانهمن الاكتساب (مسئلة) (وان دفع ثوبه الى خياط أوقصار ليعملاه ولهماعادة باجرة صح ولهما ذلك وان لم يعقدا عقد اجارة وكذلك دخول الحام والركوب في سفينة الملاح)

اذا دفع ثوبه الىخياط ليخيطه أوقصار ليقصره من غيرعقد ولاشرط ولا تعريض باجر مثل أن يقول خدهذا فاعمله وأنا أعلم انك الما تعمله باجر وكان الخياط والقصار منتصبين الذاك ففعلا ذلك فالهما الاجر وقال أصحاب الشافعي لا أجر لهما لانهما فعلا ذلك من غير عوض جعل لهما أشبه ما لو تبرعا بعمله

عليه حتى يستوفي المنفعة لانه عقد على منفعة غير مؤقتة بزمن فلم يستقر بدلها قبل استيفائها كالاجر للاجير المشترك فان بذل تسليم العين فلم يأخذها المستأجر حتى انقضت المدة استقر الاجر عليه لان المنافع تلمت باختياره في مدة الاجارة فاستقر عليه الاجر كالو كانت في يده ، وإن بذل تسليم العين وكانت الاجارة على عمل فقال أصحابنا اذا مضت مدة يمكن الاستيفا، فيها استقر عليه الاجر وبهذا قال الشافعي لان المنافع ثلفت باختياره

وقال أبو حنيفة لأأجر عليه وهو أصح عندي لانه عقد على مافي الذمة فلم يستقر عوضه ببذل النسليم كالمسلم فيه ولانه عقد على منفعة غير مؤقتة بزمن فلم يستقر عوضها بالبذل كالصداق اذا بذلت تسليم نفسها وامتنع الزوج من أخذها ، وإن كان هذا في اجارة فاسدة ففيما اذا عرضها على المستأجر فلم يأخذها لاأجر عليه لانها لم تتلف تحت يده ولا في ملكه ، وإن قبضها ومضت المدة أو مدة يمكن استيفا، المنفعة فيها أو لايمكن فعن أحمد روايتان (احداهما) عليه أجر المثل لمدة بقائها في يده وهو قول الشافعي لان المنافع تلفت تحت يده بعوض لم يسلم له فرجع الى قيمتها كا لو استوفاها (والثانية) لاشيء له وهو قول أبي حنيفة لانه عقد فاسد على منافع لم يستوفها فلم يلزمه عوضها كالنكاح الفاسد ، وإن استوفى المنفعة في العقد الفاسد فعليه أجر المثل ، وبه قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة يجب أفل الامرين من المسمى أو أجر المثل بنا، منه على أن المنافع لا نضمن إلا بالعقد

ولنا أن العرف الجاري بذلك يقوم مقام القول فصار كنقدالبلد وكالو دخل هاما أوجلس في سفينة ملاح ولان شاهد الحال يقتضيه فصار كالتعريض فأما أن لم يكو نامنتصبين الذلك لم بستحقا أجرا الا بعقد أوشرط العوض أو تعريض به لانه لم يجرعوف يقوم مقام العقد فهو كالو تبرع به أو عمله بغير اذن مالكه و كذلك لو دفع ثوبه الى رجل ليبيعه و كان منتصبا يبيع الناس بأجر مثله فهو كالقصار والخياط فياذ كو ناله الاجر نص عليه أحده وان لم يكن كذلك فلاشي الهائقدم، ومتى دفع ثوبه الى أحده و لا ولم يقاطعه على أجر فله أجر المثل لان النياب يختلف أجرها ولم بعين شياً فجرى مجرى الاجارة الفاسدة، فان تلف الثوب من حرزه أو بغير فعله فلاضان عليه لان ما لا يضمن في العقد الصحيح لا بضمن في الفاسد

(فصل) اذا استأجر رجلا ليحمل له كتابا الى مكة أوغيرها الى انسان فحمله فوجد المحمول اليه غائباً فرده استحق الاجر لحمله في الدهاب والردلانه حمله في الذهاب باذن صاحبه صر محاوفي الردتضمنا لان تقدير كلامه وان لم تجدصاحبه فرده اذ ليس سوى رده الانضييعه وقد علم أنه لا يرضى تضييعه فنعين رده (مسئلة) (ويجوز إجارة دار بسكنى داروخدمة عبدو تزويج امرأة)

وجملة ذلك انكلما جاز أن يكون ثمنا في البيع جازءوضاً في الاجارة لانه عقد معاوضة أشبه البيع فعلى هذا بجوز أن يكون العوض عينا أومنفعة أخرى سواء كان الجنس واحدا كمنفعة دار بمنفعة عبدقال أحمد لا بأس أن يكتري بطعام موصوف معلوم وبه قال الشافعي قال هذا لمغني والشرح الكبير ؟ « ٣ » « الجزء السادس »

ولنا ان ما ضمن بالمسمى في العقد الصحيح وجب ضمانه بجميع القيمة في الفاسد كالاعيان وما ذكره لا نسلمه والله أعلم

(مسئلة) قال (واذا وقعت الاجارة على كل شهر بشيء معلوم لم يكن لواحد منها الفسخ إلا عند تقضى كل شهر)

وجملة ذلك أنه اذا قال أجرتك هـذا كل شهر بدرهم فاختلف أصحابنا فذهب الفاضي الى أن الاجارة صحيحة وهو المنصوص عن أحمد في رواية ابن منصور واختيار الخرقي إلا أن الشهر الاول تلزم الاجارة فيه باطلاق العقد لانه معلوم يلي العقد وله أجر معلوم وما بعده من الشهور يلزم العقد فيه بانتلبس به وهو السكني في الدار إن كانت الاجارة على دار لانه مجهول حال العقد فاذا تلبس به تعين بالدخول فيه فصح بالعقد الارل، وإن ام يتلبس به أوفسخ العقد عند انقضاء الاول انفسخ ، وكذلك بالدخول فيه فصح بالعقد الإرل، وإن ام يتلبس به أوفسخ العقد عند انقضاء الاول انفسخ ، وكذلك حكم كل شهر يأني وهذا مذهب أبي ثور وأصحاب الرأي وحكي عن مالك نحو هذا إلا أن الاجارة لانكون لازمة عنده لان المنافع متقدرة بتقدير الاجر فلا يحتاج إلى ذكر المدة إلا في اللزوم، واختار أبو بكر عبد العزيز بن جعفر وأبو عبد الله بن حامد أن العقد باطل وهو قول الثوري والصحيح من قولي الشافعي لان كل اسم العدد فاذا لم يقدره كان مبهما مجهولا فيكون فاسداً كما لو قال أجرتك مدة

الله تعالى إخبار اعن شعبب انه قال (إني أريد ان أنكحك إحدى ابني ها فين على أن تأجر في عماني حجج) فجعل النكاح عوض الاجارة ءوقال أبوحنيفة فياحكي عنه لانجرز إجارة دار بسكنى أخرى ولا يجوز الأن يختلف جنس المنفعة كسكنى دار بمنفعة بهيمة لان الجنس الواحد عنده يحرم النسا فيه عوكره الثرري الاجارة بطعام موصوف والصحيح جوازه وهوقول اسحاق وأصحاب الرأي وقياس قول الشافعي لانه عوض يجوز في البيع فجاز في الاجارة كالذهب والفضة وماقاله أبوحنيفة لا يصح لان المنافع في الاجارة ليست في تقدير النسيئة ولوكانت نسيئة ماجاز في جنسين لانه يكون بيع دين بدين

﴿مسئان﴾ (ونجوز إجارة الحلي باجرة منجنسه وقبل لا يصح)

تجوز اجارة الحلي نصعليه أحدفي رواية ابنه عبدالله وبه قال الثوري والشافعي واسحاق وأبوثور وأصحاب الرأي ورويءن احدانه قال في اجارة الحلي ماأدري ماهو عقال القاضي هذا محمول على اجارته باجرة من جنسه فاما بغير جنسه فلا بأس لنصريح أحمد بجوازه وقال مالك في إجارة الحلي والثياب هو من المشتبهات ولعله يذهب الى أن المفصود بذلك الزينة وليس ذلك من المقاصد الاصلية ومن منع ذلك بأجر من جنسه احتج بأنها تحتك بالاستعمال فيذهب منه اجزاء وان كانت بسيرة فيحصل الاجر في مقابلتها ومقابلة الانتفاع بها فيفضي الى بيع ذهب بذهب وشيء آخر

ولنا انهاعين ينتفع بهامنفعة مباحة مقصودة مع بقاء عينهافاشبهت سائر مابجوز اجارته والزينة من

(فصل / اذا قال أجرتك داري عشرين شهراً كل شهر بدرهم جاز بغير خلاف نعلمه لان المدة معلومة وأجرها معلوم وليس لواحد منهما فسخ مجال لانها مدة واحدة فأشبه مالوقال آجرتك عشرين

المقاصد الاصلية فان الله تعالى امتن بهاعلينا بقوله ﴿ المركبوها وزينة) وقوله (قل من حرم زينة الله التي أخرج اعباده) وأباح الله تعالى من التحلي واللباس ماحرم على الرجال لحاجتهن الى المزين الازواج وأسقط الزكاة عن حليهن معونة لهن على اقتنائه، وماذكروه من نقصها بالاحتكاك لا يصح لان ذلك يسمر لا يقابل بعوض ولا يكاد يظهر في وزن ولوظهر فالاجر في مقابلة الانتفاع لا في مقابلة الاجراء الانالاجر في الاجارة أعد النقدين بالآخر الما المنفعة كافي سائر المواضع ولوكان في مقابلة الجزء الذاهب لماجاز اجارة أحد النقدين بالآخر لا فضائه الى انتفرق في معاوضة أحدها بالآخر قبل القبض

(فصل) ولواستأجرهن يسلخله بهيمة بجلدهالم يجزلانه لايملم هل يخرج الجلد سليما أولا وهل هو شخين أورقيق ولانه لا يجوز أن يكون عوضا في البيم فلا يجوز أن يكون عوضا في الجهولات فان سلخه بذلك فله أجره ثله وان استأجره الطرح ميتة بجلدها فهو أبانم في الفساد لان جلدالميتة نجس لا يجوز بيمه وقد خرج بموته عن كونه ملكا وله أجر مثل ان فعل

(فصل) ولواستاجر راعيا الهم بثاث درهاوصوفها وشعرها و نسلها أو نصفه أوجيعه لم يجز نص عليه أحمد في رواية سعيد س محمد النسائي لان الاجرغير معلوم ولا يصلح عوضافي البيع، قال اسمعيل بن سعيد سألت أحمد عن الرجل على أن يعلفها و يحفظها و ولدها بينهما فقال اكره ذلك و به قال الرجل على أن يعلفها و يحفظها و ولدها بينهما فقال اكره ذلك و به قال الروب وأبو خيثمة ولاأعلم فيه مخالفا لان العوض معدوم مجهول لا يدرى أبوجد املاء والاصل عدمه

شهراً بعشرين درهما ، وإن قال آجرتكما شهراً بدرهم وما زاد فبحساب ذلك صح في الشهر الاول، لأنه أفرده بالعقد وبطل في الزائد لانه مجهول ، ويحتمل أن يصح في كل شهر تلبس به كالو قال : أجرتكها كل شهر بدرهم لان معناهما واحد ، ولو قال أجرتكها هذا الشهر بدرهم وكل شهر بعد ذلك بدرهم أو قال بدرهمين صح في الاول وفيا بعده وجهان

(فصل) والاجارة عقد لازم من الطرفين ليس لواحد منهما فسخها وبهذا قال مائك والشافعي وأصحاب الرأي وذلك لانها عقد معاوضة فكان لازما كالبيع ، ولانها نوع من البيع وانما اختصت بامم كا اختص الصرف والسلم بامم وسواء كان له عذر أو لم يكن ، وبهذا قال مائك والشافعي وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة وأصحابه يجوز للمكتري فسخها لمذر في نفسه مثل أن يكتري جلاليحج عليه فيمرض فلا يتمكن من الخروج أو تضيع نفقته أو يكتري دكاما المبز فيحترق متاعه وما أشبه هذا لان العذر يتعذر معه استيفاء المنفعة المعقود عليها فحلك به الفسخ كا لو استأجر عبداً فابق

ولنا أنه عقد لايجوز فسخه مع استيفا المنفعة المعقودعليها لفير عذر فلم يجز لعذر في غير المعقودعليه كالبيع ، ولانه لوجاز فسخه لعذر المكتري لجاز لعذر المكري تسوية بين المتعاقدين ودفعا المضرر عن كل واحد من العاقدين ولم يجز ثم فلا يجوز ههنا ويفارق الاباق فانه عذر في المهقود عليه

ولايصلح أن يكون ثمناء فان قبل فقد جوزتم دفع الدابة الى من يعمل عليها بنصف مغلها قلنا أنما جازئم تشبيها بالمضاربة ولانها عين تنمي بالعمل فجاز اشتراط جزء من النماء كالمضاربة والمساقاة وفي مسئلتنا لا يمكن ذلك لان النماء الحاصل في الغنم لا يقف حصوله على عمله فيها فلم يمكن الحاقه بذلك عود كر صاحب الحرر رواية أخرى انه مجوز بناء على ما اذا دفع دابته أوعبده يجزء من كسبه والاول ظاهر المذهب لما ذكرنا من الفرق، وعلى قياس ذلك اذا دفع نحله الى من يقوم عليه بجزء من عسله وشمعه يخرج على الروايتين فان اكتراه على رعيها مدة معلومة بجزء معلوم منها صح لان العمل والمدة والاجر معلوم فصح كانو جعل الاجر دراهم ويكون النماء الحاصل بينهما محكم الملك لانه ملك الجزء المجعول له منها في الحال فيكان له نماؤه كالواشتراه

﴿ مسئلة ﴾ وان قال ان خطت الثوب اليوم فلات درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم فهل يصح ؟ على روايتين)

(إحداهما) لا يصح وله أجر المثل نقلها أبوالحارث عن أحمد وهو مذهب ملك والثوري والشافعي واسحاق وابو ثور لا نه عقد واحد اختلف فيه العوض بالتقديم والتأخير فلم يصح كالوقال بعتك بدرهم نقداو بدرهمين نسيئة (والثانية) يصح وهو قول الحارث العكلي وابي يوسف و محدلا نه سمى لكل عمل عوضا معلوما فصح كالوقال كل دلو بتمرة عوقال أبو حنيفة ان خاطه اليوم فلد درهم وان خاطه غدا لم يزدعلى درهمين وقد ينقص عن نصف درهم لان المؤجر قد جعل له نصف درهم فلاينقص منه وقد رضي في أكثر العمل

﴿مسئلة ﴾ قال (ومن استأجر عقار آمدة بعينها فبدا له قبل تقضيها فقداز منه الاجرة كاملة)

وجملته أن الاجارة عقد لازم يقتضي تمليك المؤجر الاجر والمستأجر المنافع فاذا فسخ المستأجر الاجارة قبل انقضاء مدنها وترك الانتفاع اختياراً منه لم تنفسخ الاجارة والاجر لازمه ولم يزل ملكه عن المنافع كما لو اشترى شيئا وقبضه ثم تركه ، قال الاثرم قلت لأبي عبد الله رجل اكترى بعيراً فلما قدم المدينة قال له فاسخني ، قال ليس ذلك له قد لزمه الكرا. ، قلت فان مرض المستكري بالمدينة فلم يجمل له فسخا، وذلك لانه عقد لازم بين الطرفين فلم يملك أحد المتعاقدين فسخه وإن فسخه لم يسقط العوض الواجب عليه كالبيع

(فصل) ولاخلاف بين أهل العلم في إباحة اجارة العقار قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن استئجار المنازل والدواب جائز ولا نجوز اجارتها إلا في مدة معينة معلومة ولا بد من مشاهدته وتحديده فانه لا يصير معلوما الا بذلك ولا يجوز اطلاقه ولا وصفه و بهذا قال الشافي وقال أبو ثور اذا ضبط بالصفة أجزأ ، وقال أصحاب الرأي له خيار الرؤية كقولم في البيم ويتخرج انا مثل ذلك بنا. على البيم ، والخلاف همنا مبني على الخلاف في البيم ولم يكتف بالصفة لانه لا يصير معلوما الا بالرؤية كا لا يعلم في البيم، الا بذلك فان كان داراً أو حماما احتاج الى مشاهدة البيوت لان الفرض

بدرهم فلابزاد عليه وهذالايصح لانه انصح العقد فله المسمى وانفسدفوجوده كعدمه فيجب أجرالمثل كسائر العقود الفاسدة

[﴿] مسئلة ﴾ (وإن قال ان خطته روميــا فلك درهم ، وان خطته فارسيا فلك نصف درهم فهل يصح ٤ على وجهين)

بناء على التي قبلها والخلاف فيها كالتي قبلها الا أن أبا حنيفة وافق صاحبيه في الصحة ههنا ولنا أنه عقد معاوضة لم يتعين فيه العوض ولا المموض فلم يصح كا لو قال بعتك هذا بدرهم أو هذا بدرهمين، وفارق هذا كل دلو بتمرة من وجهين (أحدهما) أن العمل الثاني ينضم إلى العمل الاول ولكل واحد منها عوض مقدر فأشبه مالو قال بعتك هذه الصبرة كل قفيز بدرهم وههنا الخباطة واحدة يشرط فيها عوضا إن وجدت على صفة وعوضا ان وجدت على أخرى أشبه مالو باعه بعشرة صحاح أو احدى عشرة مكسرة (والثاني) أنه وقف الاجارة على شرط بقوله ان خطته كذا فلك كذا وان خطته كذا فلك كذا وان

فصل) نقل مهنا عن أحمد فيمن استأجر من جمال الى مصر بأر بعين دينارا فان نزل دمشق فكراؤه ثلاثون فان نزل الرقة فكراؤه عشرون ، فقال إن اكترى الى الرقة بعشرة واكترى الى دمشق بعشرة والى مصر بعشرة جاز ولم يكن الجهال أن يرجع فظاهر هذا أنه لم يحكم بصحة العقد الاول

مختلف بصغوها وكبرها ومرافقها ومشاهدة قدر الحام ليعلم كبرها من صغوها ومعرفة ما الحام إمامن قناة أو بئر فان كان من بئراحتاج الى مشاهدتها ليعلم عقها ومؤنة استسقاء الماء مهاو مشاهدة الأتون ومطرح الرماد وموضع الزبل ومصرف ما الحمام، فتى أخل بهذا أو بعضه لم تصح الحبالة بها مختلف الغرض به (فصل) وكره احمد كراء الحمام وسئل عن كرائه فقال أخشى فقيل له اذا شرط على المسكتري أن لا يدخله أحد بغير ازار فقال ومن يضبط هذا بوكانه لم يعجبه قال أبن حامد هذا على طريق السكراهة تعزيها لا تحريما لانه تبدو فيه عورات الناس فتحصل الاجارة على فعل محظور فكرهه الذاك فاما المقد فصحيح وهذا قول أكثر أهل الهلم . قال ابن المنذر أجمع كل من تحفظ عنه من أهل الهلم ان كراء الحام جائز اذا حدده وذكر جميم آلته شهوراً مسهاة وهذا قول مالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي لان المكتري انها يأخذ الاجر عوضا عن دخول الحام والاغتسال بهائه وأحوال المسلمة وان وقع من بعضهم فعل مالا يجوز لم يحرم الاجر المأخوذ منه كالوا كترى داراً ليسكنها فشرب فيها خمراً

(مسئلة) قال (ولا يتصرف مالك العقار فيه الاعند تقضي المدة)

وجملته أن المستأجر يملك المنافع بالعقدكما يملك المشتري المبيع بالبيغ ويزول المك المؤجر عنهاكما

لانه في معنى بيعتين في بيعة لكونه خبره بين ثلاثة عقود، ويتخرج فيه أن بصح بنا، على المسئلتين قبل هذا ، ونقل عن احمد في رجل استأجر رجلا بحمل له كتابا الى الكوفة وقال ان أوصات الكتاب بوم كذا فلك عشرون وان تأخرت بعدذ لك بيوم فلك عشرة فالاجارة فاسدة وله أجر مثله وهذا مثل الذي قبله (مسئلة) (وأن أكراه دابة وقال ان رددتها البوم فكر اؤها خمسة ران رددتها غدا فكر اؤها عشرة فقال أحدلا بأس به

نقل عبد الله فيمن اكترى دابة وقال ان رددتها غدا فكر اؤها عشرة، وان رددتها اليوم فكر اؤها خمسة لابأس به، وهذه الروابة تدل على صحة الاجارة رالظاهر عن أحمد برواية الجاعة فيما ذكر فا فساد العقد على قياس بيعتين في بيعه ، وقال القاضي يصح في اليوم الاول دون الناني وقياس حديث على والانصاري صحته فان عليا أجر نفسه ليهودي بستقي له كل دلو بتمرة و كذلك الانصاري وسنذكره في والانصاري وسنذكره فسلمة) (وان أكراه دابة عشرة أيام بعشرة دراهم فسا زاد فسله بكل يوم درهم فقسال احمد في رواية أبي الحارث هو جائز) ونقسل ابن منصور عنه فيمن اكترى دابة من مكة إلى جدة بكذا فان ذهب الى عرفات بكذا فلا بأس ، ونقل عبد الله عنه لو قال اكتريتها بعشرة فما حبسها فعليه في كل يوم عشرة أنه بجوز وهذه الروايات تدل على أن مذهبه أنه متى قدر لكل عمل معلوم أجراً معلوما صح ، وتأول القاضي هذا كله على أنه يصح في الاول ويفسد في الثاني لان مدته معلوم أجراً معلوما صح ، وتأول القاضي هذا كله على أنه يصح في الاول ويفسد في الثاني لان مدته

يزول ملك البائم عن المبيع فلا يجوز له التصرف فيهالانها صارت مملوكة لغير. كما لاعملك البائع التصرف في المبيع عفان تصرف فيها نظرنا فان كان ذلك في حال بدا المستأجر قبل تقضى المدة مثل أن يكتري دارا سنة فيسكنها شهرا ويتركها فيسكنها المالك بقية السنة أو يؤجرها لغيره أحتمل أن ينفسخ العقد فها استوفاه المالك لانه يتصرف فيه قيل قبض المكترى، له فأشبه ما لو تلف المكيل قبل تسليمه وسلم باقيه. فعلى هذا أن تصرف المالك في بعض المدة دون بعض انفسخ العقد في قدرما تصرف فيه دون مالم يتصرف فيه ويكون على المستأجر مابقي،فلو سكن المستأجر شهراً وتركما شهرا وسكن المالك عشرة أشهر لزم المستأجر أجر شــهرين وإن سكنها شهراً وسكن المالك شهرين ثم تركها فعلى المستأجر أجرعشرة أشهر ويحتمل أن يلزم المستأجر أجر جميع المدة وله على المالك أجرالمال لما سكن أو تصرف فيه بقسط ذلك بما على المستأجر من الاجر ويلزمه الباقي لانه تصرف فيا ملكه المستأجر عليه بغمير إذنه فأشبه ما لو تصرف في المبيع بعد قبض المشتري له وقبض الدار همنا قام مقام قبض المنافع بدايل أنه علك التصرف في المنافع بالسكني والاجارة وغبرها ، فعلى هذا لو كان أجر المثل الواجب على المالك بقدر المسمى في العقد لم يجب على المستأجر شي. وان فضلت منه فضلة لزم المالك أداؤها الىالمستأجر والاول أولىوهو ظاهر مذهبالشافعي،وانتصرفالمالك قبل تسلم العين أو امتنع من تسليمها حتى. انقضت مدة الاجارة انفسخت الاجارة وجها واحدا لان العاقد قد أتلف المعقود عليه قبل تسليمه فانفسخ العقدكما لو باعه طعاما فأنلفه قبل تسليمه،وان سلمها اليه في أثناء المدة انفسخت فيما مضى ويجب أجر الباقي بالحصة كالمبيع اذا سلم بعضهوأتلف بعضا

غير معلومة فلم بصح العقد فيه كما لوقال استأجر تك لتحمل لي هذه الصبرة وهي عشرة أقفزة بدرهم وما زاد فبحساب ذلك . قال شيخنا : والظاهر عن احمد خلاف هذا فان قوله فهو جا أزعاد إلى جيع ما قبله و كذلك قوله لا بأس، ولان لكل عمل عوضا معلوما فيصح كما لو استقىله كل دلو بتمرة وقد ثبت الأصل بالخبر الوارد فيه ومسائل الصبرة لانص فيها عن الامام وقياس نصوصه صحة الاجارة وإن سلم فسادها فلان القفزان التي شرط عملها غير معلومة بتعيين ولاصفةوهيمختلفة فلم يصح العقد لجهالتها بخلاف الايام فانها مفلومة ﴿ مسئلة ﴾ (ونص أحمد على أنه لايجوز أن يكترني لمدة غزانه)

وهذا أول أكثر أهل العلم منهم الاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال مالك قد عرف وجه ذلك وأرجو أن يكونخفيفا

ولنا أن المدة مجهولة والعمل مجهول فلم بجز كا لو ا كتراها لمدة سفره في تجارته ولان مدة الغزاة تطول وتقصر ولاحد لها تعرف به والعمل فيهما يقل ويكثر ونهاية سفرهم تقرب وتبعمد فلم يجز التقدير بها كمبرها من الاسفار الجهولة فان فعل ذلك فله أجر المثل كالاجارات الفاسدة

[﴿] مسئلة ﴾ (وان سمى لكل يوم شيئا معلوما فجائز)

(مسئلة) قال (فان حوله المالك قبل تقضي المدة لم يكن له أجرة لما سكن)

يعني اذا استأجر عقاراً مدة فسكنه بعض المدة ثم أخرجه المالك ومنعه تمام السكنى فلا شيء له من الاجرة ، وقال أكثر الفقهاء له أجر ما سكن لانه استوفى ملك غيره على سبيل المعاوضة فلزمه عوضه كالمبيع اذا استوفى بعضه ومنعه المالك بقيته كما لو تعذر استيفاء الباقي لامر غالب

ولنا أنه لم يسلم اليه ماعقد الاجارة عليه فلم يستحق شيئا كما لو استأجره ليحمل كتابا فحمله بعض الطريق أو استأجره ليحفر له عشرين ذراعا فحفر له عشرا وامتنع من حفر الباقي، وقياس الاجارة على الاجارة اولى من قياسها على البيع ،ويفارق ماإذا امتنع لامر غالبلان له عذرا ، والحكم فيمن اكترى دابة فامتنع المكري من تسليمها في بعض المدة أو آجر نفسه أو عبده المخدمة مدة وأمتنع من أعامها أو أجر نفسه لبناء حائط أو خياطة أو حفر بئر أو حمل شي، الى مكان وامتنع من أعام العمل كالحكم في العقار يمتنع من تسليمه وأنه لا يستحق شيئا لما ذكرنا

(فصل) اذا هرب الاجير أو شردت الدابة او أخذ المؤجر العين وهرب بها أو منعه استيفاء المنفعة منها من غير هرب لم تنفسخ الاجارة لكن يثبت المستأجر خيار الفسخ فان فسخ فلا كلاموان لم يفسخ انفسخت الاجارة بمضي المدة يوما فيوما فإن عادت العين في أثناء المدة استوفى ما بقى منها

وقال الشافعي لا بصح لان مدة الاجارة مجهولة . ولنا أن عليا رضي الله عنه أجر نفسه كل دلو بشرة وكذلك الانصاري فلم بنكره النبي عَلَيْتُنَاتُهُ ولان كل يوم معلوم مدته وأجره فصح كالو أجره شهراً كل يوم بدرهم أو استأجره لنقل صبرة معلومة كل قفيز بدرهم . اذا ثبت هذا فلا بد من تعيين مايستأجر له من ركوب أو حمل معلوم ، وبستحق الاجر المسمى لكل يوم سوا، أقامت أو سارت لان المنافع ذهبت في مدته أشبه مالو اكترى دارا وغلقها ولم يسكنها

(مسئلة) (وان أكراه كل شهر بدرهم أوكل دلو بتمرة فالمنصوص عن أحمد أنه يصح وكلما دخل شهر لزمهما حكم الاجارة ولكل واحدمنهما الفسخ عندانقضاء كل شهر ، وقال أبو بكر وابن حامد لا يصح اختلف أصحابنا في ذلك فقال القاضي يصح ونص عليه أحمد في رواية ابن منصور وهو اختيار الخرقي لان الشهر الاول تلزم الاجارة فيه باطلاق العقد لانه معلوم يلي العقد وأجره معلوم وما بعده من الشهور يلزم العقد فيه بالتلبس به وهو السكني في الدار ان أجره دار الانه مجهول حال العقد فاذا تلبس به تعين الدخول فيه فصح بالعقد الأول، وان لم تتلبس به أو فسخ العقد عندانقضاء الاول انفسخ وكذلك حكم كل شهر يأتي وهذا مذهب أبي ثور وأصحاب الرأي، وحكي عن مالك نحوهذا الاأن الاجارة لا تكون لازمة عنده لان المنافع مقدرة بنقدير الاجر فلا يحتاج إلى ذكر المدة الا في الازوم واختار أبو بكر عبد العزيز وابن حامد وابن عقيل أن العقد لا يصح وهو قول الثوري والصحيح واختار أبو بكر عبد العزيز وابن حامد وابن عقيل أن العقد لا يصح وهو قول الثوري والصحيح

فان انقضت المدة انفسخت الاجارة لفوات المعقود عليه وان كانت الاجارة على موصوف في الذمة كخياطة ثوب أو بناء حائط أو حمل الى موضع معين استؤجر من ماله من يعمله كما لو أسلم اليه في شيء فهرب ابيع من ماله فان لم يمكن ثبت للمستأجر الفسخ فان فسخ فلا كلام وان لم يفسخ وصبر الى أن يقدر عليه فله مطالبته بالعمل لان ما في الذمة لا يفوت بهربه وكل موضع امتنع الاجير من المعمل فيه أو منع المؤجر المستأجر من الانتفاع إذا كان بعد عمل البعض فلا أجر له فيه على ما سبق الا أن يرد العين قبل انقضاء المدة أو يتم العمل ان لم يكن على مدة قبل فسخ المستأجر فيكون له أجر ما عمل ماما ان شردت الدابة أو تعذر استبغاء المنفعة بغير فعل المؤجر فله من الاجر بقدر ما الستوفى بكل حال

(مسئلة) قال (فان جاء أمر غالب يحجز المستأجر عن منفعة ما وقع عليه العقد لزمه من الاجر بمقدارمدة انتفاعه)

وجملته أنمن استأجر عينا مدة فحيل بينه وبين الانتفاع بها لم يخل من اقسام ثلاثة (أحدها) أن تتلف قبل قبضها أن تتلف قبل قبضها أن تتلف قبل قبضها فان الاجارة تنفسخ بغير خلاف نعلمه لان المعقود عليه تلف قبل قبضه فاشبه ما لو تلف الطعام المبيع

من قولي الشافي لان كل اسم للعدد فاذا لم يقدره كان مجهولا فيكون فاسداً كقوله أجرتك أشهرا وحل أبو بكر وابن حامد كلام أحدعلى أنه وقع على أشهر معينة . ووجه الاول أن عليا استقى لرجل من البهود كل دلو بتمرة وجاء به إلى الذي وسيالين فاكل منه قال كنت أدلو الدلو بتمرة واشرطها جلدة وعن رجل من الانصار أنه قال ليهودي أسقي نخلك ? قال نعم كل دلو بتمرة فاشعرط الانصاري أن لا يأخذه خدرة ولا تارزة ولا حشفة ولا يأخذ الاجلدة فاستقى بنحو من صاعبن فجاء به إلى الذي وسيالين . رواهما ابن ماجه وهو نظير مسئلة أجارة الدار، ونص في المسئلة الاخرى، ولان شروعه في كل شهر معمانقدم العقدمن الانفاق على تقدير أجره والرضى ببا. فعلى هدا متى ترك التلبس به في وصار كالبيع بالمعاطاة أذا وجد من المساومة مادل على التراضي بها. فعلى هدا متى ترك التلبس به في شهر لم تلزم الاجارة فيه لعدم العقد وكذلك أن فسخ وليس بفسح في الحقيقة لان العقد الثاني ما ثبت والقياس يقتضي عدم الصحة لان العقد تناول جميع الاشهر وذلك مجهول ثم لاوجه لاعتبار الشروع في المشهر الذي بلي الاول مع كون الشهور كايا داخلة في الفظاء فأما أبو حنيفة فذهب الى أنهما أذا وبالشهر الثاني فقد أنصل القبض بالعقد الفاسد، قال شيخنا ولا يصح هذا العذر لان العقد الفاسد، قال شيخنا ولا يصح هذا العذر لان العقد الفاسد وقول ماك في الاعبان لا يلزم بالقبض ولا يضمن بالمسمى ثم لم يحصل القبض همنا الا فيما استوفاه وقول ماك لا يضح لان الاجارة من العقود اللازمة فلا يجوز أن تكون جائزة

قبل قبضه (الثاني) ان تتلف عقيب قبضها فان الاجارة تنفسخ أيضا ويسقط الاجر في قول عامة الفقها، الا أبا ثور حكي عنه أنه قال يستقر الاجر لان المعقود عليه أتلف بعد قبضه أشبه المبيع وهذا غلط لان المعقود عليه المنافع وقبضها باستيفائها أو التمكن من استيفائها ولم محصل ذه فاشبه تلفها قبل قبض العين (الثالث) أن تتلف بعد مضي شيء من المدة فان الاجارة تنفسخ فيما بقي من المدة دون مامضي ويكون المؤجر من الاجر بقدر ما استوفى نالمنفعة قال أحمد في رواية ابراهيم بن الحارث ما أكرى بعيرا بعينه فنفق البعير يعطيه بحساب ماركب وذلك إذكرنا من أن المعقود عليه المنافع وقد تلف بعضها قبل قبضه فبطل العقد فيما تلف دون ماقبض كما لو الشرى صبرتين فقبض إحداها وتلفت الاخرى قبل قبضها ثم ننظرفان كان أجر المدة متساويا فعليه بقدر مامضى أن كان قد مضى النصف فعليه نصف الاجر وأن كان قد مضى النصف فعليه نصف الاجر وأن كان قد مضى الشاء أو دار لها كدار أجرها في الشتاء أكثر من الشناء أو دار لها موسم كدرر مكة رجم في تقويه الى أهل الخبرة ويقسط الاجر المسمى على حسب قيمة المنفعة موسم كدرر مكة رجم في تقويه الى أهل الخبرة ويقسط الاجر المسمى على حسب قيمة المنفعة كقسمة الثمن على الاعيان المحتفة في البيع وكذلك لو كان الاجر على قطع مسافة كيمير استاجره على كقسمة الثمن على الاعيان المحتفة في البيع وكذلك لو كان الاجر على قطع مسافة كيمير استاجره على كقسمة الثمن على الاعيان المحتفة في البيع وكذلك لو كان الاجر على قطع مسافة كيمير استاجره على حسب قيمة المنافعي الممكان معين وكانت عتساوية الاجزاء أو مختلفة رهذا ظاهر مذهب الشافعي

وفصل) في مسائل الصبرة وهي عشر مسائل (احداها) أن يقول استأجر تلك لحمل عذه الصبرة الى مصر بعشرة فهي صحيحة بغير خلاف نعلمه لان الصبرة معلومة بالمشاهدة فجاز الاستنجار عليها كانو علم كلها (الثانية) قال استأجر تك لتحملها كل تغير بدرهم فيصح و به قال الشافعي وقال أبوحنيفة يصح في تغير و وبطل فياز ادعوم بنى الحلاف على الحلاف في بيمها و تلدذكر ناه (الثالثة) قال لتحملها لي نغير أبدرهم وماز ادفي حساب ذلك فيجوز كما لوقال كل قفيز بدرهم وكذلك كل لفظ يذل على ارادة حمل جيمها كقوله لتحمل قفيز أمنها بدرهم وسائرها أو باقيها محساب ذلك أو قال وعا زاد محساب ذلك يريد باقيها كله إذا فعها ذلك من الفظ لدلالته عندها عليه أو لقرينة صرفت اليه (الرابعة) قال التحمل قفيزاً منها بدرهم وما زاد فيحساب ذلك يريد مها حملته من باقيها فلايصح ذكره القاضي وهو مذهب الشافعي لان المعقود عليه في معنى كل دلو بتمرة (الخامسة) قال لتنفل لي منها كل بعضها وهو مجهول . ومحتمل أن يصح لأنه في معنى كل دلو بتمرة (الخامسة) قال لتنفل لي منها كل

⁽ فصل) اذا قال أجرتك داري عشرين شهرا كل شهر بدرهم جاز غير خلاف لان المدة معلومة والاجر معلوم وليس لواحد منها نسخ بحال لانها مدة واحدة فأشبه مالو قال أجرتك عشرين شهرا بعشرين درهما، قان قال أجرتكها شهرا بدرهم وما زاد فبحساب ذلك صح في الشهر الاول لانه أفرده بالعقد وبطل في الزائد لانه مجهول ، وبحتمل أن يصح في كل شهر تلبس به كالو قال أجرتكها كل شهر بدرهم لان معناها واحد ، ولو قال أجرتكها هذا الشهر بدرهم وكل شهر بعدذلك بدر عم أو بدرهمين صح في الاول وفيما بعده وجهان لما ذكرنا

(فصل) القسم الثاني أن مجدث على النين ما منع نفعها كدار الهدمت وأرض غرقت أو انقطع ماؤها فهذه ينظر فيها قان لم يبق فيها نفع فيها نفع في كالتالفة سوا، ، وإن بقي فيها نفع فير مااستأجرها له مثل أن يمكن الانتفاع بعرصة المدار والارض لوضع حطب فيها أو نصب خيمة في الارض التي استأجرها المزرع أو صيد السمك من الارض التي غرقت انف خت الاجارة أيضا لان المنفعة التي وقع عليها المقد تلفت فانفسخت الاجارة كيا لو استأجر دابة ليركبها فزمنت بحيث لا تصابح الا لتدور في عليها المقد تلفت فانفسخت الارض التي ينقطم ماؤها لا تنفسخ الاجارة فيها وهو منصوص الشافعي لان المنفعة لم تبطل جلة لانه يمكن الانتفاع بعرصة الارض بنصب خيمة أو جم حطب فيها فأشبه مالو نقص نفعها مم بقائه ، فعلي هذا يخير المستأجر بين الفدخ والامضاء قان فسخ فحكه حكم العبداذا مات وإن اختار امضاء المقد نعليه جيم الاجر لان ذلك عيب فاذا رضي به سقط حكمه قان لم يخترالف خولا الامضاء اما المقد نعليه بأن له الفسخ أو لغير ذلك فله الفسخ بعد ذلك والاول أصح لان بقا. غير المعقود عليه كا في البيم ، ولو كان النفع الباقي في الاعيسان مما لايباح استيفاؤه المقد كدابة استاجرها الركوب فصارت لانصاح الا للحمل أو بالمكس انفسخ المقد وجها واحداً بالمقد كدابة استاجرها الركوب فصارت لانصاح الا للحمل أو بالمكس انفسخ المقد وجها واحداً لان المنفعة الباقية لايدلك استيفاؤها مع سلامتها فلا يماكها مع تعيبها كيعها ، وأما ان أمكن الانتفاع لان المنفعة الباقية لايدلك استيفاؤها مع سلامتها فلا يماكها مع تعيبها كيعها ، وأما ان أمكن الانتفاع الان المنفعة الباقية لايدلك استيفاؤه عليه عليه عليه المنساح الاستحديد المناء من المناه الم

قنيز إدرهم فعي كالرابعة سواه (السادسة) قال التحمل في منها قفيزاً بدرهم على أن ممل الباقي محساب ذلك فلايصح لأ في معى بيعتين في بيعة . ومحتمل أن يصح لان معناه لتحمل في كل قفيزمها بدرهم والسابعة) قال التحمل في هذه الصبرة كل قفيز بدرهم والقل في صبرة أخرى في البيت محساب ذلك ، فان كانا يعلمان الصبرة التي في البيت بالمشاهدة صح فيها لانها كالصبرة الواحدة وإن جهل أحدها صح في الأولى و بطل في الثانية لانهما عقدان أحدها عالم معلوم والثاني على مجهول فصح في المعلم و بطل في الجهول كالوقال بهنك عبدي هذا بعشرة وعيدي الذي في البيت بعشرة [الثامنة] قال لتحمل في الجهول كالوقال بهنك عبدي هذا بعشرة فان كانا يعلمان التي في البيت صحفيها وإن جهلاها يطل فيها لانه عقد واحد بعوض واحد على معلوم ومجهول مخلاف التي قبلها . فان كانا يعلمان التي في البيت لكنها منصوبة أو امتنع تصحيح العقد فيها لمانع اختص مها بطل العقد فيها ، وفي صحته في الاخرى قالاً ولى منا لاخرى قالاً ولى صحته لان قسط لاجر فيها معلوم ، وان لم يكن كذلك فالأ ولى بطلانه لجهالة العوض فيها (التاسعة) قال لتحمل في هذه الصبرة وهي عشرة أقفزة بدرهم فان ذلا ولى بطلانه لجهالة العوض فيها (التاسعة) العشرة لانها معلومة ولم بصح في المعام في اذباه في هذه الصبرة كل قفيز بدرهم فان قدم في طعام فحملته في مابسك فيه (العاشرة) قال لتحمل في هذه الصبرة كل قفيز بدرهم فان قدم في طعام فحملته فبحساب ذلك صح أيضا في المحمل في هذه الصبرة كل قفيز بدرهم فان قدم في طعام فحملته فبحساب ذلك صح أيضا في السبرة وفسد في الزيادة لما ذكر نا

بالعين فيما اكتراها له على نعت من القصور مثل أن يمكنه زرع الارض بغير ما. أو كان الما ينحسو عن الارض التي غرقت على وجه بمنع بعض الزراعة أو بسوء الزرع أو كان يمكنه سكنى ساحة الدار اما في خيمة أو غيرها لم تنفسخ الأجارة لان المتنعة المعقود عليها لم تزل بالمكلية فأشبه مألو تعيبت ولله ستأجر خيار الفسخ على ماذكر ناءالا في الدار اذا انهدمت فان فيها وجهين (أحدهما) لاننفسخ الاجارة (والثاني) تنفسخ لانه زال اسمها بهدمها وذهبت المنفعة التي تقصد منها والذلك لا بستأجر أحد عرصة دار ليسكنها ، فأما ان كان الحادث في العين لا يضرها كغرق الارض بما ينحسر في قرب من الزمان لا يمنع الزرع ولا بضره وانقطاع الما ، عنها اذا ساق المؤجر اليها ما ، من مكان آخر أو كان انقطاعه في زمن لا يحتاج اليه فيه فليس المستأجر الفسخ لان هذا ايس بعيب ، وأن حدث الغرق المضر أو انقطاع الما ، أو انهدم بعض العبن المستأجرة فلذلك البعض حكم نفسه في الفسخ أو ثبوت الحيار والمكتري الخيار في تبقية العين لان الصفقة تبعضت عليه غان اختار الامساك أمسك بالحصة من الاجر كا اذا تلف أحد القفيز بن من الطعام في يد البائع

(فصل) القسم الثالث أن تفصب العين المستأجرة فللمستأجر الفسخ لان فيه تأخير حقمه فان فسخ فالحكم فيه كا لو انفسخ العقد بتلف العين سوا، ، وإن لم يفسخ حتى انقضت مدة الاجارة فله الحيار بين الفسخ والرجوع بالمسمى وبين البقاء على العقد ومطالبة الغاصب بأجر المثللان المعقود عليه لم يفت مطلقا بل الى بدل وهو القيمة فأشبه عالو أتلف الممرة المبيعة آدمي قبل قطعها وبتخرج انفساخ

﴿ فصل ﴾ قال المصنف رحمه الله [الثالث أن تكون المنفعــة مباحة مقصودة فلا يجوز على الزنا والزمر والغناءولا اجارة دار ايجملها كنيسة أوبيت نار، أو ابيم الحر أو القار]

وجملة ذلك أن من شرط صحة الاجارة أن تكون المنفعة مباحة فأن كانت محرمة كالزنا والزمر والنوح والفناء لم يجز الاستئجار لفعله وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وصاحباه وأبو ثور، وكره ذلك الشعبي والنخعي لانه محرم فلم يجز الاستئجار عليه كاجارة الامة المزنا. قال ابن المنذر أجم كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أبطال إجارة النائحة والمغنية

(فصل) ولا يجوز استنجار كاتب ليكتب له غنا. أو نوحا ، وقال أبو حنيفة بجوز . ولنها أنه انتفاع بمحرم أشبه ماذكرنا ، ولا بجوز الاستئجار على كتب شعر محرم ولا بدعة ولاشي محرم للفك (فصل) ولا يجوز اجارة داره لمن يتخذها كنيسة أوبيعة أولبيم الحر أو القار وبه قال الجماعة ، وقال أبو حنيفة انكان بيتك في السواد فلابأس وخالفه صاحباه ، واختلف أصحابه في تأويل قوله ولنا أنه فعل محرم فلم نجز الاجارة عليه كاجارة عبده الفجور ، ولو اكترى ذمي من مسلم داراً فأراد بيم الخر فيها فلصاحب الدار منعه، وبذلك قال الثوري . وقال أبو حنيفة إن كان بيتك في السواد

والجبلونه أن يفعل إما يشا. .و لذا اله محرم جاز المنع منه في المصر فجاز في السواد كقتل النفس المحرمة

العقد بكل حال على الرواية التي تقول ان منافع الفصب لا تضمن وهو قول أصحاب الرأي ولاصحاب الشافعي في ذلك اختلاف ، وإن زادت العين في أثناء المدة ولم يكن فسخ استوفى ما بقي منها ويكون فيما مضى من المدة مخيراً كاذكرنا ، وإن كانت الأجارة على عمل كخياطة ثوب أو حمل شيء إلى موضع معين فغصب جمله الذي يحمل عليه وعبده الذي يخيط له لم ينفسخ العقد والمستأجر مطالبة الاجبر بعوض المفصوب وإقامة من يعمل العمل لان العقد على مافي الذمة كا لو وجد بالمسلم فيه عيبا فرده فان تعذر البدل ثبت المستأجر الحيار بين الفسخ أو الصبر إلى أن يقدر على العين المفصوبة فيستوفى منها (فصل) (القسم الرابع)أن يتعذر استيفاء المنفعة من العين بفعل صدر منها مثل أن يأبق العبد أو تشرد الدابة وقد ذكرنا حكم ذلك فيما قبل هذا

(فصل) (القسم الخامس)أن يحدث خوف عام يمنع من سكنى ذلك المكان الذي فيه العين المستأجرة أو تحصر البلد فيمتنع الخروج الى الارض المستأجرة الزرع ونحو ذلك فهذا يثبت المستأجر خيار الفسخ لانه أمر غالب يمنع المستأجر استيفاء المنفعة فأثبت الخيار كفصب العين، ولو استاجر دابة ليركبها أو يحمل عليها الى مكان معين فانقطعت الطريق اليه لخوف حادث أو اكترى الى مكة فلم يحج الناس ذلك العام من تلك الطريق فلسكل واحد منهما فسخ الاجارة، وان أحب ابقاءها الى حين امكان

﴿ مسئلة ﴾ (ولا بجوز الاستئجار على حمل الميتة والحمر وعنه يصح الحر أكل أجرته)

لا يجوز الاستنجار على حل الخر لمن يشتربها أو يأكل الميتة ولا على حل خنزير الذاك ، وبه قال أبو يوسف ومحمد والشافعي . وقال أبوحنيفة يجوزلان العمل لا يتمين عليه بدليل انه لو حمله مثله جاز لانه لو قصد إراقته أو طرح الميتة جاز . وقد روي عن أحمد فيمن حل خنزيراً لذمية أو خراً لنصر أني أكره أكل كرا ثه ولكن يقضى الحمال بالكرا، فاذا كان لمسلم فهوأشد . قال القاضي : هذا محمول على انه استأجره ليريقها فأما الشرب فمحفاور لا يحل أخذ الاجو عليه

قال شيخنا :وهذا تأويل بعيد لقوله :أكره أكل كرائه واذا كان لمسلم فهو أشد والمذهب خلاف هذه الرواية لانه استنجار الفعل محرم فلم يصح كالزنا ، ولان الذي وَ الله الخرلاراة الله المعمولة اليه . وقول أبي حنيفة لا يتعين يبطل بما لو استأجر أرضا ليتخذها مسجدا، فأماهل الخرلاراة الها والميتة لطرحا والاستنجار لكسح الكنيف فجائر لان ذلك مباح، وقد استأجر النبي وَ الله المحمد وقال أحدفي رواية ابن منصور فيمن يؤاجر نفسه لنظارة كرم نصر أبي : يكره ذلك لان الاصل في ذلك راجم الى الخر افصل) قد ذكرنا ان الاستنجار لكسح الكنيف جائز الا انه يكره له أكل أجرته كأجرة الحجام بل هذا أولى . وقد روى سعيد بن منصور ان رجلاحج وأبي ابن عباس فقال له اني رجل أكس فما ترى فيمكسي ? قال أي شيء تكنس ? قال العذرة ، قال :ومنه حججت ومنه تزوجت؟ قال نعم . قال أنت خبيث وحجك خبيث وما تزوجت خبيث . ونحو هذا . ولان فيه دناه قكره قال نعم . قال أنت خبيث وحجك خبيث وما تزوجت خبيث . ونحو هذا . ولان فيه دناه قكره

استيفاء الدنفعة جاز لان الحق لهما لا يعدوهماء فاما ان كان الحوف خاصا بالمستأجر مثل أن يخاف وحده القرب أعدائه من الموضع المستاجر أو حلولهم في طريقه لم علك الفسخ لانه عذر بختص به لا عنع استيفاء المنفعة بالسكلية فاشبه مرضه وكذلك لو حبس أو مرض أو ضاعت نفقته أو تلف متاعه لم يملك فسخ الاجارة لذلك لانه ترك استيفاء المنافع لمعنى من جهته فلم بمنع ذاك وجوب أجرها عليه كما لو تركها اختيارا

(فصل) واذا اكترى عينا فوجد مها عيبا لم يكن علم به فله فسخ المقد بغير خلاف نعلمه ، قال المنذر اذا اكترى دابة بعينها فوجدها جوحا أو عضوضا أو نفوراً أو بها عيب غير ذلك مما بفسد ركوبها فللمكتري الحيار ان شا، ردها وفسخ الاجارة وان شا، أخذها وهذا قول أبي ثور وأصحاب الرأي ولانه عيب في المعقود عليه فأثبت الحيار كالعيب في بيوع الاعيان ، والعيب الذي يرد به ما تنقص به قيمة المنفعة كتعثر الظهر في المشي والعرج الذي يتأخر به عن القافلة وربض البيمة بالحل وكوبها جوحة أو عضوضة أو أشباه ذلك ، وفي المكترى للخدمة ضعف البصر والجنون والجذام والبرص ، وفي الدار الهدام الحائط والحوف من سقوطها وانقطاع الما، من برها أو نفيره محيث يمتنع الشرب والوضو، وأشباه ذلك من النقائص ، ومتى حدث شيء من هذه العيوب هد العقد ثبت للمحتري والوضو، وأشباه ذلك من النقائص ، ومتى حدث شيء من هذه العيوب هد العقد ثبت للمحتري

كالحجامة . وأيما قلنا مجواز الاجارة عليه لدعو الحاجة الية ولا يندفع ذلك الا بالاباحة فجاز كالحجامة (فصل) ويشترط أن تكون المنفعة مقصودة فلا مجوز استئجار شمع ليتجمل به وبرده ولاطعام ليتجمل به على مائدته ثم يرده ولا النقود ليتجمل بها الدكان لابها لم تخاق لذلك ولا تراد له فبذل العوض فيه سفه وأخذه من أكل المال بالباطل عو كذلك الانتجار ثوب ليوضع على سر برالميت لماذكر نا وفصل) (قال الشبخر حمه الله) والاجارة على ضر بين (أحدها) إجارة عين . فتحوز إجارة كل عين يمكن الهتيفاء المنفعة المباحة منها مع بقائها) كالارض والدار والعبد والبهبمة والثباب والفساطيط والحبال والخيام والحام والسيف والرمح وأشباه ذلك. وقد ذكرنا بعض ذلك في مواضعه والحبال والخيام والمبرحوائط ليضع عليه أطراف خشبه) إذا كان الخشب معلوما والمدة معلومة واستيفها والمتجار على تسليمها واستيفائها فجازت الاجارة عليها كاستئجار السطح النوم عليه

﴿ مسئلة ﴾ (وبجوز استثجار حيوان لبصيد به إلا الكلب)

بجوز استئجار الفهد والبازي والصقر ونحوه الصيد في مدة معلومة لان فيه نفعاً مباحاً نجوز إعارته فجازت إجارته له كالدانة ، فأما إجارة سباع البهائم والطبر التي لا تصلح الصيد فلا نجوز اجارتها لانه لانفع فيها و كذلك اجارة الكلب والخنزير لانه لابجوز بيمه. ويتخرج جواز اجارة الكلب الذي يباح اقتناؤه لان فيه نفعاً مباحاً تجوز اعارته له فجاز اجارته له كغيره . ولاصحاب الشافعي وجهان كهذين

خيار الفسخ لان المنافع لا يحصل قبضها إلا شيئا فشيئا ، فاذا حدث العيب فقد وجد مثل قبض الباقي من المعقود عليه فأثبت الفسخ فيها بقي منها ومتى فسخ فالحسكم فيه كما لو انفسخ العقد بتلف العين ، وان رضي المقام ولم يفسخ لزمه جميع العوض لانه رضي به نافصا فأشبه مالو رضي بالمبيع معيبا ، وان اختلفا في الموجود هل هو عيب أولا ولا ورجع فيه الى أهل الحسيرة فإن قالوا ليس بعيب مثل أن تكون الدابة خشنة المشيأ وانها نتمب راكبها لكونها لا تركب كثيراً فليس له فسخ ، وان قالوا هو عيب فله الفسخ هذا اذا كان العقد يتعلق بعينها فاما إن كانت موصوفة في الذمة لم ينف خافهقد وعلى المكري ابدالها لان العقد لم يتعلق بعينها أشبه المسلم فيه اذا سلمه على غير صفته فان مجز عن ابدالها أو امتنع منه ولم يمكن إجباره عليه فللمكتري الفسخ أيضا

(فصل) وعلى المكري ما يتمكن به من الانتفاع كتسليم مفاتيح الدار والحام لانعليه الممكين من الانتفاع وتسليم مفاتيحها عكين من الانتفاع فوجب عليه ، فان ضاعت بغير تفريط من المكتري فعلى المكري بدله الانها أما أن في بدال كتري فعلى المكري بدله الانهر على أما أن في بدال كتري فا شبه ذلك حيطان الدار وأبوابها عوعليه بناء حافظ أن سقط وابدال خشبه ان انكسر عوعليه تبليط الحام وعلى الابواب والبزل ومجرى الماء لان بذلك يتمكن من الانتفاع وما كان لاستيفا المنافع كالحبل والداو والبكرة فعلى المكتري وأما التحسين والتزويق فلا يلزم واحد امنها لان ذلك عمل بدونه وأما تنقية البالوعة والكنف فان احتيج الى ذلك عند الكراء فعلى المكري لان ذلك عما يتمكن به من

﴿ مسئلة ﴾ (وبجوز استئجار كتاب ليقرأ فيه الا المصحف في أحد الوجهين)

تجوز اجارة كتب العلم التي يجوز بيمها للانتفاع بها من القراءة فيها والنسخ منها والرواية وغير ذلك من الانتفاع المقصود المحتاج اليه . وهذا مذهب الشافعي ، ومقتضى قول أبي حنيفة أنهلا تجوز الجارتها لانه علل منع اجارة المصحف بأنه ليس في ذلك أكثر من النظر اليه ولا تجوز الاجارة لمثل ذلك كا لايجوز أن يستأجر سقفا لينظر الى عمله

ولنا أن فيه نفها مباحا يحتاج اليه تجوز الاعارة له فجازت الاجارة له كسائر المنافع .وقارق النظر الى السقف فانه لاحاجة اليه ولا جرت العادة بالاعارة من أجله ، وتجوز اجارة كتاب فيه خط حسن ينقل منه ويكتب عليه على قياس ذلك

(فصل) وفي إجارة المصحف وجهال [أحدهما] لا يصح اجارته لانه لا يصح بيعمه إجلالا لكتاب الله تعالى وكلامه عن المعاوضة به وابتذاله بالنمن في البيع والاجرة في الاجارة [والثاني] يصح وهو مذهب الشافعي لانه انتفاع مباح تجوز الاعارة من أجله فجازت أجارته كسائر الكتب ، ولا يلزم من عدم جواز البيع عدم جواز الاجارة كالحر

(فصل) والذي محرم بيعه محرم اجارته الا الحر والوقف وأم الولد فانه يجوز اجارتها وان حرم بيعها ، وماعدا ذلك لاتجوز اجارته ، وسنذكر ذلك ان شاء اله تعالى

الانتفاع، وأن امتلأت بغمل المكتري فعليه تفريغها وهذا قول الشافعي وقال أبو ثور هو على رب الدار لان به يتمكن من الانتفاع فأشبه ما لو اكترى وهي ملأى وقال أبوحنيفة القياس أنه على المكترى والاستحسان أنه على رب الدار لان عادة الناس ذلك

ولنا أن ذلك حصل بفعل المكتري فكان عليه تنظيفه كما لو طرح فيها قماشا والقول في تفريغ جية الحمام التي هي مصرف الماء كالقول في بالوعة الدار، وان انقضت الاجارة وفي الدار زبل أو قمامة من فعل الساكن فعليه نقله وهذا قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي

(فصل) وان شرط على مكتري الحام، أو غيره أن مدة تعطيله عليه لم يجز لانه لا يجوز أن يؤجر مدة لا يمكن الانتفاع في بعضها ولا يجوز أن يشترط أنه يستوفي بقدرها بعد انقضاء مدته لانه يؤدي الى أن يكون انتها، مدة الاجارة مجهولا فان أطلق وتعطل فهو عيب حادث والمكتري بالخيار بين الامساك بكل الاجر وبين الفسخ ، ويتخرج أن له ارش العيب قياساً على المبيع المعيب ، وأن الم بعلم بالعيب حتى انقضت مدة الاجارة فعليه الاجر كله لانه استوفى المعقود عليه فاشبه ما أو علم العيب بعد المقد فرضيه ، ويتخرح أن له ارش العيب كا أو اشترى معيباً فلم يعلم عيبه حتى أكله أو تلف في يده المقد فرضيه ، ويتخرح أن له ارش العيب كا أو اشترى معيباً فلم يعلم عيبه حتى أكله أو تلف في يده (فصل) وأن شرط الانفاق على العين النفقة الواجبة على المكري كهارة الحام أذا شرطها على المكتري فالشرط فاسد لان العين ملك المؤجر فنفقتها عليه، وأذا أنفق بنا، على هذا احتسب به على المكتري فالشرط فاسد لان العين ملك المؤجر فنفقتها عليه، وأذا أنفق بنا، على هذا احتسب به على

(مسئلة) (ويجوز استئجار النقد للتحلي والوزن لاغير)

إذا كان في مدة معلومة وبه قل أبو حنيفة وهو أحد الوجهين لاصحاب الشافعي والوجه الآخر انه لا يجوز اجارتها لانهذه المنفعة ليست المقصود منها ولذلك لا نضمن منفعتها بغصبها فاشبهت الشمع ولنا انهاعين أمكن الانتفاع بهامع بقاء عينها منفعة مباحة فاشبهت الحلي، وفارق الشمم فانه لا ينتفع به الا يما يتاف عينه

﴿مسئلة﴾ (فان أطلق الاجارة لم يصح في أحد الوجهين ويصح في الآخر وينتفع بها في ذلك)

وهذا اختيار أبي الخطاب لان منفعتها في الاجارة متعينة في انتحلي والوزن وهما متقاربان فوجب أن نحمل الاجارة عند الاطلاق عليهما كاستأجار الدار مطلقا فانه يتناول السكني ووضع المتاع فيها ، فعلى هذا ينتفع بها فيا شاء منهما، وقال القاضي لا تصح الاجارة وتسكون قرضا وهذا مذهب أبي حنيفة لان الاجارة تقتضي الانتفاع والانتفاع المعتاد بالدراهم والدنانير اعاهوباعيانها فاذا أطلق الانتفاع حل على الانتفاع المعتاد ، وقال أصحاب الشافعي لا تصح الاجارة ولا نكون قرضا لان التحلي ينقصها والوزن لا ينقصها فقدا ختلفت جهة الانتفاع فلم يجز اطلاقها، ولا يجوز أن به بربها عن انقرض لان القرض عليك للمين والاجارة عليك المنفعة تقتضي الانتفاع مع بقاء العين فلم يجز التعبير باحدهما عن الآخر، ولان القسمية والا الخاط تؤخذ نقلا ولم يعهد في اللسان التعبير بالاجارة عن القرض، قال شيخنا وقول أبي الخطاب أصح

المكري لانه أنفقه على ملكه بشرط العوض، فان اختلفا في قدر ما أنفق فالقول قول المسكري لانه منكر، فان لم يشترط لكن أذن له في الانفاق ليحتسب له من الاجر ففعل ثم اختلفا فالقول قول المكري أيضاً ، وأن أنفق من غير اذنه لم يرحم بشيء لانه أنفق على ماله بغير اذنه نفقة غير وأجبة على المالك فاشبه ما لو عمر دارا له اخرى

﴿مُسَّلَّةً﴾ قال (ومن استؤجر لعمل شيء بعينه فمرض أقيم مقامه من يعمله والآجرة على المريض)

وجملة ذلك أنه يجوز استئجار الآدمي بغير خلاف بينأهل العلم وقد آجرموسى عليهالسلام نفسه لرعاية الغم واستاجرالنبي ﷺ وأبو بكررجلالبدلها على الطريق وذكر النبي ﷺ رجلا استاجر اجراء كل أجير بفرق من ذرة وقال « أعام ثلكم ومثل أهل الكتاب كمثل رجل استاجر أجر ا. فقال من يعمل لي من غدوة الى نصف النهار على قير اط قبر اط أفعملت اليهود عثم قال من يعمل لي من نصف النهار الى العصر على قير اط قير اط أ فعملت النصارى، ثم قال من يعمل لي من العصر الى غروب الشمس على قير اطين قير اطين العمليم أنتم فغضبت البهود والنصارى وقالوا نحن أكثر عملا وأقل أجرافقال هل ظلمتكم من أجركم شيئا ? قالوالاقال فانماهو

ان شاءاقه تعالى لان العقد متى أمكن هله على الصحة كان أولى من إفساده وقد أمكن حملها على إجارتها للجهة التي تجوز أجارتها فيهاءوقول القاضي لايصح لماذ كرنا ، رماذ كرأصحاب الشافعي من نقص العين ا بالاستعمال في التحلي فبعيد فان ذلك يسيرلا أثر له فوجوده كمدمه

(فصل) ويجوز أن يستأجر نخلا ايجفف عليها النياب ويبسطها عليها ليستظل بظلها ولاصحاب الشافعي فيذلك وجهان لما ذكروه فيالاتمان

ولنا انها لوكانت مقطوعة لجازاستئجارها لذلك فكذلك النابتة وذلك لانالانتفاع يحصل بهماعلى السواء فيالحالتين فماجاز فيإحداهما يجوز فيالاخرى ولأنها شجرة فجازاستثجارها لذلك كالمقطوعة ولأنهامنغمة مقصودة يمكن استيفاؤها معبقاء المين فجاز المقد عليها كالوكانت مقطوعة

(فصل) ويجوز استنجار مايبقي من الطيب والصندل وقطع الكافور والند اشمه للمرضى وغيرهم مدة ثم يرده لأنها منفعة أشبهت الوزن والتحلي معانه لاينفك من اخلاق وبلى

(فصل) يجوز استنجاردار يتخذهامسجدايصلي فيه وبه قالماللثوالشافعيوقال بوحنيفة لايجوز لان فعل الصلاة لابجوز استحقاقه بعقد الاجارة بحال فلاتجوز الاجارة لذلك

ولنا ان هذه منفعة مباحة يمكن استيفاؤها من العين مع بقائها فجاز استنجار العين لها كالسكني ويفارق الصلاة فأنها لاندخل النيابة فيها بخلاف المسجد

﴿مسئلة﴾ (وبجوزاستنجارواله لحدمته واسأته لرضاع والده وحضانته) (المغني والشرح السكبير) (الجزء السادس) (0)

فضلي أوتيه من أشا.» ولانه بجوز الانتفاع به مع قما. عينه فجازت اجارته كالدور ، ثم اجارته تقع على ضربين (أحدها) استنجاره مدة بعينها لعمل بعينه كاجارة موسى عليه السلام نفسه عابي حجج واستشجار الذي والشيخار المذكورين في الحبر (والثاني) استنجاره على حل معين في القمة كاستنجار الذي وأبي بكر دليلا يدلها على الطريق واستنجار رجل لحياطة قيص أو بناء حائط ، ويتنوع ذلك نوعين وأبي بكر دليلا يدلها على الطريق واستنجار رجل لحياطة قيص أو بناء حائط ، ويتنوع ذلك نوعين على في ألدمة كخياطة قيص وبناء حائط فتى كانت على عمل في ذمتة فحرض وجب عليه ان يقبم على في ألدمة كخياطة قيص وبناء حائط فتى كانت على عمل في ذمتة فحرض وجب عليه ان يقبم لان المقد باطلاقه يقتضي التعجيل وفي التأخير اضرار به عاما ان كانت الاجارة على عباء في مدة أو غيرها فمرض لم يتم غيره مقامه لان الاجارة وقعت على عمله بعينه لا على شي، في ذمته وعمل غيره يبدله مخلاف ما لو وقع في الدمة كانه بجوز ابدال الميب ، ولا ينفسخ المقد بتلف ما نسلمه والمبيع يبدله مخلاف ما لو وقع في الدمة كانه بجوز ابدال الميب ، ولا ينفسخ المقد بتلف ما نسلمه والمبيع كالنسخ كانه لا يقوم غير الاجير مقامه كان بذله الاجير لان الغرض لا بحصل من غير الناسخ كحصوله منه فأشبه ما لو أسلم اليه في وقع أن بذله الاجبر لان الغرض لا بحصل من غير الناسخ كحصوله منه فأشبه ما لو أسلم اليه في نوع في إن بذله الاجبر لان الغرض لا بحصل من غير الناسخ كحصوله منه فأشبه ما لو أسلم اليه في نوع في إن بذله الاجبر لان الغرض لا بحصل من غير الناسخ كحصوله منه فأشبه ما لو أسلم اليه في نوع في إن بذله الاجبر لان الغرض لا بحصل من غير الناسخ كحصوله منه فأشبه ما لو أسلم اليه في نوع في مدة أنه عبره و هكذا كل ما مختلف باختلاف الاعيان

يجوزاستنجار ولده لخدمته كلاجني واستنجار أمه وأخته وابنته لرضاع رلده وكذلك سائر أقاربه بغير خلاف كالاجانب فأما استنجارا مرأته لرضاع ولده منها فيجوز في الصحيح من المذهب قال الحرقي انأر ادت الأم أن ترضع ولدهابا جرة مثلها فهي أحق به من غيرها سواء كانت في حبال الزوج أو مطلقة وقال القاضي لا يجوزو تأول كلام الحرقي على امها في حبال زوج آخروهو قول أصحاب الرأي وحكي عن الشافعي لانه قد استحق حبسها والاستمتاع مها بعوض فلا يجوز أن يلزمه آخر لذلك

ولنا ان كلعقد يصح أن تعقده مع غير الزوج يصح أن تعقده معه كالبيع ولان منافعها في الرضاع والحضانة غير مستحقة الزوج بدليل انه لايملك إجبارها على ذلك ويجوز أن تأخذ عليها العوض من غيره فجاز لها أخذه منه كثمن ما لهاء قولهم أنها استحقت عوض الحبس والاستمتاع قلنا هذا غير الحضانة واستحقاق منفعة من وجه لا يمنع استحقاق منفعة سواها بعوض آخر كالواست أجرها ثم تزوجها، وتأويل القاضي كلام الخرقي بخالف الظاهر من وجهين (أحدهما)أن الالف واللام في الزوج المعهود وهو ابوالطفل (الثاني) انها اذا كانت في حبال زوج آخر لانكون أحق به بل يسقط حقهامن الحضانة ثم ليسلما أن ترضع الاباذن زوجها ففسد التأويل

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَلا تصح الاجارة الا بشروط خسة أحدها أن يعقد على نفع الغين دون أجزائها ﴾

(فصل) يجوز الاستنجار لحفر الآيار والأمهار والقني لامها منفعة معلومة بجوز أن يتطوع بها الرجل على غيره فجاز عقد الاجارة عليه كالحدمة، ولا بد من تقدير العدل بمدة أو عمل معين فان قيده بمدة نحو أن يقول استأجر تك شهراً لتحفر لي بثراً أومهراً لم يحتج الى معرفة القدر ، وعليه أن يحفر ذلك الشهر قليلا حفر أو كثيراً ، ومحتاج إلى معرفة الارضالتي يحفر فيها ، وقال بعض أصحابنالا بحتاج إلى معرفها لان الغرض لا يختلف بذلك، والاول أولى ان شاء الله لان الارض قد تكون صلبة فيكون الحفر عليه شافا ، وقد تكون صهلة فيسهل ذلك عليه ، وان قدره بالعمل فلابد من معرفة الموضع بالمشاهدة لان المواضع محتلف بالسهولة والصلابة ولا ينضبط ذلك بالصفة ، ويعرف دور البئر وحمقها النهر وحمقه وعرضه لان العمل يختلف بذلك ناذا حفر بئراً فعليه شيل العراب لأنه لا يمكنه الحفر وكان على صاحب البئر لانه سقط فيها من ملكه ولم يتضمن عقد الاجارة رفعه ، وان وصل إلى صخرة أو جماد بمنم الحفر لم يلزمه حفره لان ذلك مخالف لما شاهده من الارض وانما عتبرت مشاهدة من الاجر بحصة ما على فيقسط الاجر على ما بقي وما على ، فيقال كم أجر ما على وكم أجر ما بقي و واسله من العرب ما بعلى ويقسط الاجر المسمى عليهما، ولا يجوز تقسيطه على عدد الاذرع لان أعلى البئر يسهل نقل العراب منه ويقسط الاجر المسمى عليهما، ولا يجوز تقسيطه على عدد الاذرع لان أعلى البئر يسهل نقل العراب منه ويقسط الاجر المسمى عليهما، ولا يجوز تقسيطه على عدد الاذرع لان أعلى البئر يسهل نقل العراب منه ويقسط الاجر المسمى عليهما، ولا يجوز تقسيطه على عدد الاذرع لان أعلى البئر يسهل نقل العراب منه وأسفله بشق ذكر فا

(فصل) ويجوز الاستنجار لضرب اللبن لماذكرنا ويكون على مدة أو عمل فان قدره بالعمل

لان الاجارة بيم المنافع فأما الاجزاء فلا تدخل في الاجارة فلا يصح اجارة الطعام للاكل ولا الشمع ليشعله لان هذا لاينتفع به الاباتلاف عينه فلم يجز كما لو استأجر ديناراً لينفقه ، فان استأجر شمعة ليسرجها ويرد بقيتها و بمن ماذهب وأجر الباقى فهو فاسد لانه يشمل بيعا واجارة وما وقع عليه البيع مجهول واذا جهل البيع جهل المستأجر أيضا فيفسد العقدان

(مسئلة) (ولا بجوز استنجار حيوان ليأخذ لبنه)

كاستشجار الابل والبقر والغنم ليأخذ لبنها أو ليسترضعها اسخالها وتحوها ولا ليأخذ صوفها وشعرها ووبرها ولا استشجار شجرة ليأخذ تمرتها أو شيئا من عينها لما ذكرناه

﴿ مسئلة ﴾ (الا في الظئر ونفع البئر يدخل تبعا ﴾

أما الظئر فقد سبق ذكرها ، وأما فقع البئر فقال ابن عقيل بجوز استنجار البئر ليستقي منه أياما معاومة ودلا. معلومة لان هواء البئر وعمقها فيه نوع انتفاع بمرور الدلو فيه ، فأما الماء فيؤخذ على أصل الاباحة

(فصل) ولايجوز استثجار الفحل الضرب وهو ظاهر مذهب الشافعي وأصحاب الرأي

احتاج الى تبيين عدده وذكر قالبه وموضع الضرب لان الاجر يختلف باختلافه لكون التراب في بعض الاماكن أسهل والماء أقرب فان كان هناك قالب معروف لا يختلف جاز كا اذا كان المكال معروفا وان قدره بالطول والعرض والسمك جاز ولا بكتنى بمشاهدة قالب الضرب اذا لم يكن معروفا لان فيه غررا وقد يتلف القالب ولا يصح كما لو أسلم في مكبال بعينه

(فصل) ويجوز الاستئجار البنا، وتقديره بالزمان أو العمل فان قدره بالعمل فلا بد من معرفة موضعه لانه مختلف أيضا بقرب الما، وسهولة التراب، ولا بد من ذكر طوله وعرضه وسمكه وآلة البناء من لبن وطين أو حجر وطين أو شيد وآجر أو غير غلائ، قال ابن أبي موسى واذا استاجره لبناه الف لبنة في حائطه أو استاجره ببني له فيه يوما فعمل ما استأجره عليه ثم سقط الحائط فله أجره لانه وفي العمل، وإن قال ارفع لي هذا الحائط عشرة أذرع فرفع بعضه ثم سقط فعليه اعادة ما سقط والمام ما وقعت عليه الاجارة من الزرع، وهذا اذا لم يكن سقوطه في الاول لأمر من جهة العامل فاماان فرط أو بناه محلولا أو نحو ذاك فسقط فعليه اعادته وغرامة ما تلف منه

(فصل) وبجوز الاستنجار لتطيين السطوح والحيطان وتجصيصها ولا بجوز على عمل معين لان الطين مختلف فهنه رقيق و ثخين و أرض السطح تختلف فمنها العالي و منها النازل و كذلك الحيطان فلذلك لم بجز الاعلى مدة (فصل) و يجوز استنجار ناسخ لينسخ له كتب فقه أو حديث أو شعرا مباحا أو سجلات نص

وخرج أبو الحطاب وجها في جوازه بناءعلى إجارة الظائر الرضاع لان الحاجة تدعو اليه وهو قول الحسن وابن سيرين

ولنا أن النبي عَلَيْكُو نهى عن عسب الفحل متفق عليه ولان المقصود الما، الذي يخلق منه الولد فيكون عقد الاجارة لاستبفاء عين فهو كاجارة الغيم لأخذ لبنهاء ولان الماء محرم لاقيمة له فلم مجز أخذ المهوض عنه كالميتة، فأما من أجازه فينبغي أن يوقع العقد على العمل ويقدره بمرة أو مرتين، وقيل بقدره بالمدة وهو بعيد فإن من أراد إطراق فرسه مرة فقدره بمدة تزيد على قدر الفعل لم يمكن استبعابها به وربما لا يحصل الفعل في المدة ويتعذر ضبط مقدار الفعل فيتعين التقدير بالفعل الأ أن يكتري فحلا لاطراق ماشية كثيرة كتيس يعركه في غنمه فإنه انما يكتريه مدة معلومة. والمذهب أنه لا يجوز اجارته لماذ كرناه فإن احتاج الى ذلك ولم بجدمن بطرق له جاز له أن يبذل الكراء، وليس للمطرق أخذه لان ذلك بذل مال لتحصيل منفعة مباحة تدعو الحاجة اليها فجاز كشراء الاسير ورشوة الظالم ليدفع ظلمه، وإن أطرق انسان فحله بغير اجارة ولا شرط فأهديت له هدية أو أكرم بكرامة لذلك فلا بأس لانه فعل معروفا فجازت مجازاته عليه كما لو أهدى هدية فجوزي عليها

﴿ مسئلة ﴾ (الثاني معرفة المين برؤية أو صفة في أحد الوجهين ويصح في الآخر بدونه وللمستأجر خيار الرؤية) عليه في رواية منى بنجامع وسأله عن كتابة الحديث بالأجر فلم يربه بأساء ولا بدمن التقدير بالمدة أو العمل فان قدره بالعمل ذكر عدد الاوراق وقدرها وعدد السطور في كل ورقة وقدر الحواشي ودقة القلم وغلظه فان عرف الخط بالمشاهدة جاز وان أمكن ضبطه بالصفة ضبطه والا فلا بد من مشاهدته لان الاجر مختلف باختلافه، ويجوز تقدير الاجر باجزاء الفرع ويجوز باجزاء الاصل المنسوخ منه وان قاطعه على نسخ الاصل باجر واحد جاز واذا أخطأ بالشيء اليسير الذي جرت العادة به عني عنه لان ذلك لا يمكن التحرز منه، وان أسرف في الفلط بحيث مخرج عن العادة فهو عيب يرد به، قال ابن عقيل وليس له محادثة غيره حالة النسخ ولا التشاغل عا يشغل مره ويوجب غلطه ولا لغيره تحديثه وشغله وكذلك كل الاعمال التي تختل بشغل السر والقلب كالقصارة والنساجة ونحوها غلطه ولا لغيره تحديثه وشغله وكذلك كل الاعمال التي تختل بشغل السر والقلب كالقصارة والنساجة ونحوها وزيد وما لك بن دينار وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأبو أورو وابن المنذر، وقال ابن سيرين لا بأس زيد وما لك بن دينار وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأبو أورو وابن المنذر، ولعله برى أن ذلك ممايختص أن يستاجر الرجل شهرا أم يستكتبه مصحفا، وكره علقمة كتابة المصحف بالاجر ولعله برى أن ذلك ممايختص فاعله بكونه من أهل القربة فكره الاجر عليه كالصلاة ولنا أنه فعل مباح يجوز أن ينوب فيه الغير عن الغير أخذ الاجر عليه ككتابة الحديث وقد جا، في الخبرة أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله على أخذ الاجر عليه ككتابة الحديث وقد جا، في الخبرة أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله على (فصل) ويجوز أن يستأجر لحصاد ذرعه ولانعلم فيه خلافا بين أهل العم عليه أجراً كتاب الله على وضل ويجوز أن يستأجر لحصاد ذرعه ولانعلم فيه خلافا بين أهل العم عليه أجراً كتاب الله على الغيرة المحروز أن يستأجر لحصاد ذرعه ولانعلم فيه في الخبرة أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب العلى وضول القبل ويجوز أن يستأجر لحصاد ذرعه ولانعلم فيه فيخلافا بين أهل العم عليه أجراً كتاب العم عليه أجراً كتاب العم عليه أجراً كتاب العم عليه أجراً كتاب العم المحدور أن يستأجر لهم بي عربية عليه أجراً كتاب العم العمور أن يستأجر المحدور أن يستأخر المحدور أن يستأجر المحدور أن يستأبي المحدور أن يستأبي المحدور أن يستأبل المحدور أن يستأبي المحد

يشرط معرفة العبن المستأجرة بالمشاهدة إن كانت لا تنضبط بالصفات، أو بالصفة ان كانت تنضبط قياسا على البيع، وفيه وجه آخر أنه لا يشعرط ويثبت المستأجر خيار الرؤية رهو قول أصحاب الرأي ، والحلاف ههنا مبني على الحلاف في البيع ، وقد ذكرناه والمشهور الاول فعلى هذا اذا كانت مما لا ينضبط بالصفة كالدور والحام فلابد من وقيها كالبيع لان الفرض يختلف بصغرها وكبرها ومرافقها ومساهدة قدر الحام ليمل كبرها من صغرها ومعرفة مائه ومشاهدة الا بوان ومطرح الرماد وموضع الزبل ومصرف ما الحام ، فتى أخل بهذا أو بعضه لم يصح الجهالة ما مختلف به الغرض ، وقد كره أحد كراه الحام لا نه يدخله من يكشف عورته فيه قال ابن حامد هو على طريق كراه التنزيه دون التحريم أما الهقد فصحيح في قول أكثر أهل العلم، قال ابن حامد هو على طريق كراه التنزيه دون التحريم فاما الهقد فصحيح في قول أكثر أهل العلم، قال ابن المنذر أجمع كل من محفظ عنه من أهل العلم أن كراه الحلم الرأي لان المكتري أما يأخذ الاجر عوضاعن دخول الحام والاغتسال عائم وأحوال المسلمين عوات على السلامة وان وقع من بعضهم فعل مالا مجوز لم يحرم الاجر المأخوذ منه كالوا كترى داراً ليسكنها فشرب فيها خراً وان وقع من بعضهم فعل مالا مجوز لم يحرم الاجر المأخوذ منه كالوا كترى داراً ليسكنها فشرب فيها خراً في التسليم فلا تصح اجارة الآبق والشادد والمفصوب من غير غاصبه أذا لم يقدر على أخذه منه) لانه لايمكن تسليم المعقود عليه فلم تصح إجارته كبيعه

﴿ مسئلة ﴾ (ولانجوز اجارة المشاع مفرداً لغير شريكه وعنه مايدل على الجواز)

نفسه لحصاد الزرع ويجوز أن يقدره بمدة وبعمل معين مثل أن يقاطعه على حصاد زرع معين، ويجوز أن يستأجر رجلا ليحتطب أن يستأجر رجلا السقي زرعه وتنقيته ودياسه ونقله إلى موضع معين، ويجوز أن يستأجر رجلا ليحتطب له لانه عمل مباح تدخله النيابة أشبه حصاد الزرع . قال احمد في رجل استأجر أجيراً على أن محتطب له على حارين كل يوم فكان الرجل ينقل عليهما وعلى حمير لرجل آخر ويأخذ منه الاجرة فان كان يدخل عليه فرر برجع عليه بالقيمة فاعتبر الضرر ، وظاهر هذا انه اذا عن عمله لانه قال ، ان كان يدخل عليه ضرر برجع عليه بالقيمة فاعتبر الضرر ، وظاهر هذا انه اذا لم يستضر لا يرجع بشي الانه اكتراه اهمل فوفاه على التمام فلم يلزمه شي اكم الو استأجره لعمل فكان لم يستضر لا يرجع عليه بقيمة يقرأ القرآن في حال عمله وفان ضر المستأجر برجع عليه بقيمة ماعمله الفيره لانه صرف منافعه المعقود عليها الى عمل غير المستأجر فكان عليه قيمتها كالو عمل لنفسه وقال القاضي معناه أنه يرجع عليه بالاجر الذي أخذه من الآخر لان منافعه في هذه المدة مملو كالم حصل في مقابلتها يكون الذي استأجره

(فصل) ويجوز الاستشجار لاستيفاء القصاص في النفس فما دونهما ، وبه قال مالك والشافعي وأبو ثور وقال ابو حنيفة لايجوز في النفس لان عدد الضربات تختلف وموضع الضربات غير متعين إذ يمكن أن يضرب من مما يلي الرأس ومن ما يلي الـكنف فكان مجهولا

قال أصحابنا لاتجوز اجارة المشاع لغير الشريك إلا أن يؤجر الشريكان معا وهذا قول أبي حنينة وزفر لانه لايقدر على تسليمه فلم تصحاجارته كالمفصوب، يحقق ذلك أنه لايقدر على تسليمه الم بتسليم نصيب الشريك ولا ولاية له على مال شريكه ، واعتار ابوحفص المكبري جوازه ، وقد أوماً . اليه أحمد برهو قول مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد لا نه معلوم يجوز بيعه فجازت إجارته كالمفرد ولانه عقد في ملكه يجوز مع شريكه فجاز مع غيره كالبيع ، ومن نصر الاول فرق بين محل المغاورة ولانه عقد في ملكه يجوز مع شريكه فجاز مع غيره كالبيع ، ومن نصر الاول فرق بين محل المغاورة وبين ما اذا أجره الشريكان أو أجره لشريكه فانه يمكن التسليم الى المستأجر فأشبه اجارة المفصوب من غاصبه دون غيره ، و إن كانت لواحد فاجر نصفها صح لانه يمكنه تسليمه ثم ان أجر نصفها الآخر المستأجر الاول صح لامكان تسليمه اليه ، وان أجر الدار لاثنين لكل واحد منها نصفها فكذلك لانه لايمكنه تسليم نصيب كل واحد اليه

(فصل) ولا تجوز اجارة المسلم للذي لخدمته نصعليه أحدفي رواية الاثرم فقال ان أجر نفسه من الذي فيخدمته لم يجزز ، وان كان في عمل شيء جاز وهذا أحدة ولي الشافعي ، وقال في الا تحر تجوز لانه يجوز له اجارة نفسه في غير الخدمة فجاز فيها كاجارته من المسلم

ولنا أنه عقد يتضمن حبس المسلم عند الـكافر واذلاله له واستخدامه أشبه البيع، بحققه أن عقد

ولنا أنه حق يجوز التوكيل في استيفائه لايختص فاعله بكونه من أهل القرية فجاز الاستئجا رعليه كالقصاص في الطرف، وقوله ان عدد الضربات بختلف وهو مجهول ببطل بخياطة الثوب فان عدد الغرزات مجهول، وقوله ان محله غير متمين قلنا هو متقارب فلا يمنع ذلك صحته كموضع الحياطة من حاشية الثوب والاجر على المقتص منه وجهذا قال الشافعي وأبو ثور، وقال ابو حنيفة ومالك هو على المستوفي لانه غير متعين فليس على المقتص منه الا المحكين كا لو اشترى عُرة نخله

ولنا أنه أجر بجب لايفا، حق فكان على الموفي كأجر الكيال والوزان وماذ كروه غير صحيح فان القطع مستحق عليه بخلاف النمرة بدليل أنه لو مكنه من القطع فلم يقطع وقطعه آخر لم يسقط حق صاحب القصاص ولو كان التمكين تسليها لسقط حقه كالنمرة

(فصل) ويجوز استنجار رجل لبدله على طريق فان النبي وَلَيْكُلِيْدُ وأَبا بكر استأجرا عبدالله بن المعقل هاديا خريتا وهو الماهر بالهداية لبدلها على طريق المدينة ، ويجوز استنجار كيال ووزان لعمل معلوم أو في مدة معلومة وبهدا قال مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفا، وقد روي في حديث سويد بن قيس أتانا رسول الله والميكنية فاشترى منارجل سراويل وثم رجل بن بأجر فقال رسول الله علينية « زن وأرجح » رواه أبو داود ويجوز استئجار رجل ليلازم غريما بستحق ملازمته وسئل أحد عن ذلك فقال لا بأس قد شغله ، وقال في موضع آخر : غير هذا أعجب

الاجارة الخدمة يتعين فيها حبسه مدة الاجارة واستخدامه ، والبيع لا يتعين فيه ذلك فاذا منع فالمنع من الاجارة أولى ، فاما ان أجر نفسه منه في عمل معين في الذمة كخياطة ثوب جازبغير خلاف نعلمه لان عليا رضي الله عنه أجر نفسه من يهودي يستقي له كل دلو بتمرة وأخبر النبي عليالية بذلك فلم ينكره، وكذلك الانصاري ولانه عقد معاوضة لا يتضمن اذلال المسلم ولا استخدامه فا شبه مبايعته فان أجر نفسه منه لغير الحدمة مدة معلومة جاز أيضا في ظاهر كلام أحد لفوله : وان كان في عمل شيء جاز ونقل عنه أحمد بن سعيد لا بأس أن يؤجر نفسه من الذمي وهذا مطلق في نوعي الاجارة ، وذكر بعض أصحابنا أن ظاهر كلام أحمد منع ذلك وأشار الى مارواه الاثر مواحتج بانه عقد يتضمن حبس المسلم أشبه البيم، والصحيح ما ذكر نا فان كلام أحمد يدل على خلاف ما قاله ، وانه خص المنم بالاجارة المسلم أشبه البيم، والصحيح ما ذكر نا فان كلام أحمد يدل على خلاف ما قاله ، وانه خص المنم بالاجارة المسلم وهذا اجارة العمل، ويفارق البيم فان فيه إثبات الملك على المسلم إجارته المحدمة التضمنها الاذلال

(فصل) نقل ابراهيم الحربي أنه سيل عن الرجل يكتري الديك ليوقظه لوقت الصلاة لا يجوزلان ذلك يقف على فعل الديك، ولا يمكن استخراج ذلك منه بضرب ولا غيره وقد يصبح وقد لا يصبح وربها صاح بعد الوقت

﴿ مسئلة ﴾ (الشرط الرابع اشمال العين على المنفعة)

الي كرهه لانه يؤول الى الخصومة وفيه تضييق على مسلم ولا يأمن أن يكون ظالما فيساعده على ظلمه لكنه جائز في الجلةلان الظاهر أنه محق فان الظاهر أن الحاكم لا محكم الا بحق ولهذا أجزنا للموكل فعله (فصل) ويجوز أن يستأجر سمسارا يشتري له ثيابا ورخص فيه ابن سيرين وعطاء والنخص وكرهه الثوري وحماد

ولنا أمها منفعة مباحة تجوز النيابة فيها فجاز الاستئجار عليها كالبنا، ويجوز على مدة معلومة مثل الله بستأجر عشرة أيام يشتري له فيها لان المدة معلومة والعمل معلوم أشبه الخياط والقصار فان عين العمل دون الزمان فجعل له من كل ألف درهم شيئا معلوماً صح أيضا ، وان قال كلما اشتريت وبافلك درهم اجراً وكانت الثياب معلومة بصفة أو مقدرة بثمن جاز ، وإن لم يكن كذلك فظاهر كلام احمد انه لا يجوز لان الثياب مختلف باختلاف أثمانها والاجر مختلف باختلافها فان اشترى فله أجر مثله وهذا قول أبي ثور وابن المنذر لانه عمل عملا بعوض لم يسلم له فكان له أجر المثل كسائر الاجارات الفاسدة (فصل) وإن استأجره ليبيم له ثيابا بعينها صح وبه قال الشافي وقال أبوحنيفة لا يصحلان ذلك يتعذر عليه فأشبه ضراب الفحل وحمل الحجر الكبير

ولنا أنه عمل مباح تجوز النيابة فيه وهو معلوم فجاز الاستنجار عليه كشراء الثياب ولان بجوز عقد الاجارة عليه مقدرا بزمن فجاز مقدراً بالعمل كالحياطة ، وقولهم إنه غير ممكن لا يصبح فانالثياب

فلا يجوز استنجار بهيمة زمنة للحمل ولا أرض لاتنبت الزرع لان الاجارة عقد على المنفعة ولا يمكن تسليم هذه المنفعة من هذه العين فلا تجوز اجارتها كالعبد الا بق

﴿ مسئلة ﴾ (الحامس كون المنفعة مملوكة الدؤجرأو مأذونا له فيها)

لانه تصرف فيا لايملـكه ولا اذن فيه مالـكه فلم يجز كبيعه، ومحتمل أن يجوز ويقف على اجازة المالك بنا. على بيع العين بغير إذن مالكها

﴿ مسئلة ﴾ (يجوز المستأجر اجارة العين لمن يقوم مقامه من المؤجر وغيره)

يجُوز المستأجر أجارة العين المستأجرة اذا قبضها نص عليه أحمد وهو قول سعيد بن المسيب وابن سبربن ومجاهد وعكرمة وأبي سلمة بن عبدالرحمن والنخعي والشعبي والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ءوذكر القاضي فيه رواية أخرى أنه لايجوز لان النبي وَ السيليجي المسكيل والموزون قبل يضمن والمنافع لم تدخل في ضهانه، ولانه عقد على ما لم يدخل في ضهانه فلم يجز كبيع المسكيل والموزون قبل قبضه، والارل أصح لان قبض العين قام مقام قبض المنافع بدليل أنه يجوز التصرف فيها فجاز العقد عليها كبيع المرة على الشجرة وبهذا الاصل ببطل قياس الرواية الأخرى . إذا ثبت هذا قانه لا يجوز إجارته إلالمن يقوم مقامه أودونه في الضرر لان هذه المنفعة صارت عملوكة له أن يستوفيها بنفسه وبنائبه ، والمستأجرة لا يجوز أجارتها لمن هو أكثر ضرراً منه ولا لمن يخالف ضرره ضروه لما نذكره

لاتنفك عن راغب فيها وللملك صحت المصاربة ولا تكون الا بالبيع والشرا. بخلاف ماقاسوا عليه فانه متعذر ، وإن استأجره على شراء ثياب معينة احتمل أن لايصح لأن ذلك لايكون الا من واحد وقد لا يبيع فيتعذر تحصيل العمل بحكم الظاهر بخلاف البيع ، وإن استأجره في البيع لرجل بعينه فهو كما لو استأجره اشراء ثياب بعينها ، ويحتمل أن يصح لانه عمكن في الجلة فان حصل من ذلك شيء استحق الاجر والا بطلت الاجارة كما لو لم يعين البائع ولا المشتري

(فصل) ويجوز أن يستأجر لخدمته من محدمه كل شهر بشيء معلوم وسوا. كان الاجير رجلا أو اسأة حراً أو عداويهذا قال أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور لانه تجوز النيانة فيه ولا يختص عامله بكونه من أهل القربة ، قال احمد أجير المشاهرة يشهد الاعياد والجمعة ولا يشترط ذلك ، قبل له فيتطوع بالركعتين ? قال مالم يضر بصاحبه أنما أباح لهذلك لأن أوقات الصلاة مستثناة من الحدمة ولهذا وقعت مستثناة في حق المعتكف بترك معتكفه لها ، وقال ابن المبارك لا بأس أن يصلي الاجير ركعات السنة ، وقال أبو ثور وأين المنه لر ليس له منعه منها ، وقال أحد يجرز الرجه أن يستأجر الامة . والحرة الخدمة واكن يصرف وجهه عن النظر ليست الامة مثل الحرة ولا يخلو مهما في بيت ولا ينظر اليها ستجردة ولا إلى شعرها أما قال ذلك لان حكم النظر بعد الاجارة كحكمه قبلها، وفرق بين الامة والحرة لانهما يختلفان قبل الاجارة فكذلك بعدها

⁽ فصل) فاما أجارتها قبل قبضها فتجوز من غير المؤجر في أحد الوجهين وهوقول بعض الشافعية لان قبض العيين لا ينتقل به الضان البه فلم يقف جواز التصرف عليه ، والثاني لايجوز وهو قول أبي حنيفة ، والمشهور من قولي الشافعيلان المنافع مملوكة بعقد معاوضة فاعتبر في جواز العقد عليها القبض كالاعيان، وأما اجارتها المؤجر قبل القبض فاذا قلنا لايجوز من غير المؤجر ففيها ههنا وجهان (أحدهما) لا يجوز كغيره (والثاني) يجوز لان القبض لا يتعذر عليه بخلاف الاجنبي وأصلهما بيع الطعام قبل قبضه وهل يصح من بالعه وعلى روايتين وتجوز اجارتها من المؤجر بعد قبضها وبهقال الشافعي ، وقال أبوحنيفة لايجوز لانه يؤدي الى تناقض الاحكام لان التسليم مستحقمن المكري فاذا اكثراها صار مستحقا له فيصير مستحقا لما يستحق عليه وهو تناقض

ولنا أن كل عقد جاز مع الاجنبي جاز مع العاقد كالبيع وماذ كروه لا يصح لانالتسليم قدحصل وهذا المستحق له تسلم آخر ثم يبطل بالبيم فانه يستحق عليه تسليم العين ، فاذا اشتراها استحق تسليمها فان قبل التسليم ههنا مستحق في جميع المدة قلنا للستحق تسليم العين ، وقدحصل وليس عليه تسليم آخر غير أن العين من ضمان المؤجر فاذا تعذرت المنافع بتلف الدار أو غصبها رجع عليها لانها تمذرت بسبب كان في ضمانه

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا مات المكري والمكتري أو أحدها فالاجارة بحالها)

هذا قول مالك والشافي واسحاق والبتي وأبي ثور وابن المنذر ، وقال الثوري وأصحاب الرأي والليث تنفسخ الاجاره بموت أحدهما لان استيفا، المنفعة يتعدد بالموت لانه استحق بالعدقد استيفا،ها على ملك المؤجر فاذا مات زال ملكه عن العين فانتقلت الى ورثته فالمنافع تحدث على ملك الوارث فلا يستحق المستأجر استيفا،ها لانه ماعقد مع الوارث واذا مات المستأجر لم يكن إيجاب الاجر في تركته

ولنا انه عقد لازم فلا ينفسخ بموت العاقد مع سلامة المعقود عليه كما لو زوج امته ثم مات وما ذكروه لا يصح فانا قد ذكرنا أن المستأجر قد ملك المنافع وملكت عليه الاجرة كاملة في وقت العقد ثم يلزمهم مالو زوج أمنه ثم مات ولو صح ماذكروه لكن وجوب الاجر ههنا بسبب من المستأجر فوجب في تركنه بعد موته كما له لان سبب ذلك كان منه في حال الحياة كذا دهنا

(فصل) وإن مات المكتري ولم يكن له وارث يقوم مقامه في استيفا. المنفعة أو كان غائبا كن عوت في طريق مكة ويخلف جمله الذي اكتراه وليس له عليه شي. يحمله ولا وارث له حاضر يقوم

[﴿] مسئلة ﴾ (وتجوز إجارتها بمثل الاجرة وزبادة ، وعنه لاتجوز بزبادة ، وعنه أن جدد فيها عمارة جازت الزيادة وإلا فلا)

إذا قلنا بجواز إجارة العين المستأجرة جازت بمثل الاجرة وزيادة نص عليه أحمد ، ورويء عطا. والمسن والزهري وبه قال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر ، وعن أحمد لاتجوز بزيادة تروى كراهة ذهك عن ابن المسيب وأبي سلمة وابن سيرين ومجاهد وعكرمة والنخعي وعنه إن جدد فيها عمارة جازت الزيادة وإلا فلا قان فعل تصدق بالزيادة روي ذلك عن الشهبي وبه قال الثوري وأبو حنيفة لانه يربح بذلك فيا لم يضمن ، وقد نهى النبي عَلَيْكِيَّة عن ربح مالم يضمن ولانه بربح فيها لم يضمن فلم بجز كا لوربح في الطعام قبل قبضه وبخالف ما إذا عمل فيها قان الربح في مقابلة العمل ، وعن أحمد رواية أخرى ان أذن له المالك في الزيادة جاز وإلا لم يجز

ولنا أنه عقد يجوز برأس المال فجاز بزبادة كبيم المبيم بعد قبضهو كالوأحدث فيها عمارة لايقابلها جزء من الاجر ، وأما الخـبر فان المنافع قد دخلت في ضمانه من وجه بدليل أنها لوفاتت من غير استيفائه كانت من ضمانه ، والقياس على بيع الطعام قبل قبضه لا يصح فانه لايجوز وان لم يربح فيه ، وتعليلهم بأن الربح في مقابلة عمله ملغي بما إذا كنس الدار ونظفها فان ذلك يزيد في أجرها عادة والله أعلم

مقامة فظاهر كلام أحمد أن الاجارة تنفسخ فيما بقي من المدة لانه قد جا. أم غالب يمنع المستأجر عن منفعة المين قاشبه مالو غصبت ، ولان بقا، العقد ضرر في حق المكتري والمكري لان المكتري عب عليه الكرا، من غير نفع والمكري يمتنع عليه التصرف في ماله مع ظهور امتناع الكرا، عليه وقد نقل عن احمد في رجل اكترى بعيراً فهات المكتري في بعض الطريق فان رجع البعير خاليا فعليه بقدر ماوجب له ، وان كان عليه تقله ووطاؤه فله الكرا، إلى الموضع، وظاهر هذا أنه حكم بفسخ العقد فيا بقي من المدة اذا مات المستأجر ولم يبق به انتفاع لانه تصدر استيفا، المنفعة بأص من الله تعالى فأشبه مالو اكترى من يقلع له ضرسه فبرأ أو انقلع قبل قلمه أو اكترى كحالا ليكحل عينيه فبرأت أو ذهبت ، ويجب أن يقدر أنه لم يكن ثم من ورثته من يقوم مقامه في الانتفاع لان الوارث يقوم مقام الموروث، وتأولها القاضي على أن الممكري قبض البعير ومنع الورثة الانتفاع لان الوارث يقوم المقد لانه لا ينفسخ بعدر في المستأجر مع سلامة المعقود عليه كا لو حبس مستأجر الدار ومنع من سكناها ولا يصح هذا لانه لو منم الوارث الانتفاع لما استحق شيئا من الاجر، ويفارق هذا مالوحبس المستأجر لان المعقود عليه انتفاعه وهذا لا بؤيس منه بالحبس قانه في كل وقت يمكن خروجه من الحبس المستأجر وبكن أن بستنيب من بستوفي المنفعة اما بأجر أو غيره مخدلاف الميت قانه قد قات انتفاعه بنفسه ونائبه فاشبه ماذكر نا من الصور

⁽ فصل)وسئل أحمد عن الرجل يتقبل العمل من الاعمال فيقبله بأقل من ذلك أيجوز له الفضل؟ قال ماأدري هي مسئلة فيها بعض الشي. ، قلت أليس كان الحياط أسهل عندك اذا قطع الثوب أو غيره إذا عمل في العمل شيئا ? قال إذا عمل فهو أسهل . قال النخعي لابأس أن يتقبل الحياط النياب بأجر معلوم ثم يقبلها بعد ذلك بعد أن يعين فيها أو يقطع أو بعطيه سلوكا أو إبراً قان لم يعين فيها بشي فلا يأخذن فضلا . وهذا بحتمل أن يكون النخعي قاله بنا على مذهبه في أن من استأجر شيئاً لا يؤجره بزيادة ، وقياس المذهب جواز ذلك سواء أعان فيها بشي ، أو لم يعن لانه إذا جاز أن يقبله بمثل الاجر الاول جاز بزيادة عليه كالبيع وكاجارة العين

[﴿] مَسْئُلَةً ﴾ (وقمستعبر اجارتها إذا أذن له المعبر مدة بعينها)

لأنه لو أذن له في بيمها جاز فكذلك اذا أذن له في اجارتها ولان الحق له فجاز باذنه ولابد من تعيين المدة في الاذن لانالاجارة عقد لازم لا تجوز الامدة معينة

⁽مسئلة) (وتجوز اجارة الوقف) لان منافعه مملوكة للموقوف عليه فجاز اجارتها كالمستأجر

[﴿] مسئلة ﴾ (قان مات المؤجر فانتقل الى من بعده لم تفسخ الاجارة في أحد الوجهين)

والناني حصته من الاجر لانه أجر ملكه في زمن ولايته فلم ببطل بمونه كما لو أجر ملكه الطلق

(فصل) اذا أجر الموقوف عليه الوقف مدة فمات في أثنائها وانتقل إلى من بعده ففيه وجهان أحدها) لاتنفسخ الاجارة لانه أجر ملكه في زمن ولايته فلم يبطل بموته كا لو أجر ملكه الطلق (والثاني) تنفسخ الاجارة فيا بقي من المدة لانا تبينا أنه أجر ملكه وملك غيره فصح في ملكه دون ملك غيره كما لو أجر دارين أحدها له والاخرى الهيره وذلك لان المنافع بعد الموت حق لهيره فلا ينفذ عقده عليها من غير ملك ولا ولاية بخلاف الطلق فان الملك علك من جهة الموروث فلا يملك إلا ماخلفه وما تصرف فيه في حيانه لا ينتقل الى الوارث والمنافع التي أجرها قد خرجت عن ملكه بالإجارة فلا تنتقل الى الوارث والبطن الأول كان ملكا لهم فقد صادف تصرف المؤجر في ملكم من غير اذنهم ولا ولاية له عليهم فلم يصح عويتخرج أن تبطل الاجارة كلها بناء على تفريق الصفقة وهذا التفصيل مذهب الشافعي ، فعملى يصح عويتخرج أن تبطل الاجر كه وقلنا تنفسخ الاجارة فلن انتقل اليه الوقف أخدته ويرجم على المؤجر قبض الاجر كه وقلنا تنفسخ الاجر وإن قلنا لا تنفسخ رجم من انتقل اليه الوقف على النوكة بحصته

و أن أجر الولي الصبي أو ماله مدة فبلغ في أثنائها فقال أبوالخطاب ليس له فسنخ الاجارة لانه عقد لازم عقده بحق الولاية فلم يبطل بالبلوغ كما لو باع داره أو زوجه ويحتمل أن تبطل الاجارة

(والثاني) تنفسخ الاجارة فيما بقي من المدة لأنا تبينا أنه أجر ملكه وملك غيره فصح في ملكه دون ملك غيره كا فو أجر دارين احداها له والاخرى الهيره بخلاف الطلق فان المالك يملك من جهة الموروث فلا يملك إلا ما خلفه وما تصرف فيه في حياته لا ينتقل إلى الوارث والمنافع التي أجرها قد خرجت عن ملكه بالاجارة فلا تنتقل إلى الوارث ، والبطن الثاني في الوقف علكون من جهة الواقف فما حدث فيها بعد البطن الاول كان ملكا لهم فقد صادف تصرف المؤجر في ملكهم من غير اذبهم ولا فما حدث فيها بعد البطن الاجارة كاما بنا. على تفريق الصفقة وهذا التفصيل مذهب الشافي فعلى هذا إن كان المؤجر قبض الاجر كله وقلنا تنفسخ الاجارة فلمن انتقل اليه الوقف أخذه ويرجع المستأجر على ورثة المؤجر محصة الباقي من الاجر . وان قلنا لا تنفسخ رجع من انتقل اليه الوقف على التركة محصته

(مسئلة) (وإن أجر الولي اليتيم أو ماله مدة فبلغ في أثنا نها فليس له في خالا جارة . ذكره أبو الخطاب) لانه عقد لازم عقده بحق الولاية فلم يبطل بالبلوغ كما لوباع داره أو زو جه ، و يحتمل أن تبطل الاجارة فيها بعد البلوغ لزوال الولاية لما ذكرنا في إجارة الوقف . و يحتمل أنه إذا أجره مدة يتحقق فيها بلوغه وهو أن يؤجر ابن أربع عشرة سنتين فيبطل في السادس عشر لاننا نتيقن أنه أجره فيها بعد بلوغه ، وهل يصح في الخامس عشر جملي وجهين بناء على تفريق الصفقة ، وإن لم يتحقق فيها بلوغه بعد بلوغه ، وهل يصح في الخامس عشر جملي وجهين بناء على تفريق الصفقة ، وإن لم يتحقق فيها بلوغه

فيها بعد زوال الولاية على ماذكرنا في اجارة الوقف، ويحتمل أن يفرق ببن مااذا أجره مدة يتحقق بلوغه في أثنائها _ مثل أن أجره عامين وهو ابن أربع عشرة فتبطل في السادس عشر لاننا نتيقن أنه أجره فيها بعد بلوغه وهل تصح في الخامس عشر ? على وجهبن بنا، على تفريق الصفقة _ وبين ما إذا لم يتحقق بلوغه في أثنائها كالذي أجره في الخامس عشر وحده فبلغ في أثنائه فيكون فيه ماقد ذكرنا في صدر الفصل لاننا لو قلنا يلزم الصبي بعقد الولي مدة يتحقق بلوغه فيها أقضى الى أن يعقد على جميع منافعه طول عمره والى أن يتصرف فيه في غير زمن ولايته عليه ولا بشبه الذكاح لانه لا يمكن تقدير مدته فانه أنما يعقد اللهد، وبهذا قال الشافي وقال أبو حنيفة أذا بلغ الصبي فله الحيار لانه عقد على منافعه في حال لا يملك التصرف في نفسه فاذا ملك ثبت له الحيار كالامة أذا عتقت تحت زوج

ولذا أنه عقد لازم عقد عليه قبل أن يملك التصرف فاذا ملكه لم يثبته الحيار كالاب أذا زوج ولاه وما قاسوا عليه أنما يثبت لها الحيار اذا عتقت تحت عبد لاجل العيب لالما ذكره ولهذا لو عتقت تحت حر لم يثبت لها الحيار ، وإن مات الولي المؤجر الصبي أو ماله أو عزل وانتقلت الولاية الى غيره لم يبطل عقده لانه تصرف وهو من أهل التصرف في محل ولايته فلم يبطل تصرفه بموته أو عزله كما لو مات ناظر الوقف أو عزل أو مات الحاكم بعد تصرفه فيا له النظر فيه ، ويفارق مالوأجر الموقوف عليه الوقف مدة ثم مات في أثنائها لانه أجر ملك غيره بغير اذنه في مدة لاولاية له فيها وههنا المايثبت الولي

كالذي أجره الحامس عشر وحده فبلغ في أثنائه فيكون فيه ما ذكرنا في صدر الفصل الأنا لو قلنا يلزم الصبي بعقد الولي مدة يتحقق فيها بلوغه أفضى إلى أن يعقد على منافعه طول عمره وإلى أن يتصرف فيه في غير زمن ولايته عليه ولا يشبه النكاح لأنه لا يمكن تقدير مدنه فأنه أنما يعقد للابد ، وجهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة إذا بلنم الصبي فله الخيار لانه عقد على منافعه في حال لا يملك التصرف في نفسه فاذا ملك ثبت له الخيار كالامة إذا عتقت تحت زوج

ولنا انه عقد لازم عقد عليه قبل أن بملك التصرف فاذا ملكه لم يثبت له الخيار كالأب إذا زوج والده والامة إنما ثبت لها الخيار اذا عنقت تحت عبد لاجل العيب لالماذكره ، بدليل انها لو عنقت تحت حر لم يثبت لها الخيار ، وإن مات الولي المؤجر الصببي أو ماله أو عزل و انتقلت الولاية إلى غيره لم يبطل عقده لانه تصرف وهو من أهل التصرف في محل ولايته فلم يبطل تصرفه بموته أو عزله كالومات ناظر الوقف أو عزل أرمات الحاكم بعد تصرفه فيما له النظر فيه ، ويفادق مالو أجر الموقوف عليه الوقف مدة م مات في أثنائها لانه أجر ملك غيره بغير اذنه في مدة لاولاية له فيها ، وههنا انما يثبت الوالي الثاني التصرف فيها لم يتصرف فيه الاول وهذا العقد قد تصرف فيه الاول فلم بثبت الثاني ولاية على ماتناوله الخبر

(مسئلة) (فان أجر السيد عبده مدة ثم أعتقه في أثنائها صح العتق) ولم يبطل عقد الاجارة في قياس المذهب ولا يرجع العبــد على مولاه بشي. . وهذا أحد قولي الثاني الولاية في التصرف فيما لم يتصرف فيه الاول وهذا العقد قد تصرف فيه الاول فلم تثبت الثاني ولاية على ماتناوله

(فصل) وإن أجر عبده مدة ثم أعتقه في أثنائها صح العتق ولم يبطل عقد الاجارة في قباس المذهب ولا يرجع العبد على مولاه بأجر المثل ولا يرجع العبد على مولاه بأجر المثل المنافع تستوفى منه بسبب كان منجهة السيد فرجع به عليه كما لو أكرهه بعد عقه على ذلك العمل .

ولنا أنها منفعة استحقت بالعقد قبل العنق فلم يرجع ببدلها كما لو زوج أمته ثم أعتقها بعد دخول الزوج بها فان مايستوفيه السيد لايرجع به عليه ، ويخالف المكره فانه تعدى بذلك، وقال أبوحنيفة للعبد الخيار في الفسخ أو الامضاء كالصبي اذا بلغ للمعنى الذي ذكره ثم . ولنا أنه عقد لازم عقده على مايملكه فلا ينفسخ بالعتق ولا يزول ملكه عنه كما لو زوج أمته ثم باعها . اذا ثبت هذا فان نفقة العبد أن كانت مشروطة على المستأجر فعي عليه كما كانت وإن لم تكن مشروطة عليه فهي على معنقه لانه كالباقي على ملكه بدليل أنه يملك عوض نفعه ولان العبد لايقدر على نفقة نفسه لانه مشغول بالاجارة ولا على المستأجر لانه استحق منفعته بعوض غير نفقته لم يبق الا أنها على المولى

(فصل) اذا أجر عينا ثم باعها صح البيع نص عليه أحمد سوا. باعها المستأجر أو لغيره وبهــذا

الشافعي ، وقال في القديم يرجع على مولاه بأجر المثل لان المنافع تستوفى منه بسبب كان من جهة السيد فرجع عليه كما لو أكرهه بعد عتقه على ذلك العمل

ولنا انها منفعة استحقت بالعقد قبل العتق فلم يرجع ببدلها كما او زوج أمته ثم أعتقها بعد دخول الزوج بها فان مايستوفيه السيد لايرجع به عليه . ويخالف المكره فانه تعدى بذلك ، وقال أبو حنيفة العبد الخيار في الفسخ أو الامضاء كالصبي اذا بلغ المعنى الذي ذكره .ثم ولنا انه عقد لازم على ما يملك فلم ينفسخ بالعبق ولا يزول ملكه عنه كما لو زوج أمته ثم باعما

اذا ثبت هذا قان نفقة العبد اذا لم تكن مشر وطة على المستاجر فهي على معنقه لانه كالباقي في ملكه لكونه يملك عوض نفه ، ولان العبد عاجز عن نفقته لانه مشغول بالاجارة ولم بجب على المستأجر لانه استحق منفعته بعوض غير نفقته لم يبق الا المهاعلى المولى، ويتخرج ان تنفسخ الاجاره كالصبي والله أعلم فصل في قال رحمه الله (واجارة العين تنقسم الى قسمين (أحدهما) أن تكون على مدة كاجارة الدار شهراً والارض عاما والعبد المخدمة أو الرعي مدة معلومة ويسمى الأجير فيها الأجير الخاص تكون في الآدي وغيره ، فأما غير الآدي فمثل اجارة الدار شهراً والارض عاما. وأما اجارة الارمي فمثل أن يستأجر رجلا يبني معه يوما أو مخيط له شهراً فهذا يسمى الاجير الحاص لان المستأجر المختص بمنفعته في مدة الاجارة لا بشاركه فيها غيره

﴿ مسئلة ﴾ (ويشترط أن تكون المدة معلومة يغلب على الغان بقاء العين فيها وأن طاأت)

قال الشافعي في أحد قوليه وقال في الآخر إن باعها لغير المستأجر لم يصحالبيملان يدالمستأجر حائلة تمنعالتسليم الى المشتري فمنعت الصحة كما في بيم المفصوب

ولنا أن الاجارة عقد على المنافع فلم تمنع الصحة كما لو زوج أمنه ثم باعها ، وقولهم يد المستأجر عائلة دون التسليم لا يصح لان يد المستأجر أنما هي على المنافع والبيع على الرقبة فلا يمنع ثبوت اليد على أحدهما تسليم الا تحركا لو باع الامة المزوجة ولئن منعت التسليم في الحال فلا تمنع في الوقت الذي يجب التسليم فيه وهو عند انقضاء الاجارة ويكني القدرة على النسليم حينند كالمسلم فيه ، وقال أبوحنيفة البيع موقوف على اجازة المستأجر فان أجازه جاز وبطلت الاجارة وإن رده بطل

ولنا أن البيع على غير المعقود عليه في الاجارة فلم تعتبر اجارته كبيع الامة المزوجة . اذا ثبت هذا فان المشتري يملك المبيع مسلوب المنفعة الى حين انقضاء الاجارة ولا يستحق تسليم العين إلاحينيذ لان تسليم العين انا يرادلاستيما، نفعها ونفعها إعابستحقه اذا انقضت الاجارة فيصير هذا بمنزلة من اشترى عينافي مكان بعيد فأنه لا يستحق تسليمها الا بعد مضي مدة يمكن احضارها فيها كالمسلم إلى وقت لا يستحق تسلم المسلم فيه الا في وقته، فأن لم يعلم المشتري بالاجارة فله الحيار بين الفسخ وأمضا، البيع بكل النمن لان ذلك عيب ونقص

(فصل) فان اشتراها المستأجر صح البيع أيضالانه يصح بيعها لغيره فله أولى لأن العين في يده

أما ضبطها بالشهر والسنة فلا نعلم فيه خلافا وإنما اشترط العلم بالمدة لأنها هي الضابطة فاشترط معرفتها كهدد المكيلات فيا بيم بالكيل ،فانقدر المدة بسنة مطلقة حمل على السنة الهلالية لأنها المعهودة قال الله تعالى (يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت النياس والحج) فوجب أن يحمل العقد عليه ، فانقال هلالية كان وكيداً ، وإن قال عددية أو سنة بالايام فعي ثلثائة وستون يوما لان الشهر العددي ثلاثون يوما . وان استأجر سنة هلالية في أولها عد اثني عشر شهراً بالأهلة سواء كان الشهر تاما أو ناقصاً لان الشهر الهلالي مابين هلالين ينقص مرة ويزيد أخرى . وكذاك إن كان العقد على أشهر دون السنة ، وإن جعلا المدة سنة رومية أو شمسية أو فارسية أو قبطية وهما يعلمانها جاز وهي ثلثائة وخسة وستون يوما وربع يوم وإن جهلا ذاك أو أحدها لم يصح

(فصل) فان أجره إلى العبد انصرف الى الذي يليه وتعلق بأول جزء منه لانه جعل غاية فتنتهي مدة الاجارة بأوله . وقال القاضي : لابد من تعيين العبد فطراً أو أضحى من هذه السنة أو من سنة كذا . وكذلك الحكم ان علقه بشهر يقع اسمه على شهرين كجادى وربيه يجب على قوله أن يذكر الاول أو الثاني من سنة كذا . وان علقه بشهر مفرد كرجب فلابد أن يبينه من أي سنة ، وإن علقه بسهر مفرد كرجب فلابد أن يبينه من أي سنة ، وإن علقه بعيد من أعياد الكفار وهما يعلمانه صحو إلا لم يصح

(فصل) ولا تنقدر أكثر مدة الاجارة بل مجوز أجرة العين مدة يغلب على الغلن بقاء العين فيها

وهل تبطل الاجارة ? فيه وجهان (أحدهما) لا تبطل لانه تملك المنفعة بعقد ثم ملك الرقبة المسلوبة بعقد آخر فلم يتنافيا كا يملك الثمرة بعقد ثم يملك الاصل بعقد آخر ، ولو أجر الموصي له بالمنفعة مالك الرقبة صحت الاجارة فدل على أن ملك المنفعة لا ينافي العقد على الرقبة، وكذلك لو استأجر المالك العين المستأجرة من مستأجرها جاز فعلى هذا يكون الاجر باقيا على المشتري وعليه الثمن ويجتمعان البائع كا لو كان المشتري غيره (والثاني) تبطل الاجارة فيما بقي من المدة لانه عقد على منفعة العين فبطل ملك العاقد العين كالنكاح فاله لو تزوج أما ثم اشتراها بطل نكاحة ولان ملك الرقبة بمنم ابتداء الاجارة فمنع استدامتها كالنكاح فعلى هذا بسقط عن المشتري الاجر فيما بقي من مدة الاجارة كا لو بطلت الاجارة بتاف العين وإن كان المؤجر قد قبض الاجر كله حسب عليه باقي الاجرمن النمن بطلت الاجارة بتاف العين وإن كان المؤجر قد قبض الاجر كله حسب عليه باقي الاجرمن النمن

(فصل) وإن ورث المستأجر العين المستأجرة فالحكم فيه كما لو اشتراها في بطلان الاجارة أو بقائها إلا أنه لا فرق في الحكم بين فسخ الاجارة وبقائها فلو استأجر انسان من ابيه داراً ممات أبوه وخلف ابنين احدها هو المستأجر فان الدار تكون بينها لصفين والمستأجر أحق بها لان النصف الذي لأخيه الاجارة باقية فيه والنصف الذي ورثه يستحقه اما بحكم الملك واما بحكم الاجارة وما عليه من الاجر بينها نصفين ، وإن كان أبوه قدقبض الاجر لم برجع بشيء منه على أخيه ولا تركة أبيه ويكون ماخلفه أبوه بينها نصفين لانه لو رجع بشيء أفضى الى أن يكون قد ورث النصف بمنفعته وورث أخوه

وإن طالت .وهذا قول عامة أهل العلم،غير أن أصحاب الشافعي اختلفوا في مذهبه فينهم من قال له قولان (أحدهما) ﴿ ذَكُونَا وهُو الصحيح (والثاني) لا يجوز أكثر من سنة لان الحاجة لا تدعو الى أكثر منها ومنهم من قال له قول ثالث انها لا يجوز أكثر من ثلاثين سنة : وحكى القاضي في كتاب الخلاف عن ابن حامد ان أصحابنا اختلفوا في مدة الاجارة فينهم من قال لا يجوز أكثر من سنة . واختاره ومنهم من قال الى ثلاثين سنة لان الغالب ان الاعيان لا تبقى أكثر منها و تنفير الاسعار والاجر

ولنا قوله نعالى إخباراً عن شعيب عليه السلام انه قال (على أن تأجرني تماني حجج) وشرع من قبلنا شرع لنامالم يقم على نسخه دليل ولان مأجاز المقد عليه سنة جاز أكثر منها كالبيع والنكاح والمساقاة والتقدير بسنة وثلاثين تحكم لادليل عليه وليس هوباً ولى من النقدير بزيادة عليه أو نقصان منه

(فصل) اذا استأجر سنين لم مجتج الى تقسيط الاجر على كل سنة في ظاهر كلام احمد كا لو استأجر سنة لم محتج الى تقسيط أجر كل شهر بالاتفاق، وكذلك لايفتقر الى تقسيط أجر كل يوم اذا استأجر شهراً، ولان المنفقة كالاعيان في البيم، ولو اشتملت الصفقة على اعيان لم يلزمه تقدير ثمن كل عين كذلك ههنا، وقال الشافعي في أحد قوليه يفتقر الى تقسيط أجر كل سنة لان المنافع تختلف باختلاف السنين فلا يأمن أن ينفدخ العقد فلا يعلم بم برجع وهذا يبطل بالشهور فانه لايفتقر الى تقسيط الاجر على كل شهر مع الاحمال الذي ذكروه

نصفا مسلوب المنفعة وافحه سبحانه قد سوى بينها في الميراث ولانه لو رجع بنصف أجرالنصف الذي انتقضت الاجارة فيه لوجب أن يرجع أخوه بنصف المنفعة التي انتقضت الاجارة فيها إذ لايمكن أن يجمع له بين المنفعة واخذ عوضها من غيره

(فصل) وإن اشترى المستأجر العين ثم وجدها معيبة فردها فان قلنا لاتنفسخ الاجارة بالبيم فهي باقية بعد رد العين كاكانت قبل البيم ، وإن قلنا قد انفسخت فالحم فيها كا لو انفسخت بتلف العين ، وإن كان المشتري أجنبيا فرد المستأجر الاجارة لعيب فينبغي أن تعود المنفعة إلى البائع لانه يستحق عوضها على المستأجر فاذا سقط العوض عاد اليه المعوض ولأن المشتري ملك العين مسلوبة المنفعة مدة الاجارة فلا يرجع اليه مالم علمكه ، وقال بعض أصحاب الشافي يرجع إلى المشتري لان المنفعة تابعة قارقية وأنما استحقت بعقد الاجارة فاذا زالت عادت اليه كا لو اشترى أمة مزوجة فطاقها الزوج ، ولا يصح هذا القياسفان منفعة البضع قد استقر عوضها قبائم بمجرد دخول الزوج مها ولا ينقسم العوض على المدة ولمذا لا يرجع الزوج بشي، من الصداق فيا اذا انفسخ الذكاح أو وقع الطلاق ينقسم العوض على المدة ولمذا لا يرجع الزوج بشي، من الصداق فيا اذا انفسخ الذكاح أو وقع الطلاق بغيلاف الاجر في الاجارة فان المؤجر يستحق الاجر في مقابلة المنفعة البضع لا يجوز أن علك بغير

(مسئلة) (ولا يشترط أن تلي العقد فلو أجره سنة خس في سنة أربع صح)

سواء كانت العين مشغولة وقت العقد اولم نكن وكذلك ان أجره شهر رجب في الحرم وبه قال أبو حنيمة وقال الشافعي لا يصح إلا أن يستأجرها من هي في إجارته عفيه قولان لانه عقد على ما يمكن تسليمه في الحال فأشبه إجارة العين المفصوبة قال ولا يجوز أن يكتري بعيراً بعينه إلا عندخر وجه أذلك ولنا أنها مدة بجوز العقد عليها مع غيرها فجاز العقد عليها مفردة مع عموم الناس كالتي تلي العقد وإعا تشترط القدرة على التسليم عند وجوبه كالسلم قانه لا يشترط وجود القدرة عليه حين العقد، ولا فرق بين كوبها مشغولة أو غير مشغولة لما ذكر ناه، وما ذكره يبطل بما إذا أجرها من المكتري قانه يصح مع ماذكروه . اذا ثبت هذا قان الاجارة ان كانت على مدة تلي العقد لم محتج الىذكر ابتدائها من حين العقد وان كانت لا تليه فلا بد من ذكره لانها أحد طرفي العقد واحتيج الى معرفته كالانها، وان أطلق فقال أجرتك سنة أو شهراً صح وكان ابتداؤها من حين العقد وهو قول أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي و بعض اصحابنا لا يصح حتى يسمي الشهر وبذكر أي سنة هي قال احد في رواية امهاعيل الشافعي و بعض اصحابنا لا يصح حتى يسمي الشهر وبذكر أي سنة هي قال احد في رواية امهاعيل الشافعي و بعض اصحابنا لا يصح حتى يسمي الشهر وبذكر أي سنة هي قال احد في رواية امهاعيل المعيد اذا استأجر أجيراً شهراً فلا مجوز حتى يسمي الشهر

ولنا قول الله تعالى حكامة عن شعيب عليه السلام قال (على أن تأجرني عماني حجيج)لم يذكر ابتداءها ولانه تقدير عدة ليس فيها قربة فاذا اطلقها وجب أن تلي السبب كدة السلم والايلاء وتفارق النذر فانه قربة (المغنى والشرح السكبير) (٧) (الجزء السادس)

ملك الرقبة أو الذكاح فلو رجعت الى البائع لملـكت بغيرها ولانها بمـا لايجوز للزوج نقلها الى غيره ولا المعاوضة عنها ومنفعة البدن بخلافها

(فصل) واذا وقعت الاجارة على عين مثل أن يستأجر عبداً للخدمة أو لرعاية الغنم أو جلا للحمل أو للركوب فتلفت انفسخ العقد بتلفها ، وإن خرجت مستحقة تبينا أن العقد باطل ، وإن وجد بها عيبا فردها انفسخ العقد ولم علك ابدالها لان العقد على معين فثبتت هذه الاحكام كالو اشترى عينا ، وإن وقعت على عين موصوفة في الذمة انعكست هذه الاحكام فمنى سلم اليه عينا فتلمت لم تنفسخ الاجارة ولزم المؤجر ابدالها ، وإن خرجت مغصوبة لم يبطل العقد ولزمه بدلها، وإن وجدبها عيبا فردها فكذلك لان المعقود عليه غير هذه العين وهذه بدل عنه فلم يؤثر تلفها ولا غصبها ولا ردها بعيب في ابطال العقد كا لو اشترى بشمن في الذمة على ماقر رفي موضعه، فان قيدل فقد قالتم من اكترى جملا ليركبه جاز أن يركبه من هومثله ولو اكترى أرضا لزرع شي، بعينه جازله زرع ماهو مثله أودونه في الضر وفم قالم اذا اكترى عيدا لا يأخذ غيرها والراكب غير معقود عليه المنفعة والمائنة تراكم المنفعة والمائنة والمعرفة كالو اشترى عينالا يجوز أن يبدله ؟ قلنا لان المعقود عليه المنفعة والمائنة وكل المشترى غيره في استيفا، المبيع ، ألا ترى أنه لو تلف البعير أو الارض فاعايعين ابعرف به قدر المنفعة المستوفاة فيجوز الاستيفا، بغيرها كا لو وكل المشترى غيره في استيفا، المبيع ، ألا ترى أنه لو تلف البعير أو الارض فاعايعين ابعرف به قدر المنفعة المسترى غيره في استيفا، المبيع ، ألا ترى أنه لو تلف البعير أو الارض

(فصل) اذا تمت الاجارة وكانت على مدة ملك المستأجر المنافع المعقود عليها الى المدة وتحدث على ملكه وبه قال الشافعي وقال أبو حنية تحدث على ملك المؤحر ولا يملكها المستأجر بالعقد لانها معدومة فلا تمكون مملوكة كالولد والنمرة

ولنا ان الملك عبارة عن حكم يحصل به تصرف مخصوص وقد ثبت أن المنفعة المستقبلة كان الملك المين أن يتصرف فيها كتصرف فيها كا كان يملكه المين أن يتصرف فيها كانت عملوكة لمالك العين ثم انتقات الى المستأجر بخلاف الولد والتمرة فان المستأجر لا يملك التصرف فيها قولهم إن المنفعة معدومة قلنا هي مقدرة الوجود لانها جعلت مورداً المعل والقدر لا ود إلا على موجود

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ (وأذا أجره في اثناء شهر سنة استوفى شهراً بالعدد وسائرها بالاهلة)

لأنه تعذر أعامه بالهلال فتمناه بالعدد وامكن استيفاه ماعداه بالهلال فوجب ذلك لانه الاصل وعنه يستوفي الجيع بالعدد لانها مدة يستوفي بعضها بالعدد فوجب استيفاه جميعها به كما لو كانت المدة شهراً واحداً ولان الشهر الاول ينبغي أن يكل من الشهر الذي يليه فيحصل ابتداء الشهر الثاني في اثنائه وكذلك كل شهر يا في بعده ولابي حنيفة والشافعي كالروايتين، وكذلك الحكم في كل ما بعتبر فيه الاشهر كعدة الوفاة وشهري صيام الكفارة

وجلته أن من استأجر عقاراً السكنى فله أن يسكنه ويسكن فيه من شا. بمن يقوم مقامه في الضرر أو دونه ويضع فيه ماجرت عادة الساكن به من الرحال والطعام وبخزن فيها الثياب وغيرها بما الابضر بهاء ولا يسكنها ما يضربها مثل القصارين والحدادين لان ذلك يضر بهاء ولا يجعل فيها الدواب لانها تروث فيها و تفدها ولا يجعل فيها السرجين ولا رحى ولا شيئا يضر بهاء ولا يجوز أن يجعل فيها شيئا ثفيلا فوق سقف لانه يثقله ويكسر خشبه ولا يجعل فيها شيئا بضر بها الا أن يشترط ذلك، وبهذا قال الشانعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفا وانما كان كذلك لان له استيفاء المعقود عليه بنفسه و نائبه والذي يسكنه نائب عنه في استيفاء المعقود عليه في في المنازع بنا المنابع أو دين له ولم علك أخذ أكثر منه أن يجعل الدار مخز نا المعلمام فقد قال أصحابنا يجوز ذلك لانه يجوز أن يجعلها مخزنا افيره ويحتمل أن لا يجوز لان ذلك يفضي إلى تحريق النار أرضها وحيطانها وذلك ضرر لا يرضى به صاحب الدار فصل) واذا اكترى داراً جاز اطلاق العقد ولم يحتج الى ذكر السكنى ولا صفتها وهذا قول

(فصل) ومن اكبرى دابة الى العشاء فآخر المدة غروبالشمس وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة وأبو ثور آخرها زوال الشمس لان العشاء آخر النهار وآخره النصف الآخر من الزوال وكذلك جاء في حديث ذي البدين عن أبي هريرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلاة العشي بعني الظهر أو العصر هكذا تفسيره

ولنا قوله تعالى (من بعد صلاة العشاء) يعني العتمة وقال النبي وَلَيْكَانَة و لولا أن أشق على أمتي لاخرت العشاء الى ثلث الليل » وإنما تعلق الحكم بغروب الشمس لان حده الصلاة تسمى العشاء الآخرة فيدل على أن الاولى المغرب وهو في العرف كذلك فوجب أن يتعلق الحكم به لان المدة اذا جعلت الى وقت تعلقت بأوله كما لوجعلها الى الليل ، وما ذكروه لا يصح لان لفظ العشي غير لفظ العشاء فلا يجوز الاحتجاج بأحدها على الآخر حتى يقوم دليل على أن معنى اللفظين واحد ثم لوثبت أن معناهما واحد غير أن أهل العرف لا يعرفون غيرماذ كرناه فان اكتراها الى الليل فهو الى أوله وكذلك ان اكتراها الى اللهار فهو الى أوله ويتخرج أن يدخل الليل في المدة الاولى والنهار في الثانية لما ذكرنا في مدة الخيارة وان اكتراها نهاراً فهو الى غروب الشمس وان اكتراها ليلة فعي الله على حتى مطلع الفجر) وقال الى طلوع الفجر في قول الجيع لان الله تعالى قال في ليلة القدر (سلام هي حتى مطلع الفجر) وقال أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) ثم قال (فالا نباشر وهن وا يتفوا ما كتب الله لكم كوكلوا

الشانعي وأصحاب الرأي ، وقال أبو ثور لايجرز حتى يقول أبيت تحتها أنا وعباليلانااسكني تختلف ولو اكثراها ليسكنها فتزوج امرأة لم يكن له أن يسكنها معه

ولنا أن الدار لاتكترى الا السكني فاستغنى عن ذكره كاطلاق النمن في بلد فيه نقد معروف به والتفاوت في السكني يسير فلم يحتج إلى ضبطه وماذكره لا يصح فان الضرر لا يكاد يختلف بكثرة من يسكن وقلتهم ولا يمكن ضبط ذلك فاجتزى، فيسه بالعرف كا في دخول الحام وشبهه ، ولو اشترط ماذكره لوجب أن يذكر عدد السكان وأن لا يبيت عنده ضيف ولازائر ولا غير من ذكره ولكان ينبغي أن يعلم صفة الساكن كما يعلم ذلك فيا اذا اكترى الركوب

(فصل) واذا أكبرى ظهراً ليركبه فله أن يركبه مثله ومن هو أخف منه ولا يركبــه من هو أَثْقُلُ مَنْهُ لَانَ العَقْدُ اقْتَضَى اسْتَيْفًا. مَنْفَعَةُ مَقْدَرَةُ بِذَلَكَ الرَّاكِ فَلهُ أَن يستوفي ذَلَك بنفسه ونائبه ، وله أن يستوفي أقل منه لانه يستوفي بعض مايستحقه وليس له آستيفا. أكثر منه لانه لايملك أكثرمما عقد عليه ولا يشتوط التساوي في الطول والقصر ولا المعرفة بالركوب، وقال القاضي يشترط أن يكون مثله في هذه الاوصاف كاما لان قلة المعرفة بالركوب تثقل على المركوب وتضر به . قال الشاعر :

لم يركبوا الحبل إلا بعد ماكبروا فهم ثقال على أعجازها عنف

ولنا أن التفاوت في هذه الامور بعد التساري في الثقل يسير فعفي عنه ولهذا لايشترط ذكره في الاجارة ولو اعتبر ذلك لاشترطت معرفته في الاجارة كالثقل والحفة

واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم أنموا الصيام الى الليل) (فصل) وأن ا كترى فسطاطا الى مكة ولم يقل متى اخرج فالكرا.فاسد وبه قال أبو ثوروهو قياس قول الشافعي وقال أصحاب الرأي يجوز استحسانا بخلاف القياس

ولنا المها مدة غير معلومة الابتدا. فلم يجز كا لو قال أجرتك داري من حين يخرج الحاج الى رأس السنة وقد اعترفوا بمخالفته الدليل وما ادعوه دليلا نمنم كونه دليلا

(القسم الثاني) إجارتها العمل معلوم كاجارة الدابة للركوب الى موضع معين أو بقر لحرث مكان أو دياس زرع واستئجار عبد ايدله على طريق أو رحى الطحن قفزان معلومة فيشترط معرفة العمل وضبطه عا لايختلف لإن الاجارة عقد معاوضة فوجب أن يكون العوض فيها معلوما لئلا يفضي الى الاختلافوالتنازعُ كقو لنافيالبيم،والعلم بمقدار المنفعة إما أن يحصل بتقدير المدة كما ذكرنا في اجارة الدار وخدمة العبد مدةمعلومة وإما بتقدير العمل ووصف مايعمله وضبطه بما لايختلف فيه كالمبيعات (فصل) يجوز أن يكتري بقرا لحرث مكان لان البقر خلقت الحرث ولذلك قال النبي ﷺ بینما رجل بسوق بقرة أراد أن یر کبهافقالت إني لم أخلق لهذا إنا خلقت الحرث، متفق علیه، و یحتاج

الي معرفة الارض وتقدير العمل، فأما الارض فلا تعرف إلا بالمشاهدة فانها تختلف فتكون صلبة تنعب

(فصل) قان شرط أن لا يستوفي في المنفعة بمثله ولا من هو دونه فقياس قول أصحابنا صحة العقد وبطلان الشرط فانه قال فيمن شرط أن يزرع في الارض حنطة ولا يزرع غيرها: يبطل الشرط ويصح العقد، ومحتمل أن يصح الشرط وهذا أحد الوجهين لاصحاب الشافعيلان المستأجر علك المنافع من جهة المؤجر فلا بملك مالم برض به ولانه قد يكون له غرض في تخصيصه باستيفاء هذه المنفعة ، وقالوا في الوجه الآخر يبطل الشرط لانه ينافي موجب العقد إذ موجبه ملك المنفعة والتسلط على استيفائها بنفسه وبنائيه ، واستيفاء بعضها بنفسه وبعضها بنائية والشرط ينافي ذلك فكان باطلا ، وهل يبطل به العقد ? فيه وجهان أصحها لا يبطله لانه لا يؤثر في حق المؤجر نفعا ولا ضراً فألفي وبقي العقد على مقتضاه ، والآخر يبطله لانه ينافي مقتضاه فأشبه مالو شرط أن لا يستوفي المنافع

(فصل) ويجوز للمستأجر أن يؤجر العين المستأجرة إذا قبضها نص عليه أحمد وهو قول سعيد ابن المسيب وابن سديرين ومجاهد وعكرمة وأبي سليان بن عبدالرحن والنخعي والشعبي والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، وذكر القاضي فيه رواية أخرى أنه لا يجوز لان النبي ويتليق نعى عن ربح مالم يضمن والمنافع لم تدخل في ضهانه، ولانه عقد على مالم يدخل في ضهانه فلم يجز كيم المكيل والموزون قبل قبضه ، والاول أصح لان قبض العين قام مقام قبض المنافع بدليل أنه يجوز التصرف فيها فجاز العقد عليها كيم المرة على الشجرة و يبطل قياس الرواية الاخرى لهذا الاصل اذا ثبت فانه لا يجوز فيها فيها فيها خاز العقد عليها كيم المرة على الشجرة و يبطل قياس الرواية الاخرى لهذا الاصل اذا ثبت فانه لا يجوز

البقر والحراث وتكون فيها حجارة تتعلق فيها السكة وتكون رخوة بسهل حربها، ولا تنضبط بالصفة فتحتاج الى الرقية. وأما تقدير العمل فيجوز بأحد شيئين إما بالمدة كيوم وإما بمعرفة الارض كهذه القطعة أو من ههذا الى ههذا أو بالمساحة كجريب أو جريبين أو كذا ذراعا في كذا كل ذلك أجائز لحصول العلم به فان قدره بالمدة فلا بد من معرفة البقر التي يعمل عليها لان الفرض مختلف باخت فها بالقوة والضعف ويجوز أن يستأجر البقر مفردة ليتولى رب الارض الحرث بها ويجوز أن يستأجرها مع صاحبها ويجوز استشجار مع صاحبها ويجوز استشجارها بآلتها وبدونها وتكون الآلة من عند صاحب الارض وبجوز استشجار البقر وغيرها لدواس الزرع لانها منفعة مباحة ،قصودة اشبهت الحرث وبجوز على مدة أو زرع معين أو موصوف كما ذكرنا في الحرث، ومتى كان على مدة احتيج الى معرفة الحيوان لان الغرض مختلف به فمنه ماروثه ظاهر ومنه نجس، ولا محتاج الى معرفة عين الحيوان وبجوز أن يستأجر الحيوان بآلته وغيرها مع صاحبه ومنفرداً كما ذكرنا في الحرث

⁽ فصل) ويجوز استئجار غنم لتدوس له طينا أو زرعا ولاصحاب الشافعي فيه وجه الهلايجوز لانها منفعة غير مقصودة من هذا الحيوان . ولنا انها منفعة مباحة يمكن استيفاؤها اشبهت سائر المنافع المباحة وكالتي قبلها

⁽ فصل) وان اكترى حيوانا لعمل لم يخلق له كن استأجر البقر لاركوب أو الحمل أو الأبل

إجارته إلا لمن يقوم مقامه أو دونه في الضرر لما تقدم، فأما اجارتها قبل قبضها فلا يجوز من غير المؤجر في أحد الوجهين وهذا قول أي حنيفة والمشهور من قولي الشافعي لان المنافع مملوكة بعقد معاوضة فاعتبر في جواز العقد عليها القبض كالاعيان، والآخر بجوز وهو قول بعض الشافعية لان قبض العين لا ينتقل به الضمان اليه فلم يقف جواز التصرف عليه، فأما إجارتها قبل القبض من المؤجر فاذا قلنا لا يجوز من غير المؤجر كان فيها ههذا و جهان (أحدهم) لا يجوز لانه عقد عليها قبل قبضها (والثاني) يجوز لان القبض لا يتعذر عليه عليه على دوايتين، وأما هما المعام قبل قبضه لا يصح من غير بائعه دواية واحدة، وهل يصح من عليه وايتين، فاما اجارتها بعد قبضها من المؤجر فجائزة وجهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة لا يجوز لان ذلك يؤدي إلى تناقض الاحكام لان التسليم مستحق على السكرا، فاذا اكتراها صاد مستحقا له فيصير مستحق الما يستحق عليه وهذا تناقض

ولنا أن كل عقد جاز مع غير العاقد جاز مع العاقد كالبيع، وماذ كروه لا يصح لان التسليم قد حصل وهذا المستحق له تسليم آخر ثم يبطل بالبيع فانه يستحق عليه تسليم العين فاذا اشتراها استحق تسليمها، فان قبل التسليم ههنا مستحق في جميع المدة بخلاف البيع، قلنا المستحق تسليم العين وقد حصل وليس عليه تسليم آخر غير أن العين، ن ضمان المؤجر فاذا تعذرت المنافع بتلف الدار وغصبها رجم عليه لأبها تعذرت بسبب كان في ضمانه

والحير المحرث جاز لانها منفعة مقصودة أمكن استيفاؤها من الحيوان لم يرد الشرع بتحريها فجاز كالتي خلقت له، ولان مقتضى الملك جواز التصرف بكل ما تصلح له العين المملوكة ويمكن تحصيلها منهادلا يمتنع ذلك الا بمعارض راجح أو ما ورد بتحريمه نص أو قياس صحيح أو رجحان مصرة على منفعة ولم يوجد شيء منها، وكثير من الناس يحملون على البقروير كبومها وفي بعض البلاد بحرث على الابل والبغال والحير فيكون معنى خلقها المحرث أن شاء الله تعالى أنه معظم نفعها ولا يمنع ذلك الانتفاع بها في شيء آخر كما أن الخيل خلقت الركوب والزينة ويباح أكلها ، والاؤلؤ خلق الحلية ويجوز استعاله في الادوية وغيرها

(فصل) ويجوز استئجار بهيمة لادارة الرحى ويفتقر لشيئين معرفة الحجر بالمشاهدة أو الصفة لان عمل البهيمة بختلف فيه بثقله وخفته فيحتاج صاحبها الى معرفته (الثاني) تقدير العمل بالزمان كيوم أو يومين أو بالطعام فيقول قفيزاً أو قفيزين وذكر جنس المظحون ان كان يختلف لان منه ما يسهل طحنه ومنه ما يشتى ، وان اكتراها لادارة دولاب فلا بد من مشاهدته ومشاهدة دلائه لاختلافها وتقدير ذلك بالزمان أو مل هذا الحوض، وكذلك ان اكتراها السقي بالغرب فلا بدمن معرفته ولانه يختلف بكبره وصغره، ويقدر بالزمان أو بعدد اغروب أو بعل بركة، يجوز تقدير ذلك بسقي أرض لان ذلك بختلف فقد تركون الارض شديدة العطش لا برويها القليل وتكون قريبة العهد بالما فيرويها

(فصل) ومجوز المستأجر إجارة العين عثل الاجر وزيادة نص عليه أحده وروي ذهك عن عطاء والحسن والزهري وبه قال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر، وعن أحد انه ان أحدث في العين زيادة جاز له أن يكريها بزيادة والا لم تجز الزيادة قان فعل تصدق بالزيادة روي هذا الشعبي وبه قال الثوري وأبو حنيفة لانه يرمح بذلك فيها لم يضمن، وقد نهى النبي ولليلييني عن رمج مالم يضمن، ولانه بربح فيها لم يضمن فيها لم يضمن فيها لم يضمن فيها لم يضمن في الطعام قبل قبضه، ويخالف ما اذا عمل عملا فيها لان الرمج في مقابلة العمل وعن أحدرواية ثالثة ان أذن له الماه في الزيادة جاز والالم يجزء وكره ابن المسيب وأبو سلمة وابن سير بن ومجاهد وعكرمة والشعبي والنخعى الزيادة مطلقا للخولماني رمج مالم يضمن

ولنا أنه عقد يجوز برأس المآل فجاز بزيادة كبيع المبيع بعد قبضه وكما لو أحدث عمارة لايقابلها جزء من الاجر ، وأما الخبر قان المنافع قد دخلت في ضانه من وجه قالها لو فاتت من غير استيفائه كانت من ضا ه، ولا يصح القياس على بيع الطعام قبل قبضه فان البيع ممنو عمنه بالكلية سوا، ربح أو لم يربح وههنا جائز في الجلة وتعليلهم بان الربح في مقابلة عمله ملغى عادا كنس الدار ونظفها فان ذاك يزيد في أجرها في العادة

(فصل) ونقل الاثرم عن أحمد أنه سأله عن الرجل يتقبل العمل من الاعمال فيقبله بأقل من ذلك أيجوز له الفضل ? قال ماأدري هي مسئلة فيها بعض الشيء قلت أليس كان الخياط أسهل عندك

اليسير، وأنقدره بسقي ماشية احتمل أن لا مجوز الذلك و محتمل الجواز لان شربها يتقارب في الفالب وبمجوز استنجار دابة ليستقي عليها ما، ولا بد من معرفة الآلة التي يسقي فيها من راوية أو قرب أو جرار اما بالرقية واما بالصفة، ويقدر العمل بالزمان أو بالعدد أو بمل شي، معين ، فان قدره بعدد المرات احتاج الى معرفة المكان الذي يستقي منه والذي يذهب اليه لان ذلك مختلف بالقرب والبعد والسهولة والحزونه ، وان قدره الى شيء معين احتاج الى معرفة ما يستقي منه، ومجوز أن يكمري البيمة بآلتها وبدونها مع صاحبها ووحدها ، فان اكراها لبل تراب معروف جاز لانه يعمل بالعرف وكل موضع وقع العقد على مدة فلا بد من معرفة الظهر الذي يعمل عليه لان الغرض يختلف باختلافها في القوة والضعف وان وقع على عمل معين لم يحتج الى ذلك لانه لا مختلف ومحتمل أن محتاج في القوة والضعف وان وقع على عمل معين لم يحتج الى ذلك لانه لا مختلف ومحتمل أن محتاج الى ذلك في استقاء الما عليه لان منه ماروثه وجسمه طاهر كالحيال والبقر ومنه ما روثه نجس وفي جسمه اختلاف المباغل فربما نجس يد المستقي أو دلوه فيتنجس الماء به فيختلف الغرض بذلك فاحتيج الى معرفته

⁽ مسئلة) (مجوز استنجار رجل ليدله على طريق)

لان النبي عَيِّسَالِيْجُ وأبا بكر استأجرا عبد الله بن الاريقط هاديا خربتا وهو الماهر بالمداية ليدلمها على الطريق الى المدينة

اذا قطع الثوب أو غيره اذا عمل في العمل شيئا قال اذا عمل عملا فهو أسهل ، قال النخبي لا بأس أن يتقبل الخياط الثياب بأجر معلوم ثم يقبلها بعد ذلك بعد أن يعين فيها أو يقطع أو يعطيه سلوكا أو ابر أأو يخيط فيها شيئا فان لم يعن فيها بشي، فلا يأخذن فضلا وهذا محتمل أن يكون النخبي قاله مبنيا على مذهبه في أن من استأجر شيئا لا يؤجره بزيادة وقياس المذهب جواز ذلك سواء أعان فيها بشي، أو لم يعن لانه اذا جاز أن يقبله بمثل الاجر الاول أو دونه جاز بزيادة عليه كالبيع وكاجارة العين

(فصل) وكل عين استأجرها لمنفعة فله أن يستوفي مثل تلك المنفعة وما دونها في الضرر ، قال أحد اذا استأجر دابة ليحمل عليها تمراً فحمل عليها حنطة أرجو أن لايكون به بأسا اذا كان الوزن واحداً، فانكانت المنفعة التي يستوفيها أكثر ضرراً أو مخالفة المعقود عليها في الضرر لم مجزلانه يستوفي أكثر من حقه أو غير ما يستحقه، فاذا اكترى دابة ليحمل عليها حديدا لم محمل عليها قطنا لانه يتجافى وتهب فيه الربح فيتعب الظهر ، وإن اكتراها لحل القطن لم مجز أن محمل الحديد لانه مجتمع في موضع واحد فيثقل عليه والقطن يتفرق فيقل ضرره ، وإن اكتراه ليركبه لم مجز أن محمل عليه لان الراكب يعمل عليه لان الراكب على الظهر وانتاع يتفرق على جنبيه ، وإن اكتراه ليركبه عريا لم يجز أن يركبه بسرج لانه محمل عليه على الخديد الم من عير سرج على الحد عليه من غير سرج الم يجز أن يركبه عريا لانه اذا ركب عليه من غير سرج أكثر مما عقد عليه، وإن اكتراه ليركبه عريا لانه اذا ركب عليه من غير سرج

[﴿] مُسَلَّةً ﴾ (ويصح استثجار رحى الطحن قفزان معلومة)

وبحتاج الى معرفة جنس المطحون براً أو شعيراً أو ذرة أو غيره لان ذلك بختلف فمنه ما يسهل طحنه ومنه ما يعسر فاحتيج الى معرفته لتزول الجهالة

⁽ فصل) يجوز استئجار كيال أو وزان لممل معلوم أو في مدة معلومة وبه قال مالك والثورى والشافعي وأصحاب الرأي لانعلم فيه خلافا ، وقد روي في حديث سويد بن قيس أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم على على على الله عليه وسلم على على الله عليه وسلم وأرجح ، رواه ابو داود

⁽ فصل) وبجوز استئجار رجل ليلازم غريما تستحق ملازمته وقد روي عن احمد انه كر مذلك وقال:غير هذا أعجب إلي وانما كرهه لانه يؤول الى الخصومة وفيه تضييق على المسلم ولايأمن ان يكون ظلما فيساعده على ظلمه وروي عنه انه قال لا بأس به لان الظاهر انه بحق فان الحاكم في الظاهر لا بحكم الا محق و لهذا أجرنا للموكل فعله

⁽ فصل) ويجوز الاستشجار لحفر الآبار والأنهار والقني لانها منفعة معلومة يجوز التطوع بهما فجاز الاستئجار عليها كالخدمة ولا بد من تقدير العمل بمدة أو عمل معين فان قدره بمدة نحو أن يستأجره شهرا ليحفر له بئراً أو نهراً لم محتج الى معرفة القدروعليه الحفرفي ذلك الشهر قليلاحفر او كثير

حمي ظهره فربما عقره ، وإن اكتراه ليركبه بسرج لم يجز أن يركبه بأكثر منه فلو اكترى حماراً لم يجز أن يركبه بسرج البرذون إذا كان أثفل من سرجه ، وإن اكترى دابة بسرج فركبها باكاف أثقل منه أو أضر لم يجز ، وإن كان أخف وأقل ضرراً فلا بأس، ومتى فعل ماليسله فعله كان ضامنا وعليه الاجر وهذا كله مذهب الشافي وأبي ثور

(فصل) وإن اكترى دابة اير كبها في مسافة معلومة أو محمل عليها فيها فراد العدول بها إلى ناحية أخرى مثلها في القدر أضر منها أو تخالف ضررها بان تكون احداها أحسن والاخرى أخوف لم يجز وإن كان مثلها في السهولة والحزونة والامن أو التي يعدل اليها أفل ضرراً فذكر القاضي أنه يجوز وهو قول أصحاب الشافي لان المسافة عينت ليستوفي بها المنفعة ويعلم قدر عاجها الم تتمين كنوع المحمول والراكب، ويقوى عندي أن متى كان المكري غرض في تلك الجهة المعينة لم يجز العدول إلى غيرها مثل من يكري جاله إلى مكة فيحج معها فلا يجوز له أن يذهب بها إلى غيرها ، ولو أكراها إلى بغداد لكون أهله بها أو ببلد العراق لم يجز الذهاب بها إلى مصر ، ولو اكترى جمائه جملة إلى بلد لم يجز المستأجر التفريق بينها بالد فر ببعضها إلى جهة و بباقيها إلى جهة أخرى وذلك لانه عين المسافة لغرض في فواته ضرر فلم يجز تفويته كا في حق المكتري فانه لو أراد حمله إلى غير المكان الذي اكترى اليه في فواته ضرر فلم يجز تفويته كا في حق المكتري فانه لو أراد حمله إلى غير المكان الذي اكترى اليه لم يجز وكا لو عين طريقا سهلا أو آمنا فأراد سلوك ما يخالفه في ذلك

قال شيخنا ويفتقر إلى معرفة الارض التي بحفر فيها وقال بعض أصحابنا لا محتاج الحذاك لان الغرض لا مختلف بذلك والاول أولى ان شاء الله تعالى لان الارض الصلبة بشق حفرها واللينة يسهل ، وان قدره بالعمل فلا بد من معرفة الموضع بالمشاهدة لكونها تختلف بالسهولة والصلاة وذلك لا ينضبط بالصفة، ويعرف دور البئر وعمقها وطول النهر وعرضه وعمقه لان العمل بختلف بذلك ، واذا حفر بئراً فعليه شيل النراب لانه لا يمكنه الحفر الابذلك فقد تضمنه العقد ، فان تهور تراب من جانبيها أوسقطت فيه بهيمة أو نحو ذلك لم بلزمه شيله وكان على صاحب البئر لانه سقط فيها من ملكه ولا يتضمن فيه بهيمة أو نحو ذلك لم بلزمه شيله وكان على صاحب البئر لانه سقط فيها من ملكه ولا يتضمن من الاجارة رفعه ، وان وصل الى صخرة أو جاد يمنم الحفر لم يلزمه حفره لان ذلك نحاف لما شاهده من الارض لانها مختلف فاذا ظهر فيها ما مخالف المشاهدة كان له الخيار في الفسخ فان فسخ كان له الاجر بحصة ما عمل فيقسط الاجر على ما بقي وما عمل ، فيقال كم أجر ما عمل وكم أجر ما بقي و فيقسط الاجر المسمى عليها ولا يجوز تقسيظه على عدد الاذرع ، كان أعلى البئر يسهل نقل التراب منه وأسفله بشق ذلك فيه ، وان نبع منه ما منعه من الحفر فهو كالصخرة على ماذكرنا

(فصل) ويجوز استئجار ناسخ ينسخ له كتبا من الفقه والحديث والشعر المباح وسجلات نص عليه في رواية مثنى ابن جامع ، وسأله عن كتابة الحديث بالاجر فلم ير به بأسا، ولا بد من التقدير بالمدة دالمغنى والشرح الكبير » « ٨ » « الجزء السادس »

(فصل) ويجوز أن يكتري قميصا ليلبسه لانه يمكن الانتفاع به مع بقا. عينه ومجوز بيعه فجازت اجارته كالعقار ولا بد من تقدير المنفعة بالمدة ، وإن كانت عادة أهل بلد. نزع ثبابهم عندالنوم في الليل فعليه نزعه في ذلك لان الاطلاق بحمل على المعناد ، وله لبسه فيما سوى ذلك ، وإن نام نهاراً لم يكن عليه نزعه لانه الْعَرف وبلبس القميص على ماجرت العادة به ولا يجوز أن يتزر به لانه يعتمد عليه فيشقه وفي اللبس لا يعتمد ويجوز أن يرتدي به لانه أخف ، ومن ملك شيءًا ملكماهو أخفمنه وقيل فيه وجه آخر أنه لا يجوز لانه استمال لم نجر العادة به في القميص أشبه الاترار به

(فصل) رأن استأجر أرضا صح لما تقعم ولا يصح حتى يرى الارض لان المنفعة تختلف باختلافهاولا تعرف إلابالرؤية لانهالاتنصبط بالصنة، ولا يصح حتى يذكر له مايكترى له من زرع أو غرس أو بنا. لان الارض تصلح لهذا كله وتأثيره في الارض يختلف فوجب بيانه، قان قال أجرتكها لتزرعهما أو تغرسها لم يصح لانه لم يعين أحدهما فأشبه مالو قال بعتك أحد هذين العبدين وإن قال لتزرعها ماشئت أوتفرسها ماشئت صح وهذا منصوص الشانعي وخالفه أكثر أصحابه فقالوا لايجوز لانه لايدري كم يزرع وبغرس وقال بعضهم يصح ويزرع نصفها ويغرس نصفها

وأنا أن العقد اقتضى الحة هذين الشيئين أصح كما لوقال لتررعها ماشئت ، ولان اختلاف المنسين كاختلاف النوعين ، وقوله لتررعها ماشئت اذن في نوعين وأنواع وقد صح فكذلك في الجنسين وله

أو العمل فان قدره بالعمل ذكر عدد الورق وقدره وعدد السطور في كل ورقة وقدر الحواشي ودقة القلم وغلظه قان عرف الخط بالمشاهدة جاز وان أمكن ضبطه بالصفة ضبط والا فلا بدمن المشاهدة لان الاجر يختلف باختلافه، رمجوز تقدير الاجر بأجزاء الفرع وبأجزا الاصل، وان قاطعه على نسخ الاصل بأجر واحدجاز فان أخطأ بالشيء اليسير عني عنه لانه لا يمكن التحرز منه، وان كان كثيرًا بحيث يخرج عن العادة فهو عيب يرد به ، قال ابن عقيل ليس له محادثة غيره حال النسخ ولا التشاغل عا يشغل سره ويوجب غلطه ولا لغيره تحديثه وشغله ، وكذلك الاعمال الني تختل بشغل السر والقلب كالقصارة والنساجة ونحوهما، ويجوز أن يستأجر على نسخ مصحف في تول، أكثر أهل العـلم، منهم جابر بن زيد ومالك بن دينار وبه قال أبو حنيفة والشافعي وابو ثور وابن المنذر، وقال ابن سيرين لا بأس أن يستأجر الرجل شهراً ريستكتبه مصحفاً ، وكره علقمة كناية المصحف بالاجر ولعله يرى ذلك مما بختص كون فاعله من أهل القربة فكره الاجر عليه كالصلاة

ولنا انه فعل مباح يجوز أن ينوب فيه الغير عن الغير فجاز أخذ الاجرة عليه ككتابة الحديث، وقد جا. في الخبره أحق ما أخذَّم عليه أجراً كتاب الله »

(فصل) يجوز أن يستأجر لحصاد زرعه لانعلم فيه خلافًا وكان ابراهيم بنأدهم يؤجر نفسه لحصاد الزوع ،ويجوز تقديره بمدة وبعمل مثل أن يقاطعه على حصاد زرع معين، ويجوز أن يستأجر رجلا لسقى أن يغرسها كلها، وإن أحب زرعها كلها كا لو أذن له في أنواع الزرع كله كان له زرع جميعها نوعاً واحداً وله زرعها من نوءين كذلك ههنا

وأن أكراها للزرع وحده ففيه أربع مسائل (احداهن) أكراها للزرع مطلقا أو قال لتزرعها ماشئت فانه بصح وله زرع ماشا. وهذا مذهب الشافي ، وحكي عن ابن سريج أنه لا يصح حتى يتبين الزرع لان ضرره يختلف فلم يصح بدون البيان كا لو لم يذكر ما يكترى له من زرع أو غرس أو بناه ولنا أنه يجوز استئجارها لأكثر الزرع ضرراً ويباح له جميع الانواع لانها دونه فاذا عمم أو أطلق تناول الاكثر وكان له مادونه وبخالف الاجناس الخنافة فانه لا يدخل بعضها في بعض ، فان قبل فالو اكترى دابة للركوب لوجب تعبين الراكب، قلنا لان اجارة المركوب لا كثر الركاب ضرواً لا نجوز بخلاف المزروع ولان للحيوان حرمة في نفسه فلم يجز اطلاق ذلك فيه بخلاف الارض ، فان قبل فلو استأجر داراً للسكنى ، طلقا لم يجز أن يسكنها من يضر بها كالقصار والحداد فلم قلتم انه يجوز أن يزوعها ما يضر بها فه قلنا السكنى لا تقتضي ضرراً فلذلك منع من اسكان من يضر بها لان عجوز أن يزوعها ما يضر بها قلنا السكنى لا تقتضي ضرراً فلذلك منع من اسكان من يضر بها لان هذه الارض ولا يبني لان ضرره أكثر من المعقود عليه

(المسئلة الثانية) أكرامًا لزرع حنطة أو نوع بعينسه فان له زرع مايعينه وما ضرره كضروه أو

زرعه رتنقيته ودياسه ونقله الى موضع معين، ويجوز أن يستأجر رجلا يحتطب له لانه عمل مباح تدخله النيابة أشبه حصاد الزرع. قال احمد في رجل استأجر أجيراً على أن بحتطب له على حمادين كل يوم فكان الرجل ينقل عليها وعلى حمير لرجل آخر ويأخذ منه الاجرة فان كان يدخل عليه ضرد يرجع عليه بالقيمة ، وظاهر هذا أن المستأجر يرجع على الاجير بقيمة ما استضر باشتغاله عن عمله نقوله أن كان يدخل عليه ضرر رجع بالقيمة فاعتبر الضرر . وظاهر هذا أنه أذا لم يستضر لا برجع بشي لانه اكتراه لعمل فوفاه على التمام فلم يلزمه شي ، كا لو استأجر العمل فكان يقرأ القرآن في حال عليه فان ضر المستأجر رجع عليه بقيمة ما فوت عليه . ويحتمل أنه أراد أنه يرجع عليه بقيمة ما عمله لغيره لانه صرف نافعه المعقود عليها الى عمل غير المستأجر فكان عليه قيمها كما لو عمل لنفسه. وقال لغيره لانه صرف نافعه المعقود عليها الى عمل غير المستأجر فكان عليه قيمها كما لو عمل لنفسه. وقال القاضي معناه أنه يرجع عليه بالاجر الذي أخذه من الاخر لان منافعها في هذه المدة عملوكة لغيره فعا حصل في مقابلها يكون الذي استأجره

فصل) يجوز الاستنجار لاستيفاء القصاص في النفس وما دونها ، وبه قال ما لك والشافعي وأبوثور ، وقال أبوحذ فه المنجوز في النفس لان عدد الضربات بختلف وموضع الضربات غير متعين اذ يمكن أن يضرب مما يلي الرأس ومما يلي الكتف فكان مجهولا

ولنا أنه حق مجوز التوكيل في استيفائه لامخنص فاعله أن يكون من أهل القربة فجاز الاستثجار

دونه ولا يتمين ماعينه في قول عامة أهل العلم الا داود وأهل الظاهر فانهم قالوا لايجوز له زرع غير ماعينه حتى لو وصف الحنطة بأنها سمراء لم يجز له أن يزرع بيضا. لانه عينه بالعقد فلم يجز العدول عنه كما لو عين المركوب أو عين الدرام في الثمن

ولنا أن المعقود عليه منفعة الارض دون القمح ولهذا يستقر عليــه العوض عضى المدة اذا تسلم الارض وان لم يزرعها وأنما ذكر القمح لتقدر به المنفعة فلم يتعين كا لو استأجر داراً ليسكنها كاناهأن يسكنها غيره ، وفارق المركوب والدراهم في الثمن فانهما معقود عليها فتعينا والمعقود عليه ﴿ هَا مَنْفُعَةِ مقدرة وقد تعبنت أيضا ولم يتعين ماقدرت به كا لايتعين المكيال والميزان في المكيل والموزون

(المسئلةالثالثة) قال ليزرعها حنطة وما ضرره كضررها أو دونه فهذه كالتي قبلها إلا أنه لا مخالف فيها لانه شرط ماأقتضاه الاطلاق وبين ذلك تصريح نصه فزال الاشكال

(المسئلة الرابعة) قال ليزرعها حنطة ولا يزرع غيرها فذكر القاضي أن الشرط باطل لانه ينافي مقتضى العقد لانه يقتضى استيفا. المنفعة كيف شاء فلم يصح الشرط كا لو شرط عليه استيفا. المبيم بنفسه والعقد صحيح لانه لاضرر فيه ولا غرض لاحد المتعاقدين لان ماضرره مثله لامختلف في غير المؤجر فلم يؤثر في العقد فأشبه شرط استيفا. ألمبيع أو الثمن منفسه، وقدذ كرنافيها اذا شرطمكتري الدار أنه لايسكنها غير. وجها في محة الشرط ورجها آخر في فساد العقد فيخرج ههنا مثله

عليه كالقصاص في الطرف. وقوله أن عدد الضربات مختلف وهو مجهول يبطل بخياطة الثوب فأن عدد الفرزات مجهول، وقوله إن محله غير متمين، قلنا هو متقارب فلا يمنع ذلك صحته كموضم الخياطة من حاشية الثوب

(فصل) و يجوز أن يستأجر سمساراً يشــتري له ثيابا ، ورخص فيــه ابن سيرين وعطاء والنخعي ، وكرهه الثوري وحماد

و لنا أنَّها منفعة مياحة تجوز النيانة فيها فجاز الاستنَّحار عليها كالبناء ،وتجوز على مدة معلومة مثل أن يستأجره عشرة أيام يشتري له فيها لان المدة معلومة والعمل معلوم فأشبه الحياط والقصار، وان عين العمل دون الزمان فجعل لهمن كل الف درهم شيئا معلوماصح أيضا ، وأن قال كلما أشريت ثوباً فلك درهم أجراً وكانت النياب معلومة بصفة أو مقدرة بثمن جاز،وان لم تكن كذلك فظاهر كلام أحمد آبه لا يجوز لان الثياب تختلف باختلاف أثبانها والاجر يختلف باختلافها فان اشترى فله أجر مثله ، وهذا قول أبي ُور وابن المنذر لانه عمل عملا بموض لمبسلم له فكانله أجرا لمثل كسائر الاجارات الفاسدة (فصل) وان استأجره ليبيع له ثيابا بعينها صح وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة لايصح لان

وانا أنه عمل مباح معلوم تجوزالنيا بة فيه فجاز الاستئجار عليه كشراء الثياب، ولانه يجوز الاستئجار

ذلك يتعذر عليه فأشبه ضراب الفحل وحمل الحجر الكبير

(فصل) وإن أكراها الفراس ففيه ماذكرنا من المسائل إلا أن له أن يزرعها لان ضرر الزرع أقل من ضرر الفراس وهو من جنسه لان كلواحد منهما بضر بباطن الارض ، وليس له البناء لان ضرره مخالف لضرره فانه يضر بظاهر الارض ، وأن أكراها الزرع لم يكن له الفرس ولا البناء لان ضرر الفرس أكثر ، وضرر البناء مخالف اضرره ، وإن أكراها البناء لم يكن له الفرس ولا الزرع لان ضررهما مخالف ضرره

(فصل) ولا تخلو الارض من قسمين أحدها)أن يكون له ما ، دائم إما من نهو لم تجرالهادة بانقطاعه أولا بنقط بإلا مدة لا يؤثر في الزرع أو من عين نابعة أو بركة من مياه الامطار بجتمع فيها ثم يسقى به أو من برية يقوم بكفايتها أو مايشرب بعروقه انداوة الارض وقرب الماء الذي تحت الارض فهذا كله دائم ، ورصح استنجارها الغرس والزرع بغير خلاف علمناه ، وكذلك الارض التي تشرب من مياه الامطار ويدين بالمعتاد منه لان ذلك بحكم العادة ولا ينقطع الانادرا فهو كسائر الصور المذكورة (الثاني) أن لا يكون لها ما . دائم وهي نوعان (أحدها) ما يشرب من زيادة معتادة تأني في وقت الحاجة كأرض مصر الشاربة من زيادة النيل وما يشرب من زيادة الفرات وأشباهه ، وأرض البصرة الشاربة من المد والجزر وأرض دمشق الثاربة من زيادة برداً وما يشرب من الاودية الجارية من منا المطر فهذه تصح إجارتها قبل وجود الماء الذي تسقى به و بعده وحكى ابن الصباغ ذلك مذهبا الشافعي وقال أمها ان أكراها بعد الزيادة صح ولا يسح قبلها لانها معدومة لا نعلم هل يقدر عليها أو لا

عليه مقدراً بزمن فجاز مقدراً بالعمل كالخياطة وقونم انه يتعذر بمنوع فان الثياب لاننفك عن راغب فيها ولذلك صحت المضاربة ولا تكون الا بالبيع والشراء بخلاف ما قاسوا علب فانه يتعذر ، وان استأجره على شراء ثياب معينة من رجل معين احتمل أن لا يصح لانه قد يتعذر لامتناع صاحبهامن البيع فيتعذر تحصيل العمل محكم الظاهر بخلاف البيع ومحتمل أن يصح لانه ممكن في الجلة فان حصل من ذلك شيء استحق الاحر وإلا بطلت الاجارة كالو لم يعين البائع ولا المشتري

﴿ فصل ﴾ قال الشيخ رحه الله (الضرب النابي عقد على منعة في الذمة مضبوطة بصفات السلم كخياطة ثوب وبناء دار وحل الى موضع معين ولا يكون الاجير فيها إلا آدميا جائز التصرف ويسمى الاجير المشترك بجوز للآدمي أن يؤجر نفسه بغير خلاف وقد أجر موسى عليه السلام نفسه لرعاية الغنم ، واستأجر النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه رجلا ليد لهما على الطريق ولانه يجوز الانتفاع به مع بقاء عينه أشبه الدور ، ثم أن أجارته تقم على مدة بعينها وعمل بعينه كاجارة موسى عليه السلام نفسه الرعي، وتقم على عل موسوف في الذمة كالسلم ، ومتى كان على عمل موسوف في الذمة لم يكن الاجير فيها إلا آدميا جائز التصرف لان الذمة لا تكون لغير الآدمي ولا تثبت المعاوضة العمل في الخمة العير جائز التصرف ، ولا بدأن يكون العمل الذي يتعلق بالذمة مضبوطا بصفات السلم ليحصل العلم به

ولنا أن هذا معتادالظاهروجوده فجازت إجارة الارضالشارية به كالشار ةمن مياه الامطار ولان ظن القدرة على التسليم في وقته بكني في صحة العقد كالسلم في الغاكمة الى أواليها

(النوع الثاني) أن يكون عبي، الما، نادراً أو غير ظاهر كالارض التي لا يكفيها إلا المطرالشديد السكثير الذي يندر وجوده أو يكون شربها من فيض واد مجيئه نادر أو من زيادة نادرة في مهر أوعين غالبة فهذه ان أجرها بعد وجود ما، يسقيها به صح أيضا لانه أمكن الانتفاع بها وزرعها فجازت إجارتها كذات الما، الدائم، وإن أجرها قبله الفرس أو الزرع لم يصح لانه يتعذر الزرع غالبا و يتعدد المعقود عليه في الظاهر فلم تصح إجارتها كالا بق والمفصر عوان كتراها على أنها لاما، لها جاز لاله تمكن من الانتفاع بها بالعزول فيها ووضع رحله وجم الحطب فيها، وله أن يزرعها رجاء الما ، ولناحصل له ما، قبل زرعها فله زرعها لان ذلك من منافعها المكن استيفاؤها وليس له أن يبني و لايغرس لان ذلك يواد التأبيد وتقدير الاجارة بمدة تقتضي تقريفها عند القضائها، قان قبل فلو استأجرها المهراس والبنا صح مع تقدير المدة ، قلنا التصريح بالبنا، والفراس صرف التقدير عن مقتضاه بظاهره في التفريغ عند انقضاء المدة الا أن يشترط قلم ذلك عند انقضاء المدة فيصرف المغراس والبنا، عما يراد له بظاهره مخلاف مسئلتنا، وإن أطلق إجارة هذه الارض مع العلم محاها وعدم الها صح لانهماد خلا في العقد على أنها لاما، لها فأشبه مالوشرطاه ، وإن لم يعلم عدم نمائها أو ظن المكتري أنه بمكن تحصيل في العقد على أنها لاما، لها فأشبه مالوشرطاه ، وإن لم يعلم عدم نمائها أو ظن المكتري أنه بمكن تحصيل في العقد على أنها لاما، لها فأشبه مالوشرطاه ، وإن لم يعلم عدم نمائها أو ظن المكتري أنه بمكن تحصيل

ويسمى الاجير فيها الاجير المشترك ثل الحياط الذي يتقبل الحياطة لجماعة وكذلك القصار ومن في معناه فتكون منفعته مشتركة بينهم

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يجوز الجمع بين تقدير المدة والعمــل كقوله استأجرتك لتخيط لي هــذا الثوب في يوم ، وعنه بجوز)

لا يجوز الجم ببن تقدير المدة والعمل كقوله استأجرتك لتخبط في هذا الثوب في يوم أو تبني هذه الدار في شهر وهو قول أي حنيفة والشافعي لان الجم بينها بزبد الاجارة غرراً لا حاجة البه لانه قد يفرغ من العمل قبل انقضاء المدة فان استعمل في بقية المدة فقد زاد على مارقم عليه العقد وان لم يعمل كان تاركا للعمل في بعض المدة ، فهذا غرر قد أمكن التحرز منه ولم بوجد مثله في محل الوفاق فلم مجز العقد معه ، وروي عن أحمد فيمن اكترى دابة الى موضع على أن يدخله في ثلاث فدخله في ستقال قد أضربه فقيل يرجع عليه بالقيمة وقال ويصالحه ، وهذا يدل على جواز تقديرها جميعا وهو قول أي يوسف ومحمد لان الاجارة مه قودة على العمل فالمدة انما ذكرت للتعجيل فلا تمنع ذلك ، فعلى هذا اذا تم العمل قبل انقضاء المدة لم بلزمه العمل في بقيتها لانه وفى ما عليه قبل مدته فلم بلزمه شي و آخر كا لوقضى الدن قبل أجله ، واز مضت المدة قبل العمل فلامستأجر فسخ الاجارة لان الاجبر لم يف له بشرطه ، فان رضي بالبقاء عليه لم ملك الاجير الفسخ لان الاخلال بالشرط منه فلا يكون ذلك وسيلة له بشرطه ، فان رضي بالبقاء عليه لم ملك الاجير الفسخ لان الاخلال بالشرط منه فلا يكون ذلك وسيلة له بشرطه ، فان رضي بالبقاء عليه لم ملك الاجبر الفسخ لان الاخلال بالشرط منه فلا يكون ذلك وسيلة له بعن ما ناه به فان رضي بالبقاء عليه لم بلك الاجبر الفسخ لان الاخلال بالشرط منه فلا يكون ذلك وسيلة له بشرطه ، فان رضي بالبقاء عليه لم بلك الاجبر الفسخ لان الاخلال بالشرط منه فلا يكون ذلك و سيلة النحور الفسخ لان الاخلال بالشرط منه فلا يكون ذلك و سيده المناه المناه المناه المناه المناه المنه المناه المنا

ما ملما بوجه من الوجوء لم يصح العقد ولانه رعادخل في العقد بناء على أن المالك لها محصل لها ما وأنه يكتربها الزراعة مع تعذرها ، وقيل لا يصح العقدمع الاطلاق وان علم محالها لأن اطلاق كرا الارض يقتضي الزراعة والاولى صحته لان العلم بالحال يقوم مقام الاشتراط كالعلم بالعيب يقوم مقام شرطه ، ومنى كان لها ما عير دائم أو الظاهر انقطاء وبل الزرع أولا يكني الزرع فعي كالني لاما الها ومذهب الشافعي في هذا كله كما ذكرنا

(فصل) وإن اكترى أرضاغارقة بالما الا يمكن ذرع اقبل انحساره عنها وقد ينحسر ولا ينحسر فالعقد باطل لان الانتفاع بها في الحال غير ممكن ولا بزول المانع غالبا ، وإن كان ينحسر عنها وقت الحاجة إلى الزراعة فأرض مصر في وقت مد النيل صح العقد لان المقصود متحقق بحكم العادة المستمرة وإن كانت الزراعة فيها ممكنة ويخاف غرقها والعادة غرقها لم يجز اجارتها لانها في حكم الغارقة بحكم العادة المستمرة

(فصل) ومتى غرق الزرع أو هلك بحريق أو جراد أو برد أو غيره فلا ضمان على المؤجر ولا خيار المكتري نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافا وهو مذهب الشافعي لان التالف غير المعقود عليه واعا تلف مال المكتري فيه فأشبه من اشترى دكانا فاحترق متاعه فيه ، ثم إن أمكن المكتري الانتفاع بالارض بغير الزرع أو بالزرع في بقية المدة فله ذلك ، وإن تعــذر ذلك فالأجر لازم له لان تعــذره

له الى النسخ كما لوتعذر المسلم فيه في وقته لم يملك المسلم اليه الفسخ وملكه المسلم ، فان اختار امضا العقد طالبه بالعمل لاغير كالمسلم اذا صبر عند تعذر المسلم فيه الى حين وجوده لم يكن له أكثر من المسلم فيه وان فسخ العقد قبل العمل سقط الاجر والعمل ، وان كان بعد عمل بعضه فله أجر المثل لان العقد قد انفسخ فسقط المسمى ورجع الى أجر المثل

﴿ مسئلة ﴾ (ولا تجوز الاجارة على عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القربة كالحج والاذان ، وعنه تجوز)

معى قوله مختص فاعله أن يكون من أهل القربة أنه بكون مسلما ، وقد اختلفت الرواية عن أحمد رحه الله في الاستنجار على عمل مختص فاعله أن يكون مسلما كالامامة والحج والاذان وتعليم القرآن فروي عنه انها لا قصح وبه قال عطاء والضحاك بن قيس وأبو حنية والزهري ، وكره إسحاق تعليم القرآن بأجر ، قال عبدالله بن شقيق :هذه الرغفان التي يأخذها المملمون من السحت ، وكره أجر المعلم مع الشرط الحسن وأبن سيرين وطأب والشعبي والنخعي ، وعن أحمد رواية أخرى انه يجوز حكاها أبو الخطاب ، ونقل أبو طالب عن احمد أنه قال : التعليم أحب إلى من أن يتوكل لمؤلاء السلاطين ، ومن أن يتوكل لرجل من عامة الناس في غيعة ، ومن أن يستدبن ويتجر لعله لا يقدر على الوفا، فيلقى ومن أن منعه منه في موضع منعه الكراهة لا التحريم الله بأمانات الماس التعليم أحب إلى ، وهذا يدل على أن منعه منه في موضع منعه الكراهة لا التحريم

لهوات وقت الزراعة بسبب غير مضمون على المؤجر لا لمعنى في العين ، وإن تعذر الزرع ب بب غرق الارض أو انقطاع مائها فلامستأجر الحيار لانه لمعنى في العين ، وإن تلف الزرع بذلك فليس على المؤجر ضهانه لانه لم يتلفه بمباشرة ولا بسبب ، وإن قل الما. بحيث لا يكفي الزرع فنه الفسخ لا نه عبب فان كان ذلك بعد الزرع فله الفسخ أيضا وببتى الزرع في الارض إلى أن يستحصد وعليه من المسمى بحصته إلى حين الفسخ وأجر المثل لما بقي من المدة لارض لها مثل ذلك الما وكذلك ان انقطع الماء بالكلية أو حدث مها عيب من غرق يبلك بعض الزرع أو يسوء حاله به

(فصل) واذا استأجر أرضا المزراعة مدة فانقضت وفيها زرع لم يبلغ حصاده لم يخل من حالين (أحدهما) أن يكون لتفريط من المستأجر مثل أن يزرع زرعا لم تجر العادة بكاله قبل انقضا. المدة لانه فحكه حكم زرع الغاصب يخير المالك بعد المدة من أخذه بالقيمة أو تركه بالاجر لما زاد على المدة لانه أبقى زرعه في أرض غيره بعدوانه ، وإن اختار المستأجر قطع زرعه في الحال وتفريغ الارض فله ذلك لانه يزيل الضرر ويسلم الارض على الوجه الذي اقتضاه العقد ، وذكر القاضي أن على المستأجر نقل الزرع وتفريغ الارض، وإن اتفقا على تركه بعوض أو غيره جاز وهذا مذهب الشافعي بنا، على قوله في الفاصب وقياس مذهبنا ماذكرناه

(الحال الثاني) أن يكون بقاؤه بغير تفريط مثل أن يزرع زرعا ينتهي في المدة عادة فأبطأ لبرد أو غيره فانه يلزم المؤجر تركه إلى أن ينتهي وله المسمى وأجر المئل ازاد وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشافعي ، والوجه اشاني قالوا يلزمه نقله لان المدة ضربت لنقل الزرع فيلزم العمل بموجبه وقد وجد منه تفريط لانه كان يمكنه أن يستظهر في المدة فلم يفعل

وممن أجاز ذلك مالك والشافعي، ورخص في أجور المعلمين أبو قلابة وأبوتور وابن المنذر لازرسول الله ويتيالي وجرجلا عامعه من القرآن متمق عليه، فاذا جاز تعليم القرآن عوضا في النكاح وقام مقام المهر جاز أخذ الاجرة عليه في الاجارة . وقال رسول الله ويتيالي وأحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله عديث صحيح ، وفي حديث أبي سعيد أن رجلارقي رجلا بفائحة السكتاب على جعل فبرأ وأخذ أسحابه الجعل فأتوا به النبي ويتيالي فأخبروه وسألوه فقال و العمري لمن أكل برقية باطل القسد وأخذ أسحابه الجعل فأتوا به النبي معكم بسهم » حديث صحيح . وإذا جاز أخذ الجعل جاز أخذ الاجر لانه في معناه ، ولانه مجوز أخذ الرزق عليه من بيت المال فجاز أخذ الاجر عليه كناه المساجد ولان الحاجة تدعو الى الاستنابة في الحج عن وجب عليه وعجزعن فعله ولا يكاد يوجد متبرع بذلك فيحتاج إلى بذل الاجر فيه

ورجه الرواية الارلى ما روى عبان بن أبي العاص قال إن آخر ماعهد إلي رسول الله عليه الما عليه والمنظمة الما المنظمة الما أخذ على أذانه أجراً . قال الترمذي هذا حديث حسن .وروى عبادة بنالصامت قال

ولنا أنه حصل الزرع في أرض غيره باذنه من غير تفريط فلزم تركه كالو أعاره أرضا فزرعها مم رجع المالك قبل كال الزرع، وقولهم إنه مفرط غير صحيح لان هذه المدة التي جرت العادة بكال الزرع فيها وفي زيادة ملدة تفويت زيادة الاجر بغير قائدة و تضييع زيادة متيقنة لتحصيل شيء متوهم على خلاف العادة هو التفريط فلم يكن تركه تفريطا، ومتى أراد المستأجر زرع شي، لايدرك مثله في الاجارة فلاالك منعه لانه سبب لوجود زرعه في أرضه بغير حق فملك منعه منه فان زرع لم يملك مطالبته بقامه قبل المدة لانه في أرض يعلك نفعها ولانه لايعلك ذلك بعد المدة فقبلها أولى ، ومن أوجب عليه قطعه بعد المدة قال اذا لم يكن بد من المطالبة بالنقل فليكن عند المدة التي يستحق تسليمها إلى المؤجر فارغة

(فصل) وإذا اكترى الارض لزرع مدة لا يكل فيها مثل ان يكتري خمسة أشهر لزرع لا يكل إلا في سنة نظرنا فان شرط تفريغها عند انقضاء المدة ونقله عنها صح لانه لا يفضي إلى الزيادة على مدته وقد يكون له غرض في ذلك لاخذه إياد تصيلا أو غيره زبازمه ما التزم، وان أطلق العتد ولم يشترط شيئا أحتمل أن يصح لان الانتماع بالزرع في هذه المدة ممكن، واحتمل أنه ان أمكن أن ينتف بالارض في زرع ضروه كضرو الزرع المشروط أو دونه مثل أن يزرعها شعيراً يأ غذه قصيلا صح العقد لان الانتماع بها في بعض ما اقتضاه العقد ممكن، وإن لم يكن كذلك لم يصحلانه اكترى

علمت أناسا من أهل الصفة القرآن والـكتابة فأهدى إلي رجل منهم قوسا قال قلت قوس وليست عال قال قالت أنقلدها في سبيل الله وذكرت ذلك لرسول الله والسيالية وقص عليه القصة قال ﴿ انسرك أن يةلدك الله قوسا من نار فاقبلها ﴾ وعن أبي بن كعب أنه علم رجلا سورة من القرآن فاهدى له خميصة أد ثوبا فذكر ذلك النبي عَلَيْكُ فقال ﴿ لُو انْكُ لِبُسْتُهَا أُواخِذُهَا أَلْبِسُكُ اللهُمْكَامُهَا ثُوبَامِن نَارَ ﴾ وعن أبي قال:كنت أختلف الى رجل مسن قد أصابته علة قد احتبس في بيته أقرئه القرآن فكان عند فر اغه يماأ قرئه يقول لجارية له هلى طعام أخي فيؤنى بطعام لا آكل مثله بالمدينة فحاك في نفسي منه شي. فذكرته النبي عَيْنَا اللهُ وَانْ كَانْ ذَاكُ الطُّعَامُ طَعَامُ وَطُعَامُ أَهُلُهُ وَكُلُّ مَنْهُ } وأن كان يتحفك به فلا تأكله، وعن عبدالرحمن بن شبل الانصاري قال: سمعت رسول الله عَلَيْكُنِّي يَقُولُ ﴿ اقْرُءُوا الفرآنُ وَلَا تَعْلُوا فيه ولانجفوا عنه ولا تأكلوا به ولا نستكثروا به ١٠روى هذه الاحاديث كلما الاثرم في سننه، ولان من شرط صحة هذه الافعال كونها قربة الى الله تعالى فلم يجز أخسد الاجر عليها كما لو استأجر قوما يصلون خلفه الجمعة أو اثر اويح . قاما الاخد على الرقية قان احمــد اختار جواز. وقال لا بأس ، وذكر حديث أي سعيد، والفرق بينه وبين ما اختلف فيه أن الرقية نوعمداراة والمأخوذ عليها جعل والمداواة يباح أخذ الاجر عليها والجعالة أوسم من الاجارة ولهذا تجوز مع جهالة العمل والمدة وقوله غليه السلام ﴿ أَحَقُ مَا أَخَذُتُمْ عَلَيْهِ أَجِراً كُتَابِ اللهِ ﴾ يعني الجعل أيضاً في الرقية لانه ذكر ذلك في سياق خبر (المغني والشرح السكبير) (الجزءالسادس (9)

للزرع مالا ينتنم الزرع فيه أشبه إجارة السبخة له، فان قلن انقضت المدة ففيه وجهان (أحدهما) حكه حكم زرع المستأجر لما لايكل في مدته لأنه ههذا مفرط، واحتمل أن يلزم المـكري تركه بالاجر لان التفريط منه حيث أكراه مدة لزرع لايكل فيها، وان شرط تبقيته حتى يكل فالعقد فاسد لانه جمع بين متضادين فان تقدير المدة يقتضي النقل فيها وشرط التبقية مخالفه ولان مدة التبقية مجهولة فان زرع لم يطالب بنقله كالتي تقدمت

(فصل) اذا أجره للفراس سنة صح لانه عكنه تسليم منفعتها المباحة المنصودة فأشبهت سائر المنافع وسواء شرط قلع الغراس عند انقضا، المدة أوأطلق وله أن يفرس قبل انقضا، المدة فاذا نقضت المنة وكان قد شرط القلم عند انقضائهالزمه ذلك وفاء عموجب شرطه ، وليس على صاحب الارض غرامة نقصه ولا على المحكمري تسوية الحفر وإصلاح الارض لانهما دخلا على هدذا لرضاهما بالفلع واشتراطها عليمه ، وأن انفقا على ابقائه بأجر أو غيره جاز إذا شرطا مدة معلومة موكذاك لو اكارى الارض سنة بعد سنة كلما انقضى عقد جدد آخر جاز ، وأن أعلق العقد فللمكتري القلع لان الغرس ملك فيره بغير إذنه ، وهكذا أن قلعه قبل انقضاء المدة وإذا قلع فعليه تسوية الحفر لانه نقص دخل على ملك غيره بغير إذنه ، وهكذا أن قلعه قبل انقضاء المدة همنا وفي التي قبلها لان القلع قبل الوقت لم يأذن فيه المالك ولانه تصرف في الارض تصرفا نقصها لم

الرقية ، وأما جمل تعليم القرآن صداقا فعنه فيه اختلاف ، وليس في الخبر تصريح بأن التعليم صداق انما قال « زوجتكما بها معكمن القرآن ، فيحتمل أنه زوجها إياه بغير صداق اكراما له كا زوج أباطلحة أم سليم على اسلامه ونقل عنه حوازه ، والفرق بين المهر والاجر أن المهر ليس بعوض محض وانا وجب نحلة ووصلة ولهذا جاز خلو العقد عن تسميته وصبح مع فساده بخلاف الاجر في غيره

(فصل) فأما الرزق من بيت المال فيجوز على مايتعدى نفعه من هذه الامور لان بيت المال من مصالح المسلمين فاذا كان بذله لمن يتعدى نفعه الى المسلمين محتاجااليه كان من المصالح وكان له أخذه لانه من أهله وجرى مجرى الوقف على من يقوم بهذه المصالح بخلاف الاجر

(فصل) فان أعطى المعلم شيئا من غير شرط جاز في ظاهر كلام أحمد فانه قال في رواية أبوب ابن سافرى لايطلب ولا يشارط فان أعطي شيئا أخذه ، وقال في رواية أحمد بن سعيد أكره أجر المعلم اذا شرط ، وقال اذا كان المعلم لايشارط ولا يطلب من أحد شيئا ان أناه شيء قبله كانه براه أهون، وكرهه طائفة من أهل العلم لما تقدم من حديث الفوص والحنيصة التي أعطيها أبي وعبادة من غير شرط ، ولان ذلك قربة فلم يجز أخذ العوض عنه بشرط ولا بغيره كالصلاة والصيام ووجه الاول قول النبي وتعلق فانه رزق ساقه الله عن عبر مسئلة ولا إشراف نفس فحذه و تموله فانه رزق ساقه الله الميك ، وقد أرخص رسول الله علي الله على طعام الذي كان يعلمه اذا كان طعامه وطعام أهله ولانه أذا

يقتضه عقد الاجارة ، وأن أبى القلع لم يجبر عليه إلا أن يضمن له المالك نقص غرسه فيحبر حينتذوبهذا قال الشافعي، وقال أبوحنيفة ومالك عليه القلع من غير ضمان النقص له لان تقدير المدة في لاجارة يقتضي النفريغ عند انقضائها كالو استأجرها للزرع

وانا قول النبي عَلَيْكُ ﴿ ايس امرق ظالمحق، مفهومه ان ماليس بظالم له حقوهذا ليس بظالم ولانه غرص باذن الماقك ولم يشرط قلعه فلم بجبر على القلع منغير ضمانالنقصكا لو استعار منه أرضاً للفرس مدة فرجع قبل انقضائها ويخالف الزرع فانه لايقتضي النأبيد، فازقيل فانكان اطلاق العقدفي الفراس. يقتضي انتأ بيد فشرط القلع ينافي مقتضي العقد فينبغي أن يفسده، قلنا النا اقتضى التأبيد من حيث ان العادة في الغراس التبقية فاذا أطلقه حمل على العادة واذا شرط. خلافه جاز كما اذا باع بغير نقد البلد أو شرط في الاجارة شرطا بخالف العادة . اذا ثبت هذا فانربالارض يخير بين ثلاثة أشياء (أحدها) أن يدفع قيمة انفراس والبناء فيملكه مع أرضه (الثاني) أن يقلع الفراس والبناء ويضمن ارش نقصه (الثالث) أن يقر الغراس والبنا. ويأخَّذ منه أجر المثل وبهذا قال الشافي، وقال مالك يخير بين دفع قيمته فيملكه وبين مطالبته بالقلم من غيرضهان وبين تركه فيكونان شريكين وليس بصحيحلان الغراس ولك العارسة لم يدفع اليه عنه عوض ولا رضي بزوال ملكه عنه فلا يزول عنه كسائر الغرس ، وإن أنفقا على بيع الغراس والبناء للمالك جاز وإن باعها صاحبها لفير مالك الارضجاز ومشتربهمايةوم

كان بغير شرط كان هبة مجردة فجاز كأ لو لم يعلمه شيئًا، فأما حديث القوس والخيصة فقضيتان في عين فيحتمل أن الذي ﷺ علم أنهما فعلا ذلك خالصا فكره أخذ العوضعنه من غير الله تعالى ، ويحتمل غير ذلك ،قاما أن أعطي المعلم أجراً على تعليم الخط وحفظه جاز نص عليه أحمد فقال : أن كان المعطى ينوي أنه يعطيه لحفظ الصبي وتعليمه فأرجو إذا كان كذا ولان هذا بما يجوز أخذالاجر عليهمفرداً فجاز مم غيره كسائر مامجوزالاستثجارعليه وهكذا لوكانامام المسجد قيما يكنسه ويسرج قناديله ويغلق بابه ويفتحه فأخذ أجراً على خدمته، أو كان النائب في الحج يخدم المستنيب له في طريق الحج وليشد له ويحج عن قريبه فدفع البه أجراً لخدمته جاز ذلك ان شاء الله تعالى

(فصل) فأما مالا بختص فاعله أن يكون من أهل القربة كتعليم الحط والحساب والشعر وشبهه وبناء المساجد والقناطر فيجوز أخذ الاجرةعليه لانه يقع تارةقربة وتارة غيرقربةفلم يمنعمن الاستثجار لفعله كغرس الاشجار وبناء البيوت وكذلك في تعليم الفقه والحديث ذكره شيخنا ، وذكر القاضي في الخــالاف، أنهما من القسم الاول ، والاولى ماذ كره شيخنا الــكون فاعله لا يختص أن يكون من أهل القربة ، وأما مالا يتعدى نفعه فاعله من العبادات المحضة كالصيام وصلاةالانسان لنفسه وحجه عن نفسه ، وأداء زكاة نفسه فلايجوز أخذ الاجرة عليه بغيرخلاف لانالاجر عوض للانتفاع ولم يحصل لغيره ههنا انتفاع فأشبه إجارة الاعيان التي لانفع فيها

فيهما مقام البائع ، وقال أصحاب الشافعي في أحد الوجهين ليس له بيعهما لغير مالك الارض لان ملكه ضعيف بدليل أن لصاحب الارض تملكه عليه بالقيمة من غيراذنه

وانا أنه بملوك يجوز بيعه ذاك الارض فجاز لغيره كشقص مشفوع وبهذا يبطل ماذكروه فان الشفيع تملك الشقص وشراؤه ويجرز بيعه لغيره ، فأما ان شرط في العقد تبقية الغراس فذكرالقاضي أنه صحبح وحكمه حكم مالو أطلق العقد سواء وهو قول أصحاب ،الشافعي وبحتمل أن يبطل العقد لانه شرط ماينافي مقتضى العقد فلم بصح كا لو شرط ذلك في الزرع الذي لا يكل قبل انقضاء المدة ، ولان الشرط باطل بدايل أنه لا يجب الوفاء به وهو مؤثر فأ بطله كشرط تبقية الزرع بعد مدة الاجارة

(مسئلة) قال (ويجوز أن يستأجر الاجير بطعامه وكسوته)

اختلفت الرواية عن أحمد فيمن استأجر أجيراً بطعامه وكسونه أو جعل له أجراً وشرط طعامه وكسوته فروي عندجواز ذلك وهو مذهب مالك واسحاق وروي عن أبي بكر وعر وأبي موسى رضي الله عنهم أنهم استأجروا الاجراء بطعامهم وكسوتهم ، وروي عنه أن ذلك جائز في الظئر دون غيرها اختارها القاضي وهذا مذهب أبي حنيفة لان ذلك مجهول وأنما جاز في الظئر لقول الله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فأوجب لهن النفقة والكسوة على الرضاع ولم يفرق بين المطلقة وغيرها بل في الآية قرينة تدل على طلاقها لان الزوجة تجب نفقتها وكسوتها بالزوجية وإن لم ترضع لان

يجوز أن يستأجر حجاما المحجمه وأجره مباح اختاره أبو الخطاب وهو قول ابن عباس قال أنا الله وبه قال عكرمة والقاسم ومحد بن علي بن الحسين وربيعة ويحبي الانصاري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال القاضي لايجوز وذكر أن أحمد نص عليه قال وان أعطي شيئا من غير عقد ولا شرط فله أخذه ويصرفه في علف دابته وطعم عبيده ومؤنة صناعته ولا يحل أكله وممن كره كسب الحجام عبان وأبوهر برة والحسن والنخعي لان النبي عليه قال «كسب الحجام خبيث ٤ متفق عليه وقال أطعمه ناضحك ورقيةك

ولنا ماروى ابن عباس قال: احتجم النبي عَنْظَيْتُهُ وأعطى الحجام أجره ولو علمه حراما لم يعطه متفق عليه ، وفي افظ ولو علمه خبيثا لم يعطه ولامها منفعة مباحة لا يختص فاعلها أن يكون من أهدل القربة فجاز الاستئجار عليها كالحتان ولان بالناس حاجة اليها ولا يجد كل أحد متبر عامها فجاز الاستئجار عليها كالرضاع ولان قول النبي عَنَيْكَ في كسب الحجام (أطعمه رقيقك »دليل على اباحته اذ غير جائز أن يطعم رقيقه ما يحرم أكله فان الرقيق آدمي بحرم عليه أكل ماحرم على الحر وتخصيص ذلك بها

[﴿] مسئلة ﴾ (وان استأجر من محجمه صح ، ويكره للحر أكل أجرته ويطعمه الرقيق والبهائم ، وقال الفاضي لا يصح)

الله تعالى قال (وعلى الوارث مثل ذلك) والوارث ايس بزوج ، ولان المنفعة في الحضانة والرضاع غير معلومة فجاز أن يكون عوضها كذلك ، وروي عنه رواية ثااثة لابجوز ذلك بحال لافي الظنرولا في غبرها، وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور وابن المنذر لان ذلك بختلف اختلافا كثير آمتباينا فيكون مجهولا والاجر من شرطه أن يكون معلوما

واننا ماروی ابن ماجه عن عتبة بن المنذر قال : كننا عند رسول الله عَلَيْظِيَّةٍ فَقْرَأُ (طس)حتى بلغ قصة مرسى قال ٤ ان موسى آجر نفسه ثماني حجج أو عشراً على عفة فرجه وطعام بطنه » وشرع من قبلنا شرع لنا مالم يثبت نسخه

وعن أبي هربرة رضي الله عنه أنه قال كنت أجيراً لابنة غزوان بطعام بطني وعقبة رجلي أحطب لهم اذا نزلوا وأحدوا بهم اذا ركبوا ، ولان من ذكرنا من الصحابة وغيرهم فعلوه فلم يظهر له نكير فكان اجماعا ، ولانه قد ثبت في الظئر بالآية فيثبت في غيرها بالقياس عليها ، ولانه عوض منفعة فقام العرف فيه مقام التسمية كنفقة الزوجة ولان السكسوة عرفا وهي كسوة الزوجات والاطعام عرف وهو الاطعام في الكفارات فجاز اطلاقه كنقد البلد ونخص أبا حنيفة بأن ماكان عوضا في الرضاع جاز في الخدمة كالانهان . اذا ثبت هذا فانهما إن تشاحا في مقدار الطعام والكسوة رجع في القوت إلى الاطعام في الكفارة وفي الكسوة إلى أقل ملبوس مثله ، قال أحد اذا تشاحا في الطعام بيحكم له بمدكل

أعطبه من غير استئجار تحكم لادلبل عليه ، فعلى هذا تسمية كسبه خبيثاً لا يلزم منه التحويم فقد سمى النبي عليه النبي عليه النبي عليه الله الدناء والما النبي عليه الله الدناء والما والما كره النبي عليه الله الله المناء والما قال نحن نعطيه كا أعطى النبي عليه ونقول له كما قال النبي عليه الله المناع المنافع والرقيق همذا معنى كلامه في جميع الروايات وليس هذا صريحاً في تجريمه بل فيه دليل على إباحته كا في قول النبي عليه على ما ينا ، فان إعطاء الحجام دليل اباحته اذ لا يعطيه ما يحرم عليه وهو عليه السلام بعلم الناس وينهاه عن الحير مات فكيف يعطيهم إياها وعلى هذا يكون نهيه عليه السلام عن أكله نعي كراهة لا نعي تحريم وكذلك قول الامام أحد فانه لم يخرج عن قول النبي عليه السلام عن أكله نعي كراهة لا نعي تحريم كرهه من الاثمة يتعين حمل قولهم على السكراهة فلا يكون في المسئلة قائل بالتحريم. اذا ثبت هذا فانه يكره قلحر أكل أجرة الحجام ويكره تعلم صناعة المجامة وإجارة نفسه لها لماذ كرنا من الاخبار ولان فيادنا. قبل هذا بطعمه الرقيق والبهائم كا جاء في الاخبار الصحيحة والله أعلم عذا بطعمه الرقيق والبهائم كا جاء في الاخبار الصحيحة والله أعلم

(فصل) فأما استئجار الحجام لغير الحجامة كالفصدوحالق الشعر وتقصير الحتان وقطع شي من الجسد المحاجة البه فجائز لان قول النبي ويتياليني «كسب الحجام خبيث » بريد بالحجامة كما نعى عن مهر البغي

يوم ذهب به إلى ظاهر ماأم الله تعالى من اطعام المساكين ففسرت ذلك السنة بأ نهمد لكل مسكين ولان الاطعام مطلق في الموضعين فما فسر به أحدهما يفسر به الآخر ، وليس له اطعام الاجير إلا ما يوافقه من الاغذية لان عليه ضرراً ولا يمكنه استيفا. الواجب له منه

(فصل) وإن شرط الاجير كدوة و نفقة معلومة موصوفة كما يوصف في السلم جاز ذلك عند الجميع وإن لم يشترط طعاما ولا كدوة فنفقته وكدوته على نفسه وكذلك الظائر قال ابن المنذر لا أعلم عن أحد خلافا فياذكرت، وإن شرط الله جير طعام غيره وكدوته موصوفا جاز لانه معلوم أشبه مآلو شرط دراهم معلومة ويكون ذلك للاجير إن شاء أطعمه وإن شاء تركه ، وإن لم يكن موصوفا لم يجز لان ذلك مجهول احتمل فيها اذا شرطه للاجير للحاجة اليه وجرت العادة به فلا يلزم احتمالها مع عدم ذلك، ولو استأجر دابة بعلفها أو بأجر مسمى وعلفها لم يجز لانه مجهول ولا عرف له يرجع اليه ولا نعلم أحداً قال بجوازه إلا أن يشترطه موصوفا فيجوز

(فصل) وإن استغنى الاجبر عن طعام المؤجر بطعام نفسه أو غيره أو عجز عن الأكل لمرض أوغيره لم نسقط نفقته وكان له المطالبة بها لانها عوض فلا تسقط بالفنى عنه كالدراهم، وإن احتاج لدواء لمرضه لم يلزم المستأجر ذلك لانه لم يشرط له الاطعام إلا صحيحا لكن يلزمه له بقدر طعام الصحيح يشتري له الاجير ما يصلح لان مازاد على طعام الصحيح لم يقم العقد عليه فلا يلزم به كالزائد في القدر

أي في البغاء، ولذلك لوكسب في بضاءة أخرى لم بكن خبينا بغير خلاف وهذا النهي يخالف القياس فيختص بالحل الذي ورد فيه ولان هـ ذه الامور تدعو الحاجة اليها ، ولا تحريم فيها فجازت الاجارة فيها كسائر المنافع المباحة

(فصل) ويجوز أن يستأجر كحالا ليكحل عينه لانه عمل جائز ويمكن تسليمه ويقدر على ذلك بالمدة لان العمل غير مضبوط وجمعتاج إلى بيان عدد ما يكحله في كل يوم سرة أومر تين فان قدرها بالبر، فقال القاضي لا يجوز لانه غير معلوم ، وقال إبن أبي موسى لا بأس بمشارطة الطبيب على البر، ، لان أبا سميد حين رقى الرجل شارطه على البر، ، قال شيخنا والصحيح إن شا، الله جواز ذلك لكي بكون جعالة لا إجارة فان الاجارة لا بد فيها من مدة معلومة أو عمل معلوم والجعالة تجوز على عمل مجبول كرد اللقطة والآبق وحديث أبي سعيد في الرقية أبما كان جعالة فيجوز هبنا مثله. اذا ثبت هذا فان الكحل ان كان من العليل جاز لان آلات العمل تكون من المستأجر كالبن في البنا، والطين والآجر ونحوها وان شرطه على الكحال جاز، وقال القاضي محتمل أن لا يجوز لان الاعيان لا ملك بعقد الاجارة فلا يصح اشتراطه على العامل كابن الحائط

ولنا أن العادة جارية به ويشق على العامل تحصيله وقد بعجز عنه بالكلية فجاز ذلك كالصبغ من الصباغ والحبر والاقلام من الوراق وما ذكره ينتقض بهذين الاصلين، وفارق لبن الحائط لان العادة تحصيل

(فصل) اذا دفع اليه طعامه فأحب الاجير أن يستفضل بعضه لنفسه نظرت قان كان المؤجر دفع اليه أكثر من الواجب ليأكل قدر حاجته وبفضل الباقي أو كان في تركلاً كله كله ضرر على المؤجر بان يضعف عن العمل أو يقل ابن الظائر منع منه لانه في الصورة الاولى لم يملكه اياه وانها أباحه أكل قدر حاجته ، وفي الثانية على المؤجر ضرر بتفويت بعض ماله من منفعته فمنع منه كالجال اذا امتنع من علف الجال ، وإن دفع اليه قدر الواجب من غير زيادة أو دفع اليه أكثر وملكه اياه ولم يكن في تفضيله لمعضه ضرر بالمؤجر جاز لانه حق لاضرر على المؤجر فيه فأشبه الدراهم

(فصل) وإن قدم البه طعاما فنهب أو تلف قبل أكله نظرت فان كان على مائدة لايخصه فيها بعطامه فهو من ضمان المستأجر لانه لم يسلمه البه فكان تلمه من ماله ، وإن خصه بذلك وسلمه البه فهو من ضمان الاجير لانه تسليم عوض على وجه التمليك أشبه البيم

(فصل) اذا دفع إلى رجل ثوبا وقال بعه بكذا فما ازددت فهو لك صح نصعليه أحمد في رواية أحمد بن سعيد وروي ذلك عن ابن عباس وبه قال ابن سيرين واسحاق وكرهه النخمي وحماد وأبو حنيفة والثوري والشافي وابن المنذر لانه أجر مجهول يحتمل الوجود والعدم

ولنا ماروى عطاء عن ابن عباس أنه كان لابرى بأسا أن يعطي الرجل الرجلالثوبأو غيرذلك فيقول بعه بكذا وكذا فما ازددت فهو لك ولا يعرف له في عصره مخالف ولانها عين تنمي بالعمل

المستأجر إياه ولا يشق ذلك بخلاف مسئلتنا ، وقال أصحاب مالك يجوز أن يستأجر من يبني لهجداراً والآجرمن عنده لانه اشترى ما تتم به الصنعة التي عقد عليها فاذا كان معروفا جاز كالو اســتأجره ليصبنم له ثوبا والصبغ من عنده

ولنا ان عقد الاجارة عقد على المنفعة فاذا شرط بيم العين صار كبيعتين في بيعة ويفارق الصبغ من حيث ان الحاجة داعيـة البه ، لان تحصيل الصبغ يشق على صاحب الثوب وقد يكون الصبغ لا يحصل الا في خنب يحتاج الى مؤنة كثيرة لا يحتاج اليها في صبغ هـذا الثوب فجاز لمسيس الحاجة اليه مخلاف مسئلتنا

فصل) فان استأجره مدة فكحله فيها فلم تبرأ عينه استحق الاجر وبه قال الجماعة ، وحكى عن مالك انه لا يستحق أجراً حتى تبرأ عينه ولم بحك ذلك أصحابه وهو فاسد لان المستأجر قد وفى العمل الذي وقع العقد عليه فوجب له الاجر وان لم يحصل الغرض كا لو استأجره لبنا، حائط يوما أو لخياطة قميص فلم يتمه فيه فان برأت عينه في أثنا. المدة انفسخت الاجارة فيما بقي من المدة لتعذر العمل فهو كا لو حجز عنه أمر غالب وكذلك لو مات فان امتنع عن الاكتحال مع بقاء المرض استحق الكحال الاجر بمضي المدة كا لو استأجره يوما للبنا، فلم يستعمله فيه ، فأما ان شارطه على البر، فعي جعالة لا يستحق شيئا حتى يوجد البر، سواء وجد قريبا أو جيداً فان بريء بغير كحله أو تعذر الكحل

فيها أشبه دفع مال المضاربة . اذا ثبت هذا فان باعه بزيادة فعي له لانه جعلها أجرة ، وإن باعه بالقدر المسمى من غير زيادة فلا شيء له لانه جعل له الزيادة ولا زيادة ههنا فهو كالمصارب اذا لم يربح ، وإن باعه ينقص عنه لم يصح البيع لانه وكيل مخالف ، وإن تعذر رده ضمن النقص وقد قال أحمد يضمن النقصان مطلقا وهذا قد مضى مثله في الوكالة ، وإن باعه نسيئة لم يصح البيع لان اطلاق البيع يقتضي النقد لما في النسيئة من ضرر التأخير والخطر بالمال ليحصل له نفع الربح ، ويفارق المضارب على رواية حيث يجوز له البيع نساء لانه يحصل لرب المال نفع بما يحصل من الربح في مقابلة ضرره بالنسيئة وههنا لافائدة لرب المال في الربح بحال ، ولان مقصود المضاربة تحصيل الربح وهو في النسيئة أكثر وههنا ليس مقصود رب المال الربح ولا حظ له فيه فلا فائدة له فيه ، وقال أحمد في رواية الاثرم ليس له شيء يعتمي اذا زاد على العشرة لان الاطلاق الما اقتضى بيعها حالا ، فاذا باعها نسيئة فلم يمتثل الامر فلم يستحق شيئا

(فصل) قال أحمد رحمه الله في رواية مهنا لا بأس أن يحصد الزرع ويصر مالنخل بسدس ما يخرج منه وهو أحب إلي من المقاطعة انما جاز همنا لانه اذا شاهده فقد علمه بالرؤية وهي أعلى طرق العلم ومن علم شيئًا علم جزأه المشاع فيكون أجراً معلوما ، واختاره أحمد على المقاطعة مع أنها جائزة لا نهر بما لم يخرج من الزرع مثل الذي قاطعه عليه وههنا يكون أفل منه ضرورة

لموته أو غير ذلك من الموانع الني من جهة المستأجر فله أجر مثله كما لو عمل العامل في الجعالة ثم فسخ المعقد فان امتنع لامر من جهة المكحال أو غير المستأجر فلا شيء له وان فسخ الجاعل الجعالة بعدعمل المكحال فعليه أجر عمله وان فسخ المكحال فلا شيء له على ما يذكر في باب الجعالة أن شاء الله تعالى (فصل) وبصح أن يستأجر طبيبا لمداواته والمكلام فيه كالمكلام في الكحال سواء لانه لايجوز اشتراط الدواء على الطبيب لانه أنما جاز في الكحال على خلاف الاصل المحاجة اليه وجري العادة به ولم يوجد ذلك المنع همنا فيثبت الحكم فيه على وفق الاصل

(فصل) ويجوز أن يستأجر من يقلع ضرسه لانها منه عة مباحة مقصودة فجاز ذلك عليها كالحتان فان أخطأ فقلع غير ما أمر بقلعه ضمنه لانه من جنايته وان برأ الضرس قبل قلعه أنفسخت الاجارة لان قلعه لا يجوز وان لم يبرأ لكن امتنع المستأجر من قلعه لم يجبر عليه لان أتلاف جزء الآدمي محرم في الاصل وإنما أبيح أذا صار بقاؤه ضرراً وذلك مفوض الى كل أنسان في نفسه أذا كان أهلا أذلك فصاحب الضرس أعلم بمضرته ونفعه وقدر ألمه

﴿ فصل ﴾ قال رضي الله عنه (والمستأجر استيفا. المنفعة بنفسه وبمثله فاذا اكثرى داراً للسكنى فله أن يسكنها مثله لانه لم يزد على استيفا. حقه ولانه حقه فجاز أن يستوفيه بنفسه وبوكيله إذا كان مثله في الضرر أو دونه كقبض المبيع واستيفا. الدين ويضع فيه ما جرت عادة الساكن به من الرحل

(مسئلة) قال (وكذلك الظئر)

يعنى إنه بجوز استجارها بطعامها وكسوتها وقد ذكرنا ذلك والخلاف فيه، وأجمع أهل العلم على جواز استجار الظنر وهي المرضعة وهو في كتاب الله تعالى في قوله سبحانه وتعالى (فانأرضعن لكم فا توهن أجورهن) واسترضع النبي عَلَيْكُو لولاه ابراهيم ،ولان الحاجة تدعو اليه فوق دعائها إلى غيره فان الطفل في العادة أنما بعيش بالرضاع وقد يتعذر رضاعه من أمه فجاز ذلك كالاجارة في سائر المنافع ثم ننظر فان استأجرها الرضاع دون الحضانة أو الحضانة دون الرضاع أو لهما جاز ، وان أطلق العقد على الرضاع فهل تدخل فيه الحضانة فيه وجهان (أحدهما) لاندخل وهو قول أبي ثور وابن المنذر لان العقد ما تناولها (والثاني) تدخل وهو قول أصحاب الرأي لان العرف جار بأن المرضعة تحضن الصبي فحمل الاطلاق على ماجرى به العرف والعادة ولا صحاب الشانعي وجهان كهذين

والحضانة) تربية الصبي وحفظه وجعله في سريره وربطه ودهنه وكحله وتنظيفه وغسل خرقه وأشباه ذلك واشتقاقه من الحضن وهو ماتحت الابط وما يليسه وسميت التربيسة حضانة تجوزاً من حضانة الطير لبيضه وفراخه لانه يجعلها تحت جناحيه فسميت تربية الصبي بذلك أخذاً من فعل الطائر (فصل) ويشترط لهذا العقد أربعة شروط (أحدها) أن تكون مدة الرضاع معلومة لانه لا يمكن

والطعام ويخزن فيه الثياب وغيرها مما لا يضر بها ولا يسكنها من يضر بها كالفصارين والحدادين ولا يجمل فيها الدواب لانها تروث فيها وتفسدها ،ولا يجمل فيها السرجين ولا رحى ولا ما يضر بها ولا شيئا ثنيلا فوق سقف لانه يثقله وقد يكسر خشبه فان شرط ذلك جاز وبه قال الشافي وأصحاب الرأي ولا نعل فيه مخالفا ولا يملك فعل ما يضر بها لانه فوق المعقود عليه فلم يكن له فعله كا لو اشترى شيئا لم يملك أخذ أكثر منه فان جعل الدار مخزنا للطعام فقال أصحابنا مجوز ذلك كا لو اشترى شيئا لم يملك أخذ أكثر منه فان جعل الدار مخزنا للطعام فقال أصحابنا مجوز ذلك فضر لا يوضى به صاحب الدار

(فصل) وإن اكترى ظهراً ايركبه فله أن يركبه مثله ومن هو أخف منه ولا يركبه من هوائقل منه لان العقد اقتضى استيفاء منفعة مقدرة بذلك الراكب فكان له أن يستوفي ذلك بنفسه ونائبه وله استيفاء أقل منه لانه بعض حقه وايس له استيفاء أكثر منه لانه أكثر بما عقد عليه ولا يشسرط التساوي في الطول والقصر ولا المعرفة بالركوب ، وقال القاضي يشترط أن يكون مثله في هذه الاوصاف كلها لان قلة المعرفة بالركوب يثقل على المركوب ويضربه قال الشاعر

لم بركبوا الخيل إلابعدماكبروا فهم ثقال على أكفالها عنف (المغني والشرح السكبير) (الجزء السادس)

تقديره إلا بها فان السقي والعمل فيهما يختلف (الثاني) معرفة الصبي بالمشاهدة لان الرضاع يختلف باختلاف الصبي في كبره وصفره ونهمته وقناعته ، وقال القاضي يعرف بالصفة كالراكب (الثالث) موضع الرضاع لانه يختلف فيشق عليهما في بيته ويسهل عليها في بيتها (الرابم) معرفة العوض وكونه معلوما كما سبق

(فصل) واختلف في المعقود عليه في الرضاع فنيل هو خدمة الصبى و همله ووضع الثدي في فه تبع كالصبغ في اجارة الصباغ ، وما البئر في الدار لان اللبن عين من الاعيان فلا يعقد عليه في الاجارة كلبن غير الآدمي وقبل هو اللبن ، قال القاضي هو أشبه لانه المقصود دون الحدمة ، ولهذا لو أرضعته دون أن تخدمه استحقت الاجرة ولو خدمته بدون الرضاع لم تستحق شيئا ولان الله تعالى قال (فان أرضعن لكم فا توهن أجورهن) فجعل الاجر مرتبا على الارضاع فيدل على أنه المعقود عليه ، ولان العقد لو كان على الحدمة لما لزمها سقيه لبنها ، وأما كونه عينا قاءًا جاز العقد عليه في الاجارة رخصة لان غيره لا يقوم مقامه والضرورة تدعو الى استيفائه وأما جاز هذا في الآدمبين دون سائر الحيوان للضرورة الى حفظ الآدمي والحاجة الى ابقائه

(فصل) وعلى المرضمة أن تأكل وتشرب مايدر به لبنها و صلح به والمكتري مطالبتها بذلك لانه من تمام التمكين من الرضاع وفي تركه اضرار بالصبي ومتى لم ترضمه و إنها أسقته ابن الغنم أو أطعمته

⁽ فصل) فان شرط أن لا يستوفى المنفعة بمثله ولا بمن دونه فقياس قول أصحابنا صحة العقد وبطلان الشرط فانههم قالوا فيمن شرط أن يزرع في الارض حنطة ولا يزرع غيرها يبطل الشرط ويصح العقد، ويحتمل أن يصح الشرط وهو أحد الوجهين الشافعية لان المستأجر يماك المنافع من جهة المؤجر فلا يملك ما لم يرض به ولانه قد يكون له غرض في تخصيصه باستيفا، هذه المنفعة وقالوا في الوجه الآخر يبطل الشرط لانه ينافي موجب العقد إذ موجبه ملك لمنفعة والتسليط على استيفائها بنفسه ونائبه واستيفا، بعضها بنفسه وبعضها بنائبه والشرط ينافي ذلك فكان باطلا ولا يبطل به العقد في أصح الوجهين لانه لا يؤثر في حتى المؤجر نفها ولا ضراً فألني وبطل العقد على مقتضاه والآخر يبطله لانه ينافي مقتضاه أشبه ما لو شرط أن لا يستوفي المنافع

[﴿] مسئلة ﴾ (وله استيفاء المنفعة وما دونها في الضرر من جنسها)

قال احمد اذا استأجر دانة ليحمل عليها نمراً فحمل عليهاحنطة أرجو أن لا يكون به بأساذاكان الوزن واحداً وان كانت المنفعة التي يستوفيها أكثر ضرراً أو مخالفة المعقود عليها في الضرر لم يجز لانه يستوفي أكثر من حقه أو غير ما يستحقه

فلا أجر لها لانها لم توف المعتود عليه فأشبه مالو اكتراها لخياطة ثوب فلم تخطه ، وان دفعته الى خادمتها فأرضمته فكذلك ، وبه قال أبو ثور وقال أصحاب الزأي لها أجرها لان رضاعه حصل بفعلها

ولنا أنها لم ترضعه فأشـبه مالو سقته لبن الغنم ، وإن اختلفا فقالت أرضـعته فأنكر المسترضع فالقول قولها لانها مؤتمنة

(فصل) وبجوز الرجل أن يؤجر أمنه ومدبرته وأم والده ومن علق عنقها بصفة والمأذون لها في التجارة للارضاع لا معقد على منفقها أشبه إجارتها الخدمة، واليس لواحدة منهن إجارة نفسها لان نفعها اسيدها وان كان لها والد لم تجز إجارتها اللارضاع الا أن يكون فيها فضل عن ربه لان الحق لوادها وليس لسيدها إلا مافضل عنه ، وان كانت ، زوجة لم تجز إجارتها الذاك إلا باذنه لانه يفوت حق الزوج الاشتفالها عنه بارضاع الصبي وحضائته ، فان أجرها الرضاع ثم زوجها صح النكاح ولا ينفسخ عقد الاجارة ويكون الزوج أن يستمتم مها في حال فراغها من الرضاع والحضائة ، وقال مالك اليس لزوجها وطؤها إلا برضي المستأجر لانه ينقص المبن وقد يقطعه

ولنا أن وط. الزوج مستحق فلا يسقط لأم مشكوك فيه ، وايس السيد اجارة مكانبت لان منافعها البها واذلك لم يملك سيدها نزويجها ولا وطأها ولا إجارتها في غير الرضاع ولها أن تؤجر نفسها لانه من جهات الاكتساب

﴿مسائلة﴾ (فاذا استأجر أرضا لزرع الحنطة فله زرع الشعير ونحوه وليس له زرع الدخن ونحوه ولا على الماء ولا على الماء الأخر)

رجملة ذلك إن اجارة الارض صحيحة وقد ذكرناه ولا يصح حتى يرى الارض لان المنفعة تختلف باختلافها ولاتمرف إلا بالرؤبة لكونها لا تنضبط بالصفة ولا يصح حتى يذكر ما يكتري له من ذرع أو غرس أو بناه لان الارض نصاح لذلك كله وتأثيره في الارض مختلف فوجب بيانه فان قال أجرتكها لتمزرعها أو تغرسها لم يصح لانه لم يعين أحدهما لانه أشبه ما لو قال بعتك أحد هذين العبدين، فان قال لتمزرعها ما شئت وتفرسها ماشئت صح وهذا منصوص الشانبي وخالفه أكثر أصحابه فقالوا لا يجوزلانه لا يدري كم يزرع ويغرس وقال بعضهم يصح ويزرع نصفها ويغرس نصفها

ولنا أن المقد اقتضى إباحة هذين الشيئين فصح كا لو قال لتزرعها ما شئت ولان اختلاف الجنسين كاختلاف النوعين، وقوله لتزرعها ما شئت اذن في نوعين وأنواع وقد صح فكذلك في الجنسين وله أن يغرسها كلها وأن يزرعها كلها كا أذن له في أنواع الزرع كله كان له زرعها نوعا واحداً وزرعها جيمها من نوعين وكذلك همنا

(فصل) فان اكراها المزرع وحده ففيه أربع مسائل (احداهن) اكراها المزرع مطلقا أو قال أمزرع ما شئت فيصح وله زرع ما شا. وهذا مذهب الشافعي وحكي عن ابن معريج أنه لا يصح

(فصل) ومجوز الرجل استنجار أمته وأخته وابنته لرضاع والده وكذاك سائر أقاربه المسيخ خلاف وان استأجر امراته لرضاع والدهمنها جاز هذا الصحيح من مذهب أحمد وذكره الحرقي فقال وان أرادت الام أن ترضعه بأجر مثلها فهي أحق به من غيرها سوا. كانت في حبال الزوج أو مطلقة وقال القاضي ليس لهاذلك وتأول كلام الحرقي على أنها في حبال زوج آخر و وهذا قول أصحاب الرأي وحكى عن الشافعي لانه قد استحق حبسها والاستمتاع بها بعوض فلا مجوز أن يازمه عوض آخر الذلك ولنا أن كل عقد يصح أن تعقده معه كالبيم ولان منافعها في الرضاع والمضانة غير وستحقة المزوج بدايل أنه لابحاك إجبارها على حضانة والدها ومجوز لها أن تأخذ عليها العوض من غيره فجاز لها أخذه منه كثمن مالها . وقولم أنها استحقت عوض الحبس والاستمتاع ، المعوض من غيره فجاز لها أخذه منه كثمن مالها . وقولم أنها استحقاق منفعة سواها بعوض آخر كما لو استأجرها أولا ثم تزوجها ، وتأويل القاضي كلام الحرق مخالف الظاهر من وجهـبين (أحدها) أن المتأجرها أولا ثم يوجها ، وتأويل القاضي كلام الحرق مخالف الظاهر من وجهـبين (أحدها) أن الاتكون أحق به بل يسقط حقها من الحضانة ثم ليس لها أن ترضع الاباذن زوجها فقسد التأويل لاتكون أحق به بل يسقط حقها من الحضانة تم المن ترضع الاباذن زوجها فقسد التأويل لا من الحسرة المنادة والمنادة والمنا

(فصل) وتنفسخ الاجارة بموت المرضعة لفوات المنفعة بَهلاك محلها ، وحكي عن أبي بكر أنها لاتنفسخ وبجب فيمالها أجرمن رضعه تمام الوقت لانه كالدين

حتى يبين الزرع لان ضرره مختلف الم بصح بدون البيان كالولم يذكر ما يكترى له من زرع أوغرس أو بناء ولنا أنه بجوز استنجارها لا كثر الزرع ضرراً وبباح له جيم الانواع لانها دونه قاذا عم أو أطلق تناول الا كثر وكان له ما دونه و بخالف الاجناس الحتلفة قانه لا يدخل بعضها في بعض ، قان قبل فلو اكترى دابة المركوب لوجب تعيين الراكب قلنا لان اجارة المركوب لا كثر الركاب ضررا لا تجوز مخلاف الارض ، قان لا تجوز مخلاف المرروع ولان الله حيوان حرمة في نفسة الم بجز اطلاق ذاك فيه مخلاف الارض ، قان قبل فلو استأجر داراً السكنى مطلقا لم بجز أن يسكنها من يضر بها كالقصار والحداد الم قلم انه يزرعها ما يضر بها الان العقد لم يقتضه ما يضر بها الان العقد لم يقتضه والزرع بقتضي الضرر فاذا أطلق كان راضيا بأكثره فلهذا جازه وليس له أن يفرس في هذه الارض ولا يبني والزرع بقتضي الضرره أو دونه ولا يتعين ما عينه في قول عامة أهل العلم الا أهل الظاهر قائهم ما عينه وما ضرره كضرره أو دونه ولا يتعين ما عينه في قول عامة أهل العلم الا أهل الظاهر قائهم ما عينه وما ضرره كضرره أو دونه ولا يتعين ما عينه في قول عامة أهل العلم الا أهل الظاهر قائهم بالعقد فلم بحز أن يزرع بيضاء لانه عينسه بالعقد فلم بحز أن يزرع بيضاء لانه عينسه بالعقد فلم بحز أن يزرع بيضاء لانه عينسه بالعقد فلم بحز العدول عنه كما لو عين المركوب أو عين الدراهم في المن

ولنا أن المهقود عليه منفعـة الارض دون القمح ولهذا يستقر عليه الاجر بمضي المدة اذا تسلم الارض ولم يزرعها وأنما ذكر القمح لتقدر به المنفعـة فلم يتمين كما لو استأجر دارا ليسكنها فله أن

ولنا انه المعتود عليه أشبه مالو هلكت البهيمة المستأجرة ، وان مات الطائل انفسخ العقد لانه يتعذر استيفاء المعقود عليه لانه لايمكن إقامة غيره مقامه لاختلاف الصبيان في الرضاع واحتلاف اللبن باختلافهم قانه قد يدر على أحد الولدين دون الآخر وهذا منصوص الشافعي ، وإذا انفسخ العقد عقيبه بطلت الاجارة من أصلها ورجع المستأجر بالاجر كله وان كان في أثناء المدة رجع محصة ما بقي

﴿ مسئلة ﴾ (ويستحب أن تعطى عند الفطام عبـداً أو أمة كما جاء في الخــبر اذا كان المسترضع موسراً)

يعني بالخبر ماروى أبو داود باسناده عن هشام بنءروة عن أبيه عن حجاج بن حجاج الاسلمي عن أبيه قال قلت يارسول الله ما يذهب عني مذه الرضاع قال « الفرة العبد أو الامة » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، قال ابن الجوزي ، المذمة بكسر الذال من الذمام وبفتحهامن الذم ، قال ابن عقبل أنما خص الرقبة بالحجازة بها دون غيرها لان فعلها في إرضاءه وحضائته سبب حباته وبقائه وحفظ رقبته فاستحب حمل الجزاء هبتها رقبة ليناسب ما بين النعمة والشكر ، ولهذا جمل الله تعالى المرضعة أما فقال تعالى (وأمهانكم اللاني أرضعنكم) وقال الذي والله المرابعة عملوكة استحب إعتاقها لانه يحصل أخص الرقاب بها لهاو تحصل يجده مملوكا فيعتقه » وان كانت المرضعة مملوكة استحب إعتاقها لانه يحصل أخص الرقاب بها لهاو تحصل

يسكنها غيره عرفارق المركوب والدراهم في النمن فانه معقود عليها فتهبنا والمعقود عليه ههنامنفة مقدرة وقد تعينت أيضا ولم يتعين ما قدرت به كالا يتعين المسكيال والميران في المسكيل والموزون عفه لى هذا يجوز له زرع القمح والشعير والبافلا لانه أقل ضررا وليس لهزرع الدخن والدرة والقطن لانه اما أن يكون أكثر ضرراً فيأخذ ما لم يتناوله المقد ولا شيئا من جنسه (المسئلة الثالثة) قال ازرعها حنطة وما ضرره كضررها أو دونه فهذه كالتي قبلها الا أنه لا مخالف فيها لانه شرط ما اقتضاه الاطلاق وبين ذهك بصريح نصه فرال الاشكال المشتلة الرابعة) قال ازرعها حنطة ولا تزرع غيرها فذكر القاضي أن الشرط باطل لمنافاته مقتضى المعقد لانه يقتضي استيفاء المنفعة كيف شاء الم يصح الشرط كالو شرط عليه استيفاء المبيع بنفسه والعقد المقد لانه لاضرر فيه ولا غرض لا حد المتعاقدين لان ما ضرره مثله لا يختلف في غرض المؤجر فلم يؤثر في العقد فأشبه شرط استيفاء المبيع أو النمن بنفسه وتمد ذكرنا فيا اذا اشترط مكتري الدارأن يؤثر في العقد فأشبه شرط استيفاء المبيع أو النمن بنفسه وتمد ذكرنا فيا اذا اشترط مكتري الدارأن لا يسكنها غيره وجها في صحة الشرط ووجها في فساد العقد فيخرج ههنا مثله

(فصل) فان أكراها الفراص ففيه ما ذكرنا من المسائل إلا أن بزرعها لان ضرر الزرع أقل من ضرر الغراص وهو من جنسه لان كل واحد منها يضر بباطن الارض وليس له البناء لان ضرر الغرس أكثر فانه يضر بظاهر الارض وان اكتراها للزرع لم يكك الفراس ولا البناء لان ضرر الغرس أكثر

به الحجازاة التي جملها النبي عَلَيْكُ مجازاة للوالد من النسب

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن اكترى دابة الى موضع فجاوزه فعليه الاجرة المذكورة وأجرة المثل لما حاوز وان تلفت فعليه أيضا قيمتها)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين [أحدهما] في الاجر الواجب وهو المسمى وأجر المثل المزائد نص عليه أحمد ولا خلاف فبه بين أصحابنا ، ذكر القاضي ذلك ، وروى الاثرم باسناده عن أبي الزناد انه ذكر عن فتها المدينة السبعة وقال ربما اختلفوا في الشيء فأخذنا بقول أكثرهم وأفضلهم رأيا فكان الدي وعيت عنهم على هذه الصفة : ان من اكترى دابة الى بلد ثم جاوز ذلك الى بلد سواه فان الدابة ان سلمت في ذلك كله أدى كراءها وكراء ما بعدها وان ثلفت في تعديما ضمنها وأدى كراءها الذي تذكاراها به وهذا قول الحكم وان شبره ة والشافى

وقال الثوري وأبو حنيفة لاأجرعايه لمازاد لان المنافع عندهما لاتضمن في الفصب، وحكي عن مالك انه إذا تجاوز بها الى مسانة بعيدة يخبر صاحبها بين أجر المثل وبين المطالبة بقيمتها يوم التعدي لانه متعد بامساكها حابس لهاءن أسواقها فكنان اصاحبها تضمينها إياه

ولنا أن المين باقية محالها بمكن أخذها فلم تجب قيمتها كما لو كانت المسافة قريبة وما ذكره تحكم لاد ايل عليه ولا نظير له فلا مجوز المصير اليه وقد مضى الـكلام مع أبي حنيفة في الفصب

وضررالبنا بخانف اضرره ، وان كتراه اللبنا ، لم يكن له الغرس ولا الزرع لان ضررها يخانف ضرره (فصل) ولا تخلو الارض من قسمين (أحدها) أن يكون لها ما دائم اما من نهر لم تجر العادة بانقطاء أو لا ينقطع الا مدة لا تؤثر في الزرع أو من عين تنبع أو بركة من مياه الامطار يجتمع فيها الماء تم تسقى به أو من بئر يقوم بكفايتها أو ما يشرب بعروقه لنداوة الارض وقرب الماء الذي تجت الارض فهذا كله دائم ويصبح استئجاره الغرس والزرع وكذلك الارض التي تشرب من مياه الامطارويك تني بالمعتاد منها لانذلك بحكم العادة لا تنقطع الا نادرا فعي كسائر الصور المذكورة (والثاني) أن لا يكون لها ماء دائم وهي نوعان (أحدها) ما يشرب من زيادة معتادة تأتي وقت الحاجة كارض مصر الشاربة من زيادة النبر من زيادة الفرات وأشباهه وأرض البصرة الشاربة من المله والجزروأرض دمشق الشاربة من زيادة بردأ وما يشرب من الاودية الجارية بن ماء المطرف تصح اجارتها والجزروأرض دمشق الشاربة من زيادة بردأ وما يشرب من الاودية الجارية بن ماء المطرف تصح والمناب ان أكراها قبل وجود الماء الذي تستى به وبعده وحكى ابن الصباغ ذلك مذهبا الشافعي وقال أصحابه ان أكراها بعد الزيادة صح ولا تصح قبلها لأنها معدومة لايه لم يقدر عليها أولا

ولنا أن هذا معتاد الظاهر وجوده فجازت اجارة الارض الشاربة منه كالشاربة من مياه الامطار ولان ظن القدرة على التسليم في وقنه يكني في صحة العقد كالسلم في الفاكمة الى أوانها (النوع الثانى) أن يكون مجيء الماء نادرا أوغير ظاهر كالارضالتي لا يكفيها الا المطر الشديد الكثير الذي يندر

﴿ الفصل الثاني في الضمان ﴾

ظاهر كلام الخرقي وجوب قيمتها اذا تلفت به سوا، تلفت في الزبادة أو بعد ردها الى المسافة وسواء كان صاحبها مع المكتري أولم يكن وهذا ظاهر مذهب الفقها، السبعة اذا تلفت حال التعدي لما حكينا عنهم وقال القاضي ان كان المكتري نرل عنها وسلمها الى صاحبها ليمسكها أو يسقيها فتلفت فلا ضمان على المكتري وان هلكت والمكتري راكب عليها أو حد عليها فعليه ضمانها ، وقال أبو الخطاب ان كانت بد صاحبها عليها احتمل أن يلزم المكتري جميع قيمتها واحتمل أن يلزمه نصف قيمتها ، وقال أمو الخطاب أصحاب الشافعي ان لم يكن صاحبها معها لزم المكتري قيمتها كامها وان كان معها فتلفت في يدصاحبها لم يضمنها المكتري لانها تلفت في يد صاحبها أشبه مالو تلفت بعد مدة التعدي وان تلفت نحت الراكب ففيه قولان (أحدها) يلزمه نصف قيمتها لأمها تلفت بفعل مضمون وغير مضمون أشبه مالو تلفت بجراحته وجراحة مالكها (والثاني) تقسط القيمة على المسافتين فما قابل مسافة الاجارة مالو تلفت بجراحته وجراحة مالكها (والثاني) تقسط القيمة على المسافتين فما قابل مسافة الاجارة فعلى المكتري عشر قيمته، وموضع الخلاف في لزوم كال القيمة اذا كان صاحبها مع راكبها أو تلفت في فعلم المكتري عشر قيمته، وموضع الخلاف في لا يكن صاحبها مع راكبها فلا خلاف في ضمانها بكال قيمتها يد صاحبها، فأما اذا تافت حال النعدي ولم يكن صاحبها مع راكبها فلا خلاف في ضمانها بكال قيمتها يد صاحبها، فأما اذا تافت حال النعدي ولم يكن صاحبها مع راكبها فلا خلاف في ضمانها بكال قيمتها يد صاحبها، فأما اذا تافت حال النعدي ولم يكن صاحبها مع راكبها فلا خلاف في ضمانها بكال قيمتها يد صاحبها، فأما اذا تافت حال النعدي ولم يكن صاحبها مع راكبها فلا خلاف في ضمانها بكال قيمتها يد صاحبها، فأما اذا تافت حال النعدي ولم يكن صاحبها مع راكبها فلا خلاف في ضمانها بكال قيمتها يد صاحبها مع راكبها فلا خلاف في ضمانها بكال قيمتها يد صاحبها مع راكبها فلا خلاف في ضمانها بكال قيمتها عدمتها ما لها فلا خلاف في ضمانه المنافدة ال

وجوده أو بكون شربها من فيض ما وجوده نادر أو من زيادة نادرة في بهر أو عين غالبة فهدفه أجرها بعد وجود ما يسقيها به صح لانه أمكن الانتفاع بها وزرعها فجازت اجارتها كذات الما الدائم ، وان أجرها قبله لم يصح لانه يتعذرالزرع غالبا أو يتعذر المعقود عليه في الظاهر فلم تصح اجارتها كالآبق والمغصوب ، وان اكتراها على أنها لا ماء لها جاز لانه يتمكن من الانتفاع بها بالنزول فيها ووضع رحله وجمع الحطب فيها وله أن يزرعها رجاء الما وان حصل له ما قبل زرعها فله زرعها لان فك من منافعها الممكن استيفاؤها ، وليس له أن يبني ولا يغرس لان ذلك يراد للتأبيد وتقدير الاجارة علمة يقتضي تفريفها عند انقضائها ، فان قبل فلو استأجرها الغراس والبنا وصح مع تقدير المدة الا أن يشترط قلع ذلك عند انقضاء المدة نيصرف الفراس والبناء عما يراد له بظاهره مخلاف مسئلتنا ، وان يشترط قلع ذلك عند انقضاء المدة نيصرف الفراس والبناء عما يراد له بظاهره مخلاف مسئلتنا ، وان فأشبه مائو اجارة هذه الارض مع العلم محالما وعدم مائها صح لأبهما دخلا في المقد على أنها لا ما فأشبه مائو شرطاه ، وان لم يعلم عدم مائها أوظن المكتري انه يمكن تحصيل ما ما فا بها الرض مع العلم عدم مائها أوظن المكتري انه يمكن تحصيل ما ما فها بوجه من الوجوه فأشبه مائو شرطاه ، وان له يعام عدم مائها أوظن المكتري انه يمكن تحصيل ما ما فانه يكتربها الزراعة مع أشدرها وقيل لايصح العقد على الاطلاق وان علم حالما لان اطلاق كوا الارض يقتضي الزراعة والاولى صحته لان العلم بالحال يقوم مقام الاشتراط كالعلم بالعيب يقوم مقام شرطه ، ومتى كان لها ما ، فيهم صحته لان العلم بالحال يقوم مقام الاشتراط كالعلم بالعيب يقوم مقام شرطه ، ومتى كان لها ما ، فيهم

لأنهاتلفت في دعادية فوجب ضائها كالمفصوبة وكذهك اذا تلفت تحت الراكب أو تحت حله وصاحبها معها لان اليد الراكب وصاحب الحل بدليل انهمالوتنازعادا بة أحدها راكبها أو له عليها حل و الاخر آخذ بزمامها لكانت الراكب ولصاحب الحل ولان الراكب متعد بالزيادة وسكوت صاحبها لا يسقط الضمان كن جلس الى انسان فحرق ثيابه وهو ساكت ولانها ان تلفت بسبب تعبها فالضمان على المتعدي كمن القي حجراً في سفينة موقرة ففرة بها ، فاما ان تلفت في يد صاحبها بعد نزول الراكب عنها فينظر فان كان تلفها بسبب تعبها بالحل والسير فهو كما لو تلفت تحت الحل والراكب وان تلفت بسبب آخر من افتراس سبع أوسقوط في هوة ونحو ذهك فلا ضمان فيها لانها لم تتلف في يد عادية ولا بسبب عدوان ، وقولهم تلفت بفعل مضمون وغير مضمون أشبه مالو تلفت بحراحتين يبطل بما اذا قطع السارق تم قطع آخر يده عدوانا فات منهما ، وفارق مااذا جرح نفسه وجرحه غيره لان الفعلين عدوان فقسم الضمان عليهما

(فصل) ولا يسقط الضان بردها الى المسافة وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي . وقال محمد يسقط كما لوتعدى في الوديمة ثم ردها

ولنا انها يد ضامنة فلا يزول الضمان عنها الا باذن جديد ولم يوجد ، وماذكروه في ألوديعة لانـ لمه الا أن بردها الى مالكها أو يجدد له اذنا

دائم أو الظاهر انقطاعه قبل الزرع أو لا يكني الزرع فهي كالتي لا ماء لها ومذهب الشافعي في هذا كله كما ذكرنا

(فصل) وأن اكترى أرضا غارقة بالما. لا يمكن زرعها قبل انحساره عنها وقدينحسر ولاينحسر فالمهقد باطل لان لا تفاع بها في الحال غير ممكن ولا يزول المانع غالباء وأن كان ينحسر عنها وقت الحاجة الى الزراعة كأرض مصر في وقت مد النيل صح لان المقصود يتحقق بحكم العادة المستمرة، فان كانت الزراعة فيها يمكنة و يخاف غرقها والعادة غرقها لم عجز اجارتها لامها في حكم الفارقة بحكم العادة المستمرة

(فصل) ومتى زرع ففرق الزرع أو هلك بحريق أو جراد أو برد أو غيره فلا ضمان على المؤجر ولا خبار المكتري نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافا وهو مذهب الشافعي، لان التالف غير المعقود عليه وابها تلف مال المسكتري فيه فأشبه من اكترى دكانا فاحترق متاعه فيه ثم إن أمكن المسكتري الانتماع بالاص بغير الزرع أو بالزرع في بقية المدة فله ذلك عوان تعذر ذلك لزمه الاجر الان تعذره لفوات وقت الزراعة بسبب غير مضمون على المؤجر الا لمعنى في العين، وان تعذر الزرع بسبب غرق الارض وانقطاع مائها فللمستأجر الخيار الانه لمعنى في الهين، وان تلف الزرع بذلك قليس على المؤجر ضهانه الانه لم يتلف بمباشرة والا سبب، وان قل الما، بحيث الا يكفي الزرع فله الفسخ أيضا ويبقي الزرع في الارض الى أن يستحصد وعليه من المسمى بحصته الى فقك بعد الزرع فله الفسخ أيضا ويبقي الزرع في الارض الى أن يستحصد وعليه من المسمى بحصته الى

﴿ مسئلة ﴾ قال (وكذلك ان اكنرى لحمولة شيءفزاد عليه)

وجلة ذلك أن من اكتري لحل شي و و العليه شل أن يكتر بها لحل قفيز بن فحل ثلاث فحكه حكم من اكترى المهموض فجاوزه المي سوا في وجوب الاجر المسمى و اجر المثل لما و احده من قوله فيمن استاجر أرضا وحكى القاضي ان قول أي بكر في هذه المسئلة وجوب أجر المثل في الجميع و أخذه من قوله فيمن استاجر أرضا لميز و عها شعير أفز و عها قال غيره فأشبه ما لو استأجر أرضا فزرع أخرى فجم القاضي و حهالله بين مسئلة الحرقي و مسئلة أي بكر و قال ينقل قول كل و احد من احدى المسئلة بين المسئلة بين المسئلة بين المسئلة بين المسئلة بين المسئلة بين فرقا ظاهراً فان الذي حصل التعدي فيه في الحل متميز عن المعقود عليه وهو القفيز الزائد بخلاف الزرع ، ولانه في مسئلة الحل استوفى المنفعة المعقود عليها و و اد وفي الزرع لم يزرع ما و قاد عليه و المنفقة عليه و المنافقة و و المنافقة و الحل فانه المعقود عليه و الدين مسافة و و اد عليها أشد ولانه في مسئلة الحل متعد بالزيادة و حدها و في مسئلة الزرع متعد بالزرع كله فأشبه الفاصب ، فأما مسئلة الزرع فها اذا استوى أرضا لزرع الشعير فررع حنطة فقد نص أحد في الفاصب ، فأما مسئلة الزرع فها اذا استوى أرضا لزرع الشعير فررع حنطة فقد نص أحد في الفاصب ، فأما مسئلة الزرع فها اذا استوى أرضا لزرع الشعير فررع حنطة فقد نص أحد في الفاصب ، فأما مسئلة الزرع فها اذا استوى أرضا لزرع الشعير فررع حنطة فقد نص أحد في الفاصب ، فأما مسئلة الزرع فها اذا استوى أرضا لزرع الشعير فررع حنطة فقد نص أحد في الفاصب ، فأما مسئلة الزرع فها اذا استوى أرضا لزرع الشعير فررع حنطة فقد نص أحد في الفاصب ، فأما مسئلة الزرع فها اذا استوى أرضا لزرع الشعير فررع حنطة فقد نص أحد في الفي الفي المنافقة و المنا

حين الفسخ وأجر المثل لما بقي من المدة لارض لها مثل ذلك الما. وكذلك أن انقطع الما. بالسكلية أو حدث بها عيب من غرق ملك به بعض الزرع أو نسو، حالته به

﴿ مسئلة ﴾ (وان ا كترى دابة الركوب او الحمل لم يملك الآخر ، وان ا كتراها لحمل الحديد أو القطن لم يملك الآخر)

اذا اكترى دابة الرئوب لم علاك الحل عليها لان الراكب بعين الظهر بحركته ، وان اكتراها ليحمل عليها فليس له ركوبها لان الراكب يقعد في موضع واحد فيشتد على الظهر والمناع يتفرق على جنبيها ، وان اكتراها ليركبها عربا لم يجز أن يركب بسرج لانه يحمل عليه أكثر مماعقد عليه ، وإن اكتراها ليركبها بسرج فليس له ركوبها عربا لان الزكوب بغير سرج يحمى به الظهر فربما عقرها ، وان اكتراها ليركب بسرج لم يجز أن يركب بأثفل منه فان اكترى حاراً بسرج لم يجز أن يركب بسرج البرذون ان كان أثقل من سرجه ، وإن اكترى دابة بسرج فركبها بأثقل منه أو أضر منه لم يجز ، وان كان أخف أو أقل ضرراً فلا بأس ، وإن اكترى دابة ليحمل عليها حديداً لم يحمل عليها حديداً لم يحمل عليها حديداً لم يحمل عليها حديداً لم يحمل عليها فطفا كان ضامنا عليها أبد والقطن يتفرق ويكثر ضرره ومتى فعل ماليس له فعله كان ضامنا وعليه أجر المثل وهذا كله مذهب الشافعي وأبي ثور

(المغني والشرح الكبير) (١١) (الجزء السادس

رواية عبد الله فقال ينظر مايدخل على الارض من النقصان ما بين الحنطة والشعير فيعطى رب الارض في في الجاب المسمى وأجر المسل الزائد ووجهه أنه لما عين الشعير لم يتعين ولم يتعلق العقد بعينه كا سبق ذكره ، ولهذا قلنا له زرع منه وما هو دونه في الضرر فاذا زرع حنطة فقد استوفى حقه وزيادة أشبه مالو اكتراها الى موضع فجاوزه ، وقال أبو بكر له أجر المثل وعلله بأنه عدل عن المعقود عليه فان الحنطة ليست شعيراً وزيادة وان قلنا انه قد استوفى المعقود عليه وزيادة غير أن الزيادة ايست متمبزة عن المعقود عليه مخلاف مسئلتي الحرق ، وقال الشافي المكتري يخير بين أخذ الكرا، وما نقصت الارض عما ينقصها الشعير و بين أخذ كرا، مثلها المجميع لان هذه المسئلة أخذت شبها من أصلين

(أحدهما) اذا ركب دابة فجاز بها المسافة المشروطة لكونه استوفى المعقود عليه وزيادة (والثاني) اذا استأجر أرضا فزرع غيرها لانه زرع متعديا فالهذا خيره بينهما، ولأنه وجد سبب يقتضي كل واحد من الحكين وتعذر الجمع بينهما فكان له أوفرهما وفوض اختياره الى المستحق كفتل العمد، ومن نصر أبا بكر قال هذا متعد بالزرع كله فكان عليه أجر المثل كالغاصب ولهذا يلك رب الارض منعه من زرعه و، لمك أخذه بنفقته اذا زرعه، ويفارق من زاد على حقه زيادة متميزة فأنه غير متعد بالجيم اناتعدى بالزيادة وحدها ولهذا لايملك المكري منعه من الجيم، ونظير هانين المسئلتين من اكترى غرفة ليجعل بالزيادة وحدها ولهذا لايملك المكري منعه من الجيم، ونظير هانين المسئلتين من اكترى غرفة ليجعل

(فصل) وإن اكترى دابة ليركبها في مسافة معينة معلومة أو محمل عليها فيها فاراد العدول بها إلى ناحية أخرى مثلها في القدر وهي أضر منها أو مخالف ضررها ضررها بأن تكون إحداهما أخوف والاخرى أخشن لم يجز وان كانت مثلها في السهولة والحزونة والامن أو التي يعدل اليها أقل ضرراً فذكر القاضي أنه يجوز وهو قول أصحاب الشافي لان المسافة عينت ليستوفي بها المنفعة وبعلم قدرها بها فلم تتعين كنوع الحمول والراكب قال شيخنا ويقوى عندي أنه متى كان المكتري غرض في تلك ألجهة المعينة لم يجز العدول الى غيرها مثل من يكري جماله إلى مكة ليحج معها فلا يجوز له أن يذهب بها إلى غيرها ، ولو أكراها إلى بفداد لكون أهله بها أو ببلد العراق فليس له الذهاب إلى مصر ، ولوأ كرى جماله جلة الى بلد لم يجز التفريق بينها بالسفر ببعضها إلى جهة وبباقيها إلى غيرها وذلك لانه عين المسافة لغرض في فواته ضرر فلم يجز تفويته كافي حق المكتري فانه لو أراد حمله إلى غيرها المكان الذي اكترى اليه لم يجز وكا لو عين طريقا سهلا أو آمنا فأراد سلوك ما يخالفه في ذلك

(فصل) إذا اكترى قميصاً ليلبسه جاز لان الانتفاع به ممكن مع بقاء عينه وبجرز بيعمه أشبه المعقار ولا بد من تقدير المنفعة بالمدة فان كانت العادة في بلده نزع ثيامهم عند نوم الليل فعليه نزعه لان الاطلاق يحمل على العادة وله لبسه فيما سوى ذلك ولا يلزمه نزعه إذا نام مهار آلانه العرف ويلبس القميص على ماجرت العادت به لا أن يعزر به لأنه يعتمم عليه فيشقه ، وفي اللبس لا يعتمد ويجوز

فيها أقفزة حنطة فترك فيها أكثر منها، ومن اكتراها ليجعل فيها قنطاراً من القطن فجعل فيها قنطاراً من القطن فجعل فيها قنطاراً من حديد فني الاولى له المسمى وأجر الزيادة وفي الثانية بخرج فيها من الخلاف مثل ماقلنا في مسئلة الزرع،وحكم المستأجر الذي بزرع أضر مما اكترى له حكم الفاصب لرب الارضمنعه في الابتداء لما يلحقه من الضرر فان ذرع فرب الارض مخير بين ترك الزرع بالاجر وبين أخذه ودفع النفقة وان لم يعلم حتى أخذ المستأجر ذرعه فله الاجرة لاغير على ماذكرنا في باب الفصب

و فصل) وان اكترى دابة إلى مسافة فسلك أشق منها فهي مثل مسئلة الزرع بخوج فيها وجهان قياس المنصوص عن أحمد أن له الاجر المسمى وزيادة لكون المسافة لا تتعين على قول أصحابنا وقياس قول أبي بكر أن له أجر المثل لأن الزيادة غير متميزة ولانه متعد بالجميع بدليل أن لرب الدابة منعه من سلك تلك الطريق وجاوز فأنه أعما عنعه الزيادة لاغير ، وإن اكترى لحل قطن فعمل بوزنه حديداً أو لحل حديد فحمل قطنا فالصحيح ان عليه أجر المشل هونا ضرر أحدهما مخالف المرر الارض فلم يتحقق كون المحمول مشتملا على المستحق بعقد الاجارة وزيادة عليه بخلاف من المسائل، وسائر مسائل العدوان في الاجارة يقاس على ماذكر نامن المسائل ما كان متميزاً فتلحق كل وسئلة بنظيرتها والله أعلم

(فصل) أذا أكراء لحل قفيزين فحملها فوجدهما ثلاثة فان كان المكتري تولى الكيل ولم يعلم

ولنا أن المين باقية بحالها يمكن أخذها فلم نجب قيمتها كالوكانت المسافة قريبة وماذ كروه تحمكم

الارتدا، به لانه أخف من البسومن المائشية الملكماهو أخف منه وقبل لا يجوز لانه استعال له بمالا يجري العادة به في القميص أشبه الانزار به والله أعلم

[﴿] مسئلة ﴾ (و إن فعل ماليس له فعله فعلمه أجر المثل) لانه استوفى منفعة غير التي عقد عليها لا يجوز له استيفاؤها فلزمه أجر المثل كالغاصب

[﴿] مسئلة ﴾ ﴿ وَإِنَ ا كَثَرَاهَا لَحُولَةً شيءَ فَرَادِهِ أَو إِلَى مُوضَعَ فِجَاوِزُهُ فَعَلَيْهِ الاجرة المذكورة وأجرة المثل للزائد ، وقال أبو بكر عليه أجرة المثل الجميع ﴾

وجملة ذلك أن من اكبرى دابة لحولة شي. فزاد عليه كمن اكترى لحل قفيزين فحمل ثلاثة أو إلى موضع فجاوزه مثل أن يكتربها من دمشق إلى القدس فيركبها إلى مصر وجب عليه الاجرالمسمى وأجر المثل لمازاد وضائها أن تلفت وهذا مذهب الشافي ونص عليه أحمد فيها إذا استأجرها إلى موضع فجاوزه واليه ذهب ابن شبرمة والحريم ، والظاهر من قول الفقها، السبعة ، وقال الثوري وأبو حنيفة لا أجر عليه لما زاد لان منافع الغصب غيرمضمونة عندها ، وحكي عن مالك أنه إذا تجاوز بها إلى مسافة بعيدة خبر صاحبها بين أجر المثل وبين المطالبة بقيمتها يوم التعدي لانه متعد بامسا كها فكان لصاحبها تضمينها إياه

المكري بذلك فحكه حكم من اكترى لحمولة شي، فزاد عليه وإن كان المكري تولى كيله وتعبيته ولم يعلم المكتري فهو غاصب لاأجر له في حل الزائد، وإن تلفت دابته فلا ضمان لها لانها تلفت بعدوان صاحبها وحكه في ضمان الطعام حكم من غصب طعام غيره، وإن تولى ذلك أجنبي ولم يعلم المكري والمكتري فهو متعدد عليهما يلزمه لصاحب الدابة الاجر ويتعلق به الضمان ويلزمه لصاحب الطعام ضمان طعامه وسواء كاله أحدهما ووضعه الآخر على ظهر الدابة أو كان الذي كاله وعباه وضعه على ظهرها، وقال أصحاب الشافعي في أحد الوجهين اذا كاله المكتري، وضعه المكري على ظهر اليهيمة لاضان على المكتري لان المكري مفرط في حمله

وانا أن التدايس ليس من المكتري اذ أخبره بكيلها على خلاف ماهو به فازمه الضان كا لوأم أجنبيا بتحميلها، فأما إن كالها المكتري ورفعها المكري على الدابة عالما بكيلها لم يضمن المكتري دابته اذا تلفت لانه فعل ذلك من غير تدايس ولا تقرير ، وهل له أجر القفيز الزائد المحتمل وجهين (أحدهما) لا أجر له لان المكتري لم يجعل له على ذلك أجرا (والثاني) له أجر الزائد لانهما انفقا على حله على سبيل الاجارة فجرى مجرى المعاطاة في البيع و دخول الحمام من غير تقدير أجره ، وإن كاله المكري وحله المكتري على الدابة عالما بذلك من غير أن يأمره بحمله عليها فعليه أجر القفيز الزائد، وإن أمره بحمله عليها في وجوب الاجر وجهان كا لو حمله المكري عليها لانه اذا أمر به كان ذلك كفعله ، وإن

لادليل عليه ولا نظير له فلا يجوز المصير اليه وسيأني الكلام مع أبي حنيفة في باب الفصب إن شاء الله وحكى القاضي أن قول أبي بكر فيا إذا اكترى لحولة شي، فزاد عليه وجوب أجر المثل الجميع آخذاً من قوله فيمن استأجر أرضا ليزرعها شعيراً فزرعها حنطة انعليه أجر المثل الجميع لا له عدل عن المعقود عليه إلى غيره فأشبه مالو استأجر أرضا فزرع أخرى فجمع القاضي بين مسئلة الخرقي ومسئلة أبي بكر وقال ينقل قول كل واحد من إحدى المسئلتين إلى الاخرى المساويهما في أن الزيادة لا تتميز فيكون في المسئلتين وجهان، وليس الام كذلك قان بين المسئلتين فرقا ظاهراً قان الذي حصل التعدي فيه في الحل متميز عن المعقود عليه وهو القفيز الزائد بخلاف الزرع ، ولانه في مسئلة الحل استوفى المنفعة المعقود عليه وذاد عليه وزاد وفي الزرع لم يزرع ماوقع العقد عليه ولهذا عله أبو بكر بأنه عدل عن المعقود عليه ولا يصح هذا القول في مسئلة الحل فانه قد حمل المعقود عليه وزاد عليه بل الحاق هذه المسئلة بما اذا كمرى إلى مسافة فزاد عليها أشدوشبهها بها أشد لانه في مسئلة الحل متعد بالزرع كله فأشبه الغاصب

(فصل) فاما مسئلة الزرع فيها إذا اكترى لزرع الشعير فزرع حنطة فقد نص أحمد في رواية عبدالله فقال : ينظر مايدخل على الارض من النقصان مابين الحنطة والشعير فيعطى رب الارض فجعل هذه المسئلة كمسئلتي الحرقي في إبجاب المسمى وأجر المئل الزائد ووجهه أنه لما عين الشعير لم يتعين

كاله أحدها وحله أجنبي بأمر. فهو كما لو حــله الذي كاله ، وإن كان بأمر الآخر فهو كما لو حمله الاَّخروان حمله بغير أمرهما فهو كما لو كاله ثم حمله

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولا يجوز أن يكتري مدة غزاته)

هذا قول أكثر أهل العلم منهم الاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وقال مالك قد عرف وجه ذلك وارجو أن يكون حقيقا . ولنا أن هذه إجارة في مدة مجهولة وعمل مجهول فلم بجز كما لو اكراها لمدة سفره في تجارته ولان مدة الغزاة تطول وتقصر ولا حد لها تعرف به والعمل فيها يقل ويكثر ونهاية سفرهم تقرب وتبعد فلم بجز التقدير بها كغيرها من الاسفار الحجهولة فان فعل ذلك فله أجرالمثل لا نه عقد على عوض لم يسلم له لفساد العقد فوجب أجر المثل كسائر الاجارات الفاسدة

﴿مسئلة﴾ قال (فانسمى لكل يوم شيئًا معلومًا فجائز)

وجملته ان من اكترى فرسا مدة غزوه كل يوم بدرهم فالمنصوص عن أحمد صحته ،وقال الشافي هذا فاسد لان مدة الاجارة مجهولة

و لنا أنعليا رضي الله عنه أجر نفسه كل دلو بتمرة وكذلك الانصاري ولم ينكره النبي ﷺ ولان كل يوم معلوم مدنه وأجرته فصح كما لو قال أجرتكما شهراً كل يوم بدرهم أو قال استأجرتك

ولم يتعلق العقد بعينه كما سبق ذكره ولهذا قلنا له زرع مثله وماهو دونه في الضرر فاذا زرع حنطة فقد استوفى حقه وزيادة أشبه مالو اكتراها إلى موضع فجاوزه، وقد ذكرنا قول أبي بكران له أجر المثل لانه عدل عن المعقود فان الحنطة ليست بشعير وزيادة، وإن قلنا إنه قد استوفى المعقود عليه وزيادة غير أن الزيادة ليست متميزة عن المعقود عليه مخلاف مسئلتي الحرقي، وقال الشافعي المسكري مخير بين أخذ السكرا، وما نقصت الارض عما ينقصها الشعير وبين أخذ كرا، مثلها للجميع لان هذه المسئلة أخذت شبها من أصلين (أحدهم) إذا ركب دابة فجاوز بها المسافة المشرطة لسكونه استوفى المعقود عليه وزيادة (والثاني) إذا استأجر أرضا فزرع غيرها لانه زرع متعديا فلهذا خبره المنه وجد سبب يقتضي كل واحد من الحكين وتعذر الجم بينهما فكان له أوفرهما وفوض اختياره إلى المستحق كقنل العمد، والاولى إن شاء الله قول أبي بكر فانهذا متعد بالزرع كلمفكان عليه أجر المثل كالفاصب ولهذا ملكرب الارض منعه من زرعه ويملك أخذه بنفقته ذا زرعه ويفارق من داد على حقه زيادة متميزة في كونه لم يتعد بالجميع إنما تعدى بالزبادة فقط ولهذا لايملك المكري منمه من الحيم و نظير هاتين المسئلتين من اكترى غرفة ليجعل فيها أقفزة حنطة فجعل أكثرمنها ومن منمه من الجميع و نظير هاتين المسئلتين من اكترى غرفة ليجعل فيها أقفزة حنطة فجعل أكثرمنها ومن المنه عنها ليجعل فيها قنطار حديد فني الاولى له المسمى وأجر الزبادة ، وفي الثانية يخرج فيها من الحلاف كقولنا في مسئلة الزرع وحكم المستأجر الذي زرع أضر مما اكترى له الشائية يخرج فيها من الحلاف كقولنا في مسئلة الزرع وحكم المستأجر الذي زرع أضر مما اكترى له

لنقل هذه الصبرة كل قفيز بدرهم ،ولابد من تعيين مايستأجر له إما ار كوبأو حمل معلوم، ويستحق الاجر المسمى اكل يوم سوا. كانت مقيمة أوسائرة لان المنافع ذهبت في مدته فأشبهمالو اكترى داراً فأغلقها ولم يسكنها ، وان أجر نفسه اسقى نخل كل دلو بتمرة أو بفلس أو أجر مُعـــلوم جاز للاثر الوارد فيه ولان كل عمل معلوم له عوض معلوم فجاز كا لو سمى دلا. معروفة ، ولا بد من معرفة الدلو والبئر وما يستسقىه لان العمل مختلف يه

(فصل) ونقلَ أبوالحارث عن أحمد في رجل استأجر داية في عشرة أيام بعشرة دراهم فان حبسها أكثر من ذلك فله بكل يوم درهم فهوجائز ، ونقل ابن منصور عنه فيمن اكترى داية من مكة الى جدة بكذا فان ذهب الحاعر فات، بكذا فلا بأس ءونقل عبدالله عنه لوقال أكربتكها بعشرة فما حب هافعليه كل يوم عشرة ، وهذه الروايات تدل على أن مذهبه أنه متى قدر لكل عمل معلوم أجراً معلوما صح . ويتأول القاضي هذا كله على أنه يصح في الاول ويفسد فيالثاني لان مدته غير معلومة فلم يصح العقد فيه كما لو قال استأجرتك لنحمل لي هذه الصبرة وهي عشرة أقفزة بدرهم وما زاد فبحساب ذلك ، والظاهر خلاف هذا فان قوله : فهوجائز عاد الى جيم ماذكر قبله ، وكذلك قوله لا أص ولان لكل عمل عوضًا معلومًا فصح كما لو استقى له كل دلو بتمرة وقد ثبت الأصل بالخبر الوارد فيه ، ومسئلة الصبرة لانص فيها عن الامام وقياس نصوصه صحة الاجارة وان سلم فسادها فلائن القفزان التي شرط

حكم الفاصب لرب الارض منمه في الابتداء لما يلحقه من الضرر فان زرع فرب الارض مخير بين ترك الزرع بالاجر وبين خذه ودفع النفقة ، وان لم يعلم حتى أخلد المستأجر زرعه فله الاجر على مانذكر في الغصب

(فصل) وان اكترى داية الى مسافة فسلك أشق منها فهي كمسئلة الزرع يخرج فيها وجهان وقياس منصوص أحمد ان له الاجر المسمى وزيادة اكون المسافة لا تتعين على قول أصحابنا وقياس قول أي بكر ان له أجر المثل لان الزبادة غير متميزة ولانه متعد بالجيم بدايل ان لرب الدامة منعه من سلوك تلك الطريق كلها مخلاف من سلك تلك الطريق وجاوزها فانه أما يمنعه الزيادة لا غير ، وأن اكترى لحل قطن فحمل بوزنه حديداً أو بالعكس فعليه أجر المثل لان ضرر أحدهما مخالف لضرر الآخر فَلْم يتحقق كون المحمول مشتملا على المستحق بعقد الاجارة وزيادة عليه بخــلاف ما قبلها من المسائل وسائر مسائل العدوان يقاس على ما ذكرنا من المسائل ما كان متمنزاً وما لم يكن متميزاً فتلحق كل مسئلة بنظيرتها

(فصل) وان اكتراه لحل قفيز بن فحملهما فوجدهما ثلاثة فان كان المكتري تولى الكيل ولم يعلم المكري بذلك فهو كمن اكترى لحولة شيء فزاد عليه وان كان المكري تولى كيله وتعبيته ولميعلم المكتري فهو غاصب لا أجر له في حمل الزائد وان تلفت دابته فلاضان لها لأنهاتلفت بعدوان صاحبها حملهاغير معلومة يتعيينولا صفة وهي مختلفة فلربضح المقد لجهالتها بخلاف الايام فانها معلومة

(فصل) وان قال ان خطت هذا الثوب اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم فمن أحمد فيه أحمد فيه أحمد فيه أحمد فيه أحمد فيه أحمد فيه العرض بالتقديم والتأخير فلم يصح والثوري والشافعي واسحاق وأبي ثور لانه عقد واحد اختلف فيه العوض بالتقديم والتأخير فلم يصح كما لو قال بعتك أقداً بدرهم أو بدرهمين نسيئة [والثانية] يصح وهو قول الحارث العكلي وأبي يوسف ومحمد لانه سمى اكل عمل عوضاً معلوما فصح كالوقال كل دلو بتمرة

وقال أبوحنيفة انخاطه اليوم فلددرهم وانخاطه غداً لايزاد على درهم ولاينقصءن نصف درهم لان المؤجر قد جمل له نصف درهم فلا ينقص منه وهو قد رضي في أكثر العملين بدرهم فلا يزاد عنه وهذا لايصحلانه ان المقد فله المسمى وان فسد فوجوده كالعدم ويجب أجر المثل كسائر العقود الفاسدة وهذا لا يصحلانه ان فال خطته روميا فلك درهم، وان خطنه فارسيا فلك نصف درهم ففيها وجهان فصل) وان قال خطته روميا فلك درهم، وان خطنه فارسيا فلك نصف درهم ففيها وجهان

بناء على الني قبلها والخلاف فيها كالتي قبلها لان أبا حنيفة وافق صاحبيه في الصحة ههنا

ولذا أنه عنّد معاوضة لم يتعين فيه العوض ولا المعوض فلم يصح كما لو قال بعنك هذا بدرهم أو هذا بدرهمين، وفارق هذا كل دلو بتمرة من وجهين (أحدهما) أن العمل الثاني ينضم الى العمل الاول ولكل واحد منها عوض مقدر فاشبه مالو قال بعنك هذه الصبرة كل قفيز بدرهم وههنا الحياطة

وحكه في ضان الطعام حكم من غصب طعام غيره، وان تولى ذلك أجنبي ولم يعلما فهو متعدعا بهما علم الصاحب الدابة الاجر ويتعلق به ضانها وعليه لصاحب الطعام ضان طعامه وسواء كاله أحدها ووضعه الاخر على ظهر الدابة أو كان الذي كاله وعباه وضعه على ظهرها، وقال أصحاب الشافي في أحد الوجهين اذا كاله المكتري ووضعه المكري على ظهر البهيمة لاضان على المكتري لان المكري مفرطفي حمله ولنا أن التدليس من المسكتري أذ أخبره بكيلها بخلاف ما هو به فلزمه الضان كالو أم أجنبيا بتحميلها، فأما أن كالها المكتري ووضعها المكري على الدابة عالما بكيلها لم يضمن المكتري الدابة الجنبيا بتحميلها، فأما أن كالها المكتري ووضعها المكري على الدابة عالما بكيلها لم يضمن المكتري الانهما إذا تلفت لانه فعل ذلك من غير تدليس ولا نغربر وله أجر القفيز الزائد في أحد الوجهين لانهما انفقا على حمله على سبيل الاجارة فجرى مجرى المعاطاة في البيع ودخول الحام من غير تقدير أجر والثاني) لا أجر له لان المكتري لم يجمل العلى ذلك أجراً، وإن كاله المكري وحمله المكتري على الدابة عالما بذلك من غير أن يأمره بحمله فعليه أجر القفيز الزائد وأن أمره بحمله فني وجوب الاجر وجهان كالم بذلك من غير أن يأمره بحمله فعليه أجر القفيز الزائد وأن أمره عجمله فني وجوب الاجر وجهان كالمه وإن كاله أحدها وحله أجنبي فهو كالوحله الذعر وإن علم أمرها فهو كالوكاله أمرهما فهو كالوكاله أم حمله كان كفعله، وإن كاله أمرهما فهو كالوكاله أم حمله كاله وإن كان بامم الاخر فهو كالوحله الاخر وإن حله بغير أمرهما فهو كالوكاله أم حمله كان كاله وإن كان بامم الاخر فهو كالوحله الاخر وإن حمله بغير أمرهما فهو كالوكاله أم حمله كاله وإن كان بامم الاخر فهو كالوحله الاخر وإن حمله بغير أمرهما فهو كالوكاله أم حمله كاله كاله أمره المحله كاله كاله أم حمله كاله كاله أمره المحلة كاله كاله أم حمله كان كفعله كان كفعله كاله أمرهما فهو كالوكاله أمره علمه كالوكاله أمره كالوكاله أمره كالوكالة أله كاله ألم حمله كالوكالة ألم حمله كاله كاله ألم حمله كالوكالة ألم حمله كاله كالوكالة ألم حمله كالوكالة ألم كالوكالة ألم حمله كالوكالة ألم حمله كالوكالة ألم حمله كالوكالة ألم كالوكالة ألم حمله كالوكالة ألم حمله كالوكالة ألم كالوكالة ألم كالوكالة ألم حمله كالوكالة ألم كالوكالة ألم كالوكالة ألم كالوكالة ألم كالوكالة ألم كالوكالة ألم كالوكالوكالوكالوكالوكالوكالوكوكا

﴿ مسئلة ﴾ (وإن تلفت ضمنها إلا ان تكون في يد صاحبها فيضمن نصف قيمتها في أحد الوجهين) إذا تلفت الدابة التي تعدى فيها إما بزيادة على الحل أو زيادة على المسافة ضمنها بقيمتها سواء واحدة شرط فيها عوضا إن وجدت على صفة وعوضا آخر ان وجدت على اخرى فاشبه مالو باعه بعشرة صحاح أو احدى عشرة مكسرة (والثاني) انه وقف الاجارة على شرط بقوله أن خطته كذا فلك كذا وان خطته كذا فلك كذا بخلاف قوله كل دلو بتمرة

(فصل) ونقل مهنا عن أحمد فيمن استأجر من حمال الى مصر باربعين دينارا فان نزل دمشق فكراؤه ثلاثون فان نزل الرقة فكرؤاه عشرون فقال اذا اكترى الى الرقة بعشرين و اكترى الى دمشق بعشرة واكترى الم مصر بعشرة جاز والم يكن العجال أن يرجع افظاهر هذا أنه لم يحكم بصحة العقد الاول لانه في معنى بيعتين في بيعة لكونه خيره بين ثلاثة عقود اويخرج فيه أن يصح بناء على المسيانين قبل هذا ونقل البرزاطي عن أحمد في رجل استأجر رجلا محمل له كتابا الى الكوفة وقال ان وصلت الكتاب يوم كذا وكذا فلك عشرون وإن تأخرت بعد ذلك بيوم فاك عشرة فالاجارة فاسدة وله أجر مثله وهذا مثل الذي قبله . ونقل عبد الله فيمن اكترى دابة وقال ان رددتها غداً فكراؤها عشرة وان رددتها الميوم فكراؤها خمسة فلا بأس وهذه الرواية تدل على صحة الاجارة والظاهر عن احمد في رواية الجاءة فيا ذكر نافساد العقد وهو قياس بيعتين في بيعة والله أعلم

المغترق والفقها، السبعة إذا تلفت حال المسافة وسواء كان صاحبها مع المكتري أو لم يكن هذا ظاهر كلام الحرقي والفقها، السبعة إذا تلفت حال التعدي ، وقال الفاضي ان كان المكتري نزل عنها وسلمها إلى صاحبها ليمسكها أو بسقيها فتلفت فلا ضمان على المكتري وان هلكت والمكتري راكب عليها أو حله عليها ضمنها ، وقال أبو الحطاب ان كانت يد صاحبها عليها احتمل أن يلزمه النصف ، وقال أصحاب الشافعي ان لم يكن صاحبها معها لزم المكتري جميع القيمة وان كان معها فتلفت في يدصاحبها أشبه ما لو تلفت بعد مدة التعدي، وإن تلفت نحت الراكب ففيه قولان (أحدهما) يلزمه نصف القيمة لانها تلفت بفصون أشبه ما لو تلفت بجراحته وجراحة مالكها (والثاني) تقسط القيمة على المسافتين فما قابل مسافة الاجارة سقط ووجب الباقي ونحو هذا قول أبي حنيفة فانه قال فيمن اكترى جملا لحل تسعة مسافة الاجارة سقط ووجب الباقي ونحو هذا قول أبي حنيفة فانه قال فيمن اكترى جملا لحل تسعة ماحبها مع راكبها أو تلفت في نوم كال الفيمة إذا كان صاحبها مع راكبها أو تلفت في دعامها مع راكبها فلا قيمتها لانها تلفت في يد عادية فوجب ضانها كالمفصوب ، وكذلك إذا تلفت خلاف في ضانها بكال قيمتها لانها تلفت في يد عادية فوجب ضانها كالمفصوب ، وكذلك إذا تلفت أحدها راكبا أو له عليها حل والاخر آخذ بزمامها كانت لصاحب الحل بدليل ما لو تنازعا دابة أحدها راكبا أو له عليها حل والاخر آخذ بزمامها كانت لصاحب الحل والراكب ولان الراكب وصاحب الحل والراكب ولان الراكب أو له عليها حل والاخر آخذ بزمامها كانت لصاحب الحل والراكب ولان الراكب أو له عليها حل والاخر آخذ بزمامها كانت لصاحب الحل والراكب ولان الراكب وساحبها معها لان البد المراكب وصاحب الحل والراكب ولان الراكب وساحبها معها لان البد الراكب وساحب الحل والراكب ولان الراكب وساحب الحل والراكب ولان الراكب وساحبها معها لان البد المراكب وساحبها كانت لصاحب الحل والراكب ولان الراكب وساحب الحل والراكب ولان الراكب وساحبها معها كانت لصاحب الحل والراكب ولان الراكب وساحبها معها كانت لصاحب الحل والراكب ولان الراكب وساحبها معها كانت لصاحب الحل والراكب ولاخر وكولان الراكب ولاخر ولاخر وكولان الراكب ولاخر وكولان الراكب ولاغر ولاخر وكولان الراكب ولاغر ولاغر ولاغر ولاغر ولاغر ولاغر ولاغر ولاغر ولاغر وكولان الراكب ولاغر ولا

﴿ فصل في مسائل الصبرة وفيها عشر مسائل ﴾

(أحدها) قال استأجرتك نتحمل لي هذه الصيرة الم مصر بعشرة فالاجارة صحيحة بغير خلاف نعلمه لان الصبرة معلومة بالمشاهدة التي يجوز بيهها بها فجاز الاستئجار عليها كالو علم كيلها (الثانية) قال استأجرتك التحملها لي كل قفيز بدرهم فيصح أيضا وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة بصح في قفيز ويبطل فيا زاد ومبنى الحلاف على الحلاف في بيها وقد ذكرناه (الثالثة) قال لتحملها في قفيزا بدرهم وما زاد فيحساب ذلك في ارادة حمل جميعها وما زاد فيحساب ذلك على ارادة حمل جميعها كقوله لتحمل منها قفيزاً بدرهم وسائرها أو باقيها محساب ذلك كل افظ يدل على ارادة حمل جميعها بافيها كله اذا فهما ذلك من اللفظ لدلالته عندها عليه أو القرينة صرفت اليه (الرابعة) قال لتحمل عنها قفيراً بدرهم وما زاد فبحساب ذلك بريد مهما حملت من باقيها فلا يصح ذكره القاضي وهو منها قفيراً بدرهم وما زاد فبحساب ذلك بريد مهما حملت من باقيها فلا يصح ذكره القاضي وهو مذهب الشافي لان المعقود عليه بعضها يه وعبول و يحمل أن يصح لانه في معنى كل دلو بتمرة (الحامسة) قال لتنحمل منها كل قفيز بدرهم فعي كالرابمة سواء السادسة) قال لتحمل منها قفيزاً بدرهم على أن تحمل الباقي بحساب ذلك فلا يصح لانه في معنى بيعتين في بيعة و يحتمل أن يصح لان معناه لتحمل لي كل قفيز بدرهم (السابعة) قال لتحمل لي على قفيز بدرهم (السابعة) قال لتحمل لي كل قفيز بدرهم (السابعة) قال لتحمل أن العمان الصبرة التي في اليت بالمشاهدة صح فيهما لا نهما كالصبرة الواحدة وان جهلها ذلك قان كانا يعلمان الصبرة التي في اليت بالمشاهدة صح فيهما لا نهما كالصبرة الواحدة وان جهلها ذلك قان كانا يعلمان الصبرة التي في الديت بالمشاهدة صح فيهما لا نهما كالصبرة الواحدة وان جهلها

بالزيادة وسكوت صاحبها لا يسقط الضان كن خرق ثياب انسان وهو ساكت ولانها ان تلفت بسبب تعبها فالضان على المتعدي كن التي حجراً في سفينة موقرة نفرقها، فأما ان تلفت في يد صاحبها بعد نزول الراكب عنها وكان تلفها بسبب تعبها بالحل والسير فهو كتلفها تحت الحدل والراكب، وان كان بسبب آخر من افهراس سبع أو سقوط في هوة فلا ضمان فيها لانها لم تتلف في يد عادية ولا بسبب عدوان، وقولم تلفت بفعل مضمون وغير مضمون أشبه ما لو تلفت بجراحين يبطل بما إذا قطع السارق ثم قطع آخر يده عدوانا فمات منها، وفارق ما لو جرح نفسه وجرحه غيره لان الفعلين عدوان فقسم الضمان عليها

فصل) ولا يسقط الضان بردها إلى المسافة وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي وقال محمد يسقط كا لو تعدى في الوديعة ثم ردها ولنا أنها يد صارت ضامنة فلا يزول الضان عنها إلاباذن جديد ولم يوجد والاصل ممنوع إلاأن يردها إلى مالكها أو يجدد لها إذنا

﴿ فصل ﴾ قالالشيخ وحمالله (ويازم المؤجر كلمايتمكن بهمن النفع كزمام الجل ورحله وحزامه والشد عليه وشد الاحمال والمحال والرفع والحط ولزوم البعير لينزل لصلاة الفرض ومفاتيح الدار وهمارتها وكل ما جرت عادله به

(المغني والشرح السكبير) (الجزء السادس)

أحدهما صح في الاولى وبطل في الثانية لا سهما عقدان أحدهما على معداوم والثاني على مجهول فصح في المعلوم وبطل في الحجهول يا لو قال بهتك عبدي هذا بعشرة وعبدي الذي في البيت بعشرة (الثامنة) قال لتحمل في هذه الصبرة والني في البيت بعشرة فان كانا يعلمان التي في البيت صح فيهما وان جهلاها بطل فيهما لا نه عقد واحد بعوض واحد على معلوم ومجهول بخلاف التي قبلها فان كانا يعلمان التي في البيت لكنها مفصوبة أوامتنع تصحيح العقد فيها لمانم اختص مها بطل العقد فيها عوفي صحته وفي صحته والمناه ألا أمها ان كانت قفز أنهما معلومة أو قدر أحدهما معلوم من الاخرى فالاولى صحته لان قسط الأجر فيها معلوم وان لم يكن كذلك فالاولى بطلانه لجهالة العوض فيها (التاسعة) قال لنحمل في هذه الصبرة وهي عشرة افغزة بدرهم فان زادت على ذلك فالزائد بحساب ذلك صح في العشرة لا نها معلومة ولم بصح في الزيادة لا نها مشكوك فيها ولا يجوز العقد على مايشك فيه (العاشرة) قال لتحمل في هذه الصبرة كل قفيز بدرهم فان قدم في طعام فحملته فيحساب ذلك صح أيضا في الصبرة وفسد في الزيادة لما ذكرناه

يلزم المكري كل ما جرت العادة أن يوطى، به المركوب من الحداجة للجمل والفتبوما يتمكن به الراكب من النفع كزمام الجل والبرة التي في أنفه ان كانت العادة جارية بها والسرج واللجام الفرس والبردعة والاكاف البــفل والحمار على ما يقتضيه العرف محمل الاطلاق عليه ، وما زاد على ذلك من المحمل والمحارة والحبل الذي يشد به بين المحملين على المكتري لانه من مصلحة الحلوكذلك الوطا. الذي يشد فوق الحداجة نحت الحمل وعلى المكري رفع المحمل وحطُّوشده على الحمل ورفع الاحمال وشدها وحطها لان هذا هو العرف وبه يتمكن من الركوب، ويلزمه القائد والسائق هذا اذا كان الكراء على أن يذهب مع المكتري ، فان كان على أن يتسلم الراكب البهيمة ليركبها بنفسه فكل ذلك عليه لانالذي على المكري تسليم البهيمة وقد سلمها ، فأما الدليل فهو على المكثري لان ذلك خارج عن البهيمة المكتراة وآلتها فاشبه الزاد وقيلاانكان اكترى منه بهيمة بعينها فأجرة الدايل على المكتري لان الذي عليه تسليم الظهر وقد سلمه، وأن كانت الاجارة على حمله إلى مكان، مين في الدمة فهو على المكتري لانه من مؤنة إبصاله اليه وتحصيله فيه، فإن كان الواكب ممن لا يقدر على الركوب والبعبر قائم كالمرأة والشبيخ والضعيف والسمين فعلى الجال أن يبرك الجل لركوبه ونزوله لانه لا يتمكن منها إلا به وإن كان ممن يمكنه الركوب والنزول مع قيام البعير لم يلزم الجمال أن يبرك الجمل لامكان استيفا. المعقود عليها، فإن كان قويا حال العقد فتجدد له الضمف أو بالعكس فالاعتبار بحال اار كوبلان العقداقتضى ركوبه بحسب العادة عويلزم الجمال أن يقف البعير لينزل لصلاة الفرض وقضاء حاجة الانسان والطهارة وبدع البعير واقفا حتى يفعل ذلك لانه لا يمكنه فعل شيء من هذا على ظهر البعير ،ومايمكنه فعله عليه

(مسئلة) قال (ومن اكترى الى مكة فلم يرى الجمال الراكبين والمحامل والاغطية والاوطئة لم يجز الكراء)

أجم أهل العلم على إجازة كرا. الابل الى مكة وغيرها وقد قال الله تعالى (والحيال والبغال والحير لتركوها) ولم يغرق بين المداوكة والمكتراة ، وروي عن ابن عباس في قوله تعالى (ايس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) أن تحج و تكري ونحوه عن ابن عر ولان بالناس حاجة إلى السفر وقد فرض الله تعالى عليهم الحج و أخبر انهم يأتون رجالا وعلى كل ضام يأتين من كل فيج عيق و وايس لكل أحد بهيمة يملكما ولا يقدر على معاناتها والقيام بها والشد عليها فدعت الحاجة إلى استنجارها فجاذ دفعاً للحاجة . إذا ثبت هذا فن شرط صحة العقد معرفة المتعاقدين ماعقدا عليه لانه عقد معاوضة محضة فكان من شرطه المعرفة المعمقود عليه كالبيع ، فأما الجال فيحتاج إلى معرفة الراكبين والآلة التي بوكون فيها من محمل أو مكشوفا ? فان كان مقتلى احتيج الى معرفة الفعاد ، ومحتاج إلى معرفة الوطاء الذي يوطأ به المحمل والمعاليق الي معه من قربة وسطيحة وسفرة ونحوها ووذكر سائر ما محمل معه وجذا قال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر الا

من الاكل والشرب وصلاة النافلة لا يلزمه أن يقنه له من أجله فان أراد المكتري أعام الصلاة وطالبه الحال بقصرها لم يلزمه ذلك بل تكون خفيفة في تمام

(فصل) اذا اكترى ظهرا في طريق العادة فيه النزول والمشي عند اقتراب المنزلوالراكب امرأة أو ضعيف لم يلزمه ذلك لانه اكترى جيم الطريق كالمتاع، وان كان جلداً قويا احتمل أن لا يلزمه أيضا لائه عقد على جيم الطريق ولم تجر له عادة بالمشي فلزم حمله في جيم الطريق أشبه الضعيف ويحتمل ان يلزمه لانه متعارف والمتعارف كالمشروط

(فصل) فان كان المكترى داراً أو حاما فعلى المكري ما يتمكن به من الانتماع كتسليم مفاتيح الدار والحام لان عليه النمكين من الانتفاع وتسليم مفاتيحها تمكين من الانتفاع، فانضاعت أوتلفت بغير تفريط المستأجر فعلى المؤجر بدلها لكونها أمانة في يد المستأجر فأشبه حيطان الدار وأبواجهاوان سقط حائط أو خشبة أو انكسرت فعليه ابدالها وبنا، الحائط ، وعليه تبليط الحام وعمل الابواب والبرك فعلى ومجرى الما، لان بذلك يحصل الانتفاع ويتمكن منه و ما كان لاستيفا، المنافع كالحبل والدلو والبركة فعلى المكتري قاما التحسين والتزويق فلا يلزم واحدامنهما لان الانتفاع ممكن بدونه

﴿ مسئلة ﴾ (قاما تفريغ البالوعة والكنيف فيلزم المستأجر إذا سلمها قارغة) إن احتيج إلى تفريغ البالوعة والكنيف عند الـكراء فعلى المكري لانهيما يتمكن به من الانتفاع قول انه يجوز اطلاقها وتحمل على العرف، وحكي عن مالك انه يجوز اطلاق الراكبين لان أجسام النياس متقاربة في الفيالب، وقال أبو حنيفة إذا قال في المحمل رجلان وما يصلحها من الوطاء والدثر جاز استحسانا لان ذلك يتقارب في العادة فحمل على العادة كالمعاليق، وقال القاضي في غطا. المحمل كقول الشافعي

ولنا أن هذا بختاف ويتباس كثيراً فاشترطت معرفته كالطعام الذي يحمل معه ، وقولم : إن أجسام الناس متقاربة لا يصح فان منهم الكبير والصنير والطويل والقصير والسمين والهزيل والذكر والانثى ومختلفون بذلك ويتباينون كثيراً ، ويتفاوتون أيضا في المعاليق فمنهم من يكثر الزاد والحوائج ومنهم من يقنع باليسير ولا عرف له يرجع اليه فاشترطت معرفته كالحمل والاوطئة ، وكذلك غطاء المحمل من الناس من يختار الواسع الثقيل الذي يشتد على الحل في الهوا، ، ومنهم من يقنع بالضيق الحفيف فتجب معرفته كسائر ما ذكرنا

وأما المستأجر فيحتاج الى معرفة الدابة التي بركب عليها لان الغرض مختلف بذلك، وتحصل بأحد امرين إما بالرؤية فيكتني بها لانها أعلى طرق العلم الا أن يكون مما يحتاج الى معرفة صفة المسمى فيه كالرهوال وغيره فاما أن بجربه فيعلم دلك برؤيته وإما ان يصفه ، وإما بالصفة فاذا وجدت اكتني بها لانه يمكن ضبطه بالصفة فجاز العقد عليه كالبيع واذا استأجر بالصفة الركوب احتاج الى ذكر الجنس

وان امتلأت بفعل المستأجر فتفريفها عليه وهذا قول الشافعي ، وقال أبوثور هو على رب الدارلان به يتمكن من الانتفاع أشبه مالو اكتر اهاو هي ملأى، وقال أبو حنيفة القياس أنه على المكتري والاستحسان أنه على رب الدار لان ذلك عادة الناس

ولنا أن ذلك حصل بفعل المكتري فكان عليه تنظيفه كالوطرح فيها قماشا ،والقول في تفريغ جية الحمام التي هي مصرف مائه كالقول في بالوعة الدار، وان انقضت الاجارة وفي الدار زبل أو قمامة من فعل الساكن فعليه نقله وهذا قول الشانعي وأبي ثور وأصحاب الرأي

(فصل) قان شرط على مكتري الحمام أو غيره أن مدة تعطيله عليه لم يصحلانه لا يجوز أن يؤجر مدة لا يمكنه الانتفاع في بعضها ولا يجوز أن يشرط أن يستوفي بقدرها عند انقضا. مدته لانه يؤدي إلى أن يكون انتهاء مدة الاجارة مجهولا قان أطلق و تعطل فهو عيب حادث والمكتري بالخيار بين الامساك بكل الاجر وبين الفسخ ويتخرج أن له لرش العبب؛ كالمبيع المهيب فان لم يعلم بالعيب حتى انقضت مدة الاجارة فعليه جيم الاجر لانه استوفى المعقود عليه فأشبه مالو علم العيب بعد العقد فرضيه ويتخرج أن له أرش العبب كما لواشترى معيبا فلم يعلم عيبه حتى تلف في يده أو أ كله

(فصل) وإن شرط على المكتري النفقة الواجبة على المكري كمارة الحمام فالشرط فاسد لان العين الماء للوجر فنفقتها عليه ، فان انفق بناء على هذا الشرط احتسب به على المكتري لانه أنفقه

فيقول ابل أو خيل أو بفال أو حبر ، والنوع فيقول بخني أوعوبي ، وفي الحيل عربي أو برذون ، وفي الحبر مصري أو شاي ، وإن كان في النوع ما مختلف كالمهملج من الحيل والقطوف احتيج الى ذكر ، وذكر القاضي أه محتاج المى معرفة الذكورية والانوثية وهومذهب الشانعي لان الفرض يختلف بذلك فإن الانثى أسهل والذكر أقوى ، ومحتمل انه لامحتاج الى معرفة ذلك لان التفاوت فيه يسير ، ومتى كان الكرا، الى مكة فالصحيح انه لا محتاج الى ذكر الجنس ولا النوع لان العادة أن الذي بحمل عليه في طريق مكة أما هو الجال العراب دون البخاني

(فصل) واذا كان الكرا. الى مكة أو طريق لا يكون السير فيه الى اختيار المتكاريين فلا وجه لذكر تقدير السير فيه لان ذلك ايس اليها ولا مقدور عليه لهما، وان كان في طريق السير فيه اليها استحب ذكر قدر السير في كل يوم ، فان أطلق والطريق منازل معروفة جاز العقد عليه مطلقا لانه معلوم بالعرف ومنى اختلفا في ذلك وفي ميقات السير ليلا أو نهارا أو في موضع المنزل اما في داخل البلد أوخارج منه حلاعلى العرف كما لو أطلقا النمن في بلد فيه نقد معروف ، وان لم يكن الطريق عرف وأطلقا العقد فقال القاضي لا يصح كما لو أطلقا النمن في بلد لاعرف فيه ولا لولى أن هذا ايس بشرط لانه لو كان شرطا لما صح العقد بدونه في الطريق المحوف ولانه لم تجر العادة بتقدير السير في طريق، ومتى اختلفا رجع إلى العرف في غير تلك الطريق

على ملكه بشرط العوض فان اختلفا في قدر ما أنفق ولا بينة فالقول قول المكري لانه منكر فان لم يشرط لسكن أذن له في الانفساق ليحتسب له به من الاجر ففعل ثم اختلفا فالقول قول المسكري أيضاً ، وإن أنفق من غير اذنه لم يرجع بشيء لأنه أنفق على ماله بغير إذنه نفقة غير واجبة على المالك أشبه ما لو عمر له داراً أخرى

(فصل) ولا خلاف بين أهل العلم في جواز كرا، الابل وغيرها من الدواب إلى مكة وغيرها قال الله تعالى (والخيل والبغال والجير الركبوها) ولم يفرق بين المعلوكة والمستأجرة ، وروي عن ابن عباس في قوله تعالى (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) أن محج ويكري ونحوه عن ابن عرولان بالناس حاجة اليه ، وقد فرض الله أهالى الحج على الناس وليس لكل أحد بهيمة يملكها ولا يحسن القيام بها والشد عليها فدعت الحاجة إلى استنجارها فجاز ذلك دفعا للحاجة اذا ثبت هذا فمن شرط صحة العقد معرفة المتعاقدين المعقود عليه لانه عقد معارضة أشبه البيع فأما الحال فيحتاج إلى معرفة الرا كبين بالرؤية أو بالصفة لان المعرفة بالصفة تقوم مقام الرؤية اذا وصفها بالطول والقصر والمرال والسمن والصغر والسكبر والذكورية والانوتية ، وقال الشريف أبو جعفر وأبو الخطاب لايكني في ذلك الصفة لانه مختلف بثقله وخفته وسكونه وحركته ولا ينضبط بالوصف فيجب تعبينه وهذا مذهب الشافعي ولهم في الحمل وجه أنه لايكنني فيه بالصفة ويجب تعبينه

(فصل) وإن اشرط حل زاد مقدر كائة رطل نظرنا قان شرط أنه يبدل منهامانقص بالاكل أو غيره فله ذلك ، وإن شرط أن مانقص بالاكل لايبد له لم يكن له إبداله قان ذهب بغيير الأكل كدرقة أو سقوط فله ابداله لان ذلك لم يدخل في شرطه ، وإن أطلق العقد فله ابداله أستحق حل أو سقوط أو أكل غير معتاد بغير خلاف وإن نقص بالاكل المعتاد فله ابداله أبضا لانه استحق حل مقدار معلوم فحلك ابدل مانقص منه كالو نقص بسرقة ، ويحتمل أنه لا بالله لان العرف جاد بأن الزاد ينقص فلا يبدل فحمل العقد عند الاطلاق على العرف وصار كالمصرح به ، وقال الشافي بأن الزاد ينقص فلا يبدل فحمل العقد عند الاطلاق على العرف وصار كالمصرح به ، وقال الشافي القياص أن له ابداله ، ولو قبل ليس له ابداله كان مذهبا لان العادة أن الزاد لا يبقى جميع المسافة ولذلك يقل أجره عن أجر المناع

(فصل) واذا اكترى جملا ايحج عليه فله الركوب عليه إلى مكة ومن مكة إلى عرفة والخروج عليه إلى منى لانه من لانه من الحج والاولى والخروج عليه إلى منى لانه من الحج وتوابعه والدلك وجب على من وجب عليه دون غيره فدخل في قول أن له ذلك لانه من عمام الحج وتوابعه والدلك وجب على من وجب عليه دون غيره فدخل في قول الله تعالى (وقله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) ومن اكترى الى مكة فقط فليس له الركوب إلى الحج لانهازيادة ومحتمل أن له ذلك لان الكراء إلى مكة عبارة عن الكراء المحج الكونها لا يكترى اليها إلا الحج غالبا فكان عنزلة المكترى الحج

ولنا أنه عقد معاوضة مضاف الي حيوان فا كنني فيه بالصفة كالبيع وكالمركوب في الاجارة ولانه لولم يكتف فيه بالصفة لما جاز الراكب أن يقيم غيره مقامه لانه انما يعلم كونه مثله لتساويهما فيالصفات فالانأتي عليه الصفات لا يعلم تساويهما فيه ولان الوصف يكتنى به في البيع فا كتني به في الاجارة كالرقية والتفاوت بعد ذكر الصفات يسير تجري المساعة فيه كالمسلم فيه ويحتاج إلى معرفة الآلة التي يوكبان فيها من محل ومحارة وقتب وغير ذاك، وهل بكون مفطى أو مكشوفا في فان كان مفطى احتاج إلى معرفة الفطاء ومحتاج إلى معرفة الوطاء ومعرفة المعالميق التي معه من قربة وسطيحة وقدر وسفرة ومحوها وذكر سائر مامحمل معه وبه قال الشافعي وأبوئور وابن المنذر إلا أن الشافعي قال بجوز اطلاق عطاء الحمل لانه لا يختاف اختلافا كثيراً متباينا، وحكي عنه في المعالمية وقول أنه يجوز اطلاقها ومحمل على العرف وحكي عن ما لك أنه بجوز اطلاق الراكبين لان أجسام الناس منقار بن في العادة فحمل على العادة الحمل رجلان وما يصلحها من الوطاء والدرجاز استحسانا لان ذلك يتقارب في العادة فحمل على العادة كالمعالمي في غطاء المحمل كقول الشافعي

ولنا أن هذا بختاف ويتباين كثيراً فاشترطت معرفته كالطعام الذي بحمله معه وقول مالك إن أجسام الناس متقاربة لايصح فان منهم الكبير والصغير والطوبل والقصير والسمين والهزيل والذكر والانثى ويختلفون بذلك ويتباينون كثيراً ويتفاوتون أيضاً في المعاليق منهم من يكثر الزاد والحواثج

(فصل) فيما يلزم المكري والمكتوى الركوب . يلزم المكري كل ماجرت العادة أن بوطاً به المركوب الراكب من الحداجة الجحمل و القتب والزمام الذي يقاد به البعير والبرة التي في أنف البعير إن كانت العادة جارية بينهم بها وإن كان فرسا فاللجام والسرج ، وإن كان بغلا أو حماراً فالبرذعة والاكاف لان هذا هو العرف فحمل الاطلاق عليه وعلى المكتري مايزيد على ذلك كالحمل و لحارة والحال الذي يشد به بين الحملين أو الحارتين لان ذلك من مصلحة الحمل والوطاء الذي يشد فوق المداجة عبت الحمل، وعلى المكري رفع الحمل على الحل ورفع الاحمال وشدها وحطها لان هذا هو العرف وبه يتمكن من الركوب، ويلزمه القائد والسائق هذا اذا كان الكراء على أن يذهب مع المكتري وإن كان على أن يتسلم الراكب البهيمة بركبا لنفسه فكل ذلك عليه لان الذي على المكري تسليم البهيمة وقد سلمها، فأما الدليل فهو على المكتري لان ذلك خارج عن البهيمة المكتراة والنبا فلم يلزمه كازاد ، وقيل إن كان اكترى منه بهيمة بعينها فأجرة الدليل على المكتري لان الذي عليه أن يسلم الظهر وقد سلمه ، وإن كانت على حمله الى مكان معين في الذمة فهو على المكري لا نه من مؤنة إيصاله اليه وتحصيله فيه

فصل) واذا كان الراكب عن لايقدر على الركوب والبميرقائم كالمرأة والشيخ والضعيف والسمين وشبههم فعلى الجال أن يبرك الجل لركوبه ونزوله لانه لايتمكن من الركوب والنزول الا به، وإن كان

ومنهم من يقنع باليسير ولا عرف له برجع اليه فاشترطت معرفته كالمحمل والاوطئة، وكذلك غطاه المحمل من الناس من يختار الواسع النقبل الذي يشد على المحمل في الهوا، ومنهم من يقنع بالضيق الحفيف فتجب معرفته كسائر ماذكرنا، قان رأى الراكبين أو وصفاله وذكر الباقي بارطال معلومة جاز ذكره الحزقي، وأما الراكب فيحتاج إلى معرفة الدابة التي يركب عليها لانالغرض يختلف بذلك و محصل بالرؤية لا نها أعلى طرق العلم إلا أن يكون مما محتاج الى معرفة صفة المشي كالرهوال وغيره، وأما أن يجر به فيه لم ذلك برؤيته و يحصل بالصفة فاذا وجدت اكني بها لانه يمكن ضبطه بالصفة فجاز العقدعليه كالبيم، فاذا استأجر بالصفة للركوب احتاج الى ذكر الجنس فرسا أو بعيراً أو بغلا أو حاراً أوالنوع فيقول في الابل مختي أوعرابي وفي الحيل عرابي أو برذون وفي الحير مصري أو شامي وان كان في فيقول في الابل مختي أوعرابي وفي الحيل عرابي أو برذون وفي الحير مصري أو شامي وان كان في النوع ما يختلف كالمهملج من الحيل والقطوف احتيج الى ذكره لان الفرض مختلف به موقد ذكر نا ذلك والخلاف فيه قال شيخنا ومتى كان الكراء الى مكة فالصحيح أنه لا يحتاج الى ذكر الجنس ولاالنوع والخلاف فيه قال شيخنا ومتى كان الكراء الى مكة فالصحيح أنه لا يحتاج الى ذكر الجنس ولاالنوع لان العراب دون البخاني

(فصل) اذا كان السكراء الى مكة أو طويق لايكون السير فيه الى اختيار المتكاريين فلا وجه الدكر تقدير السير فيه لان ذلك ليس اليهما ولا مقدور عليه لهما وان كان في طريق السير فيه اليهما المتحب ذكر قدر السير في كل يوم فان اطلق والطريق منازل معروفة جاز لانه معلوم بالعرف، ومتى

ممن عكنه الركوب والنزول والبعير قائم لم يلزم الجمال أن يبرك له لجمل لانه عكن استيفاء المعقودعليه بدون هذه الكافة، وإن كان قويا حال العقد فضعف في أثنائه أو ضعيفا فقوي فالاعتبار بحال الركوب لان العقد اقتضى ركوبه بحسب العادة، ويلزم الجمال أن يقف البعير لينزل لصلاة الفريضة وقضاء حاجة الانسان وطهارته ويدع البعير واقعاحتى يفعل ذلك لانه لاعكنه فعل شيء من هذا على ظهر البعير وما أمكنه فعله عليه من الاكل والشرب وصلانالنافلة من الدنن وغيرها لم يلزمه أن يبركه ولايقف عليه من أجله ، وإن أراد المكتري المام الصلاة وطالبه الجمال بقصرها لم يلزمه ذلك بل تكون خفيفة في عام ومن اكثرى بعيراً لانسان يركبه لنفسه وسلمه اليه لم يلزمه سوى ذلك لانه وفى له عما عقد عليه فلم يلزمه شيء سواه

(فصل)واذا اكترى ظهراً في طريق العادة فيه النزل والمشيعند اقتر اب المنزل والمسكتري امرأة أو ضعيف لم يلزمه النزول لانه اكتراه جميع الطريق ولم نجر له عادة بالمشي فلزم حله في جميع الطريق كالمتناع وإن كان جلداً قويا ففيه وجهان [احدها] لايلزمه النزول أيضا لانه عقد على جميع الطريق فلا يلزمه نركه في بعضها كالضعيف [والثاني] يلزمه لانه متعارف والمتعارف كالمشر وط

(فصل) وان هرِب، الجال في بعض الطريق أو قبل الدخول فيها لم يخلمن حالين [أحدهم] أن يهرِب بجماله فينظر فان لم يجد المستأجر حاكما أو وجدحاكما لم يمكن إثبات الحال عنده أو أمكن الاثبات

اختلفا في ذلك وفي وقت السير لبلا أو نهاراً أو في موضع المنزل إما في داخل البلد أو خارج منه حلا على العرف كا لو أطلفا النمن في بلدفيه نقد معروف، وان لم يكن الطريق عرف فقال القاضي لا يصح كما لو اطلقا النمن في بلد لا عرف فيه، والاولى أن هذا ايس بشرط لانه لو كان شرطا لما صح العقد بدونه في الطريق الحرف لانه لم تجر العادة بتقدير السير في الطريق فان اختلفا رجم الى العرف في غمر الما الطريق

(فصل) فان شرط حل زاد مقدر كائة رطل وشرط انه يبدل منها مانقص بالاكل أد غيره فله ذلك وان شرط أن مانقص بالاكل لايبدله فليس له ابداله فان ذهب بغير الاكل كسرقة أو سقوط فله ابداله لان ذلك لم يدخل في شرطه، وان اطاق العقد فله ابداله ماذهب بسرقة أو سقوط أو اكل غير مهتاد بغير خلاف وان نقص بالاكل المعتاد فله ابداله أيضا لانه استحق حمل مقدار معلوم فحلك ابدال مأنقص منه كما لو نقص بسرقة ويحتمل أن لايلك ذلك لان العرف جار بأن الزاد ينقص ولا يبدل فحمل العقد عليه عند الاطلاق وصار كالمصرح به وقال الشائعي القياس ان له ابداله ولوقيل ليس له ابداله كان مذهبا لان العادة أن الزاد لا يبقى جميع المسافة ولذلك يقل اجره عن أجر المتاع ليصل) اذا اكترى جملا ليحج عليه فله الركوب عليه إلى مكة ومن مكة إلى عرفة والحروج

عنده ولا محصل له ما يكتري به ما يستوفي حقمه منه فللمستأجر فدخ الاجارة لانه تعذر عليه قبض المعقود عليه فأشبه ما لو أفلس المشتري أو انقطع المرابي فيه عند محله، فان فدخ العقد وكان الجال قد قبض الاجر كان دينا في ذبته ران اختار المقام على العقد وكانت الاجارة على عمل في الذمة فله ذلك وستى قسر على الجال طالبه به عران كان العقد على موصوف غير معين لم ينفسخ العقد ويرفع الامر الى الحاكم ويثبت اثبات الحال عند الحاكم وكان العقد على موصوف غير معين لم ينفسخ العقد ويرفع الامر الى الحاكم ويثبت عنده حاله فينظر الحاكم فاز وجد الجال مالا اكترى به له وان لم يجد له مالا وأمكنه أن يقترض على الجال من بيت المال أومن غيره ما يكتري له به فعل عفان دفع الحاكم المال الى المكتري ليكتري لنفسه به جاز في ظاهر كلام أحمد وان اقترض عليه من المكتري ما يكري به جاز وصار دينا في ذمة الجال عان العقد على معين لم يجز إبداله ولا اكتراء غيره لان العقد تعلق بعينه في تخير المكتري بين وان كان العقد على معين لم يجز إبداله ولا اكتراء غيره لان العقد تعلق بعينه في تخير المكتري بين الفسخ أو البقاء الى أن يقدر عليه فيطالبه بالعمل

[الحال الناني] إذا هرب الجمال فترك جماله فان المكتري يرفع الامر ألى الحاكم فان وجد الحبال مالا استأجر به من يقوم مقام الجمال في الانفاق على الجمال والشد عليها وحفظها وفعل ما يلزم الجمال فعله فان لم يجد له غير الجمال وكان فيها فضلة عن الكراء باع بقدر ذلك وان لم يكن فيها فضل أدلم يمكن بيعه اقترض عليه الحاكم كما قلنا ، وان ادان من المكتري وأنفق جاز ، وان أذن المكتري

عليه إلى منى لان ذلك من نيام الحج ، وقيل ليس له الركوب الى منى لانه بعد التحلل من الحج ، والاولى أن له ذلك لانه من نيام الحج وتوابعه ولذلك وجب على من وجب عليه دون غيره فدخل في قول الله تعالى (وقله على الناس حج البيت) ولو اكترى إلى مكة فقط فليس له الركوب إلى الحج لانها زيادة وبحمل أن له ذلك لان الكرا، إلى مكة عبارة عن الكرا، الحج لكونها لايكترى اليها إلا الحج غالبا فكان بمنزلة المكتري الحج

(فصل) قال أصحابنا بصح كرا، العقبة وهو مذهب الشافعي، ومعناها الركوب في بعضااطريق يركب شيئاً ويمشي شيئاً لانه إذا جاز اكراؤها في الجيم جازفي البعض ولا بد من العلمها إما بالفراسخ واما بالزمان مثل أن يركب ليلا ويمشي نهاراً ويعتبر في هذا زمان السير دون زمان النزول، وإن شرط أن يركب يوما وعشي يوما جاز فان أطلق احتمل الجواز واحتمل أن لا بصح لانه يختلف وليس في ضابط فيكون مجهولا، وإن اتفقاعلى أن يركب ثلاثة أيام ويعشي ثلاثة أو مازاد ونقص جاز وإن اختفا لم يجبر الممتنع منها لان فيه ضرراً على كل واحد منها الماشي لدوام المشي عليه والدابة لدوام الرؤب عليها لانه إذا ركب بعد شدة التعب كان أنقل على البعبر، وإن اكترى اثنان جلايتماقبان الرؤب عليها لانه إذا ركب بعد شدة التعب كان أنقل على البعبر، وإن اكترى اثنان جلايتماقبان عليه جاز ويكون كراؤه كل الطريق والاستيفاء بينهما على ما يتفقان عليه ، وإن تشاحاقهم بينهما لكل عليه جاز ويكون كراؤه كل الطريق والاستيفاء بينهما على ما يتفقان عليه ، وإن تشاحاقهم بينهما لكل عليه جاز ويكون كراؤه كل الطريق والاستيفاء بينهما على ما يتفقان عليه ، وإن تشاحاقهم بينهما لكل عليه جاز ويكون كراؤه السلاس)

في الانفاق مرماله بالمعروف ليسكون ديناعلى الجال جاز لانه موضع حاجة عواذا رجع الجال واختلفا فيا أنفق نظرنا قان كان الحاكم قدر لهما يفق قبل قوله في قدر ذلك وما زاد لا يحتسب به وان لم يقدر له قبل قوله في قدر النفقة بالمعروف لانه أمين وما زاد لا يرجع به لانه متطوع به ع واذا وصل المكتري رفع الامر المي الحاكم ففعل ما برى الحظ فيه من بيع الجال فيوفى عن الجال ما نومه من الدين المكتري أو الهيره و يحفظ باقي المير له وان رأى بيع بصفها وحفظ باقيها والانفاق على الباقي من عن ما باع جاز والسل لم يجد حاكا أو عجز عن الستدانة فله أن ينفق عليها ويقيم مقام الجال فيها يلزمه قان فعل ذلك متبرعا لم يرجع بشيء وان نوى الرجوع وأشهد على ذلك رجع به لانه حال ضرورة ، وهذا أحد الوجيين الشافعي وان لم يشهد و نوى الرجوع وأشهد على ذلك رجع به لانه يُبت لنفسه حقا على غيره مع العلم بأنها لا بد لها من نفقة إذن في الانفاق [والثاني] لا يرجع به لانه يُبت لنفسه حقا على غيره أنفق على الآبق وعلى عيال الفائب وزوجاته والدابة المرهونة ولو قدر على استئذان الحاكم فأنفق من غير استئذانه وأشهد على ذلك ففي رجوعه وجهان أيضا ، وحكم موت الحال حكم هربه ، وقال أبوبكر مذهب أحد ان الموت لا يفسخ الاجارة وله أن يركها ولا يسرف في علفها ولا يقصر ويرجع من المائل أم يكن في يد المستأجر ما ين قه ام بجز أن يبيع منها شيئا لان البيع الما يجوز من المائه أومن نائه أومن نائه أومن له ولاية عليه من المائك أومن نائه أومن له ولاية عليه

واحد منهما فراسخ معلومة او لاحدهما بالليل و للآخر بالنهار ، وإن كان قداك عرف رجع اليه وان اختلفا في البادى منهما أقرع، ويحتمل أن لا يضح كر زها إلا أن يتفقا على ركوب معلوم لـكل واحد منهما لانه عقد على مجهول بالنسبة الى كل واحد منهما فلم يصح كا لو اشتريا عبدين على أن لـكل واحد منهما عبداً معينا منها

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشيخ رحمه الله (والاجارة عقد لازممن الطرفين ليس لاحدهما فسخها)

و به قال مالك والشافعي و أصحاب الرأي لا نهاعة دماوضة فكانت لازمة كالبيع ولانها نوع من البيع وانما اختصت باسم كالصرف والسلم لا أن يجد المين مصبة عيما لم يكن علم به فله الفسخ بغير خلاف نعلمه قال ابن المنذر اذا ا كنرى دابة بعينها فوجدها جموحا أو عضوضا أو نفوراً أو بها عيب غير ذلك عما يفسد ركوبها فللمكتري الخيار ان شاه ردها وفسخ الاجارة ، وإن شاه أخذها وهذا قول الثوري وأصحاب الرأي لانه عيب في المعقود عليه فأثبت الخيار كالعيب في بيوع الاعيار ، والعيب الذي يرد به ما تنقص به المنفعة كنعثر الظهر في المشي والعرج يتأخر به عن القافلة ودبض البهيمة بالحمل وكومها جموحا أو عضوضا ونحو ذلك ، وفي المسكرى الخدمة ضعف البصر والجنون والجذام والبرص ، وفي الدار انهدام الحائط والحوف من صقوطها وانقطاع الما. من بثرها أو تغيره بحيث بمنع الشرب والوضوء

(فصل) قال أصحابنا يصح كرا المقبة وهو مذهب الشافعي ومعناها الركوب في بعض الطريق يركب شيئا ويمشي شيئا لانه إذا جاز اكتراؤها في الجيم جاز اكتراؤها في البعض ، ولا بدمن كومها معلومة إما أن بقدرها بفراسخ معلومة وإما بالزمان مثل أن بركب ليلا ويمشي نهاراً وبعتبر في هذا زمان السير دون زمان الغزول ، وإن اتفقا على أن بركب يوما ويمشي يوما جاز . فإن اكترى عقبة وأطلق احتمل أن مجوز وبحمل على العرف ، ومحتمل أن لا يصبح لان ذلك يختلف وليس له ضابط في يكون مجهولا . وإن اتفقا على أن بركب ثلاثة أيام أو مازاد وقص جاز ، وإن اختافا لمجبر المتنعمنها لان فيه ضرراً على كل واحد منها : الماشي لدوام المشي عليه ، وعلى الجل الحوام الركوب عليه ، ولانه إذا ركب بعد شدة تعبه كان أثقل على البعير

وان اكترى اثنان جملا بركبانه عقبة وعقبة جاز ويكون كراؤهما طول الطريق والاستيفا. بينها على ما يتفقان عليه ، وان تشاحاقسم بينها لكل واحدمنها فراسخ معلومة أو لأحدهما اللبل والآخر النهار وان كان قذاك عرف رجم اليه، وأن اختلفا في البادي، منها أقرع بينها ، ومحتمل أن لا بصح كراؤهما إلا أن يتفقا على ركرب معلوم لكل واحد منها لانه عقد على مجهول بالنسبة الى كل واحد منها فلم بصح كما لو اشتريا عبدين على أن لكل واحد منها عبدا معينا منهما

وأشبا. ذلك من النقائص، فان رضي بالمقام ولم بفسخ لزمه جبع الاجرة لأنه رضي به ناقصا أشبه مالو رضي بالمبيع معيبا، وان اختلفا في الموجود هل هو عيب أولا أوجم فيه إلى أهل الحبرة مثل أن تكون الدابة خشنة المشي أو انها تتعب راكبها لكونها لانركب كثيراً فان قالوا هو عيب فلهالفسخ والافلا هذا اذا كان العقد تعلق بعينها فان كانت موصوفة في الذمة لم ينفسخ العقد وعلى المسكري إبدالها كالمسلم فيه إذا وجده معيبا أو على غير صفته فان عجز عن إبدالها أو امتنع منه ولم يمكن إجباره فللمكتري الفسخ أيضاً

﴿ مسئلة ﴾ (وأن بدأ له قبل تقضى المدة فعليه الاجرة)

قد ذكرنا أن الاجارة عقد لازم يقتضي تمليك المؤجر الاجر والمستأجر المنافع فاذا فسخ المستأجر الاجارة قبل انقضا. مدتها وترك الانتفاع اختياراً منه لم تنفسخ الاجارة وتلزمه الاجرة ولا يزول ملكه عن المنافع كما لو اشترى شيئا وقبضه ثم تركه : قال الاثرم قلت لابي عبدالله رجل كترى بعيراً فلما قدم المدينة قال له فاسخني وقال ليس ذلك له قد لزمه الكرا. قلت فان مرض المستكري بالمدينة فلم يجمل له فسخا لانه عقد لازم من الطرفين فلم بالك أحد المتعاقدين فسخه ، وإن فسخه لم يسقط الموض الواجب كالبيع

(فصل) قد ذكرنا أن المستأجر على المنافع بالعقد كا على المشتري المبيع بالبيع وبزول ملك المؤجر عنها كا يزول المائع عن المبيع فلا يجوز له التصرف فيها لانها صارت بملوكة لغيره قان

(مسئلة) قال (فان رأى الراكبين أو وصفا له وذكر الباقي أرطال معلومة فجائز)

وجملته ان المعرفة بالوصف تقوم مقام الرؤية في الراكين إذا وصفهما عامختلفان به في الطول والقصر والمهزال والسمن والصحة والمرض والصفر والكبر والذكورية والانرثية والباقي يكني فيه ذكر الوزن وقال الشريف أبوجه فر وأبو الخطاب لابد من معرفة الراكبين بالرؤية لانه مختلف بثقله وخفته وسكوئه وحركته ولا ينضبط بالوصف فيجب تعبينه وهدذا مذهب الشافعي ، ولهم في المحمل وجه أنه لا تكنى فيه الصفة و بجب تعبينه

ولنا أنه عقد معاوضة مضاف المحيوان فاكتني فيه بالصفة كالبيم وكالمركوب في الاجارة ولانه لولم يكتف فيه بالصفة لما جاز الراكب أن يقيم غيره مقامه لانه أما يعلم كونه مثله لتساويها في الصفات فما لا تأتي عليه الصفات لا يعلم التساوي فيه ولان الوصف يكتنى به في البيم فاكتفي به في الاجارة كالرؤبة والتفاوت بعد ذكر الصفات الظاهرة يسير تجري المسامحة فيه كالمسلم فيه

وعجوز اكترا. الابل والدواب الحمولة ، قال الله تعالى [وتحمل أثقال كم إلى بلد لم تكونوا بالنيه الا بشق الاننس] والحمولة بالضم الاحمال والحمولة بالفتح التي بحمل عليها قال الله تعالى

تصرف فيها وكان ذلك في حال يد المستأجر قبل تقضي المدة مشل أن يكتري داراً سنة فيسكنها شهراً ويتركها فيسكنها المالك بقية السنة أو بؤجرها لفيره احتمل أن ينفسخ العقد فيا استوفاه المالك لانه تصرف فيه قبل قبل تسليمه وسلم باقيه عان تصرف في بعض المدة دون بعض انفسخ العقد في قدر ماتصرف فيه خاصة عوعلى المستأجر أجر مابقي فان سكن المستأجر شهراً وسكن المالك عشرة أشهر لزم المستأجر أجر شهرين عوان سكنها شهراً وسكن المالك عشرة أشهر واحتمل أن يلزم المستأجر أجر جيم المدة وله على المالك أجر المثل لما سكن أو تصرف فيه بسقط ذلك مما على المستأجر من الاجر ويلزمه الباقيلانه تصرف فيا ملكه المستأجر المبرويلين المنافع بالموقوق المنافع بالمالك أجر المثل المنافع بالمنافع بالمنافع والاجارة وغيرها على المنافع وان فضلت منه فضلة لزم المالك أداؤها إلى المستأجر عوالاول أولى وهو ظاهر مذهب الشافي وان فضلت منه فضلة لزم المالك أداؤها إلى المستأجر عوالاول أولى وهو ظاهر مذهب الشافي وان قصلت منه فضلة لزم المالك أداؤها إلى المستأجر عوالاول أولى وهو ظاهر مذهب الشافي وان قصلت منه فالمالك قبل تسليمه المهن أو امتنع من تسليمها حتى انقضت مدة الاجارة انفسخت الاجارة والمنافع وان سلمها اليه في أثناء المدة و عليه قبل نشيء وعب أجر الباقي بالحصة كالمبيع إذا تسليمه وأتلف بعضه وأتلف بعضا

ومن الانعام حولة وفرشا] الحولة الكبار والفرش الصفار ، وقبل الحمولة الابل والفرش الفنم لانها لانحمل ، ولا محتاج الى معرفة الحمولة لان الغرض حل المتاع درن ما محمله بخلاف الركوب فان المراكب غرضا في المركوب من سهولة وحاله وسرعته ، وإن انفق وجود غرض في الحمولة مثل أن يكون المحمول شيئا تضره كثرة المركة كالفاكمة والزجاج أو كون الطريق بما يعسر على بعضها دون بعض فينه في أن يذكر في الاجارة ، وأما الاحمال فلابد من معرفتها قان لم يعرفها لم مجز لان ذلك يتفاوت كثيراً ومختلف الفرض به فان شرط أن محمل ماشا بطل لان ذلك لا يمكن الوقاء به ويدخل فيه ما يقتل البهبمة ، وإن قال احتمل عليها طاقتها لم مجز أيضا لان ذلك لاضابط له ، وتحصل المعرفة بطريقين (المشاهدة) لا بهامان أعلى طرق الهم (والصفة) ويشعرط في الصفة معرفة شيئين القدر والجنس لان المجنس مختلف تعب البهبمة باختلافه مع التساوي في القدر قان القطن يضر بها من وجه وهو أنه ينتفخ على المجمعة في على المجمعة في عام من وجه وهو أنه ينتفخ على المجمعة في عام من وجه أن الفلوف قان دخلت في الوزن لم محتمج الى ذكرها ، المهبمة فيدخل فيه الربح في قل معروفة لاتختاف كفرا أو الصوف والشعر و نحوها جاز العقد عليهامن غير وأن لم توزن قان كانت غلوقا معروفة لاتختاف كفرا أو الصوف والشعر و نحوها جاز العقد عليهامن غير تعيين لامها قلمانتفاوت تفاوتا شيرا فتسميتها تكفي وان كانت مختلف فلا بدمن معرفها بالتعيين أو الصفة وذكر ابن عقبل انه اذا قال أكر بتكا التحمل عليها نلائما ته وان كانت مختلف فلا بدمن معرفها بالتعيين أو الصفة وذكر ابن عقبل انه اذا قال أكر بتكا التحمل عليها نلائما تقرط كما شئت جاز وملك ذلك لكن لا يحمله حلايضر

⁽مسئلة ﴾ (وان حوله المالك قبل تقضيها فليس له أجر لما سكن نص عليه ومحتمل أن له من الاجرة بقسطه)

اذا استأجر مدة فسكنه بعضها ثم أخرجه الما الكرمنعة عام السكنى فلا شيء له من الاجر نص عليه أحمد وذكره الحرقي ومجتمل أن له من الاجر بقسطه وهوقول أكثر الفقهاء لانه استوفى ملك غيره على وجه المعاوضة فلزمه عوضه كالمبيع اذا استرفى بعضه ومنعه المالك بقيته أ

ولنا أنه لم يسلماليه ما تناوله عقد الاجارة فلم بستحق شيئا كالو استأجره لحل كتاب الى بلد فحمله بعض الطريق أو ليحذر له عشرين ذراعا فحفر له عشرا وامتنع من حفر الباقي وقياس الاجارة على الاجارة أولى من قياسها على البيع ، والحسكم فيهن اكترى دابة فامتنع المسكنري من تسليمها في بعض المسدة أو أجر نفسه أو عبده المخدمة مدة وامتنع من إعامها أو أجر نفسه لبناء حائط أو خياطة أو حفر بئر أو حمل شيء الى مكان وامتنع من أعام العمل مع القدرة عليه كالحسكم في العقار يمتنع من تسليمه وأنه لا يستحق شيئا لماذ كرنا

⁽ مسئلة) (وأن هرب الاجيرحتى انقضت المدة أنفسخت الاجارة ، وأن كانت على عمل خير المستأجر بين الصبر والفسخ)

بالحيوان مثل مالو أراد حل حديد أوزئبق ينبغي أن يفرقه على ظهر الحيوان فلا مجتمع في موضع واحد من ظهره ولا مجعله في وعا يتموج فيه فيكد البيمة ويتعبها ، وإن اكترى ظهر آ المحمل موصوفا مجنس فأراد حله على غير ذاك الحنس وكان الطالب الذلك المستأجر لم يقبل منه لانه لا يملك المطالبة بما لم يعقد عليه وإن طلبه المؤجر وكان يفوت به غرض المستأجر منل أن يكون غرضه الاستعجال في السير أو أن لا ينقطع عن القافلة فيتعين الخيل أو البغال أو يكون غرضه سكون الحولة لكون الحولة مما يضرها الحر أو قومها وصبرها العلم يق و أن الحولة فيمين الابل لم يجز العدول عنه لانه يفوت غرض المستأجر فلم مجز ذلك كا في المركوب، وإن لم يفوت غرضا جاز كا مجوز لمن اكترى على حل شي حمل مثله أو أقل ضرراً منه

(فصل) ويجرز كراء الدابة العمل الانهامنفهة مباحة خلقت الدابة لما فجاز الكراء لما كالركوبوان اكترى بقراً الحرث جازلان البقر خلقت الحرث والذلك قال النبي والمسلح المربي ال

وأما تقدير العمل فيجوز بأحد شيئين إما بالمدة كيوم ويومين وإما الارض كهذه القطعةأو من

وجلة ذلك أنه اذا هرب الاجبر أو شردت الدابة او أخذ المؤجر العبين وهرب بها او منعه استيفاء المنفعة منها من غير هرب لم تنفسخ الاجارة لسكن يثبت للمستأجر خيار الفسخ فان انفسخ فلا كلام ، وان لم يفسخ وكانت الاجارة على مدة انفسخت بمضي المدة يوما فيوما فان عادت العين في أثناء المدة استوفى ما يقي منها ، وان انقضت المدة انفسخت الاجارة لفو ات المعقود عليه وان كانت الاجارة على موصوف في الدمة كخياطة أوب او بناه حائط او حل الى موضع معين استؤجر من ماله من يعمله كا لو أسلم اليه في شيء فهرب بيع من ماله فان تعذر فللمستأجر الفسخ فان لم يفسخ وصبر الى أن يقدر عليه فله مطالبته بالعمل لان ما في الدمة لا يفوت بهربه ، وكل موضع امتنع الاجبر من العمل في أو منع المؤجر المستأجر الفسخ المبق الا أن فيه أو منع المؤجر المستأجر من الانتفاع اذا كان بعد عمل البعض فلا أجر له فيه على ماصبق الا أن يرد العين قبل انقضاء المدة او يتم العمل ان لم يكن على مدة قبل فسخ المستأجر فيكون له أجر ماعل فاما ان شردت الدابة او تعذر استيفاء المنفعة بغير فعل المؤجر فله من الاجر بقدر ما احتوفى بكل حال فاما ان شردت الدابة او تعذر استيفاء المنفق وحفظ باقي عنها الحاكم من مال الحال أو أذن المستأجر في الانفاق فاذا قدم باعهاووفى المنفق وحفظ باقي عنها الحاكم من مال الحال أو أذن المستأجر في الانفاق فاذا قدم باعهاووفى المنفق وحفظ باقي عنها الصاحبه)

اذا هرب الجمال في بعض الطريق أو قبل الدخول فبها لم يخل من حالين (أحدهما) أن يمرب بجماله فان لم يجد المستأجر حاكما أو وجد حاكما لم يمكن إثبات الحال عنده أو أمكن ولم يحصل

هذا المكان إلى هذا المكان أو بالمساحة كدى أو مديين ونحوذاك كل ذلك جائز ، لان العلم بحصل به فان قدره بالمدة فلا بد من معرفة البقر التي يعمل عليها لان الغرض مختلف باختلافها في القوة والصعف ، ومجوز أن يستأجر البقر مغردة ليتولى رب الارض الحرث بها ومجوز أن يستأجرها مع صاحبها ليتولى الحرث بها ومجوز استنجارها با لنها من الفدان والنير واستنجارها بدون آلتها دكون الآلة من عند صاحب الارض ، ومجوز استنجار البقر وغيرها لدراس الزرع لانها منفعة مباحة مقصودة فأشبهت الحرث ، ومجوز على مدة أو زرع معين أو موصوف كماذكرنا في الحرث، ومجوز على مدة أو زرع معين أو موصوف كاذكرنا في الحرث، ومقدر بالمدة احتاج الحسيرة الحيوان الذي يعمل عليه ليعرف قوته أو ضعفه ، وإن كان على عمل غير مقدر بالمدة احتاج الى معرفة جنس الحيوان الن الفرض مختلف به فنه مارو ثه عام ومنه مارو ثه مجسولا محتاج إلى معرفة عين الحيوان ، ومجوز أن يستأجر الحيوان با لتهر فير آلته مع صاحبه ومنفرداً عنه كاذكرنا في الحرث (فصل) ومجوز استئجار بهيمة لادارة الرحى ويفتقر إلى شيئين معرفة الحجر إما عشاهدة واما بصفة تحصل بها معرفته لان عل البيمة يختلف فيه بثناله وخفته فيحتاج صاحبها إلى معرفته و تقدير العمل إما بالزمان فيقول يوما أو يومين ، أو بالطعام فيقول قفيزاً أو تفيز بن ويذكر جنس المطحون إن كتراها لادارة دولاب فلا بد

له ما يستوفي به حقه منه فلامستأجر الفسخ لانه تعذر عليه قبض المعقود عليه أشبه ما اذا أفلس المشتري فان فسخ العقد وكان الجال قد قبض الاجر كان دينا في ذمته وان اختار المقام على العقد وكانت الاجارة على عمل في الدمة فله ذلك ، ومتى قدر على الجال طالبه به وان كان العقد على مده انقضت في هربه انفسخت الاجارة وان أمكن اثبات الحال عند الحاكم وكان العقد على موصوف غير معين لم ينفسخ العقد ويرفع الامر الى الحاكم ويثبت عنده حاله فان وجد الحاكم العجال مالاا كترى به وان لم يجد له مالا وامكنه أن يقترض عليه ما يكتري له به فعل فان دفع الحاكم المال الى المكتري به لنفسه جاز في ظاهر كلام أحد، وان كان القرض من المكتري جاز وصار دينا في ذمة الحال وان كان العقد على معين لم مجز ابداله ولا اكترا، غيره لان العقد تعلق بعينه فيخير المكتري بين الفسخ أو الصبر الى أن يقدر عايه فيطالبه بالعمل

⁽ الحال الثاني) اذا هرب وترك جماله قان المكتري يرفع الامر الى الحاكم قان وجد الجال مالا استأجر به من يقوم مقامه في الانفاق على الجال والشد عليها وفعل ما يلزم الجال قان لم يجدله غير الجال وكان فيها فضلة عن المكراء باع بقدر ذاك وان لم يكن فيها فضل أولم يمكن بيعه افترض عليه الحاكم كما ذكر ناء وان ادان من المكتري وانفق جاز، وان أذن المكتري في الانفاق من ماله بالمعروف ليكون دينا على الجال جاز لانه موضع حاجة فاذا رجع واختلفا فيا انفق وكان الحاكم قدر النعقة قبل قول ا

من مشاهدته ومشاهدة دولا به لاختلافها وتقدير ذلك بازمان أو مل. هذا الحوض أو هذه البركة ، وكذلك ان اكتراها للامنقا، بالغرب فلا بدمن معرفته لانه مختلف بكبره وصفر، ويقدر بالزمان أو بعدد الغروب أو بحل بحركة أو حوض، ولا يجوز تقدير ذلك بسقي أرض لان ذلك يختلف فقد تكون الارض عطشا له لا يرويها القليل و تكون قرية العهد بالماه نيكفيها القليل فيكون ذلك مجهولا، وإن قدره بسقي ماشية احتمل أن لا يجوز القليل و تكون قرب أوجر اراد ومعرفة ذلك اما بالرقية و اما بالستقي عليها ما ولا بدمن معرفة الآلة التي يستقي بهابن راوية أو قرب أوجر اراد ومعرفة ذلك اما بالرقية و اما بالسفة ، ويقدر العمل الما بالزمان و اما بعد دالم الله و الما بل شي معين ، فان قدره بعد دالم التا حتاج الحدمو فقا الموضع الذي يستقي منه والحد و المعرف الموضع و الموضع و الموضع الذي يدهب اليه لان ذلك بالعرف ، وكل موضع و قم المقدع لمدة فلا معرفة الظهر الذي يعمل عليه لان الغرض يختلف باختلابها في القوة والضعف ، وإن وقع على موضع مو والمقدع لمن منه معين المين لم يحتج إلى معرفتها لانه لا يختلف و يحتمل أن يحتاج الى ذلك في استقاء الماء عليه لان منه مادوثه عاهر و وجسمه طاهر بغير خلاف كالخيل والبقر ، ومنه ماروثه غيس و يختلف في نجاسة جسمه مادوثه عالم و الحير فريما نجس به المستقي أو دلوه فيتنجس الماء به فيختلف القرض بذلك في استقاء الماء عليه لان منه مادوثه طاهر وجسمه طاهر بغير خلاف كالخيل والبقر ، ومنه ماروثه غيس و يختلف في نجاسة جسمه مادوثه طاهر وجسمه طاهر بغير خلاف كالخيل والبقر ، ومنه ماروثه غيس و يختلف في نجاسة جسمه كالبغال و الحمير فريما نجس به المستقي أو دلوه فيتنجس الماء به فيختلف القرض بذلك في تحتجب معرفته كالبغال و المورون في المناه و المورون المناه و ال

المكتري في ذلك دون مازاد ، وان لم يقدر له قبل قوله في قدر النفقة بالمعروف لانه أمين فاشبه الومي الذا ادعى النفقة على الايتام بالمعروف وما زاد لا يرجم به لانه متطوع به ، واذاو صل المكتري أو لغيره الى الحاكم فيفعل ما يرى الحظ فيه من بيم الجال فيوفي عن الجال مالزمه من الدين المكتري أو لغيره ويحنظ بتي النمن له وان وأى بيم بعضها وحفظ باقيها والانفاق على الباقي من عن ماباع جاز ، وان لم يجد حاكا أو عجز عن استئذانه فله أن ينفق عليها ويقيم مقام الجال فيا يلزم، ولا يرجم بذلك ان فسل متبرعا وان نوى الرجوع واشهد على ذلك رجم به لانه حال ضرورة وهذا أحد الوجهين لا محاب الشافعي ، وان لم يشهد و نوى الرجوع فني الرجوع وجهان (أحدها) يرجم به لان ترك الجال مم العلم بأنها لا بد لما من نفقة اذن في الانفق (والثاني) لا يرجم به لانه يثبت لنفسه حقا على غيره وكذلك بأنها لا بد لما من نفقة اذن في الانفق (والثاني) لا يرجم به لانه يثبت لنفسه حقا على غيره وكذلك النم يشهده وأنفق محتسبا بالرجوع ، قال شيخناوقياس المذهب أن له الرجوع كقولنا يرجم بما انفق على الآق وعلى عبال الفائب وزوجاته والدابة المرهونة ، فان قدر على استئذان الحاكم فانفق من غير المد أن الموت لا ينسخ ويرجم بذلك في مال المد أن الموت لا ينسخ الاجارة وله أن يركبها ولا يسرف في علمها ولا يقصر ويرجم بذلك في مال المترفى ، فان لم يكن في يد المستأجر ما ينفق لم يجز أن ببيع منها شيئا لان البيع إنما يجوز من الماك أو المترف في علمها ولاية عليه

(فصل) واذا اكترى حيوانا لعمل إنحلق له مثل أن اكترى البقر المركوب والحل عليها أو اكترى الابل والحر المحرث جاز لانها منعة مقصودة أمكن استيفاؤ هامن الحيوان لم بردالشرع بتحر بمها فجاز كالذي خلقت له ولان مقتضى الملك جواز التصرف بكل ما تصاح له العين المملوكة ويمكن تحصيله منها ولا يتنع ذلك إلا بمعارض راجح اما ورود نص بتحريمه أو قياس صحيح أو رجحان مضرته على منفعته وليس ههنا واحد منها ، وكثير من الناس من الاكراد وغيرهم محملون على البقر ويركبونها وفي بعض البلدان محرث على الابل والبغال والحير فيكون معنى خلقها المحرث ان شاء الله أن معظم الانتفاع بها في شيء آخر كما أن الحيل خلقت المركب والزينة ويباح أكلها واللؤلؤ فيه ولا يمنع ذلك الانتفاع بها في الادرية وغيرها والله أعلم خلق الحرث التحرث النسماله في الادرية وغيرها والله أعلم المناس حال المناس على المناس على الاحرث المناس على المناس على الاحرث المناس على ا

(مسئلة) (وما حدث في السلمة من يد الصالم ضمن)

وجملته أن الاجير على ضربين خاص ومشترك : فالحاص هو الذي يقم المقد عليه في مدة معلومة يستحق المستأجر نفعه في جيمها كرجل استؤجر لحدمة أو عمل في بناء أو خياط أو رعاية يوما أو شهراً . سمي خاصاً لاختصاص المستأجر بنفعه في خلك المدة دون سائر الناس . والمشترك الذي يقم العقد معه على

﴿ مسئلة ﴾ (وتنفسخ الاجارة بنلف العين المقود غليها)

وجملته ان من استأجر عينا مدة فحيل بينه وبين الانتفاع بها لم يخل من أقسام [أحدها] ان تناف المين كدَّابة تنفق أو عبد بموت فرلك على ثلاثة أضرب [أحدها] أن تتلف قبل قبضها فان الاجارة تنفسخ بغير خلاف أملمه لان المعقود عليه تاف قبل قبضه فأشبه مالو نلف الطعام المبيغ قبل قبضه [الثاني] أن تناف عقيب قبضها فان الاجارة تنفسخ ايضا ويسقط الاجر في قول عامة الفقهاء إلا أبا ثور حكي عنه أنه قال يستقر الاجر لان المقود عليه تلف بمدقبضه أشبهالمبيم. وهذاغلط لان المعقود عليه النافع وقبضها باستيفائها أو التمكن من استيفائها ولم يحصل ذلك فأشبه تلفها قبل قبض العين [النالث] أن تنلف بعد مضي شيء من المدة فان الإجارة تنفسخ فيا بقي من المدة دون مامضي ويكونَ الدوَّجر من الاجر بقدر ما استرفى من المنفعة ، قال أحمد في رواية الراهيم بن الحارث : إذا اكترى بعيراً بعينه فننق بعطيه بحساب ماركب وذلك لما ذكرنا من أن المعتود عليه المنافع وقد تلف بعضها قبل قبضه فبطل العقد فيا تلف دون ماقبض كالواشترى صبرتين نقبض احداهما وتلفت الاخرى قبل قبضها ، ثم نظر فان كان أجر المدة متساويا فعايه بقدر مامضى ان كان قد مضى النصف فعليه نصف الاجر وان كان قد مضى الثاث فعليه الثلث كما يقسم المَّن على المبيم المتساري ، وان كان مختلفا كدار أجرها في الشتاء أكثر من أجرها في الصيف وأرض أجرها في الصيف اكثر من الشتا. ، (المغنى والشرح الـكبير) (الجزء السادس) (12)

همل معين كذياطة ثوب وبناء حائط وحل شيء الى مكان معين أو على عمل في مدة لا يستحق جميع نفعه فيها كالسكحال والطبيب . سمي مشتركا لانه يتقبل أعملا لاثنين وثلائة وأكثر في وقت واحد ويعمل لهم فيشتركون في منفعته واستحقاقها فسمي مشتركا لاشتراكهم في منفعته ، قالاجير المشترك هو الصانع الذي ذكره الخرقي وهو ضامن لما جنت يده قالحائك اذا أفسد حياكته ضامن لما أفسد نعى أحمد على هذه المسئلة في رواية ابن منصور، والقصار ضامن لما يتخرق من دقه أو مده أوعصره أو بسطه ، والطباخ ضامن لما أفسد من خبزه والحال يضمن ما يسقط من حمله عن رأسه أو تلف من عثرته والحبال يضمن ما تلف بقوده وسوقه وانقطاع حمله الذي يشد به حمله والملاح يضمن مانلف من يده أو جذف أومايمالج بهالسفينة ، وروي ذلك عن عمر وعلى وعبدالله بن عتبة وشريح والحسن والحسكم وهو قول أي حنيفة ومالك وأحد قولي الشافعي وقال في الآخر لايضمن ما لم يتعد ، قال الربيع هذا مذهب الشافعي وان لم يتح به ، وروي ذلك عن عطاء وطاوس وزفر لانها عين مقبوضة بعقد الاجارة فلم تصر مضمونة كالعين المستأجرة

ولنا ماروى جمفر بن محد عن أبيه عن على أنه كان بضمن الصباغ والصواغ وقال لا يصلح الناس الا ذلك ، وروى الشافعي في مسنده باسناده عن على أنه كان يضمن الاجراء ويقول لا يصلح الناس الا هذا ولان عمل الاجير المشترك مضمون عليه فما تولد منه يجب أن يكون مضمونا كالعد وان بقطع

أو دار لها موسم كدور مكة رجع في تقويمه الى أهل الخبرة ويسقط الاجر المسمى على حسب قيمة المنفعة كقسمة النمن على الاعيان المحتلفة في البيع ، وكذلك لوكان الاجرعلى قطع مسافة كبعبر استأجره على حل شيء الىمكان معين وكانت متساوية الاجزاء أو مختلفة وهذا ظاعر مذهب الشافعي

(مسئلة) (وموت الصبي المرتضم)

إذا مات الصبي المرتضم انفسخ العقد لأنه يتعذر استيفاء المعتود عليه لأنه لا يمكن اقامة غيره مقامه لاختـلاف الصبيان في الرضاع واختلاف الابن باختلافهم قانه قد يدر على أحد الولدين دون الآخر وهذا منصرص الشافعي، وإذا انفسخ العتد عقيبه بطلت الاجارة من أصلها ورجم المستأجر بالأجر كله وان كان في أثناء المدة رجم محصة ما بقي

وتُنفخخ الاجارة بموت المرضعة النوات المنفعة بهلاك محلها ، وحكي عناً في بكر انها لاننفسخ ويجب في مالها أجر من ترضعه بمام الوقت لانه كالدين

ولنا أنه فلك المعقود عليه أشبه ما لو هلكت البهيمة الستأجرة .

(مسئلة) (وموت الراكب اذا لم يكن له من يقوم مقامه في استيفاء المنفعة) اذا مات المكتري و الم يكن له وارث يقوم مقامه في استيفاء المنفعة أو كان غائبا كن يموت في طريق مكة و يخلف جمله الذي اكتراه وايس له عليه شيء محمله ولا وارث له حاضر يقوم مقامه فظاهر كلام أحمد ان لاجارة تنفسخ في ابقي

عضو بخلاف الاجبرالخاص. والدابل على أن عمله مضمون عليه أنه لا يستحق العوض الا بالعمل وأن النوب لو تلف في حرزه بعد عمله لم يكن له أجر فيا عمل فيه وكان ذهاب عمله من ضمانه بخد لاف الحاص فانه اذا أمكن المستأجر من استماله استحق العوض بمضي المدة وإن لم يعمل ، وما عمل فيه من من حرزه لم يسقط أجره بتافه

(فصل) ذكر القاضي أن الاجير المشترك انا يضمن اذا كان يعمل في ملك نفسه مشل الحباز يخبرني تنوره وملكه والقصار والخياط في دكانبهما قال ولو دعا الرجل خبازاً فخبر له في داره أوخياطا أو قصاراً ليقصر و يخيط عنده لاضان عليه فيا أتاف مالم يفرط لانه سلم نفسه الى المستأجر فيصير كالاجير الخاص ، قال ولو كان صاحب المناع مم الملاح في السفينة أو راكبا على الحابة فوق حمله فعطب الحل لاضان على الملاح والمكاري لان يد صاحب المناع لم تزل ، ولو كان رب المناع والحال راكبين على الحل فتلف حله لم يضمنه الحال لان رب المناع لم بسلمه اليه ومذهب مالك والشافعي نحو هذا ، قال أصحاب الشافعي لو كان العمل في دكان الاجير والمستأجر حاضر أواكتراه ليعمل له شيئا وهو ما مسلما اليه فظاهر كلام الخرقي أنه لافرق بين كونه في ملك نفسه أوملك مستأجره أوكان صاحب صار مسلما اليه فظاهر كلام الخرقي أنه لافرق بين كونه في ملك نفسه أوملك مستأجره أوكان صاحب المعمل حاضراً عنده أو غائبا عنه أو كونه مع الملاح أو الحال أولا ، وكذلك قال ابن عقيل ما تلف بجناية المعمل حاضراً عنده أو عائبا عنه أو كونه مع الملاح أو الحال أولا ، وكذلك قال ابن عقيل ما تلاع معه أو المعال حاضراً عنده أو بجناية المكاري بشده المناع ونحوه فهو مضه رن عليه سواء كان صاحب المناع معه أو المعالد بالمناع ونعوه فهو مضه رن عليه سواء كان صاحب المناع معه أو المعالد بهذفه أو بجناية المكاري بشده المناع ونحوه فهو مضه رن عليه سواء كان صاحب المناع معه أو

من المدة لانه قد جاء أمر غالب يمنع المستأجر منعة العين فأشبه مالو غصبت ولان بقاء العقد ضرو في حق المكري والمكتري لان المكتري بجبعليه الكراء من غير نفع والمكري يمتنع عليه التصرف في ماله مع ظهور امتناع الكراء عليه ، وقد نقل عن أحد في رجل اكترى بعيرا فحات المكتري في بعض العلم بق فان رجع البعير خاليا فعليه بقدر ماوجب له ،وان كان عليه تقاه ووطاق فله السكراء الى الموضع ، وظاهر هذا أنه حكم بفسخ العقد فيا بقي من المدة اذا مات المستأجر ولم يبق له به انفاع لانه تعذر استيفاء المنفعة بأمر من الله تعالى فأشبه مالو اكترى من يقلع له ضرصه فبرأ أو أنقام قبل قلمه أو اكترى كعالا ليكحل عينه فبرأت أو ذهبت ، وبجب أن يقدراً الم بكن ثم من ورثته من يقوم مقامه في الانتفاع الكري قبض البعير ومنع الورثة الانتفاع المن الوارث يقوم مقام الموروث وتأو لها القاضي على أن المكري قبض البعير ومنع الورثة الانتفاع ولولا ذلك لما انفسخ المقد لانه لا ينفسخ بعذر في المستأجر مع سلامة المعقود عليه كان وجب من المستوف المناع من سكناها ،ولا يصح هذا الانه لو منع الوارث الانتفاع لما استحق شيئاً من الاجر ، ويفارق هذا ما لو حبس المستأجر لان المعقود عليه انتفاعه وهذا لم يؤس منه بالمبس لانه يمكن خروجه في هذا ما لو حبس المستأجر لان المعقود عليه انتفاعه وهذا لم يؤس منه بالمبس لانه يمكن خروجه في في وقت من الحبس وانتفاعه و يمكن أن يستنيب من يستوفي المنفعة له إما بأجره أوغيره بخلاف الميت كل وقت من الحبس وانتفاعه و يمكن أن يستنيب من يستوفي المنفعة له إما بأجره أوغيره بخلاف الميت

لم يكن لأن وجوب الضان عليه لجناية يده فلا فرق بين حضور المالك وغيبته كالعدوان ولان جناية الجال والملاح اذا كان صاحب المتاع راكبا معه يعم المتاع وصاحبه وتفريطه يعدها الم يسقط ذلك الضمان كالورمي انسانا مترسا فكسر ترسه وقتله ، ولان العابيب والحتان اذا جنت يداهما ضمنا مع حضور المطبب والختون، وقد ذكر القاضي أنه لو كان ذاك يحمل على رأسه ورب المتاع معهفمتر فسقط المتاع فتلف ضمن، وأن سرق لم يضمن لانه في العثار تاف مجنايته والسرقة ايست من جنايته ورب المال لم يحل بيته وبينه وهذا يفتضي ان تلفه مجنايته مضمون عليه سواء حضر رب المال أو غاب بل وجوب الضان في محل النزاع أولى لان الفعل في ذلك الى الموضع مقصود لماعله والسقطة من الحال غير مقصودة له فاذا وجب الفهان همنا أثم أولى

(فصل) وذكر القاضي أنه اذا كان المستأجر على حمله عبيداً صفاراً أو كباراً فلا ضان على المكاري فيا تلف من سوقه وقوده اذ لايضمن بني آدم من جهة الاجارة لانه عقد على منفعة والاولى وجوب الضان لان الضان ههنا من جهة الجناية فوجب أن يم بني آدم وغيرهم كسائر الجنايات وما ذكره ينتقض بجناية الطبيب والحتان واللهأعلم

(فصل) فأما الاجير الحاص فهو الذي يستاجره مدة فلا ضان عليه مالم يتعد قال أحمد في رواية

[﴿] مسئلة ﴾ ﴿ وانقلاع الضرس الذي اكثري لقلعه أو يرؤه ﴾ وكذلك أن اكثرى كحالا ليكحل عينه فبرأت أو ذهبت انفسخ العقد لأنه تعذر استيفا. المعتود عليه أشبه مالو تعذر بالموت

[﴿] مسئلة ﴾ ﴿ فَانَ اكْتَرَى دَارًا فَانْهُدَمَتَ أَوْ أَرْضَا للزَّرْعِ فَانْقَطُمُ مَاؤُهُمَا انْفُسَخَتَ الاجارة فَيَا بقى من المدة في أحد الوجبين وفي الآخر يثبت المستأجر خيار الفـخ)

وجملة ذلك أنه إذا حدث في العين المكتراة ماءنــم نفعها كدار الهدمت أو أرض غرقت أو انقطع ماؤها فهذ. ينظر فيها فان لم يبق فيها نفع أصلا فهي كالتالفة سواءً ، وإن بقي فيها نفع غير ما استأجرها له مثل أن يكن الانتفاع بعرصة الدار أو الارض لوضع حطب فيها أو وضع خيمـة في الارض الذي استأجرها للزرع أو صيد السمك من الارض التي غرقت انفسخت الاجارة أبضا لان المنفعة التي وتم العقد عليها تلفت فانفسخت الاجارة كالو إستأجر دابة ليركبها فزمنت بحيثلاتصلح إلا لتدور في الرحى. وقال القاضي في الارض التي انقطع ماؤها لاننفسخ الاجارة فيها وهو منصوص الشافي ، لات المنفعة لم تبطل جملة لأنه يمكن الانتفاع حرصة الارض بنصب خيمة أو جم حطب فيها فأشبه مالو أقص نفعها مع بقائه ، فعلى هذا يخير الم تأجر بين الفسخ والامضا. ، فان فسيخ فحكه حكم العبد إذا مأت ، وإن اختار إمضا. العقد فعليه جميع الاجرة لان ذلك عبب فاذا

مهنا في رجل أمر غلامه بكبل لرجل بزرا فسقط الرطل من يده فانكسر لاضان عليه ، فقيل أليس هو بمنزلة القصار أقال لا ،القصار مشترك ، قبل فرجل اكترى رجلا يستقيما، فكسر الجرة ? نقال لاضان عليه وهذا مذهب عليه قبل له فان اكترى رجلا يحرث له على بقرة فكسر الذي يحرث به ؟ قال فلاضان عليه وهذا مذهب ما لك وأبي حنيفة وأصحابه وظاهر مذهب الشافعي وله قول آخر أن جميد ع الاجراء يضمنون وروى في مسنده عن على رضى الله عنه أنه كان يضمن الاجراء ويقول لا يصلح الناس الاهذا

ولنا أن عمله غير مضمون عليمه فلم يضمن ما تلف به كالقصاص وقطع يد السارق ، وخبر علي رضي الله عنه وكرم وجهه مرسل والصحيح فيه انه كان يضمن الصباغ والصواغ ، وان روي مطلقا حمل على هذا فان المطلق بحمل على المقيد ولان الاجبر الحاص نائب عن المالك في صرف منافعه إلى ماأم، به فلم يضمن من غير تعد كالوكيل والمضارب ، فأما ما يتلف بتعديه فيجب ضافه ، ثل الحباز الذي يسرف في الوقود أو يلزقه قبل وقته أو يتركه بعد وقنه حتى يحترق لانه تلف بتعد به فضمنه كغير الاجبر

(فصل) وأذا استأجر الاجير المشترك أجيراً خاصا كالخياط في دكان يستأجر أجبرا مدة يستعمله فيها فتقبل صاحب الدكان خياطة ثوب ودفعه الى أجيره فخرقه أو أفسده لم يضمنه لانه أجير خاص ويضمنه صاحب الدكان لانه أجير مشترك

(فصل) اذا أتلف الصانع اليرب بعد عمله فصاحبه مخير بين تضمينه اياه غير معمول ولا أجر عليه

رضي به سقط حكمه فان لم يختر الفسخ ولا الامضاء إما لجهاء بان له الفسخ أو لغير ذلك فله الفسخ بعد ذلك والاول أصح لان بقاء غير الممقرد عليه لا يمنم انفساخ المقد بناف الممقود عليه كالاعيان في البيم ، وثو كان الذه الباقي في المين عما لا يباح استيفاؤه بالمقد كدابة استأجرها قاركوب فصارت لا تصلح الا قلحمل أو بالعكس انفسخ المقد وجها واحداً لان المنفة الباقية لا يملك استيفاءها مع سلامتها فلا يملكا مع تعيبها كبيمها ، فاما ان أمكن الانتفاع بالهين وفيا اكتراها له على نعت من القصور مثل أن يمكنه زرع الارض بغير ماء أو كان الماء منحسراً عن الارض التي غرقت على وجه يمنع بعض الزراعة أو يسوء الزرع أو كان يمكنه سكني ساحة الدار إما في خيمة أو غيرها لم تنفسخ الاجارة لان المنفعة أو غيرها لم تنفسخ على الماذ كرنا إلا في الدار إذا أمهدمت ففيها وجهان (أحدها) لا تنفسخ الاجارة (والثاني) تنفسخ ما ذكرنا إلا في الدار إذا أمهدمت ففيها وجهان (أحدها) لا تنفسخ الحباء أحد عرصة دار ليسمكنها فلما إن كان الحادث في العين لا يضرها كغرق الارض بما ينحسر عن قريب محيث لا يمنم الزرع فلما إن كان الحادث في العين لا يضرها كغرق الارض بما ينحسر عن قريب محيث لا يمنم الزرع ولا يضره وانقطاع الماء قبها إذا ساق المؤجر اليها ماء من مكان آخر أو كان انقطاعه في زمن لا يحتاج الهيش الستأجرة فلذلك البعض حكم نفسه في الفسخ أو ثبوت الخيار والمدكمري الخيار في بقية بعض الدين المستأجرة فلذلك البعض حكم نفسه في الفسخ أو ثبوت الخيار والمدكمري الخيار في بقية بعض الدين المستأجرة فلذلك البعض حكم نفسه في الفسخ أو ثبوت الخيار والمدكمري الخيار في بقية بعض الدين المستأجرة فلذلك المستأجرة فلذلك المنتفرة في الفسخ أو ثبوت الخيار والمدكمري الخيار في بقية بقيا

وبين تضمينه إياه معمولا ويدفع اليه أجره ، ولو وجب عليه ضان المتاع المحمول فصاحب مخير بين تضمينه أياه في الموضع الذي سلمه اليه ولا أجر له وبين تصمينه إياه في الموضع الذي أفسده ويعطيه الاجر إلى ذاك المكان، والما كان كذلك لانعراذا أحب تضمينه معمولا أو في المكان الذي أفسده فيه فله ذلك لانه ملكه في ذلك الموضع على الماك الصافة فحاك المطالبة بموضه حياتذ ، وإن أحب تضمينه قبل ذلك فلان أجر العمل لا يلزمه قبل تسايمه اليه وما سلم اليه فلا يلزمه

(فصل) اذا دفع إلى حائك غزلا فقال انسجه في عشرة أذرع في عرض ذراع انسجه زائداً على ماقدر له في الطول والعرض فلا أجر له في الزادة لأنه غير مأمور بها وعليه ضان اقص الفرل المنسوج فيها عاما ماعدا الزائد فينظر فيه قان كان جاء به زائداً في الطول وحده ولم ينقص الاصل بالزيادة فله ماسي همن الاجركا لو استأجره على أز يضرب له مائة لبنة فضرب له مائين فان جاء به زائداً في العرض وحده أو فيهما ففيه وجهان (أحدهما) لا أجر له لانه مخالف لأمم المستأجر فلم يستحق شيئا كالو التأجره على بناء حائط عرض ذراع فبناه عرض ذراعين (والذاني) له المسمى لانه زادعلى ماأمر به فأشبه زيادة الطول، ومن قال بالوجه الاول فرق بين الطول والعرض بانا يمكن قطع الزائد في الطول و يتى اثوب على ماأراد و لا يمكن ذلك في العرض، وأما إن جاء به ناقصا في الطول والعرض أو في أحدها فنها يضاوجهان (أحدهما) لا أجر له وعليه في العرض، وأما إن جاء به ناقصا في الطول والعرض أو في أحدها فنها يضاوجهان (أحدهما) لا أجر له وعليه

العين لان الصفقة تبعضت عليه فان اختار الامساك أمسك بالحصة من الاجر كا إذا تلف أحد القابرين من الطعام في يد البائم

(مسئلة) (ولا تنفسخ عرت المكتري أو المكري)

وهذا قول ماك والشافعي وإسحاق والبتي وأبي ثور وابن المسدر ، وقال الثوري وأصحاب الرأي والبث تنفسخ لاجارة بموت أحدهما لان استينا، المنفعة يتعذر بالموت لانه استحق بالمقد استيفا. ها على ١٨٠ المؤجر فإذا مات زال ملسكه عن المين قانته لمت الى ورثته فالمنافع تحدث على ملك الوارث فلا يستحق المستأجر استيفا. ها لانه ماعقد مع الوارث ، وإذا مات المستأجر لم يمكن إيجاب الاجر في تركه

ولنا أنه عتد لازم الم ينفسخ بموت العائد مع سلامة العقود عليه كما لو زوج أمته ثم مات ، وما ذكروه لايصح لانا قد بينا أن المستأجر قد اللك المنافع ، وان الاجرة قد ملكت عليه كا للة في وقت العقد على مانذكره ، ويلزيهم مالو زوج أمته ثم مات ولو صح ماذ كروم لكن وجوب الاجرهها بسبب من المستأجر فوجب في تركته بعد موته كما لو حفر بئراً فوقع فيها شي، بعد موته ضمنه في ماله لان سبب ذلك كان منه في حياته كذا ههنا

(مسئلة) (ولا ننفسخ بعذرلاحدهما مثل أن يكبري الحجفتضيم نفقته أود كانا فيحترق متاعه) وبهذا قال مااك والشافعي وابو ثور ، وقال ابوحنينة وأصحابه يجرز الله كمتري فسخها العذر ضان نقص الفرل لانه مخالف لما أمر به فاشبه مالو استأجره على بنا، حائط عرض ذراع فبناه عرض نصف ذراع [واثاني] له بحصته من المسمى كن استؤجر على ضرب لبن ففررب بعضه ، ويحتمل انه ان جاء به ناقصا في العرض فلا شيء له ، وان كان ناقصا في الطول فله محصته من المسمى الما ذكرنا من الفرق بين الطول والعرض ، وان جاء به زائداً في أحدهما ناقصا في الأخر فلا أجر له في الزائد وهو في الناقص على ماذكر نا مرالنفصيل فيه . وقال محمد بن الحسن في الموضعين مخير صاحب الثوب بين دفع الثوب إلى النساج ومطالبته ثمن غزله و بين أن يأخذه ويدفع اليه السمى في لزائد أو محصة المنسوج في الناقص لان غرضه لم يدلم لا ينتفع بالطويل ما لا ينتفع بالمطويل فكأنه أنلف عليه غرله

ولما أنه وجد عين ماله فلم يكن له المطالبة بعرضه كالوجا. به زائدا في الطول وحده ، فأما أن أثرت الزيادة أو الناص في الاصل مثل أن بأمره بنسج عشرة أذرع ليكونانثوبخفيفا فاسجه خسة عشرة فصار صفيفا أو أمره بنسجه خسة عشر ليكون صفيفا فنسجه عشرة فصارخفيفا فلا أجر له بحال وعليه ضمان نقص الغزل لانه لم يأت بشي مما أمربه

(فصل) اذا دفع الى خياط ثوبا فقال إن كان يقطع قيصا فاقطعا فقال هو يقطع وتطعه فلم يكف فعليه ضافه ، وإر،قال الخو هذا يكفيني قيصاء قال نعم قال الطاء فقطعه فلم بكفه لم بضمن. مهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وقال أبو ثور لاضان عليه في المسئلة بن لانه لو كان غره في الثانية

في نفسه مثل أن يكتري جملا ليحج عليه فيمرض للا يتمكن من الحروج أو تضبع نفقته، أويكتري دكانًا لابز فيحترق مناعه وما أشبه هذا لان هذا العذر يتعذر مه استيفا. المنفعة المعتود عليها ألمك به النسخ كما لو استأجر عبداً فابق

ولنا أنه عقد لا يجرز نسخه لغير عذر الم يجز لمذر في غير المقود عليــه كالبيع ولانه لو جاز فسخه لعذر المسكنتري لجاز لعذر المسكري تسوية بين المتعاقدين ودفعاً الفعرر عن كل واحد منعا ولم يجز ثم فلا يجرز ههنا، وينارق الا باق فانه عذر في المعقود عليه

(مسئلة) (وإن غصبت العين خير المسئلجر بين العسن والامضا. ومطالبة الفاصب بأجرة المثل) إذا غصبت العين المستأجرة فللمستأجر الفسخ لان فيه تأخر حقه فان فسخ فالحسكم كالو انفسخ العقد بتلف العين وإن لم يفسخ حتى انقضت مدة لاجارة فله الخيار بين انفسخ والرجوع بالمسمى وبين البقاء على العقد ومطالبة الفاصب بأجر المثل لان المعقر وعليه لم يفت مطلقاً بل الى بدل وهو الفيمة فأ شبه مالو أماف المحرة لمبعة آدمي قبل قطعها، ويتخرج الفساح العقد بكل حال على الرواية التي تقول إن منافع انفصب لا تضمن وهو قول أصحاب الرأي ولا صحاب الشانعي في ذلك المختلاف فان ردت العين في أثناء المدة ولم يكن فدخ استوفى ما بقى منها ويكون فيا مضى من المدة

ولنا أنه الما أذن له في الاولى بشرطكفايته فقطعه بدون شرطه وفي الثانية أذن له من غيرشرط فافترقاولم يجبعايه الضان في الاولى لنفريره بل لعدم الاذن في قطعه لان اذنه مقيد بشرط كفايته فلا يكون اذنا في غير ماوجد فيه الشرط يخلاف الثانية

(فصل) فان أمره أن يقطع الثوب قرص رجل فقطعه قرص امرأه فعليه غرم ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا لان هذا قطع غير مأذون فيه فأشبه مالوقطعه من غير اذن ، وقبل بغرم ما بين قريص امرأة وقريص رجل لانه مأذون في قريص في الجملة، والاول أصح لان المأذون فيه قريص موصرف بصفة فاذا قطع قريصا غيره لم يكن فاعلا لما أذن فيه فكان متعديا بابتداء القطع را للك لا يستحق على القطع أجراً ولو فعل ما أمر به لاستحق أجره

(فصل) وان اختلفا فقال أذنت لي في قطعه قيص امرأة وقال بل أذنت 3 في قطعه قيص رجل ، أوقل أذنت لي في قطعه قيصا قال بل قباء أو قال الصباغ أمرتني بصبغه أحر قال بل أسود قال وحل أوقل أذنت لي في قطعه قيصا قال بل قباء أو قال الصباغ أمرتني بصبغه أحمر قال بل أسود قال والصباغ في أمر أو أنه أبي المن أبي الجلى ، وقال ما 3 وانو حنيفة وابوثور القول قول رب الثوب ، واختلف أصحاب الشافي فنهم من قال له قولان كالمتبايمين بختافان الشافي فنهم من قال له قول ثالث الهماية حالفان كالمتبايمين بختافان في الثمن ومنهم من قال الصحيح أن القول قول رب الثوب لانهما اختلفا في صفة اذنه والقول قول من ينفيه قوله في أمل الاذن الحتلف في فالقول قول من ينفيه

غيراً كما ذكرنا، وإن كانت الاجارة على عمل كخياطة ثوب أو حمل شيء الى موضع مدين فغصب جمله الذي يحمل عليه أو عبده الذي يخيط له لم ينفسخ العقد، والله تأجر مطالبة الاجير بعوض المفصوب وإقامة من يعمل العمل لان العقد على ما في الذمة كما لو وجد بالمسلم فيه عيبا فرده فان تعذرالبدل ثبت للمستأجر الخيار بين الفسخ والصبر إلى أن يقدر على العين المفصوبة فيستوفي منها

(فصل) فان حدث خوف عام يمنع من سكنى المكان الذي فيه الهين المستأجرة أو بحصر البلد فيمنا خروج المستأجر الى الارض المستأجرة المزع ونحوذاك ثبت المستأجر خيار الفسخ لأنه أم غالب يمنع من استيفا المنفعة فاثبت الحيار كفصب الهين ، ولو اكترى دابة ليركها أو يحمل عليها الى موضع معين فانقطعت الطريق اليها لحوف حادث أو اكثرى الى مكة فإ يحبج الناس ذاك العام من تلك الطريق ملك كل واحد منها فسخ الاجارة ، وان اختار ابقا ها الى حين امكان استيفاء المنفعة جاز لان الحق لها ، فأ ا ان كان الحزف خاصا بالمستأجر كمن خاف وحده لقرب أعدائه من الموضع المستأجر أو خلوهم في طريقه لم بملك الفسخ لانه عذر مختص به لا يمنع استيفاء المنفعة بالكاية أشبه مرضه ، وكذلك لو حبس أومرض لانه ترك استيفاء المنفعة لمدى منجه الم بمنع خالك وجوب أجرها عليه أجرها عليه أجرها عن منفعة مادقع عليه المقد لزمه من الاجرة بقدر مدة انتفاعه وقد شرحناه

ولنا انهما أتفقا في الاذن واختلفا فيصفته فكان القول قول المأذون له كالمضارب اذاقال أذنت لي في البيع زاء ولانهما أنفقا على المالخياط النطع والصباغ الصبغ والظاهر أنه فعل ماملكه واختلفا في لزوم الغرم له والاصل عدمه . ف لى هذا يجلف الحياط والصباغ بالله الذنت لي في قطعه قبا. وصبغة أحر ويسقط عنه الفرم ويكون له أجرمثله لانه ثبت وجود فعله المأذرن فيه بعوض ولايستحق المسمى لان المسمى ثبت بقوله ودعواه فلا محنث بيمينه ولان النبي مَتَعَلِيَّةٍ قال ﴿ لَو يَعْطَى النَّاسُ بِدعواهم لادعى قوم دما. قوم وأموالهم رلكن اليمين على المدعى عليه ، أخرجه مسلم فاما المسمى في العقد فألما يعترف رب الثوب بتسميته أجرا وقطعه قيصا وصبغه أسود عفامامن قال القول قول رب الثوب فاله يحلف بالله ما أذنت في قطعه قبا. ولاصبغه أحرو يسقط عنه المسمى ولا يجب للخياط والصباغ شيء لانهما فعلا غير ما أذن لهما فيهوذ كرابن أبي موسىءن أحدرواية اخرى أن صاحب الثرب اذا لم يكن بمن يلبس الاقبية والسوادفالقول قوله وعلى الصانع غرممانة صبا نقطع وضمان ما افسدولا أجرله لان قرينة حال رب المال تدل على صدقه فترجح دعواه مهما كالو اختلفاني حائط لاحدهما عليه عقدا وازج رجحنا دعواه بذلك وان اختاف الزوجازفي متاع البيت رجحنا دءوى كل واحد منها فيا يصلح له، ولو اختاف صانعان في الآلة التي في دكانهما رجحنا قول كل واحد منهما في آلة صناءته . فعلى هذا يحلف ربالثوبمااذنت اك في قطمه قبا. ويكني هذا لانه يبتغي به الاذن فيصير قاطما الهير ما أذن فيه قان كان القباء مخيطا

﴿ مَسَالَةً ﴾ (ومن استؤجر العمل شيء فمرض أفيم مقامه من يعمله والاجرة عليه)

لاخلاف بين أهل العلم في جواز استنجار الآدمي، وقدأجر موسى عليه السلام نفسه لرعية الغنم واستأجر النبي وَيُطِيِّنُهُ وأبو بكر رجلا ليدلما على الطريق ،ولانه بجوز الانتفاع به مم بقاء عينه فجازت اجارته كالدور. م إجارته تنقيم قسمين (أحدهما) استئجاره مدة بعينها لعمل معين كاجارة موسى عليه السلام نفسه تماني حجيج لرعي الفنم (والثاني) استئجاره على .مين في الذمة كاستئجارالنبي عَلَيْكَانِيْةٍ وأبي بكر رجلا ايدلمها على الطريق، واستئجار رجل لحياطة قميص أو بنا. حائط، ويتنوع ذلك بنوعين (أحدهما) أن تقع الاجارة على عين كاجارة عبده لرعاية الغنم أو ولده لعمل معين (والثاني) أن تقع على عمل فيالذمة كخياطة قميص وبنا. حائط الفتى كانت على عمل في ذانه فمرض وجب عليه أن يقيم مقامه من يعمله لانه حتى وجب في ذمته فوجب عليه إيفاؤه كالمسلم، فيه ولا يلزم المستأجر انظار ملان العقد باطلاقه يقتضي التعجيل وفي التأخير إضرار به ،فاما إن كانت الاجارة على عينه في مدة أوغيرها فحرض لم يقم غيره مقامه لان الاجارة وقعت على عمله بعينه لاعلى شيء في ذمته وعمــل غيره ليس بممقود عليه فأشبه مالو اشترى معينا لم بجز أن يدفع اليه غيره ولا يبدله له بخلاف مالووقع فيالذمةفانه يجوز أبدال المميب ولاينفسخ العقد بتلف مايسلمه والمبيع المعين بخلافه فكذلك الاجارة فانكانت الاجارة على عل في الذمة الكن لا يقوم غير الاجير مقامه كالنسخ فائه يخالف القصدفيه باختلاف الخطوط لم يكلف اقامة

يخبوط لما الكه لم بالك الحياط فتقه و كان لما لك أخذه مخيطا بلا عرضلانا عمل في المك غيره عملا عجرداً عن عين مداوكة له الم يكن له إزالته كما لو نقل اللك غيره من موضع إلى موضع لم يكن له رده إذا رضى صاحبه بتركه فيه ، وإن كانت الخيرط الخياط فله نزعها لانها عين ماله ولا يلزمه أخذ قيمتها لانها ملكه ولا يتلف بأخذها ماله حرمة ، قان انفقا على تعويضه عنها جاز لان الحق لها ، وإن قال رب الثوب أنا أشد في كل خيط خيطا حتى اذاسله عاد خيط رب الثرب في مكانه لم يلزم الخياط الاجابة الى الشاهب على مامضى في بايه ، والذي يقوى عندى ان القول قول رب النوب لماذكر نافي دليلهم الغاصب على مامضى في بايه ، والذي يقوى عندى ان القول قول رب النوب لماذكر نافي دليلهم

(فصل) وكل من استؤجر على على في عين فلا بخلو إما أن يوقعه وهي في يد الاجير كالصباغ يصبغ في حانوته والخياط في دكانه فلا ببرأ من الهمل حتى يسلمها إلى المستأجر ولا يستحق الاجر حتى يسلمه مفروغا منه لان الممقرد عليه في مدة فلا يبرأ منه ما لم يسلمه إلى العاقد كالمبيع من الطعام لا يبرأ منه قبل تسليمه إلى المشتري . وأما إن كان يوقع العال في ملك المستأجر مثل أن يحضره المستأجر إلى داره ليخيط فيها أو بصبغ فيها فائه يبرأ من العمل ويستحق أجره بمجرد عله لانه في يد المستأجر فيصبر مسلما للعمل حالا فحالا، ولو استأجر رجلايبني له حائطافي داره أو محفر فيها بتراً لبريء من العمل واستحق أجره بمجرد عمله ولو كانت البترفي الصحراء أو الحائط لم يبرأ بمراعجر دالعمل ولوانهارت

غيره مقامه ولا يلزم المستأجر قبول ذلك أن بذله الاجير لان العوض لابحصل من غير الناسخ كحصوله منه فأشبه مالو أسلم اليه في نوع فسلم اليه غيره وكذلك كل ما يختلف باختلاف الاعيان

﴿ مَمُّنَّةً ﴾ (وأن وجد العين معيبة فله الفسخ)

كا لو وجد المبيع معيبا وقد ذكرناه ، وان حدث بها عيب فله الفسح وأجرة مامضي لان البائع لا يحصل قبضها إلا بالاستيفاء فهي كالمكيل يتعيب قبل قبضه فان بادر المكري إلى إزالة العيب من غير ضرر يلحق المستأجر كدار تشعثت فأصلحها ، ولا خيار المستأجر لعدم الضرر والا فله الفسخ ، وان سكنها مع عيبها فعليه الاجرة علم أو لم يعلم لانه استوفى جميع المعقود عليه معيبا فازمه البدل كالمبيع المعيب اذا رضيه

﴿ مسئلة ﴾ (ويجوز بيع العين المستأجرة ولا تنفسخ الاجارة إلا أن يشتريها المستأجر فتنفسخ في إحدى الروايتين)

يصح بيم العين المستأجرة نص عليه أحمد سوا. باعها للمستأجر أو لغيره وهو أحد قولي الشافعي وقال في الآخر ان باعها لغير المستأجر لم يصح لان بد المستأجر تمنع التسليم إلى المشتري فمنعت الصحة كما في بيم المفصرب

ولنا أن الاجارة عقد على المنافع الم تمنع الصحة كبيع الامة اذا زوجها ، قولهم يد المستأجر تمنع

عقيب الحفر أو الحائط بعد بنائه وقبل تسليمه لم يبرأ من العمل نص عليه أحمد في رواية ابن منصور فانه اذا قال استعمل الف لبنة في كذاو كذا فعمل ثم سقط فله الكراء ، وأما الاجير الخاص فيستحق أجره بحضي المدة سواء تلف ما على أولم يتلف نص عليه احمد فقال اذا استأجره يوما فعمل وسقط عند الليل ما على فله الكراء وذلك لانه إنما يلزمه تسليم نفسه وعمل مايستعمل فيه وقد وجد ذلك منه بخلاف الاجير المشترك ولواستأجر أجيراً ليني له حائطا طوله عشرة اذرع فبني بعضه فسقط لم يستحق شيئا حتى يتممه سواء كان في ملاك المستأجر أو في غيره لان الاستحقاق مشروط باتمامه ولم يوجد قال أحمد اذا قبل له ارفع حائطا كذا وكذا ذراعا فعليه أن يوفيه قان سقط فعليه المام وكذا لو استأجره ليحفره له بثراً عقها عشرة اذرع فحفر منها خسة وانهار فيها تراب من جوانبها لم يستحق شيئا حتى يتمم حفرها

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان تلفت من حرز فلا ضمانعليه ولا اجر له فيما عمل فيها)

اختلفت الرواية عن أحمد في الاجير المشترك إذا تلفت العين من حرزه من غير تعد منه ولا تفريط فروي عنه لايضمن نص عليه في رواية ابن منصور وهو قول طارس وعطاء وأبي حنيفة وزفر وقول الشافعي وروي عن أحمد إن كان هلاكه بما استطاع ضمه وان كان غرقا أو عدواً غالبافلا

التسليم لا يصح لان يد المستأجر أنما هي على المنافع والبيع على الرقبة فلا يمنع ثبوت اليدعلى أحدهما تسليم الآخر كالوباع لامة المزوجة ولانها منعت النسليم في الحال فلا يمنع في الوقت الذي بجب القسليم فيه وهو عند انقضاء الاجارة ويكني القدرة على التسليم حينئذ كالسلم فيه وقال أبوح نيفة البيع موقوف على اجازة المستأجر فان أجازه جاذ وبطات الاجارة وان رده بطل

ولما أن البيع على غير المدقود عليه في الاجارة الم تعتبراجازته كبيع الامة المزوجة . اذا ثبت هذا أن المشتري على المبيع سلوب المدفعة إلى حين انقضاء الاجارة ولا يستحق تسليم العين إلا حينئذ لان تسليم العين انما براد لاستيفاء نفعها وانما يستحق نفعها إذا انقضت الاجارة فهو كن اشترى عينا في مكان بعيد لايستحق تسليمها إلا بعد مضي مدة يمكن احضارها فيه وكلالم الى وقت لايستحق تسليم المسلم فيه الذي وقده عان المبيم المسترى بالاجارة خير بين الفسخ وامضاء البيع كل المن لان ذلك عيب ونقص (فصل) ويصح بيعها المستأجر لانه إذا صح بيعها الهيره فله أولى لان الدين في يده وهل تبطل الاجارة فيه وجهان (أحدهما) لا تبطل لانه ملك المنفعة ثم ملك الرقبة المسلوبة بعقد آخر فلم يتنافيا كا علك المثرة بعقد ثم يملك الاصل بعقد آخره ولو أجر المرصى له بالمنفعة مالك الرقبة صحت الاجارة فدل على أن ملك المنفعة لاينافي العقد على المشتري وعليه المن ويجتمعان قبائم كا لو كان المشتري غيره جاز ، فعلى هذا يكون الاجر باقيا على المشتري وعليه المن ويجتمعان قبائم كا لو كان المشتري غيره

ضمان قال أحمد رحمة الله عليه في رواية أبي طااب اذا جنت يده أو ضاع من بين متاعه ضمنه وان كان عدوا أو غرقا فلاضان ونحو هذا قال أبو يوسف، والصحيح في المذهب الاول وهذه الرواية تحتمل أنه إلما اوجب عليه الضمان اذا تلف من بين متاعه خاصة لانه يتهم ولهذا قال في الوديمة في رواية إنها تضمن اذا ذهبت من بين ماله قاما غير ذلك فلا ضمان عليه لان تخصيصه التضمين بها اذا تلف من بين متاعه يدل على أنه لايضمن اذا تلف مع متاعه ولانه اذا لم يكن منه تفريط ولا عدوان فلا يجب عليه الضمان كما لو تلفت بامر غالب، وقال مالك وابن أبي الجلى يضمن بكل حال لقول النبي عليه النها عن مقبوضة بقدد الاجارة لم ينافها بفعله فلم يضمنها كالعين المستأجرة، ولانه قبضها باذن ولذا أنها عين مقبوضة بعقد الاجارة لم ينافها بفعله فلم يضمنها كالعين المستأجرة، ولانه قبضها باذن

ولنا أنها عين مقبوضة بعقدالاجارة لم ينلفها بفعله فلم بضمنها كالعين المستأجرة، ولانه قبضها باذن مالكها لنفع بعود اليهما فلم يضمنها كالمضارب والشريك والمستأجر وكالو تلفت بامرغالب، وبخالف العارية فانه ينفرد بنفعها والخبر مخصوص بها ذكرنا من الاصول فيخص محل العزاع بالفياس عليها اذا ثبت هذا قانه لا اجر له فياعمل فيها لانه لم يسلم عمله الى المستأجر فلم يستحق عوضه كالمبيع من الطعام إذا تلف في يد البائم قبل تسليمه

(فصل) وإذا حبس الصائع النرب بعد عمله على استيفاء الاجر فتلف ضمنه لأنه لم يرهنة عنده ولا أذن له في إمساكه فلزمه الضان كالفاصب

(والثاني) تبطل الاجارة فيها بقي من المدة لانه عقد على منفعة العين فبطل بملك العاقد الرقبة كالوتزوج أمة ثم اشتراها بطل نكاحه ولان المك الرقبة بمنع ابتداء الاجارة فمنع استدامتها كالنكاح، فعلى هذا يسقط عن المشتري الاجرفيما بقي من مدة الاجارة كالوبطلت الاجارة بتلف العين وان كان المؤجر قدة بض الكرن حسبه عليه من المكن أن من جنس الحكن

(فصل) قان رد المستأجر العين المستأجرة فالحسم فيه كالو اشتراها في بطلان الاجارة وبقائها فلو استأجر انسان من أبيه داراً ثم مات الاب وخلف ابنين (أحدهما) المستأجر فلدار بينهما نصفين والمستأجر أحق بمنفعهما لان النصف الذي لأخيه الاجارة باقية فيه والنصف الذي ورئه يستجقه اما يحم الملك أو بحكم الاجارة وما عليه من الاجرة بينهما نصفين، قان كان ابوه قد قبض الاجر لم يرجم على أخيه بشيء منه ولا على تركة أبيه وبكون ماخلنه أبوه بينها نصفين لانه لو رجم بشيء أفضى الى أن يكون قد ورث النصف بمنفعته وورث أخوه نصفامسلوب المنفعة والله سبحانه قدسوى بينها في الميراث ولانه لورجم بنصف أجر النصف الذي انتقضت الاجارة فيه لوجب أن يرجم أخوه بنصف المنفعة الني بطلت الاعارة فيها اذ لا يمكن أن يجمع له بين المنفعة وأخذ عوضها من غيره

(فصل) قان اشترى المستأجر العين فوجدها معيبة فردها فان قلنالا تنفسخ الاجارة بالبيع فهي بالله بعد رد العين كما كانت قبل أابيع ، وان قلنا قد انفسخت فالحسكم فيها كما لو انفسخت بتلف الدين

(فصل) إذا أخطأ القصار فدفع الثوب إلى غير مالكه فعليه ضانه لانه فوته على مالكه . قال أحد يفرم القصار ولا يسع المدفوع اليه البسه إذا علم أنه ليس ثوبه وعليه رده إلى القصار ويطالبه بثوبه ، فان لم يعلم القابض حتى قطعه وليسه ثم علم رده مقطوعا وضمن ارش القطع وله مطالبته بثوبه إن كان موجوداً ، وإن هلك عند القصار فهل يضمنه ? فيه روايتان (إحداهما) يضمنه لانه أمسكه بغير إذن صاحبه بعد طلبه فضمنه كا لو علم (والثانية) لا يضمنه لانه لم يمكنه رده فأشبه مالو عجز عن دفعه لمرض (فصل) والهين المستأجرة أمانة في يد المستأجر إن تلفت بغير تفريط لم يضمها . قال الاثرم: سمعت أباعبد الله يسئل عن الذبن يكرون المفال أو الحيمة إلى مكة فيذهب من المكتري بسرق أو بذهاب هل يضمن ؟ قال أرجو أن لا يضمن وكيف يضمن ؟ إذا ذهب لا يضمن ، ولا نعلم في هذا خلافا وذلك لانه قبض العين لاستيفاء منفقة يستحقها منها فكانت أمانة كا لو قبض العبد الموصى له فعليه رفم يده ولي المنال احد : من استمار شيئا فعليه رده من حيث أخذه فأوجب الرد في العارية ولم يوجبه في الاجارة والوديعة ، ووجهه اله عقد لا يقتضي الفيان فلا يقتضى رده ومؤنته كالوديعة . ووجهه اله عقد لا يقتضي الفيان فلا يقتضى رده ومؤنته كالوديعة . وفارق العاربة فان ضائها عجب فكذلك ودها ، وعلى هذا متى انقضت المدة كانت العين في يده أمانة وارق العاربة فان ضهانها عجب فكذلك ودها ، وعلى هذا متى انقضت المدة كانت العين في يده أمانة وفارق العاربة فان ضهانها عجب فكذلك ودها ، وعلى هذا متى انقضت المدة كانت العين في يده أمانة

فان كان المشتري أجنبياً فرد المستأجر الاجارة العيب فينبغي أن تعود المنفعة إلى البائع لانه يستحق عوضها على المستأجر وإذا سقط العوض عاد اليه المعوض ، ولان المشتري ملك العين مسلوبة المنفعة مدة الاجارة فلا برجع اليه مالم عاكه ، وقال بعض أصحاب الشانعي يرجع إلى المشتري لان المنفعة تابعة الرقبة وإنما استحقت بعقد الاجارة فاذا زالت عادت اليه كالو اشترى أمة مزوجة نطلقها الزوج قال شيخنا ولا يصح هذا القياس لان منفعة البضع قد استقر عوضها البائع بمجرد دخول الزوج بها ولا ينقسم العوض على المدة ولمسذا لا يرجع الزوج بشيء من الصداق فيا إذا انفسخ السكاح أو وقع الطلاق مخلاف الاجر في الاجارة فان المؤجر يستحق الاجر في مقابلة المنفعة مقدوما على مدمها فاذا كان له عوض المنفعة المستقبلة فزال بالفسخ رجع اليه بعوضها وهو المنفعة ، ولان منفعة البضع لا يجوز للزوج أن على غير ملك الرقبة او النكاح فلو رجعت إلى البائع لملكت بغيرهما ولانها عما لا بجوز للزوج نقلها إلى غيره ولا المعاوضة عمها ومنفعة البدن مخلافها

(فصل) وإذا وقعت الاجارة على عين كن استأجر عبداً للخدمة أو الرعي فتاف انفسخ العقد وقد ذكرناه وإن خرجت العين مستحقة تبينا أن العقد بإطل وان وجد بهاعيبا فردها انفسخ العقد أيضا ولم علك إبد الهالان العقد على معين فتثبت هذه الاحكام كن اشترى عينا عوان وقعت على عين وصوفة في الذمة انعكست هذه الاحكام فن سلم البه عينا فنلفت أو خرجت مفصوبة أو وجد بهاعيبا فردها لم تنفسخ الاجارة

كالوديمة أن تلفت من نمير تفريط فلاضمان عليه ، وهذا قول بعضالشافعية ، وقال بعضهم يضمن لانه بعد انقضاء الاجارة غير مأذون له في امساكها أشبه العارية المؤتنة بعد وقمها

ولما أنها أمانة أشبهت الوديعة ولانه لو وجب ضانها لوجب ردها وأما العارية فانها مضمونة في كلحال بخلاف مسئلتنا ولانه بجب ردها، وعلى كل حال مى طلبها صاحبها وجب تسليمها اليه فان المتنهمن ودها لغير عذر صارت مضمونة كالمفصوبة

(فصل) قان شرط المؤجر على المستأجر ضان العين قالشرط قاسد لانه ينافي مقتضى العقد، وهل تفسد الاجارة به? فيه وجهان بناء على الشروط الفاسدة في البيم. قال أحمد فيا اذا شرط ضان العين :الكرا، والضان مكروه . وروى الاثرم باسناده عن أن عر قال لا يصلح الكرا، بالفيان، وعن فقها، المدينة أنهم كانوا يقولون لانكتري بضان الا انه من شرط على كري انه لاينزل مقاعه بطن واد أو لايسير به ليلا مع أشباه هذه الشروط فنعدى ذلك فتلف شيء مما حل في ذلك التعدي فهو ضامن فأما غيرذك فلايصح شرط الفيان فيه وان شرطه لم يصح الشرط لان ما لا يجب ضانه لا يصيره الشرط مضمونا ، وما يجب ضانه لا ينتني ضانه بشرط نفيه، وعن أحمد انه سئل عن ذلك فقال المسلمون على شروطهم ، وهذا يدل على نفي الفيان بشرطه ووجوبه بشرطه اقوله وسيانية و المسلمون على شروطهم ، وهذا يدل على نفي الفيان بشرطه ووجوبه بشرطه اقوله وسيانية أو لا يناخر بها عن شروطهم » فأما ان أكراه عينا رشرط عليه أن لا يسير بها في الذل أو وقت القائلة أو لا يناخر بها عن

ولزم المؤجر ابدالها لان المعقود عليه غبر هذه العين وهذه بدل عنه الم بؤثر ذلك في ابطال المقد كما لواشترى بشمن في الله المنافر المن موضعه عنه فان قبل فقد قلتم فيه من اكترى جملا ليركبه جاز أن يركبه من هو مثله ولو اكترى أرضا لزرع شيء بعينه جاز له زرع ما هو مثله أو دوز في الضرر الم قاتم اذا اكترى جملا بعينه لا بجوز أن يبدله علما المقود عليه منفعة العين الم بجز أن يدنع اليه غير المقود عليه كما لو اشترى عينا لا بجوز ان يأخذ غيرها والراكب غير معتود عليه أما هو مسترف للمنفعة وأما يشترط معرفته انقدر به المنفعة لا لكونه مقوداً عليه وكذلك الزرع في الارض قاما يعين ايعرف به قدر المنفعة المستوقاة فيجرز الاستيفاء المجرز الاستيفاء المنبع ألا ترى أنه لوتاف المعمر أو الارض انفسخت الاجارة ولو مات الراكب أو تاف البدر لم تنفسخ وجاز أن يقوم غيره مقامه فافترقا .

(نصل) قال الشبخ رضي الله عنه (ولاضان علىالاحيرِالحاص وهوالذي يسلمِنفسه الى المستأجر في يده الا ان يتعدى).

وجملته أن الاجير على ضربين خاص ومشترك: فالحاص الذي يتم المقد عليه في مدة معلومة يستحق المستأجر نفه في جميعها كن استؤجر لحدمة أو خياطة أو رعاية شهراً أو سسنة، سمي خاصاً لان المستأجر مختص بنفعه في نلك المدة دون سائر الناس والمشترك الذي يتم العقد معه على حمل معين

القافلة أو لا يجمل سيره في آخرها أو لا يسلك بها الطربق الفلانية وأشباه هذا بماله فيه غرض مخالف ضمن لانه متعد لشرط كريه فضمن مانلف به كالو شرط عليه أن لا يحمل عليها الا قنبزا فحمل اثنين (فصل) وان كانت الاجارة فاسدة لم يضمن العين أيضا اذا تلفت بغير تفريط ولا تعد لا له عقد لا يقتضي الفيان صيحه فلا يتنضيه فاسده كالوكلة والمضاربة ، وحكم كل عقد فاسد في وجوب الضان حكم صحيحه فما وجب الضان في صحيحه وجب في فاسده ومالم بجب في صحيحه لم بجب في فاسده

و فصل) والمستأجر ضرب الدابة بقدر ما جرت به المادة ويكبحها باللجام الاستصلاح و محمها على السير لياحق الفائلة ، وقد صح أن الذي وتتاليق نخس بعير جابر وضر به وكان أبو بكر رضي الله عنه يخرش بعيره بمحجنه والمرائض ضرب الدابة التأديب وترتيب المشي والعدو والسير والمعلم ضرب الصبيان التأديب ، قال الاثرم سئل أحمد عن ضرب المعلم الصبيان قال على قدر ذنوبهم ويتوقى مجده الضرب واذا كان صغيراً لايعقل فلا يضر به ومن ضرب من هؤلاء الضرب المأذون فيه لم يضمن ماتلف وبهدذا في الدابة قال مالك والشاني واسداق وأبوثور وأبو بوسف ومحمد ، وقال الثوري وأبوحنيفة يضمن لانه تلف مجنايته فضمنه كغير المستأجر وكذاك قال الشافي في المالم يضرب الصبي وأبوحنيفة يضمن لانه تلف مجنايته فضمنه كغير المستأجر وكذاك قال الشافي في المالم يضرب الصبي

ولنا أنه تلف من فعل مستحق فلم يضمن كالو تلف تحت الحل ولان الضرب معنى تضمنه عقد

كغياطة ثوب أو بنا. حائط وحل شي، إلى مكان معين أو على على في مدة لا يستحق جيم ناهه فيها كالكحال والعابيب سمي مشتركا لانه يتقبل أعمالا لانهين أوا كثر في وقت واحد و يعمل لهم فيشتركون في منفعته فسمي مشتركا لاشتراكهم في منفعته ، فاما الاجير الخاص فلا ضمان عليه ما لم يتعد قال أحد في دواية مهنافي رجل أمر غلامه يكيل لرجل بزراً فسقط الرطل من يده فانكسر لا ضمان عليه ، فقيل أليس هو بمبرلة القصار عقل لا القصار مشترك قبل فرجل اكترى رجلا يستني ما. فكسر الجرة عقال لا ضمان عليه قبل له فانا كثرى رجلا بحرث له على بقرة فكسر الذي بحرث به عقال لاضان عليه وهذا مذهب الشافعي وله قول آخر أن جيم الاجراء يضمنون وروى مالك وأبي حنينة وأصحابه وظاهر مذهب الشافعي وله قول آخر أن جيم الاجراء يضمنون وروى في مسنده ان عليا كان يضمن الاجراء ويقول لا يصلح الماس الا هذا

ولنا أن عمله غير مضمون عليه فلم بضمن ما نلف به كالقصاص وتطع بد السارق وخبر على مرسل والصحيح فيه أنه كان يضمن الصباغ والصواغ وان روي مطالماً حمل على هـذا قان المطالق محمل على المقيد ولان الاجير الحاص نائب عن المالك في صرف منافعه الى ما أمره به فلم يضمن من غير تعد كالوكيل والمضارب . فأما ما لمف بتمديه فعايه ضافه مثل الحباز الذي يسرف في الوقود أو يلزقه قبل وقته أو يتركه بعد وقته حتى يحترق لانه تلف بتمديه فضمن كغيرالاجير

(فصل) وأن استأجر الاجبر المشترك أجبراً خاصا كالخياط في دكان بد تأجر أجبرا مدة يستعمله

الاجارة فاذا تلف منه لم يضمن كالركوب، وفارق غير المستأجر لانه منعد، وقول الشافعي : يمكن التأديب بغير الضرب لايصح فإن العادة خلافه ولو امكن التأديب بدون الضرب لماجاز الضرب اذ فيه ضرر وايلام مستغنى عنه .وان أسرف في هذا كله أو زادعلى ما يحصل الغنى به أو ضرب من لاعقل اله من الصبيان فعليه الضان لا نه متعد حصل التاف بعدوانه

(مسئلة) قال (ولا ضمان على حجام ولاختان ولا متطبب اذا عرف منهم حذق الصنعة ولم تجن أيديهم)

وجملته ان هؤلا. إذا فعلوا ماأمروا به لم يضمنوا بشرطين [أحدهما] أن يكونوا ذوي حذق في صناءتهم ولهم بها بصارة ومعرفة لانه اذا لم يكن كذلك لم يحل له مباشرة القطم واذا قطم مع هذا كان فعلا محرما فيضمن مرايته كالقطع ابتدا. [الثاني] أن لا تجني أيدبهم فيتجاوزوا ما ينبغي أن يقطع ، فاذا وجد هذان الشرطان لم يضمنوا لانهم قطعوا قطعا مأذونا فيه فلم يضمنوا سرايته كقطع الامام يد السارق أو فعل فعلا مباحا مأذونا في فعله أشبه ماذكرنا ، فأما ان كان حاذقا وجنت بده مثل أن تجاوز قطع الحتان الى الحشفة أو الى بعضها أوقطع في غير محل القطع أو يقطع السلعة من انسان فيتجاوزها أو يقطع به لا له كلة لانه إتلاف لا

فيها فيقبل صاحب الدكان خياطة ثوب ودفعه الى أجير نخرقه أو أفسده لم بضمنه لانه أجبر خاص ويضمنه صاحب الدكان لانه أجير مشترك

(مسئلة) (ويضمن الاجير المشترك ماجنت يده من تخريق النوب وغلطه في تفصيله)

قد ذكرنا ان الاجبر المشترك هو الصانع الذي لا يختص المستأجر بنفعه فيضمن ما جنت يده كالحائك اذا أفسد حياكته فهوضامن لما أفسد نص عليه أحمد في رواية ابن منصور والقصار ضامن لما يتخرق من دقه أو مده أوعصره أو بسطه والطباخ ضامن لما أفسد من طبيخه والخباز ضامن لما أفسد من خبزه والحال يضمن لما يسقط من حمله عن دابته أو تلف من عثرته والحمال يضمن مانلف بقود، وسوقه وانقطاع حبله الذي يشد به حمله والملاح يضمن ما تلف من مدة أو جذفه أو ما يعالج به السفينة ، روي ذلك عن عمر وعلى وعبد الله بن عتبة وشريح والحسن والحكم ، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحدقولي الشافي وقال في الآخر لايضمن ما لم بتعد قال الربيم هذا مذهب الشافعي وأن لم يبح به يروى ذلك عن عطاء وطاوس وزفر ولانها عين مقبوضة بعقد الاجارة فلم تصر مضاونة كالهين المستأجرة

ولنا ماروى جعفر بن محمد عن أبيه عن على أنه كان يضمن الصباغ والصواغ وقال لا يصلح الناس الا هذا الا على ذاك وروى الشافعي باسناده عن على أنه كان يضمن الاجراء ويقول لا يصلح الناس الا هذا

يختلف ضمانه بالعمد والحطأ فأشبه انلاف المال ولان هذا نعل محرم فيضمن سرايته كالقطع ابتداء وكذلك الحكم في النزاع والقاطع في القصاص وقاطع بد السارق، وهذا مذهب الشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافا

(فصل) وان خَنَ صبيا بغير إذن وليه أو قطع سلمة من انسان بغير اذنه أومن صبي بغير اذن وليه فسرت جنايته ضمن لانه قطع غير مأذون فيه وان فعل ذلك الحاكم أو من له ولاية عليه أو فعله من اذنا له لم بضمن لانه ماذون فيه شرعا

(فصل) ويجوز الاستئجارعلى الحتان والمداواة وقطمالسلمة لا علم فيه خلافا ولانه فعل يحتاج اليه ماذون فيه شرعا فجاز الاستئجار عليه كسائر الافعال المباحة

(فصل) وبجوز أن يستأجر حجاما ليحجمه وأجره مباح وهذا اختيار أبي الخطاب وهذا قول ابنء باس قال أنا آكاه وبه قال عكرمة والقامم وأبو جعفر ومحدبن علي بن الحسين وربيعة وبحيى الانصاري ومالك والشانعي وأصحاب الرأي ، وقال القاضي لا يباح أجر الحجام وذكر أن احمد نص عليه في مواضم وقال أعطي شيئا من غير عقد ولا شرط فله أخذه و بصرف في علف دوابه وطعمة عبيده ومؤنة صناعته ولا يحل له أكل وممن كره كسب الحجام عمان وأبو هربرة والحسن والنه عي وذلك لان النبي وتعليق قال «كسب الحجام خبيث » رواه مسلم وقال «اطعمه ناضحك ورقيقك »

ولان عمل الاجبر المشترك مضمون عليه فما تولد منه يجب أن يكون مضمونا كالعدوان بقطع عضو مخلاف الاجبر الحاص والدابل على أن عمله مضمون عليه أنه لا يستحق العوض الا بالعمل وأن الثوب لو تلف في حرزه بعد عمله لم يكن له أجر فيا عمل فيه وكان ذهاب عمله من ضمانه بخلاف الحاص قانه إذا أمكن المستأجر من استعاله استحق العوض بمضي المدة وان لم يعمل وما عمل فيه من شيء فتلف من حرزه لم يستط أجره بتلفه

(فصل) ذكر القاضي ان الاجبر المشترك الما يضمن إذا كان يعمل في ملك نفسه كالخباز يخبز في تنوره والقصار والخياط في دكانيها قال ولو دعا الرجل خبازا فخبزله في داره أو خياطاً أوقصارا ليقصر ويخيط عنده لاضمان عليه فيا أنلف مالم يفرط لانه سلم نفسه المالمستأجر فصار كالاجبر الحاس ولو كان صاحب المتاع مع الملاح في السفينة أو راكبا على الدابة فوق حمله فعطب الحمل لا ضمان على الملاح والمكاري لان يد صاحب المتاع لم ترل، ولو كان رب المتاع والجمال راكبين على الحمل فنلف حمله لم يضمن الجمال لان رب المتاع لم يسلمه اليه ومذهب مالك والشافعي نحو هذا قال أصحاب الشافعي لو كان العمل في دكان الاجبر والمستأجر حاضر أو اكتراه ليعمل له شيئا وهو معه لم يضمن لان يده عليه فلم يضمن من غير جناية ويجب له أجر عمله لان يده عليه فكما عمل شيئاً صار مسلما اليه ، وظاهر كلام الحرقي أنه لافرق بين كونه في ملك نفسه أو ملك مستأجره أو كان صاحب العمل (الجني والشرح المكبر) (الجزء السادس)

ولذا ماروى ابن عباس قال: احتجم النبي عَلَيْتَالِيَّةُ وأعطى الحجام أجره ولو علمه حراما لم يعطه متفق عليه. وفي افظ لو علمه خبيئا لم يعطه ، ولانها منفعة مباحة لا يختص فاعلما أن يكون من أهل القربة فجاز الاستنجار عليها كالبنا، والخياطة ، ولان بالاس حاجة اليها ولا نجد كل أحد متبرعا بها فجاز الاستنجار عليها كالرضاع وقول النبي عَلَيْتِلِيَّةُ في كسب الحجام « أطعمه رقيقك » دلبل على إباحة كسبه إذ غير جائز أن يطعم رقيقه ما يحرم أكله فان الرقيق آدميون محرم عليهم ما حرمه الله تعالى كما يحرم على الاحرار وتخصيص ذلك بما أعطيه من غير استثجار بحكم لا دليل عليه وتسميته كسباخبيثاً لا يلزم منه التحريم فقد سمى الذبي عَلَيْتِلِيَّةُ النّوم والبصل خبيبُن مع إباحتهما

وإنما كروالنبي وَلَيْكُنْ ذَلْكُ للحر تُنزِبها لدّناءة هذه الصناعة وليس عن أحمد نصفي تحريم كسب المجام ولا الاستئجار عليها ، وإنما قال نحن نعطيه كا أعطى النبي وَلَيْكُنْ ونقول له كا قال النبي وَلَيْكُنْ الله عن أكاه نهاه وقال و أعلفه الناضح والرقبق » وهذا معنى كلامه في جميع الروايات وليس هذا صريحا في تحريمه بل فيه دليل على إباحته كا في قول النبي وَلَيْكُنْ وفعله على ما بيناوان إعطاء والمحجام دليل على إباحته إذ لا يعطيه ما محرم عليه وهو عليه السلام بعلم الناس وينها هم عن الحرمات فكيف يعطيهم إياها و بمكنهم منها ، وأمره باطعام الرقبق منها دليل على الاباحة فيتعين حل نهيه عن أكام على الكراهة وون التحريم وكذلك قول الامام أحمد فانه لم يخرج عن قول النبي وَلَيْكُنْ وفعله وإنما قصد انباعه دون التحريم وكذلك قول الامام أحمد فانه لم يخرج عن قول النبي وَلَيْكُنْ وفعله وإنما قصد انباعه

حاضراً عنده أو غائباً أو كونه مع الملاح أو الجال أولا والذه قال ان عقيل ما تلف بجناية الملاح بجذفه أو بجناية المسكاري بشده المتاع ونحوه فهو مضمون عليه سواء كان صاحب المتاع معه أو لم يكن لان وجوب الفيان عليه لجناية يده فلا فرق بين حضور المالك وغيبته كالعدوان ، ولان جناية الجال والملاح إذا كان صاحب المتاع راكباً معه تعم المتاع وصاحبه وتفريطه يعمها فلم يسقط ذقك الفيان كا لو رمى انسانا متنرساً فكمر ترسه وقتله ، ولان الطبيب والحتان إذا جنت يداهما ضمنا مع حضور المطبب والحتون ، وقد ذكر القاضي أنه لو كان حالا بحمل على رأسه ورب المتاع معه فعثر فسقط المتاع فتاف ضمن وان معرق لم بضمن لانه في العثار ذف بجنايته والسرقة ايست من جنايته ورب المال لم بحل بينه و بينه وهذا يقتضي أن تلفه بجنايته مضمون عليه سواء حضر رب الما أو غاب بل وجوب الفيان في الفيان أن تلفه بجنايته مضمون عليه والسقطة من الحال غير ، قصودة له فاذا وجب الضمان ههنا في أولى

(فصل) وذكر القاضي أنه اذا كان المستأجر على حمله عبيداً صفاراً أوكباراً فلا ضمان على المكاري فيا تلف من سوقه وقوده إذ لا يضمن بني آدم منجهة الاجارة لانه عقد على منفعة، والاولى وجوب الفيان لان الفيان همنا من جهة الجناية فوجب أن يعم بني آدم وغيرهم كسائر الحيوانات وما ذكره ينتقض مجناية الطبيب والحاتن

واذا ثبت هذا فانه يكره الحر أكل كسب الحجام ويكره تعلم صناعة الحجامة واجارة نفسه لها لما فيها واذا ثبت هذا فلان فيها دنا.ة فكره الدخول فيها كالكسح وعلى هـذا يحمل قول الاثمة الذبن ذكرنا عنهم كراهتها جمعا بين الاخبار الواردة فيها وتوفيقا بين الادلة الدالة عليها والله أعلم

(فصل) فأما استنجار الحجام الهيم الحجامة كالفصد وحلق الشعر وتقصيره والحتان وقطع شيء من الجسد المحاجة اليه فجائز لان قول الذي مَلِيَكِينِيّةِ ﴿ كسب الحجام خبيث ﴾ يعني بالحجامة كا نهى عن مهر البني أي في البغا، ، وكذلك لو كسب بصناعة أخرى لم يكن خبيثا بغير خلاف وهذا النهي مخالف التباس مختص بالحل الذي ورد فيه ولان هذه الامور تدءو الحاجة اليها ولا تحريم فيها فجازت الاجارة فيها وأخذ الاجر عليها كسائر المنافع المباحة

(فصل) ويجوز أن يستأجر كحالا ليكحل عينه لانه عمل جائز ويمكن تسليمه ويحتاج أن يقدر ذلك بالمدة لان العمل غير مضبوط فيقدر به ويحتاج إلى بيان قدر مايكحله مرة في كل يوم أو مرتين فأما ان قدرها بالبر، فقال القاضى لايجوز لانه غير معلوم

وقال ابن أبي موسى لا بأس بمشارطة الطبيب على البرء لان أبا سعيد حين رقى الرجل شارطه على البرء والصحيح ان شاء الله أن هذا مجرز لكن بكون جمالة لااجارة قان الاجارة لابد فيها من مدة أو

(مسئلة) (ولاضان عليه فيما الله من حرزه أو بغبر فعله ولا أجرة له فيما على فيه وعنه بضمن) اختلفت الرواية عن أحمد في الاجير المشترك اذا تافت الهين من حرزه من غير تعد منه ولا تفريط فروي عنه لايضمن في رواية ابن منصور وهو قول طاوس وعطاء وأي حنيفة وزفر وقول المشافي ، وروي عن أحمد ان كان هلاكه بما يستطاع ضمنه وان كان غرقا أو عدراً اغالبا فلا ضان عليه قال أحمد في رواية أبي طالب اذا جنت يده أو ضاع من بين متاعه ضمنه وان كان عدوا أوغرقا فلاضان ونحو هذا قال ابو يوسف، والصحيح في المذهب الاول وهذه الرواية تحتمل أنه أبما أوجب عليه الضان اذا تلف من بين متاعه خاصة لانه يتهم ولمذا قال في الوديمة في رواية إنه يضمن اذا ذهبت من بين ماله فاما في غير ذلك فلا ضان عليه لان تخصيصه التضمين بما اذا أتاف من بين ماله يدل على أنه لا يضمن إذا أتلف من بين ماله يدل على أنه لا يضمن إذا أتلف من متاعه ولا به أبم غالب ، وقال ماك وابن أبي لبلى يضمن بكل حال لقول النبي علي المد على اليد ما أنذت حتى تؤديه ، ولانه قبض العين لمنفعة نفسه من غير استحقاق فلز مه ضانها كالمستعير ما أنذت حتى تؤديه ، ولانه قبض العين لمنفعة نفسه من غير استحقاق فلز مه ضانها كالمستعير

ولناأنها عين مقبوضة بعقد الاجارة لم يتلفها بذهله فلم يضمنهما كالعين المستأجرة ولانه قبضها باذن مااسكها لنفع يعود اليها فلم يضمنها كالمضارب والشريك والمستأجر ويخالف إلعارية فانه ينفرد بنفعها والخبر مخصوص بما ذكرنا من الاصول فنخص محل النزاع بالقياس عليها . إذا ثبت هذا

أو عمل معلوم فأما الجعالة فنجوز على محمل مجهول كرد القفطة والآبق وحديث أبي سعيد في الرقية أنما كان جعالة فيجوز ههنا مثله . اذا ثبت هذا فان الكحل إن كان من العليل جاز لان آلات العمل تكون من المستأجر كالمبن في البناء والطين والآجر ونحوها ، وإن شارطه على الكحل جاز وقال القاضي محتمل أن لا يجوز لان الاعبار للا ملك بعقد الاجارة فلا يصح اشتراطه على العامل كابن الحائط ولنا أن العادة جارية ويشق على العليل تحصيله وقد يعجز عنه بالتكايدة فجاز ذلك كالصبغ من الصباغ واللبن في الرضاع والحبر والاقلام من الوراق وما ذكروه ينتقض م ذه الاصول، وفارق ابن الحائط لان العادة تحصيل المستأجر له ولا يشق ذلك بخلاف مسئلتنا ، وقال أصحاب مالك يجوز أن يستأجره ليني له حائطا والآجر من عنده لانه اشترط ما شم به الصنعة التي عدعايها فاذا كان مباحا معروفا جاز كانو استأجره ليصبخ ثوبا والصبخ من عنده

ولنا أن عقد الاجارة عقد على المنفعة فاذا شرط فيه بيم العين صار كبيع بيعة عويفارق الصبغ وما ذكر نا من الصورة التي جاز فيها ذلك من حيث إن الحاجة داعية اليه لان تحصيل الصبغ بشق على صاحب الثوب وقد يكون الصبغ لا يحصل الا في حيث يحتاج إلى مؤة كثيرة لا يحتاج اليها في صبغ هذا الثوب فجاز لمسيس الحاجة اليه بخلاف مسئلتنا

(فصل) فان ختن صبياً بغير اذن و ليه أو قطع سلعة من انسان بفــير اذنه أو من صبي بغير

فانه لا أجر له فيها عمل فيها لانه لم يسلم عمله إلى المستأجر فلم يستحق عوضه كالمبيع من الطعام إذا تلف في يد البائع قبل تسليمة

⁽ مسئلة) (ولا ضان على حجام ولا ختان ولا نزاع ولاطيب إذا علم نهم حذق ولم تجن أيديهم) وجلة ذلك أن هؤلاء إذا فعلوا ما أمروا به لم يضمنوا بشرطين (أحدهما) أن يكونوا ذوي حذق في صناعتهم لانه إذا لم يكن كذلك لم تجل له مباشرة القطع قاذا قطع مع هذا كان فعسلا مجرما فضمن سر ايته كالقطع ابتداء ، وقد قال الذي ويتياني هم نطب بغير علم فهو ضامن » رواه أو داود (والناني) أن لا نجني أيديهم فيتجاوزوا ما يذخي أن يقطع . قاذا وجد هذان الشرطان لم يضمنوا لانهم قطعوا قطعا مأذونا فيه فلم يضمنوا سرايت كقطع الامام يد السمارق ، قاما إن كان حاذقا وجنت يده مثل أن يجاوز قطع الحنان الى الحشفة أو إلى بعضها أو يقطع في غير محل القطع أو قطع سامة من انسان فتجاوز بها موضع القطع أو يقطع بآلة كالة يكثر ألمها أو في وقت لا يصلح والقطع فيه وأشباه هذا ضمن فيه كله لانه اتلاف لا مختلف ضانه بالعمد والخطأ فأسبه اتلاف المال ولانه فعل محرم فيضمن مرايته كالقطع ابتدا ، وكذلك الحسكم في النزاع والقاطع في القصاص وقاطع ولانه فعل محرم فيضمن مرايته كالقطع ابتدا ، وكذلك الحسكم في النزاع والقاطع في القصاص وقاطع يد السارق وهذا مذهب الشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافا

(نصل) وإذا استأجره مدة فكحله فيها فلم تبرأ عينه استحق الاجر وبه قال الجاعة ، وحكي عن مالك أنه لا يستحق أجراً حتى تبرأ عينه ولم بحك ذلك أصحابه وهو فاسدلان المستأجرة لدو قد وفي العمل الذي وقع العقد عليه فوجب له الاجر وإن لم محصل الفرض كالو استأجره لبناء حائط يوما أو لخياطة قميص فلم يتمه فيه ، وإن برئت عينه في أثناء المدة انفسخت الاجارة فيما بقي من المدة لانه قد تعذر العمل فأشبه مالو حجر عنه أمر غالب وكذلك لو مات فان امتنع من الاكتحال مع بقاء المرض الستحق الدكحال الاجر بمضي المدة كالو استأجره يوما البناء فلم يستعمله فيه ، فأما إن شارطه على البرء فانه يكون جمالة فلا يستحق شيئا حتى يوجد البرء سواء وجد قرباً أو بعيداً ، فان برى و بغير كحله أو تعذر الكحل لموته أو غير ذلك من الموانع التي من جهة المستأجر فله أجر مثله كالو على العامل في الجمالة ثم فسخ العقد ، وإن امتنع لا من من جهة المكحال أو غير الجاعل فلاشيء له وإن فسخ الجاعل الجعالة فلاشيء له كنها وإن فسخ الجاعل الجعالة فلاشيء له كان فنبت فيها ما ذكر ناه

(فصل) ويجوز ان يستأجر طبيبا ليداويه ، والكلام فيه كالكلام في الكحال سوا. إلاأنه لا يجوز اشتراط الدرا، على الطبيب لان ذلك انما جاز في الكحال على خلاف الاصل للحاجة اليه وجري العادة به فلم يوجد ذلك المهنى همنا فئبت الحكم فيه على وفق الاصل والله أعلم

إذن وليه فسرت جنايته ضمن لانه قطع غير مأذونفيه وإن فعل ذلك الحاكم أو وليه أوفعله من أذنا له لم يضمن لانه مأذون فيه شرعا

﴿ مسئلة ﴾ (ولا ضان على الراعي إذا لم يتعد)

يصح استئجار الراعي بغير خلاف علمناه وقد أجر مومى عليه السلام نفسه لرعاية الغنم . إذا ثبت ذلك فانه لا يضون ماتلف من الماشية إذا لم يتعد أو يفرط في حفظها لانعلم فيه خلافا إلا ما روي عن الشعبي أنه كان يضمن الراعي

ولناأنه مؤتمن على حفظها قلم يضمن من غير تعد ولا نفريط كالمودع ولانه قبض العين بحكم الاجارة فلم يضمنها من غير تعد كالعين المستأجرة ، فاما ماتلف بتعديه فيضمنه بغير خلاف مثل أن ينام عن الماشية أو يغفل عنها أو يتركها تنباعد عنه أو تغيب عن نظره وحفظه أو يسرف في ضربها أو يضربها في غير موضع الضرب أو من غير حاجة اليه أو يسلك بها موضعاً تتعرض فيه التاف وأشباه هذا مما يعد تفريطا وتعديا فتتلف به فيضمنها لانها تلفت بعدوانه فضمنها كالمودع إذا تعدى ، فان اختلفا في التعدي وعدمه فالقول قول الراعي لانه أمين وإن فعل فعلا اختلفافي كونه تعديا رجع إلى أهل الخبرة ، ولو جا بجلد شاة وقال مانت قبل قوله ولم يضمن وعن أحمد انه لايقبل قوله ويضمن والصحيح الاول لان الامناء يقبل قولم كالودع ، ولانه يتعذر عليه إقامة البينة في الغالب أشبه المودع وكذلك أذا ادعى مونها ولم يأت بجلدها

(فصل) ويجوز أن يستأجر من يقلم ضرسه لانها منفعة مباحة مقصودة فجاز الاستئجار على فعلها كالحتان فان أخطأ فقلم غير ماأس بقلعه ضمنه لانه من جنايته ، وإن برأ الضرس قبل قلعه انفسخت الاجارة لازتلمه لا يجرز ، وإز لم يبرأ لكن امتنع المستأجر من قلمه لم يجبر عليه لان اللاف جزء من الآدمي محرم في الاصل وانما أبيح اذا صار بقاؤ، ضرراً وذلك مفوض الى كل انسان في نفسه اذا كان أهلا الشك وصاحب الضرس أعلم بمضرته ومنفعته وقدر المدة

(فصل) ومن استؤجر على عمل موصوف في الذَّه كخياطة أو بناء أو قام ضرس فبذل الاجير نفسه العمل الم يمكنه المستأجر لم تستقر الاجرة بذلك لانه عقد على النفعة من غير تقدير الم بستقر بدلما بالبذل كالصداق لا بستقر ببذل المرأة نفسها عريفارق حبس الدابة مدة الاجارة لان الما الم أنفت يده بخلاف مسئلتنا

(مسئلة) قال (ولا ضمان على الراعي اذا لم يتمد)

لانهلم خلانا في صحة استئجار الراعي وقد دل عليه قول الله تعالى مخبراً عن شعيبأنه قال (اني أريد أن أنكحك احدى ابنتي هاتين على أن تأجرني تماني حجج / وقد علم أن موسى عليه السلام أما

(فصل) ولا يصح العقد في الرعي إلا على مدة معلومة لان العمل لا يتحصر ، ومجرز العقد على رعي ماشية معينة وعلى جنس في الذمة ذان عقد على معينة كانه شاة معينة فذكر أصحابنا أنه يتعلق بأعيانها كالو استأجره لخياطة أوب بعينه فلا بجوز ابداله ، ويبطل العقد بتانها فان تلف بعضها بطل العقد فيه وله أجر ما بقي بالحصة ، وإن ولدت لم يكن عليه رعي سخا لها لانها زيادة لا يتناولها العقد وبحتمل أن لا يتعلق باعيانها لانها ليست المعقود عليها أنما لتسترفى المفعة بها فأشبه مالو استأجر ظهراً ليركبه فله أن يركب غيره مكانه ، ولو استأجر داراً ليسكنها فله أن يسكنها مثله وأعما المعقود عليه منفعة الراعي ولهذا تجب له الاجرة أذا سلم نفسه وإن لم برع ، ويفارق النوب في الخياطة لان النياب مفعنها في مظنة الاختلاف في سهولة خياطتها و مشقتها مخلاف الرعي. فعلى هذا له ابدالها عثاما وإن لم بعنها في منفعة العقد فيه وكان له ابداله .

فصل) فان وقع العقد على موصوف في الخمة فلا بد من ذكر جنس الحيوان ونوعه ابلا أو به أو غنها أوضأنا أومعزاً وان أطلق ذكر البقر والابل لم يتناول الجواميس والبخائي لان اطلاق الاسم لا يتناولها عرفا إلا أن يقع العقد في مكان يتناولها الاسم فيحتاج الى ذكر نوع مايرعاه منها كالغنم لان كل نوع له أثر في اتعاب الراعي ويذكر السكبر والصغر فيقول كباراً أو صفاراً أو عجاجيل أو فصلانا إلا أن يكون ثم قرينة أو عرف صارف الى بعضها فيكتني بذاك ، ومتى عقد على عدد موصرف كالمائة لم بجب عليه وعي زيادة من سخالها ولا من غيرها ، وان أطلق ولم يذكر

آجر نفسه لرعاية الغنم. اذا ثبت هذا فانه لاضان على الراعي فيما تلف من الماشية الم يتعد ولا نعلم فيه خلافا إلا عن الشعبي قانه روي عنه أنه ضمن الراعي

ولنا أنه مؤتمن على حنظها فلم بضمن من غير تعد كالمودع ولابها عين قبضها بحكم الاجارة فلم يضمنها من غير تعد كالعين المستأجرة فأما ما تلف بتعديه فيمضنه بفير خلاف مشل أن ينام عن السائمة أو يفغل عنها أو يتركها تتباعد منه أو تغيب عن نظره وحفظه أو ضربها ضربا بسرف فيه أو في غير موضع الضرب أو من غير حاجة اليه أو سلك بها موضعا تتعرض فيه المنف وأشباه هذا مما يعد تفريطا وتعديا فتناف به فعليه ضهاتها لانها تلفت بعدوانه فضمنها كالمودع اذا تعدى ، وإن اختلفا في التعدي وعدمه فالغول قول الراعي لانه أمين ، وإن فعل فعلا اختلفا في كونه تعديا رجم الى أهل الحبرة ولوجاء بجلد شاة وقال مانت قبل قوله ولم بضمن وعن أحمد أنه يضمن ولا يقبل قوله ، والصحيح الاول لان الامنا، تقبل أقوالهم كالمودع ولانه يتعذر عليه اقامة البينة في الغالب أشبه المودع وكذلك لو ادعى موجها من غير أن يأني بجلدها

(فصل) ولا يصح المقد في الرعي إلا علىمدة معلومة لان العمل لا ينحصر، ويجوز العقدعلى رعي ماشية معينة وعلى جنس في الدمة فان عقد على معينة فذكر أصحابنا انه يتعلق بأعيامها كما لواستأجره لحياطة ثوب بعينه فلا يجوز ابداله و يبطل العقد بتلفها وان تلف بعضها بطل عقد الاجارة فيه وله أجرما بقي

عدداً لم يجز وهذا ظاهر مذهب الشافعي ، وقال القاضي يصح وبحمل على ما جرت به العادة كالمائة من الغنم ونحوها ، وهو قول بعض أصحاب الشافعي ، والاول أصح لان العادة في ذلك نختاف و تتباين كثيراً والعمل بختلف باختلافه

(مسئلة ﴾ (وأذا حبس الصانع الثوب على أجرته فتلف ضمنه) لانه لم يرهنه عنده ولا أذن له في أمسا كه فلزمه الضان كالغاصب

(مسئلة) (فان أتلف الثوب بعد عمله خير المالك بين تضمينه آيادغير معمول ولا أجرة ! و بين تضمينه آياه معمولاً ويدفع اليه الاجرة)

وكذلك لو وجب عايه ضمان المناع المحمول فصاحبه مخبر بين تضمينه قيمته في الموضع الذي سلمه البه ولا أجرة له ، و بين تضمينه اياء في الموضع الذي أفسده و بعطيه الاجرة الى ذلك المسكان ، و أنها كان كذلك لانه اذا أحب تضمينه معمولا أو في المكان الذي أفسده فيه فله ذلك لا نه ملكه في ذلك الموضع على تلك الصفة فملك المطالبة بعوضه حينئذ ، وان أحب تضيمنه قبل ذلك فلان أجر العمل لا يلزمه قبل تسليمه وما سلم اليه فلا يلزمه

(فصل) اذا أخطأ القصار فدفع الثوب الى غير مالكه فمليه ضمانه لانه فوته على مالكه قال أحمد يغرم القصار ولا يسم المدفوع اليه لبسه اذا علم أنه ليس بثوبه وبرده الى القصار ويطالبه بثوبه قان لم

منها بالحصة، وان ولدت سخالا لم يكن عليه رعيها لأنها زيادة لم يتناولها العقد، ومحتمل أن لا يتعلق بأعيانها لانها ليست المعقود عليها وإنما يستوفي المنفعة بها فأشبه ما لو استأجر ظهراً ليركبه جاز أن يركب غيره مكاه، ولو استأجر أرضاً ليزرعها حالمة بجاز أن يركب غيره مكاه، ولو استأجر أرضاً ليزرعها حالم جاز أن يزرعها ماهو مثلها في الفرر أو أدني منها، وإنما المعقود عليه منفعة الراعي ولهذا يجبله الاجر ومشقتها بخلاف الرعي. فعلى هذا له ابدالها عثلها وان تلف بعضها لم ينفسخ العقد في وكان له ابدالهوان وقع العقد على موصوف في الذمة فلا بد من ذكر جنس الحيوان ونوعه ابلا أو بقراً أوغها أو ضأناأو معزاً وان اطلق ذكر البقر والابل لم يتناول الجواميس والبخاني لان اطلاق الاسم لا يتناولها عرفا وان وقع العقد في مكان يتناولها اطلاق الاسم احتاج الى ذكر نوع عابراه منها كالفتم لان كل نوغ ما ون عماله الراعي ، ويذكر الكبر والصغر فيقول كباراً أو سخالاً أو عجاجبل أو نصلانا إلا أن يكون ثم قرينة أو عرف ارف الى بعضها فيفتي عن الذكر ، واذا عقد على عدد موصوف كالمائة لم يجب عايه رعي زيادة عليها لامن سخالها ولا من غيرها، وان أطاق العقد ولم يذكر عدداً لم يجز وهذا ظاهر على ماجرت به العادة كلمائة من الغم ونحوها وهو قول مذهب الشاني ، وقال القاضي يصح ومحمل على ماجرت به العادة كالمائة من الغم ونحوها وهو قول مفسوسا الشاني والاول أصح لان العادة في ذاك نختف و تبايان كثيراً اذ العمل غناف اختلانه بعض أصحاب الشاني والاول أصح لان العادة في ذلك نختف و تبايان كثيراً اذ العمل غناف اختلانه بعض أصحاب الشاني والاول أصح لان العادة في ذلك نختاف و تبايان كثيراً اذ العمل غناف اختلانه بعض أصحاب الشاني والاول أصح لان العادة في ذلك نختاف و تبايل كثيراً اذ العمل غناف اختلانه بعض أصحاب الشاني عاد المنافقة و كالمنافقة و كال

يعلم القابض حتى قطمه ولبسه ثم علم رده مقطوعاً وضمن أرش القطع وله مطالبته بثوبه انكان موجوداً وان هلك عند القصار ضمنه في إحدى الروايتين لانه أمسكه بفير إذن صاحبه بمدطلبه فضمنه كا لوعلم (والثانية) لا يضمنه لانه لا يمكنه رده فأشبه مالو عجز عن دفعه لمرض

(فصل) والعين المستأجرة أمانة في يد المستأجر ان تلفت بغير تفريط لم يضمنها قال الاثرم سمعت أباعبدالله يسئل عن المذين يكرون الخيمة إلى مكة فنذهب من المكتري بسرق هل يضمن قال أرجو أن لا يضمن وكيف يضمن إذا ذهب لا يضمن ولا نهلم في هذا خلانا لانه قبض العين لاستيفاء منفعة يستحة ها منها فكانت أمانة كالوقبض العبد الموصى له بخدمته سنة أو قبض الزوج امرأنه الامة ويخالف العاربة قانه لا يستحق منفعتها واذا انقضت المدة فعليه رفع يده عنها وايس عليه الرد أرمأ اليه في رواية ابن منصور قبل له إذا اكترى دابة أو استمار أو استودع فليس عليه أن يحملها فقال أحمد من استعار شيئا فعليه رده من حيث أخذه فأوجب الرد في العاربة ولم يوجبه في الاجارة والوديمة وجه ذلك أنه عقد لا يفتضي الضمان فلا يقتضي رده ومؤنته كالوديمة بخلاف العاربة قان ضمانها بجب فكذلك ردها وعلى هذا متى انقضت المدة كانت العين في يده أمانة كالوديمة الاجارة غير مأذون له فلا فهان عليه وهو قول بعض الشافعية ، وقال بعضهم يضمن لانه بعد انقضاء الاجارة غير مأذون له في امساكه أشبه العاربة المؤنة بعد وقتها

ولدًا أنها أمانة أشببت الوديعة ولانه لو وجب ضامها لوجب ردها عاماً العارية فانها مضمونة بكل حال مخلاف مسئلتنا ولانه مجب ردها ومتى طلبها صاحبها وجب تسليمها اليه فان امتنع من ذلك لغير عذر صارت مضمونة كالمفصوبة

⁽فصل) فان شرط المؤجر على المستاجر ضان الهين فالشرط فاسد لانه ينافي مقتضى العقسد و تفسد به الاجارة في أحد الوجهين بناء على الشروط الفاسدة في البيم قال أحد في ما الفتحان وعن العين الكراء والضمان مكروه ، روى الاثرم باسناده عن ابن عر قال لايصلح الكراء بالضمان وعن فقها، المدينة أنهم كانوا يقولون لا يكري بضمان إلا أنه من شرط على كري الا يغزل بمتاعه بطنواد ولا يسير به ليلامم اشباه هذه الشروط فتعدى ذلك فتلف شيء مما حل في ذلك التعدي فهو ضامن فاما غير ذلك فلا يصح شرط الضمان فيه ، وان شرطه لم يصح لان مالا يجب ضما نه لا يصبر مضمونا بالشرط وعن أحداثه سئل عن ذلك فقال : المسلمون على شروطهم وهذا يدل على وجوب الضمان بالشرط وعن أحداثه سئل عن ذلك فقال : المسلمون على شروطهم وهذا يدل على وجوب الضمان أكراه عينا وشرط أن لا يسير بها في الليل أو وقت القائلة أو لا يجعل سيره في آخرها وأشباه هذا مما فيه غرض فحالف ضمن لانه متعد لشرط كرية فضمن ما تلف به كا لو شرط عليه ألا يحمل الا قفيز أفحل قنيزين ، وحكم الاجارة متعد لشرط كرية فضمن ما تلف به كا لو شرط عليه ألا يحمل الا قفيز أفحل قنيزين ، وحكم الاجارة الفاسدة حكم الصحيحة في أنه لا يضمن اذا تلفت الهين من غير تفريط ولا تعد لانه عقد لا يقتضي الفاسدة حكم الصحيحة في أنه لا يضمن اذا تلفت الهين من غير تفريط ولا تعد لانه عقد لا يقتضي (المغني والشرح الكبير) والشرح المسلم المناس المسلم المناس المسلم المسلم المناس المسلم المسلم المناس المسلم ال

المنفعة كما في سائر المواضع ولو كان في مقابلة الجزء الذاهب لما جاز اجارة أحدالنقدين بالآخر لافضائه إلى الفرق في معاوضة أحدهما بالآخر قبل القبض والله أعلم

(فصل) وتجرز اجارة الدراهم والدنانير للرزن والتحلي في مدة معلومة ، و مقال أبوحنيفة وهو أحد الوجهين لاصحاب الشافي ، والوجه الآخر أنها لانجرز اجارتها لان هذه المنفعة ليست المقصود منها ولذلك لا نضمن منفعتها بفصبها فأشبهت الشمع

ولنا أنها عين أمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها منفعة مباحة فاشبهت الحلي و فارق الشمع فانه لاينتفع به الا بما أناف عينه . اذا ثبت هذا فانه إن ذكر مايستأجره له وعينه فحسن ، وإن أطلق الاجارة فقال أبو الخطاب تصح الاجارة وينتفع بها فيما شاء منهما لان منفعتهما في الاجارة متعينة في التحلي والوزن وهما متقاربان فوجب أن محمل الاجارة عند الاطلاق عليهما كاستنجار الدار مطافا فاله يتناول السكنى ووضع المتاع فيها ، وقال القاضي لا تصح الاجارة و تكرن قرضاو هذا مذهب أبي حنيف لان الاجارة تقتضي الانتفاع والانتفاع الممتاد بالدراهم والدن فيرا أما هو باعيانها فاذا أطلق لانتفاع حمل على الانتفاع الممتاد

وقال أصحاب الشافي لا تصح الاجارة الله تكون قرضا لان التحلي ينقصها والوزن لا ينقصها فقد اختلفت جهة الانتفاع فلم بجز اطلاقها ولا يجرز أن يعبر بها عرالقرض لازالقرض عليا الفير والاجارة تقتضي الانتفاع مع بقاء العين الم بجز التعبير بأحدهما عن الآخر ، ولان التسمية والا فاظ تؤخذ نقلا ولم يعهد في الاسان التعبير بالاجارة عن القرض وقول أبي الخطاب أصح ان شاء الله لان العقد متى الفيان صحيحه فلا يقتضيه فاحده كلوكالة وحكم كل عقد فاسد في وجرب الضمان وعد ١٠٠ محرجه فما وجب الضمان في صحيحه وجب في فاحده ومالا الله

﴿ مُسِئِلَةً ﴾ (أَذَا ضَرَبَ المُستَأْجِرُ الدَّابَةُ بقدر العادة أو كَبْحَهَا أَرُ الرَّأْنُ الدَّابَةُ لَم يَضَمَن ﴾

وجملة ذلك أن المستأجر ضرب الدابة بما جرت به العادة و يكبحها باللجام الاستصلاح ومحنها على السير الملحق القافلة فقد صح أن النبي وكالليون على المسير عاروض به وكان ابو بكر رضي الله عنه محرش بعيره محجنه ، وقار أنض ضرب الدابة التأدب و ترتيب المشي والعد واليسير

(مسئلة) (وكذلك المعلم إذا ضرب الصبي للتأديب)

قال الاثرم سئل أحمد عن ضرب المهلم الصبيان قال على قدر ذنوجهم ويتوقى بجهده الضرب ع وإذا كان صغيراً لا يعقدل ذلا يضربه ومتى ضرب من هؤلاء كلهم الضرب المأذون فيه لم يضمن ماتلف في الدابة وبهذا قال مالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وابو يوسف ومحده وقال الثوري وابو حذيفة يضمن لانه تاف بجنايته فضمن كغير المستأجر ، وكذلك قال الشافعي في المعلم يضرب الصبي لانه يمكنه تأديبه بغير الضرب

ولنا أنه تلف من فعل مستحق للم يضمن كالوناف أيحت الحلولان الضرب عنى تضهنه الاجارة فاذا تلف منه لم يضمن كالركوب وفارق غير المستأحر لانه متعد ، وقول الشافعي بمكن التأديب بغير

أمكن حمله على الصحة كان أولى من افساده وقد أمكن حمله على اجارتها للجهة التي تجوز اجارتها فيهاوقول القاضي لا يصح لان الاجارة أنما تقتضي انتفاعا مع بقاء العين فلا تحمل على غير ذلك وما ذكر الآخرون من نقص العين بالاستعال في النحلي فبعيد فان ذلك بسير لاأثر له فوجوده كعدمه

(فصل) وبجرز أن يستأجر شجراً ونخيلا ليجنف عليها الثياب أو يبسطها عليها اليستظل بظلها ولأصحاب الشانعي في ذلك وجهان لما ذكرو. في الانمان

ولذا أنها لو كانت مقطوعة لجاز استيجارها الذلك فكذلك اذا كانت نابتة وذلك لان الانتفاع يحصل بهما على السواء في الحالتين فما جازفي احداهما بجوز في الاخرى ولانها شجرة فجاز استئجارها لذلك كالمقطوعة ، ولانها منافعة مقصودة بمكن استيفاؤها مع بقاء المين فجاز العقد عليها كالوكانت مقطوعة ولانها عبن ممكن استيفاء هذه المنفعة منها فجنز استيجارها لهاكالحبال والحشب والشجر المقطوع مقطوعة ولانها عبن ممكن استيفاء هذه المنفعة منها فجنز استيجارها لهاكالحبال والحشب والشجر المقطوع للناسب والشجر المقطوعة ولانها عبن ممكن استيفاء هذه المنفعة منها في المناسبة على المناسبة المناسبة

(فصل) وبجوز استنجار غنم اندرس له طينا أو زرعا ولا صحاب الشافعي فيه وجهان لانها منفعة غير مقصودة من هذا الحيوان فاشبهت النخيل

ولنا أنها منفعة مباحة يمكن استيفاؤها من العين مع بقائها فاشبهت استنجار البقر لدياس الزرع (فصل) وبجوز استئجار مايبقي من الطيب والصندل واقطاع الكافور والنــد لتشمه المرضى وغيرهم مدة ثم يرده لانها منفعة مباحة فأشبهت الوزن والتحلي مع أنه لاينفك من الحلاق وبلي

الضرب لا يصح فان العادة خلافه ولو أمكن التأديب بغير الضرب لما جاز الضوب إذفيه ايلام لا حاجة الية فان أمر ف في هذا كاله اوزاد على ما يحصل الفنى به أوضرب من لاعتل له من الصبيان فعليه الضان لا نه متعد حصل التلف بعدوانه، وحكم ضرب الرجل امرأنه في النشوز على ماذ كرنا قيامًا على الصبي

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أذنت لي في تفصيله قبا. قال بل قميصا فالقول قول الحياط نص عليه)

اذا اختلف المؤجر والمستأجر فقال أذنت لي في قطعه قم ص امرأة قال بل أذنت الى في قطعه قم ص رجل أو قال أذنت لي في قطعه قم صا قال بل قباء او قال الصباغ أمر تني بصبغه أحمر قال بل أسود فالقول قول الحياط والصباغ نص عليه احمد في رواية ابن منصور وهذا قول ابن أبي لبلي وقال مالك وابوحنيفة دابو ثورالقول قول صاحب النوب واختلف أصاب الشافعي فم نهم من قال له قول ثالث انهما يتحالفان كالمتباعين يختلفان في النمز ومنهم من قال الصحيح أن القول قول رب النوب لأنهما اختلفافي صفته ولان الاصل عدم الأذن المحتلف فيه فالقول قول من ينفيه

و لنا أنهما اتفقا على الاذن واختلفا في صفته فكان القول قول المأذرن له كالمضارب إذا قال: أذنت لي في البيع نساء فأ نكره ولانعما اتفقا على ملك الخياط القطع والصباغ الصبغ والظاهر أنه فعل ماملكه واختلفا في لزوم الفرم له والاصل عدمه فعلى هذا يحلف الخياط والصباع: لقد أذنت لي (فصل) وتجرز اجارة الحائط ليضم عليهما خشبا معلوماً مدة معلومة ، وبه قال الشانبي وقال أبو حنيفة لايجوز . ولنا أن هذه منفعة مقصودة مقدور على تسليمها واستيفائها فجاز عقد الاجارة عليها كاستئجار السطح فلنوم علية .

(فصل) ويجرز المتنجار دار يتخذها مسجدا يصلي نيه وبه قال ماهك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يصح لان فعل الصلاة لابجرز استحقاقه بمقد اجارة بجال فلا تجرز الاجارة لذلك

وانا أن هذه منفعة مباءة يمكن استيفاؤها من العين مع بقائها فجاز استثبار الهين لها كالسكني ويفارق الصلاة فانها لاندخلها النيابة بخلاف بنا. المساجد

(فصل) وذكر ابن عقيل أنه يجرِز استئجار البئر ليستني منها أياما معلومة لازهواء البئر وعمقها فيه نوع انتفاع بمرور الدلو فيه وأما نفس الماء فيؤخذ على أصل الاباحة والله الموفق

(فصل) وبجوز استئجار الفهد والبازي والصتر للصيد في مدة معلومة لان فيه نفع مباحا تجوز اعارته له فجازت اجارته له كالدابة وتجوز اجارة كتب العلم الني بحوز بيمها اللانتفاع بها في القراءة فيها والنسخ منها لما ذكرناه وتجوز اجارة درج فيه خط حسن يكتب عليه ويتمثل منه لذلك

فصل) وما لاتجوز إجارته أقسام [أحدها] ما لا يكن الانتفاع به ،م بقاء عينــه كالمطعوم والمشروب والشمم ليشعله ، لان الاجارة عقد على المنافع وهذه لا ينتفــم بها إلا باتلاف عينها قان

في قطعه قبا، وصبغه أحمر ، ويسقط عنه الفرم ويستحق أجر المثل لانه ثبت وجود فعله المأذون فيه بعوض ولا يستحق المسمى لان المسمى ثبت بقوله ودعواه فلا بجب بيمينه ، ولان النبي وليستنبخ قال:
ق لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دما، رجال وأموالهم ولمكن البمين على المدعى عليه اخرجهمسلم فاما المسمى في العقد فائما يعترف رب الثوب بتسميته أجرا لقطعه قيصا أو صبغه أسود ، وأما من قال القول قول رب الثوب قانه بحلف بالله ما أذنت في قطعه قبا، ولا صغه أحمر ويسقط عنه المسمى ولا يجب للخياط والصباغ أجر لانهما نعلا غير ما أذن لهما فيه ، وذكر ابن أبي موسي رواية أخرى عن الحد أن صاحب الثوب إذا لم يكن بمن يلبس الاقبية والسواد فا قول قوله وعلى الصائم غرم ما نقصى بالقطم وضان ما أفسد ولا أجر له لان قرينة حال رب الثوب تدل على صدقه فترجح دعواه بها كما لو اختلف الزوجات في متاع البيت رجحنا دعوى كل واحد منها فيا يصلح له ولو اختلف صائمان في الآلة التي في دكانهما رجحنا قول كل واحد منها في آلة صناعته فعلى هذا يحلف رب الثوب ما أذن فيه فاذا كان ما اذنت الحي في قطعه قباء ويكني هذا لانه ينتفي به الاذن فيصير قاطعا الهبر ما أذن فيه فاذا كان ما اذنت الحيوط المالكه لم يمك الحياط فتعه وكان المالكه أخذه مخيطا بلا عوض لانه همل في ملك غيره عملا مجرداً عن عين مملوكة له فلم يكن له إزالته كا لو نقبل ملك غيره من موضع إلى موضع غيره عملا مجرداً عن عين مملوكة له فلم يكن له إزالته كا لو نقب ملك غيره من موضع إلى موضع غيره عملا مجرداً عن عين مملوكة له فلم يكن له إزالته كا لو نقبل ملك غيره من موضع إلى موضع غيره عملا مورة إذا رضي صاحبه بتركه فيه وإن كانت الخيوط الخياط فله نزعها لانهاعين ماله ولا يلزمه لم يكن له وده إذا رضي صاحبه بتركه فيه وإن كانت الخيوط الخياط فله نزعها لانهاعين ماله ولا يلزمه

اسناجر شدمه يسرجها وبرد بتيها وعن ما ذهب وأجر الباتي كان فاسداً لانه يشمل بيما وإجارة وما وقع عليه البيع عبهول وإذا جهل المبيع جهل المستأجر أيضا فيفسد العقددان ، ولو استاجر شمعا ليتجمل به وبرده من غير أن بشعل منه شيئا لمجز لان ذلك ليس بمنفعة مرعية في الشرع فبذل المال فيه سفه وأخذه أكل مال بالباطل فلم بجز كا لو استأجر خبزاً لينظر اليه ، وكذلك لو استأجر طعاما ليتجمل به على مائدته ثم يرده لم بجز لماذكر نا وهكذا سائر الاشياء ، ولا يصح استنجار ما لايبقى من الرباحين كالورد والبنفسج والربحان الفارمي وأشباهه لشمها لانها تناف عن قرب فأشبهت المطمومات الرباحين كالورد والبنفسج والربحان الفارمي وأشباهه لشمها لانها تناف عن قرب فأشبهت المطمومات الرباحة والانتجار الغنم ولا الابل والبقر ليأخذ لبنها ولا ليسترضعها السخالة ومحوها ولا استنجارها ليأخذ صوفها ولاشعرها ولاورها ولااستنجار شجرة ليأخذ عمرتها أوشيئا من عينها

(فصل) ولا تجوز إجارة الفحل الضراب، وهذا ظاهر مذهب الشافعي وأصحاب الرأي وأبي ثور وابن المنذر وخرج أبو ألحطاب وجها في جوازه لانه انتفاع مباح والحاجمة بدعو اليه فجاز كاجارة الظائر الرضاع والبئر ليستقي منها الماء ولانها منفعة تستباح بالاعارة فتستباح بالاجارة كسائر المنافع وهذا مذهب الحسن وابن سيرين

و لنا أن النبي عَلَيْتِ نهى عن عسب الفحل متنق عليه رفي لاظ نهى عن ضراب الجمل، ولان المقصود الما. الذي يخلق منه الولد فيكون عتد الاجارة لاستيفا عين غائبة فلم مجز كاجارة الغنم لأخذ لبنها

أخذ قيمتها لأنها ملكه ولا يتلف بأخذها ماله حرمة فان اتفقا على تعويضه عنها جاز لان الحق لها وإن قال رب الثوب أنا أشد في كل خيط خيطا حتى إذا سلمه عاد خيط ربالثوب في مكانه لم يلزم الخياط الاجابة إلى ذقت لانه انتفاع بملك، وحكم الصباغ في قلم الصبغ إن اختاره وفي غير ذقت من أحكامه حكم صبغ الصباغ على ما يأتي في بابه

قال شيخنا « والذي يقوى عندي أن القول قول رب الثوب لما ذكرنافي دليلهم وما قاسوا عليه فيما إذا قال المضارب أذنت لي في البيم نساء فأنكر رب المال ان القول قول المضاوب بمنوع

(فصـل) اذا دفع إلى خياط ثوباً فقال : ان كان يقطع قميصا فاقطعه ، فقال : هو يقطع وقطعه، فلم يكف ضمنه ، أو قال أنظر هذا يكفيني قميصا ? قال نعم ، قال اقطعه فقطعه فلم يكفه ، لم يضمن وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي ، وقال أبو ثور لا ضمان عليه في المسئلتين لانه لو كان غره في الاولى لـكان قد غره في الثانية .

ولنا أنه انما أذن له في الاولى بشرط كفايته فقطعه بدون شرطه ، وفي الثانية اذن له من غير شرط فافترقا دلم يجب عليه الضان في الاولى لتفريره بل لعدم الاذن في قطعه لإن اذنه مقيد بشرط كفايته فلا يكون اذا في غير ما وجد فيه الشرط بخلافالنانية .

(فصل) فان أمره أن يقطع الدرب قيص رجل فقطعه قيص امرأة فعليه غرم ما بين قيمته صحيحا

وهذا أولي فان هذا الماء محرم لاقيمة له الم بجز أخذ العوض عنه كاليتة والدم وهو مجهول فأشبه الابن في الضرع ، فأما من أجازه فيذ في أن بوقع العقد على العمل ويقدره بمرة أو مرتبن أو أكثر وقبل يقع العقد على مدة وهذا بعيد لان من أراد إطراق فرسه مرة فقدره بمدة نزيد على قدر الفعل لم يمكن استيمانها به وان اقتصر على مقداره فو عا لا محصل الفعل فيه ويتعذر أيضا ضبط مقدار الفعل فيتعين التقدير بالفعل الا أن يكتري فحلا لاطراق ماشية كثيرة كفحل بتركه في إبله أو تيس في غنمه فان هذا أما يكترى مدة مهومة ، والذهب أنه لا تجرز إجارته فان احتاج انسان الى ذلك ولم بجد من يطرق له جاز له أن يبذل الكراء وايس المطرق أخذه ، قال عطاء لا يأخذ عليه شيئا ولا بأس أن يعطيه إذا لم بجد من يطرق له ، ولان ذلك بذل مال التحصيل منفعة مباحة تدء و الحاجة اليها فجاز كشراء الاسير ورشوة الظالم ليدفع ظلمد، وإن أطرق انسان فحله بغير اجارة ولا شرط فاهديت له هدية أو الاسير ورشوة الظالم ليدفع ظلمد، وإن أطرق انسان فحله بغير اجارة ولا شرط فاهديت له هدية أو أكرم بكرامة لذلك فلاباس به لانه فعل معروقا فجازت مجازاته عليه كما لو أهدي هدية

(فصل) [القسم الثاني] ما منفعت محرمة كالزنا رالزم، والنوح والغناء فلا يجوز الاستنجار لفعله وبه قال مالك والشاني وأبو حنيف وصاحباه وأبوثور وكره ذلك الشعبي والنخعي لانه محرم فلم مجز الاستنجار عليه كاجارة أمت المزنا، ولا يجوز استنجار كاب لبكتب له غناه ونوحا، وقال أبو حنيفة يجوز

ومقطوعا لان هذا قطع غير مأذرن فيه فأشبه ما لو قطعه من غير إذن وقيل يغرم ما بين قميص رجل وقيص المرأة لانه مأذرن في قميص في الجملة والاول أصح لان المأذرن فيه قميص مرصرف بصفة فاذا قطع قميصا غيره لم يكن قاءلا لما أذن فيه فكان متعديا بابتداء القطع ولذلك لا يستحق على القطع أجراً ولو فعل ما أمر به لاستحق أجره

(فصل) إذا دفع إلى حائك غزلا فقال انسجه لي عشرة أذرع في عرض ذراع فنسجه زائداً على ما قدر له في الطول والعرض فلا أجر له في الزيادة لانه غير مأمور بها وعليه ضمان ما نقص الفزل المنسوج فيها قاماً ما عدا الزائد فينظر فيه فان كان جاء زائدا في الطول وحده ولم ينقص الاصل بازيادة فله ما سمى له من الاجر كما لو استأجره أن يضرب له مائة لبنة فضرب له مائتين وإن جاء به زائداً في العرض وحده أو فيها ففيه وجهان (أحدهما) لا أجر له لانه مخالف لامر المستأجرة في يستحق شبئا كما لو استأجره على بناء حائط عرض ذراع فبناه عرض ذراعين (والثاني) له المسمى لانه زاد على ما أمر به فاشبه زيادة الطول ومن قال بالوجه الاول فرق بين الطول والعرض بأنه يمكن قطع الزائد في الطول ويدقى الثوب على ما أراد ولا يمكن ذلك في العرض قاما أن جاء به ناقصاً في الطول والعرض أو في أحدهما ففيه أيضا وجهان (أحدهما) لا أجر له وعليه ضمان نقص الغزل لانه مخالف لما أمر به فاشبه ما لو استأجره على بنا، حائط عرض ذراع فبناه عرض نصف ذراع (والثاني) له بحصته لما أمر به فاشبه ما لو استأجره على بنا، حائط عرض ذراع فبناه عرض نصف ذراع (والثاني) له بحصته لما أمر به فاشبه ما لو استأجره على بنا، حائط عرض ذراع فبناه عرض نصف ذراع (والثاني) له بحصته لما أمر به فاشبه ما لو استأجره على بنا، حائط عرض ذراع فبناه عرض نصف ذراع (والثاني) له بحصته لما أمر به فاشبه ما لو استأجره على بنا، حائط عرض ذراع فبناه عرض نصف ذراع (والثاني) له بحصته

ولنا أنه أنتفاع بمحرم فأشبا ماذكرنا ، ولايجرز الاستئجار على كتابة شعر محرم ولا بدعة ولا شيء محرم لذلك ، ولا بجرز الاستئجار على حل الخر لمن بشربها ولا على حل خنزير ولامينة لذلك وسهذا قال أبو بوسف ومحمد والشافعي ، وقال أبوحنيفة بجوز لان العمل لا يتعين عليه بدلبل أنه لو حمله مثله جاز ولانه لو قصد إراقته أو طرح المينة جاز

وقد روي عن أحمد فيه من حمل خنزيراً أو بيتة أو خواً انصراني أكره أكل كرائه ولكن يقفى الحيال بالكرا، فإذا كان لمسلم فهو أشد ، قال القاضي هذا محمول على أنه استأجره لبريقها فأما الشرب فحد فرر لا يحل أخذ الاجرة عليه وهذا التأويل بعيد لقوله أكره أكل كران وإذا كان لمسلم فهو أشد ، ولكن المذهب خلاف هذه الرواية لانه استنجار لفمل محرم فلم يصح كازنا ولان النبي ويتعلق أمن حاملها والمحمولة اليه . وقوله لا يتعين يبطل باستنجار أرض ايتخذها مسجداً ، وأما حل فذه لاراقتها والميتة لطرحها والاستنجار فلكنف فجائز لان ذلك كله مباح وقداستاجر النبي ويتعلق أباظبية لحجمه ، وقال أحمد في رواية ابن منصور في الرجل يؤاجر نفسه لنظارة كرم النصراني يكره ذلك لان الاصل في ذلك راجع الى الخر

(فصل) ويكره أن يؤجر الرجل نفسه لكدح الكنف ويكره له أكل أجره لان النبي وَلَيْكِيْكُمْ قال ﴿ كسب الحجام خبيث ﴾ ونهى الحر عن أكله فهذا أولى ، وقد روي عن ابن عباس أن رجلاً

من المسمى كن استؤجر على ضرب ابن فضرب بعضه و يحتمل انه ان جا. به ناقصاً في العرض فلا شيء له وإن كان ناقصاً في الطول فله محصته من المسمى لما ذكر نا من العرق بين الطول والعرض وإن جا. به زائداً في أحدها ناقصا في الاخر فلا أجر له في الزائد وهو في الناقص على ما ذكر نا من النفصيل فيه . وقال محد بن الحسن في الموضين يتخير صاحب الثرب بين دنع الثرب إلى النساج ومطالبته بثمن غزله وبين أن يأخذه ويدفع اليه المسمى في الزائد ومحصة المنسوج في الناقص لان غرضه لم يدلم له لانه ينتفع بالطويل ما لا ينتفع بالطويل فكأنه أتلف عليه غزله ولنا انه وجد عين ماله نلم يكن له مطالبته بعوض كما لو جاء بهزائداً في الطول وحده فأما إن أثرت الزيادة أو النقص في الاصل مثل أن يأمره بنسج عشرة أخرع ليكون الثوب صفيقا فن أثرت الزيادة أو النقص في الاصل مثل أن يأمره بنسج عشرة أخرع ايكون الثوب صفيقا فنسجه خمسة عشر فصار خفيفا أو بالهكس فلا أجر له بحال وعليه ضمان نسج الفرل لانه لم بأت بشيء مما أمر به

(فصل) اذا اختاف المتكاريان في قدر الاجر فقال أجرتنيها سنة بدينار قال بل بدينارين تحالفا ويبدأ بيمين الآجر نص عليه أحمد وهو قول الشافعي لان الاجارة نوع من البيم فاذا محالفا قبل مضي شيء من المدة فدخا العقد ورجع كل واحد منها في ماله وان رضي أحدهما عا حلف عليه الآخر أقر العقد وان فسخا العقد بعد المدة أو شيء منها سقط المسمى ورجب أجر المثل كا لو اختافا في المبيم

حج ثم أناه فقال اني رجل أكنس فما ترى في مكسبي ? قال أي شي. تكنس ? قال العذرة قال ومنه حججت ومنه تزوجت ؟ قال نعمقال أنتخبيث وحجك خبيث وماتزوجت خبيث أو نحوه ذاذ كره صعيد بن منصور في سننه بمعناه ولان فيه دنا. ق فكره كالحجامة فاما الاجارة في الجلة فجائزة لان الحاجة داعية اليها فلا تندفع مدون إباحة الاجارة فوجب اباحتها كالحجامة

فصل) ولا يجوز الرجل إجارة داره لمن يتخذها كنيسة أو بيمة أو يتخذها لبيم الخر أو القار وبه قال الجاءة ، وقال ابو حنيفة أن كان بيتك في السواد فلا بأس أن تؤجره الحاك وخالفه صاحباه واختلف أصحابه في تأويل قوله

ولنا أنه فعل محرم الم تجز الاجارة عليه كاجارة عبده الفجور ولو اكترى ذمي من مسلم داره فأراد بيم الخر فيها فلصاحب الدار منعه ، وبذلك قبل الثوري ، وقال أصحاب الرأي ان كان بيتـــه في السواد والجبل فله أن يفعل ماشاء

ولما أنه فعل محرم جاز المنع منه في المصر فجاز في السواد كقتل النفس المحرمة

(فصل) القسم الثالث ما يحرم بيعه الا الحر والوتف وأم الولد والمدبر فاله يجرز اجارتها وان حرم بيعها وما عدا ذلك فلا يجرز اجارته سواء كان ممن لا يقدر على تسليمه كالعبـــد الا بق والحل الناد والببيمة الشاردة والمفصوب من غيرغاصبه أو ممن لا يتدر على انتزاعه منه فانه لا يجوز اجارته

بعد تلفه وعذا قول الشافعي وبه قال أبو حنينة إن لم يكن عمـل العمل وان كان عمله قالقول قول المستأجرِ فيا بينه وبين أجر مثله ، وقال أبو ثور القول قول المستأجرِ لانه منكر الزبادة في الاحر والقول قول المنكر

ولنا أن الاجارة نوع من البيم فيتحالفان عند اختلانهما في عرضها كالبيم وكما قبل أن يعمل العمل عند أبي حنيفة ، وقال ابن أبي موسى القول قول المالك لقول النبي عَلَيْكُوْ ﴿ إِذَا اختلفا المتبايعان فالقول ما قال البائم ﴾ وهدذا يحتمل أن يتناول ما أذا اختلفا في المدة وأما إذا اختلفا في العوض فالضحبح أنهما يتحالفان لماذكرناه

(فصل) قان اختلفا في المدة فقال أجرتكما سنة بدينار فقال بل سنتين بدينارين فالقول قول المالك لائه منكر الزيادة فكان القول قوله فيا أنكره كا لو قال بعنك هذا العبد عائة فقال بل هذين العبدين عائنين ، وإن قال أجرتكما سنة بدينار فقال بل سنتين بدينار فهها قد اختلفا في قدرالموض والمدة فيتحالفان لانه لم يوجد الاتفاق منها على مدة بعوض فصار كا لو اختلفا في العوض مع اتفاق المدة وان قال الماك أجرتكها هنة بدينار فقال الساكن بل استأجرتني على حفظها بديناره فقال الهدا القول قول رب الدار الا أن تكون الساكن بينة وذاك لان سكنى الدار قد وجردمن الساكن واستيفاه منفقتها وهي المناكز والقول قول من يننيه ويجبعل الساكن أجرالمثل

لانه لا عكن تسليرالمعقود عليه وإن كان بما تجهل صفته فانه لاتجوز اجارته في ظاهر المذهب أو كان من لا نفع فيه كسباع البهائم، أو الطبر التي لا نصاح الاصطياد، ولا نجوز اجارة الكلب ولا الخنزم محال ويتخرج جواز اجارة السكلب الذي يباح اقتناؤه لان فيه نفعا مباحا نجوزله اعارته فجازت اجارته له كغيره ، ولاصحاب الشافعي وجهان كهذين ، ولا نجرز اجارة مالايقدر على تسليم منفعته سوا وجاز بيعه أولم يجز مثل أن يفصب منفعته بأن يدى آنيان ان هذه الدار في اجارته عاماً ويغلب صاحبها عليها فانه لا تجرز اجارتها في هـ ذا العام إلا من غاصبها أر بمن يقدر على أخذها منه ، قال أصحابنا ولاتجوز اجارة المشاع لغير الشريك إلاأن يؤجر الشريكان معاءوهذا قول أي حنيفة وزفو لانه لا يقدر على تسليمه فلم تصح إجارته كالمغصوب وذلك لا بالا يقدر على تسليمه الا بتسليم نصيب شريكه ولا ولاية له على مال شريكه واختار أبو حفص العكبري جراز ذلك ، وقد أوما البه احد وهو قول مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد لانه متلوم يجرز بيمه فجازت اجارته كالمفروز ولانه عقد في ملسكه يجوز مع شريكه فجاز مع غيره كالبيم رلاله يجوز اذا فعله الشرية كان معا فجاز لاحدهما فعله في نصيبه مفرداً كالبيع ، ومن نصر الاول فرق بين محل النزاع وبين ما اذا أجرِه الشريكان أو أجره اشريكه بأنه يمكن التسليم الى المستأحر فأشبه اجارة المفصوب م غاصبه دون غيره ، وانكانت الدار لواحد فأجر نصفها صح لانه يمكنه تسليمه ثم ان أجر نصفها الآخر للمستأجر الاول صح فانه يمكنه تسليمه اليه وإن آجرِه لغيره فنيه وجبان بناء على المسئلة التي قبلها لانه لا يمكنه تسليم ما أجرِه اليه وأن أجر الدار لاثنين لكل واحدمنهما نصفها فكذلك لانه لا عكنه تسليم تصيب كل واحدمنهما اليه

(فصل) فان اختلفا في انتعدي في العين المستأجرة فالقول قول المستأجر لانه أمين فاشبه المودع ولان الاصل عدم العدوان والبراءة من الضان وان ادعى أن العبد أبق من يده وان الدابة شردت أو نفقت وأنكر المؤجر فالقول قول المستأجر لما ذكرنا ولا أجر عليه اذا حلف أنه ما انتفع بها لان الاصل عدم الانتفاع وعنه القول قول المؤجر لان الاصل السلامة فأما ان ادعى أن العبد مرض في يده ظان جاء به صحيحاً فالقول قول المالك سواء وافقه العبد أو خالفه نص عليه أحمد وان جاء به مريضا فالقول قول المستأجر وهذا قول أبي حنيفة لانه اذا جاء به صحيحا فقد ادعى ما مخالف الاصل وليس معه دليل عليه وان جاء به مريضا فقدوجد ما يخالف الاصل يقينا فكان القول قولة في الاصل وليس معه دليل عليه وان جاء به مريضا فقدوجد ما يخالف الاصل يقينا فكان القول قولة في مدة المرض لانه أعلم بذلك لكونه في يده وكذلك لو ادعى اباقه في حال اباقه ونقل اسحاق بن منصور عن أحمد أنه يقبل قوله في اباق العبد دون مرضه ، وبه قال الثوري واسحاق قال أبو بكر وبالاول أقول لانها سواء في تفويت منفعة فكانا سواء في دعوى ذلك وان هلكت المين فاختلفا في وقت ذلك فالقول قول المستأجر لان الاصل عدم وقت هلاكها أو أبق العبد أومرض واختلفا في وقت ذلك فالقول قول المستأجر لان الاصل عدم العمل ولان ذلك حصل في يده وهو أعلم به

(فصل) قال الصنف رحمه الله (وتجب الاجرة بنفس العقد الا أن يتفقا على تأخيرها)
متى أُطلق العقد في الاجارة ملك المؤجر الاجرة بنفس العقد كما يملك البائع الثمن بالبيم
(المغنى والشرح الكبير)
(المغنى والشرح الكبير)

(فصل) وفي اجارة المصحف وجهان . (أحدهم) لا تصح اجارته مبنيا على أنه لا يصح بيعه وعلة ذلك اجلال كلام الله وكتابه عن المعارضة به وابتداله بالمن في البيع والاجر في الاجارة و (الثاني) تجوز اجارته وهو مذهب الشافعي لانه انتفاع مباج تجوز الإعارة من أجله فجازت فيه الاجارة كمائر المكتب فأما سائر المكتب الجائز بيعهافنجرز اجارتها ، ومقتفى مذهب أبي حنيفة أنهالا تجوز اجارتهالانه علل منع اجارة المصحف بانه ايس في ذلك أكثر من النظر اليه ولا نجوز الاجارة لمثل ذلك بدليل أنه لا يجرز أن بستأجر سقفا لينظر الى عمله وتصاوره أو شمعاليتجمل به ولنا أنه انتفاع مباح مجتاج اليه وتجرز الاعارة له فج زت اجارته كمائر المنافع وفارق النظر الى السقف قانه لاحاجة اليه ولاحرت العادة بالاعارة من أجله وفي مسائنا محتاج الى الفراءة في الكتب والتحفظ منها والذمخ والساع منها والرواية وغير ذلك من الانتفاع المقصود المحتاج اليه

(فصل) ولا تجوز اجارة المسلم للذي لخدمته نص عليه أحمد في رواية الاثرم فقال إن أجر نفسه من الذمي في خدمته لم بجز و إن كان في عمل شيء جازوهذا أحد قوليالشافهي ، وقال في الاخرتجوز لانه تجوز له اجارة نفسه في غير الحدمة فجاز فيها كاجارته من المسلم

ولنا أنه عقد ينضمن حبس المسلم عند الكافر واذلاله له واستخدامه أشبه البهم يحققه أن عقد الاجارة المخدمة يتعين فيه حبسه مدة الاجارة واستخدامه والبيم لايتعين فيه ذلك ذذا منع منه فلان

وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يملكها ولا يستحق المطالبة بها الا يوما بيوم الا أن يشترط تعجيلها قال أبو حنيفة الا أن تكون معينة كالثوب والدار والعبد لان الله تعالى قال (فان أرضعن لكم فا توهن أجورهن) امر بايتائهن بعد الرضاع وقال النبي عَلَيْكِيْرٌ قول الله عز وجل ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل استأجر أحيراً فاستوفى منهولم يوفه أجره فتوعده على الامتناع من دفع الاجر بعد العمل دل على أنها حالة الوجوب وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال ه أعطوا الاجير أجره قبل ان يجنى عرقه الرواه ابن ماجه ولانه عوض لم يمك معوضة فلم يجب تسايمه كالعوض في العقد الفاسد فان المنافع معدومة لم يمك ولو ملكت فلم يتسلمها شيئا فشيئا فلا يجب عليه العوض مع تعذر النسلم في العقد

ولنا أنه عوض أطلق ذكره في عقد معاوضة فيستحق بمطلق العقد كالثمن والصداق أو نقول عوض في عقد يتعجل الشرط فوجب أن يتعجل بمطلق العقد كالذي ذكرنا فأما الآية فيحتمل أنه أرادالايتاء عند الشروع في الارضاع أو تسليم نفسها كقوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) أي اذا أردت القراء ولان هذا تمثيل بدليل الخطاب ولا يقولون به وكذلك الحديث يحققه أن الام بالايتاء في وقت لا يمنع وجوبه قبله كقوله تعالى (فما استمتاء به منهن فآ توهن أجورهن) والصداق يجب قبل الاستمتاع وهذا هو الجواب عن الحديث و بدل عليه أنه الما توعد على ترك الايفاء بعد الفراغ من العمل وقد

يمنع من الاجارة أولى ، فأما ان أجر نفسه منه في عمل معين في الذمة كخياطة توبوقصارته جازبغير خلاف نهله لان عليا رضي الله عنه أجر نفسه من بهودي يسقي له كل دلو بتمرة وأخبر النبي وللله غلاف ندلك فلم ينكره وكذلك الانصاري ، ولانه عقد معارضة لا يتضمن اذلال المسلم ولا استخدامه أشبه مبايعته وإن أجر نفسه منه لعمل غير الحدمة مدة معلومة جاز أيضاً في ظاهر كلام أحمد لقوله في رواية الاثرم وإن كان في عمل شيء جاز

ونقل عنه أحد بن سعيد: لا بأس أن يؤجر نفسه من الذي وهذا مطلق في نوعي الاجارة وذكر بمض أصحابنا أن ظاهر كلام أحد منم ذلك وأشار الى مارواه الاثرم واحتج بأنه عقد يتضمن حبس المسلم أشبه البيم والصحيح ماذكرنا وكلام أحد انها يدل على خدلاف ماقاله قاله خص المنع بالاجارة للخدمة وأجاز اجارته العمل وهذا اجارة العمل ويفارق البيم قان فيه اثبات الملك على المدلم ويفارق الجارته المخدمة لنضم نها الاذلال

(فصل) نقل ابراهيم الحربي عن أحمد أنه سئل عن الرجل يكتري الديك يوقظه لوقت الصلاة لايجرز وذلك لان ذلك يقف على فعل الديك ولا يمكن استخراج ذلك منه بضرب ولا غيره وقد يصبح وقد لا يصبح وربما صاح بعدالوقت

(فصل) القسم الرابع القرب التي يختص فاعلما بكونه من أهل القربة يعني أنه يشترط كو نه مسلما

قاتم بجب الاجرشيئاً فشيئاً ومحتمل أنه تو عده على ترك الوفاء في الوقت الذي تتوج المطالبة فيه عادة جواب آخر أن الاية والاخبار أنا وردت فيمن استؤجر على عمل فأما ان وقعت الاجارة فيه على مدة فلا تعرض لها به (مسئلة) (ولا يجب تسليم أجرة العمل في الذمة حتى بتسلمه)

اذااستو جرعلى عمل فان الاجر علك بالمقد أيضاً لكن لا يستحق تسليمه إلاعند تسليم العدل وقال ابن أبي موسى من استوجر لعمل معلوم استحق الاجرعند إبفاء العدل، وان استوجر كل يوم بأجر معلوم فله أجركل يوم عند عامه ، وقال أبو الخطاب الاجر علك بالمقدو يستحق التسليم و يستقر بمضي المدة و إنما توقف استحقاق تسليمه على العمل لانه عوض فلا يستحق تسليمه إلا مع تسليم المعوض كالصداق والثمن في البيع وفارق الاجارة على الاعيان لان تسليمها أجري بحرى تسليم نفيها ومتى كانت على منفعة في الذمة لم يحصل تسليم المنفعة ولا ما يقوم مفامها فتوقف استحقاق تسليم الاجر على تسليم العمل وقولهم لم يملك المنافع قد سبق الجواب عنه فان قبل فان المؤجر اذا قبض الاجر انتفع به كله مخلاف المستأجر فانه لايحصل له استيفاء المنفعة كلها قلنا لا يمنع هذا كما لو شرط التعجيل وكانت الاجرة عنا فاما ان شرط التأجيل في الاجر فهو على ما شرطاه لان إجارة في الاجر فهو على ما شرطاه لان إجارة المين كبيمها و بيمها يصح بثمن حال ومؤجل كذلك إجارتها ، وفيه وجه آخر ان الاجارة على المنفعة في المنفعة في المنفعة في المنفعة المينا عوضها كالسلم

كالامامة والاذان والحج وتعليم القرآن نص عليه أحمد وبه قال عطاء والضحاك بن قيس وأبر حنيفة والزهري وكره الزهري واسحاق تعليم القرآن بأجر

وقال عبد الله بن شقيق هذه الرغف التي يأخذها المعلمون من السحت، وممن كره أجرة التعليم مع الشرط الحسن وابن سيربن وطاوس والشعبي والنخعي . وعن أحمد رواية أخرى يجرز ذلك حكاها أبو الخطاب

ونقــل أبو طالب عن أحمــد انه قال التعليم أحب إلى من أن يتوكل لهؤلا. السلاطين ومن أن يتوكل لمؤلاء السلاطين ومن أن يتوكل لرجل من عامة الناس في ضيعة ومن أن يستدين ويتجر لعله لايقدر على الوفاء فيلتى الله تعالى بامانات الناس، التعليم أحب إلى، وهذا يدل على أن منعه منافي، وضع منعه الكراءة لاللنحريم

ويمن أجاز ذلك مالك والشانعي ورخص في أجور المهلين أبو ثلابة وأبو ثور وابن المذرلان رسول الله وَلِيَالِيْنِ زوج رجلا بما معه من القرآن منفق عليه وإذا جاز تعليم القرآن عوضا في باب النكاح وقام مقام المرجاز أخذ الاجرة عليه في الاجارة وقد قل وسول الله وَلِيَالِيْنِيْ وَ أَحَق ما أَخَذَتُم عليه أَجراً كتاب الله ته حديث صحبح ، وثبت أن أبا سه عبد رقى رجلا بفائحة الكناب على جمل فبرأ وأخذ أصحابه الجمل فاتوا به رسول الله وَلِيَالِيَّنِي فاخبروه وسالوه فقال ه لعمري أن أكل برقية باطل لقد أكات برقية حق كاوا واضربوالي وهكم بسهم » وإذا جاز أخذ الجمل جاز أخذ الاجر لانه في

(فصل) إذا استوفى المستأجر المنافع استقر الاجر لانه قبض المعقود عليه فاستقر عليه البدل كا وقبض المبيع وان تسلم الدين المستأجرة ومضت المدة لامانع له من الانتفاع استقرت الاجرة أيضاً وان لم ينتفع لان المعقود عليه تنف تحت يده وهي حقه فاستقر عليه بدلها كثمن المبيع إذا تلف في بد البائع فان كات الاجارة على عمل فسلم المعقود عليه ومضت مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها مثل أن يكتري دابة ليركبها الى حمص فقيضها ومضت مدة يمكن ركوبها فيها فقال أصحابنا يستقر عليه الاجر وهو مذهب الشافعي لان المنافع تلفت بحت يده باختياره فاستقر الضان عليه كما لو تلفت المين في بد المشتري وكما لوكانت الاجارة على مدة فضت وقال أبوحنيفة لا يستقر الاجرعليه حتى يستوفى المنفعة تسليم المين فلم المنفعة غير مؤقتة بزمن فلم يستقر بدلها قبل استيفائها كالاجر في الاجبر المشترك وان بذل تسليم المين فلم يأخذها المستأجر حتى انقضت المدة استقر الاجر عليه لان المنافع تلفت باختياره في مدة أصحابنا اذا مضت مدة عكن الاستيفاء فيها استقرعايه الاجر وبهذا قال الشافعي لان المنافع تلفت باختياره وقال أبو حنيفة لا أجر عليه قال شيخنا وهو الصحيح عندي لانه عقد على ما في الذمة فلم يستقر عوضها بالبذل كالصداق عوضه ببذل التسليم كالمسلم فيه ولانه عقد على منفعة غير مؤقتة بزمن فلم يستقر عوضها بالبذل كالصداق اذا بذلت تسليم نفسها وامتنع الزوج من أخذها

معناه ولانه يجوز أخذ الرزق عليه من بيت المال فجاز أخذ الاجر عليه كبناء المساجد والقناطر ولان الحاجة تدءو الى ذلك قانه محتاج الى الاستنابة في الحج عن وجب عليه الحج وعجر عن نعا ولا يكاد يوجد متبرع بذلك فيحتاج الى بذل الاجر فيه ، ووجه الرواية الاولى ما روى عبَّان بن أبي العاص قال أن آخر ما عهد الي النبي عِلَيْكِيُّ أن اتخذ ،ؤذنا لا ياخذ على أذانه أجراً ، قال الترمذي هـذا حديث حسن ، وروى عبادة بن الصامت قال علمت ناسا من أهل الصفة القرآن والكتابة فاهدى إلى رجل منهم قوساً ، قال قلت قوس وايست بمال قال قلت أتقلدها في سبيل الله فذكرت ذلك النبي عَيِّالِيَّةِ وقص عليه القصة ، قال ﴿ إِن سرك أَن يَقلدك الله قرسا من نار فاقبلها ﴾ وعن أبي من كمب انه علم رجلا سورة من القرآن فاهدى اليه خميصة أو ثوبا قذكر ذلك للنبي مَثِيَّالِيَّةِ فقال ﴿ لَو أَنْكَ لبستها أو أخذتها ألبسك الله مكابها ثوبا من نار » وعن أبي قال كنت أختلف إلى رجل مسن قد أصابته علة قد احتبس في بيته أفرة القرآن فكان عند فراغه بما أفرته يقول لجارية لههلمي بطعام أخي فيؤتى بطمام لا آكل مثله بالمدينة فحاك في نفسي منه شي، فذكر ته النبي عِلَيْكِيْرَةِ فقال ﴿ ان كان ذلك الطه!م طهامه وطمام أهله فكل منه وإن كان يتحنك به فلا ناكله ، وعن عبد الرحم بن شهبل الانصاري قال سمعت رسول الله عِيَالِيَّةٍ يقول ﴿ أَفَرَقُ القرآنِ وَلَا تَفَلُوا فَيهُ وَلَا تَجْفُوا عَنهُ وَلا تاكلوا به ولا تستكثروا به ، روى هذه الاحاديث كابا الاثرم في سننه ، ولان منشرط صحة هذه الافعال كونها قربة إلى الله تعالى فلم بجز أخذ الاجر عليها ، كا لو استاجر قوما يصلون خلفه الجمية أو النراويج ، فاما الاخذ على الرقية فان احمد اختار جوازه وقال لا باس ، وذكر حديث أبي سعيد والفرق بينه وبين ما اختلف فيه أن الرقيــة نوع مداواة والمأخوذ عليها جعل والمداواة يباح أخذ

(مسئلة) (وإذا انقضت الاجارة وفي الارض غراس أو بناء لم يشترط قلمه عند انقضاء الاجل فللهاك أخذه بالقيمة وتركه بالاجرة أو قامه وضان نقصه وان اشترط القلع لزمه ذلك ولا يلزمه تسوية الارض إلا بشرط)

اذا استأجر أرضاً للنراس أو للبناء سينة صح لانه عكنه تسليم منفعتها المباحية المنصودة فأشبهت سائر المنافع وسواء شرط قلع الغراس والبنياء عنيد انقضاء المبدة أو أطلق وله أن يغرس قبل انقضاء المدة فاذا انقضت لم يكن له أن يغرس ولا أن يبني لزوال عقده فاذا انقضت السنة وكان قد شرط القطع عند انقضائها لزمه ذلك وفاء بموجب شرطه وليس على صاحب الارض غرامة نقصه ولا على المستأجر تسوية الحفر واصلاح الارض لانهما دخلا على هذا لرضاها بالملع واشتراطها عليه وان انفقا على إبقائه بأجرة أو غيرها جاز اذا شرطا مدة معلومة وكذلك لو اكترى الارض سنة بعد سنة كلا انقضى عقد جدد آخر بموان أطلق العقد فللمكتري القلع لانه ملك فيره بغير إذنه وهكذا ان الدار التي باعها واذا قلع فعليه تسوية الحفر لانه نقص دخل على ملك فيره بغير إذنه وهكذا ان قلعه قبل الوقت لم يأذن فيه المالك ولانه تصرف في قلعه قبل انقضاء المدة هاهنا وفي التي قبلها لان القلع قبل الوقت لم يأذن فيه المالك ولانه تصرف في

الاجر عليهاوالجعالة أوسع من الأجارة ، ولهذا تجوز مع جهالة العمل والمدة ، وقوله عليه السلام وأحق مَا أَخَذُتُم عَلَيْهُ أَجِرًا كَتَابُ الله ﴾ يعني به الجمل أيضافي الرقية ، لأنه ذكر ذلك أيضًا في سياق خبر الرقية وأما جمل التمليم صداقاففيه اختلاف وايس في الخبر تصريح بأن التمليم صداق إنما قال (زوجتكم اعلى ما معك من القرآن ، فيحتمل انه زوج / إباها بغير صداق اكرآماله كا زوج أباطلحة أمسليم على إسلامه ، ونقل عنديرازه ، والفرق بين المهر والاجران المهرايس بموض محض وانما وجب نحلة روصلة رلهذا حازخلو العقدعن تسميته رصح مع فساده بخلاف الإجرفي غيره فأما الرزق من بات المال فيجرز على ما يتعدى نفعه من هذه الامور لان بيت المال لمصالح المسلمين فاذا كان بذاه لمن يتعدى نفعه الى المسلمين محتاجا اليه كان من المصالح وكان للاخذ له أخذ الأبه من أهله وجرى مجرى الوقف على من يقوم بهذه المصالح مخلاف الاجر (فصل) فان أعطى الملم شيئا من غير شرط فظاهر كلام احمد جوازه ، قال فيما نقل عنه أيوب ابن سافري لا يطاب ولا يشارط فان أعطى شيئًا أخذه ، وقال في رواية أحمد بن سميد: أكره أجر المم إذا شرط، وقال إذا كان المم لايشارط ولا يطلب من أحد شيئا إن أناه شي. قبله كأنه براه أهون ، وكرهه طائعة من أهل الهلم لما تقدم منحديث القوس والخيصة المتين أعطيهما أبي وعبادة من غير شرط، ولان ذلك قربة الم يجز أخذ الموض عنها لابشرط ولا بغيره كالصلاة والصيام ورجه الاول قول النبي مُتِيَالِيِّهِ ﴿ مَا أَدَكُ مِن هَذَا المَالَ مِن غَيْرِ مَسْئَلَةً وَلَا اسْرَافَ فَس فَخَذَه وتمولاً فأُدرزق ساقه الله الله ﴾ وقد أرخص الذي وَلَنْكِيْرُو لا يرفي أكل طمام الذي كان يعمله إذا كان طما. ه وطعام أهله ، ولا به إذا كان بغير شرط كان هبة مجردة فجاز كا له لم يعلمه شيئًا ، فأما حديث القوس

الارض تصرفا نقصها لم يقتضه عقد الاجارة وان أبى القلع لم بحبر عليه الا أن يضمن له الماك النقص فيحير حينئذ وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك عليه الفلع من غير ضهان النقص له لان تقدير المدة في الاجارة يقتضي النفر بغ عند انقضائها كما لو استأجرها للزرع

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « ليس لعرق ظالم حق » مفهومه أن غير الظالم له حق وهذا غير ظالم ولانه غرس بأذن المالك ولم يشرط قامه فلم يحبر على القلع من غير ضان النقص كا لو استعار منه أرضا للفرس مدة فرجع قبل انقضائها وبخالف الزرع قانه لا يقتضي التأبيد فأن قبل فأن كان الطلاق العقد في الغراس يقتضي التأبيد فشرط الفلع ينافي مقتضى العقد فينبغي أن يفسده قلنا إعاقتضى الأبيد من حيث أن العادة في الغراس التبقية فأذا أطلقه حمل على العادة وأذا شرط خلافه جاز كما إذا باع بغير نقد البلد أو شرط في الاجارة سيراً مخالف العادة أذا ثبت هذا فأن رب الارض مجير بين ثلاثة أشياء (أحدها) أن يدفع قيمة الغراس والبناء فيملكه مع أرضه لان الضرر يزول عنها بذلك (الثالث) أن يقلع النراس والبناء ويضمن أرش نقصه لذلك (الثالث) أن يقر الغراس والبناء ويضمن أرش نقصه لذلك (الثالث) أن يقلع النواس والبناء ويضمن أرش نقصه لذلك (الثالث) أن يقلع النواس والبناء ويضمن أرش نقصه لذلك (الثالث) أن يقلع النواس والبناء ويضمن أرش نقصه لذلك (الثالث) أن يقلع النواس والبناء ويضمن أرش نقصه لذلك (الثالث) أن يقلع النواس والبناء ويضمن أرش نقصه لذلك (الثالث) أن يقلع النواس والبناء ويضمن أرش نقصه لذلك (الثالث) أن يقلع النواس والبناء ويضمن أرش نقصه لذلك (الثالث) أن يقلع النواس والبناء ويضمن أرش نقصه لذلك وقال أن يقل الفراس والبناء ويأخذ منه أجر المثل ، وبهذا قال الشافعي لان الضرر يزول عنها بذلك وقال

والخيصة نقضيتان في عين فيحتدل ان الذي والمستخدم انها فعلا ذلك فله خالصا فكره أخذالهوض، نه من غير الله تعالى و بحد ل غير ذلك، وإن أعطي الم أجراً على تعليم الصبي الخط وحفظه جاز نص عليه أحمد فقال ان كان المعطي ينوي أن يعطيه لحفظ الصبي وتعليمه فأرجر إذا كان كذا ولان هذا مما بجرز أخذ الاجر عليه مفرداً فجز مع غيره كما ثر ما يجرز الاستنجار عليه ، وهكذا لوكان إمام المسجد قيها له يسرح قاديله ويكنسه ويفلق بابه ويفتحه فأخذ أجراً على خدمته أو كان النائب في المج يخدم المستنيب له في طريق المحج عن أبيه فد فع له أجراً الحدمته لم يستنع ذلك إن شاء الله تعالى (فصل) و مالا مختص فاعله أن يكون من أهل القربة كتعليم الحط والحساب والشعر المباح وأشباه ه وبناء المداجد والقناطر جاز أخذ لاجر عليه لانه يقم تارة قربة وتارة غير قربة فلم يمن من الاستئمار لفعله كفرس الاشجار وبناء البيوت ، وكذلك في تعليم الفقه والحديث وأما مالا يتعدى نفعه فامله من العبادات الحضة كالصيام وصلاة الانسان لنفسه ، وحجه عن نفسه وأداء زكاة نفسه فلا يجرز أخذ الاجر عليها بغير خلاف لان الاجر عرض لانتفاع ولم محصل اغيره ههنا انتفاع فأشبه الحرة الاعيان التي لا نقم فيها

(فصل) اذا اختلفاً في قدر الاجر فقال أجرتنيها سنة بدينار قال بل بدينارين تحالفا وببدأ بيمين الآجر نص عليه أحمد وهو قول الشانعي لان الاجارة نوع من البيع فاذا تحالفا قبل مضي شيء من المدة فسخا المقد ورجع كل واحد منها في ماله وان رضي أحدهما بما حلف عليه الاخر قر المقد وإن فسخا المقد بعد المدة أو شيء منها سقط المسمى ورجب أجر المثل كم لواختلفا في لمبيع

مالك يتخير بين دفع قيمته فيملكه وبين مطالبته بالقلع من غير ضمان وبين تركه فيكونان شريكين والاول أصح فان انفقا على بيع الغرس والبناء للمالك جاز وان باعها صاحبها لغير مالك الارض جاز ومشتريهما يقوم مقام البائع فيها وقال أصحاب الشافعي في أحد الوجهين: ليس له بيعها لغير مالك الارض لان ملكه ضيف بدليل أن لصاحب الارض علكه عليه بالقيمة بغير رضاه

ولنا أنه الله يجوز بيعه لمالك الارض فجاز لغيره كالشقص المشفوع وبهذا يبطل ما ذكروه قان الشفيع علك الشقص بغير رضى المشترى ويجوز بيعه لغيره

(فصل) فان شرط في العقد تبقية الغراس فذكر الفاضي أنه صحيح وحكمه حكم ما لوأطلق المقد سواء وهو قول أصحاب الشافعي ، ومحتمل أن يبطل العقد لانه شرط ماينافي مقتضى العقد فلم يصحكم لو شرط ذلك في الزرع اللذي لا يكمل قبل انقضاء المدة ولان الشرط باطل بدليل أنه لا يجب الوقاء به وهو مؤثر فأبطله كشرط تبقية الزرع بعد مدة الاجارة

﴿ مسئلة ﴾ (وان كان فيها زرع بقاؤه بنفريط المستأجر فللهالك أخذه بالقيمة وتركه بالاجرة وان كان بغير تفريط نزم تركه بالاجرة) بعد تلفه رهذا قول الشافعي وبه قال أبوحنيفة ان لم يكن عمل العمل ، وان كان عمله فالقول قول المستأجر فيها بينه وبين أجرمثله وقال ابو ورا قول المستأجر لا نه منكر لاز يادة في لاجروالقول قول المنكر

والما أن الاجارة نوع من البيع فيتحالفان عند اختلافهما في عوضها كالبيع وكاقبل أن يسمل الممل عند أبي حنيفة ، وقل ابن أبي موسى القول قول المالك لقول النبي وَلَيْكُلِلْنَهُ وَ اذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائم ، وهذا بحتمل أن يريد به اذا اختلفافي المدة وأما اذا اختلفا في العرض فالصحيح أشهما يتحالفان لما ذكرناه

(فصل وان اختافافي المدة فقال أجرتكها سنة بدينارقال بل سنتين بدينارين قالقول قول المالك لانه منكر الزيادة فيكانالة ول قول فيها المدرة كالوقال به تك هذا العبد بالفقال بل هذيناله بدين وان قال أجرتكها سنة بدينار قال بل سنتين بدينار فهمنا قد اختلفا في قدر العوض والمدة جيمافي تخالفان لانه لم بوجد الا تفاق منهما على مدة بعوض فصار كالو اختلفا في الموض مع اتفاق المدة وان قال المالك أجرتكها سنة بدينار ، فقال الساكن بل استاجر تني على حفظها بدينار فقال أحمد القول قول رب الدار الا ان تكون الساكن بينة ، وذلك لان سكني الدار قد وجد من الساكن واستيفاء منفقها وهي ملك صاحبها ، والقول قول من بنفيه

(فصل) وأن اختلفا في التعدي في العين المستاجرة فالقول قول المستاجر لانه ،ؤنمن عليها فاشبه المودع ولان الامل عدم العدوان والبراءة من الضان . وأن ادعى أن العبد أبق من يده وأن الدابة

اذا استأجر أرضا للزراعة مدة فانقضت وفيها زرع لم يبلغ حصاده لم بخل من حالين

(أحدها) أن يكون لنفر بط المستأجر مثل أن يزرع زرعاً لم تجر العادة بكاله قبل انقضاء المدة فحكم حكم زرع الناصب ، يخيرالمالك بين أخذه بالقيمة أو تركه بالاجرة لما زاد على المدة لانه أبقى زرعه في أرض غيره بعدوانه وان اختار المستأجر قطع زرغه في الحال وتفريغ الارض فله ذلك لانه يزيل الضرر ويسلم الارض على الوجه الذي اقتضاه العقد ، وذكرالفاضي أن على المستأجر نقل الزرع وتفريخ الارض وان انفقا على تركه بعوض أوغيره جاز وهذا مذهب الشافعي بناء على قوله في الغاصب وقياس المذهب ماذكر ناه

(الحال الثاني) أن يكون بقاؤه بغير تفريطه مثل أن يزرع زرعاً ينتهى في المدة عادة فأ بطأ ابرد أو غيره فيلزم المؤجر تركه بالاجرة الى أن ينتهي وله المسمى وأجر المثل لما زاد وهذا أحد الوجهين لاصحاب الشافعي(والوجهالثاني) يلزمه نقله لان المدة ضربت لنقل الزرع فلزم العمل بموجبه وقد وجد منه تفريط لانه كان يمكنه أن يستظهر في المدة فلم يفعل

ولنا ان الزرع حصل في أرض غيره باذنه من غير نفريط فله تركه كما لو أعاره أرضاً فزرعها ثم رجع المالك قبل كمال الزرع وقولهم إنه مفرط لايصح لان هذه المدة التي جرت العادة بكمال الزرع فيها شردت أو نفقت وأنكر المؤجر فمن أحمدروايتان [احداهما] أن القول قول المستاجر لما ذكر نا ولا أجر عليه إذا حلف انهما انذ م بها لان الاصل عدم الانتفاع [والثانية] القول قول المؤجر لان الاصل السلامة، فاما ان ادعى أن العبد مرض في بده نظر نا فان جاء به صحيحا فالقول قول المالك سواء وافقه العبد أوخالفه نص عليه أحمد وان جا، به مريضا فالقول قول المستاجر وهذا قول أي حنيفة لانه اذا جاء به صحيحا فقد ادمى ما مخالف الاصل وليس معه دليل عليه وان جا، به مريضا فقد وجد ما يخالف الاصل يقينا فكان القول قوله في مدة المرض لانه أعلم بذلك لكونه في بده وكذلك إن ادعى إداقه في حال إباقه أوجاء به غير آبق

ونقـل اسماق بن منصور عن أحمد انه يقبل قوله في إباق العبد درن مرضه وبه قال الثوري واسحاق ، قال أبو بكر وبالاول أقول لانهما سوا. في تفويت منفعته فكانا سوا. في دعوي ذلك ، وان هلكت المين فاختلفا في وقت ذلك فالقول قول المستاجر لان الاصل عدم العمل ولان ذلك حصل في يده وهو أعلم به

(فصل) اذا دفع ثوبه الىخباط أو قصار ايخيطه أو يقصره من غير عقدولا شرط ولا نعريض باجر مثل أن يقول خذ هذا فاعمله وأنا أعلم انك انما تعمل باجر وكان الخياط والقصار منتصبين الذلك فنعلا ذلك نابها الاجر ، وقال أصحاب الشانعي لا أجر لها لانهما فعلا ذلك من غير عوض جعل لهما

وفي زيادة المدة تفويت زيادة الأجر بغير فائدة وتضييع زيادة متيقنة لتحصيل شيء متوهم على خلاف العادة هو التفريط فلم يكن تركه تفريطا ومتى أراد المستأجر زرع شيء لا يدرك مثله في مدة الاجارة فللمالك منعه لانه سبب لوجود زرعه في أرضه بغيير حق ، فان زرع لم يملك مطالبته بقلمه قبل المدة لانه في أرض يملك نفعها ولانه لا يملك ذلك بعد المدة فقبلها أولى ، ومن أوجب عليه قطعه بعد المدة قال اذا لم يكن بد من المطالبة بالمقل فليكن عند المدة التي يستحق تسليمها الى المؤجر فارغة

(فصل) اذا اكترى الارض لزرع مدة لا يكل فيها مثل أن اكترى خمسة أشهر لزرع لا يكل إلا في ستة نظرنا فان شرط تفريغها عند انقضاء المدة و نقله عنها صح لانه لا يفضي الى الزيادة على مدته وقد يكون له غرض في ذلك لا خذه إياه قصيلا أو غيره وبلزمه ما النزم ، وإن أطلق العقد ولم يشرط شيئاً احتمل أن يصح لان الا نتفاع في هذه المدة ممكن واحتمل انه أمكن أن ينتفع بالارض في زرع ضرره كضرر الزرع المشروط ودوئه مثل أن يزرعها شعيراً يأخذه قصيلا صح لان الا نتفاع بها في بعض ما اقتضاه المقد ممكن وإن لم يكن كذلك لم يصح لانه اكترى للزرع مالا ينتفع بالزرع فية فأشبة إجارة السبخة له ، فان قلنا يصح فاذا انقضت المدة ففيه وجهان : أحدهما حكمه حكم زرع المستأجر لما لا تكل مدته لانه ههنا مفرط واحتمل أن يلزم المكري تركه لان التفريط منه حيث أكراه مدة لانكوع لايكل فيها ، وإن شرط تبقيته حتى بكل فالمقد فاسد لانه جمع بين متضادين فان تقدير المدة

فاشبه مالو تبرعا بعمله . ولنا أن العرف الجازي بذلك يقوم مقام القول فصار كنقد البلد وكا لو دخل حلما أوجلس في سفينة منم ملاح ولان شاهد الحال بقتضيه فصار كانتعريض ، فاما ان لم يكونا منتصبين الخلائم إستحقا أجراً الا بعقد أو شرط الموض أو تعريض به لانه لم يجر عرف يقوم مقام المقد فصار كا لو تهجرع به أو عمله بغير إذن مالكه ولودفع ثو با الحرجل ليبيعا فالحكم فيه كالحكم في القصار والحياط : ان كان منتصبا ببيم الناس باجر فله أجر مثله نص عليه أحدوان لم بكن كذلك فلاشي ، له لما تقدم ، ومي دفع ثوبه الى أحده ولا ولم يعين شيئا فجرى بجرى الاجارة الفاسدة فان تلف الثوب من حرزه أو بغير فعله فلا ضان عليه لانما لا يضمن في المقد الصحيح لا يضمن في فاسده وان تلف من فعله بتخريقه أو دته ضمنه لانه إذا ضمنه بذلك في المقد الصحيح في الفاسد أولى ، وقال أحد فيمن دفع ثوباللى قصار ليقصره ولم يقطع له أجرا بل قال أنا أعطيك كا تعطى و هلك الثوب فان كان بخرق أو نحوه مما لا تجنيه يدوفلا ضان عليه بين الكرا أو لم يين والعلة في ذلك ماذكر ناه الثوب فان كان بخرق أو نحوه مما لا تجنيه يدوفلا ضان عليه بين الكرا أو لم يين والعلة في ذلك ماذكر ناه عائبا فرده امتحق الاجر بحمله في الذهاب باذن صاحبه صريحاً وفي الرد في مائبا فرده امتحق الاجر بحمله في الذهاب والرد لانه حله في الذهاب باذن صاحبه صريحاً وفي الرد تضمينا لان تقدير كلامه وإن لم تجد صاحبه فرده إذ ليس سوى رده الا تضييعه فقد علم أه لا يرضي تضمينا لان تقدير كلامه وإن لم تجد صاحبه فرده إذ ليس سوى رده الا تضييعه فقد علم أه لا يرضي تضييعة فتعين رده واقه أعلم

يقتضي النقل فيها وشرط التبقية يخالفه ولان مدة التبةية بجهولة فان زرع لم يطالب بنقله كالتي تقدمت ﴿ مسئلة ﴾ (وإذا تسلم العين بالاجارة الفاسدة نعليه أجرة المثل سكن أو لم يسكن)

اذا قبض الدين في الاجارة الفاسدة ومضت المدة أو مدة عكن استفاء المنفعة فيها أو لا يكن ففيه روايتان: إحداها عليه أجرة المثل لمدة بقائها في يده وهذا مذهب الشافعي لان المنافع تلفت تحت يده بعوض لم يسلم له فرجع الى قيمتها كما لو استوفاها (والثانية) لاشيء له وهو قول أبي حنيفة لانه عقد فاسد على منافع لم يستوفها فلم يلزمه عوضه كالنكاح الفاسد. فأما إن بذل له التسليم في الاجارة الفاسدة فلم يتسلمها فلا أجر عليه لان المنافع لم تتلف تحت يده ولا في ملكه، وإن استوفى المنفعة في العقد الفاسد فعليه أحر المثل وبه قال مالك والشافعي، وقال أبوحنيفة يجب أقل الاحربن من المسمى أو أجر المثل بناء منه على ان المنافع لا نضمن إلا بالعقد . ولنا ان ماضمن بالمسمى في العقد الصحيح وجب ضانه المثيم القيمة في الفاسد كالاعيان وما ذكروه غير مسلم

و مسئلة ﴾ (اذا اكترى بدراهم وأعطاه عنها دنانير ثم انفسخ العقد رجم المستأجر بالدراهم) لان العقد اذا انفسخ رجع كل واحد من المتعاقدين في العوض الذي بذله وعوض العقد هو الدراهم فكان الرجوع بها والدنانير انما أخذها المؤجر بعقد آخر سوى الاجارة ولم ينفسخ فأشبه ما إذا قبض الدراهم ثم صرفها بالدنانير .

كتاب احياء الموات

الموات هو الارض الحراب الدارسة تسمي مينة ومواتا وموانا بفتج الميم والواو والموتان بضم الميم وسكون الواو يعني أعمى القلب لا يفهم والاصل في إحباء الارض ماروى جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله على الميالية و من أحيا أرض ميتة فهي له ؟ قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وروى سعيد بن زيد أن النبي وليسائي قال و من أحيا أرضا مينة فهي له وايس لعرق ظالم حق » قال الترمذي هذا حديث حسن ،وروى مالك في موطنه وأبو دارد في سننه عن عائشة مئله قال ابن عبد البر وهو مسند صحيح ستاني بالقبول عند فقهاء المدينة وغيرهم ، وروى أبو عبيد في الاموال عن عائشة قالت قال رسول الله على الله عنه في خلافته أرضا ليست لاحد فهو أحق بها ، قال عروة قضى بذلك عر بن الخطاب رضي الله عنه في خلافته أرضا ليست لاحد فهو أحق بها ، قال عروة قضى بذلك عر بن الخطاب رضي الله عنه في خلافته أرضا لاسمار على أن الموات بمك بالاحياء وان اختلفوا في شروطة

﴿ مسئلة ﴾ قال أبو القاسم (ومن أحيا أرضا لم تملك فهي له)

وجملته أن الموات قدمان (أحدهما) مالم يجر عليه المك لاحد ولم يوجد فيه أثر صارة فهذا علمك بالاحيا. بفدير خلاف بين القائلين بالاحياء والاخبار التي رويناها متناولة له (القسم الثاني)

باب احياء الموات

وهي الارض الدائرة التي لا يعلم أنها ملكت والموات الارض الدارسة تسمى مبنة ومواتا وموتانا بفتح المبم والواو والموتان بضم المبم وسكون الواو يدني عمي القاب لا يفهم والاصل في إحباء المرات ماروي جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله عني القاب لا يفهم والاصل في إحباء المرات ماروي جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله عني قال ومن أحيا ارضا ميتة فهي له وقال النرمذي هذا حديث حسن وروى ابن زيد ان النبي عني التي المن أحيا ارضا ميتة فهي له وقال الترمذي هذا حديث حسن وروى مالك في موطنه وأبو داود في مننه عن عائشة منه قال ان عدالبر وهو مسند صحيح متلقى بالقبول عند فنها. المدينة وغيرهم وروى أبو عبيد في الاموال عن عائشة قالت قال رسول الله وسي خلافته وطمة فقهاء أرضا لاست لاحد فهو أحق بها وقال عروة وقضى بذلك عمر بن الحطاب في خلافته وطمة فقهاء الاموال على أن الموات على أن الموات على بالاحياء وان اختلفوا في شروطه

﴿ مسئلة ﴾ (فان كان فيها آثار الملك ولا يعلم لها مالك ففيه روايتان)

وَجَلَةُ ذَلَاكَ أَنَّ المُواتُ قَسَمَانَ (أحدهم) مالم بجر عليه «لك لاحد ولم يوجد فيه أثر عمارة فهذا على وجلة ذلك إلاحيا. بالمراجعة علمك بالاحيا. بغير خلاف بين القائلين بالاحيا. لان الاخبار المروية متناولة له (القسم الثاني) ما جرى

ماجرى عليه ملك مالك وهو ثلاثة أنواع أحدها ماله مالك معين وهو ضربان (أحدها) ماملك بشراء أو عطية فهذا لا يملك بالاحياء بغير خلاف ، وقال ابن عبدالبر أجم العلماء على أن ماعرف بالكمالك غير منقطم أنه لا يجوز احياؤه لاحد غير أربابه الثاني ماملك بالاحياء ثم ترك حتى دثر وعاد مواتا فهو كالذي قبله سواء ، وقال مالك يملك هذا لعموم قوله ٢ من أحيا أرضا ميتة فهي له » ولان أصل هذه الارض مباح فاذا تركت حتى تصير مواتا عادت الى الاباحة كمن أخذما، منهر م رده فيه

ولنا أن هذه أرض يعرف مالـكها فلم تملك بالاحيا. كاني ملكت بشرا، أو عطية والخبر مقيد بغير المملوك بقوله في الرواية الاخرى و من أحيا أرضا مينة ليست لاحد ، وقوله ، في غير حق مسلم، وهذا يوجب تقبيد وطلق حديثه ، وقال هشام بن عروة في تفسير قوله عليه السلام ورايس اعرق ظالم حق » الظالم أن يأني الرجل الارض المينة لغيره فيفرس فيها ذكره سعيد بن منصور في سفنه ثم الحديث مخصوص بها المك بشرا، أو عطية فنريس عليه محل النزاع ولان سائر الاول لازول الملك عنها بالنزك بدليل سائر الالاك أذا تركت حتى تشعثت وماذكروه يبطل بالموات اذا أحياه أنسان ثم باعه فتركه المشتري حتى عاد مواتا وبالانطة إذا ملكها ثم ضاعت منه ويخالف ما، النهر فانه استهلك النوع الناني) ايوجد فيه آثار ملك قديم جاهلي كآثار الروم ومساكن ثمود ونحوهم فهذا استهلك النوع الناني عليه الله الملك عنها لاحرمة له وقدووي عن طاوس عن النبي عليه النوع الماك وعادي الارض

عليه ملك وهو ثلاثة أنواع إحدهما) ماله مالك هين وهوضر بان (أحدهما) ما اللك بشراء أوعطية فهذا لا يجوز لا يالاحيا بفيرخلاف قال ابن عبد البر اجمع العلما. أن ما عرف بملك مالك غير منقطع أنه لا يجوز احياؤه لاحد غير أربابه (الثاني) ما اللك بالاحياء ثم ترك حتى دثر وعاد موانا فهو كالذي قبله سوا، وقال مالك المعموم قوله همن أحيا أرضا ميتة فهي له ولان أصل هذه الارض مباح قاذا تركت حتى تصبر موانا عادت الى الاباحة كمن أخذ ما من نهر ثم رده فيه

ولنا أن هذه أرض يعرف مالكها فلم تملك بالاحياء كالتي ملكت بشراء أو عطية والخبر مقيد بغير المملوك بقوله في الرواية الاخرى «من أحيا أرضا مية نيست لاحد» وقوله «من غيرحق مسلم» وهذا يوجب نقبيد مطلق حديثه وقال هشام بن عروة فى تفسير قوله عليه السلام «ايس لعرق ظالم حق» الظالم أن يأتي الرجل الارض المية الخيره فيفرس فيها رواه سعيد بن منصرو في سننه ثم الحديث مخصرص بما ملك بشراء أو عطية فقيس عليه محل النزاع ولان سائر الاموال لا يزول الملك عنها بالترك بدايل سائر الاملاك اذا تركت حتى تشعثت وما ذكروه يبطل بالموات اذا أحياه إنسان ثم باعه فتركه المشتري حتى عاد مواتا و بالانطة إذا ملكها ثم ضاعت منه و يخالف ما النهر فانه استملك باعد فتركه المئاني) ما يوجد فيه آثار الله قديم جاهلي كآثار الروم ومساكن عمود ونحوهم فهذا يملك بالاحياء في أظهر الروايتين لما ذكرنا من الاحاديث ولان ذلك الملك لاحرمة له لما روي طاوس عن بالاحياء في أظهر الروايتين لما ذكرنا من الاحاديث ولان ذلك الملك لاحرمة له لما روي طاوس عن

فله ولرسوله ثم هو بعد لكم و واه معيد بن منصور في سننه وأبوعبيد في الأموال وقال عادي الارضالتي كان بها ساكن في آباد الدهر فانقرضوا فلم يبق منهم أنيس وانها نسبها الى عاد لانهم كانوا مع تقدمهم ذوي قوة و بطش آثار كثيرة فنسب كل أثر قديم اليهم عديمتمل أن كلما فيه أثر الملك ولم يعلم زواله قبل الاسلام أنه لا يملك لانه يحتمل أن المسلمين أخذوه عامراً فاستحقوه فصار موقوفا بوقف عمر له فلم يملك كما لو علم ما لكه

(النوع الثالث) ماجرى عليه الملك في الاسلام لمسلم أو ذمي غير معين فظاهر كلام الحرقي انها لا الملك بالاحيا، وهو أحد الروايتين عن أحمد ننلها عنه أبرداود وأبو الحارث وبوسف بن موسى لما روى كثير بن عبدالله بن عوف عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله و الله الله عن أحيا أرضا مواتا في غير حتى مسلم نهي له و فقيده بكونه في غير حتى مسلم، ولان هذه الارض لها ما لك فلم بجز إحياؤها كما لو كان معينا فان ما لكها إن كان له ورثة فهي لهم وان لم يكن له ورثة ورئه ما المسلمون (والرواية الثانية) أنها الملك بالاحياء نقلها صالح وغيره وهو مذهب أبي حنيفة وما لك لعموم الاخبار ولانها أرض موات لا حتى فيها لفوم بأعيانهم أشبهت ما لم يجر عليه ملك ما الك ، ولانها ان كانت في دار الكفرفهي كالركاز

(فصل) ولا فرق فيها ذكرنا بين دار الحرب ودار الاسلام لعموم الاخبار ، ولان عام دار

الذي ويتياني أنه قال هادي الارض في ولرسوله ثم هي الم بعد الرواه سعيد في سننه وأبوعبيد في الاموال وقال عادي الارض التي كان بها ساكن في آباد الدهر فا قرضوا فلم يبق منهم أنيس وإنما نسبها الى عاد لانهم كانوا مع تقدمهم ذري قوة و بعاش وأثار كثيرة فينسب كل أثر قدم اليهم والرواية النائية لا تملك لانها إما لمسلم أو ذمي أو بيت المال أشبه مالو تعين مالمك قال شيخنا و يحتمل أن كل مافيه أثر الملك ولم يعلم زواله قبل الاسلام أنه لا يملك لانه يحتمل أن المسلمين أخذوه عامراً فاستحقوه فصار موقوفا بوقف عمر له فلم يملك كالو علم مالمكه (النوع الثالث) ماجرى عليه الملك في الاسلام عنه أبو داود وأبو الحرث لما روي كثير بن عبد الله بن عرف عن أبيه عن جده قال سممت رسول عنه أبو داود وأبو الحرث لما روي كثير بن عبد الله بن عرف عن أبيه عن جده قال سممت رسول الله وي يقول همن أحيا أرضا موانا في غير حق مسلم فهي له انقيده بكونه في غير حق مسلم ولان هذه الارض لما ماك فلم يجز أحياؤها كما لوكان معينا فان مالمكما أن كان له ورثة فهي لهم وان لم يكن له ورثة ورثه المسلمون (والثانية)أنها تملك بالاحيا نقلها صالح وغيره وهي مذهب أبي حني فحراك لهموم الاخبار ولانها أرض موات لا حق فيها اقوم باعيانهم أشبهت مالم مجر عليه ملك مالك ولانها أن كان ته دار الكفر فهي كاقعلة دار الاسلام وان كانت في دار الكفر فهي كالركاز

﴿مسئلة﴾ (ومناحيا أرضاميتة فهي له الاخباراتيرو بناها مسلماكان أوكافراً في دار الاسلام وغيرها)

الحرب انا يملك بالفهر والفلبة كسائر أموالهم ، فأما ما عرف انه كان مملوكا ولم يعلم له مألك معين فهو على الروايتين ، فان قبل فهذا ملك كافر غير محترم فأشبه ديار عاد وقد دل عليه قوله عليه السلام وعادي الارض أولسوله ، ولان الركاز من أموالهم وعلكه واجده فهذا أولى قلنا قوله ٤ عادي الارض بعني ما قدم ملكه ومضت عليه الازمان وما كان كذلك فلا حكم لمالكه قاما ماقرب ملكه فيحتمل أن له ما لكاباتيا وان لم بيمين فلهذا قلنا لا بلك على إحدار وايتين وأما الركاز قاله ينقل و محول و هذا بخلاف الارض بدليل أن لقطة دار الاسلام علك بعد النعريف مخلاف الارض

(فصل) ولا فرق بين المسلم والذي في الاحيا. صعليه أحمد وبه قل مالك وأبو حنيفة ، وقال مالك لايملك الذي بالاحيا. في دار الاسلام قال القاضي وهو مذهب جماعة من أصحابنا لقول النبي عَلَيْكِيْنِ « موتان الارض فأولرسوله ثم هي لكم مني » فجم الموتان وجعله للمسلمين ولان موتان الدار من حقوقها والدار للمسلمين فكان مواتها لهم كرافق الممارك

ولنا عموم قول النبي ﴿ مَن أَحِيا أَرْضَا مَيْنَة فَهِيلُهُ } ولأن هذه جهة من جهات التمليك فاشترك فيها المسلم والذي كسائر جهانه وحديثهم لا تعرف أنما نعرف أوله (عادي الارض أله رقبتها ﴾ هكذا رواه سعيد بن منصور وهو موسل رواه طاوس عن النبي عِيَنَالِيْنَ ثُم لا يعتنع أن يريد بقوله ﴿ هِي لَكُم ﴾ أي لاهل دار الاسلام والذي من أهل الدار تجري

لعموم الاخبار ولان عامر دار الحرب أنما يدلك بالقهر والغلبة كسائر أموالهم فاما ماعرفأنه كان محلوكا في دار الحرب ولم يعلم له مائك معين فهو على الروايتين فان فيل هذا الملك كافر غير محترم فأشبه دير عاد وقد دل عليه قوله عليه الدلام «عادي الارض لله ولرسوله ثم هي لسكم بعد» ولان الركاز من أموالهم ويملسكه واجده فهذا أولى قلنا قوله «عادي الارض» يعني ما نقدم ملكه ومضت عليه الازمان وما كان كذلك فلا حكم لما لكه فاما ما قرب ملكه فيحتمل أن له ما لكا باقيا وان لم يتعين فلهذا فلنا لا يملك على احدى الروايتين وأما الركاز فانه ينقل و يحول وهذا يخالف الارض بدليل أن لقطة دار الاسلام تملك بعد النعريف مخلاف الارض

(فصل) ولا فرق بين المدلم والذمي في الاحياء نص عليه أحمد وبه قال أبو حنيفة وقال مالك لا يملك الذمي بالاحياء في دار الاسلام قبل القاضي وهذا مذهب جماء أمن أسحابنا لقول رسول الله ويتالية « مونان الارض أولوسوله ثم هي لكم ، في ٤ فجم المرتان ثم جعله المسلمين ولان موتان الارض من حقوقها والدار المسلمين فكن مواتها لهم كرافق المملوك

وانا عموم قوله عليه السلام «من أحيا أرضا مينة فهيله» ولان هذه جهة من جهات التمليك فاشترك فيها المسلم والذمي كسائر جهاله وحديثهم لا نعرفه انها نعرف قوله « عادي الارض فه ورسوله ثم هي لكم بعد ومن احيا مواتا من الارض فله رقبتها « هكذا روي سعيد بن منصور و هومرسل و رواه طاوس

عليه أحكامها وقولهم أنها من حتوق الاسلام قلنا وهو من أهل الدار فيتماركها كما يعلمكها بالشراء ، ويدلك مباحاتها من الحشيش والحلب والصيود والركاز والمعدن والانطاق من مرافق دار الاسلام (فصل) وما قرب من العام، وتعلق بمصالحه من طرقه و سيل مائه ومطرح قامته وملقى ترابه وآلاته فلا مجوز احياؤه بفير خلاف في المذهب وكذلك ما تعلق بمصالح القرية كفتائها و مرعى ماثرتها ومحتطها وطرقها ومسيل مائها لايملك بالاحيا، ولائم فيه أيضا خلافا بين أهل العلم و من أحيا أرضا مية في غير حق مسلم نهي له ي مفهومه إن ما تعلق به حق مسلم لايملك بالاحيا، ولا تعلق السلام و من أحيا أرضا ولوجرزنا احياء البطل الملك في العامر على أهله ، وذكر القاضي أن هذه المرافق لايملكها الحبيب بالاحياء لكن هو أحق بها من غيره لان الاحيا، الذي هو سبب الملك لم يوجد فيها ، وقال الشافي : بيالك بذلك وهو ذا رقول الخرق في حربم البئر لانه مكان استحقه بالاحيا، فما كالحبيء ولان بعملي بدلك ، وجود فيه لانه يدخل مع الدار في البيع وعنص به صاحبها ، فا ما قرب من العامر ولم يتملق بدصالحه ففيه رواية اليالصقر في رجاين احداها يتمان عبد من العامر ولم من موات وبقيت بينها رقعة فجاء وجل ليحبيها فليس لها منمه ، وقال في جبانة بين قربتين: من أحياها فهي له ، ولان النبي هم أوها المنافي العموم قوله عليه السلام و من أحيا أرضا وبيته فيي له » ولان النبي فهي له ، وهذا المنافي له ، ولان النبي فهي له ، وهذا النبي فهي له ، وهذا النبي فهي له ، وهذا النبي في المنافي له ، وهذا النبي في المنافي له ، وهذا النبي في المنافي المه من أحيا أرضا وبيته في له » ولان النبي

عن النبي عَلَيْكُنِيْ ثُم لا يمتنع أن يريد بقرله «هي المكم» أي لاهل دار الاسلام والله بي من أهل الدار فيملكها كما يملكها تجري عليه أحكامها وقولهم إنها من حتوق دار الاسلام قلما هو من أهل الدار فيملكها كما يملكها بالشراء ولانه يملك مباحاتها من الحشيش والحطب والصبود والركاز والمعدن واللاطة رهي من مرافق دار الاسلام فكذلك الموات

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وبملكه باذن الامام وغير إذنه ﴾

وجملة ذلك أن أحياء الموات لايفتقر إلى أذن الإمام وبهذا قال الشافعي وأبو يوسن ومحمدوقال أبر حنيفة يفتقر إلى أذن للامام مدخلا في النظر في ذلك بدليل من تحجر موانا فلم بحيه قانه بطالبه بالاحيا. أو النرك فانتقر إلى أذنه كال بيت المال

ولما عرم قوله عليه السلام « من أحيا أرضا ميتة فعي له » ولان هذه مين مباحة فلايفتقر تملكها إلى اذن الامام كأ خذ الحشيش والحطب و نظر الامام في ذلك لايدل على اعتبار اذنه ألا ترى أن من وقف في مشرعة طالبه الامام أن يأخذ حاجته وينصرف ولم يفتقر ذلك للى اذنه وأما مال بيت المال فهو مملاك المسلمين واللمام تعيين مصارفه وترتيبها فافتقر الى اذنه بخلاف مسئلتا قان هذا مباح فن سبق اليه كان أحق الناس به كماثر المباحات

(مسئلة) (الا مأأحياه مسلم من أرض الكفار الني صولحوا عليها)

عَيِّنِكِنَّةِ أَفَاعَ بِلالَ بِنِ الحَارِثِ المُعْنِيقِ وَهُو بِعَلَمُ أَنَّهُ بِينَ عَمَارَةُ المَدِينَةُ ، ولأنَّهُ مُواتُ لَم يَتَعَلَقُ بَهُ مَصَاحَةُ العَامِرِ فَجَازُ احْيَازُهُ كَالْمِيدُ (والرواية الثانية) لا يجوز احياؤه ، وبه قال أبو حنيفة والليث لانه في مظنة تعلق المصلحة به فانه يحتمل أن يحتاج الى فتح باب في حائطه الى فنائه و يجهله طريقا أو يخرب حائطه فيضع آلات البناء في فنائه وغير ذلك ولم يجز تفريت ذلك عليه بخلاف البعيد

اذا ثبت هذا فانه لاحد ينصل بين القريب والبعيد سوى العرف، وقال الليث: حده غلوة وهي خمس خمس الفرسخ. وقال أبو حنيفة: حد البعيد هو الذي اذا وقف الر-ل في أدناه فصاح بأعلى صوته لم يسمع أدنى أهل المصر اليه

ولما أن التحديد لا يعرف الا بالنوقيف ولا يعرف بالرأي والتحكم ولم يود من الشرع لذلك تحديد نوجب أن يرجم في ذلك الى العرف كالقبض والاحراز . وقول من حدد هذا نحكم بغير دليل وليس ذلك أولى من تحديده بشيء آخر كبل ونصف ميل ونحو ذلك ، وهذا التحديد الذي ذكراه — والله أعلم — مختص بما قرب من المصر أو القرية ولا مجرز أن يكرن حداً لكل ما قرب من عامى لانه يفضي الى أن من أحيا أرضا في موات حرم احياء شي، من ذلك الموات على غيره مالم مخرج عن ذلك الموات على عام مالم مخرج عن ذلك الموات على عام مالم مخرج عن ذلك الموات على عدد الموات على عام مالم مخرج عن ذلك الموات على عدد الموات عدد الموات عدد الموات على عدد الموات عدد الموات على عدد الموات عدد الموات على عدد الموات الموات

(فَصَل) وجميع البلاد فيها ذكرناه سواء المفتوح عنوه كأرض الشام والعراق وما أسلم أهاه عليه

وجلة ذلك أن جيم البلاد فيما ذكرنا سوا. المتوح عنرة كأرض الشام والعراق وما أسلم أهله عليه كالمدينة ، وما صولح أهله على أن الارض للمسلمين كأرض خيبر إلا الذي صولح أهله على أن الارض لهم ولناالخراج عنها فان أصحابنا فالو الو دخل البهاسلم فاحيافيها موا تالم على لا بهم صولحوا في بلادم فلا يجرز التعرض لشي منها عامراً كان أو مواة لان الموات تابع للبلد فاذا لم بملك عليهم البلد لم يملك مواته ويفارق دار الحرب حيث يملك مواتها لان دار الحرب على أصل الا باحة وهذه صالحنام على تركها لهم و يحتمل أن يملكها من أحياها لعموم الخبر ، ولانها من مباحات دارم فجاز أن يملكها من وجد منه سبب تملكها كالحشيش والحطب

وقد روي عن أحمد أنه ليس في السواد موات يعني سواد العراق قال القاضي هو محمول على العامر ، ويحتمل أن أحمد قال ذلك لكون السواد كان معموراً كا في زمن عمر بن الخطاب حين أخذه المسلمون من الكفار حتى بلغنا أن رجلا سأل أن يعطى خربة فلم يجدوا له خربا فقال أردت أن أعلمكم كيف أخذ تموها منا واذا لم يكن فيها موات حين ملكها المسلمون لم يصر فيها موات بعده لان مادثر من أملاك المسلمين لم يصر موانا على إحدى الروايتين

﴿ مَدَيَّلَةً ﴾ ﴿ وَمَاقَرَبُ مِنَ العَامَرِ وَتَعَلَقَ عِصَالَحَ؛ لا يَعْلَلُ عِلْمًا خَالَمُ يَتَعَلَى عِصَالَحَهُ فَعَلَى رَوَايْتِينَ ﴾

كلدينة وما صوغ أهله على أن الارض المسلمين كأرض خبير إلا الذي صوغ أهله على أن الارض لهم وانا الحراج عنها فان أصحابنا قانوا لو دخل فيها مسلم فأحيا فيها موانا لمجيلكه لانهم صولحوا في بلادهم فلا يجوز التمرض الذي منها عامراً كان أو موانا لان الموات تابع البلد فاذا لم يعلك عليهم البلد لم يماك مواتها لان دار الحرب على أصل الاباحة وهدف صالحناه على تركا لهم فحرمت علينا ، ومحتمل أن يعلم امن أحياها لعموم الخبر ، ولانها من مباحات دارهم فجاز أن يعلكها من وجد منه سبب تعلكها كالحشيش والحطب ، وقد روي عن أحمد انه ليس في السواد موات بعني سواد العراق . قال القاضي : هذا محمول على العامر ، ومحتمل أن أحمد قال ذلك لكون السوادكان معموراً كله في زمن عمر بن الخطاب وحين أخذه المسلمون من الكفار حتى بالهنا ان رجلا منهم سأل أن يعملى خربة فلم يمور فيها موات بعد ملان ماد ثر من الكفار ختى منا ، وإذا لم يكن فيها موات حين ملكها المسلمون لم بصر موانا على احدى الروايتين

(فصل) وان تحجر مواناً وهو أن يشرع في أحيائه مثل ان أدار حول الارض ترابا او أحجاراً او حاطها بحالط صغير لم بلكها بذلك لان الملك بالاحيا و ليس هذا إحياء لكن بصير أحق الناس بهلانه روي عن الذي وَ الله قال « من سبق الى مالم يسبق اليه مسلم فهو أحق به » رواء ابو داود قان

كل مانعلق بمصالح العامر من طرقه ومسيل مائه ومطرح قامته و الني ترابه وآلاته لا بجوزاحياؤه بغير خلاف في المذهب وكذاك ما تعلق عصالح القرية كفنائها ومرعى ماشيتها ومحتطبها وطرقها ومسيل مائها لا يملك بالاحياء لا الم فيه أيضا خلافا بين أهل العلم وكذلك حريم البثر والنبن والعين وكل بملوك لا بجوز احياء ما تعلق بمصالحه لقوله عليه السلام و من أحيا أرضا ويتة في غير حق مسلم فعي له المفود أن ما تعلق به حق ملم لا يولان بالاحياء ولانه تابع المعلوك ولو جوزنا أحياء وبطل الملك في العام على أهله ، وذكر القاضي أن هذه المرافق لا يعلكها الحيي بالاحياء لكن هو أحق بهما من غيره لان الاحياء الذي هو سبب الملك لم يوجد فيها : وقال الشافعي تملك بذلك وهو ظاهر قول الحرقي في حريم البئرلانه مكان استحقه بالاحياء فلك كالحيى ، ولان وهني الملك وجود فيه لانه يدخسل مع الدار في البيم ومختص به صاحبها ، فأما ماقرب من العامر ولم يتعلق بمصالحه فيجوز احياؤ في إحدى الروايتين . قال أحد في رواية أي الصقر في رجاين أحييا قطمتين من موات وبقيت بينها رقعة فجاء الروايتين . قال أحد في رواية أي الصقر في رجاين أحييا قطمتين من موات وبقيت بينها رقعة فجاء لمعوم قوله عليه السلام و من أحيا أرضا ميتة فعي له ؟ ولان الذي والمنافي له وهذا مذهب الشافعي لهموم قوله عليه السلام و من أحيا أرضا ميتة فعي له ؟ ولان الذي والمنافع أفعلم بلال بن الحارث المقامية العامر في الم منامرة المدينة ، ولانه موات لم تنعلق به مصلحة العامر فجاز احياؤ، كالمهيد

(والثانية) لايجرز احياؤه وبه قال أبو حنيفة والديث لانه في مظنة تعلق المصلحة به فانه محتمل (المغنى والشرح الحبير) (الحبر السادس)

أن يحتاج إلى فتح باب في حائطه إلى فنائه وبجعله طريقا أو يخرب حائطه فيجمل آلات البنا، في فنائه وغير ذلك المرعج الموريت ذلك عليه بخلاف البعيد . اذا ثبت هذا فانا يرجع في القريب والبعيد إلى العرف ، وقال الليث حده غلوة وهو خمس خمس الفرسخ ، وقال أبو حنيفة حد البعيد هو الذي اذا وقف الرجل في أدناه فصاح بأعلى صوته لم بسمع أدنى أهل المصر اليه (والثاني) أن التحديد لا يعرف إلا بالتوقيف ولا يعرف بالرأي والتحكم ولم يرد من الشرع تحديد له فوجب أن برجع في ذلك الى العرف كالقبض والاحراز نقول من حدد بهذا تحكم بغير دايل وليس ذلك بأولى من تحديده بشيء آخر كيل أو نصف ميل وهذا التحديد الذي ذكره والله أعلم يختص بها قرب من المصر أو القرية ، ولا يجوز أن يكون حداً لكل ماقرب من عامل لانه ينضي الى أن من أحيا أرضا في موات حرم احياء شيء من ذلك الموات على غيره مالم يخرج عن ذلك الحد

﴿ مَسَالَة ﴾ (ولا تملك المعادن الظاهرة كالملح والقار ، والكحل والجمس ، والنفط بالاحياء وايس للامام اقطاعه)

وجملة ذلك أن الممادن الظاهرة وهي التي يوصل الى مافيها من غير ،ؤنة ينتابها الناس وينتفعون بها كالملح والما، والكبريت والقير والموسيا والنفط والكحل والبرأم والياقوت ومقاطع الطين وأشباه ذلك لايملك بالاحيا. ولا يجوز اقطاء لاحد من الناس ولا احتجاره دون المسلمين لان فيه ضرراً المذان ذكرناهما ، وإن نقضت المدة ولم يعمر فلغيره أن يغمر. ويملكه لأن المدة ضربت له لينقطع حقه بمضيها و وا أذن له السلطان في عارتها أد لم يأذن له ، وإن لم يكن المتحجر عذر في ترك العارة قبل له إما أن تعمر وإما أن ترفع يدك ، قان لم يعمرها كان الهيره عمارتها قان لم يقل له شيء واستمر تعطيلها فقد ذكرنا عن عررضي الله عنة أن من تحيجر أرضا فعطالها ثلاث سنين فجا، قوم فعمروها فهم أحق بها ، ومذهب الشافعي في هذا كله نحو ماذكرنا

(فصل) وللامام قطاع الموات لمن بحيبة فيكون بمنزلة المتحجر الشارع في الاحيا لما روي ان النبي عَلَيْكِينَّةُ أفط، بلال بن الحرث العقين أجمع فلما كان عرق البلال ان رسول الله عَلَيْكِيةٌ لم يقطمك لتحميزه عن الداس اما أقطعك لتعمر فحذ منها ماقدرت على عمارته ورد الباقي رواه أبوعبيد في الاموال وذكر سميد في سننه حدثنا عبد العربي بن محمد عن ربيعة قال سمعت الحرث بن بلال بن الحرث العقيق ، فلما رلي عربن الخطاب قال ماأقطعك يقول از رسول الله على الموال بن الحرث العقيق ، فلما رلي عربن الخطاب قال ماأقطعك لتحتجنه فاقطعه الناس ، وروى علقمة بن وائل عن آبه ان النبي عليك إن أبي نجيح عن عمرو بن المتحتجنة فاقطعه الناس ، وروى علقمة بن وائل عن آبه ان النبي عليك أفطعه أرضا بحضر موت قال الترمذي هذا حديث حديث حديث عديد عد ثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عمرو بن شهيب ان وصول الله عليك أنطع ناساً من جهينة أو مزينة أرضا فعطلوها فجا قوم فأحيوها فخاصهم الذي أقطعهم رسول الله عليك المن عربن الحيااب فقال عرب الوكانت قطيعة مني أو من أبي بكر

بالمسلمين وتضييقا عليهم ، ولما روى أبو عبيد وأبو داود والترمذي باسنادهم عن أبيض بن حمال أنه استقطع رسول الله ويستلاق الملح الذي بمارب فلما ولى قبل بارسول الله أندري ماأقطعت له انما أقطعت الما، العد فرجعه منه ، قال قلت يارسول الله ما يحمى لي من الاراك ? قال « مالم تنله أخفاف الابل» وهو حديث غريب

و، واه سعيد قال حدثني اسماعيل بن عياش عن عمرو بن قيس المأربيءن أبيه عن أبيض بن حمال المأربي قال : استنطعت رسول الله وَلَيُطْلِينَ معدن الملح عارب فاقطعنيه فقيل إرسول الله المها الما الما العد يعني انه لاينقط نقال رسول الله وَلَيْظِينَ و ذلا اذن > ولان هذا يتعلق به مصالح المسلمين العامة فلم يجز احيازه ولا اقطاعه كمشارع الما وطرقات المسلمين . قال ابن عقبل هذا من مواد الله الكريم وفيض جوده الذي لاغنا عنه ، ولو ملكه أحد بالاحتجار ملك منعه فضاق على الناس ، فان أخذ العوض عنه أغلاه فخرج عن الوضع الذي وضعه الله به من تعميم ذوي الحوائج بن غير كلفة وهذا مذهب الشافعي ولا أعلم فيه مخالفا

(فصل) قامما المعادن الباطنة وهي التي لايوصل اليها إلا بالعمل والمؤنة كمعادن الذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص والبلور والفيروزج قان كانت ظاهرة لم تملك أيضا بالاحياء لما ذكرنا في التي قبلها ، وإن لم تكن ظاهرة فحفرها انسان واظهرها لم يملكها بذلك في ظاهر المذهب وظاهر مذهب

لم أردها و لكنها قطيعة من رسول الله عَيَّلِكُنْ فأنا أردها، ثم قال عمر رضي الله عنه: من كانت له أرض يعني من تحجر أرضا فعطلها ثلاث سنين فجا. قوم فعمروها فهم أحق بها

﴿ مسئلة ﴾ قال (إلا أن تكون أرض ملح أو ماء للسلمين فيه المنفمة فلا يجوز أن ينفرد ، ها الانسان)

وجلة ذلك أن المعادن الظاهرة وهي التي بوصل مافيها ، ن غير ، وقاة ينتابها الناس وينتفهون بها كالماح واللهاء واللكبريت والقير والمومياء والنفط وانكحل والبرام والياقوت ومقاطع الطين وأشباه ذلك لاعلك بالاحيا. ولا يجوز إقطاعها لاحد من الناس ولا احتجازهادون المسلمين لان فيه ضرراً بالمسلمين وتضبيقا عليهم ولان النبي ويتيالي أقطع أبيض بن حمال معدن الماح فلما قبل له انه بمنزلة الماء العد رده ، كذا قال أحمد . وروى أبو عبيد وأبو دارد والبرمذي باسنادهم عن أبيض بن حمال انه استقطع رسول الله ويتيالي الملح بمأرب فلما ولى قبل يارسول الله أندري ما أقطعت له إلماء الله العد فرجعه منه ، قال قلمت بارسول الله ما يحمى من الاراك ? قال عمالم تنله أخفاف الابل ، وهو حديث غريب ، وروي في الفظ عنه انه قال « لا حمى في الاراك » ورواه سعيد نقال حدثني بامهاعيل بن عياش عن عمرو بن قيس المأربي عن أبية عن أبيض بن حال المأربي قال استقطعت رسول الله بامهاعيل بن عياش عن عمرو بن قيس المأربي عن أبية عن أبين بن حال المأربي قال استقطعت رسول الله

الشافعي ومجتمل أن يملكها بذلك وهو قول الشافعي لانه موات لا ينتفع به إلا بالعدمل والمؤنة فحلك الاحياء كالارض ولانه باظهاره تهبأ للانتفاع به من غير حاجة إلى تكرار ذلك العمل فأشبه الارض اذا أحياها بها. أو حاطها ووجه الاول أن الاحياء الذي يملك به هو العارة التي يتهيأ بها الحيي الانتفاع من غير تكرار عمل وهذا حفر وتخريبه بحتاج الى تكرار عند كل انتفاع ، فان قيل ل فلو احتفر بئراً ملكها وملك حريها قلنا البئر تهيأت المانتفاع بها من غير تجديد حفر ولا عارة وهذه العادن تحتاج عند كل انتفاع إلى عمل وعمارة قافترقا ، قال أصحابنا وايس الامام اقطاعها لانها لانها بالاحياء والصحبح جواز ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث معادن القبلية جلسيها وغوريها ، رواه أبو داود وغيره

﴿ مسئلة ﴾ (فان كان بقربالساحل موضع)

اذا حصل فيه الماء صار ماحا ، لك بالاحياء واللامام اقطاعه لايضيق على المسلمين باحداثه بل يحدث نفعه بفعله فلم يمنع منه كبقية الموات وأحياء هذا تهيئته لما يصلح له من حفر ترابه وتمهيده وفتح قناة اليه تصب الما. فيه لانه يتهيأ مهذا للانتفاع مه

﴿ مسئلة ﴾ (واذا ملك الحيي ملك مافيه من المعادن الباطنة كمعادن الذهب والفضة أ) اذا ملك الارض بالاحياء فظهر فيها معدن جامد ملكه ظاهراً كان أو باطباً لانه ملك الارض

وَاللَّهُ عَدِنَ المَاحِ عَارِبُ فَاقَطَعَ بِهُ عَقِيلَ يَارِسُولَ اللَّهُ اللَّهُ عَمْرُلُهُ المَّاءُ العديمي العلاية قطح نقال رسول الله ويتحليق و فلا اذن ؟ ولان هذا تتعلق به مصالح المسلمين العامة فلم يجز احياز، ولا اقطاعه كشارع الماء وطرقات المسلمين، قال ابن عقيل هذا من مواد الله السكريم وفيض جوده الذي لا غناء عنه فلو ملكه أحد بالاحتجاز ولما يمن من الموضع الذي وضعه الله من تعميم ذوي الحوائج من غير كلفة وهذا مذهب الشانعي ولا أعلم فيه مخالفا

(فصل) فأما المعادن الباطنة وهي التي لا يوصل البها إلا بالعمل والمؤنة كمادن الله هب والفضة والمؤرد والنجاس والرصاص والبلور والنيروزج فاذا كانت ظاهرة لم تملك أيضاً بالاحياء لما ذكرنا في التي قبلها ، وإن لم تكن ظاهرة فحفرها انسان وأظهرها لم تملك بذلك في ظاهر المذهب وظاهر مذهب الشافعي ، ربحة الم أن يما كها بذلك وهو قول الشافعي لانه ، وأيت لا ينتفع به إلا بالعمل والمؤنه فلك بالاحياء كالارض ولائه باظهاره تهيأ الانتفاع به من غير حاجة الى تكرار ذلك العمل فأشبه الارض اذا جاءها بها، أو حاطها ، ووجه الأول ان الاحياء الذي يملك به هو العارة التي فان قبل المول عن غير تكرار عمل وهذا حفر وتخريبه محتاج إلى تذكرار عند كل انتفاع فان قبل فلو احتفر بثراً ملكها و الك حريمها قائنا البئر تهيأت للانتفاع بها من غير تجديد حفر ولا عارة وهذه المعادة وهذه المعادن تحتاج عند كل انتفاع عادة وهذه المعادن تحتاج عند كل انتفاع الم عمل وهارة فافترقا . قال أصحابنا وايس الامام اقطاعها

بجميع أجزائها وطبقائها وهذا منها ويفارق الكنز فانه مودع فيها وليس من أجزائها ويفارق ماأذاكان ظاهراً قبل احيائها لانه قطع على المسلمين نفعا كان واصلا البهم ومنعهم انتفاعا كان لهم وههنا لم يقطع عنهم شيئا لانه انها ظهر باظهاره ، ولو تحجر الارض أو أقطعها فظهر فيها المعدن قبل احيائها كان له احياؤها ويملكها بما فيها لانه صار أحق بتحجره واقطاعه فلم يمنع من انام حقه

(مسئلة) (وإن ظهر فيه عين ما. أو معدن جار أو كلاً أو شجر فهو أحق به لانه في ملكه)
و يملكه في إحدى الروايتين لانه خارج من أرضه أشبه المعادن الجامدة والزرع والثانية) لا يملكه
وهي أصح أقول الذي وَ الناس شركا في ثلاث: في الما. والكلاً والنار ، رواه الحلال ولاتها
ليست من أجزاء الارض فلم يملكها به لك الارض كالكنز

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ ويلزمه بذل مافضل من مائه لبهائم غيره ﴾

لما روى أبو هريرة أن رسول الله عَيَّالِيَّةِ قال ﴿ مَنْ مَنْمَ فَضَلَ المَاءُ لَمِنْمَ بِهِ فَصَلَ الْكَلَّا مَنْهُ اللهُ فَضَلَ الرَّمَةُ بَدْلُهُ لَا رَحْهُ لَا لَهُ عَيْرَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلْمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَالِمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَ

(فصل) ولَّو شرع انسان في حفر معدن ولم يصل إلى النيل صار أحق به كالمتحجر الشادع في

لانها لانملك بالاحياء والصحيح جواز ذلك لان النبي وَلَيُطَلِّهُ أَقَطَعُ الْبَلُلُ بِنَ الْحَارِثُ مَعَادِنَ القَبَلَيْةُ جلسبها وغوريها رواه أبو داود وغيره

(فصل) ومن أحياً أرضا فلكها بذلك فظهر فيها معدن المكه ظاهراً كان أو باطنا اذا كان من المعادن الجامدة لانه الله الارض بجميع أجرائها وطبقاتها رهذا منها ويفارق الكنز فانه مودع فيها وايس من أجرائها ويفارق مااذا كان ظاهراً قبل احيائها لأنه قطع عن المسلمين نفعا كانواصلا اليهم ومنعهم انتفاعا كان لهم وههنا لم يقطع عنهم شيئا لانه أعا ظهر باظهاره له ، ولو تحجرالارض أوأقطمها فظهر فيها المعدن قبل احيائها لكان له إحياؤها و بملكها بما فيها لانه صار أحق به بتحجره واقطاعه فلم عنهم من أعام حقه

وأما المعادن الجاربة كالقار والنفط والما، فهل بملكها من ظهرت في ملكه ?فيه روايتان (أظهرهما) لا يملكها لقول الذي وَلِيَالِيَّهِ ﴿ الناس شركا في ثلاث : في الما، والسكلا والنهار ﴾ رواه الحلال ، ولاجها ليست من أجرا. الارض فلم بملكها بملك الارض كالسكنز (والثانية) يملكها لانها خارجة من أرضه المهاوكة له فأشبهت الزرع والمعادن الجامدة

(فصل) ولو شرع انسان في حفر معدن ولم يصل إلى النيل صار أحق به كالتحجر الشارع في الاحياء فاذا وصل إلى النيل صار أحق بالاخذ منه مادام مقيا على الاخذ منه وهل يملكه بذلك?فيه

الاحيا، فاذا وصل إلى النيل صار أحق بالاخذمنه مادام مقيا على الاخذمنه وهل يملكه بذلك؟ فيه ما قد ذكر نا من قبل فان حفر آخر من ناحية أخرى لم يكن له منعه واذا وصل إلى ذلك العرق لم يكن له منعه سواء قلنا إن المعدن يملك بحفره أو لم نقل لانه إن ملكه نانا يملك المكان الذي حفره. وأما العرق الذي في الارض فلا يملكه بذلك ومن وصل اليه من -به أخرى فله أخذه ، ولوظهر في ملكه معدن بحيث يخرج النيل عن أرضه فحفر انسان من خارج أرضه كان له أن يأخذ ماخرج عن أرضه منه لانه لم يملكه انا ملك ماهو من أجزاء أرضه وليس لاحد أن يأخذ ماكان داخلا في أرضه من أجزاء أرضه وليس لاحد أن يأخذ ماكان داخلا في أرضه من أجزاء أرضه وليس لاحد أن يأخذ ماكان داخلا في أرضه من أجزاء من وجود على وعدمه واحداً لان عامره لم يملك ذلك ولو ملك فن عامره لم يملك ذلك ولو ملك فان الارض تصير كاما وقفا المسلمين وهذا ينصرف إلى مصلحة من مصالحهم فنه بين لها كما لو بفعل الله تعالى

(فصل) ومن ملك معدنا فعمل فيه غيره بغير اذنه فما حصاء منه فهو لمالكه ولا أجر الفاصب على همله لانه عمل في ملك غيره بغير اذنه فهو كما لو حصد زرع غيره ، وإن قال مالكه اعمل فيه ولك مايخرج منه فله ذلك وليس لصاحب المعدن فيه شي. لانه اباحة من مالكه فملك ماأخذه كما لو أباحه الاخذ من بستانه ، وإن قال اعمل فيه على أن مارزق الله من نيل كان بيننا نصفين فعمل ففيه وجهان

ما قد ذكر نا من قبل ، وإن حار آخر من ناحية أخرى لم يكن له منعه ، وإذا وصل إلى ١٥ العرق لم يكن له منعه سوا، قلنا إن المعدن بمبلك بحفره أو لم نقل لانه إن ملكه قاما يسلك المكان الذي حفره وأما العرق الذي في الارض فلا يسلكه بذلك ، ومن وصل اليه من جهة أخرى فله أخذه ولو ظهر في ملكه معدن بحيث يخرج النيل عن أرضه فخفر انسان من خارج أرضه كان له أن يأخذ ما خرج عن أرضه منه لانه لم بعدكه أنها الما مومن اجزا ارضه وليس لاحدان يأخذ ما كان داخلافي أرضه من أجزاء الارض منه لانه لك أخذا جزائها الفااهرة، ولوحفر كافر في دار الحرب معدنا فوصل إلى النيل ثم فتحها المسلمون عنوة لم تصر غيمة وكان وجود عله وعدمه واحداً لان عامره لم يملكه بذلك ولو ملكه نان الارض كلها تصبح وتفا المسلمين وعذا ينصرف الى مصلحة من مصالحهم فتمين له أكما لو ظهر بفعل الله تمالى البحر صار ملحا ملك بالاحيا. وجاز للامام اقطاعه لانه لا يضبق على المسلمين باحداثه الم يحدث نفعه بفعل فلم يمنع منه كبقية الموات واحياء هذا بتهيئته لما يصلح له من حفر ترابه وعهيده بل يحدث نفعه بفعل فلم يمنع منه كبقية الموات واحياء هذا بتهيئته لما يصلح له من حفر ترابه وعهيده بل يحدث نفعه بفعل فلم يمنع منه كبقية الموات واحياء هذا بتهيئته لما يصلح له من حفر ترابه وعهيده بل يحدث نفعه بفعل فلم يمنع منه كبقية الموات واحياء هذا بتهيئته لما يصلح له من حفر ترابه وعهيده بل يحدث نفعه بفعل فلم يمنع منه كبقية الموات واحياء هذا بتهيئته لما يصلح له من حفر ترابه وعهيده بلن يحدث نفعه بفعل فلم يمنع منه كبقية الموات واحياء هذا بتهيئته لما يصابح له من حفر ترابه وعهيده بلانه يتبأ بهذا الانتفاع به

ومن ملك معدنا فعمل فيه غيره بغير اذنه فما حصل منه فهو لمالكه ولا أجر الفاصب على عمله لانه همل في ملك غيره بغير اذنه أشبه مالو حصد زرع غيره ، وإن قال مالكه اعمل فيه ولك

(أحدهما) يجوز وما يأخذه يكون ينها كما لو قال احصد هذا الزرع بنصفه أو ثلثه ولانها عين تنمي بالعمل عليها فصح العمل فيها ببعضه كالمضاربة في الاثبان (والثاني) لا بصح لان مابحصل منه مجهول ولانه لا يصح أن يكون اجارة لان العوض مجهول والعمل مجهول ولا جعالة لان العوض مجهول ولا مضاربة لان المضاربة انها تصح بالاثبان على أن يرد رأس المال ويكون له حصة من الربح وايس ذلك ههنا وفارق حصاد الزرع بنصفه أو جزء منه لان الزرع معلوم بالمشاهدة وما علم جيعه علم جزؤه بخلاف هذا ، وإن قال اعمل فيه كذا ولك ما يحصل منه بشرط أن تعطيني ألفا أو شيئا معلوما لم بصح لانه بيم لحجهول ولا يصح أن يكون معلوما كالمضاربة لما ذكرنا ولان المضاربة تكون بجزء من النماء لادراهم معلومة ، قال أعد اذا أخذ معدنا من قوم على أن يعمره و يعمل فيه و يعطيهم ألني من أو ألف من مفو فذلك مكروه ولم يرخص فيه

(فصل) اذا استأجر رجلا ليحفر له عشرة أذرع في دور كذا بدينار صح لانها اجارة معلومة وإن ظهر عرق ذهب فقال استأجر تك لتخرجه بدينارلم يصحلانالعمل مجهول، وإن قال ان استخرجته فلك دينار صح و تكون جعالة لان الجعالة تصح على عمل مجهول اذا كان العرض معلوما

(فصل) وما نضب عنه الماء من الجزائر لم يملك بالاحيا . قال أحمد في رواية العباس بن موسى اذا نضب الماء عن جزيرة الى فناء ربيل لم يمن فيها لان فيه ضرراً وهر أن الماء يرجع يعني أنه مابخرج منه فله ذلك ولا شيء لصاحب المعدن فيه لانه إباحة من مالكه فملك ماأخده كما لو أباحه الاخد من داره أو بستانه ، وإن قال اعل فيه على أن مارزق الله من نيل كان بيننا نصفين فعمل فيه على أن مارزق الله من نيل كان بيننا نصفين فعمل فيه وجهان (أحدها) يجوز وما يأخذه يكون بينها كما لو له قال احصد هذا الزرع بنصفه أو ثلثه ولانها عين تنبي بالعمل عليها فصح العمل فيها ببعضه كالمضاربة في الأنمان (والناني) لا يصح لان ما يحصل منه مجهول ، ولا نه لا يصح أن يكون اجارة لان العرض مجهول والعمل مجهول ولا جعالة لان العرض مجهول ولا مضاربة لان المضاربة انما أصح بالاثمان على أن يرد رأس المالوتكون له حصة من الربح وايس ذلك ههنا وقاوق حصاد الزرع بنصفه أو جرء منه لان الزرع معلوم بالمشاهدة وما علم جيعه علم حزقه بخلاف هذا ، وإن قال اعمل فيه كذا والك ما يحصل منه بشرط أن تعظيني ألفا أو شبئا معلوما لم يصح لانه بيم لحبول ولا يصح أن يكون معاملة كالمضاربة لما ذكرنا ولان المضاربة تكون بجزء من النما. لا دراهم معلومة ، قال أحمد اذا أخذ معدنا من قوم على أن يحمره و بعمل فيه و بعطبهم أنى منا وألف منا صفراً فذلك مكروه ولم برخص فيه واقه المرفق

(فصل) اذا استأجر رجلا ليحفر له عشرة أذرع في دور كذا بدينار صح لانها اجارة ملومة وإن ظهر عرق ذهب فقال استأجرتك لتخرجه بدينار لم يصحلان العمل مجهرل ، وإن قال إن استخرجته

يرجع الى ذلك المكان فاذا وجده مبنياً رجع الى الجانب الآخر فاضر باهله ولان الجزائر منبت الكلا والحطب فجرى مجرى المعادن الظاهرة وقد قال النبي عَلَيْتَكِيْرُ «لاحمي الا في الاراك» قال أحمد في رواية حرب يروى عن عمر أنه أباح الجزائر يمني أباح ما ينبت فى الجزائر من النبات وقال اذا نضب الفرات عن شيء ثم نبت فيه نبات فجاء رجل يمنع الناس منه فليس له ذلك فأما ان نحلب الماء على ملك انسان ثم عاد فنضب عنه فله أخذه ولا يزول ماكم بغلبة الماء عليه فان كان ما نضب عنه الماء لاينتفع به أحد فعمره رجل عمارة لاترد الماء مثل ان يجمله مزرعة فهو أحق به من غيره لانه متحجر لما ليس لمسلم فيه حق فأشبه التحجر في الموات

(فصل) قال رحمه الله (وإحياء الارض أن يحوزها محائط أوبجري لها)

ظاهر كلامه ههنا أن تحويط الارض إحياء لها سواء أرادها للبناء او لازرع أو حظيرة للغنم أو الحشب وهو ظاهر كلام الحرقي نص عليه أحمد في رواية علي بن سميد فقال الاحياء أن محوط عليها حائطاً أو مجفر فيها بئراً أو نهراً ولايعتبر في ذلك تسقيف وذلك لما روي الحسن عن سمرة أن رسول الله صلى الدّعليه وسلم قال «من أحاط حائطا على أرض فهي له » رواه أبو دواد والامام أحمد في مسنده وروي عن جابر عن النبي ويتياني مثلة ولان الحائط حاجر منبع فكان احياء أشبه ما لو جعاما حظيرة للغنم و بدين هذا أن القصد لا اعتبار به بدليل ما لو أرادها حظيرة للغنم كما او جعلها حظيرة للغنم فبناها بجمس وآجر وقسمها بيوتاً فانه يملكها وهذا لا يصنع للغنم مثله ولا بد أن يكون الحائط منها عنما

فلك دينار صح وبكون جعالة لان الجعالة تصح على عمل مجهول أذا كان العوض معلوما

(فصل) ومن سبق في الموات إلى مهدن ظاهر أو باطن فهو أحق ما ينال منه المول النبي مَنْظَيَّةُ من سبق إلى مالم بسبق اليه مسلم فهو له ، قان أخذ قدر حاجته وأراد الاقامة فيه بخيث يمنم غيره. منع منه لانه يضبق على الناس مالا أنم فيه فأشبه مالو وقف في مشرعة الماء لذير حاجة ، وإن أطال المقام والاخذ احتمل أن يمنع لانه يصير كالمتماك 4 واحتمل أن لايمنع لاطلاق الحديث، وإن امتبق اليه أثنان وضاق المكان عنما أفرع بينها لانه لامزية لاحدها على صأحبه ، ويحتمل أن يقسم بينها لانه يمكن قسمنا وقد نساويانيه فيقسم بينهما كما لو تداءيا عينا في أيديهما ولا بينة لاحدهما بها ويحتمل أن يقدم الامام من برى منها لان له نظراً ، وذكر القاضي وجها رابعا وهو أن الامام ينصب من يأخذ لما ويتسم بينها وهذا التفصيل مذهب الشانعي

﴿ فَصَلَ ﴾ وِمَا نَصْبُ عَنْهُ أَلَمُا، مِنَ الْجَرَائُو لَمْ وَلَكَ بِالْآحِياءُ . قَالَ أَحَدُ فِي رَوَا يَقَالُعِبَاسُ مِنْ مُوسَى إذا نضب الما، عن جزيرة الى فنا. رجل لم بين فيها لان فيه ضرر أوهوان الما. يرجم يغني أنا يرجم إلى ذلك المكان فاذا وجد ممنيا رجم الى الجانب الآخر فأضر أهله ولان الجزائر منبت الكلا والحطب نجرت مجرى المادن الظاعرة، وقد قال النبي ﷺ ﴿ لاحمى في الاراك ، وقال احمد في رواية حرب يروى عن حمر أنه أباح الجزائر يعلني أباح مأينبت في الجزائر من النبات، وقال اذا نضب الفرات

ما وراه، ويكون مماجرت المادة عثله و يختلف باختلاف البلد ان فانكان بمن جرت عادتهم بالبناء بالحجر وحدم كأهل حوران أوبالطين كأهل النوطة بدمشق أو بالخشب أوالفصب كأهل النور كان ذك احياء وان بناه بأقوى مما جرت به عادتهم كان أولى ، وقال القاضي في صفة الأحياء روايتان (احداهما) ماذكرنا (والثانية) الاحياء ما تعارفه الناس أحياء لان الشرع ورد بتمليق الملك عليه ولم يبينه ولاذكر كيفيته فيجب الرجوع فيه الى ماكان احياء في العرف كما أنه لما ورد باعتبار القيض والحرز ولمبيين كِفيته كان المرجع فيه الى العرف ولان الشارع لو علق الحـكم على مسمى باسم لتعلق بمسماه عنــد أهل اللسان ذلذلك يتعلق الحكم بالمسمى احياء عند أهل العرف ولان انتبي صلى اللهعليهوسلم لايعلق الحمكم على ما ليس الى معرفته طريق فلما لم يبينه تمين العرف طريقاً لمعرفته أذ ليس له طريق سواه اذا ثبت هذا فان الارض تحيا دارا للسكني وحظيرة ومزرعة ،فاحياء كل واحدة من ذلك بما تنهبأ به للانتفاع الذي أربدت له ، فأما الدار فبأن يبنى حيطانها بما جرت به العادة ويسقفها لأنها لا تصلح للسكني الا بذلك ،والحظيرة احياؤها محائط جرت به العادة لمثاما ،وليس من شرطها التسقيف لان المادة لم تجربه وسوا. أرادها حظيرة للماشية أو للخشب أو للحطب أو بحو ذلك فان جعل عليها خندقا الم يكن احياء لانه ليس بحائط ولا عمارة انها هو حفر تخريب و كذلك أن حاطها بشوك وشبهه لا يكون

عن شيء ثم نيت فيه نيات فجلة وجل عمر الباس منه فليس له ذلك فإماران غلب الماء على ملك أنسان عُرِيهِ وَيَعْرِبُ عِنْهُ فَلِهِ أَخْذُرُهُ فَلَا فُرُولُهِ مَا يَكُهُ مِعْلَمُ إِلَّاءً عِلَيْهِ مُ وَأَنْ كَانَ مَا يَضَبُ عَنْهُ المَّاءُ لَا يَدْنَفُم يه أحد فعموه رجل عمارة الأيرد الله مثل أن يجعله مزرعة فهو أحق به من غيره لأنه متحجر لما ليس النواز في إلى النجور إلى المرات في منه وينه وينه والمرات والما المناه والمناه المن المناه المناه والمناه والمن

ية (فصل) وما كان من الشوادع والطرقات والرحاب بين العبر إن فليس لاحد احباؤه سواركان وإسما إرضيقا ومواء ضيق على الناس اولج يضيق لان ذاك بشيرك أنيه المسلمون وتتعلق بالمصلحتهم فأشيه مساجدهم، ويحوز الارتفاق بالقورد في أنواسم من ذلك لديم والشراء على وجه لإ يضيق على أحد ولا يضر بالمارة لاتفاق أهل الأمصار في جيم الاعصار على اقرار الناس على ذلك من غير انكار ولانه ارتفاق مباح من غير إضرار فلم يمنم منه كالاجتياز قال إحد في السابق إلى دكا كين السرق غدوة فهو له إلى الدل و كان هـ فدا في سوق المدينة فيا مضى ، وقد قال النبي عَلَيْكَاتُهُ ﴿ مَنَّى مَنَاخَ مَنْ سَيْقَ ﴾ وله أن يظلل على نفسه عا لامر و فيه من بارية و تابوت و كساء و تجوه لان الحاجة تدعو اليه من غير مُفيرة فيه و ايس له البنا. لادكة ولا غيرها لأنه يضيق على الناس ويعتر به المارة بالليل والغير مر في البل والنوار عوبيق على الموام فرعا ادعى ملكة سبب ذاك والسابق أحق به مادام

آحياً، ويكون تحجراً لأن السافر قد يبزل منزلا ومحوط على رحله بنحو من ذلك ولو نزل منزلا فنعيب فيه يهت شعر أو خيمة لم كن لحياء وإن أرادها لازراعة فيأن يريمها لامكان الزرع فيها فانكانت لا ترري الا والماء فأن سوق النها ماء من نهر أو بئر وان كان المانع من زرعها كثرة الاحتجاركارض الحجاز فاحاؤها بقلع أحجارها وتنفيتها حق تصلح للزرع وان كانت غياضا أوأشجارا كارض الشعرى فَهَأَن يَقِلِعِ أَشْجِهِ إِنهِ إِلَى عَرِوقُهَا المَانِعَةُ فَنَ الزَّرِعِ عَوَانَ كَانَتِ عَالًا يَمكن ذرعه الأيجيس الملَّوعنه كارض البطائج فاحياؤها يسدد الماء عنها وجدلها محال يمكن ذرعها لان بذلك يمكن الانتفاع مها فيا أراد هارله من فير حاجة إلى تكرار ذلك في كل عام فكان أحياء كسوق الماء الى أرض لا مام لما ولا منبر في اجياء الإرض حربها ولأ زيهم لان ذلك عما يتكرر كلا أراد الانفاع بها فل ستبد في الإحياء كيقيها وكالمبكني في السوت ولا عصل الإحياء بذلك أذا فعله يمجرده لما ذكرنا ،ولا يعتبر في إحراء الأرض السكني نعب الايواب على اليوت وبه قال الشافعي فيها ذكر نا في الرواية آلثانية الأأن له وجهاً في أن حرثها وزرعها إحياء لها وأن ذلك منتر في أحيام الإيم بدونه وكذلك نصب الأبواب على اليوت لانه بما جرت المادة به أشبه السقف ولا يصح هذا بالم ذكرنا ولان السكني عكنة بدون يصب الإيواب فأشبه أطيين سطوح وأبييضها منفدة وأشماراه وشفه الدعاء أرايد وهو يكف فعاما

﴿ مسالة ﴾ (و ان حفر بر العادية ملك حريم اخسين ذراعاو ان لم تكن عادية في بما خسة وعشرون) البئر العادية يتشديد الياء القديمة منسوية إلى عاد ولم يرد عاداً يعينها لكن لما كانت عاد

فيه فإن قام وزرك متاعه فيه لم بحز لنبرد ازالته لان بد الاول عليه، وان نقل متاعه كان لغيره أن يقعد فيه لان بده قد زالت، وان قعد وأطال منع من ذلك لانه يصر كالمتحاك و يختص منع بشاؤيه غيره في استحقاقه، و يحتمل أن لابزال لانه سبق الى مالم يسبق اليه عسلم، وان استرق النان اليه احتمل أن يقرع بينهما واحتمل أن يقدم الامام من برى عنهما و وان كان الجالس يضيق على المارة لم محل له الجلوس فيه ولا بحل للامام مكنه بعرض ولا غيره . قال احمد ما كان ينبغي لنا أن نشتري من هؤلاء الخدن ببيمون على الطريق . قال القاضي هذا محرل على أن الطريق ضيق أو يكون يؤذي المارة لما نقدم ذكر ناله وقال لا يعجبني الطحن في العروب اذا كانت في طريق الناس وهي عرف التي يطحن بها طريق المارة في الماء قال أحد ربحا في قادى الرجل أن يتوقى الشراء مما يطحن بها

(فصل) في القطائم وهي ضربان (أحدهم) إفطاع ارفاق وذلك اقطاع مقاعد الدوق والطرق المواسمة ورحاب المساجد التي ذكرنا أن السابق البها الجلوس فللإمام اقطاعها لمن بجلس فيها لان الله في ذلك اجتهاداً من حبث إنه لايجوز الجلوس الا فيها لايضر بالمارة فكان اللهام أن يجلس فيها من الايرى أنه يتضور بجلوسه ، ولا علمكها المقطع بذلك بل يكون أحق بالجلوس فيهامن غيره يعنز الماسابق الماسابق اذا نقل مناعه عنها فالهبره الجلوس فيها النها ومقامه فيها فاذا النقل عنها زال استحقاقه لزوال المدى الذي استحق

ولنا ماروي أن الدارقطني والحلال باسنادهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ﴿ حريم البِسُّ

البدي خمس وعشرون ذراعا وحربم البِئر المادي خيبون ذراعاً » وهذا نص وروى ابو عبيد بإسناد.

به وهذا استحق باقطاع الامام فلا يزول حقه بنقل مناعه ولا يضره الجلوس فيه ، وحكمه في التظليل على نفسه بها ليس بنا، ومنعه من البنا، ومنعه اذا طال مقامه حكم السابق على ما أسلفناه (الثاني) اقطاع موات من الارض لمن بحيبها فيجرز ذلك لما روى وائل بن حجراً ورسول الله ويلين أقطعه أرضا فأرسل معاوية أن أعطه اياه او أعلمه اياه حديث صحيح ، وأقطع بلال بن الحارث المزير وأبيض ابن حمال المأربي ، وأقطع الزبير حضر فرسه فأجرى فرسه حتى قام ورمى بسوطه فقال «اعطوه من حيث وقع السوط » رواه سعيد وابو داود ، وذكر البخاري عن أس قال : دعا رسول الله ويلين المانسار ليقطع لهم بالبحرين فقالوا يارسول الله أن فعلت فاكتب لاخواننامن قريش بعثانها ، وروي أن أبا بكر أقطع طلحة بن عبيد الله أرضا ، وان عبان أقطع خمسة من أصحاب النبي ويلين الزبير وسعداً وابن مسعود وأسامة بن زيد وخباب بن الارت وبروى عن فع أبي عبداقه أنه قال الممر ان قبلنا أرضا بالحرة لي أبي موسي ان كانت كا يقول فأقطعها إياه تقطه نيها أنخذ فيها قضيلا لخبني فافعل قال فكتب عور الى أبي موسي ان كانت كا يقول فأقطعها إياه شعيب أن النبي ويتياني اقطع فالا ما من جبينة أو مزينة أرضا اذا ثبت هذا فان من أنطعه الامام شيئا

عن يحيى بن سعيد الانصاري أنه قال السنة في حريم القليب العادي خمسون ذراعا والبدي خمس وعشرون ذراعا وباسناده عن سعيد بن المسيب قال حريم البر البدي خمس وعشرون ذراعا من نواحيها كاما وحريم بر الزرع ثلثما ثلثما ثلثما ذراع من نواحيها كاما وحريم البر العادي خمسون ذراعا من نواحيها كاما، ولانه معنى يملك به الموات فلا يقف على قدر الحاجة كالحائط ولان الحاجة الى البر لا تنحصر في ترقية الما، فانه يحتاج الى ما حوله عطناً لا بله وموقفاً للدوابه وغنمه وموضاً يجمل فيه أحواضاً يستي منها ماشيته وموقفاً لدابته التي يستقي عليها واشباه ذلك فلم يختص الحريم بما يحتاج اليه في ترقية الما، فأما حديث أبي حنيفة لحديثنا أصح منه ورواها أبوهريرة فيدل على ضعفه

﴿ مسئلة ﴾ (وقيل حريمهـ قدر مدرشائها من كل جانب) لما ذكرنا من الحـديث إذا ثبت ذلك فان ظاهر كلامه في هذا الـكتاب وظاهر كلام الخرقي أنه يملك حريم البئر ونقل عن الشاذي وقال القاضى بل يكون أحق به

(مسئلة) (وقيل احياء الارض ما عد إحياء وهو عمارتها بما تنهيأ به لما يراد منها) وقد ذكرنا ذلك وقيل ما يتكرركل عام كالسقي والحرث فليس باحياء ومالا يتكرر فهو احياء لان العرف ان حرث الارض مرة ليس باحياء وان عمل الحائط عليها ونحوه احياء وللشافعي وجه في أن الزرع والحرث احياء وقد ذكرناه ، فان كانت كثيرة الدغل والحشيش كالمروج التي لا يمكن زرعها إلا بتكرار حربها وتنقية دغلها وحشيشها المانع من زرعها كان احياء على قياس ما ذكرنا أولا

من الموات الم يملكه بذلك لكن يصرر أحق به كالمتحجر فاشارع في الاحياء بدليل ماذكرنا من حديث بلال بن الحارث حيث استرجم عمر منه ما عجز من احيائه من العتيق الذي أقطء إياه رسول الله وتوليله ولو ملكه لم يجز استرجاعه ورد عمر أيضاً قطيعة أي بكر لعيينة بن حصن فسأل عبينة أبا بكر أن يجدد له كنابا فقال والله لا أجدد شيئا وده عمر رواه أبو عبيد ، لكن المقطع يصير أحق به من سائر الناس وأولى باحيائه فان أحياه والا قال له السلطان ان أحييته والا فارفع يدك عنه كما قال عمر للال بن الحارث المرني إن رسول الله صليليل بن الحارث المرني إن رسول الله صليليل المهالة لعندر أمهل بقدر ذلك ، وإن طلبها لغير غدم منها ماقدوت على عارته ورد الباقي ، وإن طلب المهلة لعندر أمهل بقدر ذلك ، وإن طلبها لغير عدر لم يهل على ماذكرنا في المتحجر ، وإن سبق غيره فأحياه قبل أن يقال له شي. أو في مدة المهلة فهل يملكه ؟ على وجهين

وقد روي عن عمرو بن شعيب أن الذي صلى الله عليه وسلم أقطم ناسا من جهيئة أو مزينة أرضاً فعطاوها فجا، قوم فأحيوها فخاصهم الذبن أقطعهم رسول الله عليه الله عليه على عمر رضي الله عنه فقال عمر لا كانت قطيعة مني أو من أبي بكر لم أردها واكنها قطيعة من رسول الله عليه في أنها أردها فدل هذا على انها أذا كانت قطيعة من غير رسول الله عليه الله عليه الما كله لا أحياها (والناني) لا يعالمه لا نه تعلق به حق المقطع ومنهوم قوله عليه السلام و من أحيا أرضا مية في غير حق مسلم فهي له انه اذا نعلق بها حق مسلم لم بجز احياؤها ، وقد ذكرنا الوجبين في المتحجر وهذا مثله ومذهب الشافعي في هذا الفصل كنحو ماذكرنا

(فصل) ولا بد ان يكون البئر فيها ماه فان لم تصل الى الماه فهو كالمتحجر الشارع في الاحياء على ما نذكره، وقوله ومن حنر بئراً عادية بحمل على البئر التي انطمت وذهب ماؤها فجدد حفرها وعمارتها أو انقطع ماؤها فاستخرجه ليكون ذلك احياء لها فاما البئر التي لها ماه ينتفع به المسلمون فليس لاحد احتجاره ومنعه لانه بمنزلة المعادن الظاهرة التي يرتفق بها الناس وهكذا العبون النابعة ليس لاحد ان بختص بها ولو حفر رجل بئراً للمسلمين ينتفعون بها أو ينتفع بها مدة إقامته عندها ثم يتركها لم علمكها وكان له الانتفاع بها فاذا نركها كانت للمسلمين كلهم كالمعادن الظاهرة وهو أحق بها ما دام مقيا عندها لانه سابق اليها فهو كالمتحجر الشارع في الاحياء

(فصل) واذاكان لانسان شجرة في موات فله حريمها قدر ماتمد اليه اغصانها حواليها وفي النخلة مد جريدها لما روى ابو سعيد قال اختصم الى النبي صلى الله عليه وسلم في حريم نخلة فأمر بجريدة من جرائدها فذرعت فكانت سبعة أذرع أو خمسة أذرع فقضى بذلك رواه أبو داود ،وان غرس شجرة في موات فهي له وحريمها وان سبق إلى شجر مباح كالزيتون والخروب فسقاه وأصلحه فهو له كالمتحجر الشارع في الاحياه فان طعمه ملكه بذلك وحريمه لأنه تهيأ للانتفاع به لما براد منه فهو

(فصل) وابس للامام إقطاع مالا بجرز احياؤه من المعادن الظاهرة لان النبي وَيَطِيّلُو لَمُ اسْتَقَطَعُهُ أَبِيضَ بن حَالَ المَاحِ الذي بمأرب فقيل بارسول الله أنما القطمته الماء المد فارجعه منه ولان في ذاك تضييقا على المسلمين، وفي اقطاع المعادن الباطنة وجهان ذكر ناها فيا مضى

(فصل) في الحمى ومعناه ان مجمى أرضا من الموات بمع الناس رعي ها فيها من الكلاف المخص بها دونهم وكانت العرب في الجاهلية تعرف ذك فكان منهم من اذا انتجع بلداً أوفى بكات على نشر ثم استعواه ورقف له من كل ناحية من يسمع صوته بالمواد فحينا انتجى صوته عاه من كل ناحية نفى رسول الله ويليلني عنه لما فيه من الناس وماهم من الانتفاع بشيء لهم فيه حق

وررى الصعب بن جنامة قال سمعت رسول الله ويتلليني يقول « لاحمى الا لله ولرسوله » رواه أبودارد وقال « الناس شركا. في ثلاث: في الماء والنار والكلا » رواه الحلال . و ايس لاحد من الناس سوى الائمة أن يحمى لما ذكرنا من الخبر والممنى فأما النبي ويتلكي فقد كان له أن يحمى لنفسه و المسلمين

كسوق ألمال الى الارض الوات ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «من سبق الى مالم يسبق اليه مسلم في الله في الله مسلم في الله وقد الله وقد الله والله وقد الله والله والل

(فصل) ومن كانت له بئر فيها ماه فحفر آخر قرباً منها بغراً ينسرق النها ماء البئر الاولى فليس له ذلك سواه كان محتفر النانية في ملك منل رجاين متجاورين في دارين حفر أحدها في داره بئراً ثم الآخر بئراً اعمق منها فسرى اليها ماه الاولى أو كانتا في موات فسبق احدها فخفر بئراً ثم جاء آخر فحفر قريباً منها بئراً بجنذب ماه الاولى ، ووافق الشافي في هذه العبورة الثانية لائه ليس له ان يبتدي، ملك على وجه يضر بالمالك قبله ، وقال في الاولى له ذلك لانه تصرف مباح في ملك فجاز له فعله كتماية داره وهكذا الحلاف في كل ما يحدثه الجاريما يضر بجاره مثل ان بجل داره مد بغة او حماما بضر بعقار جاره بحمي ناره ورماده ودخامه او يحفر في اصل حائطه حشا يتأذى جاره مد بغة او مجاما بضر بعقار حاره بحمل ناره ورماده ودخامه او يحفر في اصل حائطه حشا يتأذى جاره براثحته وغيرها او بجمل داره مخبراً في وسط العطارين ونحوه بما يؤذي جاره وقالى الشافعي له ذلك براثحته وغيرها او بجمل داره مخبراً في وسط العطارين ونحوه عما يؤذي جاره وقالى الشافعي له ذلك بما وروي ذلك عن احمد وهو قول بعض الحفية لانه تصرف مباح في ما يكد الشبه بناء ه ونقيمه كله وروي ذلك عن احمد وهو قول بعض الحفية لانه تصرف مباح في ما يكد الشبه بناء ه ونقيمه كله وروي ذلك عن احمد وهو قول بعض الحفية لانه تصرف مباح في ما يكد الشبه بناء ه ونقيمه كله وروي ذلك عن احمد وهو قول بعض الحفية لانه تصرف مباح في ما يكد الشبه بناء ه ونقيمه كله وروي ذلك عن احمد وهو قول بعض الحقية لانه تصرف مباح في ما يكد الشبه بناء هو نقيمه كله وروي ذلك عن احمد وهو قول بعض الحقيم المالك المهدية المالك ا

﴿ وَلَنَا قُولَ النَّبَيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَامٌ ﴿ لَا صَرَّا وَلَا اصْرَارَ اللَّهِ احْدَاثِ ضَرَّر جَارَهُ خَلِي مجز

كالدق الذي يهن الجيطان ويجربها وكالفاء المهاد والترأب في أصل حائطه على وجيد يضرُّ به ولوكان

الموالي المتبر والاعلى الأفه والسوالا على المسلم الفنة عنا والاعلى المسلمين فقد روف النا على المسلمين فقد روف النا على النا المسلمين وأو المؤلمين والمسلم والمسلم المسلم والمسلم والمسلم والما الما المسلم المسلم والمسلم وال

ولذا أن حر وعان حيا والشهر ذاك في الصعابة فل يذكر عيمة ويكان إجاعاً مرزوى المؤمنية المساده عن عامر من عبدالله من الربير أحسبه عن أيه قال أن اعراب حرفال ما أمير المؤمنين بالأدنا قالمنا عليها في الجاهلية وأسلمنا عليها في الاسلام علام عميها العالم في حرفو وجعل بالمختل بالمختل المربع والمحر : وكان إدا كر مه أمر فقل شاربه و التح — قلم وأى الاعراب المحراب الما أمل العراب المعرب الما في المحرب المربع والمحرب المربع والمحرب الما أمل المحرب المحرب

الإجاز يمسلخ فأراك بجاره عرس عاجر مما تشري اعرادة فتشي جائط مفتح الجارة لوتدافه بم يماله خلاله وكان الجاره منه وقلمها ان غرسها ، ولو كان هذا الذي خطال الله الطهروالدائية المؤرد الله الضرر المدينة الوا مقطرة فاحيا المساق الى الجائبة مواتا وبناه دار آفت مرد المدينة المؤرد المدينة المؤرد المدينة المؤرد المدينة المؤرد المدينة المؤرد المدينة المؤرد المدينة المدينة المؤرد المؤ

وادخل رب الصربية وانفنيمة ودعني من نعم ابن عوف ونعم ابن عفان فانها إن هلكت ماشيتهما رجعا إلى نخل وزرع وارف هذا المسكين ان هلكت ماشيته جاء يصرخ بأمير الؤمنين فالكلا أهون على أم غرم الذهب والورق انها أرضهم قانلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الاسلام وانهم ليرون أنا نظلهم ولولا النعم التي يحمل عليها في سبيل الله ماحيت على الناس من بلادهم شيئا أبداً على وهذا اجاء منهم ، ولان ما كان لمصالح المسلمين قامت الاثمة فيه مقام رسول الله وينافي وقد روي عن النبي والمنافق النبي طعمة إلا جملها طعمة لمن بعده » وأما الحبر فخصوص عن النبي والمنافق النبي والمنافق لن الناس من الملمين وماله كان وأما حاه المنافق الاثمة في ذلك وساووه فيما كان صلاحه بعود إلى صلاح المسلمين وماله كان يرده في المسلمين ففارق الاثمة في ذلك وساووه فيما كان صلاحا المسلمين وليس لهم أن مجموا الا وخال الفرر على أكثر الناس من الصاحة المنافر على أكثر الناس

(فصل) وما حماه النبي وَلَيْكُيْ فليس لأحد نقضه ولا تغييره مع بقاء الحاجة اليه ، ومن أحيا منه شيئا لم يملكه،وان زالت الحاجة اليه ففيه وجهان . وما حماه غيره من الاثمة فغيره هو أو غيره من الاثمة جاز ، وان أحياه انسان ملكه في أحد الوجهين لان حى الاثمة اجتهاد وملك الارض بالاحياء نص والنص بقدم على الاجتهاد (والوجه الآخر) لا يملكه لان اجتهاد الامام لا يجوز نقضه

يينهم فلم يمكن من ذلك كما لو وتف في طريق ضيق او مشرعة ماء او معدن لا ينتفع به ولايدع غيره مسئلة ﴾ (فان طاب الامهال امهل مدة قريبة)

كالشهرين والثلاثة وتحوها لأنه يسير فان بادر غيره فأحياه في مدة المهلة أو قبل ذلك ملك بالاحياء في احد الوجهين لان الاحياء علك به والتحجر لا علك به فيبت الملك بما علك به دون مالا علمك به كن سبق الى معدن أو مشرعة فجاء غيره فأزاله وأخذ ولعموم الحديث في الاحياء (والثاني) لا يملك لان فهوم قوله عليه الصلاة والسلام «من احيا ارضا ميتة في غير حق مسلم فهي له» أنها لا تسكون له أذا كان لمسلم فيها حق وكذلك قوله «من سبق إلى ما لم يسبق اليه مسلم فهو احق به »وروي سميد في سننه أن عمر قال من كانت له ارض _ يعني من تحجر أرضاً _ فعطلها ثلاث سنين فجاء قوم يعمر وبها فهم أحق بها وهذا يدل على أن من عمرها قبل بلاث سنين لا يملكها ولان الثاني احيا في حق غيره فلم علم كالواحيا مائت غيره ولان حق المتحجر السبق فيكان أولى كحق الشفيع يقدم على شراء المشتري (فصل) فان ضربت للمتحجر مدة فانقضت المدة ولم يعمر فلغيره أن يسمره وعملكه لان المدة ضربت له لينقطع حقه عضيها وسواء أذن له السلطان في عمارتها أو لم يأذن ، وأن أم يكن المتحجر عذر في ترك الهات تعمل فا ما أن تعمر وأما أن ترفع يدك فان لم يعمرها كان الهيره عمارتها وأن لم يقد فكرنا حديث عمر في المسئلة قبلها ومذهب الشافعي في هدذا الفصل شيء واستمر تعطيلها فقد ذكرنا حديث عمر في المسئلة قبلها ومذهب الشافعي في هذا الفصل والمسئلة قبلها على نحو ما ذكرنا

كالايجوز نقض حكه ، ومذهب الشاني في هذا على نحوما الما الماعل

(فصل في أحكام المياه) قد ذكرنا في البيم حكم ملكها وبيعها ، ونذكرهها حكم السقيبها فقول المخلو الماء من حالين إما أن يكون جاريا أو واقفا فان كان جاريا فهو ضربان (أحدهما) أن يكون في غير مملوك وهو قسمان [أحدهما] أن يكون نهراً عظيما كالنيل والفرات و دجلة وما أشبهها من الانهاد العنايمة التي لا يستضر أحد بسقيه منها فهذا لا تزاحم فيه ولكل أحد أن يسقي منها ماشاه متى شاء كيف شا. [القسم الماني] أن يكون نهراً صفيراً يزدحم الناس فيه ويتشاحون في مائه أو سيل يتشاح فيه أهل الارض الشارية منه فانه ببدأ بن فيأول النهر فيستي و مجبس الماء حتى يبلغ الى السكب تهرسل الى الذي يليه فيصم مم فلا شيء قلباتين لانه ليس لهم الا مافضل فهم كالمصبة في شيء أو عن الشاري أو عن يليه مالك والشافي ولا نما فيه مخالفا، والاصل في هذا أما وي عبدالمة بن المؤير ان رجلا من الانصار خاصم الزبير في شراج الحرة التي بسقون بها الى الذي وتشاليق فقال النهر في شراج الحرة التي بسقون بها الى الذي وتشاليق فقال النهر النه عن الزبير أن وجه رسول الله أن كان ابن عملك ؟ المناف وجه رسول الله أن كان ابن عملك ؟ والله أني لأحسب هذه الآية نزلت فيسه (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيها شجر بينهم) فوالله اني لأحسب هذه الآية نزلت فيسه (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيها شجر بينهم) فوالله اني لأحسب هذه الآية نزلت فيسه (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيها شجر بينهم) معمر عن الزهري قال نظرنا في قول الذي يتوليك هم احبس الماء حتى بها الى الجدر الى الكهبين معمر عن الزهري قال نظرنا في قول النبي وتوليك الماء عن عروة عن عبدا في الجدر الى الكهبين معمر عن الزهري قال نظرنا في قول الذي وتول الذي وتوليا الماء عن عروة عن عبدا في المهدر عن الزهري قال نظر الذي وتول الذي وتوليا المكبين معمر عن الزهري قال نظر نا في قول الذي وتوليا الماء عن الزهري عن عروة عن عبدا في المهدر عن الزهري وقال الماء المن المناف الذي وتوليا الماء الى الكهبين المهدر عن الزهري قال نظر الماء الماء الماء النه الماء الماء

(فصل) وللامام اقطاع ،وأت لمن يحييه ولا يملك بالاقطاع بل يصير كالمتحجر الشارع في الاحياء على ماذكرنا ،ولا نبغي أن يقطع الا ما قدر على أحياثه لان اقطاعه أكثر منه ادخال ضرر على المسلمين بلا فائدة فيه فان فعل ثم تببن عجزه عن احياثه استرجعه منه كما استرجع عمر رضي الله عنه من بلال ابن الحارث ماعجز عن عمارته من العقيق الذي أقطعه النبي صلى الله عليه وسلم فروى أزاانبي صلى الله عليه وسلم أفطع بلال بن الحارث العقيق أجمع وإن عمر قال لبلال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقطعك لتحجبه عن الناس [عما أفطعك لتعمر غذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقي رواه أبو عبيد في الاموال ، وذكر سعيد في سننه عن عبد المزيز بن محمد عن ربيعة قال سمعت الحارث بن بلال بن الحارث يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المقبق فلما ولي عمر قال ما أقطمته لتحجيه فاقطعه الناس، وروىعلقمة بن وأثل عن ابيه أن النبي صلى الله عليه وسلم اقطعهأرضا بحضرموت قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح،قال سعيد ثنا مفيان عن ابن أبي نجيح عن عمرو ان شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع ناساً من جهينة أو مزينة أرضا فعطلوها فجاء قوم فَاحِيوها فَخَاصِمهِم الذِّينِ أَقَطَعْهِم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمر بن الخطاب فقال عمر لوكانت قطيعة مني أو من الي بكر لم أردهاو لـكنها قطيعة من رــول الله صلى الله عليه وـــلم فانا أردها (المغنى والشرح الكبير) (الجزء السادس) (77)

قال أبوعبيد الشهراج جع شرح والشرائع موضية والخرة أرض البسة بحجازة مودوالجدوا لمبناوه وكالما الموالة في ويتلاق الزيرة النهائية الزيرة النهائية الموالة المنازع المنازع

۫۫؞۫؞ٛ؞ٛ؞ٚٳٚ<mark>ڵڡڵڸؙ</mark>﴾ ۅۣ۫ۊۮۥڒۅؿٷٵؿڶؙٵۺٚۦۼؖڂ۪ۯٵ۫ڽٵڶڹؠٞۼڟؽٵڵڎۼڮؽؙٷ۫ڛٳڎٲڨڟؙۿڎٲۅؙۻٚٲٷٞٲۯۺؙڶٷۿٷڎٟۼڎٲۅٚؖ^{ۿٚڡ} اعطة الياء أو أعلمة أياة معلمدين صحيت لا واقطع الزبين عضو فأرسة بنا لجرى فرنسي بحتى قام ودمي بسوطه فغال «أعطوه من حيث وقع السوط ، رواه سعيد وأبو داود ، وذكر البخاري عن أنس قال عيما والله والله ملى الله عليه وهم الانفيار كيفطح المم بالبعدين القالوان والتول الله ال فعلت كاكتب الإلحوا أنناهن قريض ابتثلها ووروي أن أبا بكر أفظام طلح تبرع عبيدا لله الراضة وأفظع غنان فجسة من أضحاب وَسُولِ اللَّهُ صَالَى اللَّهِ عَلَيه وَسِرِ الرَّبِيلِ فَوَشَعَدا وَابْنَ أَشِعْلُوهَ لَوْلَمَنا وَهَ فَانَ اللَّهُ سَنَّ اللَّاتُ وُوُّوكِي عَنْ يَافِعَ أَنِي عَبِدَ اللهُ أَلِهُ قَالَ المُدَرَّانِ تَعِلْنَا إِزَاضًا أَبَا لَلْصَوْمُ لِيسَتَ النّ ارضًا الخراج اولا وَصَالًا لِأَصْلُ لِأَلْحُدُ مِن المُسَلِّمِينَ أَفِلَ وَأَيْتُ أَن تقطعنيها الخِنْدُ فَيُهَا قَضْيَا إِلَى الْمَا الْمَا الْمَا الْمَا الْمَ كَمَا يَقُولُ فَأَقَطِهُمَا أَيَاء ، وَرَوْقُ هَذْهُ الاَ قَارَ كَامَا أَبُو عَبِيهِ فَيَ الْأَمُو اللَّهِ الْمَا مَا مَا فَالْ مَنْ اقطَّعَهُ الامام شِيئَكُ مَنَ الموات لِهُ يُدالِكُ المُكَنَّ بِطَيْرِهُ أَحِقَ بِعَاكِمَا تَنْخَجَرُ الشَّارِ مِحْ فَي الْاحْياءُ طَلَّيْ مَاذَكُو المَثَّ لحديث بلالهابن الظاررت الحيث السارجيم الملا عيرانانا عبجن عمل الخيائداة والأماسكة م عجر السرتجاعه وأزلد عَن أَدِيضًا قطيعة الني بَكُولُ لِمِينَة مِن الحَمَلُونَ فُلِماً لَا عَلِيمَهُ مِنْ خَصَلُ المِا بَكُوْ اللّ الحِدُو الْمَا بَأَ حَمَالُ وَاللَّهُ الم الجدد شيئاً وْدَوَعُ نِولُولُهُ البُولِ غَبِيدَ اللهُ فعلى منها ليكون المقطم أحق بنط من سالار الناس والولي الحيات وحالمه جِهُمُ الْلِمَحْجُولِ الشَّارِي أَسْوُا وَقِعْلَ مُؤْنِدُ كَرَبُ وَمُذَخِلِ الثَّقَا وَلِي عَلَى الْعَقِ المذكر ثَا الله من السيث مُنَا تَ لا مِنْ إِنَّ الْمُعْلَاعِ الْجَلِّرُ مِنْ فِي الطَّرُقُ الْوَلَمْعَةُ وَرَّاحِاتِ المَهِ الْجَدَّ مَا مُا أَيْمِينَ عَالَى النَّاسُ) القط مُعَ صَنْر إِلن (الحِدها) إنطاع موالكان يحبيه وتعدد كل فا و (والماني) أقطاع أو فا في ون لك كا تطاع مُعاعمة الاسْوَاقَ وَالطَارُقَ الْوَاشَعَةُ ورحابُ المساجَةُ قَالَةٌمَامُ اقطاعها لمن يجلسُ(فَيْهَ ۖ لَا لَهِ فَي دَلكُ الْجَبّهاداً

ارض الحداما الكرن من ارض الا تعز المسلم الماء المدالة المناف المراف الارض الان الوائمة من الوائمة من الوائمة المناف المن

من حيث إنه لا يجوز الجلوس الا فيا لا يضرّ بالمارة فكان للاتمام أن يجلس فيها من لا يوفى أنه يتضرو بجلوسه فولا يتما كما المقطع بذلك بل يكون الحق بالجلوس فيها من غيره بالمؤلف السابق اليها من غير الطاع الا في ان السابق اذا نقل له تاعه عنها فلاين المستخط المن السنخطافية المياء ولمقابة المتحق بها وهاذا المتحق الما المتحق الم

وَالطَّرِ فَاتَ وَالرَّحَابَ فِينَ الْمُمَرُ ان فليمَنَ لِالْحَلَّا إِلَاقِ الْمُوالِحَ الْحَقِ مَهُمَّ الْمُعَلَّا وَالْمُلْلَا وَالْمُلْلَا وَالْمُلْلُونَ الْمُمَرُ ان فليمنَ لا لَحْفَا إِنِيالُهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ ال

وكذلك حربه وهو مانى العاين من كل جانب وعند القاضي أن ذلك غير مملوك لصاحب النهر وأيما هو حق من حقوق الملك وكذلك حربم البئر وهدا مذهب الشافعي، وظاهر قول الحرقي أنه مملوك المحاحبة لقول رسول الله وكليلي همن أحيا أرضاً لم مملك فهي له واحباؤها ان يحوط عليها حائطا أو محفر فيها بثراً فيكون له خس وعشرون ذراعة حوالبها وحربم النهر مجب أن يكون كذلك. قاذا تقرر هذا فيكان النهر لجاعة فهو بينهم على حسب العمل والنفقة لانه إنما ملك بالهارة والعارة بالنفقة قان كفي جميعهم فلاكلام وان لم يكفهم وتر اضواعلى قسمته بالمهاياة أو غيرها جازلانه حقهم لا يخرج عنهم وان تشاحوا في قسمته الحاكم بينهم على قدر أملاكهم لان كل واحد منهم علك من النهر يقدر ذلك، فتؤخذ خشبة ويقسمته الحاكم بينهم على قدر حقوقهم مخوج من كل جزء او أنب الى ساقية مفردة لكل واحد منهم فاذا حصل الماه في ساقيته انفرد به، فان كانت أملاكهم مختلفة قسم على قدر ذلك قاذا كان لاحدهم نفيه وللا خر شدسه جعل فيه سنة ثقوب لصاحب النصف ثلاثة نصب في ساقيته ولما خرسان والباقي لاثنين يتساويان فيه جعل عشرة ثقوب لصاحب الخسان والباقي لاثنين يتساويان نفيه عمل عشرة ثقوب لصاحب الخدين أربعة نصب في ساقيته ولكل واحد من الاخرين ثلاثة نصب في ساقية له فان كان النهر لعشرة لخسة منهم أراض قريبة من أول النهر ولحدة أراض بعيدة نصب في ساقية له فان كان النهر لعشرة لخسة منهم أراض قريبة من أول النهر ولحدة أراض بعيدة نصب في ساقية له فان كان النهر لعشرة لخسة منهم أراض قريبة من أول النهر ولحدة أراض بعيدة

عليه وإن نقل متاعه كان لغيره أن يقعد فيه لان يده قد زالت

﴿ مسئلة ﴾ (فان طال مقامه منع في أحد الوجهين)لانه يصيركمالىملك ويختص بنفع بساويه غيره في استحقائه (والناني) لا يمنع لانه سبق اليما لم يسبق اليه مسلم

ومسئلة ﴾ (وان سبق اثنان اليه احتمل أن يقرع بينها واحتمل أن يقدم الامام من يرى منها فان كان الجالس يضيق على المارة لم يحل له الجلوس فيه وايس الامام تمكينه بعوض ولا غيره) قال أحمد ماكان ينبني لنا أن نشتري من هؤلاء الذين يبيدون على الطريق قال القاضي هذا

محمول على أن الطريق ضيق أو يكون يؤذي المارة لما تقدم وقال لا يعجبني الطحن في العروب اذا كانت في طريق الناس وهي السفن التي يطحن فيها في الماء الحاري انها كره ذلك لتضييقها طريق السفن المارة في الماء قال احمد ربما غرقت السفن فأرى للرجل ان يتوقى الشراء مما يطحن بها

(فصل) وإن سبق الى معدن فهو احق بما ينال منه لفول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو احق به وسواء كان المعدن ظاهراً أو باطناً اذا كان في موات فان اخذ قدر حاجته واراد الاقامة فيه بحيث يمنع غيره منع من ذلك لانه يضيق على الناس بما لانفع فيسه له اشبه ما لو وقف في مشرعة الماء لغير حاجة

﴿ مَسَّنَّاتًا ﴾ (وهل يمنع اذاطال مقامه للاخذ ? على وجهين)

(احدهما) يمنع لانه يصير كالمتملك والآخر لايمنغ لاطلاق الحديث، وإن استبق اليه اثنان او اكثر وضاق المكان عنها افرع بينها لانه لامزية لاحدهما على الاخر ويحتمل ان يقسم بينها لا نه يمكن قسمته وقد

جعل لاصحاب القريبة خسة ثقوب لكل واحد ثقب وجعل الباقين خمسة تجري في النهر حتى تصل إلى أرضهم ثم تقديم بينهم قسمة أخرى ، وان أراد أحدهم أن يجري ما ، في ساقية غيره ليقاسمه في موضع آخر لم يجز إلا برضاء لانه يتصرف في ساقيته و بخرب حافتها بغير اذنه و يخلط حقه بحق غيره على وجه لا يتمبر فلم بجز ذاك ، و بجي ، على أو لنا أن الماء لا يملك أن حكم الماء في هذا النهر حكمه في نهر غير مملوك ، وأن الاسبق أحق به كما لو كان في نهر غير مملوك ، ومناه ثم الذي يليه على ماذ كرنا لانه غير مملوك فكان الاسبق اليه أحق به كما لو كان في نهر غير مملوك ، ومذهب الشافعي في هذا الفصل كله على نحو مماذ كر ناوالله أعلم اليه أحق به كما لو كان في نهر غير مملوك ، ومذهب الشافعي في هذا الفصل كله على نحو مماذ كر ناوالله أعلم رسم شرب من هذا النهر أو لم يكن وله أن يعطيه من يسقي به ، وقال القاضي وأصحاب الشافعي ليس له سقي أرض ليس لها رسم شرب في هذا الماء لان ذلك دال على أن لها قسما من هذا الماء فر بما جعل سقيها منه دليلا على استحقاقها لذلك فيستفسر الشركا و يصير هذا كما لو كان له دار بابها في درب الخر غاهرها ملاصتى لظهر داره الاولى فأراد تنفيذ إحداهما الى الاخرى لم يجز لانه ودار بابهافي درب آخر غاهرها ملاصتى لظهر داره الاولى فأراد تنفيذ إحداهما الى الاخرى لم يجوز لانه بعمل لنفسه استطراقا من كل واحدة من الدارين

ولنا أن هذا ما. انفر دباستحقاته فكان له أن يسقي منه ماشا. كا لو انفرد يه من أصله ولا نسلم ماذكروه في الدارين ، وان سلمنا فالفرق بينهما أن كل دار بخرج منها الى درب آخر مشترك لان تساويا فقسم بينها كما او تداعيا عيناً في ايديهما ولا يينة لاحدهما ويحتمل ان يقدم الامام من يرى منهالان له نظراً وذكر القاضى وجها رابعاً وهو ان الامام ينصب من يقسم بينها وهذا التفصيل مذهب الشافعي

(مسئلة) (ومن سق إلى مباح كصيد أو عنبر وحطب وأمر ولقطة ولقيط وما ينبذه الناس رغبة عنه أو بضيع منهم مما لانتبه النفس وما يسقط من البلح وسائر المباحات فهوأحق به باذن الامام وغير اذنه لقول رسول الله ويستستن المستسبق إلى مالم يسبق اليه مسلم فهوأحق به وان سبق اليه اثنان قسم بينها لان قسمته ممكنة فلا يؤخر حق أحدهما لانه لا مزية لأحدهما على الآخر ، وان سبق الم موات أو بترعادية فهوأحق مها لما ذكرنا

﴿ مسئلة ﴾ ١ واذا كان الماء في مهر غير مملوك كمياه الامطار فلمن في علاه أن يسقي ومحبس الماء حيى يصل الى الكعب ثم يرسل الى من بليه)

وجلة ذلك انه لا يخلُّو الما. من حالين إما أن يكون جاريا أو واقفا والجاري ضربان (أحدهما) أن يكون في نهر غير بملوك وهوقسمان [أحدهما] أن يكون نهراً عظيما كالنيل والفرات الذي لا يستضر أحد بالسقى منهما فهذا لا تزاحم فيه ولكل أحد أن يسقى منهامتي شا، وكيف شا،

[القدّم الثاني] أن يكون نهراً صغيراً يزدهم الناس فيه ويتشاحون في مائه أوسيل يتشاج فيه أهل الارضين الشاربة منه فيبدأ بمن في أول النهر فيسقي ويحبس الماء حتى يبلغ الكعب ثم يرصل الى الذي يليه فيصنع كذاك وعلى هذا حتى تنتهي الاراضي كلها فلن لم يفضل عن الاول شيء أو عن

الظاهر أن لكل دار سكانا فيجمل لسكان كل واحدة منها استطراقا الى درب غير نافذ لم يكن لمم حِق فِي استَطْرَاقَهُ وهمينا أنما يسقى من ساقيته المفردة التي لايشاركه غيره فيها فلو صار لنلك الارض رميم من الشرب من ساقيته لم يتضرر بذاك أحد ، ولوكان يسقى من هذا النهر بدولاب فأحب أن يَسِقي إِنْهِ إِلَّ اللَّهِ أَرضًا لارسِم لِما في الشرب ون ذاك انهر فألج كي ذلك على ماذ كرنا من الخلاف في التي قبلها، وإن كان الدرلاب يغرف، ن نهرغير ملوك جازان يسقى بنصيه من الما. أرضالارمم لما في الشرب منه بغير خلاف نعلم فان ضاق الما. قدم الاسرق فالاسبق على مامضي

المار نيها أو عمل رحى عليها أو دولاب أو عبارة وهي خشبة عد على طرفي النهر أو فطرة يعبر الماء فَهِمَا وَغِيرِ ذَلِكَ مِن التَصِيرُفَاتِ لانها مِلْ كُهُ لا حِقّ لغيرُ مَ فَيها فَأَمَّا النّهرِ المشترك , فليس لواحد منهم أن يتصرف فيه بثي، من ذاك لانه يتصرف في النهر المشترك وفي حريمه غير أذر شركائه ، وقال القامي في العيارة هذا بنيني على الروايتين فيمن أراد أن يجري ما. • في أرض غيره ، والصحيح أنه لايجوز همنا، ولا يصح قياس هذا على اجرا. الماء في أرض غيره لأن اجراء الما. في أرض ينفع صاحبها لأنه يسقى ع وق شجرة ويشربه أولا وآخر أو هذالا ينفع النهر بل ربما أف د حافته و لم يسق له شيئاء ولو أراد أحدال شركا. أن يأخذ من النهر قبل قدمه شبئا بسقي به أرضاني أول النهر اوغيره أو أر اد انساز غيرم ذاكم جز لامهم صاووا الثاني أو عن يليها فلا ثبيء الباتين لابهم ايس لمم إلا ما فضل فهم كالعصبة في الميراث وهذا قول فقها، المدينة ومالك والشانعي ولانهم فيه مخالفا لما روى عبدالله بن الزبير أن رجلامن الأنصار خاصم الزير فيشراج الحرة التي يستون بها المالنسي عَلَيْنَ فَعَلَى وَاللَّهُ ﴿ اللَّهُ مِا زَبِر ثُمَّ ارْسِل الما. إلى وتعادك فانفضيب أالإنصاري فقال بارسول الله أن كان البن عنك في فتلون وجه رسول الله والله والله م رَفَانُ وَبِالْزِيْرِ الرَّقِ مُمَا حِلِمُ لِللَّهِ حَيْنِ جِم آلِي اللَّهِ رَفِي فَقَالَ الرِّيدِ فَوَالله أَقَى لِأَنْ مِنْ الرَّية نَوَاتَ فِيهُ ﴿ فلاور بك لا بو منون من مكرك نيمان جر بينهم متنق عليه و فر كرعبد الرزاق من معمر عن الزهري قال نظر نافي قول النبي والله و عبيد عبيد و الشراج ، العم شرج والشرج أمريص أمري والخرة أو مؤام لتبية بعجارة بدود، والجدر المداد وانا أمر النبئ والله الزبير أنَّ يسَّقي ثم يرسل تسهيلًا على غيره فلما قال الانصاري على قال أحَدَّرْف النبي علينية الزبير حقه ﴿ لَهُ إِنْ وَرُوى مِالِكُ فِي المُوطِلُ مِنْ عِبْدًا لَلَّهُ مِن أَبِي كُنَّ أَنْ حِرْمِ أَنَّهُ المَعْدُ أَنْ وَمُولِ اللَّهُ مَرَّ لِللَّهِ قَالَ في سبل مهروف و فدونيه و فسلك حتى يمام الكوين أنه برسل الأعلى على الاسفل، قال ابن عبد البرا: هذا حديث مدني بينه بورجند أجل إلمدينة يعملون به عندهم وقال عبد الملك بن جبيب: مهزوز ومذينيب و إديان من أودية المدينة بسولان بالمهار عِنافِين أمل الموا نَها في سهار ل عن الله الله

والمرودوي أبوداود باستاده عن تعلية بن أي مالك اله سنع كمراءم أيفكرون أد وعلا من تريش كان له صَهْمَ فِي بني قُولِنظَة فَاصِمُ إلى وَسُولُ أَفْهُ عِلَيْكِيْنِ فِي وَرُوزُ السَّيْلِ الذِي يَقْتَسَمُونَ ماده نقض يُعِنَّم

أحق بالماء الجاري في مهرهم من غيرهم ولان الاخد من الما. ريم احتاج الى تصرف في حافة النهر المعادلة لغيره أو المشرط بينة و يَقُ عَبْرَهُ ، وَلَوْ فَاقَلَ ثَمَا الْمَدِّ إِلَى مَلَاحُ أَنْسَأَنَ فَهُو مُبَاحٍ كَالْطَائِرُ. بغششُ فِي مَلَكُ انسَانَ وَمُدَّا ثُمَّا مَدَّمَتِ الشَّانَتِي فِيه نَحُو مِمَا ذُكْرَنَا الْمَدَّانِ فَهُو مُ (قُصُلُ) وَانْ قَسَمُرا مَا الْنَهُرُ اللَّهُ مُرك بالما أَيَّا وَجُزَّرُ إِذَا مُرَّاضُوا بِهِ فَكُانٌ حَقَّى كُلُ وَاجْدُ مَنْهِم مَعْلُومُ مثل أن يجملوا لكل حصة يوما وإيلة أو أكثر من ذلك أو أثلُّ وَأَنْ قُرْمُهُواْ النَّهَارُ فَجُمَلُواْ لُواجِدُ مَنْ طَلُوعُ الشَّمَسُ الِّي وَقَتَ الْرُوالُ وَلَلا حَوْ مَنِ الْرُوالُ إِلَى الْعُرُوبُ وَعُودُكُ جَازٍ عُوالُ الْ وأمكِنَ فَنَبِطُ قُلْكُ بِشِيَّ. مَعْلَومُ كُظّاسَهُ مَتَعُوبُهُ قَمْرِكُ فِي اللَّهُ وَنَبَّهَا غَلَاماتٌ إِذَا انتهى اللَّهُ اللَّهِ عَلَامَةً وأمكِنَ فَنَبِّطُ قُلْكُ بِشِيَّ. مَعْلَومُ كُظّاسَهُ مَتَعُوبُهُ قَمْرِكُ فِي اللَّهُ وَنَبَّهَا غَلَاماتٌ إِذَا انتهى اللَّهُ اللَّهِ عَلَامَةً كُونَتُ سَاعَةً وَإِذَا اللَّهِ فَي الْمُ الْإِخْرَى كَانِتُ سَاعَتِن أَوْ زَجَاحٍ فَيْهَا رَمُّلَ بِنَوْلَ مِن أَعْلَاهَا أَلِّي أَسْفِلْوَا في شَاعَة أَوْ سَاءَ بَنْ ثُمْ يَعَلَيْهَا فَيْعُودُ الرَّمْلُ الْيُ الوَصِمُ الدِّيْ عَانَ لَيْهُ فَي مُثَلُ ذَاكَ لَلْمَدَارُ إِنْ عَبِرَانَ الشُّمْشُ ٱللَّذِي تُمْرَفُ أَبَّهُ مَا عَاتَ النَّارُ ۚ أَوَعَ اللَّهِ القَّمْرِ فِي الْإِيلَ وَلَحُو دُفِكَ جَازٍ فَاذَا يَحِمُلُ اللَّهِ لِإَجْرِيمُ في نُوبِيُّه وَالْدَادُ إِنْ بِسَعْي لِهِ أَرْضًا لِينَ مِنْ إِنْ مِنْ مِنْ مِذَا إِنَّ وَثِرْ لِهَ السَّانَا أَوْ مِرْضَةٍ أَيَاهُ عَلَيْ وَ عَمْ الْا يَتَصُرُونَ أَنْ أَوْلَا أَوْرُ مُ وَعَلَى قُولَ القَاضَى وَأَصْحَابُ الْسَانِعَيُ وَنَبْغِي أَنْ لَا يَجُوزُ مَلَا مُعْدُمُ لَوْ يَعْمُ وَلَا القَاضَى وَأَصْحَابُ الشَّانِعَيُ وَنَبْغِي أَنْ لَا يَجُوزُ مَلَا مُعْدُمُ لَا يَعْدُمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلّه رسول الله عَلَيْنَ أَن اللهِ الى الكمين لا محيس الاعلى على الاسفل عولان من أرضه قريبة من واس النهر سبق الى المُسكان فَكُان أولى به كالسابق الى المشرعة فان كانت أرض صاحب الأعلى مختلفة متها عالية وسهرا مد تفلة سيقى كال ما جديم منواعلى عديها عنان احترى المعان في الفرب من أول النهر) اقتسما المان ويتنون إلى أمكن والأنورع أورما فطام من تقع له الفرعة فأن كان المام الايعفل عن أجدهما عن المراق من تقيم إلى القرعة بقدررجة ومن المل ثبه زكر الا خرراء وليس الااسقى مجريع المادل الواق لا خراله في استختلف الماح وانما القرعة المتديم فهاستيفام الحق لاف أصل الحق يخلاف الإعلى مم الاصفاة فاله اليس الاحفل جَف الأن الغاضل عن الأعلى فإن كانت أرض أجدا هما كبر من أد من الا أخر فيم لله بينها على قدر الارض لان الزائد بن أرض أحد ما مهام في القرب فاستدى جزي من المار كالوراكان الما لثناء عَدَانِهُ ﴿ إِلَا اللَّهُ اللَّهُ أَوْلِهُ أَلَّهُ وَالْمُؤْلِقُهُ فَعَلَالًا مِنْ السَّاوَةِ فَعِيدًا اللَّهُ وَاللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّا لَهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّا لَا مِنْ اللَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّالِهُ مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّالِمُ مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّالِمُ لَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّالِمُ مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّالِمُ مِنْ أَلَّالِمُ لَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّالِمُ لَلَّالِمُ لَلَّا مِنْ أَلَّالِمُ لَلَّالِمُ لَلَّالِمُ لَلَّا مِنْ مِنْ أَلَّالِمُ لَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّالِمُ لَلَّا مِنْ مِنْ أَلَّالِمُ لَلَّا مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّالِمُ لَلَّهُ مِنْ لَلَّالِمُ لَلَّالِمُ لَلَّالِمُ لَلَّالِمُ لِللَّالِمُ لِلَّالِمِلْ لِلَّالِمُ لِلَّالِمُ لَلَّالِمُ لَلَّالِمُ لَلَّالِمُ لِلّالِمُ لِلَّالِمُ لِلْمُلْلِمُ لِلَّالِمُ لِلَّالِمُ لَلَّالِمُ لَّالِمُ لِلَّالِمُ لِلَّالِمُ لِللَّهُ لِمِنْ لِلَّالِمُ لِلْ مَا يَا إِلَيْ اللَّهِ اللَّهِ مِن مِن مِن مِن مِن مِن اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّه اللَّاللَّه اللَّه اللَّاللَّه اللَّه اللَّلَّا اللَّهُ الل النارة من أرض مل يكن له أن يد عن ماري لا يهم الساق الى الناس النار النار النار الله المراد ون الله الدم الماكما بجورا ا وم افيم ولا ين الك فيور إبطال حقوقه أر منظ من حقر قول ومل لمم منعد من إحيان فلك الموات ويفه وجهان (أحد هما اليس لمم ونه الان حقوم في النهو لاف الموات (والثاني) لم منعه لثلاله على فلك ذريعة الى منعهم حقوم من البوقي انقد وعد عليم في القرب اذا طيال الزمان وجول المال وفاذا والدارس لمم منع فسيق المراسول مِأْهُ الْعِيْمُ وَهُمْ مِنْ اللَّهُ وَأَنْ اللَّهُ وَأَنَّا مُمْ إِنَّوْ الْمُؤْمِ أَجِيا مُا لَتُ فَوق النّافي كَانَ اللَّهِ وَلَا أَمْ أَجِوا أَخْرِ فَو قِيمُ أَجِيا مُا لَتُ فَوق النّافي كَانَ اللَّهِ وَلَيْ اللَّهِ عَلَى أَوْلاَ مُ الثاني م الثالث ع ويقدع السيق لليد الإحياء على الهمق ألى أول النه الما في كرنا في من أب من

من هذا النهر أو أرضا له أخرى أو سأله انسان أن يجري ماء له مع مائه في هذا النهر ليقاسمه آياه في موضع آخر على وجه لايضر بالنهر ولا بأحد جاز ذلك في قياس قول أصحابنا غانهم قالوا فيمن استأجر أرضا جاز أن يجري فيها ما. في نهر محفور اذا كان قيها ولانه مستحق لنفع النهر في نوبته باجراء الماء فأشبه مالو استأجرها لذلك

(فصل) (القسم الثاني) أن يكون منبع الماء بملوكا من ان شرك جماعة في استنباط عين واجرائها فائهم بما كونها أيضا لان ذهك احياء لها وبشركون فيها وفي سائيتها على حسب ماأ نفقوا عليها وعملوا فيها كا ذكرنا في القسم الذي قبل هذا الا ان الماء غير بملوك ثم لانه مباح دخل ملكه فأشبه ما لو دخل صيد بستانه ، وههنا مخرج على روايتين أصحها أنه غير بملوك أيضا وقدذكرنا ذهك ، وعلى ما لو دخل صيد بستانه ، وهنته به في كل حال فلكل أحد ان يستقي من الماء الجاري لشربه ووضوئه وغسله وغسل ثيابه وينتفع به في أشباه ذهك بمسالا بؤثر فيه من غير اذنه اذا لم يدخل اليه في مكان محوط عليه ، ولا يحل لصاحبه المنع من ذهك لما روى أبو هريزة قال: قال رسول الله ويتنافي هم ثلاثة لا ينظر الله اليهم ولا يزكيهم المنع من ذهك لما روى أبو هريزة قال: قال رسول الله ويتنافي المبيل وواء البخاري، وعن مبيسة عن أبيها أنه قال يانبي الله ما الذي لا يحل منعه أقال ها الماء والم الذي لا يحل منعه أقال ها الما ين قال يانبي الله ما الذي لا يحل منعه أقال ها لما ين تفعل الحير خيره وواه أبو داود ولان والملح وقال يانبي الله ما الذي الذي لا يحل منعه أقال ها لما ين تفعل الحير خيره و واه أبو داود ولان

(فصل) الضرب الثاني الجارى في جرمملوك وهوقسمان (أحدهما) أن يكون الما وباح الاصل مثل أن يحفر انسان جراً صغيراً يتصل بنهر كبير وباح في الم يتصل الحد المنه واناهو تحجر وشروع في الاحياء واذا انصل الحفر ملكه لان الملك بالاحياء ان تنتهي العارة إلى قصدها محيث بتكر والانتفاع بها على ضورتها وهذا كذلك وسواء أجرى فيه الماء أو لم يجره لان الاحياء محصل بهيئته للانتفاع به دون حصول المنفة فيصير ما لكا لقرار النهر وحافتيه ، وهو أؤه حق له وكذلك حريمه وهو ماتي الطين من جوانبه ، وعند القاضي ان ذلك غير مملوك الصاحب النهر وانا هو حق من حقوق الملك، وظاهر قول الحرق أنه مملوك لغير صاحبه فياسا على قوله في حريم البثر انه يملكه ، اذا نقرر ذلك فكان النهر لجماعة فهو بينهم على حسب العمل والنفقة لانه انا ملك بالعمارة والعمارة بالنفقة، فان كني جيمهم فلا كلام وإن لم يكتفهم فتراضوا على قسمته بالمهاياة أو غيرها جاز لان حقيم لا يخرج عنهم ، وإن تشاحوا فيه قدمه الحما كم بينهم على قدر أملاكهم لان كل واحد منهم يملك من النهر بقدر ذلك فتؤخذ خشبة أو حجر مستوى الطرفين والوسط فتوضع على موضع مستو من الارض في صدم الماء في حزوز أو تقوب متساوية في السعة على قدر خقوقهم من كل حز أو تقب ساقية ، فردة لكل واحد منهم قاذا حصل الماء في ساقية والمائي كان لاحدهم نصفه والمائي ثانه والمائي الفرد به قان كانت أملاكهم مختلفة قدم على قدر ذلك ، قاذا كان لاحدهم نصفه والمائي ثانه والمائت انفرد به قان كانت أملاكهم غتلفة قدم على قدر ذلك ، قاذا كان لاحدهم نصفه والمائي ثانه والمائت سدسه جمل فيه سنة ثقوب : لصاحب العمف ثلاثة نصب في ساقيته ولمواجب الناشائذان واصاحب المعاد في ساقية ولمائة فيه سنة ثقوب : لصاحب العمف ثلائة نصب في ساقيته ولمائي ثلاه والحد سدم على قدر في المنائق المائي المائي المائي المائي المائي المائي على قدر في المائية نصب في ساقية والمائي المائية والمائي المائية والمائية والمائية والمائية المائية والمائية المائية والمائية والمائية

(فصل) اذاكانالنهر أو الساقية مشتركا بينجماعة فان أرادوا إكراءه أوسد؛ في فيه أو اصلاح حائطة أو شي. منه كان ذلك عليهم على حسب ملكهم فيه ذان كان بعضهم أدنى إلى أوله من بعض اشترك ألى اكل في أكرا أنه واصلاحه إلى أن يصلوا الى الاول ثم لا شيء على الاول ويشترك الباقون حتى يصلوا الى الثاني ثم يشترك من بعده كذلك كلما انتهى العمل الى موضع واحد منهم لم يكن عليه فيما بعده شيء وجدًا قال الشافعي وحكى ذلك عن أي حنيفة وقال أبويوسف وجما، يشترك جميعهم في اكرائه كله لانهم ينتفعون مجميعه فان ما جارز الاول مصبلاته وأن لم يسق أرضه

ولنا أن الاول أما ينتفع الماء الذي في موضع شربه و ابعده أنما مختص بالانتفاع به من دونه فلا يشاركهم في مؤنته كا لايشاركهم في نفعه فأن كان يفضل عن جميعهم منه ما محتاج الى مصرف فحونة ذلك المصرف على جميعهم لانهم يشتركون في الحاجة اليه والانتفاع به فكانت مؤنته عليهم كأوله .

قسدس واحد، فإن كان لواحد الخسان والباقي لا ثنين على السوا جمل عشرة أقوب: لصاحب الخسين أربعة نصب في ساقيته و لكل واحد من الآخرين ثلاثة، فإن كان النهر لعشرة — لحسة منهم أراض الربية من أول النهر و لخسة أراض بعيدة جعل لا صاب القريبة خسة أقوب لكل واحد ثقب وجعل الباقين خمسة تجري في النهر حي تصل الى أرضهم، ثم تقسم بينهم قسمة أخرى فإن أراد أحدهم أن بجري ماء، في سائية غيره ليقاسمه في موضع آخر لم يجز بغير رضاه لا به يتصرف في ساقيته و يخرب حابتيها بغير إذنه و يخلط حقه بحق غيره على وجه لا يتميز فلم بجز ذلك ، و يجي، على قولنا إن الماء لا يملك أن حكم الماء في هذا النهر حكه في نهر غير مملوك وإن الاسبق أحق بالسقي ثم الذي يليه على ماذكرنا ، ومذهب الشافعي في هذا النصل كله على نحو ماذكرنا

(فصل) واذا حصل نصيب انسان في ساقية فله أن يسقي به ماشا، من الارض سواء كان لما رسم شرب من هذا النهر او لم يكن، وله أن يعطيه من يسقي به ، وقال القاضي وأصحاب الشافعي ايس له سقي أرض ايس له أرسم شرب من هذا الماء لانذلك دال على إن لها قسما من هذا الماء فريما جمل سقيها منه دليلا على استحقاقها الذلك فيستضر الشركا، ويصير هذا كما لو كان له دار باجافي درب لا ينهذ ودار باجا في درب آخر ظهرها ملاصق اظهر داره الاولى فأراد تنفيذ إحداهما الى الاخرى لم يجز لانه يجعل لنف ه استطراقا من كل واحدة من الدارين

ولنا أن هذا ماء انفرد باستحقائه فكان له أن يسقي منه ما شا، كما لو انفرد به من أصله ولا نسلم (المغني والشرح الكبير) (۲۲) (الجزء السادس)

﴿ مسئلة ﴾ قال (واحياء الارض أن يحوط عليها حائطا)

ظاهر كلام الخرق أن تحويط الارض احياء لها سواء أرادها البناء أو الزرع أو حظيرة الفتم أو الحشب أو غيرذاك ونص عليه أحمد في رواية علي بن سعيد نقال الاحياء أن يحوط عايما حائطا و محفر فيها بثراً أو نهراً ولا يعتبر في ذلك تسقيف وذاك لما روى الحسن عن سمرة أن رسول الله والتحقيق فال « من أحاط حائطا على أرض فهي له » رواه أبر داود والامام أحمد في مسنده ، و بروى عن جابر عن النبي ويتليق منه ، ولان الجائط حاجز منبع فكان احياء أشبه مالوجه لما حظيرة الفنم وبيين هذا أن القصد لا اعتبار به بدليل مالو أرادها حظيرة الفنم فبناها بحصو آجر وقده بابيوتا قانه يملكا وهذا لا يصنع تلفنم مثله ، ولا بد أن يكون الحائط منيما بمنع ماورا، و يكون بما جرت العادة بمثله ويختلف باختلاف البلاان فلو كان بما جرت عادتهم بالحجارة وحدها كأهدل حوران وفلسطين أو بالطين كالفطائر لاهل غوطة د شق أو بالحشب أو بالقصب كاهل الفور كان ذلك احياء ، وإن بناه بالرفع مما جرت به عادته كان أولى ، وقال القاضي في صفة الاحياء روايتان (احداها) ما ذكرنا بارفع مما جرت به عادته كان أولى ، وقال القاضي في صفة الاحياء روايتان (احداها) ما ذكرنا فك كفيته فيجب الرجوع فيه إلى ماكان احياء في العرف كا انه أما ورد باعتبار القبض والحرز ولم بهبن كيفيته فيجب الرجوع فيه إلى ماكان احياء في العرف كا انه أما ورد باعتبار القبض والحرز ولم ببين كيفيته كان المرجع فيه إلى العرف ، ولان الشارع ورد يتعلق الحم على منسمى باسم اتماق عسماه عند أهل الديان فكذلك يتعلق الحمكم بالمسمى احياء عند أهل العرف ، ولان الذي صلى الله عليه وسلم أهل المدان فكذلك يتعلق الحمكم بالمسمى احياء عند أهل العرف ، ولان الذي صلى الله عليه وسلم

ماذكره في الداربن وان سلمنا فالفرق بينهما ان كل دار يخرج منها الى درب مشترك لان الظاهر أن لكل دار سكانا فيجعل اسكان كل واحدة منهما استطراقا إلى درب غير نافذ لم يكن لهم حق في استطراقه وههنا أنما يسقي من ساقيته المفردة التي لايشار كه غيره فيها، فلو صار لتلك الارض رسم من الشرب منساقيته لم يتضرر بذلك أحد، ولوكان يسقي من هذا النهر بدولاب فأحب أن يسقى بذلك الماء أرضا لا رسم لها في الشرب من ذلك النهر فالحسم في ذلك على ماذكر نا من الخلاف، وان كان الدولاب يفرف من نهر غير مملوك جاز أن يسقى بنصيبه من الماء أرضا لارسم لها في الشرب منه بغير خلاف نعلمه فان ضاق الماء قدم الاسبق فالاسبق على ما مضى

(فصل) ولكل واحد منهم أن يتصرف في ساقيته المحتصة به بما أحب من إجراء ماء غير هـ فما الماء فيها أو عمل رحى عليها أو دولاب أو عبارة وهي خشبة عمد على طرفي النهر أو قنطرة يعبر فيها الماء أو غير ذلك من التصرفات لانها مله كه ولا جق فيها لغيره فاما النهر المشترك فليس لواحدمنهم أن يتصرف فيه بشيء من ذلك لانه تصرف في النهر المشترك أو في حريمه بغير إذن شركائه وقال القاضى في العبارة هذا ينبني على الروايتين فيهن أراد أن يجري ماه في أرض غيره والصحيح أنه

لايماق حكما على ماليس الى معرفته طريق فلما لم يبينه تعين العرف طريقا لمعرفته أذ ليس له طريق سواه . أذا ثبت هدذا فأن الارض تحيى داراً السكنى وحظيرة ومزرعة فاحياء كل وأحدة من ذلك بتهيئنها اللانتفاع الذي أريدت له ، فأما الدار فبأن يبني حيطانها بما جرت به العادة وتسقيفها لانها لاتكون شكنى الا بذلك .

وأما الحظيرة فاحياء عا مجائط جرت به عادة مثلهاوليس من شرطها النسةيف لان العادة ذلك من غير تسقيف وسوا، أرادها حظيرة الماشية أو للخشب أو الحطب أو نحو ذلك ، ولوخندق عليها خندقا لم يكن احيا، لانه ليس مجائط ولا عمارة أعا هو حفر ونخريب ، وإن حاطها يشوك وشبهه لم يكن احيا، وكان محجراً لان المسافر قد يغزل منزلا ومحوط على رحله بنحو من ذلك ، ولو نزل منزلا فنصب به بيت شعر أو خيمة لم يكن احياء ، وإن أرادها للزراعة فيأن بهينها لامكان الزرع فيها، قان كانت لا ترزع الا بالما، فبأن يسوق اليها ما، من نهر أو بتر وإن كانت مما لا يمكن زرعها لكثرة أحجارها كارض الحجاز فبأن يقلم أحجارها وينقيها حتى تصلح للزرع ، وإن كانت غياضا وأشجارا كارض الشعرى فبأن يقلم أشجارها ويزبل عروقها التي تمنع الزرع ، وإن كانت مما لا يمكن زرعه الا مجبس الماء عنها كأرض البطائح التي يفسدها غرقها بالمها، لكثرته فاحياؤها بسد الماء عنها وجعلهها بحال يمكن زرعها لان بذلك يمكن الانتفاع بها فها أرادها من غير حاجة الى تكرار ذلك في كل مام فكان احيا، كسوق الماء الى الارض التي لاماء لها

لا يجوز ههنا ولا يصبح قياس هذا على إجراء الله في أرض غيره لان اجراء المله في أرض ينفع صاحبها لانه يسقي عروق شجره ويشربه أولا وآخراً وهذا لا ينفع النهر بل ربما أنسد حافته ولا يسقي له شيئا ، ولو أراد أحد الشركاء أن يأخذ من النهر قبل قسمته شيئا يسقي به أرضا في أول الهر أوفي غيره أو أراد إنسان غيرهم ذلك لم يجز لانهم صاروا أحق بالماء الحاص في نهرهم من غيرهم ولان الاخذ من الماء ربما احتاج إلى تصرف في حافة النهر المملوك لغيره أو المشترك بينه وبين غيره ، ولو قاض ماء هذا النهر الى أرض إنسان فهو مباح كالعالم يعشش في ملك إنسان ومذهب الشافعي في ذلك على نحو ما ذكرنا .

(فصل) وان قسموا ماء النهر الشترك بالمهايأة جاز اذا تراضوا به وكان حق كل واحد منهم معلوما مثل أن يجعلوا لـكل حصة يوماً وليلة، وان قسموا النهار فجعلوا لواحد من طلوع الشمس إلى الزوال ولل خر من الزوال الى الفروب ونحو ذلك جاز، وان قسموه ساعات وأمكن ضبط ذلك بشيء معلوم جاز فاذا حصل الماء لاحدم في نوبته فأراد أن يسقي به أرضا ليس لها رسم شرب من حذا أو بؤثر به إنسانا أو يقرضه إياه على وجه لا يتصرف في حافة النهر جاز وعلى قول القاضي وأصحاب الشافعي ينبغي أن لا يجوز لما تقدم، وان أرادصاحب النوبة أن مجري معمائه ما له آخر يسقى

ولا يعتبر في احياء الارض حرثها ولا زرعها لان ذلك مما يتكرركا أراد الانتفاع بها فلم يعتبر في الاحياء كنفيها وكالسكنى في البيوت ، ولا يحصل الاحياء بذلك اذا فعله لمجرده لما ذكرنا ولا يعتبر في احياء الارض السكنى نصب الابراب على البيوت وبهذا قال الشافعي فيا ذكرنا في الرواية الثانية الا أن له وجها في أن حرثها وزرعها احياء لها وان ذلك معتبر في احيائها ولا يتم بدرنه ، وكذلك نصب الابواب على البيوت لانه مما جرت العادة به فأشبه التسقيف ولا يصح عدا لما ذكرنا ، ولان السكنى عكمة بدون نصب الابواب فأشبه تطبين سطوحها وتبييضها

(مسئلة) قال(أو يحفر فيها بُرآ فيكون له خمس وعشرون ذراءا حواليها،وإن سبق الى بئر عادية فحريمها خمسون ذراعا)

البتر العادية بتشديد اليا، الفديمة منسوبة الى عاد ولم برد عاداً بعينها لكن لما كانت عاد في الزمن الاول وكانت لها أثار في الارض نسب البها كل قديم فكل من حفر بتراً في موات التمليك فله حريمها خمس وعشرون ذراعا من كل جانب ومن سبق الى بتر عادية كان أحق بها القول النبي وتتيالية من سبق الى مالم يسبق اليه مسلم فهو له وله حريمها خمسون ذراعا من كل جانب ، نص احد على هذا في رواية حرب وعبد الله واختار مأ كثر أصحابنا ، وقال القاضي وابو الخطاب ليس هذا على طريق التحديد بل حريمها على الحقيقة ما تحتاج اليه في ترقية مانها منها فان كان بدولاب فقدر مد الثور

به أرضه التي لهارسم شرب من النهر أو أرضا له أخرى أو سأله إنسان أن يجري له ما، معمائه في هذا النهر ليقاسمه إياه في موضع آخر على وجه لا يضر بالنهر ولا باحد جاز ذلك في قياس قول أصحابنا فأنهم قالوا فيمن استأجر أرضا جاز أن يجري فيها ما، في نهر محفور إذا كان فيها ولانه مستحق لنفع النهر في نوبته باجراء الماء فأشبه ما لو استأجرها لذلك ،

(فصل) القسم الثاني أن يكون منبع الماء مملوكا مثل ان اشترك جماعة في استنباط عين وإجرائها فالهم يملكونها أيضا لان ذلك احياء لها عويشتركون فيها وفي ساقيتها على حسب ما أنفقوا عليها وعملوا فيها كا ذكرنا في النهر في القسم الذي قبله الا أن الماء غير مملوك ثم لانه مباح دخل ملكه فأشبه مالو دخل بستانه صيد، وههنا يخرج على روايتين أصحهما أنه غير مملوك أيضا وقد ذكرنا ذلك في كتاب البيم وعلى كل حال فلسكل أحد أن يستقي من الماء الجاري الشربه ووضوته وغسله وغسل ثيابه ويننفع به في اشباه ذلك مما لا يؤثر فيه من غير إذنه اذا لم يدخل اليه في مكان محوط عليه ولا يحصل ويننفع به في اشباه ذلك مما لا يؤثر فيه من غير إذنه اذا لم يدخل اليه في مكان محوط عليه ولا يحصل الصاحبه المنع من ذلك لما روي أبو هريرة قال قال رسول الله والمنافئة لا ينظر النه اليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم رجل كان بغضل ماء بالطريق فهنعه ابن السبيل ٥ رواه البخاري وعن بهيسة عن أبيها أنه ولهم عذاب أليم رجل كان بغضل ماء بالطريق فهنعه ابن السبيل ٥ رواه البخاري وعن بهيسة عن أبيها أنه قال بانبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال بانبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال الماء قال يانبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال بانبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال الماء قال يانبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال بانبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال بانبي الله ما الشيء الذي الذي لا يحل منعه ؟ قال بانبي الله ما الشيء الله عالم المنعه ؟ قال بانبي الله ما الشيء الله ما الشيء الله عالم الله عنه المناه عنه المناه عنه ؟ قال الماء عالم المناه عنه عنه المناه عنه المناه عنه عنه المناه عنه عنه المناه عنه عنه المناه عنه المناه عنه المناه عنه المناه عنه المناه عنه المناه عنه عن المناه عنه عنه المناه عنه المناه عنه المناه عنه المناه عنه عنه المناه عنه عنه المناه عنه المناه عنه المناه عنه المناه عنه المناه عنه عنه المناه عنه المناه عنه المناه عنه عنه المناه عنه عنه المناه عنه المناه عنه عنه عنه المناه عنه عنه المناه عنه عنه المناه عنه المنا

أو غيره ، وانكان بساقية فبقدر طول البئر لما روي عن النبي عَيَسِلِيَّةِ انه قال ﴿ حرم البئر مد رشائيه اخرجه ابن ماجه ولانه المسكان الذي تحشي اليه البهيمة ، وان كان يستقي منها بيده فبقدر مامحتاج اليه الوانف عندها ، وان كان المستخرج عينا فحريمها القدر الذي محتاج اليه صاحبها للانتفاع بها ولا يستضر باخذه منها ولو على الف ذراع ، وحريم البئر من عانبيه مامحتاج اليه الطرح كرايته محمم العرف يستضر باخذه منها ولو على الف ذراع ، وحريم البئر من عانبيه مامحتاج اليه الطرح كرايته محمم البئر في ذاكلان هذا انها ثبت المحاجة فينبئي أن تراعى فيه الحاجة دون غيرها ، وقال ابوحنيفة حريم البئر أربعون ذراعا، وحريم الهين خصائة ذراع لان أبا هربرة روى عن النبي عَلَيْكِيَّةُ انه قال ﴿ حريم البئر المعون ذراعا لا عطان الابل والغنم ﴾ وعن الشعبى مثله رواه ابو عبيد

ولنا ماروى الدارقطني والخلال باسنادها عن النبي عَلَيْكَا أنه قال « حريم المبثر البدي خمس وعشر ون ذراعا وحريم البئر العادي خمسون ذراعاء وهذا نص ، وروى ابو عبيد باحناده عن يحيى ابن سعيد الانصارى انه قال السنة في حريم القليب العادي خمسون ذراعا والبدي خمس وعشرون ذراعا ، وباسناده عن سعيد بين المسيب قال حريم البئر البدي خمس وعشرون ذراعا من نواحها كاها وحريم بئر الزرع ثلائاته ذراع من نواحيها كاها وحريم البئر العادية خمسون ذراعا من نواحيها كاهاولانه معنى يملك به الموات غلاية نقف على قدر الحاجة كالحائط ولان الحاجة الحالية لا تنحصر في توقية الماء قانه يحتاج إلى ماحولها عطنا لابله وموقفا لدرابه وغنمه وموضعا يجعل فيه أحواضاً يستي منها ماشيته، وموقفا لدابته الني بسنتي عليها وأشباه ذاك فلا يختص الحريم عا يحتاج اليه المرقبة الماء ، وأماحديث الي حنية الدابته الني بسنتي عليها وأشباه ذاك فلا يختص الحريم عا يحتاج اليه المرقبة الماء ، وأماحديث الي حنية المدابة الني بسنتي عليها وأشباه ذاك فلا يختص الحريم عا يحتاج اليه المرقبة الماء ، وأماحديث الي حنية المنابع الني بسنتي عليها وأشباه ذاك المنابع الله يختص الحريم عا يحتاج اليه المرقبة الماء ، وأماحديث الي حنية الماء ، وأماحديث الي حنية المنابع الني بسنتي عليها وأشباه ذاك المنابع ا

ه الماح» قال يانبي الله ما الشيء الذي لا يخل منعه ؟ قال ه أن تفعل الحير خير لك »رواه أبوداودولان ذلك لا يؤثر في العادة وهوفاضل عن حاجة صاحب النهر ، واما ما يؤثر كسقي الماشية السكثيرة فان فضل عن حاجته لزمه بذله والا لم يازمه وقد ذكرناه

(فصل) اذا كان النهر أو الساقية مشتركا بين جماعة فأرادوا اكراءه أو سد بثق فيه أو اصلاح حائطه أو شيء منه كان ذلك عليهم على حسب ملكهم فيه فان كان بعضهم أدنى الى أوله من بعض اشترك السكل في إصلاحه واكرائه الى ان بصلوا إلى الاول ثم لا شيء على الاول و بشترك الباقون حتى يصلوا إلى الثاني ثم يشترك من بعده كذلك كلما انتهى العمل إلى موضع واحد منهم لم يكن عليه فيا بعده شيء وبهذا قل الشافعي وحكي عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف و محمد يشترك جيعهم في اكرائه كاه لانهم ينتفعون بج، يعه فان ماجلوز الاول مصب لمائه وان لم يسق أرضه

ولنا أن الاول إنما ينتفع بالماء الذي في موضع شربه وما بعده إنما يختص بالانتفاع به من دونه فلا يشاركهم في نفه فان كان يفضل عن جميعهم منه ما محتاج الى مصرف فحوّته على جميعهم لاشتراكهم في الحاجة اليه والانتفاع به فسكانت مؤنته عليهم كلهم كاوله

تَحْدَيْمُنَا أَصِحَ مَنَهُورُواهِمَا ابْوَهُرِيْرَةَ نَيْدُلُ عَلَىٰمُعَفِهُ. أَذَا ثَبْتُ هَذَانَظَاهُرَكُلُمُ الْحُرْقِ الْخُرِيِّ مُمَاوِكُ السَّاحِبِ الْبُثْرُ ءَ وَعَنْدُ الشَّافِي وَالْقَاضِي لِيسَ بَمُعَلِّكُ وَقَدْ سَبَقَ ذَكُرَ هَذَا

(فصل) ولا بد أن يكون البئر فيها ماء ، وان لم يصل الى الماء فهل كالمتحجر الشارع في الاحياء على ماقدمناه وبجب أن يحمل قوله في البئر العادية على البئر التي انطمت وذهب ماؤها فجدد حفرها وهارتها او انقطع ماؤها فاستخرجه ليكون ذلك احيا لها ، وأما البئر التي لها ماء ينتنع به المسلمون فليس لاحد احتجاره ومنعه لانه يكون بمنزلة المعادن الظاهرة انتي يرتفق بها الناس وهكذا العيون النابعة ايس لاحد أن يختص بها ، ولو حفر رجل بئراً المسلمين ينتفعون بها اولينتفع هوبها مدة اقامته عندها ثم يمركها لم علكها وكان له الانتفاع بها فاذا تركها صارت المملين كابم كالمعادن الظاهرة وماذام عندها فهو أحق بها لانه سابق اليها فهو كالمنحجر الشارع في الاحياء

(فصل) واذا كان لانسان شجرة في موات فله حريمها قدر ما تمد اليه أغصائها حواليها وفي النخلة مد جريدها لما روى أبوداود باسناده عن أبي سعيد قال اختصم الى النبي وللللي في حريم نخلة فأم مجريدة من جرائدها فذرعت فكانت سبعة أذرع أو خمسة أذرع فقضى بذلك وان غرص شجرة في موات فعي له وحريمها وان سبق الى شجر مباح كان بتون والخروب فسقاه وأصاحه فهو أحق به كالمتحجر الشارع في الاحيا، فان طعمه ملكه بذلك وحريمه لانه نهيا الانتفاع به لما يرادمنه فهو كدوق الما، الى الارض الموات و لقول النبي علي الله عن سبق الى مالم يسبق اليه مسلم فهو أحق به الما، الى الارض الموات و لقول النبي علي الله عن سبق الى مالم يسبق اليه مسلم فهو أحق به »

(مسئلة) (وللامام أن يحمي أرضا من الموات ترعى فيها دواب المسلمين التي يقوم بحفظها مالم يضيق على الناس، ولا يجزز ذاك لغيره)

معنى الحى أن يحمى أرضاً بمنع الناس رعى جشيها ليختص بها و كانت العرب في الجاهلة تعرف ذلك فكان ونهم من اذا انتجع بلداً أقام كابا على نشر ثم استوا، ووقف له من كل ناحية من يسمع صوته بالعواء فحيث انتهى صوته حاه من كل ناحية لنفسه و برعى مع الناس فيا سواه فنعى رصول الله ويسطين على الناس ومنعهم من الانتفاع بشي، لهم فيه حق فروي العب بن جثامة قال مده ترسول الله عليلية يقول ولاحى إلافي ولرسوله و رواه أبودارد وقال عليه العلم والناس شركاء في ثلاث في الما، والنار والسكلات رواه الحلال فليس لاحد من الناس العلمين اتوله و لاحى الاثمة الما في كان الما من الخبر واله ي فأما النبي عليلية فقد كان له أن يحمى لنفسه والمسلمين اتوله و لاحى إلا في ولم يحم لنفسه شيئاً وإنما حى المسلمين فروى ابن عرول النبي عليلية النبي عليلية النقيم لحيل المسلمين دواه أبو عبيد والنقيم بالنون موضع ينتقع فيه الماء فيكثر فيه الحصب لمكان الماء الذي يصير فيه ، وأما سائر أثمة المسلمين فليس لهم أن يحموا لانفسهم شيئاً ولم كم أن محموا لانفسهم شيئاً ولم كم أن محموا المواضع تعرعى فيها خيل المجاهدين ونهم الجزية وإبل الصدقة وضوال

ولما قول الذبي عَلَيْكِ للأَمْرِرُ ولا أَصْرَارُ ﴾ ولانه أحداث صُرَرُ مِجَارَه فلم بجز كالدق الذي مهز الحيطان و يخربها وكالقاء السهاد والتراب و يحرّد في أصل حائطه على وجه يضر به وله كان لرجل مصنع ماء فأراد جاره غرس شجرة تين أو نحرها مما تسري عروة فتشق حائطه مصنع جاره ويتافه لم يدلك ذاك وكان لجاره منعه وتلمها أن غرسهاء ولو كان هذا الذي يحصل منه الضرر سابقام لل من له في ملكه مد بغة أو مقصرة فأحيا أنسان الى جانبه مواتا وبناه دارا يتضر بذلك لم يازم از الة الضرو بغير خلاف نعلمه لأنه الم محدث ضررا والله تعالى أعلم

الناس التي يقوم الامام بحنظها وماشية الضايف من الناس على وجه لا يستضر به من ساواه من الناس وبهذا قال أبوحنيفة وماقك والشافعي في صحيح قوليا، وقال في الآخر ايس لغير النبي وليستناق أن محيى لقوله و لا حمى إلا قه ولرسوله » ووجه الاول أن عر وعمان حيا واشتهر ذقك في الصحابة فلم يشكر عليها فكان اجماعا فروى أبو عبيد باسناده عن عامر بن عبد الله بن الزبير أحسبه عن أبيه قال أنى اعرابي عر فقال باأمير المؤمنين بلادنا قاتلنا عليها في الجاهلية وأسلمنا عليها في الاسلام علم ? تحميها قال فاطرق عمر وجمل ينفخ ويغتل شاربه وكان إذا كربه أمر فتل شاربه ونفخ فلما وأى الاعرابي مابه جمل يردد ذلك فقال عرالمال مال الله والعباد عباد الله والله لولا ماأحل عليه في سبيل الله ما حيت من الارض شبراً في شبر . قال ماق بلغني أنه كان محمل في كل عام على أو بهين الفا من الظهر، وعن أمل قال سمعت عمر يقول لهني حين استعمله على حيى الربذة ياهني اضم جناحك عن الناس وانق دعوة المظلوم فانها مجابة وأدخل رب الصربة والفنيمة ودعني من نعم ابن عوف ونعم ابن عفان فانهما إن ها حك ماشيتها رجعا إلى نخل وزدع وان هذا المسكين ان هلكت ماشيته عاء يصرخ بأمير المؤمنين فالسكلا أهون على أم غرم الذهب والورق أنها أرضهم قانلوا عليها في المهاء عالمها في الاسلام وأنهم ليرون أنا نظامهم ولولا النعم الني نحمل عليها في سبيل الله في المهاء عليها في الاسلام وأنهم ليرون أنا نظامهم ولولا النعم الذي نحمل عليها في سبيل الح

﴿مسئلة ﴾ قال (وسواء في ذلك ما أحياه أو سبق اليه باذن الامام أو غير اذنه)

وَجَالَةُ ذَلِكَ أَنْ أَحِياءُ المُواتُ لَمْ يَفَتَارِالَى أَذَنَالَامَامُ وَبِهِذَا قَالَ الشَّافِي وَأَبُو يُوسفُ ومحمدُ وقَالَ أَبُو حَنِيفَةً يَفْتَقُرُ الى أَذَنَهُ لَانَ اللامامُ مَدْخَلًا فِي النظرِ فِي ذَلَكُ بَدَائِلُ أَنْ مَنْ تُحجر وَانَهُ يَطَالِبُهُ بِالْاحِيَاءُ أَوْ البَركُ فَانَتَقَرُ الى إِذَنَهُ كُلُّ بِيتَ المَالُ .

وعنا هوم قوله عليه السلام «من احيا أرضا فهي له » ولان هذه عين مباحة فلا يفتقر تملكما الى الخن الامام كاخذ الحشيش والحطب، ونظر الأمام في ذلك لايدل على اعتبار أذنه ألا ترى أن من وتف في مشرعة طالبه الامام أن يأخذ حاجته وينصرف ولا يفتقر ذلك إلى أذبه ، وأما مال بيت المال فانها هو مملوك المسلمين وللامام ترتيب مصارفه فافتقر الى أذبه بخلاف مسئلتنا فان هذا مباح فمن سبق اليه كان أحق الناس به كالحشيش والحطب والصبود والبار المباحة في الجبال

(فصل) فأما ماسبق البه فهو الموات إذا سبق البه فتحجره كان أحق به، وان سبق الى بشر عادية فيم ع فيها يعمرها كان أحق بها، ومن سبق الى مقاعد الاسواق والطرقات أو مشارع المياه والمعادن الظاهرة والباطنة وكل مباح مثل الحشيش والحطب والثمار المأخوذة من الحبال وما ينبذه الناس وغبة عنه أو يضبع منهم مما لا تتبعه النفس والمقطة والمقيط وما يسقط من الناج وسائر المباحات من سبق الى شيء من هذا فهو أحق به ولا بحتاج الى اذن الامام ولا اذن غيره لقول الذي عَلَيْكِيدُ و من سبق الى ما لم يسبق البه مسلم فهو أحق به والله الموفق

لما حيث على الناس من بلادهم شيئا أبداً وهذا اجماع ممنه ولان ما كان لمصالح المدلمين قامت الاثمة ويه مقام وسول الله ويتلكي و فقد روي عن النبي ويتلكي أنه قال «ما طهم الله انبي طعمة الاجعاما طعمة من بعده و والحبر مخصوص وما حماه انفسه يفارق حي النبي ويتلك النبي المتلك المن صلاحه يعود الى صلاح المسلمين وما المحلمين و السلمين و السلمين و يضربهم المسلمين و السلمين و السلمين و يضربهم لانه أما جاز لما فيه من المصلحة لما يحمى و ايس من المصلحة ادخال الضرر على أكثر الناس

﴿ مَسَالَةً ﴾ (وما حماء النبي وَلَيْنَالِيُّرُ فليس لأحد نقضه ولا تغييره مع بقا. الحاجة اليه)

لان ماحكم به الذي وَلَيْكُنِينَ فَصَ لا يجوز نقضه بالاجتهاد ومن احيا منه شيئا لم يملكه وان زالت المحاجة اليه ففيه وجهان أصحها أنه لا يجوز نقضه لما ذكرنا ، فأما ماحاه غيره من الائمة ففيره هو أو غيره من الائمة جاز، وان أحياه انسان علمكه في أحد الوجهين لان حي الائمة اجتهاد وملك الارض بالأسياء نص والنص يقدم على الاجتهاد والوجه الاخر لايملكه لان اجتهاد الامام لا يجوز نقضه كا لا يجوز نقض سكه والاول أولى لان الاجتهاد في حاد في تلك المدة دون غيره ولحذا ملك الحامي نقضه ومذهب الشافعي في هذا على نحو ما ذكرنا

كتاب الوقوف و العطايا

الوقوف جمع وتف يقال منه وقفت وقفا ولا يقال أوقفت الا في شاذ اللغة ويقال حبست وأسلست وبه جاء الحديث «ازشئت حبست أصلها وتصدقت بها الاطاع جمع عطية مثل خلية وخلايا ، وبلية و لايا والوقف مستحب ومعناه تعبيس الاصل وتسبيل الثمرة

والأصل فيه ماروى عبد الله س عمر قال: أصاب عمر أرضا بخيبر فأنى الني عَيِّلْيَا يُوسِتاً مره فيها فقال الله على الله الله أنه أصبت أرضا بخيبر لم أصب قط مالا أمفس عدي منه فما تأمر في فيها ? فقال «ان شئت حبست أصلها و تصدقت بها غير آنه لايباع أصلها ولا يوهب ولا يوهب ولا يورث » قال فتصدق بها عمر في الفقرا، وذوي القربي والرقاب وابن السببل والضيف ، لاجناح على من وليها أن يأكل منها أو يطهم صديقاً بالمعروف غير منا ثل فيه أو غير متمول فيه ، منفق عليه

ورُوي عن الذي عَيَّلِيَّ أنه قال ه اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به من بعده ، أو ولد صالح يدءو له » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وأكثر أهل العلم من السلف ومن بعده على القول بصحة الوقف . قال جابر لم يكن أحد من أصحاب النبني عَلَيْكِ ذومقدرة الا وقف، ولم ير شريح الوقف وقال لا يبس عن فرائض الله قال أحدوهذا مذهب

كتاب الوقف

وهو تحبيس الاصل و تسبيل المنفعة وهو مستحب، والاصل فيه ماروى عبد الله بن عمر قال أصاب عمر أرضا بخير فأ أصب قطمالا أصاب عمر أرضا بخير فأ أصب قطمالا أنفس عندي منه فما تأمرني فيه ? قال «ان شئت حبست أصلها و تصدقت بها غير أله لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث » قال فتصدق بها عمر في الفقراء وذوي القربي والرقاب وابن السبيل والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها أو يطم صديقاً بالعروف غير متائل فيه أو غير متمول فيه متفق عليه وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من الات صدقة جاربة أو علم بهمن بعده أو ولد مالح يدعو له »قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ورواه مسلم جاربة أو علم ينتفع به من بعده أو ولد مالح يدعو له »قال العلم من السلف ومن بعده ، قال جار لم يكن أحد من أصحاب رسول الله علي يكن أهل العلم من السلف ومن بعده ، قال حار لم يكن أحد من أصحاب رسول الله علي ينتفت الى خلاف ذلك

أهل الكوفة ، وذهب أبو حنيفة إلى أن الوقف لايلزم بمجرده والواقف الرجوع فيه الا أن يوصي به بعد موته فيلزم أو يحكم بلزومه حاكم وحكاه بعضهم عن علي وابن مسعود وابن عباس وخالفه صاحباه فقالا كفول سائر أهل العلم

واحتج بعضهم بما روي أن عبد الله من زيد صاحب الاذان جعل حائطه صدقة وجعله الى رسول الله فجاء أبواه الى رسول الله ويتلاق فقالا بارسول الله لم يكن لما عيش الاهذا الحائط فرده رسول الله وتتلاق عبد من المائط فرده رسول الله وتتلاق عبد من مانا فور مهما ، رواه الحاملي في أماليه ، ولانه أخرج ماله على وجه القربة من ملكه فلا يلزم بمجرد القول كالصدقة وهذا القول مخالف السنة الثابتة عن رسول الله وتتلاق واجماع الصحابة رضي الله عنهم فان النبي وتتلق قال له مر في وقفه و لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث ، قال الترمذي رحمه الله : العمل على هذا الحديث عند أهل الهم من أصحاب النبي وتتليق وغيرهم لا نهم بين أحد من المتقدمين منهم في ذلك اختلافا

قال الحيدي تصدق أبو بكر رضي الله عنه بداره على ولده ، وهر بربمه عند المروة على ولده ، وعمان برومة ، وتصدق على ولده ، وعمان برومة ، وتصدق على بأرضه بينبم ، وتصدق الزبير بداره بمكة وداره بمصر على ولده ، وعمرو بن العاص بالوهط وداره بمكة على ولده ، وعمرو بن العاص بالوهط وداره بمكة على ولده فذلك كله ألى اليوم

﴿ مسئلة ﴾ وفيه روايتان احداها أنه يحصل بالقول والفعل الدال عليه مثل أن يبني مسجداً وبأذن للناس في الصلاة فيه أو بجمل أرضه مقبرة ويأذن لهم في الدفن فيها أو سقاية ويشرعها لهم فلاه المذهبان الوقف محصل بالفعل مع القرائن الدالة عليه التي ذكر ناهاقال احمد في رواية أبي داود وأبي طالب فيمن أدخل بيتاً في المسجد واذن فيه: لم يرجع فيه وكذلك اذا اتخذ المقابر واذن للناس والسقاية فليس له الرجوع هذا قول أبي حنيفة ، والرواية الاخرى لا يصح الا بالقول ذكرهاالقاضي وهو مذهب الشافعي وأخذه الفاضي من قول احمد إذ سأله الاثرم عن رجل أحاط حائطاً على أرض ليجملها مقبرة ونوى بقلبه ثم بدا له المود فقال ان كان جعلها لله فلا يرجع

قال شيخنا وهذا لا ينافي الرواية الاولى فابه ان أراد بقوله ان كان جملها لله أي نوى بتحويطها جملها لله فهذا تأكيد للرواية الاولى وزيادة عليها اذ منعه من الرجوع بمجرد التحويط مع النيةوان أراد بقوله جملها لله أي افترنت بفعله قرائن دالة على ارادة ذلك مع اذبه للناس في الدفن فيها فهو الرواية الأولى بعينها وان أراد اذاً وقنها بقوله فيدل بمفهومه على أن الوقف لا يحصل بمجردالتحويط والذية وهذا لا ينافي الرواية الاولى لانه في الاولى انضم الى فعله ، اذنه للناس في الدفن ولم يوجد ههنا فلا تنافي بينها ولم يعلم مراده من هذه الاحمالات فانتفت هذه الرواية وصارالمذهبرواية واحدة واحتجوا بان هذا تحبيس على وجه القربة فوجب أن لا يصح بدون اللفظ كالوقف عنى الفقراء

وقال جابر لم يكن أحد من أصحاب النبي وَ الله ذرمقدرة الا وقف وهذا اجماع منهم فان الذي قدر منهم على الوقف وقف واشتهر ذلك فلم بنكره أحد فكان اجماعا، ولانه إزالة ملك بلزم بالوصية فاذا نجزه حال الحياة لزم من غير حكم كالعتق . وحديث عبد الله بن زيد إن ثبت فليس فيه ذكر الوقف والظاهر أنه جمله صدقة غير مرقوف استناب فيها رسول الله وَ الله وَأَى والله أحق الناس بصرفها اليها ولهذا لم يردها عليه انا دفعها اليها ويحتمل أن الحائط كان لها وكان هو بتصرف فيه بحكم النيابة عنهما فتصرف بهذا التصرف بغير اذنهما فلم ينفذاه وأتيا النبي صلى الله عايه وسلم فرحه اليها والقياس على الصدقة لا يصح لانها تلزم في الحياة بغير حكم حاكم وانها تفتقر الى القبض والوقف اليها والقباد فافترقا .

﴿ مسئلة ﴾ قال أبو القاسم رحمة الله عليه (ومن وقف في صحة من عقله وبدنه على قوم وأولادهم وعقبهم ثم آخره للمساكين فقد زال ماكه عنه)

في هذه المسألة فصول ثلاثة (أحدها) أن الوقف أذا صح زال به ملك الواقف عنه في الصحيح من المذهب وهو المشهور من مذهب الشافعي ومذهب أبي حنيفة ، وعن أحمد لايزول ملكه وهوقول

ولنا أن العرف جار بذلك وفيه دلالة على الوقف فجاز ان يثبت به كالقول وجرى مجرى من قدم الىضيفه طعاماً كان اذناً في أكله ومن ملا خابية ماء على الطريق كان تسبيلا له ومن نثر تثاراً كان اذناً في أخذه كذلك دخول الحمام واستمال مائه من غير اذن مباح بدلالة الحال وقد ذكرنا في البيع أنه يصح بالمعاطاة وكذلك الهبة والهدية لدلالة الحال كذلك هذا وأما الوقف على المساكين في البيع أنه يصح بالمعاطاة وكذلك الهبة والهدية لدلالة الحال كذلك هذا وأما الوقف على المساكين في أنجر به عادة بنير لفظ ولوكان شيء جرت به العادة أو دلت الحال عليه كان كمسئلتنا

وصريحه وقفت وسبلت وحبست فتى أنى بواحدة منها صار وقفاً من غيرانهام أمر زائد لان هـذه الالفاظ ثبت لها عرف الاستمال بين الناس والضم الى ذلك عرف الشرع بقول التبي وَلَيْكَانِيْقِ لعمر «ان شئت حبست أصلها وسبات عمرتها» فصارت هذه الالفاظ في الوقف كلفظ التطليق في الطلاق والكناية تصدقت وحرمت وأبدت فليست صريحة لان لفظة الصدقة والتحريم مشتركة فان الصدقة تستعمل في الزكاة والمبات والتحريم يستعمل في الظهار والإيمان ويكون تحريماً على نفسه وعلى غيره ، والتأبيد محتمل تأبيد التحريم وتأبيد الوقف فلم يثبت لهـذه الالفاظ عرف الاستمال فلا يصح الوقف بمجردها ككنايات الظهار فاذا انضم اليها أحد ثلاثة أشياء حصل الوقف بها

(أحدها) أن ينوي الوقف فيكون على مانوى إلا أن النية تجعله وقفاً في الباطن دون الظاهر لمدم الاطلاع عليها فان اعترف بما نواه لزم في الحكم لظهوره ، وإن قال ما أردت الوقف فالقول قوله لا نه أعلم بما نوى

مالك، وحكي قولا الشافعي رضي الله عنه المول النبي ويتنظير و حبس الاصل وسبل النمرة ، ولانا أنه سبب بزيل التصرف في الرقبة والمنافعة فأزال الملك كالفتق، ولانه لو كان ملكه لرجعت اليه قيمته كالملك المطاق، وأما الحبر فالمراد به أن يكون محبوسا لايباع ولا يوهب ولا يورث و فائدة الحلاف أنا اذا حكنا ببقاء ملكه لزمته مراعاته والحصومة نيه و بحتمل أن يلزمه ارش جنايته كا يفدي أم الولد سيدها لما تعذر تسليمه بخلاف غير المالك

(الفصل الثاني) أن ظاهر هذا الكلام أنه يزول الملك ويلزم الوقف بمجرد الفظ به لان الوقف بحصل به ، وعن أحمد رحمه الله دراية أخرى لا يلزم الا بالقبض واخراج الواقف له عن يده وقال الوقف الممروف أن يخرجه عن يده الى غيره و وكلى فيه من يقوم به اختاره ابن أبي وسى وهو قول محمد بن الحسن لابه تبرع بمال لم مخرجه عن المالية فلم يلزم بمجرده كالمبة والوصية

ولنا مارويناه من حديث عمر ، ولانه تبرع يمنع البيع والمبسة والميراث فلزم بمجرده كالعتق ويفارق الهبة فانها تمليك مطلق والوقف بحيس الاصل وتسبيل المنفعة فهو بالعنق أشه فالحاقه به أولى (الفصل الثالث) أنه لايفنقر الى القبول من الموقوف عليه ذكره القانبي ، وقال أبو الخطاب إن كان الوقف على غير معين كالمساكين أو من لايتصور منه القبول كالمساجد والقناطر لم يفتقر إلى قبول ، وإن كان على آدمي معين فني اشتراط القبول وجهان (أحدهما) اشتراطه لانه تبرع لادمي

⁽الثاني) أن يضيف اليها لفظة تخلصها من الالفاظ الحمسة فيقول صدقة موقوفة أو محبسة أومسبلة أو مؤبدة أو محرمة بوقوفة أو محتبسة أو مسبلة أو مؤبدة

⁽الثالث): أن يصفها بصفات الوقف فيقول صدقة لا تباع ولا توهب ولا تورث لان هذه القرينة تزيل الاشتراك.

[﴿] مُسَنَّلَةً ﴾ (ولا يَصِح الوقف إلا بشروط أربعة : (أحدها) أن يكون في عين يجوز بيما ويمكن الانتفاع بها دا مًا مع بقاء عينها كالحيوان والنقار والاثاث والسلاح)

وجملة ذلك أن الذي يصح وقفه ما جاز بيمه مع بقاءعينه وكان أصلا يـتى بناء منصلا كالمقار والحيوان والسلاح والاثاث وأشباه ذلك

قال احمد في رواية الاثرم أعا الوقف في الدور والارضين على ما وقف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فيمن وقف خمس نخلات على مسجد: لا بأس به ، وهـذا قول الذافعي ، وقال أبو يوسف لا يجوز وتف الحيـوان ولا الرقيق ولا العروض الا الـكراع والسلاح والغلمان والبقر والآلة في الارض الموقوفة تبعاً لها لان هذا حيوان لا يقاتل عليه فلم يجز وقفه كما لوكان الوقف الى مدة ، وعن مالك في الـكراع والسلاح روايتان

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ﴿ أَمَا خَالَدُ ۚ فَانْهُ قَدْ احْتَبُسُ أَدْرَاعُهُ وَاعْتَادُهُ فِي ۖ إِلَيْهُ ۗ مُتَّفِّقُ

معين فكان من شرطه القبول كالمبة والوصية بحقة ان الوصية اذا كانت لا ديمعين وقفت على قوله واذا كانت له دعين أو لمسجد أو نحوه لم تفتقر الى قبول كذا ههنا

(والوجه الثاني) لا يشترط القبول لانه أحد نوعي الوقف فلم يشترط له القبول كالنوع الآخرة ولانه إزالة ملك عنع البيع والحبة والميراث فلم يعتبر فيه القبول كالعتق وبهذا فارق الهبة والوصية والفرق بينه وبين الحبة والوصية أن الوقف لا يختص المعين بل يتعلق به حق من بأني من البطون في المستقبل فيكون الوقف على جيمهم الا أنه مرتب فصار بمنولة الوقف على الفقراء الذي لا يبطل برد واحد منهم ولا يقف على قبوله والوصية المهين بخلانه وهذا مذهب الشافعي فاذا قلنا لا يفتقر إلى القبول فرده متن القبول لم يبطل برده وكان رده وقبوله وعدمهما واحداً كالعتق ، وإن قلنا يفتقر إلى القبول فرده متن وقف عليه بطل في حقه وصار كالوقف المنقطع الابتداء بخرج في صحته في حق من سواه وبطلانه وجهان بناء على تفريق الصرفة فان قلنا بصحته فهل ينتقل في الحال إلى من بعده أو يعسرف في الحال الى مر بعده أو يعسرف في الحال الى مر بعده أو يعسرف في الحال في الوقف المنقطع الابتداء إن شاء الله تعالى

(فصل) وينتقل الملك في الموقوف الى الموقوف عليهم في ظاهر المذهب ، قال احمد اذا وقف داره على ولد أخيه صارت لهم وهذا يدل على أنهم ملكوه

عليه وفي رواية أعتده أخرجه البخاري قال الخطابي الاعتاد ما يعده الرجل من مركوب وسلاحوا له الجهاد ، وروي أن أم معقل جاءت إلى الذي وَيُطَالِقُهُ فقالت يارسول الله ان أبا معقل جمل كاصحه في سبيل الله واني أريد الحج أفار كبه ? فقال رسول الله وَيُطَالِقُهُ «اركبيه فان الحج والعمرة من سبيل الله» ولانه يحصل فيه تحميس الاصل و تسبيل المنفعة فصح وقفه كالعقار والفرس الحبيس أو نقول يصح وقفه مع غيره فصح وحده كالعقار

(فصل) قال احمد رحمه الله في رجل له دار في الربض أو قطيعة فاراد التنزه منها قال يقفها وقال القطائع ترجع الى الاصل أراد جملها للمساكين فظاهر هذا الباحة وقف السواد وهو في الاصل وقف ومعناه أن وقفها يطابق الاصل لا أنها تصير بهذا القول وقفاً

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ ويصح وقف المشاع وبهذا قال مالك والشافعي وأ بو يوسف، وقال محمد بن الحسن. لا يصح وبناء على أصله في أن القبض شرط وهو لا يصح في المشاع

ولنا أن في حديث عمر انه أصاب مائة سهم من خيبر فاستأذن النبي عَلَيْكَيْ فيها فأذن له في وقفها وهذا صفة المشاع ولانه عقد يجوز على بعض الجملة مقرراً فجاز عليه مشاعا كالبيع ولان الوقف تحبيس الاصل وتسبيل المنفعة وهذا بحصل في المشاع كحصوله في المقرر ولا نسلم اعتبار القبض وان سلمنا فهو بصح في الوقف كما يصح في البيع

وروي عن أحد أنه لايملك فان جمامة نقلوا عنه فيمن وقف على ورثته في مرضه بجوز لانه لايماع ولا يورث ولا يصير ملكا للورثة وأما ينتفنون بغلتها وهذا يدل بظاهره على أنهم لايملكون ويحتمل أن يوبد بقوله لايملكون أي لايملكون التصرف في الرقبة فان فائدة الملك وآثاره ثابتة في الوقف وعن الشافعي من الاختلاف نحو ماحكيناه ، وقال أبو حنيفة لاينتقل الملك في الوقف اللازم بل يكون حقا لله تعالى لانه إزاله ملك عن المين والمنفعة على وجه القربة بتمليك المنفعة فانتقل الملك إلى الله تعالى كالمنتق

ولنا أنه سبب بزيل المائه الواقف وجد إلى من بصح عليكه على وجه لم بخرج المال عن ماليته فوجب أن ينقل المائه المه المبارية والبيم ، ولانه لو كان عليك المنفعة الحبردة لم يلزم كالهارية والسكنى ولم يزل ملك الواقف عنه كالهارية ويفارق العتق فإنه أخرجه عن المالية وامتناع التصرف في الرقبة لا ينم المائه كام الولد (فصل) وألفاظ الوقف عنة ثلاثة صربحة وثلاثة كناية : فالصربحة وقفت وحبست وسبلت متى أنى بواحدة من هذه الثلاث صار وقفا من غير انضام أمر زائد لان هذه الالفاظ ثبت لهاعرف الاستعال بين الناس وانضم الى ذاك عرف الشرع بقول النبي في الملاق عدد أصلها وسبلت عربها فصارت هذه الالفاظ في الوقف كلفظ التطابق في الطلاق

وأما الكناية فعى تصدقت وحرمت وأبدت فليست صريحة لان لفظة الصدقة والتحريم مشتركة

(فصل) وان وقف داره على جهتين مختلفتين مثل أن يقفها على أولاده وعلى المساكين نصفين أو أثلاثاً أو كيفها كان جاز وسواء جمل ما ل الموقوف على أولاده على المساكين أوعلى جهة سواهم لانه اذا جاز وقف الجزء مفرداً جاز وقف الجزئين، وان أطلق الوقف فقال وقفت داري هذه على أولادي وعلى المساكين فهي بينهم المحتفق الاضافة اليها يقتضي التسوية بين الجهتين ولا تتحقق الا بالتنصيف وان قال وقفتها على زيد وعمرو والمساكين فهي بينهم اثلاثاً

﴿مسئلة﴾ (ويصح وقف الحلي على اللبس والعارية)

لان ذلك نفع مباح مقصود مجوز أخذ الاجرة عليه فصح الوقف عليه كوقف السلاح في سبيل الله ولما روى نافع قال ابناءت حفصة حلياً بعشرين الفا فحبسته على نساء آل الخطاب فكانت لا تخرج زكاته رواه الخلال باسناده ولانه عين يمكن الانتفاع بها مع بقائها داعًا فصح وقفها كالمقار وهو قول الشافعي وروي عن احمد أنه لا يصح وقفها عليه وأنكر الحديث عن حفصة في وقفه ووجه هذه الرواية أن التحلي ليس هو المقصود الاصلي من الانمان فلم يصح وقفها عايه كا لووقف الدنانير والدراهم والمذهب الاول لما ذكرنا، والتحلي من المقاصد المهمة والعادة جارية به وقد اعتبره الشرع في اسقاط الزكاة عن متخذه وجوز اجارته لذلك ويفارق الدراهم والدنانير فان العادة لم تجر بالتحلي بها ولااعتبر الشرع في اسقاط ذكاة ولاضان نفعه في الغصب بخلاف مسئلتنا

فان الصدقة تستعمل في الزكاة والهبات، والتحريم يستعمل في الظهار والإيمان ويكون تحريما على نفسه وعلى غيره والتابيد محتمل تأبيد التحريم وتأييد الوقف ولم يثبت لهذه الالفاظ عرف الاستعال فلا محصل الوقف بمجردها ككنايات الطلاق فيه فان انضم اليها أحد ثلاثة أشياء حصل الوقف ها وأحدها أن ينضم اليها لفظة أخرى تخلصها من الالفاظ الحسة فيقول صدقة موقوفة أوعبسة أومسبلة أوعرمة أو مؤبدة (الثاني) أن يصفها بصفات الوقف أو مؤبدة (الثاني) أن يصفها بصفات الوقف فيقول صدقة لا تباع ولا توهب ولا تورث لان هذه القرينة تزيل الاشتراك (الثالث) أن ينوي الوقف فيقول صدقة لا تباع ولا أن النية تجعله وقفا في الباطن دون الظاهر لعدم الاطلاع على ما في الضيائر قلق اعترف على ما في الضيائر قلق اعترف على ما في الخيائر قلق اعترف على ما في الخيائر قلق التول قوله لانه أعلم على ما في الضيائر قلق التول قوله لانه أعلم على ما في الضيائر قلق التول قوله لانه أعلم على ما في النباء أعلى ما في النباء أعلى ما في النباء على ما في النباء على ما في النباء على ما في النباء أعلى ما في النباء أعلى ما في النباء أعلى ما في النباء أن من ما في النباء الماء أنباء أنه أنباء أ

(فصل) وظاهر مذهب أحمد أن الوقف محصل بالفعل معالقرائن الدالة عليه مثل أن يبني مسجداً ويأذن النباس في الصلاة فيه أو مقبرة ويأذن في الدفن فيها أو سقاية ويأذن في دخولها فان قال في وواية أي داود وأبي طالب فيمن دخل بينا في المسجد واذن فيه لم يرجع فيه وكذلك اذا أتخذ المقابو وأذن النباس والسقاية فليس له الرجوع ، وهذا فول أبي حنيفة ، وذكر القاضي فيه رواية أخرى أنه الا يصير وقفا الا بالقول وهذا مذهب الشافعي وأخذه القاضي من قول أحمد اذ سأله الاثرم عن رجل أحاط حائطا على أوض ليجعلها مقبرة ونوى بقلبه ثم بدا له العود فقال أن كان جعلها فه فلا يرجع

[﴿]مسئلة﴾ (ولا يصح الوقف في الذمة كعبد ودار وسلاح غير ممين) لان الوقف ابطال لمعنى الملئه في يصح في غير معين كالمتق

[﴿]مسئلة﴾ (ولا يصح في غير ممين كأحد هذين العبدين)لانه انقل للملك على وجه القربة فإ بصح في غير معين كالهبة

⁽مسئلة) (ولا يصح وتضمالا يجوز بيمه كام الولد والكلب والمرهون وكذلك الحنزير وسائر سباع البهائم التي لا تصلح للصيد وجوارح الطير التي لا يصاد بها)

لانه نقل للملك فيها في الحياة فلم بجز كالبيع ولان الوقف تحبيس الاصلوتسبيل المنفعة ومالامنفعة فيه مباحة فلا يحصل فيه تسبيل المنفعة والكاب أبيح الانتفاع به على خلاف الاصل للضرورة فلم يجز التوسع فيها، والمرهون في وقفه ابطال حق المرتهن منه فلم يجز ابطاله ولا يصح وقف الحل المنفرد لا بجوز يعه .

⁽ فصل)ولا يصح وقف مالا ينتفع به مع بقائه دائما كالأنمان والطموم والرياحين)

مالا يمكن الانتفاع به مع بقاءعينه كالدراهم والدنانير والمشروب وأشباهه من الرياحين لا يجوز وقفه في قول عامة الفقهاء وأهل العلم الاشيئاً حَكي عن مالك والاوزاعي في وقف الطمام أنه يجوز ولم يحكم أصحاب مالك وليس بصحيح لان الوقف تحبيس الاصل وتسبيل المنفعة ومالا ينتفع به إلا بالاتلاف لا يصح ذلك

وهذا لاينافي الرواية الاولى فانه أراد بقوله أن كان جملها لله أي نري بتحويطها جعلها لله فهذا تأكيد الرواية الاولى وزيادة عليها إذ منعه من الرجوع عجرد القحويط مع النية وان أراد بقوله جعلها لله أي اقترنت بفعله قرائن دالة على ارادة ذلك من إذبه الناس في الدنن فيها فهي الرواية الاولى بعينها وانأواد وقفا بلسانه فيدل بفهومه على أن الرقف لا بحصل بمجرد النحويط والنية وهذا لا ينافي الرواية الاولى لانه في الاولى انضم الى فعله أذنه الناس في الدنن ولم يوجد ههذا فلا تنافي بينهما عم لم يدلم مراده من هذه الاحمالات فانتفت هذه الرواية وصار المذهب رواية راحدة والله أعلم واحتجوا باز هذا تحبيس أصل على وجه القربة فوجب أن الأيصح بدون الفيظ كالوقف على الفقراء

وانا أن العرف جار بذلك وفيه دلالة على الوقف فجاز ان يثبت به كالفول وجرى مجرى من قدم الى ضيفه طعاما كان اذنا في أكاه ومن ملا خابية ماء على الطريق كان تسبيلاً له ومن نثر على الناس نثارا كان اذنا في التقاطه وأبيح أخذ، وكذلك دخول الحمام واستمال مائه من غير اذن بها حبدلالة الحال وقد قدمنا في البيم أنه يصح بالمعاطاة من غير لفظ وكذلك الهبة والمدية لدلالة الحال فكذلك ههنا وأما الوقف على المساكين فلم تجربه عادة بغير الظولو كان شيء جرت به العادة أو دات الحال عليه كان كم شاهنا والله أعلم.

فيه وقيل في الدراهم والدنانيرين ج وتفها عند من أجاز اجارتها ولا يصح لان تلك المنفعة ليست المقصود الذي خلقت له الاثمان ولهذا لا تضمن في الغصب فلم يجز الوقف له كوقف الشجر على نشر الثياب والغم على دوس الطين والشمع ليتجمل به ولذلك لا يصح وقف الشمع للاشمال لانه يتنف بالانتفاع به فهو كلما كول (الثاني) أن يكون على بركالساكين والمساجد والقناطر والاقارب مسلمين كانوا أو من أهل الذمة . وجملة ذلك أن الوقف لا يصح إلا على برأو ممروف لولده وأقاربه والمساجد والفناطر وكتب الفقه والعلم والفرآن والسفايات والمقابر وسديل الله وإصلاح الطرق ونحو ذلك من القرب ويصح على أهل الذمة لا نهم يملكون ملكا محترما ونجوز الصدقة عليهم قال الله تعالى (لا ينها كم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم و تقسطوا اليهم) واذا جازت الصدقة عليهم جاز الوقف عايهم كالمسلمين ، وروي ان صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقفت على من ينزل كنائسهم وبيعهم من جاز أن يقف المسلم عايهم لا على الموضع من المارة والمجتازين من أهل الذمة وغيرهم صح لان الوقف عايهم لا على الموضع

مسئلة ﴾ (ولا يصح على الكنائس وبيوت النار والبيح وكتب التوراة والانجيل) لان ذلك مسئلة ﴾ (ولا يصح على المكنائس وبيوت النار والبيح وكتب النبي صلى الله عليه وسلم على عمر حين رأى معمصيفة فيها شيء من التوراة وقال « أفي شك أنت يابن الخطاب? ألم آت بها ميضاء نقية? لوكان أخي موسى حباً لما وسعه إلا اتباعي » ولولا أن ذلك معصية ماغضب منه . وحكم

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يجوز ان يرجع اليه شيء من منافعه)

وجملة ذلك أن من وقف شيئًا وقفاً صحيحاً فقد صارت منافعه جميعها للموقوف عليه وزال عن الواقف ملكه وملك منافعه فلم بجز أن ينتفع بشيء منها إلا أن يكون قد وقف شيئاً المسلمين فيدخل في جملتهم مثل أن يقف مسجدا فله أن يصلي فيه أو مقبرة فله الدفن فيها أو بثراً المسلمين فله أن يستقي منها أو سقاية أو شيئا يعم المسلمين فيكون كاحدم لانعلم في هذا كله خلافا وقدروي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه سبل بئر رومة وكان دلوه فيها كدلاء المسلمين

﴿مسئلة ﴾ قال (إلا أن يشترط أن يأكل منه فيكون له مقدار مايشترط)

وجملته ان الواقف اذا اشترط في الوقف أن ينفق منه على نفسه صح الوقف والشرط، نص عليه احمد . قال الاثرم قبل لابي عبدالله يشترط في الوقف أبي أنفق على نفسي وأهلي منه قال نعم واحتج قال سمعت ابن عبينة عن إبن طاوش عن أبيه عن حجر المدري ان في صدقة رسول الله ويختي أن يا كل منها أهله بالمعروف غير المنكر ، وقال القاضي يصح الوقف رواية واحدة لان أحمد نص عليها في رواية جماعة وبذلك قال ابن أبي ليلي وابن شهرمة وابويوسف والزبير وابن شريح ، وقال مالك والشافعي ومحمد بن الحسن لايصح الوقف لانه ازالة الملك فلم يجز اشتراط نفعه لنفسه

الوقف على قناديل البيعة وفرشها ومن بخدمها ومن يعمرها كالوقف عليها لانه يراد لتعظيمها والمسلم والذي في ذلك سواء ، قال أحمد في نصارى وقفوا على البيعة ضياعاً وماتوا ولهم أبناء نصارى فأسلموا والضياع بيد النصارى فلهم أخذها والهسلمين عونهم حتى يستخرجوها من أيدبهم وهذا مذهب الشافعي قال شيخنا ولا نعلم فيه مخالفاً لان مالا يصح من المسلم الوقف عليه لا يصح وقف الذي كغير المعين فان قبل فقد فلم أن أهل الكناب اذا عقدوا عقوداً فاسدة وتقابضوا ثم أسلموا وتر أفموا الينا لم ننقض مافعلوه وكيف أجزتم الرجوع فيا وقفوه على كنائسهم ? قلنا الوقف ليس يعقد معاوضة أعا هو إزالة ملك في الموقوف على وجه الفربة فاذا لم يتع صحيحاً لم يزل الملك بحاله كالعتق ، وقد روي عن أحمد مسنة ثم أسلم ماعليه ؟قال هو حر ويرجع على الغلام بأجر خدمة مبلغ أربع سنين ، وروي عنه وخدم سنة ثم أسلم ماعليه ؟قال هو حر ويرجع على الغلام بأجر خدمة مبلغ أربع سنين ، وروي عنه يرجع عليمه بخدمة أربع سنين لم يكن لصحة الوظيفة بل لانه انما أعقه بعوض يعتقدان صحته فاذا يرجع عليمه بخدمة أربع سنين لم يكن لصحة الوظيفة بل لانه انما أعقه بعوض يعتقدان صحته فاذا تعذر العوض باسلامه كان عليه ماية وم مقامه كما او تزوج الذي ذمية على ذلك ثم أسلم فانه بجب عليه تعذر العوض باسلامه كان عليه ماية وم والاول أولى

(المغنيوالشرح الكبير)

كالبيع والمبة ، وكما لو أعنق عبداً بشرط أن يخدمه ولان ماينفقه على نفسه مجهول فلم يصح اشتراطه كما لو باع شيئاً واشترط أن ينتفع به

ولنا الخبر الذي ذكره الأمام احد ولان حر رضي الله عنه لما رقف قال: ولا بأس على من وابها أن يا كل منها أو بطعم صديقاً غير متمول فيه وكان الوقف في يده الى أن مات ولانه إذا ونف وقفاً عاما كالساجد والسقايات والرباطات والمنابر كان له الانتفاع به فكذلك همنا، ولافرق بين أن بشموط لنفسه الانتفاع به مدة حياته او مدة معلومة معينة، وسوا. قدر ما يا كل منه او أطلقه قان عورضي الله عنه لم يقدر ما يأ كل الوالي ويطعم إلا بقوله: بالمعروف، وفي حديث صدقة رسول الله والله تعليق أنه شرط أن يا كل أحمد منها بالمعروف غير المنكر إلا أنه إذا شرط أن بنتفع به مدة معينة فحات فيها فينبغي أن يكون ذلك لورثته كما لو باع داراً واشترط أن يسكنها سنة فحات في أثنائها والله أعلم

(فصل) وان شرط أن يا كل أهله منه صح الوقف والشرط لان النبي وَيَطَيَّلُونَ شرط ذلك في صدقته ، وان اشترط أن يا كل من وليه منه وبطعم صديمًا جاز لان عررضي الله عنه شرط ذلك في صدقته الني استشار فيها رسول الله ويطيح قان وليها الواقف كان له أن يا كل ويطيم صديمًا لان عمر ولي صدقته ، وان وليها أحد من أهله كان له ذلك لان حفصة بنت عر كانت آلي صدقته بعد مونه ثم وليها بعدها عبد الله بن عر

[﴿] مسئلة ﴾ (ولا يصح الوقف على حربي ولا مرتد) لان أموالهم،باحة في الاصل تجوز إزالتها فما يتجدد لهم أولى والوقف بجب أن يكون لازما لانه تحبيس الاصل

[﴿] مسئلة ﴾ (ولا يصح على نفسه في إحدى الروايتين ، فان وقف على غيره واستثنى الأكل منه مدة حياته صح)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله فيمن وتف على نفسه ثم على المساكين أو على ولده فقال في رواية أبي طالب وقد سئل عن هذا فقال لا أعرف الوقف إلا ما أخرجه لله تعالى أو في سبيله فاذا وقفه عليه حتى يموت فلا أعرفه ، فعلى هذه الرواية يكون الوقف عليه باطلا وهل يبطل على من بعده ? على وجهين بناء على الوقف المنقطع الابتداء وهذا مذهب الشافعي لان الوقف تمليك للرقبة أو للمنفعة ولا يجوز أن يملك الانسان نفسه من نفسه كما لايجوز أن يبيع ماله من نفسه ولان الوقف على نفسه انما حاصله منع نفسه من التصرف في رقبة الملك فلم يصح ذلك كما لو أفرده بأن يقول لا أبيع هذا ولا أهبه ولا أورثه ، ونقل جماعة ان الوقف صحيح اختاره ان أبي موسى . قال ان عقبل وهو أصح وهو قول ابن أبي ليلي وابن شبرمة وأبي يوسف وابن شربح لما نذكره في المسئلة بعدها ولانه يصح أز يقف وقفاً عاماً فينتفع به كذلك اذا خص نفسه با نتفاعه والاول أقيس (فصل) ومن وقف وقفاً على انسان فقد صارت منافعه جميمها للموقوف عليه وزال ملكه

(فصل) وان شرط أن يبيعه متى شا. او يهبه او يرجم فيه لم يصح الشرط ولا الوقف لإنصلم فيه خلافًا لآنه ينافي مقتضى الوقف ويحتمل أن يفسدالشرط ويصح الوقف بنا. على الشروط الفاسدة في البيع وان شرط الخيارفي الوقف نسد، نصعليه احمد وبه قال الشانعي وقال ابويوسف في رواية عنه يصح لان الوقف عليك المنافع فجاز شرط الخيار فيه كالاجارة

ولِنا أنه شرط بناني مقتضى العقد فلم يصح كما لو شرط ان له بيمه متى شا. ولانه إزالة ملك لله تعالى فلم يصح اشتراط الخيار فيه كالعتق ولانه ليس بعقد معاوضة فلم يصح اشتراط الخيار فيه كالمبة وينارق الاجارة فانهما عقد معاوضة وهي نوع من البيع ، ولان الخيار اذا دخل في العقد منع ثبوت حكمه قبل القضاء الخيسار او النصرف وههنا لو ثبت الخيار لثبت مع ثبوت حكم الوقف ولم يمنع التصرف فافترقا

(فصل) وأن شرط في الوقف أن يخرج من شاء من أهل الوقف ويدخل من شاء من غيرهم لم يصح لأنه شرط يناني مقتضى الوقف فافسده كما لو شرط أن لاينتفع، وان شرط الناظر أن يعطي من يشا. من أهل الوقف، وبحرم من يشا. جاز لان ذلك ليس باخراج للموقوف عليه من الوقف وانما علقاستحقاق الوقف بصنة فـكاً نه جمل له حقا في الوقف اذا اتصف بارادة الوالي لعطيته ولم يجعل. له حقا إذا أنتفت تلك الصفة فيه فأشبه مالو وتف على المشتفاين ، رخ ولد. فانه يستحق مهم من

عن الواقف وملك منافعه فلم بجز أن ينتفع بثيء منها فأما ان وقف شيئاً للمسلمين دخل في جملتهم مثل أن يقف مسجداً فله أن يصلي فيه أو مقبرة فله الدفن فيها أو بئرًا للمسلمين فله أن يسقي منها أو سقاية أو شيئاً يتم المسلمين فيكون كأحدهم لا نعلم في ذلك خلافا وقدروي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه سبل بئر رومة وكان دلو. فيها كدلاء المسلمين

(مسئلة) (وان وقف على غيره واستثنى الأكل منه مدة حيانه صع)

اذا ونف وتفأ على غيره وشرط أن ينفق منه على نفسه صح الونف والشرط نس عليه أحمد قال الاثرم قيل لابي عبد الله اشترط في الوقف اني أنفق على نفسي وأهلى إقال نعموا حتج قال سمعت ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن حجر المدري أن في صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأكل أهله منها بالمعروف غير المنكر قال القاضي يصح الوقف رواية واحدة لان أحمد نص عليها في رواية جماعة وبذلك قال ابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبو يوسف والزبيري وابن شريح وقالمالك والشافعي ومحمد بن الحسن لا يصح الوقف لانه ازالة الملك فلم يجز اشتراط نفعه لنفسه كالبيع والهبة وكما لو اعتق عبداً واشترط أن يخدمه ولان ما ينفقه على نفسه مجهول فلم يصح اشتراطه كما لو باع شيئاً. واشترط أن ينتفع به .

ولنا أن الخبر الذي ذكره الامام أحمد ولان عمر رضي الله عنه لما وقف قال لا بأس على من

اشتغل به دون من لم يشتغـل، فلو ترك المشتغل الاشتغال زال الاستحقاق، وإذا عاد اليه عاد استحتاقه والله أعلم

(فصل) إذا جعل علو داره :سجداً دون سفلها او سفلها دون علوها صح ، وقال ابوحنيفة لا يصح لان المسجد يتبعه هوا..

ولما أنه يصح بيمها كذلك يصح وقفه كالداو جيمها ولانه تصرف يزيل الملك الى من يثبت له حق الاستقرار والنصرف فجاز فيما ذكرنا كالببع

(فصل) وإن جعل وسط داره مسجداً ولم يذكر الاستطراق صح ، وقال أبو حنيفة لا يصح حتى يذكر الاستطراق

ولنسا أنه عقد يبيسح الانتفاع من ضرورته الاستطراق فصح وإن لم يذكر الاستطراق كما لو أجر بيتًا من داره

(فصل) إذا وقف على نفسه ثم على المساكين أوعلى ولده ففيه روايتان [إحداهما] لا يصبح فانه قال في رواية أبي طالب وقد سئل عن هذا فقال لا أعرف الوقف إلا ما أخرجه لله وفي سبيل الله فاذا وقفه عليه حتى بموت فلا أعرفه . فعلى هذه الرواية يكون الوقف عليه باطلا وهل يبطل الوقف على من بعده ? على وجهين بنا، على الوقف المنقطع الابتداء وهذا مذهب الشافي لان الوقف تمليك المرقبة

وليها أن يأكل منها أو يطعم صديقا غير متمول منه وكان الوقف في يده الى ان مات ولانه اذاوقف وقفاً عاماكالمساجد والسقايات والمقابر كان له الانتفاع به وكذلك ههنا ولا فرق بين أن يشترط لنفسه الانتفاع به مدة حيانه أو مدة معلومة معينة وسواء قدر ما يأكل منه أو أطلقه فان عمر لم يقدر ما يأكل منه أو أطلقه فان عمر لم يقدر ما يأكل الانتفاع به مدة حيانه أو مدة معرفة أن يأكل الوالي ويطعم الابقوله بالمعروف وفي حديث صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه شرط أن يأكل أهله منها بالمعروف غير المنكر إلا أنه اذا شرط أن ينتفع بها مدة معينة فمات فيها فيذبني أن يكون ذلك الورثته كما الوباع دارا واشترط أن يسكنها سنة فمات في اثنائها

(فصل) ويصح أن يشترط ان يأكل منها أهله لان النبي صلى الله عليه شرط ذلك في صدقته وان شرط أن يأكل منه من وليه ويطعم صديقا صح لان عمر شرط ذلك فى صدقته التي استأمر فيها رشول الله عليه وسلم فان وليها الواقف كان له أن يأكل ويطعم صديقا لان عمر ولي صدقته وان وليها أحد من أهله فله ذلك لان حقصة بنت عمر كانت تلي صدقته بعد موته ثم وليها بعدها عبدالله بن عمر

(فصل) فان اشترط أن يبيعه متى شاء أو يهبه أو يرجع نيه بطل الوقف والشرط لا نعلم في بطلان الشرط خلافا لانه ينافي مقتضى الوقف ويحتمل أن يبطل الشرط ويصح الوقف بناء على الشروط الفاسدة في البيع وانشرط الخيار في الوقف فسد نص عليه أحمد وبه قال الشافعي وقال أبويوسف في رواية عنه يصح لان الوقف عليك المنافع فجاز شرط الخيار فيه كالاجارة

والمنفعة ولا يجوز أن يملك الانسان نفسه من نفسه كما لا يجوز أن يبيع نفسه مال نفسه ، ولان الوقف على نفسه انما حاصله منع نفسه النصرف فيرقبة الملك فلم يصح ذلك كما لو أفرده بأن يقول لا أبيع هذا ولا أهبه ولا أورثه . ونقل جماعة ان الوقف صحيح اختاره ابن أبي مومى . قال ابن عقبل وهي أصح وهوقول ابن أبي الجلى وابن شهرمة وأبي يوسف وابن شريح لما ذكرنا فيما إذا اشترط أن يرجع اليه شيء من منافعه ، ولانه يصح أن يقف وقفا عاما فينتنم به كذلك إذا خص نفسه بانتفاعه والاول أقيس

﴿ مسئلة ﴾ قال (والباقي على من وقف عليه وأولاده الذكور والاناث من أولاد البنين بينهم بالسوية الا أن يكون الواقف فضل بعضهم)

في هذه المسئلة فصول أربعة (الاول) أنه إذا وقف على قوم وأولادهم وعقبهم ونسلهم كان الوقف بين القوم وأولادهم ومن حدث من نسلهم على سبيل الاشتراك أن لم تقترن به قرينة تقتضي ترتيبا لان الواو نقتفي الاشتراك فاذا اجتمعوا اشتركوا ولم يقدم بعضهم على بعض ويشارك الآخر الاول وأن كان من البطن العاشر ، وإذا حدث حل لم يشارك حتى ينفصل لائه يحتمل أن لا يكون حملا فلا يثبث له حكم الولد قبل انفصاله

ولنا أنه شرط ينافي مقتضى العقد فلم يصح كما او شرط ان له بيمه متى شاءولا نه إزالة ملك لله تعالى فلم يصح شرط الخيار فيه كالهتق ولانه ليس بعقد معاوضة فلم يصح اشتراط الخيار فيه كالهبة بخلاف الاجارة فانها عقد معاوضة وههنا لو ثبت الخيار اثبت مع ثبوت حكم الوقف فافترقا

(فصل) وان شرط في الوقف أن يخرج من شاء من أهل الوقف ويدخل من شاء من غيرهم لم يصح لانه شرط ينافي مقتضى الوقف فأفسده كما لو شرط أن لا ينتفع به فأما ان شرط للناظر ان يعطي من يشاء من اهل الوقف ويمنع من يشاء جاز لان ذلك ليس باخراج الموقوف عليه من الوقف وإيما علق استحقاق الوقف بصفة فكا نه جعل له حقا في الوقف اذا اتصف بارادة الناظر عطيته ولم يجعل له حفاً اذا انتفت تلك الصفة فيه فأشبه مالو وقفه على المشتغلين بالمم من ولده فانه يستحق منهم من اشتغل دون من لم يشتغل فتى ترك المشتغل الاشتغال زال استحقاقه فان عاد اليه عاد استحقاقه من اشتغل دون من لم يشتغل فتى ترك المشتغل الاشتغال زال استحقاقه فان عاد اليه عاد استحقاقه من الشيط دون من لم يشتغل فتى ترك المشتغل الاشتغال زال استحقاقه فان عاد اليه عاد استحقاقه المناس المناس

(فصل) إذا جبل علو داره مسجداً دون أسفلها أوأسفلها دون علوهاصح وقال أبو حنيفة لا يصح لان المسجد يتبعه هواؤه

ولنا أنه يصح بيعها كذلك نصح وقفها كالدار جميعها ولانه تصرف يزيل الملك إلى من يثبت لهحق الاستقرار والتصرف فجاز فيما ذكرنا كالبيع

(فصل) فان جبل وسط داره مسجداً ولم يذكر الاستطراق صح وقال أبو حنيفة لايصح حتى يذكر الاستطراق

(فصل) فان قال وقفت على أولادي ثم على المساكين أو قال على والدي ثم على المساكين أو على ولد فلان ثم على المساكين فقد روي عن أحد ما يدل على إنه يكون وقفاعلى أولاده وأولاد أولاده من الاولاد البنين مالم تكن قرينة تصرف عن فك ، قال المروذي : قلت لا بي عبد المهماتقول في رجل وقف ضيعة على والد فات الاولاد وتركوا النسوة حوامل ? فقال كل ما كان من أولاد الذكور بنات كن أو بنين فالضيعة وقو فقاليم وما كان من أولاد البنات فليس لم فيه شيء لانهم من رجل آخر وقال أيضافيمن وقف على والد على بن اساعيل دنم إلى والد والده فأت والد على بن اساعيل دنم إلى والد والده فأت والد على بن اساعيل دنم إلى والده أيضا الانهذا من والد على بن اساعيل . ووجه ذاك ان الله قال (يوصيكم الله في أولادكم الذكر من حظ الانثيين) فدخل فيه والد البنين وان سفلوا ، ونا قال (ولا بويه فكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له والد) فتناول والد البنين وكذلك كل موضع ذكر الله تمالى الوالد دخل فيه والد البنين فالمطاق من كلام الآدي إذا خلاعن قرينة ينبغي أن عصل على المطلق من كلام الله تمالى ويفسر به يونسر به ، ولان واد واده واد له بدليل قول الله تمالى (يابني اسرائيل) وقال النبي والله إلى ادروا بني اسهاعيل قان أبائم كان داميا " وقال والنبي آدم - و - يابني اسرائيل) وقال النبي والله الله جدودها ، ولان الو وقف على واد فلان وهم قبيلة و كن بنو النفر بن كنانة » والتبائل كاما تنسب الى جدودها ، ولان الو وقف على واد فلان وهم قبيلة دخل فيه واد البنين فكذاك اذا لم بكونوا قبيلة

فان قيل فينبغي أن يصح الوقف على الـكنائس ويكون الوقف على أهــل الذمة والوقف عليهم جائز قانا على الجهة التي عين صرف الوقف فيها ليست نفعاً بل هي معصية محرمة يزدادون بها عقابا واثما بخلاف المساجد

فان قبل فلم لا يصح الوقف على الدبد ادا قانا إنه علك بالتمليك؟ قلنا لان الوقف يسقتني تحبيس الاصل والعبد لاعلك ملكا لازما ولا يصح على المكانب وان كان علك لان ملك غير مستقر فو مسئلة ﴾ (الرابع أن يقف ناجزاً فاذا علقه على شرط لم يصح إلا أن يقول هو وقف بعد

و لذا أنه عقد يبيح الانتفاع من ضرورته الاستطراق نصح وإن لم يذكره كالو أجربيتاً من داره هو مسئلة ﴿ مسئلة ﴾ (النالث أن يتفه على معين يملك ولا يصح على مجهول كرجل ومسجد)

لانه عليك أشبه البيع ولان الوقف عليك للهين أو للمنفعة فلا يصح على غير معين كالاجارة ومسئلة ﴾ (ولا يصح على حيوان لا علمك كالعبد القن وأم الولد والمدبر والميت والحمل والمبهمة والجن)
قال أحمد فيهن وقف على مما ليكم لا يصح الوقف حتى يعتقهم وذلك لان الوقف عليك فلا يصح على من لا يملك قان قيل فقد حوزتم الوقف على المساجد والسفايات وأشباهما وهي لا علمك قلنا الوقف هناك على المسلمين الا أنه عين في نفع خاص لهم

وقال القاضي وأصحابه لا يدخل فيه والدالوالد بحال سوا، في ذاك والد البنين و والد البنات الان الوادحقيقة وعرفا اعاهو والده المباب عن الدالوالدوالد المجاز آو لهذا يصح نفيه فيقال ماهذا و الدي المباه عن والدالوال والناني والمدي لصلبي فهو آكد وان قال على والدي ووالد والدي معلى المساكين دخل فيه الاول والثاني و لم يدخل فيه البطن النالث وان قال على والذي ووالد والدي ووالد والدي دخل فيه الملاث بطون دون من بعدم وموضع الحلاف المطلق فاما مع وجود دلالة تصرف الى أحد الحملين فانه يصرف اليه بغير خلاف مثل أن يقول على والد فلان وهم قبيلة اليس فيهم والد من صلبه فانه يصرف اليه أولاد الاولاد بغير خلاف وكذلك ان قال على أولادي أو والدي وايس له والد من صلبه أوقال الى أولاد الاولاد بغير أو الاعلى على الثاني او قال الاعلى واشعل والدي غير والد البنات أو غير والد فلان أو قال يفضل البطن الاعلى على الثاني او قال الاعلى قال على واشباه ذلك فهذا يصرف الفظه الى جميع نسله وعاقبته وان اقترنت به قرينة تقتضي مخصيص أولاده الصلبه بالوقف مثل أن يقول على وادي لصلبي أو الذبن بلونني ونحو هذا قانه مختص بالبطن الاول دون غيرهم واذا قلنا بالتعميم فيهم إما القرينة وإما لقولنا بان المطلق يقتضي التعميم ولم يكن الافياد دون غيرهم واذا قلنا بالتعميم فيهم إما القرينة وإما لقولنا بان المطلق يقتضي التعميم ولم يكن الفظه ما يقتضي تشعر يكا ولا ترتباء احتمل أن يكون بينهم كامم على التشريك لائهم دخاوا في الفظ دخولا واحداً فوجب أن يكون بينهم مشتركا كا لو أقر لهم بدين ويحتمل أن يكون على الترتبيب

موتي فيصح في قول الخرقي وعند أبي الخطاب لايضح)

لا يصح تعليق ابتداء الوقف على شرط في الحياة ، ثل أن يقول اذا جاء رأس الشهر قداري وقف أوفرسي حيس أو إذا ولد ليولد أو اذا قدم غائب ونحو ذلك ولانعم في هذا خلافا لانه نقل العلك فها لم يبن على التعليب والسراية فلم يجز تعليقه على شرط في الحياة كالهبة

(فصل) فأما إذا قال هو وقف بعد ،وتي فظاهر كلام الحرقي أنه يصح ويعتبر من الثلث كسائر الوصايا وهوظاهر كلام أحمد وفال القاضي لايصح هذا لانه تعليق للوقف على شرط فلم يصح كالوعلقه على شرط في حياته وحمل كلام الحرقي على أنه قال قفوا بعد موتي فتكون وصية بالوقف لاايقافا

ولنا على صحة الوقف المعلق بالموت مااحتح به أحمد أن عمر اوصى فسكان في وصيته هذا ماأوصى به عبد الله عمر أمير المؤونين ان حدث به حدث ان عما صدقة والعبد الذي فيه والسهم الذي بخير ورقيقه الذي فيه والمائة وسق الذي أطعمني محمد على المائل والمحروم من المائل والمحروم وذوي القربى ولا حرج على من وليه ان لا يباع ولا يشترى ينفقه حيث برى من السائل والمحروم وذوي القربى ولا حرج على من وليه ان أكل أواشتري رقيقاً رواه أبوداود بنحو من هذا وهذا نص في مسئلتنا ووقفه هذا كان بأمم النبي والمحابة ولم ينكر فيكان إجماعا ولان هذا تبرع معلق بالموت فصح كالهبة والصدقة المعلقة أو نقول صدقة معلقة بالموت فأشبهت غير الوقف وفارق هذا التعليق على شرط في الحياة والمحابة والمدونة المعلقة أو نقول صدقة معلقة بالموت فأشبهت غير الوقف وفارق هذا التعليق على شرط في الحياة والمحابة والموت فالموت في الموت فالموت فالموت فالموت فالموت فالموت فالموت فالموت فالموت فوت في الموت فالموت في الموت في الموت في الموت في الموت في الموت في الموت فالموت في الموت في الموت

على حسب الترتيب في الميراث وهذا ظاهر كلام أحمد لقوله فيمن وتفعلى ولدعلي بن اسماعيل ولم يقل إن مات ولدعلي بن اسماعيل دفع إلى ولد ولده فمات ولدعلي بن اسماعيل ولرك ولداً فقال إن مات من ولدعلي بن اسماعيل دفع الى ولده أيضا لازهذا من ولدعلي بن اسماعيل فهد لولدمن مات من ولدعلي بن اسماعيل دند موت أبيه وذلك أن ولد البنين لما دخلوا في قول الله تعالى (يرصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) لم يستحق ولد البنين شيئا موجود آبائهم واستحقوا عند نقدهم كذاههنا ، فأما از وصى لولد فلان وهم قبيلة فلا ترتيب فيه ويستحق الاعلى والاحذل على كل حال

(فصل) وأن رتب فقال وتفت هذا على ولدي وولد ولدي مانناسلوا وتهاقبوا الاعلى فالاعلى أو الاقرب فلاقرب فلاقرب أو الاول قالاول أو البطن الاول ثم البطن الناني أو على أولادي ثم على أولاد أولادي أو على أولادي ثم على أولاد أولادي أو على أولادي فيكون على ماشر طولا بستحق البطن الثاني شيئا حتى ينقرض البطن كا ولو بقي واحد من البطن الاول كان الجيم له لان الوقف ثبت بقوله فيتبع فيه مقتضى كلامه ، وأن قل على أولادي وأولادهم مانهاقبوا وتناسلوا على أنه من مات منهم عن ولد كان ماكان جاريا عليه جاريا على ولده كان ذلك دليه لا على الترتيب لانه فو اقتضى النشريك لاقتضى النسوية ، ولو جهلنا لولد الولد سها مثل سهم أبيه ثم دفعنا إليه سهم ابيه صار له سمان والهيره سهم وهذا ينافي التسوية ولانه يفضي الى تفضيل ولد الابن على الأبن والظاهر

بدليل الصدقة المطلقة أو الهبة وغيرهما وذلك لان هذا وصية والوصية أوسع من النصرف في الحياة بدليل جوازها بالمجهول والمعمول والمحمول وغير ذلك وبهذا يبين فساد قياس من قاس على هذا الشرط بقية الشروط وسوى المتأخرون من أصحابنا بين تعليقه بالموت وتعليقه بشرط في الحياة ولايصح لماذكر نامن الفرق بينها

(فصل) ولا يشترط الفبول الا أن يكون على آدى مدين ففيه وجهان أحدها يشترط قان لم يقبل أورده بطل في حقه دون من بعده وصاركا لو وقف على من لا يجوز ثم على من يجوز بصرف في الحال إلى من بعده وجملة ذلك أن الوقف إذا كان على غير مدين كالساكين أو من لا يتصور منه الفبول كالمساجد والقناطر لم يفتقر الى القبول وان كان على آدى مدين ففيه وجهان أحدها لا يشترط اختاره القاضي لانه أحد نوعي الوقف فلم يشترط له القبول كالنوع الآخر ولانه إزالة ملك تمنع البيع والهبة والميراث فلم يعتبر فيه قبول كالعتق

والثاني يشترط لانه تبرع لآدي معين فكان من شرطه الفبول كالهبة والوصية يحققه أن الوصية إذا كانت لادي معين وقفت على قبوله وان كانت لفير معين كالمساكين أولمسجد أونحوه لم تفتقر إلى قبول كذا هاهنا والاول أولى والفرق بينه وبين الهبة والوصية أن الوقف لا يختص المعين بل يتعلق به حق من يأثي من البطون في المستقبل فيكون الوقف على جميعهم الاأنه مرتب فصار بمنزلة الوقف

من ارادة الواقف خلاف هذا فاذا ثبت انترتيب فانه يترتب بين كل والد وولد. فاذا مّات عن ولد انتقل الى ولده سهمه دواه بقي من البطن الاول أحد أو لم يبق

(فصل) وإن رتب بعضهم دون بعض فنال وقفت على ولدي وولد ولدي ثم على أولادهم أو على أولادي ثم على أولاد أولادي وأولاءهم ماتناسلوا وتماقبوا ، أوقال على أولادي وأولاد أولادي تم على أولادهم وأولاد أولادهم ما ذا الموا فهو على ماقال يشترك من شرك بينهم بالواو المنتضية الجمع والنشريك وترتيب من رتب بحرف الترتيب ، فني المسئلة الاولى يشــترك الولد وولد الولد ثم اذاً انقرضوا صار لمن بعدهم ، وفي الثانية يختص به الولد فادا القرضوا صار مشتركا بين من بعدهم ، وفي الثالثة يشترك فيه البطنان الاولان دون غيرهم فاذا انقرضوا اشترك فيه من بمدهم

(نصل) وإن قال وقفت على أولادي ثم على أولاد أولادي على أنه من مات من أولادي عن ولد فنصيبه لولده أو فنصيبه لاخوته أو لولد ولده أو لولد أخيسه أو لاخواته أو لولد أخواته فهو على ماشرطه ، وإز قال من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده ومن مات منهم عن غير ولد ننصيبه لاهل الوقف وكان له ثلاثة بنين فمات أحدهم عن ابنين انتقل نصيبه اليها ثم مات الناني عن غير ولد فنصيبه لاخيه وابني أخيه بالسوية لانهم أحل الوقف ، ثم أن مات أحد ابني الابن عن غير ولد انتقل نصيبه

على الفقراء الذي لا يبطل برد وأحد منهم ولا يقف على تبوله والوصية للمعين بخلافه وهذا مذهب الشافعي وإذا قلنا لايفتقر إلى القبول لم يبطل بالردكالمتق وإن قانا يفتقر إلى القبول فرده بطل فيحقه دون من بعده وصاركالوقف المنقطع الابتداء يخرج في صحته في حق من سواء وبطلانه وجهان بناء على تفريق الصفقة (فصل) أذا وقف على من لامجوز ثم على من مجيز فهو وقف منقطع الابتداء كالوقف على عبده وأم ولده أومجهول فان لم يذكر له مآلا فالوقف باطل وكذلك ان جل له مآلا لا يجوز الوقف علمه لانه أخل بأحد شرطى الوقف فبطل كما لو وقف مالا يجوز وقفه ، وإن جمل لهما لا مجوز الوقف عليه كمن يقف على عبده ثم على المساكين ففي صحته وجهان بناء على تفريق الصفقة ، وللشافعي قولان كالوجهين ، فاذا قلنا يصح وهو قول القاضي وكان من لا يجوز الوقف عليه لا يمكن اعتبار ا نقر اضعكاليت والمجهول والكنائس صرف في الحال الى من يجوز الوقف عليه لا تبالما صححنا الوقف مع ذكر ما لا يجوز الوقف عليه فقداً لقينا و لتعديم على التعديم على المناور على المناور الوقف عليه عكن اعتبار انقر أضه كأم ولده وعبد معين فسكذلك ذكره أبو الحطاب وفيه وجه آخر أنه يصرف في الحال إلى مصرف الوقف المنقطم الى أن ينقرض من لايجوز الوتف عليه فاذا انقرض صرف الى من يجوز ذكره القاضي وابن عقيـــل لان الواقف أنما جعله وقفاً على من مجوز بشرط انقراض هذا فلا يثبت بدونه، ويفارق مالاعكن اعتبار انقراضه لتعذر اعتباره ولاصحاب الشافعي وجهان كهذبن

(فصل) فان كان الوقف صحيح الطرفين منقطع الوسط كمن وقف على ولده ثم على عبيده تم على (المغنى والشرح الكبر) **(77)** (الحِزِء السادس)

الى أخيه وهمه لانهما أهل الوقت ، ولو مات أحدالبنين الثلاثة عن غير ولا وخاف أخويه وابني أخ له فنصيبه لاخويه : ونا بني أخيه لانهما ليسامن أهل الوقف ، ادام أبوهما حيا فاذا مات أبوهما صار نصيبه لهما فاذا مات الثاث كان نصيبه لا بني أخيه بالسوية إن لم بخف رقداً وإن خلف! با واحداً فله نصيب أبيه وهو النصف ولا بني عمه النصف لكل وأحد الربع ، وإن قال من مات منهم عن غير ولد كان ماكان جاريا عليه جاريا على من هرفي درجته فان كان الواقف سرتها بطلا بعد بطن كان نصيب الميت عن غير ولد لاهل البطن الذي هو منه ، وإن كان مشر كابين البطرن كالها احتمل أن بكرن نصيبه بين أهل الوقف كالهم في استحقاق الوقف سواه فكانواني درجته من هذه الجبة ولاننا لو صرفنا نصيبه الى بعضهم أفضى المنهم في التشريك يقتضي النسوية ، فعلى هذا الجبة ولاننا لو صرفنا نصيبه الى بعضهم أفضى عنه كان الحكم فيه كذلك و عن من أبيه لانهم سواه في القرب ، عنه كان الحد الذي يجمعهم ويستري في ذلك اخرته و بنو عمه و بنو بنى عم أبيه لانهم سواه في القرب ، المنا لو شركنا بين أهل الوقف كاهم في نصيبه لم يكن في هذا الشرط فائدة ، والظاهر أنه قصد شيئا ولاننا لو شركنا بين أهل الوقف كاهم في نصيبه لم يكن في هذا الشرط فائدة ، والظاهر أنه قصد شيئا الرقف على هذا ان لم يكن في درجته أه . بطل هذا الشرط وكان الحكم فيه كالولم يذكره ، ووإن كان المن في درجته أفنه من في درجته أفنه أنه أن ما من في درجته ففيه ثلاثة أوجه ولد انتقل نصيبه الى ولده ، ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه الى من في درجته ففيه ثلاثة أوجه

المساكين خرج في سحة الوقف وجهان على مانذكره في الوقف المنقطع الانتها ، ثم ينظر فيما لا يجوز الوقف عليه فان لم يمنز انقراضه فهل يعتبر أويلغي ؟ على وجهين كانقدم، فان كان منقطع الطرفين صحيح الوسطكن وقف على عبده ثم على اولاده ثم على الكنيسة خرج في صحته أيضاً وجهان ومصرفه بعد من مجوز الوقف عليه الى مصرف الوقف المنقطع

و مسئلة ﴾ (وانوقف على جهة تنقطع ولم يذكر لهما لا أووقف على من يجوز ثم على من لا يجوز أوقف على من لا يجوز أوقف على من يجوز الوقف عليه الى ورثة الواتف وقفا عليهم في احدى الروايتين، والاخرى الى اقرب عصبته وهل يختص به فقراءهم معلى وجهين ، وقال القاضي في موضع يكون وقفاً على المساكين)

وجملة ذلك أن الوقف الذي لا اختلاف فى صحته عند القائلين بصحة الوقف ما كان معلوم الابتداء والانتهاء غير منقطع مثل أن يجمل على المساكين أوطائفة لا يجوز بحكم العادة انقراضهم، وان كان معلوم الانتهاء مثل أن يقف على قوم بجوز انقراضهم بحكم العادة ولم يجمل آخره للمساكين ولا لجهة غير منقطعة فهو صحيح أيضاً وبه قال مالك وأبو يوسف والشافي فى أحد قوليه، وقال محمد بن الحسن لا يصح كما وهو القول انناني للشافعي لان الوقف ، فتضاه التأبيد فاذا كان منقطعاً صار وقفاً على مجهول فلم يصح كما لو وقف على مجهول في الابتداء

(أحدها) أن يكون نصيبه بين أهل الوقف كلهم يتسادون فيه سوا. كان من بطنواحد أومن بطون وسواء تسارت أنصباؤهم في الرقف أو اختلفت لما ذكرنا من قبل

(والثاني) أن يكون لاهل بطنه سواء كانوا من أهل الوقف أو لم يكونوا مثل أن يكون البطن الاول ثلاثة قات أحدهم عن ابن ثم مات الثاني عن ابنين فرات أحد الابنين وترك أخاه وهمة وابن همه وابنا لعمه الحي فيكون نصيبه بين أخيه وابني عمه

(وانثالث) أن يكون لاهل بطنه من أهل الوقف فيكون نصيبه على هذا لأخيه وابن عه الذي مات أبوه ، فان كان في درجته في النسب من ليس من أهل الاستحقاق بحال كرجل له أربعة بنين وقف على ثلاثة منهم على هذا الوجه المذكور وتوك الرابع فات أحد الثلاثة عن غير وقد لم يكن قرابع فيه شيء لانه ليس من أهل الاستحقاق فأشبه ابن عمهم

فصل) وأن وقف على بنيه وهم ثلاثة على أن من مات من فلان وفلان وأولادهم عن والد فنصيبه لولده وأن مات فلان فنصيبه لاهل الوقف فهو على ما شرط ، وكذلك أن كان له بنون وبنات فقال من مات من الذكور فنصيبه لولاه ومن مات من البنات فنصيبها لاهل الوقف فهو على ماقال وإن قال على أولادي على أن يصرف الى البنات منه الف والدي البنين لم يستحق البنون شيئاً حتى تسترفى البنات الالك لا له جمل البنات مسمى وجعل البنين الفاضل عنه فكان الحكم فيه على ماقال

ولنا أنه تصرف معلوم المصرف فصح كما لو صرح بمصرفه المتصل، ولان الاطلاق إذا كان أله عرف حمل عليه كنقد البلد وعرف الصرف همنا أولى الجهات به فكا نه عينهم اذا ثبت هذا فانه ينصرف عند انقراض الموقوف عليهم الى أقارب الواقف وبه قال الشافعي إلا أنه قال يكون وقفا على أقرب الناس الى الواقف الذكر والانتى فيه سواء ، وعن أحمد أنه يصرف الى المساكين اختاره القاضي والشريف أبو جعفر لانهم مصرف الصدقات وحقوق الله تعالى من الكفارات ونحوها فاذا وجدت صدقة غير ممينة الصرف انصرفت اليهم كمالو نذر صدقة مطاقة ، وعن أحمد رواية ثالثة انه يجمل في بيت مال المسلمين لانه مال لا مستحق له فأشه مال من لا وارث له وقال أبو يوسف يرجع الى الواقف وإلى ورثته الا أن يقول صدقة موقوفة ينقق منها على فلان وفلان فاذا انقرض المسمى كانت على الفقراء والمساكين لانه جملها حدقة على مسمى فلا تكون على غيره ، ويفارق ما إذا كان ينفق منها على فلان وفلان فاذه جمل الصدقة مطلقة .

ولنا أنه أزال ملك لله تعالى فلم بجز أن يرجع اليه كما لو أعتق عبداً ، والدليل على صرفه الى أقارب الواقف أنهم أولى الناس بصدقته لقول النبي عَلَيْكِيْنِ «صدقتك على غير ذي رحمك صدقة وصلة» وقال «انك ان تدع ورثتك أغنيا، خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس»ولانهم أولى الناس بصدقاله التوافل والمفروضات فكذلك صدقته المنقولة .اذا ثبت هذا فانه بكون

فجمل البنات كذوي الفروض الذين سمى الله لهم فرضاً وجمل البنين كالعصبات الذين لا يستحقون الا ما فضل عن ذوي الفروض

(فصل) فان كان له ثلاثة بنين فقال وقفت على ولدي فلان وفر الان وعلى ولد ولدي كان الوقف على الابنين المسميين وعلى أولادها وأرلاد الثالث وايس قائالث شيء ، وقال القاضي يدخل الثالث في الوقف وذكر أن أحمد قال في رجل قال وقفت هذه الضيعة على ولدي فلان وفر الان وعلى ولد ولدي وله ولد غير هؤلاء قال يشتر كوز في الوقف عراحتج القاضي بازقولا ولدي يستغرق الجنس فيمم الجميم وقوله فلان وفلان تأكيد ابعضهم فلا يوجب اخراج قيتهم كالمطف في قوله (من كان عدواً في وملائكته ورسله وجبريل وميكال)

ولنا أنه أبدل بهض الولد من المنظ المتناول الجيم فاختص بالبعض المبدل كما لو قال على وادي فلان وذاك لان بدل البعض يوجب اختصاص الحسم به كقول الله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه مبيلا) لماخص المستطيع بالذكر اختص الوجوب به ولوقال ضربة زيداً رأسه ورأيت زيداً وجهه اختص الفرب بالرأس والرؤية بالوجه ومنه قول الله تعالى (ويجهل الخبيث بعضه على بعض) وقول القائل طرحت الثياب بعضها فوق بعض فان الفوقية تختص بالبعض مع عوم اللهظ الاول كذا ههنا ، وفارق العطف فان عطف الحاص على العام يقتضي نأ كيده لا تخصيصه وقول أحد هم

للفقراء منهم والاغنياء في احدى الروايتين عن أحمد وهو ظاهر كلام الخرقي لان الوقف لا مختص الفقراء الفقراء ولا نه لو وفف على أولاده نناول الاغنياء والفقراء كذا ههنا، وفيه وجه آخر أنه مختص الفقراء منهم لانهم أهل الصدقات دون الاغنياء ولا ننا خصصنا الاقارب بالوقف المكوم، أولى الناس بالصدقة وأولى الناس بالصدقة الفقراء دون الاغنياء ، واختلفت الرواية فيمن يستحق الوقف من أقرباء الواقف ففي احدى الروايتين نخص بالورثة منهم لانهم الذين صرف الله اليهم ماله بعد موله واستغنائه عنه فكذلك يصرف اليهم من ماله ما لم يذكر له مصرفا، فعلى هذا يكون بينهم على حسب ميرائهم ويكون وفقاً عليهم نص عليه أحمد وذكره الفاضي لان الوقف يقتضي التأيد ، وإنما صرفناه الى هؤلاء لانهم أحق الناس بصدقته فيصرف اليهم مع بقائه صدقة ومحتمل أن يصرف اليهم على سبيل الارث على ما ذكره الحرقي ويبطل الوقف فيه كقول أبي يوسف والرواية الثانية يكون وقفاً على ما ذكره الحرقي ويبطل الوقف فيه كقول أبي يوسف والرواية الثانية يكون وقفاً على أقرب غصبة الواقف دون بقية الوراث ودون البعيد من الدصبات فيقدم الاقرب فالاقرب على حسب استحقاقهم لولا الموالي لانهم خصوا بالمقل عنه ويميراث مواليه فخصوا بهذا أيضاً ، فالشيخناوهذا لا يقوى عندي قان استحقاقهم لهذا دون غيرهم من الناس لا يكون إلا بدليل من نص أو إجماع ولا يقوى عندي قان استحقاقهم لهذا دون غيرهم من الناس لا يكون إلا بدليل من نص أو إجماع ولا فهم صرفه الى المساكين لانهم مصارف مال الله وحقوقه فان كان في أقارب الواقف مساكين كانها وأولى الوالى لان علنه لا نتحقق ههنا، وأقرب الواقل مساكين كان في أقارب الواقف مساكين كان وألهم المال الله وحقوقه فان كان في أقارب الواقف مساكين كانها والميات في المارون مال الله وحقوقه فان كان في أقارب الواقف مساكين كان والمناه المارون مال الله وحقوقه فان كان في أقارب الواقف مساكين كان والمارون مال الله وحقوقه فان كان في أقارب الواقف مساكين كان في أقارب الواقف مساكين كان والميات في المارون مالم المالويله الوالى المالويلة لمارون المالوية الوالي المالوي المالوي الويلة الويل المالويلة الويلة الويل

شركا. يحتمل أن يعود إلى أولاد أولاده أي بشترك أولاد المرقوف عليها وأولاد غيرهم الهموم لفظ الواقف فيهم ويتعين حمل كلامه عليه القيام الدليل عليه ،ولو قال على ولدي فلان وفلان تم على المساكين خرج فيه من الحلاف مثل ما ذكرنا ومحتمل أن يدخل في الوقف ولد ولده لاننا قد ذكرنا من قبل أن ظاهر كلام أحد أن قوله وقفت على ولدي يتناول نسله وعاقبته كلها

(فصل) ومن وقف على أولاده أو أولاد غيره وفيهم حل لم يستحق شيئة قبل انفصاله لانه لم ثبت له أحكام الدنيا قبل انفصاله قال أحد في رواية جعفر بن محد فيمن وقف نخلا على قوم وماتوالدوائم ولد مرلود قان كانت النخل قد أبرت فليس له فيه شيء وهو الاول وان لم تسكن قد أبرت فهو معهم وإنما قال ذاك لانها قبل الناهير تذم الاصل في البيم وهذا الموجود يستحق فصيبه من الاصل فيتبعه حصته من الخمرة كالو اشترى ذاك النصيب من الاصل وبعد التأبير لا تتبع الاصل ويستحقها من كان له الاصل فيكانت للاول لان الاصل كان كله له قاستحق عمرته كالو باع هذا النصيب منها ولم يستحق المرلود منها شيئا كالمشترى وهكذا الحكم في سائر عمر الشجر الظاهر فان المولودلا يستحق منه شيئا ويستحق عما ظهر بعد ولاده، وان كان الوقف أرضا فيها زرع يستحقه المائم فهو الاول وان كان عما يستحقه المشترى فللمولود حصته منه لان المولود يتجدد استحقاقه للاصل كتجدد ملك المشترى فيه

به لا على سبيل الوجوب كما أنهم أولى بزكاته وصلاته منع جواز الصرف الى غيرهم ولانا اذا صرفناه الى أقاربه على سبيل التعيين فهي أيضاً جهة منقطعة فلا يتحقق اتصاله الا بصرفه الى المساكين أفان لم يكن للواقف أقارب أو كان له أقارب فانقرضوا صرف الى الفقراء أوالمساكين وقفا عليهم لان القصد به انتواب الجاري عليه على وجه الدوام ، وإنما قدمنا الاقارب على المساكين لركونهم أولى فاذا لم يكونوا فالمساكين أهل لذلك فصرف اليهم إلا على قول من قال انه يصرف الى ورثة الواقف ملكا لهم فانه يصرف عند عدمهم الى بيت المال لانه بطل الوقف فيه بانقطاعه فصار ميراناً لاوارث له فكان بيت المال أولى به

⁽ فصل) وان وقف على من بجوز ثم على من لا بجوز كن وقف على أولاده ثم على البيع صح الوقف أيضاً وبرجع بعد القراض من بجوز الوقف عليه الى من يصرف اليه الوقف المنقطع كالمسئلة قبلها لان ذكر من لا بجوز الوقف عليه وعدمه واحد ومحتمل أن لابسح الوقف لانه جمع بين ما يجوز وما لا بجوز فأشبه تفريق الصفقة

⁽ فصل) فان قال وقفت هذا وسكت أو قال صدقة موقوفة ولم يذكر سبيله فلا نص فيه وقال ابن حامد يصح الوقف قال القاضي هوقياس قول أحمد فانه قال في النذر المطلق ينعقد موجباً لكفارة البين وهو قول مالك والشافعي في أحد قوليه لانه إزالة ملك على وجه القربة فوجب أن يصح

(الفصل الثاني) إذا وقف على قوم وأرلادهم وعاقبتهم و نسلهم دخل في الوقف ولد البنين بغير خلاف نعلمه فاما ولد البنات فقال الحرق لا يدخلون فيه وقد قال أحد فيمن وقف على ولده ما كان من ولد البنات فليس لهم فيه شي، فهذا النص محتمل أن يعدى الى هذه المسئلة ومحتمل أن يكون مقصوراً على من وقف على ولده ولم يذكر ولد ولده وقد ذكر ناذاك فيا تقدم، وعمن قال لا يدخل ولد البنات في الوقف الذي على أولاده وأولاد أولاده مالك ومحد بن الحسن وهكذا إذا قال على ذريتهم و نسلهم وقال أبو بكر وعبد الله بن حامد يدخل فيه ولد البنات وهو مذهب الشافعي وأبي يوسف لان البنات اولاده فأولادهن أولاد حقيقة فيجب أن يدخلوا في الوقف لتناول الاظلم، يوسف لان البنات اولاده فأولادهن أولاد حقيقة فيجب أن يدخلوا في الوقف لتناول الاظلم، وقد دل على صحة هذا قول الله تعالى (ونوحا هدينا من قبل ومن ذريته داود وسايان الى قوله وعيدى) وهو من ولد بنته فجعله من ذريته وكذلك ذكر الله تعالى قصة عبدى وابراهيم وموسى واسماعيل وإدريس ثم قال (أولئ الخاب الذين أنم الله عليهم من النبيين من ذرية آدم وعن حلنا من خوح ومن ذرية ابراهيم واسر اثبل) وعيدى معهم وقال الذي والله النبي متال ابناء البنات ولما حرمالله ولد بنته ولما قال الله تعالى (وحلائل أبنائكم) دخل في التحريم حلائل ابناء البنات ولما حرمالله تعالى البنات دخل في التحريم علائل ابناء البنات ولما حرمالله تعالى البنات دخل في التحريم بناتهن

ووجه قول الحرقي أن الله تمالى قال (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل عظ الأنثيين) فدخل فيه

مطلقاً كالأصحية والوصية، ولو قال وصيت بثاث مالي صح وأذاصح صرف الى مصارف الوقف المنقطع عند أنقراض الموقوف عليه كما ذكرنا

(مسئلة) (وأن قال وقفت داري سنة أو الى يوم يقدم الحاج لم يصح في أحد الوجهين) لان مقتضى الوقف التأبيد وهذا ينافيه (والوجه الآخر) يصح لانه منقطع الانتهاء فهوكما لو وقف على منقطع الانتهاء فان قامًا يصح فهو كمنقطع الانتهاء يصرف الى مصرف الوقف المنقطع الانتهاء

(فصل) فان قال هذا وقف على ولدي سنة ثم على المساكين صح وكذلك ان قال وقف على ولدي مدة حياتي ثم هو بعد موتي للمساكين صح لانه وقف متصل الابتدا. والانتها، وان قال وقف على المساكين ثم على أولادى صح ويكون وقفا على المساكين ويلنو قوله على أولادي لان المساكين لا انقراض لهم

﴿مسئلة﴾ (ولا يشترط اخراح الوقف عن يده في إحدى الروايتين)

ظاهر المذهب أن الوقف يزول به ملك الواقف ويلزم بمجرد اللفظ لان الوقف يحصل به وعن أحمد أنه لايلزم الا بالقبض واخراج الوقف عن يده فانه قال الوقف المعروف أن يخرجه من يده الى غيره يوكل فيه من يقوم به اختاره ابن أبي موسى وهو قول محمد بن الحسن لا فه تبرع بما لم يخرجه عن المالية فلم يلزمه بمجرده كالهبة والوصية

ولد البنين دون ولد البنات وهكذا كل وضع ذكر فيه الولد في الارث والحجب دخل فيه ولد البنين دون ولد البنين دون ولد البنات بالاتفاق ولد البنات ولانه لو وقف على ولد البنات ولانه لو وقف على ولد العباس في عصرنا لم يدخل فيه ولد بناته فكذلك إذا وقف على ولد العباس في عصرنا لم يدخل فيه ولد بناته فكذلك إذا وقف عليهم في حياته ولان لد البنات منسوبون الى آبائهم دون أمهاتهم قال الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتيا بنوهن أبناء الرجال الاباءد

وقولهم أنهم أولاد أولاد حقيقة قلنا الا أنهم لاينسبون الى الواقف عرفا ولذلك لوقال أولاد أرلادي المنتسبين الي لم يدخل هؤلا في الوقف، ولان ولد الماشمية من غير الماشمي ايس بهاشمي ولاينسب الى أبيها، واما عيسى عليه السلام الم يكن له أب ينسب اليه فنسب الى أمه اعدم أبيه ولذلك يقال عيسى بن مرم، وغيره الما ينسب ابيه كيحي بن ذكريا وقول النبي عَلَيْكِيْنَ إن ابني هذا سيده تجوز بغير خلاف بدليل قول الله تعالى (ما كان محد أبا احد من رجالكم) وهذا الخلاف فيا اذا لم يوجد ما يدل على تعيين أحد الامرين . فأما أن وجدما يصرف الهنظ الى أحدها المصرف اليه ولوقال على أولادي وأولاد أولادي على أن لولد البنات سهما ولولد البنين سهمين أو فاذا خلت الارض ممن يوجع نسبه الي من قبل أب أو أم كان المساكين أو كان البطن الاول من أولاده المرقرف عليهم كلهم بنات وأشباه هذا ما يدل على ارادة ولد البنات بالوزف دخلوا في الوقف، وان قال على أولادي وأولاد

﴿ فَصَلَ ﴾ قال رضي الله عنه(ويملك الموقوف عليه الوقف وعنه لأيملـكه)

ظاهر المذهب أن الملك ينتقل في الموقوف إلى الموقوف عليه قال أحمد إذا وقف داره على ولا أخيمه صارت لهم وهذا يدل على أنهم ملكوه وروي عن أحمد أنه لا يملك فان جماعة نقلوا عنه فيمن وقف على ورثته في مرضه مجوز لانه لا يباع ولا يورث ولا يصير ملكا للورثة وإنما ينتفعون بغلتها وهذا يدل بظاهره على أنهم لا يملكون ومحتمل أن يريد بقوله لا يملكون أي لا يملكون التصرف في الرقبة فان فائدة الملك وآثاره نابت في الوقف وعن الشافعي من الاختلاف نحو ماحكياه وقال أبو حنيفة لا ينتقل الملك في الوقف اللازم بل يكون حق الله تمالى لانه إزالة ملك عن العين والمنفعة على وجه القرية بتمليك المنفعة فانتقل إلى الله تمالى كالعتق

ولنا أنه سبب بزيل ملك الواقف وجه إلى من يصح بمليكه على وجه لم يخرج المال عن ماليته فوجب أن ينقل الملك اليه أن ينقل الملك المالية كالمبة والبيم ولانه لوكان عمليك المنفعة المجردة لم يلزم كالعارية والسكنى ولم يزل ملك الواقف عنه كالعارية، ويفارق المتق قائه أخرجه عن المالية والمتناع النصرف في الرقبة لا يمنع الملك كام الولد

ولنا ما رويناه من حديث عمر ولأنه تبرع يمنع البيع والهبة والميراث فيسلزم بمجرده كالعتق، ويفارق الهبة فانها عليك مطلق والوقف تحبيس الاصل وتسبيل المنفعة فهو بالعتق أشسبه والحاقه به أولى .

أولادي المنتسبين الي أو فير ذوي الارحام أو نحو ذلك لم يدخل فيه ولدالبنات ، وان قال على ولد فلان وفلانة وفلانة وأولادهم دخل فيه والد البنات ، وكذلك لو قال على أنه من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده ، وان قال الهاشي وقفت على أولادي وأولاد أولادي اله شميين لم يدخل في الوقف من أولاد بناته من كان غير هاشي ، فامامن كان هاشميا من غير أولاد بنيه فهل يدخلون ? على وجهين (اولاهما) أنهم بدخلون لانهم اجتمع فيهم الصفتان جيما كونهم من أولاد أولاد وكونهم هاشميين (والثاني) لا يدخلون لانهم لم يدخلوا في مطلق أولاد أولاده فاشبه ما لو لم يقل الهاشميين وان قال على أولادي عن ينسب الى قبياتي فكذلك

(الفصل الثالث) انه إذا رقف على أولاد رجل وأولاد أولاده استوى فيه الذكر والانثى لأنه تشريك بينهم واطلاق التشريك يقتضي النسوية كالو أقر لهم بشيء وكولد الام في الميراث حين شرك الله تعالى بينهم فيه فقال (فهم شركا. في الثلث) نسادوا فيه ولم يفضل بعضهم على بعض وايس كذلك في ميراث ولد الابوين وولد الاب فان الله تعالى قال (فان كانوا إخوة رجالا ونسا، فللذكر مثل حظ الاشيين) ولا أنه في هذا خلافا

(الفصل الرابع) أنه اذا فضل بعضهم على بعض فهو على ما قال فلو قال رقفت على أولادي وأولاد أولادي على أن الذكر سهدين واللاشي سهما أو الذكر مثل حظ الاشبين أوعلى حسب ميراتهم

لا يجوز الموقوف عليه وطء الامة الموقوف لانا لانأمن حباما فتنقص أو تتلف أو تخرج من الوقف بكونها أم ولد ولان ملسكة ناقص فان وطيء فلا حد عليه الشبهة ولامهر عليه لانه لو وجب لوجب له ولا يجب للانسان شيء على نفسه

﴿ مسئلة ﴾ (وان ولدت فالولد حر)

لأنه من وطء شبهه وعليه قيمته يوم الوضع يشترى بهاعبد مكانه لانه فوت رقه وتصير أم رلد له لانه أحبلها بحر فى ملك فاذا مات عتقت وتجب قيمتها فى تركته لانه أنافها على من بعده من البطون فيشتري بها جارية تكون وقفاً مكانها، وإن قلنا لا بملكها الوقوف عليه لم تصرأم ولدله بذلك لانها أجنبية همسئلة (فان أعتقها لم ينفذ عتقه)

لانه يتعلق به حق غيره ولان الوقف لازم فلا يمكن من إبطاله فانكان نصف العبدوقفاً ونصف ه طلقاً فاعتقصاحب الطلق لم يسر عتقه الى الوقف لانه إذا لم يعتق بالمباشرة فبالسراية أولى

﴿مسئلة﴾ (وان وطثها أجنبي بشبهة فالولد حر)

[﴿] مَسَّلَةً ﴾ (ويملك صوفه ولبنهو ثمرته ونفعه) لانه عاءما ــكه ولا نعلم في ذلك خلافا

[﴿]مسئاة﴾ (وليس له وطء الجارية فان فعل فلاحد عليه ولامهر)

أو على حسب فرائضهم أو بالمكس من هذا أو على أن الكبير ضعف ما الصغير أو العالم ضعف ما العجاهل أو العائل ضعف ما النبه المحاهل أو العائل ضعف ما النبي أو على النفضيل واحداً معينا أو ولده أو ما أشبه هذا فهو على ما قال لان ابتداء الوقف مفوضاليه فكذاك تفضيله وترتيبه وكذلك أن شرطاخراج بعضهم بصفة ورده بصفة مثل أن يقول من تزوج منهم فله ومن فارق فلا شيء له أوعكس ذلك أو من حفظ القرآن فله ومن نسيه فلا شيء له ومن اشتغل بالبلم فله ومن ترك فلا شيء له أو من كان على مذهب كذا فله ومن خرج منه فلا شيء له فكل هذا صحيح على ما شرط عرقدر وى هشام بن عروة أن الزبير جعل دوره صدقة على بنيه لانباع ولا توهب وأن المردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولامضر بها فان استفنت بزوج فلاحق لها أوقف وليس هذا تعايقا الوقف بصفة بل الوقف مطانى والاستحقاق له بصفة وكل هذا مذهب الشافعي ولا نهلم فيه خلافا

(فصل) والمستحب أن يقسم الوقف على أُولاده على حسب قسمة الله تعالى الميراث بينهم للذكر مثل حظ الاثبين . وقال الفاضي : المستحب التسوية بين الذكر والانثى لان القصد القربة على وجه الدوام وقد استووا في القرابة

لاعتقاده أنه يطأ في ملكه وإن كان الواطيء عبدا وعليه المهر لاهل الوقف لانه وطيء جاريتهم في غير ملك أشبه الامة المطلقة، وتجب قيمته لانه كان من سبيله أن يكون مملوكا فمنعه اعتقاد الحرية من الرق فوجبت قيمته يشتري بها عبداً يكون وقفاً وتعتبر قيمته يوم تضعه حياً لانه لا يمكن تقويمه قبل ذلك وان وطثها مكرهة أوطاوعته فعليه الحد اذا انتفت الشبهة والمهر لاهل الوقف لانه وطيء جارية غيره ويكون ولدها وقفاً معها لانه تبع لها

﴿ مسئلة ﴾ (وان تلفت فعليه قيمتها يشترى بها مثلها)

سواء أتلفها أجنبي أو الواقف كما لوأتلف غير الوقف،وان أتلفه الموقوف عليه فعليه قيمته أيضاً يشترى بهامثله يقوم مقامه لانه لاعلك التصرف في رقبته عاله نفعه ويحتمل أن يملك الموقوف عليه قيمة الولد فيما إذا وطنها أجنبي بشبهة فأتت بولدولا يلزمه قيمته ان أولدها لذلك

﴿ مسئلة ﴾ (وله نزويج الامة وأخذ مهرها وولدها وقف معها ومحتمل أن يملـكه)

يجوز للموقوف عليه تزويج الامة الموقوفة لانه عقد على منفعتها أشبه الاجارة ولان الموقوف عليه لايمك استيفاء هذه المنفعة فلا يتضرر بتمايك غيره إياها والمهر للموقوف عليه لانه بدل نفعها أشبسه الاجرة، ويحتمل أن لايجوز تزويجها لانه عقد على منفعتها في العمر فيفضى إلى نفويت منفعتها في حق البطن الثانى، ولان النكاح يتعلق به حقوق من وجوب بمكين الزوج من استمناعها ومبيتها عنسده البطن الثانى، ولان النكاح يتعلق به حقوق من وجوب بمكين الزوج من استمناعها ومبيتها عنسده فتفوت خدمتها في الليل على البطن الثانى فان طلبت التزويج وجب تزويجها لانه حق لها طلبته فنعينت (الحزم السادس)

ولنا أنه إيصال قال اليهم فينبغي أن يكون بينهم على حسب الميراث كالعطية ولان الذكر في مظنة الماجة أكثر من الانثى لان كلواحد منها في العادة يتزوج ويكون له الولد فالذكر نجب عليه نفقــة امرأنه وأولاده والمرأة ينفق عليها زوجها ولا يلزمها نفقة أولادها ، وقد فضل الله الله كل كل الانثى في الميراث على وفق هذا المعنى فيصح تعليله به ويتعدى الى الوقف والى غيره من العطايا والصلات وما ذكره القاضي لا أصل له وهو ملغي بالميراث والعطية ، فان خالف فسوى بين الذكر والانثى أو فضلها عليه أو فضل بعض البنين أو بعض البنات على بعض أرخص بعضهم بالوقف دون بعض فقال أحد في رواية محدين الحكم : إن كان على طريق الاثرة بأكره، وان كان على أن بعضهم له عيال و ٢ حاجة يعنى فلا بأس به . ورجه ذلك ان الزبير خص المردودة من بناته دون المستغنية منهن بصدقته ، وعلى قياس قول أله لد لو خص المشتغلين بالعلم من أولاده برقفه تحريضا لهم على طلب العلم أو ذا الدين دون الفساق أو المريض أو من له فضل من أجل فضيلته فلابأس . وقد دل على محة هذا أن أبابكر الصديق رضى الله عنه نجل عائشة جذاذ عشر من وسقا دون سائر ولده ، وحديث عمر أنه كتب: بسمر الله الرحن الرحيم، هذا ما أوصى به عبد الله أمير المؤمنين ان حدث به حدث ان ثمغا وصرمة بن الاكوع والعبد الذي فيه والمائة سهمالتي بخيبر ورقية الذي فيه الذي أطعمه محمد عليالي الوادتليه حفصة ماعاشت ثم يليه ذو الرأي من أهلها أنلاياع ولايشترى ينفقه حيث رأىمن السائل والحروم بذوي القربي الاحرج على من وايه إن أكل أو آكل أو أشرى رقيقا منه . رواه أبوداودوفيه دليل على تخصيص حفصة دون إخوتها وأخواتها

الاجابة اليه ومافات من الحق به يفيت تبعاً لابقائها حقها فلا يكون مانعاً من نرويجها كغيرالموقوفةاذا طلبت ذلكواذا زوجها فولدت من الزوج فولدها وقف معها لان ولدكل ذات رحم حكمه حكمهاكام الولد والمكاتبة ومحتمل أن يملك الموقوف عليه ولدها لانه من عائها

﴿ مسئلة ﴾ (وان جني الوقف خطأ فالأرش على الموقوف عليه ومحتمل أن يكون في كسبه) اذا جني الوقف جناية موجبة للمال لم يتعلق أرشها برقبنه لانه لايمكن بيعبا وبجب أرشها على الموقوف عليه لأنه ملك تعذر تعلق أرشه برقبته فكان على مالكه كجاية أم الولد ولا يلزمه أكثر من قيمته كأم الولد، فإن قامًا إن الوقف لا الله فالارش في كسبه لا نه تعذر تعلقه ترقبته لكونها لاتباع وبالموقوف عليه لأنه لايماكه فكان في كسبه كالحر، ويحتمل أن يكون في بيت المال كارش جناية الحرالمسر. قال شيخنا : وهذا احمال ضعيف فان الجناية أنما تكون في بيتالمال في صورة تحملها العاقلة عند عدمها وجناية العبد لانحملها العاقلة ، وإنكان الوقف على المساكين فينبغي أن يكون الارش في كسبه لأنة ليس له مستحق مدين يمكن الحِباب الارش عايــه ولا يمكن تعلقه برقبته فتعين في كسبه ، ومحتمل أن يكون في بيت المال ، وإن جني جناية توجب القصاص وجب سواء كانت على الموقوف عليه أو على ﴿ مسئلة ﴾ قل (فاذا لم ببق منهم أحد رجع الى المساكين)

يعتي إذا وقف على قوم ونسلهم ثم على المساكين فانقرض القوم ونسلهم فلم بيق منهم أحد رجم الى المساكين ولم ينتقل اليهم ما دام أحد من القوم أو من نسلهم باقيالا به رتبه المساكين بعدهم والمساكين الذين يستحقون السهم من الزكان و رالفقرا، يدخلون فيهم وكذلك لفظ الفقرا، يدخل فيه المساكين المنكل واحدمن الانظين يطلق عليهما، والمعنى الذي يسميان به شال لها وهو الحاجة والفاقة ولهذا لما سمى الله عز وجل المساكين في مصرف كفارة اليمين وكفارة الظهار وفدية الاذى تنارلهما جيماً وجاز الصرف الميكل واحد منهما ، ولما ذكر الفقرا، في قوله (القراء الذين أحصروا في سبيل الله) وفي قوله (وتؤتوها الفقرا، فهوخير لكم) تناول القسمين، وكل وضع ذكر فيه أحدا الفظين تناول القسمين الا في الصدقات لان الله تعالى جمع بين الاسمين وميز بين المسميين فاحتجنا الى التمييز بينهما ، وفي غير الصدقات يستحقالكل بكل واحد من الاسمين فان جم بين الاسمين، بالوقف أيضا فقال وقفت غير الصدقات ، وان قال على الفقرا، والمساكين فصفين أو بالانا وجب المييز بينهما أيضا فنز لناهما من آجهما من سهام هذا على الفقرا، والمساكين فياس المذهب جواز الاقتصار على أحد الصنفين وإباحة الصدقات ، وان قال على الفقرا، والمساكين فقياس المذهب جواز الاقتصار على أحد الصنفين وإباحة الصدقات ، وان قال على الفقرا، والمساكين فقياس المذهب جواز الاقتصار على أحد الصنفين وإباحة المعدم الى واحد كا قلنا في الزكاة و يتخرج أن لايجوز الدفع الى أقل من ثلاثة من كل صنف بناء على المقدم الى واحد كا قلنا في الزكاة و يتخرج أن لايجوز الدفع الى أقل من ثلاثة من كل صنف بناء على

غيره ، فان قنل بطل الوقف فيه وإن قطع كان باقيه وقفاً كما لو تلف بفعل الله تعالى

⁽ فصل) وإن جني على الوقف جناية موجبة الهال وجب لان ماليته لم تبطل ولو بطلت مالينه لم يبطل ارش الجناية عليه فان الحر بجب ارش الجناية عليه فان قتل وجبت قيمته وليس الموقوف عليه المفو عنها لانه لايختص بها ويشترى مثل المجني عليه يكون ونفا ، وقال بعض الشافعية يختص الموقوف عليه بالقيمة إن قلنا أنه يملك الموقوف لانها بدل ملكه

وننا أنه ملك لا يحتص به فلم يختص ببدله كالعبد المشترك والمرهون، وبيان عدم الاختصاص ظاهر فانه يتعلق به حق البطن الثاني فلم بجز إبطاله ولا نعلم قدر ما يستحق هذا منه فيعفو عنه فلم يصحالهفو عن شيء منه كما لو أنلف رجل رهنا أخذت منه قيمته فجعلت رهنا ولم يصح عفو واحد منهما عنه ، وإن كات الجناية عمداً بحضاً من مكافى، له فالظاهر أنه لا يجب القصاص لانه بحل لا يحتص الموقوف عليه فلم بجز أن يقتص من قاتله كالعبد المشترك ، وقال بهض أصحاب الشافعي يكون ذلك الى الامام فان قطعت يد العبد أو بهض أطرافه فله استيفاء القصاص لانه حق لايشاركه فيه غيره ، وأن كان القطع لا يوجب القصاص أو يوجبه فعفا عنه وجب نصف قيمته ، فأن أمكن أن يشترى بها عبد كامل وإلا اشتري شقص من عبد

[﴿] مسئلة ﴾ (واذا وقف على ثلاثة ثم على المساكين فمن مات منهم رجع نصيبه الى الاخرين فاذا مانا رجع الى المساكرن) لانه حمله لهم مشروطا بانقراض الثلاثة فوجب اتباع شرطه في ذلك

القول في الزكاة أيضا . ولاخلاف في أنه لا يجب تعميمهم بالعطية كالا يجب استيعابهم بالزكاة ولا في الله يجوز التفضيل بين من يعطيه مهم سوا، كانوا ذكوراً أو إناثا أو كان الوقف ابتداء أوانتقل البهم عن غيرهم ، وضابط هذا أنه متى كان الوقف على من يمكن حصرهم واستيعابهم والتسوية بينهم وجب استيعابهم والتسوية بينهم إذا لم يفضل الواقف بعضهم على بعض ، قان وقف على من لا يمكن حصرهم كالمساكين أوقبيلة كبيرة كبي يمم وبي هاشم جازالدفع الى واحدوالى أكثر منه وجاز التفضيل والتسوية لان وقف علمه بتعذر استيعابهم دليل على أنه لم يرده و من جاز حرمانه جاز تفضيل غيره عليه ، قان كان الوقف في ابتدائه على من يمكن استيعابه فصار بمن لا يمكن استيعابه كرجل وقف على ولده وولد ولاد ولاد ولد، فصاروا قبيلة كبيرة نخرج عن الحصر من لم أن يقف على رضي الله عنه على ولده و ونسله قانه يجب تعميم من أمكن مهم والتسوية بينهم لان التعميم كان واجبا وكذلك التسوية فاذا تعذر وجب منه ماأمكن كالواجب الذي يعجزعن بعضه ولان الوقف ثما لا يمكن ذلك التسوية لامكانه وصلاح لفظه في جب العمل بما أمكن منه عامكن يعجزعن بعضه ولان الوقف عما لا يمكن ذلك فيم

(فصل) وان وقف على سبيل الله أو ابن السبيل او الرقاب او الفارمين فهم الذين يستحقون السهم من الصدقات لايعدوهم الى غيرهم لان المطلق من كلام الآدميبن محمول على المهبود في الشرع فينظر من كان يستحق السهم من الصدقات فالوتف مصروف اليه وشرحهم بأنى في موضعه إنشاء الله

كسائر شروطه وكما لو وقف على ولد. ثم على المساكين فانه لا يصرف الى المساكين شيء من الوقف إلا بعد انقراض الولدكذا ههذا

(فصل) قال رضي الته عنه (ويرجع الى شرط الواقف في قسمه على الموقوف عايهم في التقديم والنا خير والجمم والترتيب والتسوية والتفضيل واخر اجمن شاء بصفة وادخاله بصفة وفي الناظر فيه والايقاف عليه وسائراً حواله لانه ثبت بوقف في فوجب أن يتبسع فيه شرطه ولان ابتداء الوقف مفوض اليه فكذلك تفضيله وترتيبه، وكذلك إن شرط إخراج بعضهم بصفة ورده بصفة مثل أن يقول من تروج منهم فله ومن فارق فلا شيء له أو من اشتفل ومن فارق فلا شيء له أو من كان على مذهب كذا فله ومن نسيه فلا شيء له ، أو من اشتفل بالهم فله ومن تركه فلا شيء له أو من كان على مذهب كذا فله ومن خرج منه فلا شيء له ، وكذلك أن وقف على أو لاده على ان للانتي سهما ولذكر سهمين أو على حسب ميرائهم أو بالمكس أو على أن للكبير ضعف ما للصفير أو للفقير ضعف ما للغني أو عكس ذلك أو عين بالنفضيل واحداً معيناً أو ولده أوما أشبه هذا فهو على ماقال لما ذكرنا فكل هذا صحيح وهو على ماشرط ، وقد روى هشام بن عروة ان الزبير جمل دوره صدقه على بنيه لا تباع ولا توهب وان للمردودة من بئاته أن تسكن غير مضرة ولا مضرة ولا مضر بها نان استغنت بزوج فلاحق لها في الونف وليس هذا تعليفا للوقف بصفة بل وقف مطلق والاستحقاق له بصفة وكل هذا مذهب الشافعي ولا نعم فيه خلافا

تمالى ، وإن وقف على الاصناف النمانية الذين يأخذون الصدقات صرف اليهم وبعملى كل واحدمنهم من الوقف مثل القدر الذي يعطي من الزكاة لابزاد على ذلك فيعطى الفقير والمسكين مايتم به غناؤه والنفارم قدر ما يقضي غرمه ، والمسكانب قدر ما يؤدي به كتابته ، وابن السبيل مايبلغه ، والفازي مايحتاج اليه لفزوه وان كان غنيا ، واختلف في قدر ما يحصل به الفنى فقال احد في رواية علي بن سعيد في الرجل يعطى من الوقف خمسين درهما فقال ان كان الواقف ذكر في كتابه المساكين فهو مثل الزكاة ، وان كان متطوعا أعطى ماشا. وكيف شاء فقد نص احد على الحاقه بالزكاة فيكون الحلاف فيه الزكاة والله أعلى ، وان وقف على جبم الاصناف اوعلى صنفين اوا كثر فهل بجوز الاقتصاد على صنف واحد او يجب اعطاء بعض كل صنف من الموقوف عليه على وجهين بناء على الزكاة

(فصل) واذا رقف على سببل الله وسببل الثواب وسبيل الخير فسبيل الله هو الغزو والجهادفي سببل الله فيصرف ثلث الوقف إلى من يصرف اليهم السهم من الزكاة وهم الغزاة الذين لاحق لهم في الديوان وان كانوا أغنيا، ، وسائر الوقف يصرف إلى كل مافيه أجر ومثوبة وخير لان اللفظ عام في ذلك ، وقال أصحابنا بجزأ الوقف ثلاثة أجزا، فجز، يصرف إلى الغزاة وجز، يصرف إلى أقرب الناس اليه من الفقرا، لانهم أكثر الجهات ثوابا فان النبي والمسائح قال « صدقتك على ذي القرابة صدقة وصلة » والثالث يصرف إلى من يأخذ الزكاة لحاجته وهم خمسة أصناف :الفقرا، والمساكين والرقاب

﴿ مسئلة ﴾ (فان لم يشرط ناظراً فالنظر للموقوف عليه وقيل للحاكم ينفق عليه من غلته)

النظر في الوقف لن شرطه الواقف لان عمر رضي الله عنه جعل وقفه الى حفصة تليه ماعاشت ثم يليه ذو الرأي من أهاها، ولان مصرف الوقف يتبع فيه شرط الواقف فكذلك النظر فان جعل النظر للموقوف عليه لنفسه جاز وإن جعله الى غيره صح ، فان لم بجعله الى أحد أو جعله لانسان فمات فالنظر للموقوف عليه لانه ملكه يختص بنفعه فكان نظره اليه لملكه المطلق، ويحتمل أن ينظر فيه الحاكم اختاره ابن أبي، وسي قال شيخنا ومحتمل أن يكون ذلك مبنياً على ان الملك فيه هل ينتقل الى الموقوف عليه أو الى الله تعالى فالحاكم يتولاه فان قلنا هو لله تعالى فالخاكم يتولاه وبصرفه الى مصارفه لانه مال الله فكان النظر فيه الى حاكم المسلمين كالوقف على المساكين والمساجد ونحوها أو على من لا يمن حصرهم واستيعامهم فالنظر فيه الى الحاكم الوقف على المساكين والمساجد ونحوها أو على من لا يمن حصرهم واستيعامهم فالنظر فيه الى الحاكم لانه ليس له مالك معين ينظر فيه وللحاكم أن يستنيب فيه لان الحاكم لا يمكنه تولى النظر بنفسه

⁽فصل) ومتى كان النظر للموقوف عليه إما بجمل الواقف النظر له أو لكونه أحق بذلك عندعدم ناظر سواه أوكان واحداً مكلفاً رشيداً فهو أحق بذلك رجلا كان أو امرأة عدلا أو فاسقا لانه ينظر لنفسه فكان له ذلك في هذه الاحوال كملكه المطاق ويحتمل أن يضم الى الفاسق أمين حفظا لاصل الوقف عن البيم والتضييع ، وان كان الوقف جماعة رشيدين فالنظر للجميع لمكل انسان في حصته

١٤٤ تقسيم الوقف الى معلوم الابتدا. والانتها والى منقطع ومعنى كل وحكه (الفي والشرح الكبير) والفارمون لمصلحتهم وابن السبيل لان هؤلاء أهل حاجة منصوص عليهم في القرآن فكان من أصافه تعالى عليه في كتابه أولى من غيره ، وأن ساواه في الحاجة وهذا مذهب الشانهي

ولنا ان لفظه عام نلا يجب النخصيص بالبعض لكونه اولى كالمقرا. والمساكين في الزكاة لا يجب تخصيص أفاريه منهم بها رإن كانوا أولى ، وكذلك سائر الالفاظ العامة ، وإن أوصى في أواب البر صرف في كل مانيه بر وقربة ، وقال أصحابنا يصرف في أربعة جهات: أقاربه غير الوارثين والمساكين والجهاد والحج قال ابو الخطاب وعنه فداء الاسرا ، مكان الحج ووجه القولين ما تقدم في التي قبلها

(مسئلة) قال (فان لم يجمل آخره للمساكين ولم ببق ممن وقف عليه أحد رجع الى ورثة الواقف في احدى الروايتين عن ابي عبدالله رحمه الله، والرواية الاخرى كرون وقفا على أقرب عصبة الواقف)

وجملة ذلك أن الوقف الذي لا اختلاف في صحبه ما كان معلوم الابتدا. والانتها، غير منقطع مثل أن يجمل على المدا كين او طائفة لايجوز بحكم العدادة القراضهم ، وإن كان غير معلوم الانتها، مثل أن يقف على قوم يجوز انقراضهم بحكم العادة ولم يجمل آخره للمساكين ولا لجه غير منقطعة فان الموقف يصح وبه قال مالك وابو يوسف والشافعي في أحد قوليه ، وقال محدد بن الحسن لا يصح .

فان كان الموقوف عليه صغيراً أو مجنونا أو سفيها قام وليه في النظر مقامه كملكه المطلق، وان كان النظر الموقوف عليه بتولية الواقف أو الحاكم أو لبعض الموقوف عليهم لم يجز أن يكون إلا أميناً فان لم يكن أميناً لم تصح ولايته إن كانت من الحاكم وأزبات بده ، وإن ولاه الواقف وهو فاسق أو كان عدلا ففسق ضم اليه أه بين الحقين، ويحتمل أن لاتصح تولية الفاسق وينعزل اذا فسق لانها ولاية على حق غيره فنافاهاالفسق كالو ولاه الحاكم وكما لو لم يمكن حفظ الوقف من بقاء ولايته فان بده تزال لان مراعاة حفظ الوقف أهم من ابقاء ولاية الفاسق عليه كفقته فان لم يكن شرط الواقف لانه لما التع شرطه في مصرفه وجب اتباعه في كفقته فان لم يكن شرط فن غلته لان الوقف اقتضى تحبيس أصله وتسبيل فعه ولا يحصل ذلك إلا بالانفاق عليه فهو من ضرورته ، وكذلك عمارة الوقف قياساً على نفقته فان ته طات منافع الحيوان الموقوف فنفقته على المؤقوف عليه لانه ملكه و يحتمل وجوبها في بيت المال و يجوز بيعه على مانذكره

و مسئلة ﴾ (وان وقف على ولده ثم على المساكين فهو لولده الذكور والاناث والحبالى بالسوية) وكذلك إن قال وقف على أولادي أو على ولد فلان لانه شرك بينهم وإطلاق النشريك يقتضي النسوية كما لو أقر لهم بشيء وكولد الام في الميراث حين شرك الله تعالى بينهم فيه فقال (فهم شركاه في النات) تساووا فيه ولم بفضل بعضهم على بعض وليس كذلك في ميراث ولد الابوين وولد الاب

وهر القول الثاني الشافعي لان الوقف مفتضاء التأبيد فاذا كان منقطعا صار وقفا على مجهول فلم يصح كالو وقف على عن ل في الابتداء

ولنا انه تصرف معلوم المصرف فصح كا لو صرح عصرفه المتصل ولان الاطلاق إذا كان له عرف حل عليه كقد البلد وعرف الصرف وهمنا م أولى الجهات به فكأنه عينهم. اذا ثبت هذا قانه ينصرف عند أنقراض الوقوف عليهم إلى أقارب الواتف وبه قال الشانعي ، وعن احمد رواية أخرى انه ينصرف إلى ألمساكين واختاره القاضي والشريف ابوجعفر لانه مصرف الصدقات وحقوق الله تعالى مناالـكمفارات وتحرها فاذا وجدت صدقة غير معينة المصرف انصرفت اليهم كما لو نذر صدقة مطلقة وعن احمد رواية ثالثة انه يجمل في بيت مال المسلمين لانه مال لامستحق له فأشبه مال من لاوارشله وقال أبر يوسف يرجم إلى الواقف رالى ورثنه إلاأن يقول صدقة موقوفة ينفقمنها علىفلان وعلىفلان فاذا انقرض المسمى كانت المقراء والمما كين لأنه جملها صدقة على مسمى فلاتكون على غيره ويفارق ماإذا قال ينفق منها على فلان وفلان فأنه جعل الصدقة مطلقة

وا ا أنه أزال ملكه لله تمالى فلم يجز أن برجم اليه كا لو أعتق عبداً، والدليل على صرفه إلى اقارب الواتف أنهم أولى الناس بصدقته بدليل قول الني عَلَيْكَيْدُ « صدقتك على غير رحك صدقة وصدقتك على رحمك صدقة وصلة، وقال دانك إن تدع ورثنك أغنيسا. خير من أن تدعهم عالة

فان الله تمالى قال (فان كا وا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين) ولا نملم في هــذا خلافا ﴿ مسئلة ﴾ (ولا يدخل فيه ولد البنات وهل بدخل فيه ولد البنين ? على روايتين)

اختلفت الرواية عن أحمــد رحمه الله في ذلك فروي عنه مايدل على انه يكون وقفاً على أولاد. وأولاد بنيه الذكور والاناث مالم تكن قرينة تصرفه عن ذلك دون أولاد البنات. قال المروذي: قلت لابي عبد الله ما تقول في رجل وقف ضيعة على ولده فمات الاولاد و تركوا النسوة حوامل ? نقال كل ماكان من أولاد الذكور بنات كن أو بنين فالضيعة موقوفة عليهم وماكان من أولاد البنات فليس لهم فيه شيء لانهم من رجل آخر ، ووجه ذلك أن الله تمالى لما قال (يوصيكم الله في أولادكم) دخل فيه ولد البنينوإن سفلوا ، ولما قال (ولابويه لمكل واحد منها السدس إن كان له ولد) تناولولد البنين فالمطلق من كلام الآدمي أذا خلا عن قرينه ينبني أن محمل على المطلق من كلام الله تعمالي ويفسر يما يفسر به ولان ولد الولد ولد بدليل قوله تعالى (يابني آدم ، ويابني اسرائيل) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ارموا يابني اساعيل فان أباكم كان رامياً » وقال « نحن بنو النضر بن كنانة » ولانه لو وقفعلى ولد فلان وهم قبيلة دخل فيه ولد البنين فكذلك اذا لم يكونوا قبيلة (والرواية التانية) لايدخل فيه ولد الولد بحال وسواء فيذلك ولد ابينين وولد البنات اختاره القاضي وأصحابه لازالولد حقيقة وعرفا أنما هو ولده لصلبه وأنما سمي ولد الولد ولداً مجازاً ولهذا يصح نفيه فيقال ماهذا ولدي

يتكفنون الناس ولان فيه اغناؤهم وصلة أرحامهم لأنهم أولى الناس بصدقاته النوافل والمفروضات كذلك صدقته المنقولة، إذا ثبت هذا قانه في ظاهر كلام الخرق وظاهر كلام احديكون للفقرا، منهم والاغنياء لان الوقف لا مختص الفقراء ولو وقف على أولاده تناول الفقراء والاغنياء كذا همنا وفيه وجه آخر انه مختص الفقراء منهم لانهم أهل الصدقات دون الاغنياء ولانا خصصناهم بالوقف المكونهم أولى الناس بالصدقة واولى الناس بالصدقة الفقراء دون الاغنياء واختلفت الرواية نيمن يستحق الوقف من أقرباء الزاقف في احدى الروايتين يرجع الى الورثة ، نهم لانهم الفين صرف الله تعالى البهم من صدقته مالم يذكر له مصر فاولان الذي ويتنايق قال وإنك إن تترك ورثنك عنه فكذلك يصرف البهم معالة يتكففون الناس الفي هذا يكون ينهم على حسب ميراثهم ويكون وقفا عليهم نص عليه أحد وذكره القاضي لان الوتاف يقتفي التأبيد ، وإنما صرفناه الى هؤلاء لانهم أحق عليهم نص عليه أحد وذكره القاضي لان الوتاف يقتفي التأبيد ، وإنما صرفناه الى هؤلاء لانهم أحق الناس بصدقته فصرف البهم مع قائه صدفة ، ومحتمل كلام الخرق أن يصرف البهم على سبل الارث و يبطل الوقف فيه . فيل هذا يكون كقول أبي يوسف (والرواية الثانية) يكون وقفا على أقرب على حسب دون يقية الورثة من أصحاب الفروض ودون البعيد من العصبات فيقدم الاقرب قالاقرب على حسب حدون يقية الورثة من أصحاب الفروض ودون البعيد من العصبات فيقدم الاقرب قالاقرب على حسب عندي فان استحقاقهم لولاء الموالي لانهم خصوا بالمقل عنه وبيراث مواليه فيصوا مهذا أيضاً ، وهذا لا يقوى عندي فان استحقاقهم لمذادون غيرهم من الناس لا يكون الا بدليل من نص أو إجماع أو قياس ولا عندي فان استحقاقهم لمذادون غيره من الناس لا يكون الا بدليل من نص أو إجماع أو قياس ولا

أنما هو ولد ولدي . فأما ولد البنات فلا يدخلون بنير خلاف لانهم لم يدخلوا في قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) قال الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الاباعد

(فصل) فان قال على ولد ولدي لصلي فهو آكد في اختصاصه بالولد دون ولد الولد، وإن قال على ولدي وولد ولدى ثم على المساكين دخل فيه البطن الاول والثاني ولم يدخل فيه البطن الثالث وإن قال على ولدي وولد ولدي ولد ولد ولدي دخل فيه ثلاثة بطون دون من بعدهم، و، وضع الحلاف المطلق، فأما مع وجود دلالة تصرف الى أحد الحملين فانه يصرف اليه بغير خلاف، ثل أن يقول على ولد فلان وهم قبيلة لدى فيهم ولد من صلبه أو قال ويفضل الولد الاكبر أو الانضل أو الأعلم على غيرهم أو قال فاذا خلت الارض من عقبي عاد الى المساكين أو قال الأعلى ولد ولدي غير ولد البنات أو غير ولد فلان أو قال يفضل البطن الأعلى على الثاني أو قال الأعلى فالأعلى وأشباه ذلك فهذا وصرف الفظه الى جميع المله وعقبته ، فان اقترنت به قرينة تقتضي تخصيص أولاده لصابه بالوقف مثل أن يقول على ولدي لصلي أو الذين يلونني ونحو هذا فانه بختص بالبطن الاول دون غيرهم ، وإذا قلنا بتعميمهم الما بالقرينة واما لقولنا ان المطلق يقتضي التعميم ولم بكن في لفظه ما يقتضي تشريكا ولا ترتيباً احتمل ان بكون بين الجميع على التشريك لانهم دخلوا في اللفظ دخولا واحداً فوجب أن بشتركوا

نعلم فيه نصا ولا إجاءا ولا يصح قياسه على ميراث ولا الموالي لان علته لا تتحقق هاهنا وأقرب الافوال فيه صرفه الى المساكين لانهم مصارف مأل الله تعالى وحقوقه فان كان في أقارب الواقف مساكين كانوا أولى به لاعلى سبيل الوجوب كا أنهم أولى بزكاته وصلاته مع جو از الصرف الى غيرهم ولاننا اذا صرفناه الى أقاربه على سبيل التميين فهي أيضا جهة منقطعة فلا يتحقق انصاله إلا بصرفه إلى المساكين، وقال الشافعي يكون وتفاعلى أقرب الناس الى الواقف الذكر والانشى فيه سواء

(فصل) فان لم يكن الواقف أقارب أو كان له أقارب فانقرضوا صرف إلى الفقراء والمساكين وقفا عليهم لان القصد به الثواب الجاري عليه على وجه الدوام وأما قدمنا الاقارب على المساكين لحكمهم أولى فاذا لم يكرنوا فالمساكين أهل الذلك فصرف اليهم الاعلى قول من قال إنه يصرف الى ورثة الواقف ملكا لهم فانه يصرف عند عدمهم الى بيت المال لانه بطل الوقف فيه بانقطاعه وصاد ميراثا لا وارث له فكان بيت المال به أولى

(فصل) فان قال وقفت هذا وسكت أو قال صدقة موقوفة ولم يذكر سبيله فلا نص فيه وقال ابن حامد يصح الوقف قال القاضي هو قياس قول أحمد فانه قال في النذر المطلق بنعقد موجبا لكفارة يمين وهذا قول مالك والشافعي في أحد قوليه لانه إزالة ملك على وجه القربة فوجب أن يصح مطلق كالاضحية والوصية ولو قال وصيت بثلث مالي صح واذا صح صرف الى مصارف الوقف المنقطع بعد انقراض الموقوف عليه

فيه كما لو أقر لهم بدين ، وبحتمل أن يكون على الترتيب على حسب الترتيب في الميراث ، وهذا ظاهر كلام أحمد لقوله فيمن وقف على ولد على بن اسماعيل ولم يقل ان مات ولد على بن اسماعيل دفع الى ولد ولده فمات ولد على بن اسماعيل و ترك ولدا ففال ان مات ولد على بن اسماعيل: دفع الى ولده أيضا لان هذا من ولد على بن اسماعيل غيمه لولد من مات من ولد على بن اسماعيل عند موت أبيه وذلك لان ولد البنين لما دخلوا في قول الله تمالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانتيبن) لم يستحق ولد البنين شيئاً مع وجود آبائهم واستحقوا عند فقدهم كذا همنا قاما ان وصى لولد فلان وهم قبيلة فلا ترتيب ويستحق الاعلى والاسفل على كل حال

(فصل) وان رتب ففال وقفت هذا على ولدي وولد ولدي ما تناشاوا وتعاقبوا الاعلى فالاعلى والاقرب فالاقرب أوالاول فالاول أو البطن الاول ثم البطن الثاني أو على أولادي ثم على أولاد أولادي أو على اولادي فاذا انفرضوا فعلى أولاد أولادي فعلى هذا الترتيب لا يستحق البطن الثاني شيئا حتى ينقرض البطن الاول كله ومتى بقي واحد من البطن الاول كان الجميم له لان الوقف ثبت بقوله فيتبع مقتضى كلامه وان قال على أولادي وأولادهم ما نعافبوا و تناسلوا على أنه من مات منهم عن ولد كان ما كان جارياً على ولده كان دليلا على الترتيب لانه لو اقتضى التشريك لااقتضى (الجزء السادس)

(فصل) وان وقف على من بجوز الوقف عليه ثم على من لا يجوز الوقف عليه مثل أن يقف على أولاده ثم على البيم صح الوقف أيضا ويرجع بعد انقراض من جاز الوقف عليه الى من بصرف اليه الوقف المنقطم لان ذكره لمن لا بجرز الوقف عليه وعدمه واحد ويحتمل أن لا يصح الوقف لأنه جمم بين ما يجوز وما لا يجرز فأشبه تفريق الصفقة

(فصل) وان كان الوقف منقطع الابتداء مثل أن يقفه على من لا يجرز الوقف عليه كنفسه أو مولده أو عبده أو كنيسة أو مجبول فان لم يذكر له مآلا يجرز الوقف عليه فالوقف باطل وكذلك ان جعل مآله مما لا يجرز الوقف عليه لانه أخل بأحد شرطي الوقف فبطل كا لو وقف مالا يجوز وقفه وان جعل له مآلا يجرز الوقف عليه مثل أن يقفه على عبده ثم على المساكين فني صحته وجهان بناء على تفريق الصفقة والشافعي فيه قولان كالوجبين فاذا قلنا يصح وهو قول القاضي وكان من لا يجوز الوقف عليه من لا يمكن اعتبار انقراضه كالميت والحبول والكنائس صرف في الحال الى من يجوز الوقف عليه لاننا لما صححنا الوقف عليه يمكن اعتبار انقراضه كام ولده وعبد معين فنيه وجهان مع اعتباره وان كان من لا يجوز الوقف عليه كاني قبلها ذكره أبو الحطاب (والثاني) أنه يصرف في الحال الى من يجوز الوقف عليه كاني قبلها ذكره أبو الحطاب (والثاني) أنه يصرف في الحال الى من يجوز الوقف عليه كاني قبلها ذكره أبو الحطاب (والثاني) أنه يصرف في الحال الى مصرف الوقف المنقطم الى أن ينقرض من لا يجوز الوقف عليه فاذا انقرض

التسوية ولو جمانا لولد الولد سها مثل سهم أبيه ثم دفعًا اليه سهم أبيه صار له سهان ولغيره سهم وهذا ينافي التسوية ولانه يفضي الى تفضيل ولد الابن على الابن والظاهر من إرادة الواقف خلاف هذا فاذا ثبت الترتيب فانه يترتب بين كل والد وولده واذا مات عن ولد انتقل الى ولد سهمه سواء بقي من البطن الاول أحد أو لم يبق

(فصل) وان رتب بعضهم دون بعض فقال وقفت على ولدي وولد ولدي ثم على أولادهم أو على أولادي ثم على أولادهم أو لادي ثم على أولاد أولادي ثم على أولاد أولادي ثم على أولاد أولادي ثم على أولاد أولادي وأولاد أولادي ثم على أولادهم وأولاد اولادهم ماتناسلوا فهو على ماقال من شرك بينهم بالواو المفتضية للجمع والتشريك ويرتب من رتبه بحرف النرتيب فني المسئلة الاولى يشترك الولد وولد الولد فاذا انقرضوا صار لمن بعدهم وفي الثانية نختص به الولد فاذا انقرضوا صار مشتركا بين من بعدهما وفي الثانية يشترك فيه البطنان الاولان دون غيرهم فاذا انقرضوا اشترك فيه من بعدهم

(فصل) فان قال وقنت على اولادي ثم على أولاد أولادي على أنه من مات من أولادي عن ولد فنصيبه لولده أو فنصيبه لاخوته أو لولد ولده أو لولد أخيه أو لاخواته أو لولد اخواته فهو على ما شرطه ، وان قال : ومن مات منهم عن ولد فنصيبه لولده ومن مات منهم عن غير ولد فنصيبه لإهل الوقف وكان له ثلاثة بنين فات أحدهم عن ابنين انتقل نصيبه اليها ثم مات الناني عن

صرف الى من بجوز وهذا الوجه الذي ذكره القاضي وابن عقيل لان الواقف أغما جعله وقفا على من يجوز بشرط أنقراض هذا فلا يثبت بدونه وفارق مالا يمكن اعتبار انقراضه فأنه تعذر اعتباره ولا سحاب الشأفعي وجهان كهذن :

(فصل) وان كان الوقف صحيح الطرفين منقطع الوسط مثل ان يقف على ولده ثم على عبيده ثم على الساكين خرج في صحة الوقف وجهان كمنقطع الانتها، ثم ينظر فيما لا بجوز الوقف عليه فان لم يمكن اعتبار انقراضه فهل يعتبر أو باخي على وجهين كما تقدم وان كان منقطع الطرفين صحيح الوسط كرجل وقف على عبيده ثم على أولاده ثم على الكنيسة خرج في صحته ايضا وجهان مصرف بعد من بجوز الى مصرف الوقف المنقطع

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن وقف في مرضه الذي مات فيه أوقال هو وقف بعد موتي ولم يخرج من الثلث وقف منه بقدر الثلث الا ان تجنز الورثة)

وجملته ان الوقف في مرض الموت بمنزلة الوصية في اعتباره من ثلث المال لانه تبرع فاعتبر في مرض الموت من النلث كالعتق والهبة واذا خرج من الثلث جاز من غير رضا الورثة ولزم وما زاد

على الثلث لزم الوقف منه في قدر الثلث ووقف الزائد على اجازة الورثة لا نعلم في هـذا خلافا عند الفائلين بلزوم الوقف وذلك لان حق الورثة تعلق بالمال بوجود المرض فم التبرع بزيادة على الثلث كالعطايا والعتق فاما اذا قال هو وقف بعد موتي فظاهر كلام الخرق أنه يصح ويعتبر من الثلث كسائر الوصايا وهو ظاهر كلام الامام أحمد وقال القاضي لا يصح هذا لانه تعليق الوقف على شرط وتعليق الوقف على شرط غير جائز بدليل ما لو علقه على شرط في حياته وحمل كلام الخرقي على أنه قال قفوا بعد موتي فيكون وصية بالوقف لا إيقافا ، وقال ابو الخطاب قول الخرقي هذا يدل على جواز تعليق الموقف على شم ط.

ولنا على صحة الوقف بالمعلق بالموت ما احتج به الامام احمد رضي الله عنه أن عراً وصى فكان في وصيته : هذا ماأوصى به عبد الله عمر أمير المؤمنين أن حدث به حدث أن عما صدقة وذكر بنية الخبر وقد ذكرناه في غير هذا الموضع ورواه أبو داود بنحو من هذا وهذا نص في مسئلتنا ووقفه هذا كان بأمر النبي وسيستي ولانه اشتهر في الصحابة فلم ينكر فكان إجاعا ولان هذا تبرع معلق بالموت فصح كالهبة والصدقة المطلقة أو نقول صدقة معلقة بالموت فأشبهت غير الوقف ويفارق هذا التعليق على شرط في الحياة بدايل الهبة المطلقة والصدقة وغيرهما وذلك لان هذا وصية والوصية أوسع من التصرف في الحياة بدايل جوازها بالمجهول والمعدوم والمحمول وللحمل وغير ذلك وبهذا يتبين فدادقياس من قاص على هذا الشرط بقية الشروط

(أحدها) أن يكون نصيبه بين أهل الوقف أو اختلفت لما ذكرنا من قبل (والثاني) أن يكون لاهل بطون وسواء تساوت انصباؤهم في الوقف أو اختلفت لما ذكرنا من قبل (والثاني) أن يكون لاهل بطنه سواء كانوا من أهل الوقف أو لم يكونوا مثل أن يكون البطن الاول ثلاثة هات أحدهم عن ابن ثم مات الثاني عن ا بنين هات أحد الابنين وترك أخاه وابن عمه وعمه وابناً لعمه الحي فيكون نصيبه بين أخية وابني عمه (والثالث) أن يكون لاهل بطنه من أهل الوقف فيكون على هذا لأخيه وابن عمه الذي مات أبوه، فان كان في درجتة في النسب من ليس من أدل الاستحقاق بحال كرجل له أربعة بنين وقف على ثلاثة منهم على هذا الوجه المذكور وترك الرابع فات أحد الثلاثة عن غير ولد لم يكن للرابع فيه شيء لانه ليس من أهل الاستحقاق فأشبه ابن عمهم

(فصل) وإنوقف على بنيه وهم ثلاثة على أن من مات من فلان وفلان وأولادهم عن ولد فنصله اولده وإن مات فلان فنصيبه لاهل الوقف فهو على ماشرط، وكذلك إن كان بنون وبنات فقال :من مات من الذكور فنصيبه لولده ،ومن مات من البنات فنصيبها لاهل الوقف فهو على ماقال ، وإن قال على أولادي على أن يصرف إلى البنات منه ألف والباقي للبنين لم يستحق البنون شيئاً حتى يستوفي البنات الالف لانه جعل للبنات مسمى وجعل للبنين الفاضل عنه وإلحكم فيه على ماقال لانه

(فصل) ولا يجوز تعليق ابتدا. الوقف على شرط في الحياة مثل ان يقول اذا جا. رأس الشهر فداري وقف أو فرسي حبيس أو اذ اولد لي ولد أو إذا قدم لي غائبي ونحو ذلك ولا نعلم في هذا خلافا لانه نقل الملك فيما لم يبن على التغليب والسراية فلم يجز تعليقه على شرط كالهبة وسوى المتاخرون من أصحابنا بين تعليقه بالموت وتعليقه بشرط في الحياة ولا يصح لما ذكرنا من الفرق بينهما فيما قبل هذا.

(فصل) وأن على انتهاؤه على شرط نحو قوله داري وقف الى سنة أو الى أن يقدم الحاج لم يصح في أحد الوجهين لانه ينافي منتضى الوقف قان مقتضاه التأبيد وفي الانتجاء فأشبه ما لو وقفه على منقطع الانتهاء فأن حكمنا بصحته ههنا فحكمه حكم منقطع الانتهاء

(فصل) وانقال هذا وقف على ولدي سنة ثم على المساكين صح وكذلك انقال هذا وقف على ولدي مدة حياتي ثم هو بعد موتي المساكين صحلانه وقف متصل الابتدا والانتهاء وان قال وقف على المساكين ثم على أولادي صح و يكون وقفا على المساكين ويلغى قوله على أولادي لان المساكين لا انقراض لهم فصل) واختلفت الرواية عن احمد في لوقف في مرضه على بعض ورثتة فعنه لا يجوز ذلك فان فعل وقف على إجازة سائر الورثة قال احمد في رواية إسحاق بن ابراهيم فيمن أوصى لاولاد بنيه بارض توقف عليهم في الرض على مدن الرقف عليهم في المرض

جعل البنات كذوي الفروض وجعل البنين كالعصبات الذين لا يستحقون إلا مافضل عن ذوي الفروض (فصل) فان كان له ثلاثة بنين فقال وقفت على ولدي فلان وفلان وعلى ولد ولدي كان الوقف على الابنين المسمين وعلى أولادها وأولاد النالث ولا شيء للثالث، وقال القاضي يدخل الثالث في الوقف وذكر أن أحمد قال في رجل قال: وقفت هذه الضيعة على ولدي فلان وفلان وعلى ولدولدي وله ولد غير هؤلاء قال يشتركون في الوقف واحتج القاضي بأن قوله ولدي يستغرق الجنس فيعما لجميع وقوله فلان وفلان تأكيد لبعضهم ولا يوجب اخراج بقيتهم كالعطف في قوله! (من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبر بل وميكال)

ولنا أنه أبدل بعض الولد من اللفظ المتناول للجميع فاختص بالبعض المبدل كما أو قال على ولدي فلان وذلك لان بدل البعض يوحب اختصاص الحكم به كقول الله تعالى الوقة على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) لما خص المستطيع بالذكر اختص الوجوب به ، ولو قال ضربت زيداً رأسه أو رأيت زيداً وجهه اختص الضرب بالرأس والرؤية بالوجه، ومنه قول القائل: طرحت الثياب بعضها فوق بعض ، فإن الفوقية تختص بالبعض مع عموم اللفظ الأول كذا ههنا وفارق العطف فإن عطف الخاص على العام يتنفي تأكيد، لا تخصيصه وكلام أحمد: هم شركاء يحتمل أن يعود إلى أولاد أولاد أولاد أي بشترك أولاد الموقوف عليها وأولاد غيرهم لعموم لفظ الواقف فيهم ويتعين حمل كلامه عليه لقيام أي بشترك أولاد الموقوف عليها وأولاد غيرهم لعموم لفظ الواقف فيهم ويتعين حمل كلامه عليه لقيام

اختاره ابو حفص العكبري وابن عقيل وهو مذهب الشافي الوارواية الثانية) بجرز أن يقف عليهم ثلثه كالاجانب قانه قال في رواية جماعة منهم الميموني: يجوز قرجل أن يقف في مرضه على ورثنه فقيل له اليس تذهب انه لاوسية لوارث ? فقال نعم والوتف غير الوصية لانه لايباع ولا يورث ولا يصير ملكا قورثة ينتفعون بغلته ، وقال في رواية احمد بن الحدن فانه صرح في مسئلته بوتف ثلثه على بعض ورثته دون بعض فقال جائز قال الخبري وأجاز هذا الا كثرون واحتج احمد رضي الله عنه محدث عر محدث ان عمد عقة عنه انه قال حذا ما أوصى به عبدالله عمر أبير المؤمنين ان حدث به حدث ان عمد عقة والعبد الذي فيه والسهم الذي يخيبر ورقيقه الذي فيه والمائة وسق الذي أطعمني محمد على من أهله لايباع ولا يشترى ينفقه حيث يمى من السائل والمحروم وذوي القربي ولا حرج على من وليه ان أكل او اشترى رقيقاقال الميموني قلت لاحمد بنحو من هذا فالحجة انه جمل لحفصة أن تلي وقفه وتأكل منه ونشري رقيقاقال الميموني قلت لاحمد بنحو من هذا فالحجة انه جمل لحفصة أن تلي وقفه وتأكل منه ونشري رقيقاقال الميموني قلت لاحمد بنحو من هذا فالحجة انه جمل لحفصة أن تلي وقفه وتأكل منه ونشري رقيقاقال الميموني قلت لاحمد وقفها على ورثنه وحبس الاصل عليهم جميعا ولان الوقف ايس في معنى المال لانه لا يجوز النصرف فيه فهو كعنق الوارث

ولنا أنه تخصيص لبعض الورثة عاله في مرضه فمنع منه كالمبات ، ولان كل من لا تجوز له الوصية

الدليل عليه ، ولو قال على ولدي فلان وفلان ثم على المساكين خرج فيه من الحلاف مثل ماذكرنا قال شيخنا ويمتمل أن يذخل في الوقف ولد ولده لاننا قد ذكرنا من قبل ان ظاهر كلام أحمد أن قوله وقفت على ولد ولدي يتناول نسله وعاقبته كلها

(فصل) ومن وقف على أولاده أو أولادغيره وله حمل لم يستحق شيئاً قبل انفصاله لانه لم تثبت له أحكام الدنيا قبل انفصاله ، وقال أحمد في رواية جعفر بن محمد فيمن وقف نخلا على قوم وما والدوا ثم ولد مولود: فان كانت النخل قد أرت فليس له فيه شيء وهي للاول ، وإن لم تكن قد أبرت فهو معهم ، وانماقال ذلك لانها قبل التأبير تتبم الاصل في البيم وهذا الموجود يستحق نصيبه من الاصل فتتبعه حصته من الثمرة كما لو اشترى ذلك النصيب من الاصل وبعد التأبير لا تتبم الاصل ويستحقها من كان له الاصل فكانت للأول لا زالاصل كان كله له فاستحق ثمرته كما لو باع هذا النصيب منها ولم يستحق المولود منها شيئاً ويستحق منها شيئاً ويستحق منها شيئاً ويستحق منها شيئاً ويستحق منها شهر بعدولادته ، وان كان الوقف أرضاً فيها زرع يستحقه البائع فهو للاول ، وان كان مما يستحقه المشتري فلمولود حصته منه لان المولود يتجدد استحقاقه للاصل كتجدد ملك المشتري فيه

﴿ مسئلة ﴾ (وان وقف على عقبه أوولد ولده أوذريته أونسله دخل فيه ولدالبنين بغير خلاف علمناه)

بالمين لا تجرز بالمنعة كالاجنبي فيا زاد على آنلث ، وأما خبر عمر فانه لم يخص بعض الورثة بوقف والنزاع أما هو في تخصيص بعضهم ، وأما جمل الولاية لحفصة فليس ذلك وقفا عليها فلا يكون ذلك والدرا في محل النزاع ، وكونه انتفاعا بالفلة لا يقتضي جواز التخصيص بدليل مالو أوصى لورثت عنفعة عبد لم يجز ، ومحتمل أن محمل كلام أحمد في رواية الجاعة على انه وقف على جميع الورثة ليكون على وفق حديث عمر وعلى وفق الدليل الذي ذكرنا

(فصل) فان وقف داره وهي شخرج من الثلث بين ابنه وبنة نصفين في مرض موته فعلى رواية الجماعة يصح الوقف ويلزم لانه لما كان يجرز له شخصيص البنت بوقف الدار كلها فبنصفها أولى ، وعلى الرواية التي نصر ناها أن أجاز الارذك جاز وان لم يجره بطل الوقف فيا زاد على نصيب البنت وهو السدس وبرجم الى الابن ملكا فيكون له النصف وتفا والسدس ملكا مطاقا والثلث البنت جميعه وقفا و يجتمل أن يبطل الوقف في نصف ماوقف على البنت وهو الربع ويبقى ثلاثة أرباع الدار وقفا و نصفها اللابن وربه البنت والربع الذي بطل الوقف في نصف الوقف فيه بينهما أثلاثا للابن ثلثه والبنت ثلثه وتصح المسئلة من اثني عشر للابن ستة أسهم وتفا وسهمان ملكا والبنت تلاثة أسهم وقفا وسهم ملكا ، ولو وقفها على المرأة في أبنة وزوجته نصفين وهي يخرج من الثلث فرد الابن صح الوقف على الابن في نصفها وعلى المرأة في أمنها واللابن إبطال الوقف في ثلاثة أنمام انترجع اليه ملكاعلى الوجه الاول وعلى الوجه الثاني يصح الوقف

وأما ولد البنات فقال الخرقي لا يدخلون فيه وقد قال أحمد فيمن وقف على ولده: ما كان من ولد البنات فليس لهم فيه شيء فهذا النص محتمل أن يعدى الى هذه المسئلة ومحتمل أن يكون مقصوداً فيمن وقف على ولده ولم يذكر ولد ولده ومن قال لا يدخل ولد البنات في الوقف الذي على أولاده وأولاد أولاده مالك ومحمد بن الحسن؛ وكذلك إذا قال على ذرية ونسله وروي عن أحمد أنهم بدخلون في الوصية وذهب اليه بعض أسحابنا وهذا ، ثله وقال أبو بكر وابن حامد يدخل فيه ولد البنات وهو مذهب الشافعي وأبي يوسف لان البنات أولاده فأولادهن أولاد أولاده حقيقة قيجبأن بدخلوا في اللفظ لتناوله لهم بدليل قوله تمالى (ونوحا هدينا من قبل ومن ذريته داودوسليان) الى قولا (وغيمي) مقال (أولئك الذين أنهم الله عليهم من انبيين من ذرية آمرو بمن حملنا مع نوح ومن فرية ابراهم وعيمي وموسي واساعيل وادريس واسرائيل) وعيمي معهم ولما قال الله تمالى (وحلائل أبنائكم) دخل في التحريم حلائل أبناء البنات والسرائيل) وعيمي معهم ولما قال الله تمالى (وحلائل أبنائكم) دخل في التحريم حلائل أبناء البنات ولد البنات وكذلك قبل أن يصيروا قبيلة لان ولد البنات منسوبون الى آبلم م يدخلوا في قول الله تمالى ولد البنات وكذلك قبل أن يصيروا قبيلة لان ولد البنات منسوبون الى آبلم م ودن أمها مهم قال الشاعر ولد البنات وكذلك قبل أن يصيروا قبيلة لان ولد البنات منسوبون الى آبلم م ودن أمها مهم قال الشاعر ولد البنات المجلل الرجال الاباعد

على الارثي نصفها وهو أربعة أسباع نصيبه وبرجم اليه باقي حصته ملكاريصح الوقف في أربعة أسباع التمن الذي المرأة وباقيه يكون لها ملكا فاضرب سبعه في ثمانية تسكون ستة وخدسين، اللان ثمانية وعشرون وقفا وأحد وعشرون ملكا والمرأة أربعة أسهم وقفا وثلاثة ملكا، وهكذا ذكر أصحاب الشانعي فأما ان كانت الدار جميع ملكه فوقنها كلها فعلى مااخترناه الحكم فيها كا لو كانت تخرج من الثلث فان الوارث في جميع المال كالاجنبي في الزائد عن الثلث، وأما على مارواه الجماعة فان الوقف يلزم في الثلث من غير اختيار الورثة وفيها زاد فلهما إبطال الوقف فيه وللابن إبطال التسوية، فان المتار إبطال التسوية دون إبطال الوقف خرج فيه وجهان (أحدهما) انه ببطل الوقف في التسمويرجم المه ملكا فيصير له النصف المسلكا فيصير له النصف وقفا والتسع ملكا ويكون البنت السدس والتسعان وقفا لان الابن أغاملك أبطال الوقف في الدسف والمسرد في الوقف وتصح وقفا والتسع ملكا للابن تسعة وقفا وسهمان ملكا والبنت ستة أسهم وقفا وسهم ملكا ، وقال أبوالحطاب له إبطال الوقف في الربم كله ويصير له النصف ملكا ويكون البنت ستة أسهم وقفا وسهم ملكا ، وقال أبوالحطاب له إبطال الوقف في الربم كله ويصير له النصف وقفا والمدس ملكا ويكون البنت الدم وقفا وسهم ملكا وتلا وقال أبوالحطاب له إبطال الوقف في الربم كله ويصير له النصف وقفا والدس ملكا ويكون البنت الدم وقفا ونص ملكا وقال أبوالحطاب له إبطال الوقف في الربم كله ويصير له النصف وقفا والدس ملكا ويكون البنت الدم وقفا ونص ملكا كالوكانت الداريخرج من الناث وتصح من اثنى عشر

وقولهم أنهم أولاد أولاده حقيقة قانا لأنهم ينتسبون إلى الواقف عرفا وكذلك لو قال أولاد أولادي المنتسبين إلى لم يدخلوا في الوقف ولان ولد الهاشمية من غير الهاشمي ليس بهاشمي ولاينتسب الى أبيها وأما عيسى عليه السلام فلم بكن له نسب ينتسب اليه فنسبالى الله وقول النبي صلى الله عليه وسلما للحسن « إن ابني هذا سيد مجاز بالاتفاق » بدليل قول الله تعالى (ماكان محمد أبا أحد من رجالك ولكن رسول الله) والقول بأنهم يدخلون يصح وأقوى دليلا لأنهم أولاد أولاده حقيقة فأماقياسهم على ما إذا كانوا قبيلة فيفارق ما إذا وقف على ولد فلان وليسوا قبيلة لانه لو وقف على بني فلان وهم قبيلة دخل فيه البنات بخلاف ما إذا وقف على بني انسان حي أو ميت وليسوا قبيلة وقياسهم على ما إذا قال وقفت على ولد ولدي المنتسبين إلى لا يصح لانهم خرجوا من الوقف لكونهم لا ينتسبون والى الاداة ضعيفة حداً

(مسئلة) (فان قال على ولد ولدي لصلبي أو المنتسمين إلى لم يدخل ولد البناث)

والخلاف إنما هو إذا لم يوجد ما يدل على تعيين أحد الامرين فأما إن وجد ما يصرف اللفظ إلى أحدها انصرف الله فلو قال على أولادي وأولاد أولادي على أن لولد البنات سها ولولد البنين سهمين أو قال فاذا خلت الارض بمن يرجع نسبه إلى من قبل أب أو أم كان المساكين أو كان البطن الاول من أولاده الوقوف عليهم كلهم بنات ونحو هذا ما يدل على ارادة ولد البنات بالوقف دخلوا في الوقف وان قال على أولادي وأولاد أولادي المنتسبين أو غير ذوي الارحام أو نحوذلك لم يدخل

(مسئلة) فأل (واذا خرب الوقف ولم يرد شيئا بيم واشتري بثمنه ما يرد على أهل الوقف وجمل وقفا كالاول وكذلك الفرس الحبيس اذا لم يصلح للغزو بيم واشتري بثمنه ما يصلح للجهاد)

وجهلة ذلك أن الوقف إذا خرب وتعطلت منافعه كدار الهدمت ار أرض خربت وعادت موانا ولم ممكن همارتها او مسجد انتقل أهل القرية عنه وصار في موضع لا يصلى فيه او ضاق بأهلة ولم يمكن توسيعه في موضعه او تشعب جميعه فلم ممكن عمارته ولا عمارة بعضه إلا ببيم عضه جاز بيع بعضه لتعمر به بقيته ، وان لم يمكن الانتفاع بشيء منه بيم جميعه . قال احد في رواية أبي داود إذا كان في المسجد خشبتان لهما قيمة جاز بيمهما وصرف تمنهما عليه ، وقال في رواية صالح بحول المسجد خوفا من المصوص ، واذا كان موضعه قذراً قال القاضي بعني إذا كان ذلك يمنع من الصلاة فيه ونصعلى جواز بيم عرصته في رواية عبدالله و تكون الشهادة في ذلك على الامام قال ابوبكر وقد روى على بن سعيد جواز بيم عرصاته في رواية على والمول الأول أقول لاجماعهم على جواز بيم الفرس الحبيس يعني إن المساجد لا تباع وإنما تنقل آلها قال و القول الاول أقول لاجماعهم على جواز بيم الفرس الحبيس يعني المرق إذا كبرت فلم تصلح الخزو وأمكن الانتفاع بها في شيء آخر عثل ان تدور في الرحى او المرق المن المناون إذا كبرت فلم تصلح الخزو وأمكن الانتفاع بها في شيء آخر عثل ان تدور في الرحى او

قيه ولد البنات وأن قال على ولدي فلان وفلانة وفلانة وأولادهم دخل فيه ولد البنات وكذلك أن قال على أن من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده وأن قال الهاشمي وقفت على أولادي وأولاد أولادي الهاشمي المن عن المن عن الوقف من أولاد بنانه من كان غير هاشمي فأما من كان هاشمياً من غير أولاد بنيه فهل يدخلون? على وجهين (أولها) أنهم يدخلون لانهم لم يدخلوا في مطلق أولاد أولاده من أولاد أولاده وكونهم هاشميين (والناني) لا يدخلون لانهم لم يدخلوا في مطلق أولاد أولاده فأشبه ما لو لم يقل الهاشميين وأن قال على أولادي وأولاد أولادي ممن ينتسب الى قبياتي فكذلك

(فصل) والمستحب أن يقسم الوقف على أولاده على حسب قسمة الله تمالى الميراث بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وقال القاضي المستحب التسوية بين الذكر والانثى لان القصدالقربة على وجه الدوام وقد استووا في القرابة

ولنا أنه إيصال المال اليهم فينبغي أن يكون بينهم على حسب الميراث كالعطية و لان الذكر في مظنة الحلجة أكثر من الأنثى لأن كل واحد منهما في العادة يتروج ويكون له الولد فالذكر تجب عليه نفقة امرأته وأولاده والمرأة ينفق عليها زوجها ولا تلزمها نفقة أولادها وقد فضل الله تعالى الذكر على الأنثى في الميراث على وفق هذا المعنى فيصح تعليله به ويتعدى إلى الوقف والعطايا والصلات وما ذكرة

يحمل عليها تراب او تمكون الرغبة في نتاجها او حصانا يتخذ المطراق فانه بجوز بيعها ويشترى بثمنها ما بصلح الغزو نص عليه احمدو قال محمد بن الحسن إذا خرب المسجد اوالوقف عاد إلى ملك واقفه لان الوقف انما هو تسبيل المنفعة فاذا زالت منفعته زال حق الموقوف عايه منه فزال ملسكه عنه وقال مالك والشافعي لا بجوزيم شيء من ذلك لقول رسول الله عَيْسَالِيْنَةُ ولا بباع أصلها ولا تبتاع ولا توهب ولا تورث ولان مالا يجوز بيعه مع بقاء منافعه لا يجوز بيعه مع بقاء تعطلها كالمعتق والمسجد أشبه الاشياء بالمعتق

ولنا مأروي أن عررضي الله عنه كتب إلى سعد لما بلغه أنه قد نقب بيت المال الذي بالكرفة انقل المسجد الذي بالتمارين واجعل بيت المال في قبلة المسجد فانه أن يزال في المسجد مصل وكان هذا يمشهد من الصحابة ولم يظهر خلافه فكان اجهاعا ، ولان فيا ذكرناه استبقاء الوقف بمعناه عند تعذر ابقاته بصورته فوجب ذلك كما لو استولد الجارية الموقوفة أو قبلها أو قبلها غيره ، قال ان عقيل الوقف مؤيد فاذا لم يمكن تأبيده على وجه يخصصه استبقاء الفرض وهو الانتفاع على الدوام في عين أخرى وإبصال الابدال جرى مجرى الاعيان وجمودنا على الهين مع تعطلها تضييع الفرض ويترب هذامن وألمدي اذا عطب في السفر فانه يذبح في الحال وإرز كان يختص بموضع ، فلما تعذر تحصيل الغرض بالكلية استوفى منه ما أمكن وترك مراعاة الحل الخاص عند تعذره لان مراعاته مع تعذره تغضي الى فوات الانتفاع بالكلية وهكذا الوقف المعطل المنافع

المقاضي لا أصل له وهو ملفي بالميراث والعطية وإن خالف فسوى بين الذكر والآني أو فضلها عليه أو فضل بعض البنين أو بعض البنات على بعض أو خص بعضهم بالوقف دون بعض فقال احمد في رواية محمد بن الحكم انكان على طريق الاثرة فأكرهه ، وإن كان على أن بعضهم له عيال وبه حاجة يعني فلا بأس به . ووجه ذلك أن الزبير خصالم دودة من باله دون المستغنية منهن بصدقته وعلى قياس قول احمد لو خص المشتغلين بالعلم من أولاده بوقفه تحريضاً لهم على طلبه ، أو ذا الدين دون الفساق أو المريض أو من له فضيلة من أجل فضيلته فلا بأس وقد دل على ذلك أن أبا بكر رضي الله عنه محل عائشة جذاذ عثمر ن وسقا دون بسائر ولده وحديث عمر أنه كتب (بسم الله الرحن الرحم) هذا ما أوصى به عبد الله عمر أمير المؤمنين إن حدث به حدث ان عنا وصرمة بن الاكوع العبد الذي فيه والمائة سهم التي بخير ورقيقه الذي فيه الذي أطعمه محمد صلى الله عليه وسلم بالواد تليه حفصة ما عاشت ثم يليه ذو الرأي من أهاما أن لا يباع ولا يشترى ينفقه حيث رأى من السائل والحروم وذوي انقربي لا حرج على من وليه إن أكل أو آكل أو اشترى رقيقاً منه رواه أبو داود فيه دليل وذوي انقربي لا حرج على من وليه إن أكل أو آكل أو اشترى رقيقاً منه رواه أبو داود فيه دليل على تخصيص حفصة دون اخوبها وأخواها

﴿ مسئلة ﴾ (وأن وقف على بنيه أو بني نلان فهو للذكورخاصة دون الانائي والحنائي عند الجمهور) وبه قال الشافعي وأصاب الرأي وقال الحسن واسحق وأبو ثور هوللذكر والانتي جميعاً لانه لورقف على

ولنا علي محمد بن الحسن أنه إزالة ملك على وجه القربة فلا يعود إلى مااحكه باختلاله وذهاب منافعه كالعنق

(فصل) وظاهر كلام الحرفي أن الوقف اذا بيع فأي شيء اشتري بثمنه بما يرد على أهل الوقف جاز سواء كان من جنسه أو من غير جنسه لان المقصود المنفعة لا الجنس لكن تكون المنفعة مصروفة إلى المصلحة التي كانت الاولى تصرف فيها لانه لا يجوز تغيير المصرف مع امكان المحافظة عليه كالا يجوز تغيير الوقف بالبيم مع امكان الانتفاع به

(فصل) واذا لم يف ثمن الفرس الحبيس الشراء فرس أخرى أعين به في شراء فرس حبيس يكون بعض النمن نص عليه أحد لان المقصود استبقاء منفعة الوتف الممكن استبقاؤها وصيانتها عن الضياع ولا سبيل الى ذلك الاجهذه الطريق

(فصل) وإن لم تنفطل مصاحة الوقف بالكلية لكن قلت وكان غيره أنفع منه وأكثر رد على أهل الوقفلم يجز يعه لان الاصل تحريم البيع وأنما أبيح الضرورة صيانة لمقصود الوقف عن الضياع مم المكان تحصيله ومم الانتفاع وإن قل مايضيع المقصود اللهم إلا أن يبلغ في قلة النفع إلى حد لايعد نفعا فيكون وجود ذلك كالمدم

بني فلان أو أوصى لهم وهم قبيلة دخل فيــه الذكر والانثى وقال الثوري انكانوا ذكوراً وإناثاً فهو بينهم وإنكن بنات لا ذكر معهن فلا شيء لهن لانه متى اجتمع الذكور والاناث غلب لفظ التذكير ودخل فيه الاناث كلفظ المسلمين

ولنا أن لفظ البنين نختص الذكور قال الله تعالى (أصطفى البنات على البنين) وقال تعالى (أم انخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين؟) وقال تعالى (زبن الله للناس حب الشهوات من النساء والبنين) وقال تعالى (المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وقد أخبر أنهم لا يشتهون البنات فقال (و يجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) وأعا دخلوا في الاسم إذا صاروا قبيلة لان الاسم نقل فيهم عن الحقيقة الى العرف ولهذا تقول المرأة انا من بني فلان اذا انتسبت الى الفبيلة ولا تقول ذلك اذا انتسبت الى أبها، قاما ان رقف على بناته او وصى لهن دخل فيه البنات دون غيرهن ولا يدخل فيهن الحنثى المشكل لانه لا يعلم كونه انثى لا نعلم في ذلك خلافاً

و مسئلة الا ان يكونوا قبيلة فيدخل فيه النساء دون أولادهن من غيرهم أما اذا وقف على بنى فلان او ولد فلان وهم قبيلة كبني هاشم و تمم فانه يدخل فيه الذكر والانثى والحنثى ويدخل ولد الرجل معه ولا يدخل فيه ولد بناتهم من غيرهم لا أن اسم القبيلة يشدل ذكرها وانتاها قال الله تعالى (يابني آدم و لقد كرمنا بني آدم) بريد الجميع وروي ان جواري بني النجار ولن نحن جوار من بني النجار ياحبذا محمد من جار ويقال امرأة من بني هاشم ولا يدخل ولدالبنات فيهم لائهم لا ينتسبون الى القبيلة و

(فصل) قال أحمد في رواية أبي داود في مسجد أراد أهله رفعه من الارض وبجعل تحته سقاية وحوانيت فامتنع بعضهم من ذلك: فينظر الى قول أكثرهم واختلف أصحابنا في تأويل كلام أحمد فدهب ابن حامد إلى أن هذا في مسجد أراد أهله انشاء ابتداء واختلفوا كيف يعمل ومهاه مسجداً قبل بنائه تجوزاً لان مآله اليه اما بعد كونه مسجداً لا يجوز جعله سقاية ولا حوانيت ، و ذهب القاضي إلى ظاهر اللفظ وهو أنه كان مسجداً فأراد أهله رفعه وجعل ماتحته سقاية لحاجتهم إلى ذلك والاول أصح وأرلى ، وإن خالف الظاهر فان المسجد لا يجوز نقله وابدالة وبيع ساحته وجعله اسقاية وحوانيت الا عند تعذر الانتفاع به ، والجاجة الى سقاية وحوانيت لا نعطل نفع المسجد فلا يجوز صرفه في ذلك ولو جاز جعل أسفل المسجد سقاية وحوانيت لمذه الحاجة لجاز تخريب المسجد وجعله سقاية وحوانيت ويجهل بدله مسجداً في موضع آخر ، وقال أحمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه في مسجد ليس ويجهل بدله مسجداً في موضع آخر ، وقال أحمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه في مسجد ليس بحصين من الكلاب وله منارة فرخص في نقصها وبناء حائط المسجد بها المصلحة

(فصل) ولا بجوز أن يغرس في المسجد شجرة نص عليه أحمدوقال ان كانت غرست النخلة بعد أن صار مسجداً فهذه غرست بغير حق فلا أحب الاكل منها ولو قلعها الامام لجاز وذلك لان المسجد لم ببن لهذا وانها بني لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن ولان الشجرة تؤذى المسجد وتمنع الصلين من الصلاة في موضعها و يسقط ورقها في المسجد وتمرها و ترقط عليها العصائير والطير فتبول في المسجد

⁽مسئلة) (وانوقفعلى قرابته أوقرابة فلان فهرالذكر والانتى من أولاد. وأولاد أبيه وجده وجد أيه لان النبي عَلَيْكِيْ لم بجاوز بني هاشم بسهم دري القربي)

وجلة دلك أن الرجل أذا وقف على قرابته أو قرابة فلان صرف الوقف الى الذكر والانثى من أولاده وأولاد أبيه وجده وجد أبيه وبستوي فيه الذكر والانثى ولا ينصرف إلى من هو أبعد منهم شيء لان الله تعالى لما قال (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى الله والولاد هاشم ذكرهم وأنذاهم يعني قربى الذي ويتليين أعلى الذي ويتليين أولاده وأولاد عبد المطلب وأولاد هاشم ذكرهم وأنذاهم ولم يعط من هو أبعد منهم كبني عبد شمس وبني نوفل شيئا ألا أنه أعلى بني المطلب بن عبد مناف وعلل عطيمهم بانهم لم يفارقوا بني هاشم في جاهلية ولا إسلام ولم يعط قرابة أمه وهم بنو زهرة شيئا ولم يعط منهم الا مسلما فحمل مطلق كلام الواقف على ما حمل عليه المطلق من كلام الله تعالى وفسر عا وبسوي بين قريبهم وبعيدهم وذكرهم وأنناهم لان الفظيشمهلهم وبين الكبير والصغير والغني والفقير أذلك ولا يدخل فيه الكفار لانهم لم يدخلوا في المستحق من قربى النبي ويتليق وهذا اختيار والفقير قود نقل عبد الله وصالح عن أبيها رواية أخرى أنه يصرف إلى قرابة أمه أن كان يصلهم في حياته لم يعطوا شيئا لان صلته إياهم في حياته لم يعطوا شيئا لان صلته إياهم في حياته لم يعطوا شيئا لان صلته إياهم في حياته الم يعطوا شيئا لان صلته إياهم في حياته الم يعطوا شيئا لان صلته إياهم في حياته الم يقطوا شيئا لان صلته إياهم في حياته الم يعطوا شيئا لان صلته إياهم في حياته الم يعطوا شيئا لان صلته إياهم في حياته الم يعطوا شيئا لان صلته إياهم في حياته الم قوينة دالة على ارادتهم بصلته هذه

وربما اجتمع الصبيان في المسجد من أجلها ورموها المجارة ايسقط عمرها ، فأما أن كانت النخلة في أرض فجعلها صاحبها مسجداً والنخلة فيهما فلا أحد في موضع لا أس يعني أن يبيعها فل المجدان ، وقال في رواية أي طالب في النبقة لا تباع وتجعل المسلمين وأهل الدرب يأكلونها وفائت والله أعلم لان صاحب الارض لما جعلها مسجداً والنخلة فيها فقد وقف الارض والنخلة مها ولم يعين مصرفا فصارت كالوقف المطلق الذي لم يعين له مصرف وقد ذكرنا فيسه في إحدى الروايات أنه المساكين فأما أن قال صاحبها هذه وقف على المسجد في بناع عمرها ويصرف اليه كالو وقفها على المسجد وهي في غيره ، قال أبو الخطاب عندي أن المسجد اذا احتاج الى عن عمرة الشجرة بيعت وصرف عنها في عارته قال وقول أحد بأكلها الجيران محول على أنهم يعمرونه

(فصل) وما فضل من حصر المسجد وزيته ولم يحتج البه جاز أن يجعل في مسجد آخر أو يتصدق من ذلك على فقرا، جيرانه وغيرهم وكذلك ان فضل من قصبه أو شي، من نقضه ، قال أحمد في مسجد بنى فبقى من خشبه أو قصبه أو شي، من نقضه فقال بعان به في مسجد آخر أو كما قال . وقال المروذي سألت أبا عبد الله عن بواري المسجد اذا فضل منه الشيء أو الحشبة قال يتصدق به وأرى انه قد احتج بكسوة البيت اذا تحرفت تصدق بها ، وقال في موضع آخر قد كان شيبة يتصدق بحلقان الكمية

وعنه رواية ثالثة أنه مجاوز بها أربعة آباء ذكرها ابن أبي موسى في الارشاد وهي تدلى على أن لفطه لا يتقيد بالقيد الذي ذكر ناه فعلى هذا بعطي كل من يعرف بقرابته من قبل أبيه وأمه ألنين ينتسبون الى الاب الادنى ، وهذا مذهب الشافي لانهم قرابة فيتناولهم الاسم وبدخلون في هومه واعطاء النبي ويتنافلهم بعض قرابته تخصيصا لا يمنع من العمل بالعموم في غيرهذا الموضم وقال أبودنيفة قرابته كل ذي رحم محرم فيه علي من أدناهم اثنان فصاء دا فاذا كان له عم وخالان أعطى عمه النصف وخاليه النصف. هكذا روي عنه فيما اذا أرصى لقرابته . وقال قنادة : للاعمام الثلثان وللأخوال الثلث وهو قول الحسن ، قال ويزاد الاقرب بمض الزبادة ، وقال مالك يقدم على الاقرب فالاقرب بالاجتهاد

ولنا أن هذا له عرف في الشرع وهو ما ذكرناه فيجب حمله عليه وتقديمه على العرف الغوي كالوضوء والصلاة والصوم والحج ولا وجه لتخصيصه بذي الرحم المحرم فان اسم القرابة يقم على غبرهم عرفا وشرعا وقد يحرم على الرجل ربيبته وأمهات نسائه ولا قرابة لهم وتحل له ابنة عمه وخاله وهن من أقاربه وماذكروه من التفضيل لايقتضيه اللفظ ولا يدل عليه دليل فالمصير اليه تحكم. فأما ان كان في لفظه ما يدل على ارادة قرابة أمه كقوله وتفضل قرابتي من جهة أبي على قرابتي من جهة أبي أو قوله إلا ابن خالتي فلانا أو نحو ذلك أو قوينة تخرج بعضهم عمل بما دات عليه القرينة لانها تصرف الفظ عن ظاهره الى غيره

وروى الخلال باسناده عن علقه ق عن أمه أن شيبة بن عيان الحجي جاء الى عائشة رضي الله عنها فقال عائم المؤمنين ان ثياب الكعبة تكثر عليها فنمزعها فنحذر لها آبار آ فندفنها فيها حى لاتلبسها الحائض والجنب قالت عائشة بئس ماصنعت ولم نصب ان ثياب الكعبة اذا نزعت لم بضرها من ابسها من حلفض أو جنب ولكن لو بعنها وجعلت تمنها في مبيل الله والمساكين فكان ثيبة يبعث بها الى العين فتباع فيضع ثمنها حيث أمرته عائشة وهذه تصة مثلها ينتشر ولم ينكر فيكون اجماعا ، ولأنه مال الله تعالى لم يبق له مصرف فصرف الى المداكين كالوقف المنقطع

(فصل) اذا جنى الوقف جناية توجب القصاص وجب سوا كانت الجناية على الموقوف عليه أو على غيره فان قتل بطل الوقف فيه وإن قطع كان باقيه وقفا كا لو تاف بغمل الله تعالى وإن كانت الجناية موجبة المال لم يمكن تعلقها برقبته لانه لا يمكن بيعها ويجب ارشها على الموقوف عليه لانه ملكه تعلق ارشه برقبته فكان على مالكه كأم الولد ولا يلزمه أكثر من قيمت كام الولد ، وإن قلنا الوقف لايملك فالأرش في كسبه لانه تعذر تعلقه برقبته لكونها لانباع وبالموقوف عليه لانه لا عالمه فكان في كسبه كالحر يكون في ماله ويحتمل أن يكون في بيت المأل كارش جناية الحر المعسر وهذا احمال في صورة تحملها العاقلة عند عدمها وجناية العبدلا تحملها العاقلة وإن كان الوقف على المساكين فيذ عني أن يكون الارش في كسبه لانه ليس له مستحق معين يمكن العاقلة وإن كان الوقف على المساكين فيذ عني أن يكون الارش في كسبه لانه ليس له مستحق معين يمكن المائل الرش عليه ولا يكن تعلقه برقبته اتعذر بيمها فتعين في كسبه لانه ليس له مستحق معين عمله إيجاب الارش عليه ولا يكن تعلقه برقبته اتعذر بيمها فتعين في كسبه وبحدل أن يجب في بيت المال

﴿مُسَالَةٍ﴾ (وأهلبيته عَمَرَلة قرابته وقال الحرق بعطي من قبل أبيه وأمه)

المنصوص عن احدر حد الله ان المندر عن الدون المدون المدون

(فصل) وان جنى على الوقف جناية موجبة للمال وجب لان ماليته لم تبطل ولو بطلت ماليته لم يبطل أرش الجناية عليه فان الحر يجب أرش الجناية عليه فان قتـل وجبت قيمته وليس للمؤقوف عليه العفو عنها لانه لا يختص مها و بشترى بها مثل الحجنى عليه يكون وقفا، وقال بعض الشافعية مختص الموقوف عليه بالقيمة أن قلنا أنه علك الموقوف لانه بدل ملـكه

ولنا أنه ملك لا يختص به نلم بختص ببدله كالعبد المشرك والمرهون وبيان عدم الاختصاص ظاهر فانه يتعلق به حق البطن الثاني فلم بجز إبطاله ولا نعلم قدر ما يستحق هذا منه فنعفوا عنه فلم يعتبع العنو عن شيء منه كالو أتلف رجل رهنا أخذت منه تيمته فجملت رهنا ، ولم يصح عنو واحدمنها عنه ، وان كانت الجناية عمداً عيضا من مكافيء له فالظاهر انه لا يجب القصاص لانه عمل لا يختص به الموقوف عليه فلم يجز أن يتتص من قاتله كالعبد المشترك ، وقال بعض أصحاب الشافعي يكون فظك المحالم فان قطعت يد العبد او طرف من أطرافه فالقصاص له وله استيفاؤه لانه لا يشترى بها إلى الامام فان قطعت يد العبد او طرف من أطرافه فالقصاص له وله استيفاؤه لانه لا يشترى بها عبد كامل والا اشتري مها شقص من عبد

(فصل) ويجرز نزومج الامة الموقوفة لأنه عقد عقد على منفعتها أشبه الاجارة ، ولان المؤقوف

القربى فجمل هاشا الاب الرابع ولا يكون رابعا الا ان يعد النبي صلى الله عليه وسلم ابا لان هاشها أما هو رابع النبي صلى الله عليه رسلم ووجه قول الحرق أن أمه من أهل بيته فكذلك أقاربها بين الولادها وأبوبها وأخونها راخرانها

(مسئلة) (وقومه ونسباؤه كقرابته لان قوم الرجل قبيلته وهم نسباؤه) قال الشاء :

فقات لما أما رفيتي فنومه نميم وأما أمرتي فيات

وقال أبو بكر هو بمثابة أهل بيته لان أهل بيته أفار به وأفار به قومه ونسباؤه وقال القاضي إذا قال لرحمي أو لأرحامي أو لنسبائي أو لمناسي صرف الى قر ابته من قبل أبيه وأمه ويتعدى ولد الاب الحال الحامس فعلى هذا يصرف الى كل من يوث بفرض أو تعصيب أو بالرحم في حال من الاحوال قال شيخنا وقول أبي بكر في المناسبين أولى من قول القاضي لان ذلك في العرف على من كان من العشيرة الني بنتسبان اليا واذا كان كل واحد منها ينتسب إلى قيلة غمير قبيلة صاحبه فليس بمناسب له .

و فصل) و كه مثل قرابته فان في بعض العاظ حديث زيد بن أرقم من آل رسول و الله على الله على الله على الله الله الم أصله وعشيرته الذين حرموا الصدقة بعده آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل والاصل في آل أهل فقلبت الماء همزة كا قالو هرقت الما، وارقته ومدت لذلا مجتمع هزتائ

عليه لانملك استيفاء هذه المنفعة فلا يتضرر بتمايك غيره إياها ووليها الموقوف عليه لانها ملكه والمهر إه لانه بدل نفتها أشبه الأجر في الاجارة ، وبحتمل أن لابجوز نزويجها لانه عقد على نفعها في العمر فيفضي إلى تفويت نفعها في حق البطن الثاني ولان النكاح يتعلق لاحقوق من وجوب تمكين الزوج من استمتاعها ومبيتها عنده فتفوت خدمتها في الديل علىالبطن الثاني إلا أن تطلب النزوبيج فيتعين تزويجها لانهحق لها طلبته فتتعين الاجابة اليه ومأ فات من الحقبه فات تبعا لايفائها حقهافوجب ذاك كا بجب نزو بج الامةغير الموقرفة إذا طلبت ذلك وإذا زوجها فولدت ن الزوج فولدهاو تضمعها لانولد كل ذات رحم ثبت لما حَرِمة حَكُهُ حَكُمُهَا كَامُ الولدُ وَالْمُـكَانِيةِ ، وَأَنْ أَكْرُهُمَا أَجِنِي فُوطَتُهَا أَوْ طَاوَعَتْهُ فَعَلَيْهُ الْحِدُ إِذَا انْتَفْتُ الشبهة وعليه المهر لاهل الوقف لانه وطي. جارية غيره أشبه الامة المطانة وولدها يكون وتفا معها، وأن وطنها بشبهة يعتقدها حرة فالولد حر ولو كان الواطئ، عبداً وتجب قيمته لانه كان من سبيله أن ، يكون مملوكا فمنعه اعتقاد الحرية من الرق فوجبت قيمته يشتري بها عبد يكون رقيقا وتعتبر قيمته يوم بضمه حيالانه لاعكن تقوعه قبل ذاك

(فصل) وايس الموقوف عليه وطء الامة الموقوفة لانا لانأمن حبلها فتنقصاو نتلف او تخرج من الوقف بكونها ام ولد ولان ملكه ناتص فان وطيء فلا حد عليه الشبهة ولا مهرعليه لانه لووجب لوجب له ولابجب الانسان شيء على نفسه والولد حر لأنه من وطي. شبرة وعليه قيمة الولد بشترى

﴿ مسئلة ﴾ (والعترة هم العشيرة الادنون في عرف الناس وولده الذكور والاناث وإن مفلوا لمتسره ابن قنيبة وقد توقف أحمد في ذلك وقال ثماب وابن الاعرابي المترة الاولاد وأولاد لاولاد ولم يدخلا في ذلك العشيرة والاول أصح وأشهر في عرف الناس ووجّه الاول قول أي بكر رضي الله عنه في محفل من أصحاب ر-ول الله عَيَيْنَالِيَّةِ نحن عَتْرةرسول اللهُ عَيَيْنَالِيَّةٍ و بيضته الني تفقأت عنه فلم ينكره أحد وهم أهل اللسان فلا يعول على ما خالفه

﴿ مسئلة ﴾ (وذوو رحمه كل قرابة له من جبة لا باء والامهات)

قال القاضي ينصرف الى قرابته من جهة أببه وأمه ويتعدى ولد الاب الحامس وقد ذكرنا ذلك في مسئلة القوم والنسباء

(مسئلة) (والإيامي والعزاب من لا زوج له من الرجال والنسا.)

ذكره أصحابنا قال شيخًا ويحنمل أن يختص اسم الايامي النساء اللاني لا أزواج لهن قال الله تمالى (وأنكحوا الايلى منكم) وفي الحديث « أعوذ بالله من بوار الايم » ووجه الاول ما روى سعيد بن السيب أنه قال : آمت حاصة بنت عمر من زرجها وآم عمان من رقية

قال الشاعر:

فان تنسكحي انسكح وان تتأيي وان كنت أفني منسكم أنام وقول شيخنا أولى لان العرف يختص النسا. بهذا الاسم والحــكم للاسم العرفي ولان قول النبي بها عبد مكانه وتصير أم ولد لانه أحبلها بحر في ملكه فاذا مات عتقت ووجبت قيمتها في تركته لانه أنانها على من بعده من البطون فيشترى بها جارية تكون وتفامكانها وان قلنا أن الموقوف عليه لا علكها لم تصر أم ولد له لانها غير مملوكة له

(فصل) وان أعتق العبد الموقوف لم ينفذ عتقه لانه يتعلق به حق غيره ولان الوقف لازم فلا يمكن ابطاله ، وان كان نصف العبد وقفاً ونصفه طلقاً فاعتق صاحب الطاق لم يسر عتقه إلى الوقف لانه إذا لم يعتق بالمباشرة فبالسراية أولى

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا حصل في يد بمض أهل الوقف خمسة أوسق ففيه الزكاة واذا صار الوقف المساكين فلا زكاة فيه)

وجملة ذلك أن الوقف إذا كان شجراً فأعمر أوأرضا فزرعت وكان الوقف على قوم باعبانهم فحصل لمعضهم من المحرة أو الحب نصاب ففيه الزكاة وبهذا قال مالك والشافعي وروي عن طارس ومكحول لازكاة فيه لان الارض أيست عملوكة لحم فلم تجب عليهم ذكاة في الخارج منها كالمساكين

ولنا أنه استفل من أرضه أو شجره نصابا فلزمته زكانه كغير الوئف محققه أن الوقف الاصل والمثرة طلق والملك فيها تام لهالتصرف فيها مجديع التصرفات وتورث عنه فتجب فيها الزكاة كالحاصلة

والنساء يقال رجل عزب وامرأة عزبة قاله ثماب واما العزاب فهم الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء يقال رجل عزب وامرأة عزبة قاله ثماب واما سمي عزبا لانفراده ومحتمل أن مختص الايامى بالنساء والعزاب بالرجال ولذلك يقال امرأة أم بغير هاء ولا يقال أمة ولو كان الرجل مشاركا لها لقيل أم وأيمة مثل قائم وقائمة ولان العرف ان العزب بختص بالرجل

﴿ مسئلة ﴾ (فأما الارامل فهن النساءاللاتي فارقهن ازواجهن بموت أو غيره قال أحمد في روأية حرب وقد سئل عن رجل وصى لارامل بني فلان فقال قد اختلف الناس فيها فقال قوم الرجال والنساء والنساء والذي يمرف من كلام الناس أن الارامل النساء وقال الشعبي واستحق هو الرجال والنساء وانشد هذي الارامل قد قضيت حاجتها فن لحاجة هذا الارمل الذكر ؟

وقال آخر

ر أحبأن اصطاد ضباً سحبلا رعى الربيع والشتاء أرملا

ووجه الاول أن المعروف من كلام الناس أنه النساء فلا يحمل اللفظ الاعليه ولان الارامل جم أرملة فلا يكون جمعا الذكر لان ما نختلف لفظ الذكر والانشى في واحد، مختلف في جمعه وقد أنكر ابن الانباري على قائل القول الاول وخطأه فيه والشعر الذي احتج به حجة عليه فانه لو كان لفظ (المغنى والشرح الكبير) (الحزه السادس)

من أرض مستأجرة له ، وقولهم أن الارض غير مملوكة له ممنوع وأن سلمنا ذلك فهو مالك لمنفهها ويكني ذلك في وجوب الزكاة بدليل الارض المستأجرة ،أما المساكين فلا زكاة عليهم فيا بحصل في أيديهم سواء حصل في يد بعضهم نصاب من الحبوب والثمار أولم يحصل .ولا زكرة عليهم قبل تفريقها وأن بلفت نصبا لان الوقف على المساكين لا يتعين اواحد منهم بدليل أن كل واحد منهم بجوز حرمانه والدفع الى غيره وأنما ثبت الملك فيه بالدفع والقبض لما أعطيه من غلته ملكما مستأنفا فلم تجب عليه فيه زكاة كالذي يدفع اليه من الزكاة ، وكما لو وهبه أو اشتراه وقارق الوقف على قرم بأعيانهم قانه يعين لكل واحد منهم حق في نفع الارض وغلتها ولهذا بجب إعطرة، ولا بجوز حرمانه

(فصل) ويصح الوقف على القبيلة العظيمة كقريش وبني هاشم وبني نميم وبني وائل ونحوهم ، ويجوز الوقف على المسلمين كابهم وعلى أهل إقليم ومدينة كالشام ودمشق ونحوهم ، ويجوز الرجل أن يقف على عشيرته وأهل مدينته . وقال الشانعي في أحد قوليه لا يصح الوقف على من لا يمكن استيمامهم وحصرهم في غير المساكين وأشباههم لان هذا تصرف في حق الآدمي فلم يصح مع الجهاة كالوقال وقفت على قوم ، ولنا أن من صح الوقف عليه أذا كان عدده محصيا صحوان لم يكن محصيا كالفقوا، والمساكين ومتى كان الوقف على من لا يمكن حصرهم فلا زكاة على واحد منهم فيا يصح له لماذكر ناه في المساكين ولافي جملة الوقف على من لا يمكن حصرهم فلا زكاة على واحد منهم فيا يصح له لماذكر ناه في المساكين ولافي جملة الوقف على من لا يمكن حصرهم

الارامل يشمل الذكر والانشى لقال حاجتهم إذ لا خلاف بين أهل اللسان في أن اللفظ منى كان لذكر والانشى ثم رد عليه ضمير غلب فيه لفظ الذكير وضميره فلما رد الضمير على الاناث علم أنه موضوع لهن الانفراد وسمي نفسه أرملانجرزاً وتشبيها بهن والذلك وصف نفسه بأه ذكر وكذلك الشعر الآخر ويدل على ارادة الحجاز أن الفظ عندا طلاقه لا يفهم منه الا النساء ولا يسمى به في العرف غير هن وهذا دليل على أرادة الحجاز أن الفظ عندا طلاقه لا يفهم من انظ المنتكم ولا يتماق بها حكم كسائر الالفاظ العرفية وتركت الحقيقة حتى صارت مهجورة لا تفهم من انظ المنتكم ولا يتماق بها حكم كسائر الالفاظ العرفية جميعا لان الله تعالى قال (وان كانوا اخوة رجالا ونساء) وقال (فان كان له اخوة فلا مه السدس) واجمع العلما، على حجبها بالفكر والانشى وان قال لعمومته فالظاهر أنه مثل الاخوة لا يشمل الفكر والانشى سوى هذا والذي لا نهم اخوة أبيه وان قال لبني اخوته أو لبنى عمه فهو قذكور دون الاناث اذا لم يكونوا قبلة والفرق بينها أن الاخوة والعمومة أيس لها لفظ موضوع بشمل الذكر والانشى سوى هذا المنبئ دل على ارادة الذكر ولان لفظ العمومة أشبه بلفظ الاخوة ولفظ بني الاخوة والعم يشبه المنبئ دل على ارادة الذكور ولان لفظ العمومة أشبه بلفظ الاخوة ولفظ بني الاخوة والعم يشبه بني فلان وقد دفانا عليهما والحكم في تناول الانظ قبعيد من العمومة وبني العموالاخوة حاماذكرنا بني فلان وقد دفانا عليهما والحكم في تناول الانظ قبعيد من العمومة وبني العموالاخوة حاماذكرنا في ولد الولد مع القرينة وعدمها في المسائل المنقدمة

(مسئلة) قال (وما لا ينتفع به الا بالاتلاف مثل الذهب والورق والمأكول والمشروب فوتفه غير جائز)

وجاته ان ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كالدنانير والدراهم والمطعوم والمشروب والشمع وأشباهه لا يصح وقفه في قول عامة الفقها، وأهل العلم إلا شيئا بحكى عن مالك والاوزاعي في وقف الطعام أنه بجوز ولم بحكه أصحاب مالك وليس بصحيح لان الوقف تحبيس الاصل وتسبيل الممرة وما لا ينتفع به الا بالانلاف لا يصح فيه ذلك ، وقيل في الدراهم والدنانير يصح وقفها على قول من أجاز إجارتها ولا يصح لان المك المنفعة ليست المقصود الذي خلقت له الأنمان ولهذا لا نضمن في الغصب فلم مجزالوقف له كوقف الشجر على نشر الثياب والغم على دوس العاين والشمع ليتجمل به

(فصل) والراد بالذهب والنصة همنا الدراهم والدنانير وما ليس بحلي لان ذلك هو الذي يتلف بالانتفاع به ، أما الحلي فيصح وقفه البس والعاربة لما روى نافع قال ابتاعت حفصة حلياً بعشرين ألفا فيسته على نساء آل الخطاب فكانت لا تخرج زكاته ، رواه الحلال باسناده ، ولانه عين يمكن الانتفاع بها ، م بقائها دائما فصح وقفها كالمقار ولانه يصح تحبيس أصلها وتسبيل المرة فصح وقفها كالمقاروبهذا قال الشافعي وقد روي عن أحد أنه لا يصح وقفها ، وأنكر الحديث عن حفصة في وقفه وذكره أبن

﴿ مسئلة ﴾ (وان وقف على أهل قريته او قرابته لم يدخل فبهم من بخالف دينه وفيه وجه آخر أن المسلم يدخل فيه وان كانالواقف كافرا)

وجلة ذلك أن الانسان اذا وقف على اهل قريته او قرابته او الى بلفظ عام بدحل فيه المسلمون والكفار والواقف مسلم فهو المسلمين خاصة ولا شي الكفار وقال الشافعي بدخل فيه الكفار اذا كان المنت مسلما واذا ولنا أن الله تعالى قال (يوصيكم الله في أولادكم) فلم يدخلوا في لفظ الواقف ولان ظاهر حاله لا يريد الكفار لما بينه و بينهم من عدارة الدين وعدم الوصلة المانع من الميراث ووجوب النفقة واذلك خرجوا من عوم الففظ في الاولاد والاخوة والازواج وسائر الاافاظ المامة في الميراث فوجوب النفقة واذلك خرجوا من عوم لان إخراجهم بترك به صريح انقال وهو أقرى من قرينة الحال ، وان وقف عليهم وأهل القرية كلهم كفار او وقف على قرابته وكاهم كفار دخلوا لانه لا يمكن تخصيصهم اذ في اخراجهم رفع الفظ بالكايمة ، فان كان فيها مسلم واحد والباقي كفار دخلوا أيضا لان اخراجهم همنا بالتخصيص بعيد بالكاية الظاهر من وجهين (أحدها) مخالفة لفظ العموم (والثاني) حل الفظ الدال على الجم على المفرد ، وإن كان الاكثر كفاراً فهو المسين في ظاهر كلام الحرفي لانه أمكن حل الفظ عليهم وصرفه البهم والتخصيص يصح وإن كان باخراج الاكثر وعتمل أن يدخل الكفار في الوصية لان اتخصيص المهورة النادرة قريب وتخصيص الاكثر بعيد محتاج إلى دليل قوي في مثل هذا بعيد قان كان محرفة النادرة قريب وتخصيص الاكثر بعيد محتاج إلى دليل قوي

أبي مومى الا أن القاضي تأوله على انه لايصح الحديث فيه ، ووجه هذه الرواية ان التحلي ليس هو المقصود الاصلي من الاثمان فلم يصح وقفها عليه كالو وقف الدنانير والدراهم ، والاول هو المذهب لما ذكرناه والتحلي من المفاصد المهمة والعادة جارية به وقد اعتبره الشرع في إسقاط الزكاة عن متخذه وجوز إجارته لذلك وبفارق الدراهم والدنانير فان العادة لم تجر بالتحلي به ولا اعتبره الشرع في إسقاط زكاته ولا ضمان نفعه في الفصب بخلاف مسئلننا

(فصل) ولا يصح وقف الشمع لانه يتلف بالانتفاع به فهو كالمأكول والمشروب ولا ما يسرع اليه الفساد من المشمومات والرياحين وأشباهها لانها تتلف على قرب من الزمان فأشبهت المطعوم . ولا وقف ما لايجرز بيعه كأم الولد والمرهون والسكلب والخيز بر وسائر سباع البهائم التي لاتصلح المصيد وجوارح الطير التي لايصاد بها لانه نقل الملك فيها في الحياة فأشبه البيع ولان الوقف تحبيس الاصل وتسبيل المنفعة وما لامنفعة فيه لا يحصل فيه تسبيل المنفعة والسكلب أبيح الانتفاع به على خلاف الاصل المضرورة فلم بجز إبطاله ولا يصح الوقف المضرورة فلم بجز إبطاله ولا يصح الوقف فيما ليس عمين كعبد في الذمة و دار وسلاح لان الوقف إبطاله عن الماك فيه فلم يوقف في سببل الله فهو على ماوقف (فصل) قال أحمد فيمن وصى بفرس وسرج ولجام مفضض يوقف في سببل الله فهو على ماوقف ووصى وإن بيم الفضة من السرج والاجام وجعل في وقف ، ثله فهو أحب إلى لان الفضة لا ينتفع بها ولمله يشتري بناك الفضة سرجا ولجاما فيكون أنفع المسلمين ، فقيل له تباع الفضة وتجعل في نفقته ؟

والحسكم في سائر الفاظ العموم كالاخوة والاعمام وبني عمه واليتامى والمساكين كالحسكم في أهسل قريته فاما إن كان الواقف كافراً فانه يتناول أهل دينه لان لفظه يتناولهم والقرينة تدل على ارادتهم فأشبه وقف المسلم يتناول أهل دينه، وهل يدخل فيه المسلمون بينظر فان وجدت قرينة دالة على دخولهم مثل أن لا يكون في القرية الا مسلمون دخلوا وكذلك ان لم يكن فيها الا كافر واحد وبقي أهلها مسلمون وان انتفت القرائن فني دخولهم وجهاز (أحدهم) لا يدخلون كا لو لم يدخل الكفار في وقف المسلم (والثاني) يدخلون لان عوم اللفظ يتناولهم وهم أحق بوصيته من غيرهم فلا يصرف اللفظ عن مقتضاه ومن هو أحق بحكه الى غيره ، فان كان في القرية كافر من غير أهل دين الواقف لم يدخل لان قرينة، الحال نخرجه ولم يوجد فيهما وجد في المسلم من الاولى فبقي خارجاً مجاله و يحتمل أن لا يخرج بناء على قوريث السكمار بعضهم من بعض مع اختلاف دينهم

﴿ مسئلة ﴾ (وان وقف على مواليه ولاموال من فوق وموال من أسفل تناول جميعهم ، وقال ابن حامد يختص الموالي من فوق)

اذا وقف على مواليه وله موال من فوق حسب وهم معتقوه اختص الوقف بهم لان الاسم يتناولهم وقد تعينوا بوجودهم دون غيرهم، وان لم يكن له الاموال من أسفل فهو لهم لذلك وان

قال لا ، فأباح أن يشتري بفضة السرجواللجام سرجا ولجاما لانه صرف لهما فيجنس ماكانت عليه حين لم ينتفع بهما فيه فأشبه الفرس الحبيس إذا عطب فلم ينتفع به في الجهاد جاز بيعه وصرف ثمنه في مثله ولم يجز ايقاقها على الفرس لانة صرف لها الىغيرجهتها

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويصح الوقف فما عدا ذلك)

وجالة ذلك أن الذي يجوز وقفه ما جاز بيعه وجاز الانتفاع به مع بقا. عينه وكمان أصلا ببقي بقا. متصلا كالعقار والحيوانات والسلاح والاثاث وأشباه ذلك . قال أحد في رواية الاثرم : انسا الوقف في الدور والارضين على ما وقف أصحاب رسول الله ويتياني ، وقال فيمن وقف خس نخلات على مسجد لا بأس به وهذا قول الشافعي ، وقال أبو يوسف لا يجوز وقف الحيوان ولا الرقيق ولا الا الكر العروض اع والسلاح والفلمان والبقر والآلة في الارض الموقوفة تبعاً لما لان الحيوان لا يقائل عليه فإ بجز وقفه كما لو كان الوقف الى مدة ، وعن ما لك في الكراع والسلاح روايتان

ولنا أن النبي وَلِيَّالِيَّةِ قال ﴿ أما خالد نقـد أحتبس أدراعه واعتاده في سبيل ألله ﴾ متفق عليه ، وفي رواية ﴿ وأعتده ﴾ أخرجه البخاري قال الخطابي الاعتاد ما يعده الرجل من المركوب والسلاح وآلة الجهاد وروي أن أما معتل جارت إلى النبي وَلِيَّالِيَّةِ فقالت يارسول الله إن أبا معتل جعل ناضحه في

اجتمعوا فهو لهم جميعا يستوون فيه لان الاسم يشملهم جيعا ، وقال اصحاب الرأي الوصية باطلة لانها لغير معين وقال ابو توريقر عبينها لاناحدها ليس باولى من الآخر وقال ابن القاسم هو للموالي من أسفل، ولاصحاب الشاني أربعة اوجه كقولنا وكقول أصحاب الرأي (والثالث) هو الموالي من فوقلانهم اقوى لكونهم عصبته وير ثونه بخلاف عتقائه وهوقول ابن حامد (والرابم) يقف الامرحني يصطلحوا ولنا ان الاسم يتناول الجميع فدخلوا فيه كالو وقف على الخوته وقولهم انها لغيرمه ين غيرصحبح فان التعميم يحصل مع التعيين واذلك لو حلف لا كامت مولاي حنث بكلام أيهم كان وقولهم ان المولى من فوق اقوى قلنا مع شمول الاسم لهم يدخل فيه الاقوى والاضعف كاخوته ولا يدخل فيه والدالهم ولا المساكين ولا الحليف ولاغير من ذكرنا لان الاسم ان تناولهم حقيقة لم يتناولهم عرفا والاسماء العرفية تقدم على الحقيقة ولا يستحق مولى الله مع وجود مواليه وقال زفر يستحق

ولنا أن مولى الله ليس بمولى له حقيقة إذا كان له مولى سواه فان لم يكن له مولى فقال الشريف ابو جعفر إذا وحمى لمواليه وليس له مولى فهو لمولى الله وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء له لانه ليس بمولى ، واحتج الشريف بأن الاسم يتناولهم مجازاً فاذا تعذرت الحقيقة وجب صرف الاسم إلى الحجاز والعمل به تصحيحا لكلام المكلف عند إمكان تصحيحه ولان الظاهر ارادته الحجاز لكونه مجلا صحيحا وإرادة الصحيح أغلب من إرادة الفاسد فان كان له موالى أبحين الوقف ثم انفوض مواليه

سبيل الله وأبي أريد الحج أفاركه? فقال رسول الله وَيُطَلِّقُهُ د اركبيه فان الحج والعمرة من سبيل الله ع ولانه محصل فيه تحبيس الاصلوتسبيل المنفعة نصح وقفه كالعقاروالفرس الحبيس ولانه بصحوقفه مع غيره فصح وقفه وحده كالعقار

(فصل) قال أحمد رحمه الله في رجل له دار في الربض أو قطيعة فأراد التنزء منهاقال يقفها قال القطائع ترجع إلى الاصل إذا جعلها للمساكين نظاهر هذا إباحة وقف السواد وهو في الاصلوقف ومعناه ان وقفها يطابق الاصل لاأنها تصير مهذا القول وقفا

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويصح وقف المشاع)

وبهذا قال مالك والشافعي وابو بومف ، وقال محمد بن الحسن لايصح وبناه على أصله في ان القبض شرط وان النبض لايصح في المشاع

ولنا أن في حديث عمر أنه أصاب مآنة سهم من خيبر واستأذن النبي وَلَيَظِيْرُو فَهُمَا فأمره بوقفهما وهذاصفة المشاع ولانه عقد يجوز على بعض الجالة مفرزا فجاز عليه مشاعا كالبيم أو عرصة بجوز بيمها فجاز وقفها كالفرزة ولان الوقف تحبيس الاصل وتسبيل المنفعة وهذا بحصل في المشاع كحصوله في المفرز ولا نسلم اعتبار القبض وان المنا فاذا صح في البيم صح في الوقف

لم يكى لموالى الاب على مقتضى ماذكرناه لان الاسم يتنارل غيرهم فلا يعود اليهم إلا بعقد ولم بوجد ولا يشبه هذا قوله أو صبت لاقرب الناس إلى وله ابن وابن ابن فحات الابن حيث بستحق ابن الابن وان كان لا يستحق في حياة الابن شيئالان الوصية ههناالموصوف وجدت الصفة في ابن الابن كوجودها في الابن حقيقة عرفي الله على مولى الله على مولى الله على الحقيقة وهذه الد فة لا توجد في مولى الله

(مسئلة) (وأن وقف على جماعة يمكن حصرهم واستيعابهم وجب تعديمهم والتسوية بينهم)
لان النظية تقضي ذلك، وقد أمكن الوفاء به فوجب العمل بقتضاه كقوله سبحانه (فهم شركاء في الثلث) فانه يجب تعديم الاخوة من الام والتسوية بينهم، ولان الانظية تضي التسوية أشبه مالو أقرطم (مسئلة) (فان لم عكن حصرهم كالمساكين والفبيلة الكثيرة كبني هاشم و بني تميم صح الوقف عليهم) وكذلك يصح الوقف على المسلمين كلهم وعلى أهدل اقليم ومدينة كالشام ودمشق، ويجرز وكذلك يصح الوقف على المسلمين كلهم وعلى أهدل اقليم ومدينة كالشام ودمشق، ويجرز

للرجل أن ينف على عشيرته وأهل مدينته ، وقال الشافعي في أحد قو ليالايصح الوقف على من لا يمكن استيمابهم وحصرهم في غير المساكين ونحوهم لانه نصرف في حق الآدمي فلم يصح مع الجهالة كما لو قال وقنت على قوم

ولنا أن منصح الونف عليهم إذا كانوا محصورين صح، وان لم يحصوا كالفقرا. وقياسهم يبطل بالونف على المساكين

(فصل) وإن وقف داره على جهتين مختلفتين مثل أن قفها على أولاده وعلى المساكين نصفين او أثلاثًا أو كيفًا كانجاز، وسوا. جعلها ل الموقوف على أولاد. وعلى المساكين أوعلى جهة أخرى سواهم لانه إذا جاز وقف الجزء مفرداً جاز وقف الجزءين ، وان أطاق الوقف نقال وقفت داري هذه على أولادي وعلى المساكين فعن يينهما نصفين لان اطلاق الاضافة اليهما تقتضى النسوية بين الجهتين ولا تتحتق التسوية إلا بالتنصيف وان قال وقفتها على زيد وعمر والمساكين فهي بينهم أثلاثا 🤏

(فصل) فان أربد تمييز الوقف عن المطلق با قسمة فذاك مبنى على القسمة هل هي بيع أوافراز حقُّ والصحيح أمها افراز حق فينظر فان لم يكن فيها رد جازت القسمة ، وان كان فيها رد من جانب أصحاب الوقف جازت أيضا لانه شراء لشيء من المطلق، وإن كان من صاحب المطلق لم يجز لانه شرا. بعض الوتف وبيعه غير جائز ، وان كان المشاع وقفا على جهتين فأراد أهله قسمته أنبني على ماذ كرنا ولم بجزنيااذا كان فيها ردبحال ومتى جازت القسمة في الوقف وطلبها أحد الشريكين أ**د ولي** الوقف أجبر الآخر لان كل قسمة جازت من غير رد ولا ضرر فهي واجبة

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا لم كن الوقف على معروف أو بر فهو باطل)

وجملة ذلك أن الوقف لا بصح إلا على من بعرف كولده وأقاريه ورجل معين أو على بر كبناه المساجد والتذاغر وكتب العقه والعلم والقرآن والمفابر والسقايات وصببل افخه ولا يصلح على غير معين

(فصل) ولايجب تعميمهم إجماعا لانه غير ممكن ويجرز تفضيل بعضهم على بعض لان من جاز حرمانه جاز نفضيل غيره عليه وبجرز الافتصار على واحد منهم ويحتمل أن لايجرئه أقلءن ألائة وهو مذهب الشافعي ووجه القول قد ذكر في الزكاة والاول ظاهر المذهب

(فصل) فان كان الوقف في ابتدائه على من عكن استيما به فصار مما لا يمكن استيما به كرجل وقف على ولد. وولد ولده وعتبه ونسله فصاروا قبيلة كثيرة نخرج عن الحصر مثل وقف علي رضي الله عنه على ولد، ونسله فأنه بجب تعميم من أمكن منهم والنــوية بينهم لأن النعميم كان واجبا وكذلك التسوية فاذا نعــذر وجب منه ما أمكن كالواجب الذي يعجر عن بعضه، ولان الواقف ههنا أراد التعميم والتسوية لامكانه وصلاح لفظه لذلك فيجب العمال بما أمكن بخلاف ما إذا كأنوا حال الونف عن لاعكن ذلك نيهم

(مسئلة) (ولا يعطى كل واحد أكثر من الفدر الذي يعطى من الزكاة يعني إذا كان الوقف على صنف بيمن أصناف الزكاة)

وجملة ذلك أن من وقف على سبيل الله أوابن السبيل أو الرقاب أو العارمين - فهم الذين يستحقون السهم من الصدقات - لايدخل مهم غيرهم لان المطلق من كلام الآدميين بحمل على المهود كرجل وإمرأة لان الوقف عليك العين أو الم فعة فلا يصح على غير معين كالبيم والاجارة ولا على معهية كبيت النار والبيع والكنائس وكنب التوراة والانجيل لان ذاك معهية فان هذه المواضم بنيت الكفر وهذه الكب مدلة منسوخة واذاك غضب النبي عَلَيْكِيْ حين رأى مع عر صحيفة فيها شيء من التوراة وقال وأفي شك أنت ياابن الخطاب المراح النبي عَلَيْكِيْ حين رأى مع عر صحيفة فيها ماوسعه الا انباعي ولولا أن ذاكي معهية مأغضب منه والوقف على قناديل البيعة وفرشها ومن يخدمها ويعمرها كانوقف عليها لانه يراد لتعظيمها ورواء كان الواقف مسلما أو ذميا قال أحد في نصارى وقفواعلى البيعة ضياعا كثيرة وماتوا ولهم أبنا. نصارى فأسلموا والضياح بيد النصارى :فلهم أخذها والمسلمين عربهم حتى يستخرجوها من أيديهم وهذا مذهب الشافعي ولا نعلم فيه خلافا وذاك لان مالا يصح من المسلم المراوات على غير معين فان قيل فقد قلم ان أهل الكتاب اذاعقد واعقوداً من المسلم المراوات على المراوات على المراوات على المراوات المناهم المراوات على المراوات المناهم المراوات على المراوات المراوات المناهم المراوات المراوات المناهم المراوات المراوات المراوات المراوات المناهم المراوات المناهم المراوات المراوات

وقد روي عن أحمد رحمه الله في نصر أني أشهد في وصيته أن غلامه فلانا يخدم البيعة خمس سنين ثم هو حر ثم مات مولاه وخدم سنة ثم أسلم ماعليـــه ؟ قال هو حر وبرجع على الفلام باجرة خدمة مباغ أربع

في الشرع فينظر من كان يستحق السهم من الصدقات فالوقف مصروف اليه وقد مضى شرح ذلك في الذكاة قان وقف على الاصناف المانية الذين بأخذون الصدقات صرف اليهم ويعطى كل واحد منهم من الوقف مثل القدر الذي يعطى من الزكاة لا يزاد عليه رقد ذكرنا ذلك ، وقد اختلف في القدر الذي يحصل به الذي فقال احمد في رواية على بن سعيد في الرجل يعطى من الوقف خمسين درهما فقال إن كان الواقف ذكر في كتابة المساكين فهو مثل الزكاة وإن كان متطوعا أعطى من شا. وكيف شا. فقد نص على الحاقه بالزكاة فيكون الحلاف فيه كالحلاف في الزكاة ، واختار أبو الخطاب وابن عقيل زيادة المسكين على خسين درهما لان لفظ أحمد لا تقييد فيه . قال ابو الخطاب وفي المسئلة وجهان وجهها ماسبق (فصل) فان وقف على الاصناف كلها أوعلى صنفين أو أكثر فهل يجرز الا قتصار على صنف واحد أو يجب إعطاء بعض كل صنف ? فيه وجهان بناء على الزكاة

﴿ مسئلة ﴾ (والوصية كالوقف في هذا التفصيل لان مبناها على لفظ الموصي أشبهتالوقف)

(فصل) والوقف عقد لازم لا مجوز فسخه باقالة ولا غيرها وبلزم بمجرد القول لأنه تبرع بمنع البيم والحدة والميرات فلزم بمجرده كالعتق وعنه لا يلزم إلا بالقبض وإخراج الوقف عن يدم اختاره إن أبي موسى كالهبة والصحيح الاول وقد ذكرناه، وذهب أبو حنيفة إلى أن الوقف لا يلزم بمجرده والوافف الرجوع فيه إلا أن يومي به بعد موته فيلزم أو يحكم بلزومه حاكم وحكاه بعضهم عن علي

سنين ، وروي عنه قال هو حر شاعة مات مولاه لان هذه معصية وهذه الرواية أصح وأوفق لاصوله ويحتمل ان قوله برجع عليه بخدمته اربع سنين لم يكن اصحة الوصية بل لانه ابما أعتقه بموض يعتقدان صحته ، واذا تعذر العوض باسلامه كان عليه مايقوم مقامه كما لو تزوج الذي ذمية على ذلك ثم أسلم فانه بجب عليه المهوض والاول أولى

(فصل) ولا يصح الوقف على من لا يملك كالعبد الفن وام الولد والمدبر والميت والحمل والملك والجن والشياطين ، قال احمد فيمن وقف على مماليكه لا يصح الوقف حتى يعتقهم وذلك لان الوقف تمليك فلا يصح على من لا يولك فان قيل قيل قد جوزتم الوقف على المساجد والسقايات وأشباهها وهي لا تدلك ، قلنا الرقف هناك على المسلمين الا اله عين في نفع خاص لهم ، فان قيل فينبني أن يصح الوقف على الكنائس ويكون الوقف على أهل الذمة قلنا الجهة التي عين صرف الوقف فيها ليست نفعا بل عي معصية محرمة يزادون بها عقابا وانما بخلاف المساجد ولا يصح الوقف على العبد، وان قلنا أنه يملك معصية محرمة يزادون بها عقابا وانما بخلاف المساجد ولا يصح الوقف على العبد، وان قلنا أنه يملك بالتمليك لان الوقف يقتضي تحبيس الاصل والعبد لا يملك ماكا لازما . ولا يصح الوقف على المكاتب وان كان علك لان ملكه غير مستقر ، ولا على مرتد ولا حربي لان أموالم مباحة في الاصل و يجوز أخذها منهم بالقهر والفلبة فما يتجدد لهم أولى والوتف لا يجوز أن يكون مباح الاخذ لا نهجيس الاصل أخذها منهم بالقهر والفلبة فما يتجدد لهم أولى والوتف لا يجوز أن يكون مباح الاخذ لا نهجيس الاصل العمل والعبد لا يملك المناح الاخذ لا نهجيس الاصل والحذها منهم بالقهر والفلبة فما يتجدد لهم أولى والوتف لا يجوز أن يكون مباح الاخذ لا نه تحبيس الاصل والميلك المناح الاخذ الم تحبيس الاصل والوتف لا يجوز أن يكون مباح الاخذ الم تحبيس الاصل والمهم مباحة الاخذ الم تحبيس الاصل والملك في مناح الاخذ الم تحبيل الأمل والوتف لا يجوز أن يكون مباح الاخذ الم تحبيس الاصل والمناح الاخذ الم تحبيل الأمل والوتف المرفقة في الملك المناح الاخذ الم تحبيل المناح المرفقة في الملك المناح الملك المناح المنا

وابن مسعود وابن عباس وخالف أبا حنيفة صاحباه فقالا كقول سائر أهلالهلم واحتج بمضهم يماروي أن عبدالله بن زيد صاحب الاذان جعل حائطه صدقة وجعله إلى رسول الله ﷺ فجاء أبواه إلى رسول الله عِيَالِيَّةِ فقالا يارسول الله لم يكن لنا عيش إلا هذا الحائط فرده رسول الله عَيَالِيَّةِ ثم ماتا فورثهما رواه المحاملي في أماليه ولانه إخراج ماله على وجه القربة من ملسكه فلا يلزم بمجرد القول كالصدقة، قلنا هذا القول يخالف السنة النابنة عن رسول الله عليه وإجماع الصحابة رضي الله عنهم فان النبي وَيُطْلِينَهُ قال لعمر في وقفه « لا يباع أصلها ولا يتاع ولا يوهب ولا يورث ، قال الترمذي العمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي عَلَيْكُ وغيرهم ، لا نعلم بين المتقدمين منهم في ذلك اختلافا، قال الحميدي تصدق أبو بكر بداره على رقد، وعمر بربيه عند المروة على وقد، وعمَّان برومة وتصدق على بأرضه بينبع وتصدق الزبير بداره بمكة وداره بمصر وأمواله بالمدينة على ولده وتصدق سعد بداره بالمدينة وداره بمصر على ولده ، وعمرو بن العاص بالوهط وداره بمكة على ولده وحكيم ابن حزام بدره بمكة والمدينة على رلده فذلك كله إلى البوم، وقال جابر لم يكن أحد من أصحاب النبي وَيُتَالِنَهُ لَهُ مَقدرة إلا وقف وهذا اجماع منهم فان الذي قدر على الوقف منهم وتف واشتهرذاك فلم ينكره أحد فكان ذلك أجماعا ولانه ازالة ملك يلزم بالوصية فاذا نجزه في حال المياة لزم من غير حكم كالعتق، وحديث عبدالله بن زيد ان ثبت قليس فيه ذكر الوقف، والظاهر أنه جعله صدقة غير (المغنى والشرح الكبير) (T1)(الجزء السادس) .

(فصل) ويصح الوقف على أهل الذمة لأنهم يملكون ملكا محترما ويجوز أن يتصدق عليهم فجاز الوقف عليهم الموقف عليهم عليهم الموقف عليهم عليهم عليهم عليهم عليهم كالمسلمين . ويجوز أن يقف المسلم عليه لما روي ان صنية بنت حيى زوج النبي والموقف وقفت على أخ لها يهودي ولان من جازأن يقف الذي عليه جاز أن يقف عليه المسلم كالمسلم عولو وقف على من بنزل كنائسهم وبيعهم من المارة والمجنازين صح أيضا لان الوقف عليهم لا على الموضع

وينظر في الوقف من شرطه الواقف لآن عمر رضي الله عنه جعل وقفه الى حفصة تليه ماعاشت ثم الى ذوي الرأي من أهلها ولان مصرف الوقف يتبع فيه شرط الواقف فكذلك الناظر فيه فانجعل النظر لنفسه جازوان جعله إلى غيره فهو له فان لم يجعله لأحد أو جعله لانسان فمات نظر فيه الموقوف عليه لانه ملكه ونفعه له فكان نظره اليه كملكه المطق ، ويحتمل أن ينظر فيه الحتاره ابن أبي موسى ويحتمل أن يكون الوجهان مبنيين على ان الملك هل ينتقل فيه إلى الموقوف عليه أو الى الله تعالى ؟ فان قلناهو المموقوف عليه أو الى الله تعالى ؟ فان قلناهو المموقوف عليه فالنظر فيه اليه لا نه ملكه عينه و نفعه ، وإن قلناهو لله فالحاكم ينوب فيه ويصرفه الى مصادفه

موقوف استناب نيها رسول الله عَلَيْكِيْ فرأى والديه أحق الناس بصرفها اليهما ولهذا لم يردها اليه أنا دفعها اليهما ويحتمل أن الحائط كان لهاوكان هو يتصرف فيه بحكم النيابة عنها فتصرف بهذا التصرف بغير اذنها فلم بنفذاه وأنيا النبي عَلَيْكِالِيَّةِ فرده اليهما والقياس على الصدقة لا يصح لانها تلزم في الحياة بغير حكم حاكم وانا يفتة والى القبض والوقف لا يفتقر اليه فافترقا

(مسئلة) (ولا يجرز بيمه الا أن تنعطل منافعه فيباع ويصرف ثمنه في مثله وكذلك الفرس الحبيس اذا لم يصلح المغزو بيم واشتري بثمنه ما يصلح الحبهاد وكذلك المسجداذا لم ينتفع به في موضعه وعنه لا تباع المساجد لسكن تنقل آلتها الى مسجد آخر)

وجملة ذلك أنه لايجوزيع الوقف ولا هبته لفول النبي على المدمت أو أرض خربت وعادت موانا ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث ان ان الفطات منافعه بالكاية كدار الهدمت أو أرض خربت وعادت موانا لا يمكن عمارتها أو مسجد انتقل أهل الفرية عنه وصار في موضع لا يصلى فيه أو ضاق بأهله ولم يمكن توسيعه في موضعه فان أمكن بيم بعضه ليعمر به بقيته جاز بيم البعض وان لم يمكن الانتفاع بشيء منه بيم جميعه قال أحد في رواية أبي داود اذا كان في المسجد خشبتان لها قيمة جاز بيمها وصرف تمنهما عليه وقال في رواية صالح يحول المسجد خوفا من الاصوص وإذا كان موضعه قذراً قال الفاضي يعني اذا كان ذلك بمنع الصلاة فيه ونص على جواز بيم عرصته في رواية عبد الله وتكون الشهادة في ذلك على الامام. قال أبو بكر وقد روى على بن سعيد أن المساجد لا تباع وانما تنقل آلتها قال وبالقول الاول أقول لا جماعهم على بيم الفرس الحبيس يعني الموقوفة على الغزو إذا كبرت فلم تصلح للغزو وأمكن الانتفاع بها في شيء الخرم مثل أن تدور في الرحا أو بحمل عليها تراب أو تكون الرغبة في نتاجها أو حصاماً يتخذ للطراق فانه يحوز بيعها وبشتري بثمنها ما يصلح للغزو نص عليه أحمد وقال محمد بن الحسن أذا خرب المسجد

لانه مال الله فكان النظر فيه الى حاكم المسلمين كالوقف على المساكين ، وأما الوقف على المساكين والمساجد ونحوها أو على من لا يمكن حصرهم والتيماجم فالنظر فيه لى الحاكم لانه ليس له مالك متمين ينظر فيه وله ان يستنيب فيه لان الحاكم لا يمكنه تولى النظر بنفسه ، ومتى كان النظر الموقوف عليه اما يجعل الواقف ذلك له او لكونه أحق بذلك عند عدم ناظر سواه وكان واحداً مكافا رشيداً فهو أحق بذلك رجلاكان او امرأة عدلاكان او فاسقا لانه ينظر لنفسه فكان له ذلك في هذه الاحوال كالطاق ، ويحتمل ان يضم الى الفاسق أمين حفظا لاصل الوقف عن البيع أو النضييم ، وإن كان الوقف لحاعة رشيدين فالنظر الجميع لكل انسان في نصيبه وان كان الموقوف عليه غير رشيد اما لصغر او سفه او جنون قام وليه في النظر مقامه كما يقوم مقامه في ماله المطاق ، وان كان النظر الهيرالموقوف عليه او لبعض الموقوف عليه بتولية الواقف او الحاكم لم يجز ان يكون الا أمينا فان لم يكن أمينا وكانت توليته او لبعض الموقوف عليه بتولية الواقف او الحاكم لم يجز ان يكون الا أمينا فان لم يكن أمينا وكانت توليته

والوقف عاد الى ملك واقفه لان الوقف أعا هو تسبيل المنفعة فاذا زالت منفعته زال حق الموقوف عليه منه فزال ملك وقال مالك والشافعي لا يجوز بيع شيء من ذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يباع أصلها ولا بيتاع ولا يوهبولا يورث ولان مالا يجوز بيعهم بقاءمنافعه لا يجوز مع تعطلها كالمعتق والمسجد أشبه الاشياء بالمعتق

وانا ما روي أن عمر رضي الله عنه كتب الى سعد الم بلغه أنه قد نقب بيت المال الذي بالكوفة أن انقل المسجد الذي بالتمارين واجعل بيت المال في قبلة المسجد فانه لن يزال في المسجد وكان هذا بمشهد من الصحابة ولم يظهر خلافه فكان اجماعا ولان فيا ذكر ناه استبقاء للونف بمناه عند تعذر ابقائه بصورته فوجب ذلك كما لو استولد الجارية الموقوفة أو قباها أو قباها غيره قال ابن عقيل الموقف مؤبد فاذا لم بمكن تأبيده على وجه تخصيصه استبقينا الفرض وهو الانتفاع على الدوام في عين أخرى وايصال الابدال جرى مجرى الاعيان وجودنا على المين مع تعطلها تضييع الفرض ويقرب هذا من المدي اذا عطب فانه يذبح في الحال وان كان بختص بالموضع، فلما نعذر تحصيل الغرض بالكاية استوفي منه ما أمكن و ترك مراءاة الحل الخاص عند تعذره لان مراءاته مع تعذره تفضي الى فوات الانتفاع به بالكلية وهكذا الوقف المطل المنافع و وانا على محد بن الحسن انه إزالة والله على وجه القربة والله على مالكه باخذ الله وذهاب منافعه كالهنتي

﴿ مسئلة ﴾ (ويجوز بيم بعض آلته وصرفها في عمارته) كما يجوز بهم الفرس الحبيس عند تعذر الانتفاع به وصرف نمنه فيا يقوم مقامه ولانه اذا جاز بيم الجميع عند الحاجة الى بيعه فبيم بعضه مم بقاء البعض أولى .

(فصل) واذا بيم الوقف فأي شيء اشترى بثمنة بما يرد على أهل الوقف جاز ، وإن كان من غير جنسه في ظاهر كلام الحرق لكن تكون المنفقة مصروفة الى المصلحة الني كانت الاولى تصرف

من الحاكم لم تصح وأزيلت يده ، وان ولاه الواقف وهو فاسق أو ولاه وهو عدل وصار فاسقا ضم الحاكم لم تصح وأزيلت يده ، ولانه أمكن الجم بين الحقين وبحتمل أن لا تصح توليته وانه ينعزل اذا فسق في أثناء ولايته لانها ولاية على حق غيره فنافاها الفسق كما لو ولاه الحاكم وكما لو لم يمكن حفظ الوقف منه مع بقاء ولايته على حق غيره فانه متى لم يمكن حفظه منه أزيلت ولايته فالت مراعاة حفظ الوقف أهم من ابقاء ولاية الفاسق عليه

فيها لا يجوز تغيير المصرف مع امكان المحافظة عليه كا لا يجوز تغيير الوقف بالبيع مع إمكان الا نتفاع به (فصل) فان لم يكف ثمن الفرس الحبيس اشراء فرس أخرى أعين به في شراء حبيس يكون بعض الثمن نص عليه أحمد لان المقصود استيفاء منفعة الوقف الممكن استيفاؤها وصيانتها عن الضياع ولا سبيل الى ذلك إلا مهذه الطربق

(فصل) فان لم تنعطل منفعة الوقف بالكلية اكن قلت وكان غيره أنفع منه وأكثر رداً على أهل الوقف لم ينعم النفط الم يتحريم البيم وانما أبيح الضرورة صيانة لمقصود الوقف عن الضياع مع إمكان تحصيله ومع الانتفاع مايضيع المقصود وإن قل اللهم إلا أن يبلغ في قلة النفع الى حد لايعد نفعاً فيكون وجوده كالعدم

(فصل) قال أحمد في رواية أي داود في مسجد أراد أهله رفعه من الارض وبجعل تحته سقاية وحوانيت فامتنع بعضهم من ذلك ينظر الي قول أكثرهم واختلف أصحابنا في تأويل كلام أحمد فذهب ابن حامد الى ان هذا مسجد أراد أهله انشاءه ابتداءاً واختلفوا كيف بعمل وسهاه مسجداً قبل بنائه تجوزا لان مآله اليه ، أما بعمد بنائه لايجوز جعله سقاية ولا حوانيت وذهب القاضي الى ظاهر الانظ وهو انه كان مسجداً فأراد أهله رفعه وجعل ماتحته سقاية لحاجتهم الى ذلك والاول أصح وأولى ، وان خالف الظاهر فان المسجد لا يجوز نقله وإبداله وبيم ساحته وجعلها سقاية وحوانيت لا عند تعذر الانتفاع به والحاجة الى سقاية وحوانيت لا تعطل نفع المسجد فنز يجوز صرفه في ذلك ولوجاز جعل أسفل المسجد سقاية وحوانيت لهذه الحاجة لجاز تخريب المسجد وجعله سقاية وحوانيت موجعل بدله مسجداً في موضع آخر، وقال أحمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه في مسجد ليس محصين من الكلاب وله منارة فرخص في نقضها وبنا، حائط المسجد مها المصلحة

(مسئلة) (وما فضل منحصره وزبته عن حاجته جاز صرفه الى مسجد آخر والصدقة به على فقراء المسلمين)

و كذلك إن فضل من قصبه أو شيء من نقضه ، قال أحمد في مسجد يبنى فيبقى من خشبه أو قصبه أو شيء من نقضه قال بعان به في مسجد آخر أو كما قال ، وقال المروذي : سألت أبا عبد الله عن بواري المسجد اذا فضل منه الشيء أو الخشبة قال يتصدق به ، وأرى أنه قد احتج بكسوة البيت اذا نخرقت

(فصل) ونفقة الوقف من حيث شرط الواقف لانه لما اتبع شرطه في سبيله وجب انباع شرطه في نفقته فان لم يمكن فمن غلته لان الوقف اقتضى تحبيس أصله وتسبيل نفعه ولا محصل ذلك الا بالانفاق عليه فكان ذلك من ضرورته ، وإن تعطات منافع الحيوان الموقوف فنفقته على الموقوف عليه لانه ملكه ويحتمل وجوبها في بيت المال وبجوز بيعه على ماسلف بيانه

تصالى بها ، وقال في موضم آخرقد كان شيبة يتصدق بخلفان الـكعبة .

وروى الخلال باسناده عن علقمة عن أمه ان شيبة بن عنمان الحجي جاء الى عائشة رضي الله عنها فقال ياأم المؤمنين ان ثباب الكمبة تكثر عليها فنبرَعها فنحفر لها آباراً فندفنها فيها حتى لا تلبسها الحائض والجنب قالت عائشة بئس ماصنعت ولم تصب ان ثباب السكعبة اذا نزعت لم يضرها من لبسها من حائض أو جنب ولكن لو بعتهاو جعلت تمنها في سبيل الله والمساكين . فقال فكان شيبة يبعث بها الى النمن فتباع فيضع تمنها حيث أمرته عائشة، وهذه قضية مثلها ينتشر ولم تنكر فتكون إجاعاً ولانه مال الله تعالى لم ببق له مصرف نصرف الى المساكين كالوقف المنقطع

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يجوز غرس شجرة في المسجد)

نص عليه أحمد فقال إن كانت فرست النخلة بعد أن صار مسجداً فهذه غرست بغير حق فلا أحب الاكل منها، ولو قلعها الامام لجاز، وذلك لان لمسجد لم يبن لهذا انما بني إلله كر الله والصلاة وقواءة الفرآن ولان الشجرة تؤذي المسجد وتمنع المصلين من الصلاة في موضعها ويسقط ورقها في المسجد وتمرها و بسقط عليها الطير و تبول في المسجد وربما اجتمع الصبيان في المسجد من أجلها ورموها بالحجارة ليسقط عمرها

﴿ مسئلة ﴾ (فان كانت مغروسة جاز الا عل منها)

يه إذا كانت الشجرة في أرض فجعلها صاحبها مسجداً والشجرة فيها فلا بأس ، قال أحمد في موضع لا بأس به في أن يبيعها من الجبران، وقال في رواية أي طالب في النفقة لا تباع وتجعل للمسلمين وأهل الدرب يأكاربها وذلك والله أعلم ، لان صاحب الأرض لما جعلها مسجداً والشجرة فيها فقد وقف الارض والشجرة معا ولم يمين مصرفها فصارت كالوتف المطلق الذي لم يمين له مصرف وقد ذكرنا انه للمساكين في بعض الروايات . فأما إن قال صاحبها هذه وقف على المسجد فينه في أن تباع عمرتها وتصرف اليه كا لو وقفها على المسجد وهي في غيره ، وقال أبو الخطاب عندي ان المسجد اذا احتاج الى عن عمرة الشجرة بيعت وصرفت في عمارته ، وقال أحمد يا كلها الجيران محمول على انهم ونه قان استعنى المسجد عنها فلا بأس بالأكل منها والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الهبة والعطية

(مسئلة) قال (ولا تصح الهبة والصدقة فيما يكال أويوزن الا بقبضه)

وجلة ذلك أن الهبة والصدقة والهدية والعطية معانبها منقاربة وكابا تمليك في الحياة بغير عوض واسم العطية شامل لجيمها وكذلك الهبة والصدقة والهدية متغايران فان النبي وللهيئي كان يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة وقال في اللحم الذي تصدق به على بريرة وهو عليها صدقة ولنا هدية ، فالظاهر أن من أعطى شيئا ينقرب به الى الله تعالى المحتاج فهو صدقة ، ومن دفع الى انسان شيئا المنقرب اليه والحبة له فهو هدية وجميع ذلك مندوب اليه ومحثوث اليه فالن النبي صلى الله عليه وسلم قال والحبة له فهو هدية وجميع ذلك مندوب اليه ومحثوث اليه فالن النبي صلى الله عليه وسلم قال والحبة له فهو هدية وأما الصدقة فها ورد في فضلها أكثر من أن يمكننا حصره وقد قال الله تعالى (إن تبدوا الصدقات فنعاهي وإن تخفوها وتؤثرها الهترا فهوخير لكم ويكفر عنكم ن الله تعالى (أن تبدوا الصدقات فنعاهي وإن تخفوها وتؤثرها الهترا فهوخير لكم ويكفر عنكم ن الله تعالى النخمي هذا فان المكبل والموزون لاتلزم فيه الصدقة والهبة لا بالقبض وهو قول أكثر الفتهاء منهم النخمي والثوري والحسن بن صالح وأبو حنياة والشانعي وقال مالك وأبو ثور يلزم ذلك بمجرد العقد لعموم والثوري والحسن بن صالح وأبو حنياة والشانعي وقال مالك وأبو ثور يلزم ذلك بمجرد العقد لعموم

باب الهبة والعطيمة

وهي تمليك في الحباة بغير عوض ، اله بة والعطية والهبة والصدة الهدية فعا متقاربة وهي تمليك في الحياة بغير عرض ، واسم الهبة والعظية شامل لجيوماً ، فأما الصدقة والهدية فعا متقايران وإن دخلا في مسمى الهبة والعطية قان النهي والمحليق كان يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة ، وقال في الاحم الذي تصدق به على بربرة « هو عليها صدقة ولنا هدية » فالظاهر ان من أعطى شيئاً ينوي به النقرب الى الله تعالى للمحتاج فهو صدقة ، ومن دفع الى انسان شيئاً المتقرب اليه والحجبة له فهو هدية وجمع ذلك مندوب اليه قان النبي والحجبة قال «تهادوا تحابوا » وأما الصدقة فما ورد في فضلها كثير ، وقد قال الله تعالى (إن تبدوا الصدقات فنعا هي وإن تخفوها وتؤتؤها الفقرا. فهو خبر لكويكفر عنكمن سيآتكم تعالى (إن تبدوا الصدقات فنعا هي وإن تخفوها وتؤتؤها الفقرا. فهو خبر لكويكفر عنكمن سيآتكم مسئلة) (إفان شرط فيها عوضاً معلوما صارت بيعا وعنه بغلب فيها حكم الهبة)

وجملة ذلك ان الهبة المطلقة لانقتضي ثوابا سواء كانت لمثله أو دونه أو أعلى منه وباقدل أبوحنيفة وقال الشافعي كقوانا فيما اذا كانت لمثله أو دونه وإن كانت لأعلى منه اقتضت الواب في أحد القوايين وهو قول مالك القول عرب منها الذالم يرضمنها المراك القول عرب عنها اذا لم يرضمنها

قوله عليه السلام و العائد في هبته كالعائد في قينه ، ولانه إزالة ١١٥ بغير عوض فلزم بمجرد العسقد كالوقف والعنق وربما قالوا تبرع فلا يعتبر فيه القبض كالوصية والوقف ءولانه عقدلازم ينقل الملك نلم يقف لزومه على القبض كالبيم

وانا اجماع الصحابة رضي الله عنهم فان ماقلناه مرويءن أبي بكر وعمر رضي الله عنهم فان ماقلناه مرويءن أبي بكر لمها في الصابة مخالف فروى عروة عن عائشة رضي الله عنها أنأبا بكر رضي الله عنه محلها جذاذ عشربن وسقا من ماله بالعالية فلما مرض قال يابنية ماأحد أحب إلي غنى بمدي منك ولا أحد أعز على فقر آ منك وكنت نحلنك جذاذ عشرين وسقاووددت انك حزتيه أو قبضتيه وهواليوم مال الوارث أخواك وأخذك فانتسموا على كتاب الله عز وجل

وروى ابن عيبنة عن الزهري عن عروة عند عبد الرحمن بن عبد القاريء أن عمر بن الخطاب قال : ما بال أقوام ينحلون أولادهم فاذا مات أحدهم قالرمالي وفي يدي واذا مات هو قال كنت نحلته ولدي الإنحلة لا نحلة يحرزها الولد دون الوالد فان مات ورثه ، وروى عبَّان أن الوالد يحوز الولده اذا كانواصفاراً . قال المروذي انفق أبو بكر وعمر وعثم نوعلي أن الهبة لاتجرز الا مقبوضة ولانها هبة غير مقبوضة فلم تلزم كما لو مات قبل أن يقبض فان مالكا يقول لايلزم الورثة التسابيم والخبر يحمول على المةبوض ولا يصح القياس على الوقف والوصية والعنق لان الوقف اخراج ملك الى الله تعمالي

ولنا أنها عطية على وجه التيرع فلم تقنض ثوابا كمة المنــل والوصبة ، وقول عمر قد خالفه ابنه وابن عباس فلا يبقى حجة فان عوضه عن الهبة كانت هبة مبتدأة لا عوضا أيهما أصاب عيبا لم يكن له الرد وإن خرجت مستحقة أخذها صاحبها ولم برجع الموهوب له ببدلها ، قان شرط في المبــة ثوابا معلوما صح نص عليه، لانه تمليك بعوض معلوم فهو كالهبة وحكمًا حكم البيع في ثبوت الحيار والشفعة وبه قال أصحاب الرأي ولاصحاب الشافعي قول أنها لاتصح لانه شرط في المبة ماينافي مقتضاها.

ولما أنه تمليك بموض نصح كما لو قال ملكنك هذا بدرهم فانه لو أطلق التمليك كان هية فاذا ذكر العوض صار بيعا وفيه رواية أخرى ذكرها أبو الخطاب انه يغلب عليها حكم المبــة فلا تثبت فيها أحكام البيع المحتصة به

﴿ مسئلة ﴾ (وان شرط ثرابا مجهولًا لم تصح الهبة)

وحكمها حكم البيع الفاسدلانه عوض مجهول فيمعاوضة فلم يصح كالبيع ويردها الموهوب له بزيادتها المتصلة والمنفصلة لا يمناه ملك الواهب ، وإن كانت تالفة رد قيمتها وهذا قول الشافعي وأبي ثور وعنه أنه قال برضيه بشي وظاهر كلام أحد انها تصح فاذا أعطاه عنها عوضا رضيا لزم العقد بذلك، قال أحدفي رواية محداين الحكم اذا قال الواهب هذا إلى على أن تثيبني فله أن يرجع اذا لم يتيه لأنه شرط ،وقال في رواية اسماعيل بن سميد اذا وهب له على وجه الاثابة فلا يجوز إلا أن يثيبه منها فعلى هذا عليه أن غالف التمايكات والوصية تلزم في حق الوارث والعنق اسقاط حق وليس تمليك ولان الوقف والعنق لايكون في محل النزاع في المكيل والموزون

(فصل) وقول الحرقي : لا يصح. يحتمل أن يريد لا يلزم ويحتمل أزيريد لا يثبت بها الملك قبل القيض فان الملك حكم الهبة والصحة اعتبار الذي . في حق حكمه وأما صحته بمعنى انعقاد الانظ بحيث إذا انضم اليه القبض اعتبر ويثبت حكمه فلا يصح حمل لفظه على نفيه لعدم الخلاف فيه ، ولا مهقال في سياق المسئلة كايصح في البيم وقد نقرر في البيم ان بيم المكيل والمرزون صحيح قبل القبض وأعا ينتني الضان وإطلاقه في النصر فات . وقوله ما يكل ويوزن ، ظاهر م العموم في كل موزون ومكيل ، وخصه أصحابنا المتأخرون بما ليس بمتمين فيه كالقنيز من صبرة والرطل من ذبرة . وقد ذكرنا ذلك في البيم ورجحنا العموم

(فصل) والواهب بالخيار قبل القبض أن شاء أقبضها وأمضاها وأن شا. رجم فيها ومنعها ولا يصح قبضها إلا باذنه فأن قبضها الموهوب له يغير أذنه لم تتم الهبة ولم يصح القبض ، وحكي عن أبي حنيفة أنه أذا قبضها في المجلس مح وأن لم يأذن له لان الهبة قامت مقام الاذن في القبض الكونها دالة على رضاه بالتمليك الذي لم يتم الا بالقبض

ولنا انه قبض الهبة بغير إذن الواهب فلم يصح كما بعد الجلس أو كما لو نهاه عن قبضها . ولان

يعطيه حتى برضيه ، فان لم يغمل فالواهب الرجوع فيها أو عوضها إن كانت تالفة لانه عقد معارضة فاسد فازم ضان العين اذا تلفت كالبيع السد وبحدل أن يعطيه قدر قيمتها والاول أصح لان هدا بيع فيعتبر له التراضي إلا انه بيع بالمعاطاة فاذا عوضه عرضا رضيه حصل البيع بما حصل من المعاطاة مع المتراضي بها و إن لم يحصل التراضي لم يصح لعدم العقد فانه لم يوجد الايجاب والقبول ولا المعاطاة ولا التراضي والاصل في هذا قول عررضي الله عنه : من أوهب هبة أراد بها الثواب فهو على هبته برجم فيها مالم يرض منها، وروي معنى ذلك عن في وفضالة بن عبيد رمالك بن أنس وهو قول الشافعي على القول الذي يرى ان الهبة المطافة نقتضي ثرابا ، وقد روى أوهر برة ان أعرابيا وهب النبي والمنافقي المهن أنه أنه وهب النبي والمنافقي أو أعطا، ثلاثاً فأبي واضاري أو ثنه في أو دومي » من المسند ، قال النبي والمنافق الموجة بزيادة أو نقصان أو لم يثبه ، نها فقال أحد لاأرى عليه نقصان مان عهده اذا رده الى صاحبه إلا أن يكون ثوبا لبسه أو جارية استخد بها ، فأما غير ذلك اذا نقص فلا شي ، عليه فكان عندي مثل الرهن الوادة والنقصان لصاحبه

﴿ مسئلة ﴾ (وتحصل الهبة بما يتمارفه الناس هبة من الايجاب والقبرل والمماطاة المفارنة بمايدل عليها) فالايجاب أن يقول وهبتك أو أهديت اليك أو ملكتك أو هذا الك وتحوه من الالفاظ

الدالة على هذا المعنى، والقبول أن يقرل قبلت أو رضيت أو نحو هذا ، و تصبح بالمعاطاة المفترنة بما يدل عليهما وإن لم يحصل ابجاب أو قبول، ذكر القاضي وأبو الخطابان الهبــة والعطية لابد فيها من الايجاب والقبول، ولا تصح بدونه سواء رجد القبض أو لم يرجد وهو قول أكثر أصحاب الشانعي لانه عقد تمايك فافتنر ألى الايجاب والقبول كالذكاح ، والصحيح أن المعاطاة والافعال الدالا على الايجاب والقبول كافية ولا يحتاج الى اخ اختاره ابن عقيل قان النبي عَيِّلَا لِمَ كَان بهدي ويهدى اليه ويعطى وبعطى ويفرق الصدقات وبأمر سعاته بأخذها وتفريقها وكان أصحابه يفعلون ذلك ولم ينقل عنهم في ذلك ايجاب ولا قبول ولا أمر به ولا تعليمه لاحد ولو كان ذلك شرطا لـقل عنهم نقلا مشتهراً ، وقد كان ابن عمر على بعير لعمر فقال النبي مَلِيَّالِيَّةِ لعمر ﴿ بِهَنِيهِ ﴾ فقال هو لك يارسول الله ، فقال رسول الله ﷺ ﴿ هُو لَكُ بَاعِبْدُ اللَّهُ بِن عَمْرُ وَاصْنَعُ بِهِ مَاشَئْتٌ ﴾ ولم ينقلقبول النبي ﷺ ونعمر ولا قبول ابن عمر من النبي مَنْظَيْنُ ولو كان شرطا لفعاله النبي وعلمه ابن عمر ولم يكن ليأمره أن يصنع يه ماشاء قبل أن يقبله ، وروى أبو هربرة از النبي وَلِيُطِلِينَ كان اذا أني بطعام سأل عنه فان قالوا صدقة عَالَ لاصحابُ ﴿ كَاوَا ﴾ ولم يأكل وإن قالوا هدية ضرب بيده فأكل معهم ، ولا خلاف بين العلما. فيما علمنا في ان تقديم الطمام بين يدي الضيفان والاذن في أكله ان ذلك لايحتاج الى ايجاب ولا قبول ولانه وجد مايدل على التراضي بنقل الملك فاكتفى به كا لو وجد الايجاب والقبول ، قال ان عقيل أمًا يشترط الابجاب مع الاطلاق وعدم العرف القائم من المعطى والمعطى لانه أذا لم يكن عرف يدل (الجزء السادس) (المغنى والشرح الكبير) (27)

وقال أبو الخطاب إذا مات الواهب قام وارثه مقامه في الاذن في القبض والنسخ وهذا يدل على " أن الهبة لا تنفسخ بموته وهذا قول أكثر أصحاب الشانعي لانه عقد مآله الى اللزوم فلم بنفسخ بالموت كالبيم المشروط فيه الخيار وكذلك يخرج فيها اذا مات الموهوب له بعد قبوله ، وان مات أحدهما قبل القبول أو مايقوم مقامه بطلت وجها واحداً لان العقد لم يتم فأشبه مالو أوجب البيع فمات أحدهما قبل النبول من المشتري . وإذا فلما أن الهبة لاتبطل فمات أحدهما بعد الاذن في القبض بطل الاذن وجهاً واحداً لان الميت ان كان هو الواهب فقد انتقل حقه في الرجوع في الهبة الى وارثه فلم لذم بغير اذنه وان كان الموهوب له فلم يوجد الاذن لوارثه فلم بملك القبض بغبر اذن

(فصل) وان وهبه شيئا في يد المتهب كوديمة أو مفصوب فظاهر كلام أحمد أن الهبة تلزم من غير قبض ولا مغنى مدة يتأتى القبض فيها قاله قال في رواية ابن منصور : إذا وحب لامرأته شيئاً ولم تقبضــه نابس بينه و بينها خيار هي وهــ، في البيت . فظاهر هذا أنه لم يمتبر قبضا ولا مضى مدة ينأتى فيها اكونها معه في البيت فيدها على ما فيه . وقال القاضي لا بد من مفنى مدة ينأتى فيها القبض . وقد رَوَى عَنَ احْمَدَ رَوَايَهُ أُخْرَى انْهُ يَفْتَتُرُ الَّى اذْنَ فِي الْةَبْضُ وَقَدْ مَضَى تَعْلَيل ذَكُ وتفصيله في الرَّهْنِ مُ ومذهب الشافعي كذهبنافي الاخنلاف فياعتبار الاذن واعتبار مضيءدة يتأنىالقبض فيها

على الرضي فلا بد من قول دال عليه ، أما مع قرائن الاحوال والدلاا فلا وجه لتوقفه على أللفظ ، ألا ترى أنا اكتفينا بالمعاطاة في البيع واكتنيناً بدلالة الحال في دخول الحمام وهو اجارة وبيع أعيان فاذا اكتفينا في الماوضات مم نأكدها بدلالة الحال فانها تنقل الملك من الجانبين فلأن نكتفي بها في الهبة أولى . وأما النكاح فانه يشترط فيه عالا يشترط في غيره عن الاشهاد ولا يقم إلا قليـــلا فلا يشق اشتراط الايجاب والقبول فيه يخلاف الهبة والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ مُسْئَلًةٌ ﴾ (وتلزم بالقبض وعنه تازم في غير المكيل والموزون عجردالمية) أما المكيل والموزون الذي لايتميز إلا بالكيل والوزن فلا تلزم الهبة فيه إلا بالقبض وعلى قياس ذلك المعدود والذروع، وهو قول أكثر الفقهاء منهم المخمي والثوري والحسن بن صالح وأبو حنيفة والشافعي وقال ما ك وأبو ثور تلزم بمجرد المقد لعموم فرله عليه الـ لام «المائد في هبته كالمائد في تبيَّه » ولانه إزالة ملك بغير عوضٌ فلزم بمجرد العقد كالوتف والعنق ولانه تبرع للا يعتبر فيه القبض كا وصيةوالوقف

وانا إجماع الصحابة رضي الله عنهم فانه مروي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ولم نعرف لها. في الصحَابة مخالفاً ، وقد روى مِروة عن عائشة رضي الله عنها أن أبا بكر رضي الله عنه نحلها جذاذ عثمرين وسقا من ماله بالعالية فلما مرض ال : يابنية ماأح، أحب غني منك بعدي ولا أحد أغز علي" فقرآ منك وكنت نحلنك جذاذ عشرين وسقا ووددت الك حزتيه أو قبضتيه، وهواليوم الاالوارث آخراك وأختاك فاقتسموا على كتاب الله عز و جل ، رواه مالك في موطئه . وروى ابن مبينسة عن

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويصح في غير ذلك بغير قبض إذا قبل كما يصح في البيع)

يعني ان نهر المكيل والموزون الزم الهبة فيه بمجرد العقد ويثبت الملك في الموهرب قبل قبضه ودوي ذلك عن على وابن مسعود رضى الله عنها أنهما الا الهبة جائزة اذا كانت معلومة قبضت أو لم تقبض وهو قول مالك وأبي ثور وعن أحمد روابة أخرى لا نازم الهبة في الجميم الا بالقبض وهو قول أكثر أهل العلم قال المروزي انفق أبو بكر وعمر وعثمان وعلى على أن الهبة لا يجوز الا مقبوضة ويروى ذلك عن النخعي والثوري والحسن بن صالح والعسنبري والشافعي وأصحاب الرأي لمساذ كرنا في المسئلة الاولى. ووجه الروابة الاولى أن الهبة أحد نوعي التمليك فكان منها مالايلزم قبل القبض ومنها مايلزم قبله كالبيع فان فيه مالا يلزم قبل القبض وهو الصرف وبيم الربويات ومنه ما يلزم قبله وهو ماعدا ذلك. فأما حديث أبي بكر فلا يلزم فان جذاذ عشرين وسقا محتمل أنه أراد به عشرين وسقا عبذوذة فيكون مكيلا غير مدين ومذا لابد فيه من القبض ، وان أراد نخلا بجذ عشرين وسقا فهو أيضا غير فيكون مكيلا غير مدين ومذا لابد فيه من القبض ، وان أراد نخلا بجذ عشرين وسقا فهو أيضا غير معين ولا نصح الهبة فيه قبل تعبينه فيكون معناه وعدنك بالنحلة وقول عمر أراد به النهي عن التحيل معين ولا نصح الهبة فيه موقوقة على الموت فيظهر اني نحلت ولدي شيئا وبمسكه في يده ويسنفه فاذا بنحلة الوالد ولده مجكم النحلة التي أظهرها وان مات ولده أمسكه ولم يعط ورثة ولده شيئا وهدنا

الزهري عن عروة من عبد الرحمن بن عبد القاري ان عرب بن الخطاب قال: مابال قوم ينحلون أولادهم فاذا مات أحدهم قال مالي وفي بدي فاذا مات هوقال قد كنت نحلت ولدي علائمة لانحلة بحرزها الولد دون الوالد ، فان مات ورثه قال المروذي انفق أبوبكر وعر وعمان وعلي على ان الهبة لانجرز إلا مقبوضة ولانها هبة غير مقبوضة فلم تلزم كما لو مات الواهب قبل أن يقبض فان ما لكا يقول لا يلزم الورثة المديم والخبر محول على المة وض ولا يصح القياس على انوقف والوصية والعتق لان الوتف إخواج ملك الى الله تعالى فخالف الممليكات والوصية تلزم في حق الوارث والعتق إسقاط حق وليس بتمليك ولان الوقف والعنق لا يكون في محل النزاع لان النزاع في المكيل والموزون

(فصل) وفي غير المكيل والوزون روايتان (إحداها) ان حكمه حكم المكبل والموزون في أنه لا يازم إلا بالقبض وهو قول أكثر أهل العلم ، قال المروذي : انفق أبو بكر وعمر وعمان وعلي على ان الهبة لانجوز إلا مقبوضة روي ذلك عن النخمي والثورى والعنبري والحسن بن صالح والشافعي وأصحاب الرأي لما ذكرنا في المسكيل والموزون (والثانية) أنها تلزم بمجرد العتد و ثبت الملك في الموهوب فيه قبل قبضه قروي عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما أنهما قالا الهبة جائزة اذا كانت معلومة قبضت أو لم تقبض وهو قول ما لك وأي ثور لان الهبة أحد نوعي التمليك فكان منها مالا يلزم قبل القبض ومنها ما يلزم قبله كالبيع قان منه مالا يلزم إلا بقبض وهو الصرف ويع الربوبات ومنه

على هذا الوجه محرم فنهاهم عن هـذا حتى بحوزها الولددون والده فان مات ورئهـا ورثته كسائر ماله واذا كان المقصودهذا اختص بهبة الولد وشـبهه على انه قد روي عن على و ابن مسعود خلاف ذهك فتعارضت أقوالهم

(فصل) قول الحرفي اذا قبل يدل على انه أنما يستفنى عن القبض في موضع وجد فيه الايجاب والقبول، والايجاب أن يقول وهبتك أو اهديت اليك أو أعطيتك أوهذا الكونحوه من الالفاظ الد لة على هذا المهنى، والقبول أن يقول قبلت أو رضيت أو نحو هذا . وذكر القاضي وأبو الخطاب أن الهبة والعطية لا يحبح كلها الا بايجاب وقبول، ولا بد منهما سوا، وجد القبض أو لم يوجد وهذا قول أكثر أصحاب الشافعي لانه عقد تعليك فانتقر الى الايجاب والقبول كالنكاح، والصحيح أن المعاطاة والافعال الدالة على الايجاب والقبول كان عمل في الايجاب والقبول كافية ولا يحتاج الى لفظ وهذا اختيار ابن عقبل فان الذي ويتيالين كان بهدي ويهدى اليه ، وبعطي وبعطى ، ويفرق الصدقات ويأس سعانه بنفريقها وأخذها وكان أصحابه يفعلون وبهدى اليه ، وبعطي وبعطى ، ويفرق الصدقات ويأس سعانه بنفريقها وأخذها وكان أصحابه يفعلون ذلك ولم ينقل عنهم في ذلك ايجاب ولا قبول ولا أمر به ولا تعليمه لأحد ولوكان ذلك شرطا لنقل عنهم فقال مرسول الله ويتيالين هو الك ياعبد الله بن عر فاصنع به ماشئت » ولم ينقل قبول النبي عليالين من عر ولا قبول النبي عليالين وعلمه ابن عر من النبي عليالين ولو كان شرطا انعله النبي عليالين وعلمه ابن عر من النبي عليالين وله بكن لهأم، أن لهأم، أن يصنع به ماشاء قبل أن يقبله

ما بلزم قبله وهو ماعدا ذلك ، فأما حديث أي بكر في هذه اهائشة فان جذاذ عشر بن وسقا بحتمل انه أراد به عشر بن وسقا مجذوذة فيكون مكيلا غير معين وهذا لابد فيه من القبض، وإن أراد نخلا بجذ عشرين وسقا فهو أيضا غير معين فلا تصح الهبة فيه قبل تعبينه فيكون معناه وعدتك بالنحلة ، وقول عمر أراد به النهي عن التحيل بنحلة الوالد واده نحلة موقوفة على الموت فيظهر الي محلت ولدي شيئا وعسكه في بده يستفله فاذا مات أخذه ولده بحكم النحلة الني أظهرها ، وإن مات ولده أمسكه ولم يعط ورثته شيئا وهذا على هذا الوجه محرم فنهاهم عن هذا حتى بحوزها الولد دون والده ، عفان مات وزيها ورثته كسائر ماله ، وإذا كان المقصود هذا اختص بهبة الولد وشبهه على أنه قد روي عن على وابن مسعود خلاف ذلك فنه ارضت أقوالهم

(فصل) قوله في المسكيل والموزون ان الهبة لا تلزم فيه الا بالقبض محمول على عمومه في كل ما يكال ويوزن وخصه أصحابنا المتأخرون بما ليس بمتمين منه كقفيز من صبرة ورطل من دن وقدذكرنا ذلك في البيم ورجحنا العموم

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يصح القبض إلا باذن الواهب الا ما كان في يد المتهب فيكني مضي زمن يتأتى قبضــه فيهوعنه لا يصح حتى يأذن في القبض وروى ابو هربرة ان النبي عَلَيْنَاتُهُ كان اذا أني بطعام سأل عنه فان قالوا صدقة قال لاصحابه كاوا ولم يأكل ، وان قالوا هدية ضرب بيده فأكل معهم ، ولا خلاف بين العلما، فيما علمناه في أن تقديم الطعام بين يدي الضيفان إذن في الاكل وانه لايحتاج الى قبه ل بقوله ، ولانه وجد ما يدل على التراضي بنقل اللك فاكن في به كما لو وجد الايجاب والقبول

قال ابن عقبل انما يشترط الايجاب والقبول مع الاطلاق وعدم العرف القائم ببن المعطى والمعطى لانه إذا لم يكن عرف يدل على الرضا اللابد من قول دال عليه، أما مع قرائن الاحوال والدلائل فلا وجه لتوقيفه على المفظ ، ألا ترى أنا اكتفينا بالمعاطاة في اليع واكتفينا بدلالة الحال في دخول الحام رهو إجارة وبيغ أعيان فاذا اكتفينا في المعاوضات مع تأكدها بدلالة الحال واتها تنقل الملائم من الجانبين فلأن نكتنى به في الهبة أولى

(فصل) والقبض فيها لا ينقل با تخلية بينه وبينه لا حائل دونه وفيها ينقل بالنقل وفي المشاع بقسليم الكل اليه فإن أبى الشربك أن يسلم نصيبه قيل المتهب وكل الشربك في قبضه الك ونقله فإن أبى نصب الحاكم من يكون في يده لها فينقله ليحصل القبض لا نه لا ضرر على الشريك في ذلك وبيم به عقد شريكه (فصل) و نصح هم به المشاع و به قال ما الكوالشافعي . قال الشافعي سوا في ذلك ما أمكن قسمته أو لم يمكن وقال أصحاب الرأي لا نصح هم المشاع الذي يمكن قسمته لان القبض شرط في الهم و وجوب القسمة

اذا قانا أن الهبة لا تلزم الا بالقبض لم يصح القبض إلا باذن الواهب لانه قبض غير مستحق عليه ولانه أمر تلزم به الهبة فلم يصح الا باذن الواهب كأصل العقدلان قبضه مستدام فأغنى عنه الابتداء كما لو باعه سامة في يده وهو الصحيح إن شاء الله تعالى ، فأما ما كان في يد المتهب كالوديمة والمنصوب فظاهر كلام أحمد أنها تلزم من غير قبض ولا مضي مدة يتأنى فيها القبض فانه قال في رواية ابن منصور اذا وهب امرأته شيئاً ولم تقبضه فليس بينه وبينها خيار هي معه في البيت فظاهر هذا أنه لم يعتبر قبضاً ولا مضي مدة يتأنى فيها لمكونها معه في البيت فيدها على ما فيه لان قبضه مستدام اغنى عن الابتداء كما أو باعه سلمة في يده وهو الصحيح أن شاء فيدها على ما فيه لان قبضه مستدام اغنى عن الابتداء كما أو باعه سلمة في يده وهو الصحيح أن شاء الله تعالى قال القاضي لا بد من مضي مدة يتأنى القبض فيها وهل يفتقر الى اذن في القبض أيه وقد وأحداها) يفتقر كنير المقبوض (واثنائية) لا يفتقر لا فه مقبوض فلا واعتبار مضي مدة يتأنى ذكرنا ذلك في الرهن ومذهب الشافعي في الاختلاف في اعتبار الاذن واعتبار مضي مدة يتأنى القبض فيها كذهبنا

(فصل) والواهب بالخيار قبل القبض ان شاء أقبضها وان شاء رجع فيها فان قبضها المتهب بغسير اذن الواهب لم يصح القبض ولم تم الهبة وحكي عن أبي حنيفة أنه اذا قبضها في المجلس صح وان لم يأذن له لان الهبة قامت مقام الاذن في الفبض لكونها دالة على رضاء بالتمليك الذي لا يتم الابالقبض

يمنع صحة القبض وتمامه فان كان بما لا يمكن قسمته صحت هبته لعدم ذلك فيه ، وأن وهب واحد اثنين شيئا بما ينقسم الميجز عندأبي حنيفة وجاز عندصاحبيه وان وهب اثنان اثنين شيئا بما ينقسم لم يحرب المناخل واحد من المتهبين قد وهبله جزء مشاع

ولنا أن وذر هوازن لما جاؤا بطلبون من رسول الله وَيَنْكِينَةُ أَنْ يُرِدَ عليهم ماغنمه منهم قال رسول الله وَيَنْكِينَةُ أَنْ يُرِدُ عليهم ماغنمه منهم قال رسول الله وَيَنْكِينَةً عَ ماكان لي ولبني عبد المطلب فهو ليكم » رواه البخاري وهذا هم المشاع . وروى عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال : سمعت النبي وَيَنْكِينَةُ وقد جاه رجلوه مه كه نمن شهر فقال أخذت هذه من المغنم لاصلح بردعة لي فقل النبي وَيَنْكِينَةً عَ ماكان لي وابني عبد المطلب فهو اك »

وروى عمرو بن سلمة الضورى قال : خرجنا مع رسول الله عليه الروحاء فرأينا حار وحش معة وراً فأردنا أخذه فقال رسول الله عليه والله عليه والله على الله على الله والله على الله والله على الله والله على الله والله والل

وانا أنه قبض الهبة بغير اذن الواهب فلم يصح كما بعد المجلس وكما لو نهاه ولان التسليم غير مستحق على الواهب فلم يصح التسليم الا باذنه كما لو أخذ المشتري البيع من البائع قبل قبض ثمنه ، ولا يصح حمل الهبة إذنا في القبض كما بسد المجلس ويحتمل أنه اذا قبضها بحضرة الواهب أن يقوم ذلك مقام الاذن كما جعلنا أخذ المتهب لها باذن الواهب دليلا على القبول فان أذن الواهب في القبض ثم يصحر جوعه عن الاذن أو رجر في الهبة صحر رجوعه لان ذلك ليس بقبض وان رجع بعد القبض لم يصحر جوعه لان الهسة ثمت

﴿مَسَالَةَ ﴾ (قان مات الواهب قام وارثه مقامه في الاذن والرجوع)

وجملة ذلك أنه اذا مات الواهب أو المتهب قبل القبض بطلت الهبة سواء كان قبل الاذن في القبض أو بعده ذكره القاضي في موت الواهب لانه عقد جائز فبطل عوت أحد المتعاقدين كالوكالة قال أحمد في رواية أبي طالب وأبي الحارث في رجل أهدى هدية فلم تصل الى المهدى اليه حتى مات فالها تعود الى صاحبها ما لم يقبضها وروى باسناده عن أم كلثوم بنت أبي سلمى قالت لما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة قال لها «اني أهديت الى النجاشي حلة وأواقي مسك ولا أرى النجاشي الاقدمات ولا أرى هديتي الامردودة على فان ردت فهي لك و فكان كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وردت عليه هديته فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية مسك وأعطى أم سلمة بقية المسك والحلة وان

(فصل) ومتى قلنا أن القبض شرط في الهبة لم نصح الهبة فيما لا يمكن تسليمه كالعبد الآبق والجل الشارد والمفصوب لغير غامبه من لايقدر على آخذه من غاصبه وبهذا يقول أبوحنيفة والشافعي لانه عقد يفنقر الى القبض فلم يصح في ذلك كالبيع، وإن وهب المفصوب لفاصبه أولم يتمكن واخذه منه صح لانه ممكن قبضه وايس لغير العاصب الفبض الا باذن الواعب قان وكل الملك الفاصب في تقبيضة صح، وإن وكل المتبب الفاصب في القبض له فقبل دمفى زمن يمكن قبضه فيه صار مقبوض وملكه المتبب وبرىء الفاصب من خلك المتبر فيه القبض من ذلك احتمل أن لا يعتبر في صحته القدرة على القبل وهو قول أبي ثور لانه تمليك بغير عوض أشبه الوصية ، ويحتمل أن لا يعتبر في محته القدرة على القدل عمد عبيمه فلم تصح هبته كالحل في البطن و كذلك بغير عوض في هبة الطير في الهوا، والسمك في الماء اذا كان مملوكا

(فصل) ولا تصح هبة الحل في البطن واللبن في الضرع وبهذا قال أبو حنيفة والشافسي وأبو ثور لانه مجهول مدجرز عن تسليمه، وفي الصوف على الغابر وجهان بناء على صحة بيمه ، ومتى أذنه في جرد الصوف وحاب الشاة كان اباحة ، وإن وهب دهن سمسمه قبل عصره أو ذيت ذيتونه أو جفته لم يصح وبهذا قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم لهم مخالفا ولاتد مح هبة المعدرم كاذي تشمر شجرته أو تحمل أمنه لان لهبة عقد عمليك في الحياة فلم تصح في هذا كله كالبيع

مات المهدي قبل أن تصل الى المهدى اليه رجعت الى ورثة المهدي وايس للرسول حمالها الى المهدى اليه الا أن يأذن الوارث والهبة كالهدية، وقال أبو الخصاب قام وارثه مقامه في الاذن في القبض والفسخ وهذا يدل على أن الهبة لم تنفسخ عوته وهو قول أكثر أصحاب الشافعي لانه عقد مآله الى اللزوم فلم ينفسخ بالموت كالبيع في مدة الخيار وكذلك بخرج فيما اذا مات الموهوب له بعد القبول وان مات أحدهما قبل القبول أو ما يقوم مفامه بطلت وجها واحداً لان العقد لم يتم فهو كما لو مات المشتري بعد الايجاب وقبل القبول فان قانما أن الهبة لا تبطل فات أحدها بعد الاذن في القبض بطل الاذن لان الميت أن كان هو الواهب فقد انتقل حقه في الرجوع في الهبة الى وارثه وان كان المتهب فلم يوجد الاذن لوارث في الوائم وان كان المتهب فلم يوجد الاذن لوارث في الوائم وان كان المتهب فلم يوجد الاذن لوارث في الفيض بغير اذن والله أعلم

و مسئلة في (وان أبر أ الفريم غريمه من دينه أو وهبه له أو أحله منه بريء وانرد ذلك ولم يقبله) لانه اسقاط فلم يفتقر الى القبول كاسقاط القصاص والشفعة وحد القذف وكالعتق والطلاق وكذلك إن قال تصدقت به عليك فان القرآن ورد في الابراء بلفظ الصدقة قال الله تعالى (ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا) وان قال عفوت لك عنه صح قال الله تعالى (الا أن يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح) يريد به الابراء من الصداق، فان قال اسقطته عنك صح لانه الى بحقيقة اللفظوكذلك ان قال ملكتك لانه بمنزلة هبته أياه فان وهب الدين لغير من هو في ذمته لم يصح قياساً على البيع

(نصل) قال أحمد في رواية أبي داود وحرب لانصح هبة الجبول ، وقال في رواية حرب اذا قال شاة من غنمي يعني وهبتها لك لم يجز وبه قال الشافعي، ومحتمل أن الجبل اذا كان في حق الواهب منع الصحة لانه غرر في حقه ، وإن كان من الموهوب له لم يمنعها لانه لاغرر في حقه فلم يعتبر في حقه العلم بما يوهب له كالموصى له ، وقال مالك تصح هبة الجبول لانه تبرع فصح في الجبول كالنذر والوصية ووجه الاول أنه عقد تمليك لا يصح تعليقه بالشروط فلم يصح في الجبول كالبيم بخلاف النذر والوصية (ندر) بلا يوسم تعليقه بالشروط فلم يصح في الجبول كالبيم بخلاف النذر والوصية (ندر) بلا يوسم تعليقه بالشروط فلم يصح في الجبول كالبيم بخلاف النذر والوصية المناه عند تعليقه بالشروط فلم يصح في الجبول كالبيم بخلاف النذر والوصية المناه بالمناه عنه بالمناه با

(فصل) ولا يصح تعايق الهبة بشرط لانها تمليك لمعين في الحياة الم يجز تعليقها على شرط كالبيع فان علنها على شرط كقول الذي وكليلي لام سلمة و إن رجعت هديتما إلى النجاشي فهي الله ٤ كان وعداً ، وإن شرط في الهبة شروطاتنا في مقتضاها نحو أن يقول وهبتك هذا بشرط أن المهبة أولا تبيعه أو بشرط أن تمهبه أو بشرط أن تمهب فلانا شيئا لم يصح الشرط وفي محمة الهبة وجهان بناء على الشروط الفاسدة في البيع ، وإن وقت الهبة فقال وهبتك هذا سنة ثم يعود إلى لم بصح لانه عقد تمليك المين فلم يصح مؤتنا كالبيع

(أصل) وان وهب آمة واستئى مافي بنانها صح في قياس قول أحدنيه ن أءتق أما واستئى مافي طنها لانه تبرع بالام دون مافي بطنها فأشبه العتق وبه يقول في العتق النخمي واسحاق وأبو ثور وقال أصحاب الرأي تصح الهبة ويبطل الاستثناء ، ولنا أنه لم يهب الولد فلم يلك الموهوب له كالمنفصل وكالموصى به

ويحتمل أن يصح لانه لا غرر فيها على المتهب ولا الواهب فصح كمبة الاعيان

(فصل) وتصح البراءة من المجهول اذا لم يكن لهما سبيل الى معرفته وقال ابو حنيفة تصح مطلقاً وقال الشافعي لا تصح الأ انه اذا اراد ذلك فقال ابراتك من درهم الى الف لان الجهالة الما منعت لاجل الغرر فاذا رضي بالجملة فقد زال الغرر وصحت البراءة

ولنا أن النبي عَلَيْتِ الله المحمد في المجهول كالطلاق والعتاق وكما لو قال من درهم الى الف ، ولان الحاجة ابو داود ولانه اسقاط فصح في المجهول كالطلاق والعتاق وكما لو قال من درهم الى الف ، ولان الحاجة داعية إلى تبرئة الذمة ولا سبيل الى العم ، العم العم العم المحاف صحة البراءة على العم لكان سداً لباب عفو الانسان عن اخيه السم و تبرئة ذمته فلم يجز ذلك كالمنع من العتق ، فأما ان كان من عليه الحق يعلمه ويكتمه المستحق خوفا من انه اذا علمه لم بسمح بابرائه منه فينبغي ان لا تصح البراءة فيه لان فيسه تغريراً بالمبري، وقد امكن التحرز منه ، وقال اصحابنا لو ابراه من مائة وهو يعتقد انه لا شيء عليه وكان له عليه مائة ففي صحة البراءة وجهان (احدها) صحتها لانها صادفت ملكه فأسقطته كما لوعلمها (والثاني) لا يصح لانه ابراً ه مما لا يعتقد انه عليه فلم يكن ذلك ابراء في الحقيقة، واصل الوجهين ما لو باع ما لا كان لموروثه يعتقد انه باق لموروثه وكان موروثه قد مات وانتقل ملكه اليه فهل بصح به عيه وجهان وللشافعي قولان في البيع وفي صحة الابراء وجهان

(فصل) واذا كان له في ذمة انسان دين فوهبه له أو أبرأه منه أو أحله منه صح وبرئت ذمة الغريم منه وان رد ذلك فلم يقبله لانه اسقاط فلم يفتقر إلى الفبول كاحقاط القصاص والشفعة وحدالقذف وكالعتق والطلاق ، وان قال تصدقت به عليك صح فان القرآن ورد في الابراء بلانظ الصدقة بقول الله تعالى (ودية مسلمة إلى أهله الا أن يصدقوا) وان قال عفوت لك عنه صح لان الله تعالى قال (الا أن يعنون أو يعقو الذي بيده عقدة الذكاح) يعني به الابراء من الصداق وان قال أسقطنه عنك صح لانه أقى بحقيقة الانظ الموضوع له ، وان قال ما كنك إياه صح لانه بمزلة هبنه إياه

(فصل) فأن وهب الدين له بر من هو في ذه به أو باعه آياه لم بصح وبه قال في البيع أبو حنيفة والثوري واسـحاق . قال أحمد اذا كان لك على رجل طعام قرضا فبعه من الذي هو عليه بنقد ولا تبعه من غيره بنقد ولا نسيئة واذا أفرضت رجلا دراهم أو دنانير فلا تأخذ من غيره عرضا عالك عليه ، وقال الشافعي إن كان الدين على مسمر أو مماطل أو جاحد له لم بصح البيم لأنه معجوز عن تسليمه ، وان كان على الذي أذ له نفيه قولان (أحدها) بصح لانه ابتاع بمال ثابت في الذمة فصح محمل أو الشترى في ذمته و يشترط أن بشتريه بعين أو بنقايضان في الحجلس لئلا يكون بيم دين بدين

ولذا أنه غير قادر على تسليمه فلم يصح كبيع الآبق، فلما هبته فيحتمل أن لا نصح كالبيم ومحتمل أن تصح لانه لاغرر فيها على المتهب ولا الواهب فصح كهة الاعيان

(فصل) تصح البرا ة من الحجهول إذا لم يكن لهما سبيل إلى معرفته ، وقال أبو حنيفة تصح مطلقا

(فصل) فان كان الموهوب له طفلا او مجنوباً لم يصح قبضه ولا قبوله لانه من غير اهل النصر ف ويقبض له ابوه ان كان اميناً لانه اشفق عليه واقرباليه ، فان لم يكن له اب قبض له وصي ابيه لان الاب اقامه مقام نفسه فجرى بجرى وكيله، وان كان الاب غير مأمون اوكان بجنونا اوكان لاوصي له قبل الحا كم، ولا يلي ماله غير هؤلاء الثلاثة وامين الحاكم يقوم مقامه وكذلك وكيل الاب الامين ووصيه يقوم كل واحد منها مقام الصبي والمجنون في القبول والقبض ان احتيج اليه لانه قبول لما للصبي او المجنون فيه حظ فكان الى الولي كالبيم والشراء ولا يصبح القبض من في هولاء قال احمد في رواية صالح في صبي وهبت له هبة او تصدق عليه بصدقة فقبضت الام ذلك وابوه حاضر قال اعرف للام قبضاً ولا يكون الا للاب، وقال عثمان رضي الله عنه احق من محوز للصبي ابوه وهذا مذهب الشافمي لا اعلم فيه خلافا لان القبض انما يكون من المتهب او نائبه والولي نائب بالشرع وهذا مذهب الشافمي لا اعلم فيه خلافا لان القبض انما يكون من المتهب او نائبه والولي نائب بالشرع فصح قبضه له ، اما غيره فلا نيابة له، قال شيخنا ويحتمل ان يصح القبول والقبض من غيرهم عند عدمهم فصح قبضه له ، اما غيره فلا نيابة له، قال شيخنا ويحتمل ان يصح القبول والقبض من غيرهم عند عدمهم لان الحاجة داعة الى ذلك فان الصبي قد يكون في مكان لا حاكم فيه وليس له اب ولا وصي ويكون

(المغنى والشرح الكبير) (٢٣) (الجزء السادس)

وقال الشانعي لانصح إلا أنه إذا أراد ذلك قال أبرأنك ،ن درهم إلى الفلان الجهالة أعا منعت لا بتل الغرر فاذا رضى بالجلة فقد زال الغرر وصحت البراءة

ولنا أن النبي عَلَيْكُ قال لرجلين اختصا اليه في مواديث درست و اقتسا وتوخيا الحق تماستها ثم تحالا » رواه أبو داود ولانه اسقاط فصح في الجهول كالعتاق والطلاق وكا لو قال من درهم إلى الف ولان الحاجة داعية إلى تبرئة الدمة ولا سبيل إلى العلم عافيها فلو وقفت صحة البراءة على العلم لكان سداً لباب عفو الانسان عن أخيه المسلم وتبرئة ذمته فلم بجز ذلك كالمنع من العتق ، وأما ان كان من عليه الحق بعلمه ويكنمه المستحق خوفا من أنه اذا علمه لم يسمح بارائه منه فينبغي أن لانصح ابراءة فيه لان فيه تفريراً بالمشتري وقد أمكن التحرز منه ، وقال أصحابنا لوأرأه من ما تذوهو بعتقدانه لاشيء له عليه وكان له عليه مائة فني صحة البراءة وجهان أحدهما) صحتها لا مهاصادفت ملكه فأسقطته كا لو علمها (والثاني) لانصح لانه أبرأه مما لا يعتقد أنه عليه فلم يكن ذلك ابرا، في الحقيقة. وأصل الوجهين مالو باع مالا كان لموروثه بعتقد أنه باق لموروثه وكان موروثه قدمات وانتقل ملكه اليه فهل بصح أفيه مالو باع مالا كان لموروثه بعتقد أنه باق لموروثه وكان موروثه قدمات وانتقل ملكه اليه فهل بصح أفيه وجهان وقشافعي قولان في البيم ، وفي صحة الابرا، وجهان

(مسئله) قال (ويقبض للطفل أبوه أو وصيه أو الحاكم أو أمينه بامره)

وجملة ذلك أن الطامل لا يصبح قبضه لنفسه ولا قبوله لأنه ايس من أهل التصرف ووليه يقوم

فقيراً لا عنى به عن الصدقات قان لم يصح قبض غيرهم له انسد باب وصولها اليه فيضيع وبهلك ومراعاة حفظه عن الهلاك أولى من مراعاة الولاية، فعلى هذا للائم القبض له وكل من يليه من أقاربه وغيرهم (فصل) قان كان الصبي مميزاً فحكه حكم الطفل في قيام وليه مقامه لان الولاية لا تزول عنه قبل البلوغ إلا أنه إذا قبل لنفسه وقبض لها صح لانه من أهل التصرف قانه يصح بيعه وشراؤه باذن الولي فههنا أولى، ولا محتاج إلى إذن الولي ههنا لانه مصلحة لا ضرر فيه فصح من غير إذن وليه كوصيته وكسبه المباحات، ومحتمل أن يقف صحة القبض منه على إذن وليه دون القبول لان القبض عصل به مستولياً على المال فلا بؤمن تضيعه له وتفريطه فيه فيتمين حفظه عن ذلك بتوقفه على إذن وليه كقبضه أوديعته نخير فل القبول قانه محصل له به الملك من غير ضرر فجاز من غير إذن

(فصل) فان وهب الاب لولده الصغير شيئاً قام مقامه في القبض والقبول ان احتيج اليه قال ابن المتذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل اذا وهب لولده الطفل داراً بعينها أو عبداً بعينه وقبضه له من نفسه وأشهد عليه أن الحبة تامة، هذا قول مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وروي معنى ذلك عن شريح وعمر بن عبدالعزيز، فان كان الموهوب بما يفتقر إلى قبض اكتفى

مقامه في ذلك قان كان له أب أمين فهو وليه لانه أشنى عليه وأفرب اليه ، وإن مات أبوه الأمين وله ومي فرليه وصيه لان الاب أقامه مقام نفسه فجرى مجرى وكيله ، وان كان الاب غير مأمون لفسق أو جنون أو مات عن غير ومي فأمينه الحاكم ولا يلي ماه غير هؤلاء الثلاثة وأمين الحاكم يقوم مقامه وكذلك وكيل الاب والوصي فيقوم كل واحد منهم مقام الصبي فيالقبول والقبض ان احتيج إليه لان قال أحد فيروا ية صالح فكان الى الولى كالبيم والشراء ، ولا يصح القبض والقبول من غير هؤلاء قال أحد فيروا ية صالح في صبي وهبت له هبة او تصدق عليه بصدة فقبضت الام ذلك وابوه حاضر فقال لا اعرف للام قبضا ولا يكون الا للاب وقال عبان رضى الله عنه احق من محوز على الصبي الشرع فصح قبض قبد الما فيه فلا أنه والولى نائب بالشرع فصح قبض غيره فلا المنافق ولا أما غيره فلا ناله يه ويحتمل ان يصح القبض والقبول من غيرهم عند عدمهم بالشرع فصح قبض غيرهم له انسدباب وصولها اليه فيضيم ويهلك ومراعاة لان المباع عن المماك اولى من مراءاة الولاية . فعلى هذا الام القبض له وكل من يليه من أفار به وغيره وان كان الصبي عمزا فحكمه حكم الطفل في قيام وليه ، قامه لان الولاية لا ترول عنه قبل البلوغ وان كان الصبي عمزا فحكمه حكم الطفل في قيام وليه ، قامه لان الولاية لا ترول عنه قبل البلوغ وان كان الصبي عمزا فحكمه حكم الطفل في قيام وليه ، قامه لان الولاية لا ترول عنه قبل البلوغ وان كان الصبي عمزا فحكمه حكم الطفل في قيام وليه ، قامه لان الولاية المن ومراق واذن الولي الناه إذا قبل انفسه وقبض لها صح لانه من أهل التصرف فانه يصح بيعه وشراؤه واذن الولي الاله إلى المناه وقبض لها صح لانه من أهل التصرف فانه يصح بيعه وشراؤه واذن الولي الاله الهجمة والمدق المؤلف المنه وقبط المناه المنه وقبط المناه والمؤلف المنه والمؤلف المناه والمؤلف المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف في والمؤلف المؤلف المؤلف فيه والمؤلف المؤلف المؤل

بقوله قد وهبت هذا لا بني وقبضته له لانه ينني عن القبول كما ذكرنا ولا يكني قراه قد قباته لان القبول لا يغني عن القبض، وإن كان مما لا يفتقر اكنى بقوله قد وهبت هذا لا بني ولا يحتاج الى قبض ولا قبول، قال ان المنذر أجم الفقهاء على أن هبة الاب اولده الصغير في حجره لا يحتاج الى قبض وان الاشهاد فيها يغني عن القبض وان وليها أبوه لما رواه مالك عن الزهري عن ابن المسيب أن عمان قال من نحل ولداً له صغيراً لم يباغ أن يحوز نحلة فاعان ذلك وأشهد على نفسه فهي جائزة وان وليها أبوه، وقال الناضي لا بد في هبة الولد من أن يقول قبلته وهذا مذهب الشافعي لان الهبة عندهم لا يصح الا بالا يجاب والقبول وقد ذكرنا من قبل ان قرائن الاحوال ودلالتها تغني عن لفظ القبول ولا أدل على القبول من كون القابل هو الواهب فاعتبار لفظ لا يفيد معنى من غير ورودالشرع به تحكم لا معنى له مع مخالفته لظاهر حال أمر النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته ، وليس هذا مذهباً لاحمد فقد قال في رواية حرب في رجل أشهد بسهم من ضيعته وهي ممروفة لا بنه وليس له ولدغيره فقال أحب أن يقول عند الاشهاد قد قبضته له قال له فان سها قال اذا كان مفرزاً رجوت فقد ذكر أحمد أنه يكتني بقوله قد قبضته له وان يرجو أن يكتفي مع التمييز بالاشهاد فحسب وهذا موافق أحمد أنه يكتني بقوله قد قبضته له وال بعض أصحابنا يكتفى بأحد لفظين اما أن يقول قد قبلته أو للاجماع المذكور عن سائر العلماء ، وقال بعض أصحابنا يكتفى بأحد لفظين اما أن يقول قد قبلته أو قد قبضت لان القبول يفني عن القبض وظاهر كلام احمد ماذكرناه ولا نرق بين الأنمان وغيرها فها قد قبضت لان القبول يفني عن القبض وظاهر كلام احمد ماذكرناه ولا نرق بين الأنمان وغيرها فها قلد

فهمنا اولى ولا محتاج الى إذن الولي همنا لانه محض مصلحة ولا ضرر فيه فصح من غير إذن وليه كوسيته وكسب المباحات ومحتمل أن يقف صحة القبض منه على إذن وليه دون القبول لانالقبض منه على إذن وليه مستوليا على المال فلا يؤمن تضييمه لاو تفريطه فيه فيتمين حفظه عن ذلك بوقفه على اذن وليه كفيضه لوديعته واما القبول فيحصل له به الملك من غير ضرر فجاز من غير اذن كاحتماشه واصطياده (فصل) قان وهب الاب لابنه شيئا قام مقامه في القبض والقبول ان احبج اليه قال ابن المنذر اجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا وهب لولده الطفل داراً بعينها أو عبدا بعينه وقبضه له من نفسه واشهد عليه ان الهمة تا هفاة قول مالك واثورى والشافعي واصحاب الرأي وروينا مهنى ذلك عن شربح وعر بن عبد العزيز ، ثم ان كان الموهوب بما يفتقر إلى قبض اكتنى قوله قد وهبت هذا لا بني وقبضته له لانه يفتى عن القبول كاذكرنا ولا يمني قوله قد قبائه لان القبون لا يفني عن القبض وان وايها أبوه لما رواه مالك عن الزهري عن ابن المدب قبض وان الاشهاد فيها يفني عن القبض وان وايها أبوه لما رواه مالك عن الزهري عن ابن المدب ان عبدا الأشهي وان وايها أبوه لما رواه مالك عن الزهري عن ابن المدب ان عبان قال : من نحل ولداً له صغيراً لم يبلغ أن مجوز نحلة ناعلن ذلك وأشهد على نفسه فهي جائزة وان وايها أبوه ، وقال الفاضي لابد في هبة الولد من أن يقول قد قبائه وهدذا مذهب الشافعي لان وان وايها أبوه ، وقال الفاضي لابد في هبة الولد من أن يقول قد قبائه وهدذا مذهب الشافعي عن وان وايها أبوه ، وقال الفاضي لابد في هبة الولد من أن يقول قد قبائه وهدذا مذهب الشافعي عن وان وايها أبوه ، وقال الفاضي لابد في هبة الولد من أن يقول قد قبائه وهدذا مذهب الشافعي عن وان وانها المؤبة عنده لانصح إلا بايجاب رقبول ، وقد ذكر نا من قبد أن أن الرحوال ودلالتها تغنى عن

ذكر نا وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك ان وهب له مالا يعرف بعينه كالأعمان لم يجز الا ان يضمها على يد غـيره لان الاب قد يتاف ذلك او يتاف بغير سببه فلا يمكن ان يشهد على شي. بعينه فـلا ينفع القبض شيئاً

ولنا أن ذلك مما يعمج هبته فاذا وهبه لا بنه الصغير وقبضه له صح كالعروض

(فصل) فان كان الواهب الصبي غير الاب من اوليائه فقال أصحابنا لابدأن يوكل من يقبل اللصبي ويقبض له ليكون الايجاب منه والقبول والقبض من غيره كما في البيع بخلاف الاب فانه يجوز أن يبيع انفسه ،قال شيخنا والصحيح عندي أن الاب وغيره في هذا سواه لانه عقد يجوز أن يصدر منه ومن وكيله فجاز ان يتولى طرفيه كالاب. وفارق البيع فانه بجوز ان يوكل من يشتري له ولان البيع عقد معاوضة ومرائحة فيتهم في عقده لنفسه والحبة عض مصلحة لا تهمة فيها وهو ولي فجاز ان يتولى طرفي العقد كالاب، ولان البيع انما منع منه لما يأخذه من العوض لنفسه من مال الصبي وهو ههنا يعطي ولا يأخذ فلا وجه لمنعه من ذلك وتوقيفه على توكيل غيره ولا تنا قد ذكرنا انه يستغي بالايجاب والاشهاد عن القبض والقبول فلا حاجة الى التوكيل فيها مع غناه عنها

لفظ القبول ولا أدل على القبول من كون القابل هو الواهب فاعتبار لفظ لا يفيد معنى من غير ورود الشرع به تحكم لامه مى له مع مخالفته لظاهر حال الذي عَلَيْكَ وصحابته وليس هذا مذهبا لاحمد فقد قال في رواية حرب في رجل أشهد بسهم من ضيعته وهي معروفة لا بنه وليس له ولد غيره فقال أحب إلى أن يقول عند الاشهاد قد قبضته له قبل له قان سها ? فقال اذا كان مفرزاً رجوت فقد ذكر أحمد أنه يكتفى مع النمييز بالاشهاد فحسب وهذا موافق للاجماع أنه يكتفى مع النمييز بالاشهاد فحسب وهذا موافق للاجماع المذكور عن سائر العلماء ، وقال بعض أصحابنا يكتفى باحد الفظين إماأن يقول قدقبلته أو قدقبضته لان القبول يفني عن القبض وظاهر كلام أحد ماذ كرناه ، ولا فرق بين الأنمان وغيرها فياذ كرنا وبه يقول ابوحنيفة والشافعي وقال ماقك انوهبله مالا بعرف بعينه كالانمان لمجز إلا أن يضعها على يعرف ابوحنيفة والشافعي وقال ماقك انوهبله مالا بعرف بعينه كالانمان لمجز إلا أن يضعها على يعرف الابنة الصفير وقبضه له وجب أن تصح كالعروض ولنا أن ذلك مما لانصح هبته فاذا وهبه لابنه الصفير وقبضه له وجب أن تصح كالعروض

(فصل) وان كان الواهب الصبي غير الاب من أوليائه فقال أصحابنا لابد من أن يوكل من يقبل الصبي ويقبض له ليكون الابجاب منه والقبول والقبض من غيره كما في البيم بخلاف الاب قانه يجوز أن يبيم لنفسه، والصحيح عندى أن الاب وغيره في هذا سوا. لا نه عقد يجوز أن يصدر منه ومن وكيله فجاز له أن يتولى طرفيه كالاب، وفارق البيم قانه لايجوز

⁽ فصل) فأما الهبة من الصبي لنيره فلا تصح سواه اذن فيها الولي او لم يأذن لانه محجور عليه لحظ نفسه فلا يصح تبرعه كالسفيه ، فأما العبد فلا يجوز ان يهب الا باذن سيده لانه مال لسيده وماله مال لسيده فلا يجوز له ازالة ملك سيده عنه بغير اذنه كالاجنبي وقد ذكرنا في جواز الصدقة من قوته بالرغيف و نحوه رواية ان ذلك جائز وذكرنا دليله في الحجر وللمبد ان يقبل الهدية والهبة بغير اذن سيده نص عليه احمد لانه تحصيل للمال للسيد فلم يستبر اذنه فيه كالالتقاط والاصطياد ونحوه:

⁽ فصل) والقبض في الهبة كالقبض في البيع وقد ذكرنا ذلك والاختلاف فيه في كتاب البيع وهذا مقيس عليه

⁽ مسئلة) (وتصح هبة المشاع و به قال مالك والدافعي وسواء في ذلك ما أمكن قسمته او لم يمكن وقال اصحاب الرأي لا تصح هبة المشاع الذي يمكن قسمته لان القبض شرط في الهبة ووجوب القسمة يمنع صحة القبض و عامه وتصح هبة مالا يمكن قسمته لعدم ذلك فيه فان وهب واحد اثنين شيئاً مما ينقسم لم يجز عند أبي حنيفة وجاز عند صاحبيه وانوهب اثنان اثنين شيئاً مما ينقسم لم يصح في قياس قولهم لان كل واحد من المتهبين قد وهب له جزء مشاع

أن يوكل من يشتري له ولان البيم عقد معاوضة ومرابحة فيتهم في عقده انفسه ، والهبة محض مصاحة لاتهمة فيها وهو ولي فيه فجازان يتولى طرفي العقد كالاب ولان البيم الما منع لما يأخذه من العوض لنفسه من مال الصبي وهو ههنا يعطي ولا يأخذ فلا وجه لمنعه من ذلك و توقيفه على توكيل غيره ، ولا ننا قد ذكر نا أنه يستفنى بالايجاب والاشهاد الى القبض والقبول فلاحاجة إلى التوكيل فيها بم عناه عنها (فصل) فأما الهبة من الصبي الهيره فلا تصح سواء أذن فيها الولي أو لم يأذن لانه محجور عليه لحظ نفسه فلم يصح تبرعه كالسفية ، وأما العبد فلا يجرز أن يهب إلا باذن سيده لانه مال لسيده وماله مال لسيده فلا يجرز له إزلة ملك سيده عنه بغير إذنه كالاجنبي ، وله أن يقبل الهبة بغير إذن سيده نص عليه أحد لانه تحصيل المال السيد فلم يعتبر إذنه فيه كالالتقاط وما وهبه اسيده لانه من الكنسابه فأشبه اصطياده

﴿ مَسَنَّلَةً ﴾ قال (و إذا فاضل بين ولده في العطية أمر برده كما أمر النبي عَلَيْكِيِّيِّةٍ ﴾

وجملة ذلك أنه بجب على الانسان التسوية بين أولاد في العطية إذالم يختص أحدهم بعنى يبيح التفضيل فانخص بعضهم بعطيته أو فاضل بينهم فيها أثم ووحبت عليه التسوية باحد أمرين امار دما فضل به البعض وإما إثمام نصيب الآخر قال طارس لا بجرز ذلك ولارغيف محترق وبه قال ابن المبارك ، وروي معناه عن مجاهد وعروة وكان الحسن يكره و يجبزه في القضاء ، وقال مالك والايث والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ذلك جائز ، وروي معنى ذلك عن شربح وجابر بن زيد والحسن بن صالح لان أبا بكر وضي

ولنا أن وفد هوازن لما جاءوا بطلبون من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرد عليهم ماغنمه منهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ماكان لي ولبني عبد المطاب فهو لكم »رواه البخاري وهو هبة مشاع وروي عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وقد جاء رجل ومعه كبة من شعر فقال أخذت هذه من الفتم لأصلح بها برذعة في فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ماكان لي ولبني عبد المطلب فهو لك » وروى عمير بن سلمة الضمري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حدة أنينا الروحاء فراً بنا حمار وحش معقوراً فأردنا أخذه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « دعوه قانه يوشك أن يجيء صاحبه » فجاء رجل من بهز وهو الذي عقره فقال يا رسول الله شأنكم بالحمار فأمر وسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقسم بين الناس رواه الامام أحمد والنسائي ولانه مجوز بيعه فجازت هبته كالذي لا يقسم ، وقولهم أن وجوب القسمة بمنع صحة القبض لا يصح لانه لا يمنع صحته في البيع فكذا ههنا، ومتى كانت الهبة لا ثنين فقبضاه باذنه ثبت ملكها فيه وإن قبضه أحدها ثبت الملك في نصيبه دون صاحبه

﴿ مسئلة ﴾ (وتصح هبة ما مجوز بيمه لانه عليك في الحياة فصح كالبيع وتصح هبة الـكلب وما يباح الانتفاع به من النجاسات لانه تبرع فجاز في ذلك كالوصية ، ومتى قانا أن القبض شرط في الهبة

الله عنه نحل عائشة ابنته جذاذ عشر بن وسقا درن سائر ولده ، واحتج الشافعي بقول النبي وَاللَّهِ عَلَيْكُونُ في حديث النعان بن بشير «أشهد على مذا غيري ، فأمره بتأ كيدها دون الرجوع فيها ولانها عطية لزم بموت الاب فكانت جائزة كما لو سوى بينهم

ولنا مادوى النمان بن شير قال: تصدق علي أي بيعض ماله فقالت أي هرة بنت رواحة لا أوضى حتى تُشهد عليها رسول الله وتطالق في رسول الله وتطالق ليشهده على صدقته فقال ﴿ أَكُلُ ولدك أعطيت مثله ؟ ﴾ قال لاقال ﴿ فَانقوا الله واعدلوا بين أولادكم ﴾ قال فرجم أي فرد لل الصدقة ، وفي لفظ قال ﴿ فَارْجُمُهُ ، وفي لفظ ﴿ لا تَشهد في على جور ﴾ وفي افظ ﴿ فَاشهد على هذا غيري ﴾ وفي افظ ﴿ سو بينهم ﴾ وهو حديث صحيح متفق عليه وهو دليل على التحريم لا نه مهاه جوراً وأم برده وامتنع من الشهادة عليه والجور حرام والامر بقتفي الوجوب ولان تفضيل بعضهم يورث بينهم المداوة والبغضاء وقطيعة الرحم فنع منه كمزوبيج المرأة على عمتها أو خالنها . وقول أبي بكر لا يمارض قول النبي

لم تصح الهبة فيه لا يمكن تسليمه كالعبد الآبق والجمل الشارد والمغصوب الهير غاصبه بمن لا يقدر على أخذه منه وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي لانه عقد يفتقر إلى القبض أشبه البيع فان وهب المغصوب لفاصبه أو لمن يتمكن من أخذه منه صح لامكان قبضه ، وليس لهير الغاصب القبض الا باذن الواهب فان وكل المالك الفاصب في تقبيضه صح وان وكل المتهب الفاصب في القبض له فقبل في زمن يمكن قبضه فيه صار مقبوضاً وملسكه المتهب و بريء الفاصب من ضانه وان قلنا الفبض ليس شرطاً في الهبة فما لا يعتبر فيه القبض من ذلك محتمل أن لا يعتبر في صحة هبته القدرة على النسليم وهو قول أبي ثور لا نه عليك بلا عوض أشبه الحوصية ومحتمل أن لا تصح هبته لانه لا يصح بيعه أشبه الحل في البطن وكذلك نخرج في هبة الطير في الهواء أو السمك في الماء اذا كان عمل كا

﴿ مسئلة ﴾ (ولا تصح هبة الجهول كالحمل في البطن واللبن في الضرع)

وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وأبو نمور لأنه بجهول معجوز عن تسليمه فلم تصح هبته كما لايصح بيعه ، وفي الصوف على الظهر وجهان بناء على صحة بيعه ، ومتى أذن له في جزالصوف وحلب الشاة كان إباحة وإن وهب دهن سمسمه قبل عصره أو زبت زبتونه أو جفته لم يصح وبهذا قال الثوري والشافعي وأسحاب الرأي ولا نعلم لهم مخالفاً، ولا تصح هبة المعدوم كالذي نحمل امته أو شجرته لا أن الحبة عقد عليك في الحياة فلم تصح في هذا كله كالبيع

(فصل) قد ذكرنا أن هبة المجهول لا تصح نص عليه احمد في رواية أبي داود وحرب وبه قال الشافي ، قال شيخنا ومحتمل أن الحجهل إذا كان من الواهب منع الصحة لانه غرو في حقه وإن كان من الموهوب له لم يم مها لانه لا غرر فى حقه فلم يستبر في حقه العلم بما يوهب له كالوصية ، وقال مالك : تصح هبة الحجهول لانه تبرع فصح في المجهول كالنذر والوصية

والتسبب فيه مع اختصاصها بفضلها وكونها أم المؤمنين زوج رسول الله وتيالية وغير ذلك من فضائلها والتسبب فيه مع اختصاصها بفضلها وكونها أم المؤمنين زوج رسول الله وتيالية وغير ذلك من فضائلها ومحتمل أن يكون قد نحلها ونحل غيرها من ولده أو نحلها وهو بريد أن ينحل غيرها فأدركه الموت قبل ذلك، ويتمين حمل حديثه على أحد هذه الوجوه لان حمله على مثل محل النزاع منهي عنه وأقل أحواله الكراهة والظاهر من حال أبي بكر اجتناب المكروهات، وقول الذي وتيالية و فأشهد على هذا غيري به ليس بأم لان أدنى أحوال الام الام تحباب والندب ولا خلاف في كراهة هذا ءوكيف غيري به ليس بأم لان أدنى أحوال الام الام تحباب والندب ولا خلاف في كراهة هذا ءوكيف يجوز أن يأمره بأكيده مع أمره برده وتسميته إياه جوراً، وحمل الحديث على هذا حمل لحديث الذي وتيالية على المناقض والنضاد ولو أمر الذي وتيالية باشهاد غيره امنال بشير أمره ولم يرد، وإنما هذا نهديد له على هذا فيفيد ما أفاده النهي عن إنمانه والله أعلم

ولنا أنه عقد عملك لايصح تعليقه بالشروط فلم يصح في المجهول كالبيع تخلاف اندر والوصة فاما ما لا يقدر على تسليمه فتصح هبته في أحد الاحمالين اذا قانا إن القبض ليس بشرط في صحة الهية وقد ذكرناه.

ولا يميناة والم يجوز تعليقها على شرط ولا شرط ما ينافي مقتضاها نحو أن لا يبيعها ولا بهها الله يصح تعليق الهبة على شرط لا نها عليك لعين في الحياة فلم يجز تعليقها على شرط كالبيع ، فان علمها على شرط كقول النبي وليكاني لا أم سلمه « ان رجعت هديتنا الى النجاشي فهي لك » كان وعداً لا هبة ومتى شرط شرطاً ينافي مقتضاها نحو أن لا يبيعها ولا يهما أو بشرط أن يبيعه أو يهبه أو أن يهب فلاناً شيئاً لم يصح الشرط رواية واحدة ، وفي صحة الهبة وجهان بناء على الشروط الفاسدة في البيع ، (مسئلة) (ولا توقيتها كقوله وهبتك هذا سنة)

اذا وقت الهبة كقولة وهبتك هذا سنة ثم يعود الي لم يصح لانه عقد عليك الهين فلم تصح مؤفتاً كالبيع (فصل) وان وهب امة واستنى ما في بطها صح في قياس قول احمد فيمن اعتق امة واستنى ما في بطها أشبه العتق ، وبه يقول في العتق النخعي واسحاق وأبو ثور ، ويتخرج أن لا يصحح كما لو باع أمة واستنى ما في بطها ، وقد ذكر ناه في البيع ، وقال أصحاب الرأي تصح الهبة و يبطل الاستشاء، و لنا أنه لم يهب الولد فلم يملك هذه المدار أو أرقبتكها أو جملتها لك هذه الدار أو أرقبتكها أو جملتها لك عمرك أو حياتك فانه يصح و تمكون للمعمر ولورثته من بعده)

العمرى والرقبى نوعان من أنواع الهبة يفتقران الى مايفتقر اليه سائر الهبات من الايجاب والقبول والقبض أو ما يقوم مقام ذلك عند من اعتبره ، وصورة العمرى أن يقول أعمر تك داري هذه أو هي لك عمرك أو ماعشت أو مدة حياتك أو ما حييت أو نحو هذا ، سميت عمرى لتقييدها بالعمر ، والرقبى

(فصل) كان خص بعضهم لمنى يقتضي تخصيصه مثل اختصاصه بحاجة أو زمانة أوعى أو كثرة عائلة أو اشتقاله بالعمأو نحوه من الفضائل عأو صرف عطيته عن بعض ولاه لفسقه أو بدعة أو لكونه يستعين بما يأخذه على معصية الله أو بنفة، فيها فقد روي عن أحمد ما بدل على جواز ذلك لقوله في تخصيص بعضهم بالوقف : لا بأس به إذا كان لحاجة وأكرها إذا كان على سبيل الاثرة ، والعطية في معناه و محتمل ظاهر لفظه المنع من التفضيل والتخصيص على كل حال لسكون الذي عليالية لم يستفصل بشيراً في عطيته ، والأول أولى أن شاء الله لحديث أبي بكر ، ولان بعضهم اختص عدى قتضي العطية فجاز أن مختص بها كما لو اختص القرابة ، وحديث بشير قضية في عين لا عموم لما ، وترك الذي عليالية الاستفصال بها كما لو اختص القرابة ، وحديث بشير قضية في عين لا عموم لما ، وترك الذي عليالية الاستفصال

أَنْ يقول أَرْقَبَتُكَ هَذَهُ الدَّارِ أَو هِي لِكَ حَيَانُكُ عَلَى أَنْكَ انَ مِتَ قِبِلِي عَادِتَ الي وان مت قبلك فَهِي لكُ ولمقبَّكُ فَكَا نُهُ يَقُولُ هِي لاَ خَرِنَا مُوتاً ، ولذلك سميت رقبى لان كل واحد منها يرقب موت صاحبه ، وهما جائزان في قول أكثر أهل العلم ، وحكي عن بمضهم أنها لا تصح لقول النبي عَيَّلِيَّةٍ «لا تعمروا ولا ترقبوا »

ولما ماروى جابر قال: قال رسول الله والمسرى جائزة لاهاما والرقبى جائزة لاهاما والم المراه والمراه والمول والمراة والمراة والمراه والمراه والمراه والمراه والمراه والمراه والمراه والمر

ولنا ما روى جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « امسكوا عليكم أموال كم ولا تفسدوها (المغني والشرح السكبير) (الحجز، السادس)

يجوز أن يكون لعلمه بالحال . فان قبل لو علم بالحال لما قل « ألك ولد غيره ؟ » قالم يحتمل أن يكون السؤال همنا لبيان العلة كافال عليه السلام الذي سأله عن بيع الرطب بالتمر « أينقص الرطب إذا يبس ؟ » قال نع فلا إذا » وقد علم أن الرطب ينقص لكن نبه السائل بهذا على علة المنع من البيع كذا همنا (فصل) ولا خلاف بين أهل العلم في استحباب التسوية وكراهة التفضيل . قال ابراهيم : كانوا يستحبون أن يسووا بينهم حتى في النبل . إذ اثبت هذا فالتسوية المستحبة أن يقسم بينهم على حسب قسمة الله تعالى الميراث فيجعل الذكر مثل حظ الاثمين وبهذا قال عطاء وشر يح واسحاق و محد بن الحسن . قال

قانه من آعمر عمرى فهي للذي أعمرها حياً وسيتاً ولعقبه » رواه المسلم وفي لفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرى لمن وهبت له متفق عليه ، وروى ان ماجه عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا رقبى» فمن أرقب شيئاً فهو له حيانه وموته» وعنزيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل العمرى للوارث وقد روى مالك حديث السمرى في موطئه وهوصحيح رواه جابر وابن عمر وابن عباس ومعاوية وزيد بن ثابت وأبو هربرة ، وقول القاسم لا يقبل في مخالفة من سمينا من الصحابة والتابعين فكف يقبل في مخالفة سيدالمرساين ? ولا يصح دعوى اجماع اهل المدينة المكثرة من قال بها مهم وقضى بها طارق بالمدينة بأمر عبد الملك بن مروان وقول ابن الاعراب انها شدالمرب عليك المنافع لا يفر ان العالى لا يقال المنافع لا يفر اذا نقابها الشرع إلى عمليك الرقبة كما نقل الصلاة من الدعاء الى الافعال المنظومة ونقل الظهار والايلاء من الطلاق إلى أحكام مخصوصة، قولهم ان التمليك لا يتأقت قانما فلذ اك أبطل الشعرع تأفيتها وجواما عمليكا مطلقاً فان قال في العمرى انها للمعمر وعقبه كان توكيداً لحسكها وتكون للمعمر والورثة وهو قول جميع القائلين بها

﴿ مسئلة ﴾ (وان شرط رجوعها الى المعمر عند موته أو قال هي لآخرنا ،وتاً صح النبرط وعنه لا يصح وتكون للمعمر ولورثته من بعده)

أما إذا شرط رجوعها الى المعمر عند موته أو قال هي لآخرنا موتاً أو اذا مت عادت الي إن كنت حياً أو الى ورثتي ففيه روايتان

(احدام) صحة المقد والشرط ومتى مات المعمر رجعت الى المعمر، وبه قال القاسم بن محمد ويزبد بن قسيط والزهري وأبو سلمة بن عبد الرحن وابن أبي ذئب ومالك وأبو ثبور وداود وهو أحد قولي الشافعي لما روى جابر قال إنما العمرى التي أجاز رسول الله عِلَيْكُونَةُ أَن يقول هي اك ولمقبك فلما اذا قال هي لك ماعشت فابها ترجع الى صاحبها متفق عليه ، وروى مالك في موطئه عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إيمار جل اعمر عمرى له ولمقبه فانها للذي أعطبها الأترجع الى من أعطاها الله أعطى عطا، وقعت فيه المواريث ولقول النبي صلى الله على وسلم « المؤمنون على شروطهم في أموالهم .

شريح لرجل قسم ماله بين ولده: ارددهم الى سهام الله تمالى وفرائضه: وقال عطاء: ما كانوا يقسمون الاعلى كتاب الله تعالى . وقال أبرح ينة ومالك والشائعي وابن المبارك: تعطي الانشي مثل ما يعكى الذكر لان النبي وَ الله قال المشير بن سعد « سو بينهم » وعال ذلك بقرله « أيسرك أن يستووا في برك ؟ » قال نعم قال « فسو بينهم » والبنت كالابن في استحناق برها وكذلك في عطيتها ، وعن ابن عباس قال والله « سووا بين أولادكم في العطية واو كنت ، وثراً لا ثرت النساء على الرجال » رواه سعيد في سننه ، ولامها عطية في الحياة فاستوى فيها الذكر والاثي كالنفقة والكسوة

ولنا أن الله تعالى قديم بينهم فجمل للذكر مثل حظ الانثبين وأولى ما اقتدي بقسمة الله ، ولان المعلية في الحيرات بعقه المعلية في الحيرات بعقه المعلية في الحيرات بعقه المعلية المعلية في الحيرات بعقه المعلية الم

(والنائية) أنها تكون المعمر أيضاً ولورته ويبطل الشرط وهو قول الشافي في الجديد وأبق حنية ، قال شيخنا وهو ظاهر المذهب نص عليه احمد في رواية أبي طالب للاحاديث المطلقة التي ذكرناها ولمول رسول الله على الله عليه وسلم « لا رقبى ، هن أرقب شيئاً فهو له حياته وموته » قال مجاهد والرقبى هو أن يقول هي اللآخر مني ومنك موتاً قال مجاهد سميت بذلك لان كل واحسه منها يرقب موت صاحبه ، وروى الامام احمد باسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « لاعرى منها يرقب مؤت أعر شيئاً أو أرقبه فهو له حياته وموته » وهذا صربح في ابطال الشرط لان الرقبي يشترط فها عودها الى المرقب ان مات الآخر قبله فاما حديثهم الذي احتجوا به فمن قول جابر نفسه واعا نقل النفل النبي صلى الله عليه وسلم قال ه المستوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها ، فانه من اعمر عرى فهي للذي أعمرها حيا ومبناً ولمقبه » ولاننا لو أجز نا هذا الشرط كانت هبة ، وقتة والهبة لايجوز فيها التأقيت واعا لم يفسدها الشرط لانه ليس بشرط على المعمر واعما شرط ذلك على ورثته ومق فيها التأقيت واعا لم يفسدها الشرط لانه ليس بشرط على المعمر واعما شرط ذلك على ورثته ومق المواريث فهذه الزيادة من كلام أبي سلمة بن عبد الرحمن كذلك رواه أبن أبي ذئب ، وفصل هذه الزيادة فنال عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى فيمن اعمر عمرى له ولمقبه فهي له بتلة لا مجوز المعطى فيها شرط ولا مثنوية قال أبو سلمة لانه أعطى عطاء وقت فيه المواريث

(نصل) والرقبي كالممرى قال أحمد هي أن يقول هي لك حياتك فاذا مت فهي لفلان أو هيراجمة ألي وهي كالممرى فيا إذا شرط عودها إلى الممر قال على رضي الله عنه الممرى والرقبي سوا، وقال طاوس من ارقب شيئاً فهو سبيل الميراث وقال الزهري الرقبي وصية يمني ان معناها اذا مت فهذا لك وقال الحسن ومالك وأبو حنيفة الرقبي بأطلة لما روى أن الذي عَلَيْكِيْجُ أَجاز العمرى وأبطل الرقبي لان

يؤديها على صفة أدائها بعد وجوبها و كذلك الكفارات المعجلة ولان الذكر أحوج من الانتى من قبل انها إذا تزوجا جيماً فالصداق والنفقة ونفقة الاولاد على الذكر، والانتى لهاذلك فكان أولى بالتفضيل لزيادة حاجته وقد قسم المهتمالى المبراث ففضل الذكر مقرونا بهذا المهى فتملل به ويتعدى ذلك الم العطية في الحياة . وحديث بشير قضية في عين وحكاية حال لا عموم لها وأنما ثبت حكمها فيا ماثلها ولا نعلم حال أولاد بشير هل كان فيهم أنثى أو لا ? ولهل النبي وتعلي قد علم أنه ليس له الا ولد ذكر تم عمل التسوية على القسمة على كتاب الله تمالى وعدمل أنه أراد التسوية في أصل العطاء لافي صفته فان القسمة لا تقتضي النسوية من كل وجه دكذاك الحديث الآخر ودليل ذلك قول عطاء : ما كانوا يقسمون إلا على كتاب الله تعالى وهذا خبر عن جيمهم على أن الصحيح من خبر ابن عباس أنه مرسل

ممناها الها للآخر منا وهذا عليك معلق بخطر ولا يجوز تعليق التمليك بالحطر

ولنا ماذكرنا من الاحاديث وحديثهم لا نعرفه ولا نسلم ان معناها ما ذكروه بل معناها أنها لك حياتك قان مت رجمت إلي فتكون كالعمرى سواء لانه زاد شرطها لورثة المرقب ان مات المرقب قبله وهذا يبين تأكيدها على العمرى

(فصل) وتصح الممرى في الحيوان والثياب لانها نوع هبة فصحت في ذلك كمائر الهبات وقد روي عن احمد في الرجل يعمر الحارية أنه قال لاأرى له وطأها قال الفاضي لم يتوقف أحمد في وطي، الحارية لمدم الملك فيها لكن على طريق الورع لكون الوطي، استباحة فرج وقداختلف في العمرى فجملها بعضهم عليك المنافع فإير له وطأها لهذا ولو وطئها جاز

(فصل) وقد ذكرنا أنه لو وقت الهبة في خير العمرى والرقبي كقوله (وهبتك هذا سنة) أو الى ان يقدم الحاج أو الى ان يبلغ ولدي أو مدة حياة فلان ونحو هذا لم يصح لأنها عايك للرقبة فلم تصح موقنة كالبيم وتفارق العمرى والرقبي لان الانسان أنما يملك الشيء عمره فاذا ملكه عمره فقد وقته بما هو موقت به في الحقيقة فصار ذلك كالمطلق

(فصل) فاما إن قال سكناها لك عمرك فله اخذها في أي وقت أحب وكذلك أن قال اسكنها أو أسكنها أو أسكنها عمرك أرنحو ذلك فليس هذا عقداً لازماً لانه في التحقيق هبة المنافع والمنافع انما تستوفى بمضي الزمان شيئاً فثيئاً فلا تلزم إلا في قدر ماقبضه منها واستوفاه بالسكني فعلي هذا للمسكن الرجوع متى شاه و تبطل عموت من مات منها وبه قال اكثر اهل العلم منهم الشعبي والتخعي والثوري والشافعي واسحاق واصحاب الرأي وقال الحسن وعطاء وقنادة هي كالممرى يثرت فيها مثل حكمها وحكي عن الشعبي أنه قال اذا قال هي لك اسكن حتى عموت فهي له حياته وموته، وانقال داري هذه اسكنها حتى عوت فانها ترجع الى صاحبها لانه إذا قال لك فقد جمل له رقبتها فتكون عمرى ، واذا قال اسكن داري هذه أنها مراي هذه أنها مراي هذه أنها دون رقبتها فتكون عمرى ، واذا قال اسكن داري هذه فاما دون رقبتها فتكون عمرى ، واذا قال اسكن داري هذه فاعا جمل له نفعها دون رقبتها فتكون عاربة

(فصل) وايس عليه التسوية بين سائر أقاربه ولا اعطاؤهم على قدر مواريثهم سراء كاثوا من جهة واحدة كاخوة وأخرات وأعمام وبني هم أو من جهات كبنات وأخوات وغيرهم موقال ابوالخطاب المشروع في عظية الاولاد وسائر الاقارب أن بعطيهم على قدر ميراثهم نائخانف وفعل فعليه أن يرجع ويعمهم بالنحلة لانهم في معنى الاولاد فابت فيهم مثل حكمهم

ولنا أنها عطية لنير الاولاد في صحته فلم نجب عليه انسوية كالوكانوا غير وارثين ولان الاسل أباحة تصرف الانسان في ماله كيف شاء وإنما وجبت التوية بين الاولاد بالخبر وليس غيره في معناه لانهم استروا في وجرب بر والده فاستروا في عطيته وبهذا علل النبي ويتياني حين قل أيسرك أن يستروا في برك 2 قال نعمقال ونسو بينهم ولم يوجد هذا في غيره ولان قوالد الوجوع نها أصلى ولده فيمكنه أن يسوى بينهم باسترجاع ما أعطاء لبعضهم ولا يمكن ذلك في غيره ولان الاولاد

ولنا ازهذا اباحة المناخ فلم يقع لازما كالماوية وفارق العمرى فالها هبة الرقية فأما قوله هذه الكنما حتى عوت فانه بحتمل الله سكنا واحتى عوت وتفسيرها بذلك وليل على انه أواد المكنى فأشبه مالو قال هذه لك سكناها وإذا احتمل أنه يريد به الرقية واحتمل ان يريد المسكنى فلا نزيل ملكم بالاحمال. (فصل) إذا وهب هبة فاسدة أو باع بيماً فاسداً ثم وهب تلك العين أو باعها بعقد صحيح مع علمه بفساد الأول صح العقد الناني لانه تصرف عادف ملكه عالماً بأنه ملكه وان اعتقد صحة العقد الأول فني الناني وجهان (احدهما) صحته لانه تصرف صادف ملكه وتم بشروطه فصح كا لو علم فساد الأول والثاني) لا يصح لانه تصرف تصرف أيتقد فساده ففسد كما لوصلى ينتقد انه محدث فيان متطهر أوهكذا لو تصرف في عين يعتقد انها لا يه فيان أنه فدمات وملكها الوارث لو فصب عيناً فباعها يعتقدها منصوبة فيان أنها ملكه فعلى الوجهين من باشر المرأة بالطلاق ومتقدها أجنبية فيان أنه أنه أنه فدمات وملكها الوارث لو فصب عيناً فباعها يعتقدها أجنبية فيان أنه أنه أنه أنه فنان أنه فنان الما ملكه فعلى الوجهين عن باشر المرأة بالطلاق ومتقدها أجنبية فيان أنها ملكه فعلى الوجهين وقوع الطلاق والحواية والته أعلى ها هو هذه المسئلة وجهان كما حكينا والله أعلى

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (والمشروع في عطية الاولاد القسمة بينهم على قدر ميراتهم) ولاخلاف بين أهل العلم في استحباب التسوية بينهم وكراه ةالتفضيل قال ابراهيم كانوا يستحبون التسوية بينهم حتى في القبل، اذا ثبت هذا فالتسوية المستحبة ان يقسم بينهم على حسب قسمة الله تعالى الميراث للذكر مثل حظ الانثيين ، وبه قال عطاء وشريح واسحاق ومحمد بن الحسن قال شريح لرجل قسم ماله بين ولده : أرددهم الى سهام الله وفرائضه وقال عطاء ما كانوا يقسمون الا على كتاب الله تمالى ، وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي وابن المبارك يعطي الانثى مثل ما يعطي الذكر لان التي وتيالية قال لبشير ن سعد «سو بينهم» وعلل ذلك بقوله «أيسرك ان يستووا في برك» فقال فيم قال «فسو بينهم» والبنت كالابن في استحقاق برها فكذلك في عطيتها وعن ابن عباس قال وسول الله صلى الله عليه وسلاما الله عليه والبنت كالابن في استحقاق برها فكذلك في عطيتها وعن ابن عباس قال قال وسول الله صلى الله عليه وسلاما الله عليه وسلاما الله عليه وسلاما الله عليه والبنت كالابن في استحقاق برها فكذلك في عطيتها وعن ابن عباس قال قال وسول الله صلى الله عليه والبنت كالابن في استحقاق برها فكذلك في عطيتها وعن ابن عباس قال قال وسول الله صلى الله عليه والبنت كالابن في استحقاق برها فكذلك في عطيتها وعن ابن عباس قال قال وسول الله صلى الله عليه وسلاما الله عليه والله الله عليه وعاله والبنت كالابن في استحقاق برها في كله الله عليه والله الله والله والله والمده والله و الله والله و

لشدة محبة الوالد لهم وصرف ماله البهم عادة يتنافسون في ذاك ويشتد عليهم تفضيل هضهم ولا أ و-اويهم في ذلك غيرهم فلا يصح قياسه عليهم ولا نص في غيرهم ولان النبي وَلَيْكُوْ قَدَّمُ لِبَشْيَرُ وَجَهُ ولم يأمره باعطائها شبئا حبن أمره بالتسوية بين أولاده ولم يسأله هل لك وارث غير ولدك ؟

(فصل) والام في المنع من الفاضلة بين الاولاد كالاب لقول النبي وَ القوا الله واعدلوا بين أولادكم » ولانها أحد الوالدين فمنعت التنضيل كالاب ولان ما يحصل بتخصيص الاب بعض ولده من الحسد والعداوة يوجد مثله في تخصيص الام وض ولدها فثبت لها مثل حكمه في ذلك

(فصل) وقول الخرق: أمر برده يدل على أن الاب الرجرع فيا وهب لولده وهو ظاهر مذهب أحمد سوا، قصد برجوعه التسوية بين الاولاد أو لم يرد وهـذا مذهب مالك والارزاعي والشافعي وإسحاق وأبي ثور وعن أحمد رواية أخرى ايس له الرجوع فيها وبها قال أصحاب الرأي والثوري

«سووا بين اولادكم في العطية ولوكنت مؤثراً أحداً لا ترث النساء على الرجال؛ رواه سعيد في سننه ولانها عطية في الحياة فاستوى فيها الذكر والانثى كالنفقة والكسوة

ولنا أن الله تمالى قسم بينهم فجمل للذكر مثل حظ الاشيين وأولى ما اقتدى به قسمة الله تمالى ولان العطية في الحياة إحدى حالتي العطية فيجمل للذكر منها مثل حظ الانثيين كحالة الموت يعني البراث يحققه أن النطية استمجال لما يكون بعد الموت فينبغي أن تكون على حسبه كما أن ممجل الزكاة قبل وجوبها يؤدمها على صفة ادائها بمد وجوبها وكذلك الكفارات المعجلة ولاز الذكر أحوج من الاثي من قبل انهما اذا تزوجا جميعاً فالصداق والنفقة وننقة الارلاد على الذكر ، والانثى لها ذلك فكان أُولَى بِالنَفْضِيلِ لِزيادَة حاجته وقد قِسم الله الميراث ففضل الذكر مقروناً لهذا المعنى فيعلل به ويتعدى ذلك إلى العطية في الحياة وحديث بشير قضية عين وحكاية حال لا عموم لها أنما يثبت حكما في مثلها ولا نعلم حال اولاد بشير هل كان فيهم انثى أولاءٌ والل النبي صلى الله عليه وسلم قد علم أنه ليس له الا ولد ذكر ثم تحمل النسوية على القسمة على كتاب الله تعالى ويحتمل أنه أراد النسوية في اصل العطاء لا في صفته فإن النسوية لاتقتضي التسوية من كل وجه وكذاك الحديث الآخر ودايل ذلك قول عطاء: ماكانوا يقسمون الاءاى كتاباللة تمالى وهذا خبر عن جميمهم على انالصحيح في خبران عباس أنه مرسل ﴿ وَمَسَالَةً ﴾ (فان خص بمضهم أو فضله فعليه النسوية بالرجوع أو إعطاء الآخر حتى يستووا) قد ذكرنا لن المشروع أن يسوي بين أولاد. في العطية على قدر ميرائهم فان خص بمضهم بعطيته أو فاضل بينهم اثم اذا لم يختص يمعني بديح النفضيل ووجب عليه التسوية امابرد ما فضل به البض أو اعطاه الآخر حتى يتم نصيبه قال طاوس لا مجوز ذلك ولا رغيف محترق ، وبه قال أبن المبارك ودوي مناه عن مجاهد وغروة وكان الحسن يكرهه وبخيره في القضاء وقال مالك والليث والثوري والشافعي وأصحاب الرأي يجوز ذلك وروي منى ذلك عن شريح وجابر بن زيد والحسن بن صالح لان أبابكر

والعنبري لقول النبي وَلِيَّالِيَّةِ ﴿ العائد في هبته كالعائد في قيبه ﴾ متنق عليه ، وعن عمر بن الخطاب ربني الله عنه قال من وهب هبة برى أنه أراد بها صلة رحم أو على وجه صدقة فانه لا يرجم فيها ومن وهب هبة أراد بها الثواب فهو على هبته برجم فيها إذا لم يرض منها رواه مالك في الموطأ ولانها هبة يحصل بها الاجر من الله تعالى فلم بجز الرجوع فيها كصدقة التطوع

ولنا قول النبي وَيَتَلِينِهُ لِبَشْرُ بن سعد وقارده، وروي وفارجه، وواه كذلك مالك عن الزهري عن حيد بن عبد الرحن عن النماز فأمره بالرجوع في هبته ، وأقل أحوال الامر الجواز ، وقد امتثل بشهر بن سعد في ذلك فرجم في هبته لولده ألا تراه قال في الحديث فرجم أبي فردتلك الصدقة وحل الحديث على أنه لم يكن أعطاه شيئا مخالف ظاهر الحديث لقوله تصدق على أبي بصدقة ، وقول بشير إبي محلت ابني غلاما يدل على أن كان قد أعطاه ، وقول النبي ويتلاني وفاردده، وقوله وفارجمه، وروى

رضي الله عنه نحل عائشة ابنته جداد عشرين وسقاً دونسائر ولده واحتج الشافعي بقول النبي وَلَيْكُونُهُ وَلَيْكُونُ في حد ثالمان بن بشير «أشهد علي مذا غيري» فامره بتأكيدها دون الرجوع فيها ولانها عطية تلزم يموت الاب فكانت جائزة كما لوسوي بينهم

ولنا ماروى النمان بن بشير قال تصدق على أبي بيمش ماله فيالت أبي عمرة بنترواحة لاارضى حتى تشهد عليها رسول الله صلى الله عنيه وسلم فجاء بي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشهده على صدقتي فقال «أكل ولدك أعطيت مثله» قال لا قال «فا نقوا الله وأعدلوا بين أولادكم» قال فرجم أبي فرد تلك الصدقة وفي لفظ قال «فاردده» وفي لفظ «فارجمه» وفي لفظ «لانشهدني على جور» وفي لفظ «فلا تشهدني اذاً » وفي لفظ «قاشهد على هذا غيري» وفي لفظ «سو بينهم / منفق عليه وفيه دليل على التحريم لانهبهاه جوراً وأمره برده وامتنع منالشهادة عليهوالجور حرام والامر يقتضي الوجوبولان تفضيل بعضهم بورث يبنهم المداوة والبغضاء وقطيعة الرحم فمنع منه كترويج المرأة على عمتها وخالتها وقول أيبكر لايمارض قول النبي صلى الله عليه وسلم ولايخج به معه ويحتمل أن أبا بكر رضي الله عنه خسها لحاجتها وعجزها عن الكسب والسبب مع اختصاصها بفضلها وكونها أم المؤمنين وغير ذلك من فضائلها ويحتمل أن يكون نحاماً ونحل غيرها من ولده او نحلها وهو يريد ان ينحل غيرها فأدركه الموت قبل ذلك ويتمين حمل حديثه على أحد هذه الوجوء لان عمله على مثل محل البُراع منهي عنه واقل احواله الكراهة والظاهر من حال أبي بكر رضي الله عنه اجتناب المكروهات وقول النبي صلى الله عليه وسلم وفاشهد على هذا غيري، ليس بأمر لان ادنى أعوال الامر الاستحباب والتدب ولا خلاف في كراهة هذا وكيف بجوز أن يأمره بتأكيده مع أمره بوده وقسيته الله جوراً وحل الحديث على هذا حل لحديث رسول الله صلى الله على بالتناقض ولو أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأشهاد عيره الامثثل بشير أمره ولم يرده وأعا هو تهديد له فيفيد ما أفاده النهي عن اتمامه

طاوس عن ابن هر وابن عباس برفعان الحديث إلى النبي وَ الله قال و ايس لاحد أن يعطي عطية فيرجم فيها إلا الوالد فيا يعطي واده ٤ رواه الترمذي وقال حديث حسن وهذا يخص عموم ماروواه ويفسره وقياسهم منقوض بهبة الاجنبي فان فيها أحراً وثوابا فان النبي وَ الله و المروع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في المحدقة المنان بن شير على الرجوع في الصدقة المولة تصدق على أبي بصدقة

(فصل) وظاهر كالرم الحرقي أن الامكالاب في الرجوع في الهبة لان قوله واذا فاضل بين أولاده يتناول كل والدثم قال في سياقه: أمر برده فيدخل فيه الام وهذا مذهب الشافعي لانها داخلة في قوله إلا الوالد فيا يعطى ولده ولانها لما دخار في قول النبي «سووا بين أولادكم» ينبغي أن يتمكن من المسوية والرجوع في الهبة طريق في القدوية وربما تعين طريقا فيها اذا لم يمكن اعطاء الآخر منل عطية الاول

(فصل) فأما ان خص بعضهم لمنى بقتضيه تخصيصه من حاجة أو زمانة أو عي أو كثرة عائلة أو لاشتفاله بالهلم أو صرف عطيته عن بعض ولده لفسقه أو بدعته ولكونه بعصى الله تعالى بما يأخذه فقد رويءن أحمد مايدل على جواز ذلك فانه قال في تخصيص بعضهم بالوقف لا بأس اذا كان لحاجة واكرهه اذا كان على سبيل الاثرة والعطية في معناه ويحتمل ظاهر لفظه المنع من التفضيل على كل حال لكون الذبي ويتعلق لم بستفصل بشيراً في عطيته قال شيخنا والاول أولى ان شاء الله لحديث أبي بكر ولان بعضهم اختص بمعنى يقتضي العطية فجاز أن يخص بها كما لو اختص بالقرابة وحديث بشير قضية في عين لا عوم لما ورك الذبي ويتعلق العطية فجاز أن يختص بها كما لو اختص بالقرابة وحديث بشير لما قال ولد غيره ؟ > قلنا بجوز أن يكون العلم بالجال قان قبل لو علم الحال هنا بعن بيم الرطب بالخر « أينقص الرطب اذا يبس قال نعم » قال «فلا اذاً » وقد علم أن الرطب ينقص لكن نبه السائل بهذا على علة المنع والله أعلم

و فصل) والام في المنع من المفاغلة بين أولاده اكالاب لقول النبي وَيَكَالِنَهُ و انقوا الله واعدلوا بين أولاد كم ع ولانها أحد الوالدين أشبهت الاب ولان ما يحصل بتخصيص الاب بعض واده من الحسد والتباغض يوجد مثله في تخصيص الام فيثبت لها مثل حكمه في ذلك

(مسئلة) (وان مات قبل ذلك ثبت المعطى وعنه لا يُبت والباتين الرجوع اختاره أبوعبدا أله بن بطة) اذا فاضل بين والمه في العطايا أو خص بعضهم بعطبة ثم مات قبل أن يسترده ثبت ذلك الموهوب له ولزم وليس لبقية الورثة الرجوع هذا المنصوص عن أحمد في رواية محمد بن الحكم والميموني واختاره الحلال وصاحبه أبو بكر وبه قال مالك والشانبي وأصحاب الرأي وأكثر أهل العلم وهو الذي ذكره الخرق، وفيه رواية أخرى أن لباقي الورثة أن برنج موا ماوهبه اختاره أبو عبدالله بن بطة وأبو حنص العكبريان وهو قول عروة بن الزبير واسحاق قال أحمد: عروة قد روى الاحا ديث الثلاثة حديث

ولانها لمادخلت في المنى في حديث بشير من سعيد فينبغي أن تدخل في جميع مداوله المراه واردده وقوله وفارجمه ولانها لماساوت الاب في تحريم فضيل بعض والدها ينبغي أن تساويه في المدكن و الرجوع فيا فضله به تخليصا لها من الاثم وإزالة النفضيل المحرم كالاب والمنصوص عن أحد أنه ايس لها الرجوع قال الاثرم قلت لا بي عبد المه الرجوع المرأة فيا عطنه والدها كالرجل إقال ايس هي عندي في هذا كالرجل لان الاب أن الخذ من مال والده والام لا تأخذ ، وذكر حديث عائشة وأطب ما كل الرجل من كسبه وان والده من كسبه من مال والده والام لا تأخذ ، وذكر حديث عائشة وأطب ما كل الرجل من كسبه وان والده من كسبه الي كأنه الرجل قال أصحابنا والحديث حجة لنا قانه خص الوالد وهو باطلاقه أنسا يتناول الاب دون الام والفرق بينهما ان للاب ولاية على واد. وبحوز جبع المال في اليراث والام بخلافه ، وقال ماك للام الرجوع في هة ولدها ماكان أبوه حيا قان كان ميتا للا رجوع لما لانها هبا لبتم وهبة اليتم وهبة اليتم المنازمة كصدقة التطوع ومن مذهبه أنه لا يرجع في صقة النطوع

عائنة وحديث عر وحديث عمان وتركما وذهب الى حديث انبي ويتاني و بردفي حياة الرجل وبعد موته » وهوقول اسحاق إلا آنه قال اذا مات الرجل فهو ميراث بينهم لا يسم أن ينتفم أحد بما أعملى دون اخو ه وأخواته لان النبي عيتاني سمى ذلك جوراً بقوله ابشبر « لا نشهدني على جور » والجور لا كل الماعل فعال ولا المعملي تناوله والموت لا يميره عن كرنه جوراً حراماً فيجب رده ولان أبا بكر وعر أمرا قيس بن سعد برد قسمة أبيه حين ولد له ولد لم يكن علم » ولا أعطاه شيئا وكان ذلك بمد موت سعد فروى سعيد باسناده من طريقين أن سعد بن عبادة قسم ماله بين أولاده وخرج الما الشام فات بها ثم ولد له بعد ذلك والد فرشي أقد عنهما الى قيس بن سعد فقالا إن سعد قسم ماله ولد له بدر مايكرن وإنا رى أن ترد هذه القسمة فقال لم أكن لا غير شيئا عنمه سعد واكن نصيبي له وهذا معني الخبر ، ووجه الرواية الاولى قول أي بكر له نشة رضي الله عنهما لما تحلها محلا وددت أنك كنت حرقيه فيدل على انها لو كانت حازته لم يكن لهم الرجوع رقال عمر لا ملة إلا محلة يحوزها الولد دون الوالد ولانها عطية لولده فلزمت بالموت كما لو انفرد ولانه حق اللاب يتعلق مال لولد نسقط بموته كالمخذ من ماله

(فصل) وليس عليه التسوية بين سائر أفاربه ولا اعطاؤه على قد ميرائهم سواء كانوا من جهة واحدة كاخوة وأخوات و في هم أو من جهات كبنات وأخرات وغيرهم وقال أبو الحطاب المشروع في عطية سائر الاقارب أن يعطيهم على قدر ميرائهم كالاولاد فان خالف فعليمه أن يرجع أو يعمهم بالنحلة لانهم في معنى الاولاد فثبت فيهم حكمهم

ولنا أنها عطية لغير الاولاد في صحته فلم نجب عليه النسوية كما او كانوا غيروار ثين ولان الاصل إحقة الانسان التصرف في ماله كيف شا. وإنما وجبت النسوية بين الاولاد للخبر وليس غيرهم في معناهم لانهم استووا في مر والدهم فاستوا في عطيته وجذا علل الذي ويتيالية حين قال لبشير « أيسرك معناهم لانهم استووا في مر والدهم فاستوا في عطيته وجذا علل الذي ويتيالية حين قال لبشير « أيسرك (المغنى والشرح الكبير) (الحزه السادس)

(فصل) ولا فرق فيا ذكرنا بين المبة والصدقة وهو قول الشافعي وفرق مالكوأصعاب الرأي . بينهما نلم بجيزوا الرجوع في الصدقة بحال واحتجوا بحديث عمر من وهب هية وأزاد بها صلة رحم أو على وجه صدقة فانه لايرجع

ولنا حديث النمان بن بشير قانه قال نصدق علي أبي بصدق ونال فرجم أبي فرد اللك الصدقة و وأيضا عموم قول النبي ﷺ « الا الوالد فيما يعطي والده » وهذا يقدم على قول عمر ثم هو خاص في الوالد وحا يث عمر عام فيجب تقديم الحاص

(فصل) والرجوع في هبة الولد شروط أربعة (أحدها) أن تكون باقية في طك الابن قان خرجت عن ملكه ببيع أو هبة أو وقف او إرث أر غير ذلك لم يكن له الرجوع فيها لانه ابطال الملك غير الوالد وإن عادت اليه بسبب جديد كبيع أو هبة او وصدية أو ارث ونحو ذلك لم يلك الرجوع فيها لائهدا

أن يستووا في برك ، قال نعم قال ﴿ فسو ينهم › ولم يوجد هذا في غيرهم ولان الوالد الرجوع فيما أعطى واده فيمكنه أن يسوي بينهم في الرجوع بما أعطاه لبهضهم ولا يمكر ذاك في غيرهم ولان الاولاد لشدة محبة الوالد لهم وصرفه ماله اليهم عادة يتناف وزفي ذاك, يشتد عليهم تنضل بعضهم ولايساويهم في ذاك غيرهم فلا يصح قياسه عليهم ولان النهي وكيالي قد علم أن لبشير زوجة ولم يأمره باعطائها شيئا حين أمره بالتسوية بين أولاده ولم يسأله هل اك وارث غير ولدك ?

(فصل) فان أعطى أحدا بنيه في صحته والآخر في مرضه فقد توقف أحمد فيه فانه سئل عن زوج ابنه فاعطى عنه الصداق ثم مرض الاب وله إن آخر هل يعطيه في مرضه كما اعطي الآخر في صحته? فقال لو كان أعطاه في صحته فيحتمل وجهين (أحدهما) لا يصح لان عطيته في مرضه كوصية له ولو وصى له لم يصح فكذلك اذا أعطاه (والثاني) يصح وهو الصحيح أن شا الله تعالى لان التسوية بينهما واجبة ولا طريق لها في هذا الموضع إلا بعطية الآخر فتكون واجبة فصح كفضا. دينه

(فصل) قال أحمد أحب إلى أن لايقسم مآله ويدعه إلى فرائص الله تعالى اله أن يولد له قان اعطى ولده ماله ثم ولد له ولد فاعجب الى أن يرجم فيسوي ببنهم يعني برجم في الجيم أو برجم في بعض ما اعطى كل واحد منهم ليدنعه الى هذا الولد الحادث ليساوي الحوته قان اعطى ولده ثممات ثم ولد له ولد استحب للمعطى أن يساوي المواود الحادث بعد أبيه

(۱) (مسئلة) (فان سوى بينهم في الوتف أو وقف ثلثه في مرضه على بعضهم جاز نص عليه وقياس المذهبأن لابجوز)

اذا سوى بين أولاد. في الوف الذكر والاثى جاز ذكره الفاضيوقال هو المستحبلان القصد القربة على وجه الدوام وقد استووا في القرابة وقل شيخنا المستحب أن يقسم الوقف على أولاده

⁽١)قال الشيخ رحمه الله هذه المشالة مذكورة في الوقف فلا حاجة إلى أعادتها

عادت على جديد لم يستفده من قبل أبه فلا على فسخه وازاته كالذي لم يكن موهوبا له ، وإن عادت اليه بف خ البيم اهيب أو اقلة أو فلس المشتري ففيه وجهان (أحدهما) علك لرجوع لان السبب الزيل ارتفع وعاد الله بالسبب الاول فأشبه مالو فسخ البيم بخيار المجلس أدخيار الشرط واثناني) لا يلك الرجوع لان اللك عاد ليه بعد استقرار ملك من انتقل اليه عليه فأشبه مالوعاد اليه بهبة ، فأما أن عاد اليه للفسخ بخيار الشرط أو خيار المجلس فله لرجوع لان الملك لم يستقر عليه

(الذاني) أن تكون العين باتية في مرف الولد بحيث بماك النصرف في رقبتها قان استولد الامة لم يدلك الآب الرجرع فيها لان الملك فيها لا يجرز نقله الى غير سيدها ، وازرهن الدين أوأفلس وحجر عليه لم يدلك الآب الرجوع فيها لان في ذلك ابطالا على غير الولد فاز زال المانع من التصرف فله الرجوع لان ملك الابن لم يزل والما طرأ منى قطع التصرف مع بقال الماك فنع الرجوع فاذا زال

كفسمة المبراث الذكر مثل حظ الاندين كاقسم الله تعالى بينهم الميراث لانه إيصال المال اليهم فيذي أن يكون بينهم على حدب الميراث كالوصية ولان الذكر في مظنة الحاجة أكثر من الانثى لان الذكر تجب عليه نفقة زوجته وأولاده والمرأة ينغق عليها زوجها ولا نلزمها نفقة والدها اذا كان لهم أب وقد فضل الله سبحانه الذكر على الانثى في الميراث على وفق هذا المعنى فيصح تعليله به فينبغي أن يتعدى الى الرقف وما ذكره القاضي لا اصل له وهو ماني بالميراث فإن خالف فسوى بين الذكر والانشى أو فضاما عايه أو فضل بعض البنين على بعض في الوقف أو بعض البنات أو خص بعضهم بالوقف مقد روي عن أحد في رواية محد بن الحكم: ان كان على طريق الاثرة فا كرهه وان كان على أن بعضهم أن بعضهم له عيال وبه حاجة فلا بأس به وذلك لان الزبر خص المردودة، ن بناته دون المستفنية ونهن مصدقته أن بعضهم له عيال وبه حاجة فلا بأس به وذلك لان الزبر خص المردودة و من ناته دون المستفنية ونهن مصدقته أن بعضهم له عيال وبه حاجة فلا بأس به وذلك لان الزبر خص المردودة و من ناته دون المستفنية و نهن هذا المنه على المنه و المن

(۱) (فصل) وأما اذا وقف ثنه في مرضه على بعض ورثة فقد اختلفت الرواية عن أحمد في ذلك فروي عنه عدم المواز فأن فعل وتف على إجازة الورثة فانه قال في رواية اححاق بن ابراهيم فيمن وصى لاولاد بنته بارض توتف عليهم فقال ان لم يرثوه فجائز فظاهر هذا انه لا يجوز الوقف عليهم في المرض اختاره أبو حفص العمكبري وابن عقيل واليه ذهب الشافعي (والثانية) يجرز أن يقف عليهم ثلثه كالاجانب فائه قال في رواية جماعة منهم الميموني بجرز الرحل أن يتف في موضه على ورثته فقيل له أليس تذهب الى انه لاوصية لوارث لا نقل نعم والوقف غير الوصية ولانه لا يباع ولا يورث ولا يصير ملكا للورثه بل ينتفعون بغاتها وقال في رواية احمد بن الحسن أنه صرح في مسئلته بوتف ثلثه على بعض ورثه دون بعض فقال جائز قال الحبري وأجاز هذا الا كثرون واحتج احمد به عديث عمر رضي ألله عنه أنه قال : هذا ما أومى به عبد الله عمر أمير المؤمنين أن حدث به حدث

⁽١) قد ذكر ما ذلك في الوقف

زال المنع والكتابة كذلك عند من لا رى بيع المكاتب وهو مذهب الشاعي وجماعة هواه ، فأما من أجاز مع الدكانب فحكه حكم المستأجر والمزوج

وأما التدبير فالصحيح أنه لايمنم البيم فلا يمنم الرجوع ، وان قاما يمنم البيم منم الرجوع وكل تصرف لايمنم الابن التصرف في الرقبة كالوصية والهبة قبل انقبض فيما يفتقر اليه والوطى، والمزويج والاجارة والكتابة والندبير ان قلما لايمنم البيم والمزارعة عليها وجعلها مضاربة أوفي عقد شركة فكل ذاك لايمنم الرجوع لانه لايمنم تصرف الابن في رقبتها وكذلك المتق المعلق على صفة ، واذار حم وكان التصرف لازما دَلاجارة والتزريج والكتابة فهو باق بحله لان الابن لايملك الماله فكذلك من انتقل اليه ، وان كان جائزاً كالوصية والحبة قبل القبض بطل لان الابن يملك ابطاله

وأما التدبير والعنق المعلق بصفة فلا يبقى حكهما في حقالاب، ومتى عاد الى الابن عاد حكمهما

ان تمغا صدة والعبد الذي فيه والسهم الذي بخببر ورقيقه الذي فيه والمائة وقل الذي أطعمني محد والمائة والعبد الذي فيه والمائل والحروم وخري بنفقه حيث برى من الهائل والحروم وخري القربي، ولا حرج على من وليه إن أكل أو اشترى رقيقا رواه أبوداود بنحو من هذا فالحجة فيه أنه جمل حفصة تلي وقفه وتأكل منه وتشتري رقيقا، قال الميموني قات لاحد أما أمر النبي والمائلين عربلا يقاف وليس في الحديث الوارث، قال فاذا كان النبي والمائلين أمره وهوذا قد وقفها على ورثته وحبس الاصل عليهم حيما ولان الوقف ليس في معنى المال لانه لا يجوز التصرف فيه فهو كعنق الوارث

وانا أنه تخصيص لبعض الورثة بماله في مرضه فمنع منه كالهبات ولان كل من لا تجوز له الوصية بالمهن لا تجوز له بالمهن وأما جول الولاية الى حفصة فليس ذلك وقفا عليها فلا يكون ذلك والنزاع أنه على النزاع و كونه انتفاعا بالفلة لا يتتضي جواز التحصيص بدليل مالو وصى لوارثه بمنفعة عبدلم يجز ، وبحتمل أن محمل كلام أحد في رواية الجاعة على أنه وقف على جميع الورثة ليكرن على وفق حديث عمر وعلى وفق الدليل الذي ذكرناه والله أعلم

(فصل) فان وقت داره وهي تخرج من ثابه بين ابنه و بذته نصنين في مرض موته صح على رواية الجماعة ولزم لانه لما كان يجرز تخصيص البنت برقف الدار كلها فنصنها أولى وعلى الرواية التي نصر ناها فن أجازه الابن جاز و إن رده بطل الوتف فيا زاد على نصيب الابن وهو السدس ويرجم الى الابن ملكا فبكون له الصف وقما والسدس ملكا طفا والثلث جميعه للبنت وتفا، ويحتمل أن يبطل الوقف في نصف ماوقف على البنت وهو الربع و يبقى ثلاثة أرباع الدار وقفا نصفها للابن وربعها البنت والربع في نصف ماوقف فيه بينهما أثلاثا، و تصح المسئلة من اثبي عثمر للابن ستة أنهم وقما وسهمان ملكا

فأما البيم الذي للابن فيه خيار اما لشرط أو عيب في المن أو غير ذلك فيمنع الرجوع لان الرجوع يتضمن فسخ ملك الابن في عوض المبيم ولم ثبت له ذلك من جهته ، وأن وهبه الابن لابنه لم يملك الرجوع الرجوع فيه لان رجوعه أيطال المك غير أبنه فأن رجع الابن في هنه احتمل أن يملك الاب الرجوع في هبته حينيذ لانه فسخ هبته برحومه فداد اليه الملك بالسبب الاول ويحتمل أن لا يملك الاب الرجوع لانه رجع الى أبنه بعد استقرار ملك غير معايد فأشبه مالو وهبه ابن الابن لأبيه

(فصل الثالث) أنلايتعلق بها رغبة الهير الواد فان تعلقت بها رغبة المهر مثل أن يهب والده شيئا فيرغب الناس في معاملته وأدانوه ديرنا أو رغبوا في منا كحته فزوجوه انكان ذكراً أو تروجت الابثي وللبنت ثلاتة أسهم وقفا وسهم ملكا ، ولو وقفها على ابنه وزوجته نصفين وهي نخرج من ثلثه فرد الابن صح الوقف على الابن في نصفها وعلى المرأة في عُنها ، وللابن الحال الوقف في ثلاثة أعانها وترجع البه ملكا على الوجه الاول ، وعلى الوجه الثاني يصح الوقف على الان في نصفها وهو أربعة أسباع نصيه ويرجم اليه بقي نصيبه ملكا ، ويصح الوقف في أربعة أسباع الثمن الذي المرأة وباقيــه يكون لها ملكا فانترب سبعة في عمانية نكن ستة وخسين اللان عمانية وعشرون وقفا وإحدى وعشرون مذكا وللرأة أربعة أسهم وقفا وثلاثة ملكا وهكذا ذكر أسحاب الشافعي، فأما إن كانت الدار جميع ملكه فوقفها كلها فعلى مااخترناه الحكم فيها كالوكانت تخرج من الثلث قان الورث في جميع المال كالاجنبي في الزائد عن الثلث ، وأما على مارواه الجاعة فان الوقف يلزم في الثلث من غمير اختيار الورثة وما زاد فلهما ابطال الوقف فيه وللاين ابطال التسوية فان اختار ابطال الدوية دون ابطال الوقف خرج فيه وجهان (أحدهما) أنه يبطل الوقف في النسم وبرجم اليه ملكا فيصير له النصف وقفا والتسم ملكا والبنت الثلث وقفا ونصف النسم ملكا لئلا تزداد البيت على الابن في الوقف ، وتصح المسئلة في هذا الوجه من تمانية عشر الابن تسمَّة وقاما وسهمان ملكا والبنت ستة وقفا وسهم ملكا، وقال أبو الخطاب له إبطال الوقف في الربع كله ويصير له النصف وقفا والسدس ملكا ويكون البنت الربم وقفا و صف السدس ملكا كما لو كانت الدار تخرج من النلث و تصح من أثني عشر ﴿ مسئلة ﴾ (ولا يجوز لواهب أن يرجع في اله. ة)

لا يختلف المذهب أن غير الاب والام لأ يجوز له الرجوع في المبدة والمدية وبه قال الشافعي ، وقال النخبي والثوري وإحق وأصحاب الرأي: من وهب ابير ذي رحم فله الرجوع مالم يثب عليها ومن وهب اذي رحم فليس له الرجوع ، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنده لما روى أبوهر برة قال قال رسول الله ويخيل و الرجل أحق بهبته مالم يثب منها ، دواه ابن ماجة لقول عمر رضي الله عنه : من وهب هبدة برى أنه أراد بها صلة الرحم أو على وجه صدقة فانه لا يرجم فيها ، ومن وهب هبة أراد بها النواب فهو على هبته رجم فيها مالم يرض منها رواه مالك في الموطأ ولانه لم يحصل عنها عوض فجاز له الرجوع فيها كالهارية

لذلك فمن أحد روايتان (أولاهما) ليس له الرجوع. قال أحمد في رواية أبي الحارث في الرجل بهب لا ينة مالا: فله الرجوع الا أن يكون غربه قوما قان غربه فليس له أن يرحم فيها وهذا مذهب مالك لا نه تعلَّى به حق غير الابن فني الرجوع إبطال حقه قدقال عليه السلام «لا ضر و ولا ضرار، وفي الرجوع ضر و ولان في هذا تحيلا على إلحاق الضرو بالمسلمين ولا بجرز التحيل على ذلك (والثانية) له الرجوع لعموم الحبر ولان حق المنزوج والفرم لم يتعلق بعين هذا المال فلم عنم الرجوع فيه

(فصل [الرابع] أن لا تزيد زيادة منصلة كالسمن والكبر وتعلم صنعة فان زادت فعن أحمد فيها روايتان (إحداهما) لا عنم الرجوع وهو مذهب الشافعي لانها زيادة في الموهوب فلم تمنم الرجوع كالزيادة قبل القبض والمنتصلة (والثانية) تمنم وهو مذهب أبي حنيفة لان الزيادة المموهوب له لكونها به، ماكمه ولم تنتقل اليه من جهة أبيه فلم يدلك الرجوع فيها كالمنفصلة وإذا التنسم الرجوع فيها المتنم

ولذا قول النبي وتيالية والمائد في هبته كالمائد في قيئه وفي الفظ و كالكلب مودفي قيئه وفي رواية وليس لنا مثل السوء العائد في هبته كالكلب بمود في قيئه ، متفق عليه ، روى عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي الله ويولية قال و لا يرجم واهب في هبته إلا الوالد من ولده ، ولانه واهب لا ولاية له في المال الم يرجم في هبته الذي الرحم الحرم وأحاد بثنا أصح من حديثهم وأولى، وقول عمر قد روي عن ابنه وابن عباس خلافه ، وأما المارية فعي هبة المنافع ولم يحصل القبض فيها قان قبضها باستيفائها فنظير مسئلننا ما استوفى من منافع العارية فاه لا يج ز الرجوع فيها وقباسهم منقرض بهسة الاجنبي قان فيها ثوابا وقد جوزوا فيها الرجوع فحصل الانفاق على أن مارهب الانسان الذري رحمه الحرم غير الوالدين لارجوع فيها و كذلك ماوهب الروج امرأته والحلاف فيا عدا هذا فعندنا لا يرجم إلا الواد وعنده لا يرجع إلا الاجنبي

ولنا قول النبي وَلَيْكِيْ الدِس بن سعد «فاردده» وروي «فارجه» رواه كذلك عن مالك عن الزهري عن حيد بن عبد الرحن عن النمان فأمره بالرجوع في هبته وأنل أحوال الأمر الجواز، وقد امثل بشير بن سعد ذلك فرجم في هبته لولاه، الا تراه قال في اخديث: فرجم أبي فرد تلك الصدقة ? فان قبل محمل الحديث على أنه لم يكن أعطاه شيئا قلنا هدا مخالف ظاهر الحديث لقوله تصدق أبي على بصدقة ، وقول بشير إني نحلت ابني غلاما يدل على أنه كان قد أعطاه وقول النبي ويكاني أنه قال يرفعان الحديث الى النبي ويكاني أنه قال على موادده » وروى طاوس عن ابن عروا بن عباس يرفعان الحديث الى النبي ويكاني أنه قال

الرجوع في الاصل لئلا يقتضي إلى سوء المشاركة وضرر التشقيص ولانه استرجاع قال بفسخ عقد لغبر عيب في عوضه فمنعه الزبادة المتصلة كاسترجاع الصداق بفسخ النسكاح أو نصفه بالطلاق أو رجوع البائم في المبيم لفلس المشتري ويفارق الرد بالمبيب من جهة أن الرد من المشتري وقد رضي بذل الزيادة وان فرضالكلام فيها إذا ياع عرضا بعرض فزاد أحدهما ووجد المشتري الآخويه عيباً قلنا بائع المعيب سلط مشتريه على الفسخ ببيعه المعيب فكان الفسخ وجد منه ولهذا قلنافيها إذا فسنخ لزوج النكاح لعيب المرأة قبل الدخول لا صداق لحما كما لو فسخته ، وعلى مَذَا لا فِرق بين الزيادة في العين كالسمن والطول ونحرهما أو في المعاني كتملم الصناعة أو الكتابة أو القرآن أو علم أو اسلام أو قضاء دن عنه وبهذا قال محد بن الحسن . وقال أبرحنيفة الزيادة بتعليم القرآز وقضاء الدين عنه لانمنع الرجوع ولنا أنها زبادة لما مقابل من التمن فمنعت الرجوع كالسمن وتعلم الصنعة وان زاد بيرثه من مرض

 اليس لاحد أن يعطى عطية فيرجم فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده ، رواه الترمذي وقال عديث حدن وهذا بخص عموم مارووه وقيامهم مقرض مهنة الأجنبي فان فيها أجواً وثوابا فان النبي متطالقة ندب اليها وعندهم له الرجوع فيها والصدَّة؛ على الولد كسئلتنا ، وقد دل حديث العيان من يشعر على. جواز الرجوع في الصدَّة قوله "صدق على" أبي بصدقة

(فصل) فأما الام فظاهر كلام أحمد إنه ليس لها الرجرع ، قل الاثرم : قلت لابي عبد الله الرجوع المرأة نيما أعطت والدها كالرجل ? قال ايس هي عندي كالرجل لإن الأب أن يأخذ من مال والده والام لا تأخذ وذكر حديث عائشة «أطيب ما أكل الرجل من كسيه و أن والده من كسيه، أي كأنه الرجل، ولا يصح قياس لام على الاب لان للاب ولاية على ولده و محوز جميع المال في الميراث بخلاف الام، ويحتمل أن لهمنا ارجوع وهو ظاهر كلام الحرقي فانه قال: وأذا فاضل بيق أولاده أم برده فيدخل فيه ألام وهذا مذهب الشافعي لانها داخلة في قوله إلا الوالد فيما يُعطي والله ولانها دخلت في قول النبي ﷺ ﴿ سُووا بين أُولادِكُ ﴾ فينبغي أن يتمكن من الرجوع في الهبـــة ولانه طريق الى الله وبه ورء الايكون لهما طريق غيره اذا لم يمكن أعطت الآخو كالعطف لاوله لأنها مارت الاب في تحريم تفضيل بعض ولدما ينبغي أن تساريه في الملكن من الرجوع فيما فقالته بهِ تخليصاً لها من الآثم وإزلة التنضيل الحرم كالاب وهذا الصحيح أن شاء الله تعالىء وقال مَاللَّتُه للامالرجرع فيما وهبت ولدها ما كان أبوه حيا فان كان ميتا فلا رجوع لما لانها هبة ليتيم وهبة اليتيم لازمة كصدقة التطوع ، ومن مذعبه أنه لأبرجم في صدقة التطوع

(فصل) رحكم الصدقة حكم المبة فيما ذكرنا رهو مذوب الشافي ، ونرق ما لك فأصح إب الرأي بيتهما فلم يجيزوا الرجوع في الصدنة بحل واختجرا بجديث عمرًا: من وهب هية أواد بهاصلة الرجم أوعلى وجه صدقة فأه لابرجم أو صمم منع الرجوع كسائر الزيادات وان كانت زيادة العين أو النالم لا يزيد في قيمته شيئا أو ينقص منها لم يمنع الرجوع لان ذلك ليس بزيادة في المالية وأما الزيادة المنفصلة كولد البهيمة وثمرة الشجرة وكسب العبد فلا تمنع الرجوع بغير اختلاف نعله والزيادة الولد لانها حادثة في ملسكه ولا تتبع في الفسوخ فلا تتبع ههنا . وذكر القاضي وجها آخر أنها للاب وهو بعيد فان كانت الزيادة ولد أمة لا يجوز التفريق بينه وبين أمه منع الرجرع لانه يلزم منه النفريق بينه وبين أمه وذلك محرم الا أن نقول أن الزيادة المنفصلة للاب فلا يمنع الرجوع لانه يرجع فيها جميعاً أو يرجم في الام ويتملك الولد من مال ولده

(فصل) وان قصر العين أو فصلها فلم ترد قيمتها لم منع الرجوع لان العين لم ترد ولا القيمة وان زادت قيمتها فعي زيادة منصلة هل تمنع الرجوع أو لا ? يني على الرواينين في السمنة ويحتمل أن

ولنا حديث النمان قانه قال: تصدق أبي على بصدقة فرجم أبي فرد تلك الصدقة ، وأيضا قول النبي وَلِمُعَالِنَةِ وَإِلا الوالد فيما يعطي ولده ، وهذا يقدم على قول عمر ثم هر خاص في الوالد، وحديث هر فيجب تقديم الحاص عليه

(فصل) والرجوع في هبة الواد شروط أربعة , أحدها) أن يبتى ملك الابن فيها فان خرجت عن ملكه بيم أو هبة أو وقف أر غير ذلك لم يكن له الرجوع فيها لانه ايطال لملك غير الواد فاشبه غير الموهوب للواد (الثاني) أن تكون العين باقية في تصرف الواد يلك التصرف في رقبتها فان استواد الامة لم يملك الرجوع لان الملك فيها لا بجوز نقله الى غير سيدها وكذلك أن أفلس وحجر عليه أو رهن العين لانه ينفي الى الحال حق غير الواد فان زال المائم من التصرف فله الرجوع لان ملك الابن لم يزل واعا طرأ مهى قطع انتصرف مع بقاء الملك فنم لرجوع قاذازال زال الملموالصحيح في الدبير أنه لا يمنم الرجوع فان تلنا يمنم الدبم منم الرجوع كالاستيلاد، وكل تصرف لا يمنم الابن في التسرف في الرقبة كالوصية والمجة قبل القبض فيا يفتقر اليه والوطي، والمزويج والاجارة والزارعة التصرف في الرقبة كالوصية والمجة قبل القبض فيا يفتقر اليه والوطي، والمزويج والكتابة فو باقباله وكذلك تعليق العبق العبق العبق المنال في عقد المن المن المن ومن عاد إلى لان الابن في عند المائل عاد حكها والبيم الذي للابن فيه خيار اما بالشرط أوعيب في المن أو غير ذلك فيمنم الرجوع لان الرجوع يتضمن فسخ ملك الابن فيه خيار اما بالشرط أوعيب في المن أو غير ذلك فيمنم الرجوع لان الرجوع يتضمن فسخ ملك الابن فيه خيار اما بالشرط أوعيب في المن أو غير ذلك فيمنم الرجوع لان الرجوع يتضمن فسخ ملك الابن فيه خيار اما بالشرط أوعيب في المن أو غير ذلك فيمنم الرجوع لان الرجوع يتضمن فسخ ملك الابن فيه عوض المبيم ولم يثبت ذلك من جبته

(فصل) فإن تعلق بها رغبة لغير الولد مثل أن بهب ولده شيئا فيرغب الناس في معاملته ويداينونه أو في مناكحته فيزوجوه أو يهب بنته فتتزوج لذلك فعن أحمد روايتان (أولاهما اليس لا الرجوع قال أحمد في رواية أبي الحارث في الرجل يهب ابنه مالا فله الرجوع الا أن يكون غر به قوما فإن غربه

تمنع هذه الزيادة الرجوع بكل حال لانها حاصلة بنعل الابن فجرت مجرى العين الحاصلة بفعله بخلاف السمن فانه يحتمل أن يكون تابعاً لها ، وان وهبه حاملا فولدت في بد الابن فهي زيادة متصلة في الولد ومحتمل أن يكون الولد زيادة منفصلة إذا قلنا الحل لاحكم له ، وإن وهبه حاملائم رجع فيها حاء لاجاز اذا لم تزد قيمتها ، وان زادت قيمتها فهي زيادة منفصلة ، وإن وهبه حائلا فحملت فهي زيادة منفصلة وله الرجوع فيها دون حملها . وان قلنا ان الحل لاحكم له فزادت به قيمتها فهي زيادة منفصلة وان الرجوع فيها، وان وهبه نخلا فحملت فهي قبل التأبير زيادة متصلة وبعده زيادة منفصلة

وان تلف بعض العين أو نقصت قيمتها لم يمنع الرجوع فيها ولا ضمان على الابن فيما للف منها لانها تتلف على ملكه وسواء تلف بغدل الابن أو بغير فعله ، وان جنا العبد جناية تعلق

فليس له الرجوع ،وهذا مذهب مالك لانه تعلق بها حق غير الابن فني الرجوع ابطال حقه وقد قال عليه الصلاة والسلام ولاضرر ولااضراره وفي الرجوع ضرر ولان في هذا نحيلا على الحاق الضرر بالمسلمين ولا يجوز ذلك (والنانية) له الرجوع لعموم الخبر ولان حق المنزوج والغريم لم يتعلق بعين هذا المال فلم يمنع الرجوع فيه وان داينه الناس فافلس ولم يحجر عليه فعلى الروايتين

﴿ مسئلة ﴾ (وان نقصت العين أوزادت زيادة مفصلة لم تمنع الرجوع والزيادة للابن ويحتمل أنها للاب وهل تمنع المتصلة الرجوع ? على روايتين)

أما الزيادة المنفصلة كالولد وتمرة الشجرة وكسب العبد فلا تمنع الرجوع بفيرخلاف تعلمه والزيادة المرادة المنفصلة كالولد لانما حادثة في ملكه ولا تبع في الفسوخ فلا تثبع همنا ، ويحتمل إنها للاب ذكره الفاضي كالرد بالميب ، فانكانت لزيادة ولد أمة لا يجرز النفريق بينه وبين أمه منع الرجوع لانه بلزم منه النفريق بينه وبين أمه وهم محرم الا أن نقول ان الزيادة المنفصلة اللاب فلا تمنع الرجوع لانه يرجع فيها جيماً أو يرجع في الام ويتماك الولد من مال ولده

(فصل) فان تلف بعض العين أو نقصت قيمتها لم يمنم الرجوع فيها ولا ضمان على الابن فيما تلف منها لانه تلف على ملكه سوا. تلف بفعل الابن أو بغير فعله وان جنى العبد جناية تعلق أرشها برقبته فهو كنقصاله بذهاب بعض أجرائه والاب الرجوع فيه فان رجم فيه ضمن أرش الجناية وان جنى على العبد فرجم الاب فيه فارش الجناية عليه للابن لانه بمنزلة الزيادة المنفصلة فان قبل فلو أداد الاب الرجوع في العبد الجاني اذا أدى ارش الجناية الرجوع في العبد الجاني اذا أدى ارش الجناية المنا الرهن يمنع النصرف في العين بخلاف الجناية ولان فك الرهن فسخ المقد عقده الموهوب له وههنا لم يتعلق الحق به من جهة المقد فافترقا

(فصل) فاما الزيادة المنصلة كالسمن والكبر وتعلم صنعة اذا زادت بها القيمة فعن أحمد فيها روايتان (المغنى والشرح الكبير) (٢٦) (١٠٤) الجزء السادس) أرشها برقبته فهو كنقصانه بذهاب بعض أجزائه وللاب الرجوع فيه قان رجع فيه ضمن ارش الجناية وإن جنى على العبد فرجع الاب فيرجع الاب فيه فارش الجناية عليه الابن لانه بمنزلة الزيادة المنفصلة قان قبل فلو أراد الاب الرجوع في الرهن وعليه فكاكه لم، لك ذلك فكيف ملك الرجوع في العبد الجاني إذا أدى أرش جنايته ? قلنا الرهن يمنع التصرف في الهين بخلاف الجناية ولان فك الرهن فسخ المقد عقد الموهوب له وههنا لم يتعلق الحق به من جهة العقد فافتر قا

(فصل) والرجوع في الهبة أن يقول قد رجعت فبها أو ارتبعتها أو ارتددتها أو نحو ذلك من الالفاظ الدالة على الرجوع ولا يحتاج إلى حكم حاكم وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة لايصح الرجوع إلا بقضاء قاض لان ملك الموهوب له مستقر

ولنا أنه خيار في فديخ عقد فلم ينتقر إلى قضاء كالنسخ بخيار الشرط فاماان أخذ مارهبه لولده

(احداهما) لأيمنع الرجوع وهو مذهب الشافي لأنها زيادة في الموهوب فلم يمنع الرجوع كالزيادة قبل القبض والمنفصلة (والثانية) تمنع وهو مذهب أبي حنيفة لان الزيادة الموهوب له لكونها فيا. ملكه ولم تنققل اليه من جهة أبيه فلم يملك الرجوع فيها كالمنفصلة واذا امتنع الرجوع فيها المتنع الرجوع فيها لللا يفضي الى سوء المشاركة وضرر التشقيص ولانه فسخ استرجاع الحال بفسخ عقد لغير عيب في عوضه فمنعه الزيادة المتصلة كاسترجاع الصداق بفسخ النكاح أو نصفه بالطلاق ورجوع البائم في المبيم لفاس المشتري وفارق الرد بالعيب من جهة أن الرد من المشتري وقد رضي ببذل الزيادة وأن فرض الكلام فيما أذا باع عرضا بعرض فراد أحدهما ورجد المشتري بالآخر عبا قلنا بأثم المديب سلط المشتري على الفسخ ببيعه المعيب فكان الفسخ وجد منه ولهذا قلنا فيما أذا فسخ لزوج النكاح لعيب المرأة قبل الدخول سقط صداقها كم لو فسخته وعلى هذا لافرق بين الزيادة في العين كالسمن والعلول وغوهما أو في المماني كنعلم صناعة أوكنابة أو قران أوعلم أواسلام أوقضا، دين عنه وبهذا قال محدين الحسن وقال أبو حنيفة الزبادة بنعلم القرآن وقضاء دين عنه لانمنع الرجوع

ولنا أنها زيادة لها مقابل من الئمن فمنعت الرجوع كالسمن وتعلم صنعة وانزاد ببرئه من موض أوصعم منع الرجوع كسائر الزيادات وانكانت زيادة العين او التعلم لا تزيد في قيمته شيئا أو تنقص منها لم تمنع الرجوع لانه ليس بزيادة في المالية

(فصل) فان قصر العين أوفصلها فهي زيادة منصلة هل تمنع الرجوع اولا? مبني على الروايتين في السمن قال شيخنا ومحتمل أن تمنع هذه الزيادة الرجوع كل حال لانها حاصلة بفعل الابن فجرت مجرى العين الحاصلة بفعله بخلاف السمن فانه محتمل أن يكون اللاب فلا يمنع الرجوع لانه نيا. العين فيكون نابعا لها وأن وهبه حاملا فولات في يد الابن فهي زبادة متصلة في الولد ومحتمل أن يكون الولا وما حاملا خال لاحكم له وأن وهبه حاملا ثم رجع فيها حاملا جاز أذا لم تزد قيمتها

فان نوى به الرجوع كان رجوعا والقول قوله في نيته ، وان لم يبلم هل نوى الرجوع أو لا وكان ذلك بعد موت الاب فان لم توجد قرينة تدل على الرجوع لم بحكم بكونه رجوعا لان الاخذ بحتمل الرجوع وغيره فلا نزيل حكما يقينيا بامر مشكوك فيه ، وان افترنت به قرائن دالة على الرجوع ففيه وجهان (أحدهما) يكون رجوعا اختاره ابن عقبل لاننا اكتفينا في العقد بدلالة الحال في الفسخ أولى ولان لفظ الرجوع انها كان رجوعا لدلالته عليه فكذلك كلما دل عليه والآخر لايكون رجوعا وهو مذهب الشافعي لان الملك ثابت للموهوب له يقينا فلا يزول الا بالصريح ، ويمكن أن يبنى هذا على نفس العقد فن أوجب الايجاب والقبول فيه لم يكتف ههنا الا بلفظ يقتضي زواله ، ومن اكتفى في العقد بالمعاطاة الدالة على الرضا به فهنا أولى ، وان نوى الرجوع من غير فعل ولا قول لم يحصل الرجوع

وان زادت قيمتها فعي زبادة متصلة ، وان وهب حائلا فحملت فعي زيادة منفصلة وله الرجوع فيها دون حملها وان قلنا ان الحل لاحكم له فرادت به قيمتها فعي زيادة متصلة وان لم تزد جاز الرجوع فيها وان وهبه نخلا فحملت فعي قبل التأبير زيادة متصلة و بعده زيادة منفصلة

﴿مسئلة﴾ (وأن باعه المتهب ثم رجم اليه بفسخ أو أقالة فهل له الرجوع ? على وجهين)

اذا خرجت الهين عن ملك الابن ببيع أو هبة ثم عادت اليه بسبب كبيع أوهبة أورصية أوارث أو نحوه لم يدلك الاب الرجوع فيها لابها عادت بملك جديد لم يستفده من قبل ابيه فلا يدلك فسخه وازالته كالذي لم يكن موه وبا وأن عادت اليه بفسخ الهيب او اقلة أو فاس المشتري ففيها وجهان (احدهما) يدلك الرجوع لان السبب المزيل ارتفع وعاد الملك بالسبب الاول فاشبه ما لو فسخ البيع بالخيار (وانثاني) لا يدلك الرجوع لان الملك عاد اليه بعد استقرار ملك من انتقل اليه عليه اشبه ما لو عاد اليه بالهبة فاما أن عاد اليه بخيار الشرط أو خيار المجلس فله الرجوع لأن الملك لم يستقر عليه .

﴿ مسئلة ﴾ (وأن وهبه المتهب لابنه لم يملك أبوه الرجوع الا أن يرجم هو)

لان رجوعه ابط ل لملك غير ابنه فان رجع الابن في هبته احتمل ان يملك الاب الرجوع في هبته لانه فسخ هبته برجوعه فعاداليه الملك بالسبب الاول ويحتمل ان لايملك الاب الرجوع لانه رجع الى ابنه بعداستقرار ملك غيره عليه قاشبه مالو وهبه ابن الابن لابنه .

(مسئلة) (وان كاتبه او رهنه لم يملك ابوه الرجوع الا ان ينفك الرهنوينفسخ)

اما اذا رهنه الابن فليس للاب الرجوع قبل انفكاك الرهن لان في ذلك ابطال حق غير الولد فان انفك الرهن فله الرجوع لزوال المانع ولانه عاد الى صعة تصرف الابن فيه اشبه غير المرهون وحكم الكتابة كذلك عند من لابرى بيع المكاتب وهو مذهب الشافعي وجماعة غيره فاما من اجاز بيم المكاتب فحكمه عنده كالعين المستأجرة والمزوج على ماذكرناه

وجها واحداً لانه اثبات الملك على مال مملوك لفيره فلم يحصل بمجرد النية كسائر العقود ، وان على الرجوع بشرط فقال اذا جاء رأس الشهر نقد رجعت في الهبة لم يصح لان الفسخ للعقد لايقف على شرط كا لايقف العقد عليه

﴿ مسئلة ﴾ (فان مات ولم يردده فقد ثبت لمن وهب له اذا كان ذلك في صحته)

يعني اذا فاضل بين ولده في العطايا أو خص بعضهم بعطية ثم مات قبل أن يسترده ثبت ذلك للموهوب أه ولزم وليس لبقية الورثة الرجرع هذا المصوص عن أحمد في واية محمد بن الحركم الميموني وهو اختيار الحلال وصاحبه أبي بكر و به قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي وأكثر أهل العلموفيه رواية أخرى عن أحمد أن لسائر الورثة أن يرتجعوا ماوهبه اختاره ابن بطة وأبوحفص العكبريان وهو

(فصل) والرجوع في الهبة ان يقول قد رجعت فيها اوارتجعتها أورددتها أونحو ذلك من الالفاظ الدالة على الرجوع ولا يفتقر الى حكم حاكم ، وبه قال الشافعي وقال ابرحنيفة لا بصحالرجوع الابقضاء قاض لان ملك الموهوب له مستقر

ولنا انه خيار في فسخ عقد فلم يفتقر الى قضاء كالفسخ بخيار الشرط فان أخذ ماوهبه لولد، و نوى به الرجوع كان رجوعا والقول قوله في نيته لان ذلك لا يعلم إلا منه ، فان مات الأب ولم يعلم هل نوى الرجوع أو لا أو لا أو ولم توجد قرينة تدل على الرجوع لم نحكم بأنه رجوع لان الأخذ يحتمل الرجوع وغيره ، فلا مزيل حكما يقينيا بأص مشكوك فيه فان اقترنت به قرائن دالة على الرجوع كان رجوعا في أحد الوجهين اختاره ابن عقيل لاننا اكتفينا في المقد بدلالة الحال في الفسخ ولان لفظ الرجوع إنما كان رجوعا للالته عليه فكذلك كل ما دل عليه ، والآخر لا يكون رجوعا ، وهو مذهب الشافعي لان الملك ثابت للموهوب له يقينا فلا يزول إلا بالصريح ، قال شيخنا و يمكن أن ينبني هذا على نفس المقد فن أوجب الايجاب والقبول فيه لم يكنف ههذا إلا بلفظ يقتضي زواله ، ومن اكنفي في المقد فن أوجب الايجاب والقبول فيه لم يكنف ههذا إلا بلفظ يقتضي زواله ، ومن اكنفي في المقد بالمماطاة الدالة على الرضى به فهنا أولى ، فان نوى الرجوع من غير فعل ولا قول لم محصل الرجوع وجها واحداً لانه إثبات الملك على مال مملوك لفيره فلم يحصل بمجرد النية كسائر المقود ، وإن علق الرجوع بشرط فقال إذا جاء رأس الشهر فقد رجعت في المبسة لم يصح لان الفسخ المقد لا يقف الموع بشرط لا يقف المقد عليه

(مسئلة) (وعن احمد في المرأة تهب زوجها مهرها إن كان سألها ذلك رده اليها رضيت أو كرهت لانها لا تهبه له إلا مخافة غضبه أو اضرار بها بأن ينزوج عليها)

اختلفت الرواية عن احمد في هبة المرأة زوجها ، فعنه لا رجوع لها ، وهـذا ظاهر كلام الحرقي واختيار أبي بـكو ، وبه قال عمر بن عبد العزيز والنخعي وربيعة ومالك والثوري والشافعي وأبي ثور

قول عروة بن الزبير وإسحاق ، وقال أحد عروة قد روى الاحاديث الثلاثة حديث عائشة وحديث عرود وحديث عارفة وحديث عروة بردني حياة الرجل وبعدموته وهذا قول اسحاق عرود وحديث عارا وبعدموته وأخواته لان ينتفع أحد بما أعطي دون إخوته وأخواته لان النبي ويتياني سمى ذاك جوراً بقوله لا لانشهدني على جور الوالجور حرام لا يحل الفاعل فهله ولا للمعطي النبي ويتياني سمى ذاك جوراً بقوله لا لانشهدني على جور الوالجور حرام لا يحل الفاعل فهله ولا للمعطي تنادله والموت لا يغيره عن كونه جوراً حراما فيجب رده ، ولان أبا بكر وعمر أمرا قيس بن سعد أن برد قسمة ابيه حين ولد له ولد ولم يكن علم به ولاأعطاه شيئا وكان ذلك بعد موت سعد ، فروى سعيد باسناده من طريقين أن سعد بن عبادة قسم ماله بين أولاده وخرج الى الشام فمات بهائم ولد بعد ذلك ولا فشى ابو بكر وعمر رضي الله عنهما الى قيس بن سعد فقالا ان سعداقسم ماله ولم يدر ما يكون، وانا شرى أن ترد هذه القسمة فقال قيس لم أكن لأغير شيئا صنعه سعدا ولكن نصيبي له وهذا معنى شرى أن ترد هذه القسمة فقال قيس لم أكن لأغير شيئا صنعه سعدا ولكن نصيبي له وهذا معنى

وأصحاب الرأي وعطا، وقتاده نقول الله تعالى (إلا أن يعفون) وقال تعالى (فان طبن لسكم عن شيء منه نفساً) الآية وعموم الاحاديث وعنه رواية ثانية لها الرجوع. قال الاثرم سمعت احمد يسئل عن المرأة مهب ثم ترجع فرأيته يجمل النساء غير الرجال ثم ذكر الحديث (أما يرجع في المواهب النساء وشرار الناس» وذكر حديث عمر: إن النساء بعطين أزواجهن رغبة ورهبة فاما امرأة أعطت زوجها شيئا ثم أرادت أن تعتصره فهي أحق ، رواه الاثرم ، وهنذا قول شربح والشعبي وحسكاه الزهري عن القضاة .

وعنه رواية ثالثة نقلها عنه أبو طالب: اذا وهبت له مهرها فان كان سألها ذلك رده البهارضيت أو كرهت لانها لا تهب إلا مخانة غضبه أو اضرار بأن يتزوج عليها، وإن لم يكن سألها وترغب به فهو جائز فظاهر هذه الرواية أنه متى كانت مع الهبة قرينة من مسألته لها أو غضب عليها أو مايدل على خوفها منه فلها الرجوع لان شاهد الحاليدل على أنها لم تطب به نفسا وانما أباحه الله تعالى عند طيب نفسها بقوله تعالى (فان طبن له عن شي منه نفسا فكلوه هنيئا حريثا فيكون فيهائلا شروايات طيب نفسها بقوله تعالى (والثالثة) لها الرجوع مطلقا لحديث عمر (والثالثة) النفصيل الذي ذكرناه .

﴿ فَصَلَ ﴾ (قال رضي الله عنه) وللاب أن يأخذ من مال ولده ماشا. ويتملكه مع حاجته وعدمها في صغره وكبره مالم تتعلق حاجة الابن به)

إنما يجوز ذلك بشرطين (أحدهما) أن لا يجحف بالابن ولا يضر به ولا يأخذ شيئا تعاقت به حاجته (الثاني) أن لا يأخذ من مال ولد فيعطيه الآخر نص عليه احمد في رواية اسماعيل بن سعيد لانه ممنوع من تخصيص بعض ولده بالعطية من مال نفسه فلأن يمنم من تخصيصه بما أخذه من مال ولده الآخر أولى وقد روي أن مسروقا زوج ابنته بصداق، عشرة آلاف فأخذها فأنفقها في

الخبرة ووجه القول الاول قول أي بكر رضى الله عنه لعائشة لما نحلها نحلا وددت لوأنك كنت حزتيه فدل على أنها لوكانت حازته لم يكن له الرجوع وكذلك قول عر لانحلة الا نجلة محوزها الولد درن الوالد ولانها عطية لولده فلزمت بالموت كالوانفرد ،وقوله اذاكان ذلك في محته يدل على أن عطيه في مرض موته لبعض ورثته لاتنفذ لان العطايا في مرض الموت منزلة الوصية في أنها تعتبر من الثلث اذا كانت لأجنبي اجماعا فكذلك لاننفذ في حق الوارث. قال ابن المنذر أجم كل من أحظ عنه من أهل الملم أن حكم المبات في المرض الذي عوت فيه الواهب حكم الوصايا هذا مذهب المديني والشاخي والسكوفي ، قان أعطى أحد بنيه في صحته ثم أعطى الآخر في مرضه فقد نوقف أحمد فيه فانه سئل عن زوج ابنه فأعطى عنه الصداق ثم مرض الآب وله ابن آخر هل يعطيه في مرضه كما أعطى الآخر في صحته فقال لو كان أعطاه في صحته ، فيحتمل وجهبن (أحدهما) لايصح لانعطيته في مرضه كوصيته

مُبيل الله وقال الزوج جهز امرأتك وقال أبو حنينة ومالك والشافعي ليس له أن يأخذ من مال والده إلا بقدر حاجته لقول النبي عَلَيْكُ ﴿ إِن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا ، متفق عليه وروى الحسن أن النبي عِينَا اللهِ قالُ ﴿ كُلُّ أَحَدُ أَحَقَ بَكَسِبُهُ من ولاه ووالده والناس أجمعين »رواه سميدني سننه ، وروي أن النبى عَيَالَيْهُ قال ﴿ لَا بِحَلَّمَالُ امْرِي مَسْلُمُ إِلَّا عن طيب نفسه»رواه الدارقطني ولان لك لا بن تام على مال نفسه فلم بجز انتزاعه منه كالذي تعلقت به حاجته ولنا قول النبي ﷺ ﴿ إِن أَطِيبِ مَا أَ كَانُم مِن كَدِيكُم وَان أُولادُكُم مِن كَدِيكُم ﴾ أخرجـ ٩ صعيد والترمذي وقال حديث حسن ، وروى عرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جا. رجل الى النبي ﷺ فقال إن أبي اجتاح مالي فقال ﴿ أنت ومالك لابيك ، رواه الطبراني في مجمه مطولا ، ورواه ابن ماجه وروى أبو داود نحره ورواه غيرهوزاده وان أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من أموالهم، وروى محمد بن المذكدر والمطلب بن حنطب قال جاء رجـل إلى النبي مَشَيَّاتُهُ فقال ان لي مالا وعيالا ولا بي مالوعيال وأبي يريد أن يأخذ مالي فقال النبي عَيَظِيَّةٍ ﴿ أَنَّتْ وَمَالِكَ لَا بِيكَ ﴾ رواه سعيد في سننه ولان الله تمالي جمل الولد موهوبا لأبية فقال (ووهبنا له اسحاق وبمقوب)وقال (ووهبنا له یحبی) وقال زکریاز هبلی من لدنك ولیا) وقال ابراهیم (الحمد لله الذي وهب لي على السكبر اسهاعيل واسحاق) وما كان موهوبا له كار له أخذ ماله كعبده قال سفيان بن عيينه في قوله تعالى (ولاعلى أنفسكم أن نا كاوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم) ثم ذكر بيوتسائر القرابات الا الأولاد لم يذكرهم لأنهم دخلوا في قوله من بيوتكم فلما كانت بيوت أولادهم كبيوتهم لم يذكر بيوتأولادهم ولان الرجل بلى مال ولاه من غيرتولية فكان له التصرف فيه كال نفسه ، وأما أحاديثهم فأحاديثنا تخصها وتفسرها فان النبي عَيِيَا اللهِ على مال الابن مالا لابيه بقوله ﴿ أنت و الله لابيك ﴾ ولاتنافي بينها وقوله عليه الد لام «أحق به من والده وولده » الحديث مرسل ثم هو يدل على ترجيح حقه على حق ولو وصى له لم يصح فكذلك اذا أعطاه (والناني) يصح لانالة ـوية بينهماراجية ولاطريق لهافي هذا الموضع الا بعطية الآخر فتكون واجية فنصح كقضا. دينه

فصل) قال أحمد أحب أن لايقسم ماله ويدعه على فرائض الله تعالى لعله أن يولد له فان أعطى ولده ماله ثم ولد له ولد فأعجب إلى أن يرجع فيسوي بينهم يعني برجم في الجميع أو يرجع في بعض ماأعطى كل واحد منهم ليدفعوه الى هذا الولد الحادث ليساوي الحوته ، فان كان هذا الولد الحادث بعد المرت لم يكن له الرجوع على اخوته لان العطية لزمت بموت أبيه الاعلى الرواية الاخرى التي ذهب اليها أبو عبد الله بن بطة ، ولا خلاف في أنه يستحبلن أعطيأن يساوي أخاه في عطيته وقدك أمر أبو بكر وعمر رضي الله عنهما قيس بن سعد برد قسمة أبية ليساورا المرلود الحادث بعد موت أبيه .

أبيه لا على ننى الحق بالكلية والولد أحق من الوالد فيا نمانت به حاجته .

(مسئلة) (فان تصرف فيه قبل تمليكه بيه ع أو عتق أو إبراء من دين لم يصح تمر فه فيه)

نص عليه أحدد قال لا بجوز عنى الاب أهبد ابنه مالم يقبضه ، فعلى هذا لا يصح أبراؤه من دينه ولا هبته لماله ولا بيعه له لان ملك الابن تام على مال نفسه يصح تصرفه فيه ، وذكر ابن أي موسى في الارشاد قال اذا وهب الابن من ماله شيئا فليس لابيه الاعتراض عليه الا أن يكرى الولد عقار يكفيه و يكفي أباه ولا مال له غيره ولا مال لابيه قان أحمد قال أن اعترض عليه الوالد رأيت أن يرده الحاكم على الاب ولا يبقى فقيراً لا حيلة له ، ويحل له وط. جوار به ولوكان الملك مشتركا لم يحل له الوط، كما لا يحل وط، الجارية المشتركة وإنما للاب انتزاعه منه كالمين التي وهبها إياه فقبل انتزاعها لا يصح تصرفه لانه تصرف في الك غيره بغير ولاية ، وان كان الابن صغيراً لم يصح أيضا لانه لا يدلك التصرف بها لاحظ الصفير فيه وليس من الحظ اسقاط دينه وعتى عبده وهبة ماله لانه لا يدلك ويين ولده ربا لما ذكرنا من أن ملك الابن على ماله تام

(مسئلة) (وان وطي جارية ابنه فأحبلها صارت أم و لد له وولده حر لا تلزمه قيمته ولاحد عليه ولا مهر وفي التمرس وجهان)

قال احمد لا يطأ جارية الابن إلا أن يقبضها بعني يتملكها لأنه إذا وطئها قبل تملكها فقد وطئها وليست زوجة ولا ملك يمين فان تملكها لم محل له وطؤها حتى بستبرتها لانه ابتدا، ملك فوجب الاستبرا. فيه كما لو اشتراها ، فان كان الابن قد وطئها لم محل له بحال فان وطئها قبل تملكها ولم يكن الابن وطئها كان محرما من وجهين (أحدهما) أنه وطئها قبل تملكها (والثاني) أنه وطئها قبل استبرائها وإن كان الابن وطئها حرمت بوجه ثالث وهو أنها صارت بمنرلة حليلة ابنه فان فعل فلا حد عليه لشبهة الملك فان الذي وكيالية أضاف مال الولد الى أبيه نقال و أنتومالك لايك،

(فصل) واللب أن يأخذ من مال ولده ماشا، ويتملكه مع حاجة اللب إلى ما يأخذه ومع عدمها صغيراً كان الولد أو كبيراً بشرطين (أحدها) أن لا بجحف بالابن ولا يضر به ولا يأخذ شيئا تعلمت به حاجته (الثاني) أن لا يأخذ من مال ولده فيعطيه الآخر نص عليه أحد في رواية امهاعيل بن سعيد وذلك لانه ممنوع من تخصيص بعض ولده بالعطية من مال نفسه فلأن يمنع من تخصيصه بما أخذ من مال ولده الآخر أولى

وقد روي أن مسروقا زوج ابنته بصداق عشرة آلاف فأخذها وأنقها في سبيل الله وقال الزوج جهز امرأتك، وقال أبو حنيفة ومالك والشائعي ليس له أن يأخذ من مال ولده الا بقدر حاجت لان النبي وَلَيَّالِيَّةِ قال « ان دماء كم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا » متفق عليه وروى الحسن أن النبي وَلَيَّالِيَّةِ قال « كل أحد أحق بكسبه من والده وولده والناس أجمين » رواه

وإن وادت منه صارت أم واد اله وواده حر لأنه من وط. سقط فيه الحد الشبهة وليس اللان مطالبته بشي. من قيمتها ولا قيمة وادها ولا مهر ويجب تعريره في أحد الوجهين لانه وطي. وطأ محرما أشبه وط. الجارية المشتركة . والثاني لايعزر لانه لا يقتص منه بالجناية على واده فلا يعزر بالتصرف في ما له ، والاول أولى لان التعزير هبنا حق فه تعالى بخلاف الجناية على واده لانها حقالو الد (فصل) وليس لغيرالاب الاخذ من مال غيره بغير اذنه اللاحاديث التي ذكر ناها لان الخبرورد في الاب بدليل قوله عليه السلام « أنت ومالك لابيك » ولا يصبح قياس غيره عليه لان اللاب ولاية على ولده وماله اذا كان صغيراً وله شفقة تامة وحق منا كد ، ولا يستط ميرا أنه بحال والام لا تأخذ لا مالا ولاية النكاح ، وغيرهما من الاقارب والاجانب ليس لهم الاخذ بطريق النبيه لانه اذا امتنع الاخذ في حق الام والجد مع مشاركتهما للاب في بيض الماني فنيرها عن لا يشارك في ذلك أولى و يحتمل أن يجوز للام والجد مع مشاركتهما للاب في بيض الماني فنيرها عن لا يشارك في ذلك أولى و يحتمل أن يجوز للام لدخول ولدها في قول الله تعالى (وأولادكم)

(مسئلة) (وليس الابن مطاابة أبيه بدين ولا قيمة مناف ولا ارش جناية ولا غير ذلك) وبه قال الزبير بن بكار ومقتضى قول سفيان بن عيينة وقال أ و حنيفة ومالك والشافعي له ذلك لا نه دين ثابت فيازت المطالبة به كنيره

ولنا أن رجلا جاء الى النبي مُوَلِيَّاتِينَ بأبيه يقتضيه ديناً عليه ففال ه أنت ومالك لايك » رواه الحلال باسناده وروى الزبير بن بكار في الموفقيات أن رجلا استقرض من أبيه ملا فحبسه فأطال حبسه فاستعدى عليه الابن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وذكر قصته في شعر فأجابه أبوه بشعر أبضاً فقال علي رضي الله عنه

سعيد في سننه وهذا نص . وروي أن الذي عَلَيْكِنْ قال « لا محل مال امري. مسلم الا عنطيب نفسه» رواه الدارقطني ولان ملك الابن تام على مال نفسه فلم يجز انتزاعه منه كالذي تعلقت به حاجته

ولنا ماروت عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله عَيْنَالِيْهِ ﴿ ان أَطْبِ مَا كُلّْمُ مِن كَسِبُمُ وَان أُولادكُم من كَسِبُمُ أَخْرِجه سعيد والترمذي وقال حديث حسن . وروى عمرو بن شهيب عن أبيه عن جده قال: جا رجل إلى النبي عَيْنَالِيْهِ نقال إن أبي اجتاح مالي ، فقال (أنتومالك لابيك » رواه الطبراني في معجمه مطولا ورواه غيره وزاد ﴿ ان أولادكُم من أَطْبِ كَسِبُكَ فَكَاوِامِن أَمُوالْمُ » وروى محد بن المذكدر والمطلب بن حنطب قال: جا، رجل إلى رسول الله عَيْنَالِيْهِ فقال أن لي مالا وعيال وأبي بريد أن يأخذ مالي فقال النبي عَيْنَالِيْهِ ﴿ أَنت ومالك لابيك ﴾ أخرجه سعيد في سننه . ولان الله تعالى جمل الولد موهو بالأبيه فقال (ووهبنا له اسماق ويعقوب) وقال

قد سمع القاضي ومن ربى الفهم المال الشيخ جزاء بالنعم يأكله برغم أنف من رغم من قال قولا غير ذافقد ظلم وجار في الحركم وبئس ما جرم

قال الزبير الى هذا نذهب ولان المال أحد نوعي الحقوق فلم يملك مطالبة أبيه به كحقوق الابدان ويفارق الاب غيره بما يثبت له من الحق على ولده فان مات الابن فانتقل الدين الى ورثته لم يملكوا مطالبة الاب لان مورومهم لم يكن له المطالبة فهم أولى، فان مات الاب فقيل برجع الابن في تركته بدينه لان دينه عليه لم يسقط عن الاب وانما تأخرت المطالبة وعن أحمد اذا مات الاب بطل دين الابن وقال فيمن أخذ من مهر ابنته شيئًا فأ نفقه ليس عليه شيء ولا يؤخذ من بعده وما أصابت من المهر من شيء بعينه أخذته ونأول أصحابنا كلام أحمد على أنه أخذه على سبيل التمليك لان أخذه له وانفاقه دليل على قصد التمليك فيثبت الملك له بذلك الاخذ والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ (والهدية والصدقة نوعان من الهبة)

والعطية تشمل الـكلوكذلك النحلة ومعانيها كلها متقاربة إلا أنه في الغالب من أعطى شيئاً ينوي به النقرب الى الله تمالى المحتاجين سمي صدقة وان دفع إلى غير محتاج المتقرب والحبة فهي هبذ، ومن بعث على هذا إلى إنسار مع غير مسمي هدية وكل ذلك مستحب مندوب اليه وأحكام ذلك أحكام الهبة ويشترط لها ما يشترط من الشروط على ما سبق .

(فصل) في عطية المريض قال الشيخ رحمه الله (أما المريض غير مرض الموت أو مرضاً غير عنوف كالرمد ووجع الضرس والصداع ونحوه فعطاياه كعطايا الصحيح سواء تصح من جميع ماله)

وجملة ذلك أن عطايا المريض إذا برأ من مرضه أوكان مرضاً غير مخوف كالذي ذكره وكذلك مافي مناه كالحبرب والحمى اليسيرة ساعة أو نحوها والاسهال اليسير من غير دم فعطاياه مثل عطايا الصحيح لانه لا مخاف منه في العادة.

ر (المغنى والشرح الكبير) (٣٧) (الجزء السادس) (ووهبنا له يحيى) وقال زكريا (رب هب لي من لدنك وليا) وقال ابراهيم (الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسهاعيل واسحاق) وما كان موهوبا له كان له أخذ ماله كعبده

وقال سفيان بن عيينة في قوله (ولا على أنف كم أن تأكاوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم) ثم ذكر بيوت سائر القرابات الا الأولاد لم يذكرهم لانهم دخلوا في قوله (بيو تكم) فلما كانت بيوت أولادهم كبيوتهم لم يذكر بيوت أولادهم ولان الرجل بلي مال ولده من غير تولية فكان له التصرف فيه كال نفسه ، وأما أحاديثهم فأحاديثنا تخصها وتفسرها فأن النبي عَلَيْكَ جمل مال الابن الا لا بيه بقوله « أنت وماك لا بيك » فلا تنافي بينهما ، وقوله «أحق به من و لده وولده »مرسل ثم هو يدل على ترجيح حقه على حقه لاعلى نفي الحق بالكلية والولد أحق من الوالد بما تملفت به حابته

(مسئلة) (وإن كان مرض الموت المحوف كالبرسام وهو بخار يرتقى إلى الرأس ويؤثر في الدماغ فيخنل عقل صاحبه،وذات الحنب وهو قرح بباطن الجنب ووجم الفلب والرئة فانها لا تسكن حركتها فلا يندمل جرحها والرعاف الدائم فانه يصفى الدم فيذهب القوة والفوانج وهو أن يعقسد الطعام في بعض الاعضاء ولا ينزل عنه فهذه مخوفة ، وإن لم يكن معها حمى وهي مع الحمى أشد خوفا وان ثار الدم واجتمع في عضو كان مخوفًا لانه من الحرارة المفرطة ، وأن هاجت به الصفراء فهي مخوفة لانها تورث يبوسة وكذلك البلغم اذا هاج لانه من شدة البرودة وقد تغلب على الحرارة الغرنزية فتطفيها ، والطاعون مخوفلانه من شدة الحرارة إلا أنه بكون في جميع البدن ، وأما الاسهال فان كان متحرتاً لا يمكنه إمساكه فهو مخوف وإن كان ساعة لان من لحقه ذلك أسرع في هلاكه، وان كان يجري تارة وينقطع أخرى فان كان يوما أو يومين فليس بمخوف لان ذلك قد يكون من فضلة الطعام. إلا أن يكون معه زحير أو تقطيع كأن نخرج متقطعاً فاله يكون مخوفا لان ذلك يضعف وان دام الاسهال فهو مخوف سواء كان معه ذلك أو لم يكن، وكذلك الفالج في ابتدائه والسل في انتهائه والحمى المطبقة، وما أشكل من ذلك رجع فيه إلى قول عدلين من الاطباء لامهم أهل الخبرة بذلك ولا يقبل قول واحد لانه يتعلق به حق الوارث والمعطى ،وقياس قول الخرقي أنه يقبل قول واحد عدل اذا لم يقدر على طببيين . فهذا الضرب وما أشبهه عطاياه صحيحه لان عمر رضي الله عنه أوصى حين جرح فسقاه الطبيب لبنا فخرج من جرحه فقال له الطبيب أعهد الى الناس فعهد اليهم ووصى فاتفق الصحابة على قبول عهدة، ووصيته وكذلك أبو بكر رضي الله عنه عهد الى عمر حين اشتدم ضه فنفذ عهده ،

(فصل) فان كان المريض يتحقق تعجيل موته فان كان عقله قد اختل مثل من ذبح أو أبينت حشوته فلا حركم لكلامه ولا لعطيته وان كان ثابت العقل كمن خرقت حشوته واشتد مرضه ولم يتغيز عقله صح تصرفه وعطيته لما ذكرنا من حديث عمر وكذلك علي رضي الله عنها بعد ضرب ابن

(فصل) وليس الولد مطالبة أبيه بدين عليه وبه قال الزبير بن بكار وهو مقتضى قول سفيان ابن عيينة ، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي له ذلك لانه دين ثابت فجازت المطالبة كغيره

ولذا أن رجلا جا. إلى الذي وَلَيْكِنَةُ بأبيه يقتضيه دينا عليه فقال ﴿ أنت ومالك لابيك ﴾ رواه أبو محمد الحلال باسناده أنرجلا استقرض من البه مالا فحبسه فأطال حبسه فاستعدى عليه الابن على بن أبي طالب رضي الله عنه وذكرقصته في شعر فأجابه أبوه بشعر أبضا فقال على رضى الله عنه

قد سمع الفاضي ومن ربي الفهم المال الشيخ جزاء بالنعم يأكله برغم أنف من رغم من قال قولا غير ذا فقد ظلم وجار في الحسكم وبئس ماجرم

ملجم وصى وأمر ونهى ولم يختلف في صحة ذلك

﴿ مسئلة ﴾ (فعطاياه كالوصية في أنها لا تصح لوارث ولا لاجنبي بزيادة على الثلث الا إجازة الورثة كالهبة والمتق والـكتابة والمحاباة)

وجملة ذلك أن النبرعات المنجزة كالعتق والمحاباة والهبة المقبوضة والصدقة والوقف والابراء من الدين والعفو عن الجناية الموجبة للمال والكتابة اذا كانت في الصحة فهي من رأس المال لا نعلم في هذا خلافا، وانكانت في مرض مخوف اتصل به الموت فهي من ثلث المال في قول الجمهور وحكي عن أهل الظاهر في الهبة المقبوضة أنها من رأس المال

ولنا ماروى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تصدق عليه عند وفاتكم بثلث أمواله خزيادة له في أعماله مرواه ابن ماجه وهذا يدل بمفهومه على أنه ليس له أكثر من الثلث ، وروى عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة أعبد له في مرضه لا مال له غيرهم فاستدعاهم وسول الله صلى الله عليه وسهم فجزأهم ثلاثة أجزاء وأفرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة رواه مسلم واذا لم ينفذ العتق مع سرايته فغيره أولى ولان هذه الحال الظاهر منها الموت فكانت عطيته فيها في حق ورثته لا يتجاوز انثلث كالوصية

(فصل) وحكم العطايا في مرض الموت حكم الوصية في خمسة أشياء (أحدها) أن يقف نفوذها على خروجها من الثلث واجازة الورثة (الثاني) أنها لا تصح للوارث الا باجازة الورثة (الثالث) أن فضيلتها نافصة عن فضيلة الصدقة في الصحة لان النبي عَلَيْكِيْ سئل عن أفضل الصدقة قال «أن تصدق وأنت صحيح شحيح تأمل الغني ويخشى الفقر ولا يمهل حتى اذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذاو لفلان كذا وقد كان لفلان » متفق عليه (الرابع) أن العطايا تمزاحم في الثلث اذا وقعت دفعة واحدة كمناحم الوصايا فيه (الحامس)أن خروجها من الثلث يعتبر حال الموت لا قبله ولا بعده

قال الزبير ، الى هذا نذهب ولان المال أحد نوعي الحقوق فلم يولك مطالبة أبيه بها كحقوق الابدان وبفارق الاب غيره بما ثبت له من الحق على ولاه ، وان مات الابن قانقل الدين إلى ورثته لم يملكوا ، طالبة الاب به لان مور وشهم لم يكن له المطالبة فهم أولى، وان مات الاب رجم الابن في تركته بدينه لان دينه لم يسقط عن الاب وانما تأخرت المطالبة ، وقد روي عن أحمد انه قال إذا مات الاب بظل دين الابن . وقال فيمن أخذ من مهر ابنته شيئاً فأنفقه فليس عليه شيء ولا يؤخذ من بعده وما أصابت من المهر من شيء بعينه أخذته ، وتأول بعض أصحابنا كلامه على أن له ما أخذه على سبيل التمليك و يحتمل أن يكون أخذه له وإنفاقه اياه دايلا على قصد التملك فيثبت الملك بذلك الاخذ والله أعلم

(فصل) وان تصرف الاب في مال الابن قبل تماكه لم يصح تصرفه نص عليه أحمدنقال لا يجوز عتى الاب العبد ابنه مالم يقبضه ، فعلى هذا لا يصح ابراؤه من دينه ولا هبته لمله ولا بيعه له وذلك

(مسئلة ﴾ (فأما الامراض الممتدة كالجذام وحمى الربع والسل في ابتدائه والفالج في دوامه فان صار صاحبها صاحب فراش فهي مخوفة والا فلا)

قال القاضي اذاكان يذهب ويجيء فعطاياه من جميع المال هذا تحقيق المذهب وقد روى حرب عن أحمد في وصبة المجذوم والمفلوج من الثلث وهو محمول على أنه صار صاحب فراش وبه يقول الاوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة وأصحابه وأبو، ثور وذكر أبو بكر وجها آخر أن عطايا هؤلاء من المال كله وهو مذهب الشافعي لانه لا يخاف تعجيل الوت فيه وانكان لا يبرأ منه فهو كالهرم. ولنا أنه مريض صاحب فراش يخشى التلف أشبه صاحب الحلى الدائمة وأما الهرم فان صارصاحب فراش فهو كمسئلتنا (ومن كان بين الصفين عند التحام الحرب أو في لجا المبحر عنده يجانه أووقع الطاعون

ببلده أو قدم ليقتص منه والحامل عند المحاض فهوكالمريض)

وجملة ذلك أن الخوف يحصل في هذه المواضع الحمسة المذكورة فيقوم مفام المرض (أحدها) اذا التحم الحرب واحتلطت الطائفتان للقتال وكانت كل واحدة منها مكافئة للاخرى أو مقهورة فأما القاهرة منها بعد ظهورها فليست خائفة وكذلك اذا لم يختلطوا بلكانت كل واحدة منها متميزة سواء كان بينهاري السهام أو لم يكن فليست حالة خوف ولا فرق بين كون الطائفتين متفقتين في الدين أولا و به مالك والتوري والاوزاعي ونحوه عن مكحول وعن الشافعي قولان (احدها) كقول الجماعة (وانثاني) ليس بخوف لانه ايس بمرض ولنا أن توقع التلف هها كتوقع المرض أو أكثر فوجب أن يلحق به ولان المرض أما جمل مخوفا لخوف صاحبه النلف وهذا كذلك قال أحمد اذا حضر القنال كان عتقه من الثلث وعنه اذا التحم الحرب فوصيته من المال كاله لكن يقف الزائد عن الثلث على إجازة الورثة فان حكم وصية الصحيح وخائف الناف واحدفيحتمل أن يجمل هذارواية ثانية وسمى العطية وصية نجوز لكوم افي حكم الوصية ويحتمل أن يحمل عن الماكله (الثانية) اذا قدم ليفتل فهي حالة خوف سواء أريد قتله ويحتمل أن يحمل على حقيقته في صحة الوصية من المال كاله (الثانية) اذا قدم ليفتل فهي حالة خوف سواء أريد قتله

لان ملك الابن تام على مال نفسه يصح تصرفه فيه ويحل له وط. جواريه ولوكان الملك مشتركا لم يحل له الوط. كما لا يجوز وط. الجارية المشتركة وانها للاب انتزاعه منه كالمين الني وهبها أيا. فقبل انتزاعها لايصح تصرفه لانه يتصرف في ملك غيره بغير ولاية ، وأن كان الابن صغيراً لم يصح أيضاً لانه لا يملك التصرف بالاحظ الصغير فيه وليس من الحظ اسقاط دينه وعتق عبده وهبة ماله

(فصل) قال أحمد بين الرجل وبين ولده رباً لما ذكرناه من أن المك الابن على ماله تام . وقال الايطأ جارية الابن الا أن يتبضها يعني يتملكها ، وذلك لانه اذا وطئها قبل تملكها فقدوطئها وليست زوجة ولا المك يمين وان تملكها لم يحل له وطؤها حتى بستبرئها لانه ابتدا، المك فوجب الاستبراء فيه كما لو اشتراها وان كان الابن قد وطئها لم تحل له بحال وان وطئها قبل تملكه كان محرماً من وجهين (أحدها) انه وطئها قبل ملكها (والثاني) انه وطئها قبل استبرائها ، وان كان الابن وطئها حرمت

للقصاص أو لغيره، وللشافعي فيه قولان أحدهما يخوف والثاني ان جرح فهو بخوف و إلا فلالا نه صحيح البدن والظاهر المفو عنه . ولنا أن النهديد بالقنل جمل اكراها يمنع وقوع الطلاق وصحة البيع ويبيح كثيراً من الحرمات ولولا الحوف لم تثبت هذه الاحكام، واذا حكم للمريض وحاضر الحرب بالخوف مع ظهور السلامة وبعد وجود الناف فم ظهور الناف وقربه أولى، ولاعبرة بصحة البدن فان المرض لم يكن مثبتا لهذا الحكم لمينه بل لخوف افضائه الى النلف فيثبت الحسكم مهمنا بطريق التنبيه لظهور التلف (الثالثة) اذا ركب البحر فان كان ساكنا فليس بمخوف وان اضطربوهبت الريح العاصف فهو مخوف، وقد وصفهم الله تمالى بشدة الخوف فقال تعالى (هو الذي يسيركم في البر والبحر) الآية الى قوله (جاءتها ربح عاصف وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم) (الرابع) الاسير والمحبوس أذاكان من عاديهم القتل فهو خائف عطيته من الثلث وإلا فلا وهذا قول أبي حنيفة ومالك وابن أبي ليلي وأحد، قولي الشافعي وقال الحسن لما حبس الحجاج إياس بن معاوية ليس له من ماله إلا الثلث وقال أبو بكر عطية الاسير من الثاث ولم يفرق وبه قال الزهري والثوري واسحاق وحكاء ان المنذر عن أحمد وتأول القاضي ماروي وهو على ماذ كرناه من التفصيل ابتداء وقال الشعي ومالك الغازي عطيته من الثلث وقال مسروق إذا وضع رجله في الغرز وقال الاوزاعي المحصور في سبيل الله والمحبوس ينتظر القتل هو في ثلثه والصحيح ان شاء الله ماذكرناه من النفصيل لان مجرد الحبس والاسر من غير خوف القثل ليس بمرضولا هو في معنىالمرض في الخوففلم يجز الحاقه به واذاكان المريض الذي لا بخاف التلف عطيته من رأس ماله فغيره أولى (الخامسة) اذا وقع الطاعون ببلد. فعن أحمد أنه مخوف ومحتمل أنه ليس بمخوف فانه ليس مريض وإيما يخاف المرض

(فصل) وكذلك الحامل عند المخاض لانه بحصل لها ألم شديد بخاف منه التلف أشبهت سائر أصحاب الامراض المحوفة وما قبل ذلك فلا ألم بها فلا يكون بخرفا، وقال الحرقي وكذلك الحامل اذا صار لها ستة أشهر بعني عطيتها من الثلث وبه قال مالك وقال اسحاق اذا تقلت لا يجوز لها إلا الثلث ولم

يوجه ثالث وهي أنها صارت بمنزلة حليلة ابنه فان فعل فلا حد عليه لشبهة الملك فان النبي عَلَيْكُيْ أَضَافُ مال الولد الى أبيه نقال « أنت ومالك لا بيك وان ولدت منه صارت أم ولد له وولده حر لانه من وطء انتنى عنه الحد الشبهة وتصبر أم ولد وليس للان مطالبته بشيء من قيمتها ولا قيمسة ولدها ولا -برها . وهل يعزر ? محتمل وجهين (أحدها) يعزر لانه وطيء وطأ محرما أشبه مالووطيء جارية مشتركة بينه و بين غيره (والناني) لا يعزر لانه لا يقتص منه بالجناية على ولده فلا يعزر بالتصرف في ماله

(فصل) وايس لغير الاب الأخذ من مال غيره بغير اذنه لان الخبر ورد في الاب بقوله وأنت وسالك لأبيك » ولا يصح قياس غير الأبعليه لان اللب ولاية على ولده وماله اذا كان صغيراً وله شفقة تامة وحق متأكد ولا يسقط ميراثه محال والام لا تأخذ لانها لاولاية لها والجد أيضا لابلي على مال ولد ابنه وشفقته قاصرة عن شفقة الاب وبحجب به في الميراث وفي ولاية النكاح وغيرها

محد حداً وحكاه ابن المنذر عن أحمد وقال سعيد بن المسيب وعطاء وقتادة عطية الحامل من الثلث وبه وقال أبو الخطاب عطيتها من المال كله مالم يضر بها المخاض فاذا ضربها المخاض فعطيتها من الثلث وبه قال النخعي ومكحول ويحيى الانصاري والاوزاعي والثوري والعنبري وابن المنذر وهو ظاهر مذهب الشافعي لانها لا تخاف إلا إذا ضربها الطلق فاشبهت صاحب الامراض الممتدة قبل أن يصير صاحب فراش وقال الحسن والزهري عطيتها كعطية الصحيح وهو القول الثاني الشافعي لان الغالب سلامتها ووجه قول الحرقي أن ستة الاشهر وقت يمكن الولادة فيه وهو من أسباب التلف، والصحيح انشاء الله عالى ماذكر ناه من أنه إذا ضربها الطلق كان مخوفا بخلاف ماقبل ذلك لانه لا ألم بهاواحمال وجوده خلاف العادة فلا يثبت الحكم باحماله البعيد مع عدمه كالصحيح وقيل عن أحمد ما يدل على أن عطايا حولاء من المال كله لانه لامرض بهم وقد ذكر نا الحلاف في ذلك

(فصل) فأما بعد الولادة ظان بقيت المشيمة معها فهو مخوف وان مات الولد معها فهو مخوف لانه يعسمب خروجه فان وضعت الولد وخرجت المشيمة فحصل ثم ورم أو ضربان شديد فهو مخوف وان لم يكن شيء من ذلك فقد روي عن أحمد في النفساء ان كانت ترمي الدم فعطيتها من الثلث فيحتملاً نه أراد بذلك اذا كان معه ألم للزومه ذلك في الغالب ويحتمل أن يحمل على ظاهر وفانها إذا كانت ترمي الدم كانت كالمريض وحكها بعد السقط مثل حكمها بعد الولد النام فان اسقطت مضغة أو علقة فلا حكم لها إلا أن يكون ثم مرض أو ألم وهذا كله مذهب الشافعي إلا أن بجرد الدم عنده ليس بمخوف

(فصل) وما لزم المريض في مرضه من حق لا يمكنه دفعه واسقاطه كا رش جنايته وجنايةعبده وما عاوض عليــه بثمن المثل وما يتغابن الناس بمثله فهو من رأس المال لا نعلم فيه خلافا وهو قول المشافعي وأصحاب الرأي وكذلك النـكاح بمهر المثل يجوز من رأس المال لانه صرف ماله في حاجة

من الاقارب والاجانب ايس لهم الاخذ بطريق التنبيه لانه اذا امتنع الاخذ في حق الام والجد مع مشاركتها اللاب في ذلك أولى .

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولا يحل لواهب أن يرجع في هبته ولا لمهد أن يرجع في هديته وإن لم يثب عليها)

يعني وان لم يموض عنها وأراد من عدا الاب لانه قد ذكر ان للاب الرجوع بقوله أمر برده فأما غيره فليس له الرجوع في هبته ولا هدية، وبهذا قال الشافعي وأبو ثور . وقال النخعي والثوري واسحاق وأصحاب الرأي من وهب لغير ذي رحم في الرجوع مالم يثب عليها ومنوهب لذي رحم فليس له الرجوع وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وضي الله عنه، واحتجوا بما روى أبو هريرة قال

نفسه فقدم بذلك على وارثه وكذلك لو اشترى أمة للاستمتاع بهاكثيرة النمن بثمن مثلها أو اشترى من الاطعمة التي لا يأكل مثله مثلها جاز وصح شراؤه له لانه صرف ماله في حاجته وان كان عليه دين أو مات وعليه دين قدم بذلك على وارثه لقول الله تمالى (من بعد وصية يوصى بها أودين)

(فصل) فاما أن قضى المريض ببض غرمائه ووفت تركته بسائر الديون صبح قضاؤه ولم يكن لسائر الغرماء الاعتراض عليه ، وأن لم يف بها ففيه وجهان (أحدها) أن لسائر الغرماء الرجوع عليه ومشاركته فيا أخذه وهو قول أبي حنيفة لان حقهم تعلق بماله بمرضه فمنع تصرفه فيه بما ينقص ديونهم كتبرعه ولائه لو وصى بقضاء بعض ديونه لم يجز فكذلك أذا قضاها (والثاني) لا يملكون الاعتراض عليه ولا مشاركته وهو قياس قول أحمد ومنصوص الشافعي لانه أدى وأجباً عليه فصح كا لو اشترى شيئاً فأدى ثمنة لم يصح محقق هذا أن إبفاء ثمن المبيع قضاء لبعض غرمائه وقد صح عقب البيع فكذلك إذا تراخى إذ لا أثر لتراخيه

(فصل) وإذا تبرع المريض أو أعتق ثم أقر بدين لم يبطل تبرعه نص عليه أحمد فيمن أعتق عبده في مرضه ثم أقر بدين عتق العبد ولم يرد الى الرق لان الحق ثبت بالتبرع في الظاهر فلم يقبل اقراره فيا يبطل به حق غيره

(مسئلة) (وان لم يف الثلث بالنبرعات المنجزة بدي مالاول فالاول سواء كان الاول عنه أوغيره) وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة الجميع سواء اذاكانت من جنس واحدوان كانت من أجناس وكانت المحاباة متقدمة قدمت وان تأخرت سوي بينها وبين العتقوا تماكان كذلك لان المحاباة حق آدي على وجه المعاوضة فقدمت اذا تقدمت كقضاء الدبن واذا تساوى جنسها سوي بينها لانها عطايا من جنس واحد تعتبر من الثلث فسوى بينها كالوصية وقال أبو بوسف ومحمد يقدم العتق تقدم أو تأخر

قال رسول الله عَيْنِيَا ﴿ الرجل أحق بهيته مالم يثب منها ﴾ رواه ابن ماجه في سننه وبقول عمر ولانه لم يحصل له عنها عوض فجاز له الرجوع فيها كالعارية

ولنا قول النبي عَيَّلِيَّةِ « العائد في هبته كالعائد في قيئه » رفي لهظ « كالكاب يمود في قيئه » وفي رواية « انه ليس لما مثل السوء العائد في هبته كالكاب يعود في قيئه » متفق عليه وأيضا قول الذي عمو وتي الله على المراب المثل السوء العائد في هبته كالكاب يعول والده » وقد ذكر ناه ، وروى عمو ابن شعيب عن أبيه عن جده ان نبي الله علي الله والمد والهب في هبته الا الوالد فيا يعطي والده » ولانه والهب لا ولاية له في المال فلم برجم في هبته كذي الرحم المحرم ، وأحاديثنا أصبح من أحاديثهم وأولى ، وقول عمر قد روي عن ابنه وابن عباس خلافه وأما العدارية قانما هي حبة المنافع ولم بحصل قبض فيها فان قبض إسترف من منانم العارية قان الإمجوز الرجوع فيها ولم بحصل قبض فيها فان لا بحوز الرجوع فيها

ولذا أنهما عطيتان منجزتان فكانت أولاها أولي كما لوكانت الاولى محاباة عند أبي حنيفة أو عنة أنها عند النها النائث لامت في عنقاً عند صاحبه ولان العطبة المنجزة لازمة في حق المعطي فاذا كمانت خارجة من الثلث لزمت في حق الورثة فلو شاركتها الثانية لمنع ذلك لرومها في حق المعطي لانه يملك الرجوع في بعضها بعطية أخرى بخلاف الوصايا فأنها غير لازمة في حقه وأنما تلزم بااوت في حال واحدة فاستريا لاستوائهما في حال لزومها بخلاف المنجزتين وما قاله في المحاباة لا يصح فانها بمنزلة المبة ولوكانت بمزلة المعاوضة أو الدين لماكانت من الثلث

ومسئلة و النابية و النبرعات قدم بين الجميع بالحصصوعنه يقدم العنق أما اذا وقعت دفعة واحدة بان وكل جماعة في هذه النبرعات فاوقه وها دفعة واحدة فان كمانت كلها عنفاً أفرعنا بينهم فكملنا السق في بعضهم وان لم يكن فيها عتق قسمنا الثاث بينهم على قدر عطاياهم لابهم تساووا في الاستحقاق فقسم بينهم على قدر حقوقهم كفرماه المفلس وا عا خواف هذا الاصل في المتق لحديث عمران بن حصين وسنذكر ذلك في موضعه، وان كان فيها عتق وغيره ففيه روايتان (احداهما) يقدم العتق لتأكده والنانية) يسوى بين المكل لانها حتوق تماوت في استحقاقها فتساوت في تنفيذها كما لوكانت من جنس واحد لان استحقاقها حصل في حال واحدة

(فصل) إذا قال الريض اذا أعتقت سعداً فسعيد حرثم أعتق سعداً عتق سعيد ان خرج من الثلث وان لم يخرج من الثلث الا أحدهما عتق سعد وحده ولم يقرع بينها لوجهين (أحدهما) أن سعدا سبق بالعتق (والثاني) ان عتقه شرط الهتق سعيد فلو رق بعضه فات اعتاق سعيد أيضاً لفوات شرطه وان بقي من الثاث ما يعتق به بعض سعيد عتق عام الثلث منه ، وان قال ان أعتقت سعداً فسعيد وعمر وحران ثم أعتق سعداً ولم يخرج من الثاث الا أحدهم عتق سعد وحده لما ذكر نا وان خرج من الثاث الا أحدهم عتق سعد وحده لما ذكر نا وان خرج من الثاث أن واحد و بعض آخر عتق سعد وأفرع بين سعيد وعمرو فيا بقي من الثلث لان عتقها في حال

(فصل) فحصل الاتفاق على أن ماوهبه الانسان الذوي رحم المحرم غير والد، لارجوع فيه ، وكذلك ما وهب الزوج لامرأته والحلاف فياعدا هؤلا، فمندنا لابرجع الا لوالد وعندهم لابرجع الا الاجنبي، فأما هبة المرأة لزوجها فمن أحد فيه روايتان (احداهم) لارجوع لها فيهارهذا قول حرب عبد المعزيز والنخبي وربيعة ومالك والثوري والشانبي وأبي ثور وأصحاب الرأي وهوقول عطا، وقتادة (والثانبة) لها الرجوع . قال الاثرم سمعت أحمد يسئل عن المرأة تهب ثم ترجع فرأيته بجمل النساء غير الرجال ثم ذكر الحديث المائية من المواهب النساء وشرار الاقرام ، وذكر حديث عمر : ان الرجال ثم ذكر الحديث ورهبة وايما المرأة أعطت زوجها شيئا ثم أرادت أن تعتصره فهي أحق النساء يعملين أزواجهن رغبة ورهبة وايما المرأة أعطت زوجها شيئا ثم أرادت أن تعتصره فهي أحق به وواه الاثرم باسناده وهذا قول شريح والشعبي وحكاه الزهري عن القضاة ، وعن أحمد رواية أخرى ثالثة نقلها ابو طالب إذا وهبت له مهرها قان كان سألها ذلك رده اليها رضيت او كرهت

واحدة وليس عتق أحدهما شرطا في عتق الآخر، ولو خرج من الثلث اثنان وبمض الثالث أقرعنا بينها لتكميل الحرية في أحدهما وحصول التشقيص في الآخر وان قال ان أعتقت سعد أنسديد حر أو فسعيد وعمر و حران في حال اعتاقي سعداً فالحكم سواء لانختاف لان عق سعد شرط امته ها فلو رق بعضه لفات شرط عتفها فوجب تقديمه فان كان اشرط في الصحة والاعاق في المرض فالحمكم على ماذكر ناه فات شرط عتفها فوجب تقديمه فان كان اشرط في الصحة والاعاق في المرض قالحمكم على ماذكر ناه تعتبر من الثلث فان لم يخرج من الثلث الا الحاباة أو العبد قدمت الحاباة لاتها وجت قبل العتق لكون الزوج شرطا في المتق فقد سبقت المتق ومحتمل ان يتداويا لان النزوج سبب لثبوت الحاباة وشرط للمتق فلا يسبق وجود أحدهما صاحبه فيكو نان سواء، ثم هل يقدم المتق على الحاباة بأن لامرث الموارثة فيني وهذا أما عولها أو طلاقها أو نحوه فالما أن ورثته تبينا أن الحاباة لانثبت لها الا باجازة الورثة فيني أن يقدم المتق عليها لانه لازم غير موقوف على الاجازة فيكون متقدماً وان قال أنت حر في حاليز ويجي فتروج المتق عليها لانه لازم غير موقوف على الاجازة فيكون متقدماً وان قال أنت حر في حاليز ويجي فتروج بأكثر من مهر المثل فعلى القول الاول يتساويان لان النزويج جمل حالة لايقاع المتق كا في عتق سعد وسعيد و طلان الحراد الحرال المتروج ولا يؤثر فيه وعلى الاحمال المذكور يكون المتق سابقاً على المحاباة فيتقدم لهذا المعني سيااذا لان الحروجة وكونه غير وارث

(فصل) اذا أعتق المريض شقصاً من عبد ثم أعنق شقصاً من آخر ولم يخرج من الثلث الاالعبد، الاول عتق وحده لانه يعتق حين تلفظه باعتاق بعضه وان خرج الاول وبعض الثاني عتق ذلك وان أعتق الشقصين مناً فلم يخرج من الثلث الا الشقصان عتقا ورق باقي العبدين وان لم يخرج الا أحدهما أقرع بينها وان خرج الشقصان وباقي أحد العبدين ففيه وجهان (أحدهما) تكميل العتق من أحدهما (المغنى والشرح الكبير) (الجزء السادس)

لانها لاتهب الا مخانة غضبه أو اضرار بها بأن يتروج عليها وان لم يكن سألها وتبرعت به فهو جائز فظاهر هذه الرواية أنه متى كانت مع الهبة قرينة من مسألته لها أر غضبه عليها او مايدل على خوفها منه فلها الرجوع لان شاهد الحال يدل على أنها لم تطب بها ننسها وانها أباحه الله تعالى عنـــد طيب ناسها بقوله تعالى (فان طبن لبكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا) وظاهر كارم الخرقي الرواية الاولى وهو اختياراً بي بكر لقرل الله تعالى (الا أن يعنوناً و يعنو الذي بيد، عندة النكاح) وقال عالى (فان طبن المكم عن شي. منه نفسا فكاوه هنيئا مريئاً) وعموم الاحاديث الذي قدمناها

(فصل) ولا يجوز المتصدق الرجوع في صدقته في قولهم جريما لان عمر قال في حديشه م مر وهب هبة على وجه صدقة فانه لايرجم فيهامم عمرم أحاديثنا فانفق دايلهم ودايلنا فلذلك أتفق قولهم وقولنا

بالقرعة بينهاكما لو أعتق العبدين فلم يخرج من الثلث الا أحدهما (وانثاني) يقسم ما بقي من الثلث بينها بغيرقرعة لانه أوقع عتقاً مشقصاً فلم يكمله بخلاف ما لو أعتق السبدين ولهذا اذا لم يخرج من الثلث الا الشقصان اعتقناهما بغير قرعة ولم نكمله من أحدهما ولو وصى باعناق النصيبين وأن يكمل عتقها من ثلثه ولم يخرج من الثلث الا النصيبان وقيمة باقي أحدهما أقرعنا بينهما فمن خرجت قرعتــه كمل العتق فيه لان الموصى أوصى بتكميل العتق فجرى مجرى اعتاقها بخلاف التي قبلها

﴿ مَسَنَّلَةً ﴾ (وأما معاوضة المريض بثمن المثل فتصح من رأس المال وانكانت مع وارث) لانه ليس بوصية لان الوصية تبرع وليس هذا تبرعا فاستوى فيه الوارثوغير. ويحتمل أن لايصح لوارث لانه خصه بمين المال أشبه مالو حاباء

﴿ مَسَالَةً ﴾ (وأن حابىوارثه فقال القاضي يبطل في قدر ماحاباه ويصح فيما عداه)

مثل أن يبيع شيئاً بنصف ثمنه فله نصفه مجميع المن لانه تبرع له بنصف الثمن فبطل النصرف فيما تبرع له به والمشتري الخيار لان الصفقة تبعضت في حقه

﴿ مَمَّنَةً ﴾ (فان كان له شفيتم فله أخذه فان أخذه فلا خيار للمشتري) لزوال الضرر عنه لانه لو فسخ البيم رجم بالثمن وقد حسل له الثمن من الشفيم

(فصل) فان باع أجذبياً وحاباء لم يمنع ذلك صحة العقد عند الجم_ هور وقال أهل الظ_اهر يبطل العقد.

ولنا عموم قوله تعالى (وأحل الله البيع ولانه تصرف صدَر من أهله في محله نصح كنير المربض فعلى هذا لو باع عبداً لا يملك غيره قيمته ثلاثون بعشرة فقد حابي المشتري بثاثي ماله وليس له المحاباة بأكثر من الثلث قان أجاز الورثة ذلك لزم البيع وان ردوا فاختار المشترى فسخ البيع فله ذلك لان العققة تبضت في حقه فان اختار امضاء البيع فقال شيخنا عندى أنه بأخد نصف المبيع بنصف (فصل) والهبة المطلقة لا تقتضي توابا سواء كانت من الانسان لمثله أو دونه او أعلى منه رجهذا قال الوحنيفة وقال الشاني في الهبة لمثله او دونه كقر لنا : فان كانت لا على منه فغيها قولان (أحدهما) أجها تقتضي الثواب وهو قول مالك لقول عمر رضي الله عنه ، ومن وهب هبة أراد بها الثراب فهو على هبته يرجم فيها إذا لم يرض منها

وانا أنها عماية على وجه التبرع الم تقتض ثوابا كهة المثل والوصية وحديث عمر قد خالفه أبنه وابن عباس ، فان عوضه عن الهبة كانت هبة مبتدأة لاغوضا أبهما أصاب عيبا لم يكن له الرد ، وان خرجت مستحقة أخذها صاحبها ولم يرجع الموهوب له ببدلها فان شرط في الهبة ثوابالعلوما صح س عليه أحمد لانه بمليك بموض معلوم فهو كالبيع ، وحكم الحكم البيع في ضمان الدرك رأبوت الحيار والشفعة وبهذا قال أصحاب الرأي ولاصحاب الشاخي قول أنه لا يصح لانه شرط في الهبة ما ينافي مقتضاها ، ولنا أنه تمايك بعرض فصح كا لو قال ملكتك هدا بدرهم فانه لو أطاق المايك كان هبة

الثمن ويفسخ البيع في الباقي وهذا أحد الوجهين لاصحاب الشافعي والوجه الثاني أنه يأخذ ثاني المبيع بالثمن كله والى هذا أشار الفاضي في نحو هذه المسئلة لانه يستحق الثلث بالمحاباة والنلث الآخر بالثمن وقال أهل العراق يقال له أن شئت أديت عثمرة أخرى وأخذت المبيع وان شئت فسخت ولا شيء لك وعند مالك له أن يفسخ ويأخذ ثلث المبيع بالمحاباة ويسميه أصحابه خلع النلث

ولنا أن ما ذكر ناه مقابلة بعض المبيع بقسطه من الثمن عند تعذر أخذ جميعه بجميعه فصح ذلك كا لو اشترى سامتين بثمن فانفسخ البيع في احداهما اهيب أو غيره أو كما لو اشترى شقصاً وسيفافأخذ الشفيع الشقيع الشقص أو كما لو اشترى تفيراً يساوي بملائين بقفيز قيمته عثمرة ، وأما الوجه الناني الذي اختاره القاضي فلا يصح لانه أوجب له المبيع بثمن فيأخذ بعضه وجب أن يفسخه بقدره من ثمنه ولايجوز عائمة فقال قد قبلت نصفه بها ولانه إذا فسخ البيع في بعضه وجب أن يفسخه بقدره من ثمنه ولايجوز فسخ البيع فيه مع بقاء ثمنه كما لا يجوز فسخ البيع في الجميع مع بقاء ثمنه ، وأما قول أهل العراق فان فيه اجباراً للورثة على الماوضة على غير الوجه الذي عاوض موروثهم، وأما قول مالك فلا يصح لانه فيه اجباراً للورثة على الماوضة على غير الوجه الذي عاوض موروثهم، وأما قول البيع بطلت كما لو وصى لرجل بعينه أن يجج عنه بمائة وأجر المثل خسون فطلب الحسين الفاضلة بدون الحج . وإن اشترى عبداً يساوي عشر جاز البيع في ثلثيه بثاثي الثمن في قول شيخنا وعلى قول القاضي للمشتري خمسة أسداسه بكل الثمن، وطريق هذا أن ينسب الثمن وثمك المبيع إلى قيمته فيصح البيع في مقدار تلك النبع فيصح البيع في المداسه وعلى الوجه الاول يسقط الثمن من قيمة المبيع وينسب الثلث الى الباقي فيصح البيع في السداسه وعلى الوجه الاول يسقط الثمن من قيمة المبيع وينسب الثلث الى الباقي فيصح البيع في السداسه وعلى الوجه الاول يسقط الثمن من قيمة المبيع وينسب الثلث الى الباقي فيصح البيع في

واذا ذكر العوض صار بيما . قال ابر الخطاب وقد روي عن أحمد ماية غني أن يغلب في هذا حكم الحبة فلا نثبت فيها أحكام البيم المحتصة به ، فاما أن شرط ثوابا مجهولاً لم يصح وفسدت الهبة وحكمها حكم البيم الفاسد يردها الموهوب له بزيادتها المتصلة والمنفصلة لانه فياه ملك الواهب وان كانت تالفة رد قيمتها وهذا قول الشاعي وأبي ثور، وظاهر كلام أحمد رحمه الله أنها تصح فاذا أعطاه عنها عوضا رضيه لزم العقد بذلك فانه قال في رواية محمد بن الحسكم اذا قال الواهب هذا لك على أن ثبيني فله أن يرجم اذا لم يثبه لانه شرط ، وقال في رواية اسماء بل بن سعيد اذا وهب له على وجه الاثابة فلا يجوز الا أن يثيبه عنها ، فهلى هذا عليه أن يعطيه حتى يرضيه فان لم يفعل فللواهب الرجوع ومجتمل أن يعطيه قدر تيمتها، والاول أصح لان هذا يم فيمتبر فيه التراضي إلا أنه بيم بالمعاط ةفاذا عوضه عوضا رضيه حصل البيم بها حصل من المحاطاة ممالتراضي بها وان لم يحصل البراضي لم تصح العدم العقدفانه لم يوجد الانجاب والقول ولا المعطاد ، مم الزراضي ، والاصل في هذا قول عمر رضي الله عنه من وهب

قدر تلك النسبة وهو ثلثاء بثاثي النمن فان خلف البائع عشرة أخرى فعلى الوجه الاول يصحفي ثمانية اتساعه بثمانية أتساع النمن وعلى الوجه الثاني يأخذ المشترى نصفه وأربعة أتساعه بجميع الثمن

[﴿] مسئلة ﴾ (وان باع المريض اجنبياً وحاباه وكان شفيعه وارناً فله الاخذ بالشفعة)

لان المحاباة لنبره يعني اذا باع شقصاً تجب فيه الشفعة لان المحاباة أنما وقعت اللاجنبي فأشبه ما لو وصى لنريم وارثه وبحسل أن لا يملك الوارث الشفعة همنا لافضائه الى جمل سبيل اللانسان الى اثبات حق وارثه في المحاباة وقد ذكرنا ذلك والحلاف فيه في الشفعة

و مسئلة و النات عند الموت لانه وقت لزوم الوصية واستحقاقها و تثبت له ولاية القبول والرد فلو أعتق عبداً لا يملك غيره ثم ملك مالا يخرج من ثملته تبينا أنه عتق كله لحروجه من الثاث عند الموت وان صار عليه دين يستنرقه لم يستق منه شيء لان الدبن يقدم على الوصية لما روي عن على رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية ويحتمل أن يعتق ثمده لان تصرف المريض في اثملت كتصرف الصحيح في الجميم

⁽ فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (وتفارق العطبة الوصية في أربعة أشياء (أحدها) انه يبدأ بالاول فالاول منها والوصايا يسوى بين المتقدم والمتأخر منها) أما العطايا بقد ذكر ناحكها والحلاف فيها ، وأما الوصايا فانها تبرع بعد المرت فرزخذ دفعة واحدة ولذلك استرى فيها المتقدم والمناخر ، وأثاني) أنه لا بجوز الرجوع في العطية بخلاف الوصية لان العطبة تقع لازمة في حق المعطى المنقل إلى المعطى في الحياة اذا انصل بها الفبول والقبض وإن كثرت فلم يكن له الرجوع فيها كالهبة وانما منع المريض من التبرع مزيادة على النلث لحق الورثة لا لحقه فلم يمنك أجازتها ولا ودها بخلاف الوصية لان التبرع بها مشروط بالموت ففيما قبل الموت لم يوجد النبرع ولا العطبة فهى كالهبة قبل القبول ،

هبة أراد بها الثواب فهو على هبته يرجم فيها اذا لم يرض منها . وروي معنى ذلك عن على وفضالة بن عبيد ومالك بن أنس وهو قول الشانعي على القول الذي يرى أن الهبة المطلقة تقتضى ثوابا

وقدروى أبو هريرة أن اعرابيا وهب النبي عَلَيْكِيْ ناقة فأعطاه ثلاثا فأبى فزاده ثلاثا فأبى فزاده ثلاثا فلمن قرشي فلما كملت تسعا قال رضيت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « القد همت أن لا اللهب الا من قرشي أو أنصاري أو ثقني أو دوسي » من المسند ، قال أحد إذا تغيرت المين الموهوبة بزيادة أو نقصان ولم يثبه منها فلا أدى عليمه نقصان ما نقص عنده أذا رده الى صاحبه الا أن يكون ثوبا لبسه أو

(الثالث) أه يعتبر قبوله العطية عند وجودها وينتقر إلى شروط الهبة المذكورة لانها هبة منجزة فاعتبرلها القبول عندوجودها كعطية الصحيح بخلاف الوصية فأه لاحكم لقبولها ولا ردها إلا بعد الموت على ما يأني (فصل) والعطية تقدم على الوصية وهو قول الشاني وجهور العلما، وبه قال أبو حنيفة وأبو يوصف وزفر إلا في العنق قائه حكي عنهم تقديمه لان العنق يتعلق به حق الله تعالى ويسري وينفذ في ملك الغير فيجب تقديمه ولنا أن العطبة لازمة في حق المربض فقدمت على الوصية كعطية الصحة أو فقد مت على الوصية كعطية الصحة أو فقد مت على العربة الصحة

(الرابع) ان الملك يذبت في العطية من حينها ويكون مراعى فاذا خرج من الثلث عند الموت تبينا ان الملك كان ثابتاً من حينه لان العطية في المرض عليك في الحال لانها إن كانت هبة فقتضاها عليكه المرهوب في الحال ولهذا يعتبر قبولها في المجلس كالو كانت في الصحة ، وكذلك إن كانت محاباة أو اعتاقا وأما كونها مراعاة فلا نا لا نعلم هل هذا مرض الموت أو لا ولا نعلم هل يستنيد مالا أو يناف شيء من ماله أو لا فترقفنا لنعلم عاقبة أمره فنعمل عليها فاذا انكشف الحال علمنا حينند ما لا أو يناف شيء من ماله أو لا فترقفنا لنعلم أحد الزوجين بعد الدخول فانا لاندري هل يسلم علمنا حينند ما ثبت حال العقد ، ومثل ذلك مالو أسلم أحد الزوجين بعد الدخول فانا لاندري هل يسلم الثاني أم لا فنقف الامر حتى تنقضي العدة قان أسلم الآخر في العدة تبينا أن الذكاح كان صحيحا باقيا وإن انقضت العدة قبل اسلامه تبينا أن الذكاح انفسخ من حين اختاف دينهما

(مسئلة) (فلو أعتق في مرضه عبداً أو وهبه لانسان ثم كسب في حياة سيده شيئا ثم مات سيده فخرج من الثاث كان كسبه له إن كان مهنقا والموهوب إن كان موهوبا ، وإن خرج بعضه فلهما من كسبه بقدر ذلك)

اذا أعتى عبداً لا مال له سواه فكسب مثل قيمته قبل موت سيده فلامبد من كسبه بقدر ماعنى منه وباقيه لسيده فيزداد به مال السيد و زداد الحرية لذلك ويزداد حقه من كسبه فينقص به حق السيد من الكسب وينقص بذلك غدر الممتى منه فيدخل الدور فيستخرج ذلك بالجبر فيم ال عتمق من العبد شيء وله من كسبه شي لان كسبه مثله ولاورثة من العبد شيئان لان لهم مثلي ماعتى منه وقد عتى منه شيئان ولا محسب على العبد ماحصل له من كسبه لانه استحقه بجزئه الحر لا من جهة سهده فصار العبد شيئان

غلاما استعمله أو جارية استخدمها فأما غير ذلك اذا فقص فلا شيء عليمه فكان عندي مثل الرهن الزيادة والنقصان لصاحبه

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال داري لك عمرى أو هيلك عمرك فهيله ولو رثته من بعد.)

العمرى والرقبى نوعان من الهبة يفنقران الى مايفنقراليا سائر الهبات من الا بحاب والقبول والقبض أو مايقوم مقام ذلك عند من اعتبره، وصورة العمرى أن يقول الرجل أعرتك داري هذه أوهياك عرى أو ماعشت أو مدة حياتك أو ماحييت أو نحرهذا ، سميت عرى لتقييد ما العمر؛ والرقبي أن

والورثة شيئان من العبد وكسبه فيقسم العبد وكسبه نصابين فيعنق منه نصفه وله نصف كسبه والورثة نصفهما ، وإن كسب مثلي قيمته فله من كسبه شيئان صار له ثلاثة أشياء ولهم شيئان فيقسم العبد وكسبه أخاسا يعتق منه ثلاثة أخاسه وله ثلاثة أخاس كسبه والورثة خساه وخسا كسبه وإن كسب ثلاثة أمال قيمته فله من كسبه ثلاثة أشياء مع ماعتق منه والورثة شيئان فيعتق منه ثلثاء وله ثلاثا كسبه والورثة ثلثهما ، وإن كسب نصف قيمته عتق منه شيء وله من كسبه نصف شيء ولهم شيئان فالجيم ثلاثة أسباء ونصف شيء فاذا بسطها انصافا صارت سبعة فله ثلاثة أسباء فيمتق منه ثلاثة أسباء وله ثلاثة أسباء والبافي الورثة وذاك مثلا ماعتق منه

(مسئلة) (وإن كان موهوبا لانسان الله وهوب له من العبد بقدر ماعتى منه وله من كبه بقدر ذلك) فان كانت قيمته مائة فكسب تسعة فاجعل الهن كل دينار شيئا فقد عتى منه مائة وله من كسبه تسعة أشياء ولهم مائنا شيء فيعتى منه مائة جزء وقد عة أجزاء من ثلبائة وتسعة وله من كسبه مثل ذلك ولهم مائنا جزء من كسبه ، فان كان على السيد دين يستغرق قيمته وقيمة كبه صرفا في الدين ولم يعتى منه شيء لان الدين مقدم على التبرع وإن لم يستغرق قيمته وقيمة كبه صرف من العبد وكسبه مايقضى به الدين وما بقي منها يقدم على ماينمل في العبد الكامل وكسبه ، فعلى هدذا لو كان على الميت دين بقيمة العبد صرف فيه نصف العبد ونصف كسبه وقدم النصف البقي بين الورثة والمتق نصفين و كذلك بقيمة العبد مكل قيمته والسيد ، الله بقد الكسب قسه مثال الميت عبداً قيمته عشرة فكسب قلائه أرباع كسبة ومثل قيمته عشرة فكسب كل واحد منها ومثل قيمته أكلت المربعة لمكل شيء ثمتى منه شيء وله من كسبه شيء والورثة شيئان ويقسم مثل قيمته أكلت المربعة في العبد الاول فيمتى منه شيء وله من كسبه شيء والورثة شيئان ويقسم مثل قيمته أكلت المربعة في العبد الاول فيمتى منه شيء وله من كسبه شيء والورثة شيئان ويقسم العبدان وكسبهما على الاشياء الاربعة اكل شيء خده قيمتر فيمتني منه بقدر ذلك وهوثلاثة أرباع كسبه ويتبي نصفه ويستحق الورثة من العبد الآخر وكسبه مثلي العبد الذي عتى وهو نصف كسبه ويتهي نصفه ويصف كسبه ويتهي نصفه ويصف كسبه من العبد الآخر وكسبه مثلي العبد الذي عتى وهو نصف كسبه ويتهي نصفه ويصف كسبه من العبد الآخر وكسبه مثلي العبد الذي عتى وهو نصفه ويصف كسبه ويتهي نصفه ويصف كسبه من العبد الآخر وكسبه مثلي العبد المناخر وكسبه مثلي العبد المن كسبه ويتهي نصفه ويصف كسبه ويتهي نصف كسبه ويتهي نصفه ويصف كسبه ويتهي نصفه ويشون العبد كشبه به يقدر ويتهي نصفه كسبه ويتهي الميد كسبه ويتهي الميد ويتهي الميد كسبه ويتهي نصفه كسبه ويتهي الميد كسبه ويتهي ويتهي الميد كسبه الميد كسبه ويتهي الميد كسبه ويتهي الميد كسبه الميد

يقول أرقبتك هذه الدار أو هي لك حيانك على أنك ان مت قبلي عادت إلي، وإن مت قبلك فهي الك والمقبل فهي الك والمقبك فكأ نه يقول هي لا خرنا موتا وبذلك سميت رقبي لان كل واحد منها يرقب موت صاحبه وكلاهما جائز في قول أكثر أهل الملم ، وحكى عن بعضهم أنها لا تصح لان النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تعمر وا ولا نرقبوا »

ولنا ماروى جابر قال: قال رسول الله عَيْنَاتُهُ ﴿ العمرى جائزة لاهلها والرقبى جائزة لاملها ﴾ وواء أبو داود والترمذي وقال حديث حين، قاما النهي فانما ورد على سـبيل الاعلام لهم أنكم إن أعربم أو أرقبتم بعد المعمر والمرقب ولم يعد اليكم منه شي، . وسياق الحديث بدل عليه فانه قال « فمن

بينهما نصفين فيمتق ربم و له ربع كسبه وبرق ثلاثة أرباعه ويتبعه ثلاثة أرباع كسبه وذلك مثلا ماعتق منهماً ، وإن أعتق العبدين دفعة واحدة أقرعنا بينهما فمن خرجت له قرعة الحرية فهو كما لو بدأ باعتاقه (فصل) قان أعتق ثلالة أعبد قيمتهم سواء رعايه دس بقدر قيمة أحدهم وكسب أحدهم مثل قيمته أفرعنا بينهم لاخراج الدين ، فان وقعت على غر المكنسب عنق كله والمكنسب وماله الررثة وإن وقعت قرعة الحرية على المكتسب متق منه ثلاثه أرباعه وله ثلائة أرباع كسبه وباقيه وباقي كسبه والعبد الآخر الورثة كما قلنا فيها أذا كان السيد مال بقدر قيمته ، رلو وقعت قرعة الدين ابتــدا. على المكتَّ بِ لقضينا الدين بنصفه و نصف كسبه ثم أفرعنا بين باقيه وببن العبدين الآخرين في الحرية فان وقعت على غيره عنق كا، والورثة ما بقي، فان وقعت على المكنَّد بب عنق باقيه وأخذنا باقي كسبه ثم يقرع بين العبدىن لاتمام الثلث فمن وقعت عليه القرءً عتق ثلثه ويبقى ثشاء والعبد الآخر الورثة (فصل) رجّل أعتق عبدين مدّ اوبي القيمة بكلمة واحدة لا مال له غيرهما ثم مات أحدهما في حيانه أقرع بين الحي والميت ، فان وقمت على الميت فالحي رقيق وتبين ان الميت نصفه حر لأن مع الورثة مثلي نصفه ، وإن وقعت على الحي عتى ثلثه ولا يحسب الميت على الورثة لأنه لم بصل اليهم (فصل) رجل أعتق عبداً لا مال له سواه قيمته عشرة فمات قبل سيده وخلف عشرين فهي لسيده بالولاء وتبين أنه التحرآ، وكذلك إن خلف أربعين وبنتا وإن خلف عشرة عتق منه شيء وله من كـ به شيء ولسيده شيئان وقد حصل في يد سيده عشرة تعدل ستين فتبين أن نصفه حر وباتيه رقيق والعشرة يستحتها السيد نصفها بحكم الرق ونَصْفها بالولا. ، فان خلف العبد ابنا فله من رقبته شي. ومن كسبه شيء لابنه بالمبراث واسيده شيئان فنقسم العشرة على ثلاثة للابن ثلثها والسيد ثنهُ ها ونتبين انه عتق من العبد ثبه ، و إن خلف بنتا فلها نصف شيء والسيد شيئان قصارت العشرة على خمسة ، البنت خممها والسيد أربعة أخاسها تعمدل ستين فتبين أن خمسي العبد مات حراً ، وإن خلف العبد عشر من وابنا فله من كسبه شيئان يكونان لابنه ولسيده شيئان فصارت العشرون بين السيا. و بين أبنه نصفين وتبين أنه عتق منه نصفه فأن مأت الابن قبل موت السيد كأن أبن معتقة

أهر عرى فهي لمن أعرها حيا وميتا وعقبه » ولو أربد به حقيقة النهي لم يمنع ذلك صحة افان النهي إنها يمنع صحة ما يفيد المذهبي عنه فائدة ، أما أذا كان صحة المذهبي عنه ضرراً على مرتكبه لم يمنع صحته كالطلاق في زمن الحيض وصحة العمرى ضرر على المعمر فان ملكه يزول غير عرض . أذا ثبت هذا فأن العمرى تنقل الملك الى المعمر وبهذا قال جابر بن عبدالله وابن عر وابن عباس وشريح ومجاهد وطاوس وانثوري والشافعي وأصحاب الرأي وروي ذلك عن على

وقال مالك والميث الممرى تمليك المنافع لانملك بها رقبة المعمر بحال ويكرز المعمر السكنى فاذا مات عادت الى المعمر ، وإن قال له ولعقه به كان سكناها لهم فاذا انقرضوا عادت الى المعمر

ورثه السيد لاننا تبينا أن أباه مات حراً لكون السيد ملك عشرين وهي مثلا قيمته فعنق وجراً ولاه البنه الى سيده فورثه ، وإن لم يكن الابن ابن معنقة لم ينجر ولاؤه ولم يرثه سيد أبيه، وكذ ك الحكم لو خلف هذا الابن عشر بن ولم يخلف أبوه شيئا أو ملك السيد عشر بن ه أبي جهة كانت وإن لم علك عشر بن لم ينجر ولاه الابن اليه لأن الأب لم يعتق ، وإن عنق هضه جر من ولاه ابنه بقدره ، فلو خلف الابن عشرة وملك السيد خمسة فاذك تقول عتق من العبد شيء ويجر من ولاه ابنه مثل ذلك ويحصل له من ميراثه شيء مع خمسة وها يعدلان شيئن وباقي العشرة اولى أمه فقسم بين السيد وبين مولى الأم نصفين ونتبين أنه قد عتق من العبد نصفه ويحصل السيد خمسة فذلك مثلا ماعتق من العبد ، فان مات الابن في حياة أبيه قبل وت من ميراث ابنه وكانت له خمسة وذلك مثلا ماعتق من العبد ، فان مات الابن في حياة أبيه قبل وت سيده وخلف مالا وحكمنا بعتى الأب أو عتى بعضه ررث مال أبيه إن كان حراً أو بقدر مافيه من الحرية إن كان بعضه حراً ولم يرث سيده منه شيءا ، وفي هذه المسائل خلاف تركما ذكر مخانة التطويل (مسئلة) (وان أعتق جارية لا مال له غيرها ثم وطئها و، بهر مثابا نصف قيمها فهو كما لو كسبت نصف قيمها) يعتق منها ثلاثة أسباعها وقد ذكر ناه

(فصل) وان وهبها مريضاً آخر لا مال له غيرها ثم وهبها الناني للاول وماتا جميعاً فنةول صحت هبة الاول في شيء وعاد اليه بالهبة النانية ثلثه بقي لورثة الثاني ثنا شيء ولورثة الاول شيئان فاضر بها في ثلثه لزوال الكسر يكن ثمانية أشياء تعدل الامة الموهوبة فلورثة الواهب الاول ثلاثة أرباعها ستة ولورثة الناني ربعها شيئان وان شئت قلت المسئلة من ثلاثة لان الهبة صحت في ثلث المال وهبة الناني صحت في ثلث الثلث فتكون من ثلاثة اضر بها في أصل المسئلة تكن تسعة أسقط السهم الذي صحت فيه الهبة النائية لاننا لو رددناه على الاول لوجب رده على جميع السهام الباقية إذ يلزم من زيادة الباقي في مسئلة الرد إذ الدلة في إسفاطه ثم أننا لو رددناه لرددناه على جميع السهام بالسوية فاذا أسقطنا ذكره عاد على جميع السهام في إسفاطه ثم أننا لو رددناه لرددناه على جميع السهام بالسوية فاذا أسقطنا ذكره عاد على جميع السهام كا يسقط الباقي في مسئلة الرد إذ الدلة في إسفاطه ثم أننا لو رددناه لرددناه على جميع السهام بالسوية فاذا أسقطنا ذكره عاد على جميع السهام كا يسقط الناق في مسئلة الرد إذ الدلة في إسفاطه ثم أننا لو رددناه لم دوناه لم تعبع السهام بالسوية فاذا أسقطنا ذكره عاد على جميع السهام كذل نا

واحتجا بما روى يحيى بن سميد عن عبد الرحن بن القاسم قال : سممت مكحولا يسأل القاسم بن محد عن العمرى ما يقول الناس فيها ? فقال الفاسم ماأدركت الناس الا على شروطهم في أموالهم وما أعطوا ، وقال ابراهيم بن اسحاق الحربي عن ابن الاعرابي لم مختلف العرب في العمرى والرقبي والافتار والاخبال والمنحة والعربة والعاربة والسكنى والاطراق انها على ملك أربابها ومنافعها لمن جعلت له ولان التمليك لابتأقت كالو باعه الى مدة فاذا كان لابتأقت حسل قوله على تمليك المنافع لابه بصح توقيته

ولنا ماروى جابر قال : قال النبي عَلَيْكَ ﴿ أَمسكُوا عَلَيْكُمْ أَمُوالَـكُمْ وَلَا تَفْسدُوهَا فَانَهُ مِنْ أَعْمِ

(فصول في هبة المريض)

رجل وهب أخاه مائة لا بملك غيرها فقبضها ثم مات وخلف بنتاً فقد صحت الحبة في شيء والباقي للواهب ورجع اليه بالميراث نصف الشيء الذي جازت الحبة فيه صاد معه مائة الا نصف شيء يعدل شيئين فالشيء خسا ذلك رجع الى الواهب نصفها عشرون صار معه عمانون وبقي لورثة الموهوب له عشرون وطريقها بالباب ان يأخذ عدداً لثلثه نصف وهو ستة فيأخذ ثائه اثنين ويلغى نصفه سهاييقى سهم فهو للموهوب له ويبقى للواهب أربعة فتقسم المائة بينها على خمسة والسهم الذي أسقطته لايذكر لانه يرجع على جميع السهام الباقية بالتسوية فيجب اطراحه كالسهام انفاضلة عن الفروض في مسئلة الرد ولو ترك ابنتين ضربت ثلاثة في ثلاثة صارت تسعة وأسقطت منها سها يبقى سهان فهي التي تبقى لورثة الموهوب له وثبقى ستة للواهب وهي مثلا ما جازت الهبة فيه وان خلف امرأة وبنتاً فمسئلتها من عمانية نضربها في ثلاثة تكن اربعة وعشرين يسقط منها الثلاثة التي ورثها الواهب يبقى أحد وعشرون فهي المال ويأخذ ثمك الاربعة والعشرين وهي نمانية يلغى منها الثلاثة يبقى خمسة في الباقية لورثة الموهوب له والباقي للواهب فتقسم المائة على هذه السهام

(فصل) وان وهب رجلا جاربة فقبضها الموهوب له ووطئها ومهرها ثلث قيمتها ثم مات الواهب ولا شيء له سواها وقيمتها ثلاثون ومهرها عشرة فقد صحت الهبة في شيء وسقط عنه من مهرها ثلث ميء وبقي للواهب أربعون الاشيئاً وثلثاً يعدل شيئين أجبر وقائل يخرج الشيء خمس ذلك وعشرة وهو اثنا عشر وذلك خمسا الجارية فقد صحت الهبة فيه وببقى للوارث ثلاثة أخماسها وله على الموهوب له ثلاثة أخماسه وهو ستة ولو كان الواطىء أجنبياً فكذلك وبكون عليه مهرها ثلاثة أخماسه للواهب وخمساء للموهوب له الا أن تعود الهبة فيا زاد على الثلث منها موقوف على حصول المهر من الواطىء فان لم يحصل منه شيء فذت الهبة في الزيادة بقدر (المغنى والشرح السكير) (الجزء السادس)

عمرى فهي الذي أعمرها حيا ومينا ولعقبه ﴾ رواه مسلم . وفي انظ قضى رسول الله عَيَّظِيَّةِ بالعمرى لمن وهبت له ﴾ متفق عليه . وروى ابن ماجه عن ابن عمر قال : قال رسول الله عَيَّظِيَّةٍ ﴿ لارقبى فَن أرقب شيئا فهو له حياته وموته ﴾ وعن زيد بن ثابت أن النبي عَيَّظِيَّةٍ جعل العمرى الوارث

وقد روى مالك حديث العمرى في موطئه وهو صحيح رواه جابر وا ين عروا وابن عباس ومعاوية وزيد بن ثابت وأبو هريرة وقول القاسم لايقبل في مخالقة من سمينا من الصحابة والتابعين فكيف يقبل في مخالفة قول سيد المرسلين ولا يصح أن يدعي اجماع أهل المدينة لكثرة من قال بها منهم وقضى بها طارق بالمدينة بامر عبد الملك بن مروان وقول ابن الاعرابي أنها عند العرب تمايك المنافع لا يضر

ثلثه فان وطئها الواهب فعليها من عقرها بقدر ما جازت الهبة فيه وهو ثلث شيء يبقى معمه ثلاثون إلا شيئاً وثلثاً يعدل شيئين فالشيء تسعة وهو خمس الجارية وعشرها وسبعة أعشارها لورثة الواطيء وعليه عقر الذي جازت الهبة فيه ثلاثة فان أخذ من الجارية بقدرها صار لة خمساها

(فصل) وأن وهب مريض عبداً لا علك غيره فقتل العبد الواهب قيل للموهوب له أما أن تفديه واما أن تسلمه فان اختار تسليمه سلمه كله نصفه بالجناية ونصفه لانتقاص الحبة وذلك لان العبدكله قد صار الى ورثة الواهب وهو مثلا نصفه فتبين ان الهبة ج'زت في نَصْفه فان اختار فداه نفيه روايتان احداهما يفديه باقل الامرين من قيمة نصيبه فيه أوراش جنايته والاخرى يفديه بقدر ذلك من أرش جنايته بالغة مابلغت فانكانت قيمته دية فانك تقول صحت الهبة في شيء ويدفع اليهم نصف العبد وقيمة نصفه وذلك يعدل شيئين فتبين ان الشي نصف العبد وأن كانت قيمته ديتين واختار دفعه فان الهبة تجوز في شي. ويدفع اليهم نصفه يبتى معهم عبد الا نصف شي. يعدل شيئين فالشي. خسا. وبرد اليهم ثلاثة اخماسه لانتقاض الهبة وخمسا مناجل جنايته فيصير لهم اربعة اخماسه وذلك مثلاماجازت الهبة فيه وان اختار فداءه فداه بخمسي الدية اواقل وقلنــا يفديه بأرش جنايته نفذت الهبة في جميعه لان ارشها أكثر من مثلي قيمته وانكانت قيمته ثلاثة الحماس الدية فاختـــار فداءه بالدية فقد صحت الهبة في شيء ويفديه بشيء وثلثين فصار مع الورثة عبد وثلثا شيء يعدل شيئين فالشيء يعدل تلائة ارباع فنصح الهبة في ثلاثة ارباع العبد ويرجع الى الواهب ربعه مائة وخمسون وثلاثة أرباع الدية سبعائة وخمسون صارالجميع تسعائة وهومثلا ماصحت الهبة فيه فان ترك الواهب مائة دبنار فاضمعها الى قيمة العبدقان اختار دفع العبد دفع ثلثه وربعه وذلك قدر نصف جميع المال بالجناية وباقيه لانتقاص الهبة فيصير للورثةالعبد والمائةوذلك ماجازت الهبة فيه وان اختارالفداء فقدعاست انه يفدي ثلاثة أرباعه اذا لم يترك شيئا فزد على ذلك ثلاثة أرباع الماثة يصر ذلك سبعة أثمان العبد فيفديه سبعة أُعان الدية (فصل) في إعتاق المريض : مريض أعنق عبداً لا مال سواه قيمته مائة فقطع أصبع سيده خطأ فانه يعتق نصفه وعليمه نصف قيمته ويصير السيد فصفه ونصف قيمته وذلك مثلا ماعتق منه وأوجينا اذًا نقلها الشرع الى تمليك الرقبة كما نقل الصلاة من الدعاء إلى الافعال المنظومة ، ونقل الظهار والايلاء من الطلاق الى أحكام مخصوصة قولهم ان القليك لايتأقت قانا فلذلك أبطل الشرع تأقيتها وجعلها تمليكا مطلقا

(فصل) اذا شرط في العمرى أنها المعمر وعقبه فهذا تأكيد لحمكه اوتكون المعمر وورثته وهذا الولجيم القائلين بها واذا أطلقها فهي المعمر وورثنه أيضا لانها تعليك الرقبة فأشبهت الهبة فان شرط الك اذامت فهي لي فعن احمدر وايتان (إحداهما) صحة العقد والشرط ومتى مات المعمر رجعت إلى المعمر وبه قال القاسم بن محمد وزيد بن قديط و الزهري ومالك وأبو سلمة بن عبد الرحن وابن ابي ذئب ومالك وابي ثور و داود وهو أحد

نصف قيمته عليه لان عليه من ارش جنايته بقدر ماعتق منه وحسابها أن تقول عتق منه شيء وعليه شيء السيد فصار مع السيد عبد إلا شيئا وشيء يعدل شيئين فأسقط بشيء بقي مامعه من العبيد يعدل شيئا مثل ماء تق منه شيء وعليه نصف شيء السيد مثل ماء تق منه شيء وبقية العبد تعدل شيئا ونصفا وهو ثلاثة أخاسه فصار السيد نصف شيء وبقية العبد تعدل شيئين فتكون بقية العبد تعدل شيئا ونصفا وهو ثلاثة أخاسه والشيء الذي عتق خمساه ، وإن كانت قيمته خمسين أو أقل عتى كله لانه يلزمه ماثة وهي مشلاه أو أكثر ، وإن كانت قيمته شيئين قلنا عتق منه شيء وءلية شيء وثلثا شيء السيد مع بقية العبد تعدل شيئين فبقية العبد إذا ثلت شيء فيه تق منه ثلاثة أرباعه وعلى هذا القياس إلا ان مازاد من العتق على الثلث ينبغي أن يقف على أداء ما يقابله من القيمة كما اذا مادبر عبداً وله دين في ذمة غريم له فكلما اقنضي من القيمة شيئا عتق من الموقوف بقدر ثلثه

(فصل) قان أعتى عبد بن دفعة واحدة قيمة أحدهما مائة والآخر مائة وخمسون فجى الادنى على الارفع جناية نقصته ثلث قيمته وأرشها كذلك في جناية السيد ثم مات أفرعنا ببن العبد بن قان وقعت على الجاني عتى منه أربعة أخاسه وعليه من أرش الجناية مثل ذلك وبتي لورثة سيده خمسه وأرش جنايته والعبد الآخر وذلك مائة وستون وهو مثلا ماعتى منه وحسامها أن تقول عتى منه شيء وعليه نصف شيء وبقية العبد تعدل شيئين شيء وعليه نصف شيء وبقية العبد تعدل شيئين فعلمت ان بقية العبدين تعدل شيئا ونصفا قاذا أضفت الى ذلك الشيء الذي عتى صارا جميعا يعدلان شيئين ونصفا ، قالشيء الكامل خمساهها وذلك أربعة أخاس أحدها ، وإن وقعت قرعة الحرية على من ثلثه الحبى على الرش جنايته يتعلى برقبة الجاني وذلك تسع الدية لاز الجناية على من ثلثه حر نضمن بقدر مافيه من الحرية والرق، والواجب من الارش بستغرق قيمة الجاني فيستحقة بها ولا يبقى السيده مال سواه فيعتى ثلثه وبرق ثلثاه قان أعتى عبدين قيمة أحدهما خمسون والا خرقيمته ثلاثون عبي الارفع فنقصه حتى صارت قيمته أربعين أن العبدين شينان وثلثان قالشيء ثلاثة أيمانهما وقيمتهما عتى منه شي، وعليه ثلث شيء فيعد الجبر تبين أن العبدين شينان وثلثان قالشيء ثلاثة أنمانهما وقيمتهما

قوليالشافعي لماروى جابر قال: انما العمرى الني أجاز رسول الله وَلَيْكِيِّيُّو أَن يَقُولُ هِي لِكُ وَلَعْمَبُكُ، فأما إذا قال هي لك ما عشت فانها ترجم إلى صاحبها . متفق عليه . وروى مالك في موطئه عن جابر أن رسول الله والله والما رجل أعر عرى له ولعقبه فانها للذي أعطيها لاترجم الى الذي أعطاها ، لانه اعطى عطا. وقعت فيه المواريث . وقال القاسم بن محمد ما أدركت الباس الا على شروطهم في أموالهم (والرَّواية الثانية) انها تكون المعمر ولورثته ويسقط الشرط وهذا قول الشافعي الجديد وقول أبي حنيفة وهو ظاهر المذهب نص عليه أحمد في رواية أبي طااب للأحاديث المطلقـة التي

سبعون فثلاثة أتمانهما ستة وعشرون وربع وهي من ألادني نصفه وربعة وثمنه ، وانوتعت علىالآخر عتق ثلثه وحقة من الجناية أكثر من قيمة الجاني فيأخذه بها أو يفديه المعتق وقد ثبتت فروع كثيرة وفيها ذكرنا مايستدل به على غيره إن شا. الله تعالى وكل موضع زاد المتق على ثلث العبدين من أجل وجوب الارش السيد تكون الزبادة موقوفة على أدا. الارش كاذ كرنا من قبل والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ (وان باع مريض قابراً لا بلك غيره يساري ثلاثين بقفيز يساري عشرة

وهما جنس واحد فيحتاج الى تصحيح البيع في جزء منه مع التخلص من الربا لـكونه يحرم التفاضل الينهما فالطريق في ذلك أن يسقط قيمة الرديء من قيمة الجيد ثم ينسب الثلث إلى مابقي وهو عشرة من عشرين وذلك نصفها فيصح البيع في نصف الحيد بنصف الردي. ويبطل فيا يقي) وطريق الجبر أن تقول يصح البيع في شيء من الارفع بشيء من الادنى وقيمته ثلث شيء فنكون الحماياة بثلثي شيء ألقها من الارفع يبق قفيز الا ثلَّي شيء يعدل مثلي المحاياة وذلك شيء وثلث فاذا جبر به عدل شيئين والشيء نصف القفيز فان كانت قيمة الادني خسة عشر فاذا أسقطت قيمةالرديء من قيمة الجيد يبقى خمسة عشر اذا نسبت اليهما الثاث يكن ثلثيها فيصح البيم في ثلثي الجيد بثلثي الردي، فحصات المحاباة بمشرة وذاك ثلث المال. فان كان الادنى بساري عشرين صحت في جميم الجيد بجميم الرديء

﴿ مسئلة ﴾ (وأن أصدق امرأة عشرة في مرضه لا مال له غيرها)

وصداق مثلها خمسة ثم ماتت قبله ومات بعدها ولا مال لها سوئ ما أصدتها دخلها الدور فنقول لها خمسة بالصداق وشي. بالحاباة وبيقى لورثة الزوج خمسة الاشياء ورجع البهم بموتها نصف ذالحوهو اثنان ونصف ونصف شي. صار لهم سبعة ونصف الانصف شي. يعدل شيئين أجبرها بنصف شيء وقابل فزد على الشيئين نصف شيء يبقى سبعة ونصف تعدل شيئين ونصفا فالشيء ثلاثة فلورثته ستة ولورثتها اربعة لانها كَانَاهَا خَسَة وشيء وذلك نَمَانَبة رجع الى ورثته نصانها وهي أربعة صار لهم ستة ولورثنها أربعة على ماذكرنا فان ترك الزوج خمسة اخرى قلت يبقى معورثة الزوج اثنا عشرونصف الا نصف شيء تعدل شبئين فالشيء خمسة فجازت لها الحاباة جميمها ورجع جميع ماحاباهابه إلى ورثة ذكر ناها وقول رسول الله مَوَيَّالِيَّةِ «لارقبى فن أرقب شيئافهو له فيحيانه وموته» وقال مجاهد الرقبى أن يقول هي للآخر مني ومنك موتا

وروى الامام أحمد باسناده عن النبي ويُطالق انه قال « لا عمرى ولا رقبى فن أعر شيئاً أو ارقبه فهو له حيانه وموته » وهذا صريح في إبطال الشرط لان الرقبى يشترط فيهاعودها الى المرقب ان مات الآخر قبله . وأما حديثهم الذي احتجوا به فمن قول جابر نفسه وأما نقل لفظ النبي ويُطالق قال « أمسكوا عليك أمرالكم ولا تفسدوها فانه من أعر عمرى فعي قذي أعرها حياً ومينا ولعقبه » ولا نا لو أجرنا هذا الشرط كانت هبة مؤقنة والهبة لا يجوز فيها الناقيت ولم يفسدها الشرط لانه

الزوج وبقي لورثتها صداق مثلها فان كان المرأة خمسة ولم يكن الزوج شيء قلت يبقى مع ورثة الزوج عشرة إلا نصف شيء يعدل شيئين فالشيء أربعة فيكون لها بالصداق تسعة مع خمستها أربعة عشر رجع إلى ورثة الزوج نصفها مع الدينار الذي بقي لهم صار لهم تمانية ولورثتها سبعة ، وأن كان عليها دين ثلاثة قلت يبقى مع ورثة الزوج ستة إلا نصف شيء بعدل شيئين فالشيء ديناران وخمسان والباب في هذا أن ينظر مايبقى في يدورثة الزوج فخمساه هو الشيء الذي صحت المحاباة فيسه وذاك لانة بعدد الجبر يعدل شيئين ونصفا ، والشيء هو خمساها ، وأن شئت أسقطت خمسة وأخذت نصف مابقى

﴿ مسئلة ﴾ (وان مات قبلها ورثته وسقطت الحاباة)

لان حكمها في المرض حكم الوصية في أنها لا تصح لوارث وعنه تعتبر الحاباة من اللك لأنها محابة لمن نجوز له الصدقة عليه فاعتبرت من النلث كمحاباة الاجنبي الا أن أبا بكر قال هذا قول قديم رجع عنه (فصل) قال الشيخ رضي الله عنه ولو ملك ابن همه فأفر في مرضه انه أعتقه في صحته وهو وارثه عتى ولم برث ذكره ابو الحطاب لانه لو ورثه كان اقراره لوارث فيبطل عتقه لانه مرتب على صحة الاقوار ولا يصح الاقوار الوارث وإذا بطل عتقه سقط الارث فعلى هذا تثبت الحرية ولا يرث لان توريثه يفضي إلى اسقاط توريثه ومحتمل أن يرث لانه حين الاقرار لم يكن وارثا فوجب أن يرث كا لو لم يصر وارثا وعلى قياس ذلك لو اشترى دار حمه المحرم في مرضه وهو وارثه أو وصى له به أو وهب له فقبله في مرضه فالملك في ذلك كالمسئلة قبلها سواء لما ذكرنا وذكر شيخنا أنه إذا ملكه وقال بعضهم به تق ولا يرث كا قال ابو الخطاب لان عتقه وصية فلا تجتمع مع الميراث وهذا لا يصح في لانه لو كان وصية لا عتبر من الثلث كا لو اشتراه وجعل أهل العراق عتى الموهوب وصية بعتبر خروجه من الثلث ، وان خرج من الثلث ، عن وورث ، وان لم يخرج من الثلث سعى في قيمة باقيه ولم يرث في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف وجمد بحسب بقيمته من ميراثه فان فضل من قيمة باقيه ولم يرث في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف وجمد بحسب بقيمته من ميراثه فان فضل من قيمة باقيه ولم يوث

ليس بشرط على المعمر وانما شرط ذلك على ورثته ومتى لم يكن الشرط مع المعتود معه لم يؤثر فيه وأما قوله في الحديث الاخر أنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث فهذه الزيادة من كلام أي سلمة بن عبد الرحمن كذلك رواه ابن أي ذئب وفصل هذه الزيادة فقال عن النبي عليه الله تضى فيمن أهر هرى له ولعقبة فعي له بنلة لا يجرز للمعطى فيها شرط ولا مثنوبة. قال ابو سلمة لانه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث

(فصل) والرقبي هيأن يقول هذا لك عمرك قان مت قبلي رجع إلي وإن. تبلك فهو لك ومعناه هي لآخرنا موتا وكذلك فسرها مجاهد سميت رقبي لان كل واحد منها برقب موتصاحبه ، وقد

ولنا أن الوصية هي التبرع بمطية أو انلاف أو السبب إلى ذلك ولم يوجد واحدمنها لان العِنق ايس من فعله ولا يقف على اختياره ، وقبول الهبة ليس بعطية ولا اتلاف لماله أمَّا هو تجصيل لشيء يتلف بتحصيله فأشبة قبوله لشيء لايمكنه حفظه أو لما يتلف بقائه في وقت لا يمكنه التصرف فيسه وفارق الشراء فانه تضييم لماله في ثمنه قال القاضي هذا المذكور قياس قول احمد لانه قال في مواضم اذا وقف في مرضه على ورثيًّ صح ولم تكن وصية لان الوقف ليس عاللانه لايباع ولا يورث قال الخبري هذا قول احمد وابن الماجشون وأهل البصرة ولم يذكر فيه عن احمد خلافه فاما اناشنرى من يعتق عليه ققال القاضي أن حمله أثلث عتق وورثه وهذا قول مالك وأني حنيفة ، وأن لم يخرج من الثلث عتق منه بقدر الثلث ومرث بقدر مانيه من الحرية وباقيه على الرق فان كان الوارث ثمن يعتق عليه اذا ملكه عتق عليه اذا ورثه ، وقال ابو يوسف ومحمد لاوصية لوارث ويحتسب بقيمته من ميراثه وان فضل من قيمته شيء سعى فيه ، وذال بعض أصحاب مالك يعنق نراس المال ويرث كالموهوب والموروث وهو قياس قرل احمد لكونه لم يجمل الوقف وصية واجازه الوارث فهذا أولى لان العبد لايملك رقبته فيجمل ذلك وصية له ولا يجوز أن يجمل الثمن وصية له لانه لم يصل اليه ولا وصية البائع لانه قد عاوض عنه وانما هو كبناء مسجد وقنطرة في أنه ليس وصية لمن بنتفع به فلايمنعه ذلك الميرات واختلف أصحاب الشاني في قياس قوله فقال بعضهم إذا حمله الثلث عنق وررث لان عنقه ليس بوصية له على ماذ كرنا ، وقيل يعتق ولا يرث لانه لو ورث الصارت وصية لوار ثه فتبطل وصيته ويبطل عتقه وارثه فيفضى توريثه الى إبطال توريثه فكان ابطال توريثه أولى ، رقيل على مذهبه شراؤه باطل لان تمنه وصية والوصية يقف خروجها من الثلث أو اجازه الورنة ، والبيم عنده لايجوز أن يكون مُوقُوفًا ، ومَن مَسَائِلُ ذَلِكَ مُربِضَ وهب له ابنه فقبله وقيمته مائة وخلف مائتي درهم وابنا آخر فانه يعتق وله مائة ولاخيه مائة وهذا قول ابي حنيفة ومالك والشانعي ، وقيل على قول الشافعي لايرث والمئتان كلها للابن ألآخر ، وقال ابو يوسف وعمد برث نصف نفسه ونصف المائتين ويحتسب بقيمة نصفه الباقي من ميراثه ، وإن كانت قيمته مائتين وبقية التركة مائة عتق من رأس المال والمائة روي عن أحمد أنه قال : هي أن يقول هي لك حياتك فاذا مت فعي لفلان أو هي راجمة إلى والحكم فيها على ماتقدم ذكره والها كالعمرى إذا شرط عودها الى المعمر ، وقال على رضي الله عنه العبرى والرقبي سواء . وقال طاوس من أرقب شيئا فهو على سبيل المسيرات ، وقال الزهري الرقبي وصية يعني أن معناها اذا مت فهـ ذا لك ، وقال الحسن ومالك وابو حنيفة الرقبي باطلة ال روي أن النبي عَيْلِيَّةً أَجَازُ العمرى وأبطل الرقبي ولان ممناها أنها للاخر منا وهذا عليك معلق مخطر ، ولا مجوز تعلق التملك بالخط.

بينه وبين أخيه وبهذا قال مالك والشافعي، وقال ابو حنيفة يعتق منه نصفه لانه قدر ثلث التركة ويسمى في قيمة باقيه ولا برث لان المستسمى عنده كالعبد لابرث إلا في أربعة مواضم الرجل يعتق أمته على أن تتزوجة ، والرأة تمنق عبدها على أن يتزوجها فيأبيان ذلك ،والعبد المرهون يعتقه سيده والمُشترى للمبد نصفه قبل قبضه وهما معسران نني هذه المواضع يسمى كل واحد في قيمته وهو حر برثوقال ابويوسف ومحد يرث نصف التركة وذلك ثلاثة أرباع رقبته ويسمى في ربع قيمته لاخيه فان وهب له ثلاث أخوات متفرقات لا مال له سواهن ولا وارث عنقن من وأس المال وهذا فوله ما لكوان كان اشتراهن فكذلك فهاذكره الخبريءن أحدوه وقرل ابن الماجشون وأحل البصرة وبعص أسحاب مالك وعلى قول القاضي يعنق ثلثهن في أحدالوجهين وهو قول مالك وفي الآخر بعنقن كابن لكون وصية من لاوارث له جائرة في جميم ماله في أصح الروايتين، وإن ترك مالا يخرجن من ثلثه عتقن وورثن، وقال أبو حنيفة أذا أشتراهن أوردبن لاولامال السواهن ولاوارث عنقن وتسعى كل واحدة من الاخت للاب والاخت من الام في نصف قيمتها للاخت اللابوبن وأعالم يرثا لانهما لو ورثتا لكان لها خمس وذلك رقبة وخمس ببنها نصفين فكان يبقى عليه إسعاية واذا بقيت عليه إسعاية لمير ثاوكانت لهما الوصية وهيرقبة بينهما نصفين وأما الآخت للابوين فاذا ورثت عتقتلان لهائلائة أخماس الرقاب وذلك أكثرمن فيمتها فورثت وبطلت وصيتها وقال أنونوسف ومحمد يمتقن وتسمى كل واحدة من الاخت للاب والاخت للام للاخت من الابوين فيخسى قيمتها لانكل واحدة ترث ثلاثة أخاس رقبة وعلى قولاالشافعي لايعتقن

(فصل) وإذا اشترى المريض أباه بالف لامال له سواه ثم مات وخلف ابناً فعلى القول الذيحكاء الخبري يعتق كله على المريض وله ولاؤه وعلى قول القاضي يعتق ثلثه بالوصية ويعتق الباقي على الابن لانه جده ويكون ثلث ولائه المشتري وثلثاء لابنه ، وهذا قول مالك وقيل هو مذهب للشافعي ،وقال أَبُو حَنيفَة بِمَتَقَ ثَلَتُهُ بِالْوَصِيةُ وَيُسْعَى لَلَابِن فِي قَيْمَةُ ثَلَثَيْهُ وَقَالَ أَبُو يُوسف ومحمد يُمتَق سدسه لأ نه ورثه وبسمى في خمسة أسداس قيمته للابن ولا وصية له وقيل على قول الشافعي ينفسخ البيع الا ان يجيز ألان عنقه وقيل ينفسخ في ثلثيه ويعتق ثلثه وللبائع الخيار لتفريق الصفقة عليه وقبل لاخيار له لانه مثلف فان ترك الفين سواء عتق كله وورث سدس الالفين والباقي للابرى، وبهدذا قال مالك

ولنا مارويناه من الاخبار ، وحديثهم لانعرفه ولا نسلم أن معناءًا ماذ كروه بل معناها أنها لك حياتك فان مت رجعت إلي فتكون كالعمرى سوا. إلا أنه زاد شرطها لورثة المرقب ، ان مات المرقب قيله وهذا يين تأكيدها على العمرى

(فصل) وتصح الممرى في غير المقار من الحيوان والثياب لأنها نوع هبة فصحت في ذلك كسائر الهبات، وقد روي عن أحمد في الرجل يعمر الجارية فلا أرى له وطأها قال القاضي لم يتوقف أحمد عن وط. الجارية لعدم الملك فيها لكن على طريق الورع لان الوط، استباحة فرج، وقد اختلف في صحة العمرى وجعلها بعضهم يمليك المنافع فلم ير له وطأها لهذا ولو وطئها كان جائزاً

وأبوحنيفة وقيل نحوء قولاالشافعي وقيل علىقوله يعتق ولايرث وقيل شراؤهمفسوخ وقااء أبوبوسف ومحمد يرث الاب سدس التركة وخمسائة يحتسب بها من رقبته ويسعى في نصف قيمته ولا وصية له فان اشترى ابنه بألف لا علك غيره ومات وخلف أباه عتق كله بالشراء في الوجه الاول وفي الثاني بعتق ثلثة بالوصية وثلثاء على جده عند الموت وولاؤه بينها أثلاثا ، ومهذا قال مالك وقول الشافعي فعة على ما ذكر نا في مسألة الآب، وقال أبو حنيفة يعتق ثلثه بالوصية ويسمى في قيمة ثلثيه للاب ولا يرث ، وقال أبو يوسف ومحمد يرث خمسة أسداسه ويسعى في قيمة سدسه فان ترك الفين سواه عتق كله وورث خسة أسداس الالفين واللب السدس، ومدنا قال مالك وأبو حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد للأب سدس التركة خسائة وباقيها للابن يعتق منها ويأخذ الفا وخسائة وان خرج مالا بخرج المبيع من ثلثه فعلى الوجه الاول يعتق كله و برث منه كأ نه حر الأصل على الوجه الثاني يعتق منه بقدر ثلث التركه وبرث بقدر مافيه من الحرية فان لم مخلف المشتري الا اخا حرا ولم يترك مالا عتق من رأس المال على الوجه الاول ويعتق ثلثه على الثاني وبرث الاخ ثلثيه تم يعتق عايه وقال ابو حنيفة يعتق ثلثه ويسعى لعمه في قيمة ثلثيه وقال ابو يوسف ومحمديعتتي كا، ولا سماية وأن خلف الفين سواه عتق وورث الالفين ولاشيء للاخ في الاقوال الا فيا قيل على قول الشافعي انه يعتق ولا يرث وقيل شراؤ. باطل فان اشترى ابنه بأ لف لاعلك غيره وقيمته ثلثا الالف وخلف إبنا آخر فعلى الوجه الأول يعتق من رأس المال ويستقر ملك البائع علىقدر قيمته من الثمن وله ثلث الباقيلان المشتريحاباء ولم يبق من النركه سواه فيكون له ثلثه وهر، تسع الف ويرد النسمين فتكون بين الاثنين ، وعلى الوجه الناني يعنق ثلثه وبرث اخوه ثلثيه ويعنق عليه وللبائح ثلث المحاباة ويو دالشيها فيكون ميراثا ، وقال ابو حنيفة الثات للبائع ويسعى المشتري في قيمته لاخيه وقال أبو يوسف وعجد يسعى في نصف رقبتة ويرث نصفها وقال الشافعي المحاباة مقدمة لتقدمها وبرثالان الحر أخاه فيملكه وقيل يفسخ البيع في ثنثيه ويعتق ثلثهولاتقدمالحاباة لانفى تقديمها تقرير ملك الابعلى ولده وقيل يغسخ البيع في جميعه فان كانت قيمته ثلاثة آلاف فعلى الوجه الاول يُنتق من رأس المال وتنفذ

(فصل) وأن وقت الحبة الى غير الهمرى والرقى فنال وهبتك هذا لسنة أو الى أن يقدم الحاج أو الى أن يبلغ والدي أو مدة حياة فلان ونحو هذا لم يصح لابها عليك الرقبة فلم تصح موقنة كاليم وتفارق الهمرى والرقى لان الانسان الما يلك الشي، عره فاذا ملك عره فقد وقت بما هوموقت به في الحقيقة فصار ذلك كالمطلق، وان شرط رجوعها ليه بعدذلك كان شرطا على غير الموهوب له مخلاف غيره (مسئلة) قال (وان قال سكناهالك عمر ك كان له أخذها أي وتت أحب لان السكنى المست كالعمرى والرقى)

أما إذا قال سكنى هذه الدار لك عرك أو الكنها عرك أو نحو ذلك فليس ذلك بعقد لازم لائه في التحقيق هبة المنافع، والمنافع أنما تسترفى بمضى الزمان شيئا فشيئا فلا تلزم الا في قدر ماقبضه

الها إذ في ثلث الباقي وهو تسعا الالف ويرد البائم أربعة اتساع الالف فتكون بين الابنين وعلى الوجه الآخر محتمل وجهين (أحدها) يقدم المتق على المحاباة فيعق جيمه ويرد البائع ثلثي الالف فيكون بينها (واثناني) يعتق ثمثه ويكون للبائع تسعا ألف ويرد أربعة أتساعها كما قلنا في الوجه الاول ، وقال أبو حديمة للبائع بالمحاباة الثلث ويرد الثاث ويسعى الابن في قيمته لاخيه في قول أبي يوسف ويحمد يرد البائع ثلث الالف فيكون ذلك مع المشتري للابن الحر وقيل غير ذلك وان اشتراء بألف لاعلك غيره وقيمته ثلاثة آلاف فمن أعتقه من رأس المال جعله حراً ومن جمل ذلك وصية أعتق ثلثه بالشراء ويعتق باقيه على أخيه إلافي قول الشافعي ومن وافقه قان الحريملك بقية أخيه فيملك من رقبته قدر ثلثي المئن وذلك تسعا رقبته لانه يجمل ثمنه من الثلث دون قيمته وقيل يفسخ البيع في ثلثيه وقيل في جميعه ، وقال أبو حنيفة يسمى له في نصف قيمته فان ترك الفين سواء عتق كله لان التركة هي الثمن مع الالفين والممن نحرج من الثلث فيعتق ويرث وذلك خمة آلاف وملى قول المنه يوسعى لاخيه في المن مع الالفين وهو قول للشافعي وقيل بيعتق منه قدر ثلث ذلك وهو الف وثمثا الف ويسعى لاخيه في الف وثلث ألف وفي قول صاحبيه بعتق منه فصف ذلك وهو خمة أسداسه ويسمى لاخيه في الف وثلث ألف وفي قول صاحبيه بعتق منه فصف ذلك وهو خمة أسداسه ويسمى لاخيه في الف وثلث ألف وفي قول صاحبيه بعتق منه فصف ذلك وهو خمة أسداسه ويسمى لاخيه في الف وثلث ألف لاخيه في قولهم جيماً

(فصل) ولو اشترى المريض ابني عم له بالف لا علك غيره وقيمة كل واحد منهما الف فاعتق احدهما ثم وهبه اخاه ثم مات وخلفهما وخلف مولاه فان قياس قول القاضي ان شاء الله انه يعتق ثلثا المعتق الا ان يجيز المولى عتق جميعه ثم يرث بثلثيه ثلثي بقية التركة فيعتق منه عمانية اتساعه يبقى تسعة وثاث اخيه المولى ويحتمل ان يعتق كله و برت اخاه فيعتقان جميعا لانه يصير بالاعتاق وارثا لثاثي التركة

منها واسترفاه بالسكنى وللمسكن الرجوع ، في شاء وأبهما مات بطلت الاباحة وبهذا قال اكثر العلماء وجاعة أهل الفترى منهـم الشعبي والنخمي والثوري والشافعي وإسحاق وأصحـاب الرأي ، وروي معنى ذلك عن حفصة ، وقال الحسن وعطاء وتناءة هي كالهمرى نكون له واهقه لانها في معنى العمرى فيثبت فيها مثل حكمها ، وحكي عن الشعبي أنه 'ذا قل هي لك اسكن حتى ، وت فهي له حياته وموتهوان قال داري هذه اسكنها حتى، وت فانها ترجم الم صاحبها لانه 'ذا قل هي لك فقد جعل له رقبتها فتكون عارية فتكون عارية

ولنا أن هذا اباحة المنافع فلم يقع لازماً كالعارية وفارق العمرى فانها هبة للرقبة فاما اذا قال هذه

فتنفذ أجازته في اعتاق باقيه فتكمل له الحربة ثم يكمل له الميراث وفي قياس قول ابي الخطاب يعتق ثلثاه ولا برث لانه لو ورث لكان اعتاقه وصية له فيبطل اعتاقه ثم يبطل اربَّه فيؤدي توريثه الى ابطال توريثه وهذا قول الشافعي ويبقى ثلثه وابن العم الآخر للمولى وقال أبوحنيفة يعتق ثلثا المعتق ويسعى فى قيمة ثلثه ولا يرث ، وقال أ و نوسف ومحمد يعتق كله ويعتق عليه أخوه بالهية ويكون أحق بالمراث من المولى فان كان للميت مال سواهما أُخذا ذلك المال بالميراث وبغرم المعتق لاخيه الموهوب نصف قيمة نفسه ونصف قيمة أخيه لان عتق الاول وصية ولا وصية لوارث وقد صار وارثاً مع أخيه فورث نصف قيمة رقبته ونصف قيمة أخيه وورث أخوه الباقي وكان أخوه الموهوب له هبة من المريض له فيمتق بقرابته له ولم يمتقمنالمريضفلم يكنعتقه وصية بل استهلكها بالمتق الذي جرى فيها فيغرم الاول نصف قيمته و نصف قيمة أخيه لأخيه وأما قول أبي حنيفة فان كان الميت الم يدع وارثا غيرها عُتق وغرم الاول لاخيه نصف قيمة أخيه ولم ينرمله نصف قيمة نفسه لانه إذا لم بدع وارثاًجازت وصيته لانهما لايرثان ولايعتقان حتى تجوز وصية الاول لانه متى بقيت عليه سعامة لم يرث واحد منهما ولم يمتق فلابد من أن تنفذ المعتق وصية ليصير حراً فيعتق أخوم بمتقه وقد جازت له الوصية في جميع رقبته لان الميت إذا لم يدع وارثًا جازت وصيته بجميع ماله ويرثان جميعًا ويرجع الثاني على الاول بتصف قيمته لانه يقول قد صرت أنا وانت وارثين فلا تأخذ من الميراث شيئاً دوني وقد كانت رقيتي لك وصية فعتقت من قبلك فاضمن لي نصف رقبتي فانكان معسراً أو «ناك مال غيرهما أخذ الثاني نصفة مماخذ من النصف الثاني نصف قيمة نفسه وكان ما بقي ميز اثا لاخيه الاول

و مسئلة ﴾ (ولو اعتق امته وتزوجها في مرضه فنقل المروذي عن احمد انها ترث اختاره القاضي، وقال الشافعي لا ترث لان توريثها يفضي إلى ابطال عتقها لا نه وصية وابطال عتقها يبطل توريثها.

ولنا أن المتق في هذه الحال وصية بمالا يلحقه الفسخ فيجب تصحيحه الوارث كالعفو عن العمدفي مرضه فانه لايسقط ميراثه ولا تبطل الوصية لك اسكنها حتى ، وت فأنه محتمل لك سكناها حتى ، وت وتفسيرها بذلك دليل على أنه أواد السكنى فأشبه مالو قال هذه لك سكناها ، وإذا احتمل أن بريد به الرقبة واحتمل أن بريد السكنى فلا نزيل ملك بالاحمال

(فصل) أذا وهب هبة قاسدة أو باع بيما قاسداً ثم وهب المك الدين أو باعها بعقد صحيح مع

(مسئلة) (ولو أعتقها وقيمتها مائة ثم تزوجها وأصدقها مائتين لامال له سواها وهامهر مثلها ثم مات صح المتق ولم تستحق الصداق لللا يفضي الى بطلان عتقها ثم يبطل صداقها وقال الفاضي تستحق المائتين و تعتق لان المتق وصية لها وهي غير وارثة والصداق استحقته بسقد المعاوضة وهي تنفذ من رأس المال فهو كما لو تزوج أجنبية وأصدتها المائتين وقال أصحاب الشافعي يسقط مهرها ولا ترث المكونها لا تخرج من الثلث وسقوط المتق في بعضها يبطل مهرها ويسقط نكاحها فأسقطنا المهر والميراث وأنفذنا العتق والنكاح قال شيخنا وهذا أولى من القول بصحة العتق والصداق جميعا لانه يفضي الى القول بصحة العتق والصداق جميعا أصدق المائتين أجنبية صح وبطل العتق في مرض الموت من جميع المال ولا خلاف في فداد ذك ولو أمد المؤت لم يبق له مال وهكذا لو تلفت المائنان قبل موته لم ينفذ من عتق الامة الا الثلث واذا بطل من عتمها يبطل نكاحها فالقول عقمها المه وحده أولى

(مسئلة) (وان تبرع بالثلث ثم اشترى أباه من الثلثين وله ابن فعلى قول من قال: ايسالشراء بوصبة يعتق الاب وينفذ من التبرع قدر ثلث المال حال الموت وما بقي الملاب سدسه وباقيه للان رعلى قول القاضي ومن جعله وصية لايعتق الاب لان تبرع المريض انما ينفذ في اثلث ويقدم الاول فالال واذا قدم التبرع لم يق من الثلث ثبي، ويرثه الابن فيعتق عليه ولا يرثلانه انما عتق بعد الموت وان وهب له أبوه عتق وورث لان المبة ليست بوصية وكذلك ان ورثه وان اشترى أباه ثم أعتقه لم يعتق على قول القاضي لانه اذا لم يعتق بالمك وهو أقوى من الاعتاق بالقول بدايل نفوذه في حق الصبي والحينون فاولى أن لا ينفذ بالقول وافي سبحانه وتعالى أعلم

فصول في تصرف المريض

(فصل) اذا أعتق أمة لا بملك غيرها ثم تزوجها فالنكاح صحيح في الظاهر فاذا مات ولم بملك شيئا آخر تبين أن نكاحها باطل ويسقط مهرها ان كان لم يدخل بها وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ويعتق منها ثلائه أسباعها فان كان قد دخل بها ومهرها نصف قيمتها عنق منها ثلاثة أسباعها ويرق أربعة أسباعها وشعة أربعة أسباعها وحساب ذلك أن تقول عتق منها شيء ولها بصدافها نصف شيء والورثة شيئان فيجمع

علمه بفساد الاول صح العقد الثاني لأنه تصرف في ملسكه عالما بأنه ملسكة ، وأن كان يعتقد صحة العقد الاول نفي صحة الثاني وجهان (أحدهما) صحته لان تصرفه صادف ملسكه وتم بشروطة فصح كما لو علم فساد الاول (والثاني) لا يصح لانه تصرف تصرفا يعتقد أنه على ناده فنسد كما لو صلى يعتقد أنه عددت فبان متعابراً وحكذا لو تصرف في عين يعتقد أنها لا بيه فبان أنه قد مات وملسكما بالميراث

ذلك فيكون ألائة أشياً. ونصفا نبسطها فتكون سبعة لها منها ثلاثة ولهم أربعة ولا شيء العبت سواها قنجمل لنفسها منها للائة اسباعها يكون حراً والباقي الورثة وان أحب لورثة أن يدفعوا اليها حصتها من مهرها رهو سبعا. ويعتق منها سبعادا ويسترقوا خمسة أسباعها فلهم ذلك وهذا مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة بحسب مهرها من قيمتها والها ثاث الباقي وبسعي فيما بقي وهو ثاث قيمتها فانكان لك مع الجارية قدر نصف قيمتها ولم يدخل بها عتق منها نصفها ورق نصفها لان نصفها هو ثلث المال وان دخل بها عتق منها ثلاثة أسباءها وابها ثلاثة أسباع مهرها وانما قل العنق فيها لأنها لما أخذت ثلاثة أسباع مهرها نقص المال به فيه:ق منها ثلث الباقي وهو ثلاثة أسباعها وطريق حسامها أن تقول عنق منها شي. واها بمهرها نصف شي. وقاررته شيئان يعدل ذلك الجاربة ونصف تيمتها فالشي. سبماها وسبعا نصف قيمتهارهو ثلاثة أسبابهاوهو الذيءتق منها ويأخذ نصف ذلك من المال مهرها وهو ثلاثة أسباعه فان كان يلك معها مثل قيمتها ولم يدخل بها عنق ثلثاها ورق ثلثهار طل نكاحها وان كان دخل بها عنق أربعة أسباعها والها أربعة أسباع مهرها ويبقى للورثة اللائة أسباعها وخمسة أسباع قيمتها وهو يعدل مثلي ما عنق منها وحسابها أن تبعل السبعة الاشياء معادلة لها واقيمتها فيعتق منها بقدر سبعي الجميع وهو أربعة أسباعها وتستحق سبم الجرم بمهرها وهو أربعة أسباع مهرها فان كان يعلك معها ملى أيدنها عتة يت كلها وصح نكاحها لانها تخرج من الثلثان أسقطت مهرها وان أبت أن تسقطه لم ينفذ عقها وبطل نكاحها فان كان لم يدخل بها فيذبني أن يقضي بعنتها ونكاحها ولا مهر لها لان انجابه ينضي الى اسقاطه وامقاط عنتها ونكاحها فالمقاطه وحده أولى وان كان دخل بها عملنا فيها على ما تقدم فيمتق ستة أسباعها ولها ستة أسباع مهرها ويبطل عتق سبعها ونكاحها ولو أعتقها ولم يتزوجها ووطئها كان العمل فيها في هذه المواضع كم لو تزوجها وهذا ،ذهب الشافعي وذَّكُر القاضي في هذه المسئلة التي قبل الاخيرة ما يقتضي صحة أكاحها وعنةها مع وجوب مهرها فيما اذا عنق في مرضه أمة قيمتها ماثة وأصدقها ماثنين لامال له سواهما وحو مهر مثلها وحو مذكور في هذا الباب وقال أبو حنيفة فيما اذا ترك منلي قيمتها وكان مهرها نصف قيمتها تعطي مهرها وثلت الباقي يحسب ذلك من قيمتها وهو نصفها وثلثها فيعتق ذاك وتسمى في سدسها الباقي وببطل نكاحها فان خاف أربعة أمثال قيمتها صح عتقها ونكاحها وصداقها في قول الجريم لان ذلك يخرج من الناث وترث من الباقى في قول أصحابنا وهو

أو غصب عينها فباعها يعتقدها مفصوبة فبان أنها ملكه فعلى الوجهين قال القاضي أصل الوجهين من باشر امرأة بطلاق يعتقدها أجنبية فبانت أمرأته أو واجه بالعنق من يعتقدها حرة فبانت أمته فني وقوع الطلاق والحربة روايتان والشافعية في هذه المسائل وجهان كا حكينا والله أعلم

قول أبي حنيفة وقال الشافعي لا ترث وهو مقتضى قول الخرقي لانها لو ورثت لكان عتنها وصيــة لوارث واعتبار الوصية بالموت

(فصل) ولو أن أمرأة مريضة أعتقت عبداً تمي ته عشرة وتزوجها بعشرة في ذمته ثم مانت وخلفت مائة اقتضي قول أصحابنا أن نضم العشرة التي في ذمته الى المائة فيكون ذلك هو النركة وترث نصف ذلك ويقى للورثة خمسة وخمسون وهذا مذهب أبي حنيفة وقال صاحباه مجسب عليه قيمته أبضاً ويضم الى النركة ويبقى الورثة ستون وقال الشافعي لا ترث شيئا وعليه أدا. العشرة التي في ذمت لئلا يكون اعتاقه وصية لوارث وهذا منتضى قول الخرقي أن شاء الله تعالى

وفصل) فأماً أن أمنى أمنه في صحته ثم تزوجها في مرضه صبح وورثته بغير خلاف علمناه فأما ان أعنق أمنه في صحته ثم تزوجها في مرضه ثم تزوجها وكانت تخرج من ثلثه عتقت وورثت في اختيار أصحابنا وقول أبي حنيفة ونقله المروذي عن أحمد كما لو كان عتنها في صحته وقال الشافعي لا ترث وقد ذكرناه



كتاب اللقطة

وهي المال الضائع من ربه يلتقطه غيره ، قال الحايل بن أحد القطة بهتج القاف اسم الملتقط لان ماجا على فعدلة فهو اسم الفاعل كقولهم همزة ولمزة وضحكة وهزأة والقطة بسكون الفاف المال الملقوط مثل الضحكة الذي يضحك منه والهزأة الذي بهزأ به ، وقال الاصمي وابن الاعرابي والفراء هي بفتح القاف اسم المال الملقوط أيضا والاصل في المقطة ماروى زيد بن خالد الجهني قال : سئل رسول الله على المقاف الدهب والورق فقال « اعرف وكا ها رعفاصها ثم عرفها سنة قان لم تعرف فاستنفقها ولتكن وديعة عندك قان جاء طالبها يوما من الدهر قادفها البه » وسأله عن ضالة الابل فقال « مالك و ها دعها قان معها حذاءها وسقاءها ترد الما. وناكل الشجر حتى مجدها ربها ٢ وسأله عن الشاة فقال « خذها قانا هي الله في المال في المناس أو غيره . قاله أبو عبيد والاصل في المفاص الحقاء الذي هي فيه من خرقة أو قرطاس أو غيره . قاله أبو عبيد والاصل في المفاص الحقاء الذي يلبسه وأسالقارورة قوله «معها حذا ها يعني خفها قانه لقوته وصلابنة بجري مجرى الحذاء وسقاؤها بطنها لانها تأخذ فيه ما كثيرا فيبتى معها عنهما العاش والهوافي والموامل

باب اللقطة

وهي المال الضائم من ربه يلتقطه غيره قال الحليل بن احمد القدطة بفتح القاف اسم المانتط لان ما جاه على فعلة فهو اسم الفاعل كالصحلة والصرعة ، والقطة بسكون القاف المال الملقوط مثل الصحلة الذي يصحل منه والهزأة الذي يهزأ به ، وقال الاصمعي وابن الاعرابي والفرا. هي بفتح القاف اسم المال المقوط أيضاً والاصل فيها ماروى زيد بن خالد الجهني قال سئل رسول الله وتيالين عن لقطة الذهب والورق فقال « اعرف وكاها وعفاصها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستنفتها ولتكن وديمة عندك فان جا، طالبها يوما من الدهر فادفها اليه وسأله عن ضالة الابل فقال « مالك ولمادعها فان معها حذا.ها وسقاءها ترد الما، وتأكل الشجر حتى بجد هاربها » وسأله عن الشاققال « خذها فانا هي قلك أو لاخيك أو قذئب متفق عليه الوكاء الخيط الذي يشد به المال في المفاص أنه الجلد الذي يايد. هو السال في المفاص أنه الجلد الذي يايد. هو بطنها تاخذ فيه ما، كثيراً فيقى معها عنمها العطش والضالة ، اسم قلحيوان خاصة دون سائر القطة والجم ضوال ويقال لها ايضاً الموامي والهوامل .

(فصل) قال امامنا رحمه الله الافضل ترك الالتقاط وروي معنى ذلك عن ابن عباس وابن عروبه قال جابر وابن زيد والربيع بن خيم وعطاء ومن شريح بدرهم فلم يعرض له واختار أبو الخطاب اذا وجدها بمضيعة وأمن نفسه عليها قالافضل أخذها وهذا قول الشافعي وحكي عنه قول آخرا أنهجب أخذها لفول المثانو يهوجب عليه حنظ ماله وممن أخذها لفول الله تعالى (والمؤنون والمؤمنات بعضهم أوليا. بعض) قاذا كان ليهوجب عليه حنظ ماله وممن رأى أخذها سعيد بن المسيب والحسن بن صالح وأبو حنيفة وأخذها أبي بن كعب وسويد بن غفلة وقال مالك ان كان شيئا له بال يأخذه أحب إلي ويعرفه لان فيه حنظ مال المسلم عليه فكان أولى من تضييعه وتخليصه من الغرق

ولنا قول ابن عمر وابن عباس ولا نعرف لها نخالف في الصحابة ولانه تعريض لنفسه لأكل الحرام وتضييم الواجب من تعريفها وأداء الامانة فيها فكان تركه أولى وأسلم كولاية مال اليتهم وتخليل الحروما ذكروه يبطل بالضوالي قانه لابجرز أخذها مع ماذكروه وكذلك ولاية مال الايتام

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن وجد لقعة عرفها سنة في الاسواق وأبواب المساجد)

وجلته أن في التعريف سنة فصول في وجوبه وقدره وزمانه ومكانه وكيفيته ومن يتولاه، أما وجوبه قانه واجب على وجوبه قانه واجب على من أراد حنظها لصاحبها، وقال الشافعي لاتجب على من أراد حنظها لصاحبها

⁽ مسئلة) (وتنقسم ثلاّة أنسام (أحدها) : مالا تتبعـه الهمة كالسوط والشع والرغيف فيماـكه بأخذه بلا تعريف)

لما روى جابر قال رخص انا رسول الله على العصا والسوط والحبل وأشباهه يلتقطه الرجل فينتفع به رواه أبو داود وكذلك المرة والسكسرة والحرقة ومالا خطر له يجرز الانتماع به من غير تعريف لان النبي على المنكر على واجد النمرة حيث أكلها بل قال له درلو لم نأتها لاتنك » ورأى النبي على المنكر على واجد النمرة حيث أكلها بل قال له دلو لم نأتها لاتنك » ورأى النبي على النبي على المنكرة تمرة فقال دلولا أني أخشى أن تسكون من الصدقة لاكاتها » ولا نعلم خلافا بين أهل العلم في إباحة الدسير والانتفاع به روي ذلك عن عمر وعلى وابن عمر وعائشة وبه قال عطا، وجابر بن زيد وطاووس والنخعي وبحبى بن أبي كثير ومالك والشافعي وأصحاب الرأي

قال شيخنا وليس عن احمد تحديد اليسير الذي يباح ، وروى عن احمد أبو بسكر بن صدقة اذا أخذ درهما عرفه سنة وقال في رواية عبد الله ما كان نحو النمرة والسكسرة والخرقة وما لا خطوله فلا بأس ، ونحو ذلك قول الشافعي وذكر القاضي ذلك في كتاب الحلاف ومحتمل أن لا يجب تعريف ما لا يقطع به السارق وهو ربع دينار عند مالك وعشرة دراهم عند أبي حنيفة لأن مادون ذلك تافه فلا يجب تعريف كالسكسرة والنمرة بدليل قول عائشة رضي الله عنها كانوا لا يقطعون في الشيء

ولنا أن النبي وَلَيْكِيْةِ أمر به زيد بن خالد وأي بن كعب ولم يفرق ، ولان حفظها لصاحبها أما فيد بانصالها اليه وطريقه التعريف أما بفاؤها في ير الملتقط من غير وصولها الى صاحبها فهو وهلاكها سيان ، ولان المساكها من غير تعريف تضييع لها عن صاحبها فلم يجز كردها الى موضعها أو الفائها في غيره ، ولا نه لو لم يجب التعريف لماجاز الالتقاط لان بقاءها في مكانها إذا أقرب الى وصولها إلى صاحبها إمابان يطلبها في المرضع الذي ضاعت فيه فيجدها واما بأن يجدهامن بعرفها وأخذه لها يفوت الامرين فيحرم فلها جاز الالتقاط وجب التعريف كيلا يحصل هذا الضرد ، ولان التعريف واجب على من أراد حظها فان الماليك غير واجب فلا تجب الوسيلة اليه فيلزم أن يكون الوجوب في الحل المتنق عليه الصيانة العائم أن يكون الوجوب في الحل المتنق عليه الصيانة العائم الفياع عن صاحبها وهذا موجود في محل النزاع

(الفصل الثاني) في قدر التعريف، وذلك سنة روي ذلك عن عمر وعلى وابن عباس وبه قال ابن المسيب والشعبي ومآلك والشافعي وأصحاب الرأي ، وروي عن عمر رواية أخري أنه يعرفها ثلاثة أشهر وعنه ثلاثة أعوام لان أبي بن كدب روى أن رسول الله وسيالية أمره بتعريف مائة الدينار ثلاثة أعوام ، وقال أبو أبوب الهاشمي مادون الحسين درهما يعرفها ثلاثة أيام الى سبعة أيام ، وقال الحسن بن صالح مادون عشر: دراهم بعرفها ثلاثة أيام ، وقال الثوري في الدرهم بعرفه أربعة أيام ، وقال اسحاق مادون الحديثار يعرفه جمعة أو نحوها ، وررى أبو اسحاق الجوزجاني باسناده عن يعلى

التافه وروي عن على رضي الله عنه أنه وجد ديناراً فتصرف فيه ، وروى الجوزجاني عن سلمى بنت كعب قالت وجدت خاما من ذهب في طربق مكة فسألت عائشة عنه فقالت متميه، ورخص رسول الله عِنْدَ في الحبل في حديث جابر وقد تمكون قيمته دراهم ، وعن سويد بن غفلة قال خرجت مع سلمان بن ربيعة وزيدان بن صوحان حتى اذا كنا بالعذيب النقطت سوطا فقال لي ألقه فأبيت فلما قدمنا المدينة أنيت أبي بن كهب فذكرت ذلك له فقال أصبت قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح والشافعية ثلاثة أوجه كالمذاهب الثلاثة

ولنا على ابطال تحديده بما ذكره عموم حديث زيد بن خالد في كل لقطة فيجب ابقاؤه على عمومه الاماخرج منه لدايل ولم يرد بما ذكره نصولاه وفي مني ماورد به النص ولان التحديد لا ينهم بالقياس وأنما يؤخذ من نص أو أجماع وليس فيا ذكره نص ولا أجماع قاما حديث على فهو ضميف رواه أبو داود وقال طرقه كلها مضطربة ثم هو مخالف لمذهبهم ولسائر المذاهب نتمين حله على وجه من الوجوه غير الققطة أما لسكونه مضطراً اليه أو غير ذلك وحديث عائشة قضية في عين لايدرى كم قدر الخاتم في هو قول صحابي وهم لا يرون ذلك حجة وسائر الاحاديث ليس فيها تقدير لسكن يباح ماذكره النبي مَن الله ورخص فيه من السوط والعصاو الحبل وما قيمته كقيمة ذلك

(فصل) والذي بج ز النقاطه والانتفاع به من غير تعريف كالسكسرة والتمرة والعصارنجوذلك

ابن أمية قال : قال رسول الله عَيَّالِيَّةِ « من النقط درهما أو حبلا أو شب ذلك فليمرفه ثلاثة أيام فان كان فوق ذلك فليمرف سبعة أيام »

ولنا حديث زيد بن خالد الصحيح فان الذي والمسلحة المره بعام واحد ولان السنة لاتأخر عنها القوافل وعضي فيها الزمان الذي تقصد فيه البلاد من الحر والبرد والاعتدال فصلحت قدراً كمدة أجل الهين . وأما حديث أبي فقد قال الراري لأأدري ثلاثة أعوام أو عام واحد ،قال أبو داود شك الراري في ذلك ، وحديث يعلى لم يقل به قائل على وجهه وحديث زيد وأبي أصح منه وأولى اذا ثبت هذا فانه يجب أن تكون هذه السنة الي الانقاط وتكون متوالية في نفسها لان الذي والمي المتويفة حين سئل عنها والامر بقنفي الفور ولان القصد بالتعريف عقيب ضياعها متوالبالان ما حبها في الفالب المايتو تعملو بالتعريف عقيب ضياعها متوالبالان ما حبها في الفالب المايتو تعملو بالمال لان النهار مجمع الناس وملتقاهم دون الله له ويكون ذلك في اليوم الذي وجدها و لاسبوع أكثر لان الطاب فيه أكثر ولا يجب فيما بعد ذلك متواليا . وقد روى الجوزجاني باسناده عن معاوية بن عبد الله عن زيد الجهني قال نزلنا مناخ ركب فوجدت خرقة فيها قريب من مائة دينار فحثت بها ألى عر فقال عرفها ثلاثة أيام على باب المسجد مقوحت خرقة فيها قريب من مائة دينار فحثت بها ألى عر فقال عرفها ثلاثة أيام على باب المسجد مقوحت خرقة فيها قريب من مائة دينار فحثت بها ألى عر فقال عرفها ثلاثة أيام على باب المسجد مقوحت خرقة فيها قريب من مائة دينار فحث بها وقلت الذهب بطريق الشام ثم شأنك بها أمسكها حتى قرن السنة ولا يقد من ركب إلا نشدهها وقلت الذهب بطريق الشام ثم شأنك بها

اذا النقطه انسان وانتاع به وتلف فلا ضمان فيه ذكره صاحب المستوعب وكذلك ماقيمته كنيمة ذلك لان النبي وَلَيْكَالِيَّةِ رخص فيه ولم يذكر عليه ضماناً ولا مجوز نأخير البيان عن وتت الحساجة وكذلك مخرج في السوط والحبل وشبهه المذكور في حديث جابر وقدره الشبخ أبو الفرج بما ذون القيراط ولا يصح تحديده لما ذكر ناه وذكر القاضى انه لايجب تعريف الدانق

﴿القسمالثاني﴾ (الضوال التي تمتنع من صغار السباع كالابل والبقر والخبل والبغال والظباء والطير والفهود ونحرها لايجوز التقاطها)

كل حيوان يقوى على الامتناع من صغار السباع وورود الما لا يجوز النقاطه سواء كان لكبرجشه كالابل والخبل اولطيرانه كالطيور كلها او لعدوه كالظباء او أنيابه كالكلاب الفهود قال عررضي الله عنه من أخذالضالة فهو ضال أي يخطي، وبهذا قال الشافعي و كان الزهرى يقول من وجد بدنة فليعرفها فان المجد من وجدها في الصحر ألا يقربها ورواه المزني عن الشافعي وكان الزهرى يقول من وجد بدنة فليعرفها فان المجد صاحبها فلينحرها قبل ان تنقضي الايام الثلاثة وقال ابو حنيفة بباح التقاطها لانها لقطة اشبهت الغنم ولنا قول النبي على المنتقب لما سنل عنها هما لك ولما دعها فان معها حذاء ها وسقاء ها تردالما وتأكل الشجر حتى مجدها ربها وسئل على المسلم عنها يارسول الله انا نجده والي الابل فقال «ضالة المسلم حرق النار» وعن جرير بن عبد الله امر بطرد بقرة لحقت ببقره حتى توارت وقال سمعت رسول الله على السادس) (الحني والشرح الكبير) والمنابع المنابع المنابع النابع والشرح الكبير) (الحني والشرح الكبير) (المعني والشرح الكبير) والمنابع والمنابع والشرح الكبير) والمنابع والشرح الكبير والشرح الكبير) والشرح الكبير والشرح الكبير والمنابع والشرح الكبير والشرح الكبير والمنابع والشرع الكبير والشرح الكبير والمنابع والشرع الكبير والشرع والشرع والمنابع والشرع والش

(الفصل الخامس فيمن يتولاه) والماتقط أن يتولى ذلك بنفسه وله أن يستنيب فيه ، فانوجد متبرعا بذلك والا إن احتاج الى أجر فهو على المانقط وجذا قال الشافعي وأصحاب الرأي واختاراً بو الخطاب انه إن قصد الحفظ اصاحبها دون تملكها رجع بالاجر على مالكها ، وكذلك قال بن عقيل فيما لا يملك بالتعريف لانه من مؤنة إيصالها الى صاحبها فكان على مالكها كأجر مخزنها ورعيها وتجفيفها ولنا ان هذا أجر واجب على المعرف فكان عليه كا لو قصد تملكها ولانه لو وليه بنفسه لم يكن له أجر على صاحبها فكذلك اذا استأجر عليه لا يلزم صاحبها شيء ولانه سبب لملكها فكان على المانقط كما لو قصد تملكها ، وقال مالك إن أعطى منها شيما لمن عرفها فلا غرم عليه كا لو دفع منها شيما لمن خفها ، وقد ذكرنا الدابل على ذلك

[«]لا يؤوى الضالة لاضال » رواه ابو دواد بمعناه وقياسهم مارض مر بح النص و كيف بجرز ترك نص النبي عَلَيْكَ الله وصر بح قوله بقياس نصه في موضع آخر ? على أن الابل تفارق الغم الضمفها وقلة صبرها عن الما، والحرف علمها من الدئب

⁽ فصل) فان كانت الصيود مستوحشة اذا تركت رجعت الى الصحرا وعجز عنها صاحبها جاز التقاطها لان تركما اضيع لها من سائر الاموال والمقصود حفظها الصاحبه الاحفظها في نفسها لله ينا ولو كان المقصود حفظها في نفسها لما جاز التقاط الانمان فان الدنيا ردينارحيث كان

⁽فصل) والبقر كالابل نص عليه احمد وحو قول الشافعي وابي عبيد وحكي عن مالك ان البقرة كالشاة ولنا خبرجوير فانه طرد البقرة ولم يأخذها ولانها عنه من صفار السباع وبجزيء في الاضحية عن سبعة فاشبهت الابل، وكذلك الحكم في الخيل والبغال، قاما الحر فجعلها اصحابنا من هذا القسم الذي لا يجوز النقاطة لكبر اجسامها فاشبهت الخيل والبغال، قال شيخنا والاولى الحافها بالشاه لانالنبي والتيالية علل الابل بان معها سقاء ما بريد شدة صبرها عن الماء لـكثرة ما توعي في بطونها منه وقوتها على وروده وفي أباحته ضالة الغنم بانها معرضة لاخذ الذئب إياها بقوله « هي لك أو لاخيك أو لاذئب والحر مساوية الشاة في علمها فانها لا متنع من الذئب وتفارق الابل في علمها لركزتها لا صبر لها عن الماء ولهذا يضرب المثل بقلة صبرها عن الماء في أل مابق من مدنه الاظأ حار والحاق الشيء بما ساواه في علمة الحسكم و نارقه في الصورة أولى من الحاقه بما قاربه في الصورة وفارقه في العلة

(الفصل السادس) في كيفية التعريف وهو أن يذكر جنسها لا غيرفيقول من ضاع منه ذهب أو فضية أو دنافير أو ثياب ونحو ذلك لقول عمر رضي الله عنه لواجد الذهب بظريق الشام ولا تصفها لانه لو وصنها لعلم صفتها من يسمعها فلا تبقى صفتها دليلا على ملكها لمشاركة غيرالمالك للائلك في ذلك ولا نهلا بأمن أن يدعيها بعض من سمع صفتها ويذكر صفتها الني بجب دفعها بها فيأخذها وهو لا يملكها فتضيع على ما لكها

(فصل) لم يفرق الحرق بين بسير الفطة وكثيرها وهو ظاهر المذهب إلافي اليسير الذي لا تتبعه النفس كالتمرة والكسرة والحرقة وما لا خطر له قانه لا بأس بأخذه والانتفاع به من غير تعريف، لأن الذي على النبي على الجدد النمرة حيث أكلها بل قال له ه او لم تأنها لا ننك ، ورأى الذي ويلكن تمرة فقال ه لولا أني أخشى أن تمكون من الصدقة لا كاتها، ولا نعلم خلافا بين أهل العلم في إباحة أخذ اليسير والانتفاع ، وقد روي ذلك عن عمر وعلى وابن عمر وعائشة وبه قال عطا، وجابر بن زيد وطاوس والنخمي ويحيى بن أني كثير ومالك والشافعي وأصحاب الرأي، والمسمن أحمد وأكثر من ذكرنا تحديد اليسير الدي يباح ، وقال مالك وأبوحنيفة لا يجب تعريف مالا يقطع به السارق وهو ربع دينار عند مالك وعشرة دراهم عند أبي حنيفة لأن مادون ذلك تافه فلا يجب تعريفه كالمكسرة والمربع دينار عند مالك وعشرة دراهم عند أبي حنيفة لأن مادون ذلك تافه فلا يجب تعريفه كالمكسرة على رضى الله عنه أنه وجد ديناراً فتصرف نيه ، وروى الجوزجاني عن سلى بنت كعب قالت ،

⁽ فصل) فأما غبر الحيوان فما كان منه ينحفظ بنفسه كأحجار الطواحين والكبر من الحشب وقدور النحاس فهو كالابل في تحريم اخذه بل اولى منه لانالا بل معرضة النلف في الجملة بالاسد وبالجوع والعطش وغير ذلك وهذه بخلاف ذلك ولان هذه لا نكاد تضيع عن صاحبه اولا تبرح من مكانها بخلاف الحيوان فاذا حرم اخذ الحيوان فهذه اولى

⁽ فصل) فان اخذ الحيران الذي لا يجوز أخذه على سبيل الالتقاط ضمنه اماماً كان اوغ ره لا له اخذ ملك غيره بغير اذنه ولا اذن الشارع له فهو كالفاصب ، فان رده الى موضعه لم يبرأ من الضمان و يهدذا قال الشافىي وقال ما الك يبرأ لان عمر رضى الله عنه قال ارسله الى الموضع الذي اصبته فيه وجرير طرد القرة التي لحقت ببقره

ولنا انما لزمة ضمانه لايزول عنه الابرده الى صاحبه او نائبه كالمسروق والمفصوب واماحديث جرير فانه لم يأخذ البقرة انما لحقت بالبتر فطردها فاشبه مالود خلت داره فاخرجها واما عمر فهو كان الامام فامره بردها الى مكانها كاخذه اعفلى هذامتي لم يأخذها محيث نثبت يده علمه لايلزمه ضائها صواء طردها أو لم يطردها فان دفعهاالى نائب الامام زال عنه الضمان لان له نظر آفي ضوال الناس دليل ان له اخذها فكان نائباً عن اصحابها فيها

وجدت خاما من ذهب في طريق . كم فسألت عائشة عنه فقالت متمي به ، وروى أبو داود باسناده عن جابر قال رخص لنا رسول الله و المساد والسوط والحبل و أشافه يلتقطه الرجل ينتفع به ، والجبل قد تكون قيمته دراهم وعن ابن ، أجه باسناده عرسويد بن غفلة قال خرجت مع سلمان بين ربيعة وزيد ابن صوحان حتى اذا كنا بالهذيب التقطت سوطا فقالا لي أقه فأبيت حتى قد منا المدينة أتيت أبي بن كعب فذكرت ذهك افقال أصبت قال المرمذي هذا حديث حسن صحبح ، والمسافذية ثلاثة أوجه كالمذاهب الثلاثة ولنا على ابطال محديده بما ذكروه أن حديث زيد بن خالد عام في كل لفظة فيجب ابقاؤه على همومه إلا ماخرج ، نه بالدليل ، ولم بروع اذكروه نص ولا هو في معنى ما درد الذي به ولان التحديد والتقدير لا يعرف با لقياس والما يؤخذ من نصأو اجماع وليس فيا ذكروه نص ولا اجماع ، وأما حديث على فهو ضعيف رواه أبو داود وقال طرقه كلها مضطربة ثم هو مخالف لمذهبهم واسائر المذاهب قضيت على فهو ضعيف رواه أبو داود وقال طرقه كلها مضطربة ثم هو مخالف لمذهبهم واسائر المذاهب فتمين على فهو ضعيف رواه أبو داود وقال طرقه كلها مضطرا اليه أو غير ذقك، وحديث عائشة قضية في عين حله على وجه من الوجوه غير الحاتم ثم هو قول صحابي وكذهك حديث على وحديث عائشة قضية في عين لا يدرى كم قدر الحاتم ثم هو قول صحابي وكذهك حديث على وحديث عائشة قضية في عين لا يس فيها تقدير لكن يباح أخذ ماذكره النبي وكيالية ورخص في أخذه من السوط والعصى والحبل وما قيمته كقيمة ذاك، وقدره الشيخ أبوالفرح في كتابه بما دون القيراط ولا بصح تحديده لما ذكرنا (فصل) اذا أخر التعريف عن الحول الاول مع إمكانه أثم لأن النبي كينائية أمل به فيه والام يقتضي الوجوب وقال في حديث عاض بن حار لانكم ولا نفيب، ولان ذلك وسيلة الى أن لا يعرفها

(فصل) والامام أو نائبه أخذ الضالة ليحنظه الصاحبه الان عمر رضي الله عنه حي موضعا يقال له النقيم لخيل المجاهدين والضوال ولان للامام نظراً في حفظ مال الغائب وفي أخذ هذه حفظ لها عن الملاك ولا يلزمه تعرفها لان عمر رضي الله عنه لم يكن يعرف الضوال ولانه اذا عرف ذلك فن كانت له ضالة قانه يجيء الى موضع الضوال فاذا عرف ضالته أقام البينة عليها وأخذها ، ولا يكتنى فيها بالصفة لانها ظاهرة بين الناس فيعرف صفاتها من رآها من غير أهلها فلم تبكن الصفة دليلا على ملسكه لها ولان الضالة كانت ظاهرة الناس حين كانت في بد مالكها فلا يختص هو بمعرفة صفاتها دون غيرها فلم يكن ذلك دليلا و يكنه اقامة البينة عليها اظهورها الناس ومعرفة خلطائه وجيرانه تملكه إياها يكن ذلك دليلا و يكنه اقامة البينة عليها اظهورها الناس ومعرفة خلطائه وجيرانه تملكه إياها

(فصل) وإن أخذها غير الامام أو نائبه ليحفظها اصاحبها لم يجز له ذلك ولزمه ضائها لانه لا ولاية له على صاحبها ،وهذا ظاهر مذهب الشافعي ولاصحابه وجه أن له أخذها لحفظها كالامام أو نائبه ولا يصح القياس على الامام لان له ولاية وهذا لا ولاية له، فان وجدها في موضع يخاف عليها به كأرض مسبعة يغلب على الظن أن الاسد يفترسها إن تركت به أو قريبا من دار الحرب يخاف عليها من أهلها أو بموضع يستحل أهله أموال المسلمين أو في برية لا ما بها ولا مرعى فالاولى جواز أخذها الحدفظ ولا ضمان على آخذها لان فيه انقاذها من الملاك فأشبه تخليصها من غرق أو

صاحبها فإن الظاهر أنه بعد الحول بيأس منها وبسلو عنها ويترك طلمها ويسقط التعريف بتأخيره عن المول الاول في المنصوص عن أحد لان حكمة النمريف لاتحصل بعد الحول الاول وإن تركه في بعض الحول عرف بنيته ويتخرج أن لا يسقط التعريف لتأخره لانه وأجب فلا يسقط بتأخيره عن وقته كالعبادات وسائر الواجبات ولأن التمريف في الحول الثاني يحصل به المقصود على نوع من القصور فيجب الاتيان به لقول النبي ﷺ ﴿ اذا أمرتكم بأمرفائتوا منه ما استطعتم ﴾ فعلى هــذا إن أخر التعريف بعض الحول أنى بالتعريف في قيته وأنمه من الحول الثاني، وعلى كلا القولين لا يلكها بالتعريف فيها عدا الحول الاول لان شرط الملك النعريف في الحول الاول ولم يوجد ، وهل له أن يتصدق بها أو يحبسها عنده أبدا ? على روايتين، ويحتمل أن يلزمه دفعها الى الحاكم كقولنا فيما التقط فيما لابجوز التقاطه ، ولو ترك التمريف في بعض الحول الاول لم يملكها أيضا بالتعريف فيما بعد. لأن الشرط لم يكل وعدم بعض الشرط كعدم جميعه كما او أخل ببعض الطهارة أو ببعض السترة في الصلاة

(فصل) وإن ترك التمريف في الحول الاول لمحزه عنه مثل أن يتركه لمرض أو حبس أو نسيان ونحوه ففيه وجهان (أحدهما) ان حكمه حكم مالو تركه مع امكانه لان تعريفه في الحول سبب الملك والحكم ينتغي لانتفاء سببه سواء انتنى لعذر أو غير عذر (والثاني؛ انه يعرفه في الحول الثاني ويملكه لانه لم يؤخر التمريف عن وقت إمكانه فأشبه مالو عرفه في الحولالاول

حريق واذا أخذها سلمها الى نائب الامام وبري. من ضانها ولا يملكها بالتعريف لان الشرع لم يرد بذلك فيها .

(فصل) ويسم الامام ما يحصل عنده من الضوال بأنها ضالة ويشهد عليها ثم إنكانله حي ترعى فيه تركها فيه إن رأى ذلك وان رأى المصلحة في بيعها أو لم يكن له حيماعها بعد أن يحليها ويحفظ صفاتها ويحفظ ثمنها لصاحبها فان ذلك أحفظ لها لان تركها يفضي الى أن تأكل جميع تمنها

(فصل) ومن ترك دابة بمهلكة فأخذها أنسان فأطعمها وسقاها وخلصها ملكها وبعقال الليث والحسن بن صالح واسحاق الا أن يكون تركها لترجع اليه أو ضلت منه وقال مالك في لمال كهاو يغرم ما انفق عليها وقال الشانبي وابن المنذر هي لمالـكها والآخر متبرع بالنفقة لا يرجع بشي. لانه ملك غيره فلم يملسكه بغير عوض من غير رضاه كما لو كانت. في غير مهلسكة ولا يمالك الرجوع بها أنفق لانه أنفق على مال غيره بغير اذنه فلم يرجع به كما لو بني داره .

ولنا ما روى الشعبي أن رسول الله عَيْنَا فِي قَالَ من وجــد دابة قد عجز عنها أهلها فــــيـوها فأخد ما فأحياها فهي له، قال عبد الله بن عبد الرحن فقات - يعني الشعبي - من حدثك بهذا? قال غير واحد من أصحاب رسول الله عَيْدُ إِنَّ واه أبو دارد ، وفي لفظ عن النبي عَيْدُ الْعَقَالُ « من ترك دابة بمهاحكة فأحباها رجل فهي لمن أحباها، ولان في الحكم بملكها إحياؤها وانقاذها من

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان جاء ربها و إلا كانت كسائر ماله)

وجملته أنه أذا عرف الانطة حولا فلم تعرف ملكها ملتقطها وصارت من مأله كسائر أمواله غنيا كان الملتقطأو فقيرا ، وروي نحو ذلك عن على وابن مسعو دوعائشة رضي الله عنهم وبه قال عطاء والشافعي وإسحاق وابن المنذر وروى ذلك عن على وابن عباس والشعبي والنخمي وطاوس وعكرمة ، وقال ماك والحسن بن صالح والثوري وأصحاب الرأي يتصدق بها فاذا جا. صاحبها خيره بين الأجر والغرم لما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي عينية أنه سئل عن الانطة فقال ، عرفها حولا ، ووي « ثلائه أحوال » فأن جاء ربها وإلا تصدق بها فاذا جاء ربها فرضي بالأجر وإلا غرمها ولانها مال لمعصوم لم يرض بزوال ملكه عنها ولا وجد منه بب يقتضي ذك فلم يزلم لمكه عنه كفيرها قالوا وايس له أن يتملكها إلا أن أبا حنيفة قال له ذك إن كان فقيرا من غير ذري القربي لما روى عدل عياض بن حمار المجاشمي أن النبي عينية قال « من وجد القطة فايشهد عليها ذا عدل أو ذوي عدل عياض بن حمار المجاشمي أن النبي عينية قال « من وجد القطة فايشهد عليها ذا عدل أو ذوي عدل ولا يكتم ولا بفيب، فأن وجد صاحبها فاير ددها عليه وإلا فعي مال الله يؤتيه من بشا. » رواه النسائي قالوا وما يضاف الى الله تعالى أنما يتملكه من يستحق الصدقة ، ونقل حنبل عن أحد مثل هذا القول وأنكره الخلال وقال ليس هذا مذهبا لأحد

الهلاك ومحافظة على حرمة الحيوان وفي القول بأمه الا تعالى تصبيع لذلك كله ،ن غير مصلحة تحصل ولا نه زند زغبة عنه وعجز عن أخذه فحلسكه آخذه كالساقط من السبيل وسائر ما ينتبذه الناس وغبة عنه و فاما ان مولك متاعا فخلصه انسان لم يملكه لا مورمة له في نفسه ولا يخشى عليه التاف كالحشية على للحيوان فان الحيوان بوت إذا لم يطهم وبسقى وتأكله السباع والمتاع ببقى حتى يرجم اليه صاحبه وان كان المتزوك عبداً لم يأخذه لان الهد في العادة يمكنه المتخلص إلى الاما كن التي بعيش بها مخلاف البهبعة، وله أخذ العبد والمتناع ليخلف لصاحبه واله أجر مشله في تخابص المتاع نص عليه ، وكذلك العبد على قباسه ءقال القاضي بجب أن محمل قوله في وجوب الاجر على أنه جمل له ذلك أو أمره به فاما أن لم يجمل له شيئاً فلاشي، له لانه عمل في مال غيره بفير جمل فلم يستحق شيئاً كالملتقط وهذا خلاف ظاهر كلام أحمد فإنه لو جمل له جملا لا ستحقه ولم يجمل فله أجرالمثل ويفارق هذا الملتقط فانه لم يخص القنطة من الملاك ، واو تركها أمكن أن يرجم صاحبها فيطالبها في مكانها فيجدها وههنا أن لم يخ جه هذا ضاع وهمك ولم يرجم اليه صاحبه فني جمل الاجر فيه حاظ الاهو ل من الملاك من غيره مضرة فجاز كالجمل في الاجر فيه حاله الماشم عمل على أخذها وهو ملسكها أن لم يحرم صاحبها فا كتني به عن الاجر فيابني أن يشرع في هذا ما بحث على أخذها وهو ملسكها أن لم يحرم صاحبها فا كتني به عن الاجر فيابني أن يشرع في هذا ما بحث على أخذها وهو ملسكها أن لم يحرم صاحبها فا كتني به عن الاجر فيابني أن يشرع في هذا ما بحث على أخذها وهو واللس إلا الاجر كرد الا بق

ولذا قول النسى عَلَيْكِلِيَّةٍ في حديث زيد بن خالد دفان لم تعرف فاستنفقها، وفي الفظ دو إلا فعي كسبيل مالك ، وفي لفظ د تم كابها ، وفي لفظ د فانتفع بها ، وفي لفظ د فشأنك بها ، وفي حديث أبي ابن كعب دفاستنفقها ، وفي الفظ دفاستمتع بها ، وهو حديث صحيح ، ولان من ملك بالفرض لك بالفاطة كالفقير ومن جاز له الالنقاط ملك به بعد التعريف كالفقير . وحديثهم عن أبي هريرة لم يثبت ولا نقل في كتاب يوثق به ودعواهم في حديث عياض ان مايضاف الى الله لا يتملكه إلا من بستحق الصدقة لا برهان لها ولا دليل عليها وبطلانها ظاهر فان الاشياء كلها نضاف الى الله تعالى خلقا وملكا فال الله تعالى (وآنوهم من مال الله الذي آناكم)

(فصل) وتدخل اللقطة في ملكه عند عام التعريف حكى كالميراث هذا ظاهر كلام الحرقي لقوله وإلا كانت كسائر ماله وكذلك قال أحد في رواية الجماعة اذا جاء صاحبها وإلا كانت كسائر ماله واختار أبو الحطاب النها لاتدخل في ملكه حتى مختار واختلف أصحاب الشافعي فمنهم من قال كقولنا ومنهم من قال علكها بقوله اخترت علكها ، ومنهم من قال لا علكها إلا بقوله والتصرف فيها لان هذا عليك بموض فلم محصل إلا باختيار المتملك كالشراء

ولنا قرل النبي عَلَيْكَالِيْهِ «فاذا جاء صاحبها وإلا فعي كسبيل مالك» وقوله وفاستنفقها» ولو وقف ملكها على تملسكها لبينه له ولم يجرز له التصرف قبله وفي لفظ « فعي لك » وفي لفظ « كاما » وهـــذه

(فصل) فاما مالقاه ركاب البحر فيه خوفا من العرق فلم أعلم لاصحابنا فيه قرلا سوى عموم قولهم الذي ذكرناه و يحتمل أن باك هذا من أخذه وهو قول الليث وبه قال الحسن فيا أخرجه، قل ومانضب عنه الماء فهو لاهله ، وقال ابن المنفذ برده على أصحابه ولا شيء له ويقتضيه قول الشاهي والقاضي لما نقدم في الفصل قبه ويقتضي قول الامام أبي عبدالله ان لمن أنقذه أجر مثله لما ذكرنا ، قال شيخنا ووجه ماذكرنا من الاحتمال ان هذا مال ألقاه أصحابه فيا بتلف ببقائه فيه اختياراً منهم فحلسكه من أخذه كالذي الفوه رغبة عنه ، ولان فهاذكرو ، تحقيقالا تلافه فلم يجز كباشر ته بالا نلاف فاماان انكسرت السفينة فأخرجه قوم فقال ماقك يأخذ أصحاب المتاع مناعهم ولا شيء قذين أصابوه وهدا قول الشافعي وابن المنذر والقاضي. وعلى قياس نص أحمد يكون لمستخرجه ههذا أجر المثللان ذلك وسيلة الى تخليصه وحفظه لصاحبه رصيانته عن الفرق فان الفواص اذا عمل أنه يدفع اليه الاجر بادر إلى التخليص ليخلصه ، وان علم أنه يؤخذ منه بغير شيء لم يخاطر بنفسه في استخراجه فيذبغي أن يقضى التخليص ليخلصه ، وان علم أنه يؤخذ منه بغير شيء لم يخاطر بنفسه في استخراجه فيذبغي أن يقضى له بالاجر كجول رد الا بق

(فصل) ذكر القاضي فيهااذا التقطء بدأصفيراً او جارية ان قياس المذهب أنه لا يملك بالتعريف وقال الشافعي بملك العبد دون الجارية ولان التمليك بالتعريف عنده افتراض والجلاية عنده لا تملك بالقرض. قال شيخنا وهذه المسئلة فيها نظر قان الانبط محكوم محريته ، وإن كان ممن يعبر عن نفسه

الالفاظ كام تدل على ماقلنا ولان الالتقاط والتعريف سبب التمليك فاذاتم وجب أن أبت به الملك حكما كالاحياء والاصطياد ولانه سبب يملك به الم يقف الملك بعده على قوله ولا اختياره كسائر الاسباب وذاك لان المكلف ليس اليه إلا مباشرة الاسبأب فاذاأتي بها ثبت الحدكم قبراً وجبرامن الله تعالى غير موقوف على اختيار المكلف، وأما الاقتراض فهو السبب في نفسه فلم يثبت الملك بدونه

(فصل) فان التقطها اثنان فعرفاها حولا ملكاها جيما وإن قلنا بوقوف الملك على الاختيار فاختار أحدهما دون الآخر ملك الحتار نصفها درن الآخر، وإن رأياها معًا فبادر احدهما فأخــذها أو رآها أحدهما فأعلم بها صاحبه فأخذهافهي لآخذها لاناستحقاق القطة بالاخذ لا بالرؤية كالاصطياد وإن قال أحدهما لصاحبه هاتها فأخذها نظرت في نيته فان أخذها لنفسه فعيله دون الآس وإن أخذها للآم نهي له كالووكله في الاصطياد له

(فصل) وتملك اللقطة ملكا مراعي يزول بمجيي، صاحبها ويضمن له بدلها إن تعذر ردهاوالظاهر أنه يملكها بغير عوض يثبت في ذمته وأنما يتجدد وجوب العوض بمجى صاحبها كما يتجدد زوال الملك عنها بمجيئه وكا يتجدد وجوب نصف الصداق للزوج أو بدله إن تعذر ثبوت الملك فيه بالطلاق وَهَذَا قُولَ بِعَضَ أَصِحَابِ الشَّافِعِي، وقال أكثرُهُم لا يَلكُهَا إلا بِمُوضَ يَثْبَتُ فِي ذُمَّتُهُ لِصَاحِبُهَا وَهَذَا قُولُ القاضى وأصحابه بدليل أنه يملك المطالبة به فأشبه القرض

فأتَر بأنه بملوك لم يقبل اقرار، لان الطفل لاقول له ولو اعتبر قوله في ذلك لاعتبر في تعريفـــه لسيده ﴿الثالث﴾ سائر الاموال كالأنمان والمتاع والغنم والفصلان والعجاجيل وإلا فلا فيجرز التقاطها لمن بقصد تعريفها وتملكها بعده لحديث زيد بن خالد في لقطة الذهب والورق وقوله في الشاة « خذها فانما هي عن أولاخيك أوللذئب، ثبت في الذهب والفضة وقسنا عليه المتاع وقسنا على الشاة كل حيوان لا يمتنع بنفسه من صغار السباع وهي النمال وابن آوى والذئب وولد الاسد ونحوها ومنه الدجاج والاوز ونجوها بجرز التناطباء وروي عن أحمد رواية أخرى ليس لغير الامام التناطها يعنى الشاة ونحوها من الحبوان ، وقال اللبث بن سعد لااختار أن يقربها إلا أن بحرزها اصاحبها لقول رسول الله عَيْنَالِيُّهُ « لا يؤوي الضالة إلا ضال » ولانه حبوان أشبه الابل

و لنا قول الذي وَ الشَّاةِ فِي الشَّاةَ ﴿ خَذَهَا فَانَمَا هِي لَكَ أُولًا خَيْكُ أُو لَلَّذَبُ ﴾ متفقعليه ولأنه يخشى عليه النلف والضياع أشبه القطه غير الحيوان وحديثنا أخص من حديثهم فنحصه به ولو قدر التعارض قدم حديثنالانه أصح ولا يصح قياسه على الابل فان النبي عَيْنَالِيْهُ علل منع النقاطها بأن معها حذاءها وسقاءها وهذا معدوم في الغنم، ثم قد فرق النبي ﷺ بينهما في خبر واحد فلا يجوز الجمع بين مافرق الشارع بينهما ولا قياس ما أمن بالتقاطه على ما منع منه

(فصل) ولا فرق بين أن مجدها عصر أو مهلكة وقال مالك وا وعبيد وابن المنذر في الشاة

ولنا قول النبي ﴿ عَيُنْكُنُّو فَانْ جَا صَاحِبُهَا وَالْا فَهِيمَالَ اللَّهُ وَتِيهُ مَنْ بِشَا. ﴾ فجملها من المباحات، ولانه لو مات لم يعزل من تركته بدلما ولا يستحق أن بأخه من الركا: بب الغرم ولا يلزمه أن يوصى به ولا يمتنع وجوب الزكاة في ماله بسبب الدين ولا يُثبت شي من أحكام الدين فيحقه وانتفاء أحكامه دايل على انتفائه ، وقال القاضي يمنع ذلك وجوب الزكاة ولانه لو ملكهــا بعوض لم يزل ملكه عنها عجى صاحبهاء رلو وقف ملكه لها على رضاه بالمعاوضة واختياره لاحدهما كالقرض والاس بخلاف ذلك وانما يستحق صاحبها المطالبة بعد محييه بشرط تلفها فانبها لوكانت موجودة لاخذها ولم يستحق لها بدلا ، وإن كانت تاامة تجدد له ملك الطابة ببدلها كا يتحدد له الملك فيها لو كانت موجودة وكما يتجدد له الملك في نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وفي بدله إن كان معدوما وهذا أشبه عدةُ نتنا ربه يبطــل ماذكروه ، وأما القرض فانه لما ثبت بدله في الذمة لم يعد الملك له في المقرض إلا برضا. المقرض واختياره

(فصل) وكلماجازالتقاطه ملك بالتعريف عند تهامه أثمانا كانت أو غيرها : هذا كلام الحرقي فان الفظه عام في كل الفظه وقد نقل ذلك عن أحد فان محد بن الحسكم روى عنبه في الصباد يقم في شصه الكيس أو النحاس يعرفه سنة فان جا. صاحبه والا فهو كسائر ماله وهـ ذا نص في النحاس. وقال الشريف بن أبي موسى عل حكم العروض في التعريف وجواز التصرف فيها بعد ذلك حكم الاثبان؟

وجد في الصحرا. اذبحها وكامها وفي الصر ضمها حتى يجدها صاحبها لان النبي ﷺ قال ﴿ فِي لَكُ أولاخيك أو للذئب ، ولا يكون الذئب في المصر

وانا أن النبي عَيَالِيَّةِ أمر بأخذها ولم يغرق رلم يستغصل ولو افترق الحال لاستغصل ولانها لقطة فاستوى فيها المصري وغيره كسائر المتطات ،وقولهم لايكون الذئب في المصر قلنا كونها الذئب في الصحراء لاينم كونما الهيره في المصر ، ومتى عرفها حولاً ملكها ، وذ كرالة ضي وابوالخطاب عن أحمد رواية أنه لايملكها ولعلها الرواية التي منم من التقاطها فيها

والما قوله عليه السِلام «هي لك» أضافها اليه بلام المَّايك ولان النقاطها مباح فملكت بالتعريف كالأنمان ، وقد حكاء ابن المنذر اجماعا

﴿ مسئلة ﴾ (فمن لا يأمن نفسه عليها ليس له أخذها فان أخذها لزمه ضانها ولا يملكهاوان عرفها) إذا النقط لقطة عازما على عملكها بغير تعريف فقد فعل محرما ولا يحل له أخذها يهذه النية فإن أخذها لزمه ضمانها سوا. تلفت بتفريط أو بغير تفريط، ولا يملكها وأن عرفها لانه أخذ مال غيره على وجه ليس له أخذه فهو كالماصب نص عليه أحد ، وبحت مل أن علكها لان ملكها بالتمريف والالتقاط وقد وجدا فيملكها بذلك كالاصطياد والاحتشاش اذا دخل ملك غيره بغير اذنه فاصطاد أو احتش (الجزء السادس) · ({X}) (المغنىوالشرح الـكبر)

على روايتين أظهرهما أنها كالانهان ولا أعلم بين أكثر أهل العلم فرقا بين الانمان والعروض في ذلك ، وقال أكثر أ صحابنا لانهاك العروض بالتعريف. قال القاضي نص أحمد على هذا في رواية الجماعة واختلفوافيما يصنع بها فقال أبو بكر وابن عقبل بعرفها أبداً. وقال القاضي هو بالخيار بين أن يقيم على تعريفها حتى يجبيء صاحبها وبين دف باالى الحاكم ابرى رأيه فيهارهل له يعها بعد الحول ويتصدق بها على روايتين ، وقال الحلال كل من روى عن أحمد أنه يعرفه سنة ويتصدق به والذي نقل أنه يعرف ابدا قول قديم رجع عنه ، واحتجوا بما روي عن ابن عمر وابن عباس وابن مسمود مثل قولهم ولانها لقطة لانهاك في الحرم فلا تدلك في غيره كالابل . ولان الخبر ورد في الانهان رغبرها لا يساويها لعدم الغرض المتعلق بعينها فشلها يقوم مقامها من كل وجه بخلاف غيرها

ولماً عوم الاحاديث في المقطة جيمها قان الذي وَيَطْلِقُهُ سئل عَن القطة فقال «عرفهاسنة - ثم قال في آخره - فا تنفع بها أو فشانك بها » وفي حديث عياض بن حمار «من وجد لنطة » وهو انظام، وروى الجوزجاني والاثرم في كتابيها قالا حدثنا أبو نعيم ثنا هشام بن سعد قال حدثني عرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال أتى وجل وسول الله وَيُطِينِهُ فقال يارسول الله كيف ترى في متاع وجد في الطربق الميتا، أو في قرية مسكونة ? فقال عرفه « سنة قان جا. صاحبه وإلا فشأنك به » ودويا أن سفيان بن عبد الله وجد عيبة فأنى بها عمر بن الحطاب نقال عرفها سنة قان عرفت وإلا فأبي الله في الكورا في قرية مسكونة الله عمر بن الحطاب نقال عرفها سنة قان عرفت وإلا في الله وجد عيبة فأنى بها عمر بن الحطاب نقال عرفها سنة قان عرفت وإلا في الله في الكورا في المناسة قان عرفت والله في الكورا في المناسة قان عرفه الله وجد عيبة فأنى بها عمر بن الحسلام الله عرفها سنة قان عرفة والله في الكورا في المناسة قان عرفة والله في المناسة قان عرفة والله في المناسة قان عرفه الله في المناسة قان عرفه والله في المناسة قان عرفه و الله و المناسة قان عرفه و الله في المناسة قان عرفه و الله و الله و المناسة قان عرفه و المناسة قان عرفه و المناسة قان عرفه و المناسة قان عرفه و المناسة و المناسة و المناسة و المناسة قان عرفه و المناسة و المناسة

منه ملك الصيد والحشيش وان كان دخوله محرمًا كذا ههنا ، ولان عوم النص يتناول هذا الملتقط فيثبت حكمه فيه ولا نا لواعتبر نا نية لتعريف وقت الالتقاط لامترق الحال بين العدل والعاسق والصبي والسفيه لان الغالب على هؤلاء الانتقاط للتمليك لا للنعريف

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ ومن أمن نفسه عليها وقوي على أهريفها فله أخذها ﴾

لماذ كرنا والافضل تركما قاله أحد روي معنى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وبه قال جابر بن زيد والربيع بن خشم وعطاء ، وقال ابو الخطاب اذا وجدها عضيمة وأمن نفسه عليها فالافضل أخذها وهذا قول الشانعي وعنه أنه يجب أخذها لقول الله تعالى (والمؤمنون بعضهم أوليا بعض) وإذا كان وليه وجب عليه حفظ ماله كولي اليتم، وعمن رأى أخذها سعيد بن المسيب والحسن بن صالح وأبوحنيفة وأخذها أبي بن كعب وسويد بن غفلة رقال مالك ان كان شيئاله بال يأخذه أحب إلي وبعرفه ولان فيه حفظ مال المسلم عايه فكان أولى من نضيبعه كتخليصه من الفرق

ولنا قول ابن همر وابن عباس ولا يعرف لها مخالف في الصحابة ولانه يعرض نه مهلاً كل الحرام وتضييع الواجب من تعريفها وأدا. الامانة فيها فكان تركه أولى وأسلم كولاية مال اليتهم وماذكروه يبطل بالضوال قاله لا بجوز أخذها مع ماذكروه وكذلك ولاية مال الايتام

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ ومتى أخذها تم ردها الى موضعها ضمنها ﴾

الجوزجاني الم تعرف فلقيه العام المقبل فذ كرها له فقال عرجي الك ان رسرل الحة صلى الله عليه وسلم أمرنا بذلك ورواه النسسائي أيضا ، وهذا نص في غير الانمان وروى الجوزجاني باسناده عن الحرين أمرنا بذلك ورواه النسسائي أيضا ، وهذا نص في غير الانمان وروى الجوزجاني باسناده عن الحرينة الصباح قال كنت عند ابن عمر بكة إذ جاء رجل فقال ان شت قومته قيمة عدل ولبسته وكنت له فل بعرفه أحد وهذا بوم البروية ويوم يتفرق الناس فقال ان شت قومته قيمة عدل ولبسته وكنت له ملك بالتمريف كالانجال صاحبه دفعت اليه تمنه وإن لم يحيى له طالب فهو الك إن شت ، ولان ماجاز التقاطه انها له المنه كالانجال المن معنوع ثم هو منقوض بالانهان ولا يصبح قياسها على الابل لان معها حذا ما وسقا ها ترد الماء وتأكل الشجر حتى بأنيها رمها ولا يوجد ذلك في غيرهاولان الابل لانجوز التقاطها فلا تملك به وعهنا يجرز انتقاطها أيه فلايتنظها إلا منشد ولهذا لم تملك الاثبان بالتقاطها فيه فلايلزم أن لا تملك لان الحرم ميز بكون لقطته لاياتنظها إلا منشد ولهذا لم تملك الاثبان بالتقاطها فيه فلايلزم أن لاتملك العمومه ، وإن ورد فيها ص خاص فقد روي غير عام فيعمل بهما ثم قد روينا نصا خاص في العروض فيجب العمل بعمومه ، وإن ورد فيها ص خاص فقد روي غير عام فيعمل بهما ثم قد روينا نصا خاص في العروض فيجب العمل بعمومه ، وإن ورد فيها ص خاص فقد روي غير عام فيعمل بهما ثم قد روينا نصا خاص في الماروض فيجب العمل بعمومه ، وإن ورد فيها ص خاص فقد روي غير عام فيعمل بهما ثم قد روينا نصا خاص في العروض فيجب العمل في معناها كسائر في معناها كسائر النصوص التي عقل معناها ووجد في غيرها وههنا قد وجد المعنى يقاس عليها ماكان في معناها كسائر النصوص التي عقل معناها ووجد في غيرها وههنا قد وجد المعنى على المعناق وحدد المعنى المعناق وحدد المعنى المعناق وحدد المعناق المعناق المعناق وحدد المعناق المعناق وحدد ال

روي ذلك عن طاوس وبه قال الشافعي ،وقال مالك لاضانعليه لأنه رويعن عمر أنه قال لرجل وجد بعيراً أرسله حيث وجدته رواه الاثرم ولما روي عن جرير بن عبدالله أنه رأى في بقره بقرة قلد لحقت مها فأمر مها فطردت حنى توارت

ولنا أنها امانة حصات في يده لزمه حفظها وتركها تضييعها فأما حديث عمر فهو في الضالة التي لا يحل أخذها، فاذا أخذه احتمل ان له رده الى مكانه ولاضان عليه لهذه الآثار ولانه كان واجبا عليه تركه في مكانه ابتداه فكان له ذلك بعد اخذه ومحتمل ان لا يبرأ من ضانه برده لا نه دخل في ضانه فلم يبرأ برده الى مكانه كالسروق ومايجوز انتقاطه ، فعلى هذا لا يبرأ الا برده الى الامام أو نائبه وأما عمر فهو كان الامام فاذا أمر برده فهو كأخذه منه وحديث جرير لا حجة فيه لانه لم يأخذ البقرة ولا اخذها غلامه إنما لحقت بالبقر من غير فعله ولا اختياره ولذلك يلزمه ضانها إذا فرط فيها لانها امانة فهى كالوديمة .

(فصل) فان ضاعت اللقطة من ملتقطها في حول التعريف بغير تفريط فلا ضان عليه لانها أمانة في يده فهي كالوديمة، فان التقطها آخر فعلم أنها ضاعت من الاول فعليه ردها اليه لانه قد ثبت له حق التمول وولاية التعريف والحفظ فلا يزول بالضياع فان لم يعلم الثابي بالحال حتى عرفها حولا ملكها لان سبب الملك وجد منه من غير عدوان فثبت الملك به كالاول ولا يملك الاول انزاعها منه لان الملك

فيجب قيا- ه على المنصوص عليه ،أو نقول ان المهنى ههنا آكد فيثبت الحكم فيه بطريق النايه . بيانه ان الانمان لاتناف مضي الزمان عليها وانظار صاحبها بها أبداً والعروض تناف بذلك في النداء عليها دائما هلاكها وضياع ما لينها على صاحبها بدفع قيمتها وسائر الناس في إباحة الانتفاع بها وملكها بعد التعريف حفظا لما لينها على صاحبها بدفع قيمتها اليه وتقع الهيره فيجبذلك انهي النبي عليه والمناعة المال ولما فيه من المصلحة والحفظ لمال المسلم عليه وعلى أخيه ولان في إثبات الماك فيها حناء لى التقاطها وحفظها وتعريفها لكونه وسيلة الى الملك المنصود للآدمي وفي نني ملكها تصييع لها لما في النقاطها من الحظر والمشقة والكلمة من غير نفع بصل اليه فيؤدي الى أن لا إنقطها أحداثه ريفها فتضيع، وما ذكروه الخطر والمشقة والكلمة من غير نفع بصل اليه فيؤدي الى أن لا إنقطها أحداثه ريفها فتضيع، وما ذكروه في الفرق ماني بالشاة فقد ثبت الملك فيها مع هذا الفرق، ثم يمكننا أن نقيس على الشاة فلا بحصل هذا الفرق بين الاصل والفرع والله أعلم، ثم قلب دليلهم فقول لقطة لانهاك في الحرم فما أبيح التقاطه منها الفرق بين الاصل والفرع والله أعلم، ثم قلب دليلهم فقول لقطة لانهاك في الحرم فما أبيح التقاطه منها الخرق بين الاصل والفرع والله أعلم، ثم قلب دليلهم فقول لقطة لانهاك في الحرم فما أبيح التقاطه منها الخرق بين الاصل والفرع والله أعلم، ثم قلب دليلهم فقول لقطة لانهاك في الحرم فما أبيح التقاطه منها الخرق بين الاصل والفرع والله أعلم، ثم قلب دليلهم فقول لقطة لانهاك في الحرم فما أبيح التقاطه منها الفرق الحل كالابل

مقدم على حق المملك فاذا جاء صاحبها أخذها من الثاني وليس له مطالبة الاول لانه لم ينرط، وان علم الثانى الاول فردها اليه فأى اخذها وقال عرفها انت فعرفها ملكها أيضاً لان الاول ترك حقه فسقط ، وإن قال عرفها في فغهل فهو نائيه في التعريف ويملكها الاول لانه وكله في التعريف فسح كا لوكانت في يد الاول ، وإن قال عرفها و تكون بيننا ففعل صح أيضاً وكانت بينهما لانه أسقط حقه من نصفها ووكله في الرقي ، وإن قصد الثاني بالتعريف تملكها لذه هد دون الاول احتمل و حبين (احدها) يملكها اثناني لان سبب الماك وجد منه فحلكها كا لو أذن له الأول في نعريفها لنفسا (والثاني) لا يملكها لان ولاية انتعر ف لاول أشبه مالو غصبها من المائقط غاصب فعرفها وكذاك الحكم اذا علم الثاني بالاول فعرفها ولم يعلمه بها. ويشبه هذا من تحجر مواتا اذا سبقه غيره الى ماحجره فأحياه بغير اذنه ، فأما إن غصبها غاصب من الملتقط فعرفها لم يملكها وجها واحدا لانه تعدى بأخذها ولم يوجد منه عبب عملكها فان الالتقاط من جملة السبب ولم يوجد منه، يفارق هذا اذا التقطها ثان فانه وجد منه الانتقاط والتعريف

(فصل) ومن اصطاد مدكمة من البحر فوجد فيها درة أو عنبرة أو شيئا بما يكون في البحر فهو الصياد لان ذلك يكون في البحر ، قال الله تعالى (وتستخرجون حلية تلبسونها) ولان الاصل عدم ملكها لغيره ، قان باعها الصياد ولم يعلم فوجده المشتري في بطنها فهو العبياد نص عليه أحمد لانه اذا لم

مكة ﴿ لأَعِلْ ساقطتها إلا لمنشد ﴾ متفق عليه . وقال أبو عبيد المنشد المه, ف والناشدالطالب وينشد *اصاخة الناشد للمن يمرن معنا الاتحل لنطة مكة الالمن يعرفها لانها خصت مهذا من سائر البلدان وروى يعقرب من شيبة في مسنده عن عبيد الرحمن من عبَّان النبي أن النبي عَيَالُيَّةِ عَهِي عن لقطة الحاج قال ان وهب يعني يتركها حتى مجدها صاحبها . رواه أ و داود أيضاً ، ووجه الرواية الاولى عموم الاحاديث وانه أحد الحرمين فأشبه حرم المدينة ولانهــا أمانة فلر يختلف حكما بالحل والحرم كالوديعة وقول النبي عِلَيْكُمْ ﴿ الا لمنشد ﴾ محتمل أن يريد الا لمنء فها عاما وتخصيصها بذلك لتأكدها لالتخصيصها كقوله عليه السلام « ضالة المسلم حرق النار ، وضالة الذمي مقيسة عليها

(فصل) اذا التقط لقطة عازما على تملكها بغير تعريف فقد فعل محرما ولا يحل له أخذها يهذه النية فاذا أخذها لزمه ضانها سوا. تلفت بتفريطه أو بغير تفريط ولا يملكها وان عرفها لانه أخذمال غيره على وجهلا بوزله أخذ، فأشبه الفاصب نص على هذا أحدو محتمل أن يملكها لانملكها بالتعريف والالتقاط وقد وجد فيملكها به كالاصطياد والاحتشاش فابه لو دخل حائطا لغيره بغير أذنه فاحتش أو اصطاد منه صيداً ملكه وإن كان دخوله محرما كذا ههذا ، ولأن عموم النص يتماول هذا الملتقط فيثبت حكه فيه ولاننا لو اعتبرنا نية التعريف وقت الالتقاط لافترق الحال بين المدل والفاسق والصبي والسفيه لاز الغالب على هؤلاء الالتقاط التملك من غير تعريف

يهلم به فما باعه ولا رضي بزوال ما كه عنه فأشبه من باع داراً له مال مدفون فيهاءفان وجد دراهم أو دنانير فهي لقطة لان ذلك لايخلق في البحر ولا يكون إلا للاّ دمي فكان لقطة كما لو وجده في البجر وكذلك آلحكم فيالدرة والعنبرة اذاكان فبهاأثر لآدمي كالمثقوبة والمتصلة بذهب أو فضة أو غيرهما أو كانت العنبرة تفاحة ونحو ذلك عما لابخلق عليه في البحر تكون لقطة لانها لم تقع في البحر حتى تثبت اليد عليها فهي كالدينار فمني وجدها الصياد فعليه تعريفها لانه ملتقطها ، وإن وجدها المشتري فالتعريف علية لانه واجدها ولا حاجة الى البداية بالبائم فانه لايحتمل أن تكون السمكة ابتلعت ذلك بعد اصطيادها وملك الصياد لها فاستوى هو وغيره ، فأما إن اشترى شاة ووجد في بطنها درة أو عنبرة أو دنانبر أو دراهم فهو اقطة يعرفها ويبدأ بالبائع لانه بحتمل أن تكون ابناءتها من ملكه فيبدأ به كقولنا فيمن اشترى داراً فوجد فيها مالا مدفوناً ، وإن اصطاد السمكة من غيرالبحر كالنهر والمين فحكمها حكم الشاة في أزماوجد في بطنها منذلك فهو لقطة لان ذلك لا يكون إلا في البحر عادة ، ويحتمل أن النهر أذا كان متصلا بالبحر فهو كما لو صادها منه لأنها قد تبتلع ذلك في البحر ثم تخرج الى النهر وإن لم يكن متصلا به فهو لقطة ويحتمل أن يكون الصياد لقول الله تمالى (ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حاية تلبسونها).

(فصل) وإن وجد عنبرة على الساحل فهي له لانه يمكن أن البحر ألقاها والاصل عدم الملك

﴿ مسئلة ﴾ قال (وحفظ وكائها وعفاصها وحفظ عددها وصفتها)

الاصل في هذا قول الذي ويتياني في حديث زيد بن خالد هاء رف وكا ها وعفاصها ، وقال في حديث أبي بن كمب أنه قال وجدت ما ته دينار فأ تبت بها الذي ويتياني فقال ها وعز ما جولا ، فها حولا نام تمرف فرجعت اليا فقال هاء من عدتها وعا ها ووكا ها واخلطها بالتي فيتياني فقال هاء و في المنطق واخلطها بالتي فيتياني فقال ها و عنه وفي غيره أمر بمعر فن صفاتها بعد التعريف وفي غيره أمر بمعر نتها حين التقاط التم يف وهو الاولى ايد على عند عام ذلك ، فاذا جا صاحبها فنه باغلب على ظنه صدته فيجوز الدفع البه عين أخر معرفة ذلك إلى حين فنها حين باغيها جازلان المقصود محصل بمعرفتها حينها في وجه وان لم يحي ما البها فأراد التصرف فيها بعد الحرل لم بحز له حتى بعرف صفاتها لان عينها منعدم بالتصرف فلا يبتى له سبيل إلى معرفة صابها إذا جا ، صاحبها يوكذلك إن خلطها بما له على وجه بالتصرف فلا يبتى له سبيل إلى معرفة صابها إذا جا ، صاحبها يوكذلك إن خلطها بما له على وجه التميز منه فيكون أمر النبي ويتياني لأ في بمهرفة صفاتها عند خلطها بماله أمر إيجاب مضيق وأمر ولزيد ابن خالد بمعرفة ذلك حين الالتقاط واجب موسعاً واقد أعلم ، قال القاضي بنبغي أن يعرف جنسها دراهم أو دنانير ونوعها ، وان كانت ثيابا عرف المافتها وجندها ويعرف قدرها بالمد والوزن أو بالمدد أو الذرع ويعرف المقد عليها هل هو عقد واحد أو أكثر أنشوطة أو غيرها وبعرف صمام بالمدد أو الذرع ويعرف المقد عليها هل هو عقد واحد أو أكثر أنشوطة أو غيرها وبعرف صمام الذي تلبسه

فيها فكانت مباحة لآخذها كالصيد ، وقد روى سعيد عن اسهاعيل بن عياش عن معادية بن عمر و الصدري قال أقى بحر عدن عنبرة مثل البعم فأخذها ناس بعدن فكتب الى عمر بن عبد العزيز فكتب الينا أن خذوا منها الحنس وادفعوا البهم سائرها وإن باعر كوها فاشروها فأردنا أن نزنها الم غجد ميزانا يخرجها فقطعناها الخنس وادفعوا البهم سائرها وإن باعر كوها فاشروها فأردنا أن نزنها الم غجد ميزانا يخرجها فقطعناها المنتن ووزناها فوجدناها سيائة رطل فأخذنا خميها ودفعنا سائرها البهم ثم اشتريناها مخمسة آلاف دينار وبعثنا بها الى عمر فلم يلبث إلا قليلا حتى باعها بثلاثة وثلاثين ألف دينار فصل) وإن صاد غزالا فوجده مخضوبا أو في عنقه خرزا أو في أذنه قرط ونحو ذلك مما يدل على ثبوت اليد عليه فهو لقطة لان ذلك يدل على انه كان مملوكا ، قال أحمد فيمن ألقى شبكة في البحر فوقعت فيها سمكة فجذبت الشبكة فرت بها في البحر فصادها رجل قان السمكة له والشبكة يعرفها ولم علكها صاحبها فيمل الشبكة لكون شبكة لم تثبتها فبقيت على الاباحة ، وهكذا لو نصب نخا أو شركا فوقع ولم علكها صاحبها في لقطة ، وقال أحمد في رجل انتهى الى شرك فيه حمار وحش أو ظبي قد شارف الموت فيه صاحبها فعي لقطة ، وقال أحمد في رجل انتهى الى شرك فيه حمار وحش أو ظبي قد شارف الموت فيلصه و فيعه فهو لصاحبها فان لم باذيا أو في المبائة والمن السبها ، وإن كان باذيا أو في المبائة فهو لمن نصاحها ، وان كان باذيا أو

(فصل) وبستحب أن يشهد عليها حين مجدها تال أحمد رحمه الله لا أحب أن يمسها حتى يشهد عليها فظاهر هذا أنه مستحب غير واجب وأنه إن لم بشهد عليها لاضان عليه وبهذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة إذا لم يشهد عليها ضمنها لقول رسول الله ويتلاقي و من وجد لقطة فليشهد ذا عدل أو أو ذوي عدل ه وهذا أمر يقتضي الوجوب ولانه أذا لم بشهد كان الظاهر أنه أخذها لنفسه

ولنا خبر زيد بن خالدوأبي بن كعب قانه أمرهما بالتهريف دون الاشهاد ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة فلو كان واجباً لبينه النبي ويتطابق سيا وقد سئل عن حكم القطة فلم بكن ليخل بذكر الواجب فيها فيتمين حمل الامر في حديث عياض على الندب والاستحباب ولانه أخذ أمانة فلم بفتقر الم الاشهاد كالوديعة، والمهني الذي ذكروه غير صحيح فانه اذا حنظها وعرفها فلم يأخذها لنفسه وقائدة الاشهاد صيانة نفسه عن الطبع فيها وكتمها وحفظها من ورثنه ان مات ومن غرمائه ان أفلس واذا أشهد عليها لم يذكر للشهود صفاتها لئلا يتذاعر ذلك فيدعيهامن لا يستحقها ويذكر صفاتها كا قلمنا في التعريف ولكن يذكر للشهود مايدكره في النعريف من الجنس النوع قل أحد في رواية صالح وقد سأله اذا في التعريف ولكن يذكر للشهود مايدكره في التعريف من الجنس النوع قل أحد في رواية صالح وقد سأله اذا في التعريف ولكن يندكر الشهود على حفظها بقليه قان الاسان عرضة ان يكتب صفاتها ليكون أثبت له الخافة أن ينساها ان اقتصر على حفظها بقليه قان الاسان عرضة انسيان

صقرا أو عنابا وسئل عن بازي أو صقر أو كلب مالم أو فهد ذهب عنصاحبه فدعاه الم يجه ومن في الارض حتى أنى لذلك أيام فأنى قرية فسقط على عائط فدعاد رجل فأجابه قال برده على صاحبه كالرض حتى أنى لذلك أيام فأنى قرية فسقط على عائط فدعاد رجل فأجابه قال برده على صاحبه فجهه لصاحبه لانه قدملكه أفلم يزل ملكه عنه بذهابه، والسمكة في الشبكة لم يكن ملكها ولا حازها ، وكذلك جعل ماوقع في ألم يذل ملكه عنه المجالة من الصقر والعقاب لصاحب الحبالة ولم يجعله ههنا لمن وقع في شركه لان هذا فيا علم انه قد كان مملوكا لانسان فذهب وانه بهلم هذا بالخبر أو بوجود مايدل على الملك فيه كوجود السير في رجله أو آثار التعليم مثل استجابته لذي يدءوه ونحو ذلك فان لم يوجد مايدل على انه مملوك فهو لمن صاده لان الاصل إباحته وعدم الملك فيه

(فصل) ومن أخذت ثيابه في الحمام ووجد بدلها أو أخد مداسه رترك له بدله لم يملكه بذلك قال أحمد فيمن سرقت ثيابه ووجد غيرها لم يأخدها فان أخدها عرفها سنة ثم تصدق بها أنها قال ذلك لان آخد الثياب لم يقع بينه وبين مالكها معاوضة نقتضي زوال ملكه عن ثيابه فاذا أخدها قد أخد مال غيره ولا يعرف صاحبه فيعرفه ويتصدق به كالصدقة بالقطة ، قال شيخنا ومحتمل أن ينظر في حدا فان كانت ثم قرينة تدل على السرقة بأن مكون ثيابه أو مداسه خيرا من المتروك له وكانت بما لايشتبه على الا خد بثيابه ومداسه فلا حاجة الى التعريف لان التعريف انها جمل على المال الضائع من ربه لها له ويأخذه ، وتارك هدا عالم به راض ببذله عوضا عما أخذه ولا يعترف انه له فلا محصل من ليعلم به ويأخذه ، وتارك هدا عالم به راض ببذله عوضا عما أخذه ولا يعترف انه له فلا محصل من

(مسئلة) قال (فان جاء ربها فوصفها له دفعت اليه بلا بينة)

يعني اذا وصفها بصفاتها المذكورة دفعها اليه سوا. غلب على ظنه صدقه أو لم يفلب وبهذا قال مالك وأبو عبيد وداود وابن المنذر وقال أبو حنيفة والشافعي لا بحبر على ذلك الا ببينة ولا يجوز له دفعها اليه اذا غلب على ظنه صدقه قال أصحاب الرأي ان شا. دفعها اليه وأخذ كفيلا بذك لان النبي عَلَيْكِيْنَةُ قال 2 البينة على المدمى ؟ ولان صفة المدعى لا يستحق بها كالمفصوب

ولنا قول النبي وَلِيَالِيَّةِ ﴿ فَانَ جَاكُ أَحَدَ عَبْرِكَ بَعَدَدُهَا وَوَعَاتُهَا وَوَكَانُهَا فَادَفُهَا الَّهِ ﴾ قال ابن المنذر هذا الثابت عن رسول الله ولي الله ولا أقرل رواد ابن القصار فان جاء باغيها ووصف عناصها وعددها فادفعها اليه وفي حديث زيد الذي ذكرنا. ﴿ اعرفوكا ها وعناصها ثم عرفها سنة فان تحرف فاستنفان المعرف فاستنفقها وان جاء طالبها يوما من الدهر فأدها اليه يعني أذا ذكر صفاتها لان ذلك هو المذكور في صدر الحديث ولم يذكر البيئة في شي، من الحديث ولو كانت شرطا لا فع لم يجز الاخلال به ولا أمر فالدفع بدونه ولان اقامة البيئة على القطة تتعذر لانها انما سقطت حال الغفلة والسهو فتوتف دفها منم لوصر لها الى صاحبها أبداً وهذا ينوت مقصود لالنقاط ويفضي الى تضبيع أموال الناس وما هذا سبيله

تعريفه قائدة فاذاً ليس بعضوص عليه ولا هو في معنى المنصوص، وفيا بصنم به ثلاثة أوجه (أحدها) يتصدق بها على ماذكرنا (والثاني) أنه يباح له أخذها لان صاحبها في الظاهر تركها له بادلا إباها عوضا هما أخذه فصار كالمبيح له أخذها باسانه فصار كن قبر إنسانا على أخد ثوبه ودفع اليه درهما (والثالث) برفعها إلى الحاكم ليبيعها وبدفع اليه تمنها عوضا عن ماله ، و لوجه الثاني أقرب إلى الرفق مالناس لان فيسه نفعاً لمن سرقت ثبابه بحصول عوض عنها ونفعاً للسارق بالتخفيف عنه من الأم وحفظاً لهذه الثياب المتروكة من الضياع ، وقد أباح بهض أهل العلم فيمن له على انسان حق من دين الوغصب أن يأخذه أولى، وإن كانت ثم قرينة دالة على أن الآخذ الثياب عا أخذها ظنا منه الهاثيابه مثل أن تكون المتروكة مثل المأخوذة أو خيراً منها وهي مما تشتبه بها فينبغي أن يعرفها همنا لازصاحبها لم يتركها عدا التعريف اذا لم تعرف ففيها الاوجه الثلاثة الذكورة الا أننا اذا قلنا يأخذها أو يبيعها الحاكم ويدفع التعريف اذا لم تعرف ففيها الاوجه الثلاثة الذكورة الا أننا اذا قلنا يأخذها أو يبيعها الحاكم ويدفع اليه ثمنها فله أن بشركها عوضاً عما أخذه فانه لم يأخذه غابه أنها أن بشربها بشمن في ذمه ويسقط عنه من ثمنها ما قابل بدفعها إلى الحاكم ليبيعها ويدفع اليه ثمنها فله أن بشهربها بشمن في ذمه ويسقط عنه من ثمنها ما قابل بدفعها إلى الحاكم ليبيعها ويدفع اليه ثمنها فله أن بشهربها بشمن في ذمه ويسقط عنه من ثمنها ما قابل في ويتصدق ما الماقية

يسقط اعتبار البينة فيه كالانفاق على اليتيم والجم بين هذا القول وبين تفضيل الالتقاط على تركه متناقض جداً لان الالتقاط حينئذ يكون تضييعا لمال المسلم يقينا واتعابا لنفسه بالتعريف الذي لايفيد والمخاطرة بدينه بتركه الواجب من تعريفها وما هذا سبيله بجب أن يكون حراما فكيف يكون فاضلا وعلى هذا نقول لو لم بجب دفعها بالصفة لم بجز النقاطها لما ذكرناه وقول النبي وليالية والبينة على المدعي يعني اذا كان ثم منكر لقوله في سياقه «والبين على من أنكر ولا منكرها هناعلى أن البينة تختلف وقد جعل النبي وليالية بينة مدعي القطة وصفها فاذا وصفها فقد أقام بينته وقياس المقطة على المفصوب غبر صحبح فأن البراع ثم في كونه منصوبا والاصل عدمه وقول المنكر يعارض دعواه فاحتيج الى البينة وههنا قد ثرجح صدق فينبغي أن يدفع اليه

(فصل) فان وصفها اثنان اقرع بينها فن وقعت له القرعة حلف أنها له وسلمتاليه وهكذاان أقاما بينتين أقرع بينها فن وقعت له القرعة حلف ودفعت اليه ذكره القاضي وقال أبو الخطاب نقسم بينها لانها تساويا فيما يستحق به الدفع فتساويا فيها كا لو كانت في أيديهما والذي قلنا ، أصحوأشبه بأصولنا فيما اذا تداعيا عينا في يد غيرهما ولانها تداعيا عينا في يد غيرهما وتساويا في البينة أو في عدمها فتكون لمن وقعت له القرعة كا لو ادعيا وديعة في يد انسان فقال في لاحد كالاأعرفه عيناوفارق

(المغنى والشرح الكبير) ((٢٦) (الحزء السادس)

⁽ فصل) نقل الفضل ابن زياد عن احمد اذا تنازع صاحب الدار والساكن في دفن في الدارفقال كل منها انا دففته يبين كل واحد منها ما الذي دفن فيكل من اصاب الوصف فهوله وذلك لان مايوجد من الدفن في الارض مما عليه علامة للسلمين فهو لقطة واللقطة تستحق بوصفها ولان المصيب الوصف في الظاهر هو من كان ذلك في يده فكان احق به كالوتنازعه اجنبيان فوصفه احدهما

⁽ فصل) ومن وجد لقطة في دار الحرب فكان في جيش فقال احمد يعرفها سنه في دار الاسلام لان الموال اهل الحرب مباحة و يجوز ان تكون لمسلم وقد لا يمكنه المقام في دار الحرب لتعريفها ومعناه والله اعلم انه يتم التعريف في دار الاسلام فاما ابتداء التعريف فيكون الحيش الذي هو فيه لانه يحتمل ان تكون لاحدهم فأذا قفل اتم التعريف في دار الاسلام فأما ان دخل دارهم بأ مان فينبغى ان يعرفها في دارهم لان اموالهم محرمة عليه فاذا لم تعرف المكها كا علكها في دار الاسلام وأن كان في الجيش طرحها في المقسم بعد التعريف لانه وصل اليها بقوة الجيش فأشبهت مباحات دار الحرب إذا اخذ منها شيئافان دخل اليهم متلصصاً فوجد لقطة عرفها في دار الاسلام لان اموالهم مباحة له ثم يكون حكها حكم غنيمته و يحتمل ان تكون غنيمة له لا تحتاج الى تعريف لان المؤاهم أمواهم واموالهم غنيمة والله الم

ما اذا كانت في أيديهما لان يدكل واحدمنها على نصفه فرجح قوله فيه وان وصفها انسان فأقام آخر البينة أنها له فعي لصاحب البينة لانها أقوى من الوصف فان كان الواصف قد اخذها انبزعت منه وردت الى صاحب البينة لاننا تبينا أنها له فان كان قد هلكت فاصاحبها تضمين من شاء من الواصف أوالدافع اليه وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي ويتخرج أن لا يلزم الملتقط شيء وهذا قول ابن القامم صاحب مالك وأبو عبيد لانه فعل ما أمر به لانه أمين غير مفرط ولا مقصر فلا يضمن كما لو دفعها بأمر الحاكم ولانالدفع واجب عليه فصار الدفع بغير اختياره فلم يضمنها كما لو أخذها كرها

ولنا أنه دفع مال غيره الى غير مستحقه اختياراً منه فضمنه كالو دفع الوديعة الى غير مالكهااذا غلب على ظنه أنه مالكهافاما ان دفعها محكم حاكم لم يملك صاحبها مطالبة الدافع لانها مأخوذة منسه على سبيل القهر فلم يضمنها كما لو غصبها غاصب ومتى ضمن الواصف لم يرجع على أحد لان العدوان منه والتلف عنده فان ضمن الدافع رجع على الواصف لانه كان سبب تغريمه الا أن يكون الملتقط قد أقر الواصف أنه صاحبها ومالكها فأنه لا يرجع عليه لانه اعترف أنه صاحبها ومستحقها وان صاحب البينة ظلمه بتضمينه فلا يرجع به على غير من ظلمه وان كانت القطة قد تلفت عند الملتقط فضمنه اياهارجع على الواصف بما غرمه وليس لمالكها تضمين الواصف لان الذي قبضه انها هو مال الملتقط لا مال صاحب القطة بخلاف ما اذا سلم المين فأما ان وصفها انسان فأخذها ثم جاء آخر فوصفها وادعاهالم صاحب القطة بخلاف ما اذا سلم المين فأما ان وصفها انسان فأخذها ثم جاء آخر فوصفها وادعاهالم

﴿ مسئلة﴾ وهي على ثلاثة اضرب (حيوان) فيخير بين أكاه في الحال وعليه قيمته وبين بيعه وحفظ عنه وبين تركه والا نفاق عليه من ماله وهل برجع به ? على وجبين وجلة ذلك أن ماتقطالساة وما كان مثلها عما يباح أكله بتخير ملتقطها بين ثلاثة اشيا. (احدها) اكلها في الحال وبعقال مالك وابوحنيفة والشافعي وغيرهم قال ابن عبد البر اجمعوا على ان ضالة الغنم في الموضع المحرف عليها له اكلها اقول النبي ويتلان وهي لك اولاخيك أو الذئب وجلها له في الحال وسوي بينه و بين الذئب والذئب لا يؤخر أكلها ولان في أكلها في أكلها في الحال اغناء عن الانفاق عليها والفرامة في علفها ف كان اكلها اولى واذا اراد اكلها حفظ صفتها وفي ابقائها تضييع الهال بالانفاق عليها والفرامة في علفها ف كان اكلها اولى واذا اراد اكلها حفظ صفتها في جاه صاحبها غرام الله على الله الماء على كساحبها ولا تعريف ما القراب على اللهاء على اللهاء على قوله وقول النبي ويتلان في عديث عبد الله ابن عبد البر عبد المهاء على ان الشاة على ملك صاحبها ولا بجز عملك ها قيمة و تتبعها النفس فتجب غرامها اصاحبها اذا جاء كفيرها ولانها ملك لصاحبها فلم بجز عملكا عليه بغير عوض من غير رضاه كم لوكانت بين البنيان ولانها عين يجب ردها مع بقائها فوجب غرمها عليه بغير عوض من غير رضاه كما لوكانت بين البنيان ولانها عين يجب ردها مع بقائها فوجب غرمها إذا ألفها كالقطة الذهب وكون الذبي ويتلائق قال « هي الك ولا عن وجوب غرامها فانه قد اذن في القطة إذا ألفها كالقطة الذهب وكون الذبي ويتلائق قال « هي الك ولا عن وجوب غرامها فانه قد اذن في القطة الذهب وكون الذبي ويتلائق قال « هي الك ولا عن وجوب غرامها فانه قد اذن في القطة الذا المناز في المناز المنا

يستحق شيئا لان الاول استحقها لوصفه إياها وعدم المنازع فيها وثبتت يده عليها ولم يوجد مايقتضي انتزاعها منه فوجب ابقاؤها له كسائر ماله

(نصل) ولو جاء مدع القطة فلم يصفها ولاأقام بينة أنها له لم يحز دفعها اليه سواء غلب على ظنه صدقه أو كذبه لانها أمانة فلم يجز دفعها الى من لم يثبت انه صاحبها كالوديعة فان دفعها فجاء آخر فوصفها أو أقام بينة لزم الواصف غرامتها له لانه فوتها على ما لكها بتفريطه وله الرجوع على مدعيها لانه أخذ مال غيره ولصاحبها تضمين آخذها فاذاض منه لم برجع على أحدوان لم يأت أحديد عيها فالملتقط مطالبة آخذها بهالانه لا يأمن من مجيء صاحبها في فرمه إياها ولانها أمانة في يده فحلك أخذها من غاصبها كالوديعة

﴿مسئلة﴾ (قال أو مثلها ان كانت قد استهاكت)

وجملة ذلك أن اللقطة في الحول أمانة في يد الملتقط ان تلفت بغير تفريطه أو نقصت فلا ضمان عليه كالوديعة ومتى جاء صاحبها فوجدها أخذها بزيادتها المنصلة والمنفصلة لانها نماء ملكه وأن أتلفها الملتقط أو تلفت بتفريطه ضمنها بمثلها أن كانت من ذوات الامثال وبقيمتها أن لم يكن لها مثل لاأعلم في هذا خلافا وأن تلفت بعد الحول ثبت في ذمته مثلها أو قيمتها بكل حال لانها دخلت في ملكه وتلفت من ماله وسواء فرط في حفظها أو لم يفرط وأن وجد العين ناقصة وكان نقصها بعد الحول

الذهب والورق بعد تعريفها في اكلها وانفاقها وقال دهى تسائر مالك » ثم اجمعنا على وجوب غرامتها كذاك الشاة ولا فرق في اباحة اكلها بين وجدانها في الصحراء أو في المصر وقال مالك وأبو عبيد وأبن المنذر واصحاب الشافعي ليس له أكلها في المصر لانه يكن بيم انخلاف الصحراء

وانا أن ما جاز أكله في الصحرا، جاز في المصر كسائر الما كولات ولان النبي وَلَيْكِيْرُةُ قَالَ هِي الله ولم يستفصل ولان أكلها معلل بماذكرنا من الاستفناء عن الانفاق عليها وهذا في الصحراء (الثاني) تركها والانفاق عليها من ماله ولا يتملكها فان تركها ولم ينفق عليها ضمنها لانه فوط فيها وان أنفق عليها متبرعا لم يرجع على صاحبها فان أنفق بنية الرجوع على صاحبها واشهد على ذلك رجع عليه بما أنفق في إحدى الروايتين نص عليه احمد في رواية المروذي في طيرة أفرخت عند قوم فقضى أن الفراخ لصاحب العابرة وبرجع بالعلف اذا لم يسكن متطوعاً وقضى همر بن عبد العزيز فيمن وجد ضالة فأنفق عليها فجاء ربها فانه بنرم له ما أنفق وذلك أنه أنفق على القطة لحفظها فكان من مال صاحبها كؤنة تجفيف الرطب والعنب ، (والثانية) لا يرجع بشيء وهو قول الشعبي والشافي ولم يعجب الشعبي قضاء هم بن عبد العزيزلانه أنفق على مال غيره بغير اذنه فلم يرجع به كا لو بنى داره ويفارق العنب والرطب فانه قد يكون تجفيفه والانفاق عليه أحظ لصاحبه لان النفقة عليسه داره ويفارق العنب نيتكور الانفاق عليه فربها استغرق ثهنه فكان بيعه واكله أحظ فلذاك لم يرجع

أخذ العين وارش نقصها لان جيمها مضمون اذا تلفت فكذلك اذا نقصت وهذا قول أكثر العلماء الخين حكوا بملكه لها بمضي حول التعريف وأما من قال لا يملكها حتى يتملكها لم يضمنه إياها حتى يتملكها وحكها قبل تملكه والما حكها قبل مضي حول التعريف ، ومن قال لاته لك القطة بحال لم يضمنه إياها وبهذا قال الحسن والنخعي وابو مجاز والحارث العكلي ومالك وابو يوسف قالوا لايضمن وإن ضاعت بعد الحول وقد ذكرنا فيما تقدم دليل دخولها في ملكه ، وقال داود اذا ته لك العين وأتلفها لم يضمنها

وحكي ابن ابي موسى عن احمد انه لوح الى مثل هذا القول لحديث عياض بن حمار عن النبي على الله عن النبي على الله عن النبي على الله يؤتيه من يشاء » فجعله مباحا. وقوله في حديث أبي ابن كمب فان جاء من يعرفها والا فعي كسبيل مالك. وفي حديث زيد « فان جاء صاحبها والا فشأنك بها » وروي فهي لك ولم بأمره برد بدلها

ولنا قول النبي عَلَيْكِنَةُ ﴿ فَانَ لَمْ نَعْرَفَ فَاسَدَفَقَهَا وَلَنَكُنَ وَدَيْعَةُ عَنْدُكُ فَانَ جَاءَ طَالِبُهِ الْ يُومَا مَنَ الدُّهِ فَادَفَعُهَا الله ﴾ وقال الاثرم قال أحمد اذهب الى حديث الضحاك بن عبان جوده ولم يروه أحد مثل مارواه ﴿ ان جَاء صاحبُها بعد سنة وقد أنفقها ردها البه ﴾ لانها عين يلزم ردها لو كانتباقية فيلزمه ضهانها اذا أتلفها كما قبل الحول ولانه مال معصوم فلم يجز اسقاط حقه منه مطلقا كما لو اضطر الى مال

المنفق عليها بما انفق(الثالث) بيمها وحفظ تمنها لصاحبها وله ان يتولى ذلك بنفسه وقال بعضاصحاب الشافعي يبيعها باذن الامام

ولنا انه اذا جازله اكلها من غير اذن فبيمها أولى ولم يذكر اصحابنا لها تعريفا في هذه المواضم وهو قول مالك لقول النبي عَلَيْكَالِيْرُ ﴿ خَذَهَا فَانَمَا هِي لَكَ أُو لَاخِيْكَ أَوْ لَلْذَابِ ﴾ ولم يأمر بتعريفها كما أمر في لقطة الذهب والورق

ولنا انها لقطة لها خطر فوجب تعريفها كالمطعوم الكثير وانما ترك ذكر تعريفها لانه ذكرها بعد بيان التعريف فيها سواها فاستغني بذلك عن ذكره فيها ولا يلزم من جوازالتصرف فيها في الحول سقوط تعريفها كالمطعوم واذاأراد بيعها اوأكلهالزمه حفظ صفتها لحديث زيد بن خالدوسنذكره أن شاء الله (فصل) واذا اكلها ثبتت قيمتها في ذمته ولا يلزمه عزلها لعدم الفائدة فيه فأنها لا تنقل من الذمة في المال المعزول ولو عزل شيئائم افلس كان صاحب القطة اسوة الغرماء ولم يختص بالمال المعزول فأما ان باعها وحفظ تمنها وجاء صاحبها اخذه ولم يشاركه فيه احد من الغرماء لانه عين ماله ولاشيء للمفلس فيه فهو كالوديعة

(مسئلة) (الثاني)مايخشي فساده فيخير بين بيعه وأكله ان كان مما لاءكن تجفيفه كالفأكة التي لاتجفف والطبيخ والحضروات فهو مخير بين اكلهوبيعه وحنظ تمنه ولا بجوزا بقاؤه لا نه يتلف

وذكر أبو الخطاب فيه وجها آخر بناء على المفلس اذا استرجعت منه العين بعد أن زادت زيادة متميزة والولد اذا استرجع أبوه ماوهبله بعد زيادته والصحيح أن الزيادة المملقط لما ذكر ناه وكذلك الصحيح في الموضعين اللذين ذكرهم أن الزيادة لمن حدثت في ما يكه ثم الفرق بينها أنه في مسئلتنا يضمن النقص فتكون له الزيادة ليكون الحراج بالضهان وثم لاضهان عليه فأمكن أن لا يكون الحراج له والله أعلم ومتى اختلفا في القيمة أو المثل قالقول قول الملتقط مع يمينه لان الاصل براءة ذمته مما حلف عليه

(فصل) وإن وجد العين بعد خروجها من ملك المنتقط ببيع أو هبة أو نحوهما لم يكن له الرجوع فيها وله أخذ بدلها لان تصرف الملتقط وقع صحيحا لكونها صارت في المكه وإن صادفها قدرجعت إلى الملتقط بنسخ أو شراء أو غير ذلك فله أخذها لانه وجد عين ماله في يد ملتقطه فكان له أخذه كان وجد الله المرأة وسائر أحكام الرجوع ههنا كحكم كان وج على مانذكره في موضعه أن شاء الله تعالى

(فصل) اذا أخذ القطة ثم ردها الى موضعها ضمنها . روي ذلك عن طاوس وبه قال الشافي

فان تركه حتى تلف ضمنه لانه فرط في حفظه فهو كالوديعة فانأ كله ثبتت القيمة في ذمته على ماذكر نافي الشاة وهذا ظاهر مذهب الشافعي وله ان يتولى بيعه بنفسه وقال اصحاب الشافعي ليس له بيعه الأباذن الحاكم فان عجز عنه جاز البيع بنفسه لانه حال ضرورة فأما مع القدرة على استئذانه فلا يجوز من غير الحانه كان معموم لاولاية عليه فلم يجز لغير الحاكم بيعه كغير الملتقط

ولنا انه مال ابيح للملتقط اكله فأبيح له بيعه كاله ومتي اراد بيعه او أكله حفظ صفاته ثم عرفه عاماً على مانذ كره فان تلف النمن قبل بملكه من غير تفريط او نقص أو تلفت العين او نقصت من غير تفريط فلا ضمان عليه وان تلف او نقص بتفريطه او تلفت القطة بتفريطه فعليه ضمانه وكذلك ان تلف بعد تملكه او نقص وان كان مما يمكن تجفيفه كالعنب والرطب فينظر مافيه الحظ لمالكه فان كان في التجفيف فعله ولم يكن له الاذلك لانه مال غيره فلزمه مافيه الحظ لصاحبه كولي اليتيم فان كان في التجفيف فعله ولم يكن له الاذلك لانه مال غيره فلزمه مافيه الحظ لصاحبه كولي اليتيم في ذاك)

لانه موضع حاجة فان انه قي من ما له رجم به لان النه قة هم نالا نكر ربخلاف نفقة الحيوان فأنها تكرد فو بها استوعبت قيمته فلا يكون لصاحبها حظ في امساكها الاباسقاط النقه وان كان الحظ في بيعه باعه وحفظ تمنه كالطعام الرطب فان تعذر بيمه ولم يمكن تجذيفه تعين اكله كالطبيخ وإن كان اكله انفع اصحابنا ان العروض لا تملك بالتعريف وان هذا كله لا يجوز له اكله لكن مخير بين ويقتضي قول اصحابنا ان العروض لا تملك بالتعريف وان هذا كله لا يجوز له اكله لكن مخير بين

وقال مالك لاضمان عليه لما روى الاثرم عن القعنبي عن مالك عن يحيى بن معيدعن سليمان بن يسار عن ثابت بن الضحاك عن عمر أنه قال لرجل وجد بعيراً أرسله حيث وجدته ، ولما روي عن جرير ابن عبد الله أنه رأى في بقره بقرة قد لحقت مها فأمر مها فطردت حتى توارت

ولنا أنها أمانة حصلت في يده فلزمه حفظها فاذا ضيعها لزمه ضانها كا لو ضيع الوديعة ولامها لما حِصلت في بده نزمه حفظها وتركها تضييعها فأما حديث عر فهو في الضالة التي لاتحل ، فأما مالا بحل التقاطه أذا أخذه فيحتمل أن له رده الى مكانه ولا ضمان عليه لهذه الآثار ولانه كان واجبا عليمه تركه في مكانه ابتداء فكان له ذلك بعد أخذه ويحتمل أن لا يبرأ من ضمانه بردد فانه دخل في ضمانه فلم يبرأ من ضهائه برده الى مكانه كالمسروق وما بجوز النقاطة فعلى هذا لايبرأ الا برده إلى الامام أو نائبه . وأما عمر فهو كان الامام فاذا أمر برده كان كأخذه منه وحديث جرير لاحجة فيه لانه لم يأخذ البقرة ولا أخذها غلامه أنا لحقت بالبقر من غير فعله ولا اختياره

(فصل) وإن ضاعت المقطة من ملتقطها بغير تفريط فلا ضمان عليه لانها أمانة في يده فأشبهت الوديمة فان النقطها آخر فمرف أنها ضاعت من الأول فعليه ردها اليه لأنه قد ثبت له حق النمول وولاية التمريف والحفظ فلا يزول ذلك بالضياع فان لم يعلم الثاني بالحال حتى عرفها حولا ملكها لان سبب الملك وجد منه من غير عدوان فيثبت الملك به كالاول ولا يملك الاول انتزاعهالان الملك مقدم

الصدقة به وبين بيعه وقد قال احمد فيمن وجدفي منزله طعاما لايعرفه : يعرفه مالم يخش فساده فانخشي فساده تصدق به فان جا.صاحبه غرمه وكذلك قال ما لك واصحاب الرأي في لقطة مالا يبقى سنة يتصدق به وقال الثوري ببيمه ويتصدق بثمنه

ولناعلي جواز اكله قول النبي مَتَطَلِيَّةِ فيضالة الغنم دخذهافاناهي،لك اولاخيك اوللذئب ۽ وهذا تجويز للاكل فاذا جاز أكل ماهو محفوظ بنفسه فما يفسد ببقائه ارلى وعن احمد انه يبيم البسيروبرفع الكثير الى الحاكم لان الكثير مال انبره لم يأذن له في بيعه فيكون امره الى الحاكم واما اليسيرفندخله المسامحة ويشق رفعه الى السلطان وربياتضيع عند السلطان

﴿ مسئلة ﴾ (الثالث) سائر المال فيلزمه حفظه ويعرف الجميم بالندا. عليه في مجامع الناس كالاسواق وأبواب المساجدةي اوقات الصلوات حولا كاملا من ضاع منه شيء ار نفقة واجرة المنادي عليه)

وجملة ذلك أن في التعريف فصولًا ستة في وجوبه وقدره وزمانه ومُكانه ومن يتولاه وكيفيته أما وجوبه فهو وأجب على كل ملتقط سواء اراد تملكها أو حفظها اصاحبها الآ في اليسير الذي لانتبعه النفس وقدذ كرناه وقال الشافعي لايجب على من اراد حفظها لصاحبها

ولنا انالنبي ﷺ أمر بهزيد بن خالد وأبي بن كعب ولم بفرق ولان حفظها لصاحبها انها فائدته ايصالها البه وطريقه التعريف أما بقاؤها في يد الملتقط من غير وصولها الى صاحبها فهو وهلا كماسيان ولان امساكها على حق المملك واذا جاء صاحبها فله أخذها من الثاني وليس له مطالبة الاول لانه لم يفرط ، وإن علم الثاني بالاول فردها البه فأبي أخذها وقال عرفها أنت فعرفها ملكها أيضاً لان الاول ترك حقه فسقط وإن قال عرفها وبكون ملكها في فقعل فهر مستديب له في التعريف وبملكها الاوللانه وكله في التعريف فصح كما لو كانت بينها لانه أسقط حقه من نصفها ووكله في الباقي ، وإن قال عرفها وتكون بيننا ففعل صح أيضاً وكانت بينها لانه أسقط رقحه من نصفها ووكله في الباقي ، وإن قصد الثاني بالتعريف تملكها لنفسه دون الاول احتمل وجهين (أحدهما) يملكها لان سبب الملك وجد منه فحاكها كما لو أذن له الاول في تعريفها لنفسه (والثاني) لايملكها لان ولاية التعريف للاول أشبه مالو غصبها من الملتقط غاصب فعرفها وكذلك الحكم اذا علم الثاني بالاول فعرفها وكذلك الحكم اذا علم الذنه ، فأما أن غصبها غاصب من الملتقط فعرفها لم يملكها وجها واحداً لانه معتد بأخذها ولم يوجد منه سبب تماكها فان الالتقاط من جملة السبب ولم يوجد منه ويفارق هدذا مااذا التقطها ثان فاته منه سبب تماكها فان الالتقاط من جملة السبب ولم يوجد منه ويفارق هدذا مااذا التقطها ثان فاته وجد منه الالتقاط والتعريف

(فصل) ومن اصطاد سمكه فوجد فيها درة فهي الصياد لان الدر يكون في البحر بدليل قول الله تعالى (وتستخرجون منة حلية تلبسونها) فتكون لا خذها، فانباعها الصياد و ام يعلم فوجدها المشتري في بطنها فهي الصياد نص عليه أحمد لانه اذا لم يعلم مافي بطنها فلم يبعه و لم يوض بزوال ملكه عنه فلم

من غير تعريف تضييع لها عن صاحبها الم يجز كردها اليموضعها أو القائها في غيره ولانه لو لم بجب التعريف لما جاز الالتفاط لان بقا ها في مكانها أذا أقرب الى وصولها الى صاحبها أما أن يطلبها في الموضع الذي ضاعت منه فيجدها وأما بأن يأخذها من يعرفها واخذ هذا لها يفوت الامرين فيحرم فلما جاز الالتقاط لزم وجوب التعريف كيلا يحصل هذا الضرر ولان التعريف وأجب على من أداد تملكها وكذلك من أداد حفظها فأن التملك غير وأجب فلا تجب الوسياة اليه فيلزم أن بكون الوجوب في الحل المتنق عليه لصيانتها عن الضياع عن صاحبها وهذا موجود في محل النزاع

(الفصل) الثاني في قدر التمريف وذلك سنة روي ذلك عن عمر وعلى وابن عباس وبه قال سعيد بن المسيب والشعبي ومالك والشانعي واصحاب الراء ورويءن عمر رواية اخري يعرفها ثلاثة اشهر وعنه ثلاثة اعوام لان ابي ابن كهبروي ان النبي ولله المره بتعريف مائة الدنيار ثلاثة اعوام وقال ابوابوب الهاشمي مادون الحسين درهما يعرفه أثلاثة ايام الى سبعة أيام وقال الحسن بن صالح مادون عشرة دراه بعرفها ثلاثة ايام وقال الثوري في الدرهم بعرفه اربعة ايام وقال السحق مادون الدنياد يعرفه جمعة أو نحوها وروي ابو اسحق الحوز جا في با سناده عن يعلى بن امية قال: قال رسول الله ولي المنظم وقال المنابع والمنابع من التقط درهما و حبلا اوشبه ذلك فليعرفه ثلاثة ايام فان كان فوق ذلك فليعرفه سبعة ايام

ولنا حديث زيد بن خاندالصحيح فان النبي وَلَيُطَالِكُهُ امره بعام واحد ولان السنة لانتأخر عنها

يدخل في البيع كن باع داراً له مال مدنون فيها، وإن وجد في بطنها عنبرة أو شيئا بما يكون في البحر فهو الصياد لما ذكرنا وحكمه حكم الجوهرة، وإن وجد دراهم أو دنانير فهي لقطة لان ذلك لا يخلق في البحر ولا يكون إلا لا دي فيكون لقطة كا لو وجده في البحر، وكذلك الحبكم في الدرة اذا كان فيها أثر لا دي مثل أن تكون مثقوبة أو متصلة بذهب أو فضة أو غيرهما فانها تكون لقطة لا يملكها الصياد لانها لم تقع في البحر حتى تثبت البد عليها فهي كالدينار، وكذلك الحكم في العنبرة اذا كانت موصولة بذهب أو فضة أو مصنوعة كالتفاحة مثقوبة ونحو ذلك بما لا يخلق عليه في البحر فهي لقطة، وإن وجدها الصياد فعليه تعريفها لانه ملتقطها، وإن وجدها المشتري فالتعريف عليه لانه واجدها ولاحاجة الى البدابة بالبائم فانه لا يحتمل أن تكون السمكة ابتلعت ذلك بعد اصطيادها وملك الصياد لقطة بعرفها وبيداً بالبائم لانه يختمل أن تكون ابتلعتها في ملكه فيبدأ به كقولنا في مشتري الدار إذا لقطة بعرفها وبيداً بالبائم لانه يختمل أن تكون ابتلعتها في ملكه فيبدأ به كقولنا في مشتري الدار إذا ماوجد في بطنها من ذلك في البحر بحكم الشاة في أن ماوجد في بطنها من ذلك في البحر بحكم المادة، ماوجد في بطنها من ذلك فيون إلا في البحر بحكم العادة، ويحتمل أن تكون الدرة الصياد لقول الله تعمالي (ومن كل تأكاون لحماط طريا وتستخرجون ويحتمل أن تكون الدرة الصياد لقول الله تعمالي (ومن كل تأكاون لحماط والمن وتستخرجون

القوافل وبمضي فيها الزمان الذي تقصد فيه البلاد من الحروالبرد والاعتدال فصلحت قدرا كمدة أجل العنين فاما حديث ابي فقد قال الراوي لاادري ثلاثة أعوام أو عام وأحد قال أبو داود شك الراوي في ذلك وحديث يعلى لم يقل به قائل على وجهه وحديث زيد وابي أصح منه وأولى أذا ثبت هذا قان يجب ان تدكون هذه السنة تلي الالتقاط و تكون متوالية لان النبي وَلَيَكُونَ أمر بتعريفها حين سئل عها والامر يقتضي الفور ولان القصد بالنعريف وصول الحبرالي صاحبها وذلك بحصل بالتعريف عقيب ضياعها متوالياً لان صاحبها في الفالب أنا يطلبها عقيب ضياعها فيجب تخصيص التعريف به

(الفصل الثالث) في زمانه وهو النهار دون الليل لان النهار مجمع الناس وملتقاهم بخلاف الليل ويكون ذلك في اليوم الذي وجدها والاسبوع لان الطلب فيه أكثر ولا يجب فيها بعد ذلك متواليا وقد روي الجوزجاني باسناده عن معاوية بن عبد الله بن بدر الجهني قال نزلنا مناخركب فوجدت حرقة فيها قريب من مائه دينار فجئت بها الى عمر فقال عرفها ثلاثة أيام على باب المسجد ثم المسكها حتى قرن السنة ولا يقدمن ركب الا انشدتها وقلت الذهب بطريق الشام ثم شانك بها

(الفصل الرابع) في مكانه وهو الاسواق وابوابالمساجد والجوامع في الوقت الذي يجتمعون فيه كاد بار الصلوات في المساجد وكذلك في مجامع النماس لان المقصود اشاعة ذكرها واظهارها ليظهر عليها صاحبها فيجب تحري مجامع الناس ولا ينشدها في المسجد ولان المسجد لم يبن لهذا وروى

(فصل) وإن وجد عنبرة على ساحل البحر فعي له لانه يمكن أن يكون البحر ألقاها والاصل عدم الملك فيها فكانت مباحة لآخذها كالصيد . وقد روى سعيد قال حدثنا امها عبل بن عياش عن معاوية ابن عرو العبدي قال ألقى بحر عدن عنبرة مثل البعير فأخذها ناس بعدن فكتب إلى عربن عبدالعزيز فكتب الينا أن خذوا منها الخس وادفعوا البهم سائرها ، وإن باعو كموها فاشتروها فأردنا أن نزنها فلم نجد معزانا يخرجها فقطمناها باثنين ووزناها فوجدناها ستائة رطل فأخذنا خمسها ودفعنا سائرها البهم ثم اشتربناها بخمسة آلاف دينار وبعث ابها الى عربن عبد العزيز الم يلبث الا قليلاحتى باعها بثلاثة وثلاثين ألف دينار

(فصل) وإن صاد غزالا فرجده مخضوبا أو في عنقه حرز أو في أذنه قرط ونحو ذلك مما يدل على ثبوت اليد عليه فهو لقطة لان ذلك دليل على أنه كان مملوكا ، وقال أحمد فيمن التي شبكة في البحر فوقعت فيها سمكة فجذبت الشبكة فمرت بها في البحر فصادها رجل فان السمكة الذي حازها والشبكة يعرفها ويدفعها الى صاحبها فجعل الشبكة لقطة لانها مملوكة لآدي والسمكة لمن صادها لانها كانت مباحة ولم يملكها صاحب الشبكة لكون شبكته لم تثبتها فبقيت على الاباحة ، وهكذا لو نصب فخا أو شركا فرقم فيه صيد من صيود البر فاخذ، وذهب به وصاده آخر فهو لمن صاده وبرد الآلة إلى صاحبها ففي لقطة يعرفها . وقال احمد في رجل انتهى الى شرك فيه حمار وحش أو ظبية قد شارف الموت فلصه وذبحه: هو اصاحب الاحبولة وما كان من الصيد في الاحبولة فهو لمن نصبها ، وإن كان بازيا أو صقراً أو عقابا، وسئل عن باذي أو صقر أو كلب معلم أو فهد ذهب عن صاحبه فدعاه فلم يجبه ومر" في

أبو هريرة عن النب علي الله قال « من سمع رجلاً ينشدضالنه في المسجد فليقل لاردها الله عليك فان المساجد لم تبن لهذا» وامر عمر واجدا المفطة بنعرينها على باب المسجد

(الفصل الخامس) في كيفية تعريفها فيذكر جنسها لاغير فيقول من ضاع منه ذهب او فضة او وراهم او دنائير ارثياب ونحو ذلك لقول عمر رضي الله عنه لواجد الذهب قل الذهب بطريق الشام ولا تصفها لانهلو وصفها لعلم صفتها من يسمعها فلاتبقى صفتها دليلا على للكها لمشاركة من بسمعه للمالك في ذلك ولانه لايامن ان يدعيها من سمع صفتها ويذكر صفتها الني بجب دفعها فيأخذها فتفوت على ما لكها (الفصل السادس) نيمن يترلى تعريفها وللما تقط تولي ذلك بنفه وان يستنيب فيه فان وجدمتبرعا بذلك والا استأجر والاجرة على الملتقط وبهذا قال الشافعي واصحاب الرأي واختار ابو الخطاب انهان عقيل فيالا بماكما وجم بالاجرة عليه وكذلك قال ابن عقيل فيالا بماك بالتغريف النه من مؤنة ابصالها الى ما لكها فحرن على ما الكها كؤنة تجفيفها واجرة مخزنها

ولنا أن هذا أجر وأجب على المعرف ولانه لو وليه بنفسه لم يكن له أجر على صاحبها فك ذلك (المغنى والشرح الكبير) (الجزء السادس) الارض حتى أنى لذلك أيام فأنى قرية فسقط على حائط فدعاه رجل فأجابه قال يرده على صاحبه قبل له فان دعاه فلم يجبه فنصب له شركا فصاده به ? قان يرده على صاحبه فجعل هذا لصاحبه لانه قد ملكه فلم يزل ملكه عنه بذها به عنه والسمكة في الشبكة لم يكن ملكها ولا حازها وكذلك جعل ماوقع في الجبولة من البازي والصقر والعقاب لصاحب الحبولة ولم يجعله ههنا لمن وقع في شركه لان هذا فيما علم أنه قد كان مملوكا لانسان فذهب وانابعلم هذا بالخبر أو بوجود ما يدل على الملك فيه مثل وجودالسير في رجله واثار التعلم مثل استجابته للذي يدعوه ونحو ذلك ، ومتى لم يوجد ما يدل على أنه مملوك فهو لمن اصطاده لان الاصل عدم الملك فيه واباحته

(فصل) ومن أخذت ثيابه من الحام ووجد بدلها وأخذ مداسه وترك له بدله لم يملكه بذلك قال ابو عبدالله فيمن سرقت ثيابه ووجد غيرها : لم يأخذها غانا أخذها عرفها سنه تم تصدق بها ، الماقال ذلك لان سارق الثياب لم تجر بينه وبين مالكها معاوضة تقتضي زوال ملكه عن ثيابه فاذا أخذها فقد أخذ مال غيره ولا يعرف صاحبه فيعرفه كالقطة ، ويحتمل أن ينظر في هذا فان كانت تم قرينة تدل على السرقة بأن تكون ثيابه أو مداسه خيراً من المتروكة وكانت بما لا تشتبه على الآخذ بثيابه ومداسه فلاحاجة إلى التعريف لان التعريف أما جعل في المال الضائم عن ربه ليعلم به ويأخذه و فارك هذا عالم به راض ببدله عوضا عا أخذه ولا يعترف أنه له فلا يحصل في تعريفه فائدة فاذا هو ليس بمنصوص عليه ولافي معنى المنصوص وفيا يصنع بها ثلاة أوجه (أحدها) أنه يتصدق به على ماذكرنا

إذا استأجر عليهولانه ساب المكما فكان على الملتقط كالوقصد"لمكما ، وقال مالك ان اعطى منها شيئاً لمن عرفهافلاغرم عليه كما لو دفع منهــا شيئــالمن حفظهــا وقد ذكرنا الدليل على ذلك

(صل) اذا أخر التعريف عن الحول الاول مع امكانه ائم لان الذي عَيَنِظِيْرُ امر به فيه والامر يقتضي الوجوب وقال في حديث عياض ان حمار «لا تكم ولا تغيب» ولان ذلك وسيلة الى ان لا بعرف صاحبها لان الظاهر انه بعد الحول يسلو عنها وبيأس فيترك طابها ويسقط التعريف بتأخيره عن الحول الاول في المنصوص عن احمد لان حكة التعريف لا يحصل بعده فان تركه في بعض الحول عرف بقيته ويتخرج ان لا يسقط النعريف بتأخيره لانه واجب فلا يسقط بتأخيره عن وقته كالعبادات وسائر الواجبات ولان انتعريف في الحول الذاني يحصل به المقصود على نعت من القصود فيجب الاتبان به لقول النبي عَيْنَا الله عنه الحول الذاني وعلى كلا القولين لا علم كما بالتعريف فيا عد الحول الاول لان شرط في بقيته وانه من الحول الثاني وعلى كلا القولين لا علم كما بالتعريف فيا عد الحول الاول لان شرط الشرط لم يكل وعدم بعض الشرط كمدم جيمه كما فو اختل بعض الطهارة في الصلاة فاما إن ترك الشرط لم يكل وعدم بعض الشرط كمدم جيمه كما فو اختل بعض الطهارة في الصلاة فاما إن ترك التعريف في الحول الاول لعجزه عنه كالمزيض والحبوس أو لذسيان ونحوه ففيه وجهان (احدها) حكمه التعريف في الحول الاول لعجزه عنه كالمزيض والحبوس أو لذسيان ونحوه ففيه وجهان (احدها) حكمه التعريف في الحول الاول لعجزه عنه كالمزيض والحبوس أو لذسيان ونحوه ففيه وجهان (احدها) حكمه

(الثاني) أن يباح له أخذها لان صاحبها في الظاهر تركها له باذلا إياها له عوضا عما أخذ وفصار كالمبيح له أخذها بلسانه فصار كن قهر انسانا على أخذ ثوبه ودفع اليه درهما

(ااثالث) أنه رضها إلى الحاكم ليبيعها ويدفع اليه ثمنها عوضا عن ماله . والوجه الثاني أقرب إلى الموق بالناس لان فيه نفعاً لمن سرقت ثيابه محصول عوض عنها و نفعاً السارق بالتخفيف عنه من الأم وحفظاً لهذه الثياب المتروكة من الضياع ، وقد أباح بعض أهل العلم لمن له على أنسان حق من دين أو غصب أن يأخذ من مال من عليه الحق بقدر ما عليه إذا عجز عن استيفائه بغير ذاك فهنام مرضاء من عليه المق بأخذه أولى ، وأن كانت ثم قوينة دالة على أن الآخذ الثياب انها أحدها ظما منه أنها من عليه المن أن تكون المتروكة خيرا من المأخوذة أو مثلها وهي مانشته بهما فينبغي أن يعرفها ههنا لان صاحبها لم يتركها عداً فهي بمنزلة الضائمة منه والظاهر أنه إذا علم بهما أخذها ورد ما كان أخذه فتصير كالانطة في المعنى و بعد التعريف إذا لم تعرف ففيها الاوجه التي ذكرناها إلا أننا إذا قلنا بأخذها أو يبيعها الحاكم ويدفع اليه ثمنها فأعا ياخذ بقدر قيمة ثيابه لايزيد عليها لان الزائد فاضل عا يستحقه ولم يرض صاحبها بتركها عوضا عما أخذه فانه لم يأحذ غيرها اختياراً منه لتركها ولارضي بالمعاوضة بها، وإذا قلنا إنه بدفها الى الحاكم لييمها ويدفع اليه ثمنها فله أن يشتريها بثمن في ذمته بالمعاوضة بها، وإذا قلنا إنه بدفها الى الحاكم لييمها ويدفع اليه ثمنها فله أن يشتريها بثمن في ذمته بالمعاوضة بها، وإذا قلنا إنه بدفها الى الحاكم لييمها ويدفع اليه ثمنها فله أن يشتريها بثمن في ذمته ولم عن ثمنها ما قابل ثيابه ويتصدق بالباقي وافه أعلم

(فصل) قال احمد فيمن عنده رهون قد أتى عليها زمان لا يعرف صاحبها يبيعها ويتصدق بشمنها قان جاء صاحبها غرمها له وهذا محمول على من استوفى ديونه التي رهن الرهن بها فاما من لم يستوف

حكم من تركه لغير عذر لان تعرينه في الحول الاول سبب الملك والحكم ينتفي لانتقا سببه سواء انتفي لعذر او لنيره والثاني بملكها بالتمريف في الحول الشاني لانه لم يؤخره عن وقت امكانه اشبه تعريفها في الحول الاول

⁽ مسئلة) فان لم تمرف دخلت في ملكه بعد الحول حكما كالميراث نص عليه احمد في رواية الجماعة وهو ظاهر كلام الحرقياة وله والاكانت كسائر ماله وعند ابي الخطاب لاتدخل ملكه-تي يختار واختلف صحاب الشافعي فقال بهضهم كقولنا وقال قوم يملكها بالنية ومنهم من قال يملكها بخوله وانتصرف فيها لان هذا تملك بعوض فلم يحصل الاباختيار المتملك كانقرض

ولنا قول النبي وَ الله وَ أَنْ جَانَ جَا. صاحبها والا أهي كسائر والله وقولا وفاستنفقها عولو وتف المكها على تمالكها البينه له ولم يجوز له التصرف قبله وفي لفظ « كلها » وهذه الالفاظ كلها تدل على ماقلنا ولان الالتقاط والتعريف سبب المتداك قاذا ثم وجبأن يثبت به اللك حكما كالاحياء والاصطياد ولانه سبب يتعلى به فلم بقف الملك بعده على قوله ولا اختياره كسائر الاسباب وذلك لان المكاف ليس البه

دينه فان كان قد أذن له في بيعها باعها واسترفى دينه من ثمنها ونصدق بالباقي وان لم يكن أذن له في بيعها رفعها الى الحاكم ليبيعها ويقبضه حقه من ثمنها ويتصدق بباقيه

(فصل) نقل الفضل من زياد عن احمد إذا تنازع صاحب الدار والساكن في دفن في الدارفقال كل واحد منهم أنا دفنته بين كل واحد منها ماالذي دفن فكل من أصاب الرصف فهو له وذلك لان ما يوجد في الارض من الدفن بماعليه علامة السلمين فهو لقطة والقطة تستحق بوصفها ولان المصيب الوصف في الظاهر هو من كان ذلك في يده فكان أحق به كما لو تنازعه اجنبيان فوصفه أحدهما

(فصل) ومن وجد اقطة في دار الحرب فان كان في الجيش فقال أحمد يعرفها سنة في دار الاسلام أم يطرحها في المقسم انها عرفها في دار الاسلام لان أموال أهل الحرب مباحة ويجوز أن تكون لمسلم ولانه قد لا يمكنه المقام في دار الحرب التعريفها و معناه والله أعلم يتمم التعريف في دار الاسلام فأما أبتداء التعريف فيكون في الجيش القدي هو فيه لانه محتمل أن تكون لا جدهم فاذا قفل أنم النعريف في دار الاسلام فاما أن كان دخل دارهم بأمان فيذبغي أن يعرفها في دارهم لان أموالهم محرمة عليه فأذا لم تعرف ملسكها كما يملكها في دار الاسلام، وأن كان في الجيش طرحها في المقسم بعد التعريف فأذا لم تعرف ملسكها كما يملكها في دار الاسلام، وأن كان في الجيش طرحها في المقسم بعد التعريف فوجد لقطة عرفها في دار الاسلام لان أموالهم مباحله ثم يكون حكها حكم غنيمته و يحتمل أن تكون غنيمة فوجد لقطة عرفها في دار الظاهر أنها من أموالهم وأموالهم غنيمة

الامباشرة الاسباب فاذا أنى ما البت الحكم قهر أوجبر إمن الله عز وجل غير موقوف على اختيار المكاف فأما الاقتراض فهو السبب في نفسه فلم ثبت الملك بدونه فعلى هذا لو التقطها اثنان فعر فاها حولا ملـكاها جميعا فان قلنا يقف الملك على الاختيار فاختار احدهما درن الآخر ملك المختار نصفها وحده

(فصل) فان رأياها معاً فأخــذها أحدهما وحده أو رآها أحدهما فأعلم بها صاحبه فأخذها فهي لآخذها لا أحدها لان أستحقاقها بالاخذ لا بالرؤية كالاصطياد وان قال أحدهما لصاحب هاتها فأخذها لنفسه فهي له دون الآمر وان أخذها الآمر فهي له كالووكله في الاصطياد له

(فصل) ومتى عرف اللقطة حولافلم تعرف ملكها غنياً كان أو فقيراً روي ذلك عن عمروا بن مسعود وعائشة رضي الله عنهم وبه قال عطاء والشافعي واسحق وابن المنذر وروي عن علي وابن عباس والشعبي والنخعي وطاوس وعكرمة نحو ذلك، وقال مالك والحسن بن صالح والثوري وأصحاب الرأى: يتصدق بها فاذا جاء صاحبها خير بين الاجر والغرم لما روى أبو هريرة عن النبي ويَشَيَّلِهُ أنه سنل عن اللقطة فقال « عرفها حولا » وروي ثلاثة أحوال « فان جاء ربها والا تصدق بها فاذا جاء ربها فرضي بالاجر والا غرمها » ولأنها مال لمصوم لم يرض بزوال ملك عنها ولا يوجد منه سبب يقتضي ذلك فلم يزل ملكه عنه كغيرها قالوا وليس له أن يتملكها الا أن أبا حنيفة قال له ذلك ان كان فقيراً من غيرذوي القربى عنه كغيرها قالوا وليس له أن يتملكها الا أن أبا حنيفة قال له ذلك ان كان فقيراً من غيرذوي القربى

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإن كان الملتقط قد مات فصاحبها غريم بها)

وجملة ذلك أن الملتقط اذا مات والقنطة موجودة بعينها قام وارثه مقامه فياعام تعريفها إنمات قبل الحول ويملكها بعد إنام النمريف ، فإن مات بعد الحول ورثها الوارث كسائر أموال الميتومتي جاء صاحبها أخذها من الوارث كما يأخذها من الموروث فان كانت معدومة العين فصاحبها غريم الميت عثلها إن كانت من ذوات الامثال أو بقيمتها ان لم تكن كذلك فيأخذ ذلك من تركته أن أنسعت لذلك ، وإن ضاقت المركة زاحم الغرما. ببدلها سوا. تلفت بعد الحول بفعله أو بغـير فعله لانهـا قد دخات في ملكه بمضي الحرل ، وإن علم أنها تلفت قبل الحول بغير تفريطه فلا ضمان عليه ولا شيء الصاحبها لانها أمانة في يد، تلفت بغير تفريط فلم يضمنها كالوديعة ، وكذلك ان تلفت بعــد الحول قبل تملكها من غير تفريط على رأي من رأى أنها لاندخل في ملكه حتى يتملكها وقد مضى الكلام في ذلك فاما ان لم يعلم تلفها ولم يجدها في تركته فظاهر كلام الخرقي أن صاحبها غريم بهـــا -واء كان قبل الحول أو بعده لأن الاصل بقاؤها ، ويحتمل أن لايلزم الملتقط شيء ويسقط حق صاحبها لان الاصل براءة ذمة الملتقط منها ويحتمل أن تكون تلنت بغير تفريطه فلا نشغل فهته بالشك ، ويجتمل أنه ان كان الموت قبل الحول فلا شيء عليه لانها كانت أمانة عنده ولم تعلم جنايته فيها والاصل براءة ذيته منها، وإن مات بعد الحول فعي في تركنه لان الاصل بقاؤها الى مابعدالحول و دخولها في ملكه ووجوب بدلهاعليه فان قيل فقد قلتم انصاحبها لو جا. بعد بيم الملتقط لها أو هبته لم يكن له الا بدلها فلم قلم انها اذا انتفات الى الوارث بملك صاحبها أخذها? قلناً لان الوارث خليفة الموروث وأنما يثبت له الملك فيها على الوجه الذي كان ثابتاً لموروثه وملك موروثه فيها كان مراعاً مشروطاً بعدم مجيء صاحبها فكذلك ملك وارثه بخلاف ملك المشتري والمنهب فانهمأ يملىكان مليكا مستقرآ

لما روي عياض بن حمار المجاشعي أن النبي عَيَنظِينَةُ قال « من وجد لقطة فليشهد عليها ذا عدل أوذوي عدل ولا يكتم ولا يغيب فان وجد صاحبها فليردها عليه والا فهي مال الله يؤتيه من يشاء » رواه النسائي قالوا وما يضاف الى الله تعالى انما يتملك من يستحق الصدقة ونقل حنبل عن أحمد مثل هذا القول فأنكره الخلال وقال ليس هذا مذهباً لاحمد

و لنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث زيد بن خالد «فان لم تعرف فاستنفقها » وفي لفظ « و إلا فهي كسائر مالك » وفي لفظ « ثم كلها » وفي لفظ « فا نتفع بها » وفي لفظ « فشأ نك بها » في حديث أبي بن كب وفي لفظ « فاستمتع بها » وهو حديث صحيح ولان من ملك بالقرض ملك اللقطة كالفقير ومن جازله الالتقاط ملك به بعد النعريف كالفقير وحديثهم عن أبي هريرة لم يثبت ولا نقل في كتاب يعتمد عليه ولا به ودعواهم في حديث عياض أن ما يضاف إلى الله تعالى لا يتملك الا من يستحق الص

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإن كان صاحبها جمل لمن وجدها شيئا معلوما فله أخذه إن كان التقطها بعد أن بلغه الجمل)

وجملة ذلك أن الجعالة في ود الضالة والابق وغيرها جائزة وهذاقول أبي حنيفة ومالك والشاني ولا نهلم فيه مخالفا والاصل في ذلك قول الله عز وجل ولمن جا، به حمل بعير وانابه زعيم ، وروى أبو سعيد أن ناسا من أصحاب رسول الله على الله عن أحياء العرب فلم يقروهم فبيناهم كذلك إذ لاغ صيد أو لئك فقالوا هل فيكر راق ? فقالوا لم تقرونا فلا نفعل حتى بجعلوا لنا جعلا فجعلوا لهم قعلي شياه فجعل رجل يقرأ بأم القرآن وبجمع بزاق ويتفل فبرأ الرجل فأنوهم بالشاء فقالوا لانأخذها حتى نسال عنها رسول الله على القرآن وبجمع بزاق ويتفل فبرأ الرجل فأنوهم بالشاء فقالوا لانأخذها حتى نسال عنها رسول الله على القرآن وبجمع بزاق ويتفل فبرأ الرجل فأنوهم بالشاء فقالوا لانأخذها حتى بسهم » رواه البخاري ولان الحاجة تدءو الي ذلك فإن العمل قد يكون مجهولا كرد الآبق والضالة ونحو ذلك ولا تنمقد الاجارة فيه والحاجة داعية الى ردهما وقد لا يجدمن يتبرع به فدعت الحاجة إلى لازمة بغلاف الاجارة ألا ترى أن الاجارة لما كانت لازمة افتقرت الى تقدير مدتها ولان الجائزة لكل لازمة افتقرت الى تقدير مدتها ولان الجائزة لكل واحد منها تركها فلا يؤدي إلى أن يلزمه مجهول عنده بخلاف اللازمة . أذا ثبت هذا فاذا قال من ورعلي ضائي أو عبدي الآبق أو خاط لي هذا القديص أو بني في هذا الحائط فله كذا وكذا صح وكان عقداً جائزاً لكل واحد منها الرجوع فيه قبل حصول العمل لكى إن رجم الجاعل قبل التلبس

لها و بطلانها ظاهر فان الاشياء كلها تضاف الى الله تعالى خلقا وملـكا قال الله تعالى (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم)

و مسئلة و روعن أحمد لا يملك الا الاثمان وهوظاهر المذهب وهله الصدقة بنيرها إعلى روايتين) كما جاز التقاطه ملك بالتعريف عند تمامه أثمانا كان أو غيرها وهو ظاهر كلام الحرقي و نقل ذلك عن أحمد فروى عنه محمد بن الحكم في الصياد يقع في شبكته الكيس أو النحاس يعرفه سنة فان جاء صاحبها وإلا فهو كسائر ماله وهذا نص في النحاس وقال ابن أبي موسى هل حكم المروض في التعريف وجواز التصرف بعد ذلك حكم الاثمان أعلى روايتين أظهرها أنها كالأثمان قال شيخنا ولا أعلم بين أكثر أهل العلم فرقا بين الاثمان والعروض في ذلك وقال أكثر أسحابنا لا تملك العروض بالتعريف قال القاضي نص عليه أحمد في رواية الجاعة واختلفوا فيا يصنع بها فقال أبو بكر وابر بالتعريف قال القاضي نص عليه أحمد في رواية الجاعة واختلفوا فيا يصنع بها فقال أبو بكر وابر عقيل يعرفها أبدا وقال القاضي هو بالخياريين أن يقيم على تعريفها حتى يجيء صاحبها وبين دفعها الى عقيل يعرفها أبدا وقال القاضي هو بالخيارين أن يقيم على تعريفها حتى يجيء صاحبها وبين دفعها الى الحاكم ليري رأيه فيها وهل له بيعها بعد الحول والصدقة بها على روايتين (احداها) بجوز كما تجوز الحدة بالفصوب التي لا يعرف أربابها (والثانية) لا مجوز لانه محتمل أن يظهر صاحبها فيأخذها وقال الخلال كل من روى عن أحمد روى عنه أنه يعرفه سنة ويتصدق به والذي روي عنه أنه يعرفها أبدا

بالعمل فلا شيء عليه ، وإن رجم بعد التلبس به فعليه العامل أجرة مثله لانه أمّا عمل بعوض فلم يسلم له ، وإن فسخ العامل قبل أمّام العمل فلا شيء له لانه أمقط حق نفسه حيث لم يأت بما شرط عليه العوض ويصير كمامل المضاربة وإذا فسخ قبل ظهور الربح ولا بد أن يكون العوض ملوما والفرق بيئه وبين العمل من وجهين

(أحدهما) أن الحاجة تدعو الى كون العمل مجهولا بان لا يعلم موضع الضالة والآبق ولا حاجة الى جهالة العرض

(والثاني) أن العمل لا يصير لازما فلم يجب كونه معلوما والعوض يصير لازما بأعام العمل فوجب كونه معلوما ، وبحتمل أن تجوز الجعالة مع جهالة العوض اذا كانت الجهالة لا عنع التسليم نحو أن يقول من رد عبدي الآبق فله نصغه ومن رد ضالتي فله ثلنها فان أحمد قال اذا قال الامير في النهزو من جاء بهشرة روس فله رأس جاز وقالوا اذا جعل جعلا لمن يدله على قلعة أوطر بق مهل وكان الجمل من مال الكفار جاز أن يكون عبه ولا كجارية يعينها العامل فتخرج ههنام فله فأما إن كانت الجهالة عنم المسليم لم تصح الجمالة وجها واحداً ، وان كان العمل معلوما مثل أن يقول : من رد عبدي من البصرة أو بني لي هذا الحائط أو خاط قيصي هذا فله كذا صح لانه اذا صح مع الجهالة فهم العلم أولى ، وان علقه بدة معلومة فقال من رد لي عبدي من العراق إلى شهر فله دينار ، أومن خاط قيصي هذا في اليوم فله درهم صح لان المدة إذا جازت مجهولة فع النقد أولى فان قبل الصحيح من المذهب أن مثل هذا لا يجوز في الاجازة فكيف أجز عود في الجعالة في قليا الفرق بينها من وجوء (أحدها)أن الجعالة يحتمل فيها الغرو وتجوذ فكيف أجز عود في الجعالة في المالة وحياً الغرو وتجوذ

قول قديم رجع عنه واحتجوا بانه قد روي عن ابن عمر وابن عباس وابن مسعود مثل قولهم ولأنها لقطة لا تملك في الحرم فلا تملك في غيره كالابل ولان الحبر ورد في الأنمان وغيرها لا يساويها العدم الغرض المتعلق بعينها فمثلها لا يقوم مقامها من كل وجه

ولنا عموم الاحاديث في اللقطة فان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن اللقطة فقال (عرفها أسنة) ثم قال في آخره (المناف بها - أو - فانتفع بها) وفي حديث عياض بن حمار ((من وجد لقطة وهو لفظ عام وقد روى الجوزجاني والاثرم في كتابيها ثنا أبو نهم ثنا هشام بن سعد قال حدثني عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده قال أنى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال با رسول الله كيف ترى في متاع يوجد في الطريق المعتاد أو في قرية مسكونة (قال (عرفه سنة فان جاء صاحبه والافتمانك به ورويا ان سفيان بن عبد الله وجد عبية فأنى بها عمر بن الخطاب فقال عرفها سنة فان عرفت والافهمي لك زادا لجوزجاني ان سفيان بن عبد الله وجد عبية فأنى بها عمر هي الك ان رسول الله والمنافقة أمر نا بذلك ورواه النسائي وهذا فص في غير الانمان وروى الجوزجاني باسناده عن الحر بن الصباح قال كنت عند ابن عمر بمكة وهذا في وجدت هذا البرد وقد نشدته وعرفته فلم يعرفه أحد وهذا يوم التروية يوم اذ جاءه رجل فقال اني وجدت هذا البرد وقد نشدته وعرفته فلم يعرفه أحد وهذا يوم التروية يوم

جهالة العمل والمدة بخلاف الاجارة . (الثاني) أن الجمالة عقد جائز فلا يلزمه بالدخول فيها مع الغرر ضرر بخلاف الاجارة فأنها عقد لازم فاذا دخل فيها مع الغرر لزمه ذلك . (الثالث) ، أن الاجارة إذا قدرت بمدة لزمه العمل في جيعها ولا يلزمه العمل بعدها فاذا جمع بين تقدير المدة والعمل فربما علم قبل المدة فان قلنا يلزمه العمل في بقية المدة نقد لزمه من العمل أكثر من المعقود عليه ، وأن قلنا لايلزمه فقد خلا بعض المدة من العمل ، فأن انقضت المدة قبل عمله فأثر مناه أيما العمل فقد لزمه العمل في غير المدة المعقود عليها ، وأن قلنا لايلزمه العمل فما أنى بالمعقود عليه من العمل بخلاف مسئلتنا فأن العمل الذي يستحق به الجمل هو عمل مقيد بمدة أن أبى به فيها استحق الجمل ولا يلزمه شي. آخر ، وأن لم يف به فيها فلا شي. له إذا ثبت هذا فأنما يستحق الجمل من عمل العمل بعد أن بلغه ذلك لانه عوض يستحق بعمل فلا يستحقه من لم يعمل كالاجرفي الاجارة

(فصل) وبجوز أن يجمل الجمل في الجمالة لواحد بعينه فيقول له أن رددت عبدي فلك دينار فلا يستحق الجمل من بوده سواه ، ويجوز أن يجمله لغير معين فيقول من رد عبدي فله دينار فمن رده استحق الجمل وبجوز أن يجمل لواحد في رده شيئاً معلوما ولآخر أكثر منه أو أقل ويجوز أن يجمل للمتعين عوضا ولسائر الناس عوضا آخر لانه يجوز أن يكون الاجر في الاجارة مختلفا مع التساوي في العمل فهنا أولى قان قال من رد لقطني فله دينار فردها ثلاثة فلهم الدينار بيمهم اثلانا لا مهم اشتركوا في العمل الذي يستحق به العوض فاشتركوا في العمل الاجر في الاجارة فان قبل أليس لو قال من دخل هذا النقب فله دينار فدخله جماعة استحق كل واحد مهم دينار كاملا فلم لا يكون همنا كذك ?

يتفرق الناس فقال ان شئت قومته فيمة عدل ولبسته وكنت له ضامناً متى جاه صاحبه دفعت اليه تمنه وان لم يجيء له طالب فهو لك ان شئت ولان ما جاز التقاطه ملك بالتعريف كالا عان وما حكوه عن الصحابة ان صح فقد حكينا عن عمر وابنه خلافه وقولهم انها لقطة لا علك في الحرم بمنوع ثم هو منقوض بالا عان وقياسها على الابل لا يصح لان معها حذاء هاوسقاء ها ترد اناه و تأكل الشجر حتى منقوض بالا عان وقياسها على الابل لا يصح لان الابل لا يجوز التقاطها فلا علك وههذا مجوز بأتماطها فلا علك وههذا مجوز التقاطها فلا علك وههذا المحل التقاطها فلا علك وههذا المعل بعمومه وان ورد فيها نص خاص فقد روي خبر عام فيممل بهما ثم قد رويناه في العروض فيجب العمل به كما وجب العمل بالحاص في الا عمان ثم لو اختص الحبر بالا عمان لوجب أن بقاس عليها ما في معناها به كما ثر النصوص التي عقل في معناها ووجد غيرها وههنا قد وجد المنى فيجب قياسه على المنصوص عليه بل المنى ههنا أكد فيثبت الحكم فيه بطريق البنة، بيانه أن الا عمان لا تافي عليها على صاحبها بها أبداً والمروض تنلف بذلك ففي النداء عليها دائما هلاكما وضياع ماليتهاعلى صاحبها وملتقطها وسائر الناس وفي إباحة الا تنفاع بها وملكها بعد التعريف حفظ لما ليتها على صاحبها بدفع

قلنـا لان كل واحد من الداخلين دخل دخولا كالملا كدخول المنفرد فاستحق المرض كالملا وههنا لم يرد. واحد منهم كاللا أنما اشتركوا فيه فاشتركوا في عوضه فنظير مسئلة الدخول ما لو قال من رد عبداً من عبيدي فله دينار فرد كل واحد منهم عبداً ونظير مسئلة الرد ما لو قال من نقب السور فله دينار فنقب ثلاثة نقبا واحداً فان جعل لواحد في ردها دينارا ولآخر دينارين ولثالث ثلاثة فرده الثلاثة فلكل وأحد منهم ثلث ماجمل له لانه عمل ثلث العمل فاستحق ثاث المسمى قان جمل لواحد دينارا ولآخرين عوضًا مجهولًا فردوه معماً فلصاحب الدينار ثلاثة وللآخرين أجر عملهما، وأن جمل لواحد شيئا في ردها فردها هو وآخر ان مه وقالا رددًا معاونة له استحق جميع الجمل ولا شي. لهما وإن قالا رددًا، لأخذ العوض لانفسنا فلا شيء لما رله ثلث الجمل لانه عمل ثلث العمل فاستحق ثلث الجمل ولم ستحق الآخر انشينا لأنهاعملا من غير جمل وهذا كله مذهب الشافعي ولاألم فيه خلافا (نصل) وان قال من رد عبدي من بلد كذا فله دينار فرده انسان من نصف طريق ذلك البلد استحق نصف الجال لانه عمل نصف العمل ، وكذاك لو قال من رد عبدي فله دبنا فرد أحدهما فله نصف الدينار لانه رد نصف العبدين ، وأن ود العبد من غير البلد المسمى فلاشي ، له لانه لم سُعل في رده منه شيئًا أن شبه ما لوجه ل في رد أحد عبديه شيئًا فرد الآخر ، ولو قال من رد ببدي فله دينار فرده انسان الى نصف الطريق فهرب منه لم يستحق شيئا لانه شرط الجمل برده ولم يرده وكذلك لو مات كا لِو استأجر لحياطه ثوب فخاطه ولم بسلمه حتى نلف لم بستحق أجرة فازقيل فان كان الجاعل قال منوجد لفطني فله دينار فند وجد الوجدان?قنا قرينة الحال تدل على اشتراط الردوالمقصود هو الردلا الوجدان لمجرد وانها اكنفى بذكر الوجدانلانه سببالرد فصاركأ نهقال نوجد لقطني فردهاعلي قيمتها اليه ونفع لنيره فيجب ذلك لنهي النبي عَلَيْكِيْةٍ ولما فيه من المصلحة والحفظ لمال المسلم اليهولان في أثبات الملك حثاً على التقاطها وحفظها وتعريفها لكونه وسيلة الى الملك المقصود للآدي وفي نغي ملكها تضييع لها لما في التقاطها من الخطر والمشقة والكلف من غير نفع بصل اليه فيؤدي الى أن لا يلتقطها أحد فتضيع وما ذكره في الفرق ملغي في الشاه فقد ثبت الملك فيها مع هذا الفرق ثم يمكننا أن نقيس على الشاة فلا يحصل هذا الفرق بين الفرع والاصل ثم نقلب دليلهم فنقول لقطة لا عملك في الحرم فما أسيح التقاطه منها ملك اذاكان في الحل وما لا يباح لا يملك كالابل

﴿ مُسَالًا ﴾ (وعن احمد أن لقطة الحرم لا تملك بحال)

المشهور عن أحمد وفي المذهب أن لقطة الحرم والحل سواء وهو ظاهر كلام الحرقي روي ذلك عن أبن عمر وابن عباس وعائشة وابن المسيب وهو مدذهب مالك وابي حنيفة وروي عن أحمد أنه لا مجوز التقاط لقطمة الحرم للتمليك ومجوز لحفظها لصاحبها فان التقطما عرفها أبداً حتى يأتي صاحبها وهو قول عبد الرحمن بن مهدي وأبو عبيد وعن الشافعي (الحني والشرح الكبير) (علي والشرح الكبير) (علي والشرح الكبير)

(فصل) والجعالة نسادي الاجارة في اعتبار العلم بالهوض وما كان عوضاً في الاجارة جاز أن يكون عوضاً في الجعالة وما لا فلا ، وفي ان ماجاز أخذ العوض عليه في الاجارة من الاعمال جاز أخذ عليه في الجعالة وما لا يجوز أخذ الاجرة عليه في الاجارة مثل الفنا، والزمر وما ترالحرمات لا يجوز أخذ الجمل عليه ، وما يختص فاعله أن يكون من أهل القربة مما لا يتعدى نفعه فاعله كالصلاة والصيام لا يجوز أخذ الجمل عليه فان كان مما يتفدى نفعه كالاذان والاقامة والحج ففيه وجهان كالروايتين في الاجارة ويفارق الاجارة في انه عقد جائز وهي لازمة وانه لا يعتبر العلم بالمدة ولا يقدار العمل ولا يعتبر وقوع المقد مم واحد معين ، فعلى هذا متى شرط عوضا مجهولا كقوله إن رددت عبدي المك ثوب أو فلك سلبه أو شرط عوضا محرما كالخر والحر أوغير مقدور عليه كقوله من رد عبدي فله المنه أو من رد عبدي فله المنه أو من رد عبدي فله المناه العام كالوجارة فله المناه المناه كالمناه المناه كالمناه كالمناه

(فصل) ومن رد لقطة أو ضالة أو عمل لغيره عملا غير رد الآبق بغير جمل لم يستحق عوضا لانه لم في هذا خلافا لانه عمل بستحق به الموض مع المعارضة فلا يستحق مع مدمها كالعمل في الاجارة فان اختلفا في الجمل فقال جملت في في رد لقطني كذا فأنكره المالك فالقول قوله مع يمينه لان الاصل معه ، وان اتفتا على الموض واختلفا في قدره فالقول قول الملك لان الاصل عدم الزئد المختلف فيه ولان القرل قوله في أصل العوض فكذلك في قدره كرب المال في المضاربة ، ومحتمل أن يتحا فا كالمتبايمين إذا اختلفا في قدر الأجر ، فعلى هذا إن تحالفا في قدر الأجر ، فعلى هذا إن تحالفا فسخ العقد ووجب أجر المثل وكذلك الحكم إن اختلفا في المسافة فقال جعلت لك الجعل على ردهامن

كالمذهبين لفول النبي مُتَطَلِّمَةٍ في مكة الآلا على على الله الله الله الله الله الله المعرف قاله أبو عبيد والناشد الطالب وينشد * اصاخة الناشد المنشد *

فيكون معناه لا تحل لقطة مكة الالمن يعرفها لأنها خصت بهذا من بين سائر البلدان وروى أبو داود باسناده أن الذي وتشكيلتي بهي عن لقطة الحاج قال ابن وهب يعني يتركها حتى بجدها صاحبها، ووجه الرواية الاولى عموم الاحاديث، ولا نه أحد الحرمين أشبه حرم المدينة ولانها أمانة فلم نختلف حكمها بالحل والحرم كالوديعة وقول النبي صلى التدعليه وسلم « الالمنشد» محتمل أنه يريد الا لمن عرفها علما وتخصيصها بذلك لتأكيدها لقوله عليه السلام «ضالة المؤمن حرق النار» وضالة الذي مقيسة عليها والله أعلم ونصل) ولا يجوز له التصرف في البقطة حتى يعرف وعاءها ووكاءها وقدرها وجنسها وصفتها ، ويستحب ذلك عند وجدانها والاشهاد عليها لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث زيد « اعرف وكا ها وعفاصها » وقال في حديث أبي بن كعب « اعرف عفاصها ووكاءها وعددها ثم عرفها سنة » وفي لفظ عن أبي ابن كعب أنه قال وجدت مائة دينار فأنيت بها النبي صلى الشعليه وسلم فقال عرفها حولا » «فعرفها حولا فلم تعرف فرجعت اليه فقال اعرف «عدتها ووعاه ها ووكاءها واخلطها بمالك فان جاء

حاب فقال بل على ردها من حص ، وإن اختلفا في عين العبد الذي حمل الجعل في رده فقال رددت الله د الذي شرطت لي الجعل في ولا ألم قول المالك لانه أعلى شرطة ولانه ادعى عليه شرطا في هذا العقد فأنكره والاصل عدم الشرط

(فصل) أما العبد الآبق قانه بستحق الجمل برده وإزلم بشرط له روي هذا عن عمر ولي وأبن مسعود وبه قال شريح وعر بن عبد العزيز ومالك وأصحاب الرأي وقد روي عن أحد انه لم يكن يوجب ذلك . قال ابن منصور سئل أحد عن جدل الآبق فقال لاأدري قد تمكلم الناس فيه لم يكن عنده فيه حديث صحبح ، فظاهر هذا أنه لاجمل له فيه وهوظاهر قول الحرقي قانه قال : وإذا أبق العبد فلمن جاه به إلى سيده ما أنه ق عليه، ولم يذكر جعلا وهذا قول النخبي والشانبي وابن المنذر لانه عمل لنبره عملا من غير أن يشرط له عوضا للم يستحق شيئا كما لو رد جهه الشارد

ووجه الرواية الاولى ماروى عرو بن ديناروا بن أبي ما يكة أن النبي وَ اللَّهِ عَلَيْهُ حِملَ فَي جَملُ الا بَق إذا جاء به خارجا من الحرم ديناراً وأيضا فانه قول من سمينا من الصحابة ولم نعرف لم في زمهم مخالفا فكن إجماعا . ولان في شرط الجمل في ردهم حنا على رد الاباق وصيانة لهم عن الرجوع إلى دار الحرب وردتهم عن دينهم وتقوية أهل الحرب بهم ، فيذ غي أن يكون مشروعا لهذه المصاحة ، ومهذا فارق رد الشارد قانه لا يفضي إلى ذلك . والرواية الاخرى أقرب إلى المصلحة لان الاصل عدم الوجوب ،

ربها فأدها اليه و في هذا الحديث أمره عمر فة صفاتها بعد التعريف وفي غيره أمره بمرفتها بعين التقاطها قبل تعريفها وهو الاولى ليحصل عنده علم ذلك فتى جاه صاحبها فنعها غلب على ظنه صدقه فدفعها اليه قاراد وان أخر معرفة ذلك إلى حين مجيء باغيها جاز لأن المقصود محصل حينئذ فان لم يحيه طالبها فأراد التصرف فيها بعد الحول لم مجزله حتى يعرف صفاتها لان عينها تعدم بالتصرف فلا يبتى له سبيل إلى معرفة صفاتها إذا جاء طالبها ولذلك ان خلطها بماله على وجه لا تتميز منه فيكون أمم الني صلى الله علمه وسلم لابي بمرفة صفاتها عد خلطها بماله أمم الجاب مضيق وأمره أزيد بن خالد بموفة ذلك حين الالتفاط أمم استحباب ، قال الفاضي ينبغي أن يعرف جنسها ونوعها وان كانت ثباباً عرف لفافها وجنسها ويعرف العقد عليها هل هو عقد واحد وجنسها ويعرف العقد عليها هل هو عقد واحد أو أكثر ? أشوطة أو غيرها ؟ ويعرف صهام القارورة الذي يدخل رأسها وعفاصها الذي يلبسه ويستحب أو أكثر ؟ أشوطة أو غيرها ، قال أحمد لا أحب أن عسها حتى يشهد عليها . فظاهر هذا أنه مستحب غير واجب وانه لا ضمان عليه اذا لم يشهد وهو قول مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة يضمنها اذا لم يشهد عليها لقول الذي صلى الله عليه وها هو قول مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة يضمنها اذا يم يشهد عليها لقول الذي صلى الله عليه وها أن أنه أخذها لنفسه يقضي الوجوب ولانه إذا لم يشهد كان الظاهر أنه أخذها لنفسه

ولنا خبر زيد بن خالد وأبى بن كعب فانه آمرها بالتعريف دون الاشهاد ولوكان واجباً لبينه

والخبر المروي في هذا مرسل وفيه مقال ولم يثبت الاجماع فيه ولا القياس فانه لم يثبت اعتبار الشرع لهذه المصلحة المذكورة فيه ولا تحققت أيضا فانه ليس الظاهر هرجهم إلى دار الحرب إلا في الحبل منها ، إذا كانت قريبة وهذا بعيد فيهم . فأما على الرواية الاولى فقد اختلفت الرواية في قدر الجعل فروي عن أحمد انه عشرة دراهم أو دينار إن رده من المصر وان رده من خارجه ففيه دواينان إحداها) يلزمه دينار أو اثني عشر درها الخبر المروي فيه ولان ذلك يروى عن عرو وعلى رضي الله عنها (والثانية) له أو يمون درهما إزرده من خارج المسر اختارها الخلال وهو قول ابن مسمود وشر يح فروى أبوعرو الشيباني قال قات المبد الله بن مسمود : أني أصبت عبيداً أباقا فقال لك أجر وغنيمة ، فقات هذا الاجر فيا الغنيمة ? قال من كل رأس أربعين درهما

وقال ابو إسحاق أعطيت الجمل في زمن معاوية أربعين درهما . وهذا يدل على انه معنيض في العصر الاول . قال الحلال : حديث ابن مسعود أصح إسناداً . وروي عن عمر بن عدالعزيز أنه قال إذا وجده على مسيرة ثلاث فله ثلاثة دنانير . وقال أبو حنيفة إن رده من مسيرة ثلاثة أيام فله أربعون درهما وان كان من دون ذلك برضخه على قدر المكان الذي تعنى اليه . ولا فرق عند إمامنا بين أن يزيد الجمل على قيمة العبد أو لا بزيد و مهذا قال أبو يوسف و محد . وقال أبو حنيفة أن كان قليل القيمة نقص الجمل من قيمته درهما لنلا يفوت عليه العبد جيفه

وانا عموم الدليل ولانه جمل يستحق في رد الآبق فاستحقه وان زاد على قيمته كا لو جعله له صاحبه ويستحقه ان مات سيده في تركته وبهذا قال ابو حنيفة وقال ابو يوسف ان كان الذي رده من ورثة المرلى سقط الجمل

فانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة سيا وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن حكم اللقطة فلم يكن ليخل بذكر الواجب فيها فيتعين حمل الأمر في حديث عياض على الاستحباب ولانه أخذها أمانة فلم يفتقر الى الاشهاد كالوديمة، والمعنى الذي ذكروه غير صحيح فانه اذا حفظها وعرفها لم أخذها لنفسه وفائدة الاشهاد صيانة نفسه من الطمع فيها وحفظها من ورثته أن مات ومن غرمائه أن أفلس واذا أشهد عليها لم يذكر للشهود صفاتها كما قلنا في التعريف لحن يذكر للشهود ما يذكره في التعريف من الجنس وانتوع. قال أحمد في رواية صالح وقد سأله إذا أشهد عليها هل ببين كم هي "قال لا، ولحن يقول قد أصت لقطة ، لويستحب أن يكتب صفاتها اليكون أثبت له مخافة أن ينساها أن اقتصر على حفظها بقلبه فان الانسان عرضة النسيان

و مسئلة ﴾ (فمنى جاء طالبها فوصفها لزم دفعها اليه بنما تها المتصل وزيادتها المنفصلة لمال كمها قبل الحلول ولو أخذها بدره في أصح الوجهين)

اذا جاء طالب اللقطة فوصفها وجب دفعها اليه بغير ينة سوا. غلب على ظنه صدقه أو لم يغلب. وبهذا قال مالك وأبو عبيد وداود وابن المنذر، وقال أبو حنيفة والشافعي لا يجبر على ذلك الا ببينــة

وانا ان هذا عوض عن عمله فلا يسقط بالموت كالاجر في الاجارة وكما لو كان من غير ورثة ، المولى اذا ثبت هذا فلافرق بين كون من رده معروفا برد الاباق إولم يكن وبهذا قال اصحاب الرأي وقل مائك ان كان معروفا بذلك استحق الجمل والافلا ولنا الحبر والاثر المذكر من غير تفريق ولانه رد آبقا فاستحق الجمل كالمعروف بردهم

(فصل) ويجرز اخذ الآبق أن وجده وبهذا قال ما لك والشافعي واصحاب الرأى ولا نعلم فيه خلافا وذلك لان العبد لايؤمن لحافه بدار الحرب وارتداده واشتغاله بالفساد في ساثر البلاد بخلاف الضوال التي تحفظ نفسها فاذا اخذه فهو امانة في يده أن تلف بغير تفريطه فلا ضمان عليه وأن وجد صاحبه دفعه اليه اذاأقام به البينة أو اعترف العبد أنه سيده وأن لم يجد سيده دفعه إلى الامام أو نائبه فيحنظه لصاحبه أو يبيعه ازرأى المصلحة في بيعه ونحو ذلك قال مالك واصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفا وايس لملتقطه بيعه ولا تملكه بعد تعريفه لان العبد ينحاظ بنفسه فهو كضوال الابل فان باعه فالبيم فاسد في قول عامة أهل العلم منه ابوحنيفة والشافعي وأن باعه الامام لمصلحة رآها في بيعه فجاء سيده فاعترف أنه كان اعتقه قبل منه لانه لايجر الى نفسه بهذا نفعا ولا يدفع عنها ضرراً ويحتمل أن لا يقبل لانه ملك لفيره فلا بيت المال لانه لا مستحق له فهو كثركة من مات ولا وارث له فان عادالسيد فأنكر المتقوطلب المال دفع اليه لانه مال لامنازعة فيه

(فصل)واذا ابق العبد فحصل فى يد حاكم فأقام سيده بينة عند حاكم بلد آخران فلاما الذي صفته كذا وكذا واستقصى صفاته عبد فلان بن فلان ابق منه نقبل الحاكم بينته وكنب الحاكم الى الحاكم الذي عنده العبد ثبت عندي اباق عبد فلان الذي صفته كذا وكذا قبل كتابه وسلم اليه

ويجوز له دنعها اليه إذا غلب على ظنه صدقه ، وقال أصحاب الرأي ان شاء دنعهااليه وأخذ كفيلا بذلك لأ ن النبي صلى الله عليه وسلم قال «البينة على المدعي» ولا ن صفة المدعي لا يستحق بها كالمنصوب

ولنا قول الذي صلى الله عليه وسلم «فان جاءك أحد نخبرك بعددها ووعامًا ووكامًا فادفعها اليه» وظاهر الأمر الوجوب، وفي حديث زيد «اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستنفقها وإن جاء طالبها وما من الدهر فادها اليه يعني اذا ذكر صفامها لأن ذلك هو المذكور في صدر الحديث ولم يذكر البينة ولو كانت شرطاً للدفع لذكرها لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا ن اقامة البينة على اللقطة تتعذر لانها انما تسقط حال النفلة فتوقف دفعها على البينة منع لوصولها إلى صاحبها أبداً وهذا يفوت مقصود الالتقاط ويفضي الى تفويت أموال الناس وماهذا سبيله يسقط اعتبار البينة فيه كالانفاق على الديم ، والجمع بين هذا القول وبين تفصيل الالتقاط على تركه متناقض لان الالتقاط حيث ذيكون تضييعاً لمال المسلم واتعابالنفسة بالتعريف الذي لا يغيد والخاطرة بدينه بتركه

العبد وهذا قول ابي بوسف واحد قولي الشافعي الاان ابا يوسف قال يأخذ به كفيلائن البينة أثبتته بصفاته كا ثبت في الدمة بوصفه في السلم وقال ابو حنيفة ومحمد لايجب تسليمه لانهم لايشهدون على عينه وأنما يشهدونبالصفات وقد تنفق الصفات م اختلاف الاعبان ويفارق المسلم فيه فان الواجب أقل ما يوجد منه الصفة وهو غير معين

ولنا أنه يقبل كتاب الحاكم إلى الحاكم على شخص غائب ويؤخذ الحسكوم عليه بالحق وليس ثم شهادة على عين وأنما يؤخذ المحسكوم عليه باسمه ونسبه وصفته فكذا هاهنا أذا ثبت وجوب تسليمه فأن الحاكم الذي يسلمه يختم في عنقه خيطا ضيقا لا يخرج من رأسه ويدفعه الى المدعي أو وكيله ليحمله الى الحاكم الكاتب ايشهد الشهود على عينه فأن شهد وأبعينه سلم الى مدعيه وأن لم يشهدواوجب رده الى الحاكم الاول ويكون في ضان الذي أخذ ملا نه اخذه بغير استحقاق

﴿مسئلة ﴾ قال (وان كان التقطما قبل ذلك فردها العلة الجمل إيجزله أخذه)

انما كان كذلك لانه اذا التقطها قبل ان يباغه الجمل نقد التقطها بغير عوض وعمل في مال غيره بغيراً جه ل جول فلا يستحق شيئا كما لو التقطها ولم بجعل ربها فيها شديئا وفارق المنقط بعد بلوغه الجعل فانه أنما بذل منافعه بعوض جعل له فاستحة كالاجر اذا عل بعد العقد وسوا. كان التقاطه لها بعد الجمل اوقبله لماذكرنا ولا يستحق اخذ الجمل بردها لان الرد واجب عليه من غير عوض فلم يجز اخذ العرض عن الواجب كسائر الواجبات، وأنما يأخذه الملتقط في موضم يجوز له اخذه عوضا عن الالتقاط المباح أذا ثبت هذا فان ملتقطها قبل أن يبلغه الجمل لا يستحق شيئا سوا، ردها لعلة الجمل أو لغيره لانه أذا لم يستحقه مع عدم أياه وعمله من أجله فلان لا يستحقه مع عدم

الواجب من تعريفها وما هذا سبيله بجب أن يكون حراما فكيف يكون فاضلا، وعلى هذا نقول لولم يجب دفعها بالصفة لم يجز التقاطها لما ذكر ناه، وقول النبي صلى الله عليه وسلم « البينة على المدعي» يعني اذاكان ثم منكر لقوله في سياقه «واليمين على من أنكر »ولا منكر هها على ان البيئة تختلف وقد جعل النبسي صلى الله عليه وسلم بينة مدعي اللقطة وصفها فاذا وصفها فقد أقام بينته وقياس اللقطة على المغصوب غير صحيح فان النزاع ثم في كونه مغصوباً والاصل عدمه وقول المنسكر يعارض دعواه فاحتيج الى البينة وهمنا قد ثبت كون هذا المال لقطة وإن له صاحباً غير من هو في يده ولا مدعي له إلا الواصف وقد يرجح صدقه فينبني أن يدفع اليه .

(فصل) ويدفعها اليه بزيادتها المتصلة والمنفصلة اذا كان قبل الحول لأنها ملسكه فان وجدها زائدة بعد الحول أخذها بزيادتها المتصلة لانها تتبع في الرد بالهيب والاقالة فتبعت ههنا وأن حدث بعد الحول لها عاء منفصل فهو للملتقط لانه عاء ملسكه متميز لا يتبع في الفسوخ فسكان له كنهاء المبيع أذا رد بعيب

ذلك أولى ، وأنا ذكر الخرقي ردها لعلة الجمل أن شاء الله لينبه به على عدم استحقىاته فيما أذا ردها لغير علته ولان الحاجة أنها تدعو ألى معرفة الحسكم فيمن يريد الجعل أما من تركه ولا يريده فلا يقع التنازع فيه غالباً وألله أعلم

﴿ سَنُلُهُ ﴾ قال (وانكان الذي وجد اللقطة سفيها او طفلا قاموليه بتمريفها هان تمت السنة ضمها الى مال واجدها)

وجملة ذلك أن الصبي والمجنون والسفيه ادا النقط أحدهم لقطة ثبت بده عليها لهموم الاخبار ولان هذا تكسب فصح منه كالاصطياد والاحتطاب وان تلفت في يده بغير تفريط فلا ضمان عليه لانه اخذه وان تلفت بتفريطه ضمنها في ماله وادا علم بها وليه لزمه أخذها لانه ليس من أهل الحفظ والامانة فان تركها في يده ضمنها لانه يلزمه حفظ ما يتعلق به حق الصبي وهدا يتعلق به حقه فاذا تركها في يده كان مضيماً لها واذا أخذها الولي عرفها لان واجدها ليس من أهل التعريف فاذا إنقضت مدة التعريف دخلت في ملك واجدها لان سبب الملك تم شرطه فيثبت الملك له كما لو اصطاد صيداً وهذا مذهب الشافي الا أن أصحابه قالوا اذا انقضت مدة التعريف فكان الصبي والمجنون عيد يستقرض لها يتملك لهما والا ذلا وقال بعضهم يتملك لهما بكل حال لان الظاهر عدم ظهور صاحبه فيكون تملكه مصلحة له

و لنا عموم الاخبار ولو جرى هذا بجرى الاقتراض لما صح النقاط صبي لا يجوز الاقتراض له لانه يكون تبرعا بحفظ مال غيره من غير فائدة

(فصل) قال أحمد في رواية العباس بن موسى في غلام له عشر سنين التقط لقطة ثم كبر فان

وذكر أبو الخطاب فيه وجها آخر أنه يكون لصاحب اللقطة بناء على المفلس اذا استرجمت منه العين بعد أن زادت زيادة متميزة والولد إذا استرجع أبوه ما وهبه له بعد زيادته المنفصلة والصحيح ان الزيادة للملتقط لما ذكر ناه وكذلك الصحيح في الموضعين اللذين ذكرهما ان الزيادة لمن حدثت في ملكم ثم الفرق بينها انه في مسئلتنا يضمن النقص فتكون الزيادة له ليكون الخراج بالضان وثم لاضان عليه فأمكن أن لا يكون الخراج ومتى اختلفا في القيمة أو المثل فالقول قول الملتقط مع بمينه اذا كانت اللفطة قد استهلكت في يد الملتقط لانه غارم

[﴿] وَإِن تُلفَتُ أَوْ نَقَصَتُ قِبِلِ الْحُولُ لِمْ يَضَمُّهَا وَبَعْدُهُ يَضَمُّهَا ﴾

لأنها أمانة في يده الا أن تكون تلفت أو نقصت بتفريطه كالوديمة وان أتلفها الملتقط أو تلفت بتفريطه ضنها بمثلها إن كانت من ذوات الامثال أو بقيمتها ان لم تكن مثلية، قال شيخنا لا أعلم فيه خلافا

وجد صاحبها دفعها اليهوالا تصدق بها، قدمضى أجل التعريف فيما تقدم من السنين ولم ير عليه استقبال أجل التعريف، قال وقد كنت محمته قبل هذا أوبعده يقول في انقضاء أجل التعريف اذا لم يجد صاحبها أيتصدق بمال النير الاوهذه المسئلة قد مضى تحوها فيما اذا لم يعرف الملتقط اللقطة في حولها فانه لا يملكها وان عرفها فيما بعدذلك ، لان التعريف بعده لا يفيد ظاهراً لكون صاحبها يئس منها وترك طلبها، وهذه المسئلة تدل على أنه اذا ترك التعريف لمذركان كتركه لنير عذر لكون الصبي من أهل المندر وقد ذكرنا في هذا وجهين فيا تقدم، وقال أحمد في غلام لم يبلغ أصاب عشرة دنا نير فذهب بها الى منزله فضاعت فلها بلغ أراد ردها فلم يعرف صاحبها تصدق بها، وان لم يجد عشرة وكان يجحف به تصدق قليلا قليلا، قال القاضي معني هذا أنها تلفت بتفريط الصبي وهو أنه لم يعلم وليه حتى يقوم بتعريفها (قصل) فاذا وجد العبد لقطة فله أخذها بغير اذن سيده ويصح التقاطه، وبهذا قال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي ، وقال في الآخر لا يصح النقاطه لان اللقطة في الحول الاول أمانة ولا يدفي الثاني قلك والمبد ليس من أهل الولايات ولا الملك

ولنا عموم الخبر، ولان الالتقاط سبب علك به الصبي ويصح منه فصح من العبد كالاحتطاب والاصطياد، ولان من جاز له قبول الوديمة صح منه الالتقاط كالحر، وقوطم ان العبد ليس من أهل الولايات والامانات يبطل بالصبى والمجنون فانها أدنى حالا منه في هذا، وقولهم أن العبد لا يملك ممنوع وأن سلمنا فانه يتملك لسيده كما محصل بسائر الاكتساب ولان الالتقاط تخليص مال من الهلاك فجاز من العبد بغير اذن سيده كانقاذ المال الغريق والمفصوب، اذا ثبت هذا فان التقط العبد لقطة كانت أمانة في يده ان تلفت بغير تفريط في حول التعريف لم يضمن وأن تنفت بتفريطه أو اتلاف وجب ضانها في رقبته كسائر جناياته، وان عرفها مح تعريفه لان له قولا صحيحاً فصح تعريفه كالحر فاذا تم حول التعريف

وان تلفت بعد الحول ثبت في ذمته مثلها أو قيمها بكل حال لابها دخلت في ملكه وتلفت من ماله وسواء فرط أو لم يفرط وان وجد الدين ناقصة بعد الحول أخذالدين وارش النقس لأن جميعها مضمون افا تلف فكذلك ارش نقعها، وهذا قول أكثر العلماء الذين حكوا علكه لها بمضي حول التعريف، قاما من قال لا يملكها إلا باختياره لم بضمنه اياهاحتى يتملكها وحكمها قبل ذلك كحكمها قبل مضي حول التعريف، ومن قال لا يملك اللقطة محال لم يضمنه اياها وبهذا قال الحسن والنخعي وأبو مجلز والحارث العكلي ومالك وأبو بوسف قالوا لا يضمن ، وان ضاعت بعد الحول وقد ذكر نا فيا تقدم دليل دخولها في ملكه وقال داود اذا تملك الدين وأتلفها لم يضمها وحكى ابن أبي موسى عن احمد انه لوح إلى مثل هذا القول لحديث عياض عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « فان جاء ربها والا فهو مال الله يؤتيه من يشاء » وقوله في حديث أبي بن كعب « فان جاء من يعرفها وإلا فهي كسبيل مالك » وفي حديث زيد « فان جاء صاحبها والا فشأنك بها » ووي « فهي لك » ولم يأمره برد بدلها .

ملكها سيده لان الالتقاط كسب العبد وكسبة لسيده وان علم السيد بلقطة عبده كان له انتزاعها منه لانها من كسب العبد وللسيد انتزاع كسبه من يده فاذا انتزعها بعد أن عرفها العبد ملمكها وان كان لم يعرفها عرفها سيده حولا كاملا وان كان العبد قد عرفها بعض الحول عرفهاالسيد عامه فان اختار السيد اقرارها في يد عبده نظرت فان كان العبد أميناً جاز وكان السيد مستميناً بعبده في حفظها كايستمين به في حفظ ماله، وان كان العبد غير أمين كان السيد مفرطاً باقرارها في يده ولزمه ضائها كالو أخذها من يده ثم ردها اليه لان يد العبد كيده وما يستحق بها فهو لسيده، وان أعتق السيد عبده بعدالالتقاط فله انتزاع اللقطة من يده لانها من كسبه واكسا به لسيده، ومتى علم العبد أن سيده غير مأمون عليها لزمه سترها عنه و تسليمها الى الحاتم ليعرفها ثم يدفعها الى سيده بشرط الضان فان أعلم سيده بها فلم يأخذها منه أو أخذها فعرفها وأدى الامانة فيها قلم الحول الاول بغير تفريطه فلا ضان فيها لأنها ثم تناف بنفريط من أحدها وان ثم يؤد الامانة فيها وجب ضانها، ويتعلق الضان برقبة العبدوذمة السيد جميعاً لان النفريط حصل منها جميعاً

(فصل) والمكاتب كالحرفي اللقطة لان المال له في الحال واكسابه له دون سيده واللقطة من اكتسابه فان عجز عاد عبدا وصار حكمه في اللقطة حكم العبد على مامر بيانه، وام الولد والمعلق عَنقه بصفة والمدبر كالقن، ومن نصفه حر اذا النقط شيئا ولم يكن بينه و بين سيده مهايأة فهو بينها بعدالتعريف نصفين كسأئر اكسابه وهي بينها في حول التعريف كالحرين النقطا افعلة ، وإن كان بينها مهايأة ففيها وجهان (أحدها) لاتدخل في المهايأة لانها كسب نادر لا يه لم وجوده ولا يظن فلم تدخل في المهايأة وتكون بينها (والثاني) تدخل في المهايأة لانها من كسبه فأشبهت سائر اكسابه فان وجدها في يومه فهي له ، وإن وجدها في يوم سيده فهي له ، وإن كان العبدمشتر كا بين شين فلقطته بينها على ماذكرنا فيمن بعضه حر و بعضه رقيق

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم ه فان لم تعرف فاستنفقها ولتكن وديمة عنسدك فان جاء طالبها يوماً من الدهر فادفعها اليه » قال الاثرم قال أحمد اذهب الى حديث الضحاك بن عمان جوده ولم يروه أحد مثل ما رواه ان جاء صاحبها بعد سنة وقد أنفقها ردها اليه ولانها عين يلزمه ردها لوكانت باقية فيلزمه ضابها أذا أتلفها كا قبل الحول ولانه مال معصوم فلم يجز اسقاط حقه منه مطلقاً كما لو اضطر إلى مال غيره

⁽ فصل) فان وجد المين بعد خروجها من ملك الملتقط ببيع أو هبة أو نحوها لم يكن له أخذها وله أخذ بدلها لان تصرف الملتقط وقع صحيحاً لانه ملكها فان صادفها وقد عادت إلى الملتقط بفسخ أو شراء أو غير ذلك فله أخذها لانه وجد عين ماله في يد ملتقطه فكان له أخذها كالزوج اذاطلق (المغنى والشرح الكبير) (الجزء السادس)

(فصـل) والذي في الالتقاط كالمسلم ومن أصحاب الشافي من قال ليس له الالتقاط في دار الاسلام لانه ايس من أهل الامانة

ولنا أنها نوع اكتساب فكان من أهلها كالحش والاحتطاب وما ذكروه يبطل بالصبي والمجنون فانه يصح التقاطها مع عدم لامانة . اذا ثبت هذا فانه ان عرف القطة حولا ملكها كالمسلم ، وإن علم بها الحاكم أو السلطان أقرها في يده وضم اليه مشرفا عدلا يشرف عليه ويعرفها لاننا لانأمن الكافر على تعريفها ولا نأمنه أن يخل في التعريف بشيء من الواجب عليه فيه وأجر المشرف عليه فأذا تم حول التعريف ملكها الملتقط وبحتمل أن تنزع من بد الذمي وتوضع على بد عدل لانه غير مأمون عليها

(فصل) ويستحب لمن ايس بأمين أن لايأخذ القطة لانه يعرض نفسه للامانة وايس هو من أهلها فأن النقط صح النقاطه لانها جهة من جهات الكسب وهو من أهل الكسب ، ولانه أذا صحالتقاط الكافر فالمسلم أولى فأذا النقطها فعرفها حولا ملكها كالعدل ، وإن علم الحاكم أو السلطان بها أفرها في يده وضم اليه مشرفا يشرف عليه وبتولى تعربفها كما قلنا في الذي لانامنه عليها وجهذا قال أبو حنيفة والشانعي في أحد قوايه ، وقال في الآخر ينزعها من يده وبضعها في بد عدل

ولنا أن من خلي بينه وبين الوديمة لم نزل يده عن الانطة كالمدل والحفظ بحصل بضم المشرف اليه وإن لم يمكن المشرف حفظها منه انتزعت من يده وتركت في يد عدل فاذا عرفها وتمت السنة ملكها ملتقطها لأن سبب الملك وجدمنه

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا وجد الشأة بمصر أو بمهاكة فهي لقطة)

يعتي أنه يباح أخذها والتقاطها وحكمها أذا أخذها حكم الذهب والفضة في التعريف والملك بعده هذا الصحيح من مذهب احمد وقول أكثر أهل الدلم ، قال ابن عبد البر أجمعوا على أن ضألة الذيم في الموضع المحوف عليها له أكامها وكذلك الحسكم في كل حيوان لا يمتنع بنفسه من صفار السباع وهي الثعلب

قبل الدخول فوجد الصداق قد رجع الى المرأة وسائر الرجوع ههنا كحكم رجوع الزوج على ما نذكره ان شاه الله تعالى .

[﴿] مَسَمَّلَةً ﴾ (وان وصفها اثنان قسمت بينها في أحد الوجهين ذكره أبو الخطاب)

لأنها تساويافيا يستحق به الدفع فتساويا فيها كما لو كانت في أيديهما، والوجه الثاني أنه يقرع بينها فمن وقدت له القرعة حلف وسلمت اليه ذكره القاضي وهكذا إن أقاما بينتين وهذا الوجه أشبه باصولنا فيما إذا تداعيا عينا في يد غيرهما ولانهما تداعيا عيناً في يد غيرهما وتساويا في البينة أو عدمها فتكون لمن وقعت له القرعة كما لو ادعيا وديمة في يد إنسان فقال هي لاحدكما لا أعرف عينه، وقارق ما إذا كانت في أيديهما لان يدكل واحد منها على نصفه فرجح قوله فيه

وابن آدى والذئب وولد الاسدونحوها، فما لا يمتنع منها كفصلان الا بل وعجول البقر وافلا الحيل والدجاج والاوز ونحوها يجوز النقاطه ويروى عن احمد رواية أخرى ليس لغبر الامام التقاطها . وقال الليث ابن سعد لا أحب أن يقربها الا أن بحرزها لصاحبها لقول رسول الله ويتالي لا يؤوي الضالة لا ضال ، ولا نه حيوان أشبه الابل

ولنا قرل الذي وتلكي لل سئل عن الذاة «خدها فاعا هي ك أو لاخيك أو قدئب » متفق عليه ، ولانه يخشى عليه التاف والضياع فأشبه لقطة غير الحبوان وحديثنا أخص من حديثهم فنخصه به والقياس على الابللايصح فأن الذي على النبي على القيام على المناطع المنا

ولنا أن النبي وَتَتَطِيَّةٍ قال ﴿ خَدَهَا ﴾ ولم يفرق ولم يستفصل ولو أفترق الحال أسأل أو استفصل ولا بها لقطة فاستوى فيها المصر والصحراء كسائر القنطات ، وقولهم إن الدئب لا يكون الا في الصحراء فلنا كونها للذئب في الصحراء لا يمنع كونها لغيره في المصر . أذا ثبت هذا فأنه متى عرفها حولا كاملا ملكها وذكر القاضي وأبو الحطاب عن أحمد رواية أخرى نه لا يملكها ولعلها الرواية التي منع من التقاطها فيها .

و لنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « هي لك أو لاخيك » فأضافها اليه بلام التمايك ولانها يباح التقاطها فملـكت بالتعريف كالاثمان ولان ذلك اجماع حكاه ابن عبد البر.

و مسئلة (فان أقام آخر بينة أنها له قدم لان البينة أقوى من الوصف فان كان الواصف قد أخذها ردت إلى صاحب البينة لاننا تبينا أنها له ، فان كانت قد هلكت فلصاحبها تضمين من شاء من الواصف والدافع وبه قال أبو حنيفة والشافعي ، ويتخرج أن لا يلزم الملتقط شيء اذا قانا بوجوب الدفع عليه لأنه فعل ما أمر به ولم يفرط وهو أمين فلم يضمن كما لو دفعها بامر الحاكم ولانه اذاكان الدفع واجباً عليه يأثم بتركه فكانه دفع بغير اختياره فلم يضمن كما لو أخذت منه كرها، ووجه الاول أنه دفع مال غيره الى غير مستحقه اختياراً منه فضائه كما لو دفع الوديعة الى غير مالكما اذا غلب على ظنه أنه مالكما .

⁽ مسئلة) (الا أن يدفعها بحكم الحاكم فلا يمك صاحبها مطالبته) لانهاماً خوذة منه على سبيل القهر فلم يضمنها كما لوغصبها غاصب ومتى ضمن الواصف لم يرجع على أحد لان المدوان منه والتلف عنده وان ضمن الدافع رجم على الواصف لا نه كان سبب نفر يمه الا أن يكون الملتقط قد أقر الواصف

(فصل) ويتخير ملتقطها بين ثلاثة أشياء (اكلها في الحال) وسهذا قال مالك وابو حنيفة والشافعي وعبرهم ، قال ابن عبد البر أجموا على أن ضالة النم في المواضع الخوف عليها له أ كلها ، والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « هي لك أو لا خيك أو للذئب » فجَّمَامَا له في الحال وســوى بينه وبين الذئب ، والذئب لا يستأني ٰ بأ كلها ولا أن في أكلها في الحال إغناء عن الانفاق عليها وحراسة لماليها على صاحبها إذا جاء فأنه يأخذ قيمتها بكالها من غير نقص وفي إبقائها تضييع للمال بالانفاق عليها والغرامة في علفها فكان أكلها أولى،ومتى أراد أكلها حفظ صفتها فمتى جاء صاحبها غرمها له في قول عامة أهل العلم إلا ما لـكا فانه قال كلها ولا غرم عليك لصاحبها ولا تعريف لها لقول النبي عَلَيْكِيْنَةٍ « هي لك » ولم يوجب فيها تمريفاً ولا غرما وسوى بينه وبين الذئب، والذئب لا يعرف ولا يغرم ، قال أبن عبد البر لم توافق مالكا أحد من العاماء على قوله ، وقول النبي عَلَيْكَانِيْرُ في حديث عبد الله بن عمرو « رد على أخيك ضالته » دليل على أن الشاة على ملك صاحبها ولا نها لقطة لها قيمة وتتبعهاالنفس فتجب غرامتها لصاحبها إذا جاء كغيرها ولأنها ملك لصاحبها فلم يجز علمكها عليه بغير عوض من غيررضاه كما لوكانت بين البنيان ولانها عين يجب ردها مع بقائها فوجب غرمها إذا أتلفها كلقطة الذهب وقول الني عَلَيْتِيْرُ « هي لك » لا يمنع وجوب غرامهـا فانه قد أذن في لقطة الذهب والورق بعــد تعريفها في أ كلها وانفاقها ، وقال هي كسائر مالك ثم أجمعنا على وجوب غرامتها كذلك الشاةولافرق في إباحة أ كلها بين وجدانها في الصحراء أو في المصر ، وقال مالك وأنو عبيد وأصحاب الشافعي وابن المنذر ليس له أكلها في المصر لأنه يمكنه بيمها بخلاف الصحراء

ولنا أن ماجاز أ كله في الصحراء أبيح في المصركسائر المأ كولات ولان النبي مَلَيْظَيُّر قال : « هي لك » ولم يفرق ولان أكلها معلل ما ذكرنا من الاستغناء عن الانفــاق عليها ، وهذا في المصر

أنها له فانه لا يرجع عليه لانه أقر انه مالكها ومستحقها وان صاحب البينة ظلمه بتضمينه فلا يرجع على غير ظالمه،وان كانت اللقطة قد تلفت عند الملتقط فضمنه أياها رجع على الواصف بما غرمه وليس لما اكم ا تضمين الواصف لان الذي قبضه انما هو مال الملتقط لامال صاحب اللقطة بخلاف ما أذا سلم العين فأما ان وصفها انسان فأخذها ثم جاء آخر فوصفها وادعاهالم يستحقشيئاً لان الاول استحقهــا لوصفه أياها وعدم المنازع فيها وثبتت يده عليها ولم بوجد ما يقتضي أنتزاعها منه فوجب أبقــاؤها في يده كسائر ماله .

(فصل) ولو جاء مدعي اللقطة فلم يصفها ولا أقام بينة أنها له لم يجز دفعها اليه سواء غلب على ظنه صدقه أو كذبه لانها أمانة فلم بجز دفعها الى من لم يثبت أنه صاحبها كالوديعة، فان دفعها فجاء آخر فوصفها أو أقام بها بينة لزم الدافع غرامتها له لانه فوتها على مااكها بتفريطه وله الرجوع على مدعيها لانه أخذ مال غيره ولصَّاحبها تضمين آخذها فاذا صنه لم يرجع على أحد وان لم يأت أحد يدعيها أشد منه في الصحراء (الشانى) أن يمسكها على صاحبها وينفق عليها من ماله ولا يتملكها، وان أحب أن ينفق عليها محتسباً بالنفقة على مالكها وأشهد على ذلك فهل له أن يرجع بالنفقة على روايتين: (احداها) يرجع به نص عليه في رواية المروذي في طيرة أفرخت عند قوم فقضي أن الفراخ لصاحب الطيرة ويرجع بالملف اذا لم يكن متطوعا، وقضي عمر بن عبد العزيز فيمن وجد ضالة فأنفق عليها وجاء ربها بانه يغرم له ماأنفق وذلك لانه أنفق على اللقطة لحفظها فيكان من مال صاحبها كمؤنة الرطب والنب (والرواية الثانية) لا يرجع بشيء وهو قول الشعبي والشافعي ولم يعجب الشعبي قضاء عمر بن عبد العزيز لانه أنفق على مال غيره بضير اذنه فلم يرجع كما لو بني داره، ويفارق المنب والرطب فانه ربما كان تجفيفه والانفاق عليه في ذلك أحظ لصاحبه لان النفقة لا تشكر روالحيوان يشكر والزنفاق عليه في ذلك أحظ فلذلك لم محتسب المنفق عليها عا أنفق . الانفاق عليه فرعا استغرق قيمته فكان بيعه أو أ كله أحظ فلذلك لم محتسب المنفق عليها عا أنفق . (الثالث) أن يبيعها ومحفظ ثمها لصاحبها وله أن يتولى ذلك بنفسه وقال بعض أصحاب الشافعي يبعها باذن الامام .

ولنا أنه إذا جاز له أكلها بغير اذن فبيمها أولى ولم يذكر أصحابنا لها تعريفاً في هذه المواضع وهذا قول مالك لحديث زيد بن خالد فانه عَيْنِيَالِيَّةِ قال « خذها فاعا هي لك أو لاخيك أو للذّب » ولم يأمر بتعريفها كما أمر في لفطة الذهب والورق

ولنا أنها لقطة لها خطر فوجب تعريفها كالمطعوم الكثير وأنما ترك ذكر تعريفها لانه ذكرها بعد بيانه التعريف فيها سواها فاستغنى بذلك عن ذكره فيها ولا يلزم من جواز التصرف فيها في الحول سقوط النعريف كالمطعوم .

(فصل) أذا أ كاما ثبتت قيمها في ذمنه ولا يلزمه عزلها لمدم الفائدة في ذلك فانها لا تنتقل

فللملتقط مطالبة آخذها لانه لا يأمن مجيء صاحبها فينرمه إياها ولانها أمانة في يده فملك الاخذمن غاصبها كالوديمة .

(فصل) فان كان الملتقط قد مات واللقطة موجودة قام وارثه مقامه في تعريفها أو اعامه ان مات قبل اعام الحول ويما كها بعدا عام النعريف وان مات بعد عام الحول ورثها الوارث كسائر أموال الميت، ومتى جاء صاحبها أخذها من الوارث كما يأخذها من الموروث وان كانت معدومة الهين فصاحبها غريم للميت بمثلها ان كانت من ذوات الامثال أو بقيمتها ان لم تكن كذلك فيأخذ ذلك من تركته ان اتسعت لذلك فان ضاقت التركة زاحم الغرماء ببدلها سواء تلفت بعد الحول بفعله أو بغير فعله لانها فعد دخلت في ملكه بمضي الحول، وان علم أنها تلفت قبل الحول بغير تفريط فلا ضان عليه ولا شيء لصاحبها لانها أمانة في يده تلفت بغير تفريط فلم يضمنها كالوديعة وكذلك ان تلفت بعد الحول قبل وقدم علمكما بغير تفريط عند من يرى أنها لا تدخل في ملكه حتى يتملكها أو أنها لا تملك بحال وقدم

من الذمة الى المال المعزول و او عزل شيئاً ثم أفلس كان صاحب اللقط أسوة الفرماء ولم يختص بالمال المعزول وان بانها وحفظ ثمنها وجاء صاحبها أخذه ولم يشاركه فيه أحد من الفرماء لأنه عين ماله لا شيء للمفلس فيه .

(فصل وإذا النقط ما لايبقى عاما فذلك نوعان (أحدهما) ما لايبقى بملاج ولا غيره كالطبيخ والبعليخ والما كمة التي لا تجفف والحضر اوات فيه مخير بين أكاه وبيمه وحفظ عنه ولا مجوز إبقاؤه لانه يتلف فان تركه حتى تلف فهو من ضافه لانه فرط في حفظه فلزم ضافه كالوديمة، فان أكله ثبتت التيبة في ذمته على ماذكرناه في لقطة الفنم وإن باعه وحفظ عمنه جاز وهذا ظاهر مذهب الشانعي . وله أن يولى بيمه بنفسه ، وعن أهد له بيم اليسير وان كان كايراً دفعه إلى السلطان . وقال أصحاب الشافعي ايس له بيمه إلا باذن الحاكم فان مجر عنه جاز البيم بنفسه لانه حال ضرورة فأما مع القدرة على استئذانه فلا يجوز من غير إذنه لانهمال معصوم لاولاية عليه المجزز لفير الحاكم بيمه كفير القطة ولنا أنه مال ابيح للملتقط أكله فاليح له بيمه كاله ولانه مال ابيح له بيمه عند المجز عن الحاكم عاد عند القدرة عليه كاله وإن كان قد أكله أو بيمه حفظ صفاه ثم عرفه عاما فاذا جاه صاحبه فان كان قد باعه وحفظ عنه أو نقص أو تلفت الدين أو نقصت من غير تفريطه فلا أكله وإن تلف النمن بفير تفريط قبل علكه او نقص أو تلفت الدين أو نقصت من غير تفريطه فلا أكله وإن تلف النمن بفير تفريط قبل علكه او نقص أما منانه وكذلك ان تاف ألمن بعد تملكه أو نقص ضمنه (النوع النائي) ما بمكن أمة ؤه بالهلاج كالهنب والرطب فينظر مافيه الحفل لصاحبه فان كان في التجفيف جففه ولم يكن له الا ذلك لانه مال غيره المزمه مافيه الحظ الصاحبه فان كان أب المخلف في البعم باعه وكلى الذيم ، وأن احتساح في التجفيف جففه ولم يكن له الا ذلك لانه مال غيره المزمه مافيه الحظ في بيعه باعه كولى الذيم ، وأن احتساح في التجفيف المى غرامة باع بعضه في ذلك ، وأن كان الحظ في بيعه باعه كولى الذيم ، وأن احتساح في التجفيف المى غرامة باع بعضه في ذلك ، وأن كان الحظ في بيعه باعه كولى الذيم ، وأن احتساح في التجفيف المى غرامة باع بعضه في ذلك ، وأن كان الحظ في بيعه باعه كلي بعد باعه

مضى السكلام في ذلك، فأما ان لم يعلم تلفها ولا وجدت في تركته فظاهر كلام الحرقي أنه غريم بها سواء كان قبل الحول أو بعده و محتمل أن لا يلزم الملتقط شيء ويسقط حق صاحبها لان الاصل براءة ذمة الملتقط منها لانه محتمل أن تكون قد تلفت بغير تفريط فلا تشتغل ذه تماللتك و محتمل أنه ان كان الموت قبل الحول فلا شيء عليه لانها كانت امانة عنده ولم تعلم خيانته فيها والاصل براءة ذمته منها وان مات بعد الحول فهي في تركته لان الاصل بقاؤها الى ما بعد الحول و دخولها في ملكه ووجوب بدلها عليه . فان قبل فقد قلتم ان صاحبها لو جاء بعد بيع الملتقط إياها أو حبته لم يكن له إلا بدلها فلم قلم أنها إذا انتقلت الى الوارث علك صاحبها أخذها وقلنا لان الوارث خليفة الموروث وانما ثبت له الملك فيها على الوجه الذي كان ثابتاً لموروثه وملك موروثه فها كان مراعى مشروطاً بعدم مجيء صاحبها فيكذلك ملك وارثه مخالاف ملك المشتري والمتهب فانها علىكان مداكا مستقراً

وحفظ ثمنه كالطَّمَام والرَّطَب فأن تعذر بيمه ولم يمكن تجنيفه تعين أكله كالبطيخ ، وأن كان أكله أنفع لصاحبه فله أكله أيضا لان الحظ فيه، ويقتضي قول أصحابنا ان العروض لاتعلك بالتعريف ان هذا كله لا يجوز له أكله لكن بخير بين الصدقة به وبين بيمه ، وقد قال احد فيمن يجد في منزله طماما لايمرنه يعرفه مالم يخش فساده فان خشى فساده تصدق به فان جاء صاحبه غرمه وكذلك قال مالك وأصحابُ الرأي في لقطة مالا يبقى سنة يتصدق به وقال الثوري يبيعه ويتصدق شمنه

ولنا على جواز أكله قول الذي عَلَيْكُ في ضالة الغنم ﴿ خَذَهَافَانِهَا هِي لِكُ أُولاً خَيْكُ أُو لَلذُ بُهِ وَهَذَا تجويز للاً كل فاذا جاز فها هو محفوظ بنفسه ففها يفسد ببقائه أولى

(مسئلة) قال (ولا يتمرض لبعير ولا كما فيه قوة يمنع عن نفسه)

وجملة ذلك أن كل حيوان يقوى على الامتناع من صفار السباع وورود الماء لايجوز النقاطه ولا التعرض له سواء كان لكبر جثته كالابل والخيل والبقر أو لطيرانه كالطيور كلها أو لسرعته كالظباء والصيود أو بنابه كالـكلابوالفهود ? وقال عمر رضى الله/ء به من أخذ ضالة فهو ضال أي مخطىء وبهذا قال الشافعي والاوزاعي وأبو عبيد، وقال مالك والليث في ضالة الابل من وجدها في القرئ عرفها ، ومن وجدها في الصحرا. لا يقربها ، ورواه المرني عن الشافعي ، وكان الزهري يقول : من وجد بدنة فليعرفها فان لم يجد صاحبها فاينحرها قبل أن تنقضي الايام الثلاثة ، وقال أبوحنيفة في لفظ يباح التقاطها لانها لقطة أشبهت الغنم

و لنا قول رسول الله مَنْتُنْكُيُّو لما سنل عنها دما بك ولما ؛ معها حذاؤها وسقاؤها ترد الما وتأكل الشجو حتى يجدها ربها، وسئل رسول الله عَيْدَالِيَّةِ فقيل يارسول الله أنا نصيب هوامي الابل قال و ضالة المسلم

﴿ فَصَلَ ﴾ قال رحمه الله ﴿ وَلَا فَرَقَ بِينَ كُونَ المُلتَقَطَ غَنياً أَوْ فَقَيراً مَسْلُماً أَوْ كافراً عدلاً وفاسقاً بأمن نفسه عليها وقيل يضم الى الفاسق أمين في تعريفها وحفظها)

اذاالتقطالغني لقطةوعر فهاحولاما حكهاكا لفقيرروي نحوذلك عن عمروا بن مسعودوعائشة وعلى وأبن عباس وعطاء والشعبي والنخمي وطاوس وعكرمة وبهقال الشافمي واسحاق وابن المنذر وقال أبوحنيفة ليسلهأن يتملكهاالاأن يكون فقير أمن غيرذوي الفربى لماروى عياض بن حمار المجاشعي ان النبي عَيْنَا لِللَّهِ اللَّه عليه وسلم قال « من وجد لقطة فليشهد عليها ذا عدل أو ذوي عدل ولا يكم ولا ينيب فان وجد صاحبها فليردهاعليه والا فهي مال الله يؤتيه من يشاه»رواه النسائي، قالوا وما يضاف الىاللة تعالى أنما يتملك من يستحق الصدقة ونقل حنبل عن أحمد مثل هذا القول وأنكره الخلال وقال ليس هذا مذهبا لاحمد

ولنا قول الني صلى الله عليه وسلم في حديث زيد بن خالد «قان لم تمرف فاستنفة ما ـ وفي لفظ ـ فشأ نك بها حوفي لفظ ـ والا فهي كسبيلمالك »ولان من ملك بالقرض ملك اللقطة كالفقير ومن جاز له الالتقاط حرق النار ﴾ وروي عن جرير بن عبدالله أنه أمر بطرد بقرة لحقت ببقره حتى توارت ، وقال سمعت رسول الله عِيَالِيِّهِ يَمُول ولا بؤوي الضالة إلا ضال ، رواه ابو داود بمعناه ، وقياسهم يعمارض صريح النص، وكيف مجوز ترك نص النبي عَلَيْكِ وصريح قوله بقياس نصه في موض آخر على أن الابن تفارق الفنم لضهفها وقلة صبرها عن الماء

(فصل) فان كانت الصيود مستوحشة اذا تركت رجمت إلى الصحراء وعجز عنها صاحبها جاز التقاطها لان تركها أضيم لهما من سائر الاموال وانقصود حفظها لصاحبها لاحفظها في نفسها ولو كان المقصود حفظها في أنفسها لما جاز التقاط الاثمان فان الدينار دينارحيَّما كان

(فصل) والبقر كالابل نص عليه أحمد وهو قول الشافعي وأبي عبيــد ، وحكى عن مالك أن البترة كالشاة . ولنا خبر جربر فانه طرد البقرة ولم يأخذها ، ولانها تمتنع عن صفار السباع وتجزي، في الاضحية والهدي عن سبعة فاشبهت الابل وكذلك الحـكم في الحيل والبغال فأما الحمر فجمالها اصحابنا من هذا القسم الذي لا مجوز انتقاطه لان لها اجساما عظيمة فأ شبهت البغال والحيل ولانها من الدواب فاشبهت البغال، والاولى الحاقها بالشاة لان النبي صلى الله عليه وسلم علل الابل بان معها حذاءها وسقاءها يريد شدةصبرها عن الماء لكثرة ماتوعي في بطونها منه وتوتَّها على وروده وفي اباحة ضالة الغنم بأنها معر ضة لا خذ الذئب اياها بقوله «هي لك أو لا خيك أوللذئب» والحمر مساوية للشاة في عاتها وَأَنَّهَا لَا يَتَّنَّعُ مِنَ الدُّنْبِ ، ومِفَارَقَةُ لَلابِلَ فِيعَلِّمَا فَأَنَّهَا لَاصْبِرَلْهَا عَن الماء ولهذا يضرب المثل بقلة صبرها عنه فيقال مابقي من مدته إلا ظمأ حمار . وإلحاق الشيء بماساواه فيعلة الحكم وفارقه في الصورة أولى من الحاقه بما قاربه في الصورة وفارقه في العملة ، فأما غير الحيوان فما كان منه ينحفظ بنفسه كأحجار الطواحين والكبر من الحشب وقدور النحاس فهوكالابل في تحريم أخذه بل أولى منه لان الابل تتعرض

ملك به بمد التعريف كالفقير ودعواهم في حديث عياض ان مايضاف الى الله تعالى لا يتملك الامن يستحق الصدقة لادليل عليه وبطلانها ظاهر فان الاشياءكالها تضاف الى الله تعالى ملكا وخلفاًقال الله تعالى (وآتوهم من مال الله الذي آناكم)

⁽ فصل) ويملك الذي بالالنقاط كالمسلم وقال بعض أصحاب الشانمي ليس له الالتقاط في دار الاسلام لانه ليس من أهل الامانة

ولنا أنه نوع اكتساب فـكان من أهله كالاحتشاش والاحتطاب وما ذكروه يبطل بالصي والمجنون فانه يصح التقاطها مع عدم الامانة ومتى عرف اللقطة حولا ملكها كالمسم، وأن علم بهاالحاكم أقرها في يده وضم اليه مشرفا عدلا يشرف عليه ويعرفها لاننا لا نا من الكافر على تعريفها ولانا من أن مخل في التعريف بشيءمن الواجب عليه فيه وأجر المشرف عليه فاذا تمحول النعريف ملكها الملتقط ويحتمل أن تنزع من يد الذمي وتوضع على يدي عدل لانه غير مأمون عليها

في الجلة للتلف اما بالاسد واما بالجوع والعطشوغير ذلك وهذه بخلاف ذلك ، ولان هذه لا تكاد تضيع عنصاحبها ولانبرح من مكانها بخلاف الحيوان ، فاذا حرم أخذ الحيوان فهذه أولى

(فصل) فان أخذ هذا الحيوان الذي لا مجرز أخذه على سبيل الالتقاط ضمنه إما ما كان أو غره لانه أخذ ملك غيره بغير اذنه ولا أذن الشارع له فهو كالفاصب فان رده الى موضعه لم بهراً من الضان وجهذا قال الشافعي ، وقال مالك : يهراً لان عمر رضي الله عنه قال ارسله في الموضع الذي أصبته فيه ، وجرير طرد البقرة التي لحقت بقره

واسا أن مالزمه ضانه لا يزول عنه إلا برده الى صاحبه أو نائبه كالمسروق والمفصوب ، وأما حديث جرير فا ، لم يأخذ البقرة ولا أخذها راعبه انا لحقت بالبقر فطردها عنها مأشبه ، الو دخلت داره فأخرجها ، فهلى هذا متى لم يأخذها بحيث ثبتت يده عايها لا يلزمه ضانها سواء طردها أو لم يطردها ، وإن أخذها فلزمه ضانها فدفعها إلى الامام أو نائبه ذال عنه الضان لازله فظراً في ضوال الناس بدايل أن أخذها فكان نائبا عن أصحابها فيها

(فصل) واللامام أو نائيه أخذ الضالة على وجه الحانظ اصاحبها لان عمر رضي الله عنه حى موضعاً يقال له النقيم لخيل لمجاهد بن والضوال . ولان اللاءام نظراً في حانظ مال الفائب وفي أخذ هذه حنظ لها عن الهلاك ولا يلزمه تعريفها لان عمر رضي الله عنه لم يكن بعرف الضوال ، ولانه إذا

⁽ فصل) ويصح النقاط الفاسق لأنها جهة من جهات الكسب فصح النقاطه كالمدل ولانه أذا صح النقاط الكافر فالمسلم أدلى الا أن الاولى له ألا يأخذها لانه يعرض نفسه للا مانة وليس من أهلها وأدا النقطها فعرفها حولا ملكها كالعدل، وأن علم ألحا كم أو السلطان بها أقرها في يده وضم اليه مشرفا يشرف عليه ويتولى تعريفها كما قلنا في الذي وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال في الآخر برعها من يده ويدعها في يد عدل

ولنا أن من خلي بينه وبين الوديعة لم تزل يده عن اللقطة كالعدل والحفظ يحصل بضم المشرف اليه فأما ان لم يمكن المشرف حفظها منه انبزعت من يده وتركت في يد العدل فاذا عرفها ماكها الملتقط لوجود سبب الملك منه

⁽ مسئلة) (وان وجدها صبي أو سفيه قام و ليه بتعريفها فاذا عرفها فهي لواجدها)

وجملة ذلك أن الصبى والسفيه والمجنون اذا التقط أحدهم لقطة ثبت يده عليها لعموم الاخبار ولانه نوع تكسب فصح منه كالاصطياد والاحتطاب فان تلفت في يده بنير تفريط فلا ضان عليه وان تلفت بفريطه ضمنها في ماله واذا علم بها وليه لزمه أخذها منه لانه لبس من أهل الحفظ والامانة فان تركها في يده ضمنها لانه يلزمه حفظ ما يتعلق به حق الصبى وهذا يتلف به حقه فاذا تركها في يده كان مضيعاً لها، ويعرفها الولي اذا أخذها لان واجدها ليس من أهل التعريف فاذا انقضت مدة في يده كان مضيعاً لها، ويعرفها الولي اذا أخذها لان واجدها ليس من أهل التعريف فاذا انقضت مدة (المغني والشرح الكبير)

عرفذلك فن كانت له ضالة كانه يجيء الى موضع الضوال فاذا عرف ضالته أقام البينة عليها وأخذها ولا يكننى فيها بالصفة لأبها ظاهرة بين النباس فيعرف صفاتها من آما من غير أهلها فلا تكون الصفة لها دليلا على ملكه لها عولان الضالة قد كانت ظاهرة بين النباس حين كانت في يد مالكها فلا يختص هو بمعرفة صفاتها دون غيره فلم يكن ذلك دليلا ويمكنه اقامة البينة عليها لظهورها للناس ومعرفة خلطائه وجيرانه بملكه اياها

(فصل) وان أخذها غير الامام أو نائبه ليحفظها اصاحبها لم يجز له ذلك ولزمه ضهانها لانه لاولاية له على صاحبها وهذا ظاهر مذهب الشانعي ولأصحابه وجه ان له أخذها لحفظها قباسا على الامام، ولا يصح لان النبي وَلَيْكِينَّ منع أخذها من غير تفريق بين قاصد الحفظ وقاصد الالتقاط ولا يصح القياس على الامام لان له ولا يقوهذا لا ولاية له، وان وجده افي موضع بخاف عليها به مثل أن يجدها بأرض مسبعة يقلب على الظن أن الاسد يفترسها ان تركت به أو فرسا من دار الحرب بخف عليها من أهلها أو بموضع بستحل أهله أموال المسلمين كواد التيم أو في بية لا ما. به أو لا مرعى قالاولى جواز أخذها للحفظ ولا ضمان على آخذها لان فيه انقاذها من الملاك فأشبه تخليصها من غرق أو حربق ، أخذها للحفظ ولا ضمان على آخذها لان فيه انقاذها من الملاك فأشبه تخليصها من غرق أو حربق ، فاذا حصلت في يدمملها الى نائب الامام ومرى ممن ضمانها ولايدلكها با تعريف لان الشرع لم برد بذلك فيها فاذا حصلت في يدملها أنها أو لم يكن له حى ترعى فيه تركها فيه إن رأى ذلك ، وان رأى المصلحة في بيهها وحنظ أنها أو لم يكن له حى ترعى فيه تركها فيه إن رأى ذلك ، وان رأى المصلحة في بيهها وحنظ أنها أو لم يكن له حى

التعريف دخلت في ملك واجدها لان سبب التملك تم بشرطه فثبت الملك له كما لو اصطاد صيداً وهذا مذهب الدافعي الا ان أسحابه قالوا اذا انقضت مدة التعريف فسكان الصبي والمجنون بحيث يستقرض لها يملسكه لها وقال بعضهم يتملسكه لهم بسكل حال لان الظاهر عدم ظهور صاحبه فيسكون تملسكه مصاحة له.

و لنا عموم الاخبار ولو جرى هذا مجرى الاقتراض لما صح انتقاط صبي لا يجوز الافتراض له لانه يكون تبرعا بحفظ مال غيره من غير فائدة

(فصل) قال احمد في رواية العباس بن موسى في غلام له عشر سنين التقط لقطة ثم كبر فان وجد صاحبها دفها إليه والا تصدق بها قد مضى اجل التعريف فيا تقدم من السنين ولم ير عليه استقبال اجل التعريف قال وقد كنت سمعته قبل هذا أو بعده يقول في انقضاه اجل التعريف إذا لم يجد صاحبها ايتصدق عال الذير? وهذه المسئلة قد مضى نحوها فيا اذا لم يعرف الملتقط المقطة في حولها الاول فأنه لا علكها وإن عرفها فيا بعد ذلك لكون التعريف بعده لا يفيد ظاهراً لكون صاحبها يبأس منها ويترك طلبها ، وهذه المسئلة تدل على أنه إذا ترك التعريف لعذر فهو كتركه لغير عذر لكون العبي من أهل العذر وقد ذكرنا فيه وجهين فيا نقدم ، وقال أحمد في غلام لم يبلغ أصاب عشرة دفانير فذهب بها إلى

باعها بعد أن يحلمها و يحفظ صفامها ريحه فظ عنها الصاحبها فان ذلك أحفظ لهالان تركها يفضي إلى أن تأكل جميع عنها (فصل) ومن ترك دابة بمهلسكة فأخذها انسان فأطعمها وسقاها وخلصها ملكها و به قال الليث والحسن بن صالح وإسحاق الا أن بكون تركها ليرجع اليها أو ضلت منه ، وقال مالك هي لمالسكها الاول وبغرم ما أنفق عليها ، وقال الشافعي وابن المنذر هي لمالكها والآخر متبرع بالنفقة لا يرجع بشي ، لانه ملك غيره فلم يملكه بغير عوض من غير رضاه كالوكانت في غير مهلكة ولا يملك الرحوع لانه أنفق على مال غيره بغير إذنه فلم يرجم بشيء كالوبني داره

ولذا ماروى الشعبي أن رسول الله ويُلِينَ قال «من وجد دابة قد عجزء نها أهلها فسيبوها فأخذها فأحياها فهي له » قال عبد الله بن عبد الرحن فقات - يهني الشهبي - من حدثك بهذا ? قال غير واحد من أصحاب رسول الله ويلله ويله واود باسناده . وفي افظ عن الشعبي عن النبي عن النبي انه قال « من ترك دابة بمهلكة فأحياها رجل فهي لمن أحياها » ولان في الحكم بملكها احياء ها وافقاذها من الملاك وحفظا للمال عن الضياع ومحافظة على حرمة الحيوان وفي القول بأنها لا تمك تضييم وافقاذها من غير مصلحة تحصل ، ولانه نبذ رغبة عنه وعجزا عن أخذه فملكة آخذه كالساقط من السنبل وسائر ما ينبذه الناس رغبة عنه

(فصل) وإن ترك متاعا فخلصة انسان لم يملكه لانه لاحرمة له في نفسه ولا يخشى عليه التلف كالحشية على الميوان فان الحيوان يموت اذا لم يطعم وبسقى وتأكله السباع والمناع يبقى حتى يرجع

منزله فضاعت فلما بلغ أراد ردها فلم يعرف صاحبها تصدق بها فان لم يجد عشرة وكان يجحف به تصدق قليلا قايلا قال الفاضي هذا محمول على أنها تلفت بتفريط الصي وهو أنه لم يعلم وليه حتى يقوم بتعريفها (مسئلة) (وإن التقطها عبد فاسيده أخذها منه وتركها معه يتولى تعريفها ان كان عدلا فان لم يأمن العبد سيده عليها لزمه سترها عنه فان أتلفها قبل الحول فهي في رقبته وان أتلفها بعده نهي في ذمته) يصبح التقاط العبد بغير اذن سيده وبه قال أبو حنيفة والشافعي في احد قوليه وقال في الآخر يصح التقاطه لان اللقطة في الحول الاول امانة وولاية وفي الثاني علك والعبد ليس من اهل الولايات ولا التملك.

ولنا عموم الحبر ولان الالتقاط سبب علك به الصبي ويصح منه فصح من العبد كالاصطياد والاحتطاب ولان من جازله قبول الوديعة صح منه الالتقاط كالحر قولهم ان العبد ليس من أهل الولايات والأمانات يبطل بالصبي والمجنون فانهما أدنى حالا منه في هذا ، وقولهم ان العبد لا يملك ممنوع وان سلمنا فانه يتملك لسيده كا يحصل بسائر الاكتسابات ولان الالتقاط تخليص مال من الهلاك فجاز من العبد بغير اذن سيده كانقاذ المال الغريق والمنصوب. اذا ثبت هذا فان اللقطة تكون أمانة في بد العبد ان تلفت بغير تفريط في حول التعريف لم يضمن فان عرفها صح تعريفه لان له قولا

اليه صاحبه ، وإن كان المتروك عبدا لم يملك بأخذه لان العبد في العادة يمكنه التخاص إلى الاماكن التي يعيش فما بخلاف البهيمة وله أخذ العبد والمناع ليخلصه لصاحبه وله أجر مثله في تخليص المناع نص عليه وكذاك في العبد على قياسه

قال القاضي يجب أن بحمل قوله في وجوب الاجر على انه جعل له ذلك او أمره به ، وأما ان لم يجمل له شيئًا فلا جمل له لانه عمل في مال غيره بغير جمل فلم بستحق شيئًا كالمانقط وهذا خلاف ظاهر كلام احمد فاله لو جمل له جملا لاستحقه ولم يجمل له أجر المال ويفارق هــذا اللفط نان الملاقط الم بخاص اللقطة من الملاك ولو تركها أمكن أن يرجع صاحبها نيطلها من مكانهـــا فيعدها وههنا ان لم يخرجه هذا ضاع وهلك ولم برجم اليه صاحبه فني جهل الاجر فيه حنظ للاموال من غير مضرة فجاز ذلك كالجمل في الآبق، ولان النطة جعل فيها الشارع مايحث على أخذما ومو ملكها أن لم يجيء صاحبها فاكتنى به عن الاجر نينيني أن يشرع في هذا مايحث على تخليصه بيار ق الاولى وايس الا الاجر، وأما ما لقاه ركاب البحر فيه خونا بن العرق الم أعلم لأصحابنا فيه قولا سوى عموم قولهم الذي ذكرناه وبحتمل أن يملك هذا من أخذه وهو قول الليث بن سعد وبه قال الحسن فيمن أخرجه قال وما نضب عنه الماء فهو لاهاه ، وقال ابن المذر برده على أصحابه ولا جعل له ويقتضيه قول الشافعي والقاضي لما تقدم ، و تقنضي قول الامام ابي عبد الله أن لمن أنقذه أجر مثله لما ذكرنا ووجه ماذكرنا

صحيحاً فصح تمر فه كالحر فاذا تم حول التعريف ملكها سيده لان الالتقاط كسب العبد وكسبه لسيده فان علم السيد باقطة عبده كان له انتزاعها منه لانها من كسب العبد وللسيد انتزاع كسبه من يده فان أنتزعها بعد أن عرفها العبد ملكها وان كان لم يعرفها عرفها سيده حولا وانكان العبد عرفها بعض الحول عرفها السيد عممه وللسيد اقرارها في يد العبد ان كان أميناً ويكون مستعيناً بعبده في حفظهـا كما يستعين به في حفظ ماله، فإن كان العبد غير أمين كان السيد مفرطاً بإقرارها في يده ولزمه ضانهـــا كما لو أخذها من يده وردها لان يد العبدكيده وما يستحق بها لسيده وان أعتق العبدبعد الالتقاط فله انتزاع اللقطة من يده لانها من كسبه واكسابه لسيده، ومتى علم العبد أن سيده غير مأمون عليها لزمه سُرها عنه ويسلمها الى الحاكم ليعرفها ثم يدنعها الى سيده بشرط الضمان،فان أتلفها العبدفي الحول الاول فهي في رقبته كجناياته وكذلك ان تلفت بتفريطه وان أتلفها بعده فهي في ذمتهان قلنا ان العبد يملكها بعد التعريف وان قلنا لا يملـكها فهو كما لو أنلفها في حول التعريف ويصلح ان ينبني ذلك على استدانة العبد هل تتعلق برقبته أو ذمته?على روايتين وقد مر ذكره في الحجر

(مسئلة) (والمـكانب كالحر في اللقطة) لان المال له في الحال واكتسابه له دون سيده وهي من اكتسابه فان عجز عاد عبداً وصار حكمه في لقطته حكم العبد ،وام الولد والمدبر والمعلق عتقه بصفة كالقن ومن بعضه حر أذا التقط لقطة فهي بينه وبين سيده أذا لم يكن بينها مهايأة كالحرين أذا من الاحمال أن هذا مال ألقاه صاحبه فيما يتلف بتركه فيه اختياراً منهم فملكه من أخذه كالذي ألفوه رغبة عنه، ولان فيما ذكروه تحقيقاً لانلافه فلم بجز كباشر به بالا تلاف، فأما ان انكسر ت السفينة فأخرجه قوم فقال مالك يأخذ أصحاب المناع متاعهم ولا شيء الذي أصابوه وهذا قول الشافعي وابن المنذر والقاضي وعلى قياس نص أحمد يكون لمستخرجه أجر المثل لان ذلك وسيلة الى تخليصه وحفظه لما المساحبه وصيانته عن الفرق فإن الفراص اذا علم أنه يا، فع اليه ألاجر بادر إلى التخليص ليخصله وان علم أنه يؤخذ منه به يراشي، لم يخاطر بنفسه في استخراجه فينبغي أن يقضى له بالاجركجه لردالاً بق علم أنه يؤخذ منه به يراشي، لم يخاطر بنفسه في استخراجه فينبغي أن يقضى له بالاجركجه لردالاً بق وقال الشافعي علا العبد دون الجارية ولان التملك بالنعريف عنده اقتراض والجارية عنده لأملك بالنعريف وهذه المسئلة فيها نظر فإن القليط محكوم بحريته، فإن كان بمن يعبر عن نفسه فأقر بأنه مملوك لم يقسبل اقراره لان الطفل لاقول له ولو اعتبر قوله في ذلك لاعتبر في تعريفه سيده والله أعلم

التقطا لقطة وانكان بينها مهايأة لم تدخل في المهايأة في احدالوجهين لانهاكسب نادر لا يعلموجوده ولا يظن فلم يدخل في المهايأة كالارث. فعلى هذا يكون بينها وانتاني يدخل في المهايأة لانها من ك به اشبهت سائر اكسابه في حكون لمن يوجد في يومه وكذلك الحكم في الهدية والوصية وسائر الاكساب النادرة فيها الوجهان ، فان كان العبد بين اثنين شركة فلقطته بينها على ما ذكر نا فيمن بعضه حر والله اعلم .



كتاب اللقيط

وهو الطفل المنبوذ ، واللفيط بمعنى الملقوط فعيل بمنى مفعول كقولهم قنيل وجربح وطربح ، والتقاطه والحب القول الله تعالى (وتعاونوا على البر والنقوى) ولان فيه احياء نفسه فكان واجبا كاطعامه إذا اضطر وانجائه من الفرق، ووجوبه على الكفاية اذا قام بهواحد سقط عن الباقين ، قان تركه الجماعة أعوا كلهم اذا علموا فتركوه مع امكان أخذه . وروي عن سنين أبي جيلة (١) قال وجدت ملفوفا فأتيت به عر رضي الله عنه فقال عريني ياأمير المؤنين انه رجل صالح ، فقال عر أكذلك هو ? قال فعم قال فاذهب فهو حرولك ولا قروع علينا فنقته . رواه سعيد عن سفيان عن الزهري سمع سنينا أبا جيسلة مهذا وقال علينا رضاعه

﴿ مسئلة ﴾ قال (واللقيط حر)

وجلة ذلك أن اللقيط حرفي قول عامة أهل العلم الا النخعي ، قال ابن المنذر أجمعوام أهل العلم على أن اللقيط حر . روينا هذا القول عن عر وعلي رضي الله عنها ، وبه قال عمر بن عبد العزيز والشهى

(۱) سنين أبو جميلة أدرك النبي (ص) وشهد عام الفتح روي عنه الزهري وزيد بن أسلم سئل أبو زرعة عن سنين هـــذا في اللقيط فلم يـكن ثبتاً ولم يكن بالمشهور عنده

باب اللقيط

وهو الطفل المنبوذ واللقيط بمني الملقوط كالقتيل والجوري والتقاطه واجب لفول الله تمالى (وتعاونوا على البر والتقوى) ولا ن فيه إحياء نفسه فكان واجباً كاطعامه إذا اضطر وانجائه من الغرق، وهو من فروض الكفايات إذا قام به من يكني سقط عن الباقين ، وإن تركه الجماعة أعموا كلهم إذا نركوه مع امكان أخذه ، وتد روي عن سنين أبي جميلة قال : وجدت ملقوطاً فأنيت به عمر رضي الله عنه فقال عريني يا أمير المؤمنين انه رجل صالح ، فقال عرب أكذلك هو ? قال نعم قال : قاده به فهو حرولك ولاؤه وعلينا نفقته ، رواه سعيد عن سفيان عن الزهري سمع سنينا أباجيلة بهذا وقال وعلينا رضاعه .

ومسئلة الله على أن اللقيط حر في قول عامة أهل الله إلا النخعي قال ابن المنذر أجمع عوام أهل الله على أن اللقيط حر ، روي هذا القول عن عمر وعلى رضي الله عنها ، وبه قال عمر بن عبد المزيز والشعبي والحكم وحماد ومالك والنوري والشافعي واستحاق وأصحاب الرأى ومن تبعهم وقال النخمي : ان التقطه للحسبة فهو حر وإن كان أراد أن يسترقه فذلك له ، وهذا قول شذ فيه عن الخلفاء والعلماء ولا يصح في النظر فان الاصل في الآدميين الحرية فان الله تعالى خلق آدم وذريته أحراراً وأعا الرق لمارض فاذا لم يعلم ذلك العارض فله حكم الاصل

والحكم وحاد ومالك والثوري والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي ومن تبعهم ، وقال النخمي ان التقطه الحسبة فهو حر وان كانأراد أن يسترقه فذاك له ، وذلك قول شذ فيه عن الحافا، والعلما، ولا يصح في النظر فان الاصل في الآدميين الحرية فان الله تعالى خلق آدم وذريته أحراراً وانما الرق العارض فاذا لم يعلم ذلك العارض فله حكم الاصل

(فصل) ولا يخلو النيط من أن يوجد في دار الاسلام أو في دار الكفر فأمادار الاسلام فضربان (أحدها) دار اختطها المسلمون كبفداد والبصرة والكرفة فلقيط هذه محكوم باسلامه ، وإن كان فيها أهل الخدمة تغليبا الاسلام ولظاهر الدار ولان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه (الناني) دار فتحها المسلمون كدائن الشام فهذه ان كان فيها ملم واحد حكم باسلام لقيطها لا فه محتمل أن يكون الذاك المسلم الاسلام وإن لم يكن فيها مسلم بل كل أهلها ذمة حكم بكفر دلان تفليب حكم الاسلام أنما يكون مع الاحمال ، وأما بلد الكفار فضر بان أيضاً (أحدهم) بلد كان المسلمين ففلب الكفار عليه كالساحل فهذا كالقسم الذي قبله ان كان فيه مسلم واحد حكم باسلام اقبط وإن لم يكن فيه مسلم فهو كافر ، وقال كالقسم الذي قبله ان كان فيه مسلم واحد حكم باسلام اقبط وإن لم يكن فيه مسلم فهو كافر ، وقال الفاضي يحكم باسلام ، أيضاً لا نه مجتمل أن يكون فيه مؤمن يكتم إنمانه مخلاف الذي قبله فانه لاحاجة به المدون وأقروا فيه أهدله بالجزية فهذا كانقسم الثاني من دار الاسلام

⁽ مسئلة) (ينفق عليه من بيت المال إن لم يوجد معه ما ينفق عليه)

إذا لم يوجد مع اللقيط شيء لم يلزم الملتقط الا هاق عليه في قول عامة أهل المم قال ابن المندر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن نفقة اللقيط غير واجبة على الملقط، كوجوب نفقة الولد، وذلك لا ن أسباب وجوب النفقة من القرابة والزوجية والملك والولاء منتنية فالالتقاط إعاهو تخليص له من الهلاك وتبرع بحفظه فلا يوجب ذلك النفقة كما لو فعله بنير اللقيط، وتجب نفقته في بيت المال لقول عمر رضي الله عنه في حديث أبي جمية: اذهب فهو حر ولك ولاؤه، وعلينا نفقته، وفي روابة: من يبت المال ولان بيت المال وارثه وماله مصروف اليه فكانت نفقته عليه كقرابته ومولاه. فان تعذر الا نفاق عليه من بيت المال لسكونه لا مال فيه أو كان في مكان لا امام فيه أو لم يعط شيئاً فعلى من علم حاله من المسلمين الا نفاق عليه لقول الله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) ولان في ترك الا نفاق عليه هلاكه، وحفظه من ذلك واجب كانقاذه من الفرق وهو فرض كفاية، ومن أنفق عليه متبرعاً فلا شيء له سواء كان الملتقط أو غيره، وإن لم يتبرع أحد بالا نفاق عليه فأ نفق عليه المالة المن ويمن أنفق أو غيره محتسباً بالرجوع عليه اذا أيسر وكان ذلك بأم الحاكم لزم اللقيط ذلك اذا كانت النفقة قصداً بالمروف وبهذا قال الثوري وأصحاب الرأي والشافعي، فان أنفق بغير أمم الحاكم محتسباً بالرجوع عليه اذا أيسر وكان ذلك بأم الحاكم لا ما ألحاكم محتسباً بالرجوع عليه اذا أيسر وكان ذلك بأم الحاكم في أمم الحاكم محتسباً بالرجوع عليه اذا أيسر وكان ذلك بأم الحاكم عنه أمم الحاكم محتسباً بالرجوع عليه اذا أيسر وكان ذلك بأم الحاكم في أمم الحاكم محتسباً بالرجوع عليه اذا أي والشافعي، فان أنفق بغير أمم الحاكم محتسباً بالرجوع عليه اذا أيسر وكان ذلك بأم الخاكم عتسباً بالرجوع عليه اذا المنافق عليه الماله المراه في قان أنفق بغير أمم الحاكم كم تسبأ بالرجوع عليه اذا أيسر وكان ذلك بأم الحاكم في أم الحاكم كم تم الحاكم كم تسبأ بالرجوع عليه الناسبة المراكم الحاكم كم تسبأ بالرجوع عليه المراكم الحاكم كم تسبأ بالمركم وحدة المراكم الحاكم كم تسبأ بالمركم الحاكم كم تسبأ بالمركم كفية المركم كم الحاكم كم تسبأ بالمركم كم تسبر المركم كم تسبأ بالمركم كم تسبي المركم كم تسبر المركم كم تسبر المركم كم تسبر المركم كم تسبر

(الثاني) دار لم تكن المسلمين أصلا كبلاد المند والروم فان لم يكن فيها مسلم فلقيطها كافر لان الحدار لهم وأهلها منهم ، وان كان فيها مسلمون كالتجار وغيرهم احتمل أن يحكم باسلا 4 تغليباً للاسلام واحتمل أن يحكم بكفره تغليباً للدار والاكثر وهذا التفصيل كله مذهب الشافعي ، قال ابن المنشذر أجمع عوام أهل العلم على أن الطفل اذا وجد في بلاد المسلمين ميتا في أي مكان وجد ان غسله ودفنه في مقابر المسلمين يجب وقد منعوا أن يدفن أطفال المشركين في مقابر المسلمين قال اذا وجد لقيط في مقابر المسلمين وأصحاب الرأي في قرية أيس فيها الا مشرك فهو على ظاهر ماحكوا به انه كافر هذا قول الشافعي وأصحاب الرأي

(فصل) وفي الموضع الذي حكمنا باسلامه أنما يذبت ذلك ظاهر آلايقينا لانه يحتمل أن يكون ولد كافر فلو أقام كافر بينة أنه ولده ولد على فراشه حكمنا له به وأذا بلغ القيط حدداً بصح فيسه اسلامه وردته فوصف الاسلام فهو مسلم سواء كان بمن حكم باسلامه أو كفره ، وإن وصف الكفر وهو بمن حكم باسلامه فهو مرة د لا يقر على كفره وجهذا قال أبو حنيفة ، وذكر القاضي و-ها أنه يقر على كفره وهو منصوص الشاخي لان قوله أقوى من ظاهر الدار وهذا وجه ، ظلم لان دايل الاسلام وجد عريا عن المعارض وثبت حكمه واحتقر نلم بجر إزالة حكمه قوله كا لو كان ابن مسلم ، رقوله لادلالة فيه أصلا لا نه لا يعرف في الحال من كان أبوه ولا ماكان دينه وأنما يقول هذا من تلقاء نفسه. فعلى هذا أذا بالم استتيب ثلاثا فان تاب والا قتل ، فأما على قولم فقال القاضي أن وصف كفراً يقر أها، عليه بالجزية

عليه فقال احمد نؤدى النفقة من بيت المال ، وقال شريح والنخعي يرجع عايمه بالنفقة اذا أشهد عليه محلف ما أنفق احتساباً فان حلف استسعي ، وقال الشعبي ومالك والنوري والاوزاعي وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن والشافعي وابن المنذر لا يرجع بشيء لانه أنفق عليه من غير اذنه ولا اذن وليسه ولا اذن الحاكم فلم يرجع بشيء كما لو تبرع به .

ولنا أنه أداه مال وجب على غيره فكان له الرجوع على من كان الوجوب عليه كالضامن اذا قضى عن المضمون عنه .

^{(•}سئلة) (ويحكم باسلامه إلا أن يوجد في بلد الـكفار ولا مـلم فيه فيـكون كافراً فانكان فيه مسلم فعلى وجهين) .

⁽ أحدهما) ما اختطه المسلمون كبغداد والبصرة فلقيطها محكوم باسلامه على ما ذكر نا

⁽الثاني)دارفتحها المسلمون كمدا تن الشام فهذه ان كان فيها مسلم حكم باسلام لقيطها لانه محتمل أن يكون لذلك المسلم تغليباً للاسلام وان لم يكن فيها مسلم بل كان أهابها أهل ذمة حكم بكفره لان تغليب حكم الاسلام إنما يكون مع الاحمال. فاما بلد الكفار فضربان أحدها بلد كان للمسلمين فغلب الكفار عليه كالساحل

عقدت له الذمة فان امتنع من الترامها أو وصف كفراً لا يقر أهله عليه الحق بمأمنه، وهذا بعيد جداً فان هذا اللقيط لا يخلو من أن يكون ابن وثني حربي فهو حاصل في يد المسلمين بفير عهدة ولا عقد فيكون لواجده ويصير مسلماً باسلام سابيه أو يكون ابن ذميين أو أحدهما ذبي فلا يقر على الانتقال إلى غير دين أهل الكتاب أو يكون ابن مسلم أو ابن مسلمين فيكون مسلما ، قال احد في أمة نصر أنية ولدت من فجور ولدها مسلم لان أبويه بهودانه وينصرانه وهذا ليس معه الا أمه واذا لم يكن لهذا الولد حال عند في أن يقر فيها على دين لا يقر أهله عليه فكيف يرد إلى دار الحرب

(فصل) اذ جنى المقيط جناية نحملها العاقلة فالمقل على بيت المال لان ميرائه له ونفقته عليهوان جنى جناية لاتحملها العاقلة فحكه فيها غير حكم المقيط ان كانت توجب القصاص وهو بالغ عاقل اقتص منه وان كانت موجبة للمال وله مال استوفى منه والاكان في ذمته حتى يوسر عوان جني عليه في النفس جناية توجب الدية فهى لبيت اذل لانه وارئه وان كان عداً عضا فلامام مخيريين استيفاه القصاص ان رآم احظ للملاقيط والعفو على مال وجذا قال الشافعي وابن المنذر وابو حنيفة الا انه يخيره بين القصاص والمصالحة وذلك لقول الذي ويتنظيه فيا دون النفس جناية توجب الارش قبل بلوغه فلوليه اخذ الارش وان كانت عداً موجبة القصاص والقيط مال يكفيه وقف الامر على بلوغه اينتص او يعفوسواء كان عائلا او معتوها وان لم يكن له

فهذا كالقسم الذي قبله وان كان فيه مسلم حكم باسلام لقيطه وان لم يكن فيه مسلم فهو كافر ، وقال القاضي محكم باسلامه أيضاً لانه محتمل أن يكون فيه مؤمن يكتم إيمانه بخلاف الذي قبله فانه لا حاجة به إلى كتم إيمانه في دار الاسلام (الثاني)دار لم تكن للمسلمين أصلا كلاد الهند والروم فان لم يكن فيها مسلم فلقيطها كافر لان الدار لهم وأهلها منهم، وإن كان فيها مسلمون كالتجار وغيرهم ففيه وجهان (أحدها) محكم باسلامه تغليباً للاسلام والثاني محكم بكفره تغليباً للداروالأ كثر وهذا النفصيل مذهب الشافعي وقال ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن الطفل إذا وجد في بلاد المسلمين ميتاً في أي مكان وجد أنه يجب غسله ودفنه في مقابر المسلمين وقد منموا أن بدفن اطفال المشركين في مقابر المسلمين قال وإذا وجد لقيط في قرية ليس فيها إلا مشرك فهو على ظاهر ما حكموا به أنه كافرهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي .

(مسئلة) (وما وجد معه من فراش تحته أو ثباب أو مال في جببه أو تحت فراشه أو حيوان مشدود بثيا به فهو له،وان كان مدفوناً تحته أو مطروحا قريباً منه فعلى وجهين)

وجملة ذلك أن ما وجد مع اللقيط فهو له ينفق عليه منه وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي لان الطفل بملك وله يد صحيحة بدليل أنه يرث ويورث ويصح أن يشتري له وليه ويبيع ومن له ملك (المفنى والشرح الكبير) (الجزء السادس)

مال وكان عائلا انتظر بلوغه ايضا وان كان مهتوها فلاولى الهاو على مال يأخذه له لان المعتوه ليد ت له حال مهلو، قم منتظرة قان ذلك قد يدوم به والعائل له حال منتظرة قائتر قاوفي الحال التي ينتظر بلوغه قان الجاني محبس حتى يبانح المقيط فيسترفي انفسه وهذا مذهب الشافعي وقد روي عن أحمد رواية اخرى ان الامام استيفاء القصاص له وهو مذهب ابي حنيفة لانه احد نوعي القصاص فكان للامام احتيفاؤه عن المقيط كانه صاص في النفس

ولنا انه قصاص لم يتحتم اسيتفاؤه فوتف على قوله كا لو كان بالفا غائبا ،وفارق القصاص في النفس قان القصاص ليس هوله انما هو لوارثه والامام المتوليله

(فصل) وأن قذف المتيط بعد بلوغه محصنا حد ثمانين لانه حر، وان قذف والموجمين فعليه الحد لانه محكوم محريته فان ادعى الفاذف انه عبد فصدقه المتيط سقط الحد لاقرار المستحق بسقوط الحد ويجب التعزير لقذنه من ايس بحصن وان كذبه المقيط وقال اني حر فالقول قوله لانه محكوم محريته فقوله موافق الخطاهر وافداك او جبنا عليه حد الحر اذا كان قاذفا وأوجبنا له الفصاص وان كان الجاني حرا ويحتمل ان يكون القرل قول القاذف لانه محتمل صحة ماقاله بان يكون ابن امة فيكون ذلك شبهة والحد يندرى، بالشبهات، وفارق القصاص اه اذا ادعى الجاني عليه انه عبد لان القصاص ليس محد وانما وجب حقالاً دمي وافداك جازت المصالحة عنه واخذ بدله مخلاف حدالقذف، ويتخرج

صحيح فله يد صحيحة كالبالغ . إذا ثبت هذا فكل ماكان متصلا به أو متعلقاً بمنفعته فهو تحت يده ويثبت بذلك ملكا له في الظاهر، فمن ذلك ماكان لا بساً له أو مشدوداً في مابوسه أو في بديه أو تحته أو مجمولاً فيه كالسرير والسفط وما فيه من فرش أو دراهم والنياب اتي تحته والتي عليه، وان كان مشدوداً على دابة أو كانت مشدودة في ثيابه أو كان في خيمة أو دار فهي له وأما المنفصل عنه فان كان بعيداً منه فليس في يده، وان كان قريباً منه كثوب موضوع إلى جانبه ففيه وجهان (أحدهما) ليس له ذلك لا نه منفصل عنه فهو كالمديد (والثاني) هو له ولان الظاهر أنه ترك له فهو كالذي تحته ولان القريب من البالغ يكون في يده، ألا ترى أن الرجل يقعد في السوق ومتاعه بقربه ويحكم بانه في يده والحال أذا جلس للاستراحة ترك حمله قريباً منه وهذا أصح ، فأما المدفون تحته فقال ابن عقيل إن كان الحفر طريا فهو له وإلا فلا لان الظاهر أنه إذا كان طريا فواضع اللقيط حفره واذا لم يكن طرياكان مدفونا قبل وضعه وقيل ليس هو له بحال لانه بموضع لا يستحقه اذا لم يكن الحفر طريا فلم يكن له إذا كان طرياكان طرياكالبعيد منه، ولان الظاهر أنه لوكان له لشده واضعه في ثيا به ليملم به ولم يتركه في مكان المنام عليه وكل ما حكمنا بانه ليس له فحكمه حكم اللقطة أو الركاز

ر مسئلة) (وأولى الناس بحضانته واجده إن كنان أميناً لان عمر رضي الله عنه اقر اللقيط في يد أبي جميلة حين قال عريفه انه رجل صالح ولانه سبق اليه فكان أولى به لقول النبي والتيانية « من

من هذا أن اللقيط أذا كان قاذفا فادعى أنه عبد ليجبعليه حد العبدة بل منه الذلك والأول أصح لأنكل من كان محكوما بحريته لا يسقط الحد عن قاذفه باحمال رقه بدليل مجهول النسب ولو سقط الحد لهذا الاحمال لسقط وأن لم يدعه

﴿مسئلة﴾ قال(وينفق عليه من بيت المال ان لم يوجد معه شيء ينفق عليه)

وجلته ان اللقيط اذا لم يوجد معه شيء لم يلزم الملتقط الانفاق عليه في قوله عامة اهل العلم وقال ابن المنذر اجمع كل من نحفظ عنه من اهل العلم على ان نفقة اللقيط. غير واجبة على الملتقط كوجوب نفقة الولد وذلك لان اسباب وجوب النفقة من القرابة والزوجية والملك والولاء منتفية والالتقاط انا هو تخليص له من المملاك وتبرع محفظه فلا يوجب ذلك النفقة كالو نعله بغير اللقيط وتجب نفقته في بيت المال لقول عر رضى الله عنه في حديث ابي جميلة اذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته وفي رواية من بيت المال ولان بيت المال وارثه وماله مصروف اليه فتكون نفقته عليه كقرابته ومولاه فان تعذر الانفاق عليه من بيت المال لكونه لامال فيه او كان في مكان لا امام فيه او لم يعط شيئا فعلى من علم حاله من المسلمين الانفاق عليه لقول الله تعالى (وتعاونوا على البروالنقوى) ولاز في ترك الانفاق عليه هلاكه، وحفظه عن ذلك واجبكانقاذه من الغرق ،وهذا فرض كفاية اذا قام به ترك الانفاق عليه هلاكه، وحفظه عن ذلك واجبكانقاذه من الغرق ،وهذا فرض كفاية اذا قام به

سبق إلى مالم يسبق اليه مسلم فهو أحق به »وهل بحب الاشهاد عليه ?فيه وجهان (احدهما) لا يجب كالا يجب الاشهاد في اللقطة (والتاني) بحب لان القصد بالاشهاد حفظ النسب والحرية فاختص بوجوب الشهادة كالذكاح ، وقارق اللقطة فان المقصود منها حفظ المال فلم بحب الاشهاد فيها كالمبيع

⁽ مسئلة) (وله الانفاق عليه بما وجد معه بغير إذن حاكم ، وعنه ما يدل على أنه لا ينفق عليه إلا ماذنه)

وجملة ذلك أنه ينفق على اللقيط بما وجد معه وما حكم له به فان كان فيه كفايته لم تجب نفقته على أحد لانه ذومال فأشبه غيره من الناس ولملتقطه الاتفاق عليه منه بغير اذن الحاكم ذكره ابن حامد لانه وليه فلم يعتبر في الانفاق عليه إذن الحاكم كولي اليتم ولان هذا من الامر بالمعروف فاستوى فيه الامام وغيره كتبديد الحر، وروى أبو الحارث عن أحمد في رجل أودع رجلا مالا وغاب وطالت غيبته وله ولد ولا نفقة له هل ينفق عليهم هذا المستودع من مال الغائب فقال تقوم امرأته الى الحاكم حتى يأمره بالانفاق عليهم فلم يجعل له الانفاق من غير إذن الحاكم فقال بعض أصحابنا هذا مثله والصحيح أن هذا مخالف له من وجهين (أحدهم) أن الملتقط له ولاية على اللقيط. وعلى ماله فان له ولاية أخذه وحفظه (والثاني) أنه ينفق على اللقيط من ماله وهذا بخلاقه ولان الانفاق على الصيمن مال الله مشروط بكون الصي محتاجاً إلى ذلك لعدم ماله وعدم نفقة تركها أبوه برسمه وذلك لا يقبل

قوم سقط عن الباقين فان تركه المسكل اثموا ومن الفق عليه متبرعا فلاشى، له سوا، كان الملتقط أو غيره وان لم يتبرع بالانفاق عليه فانفق عليه الملتقط أو غيره محتسبا بالرجوع عليه أذا أيسر وكان ذلك بامر الحاكم لزم اللقيط ذلك إذا كانت النفقة قصداً بالمروف وبهذا قال الثوري والشافي وأصحاب الرأي، وأن أنفق غيرامر الحاكم محتسبا بالرجوع عليه فقال أحمد تؤدى النفقة من بيت المال وقال شريح والنخمي يرجم عليه بالنفقة أذا أشهد عليه وقال عمر بن عبد العزيز بحلف ما أنفق احتسابافان حاف استسمى وقال الشهي ومالك واليوري، والاوزاعي وأ و حنيفة ومحمد بن الحسن والشافعي وأبن المنذر هو متبرع به

ولنا انه ادى ماوجب على غيره فكان له الرجوع على من كان الوجوب عليه كالضامن اذا قضى عن المضمون عنه وقد ذكرنا حكم هذا الاصل في موضمه

(فصل) فاما ان وجد مع اللقيط شي. فهو له وينفق عليه منه وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وذلك لان الطفل بملك رله يد صحيحة بدابل أنه برث وبورث ، ويصح أن يشتري له وايه ويبيم ، ومن له ملك صحبح فله يد صحيحة كالبالغ . إذا ثبت هذا فكل ما كان متصلا به أو متعلقاً بمنفعته فهو تحت يده ويثبت بذلك ملكا له في الظاهر ، فهن ذلك ما كان لابسا له أو مشدوداً في ملبوسه أو في يديه أو مجمولا فيه كالسرير والسفط وما فيه من فرش أو دراهم ، والثياب التي تحته والتي

فيه قول المودع فاحتيج إلى اثبات ذلك عند الحاكم ولا كذلك في مسئلتنا فلا يلزم من وجوب استئذان الحاكم ثم وجوبه في اللقيط، ومتى لم يجدحاكا فله الانفاق بكل حال لانه حال ضرورة وقال الشافعي ليس له أن ينفق بغير إذن حاكم في موضع بجدحاكا وان أنفق ضمنه بمزلة مالوكان لا في الصغير وديعة عند إنسان فأ نفق عايم منها وذلك لانه لا ولاية له على ماله وإنما له حق الحضانة فان لم يجدحاكا فني جواز الا فاق وجهان

ولنا ما ذكرناه ابتداء ولا نسلم أنه لا ولاية له على ماله فانا قد بينا أن له أخذه وحفظه وهو أولى الناس، به وذكرنا الفرق بين اللقيط وبين ماقاسوا عليه. اذا ثبت هذا فالمستحب أن يستأذن الحاكم في موضع يجد حاكما لانه أبعد من النهمة وأقطع للظنة وفيه خروج من الحلاف وحنظ لماله من أن يرجع عليه بما أنفق وينبني أن يننق، عليه بالمعروفكا ذكرنا في ولي اليتيم فان بلغ اللقيط واختلفا في قدر ما أنفق وفي التفريط في الانفاق فالقول قول المنفق لانه أمين فكان القول قوله في ذلك كولي اليتيم .

(مسئلة) (فان كان الملتقط فاسقاً لم تقر في يده وهو قول الشافعي) لان حفظه للولاية عليه ولا ولاية لفاسق وظاهر كلام الحرقي أنه يقر في يده لقوله وان لم يكن من وخد اللقيط أميناً منع من السفر به لئلا يدعي رقه ، فعلى قوله ينبغي أن يجب الاشهاد عليه ويضم اليه من يشرف عليه لاننا إذا

المفصل عنه فان كان بهيداً منه فايس في يده ، وان كان قريباً منه كثوب موضوع إلى جانبه ففيه وجهان (أحدها) ايس هو له لانه منفصل عنه فهر كالبعيد (والثاني) هو له وهو أصح لان الظاهر أنه ترك له فهو له بمنزلة ماهو تحته ولان القريب من البائغ بكون في يده ألا ترى أن الرجل يقعد في السوق ومتاء بقربه وبحكم بأنه في يده ، والحال إذا جلس لاستراحة ترك حمله قريبامنه عقاما المدفون تحته فقال ابن عقيل ان كان الحفر طريا فهو له والا فلالان الظاهر أنه اذا كان طريا فواضم المقيط حفره ، واذا لم يكن طريا كان مدفونا قبل وضعه وقيل ليس هو له محال لانه بموضم لايستحقه اذا لم يكن الحفر طريا فلم يكن له إذا كان طريا كان مدفونا قبل وضعه وقيل ليس هو له محال لانه يموضم لايستحقه اذا لم يكن الحفر طريا فلم يكن له إذا كان طريا كالبعيد منه ولان الظاهر أنه لو كان له لشده وإضعه في ثيابه ليمل به ولم يتركني مكان لا يطلع عليه وكلما حكنا بأنه ليس له فحكه حكم القاطة وما هو له أنفق عليه منه فان كان فيه كفايته لم تجب نفقته على أحد لانه ذو مال فاشبه غيره من الناس . اذا ثبت هذا قان لمنه في حقه الانفاق عليه بغير إذن الحاكم ذكره ابو عبدا في بن حامد لانه ولي له فلم يعتبر في ا انفاق عليه في حقه اذن الحاكم وغيره كتبديد لمايم وغيره كتبديد الحر، وروى أبو الحارث عن أحد في رجل أودع رجلا مالا وغاب وطالت غيبته وله وله ولا ولا نفقة الحر، وروى أبو الحارث عن أحد في رجل أودع رجلا مالا وغاب وطالت غيبته وله ولد ولا نفقة له هل ينفق عليهم هذا المستودع من مال الغائب ? فقال تقوم امراته إلى الحاكم حتى يأمره بالانفاق

ضمنا اليه في اللقطة من يشرف عليه فههنا أولى قال القاضي والمذهب أنه ينزع من يده ، ويفارق اللقطة من ثلاثة أوجه (أحدها) أن في اللقطة معنى الكسب وليس ههنا إلا الولاية (الناني) أن اللقطة لو انزعاه منه منه رددناها اليه بعد الحول فلذلك احتطنا عليها مع بقائها في يده وههنا لا يرد اليه بعد الانتزاع منه محال فسكان الانتزاع أحفظ (والنالث) أن المقصود ثم حفظ المال ويمكن الاحتياط عليه بان يستظهر عليه في التحريف أو ينصب الحاكم من يعرفها وههنا المقصود حفظ الحرية والنسب ولا سبيل إلى الاستظهار عليه لأنه قد يدعي رقه في بعض البدان أو في بعض الزمان ولان اللقطة إنما يحتاج إلى الاحتياط عليه وأمكن حفظه في حفظها والاحتياط عليها عاما واحداً وهذا يحتاج إلى الاحتياط عليه في جميع زمانه وقد ذكر نا أن ظاهر قول الحرقي أنه لا ينزع منه لانه قد ثبتت له الولاية بالنقاطه إياه وسبقه اليه وأمكن حفظه في يديه بالاشهاد عليه وضم أمين يشارفه اليه ويشيع أمره فيظهر أنه لقيط فينحفظ بذلك من غير زوال ولايته جماً بين الحقين كالمقطة وكما لو كان الوصي خائباً ، قال شيخنا وما ذكره القاضي من الترجيح للقطه يمكن معارضه بان اللقيط ظاهر مكشوف لا تخفي الحيانة فيه بخلاف اللقطة فأما خفية تنظرق البها الحيانة ولا يعلم بها ويمكن أخذ بعضها وتنقيصها وابدالها بخلاف اللقيط منع منه لا نه يعده ممن عرف الحيانة ولا يعلم بها ويمكن أخذ بعضها وتنقيصها وابدالها المنتظ السفر باللقيط منع منه لا نه يعده ممن عرف حاله فلا يؤمن أن يدعى رقه وبيعه

عليهم الم يجمل له الانفاق عليهم من غير إذن الحاكم فقال بعض أصحابنا هذا مثله ، والصحيح أن هذا مخالف له من وجهـ بين (أحدهما) أن الملتقط له ولاية على المقيط وعلى ماله فان له ولاية أُخذه وحفظه (والثاني) أنه ينفق على المقيط من ماله وهذا مخلاة، ولان الانفاق على الصبي من مال أبيه مشروط بكون الصبي محتاجا إلى ذلك لعدم ماله وعدم نفقة تركبا أبوه مرسمه ، وذلك لايقبل فيه قول المودع فاحتيج إلى اثبات ذلك عند الحاكم ولا كذلك في مسئلتنا فلا يلزم منوجوب استيذان الحاكم ثم وجوبه في اللنيط، ومتى لم يجد حاكما فله الانفاق كل حال لانه حال ضرورة، وقال الشافعي أيس له أن ينفق بغير إذن الحاكم في موضع مجد حاكا ، وان أنفق ضمن عمزاتما لوكانلابي الصغير ودائم عند انسان فأنفق عليه منه وذلك لانه لا ولاية له على ماله وأعما له حق الحضانة وأن لم يجد حاكما فني جواز الانفاق وجهان

ولنا ماذ كرناه ابتداء ولا نسلم أنه لا ولاية له على ما ، فأنا قد بينا أن له أخذه وحفظه وعرأولي الناس به ، وذكرنا الفرق بين اللغيط وبين ما فاسوا عليه. فاذا ثبت هذا فالمستحبأن يستأذن الحاكم في موضع بجود حاكما لانه أبعد من النهمة وأقطع لاظانة وفيه خروج به من الحلاف وحنظ لما له من أن برجم عليه بها أنفن: فاذا ثبت هـ ذا فينبض أن ينفق عليه بالمعروف كا ذ كرنا في ولى اليتيم فان بلغ المقيط واختلفا في قدر ما أنفق وفي التفريط في الانفاق فالقول قول المنفق لانه أمين فكان القول

قوله في ذلك كولي اليتيم

⁽ فصل) فان كان المنتقط مستور الحال لم تعرف منه حقيقة العدالة ولا خيانة أقر اللقيط في يديه لان حكمه حكم المدل في لفطة المال والولاية في النكاح والشهادة فيه وفي أكثر الاحكام لان الاصل في المسلم العدالة ولذلك قال عمر رضي الله عنه المسلمون عدول بعضهم على بعض فانأراد السفر بلقيطه ففيه وجهان (أحدها) لا يقر في يديه وهو مذهب الشافعي لانه لم تتحقق أمانته فلا تؤمن الحَيَانَة منه فيه(والثاني)يقر في يديه لانه يقر في يديه في الحضر من غير مشرف يضم اليه فأشبه العدل ولان الظاهر الستر والصيانة ، فأما من عرفت عدالته وظهرت أمانته فيقر اللقيط في يده حضراً وسفراً لانه مأمون اذاكان سفره لغير البقلة

⁽مسئلة) (فان كان الملتقط رقيقاً لم يقر في يوه)

وجملته أنه ليس للعبد التقاط الطفل المنبوذ اذا وجد من يلتقطه سواء لان منافعه مملوكة لسيـــده فلا يذهبها في غير نفعه الا باذنه ولانه لا يثبت على اللقيط الا الولاية ولا ولاية البد فان التقطه لم يقر في يده الا باذن السيد فان أذن له أفر في يده لانه استمان به في ذلك فصاركما لو التقطه سيده وسلمه اليه،قال ابن عقيل أذا أذن له السيد لم يكن له الرجوع بعد ذلك وصاركا لو التقطه السيد والحكم في الامة كالحكم في العبد، فاما أن لم بجد أحداً يلتقط م سواه وجب التقاطه لانه تخليص له

﴿ مُسئلة ﴾ قال (وولاؤه لسائر السلمين)

يمني ميراثه لهم فان القيط حر الاصلولا ولا، عليه ، وانا يرثه المسلمون لانهم خولوا كل مال لامالك له ولانهم برثون مال من لاوارث له غير القيط فكذلك القيط ، وقول الحرقي وولاؤه لسائر المسلمين تجوز في الحذ الميراث وحيازة كله عند عدم الوارث هذا هو الظاهر وهو قول مالك والشافعي وأكثر أهل العلم ، وقال شريح وإسحاق عليه الولاء لملتقطه لما روى واثلة بن الاستم قال : قال رسول الله وي المرأة تحوز ثلاثة مواديث عنيها و لقيطها وولدها الذي لاعنت عايه ، أخرجه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وقال عمر لاي جيلة في لقطته هو حر والك ولاؤه وعلينا نفقته

ولنا قول النبي وَلِيَّالِيْنِ و الما الولاء لمن أعتق » ولانه لم يثبت عليه رق ولا على آبائه فلم يثبت عليه ولا، كالمعروف نسبه ولانه إن كان ابن حرين فلا ولاء عليه وان كان ابن معتقين فلا يكون عليه ولاء المهر معتقها ، وحديث واثلة لا يثبت قاله ابن المنسذر ، وخبر عمر قال ابن المسندر ؛ أبو جهلة رجل عبول لا نقوم بحديثه حجة . ويحتمل أن عمر رضي الله انه عنى بقوله ؛ الكولاؤه ، أي الكولاية والقيام به وحفظه لذلك ذكر ، عقيب قول عريفه انه رجل صالح وهذا يقتضي نفويض الولاية اليه لكونه مأمومًا عليه

من الهلاك فهو كتخليصه من الفرق،والمدبر وأم الولد والمعلق عتقه بصفة كالقن وكذلك المكاتب لانه اليس له التبرع عالمه ولا يمنافعه الا أن يأذن له سيده في ذلك

(مسئلة) (أوكافراً واللقيط مسلم)

ليس للكافر التقاط من حكم بأسلامه لانه لا ولاية لكافر على مسلم ولانه لا يؤمن أن يسلمه الكفر بل الظاهر أنه يربيه على دينه وينشأ على ذلك كولده فان التقطه لم يقر في يده فان كان الطفل محكوما بكفره فله النقاطه لان الذين كفروا بعضهم أولياء بعض

(مسئلة) (أو بدويا ينتقل في المواضع ففيه وجهان)

(أحدها) أنه يقر في يده لان الظاهر أنه ابن بدوبين واقراره في يد ملتقطه أرجى لكشف نسبه (والناني) يؤخذ منه فيدفع الى صاحب قرية لانه أرفه له وأخف عليه

﴿ مسئلة ﴾ (وان وجده في الحضروأراد نقله الى البادية لم يقر في يده لوجهين)

(أُحدها) أن مقامه في الحضر أصلح له في دينه ودنياه وأرفه له(والثاني) أنه اذا وجدفي الحضر فالظاهر أنه ولد فيه فيقاؤه فيه أرجى لكثف نسبه وظهور اهله واعترافهم به

﴿ مَـٰ اللَّهُ ﴾ (وان التقطه في البادية مقيم في حلة أفر في يده لانه ينقله من أرض البؤسوالشقاء الى الرفاهية والدعة والدين

دون الميراث. إذا ثبت هذا فان حكم الانيط في الميراث حكم مرعرف نسبه وانقرض أهديد فع إلى بيت المال اذا لم يكن له وارث فان كان له زوجة فله الربع والباقي لبيت المال وان كانت امرأة له ازوج فله النصف والباقي لبيت المال وان كانت له بنت أوذو رحم كبنت بنت أخذت جيع المال لان الردوذ الرحم مقدم على بيت المال والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان لم يكن من وجد اللقيط أميناً منع من السفر به)

وجلة ذلك ان الملتقط ان كان امينا أفر القيط في يده لان عررضي الله عنه أفر اللقيط في يد أبي جيلة حين قال له عريفه انه رجل صالح ولانه سبق اليه فكان أولى به لقول النبي والملية و من سبق الى مالم يسبق اليه مسلم فهو أحق به ٤ وهل يجب الاشهاد عليه ? فيه وجهان (أحدها) لا يجب كا لا يجب الاشهاد في اللقطة (واثاني) يجب لان القصد بالاشهاد حفظ النسب والحرية فاختص بوجوب الشهادة كالذكاح ، وفارق الققطة فأن المقصود منها حفظ المال فلم يجب الاشهاد فيها كالبيم ، فأما ان كان غير أمين فظاهر كلام الحرقي أنه يقر في يدبه و بمنع من السفر به لنلا يدعي رقه و بيعه ، ويذ في أن يجب الاشهاد عليه ويضم اليه من يشرف عليه لاننا أذا ضممنا اليه في القطة من يشرف عليه فههنا أولى، وقال القاضي : المذهب انه ينزع من يدبه وهذا قول الشانعي لانه ليس في حفظ المقيط الا الولاية ولا وقال القاضي : المذهب انه ينزع من يدبه وهذا قول الشانعي لانه ليس في حفظ المقيط الا الولاية ولا ولاية لفاسق و فارق القطة من ثلاثة أوجه (أحدها) ان في المقطة مني الكسب وليس ههنا الا الولاية

[﴿] مسئلة ﴾ (وان النقطه في الحضرمن يريد نقله الى بلدآخر للاقامة فيه لم يجز في أحد الوجهين)
لان بقاءه في بلده أرجى لكشف نسبه فلم يقر في يده قياساً على المنتقل به الى البادية (والثاني)
وقر في يده والبلد الثاني كالاول في الرفاهية فيقر في يده كالمنتقل من أحد جانبي البلد الى الجانب
الأَخر وفارق المنتقل به الى البادية لانه يضر به بتفويت الرفاهية عليه

ومسئلة (وان النقطه اثنان قدم الموسر على المسر والحاضر على المسافر قان استوياو تشاحا اقرع بينها) اذا النقطه اثنان و تناولاه تناولا واحداً لم يخل من ثلاثة أفسام (أحدها) أن يكون أحدها من يقر في يديه كالكافر اذا كان الملتقط مسلما والفاسق والعبيد اذا لم يأذن له سيده قانه يسلم الى من يقر في يده دون شريكه كمن التقطمه وحده ولان الشريك لو التقطه وحده لم يسلم اليه قاذا شاركه من هو من أهل الالتقاط كان أولى بالتسليم اليه واقراره في يده (واثناني) أن يكونا جميعاً ممن لا يقر في يدي واحد منها قانه يزع منها ويسلم الى غيرها (الثالث) أن يكون كل واحد منها ممن يقر في يده لو انفر دالا أن أحدها أحظ للقيط من الآخر بأن يكون أحدها موسراً والآخر معسراً فالموسر أحق لان ذلك أحظ الطافل وكذلك ان كان أحدهما مقيا والآخر مسافر الانه أرفق بالطافل

⁽فصل) وان التقط مسلم وكافر طفلا محكوما بكفره فالمسلم أحق وقال أصحابنا وأصحاب الشافعي

(والثاني) أن القطة لو انتزعناها منه رددناها اليه مد المول فاحتطنا عليها مع بقائها في يديه وههنا لارد اليه بعد الانتزاع منه بحال فكن الانتزاع أحوط [والثالث] أن المقصود ثم حفظ الحال ويمكن الاحتباط عليه بأن يستظهر عليه في التعريف أو ينصب الحاكم من يعرقه إوهبنا المقصود حفظ الحرية والنسب ولا سبيل الى الاستفارار عليه لانه قد يدعي رقه في بعض البلدان أو في بعض الزمان ، ولان القطة انها يحتاج الى حفظها والاحتياط عليها عاما واحداً وهذا محتاج الى الاحتياط عليها عاما واحداً وهذا محتاج الى الاحتياط عليه في جيع زمانه ، وأما على ظاهر قول الحرقي فلا ينزع منه لانه قد ثبت له الولاية بالتقاطه الماء وسبقه اليه وأمكن حفظ القبط في يديه بالاشهاد عليه وضع أمين يشارفه اليه ويشيع أمره فيعرف انه لفيط فينحفظ فبذلك من غير زوال ولايته جمعا بين الحقين كافي القبطة وكا لو كان الوصي خائنا ، وما ذكر من الترجيح لقطة فيمكن معارضته بأن القبط ظاهر مكشوف لا تختي الخيانة فيه والقبطة وما ذكر من الترجيح لقطة فيمكن معارضته بأن القبط ناهر مكشوف لا تختي الخيانة فيه والقبطة يمكن أخذ بعضها وتنقيصها وابدالها ولا يتمكن من ذلك في القبط المنفر بالقبط منعمنه لانه بيعده ممن عرف حاله ملا يؤمن أن يدعي رقه ويسعه فعلى هذا من أراد المنقط السفر بالقبط منعمنه لانه بيعده ممن عرف حاله ملا يؤمن أن يدعي رقه ويسعه فعلى هذا من أراد المنقط السفر بالقبط منعمنه لانه بيعده من عرف مناحقيقة العداة ولا الحيانة أقر القبط في يديه لان حكه حكم العدل في لقطة المال والولاية في النكاح والشهادة فيه وفي أكثر الاحكام ولان في يديه لان حكه حكم العدل في لقطة المال والولاية في النكاح والشهادة فيه وفي أكثر الاحكام ولان

هما سوا. لان للكافر ولاية على الكافر ويقر في بده اذا إنفرد بالتقاطه فساوي المسلم في ذلك ولنا أن دفعه الى المسلم أحظ له لانه يصير مسايا فيسعد في الدنيا والآخرة وينجو من النار ويتخلص من الحزية والصغار، فالترجيح بهذا أولى من الترجيح باليسار الذي أنما يتعلق به توسع ت عليه في الأنفاق وقد يكون الموسر بخيلا فلا تحصل التوسعة فان تعارض الترجيحان فكان المسلمفقيراً والسكافر موسراً فالمسلم أولى لان النفع الحاصل له باسلامه أعظم من النفع الحاصل له بيساره مع كفره وعناهم يقدم الكافر وعلى قياس قولمم في تقديم الموسر ينبغي أن يقدم الجواد على البخيل لإن حظ الطَّقَل عنده أكثر من الجهة التي يحصل له الحظ فيها باليسار ، فان تساويا وتشاحا أقرع بينها وأذا تساويا في الاوصاف التي تقتضي تقديم أحدهما على الآخر فرضي أحدهما بتسليمهالى صاحبـــه جاز لان الحق له فلا يمنع من الايثار به وان تشاح اقرع بينها لقوله تمالى (وماكنت لديهم اذيلقون أقلامهم أيهم يَكْفُل مريم) ولانه لا يمكن كونه عندهما في حالة واحدة وان تهايآ . يوما ويوما أو أكثر أضر بالطفل لاختلاف الاغذية عليه والانس والالف ولا يمكن دفعه الى أحدهما من غير قرعة لانحقها منساو فتقديم أحدهما بغير قرعة نحكم لا يجوز فتعين الاقراع بينها كما يقرع بين الشركا. في تميين السهام في القسمة وبين النساء في البداية بالقسمة وبين العبيد في الاعتاق والرجل والمرأة سوا. ولا ({4) (المغنى والشيرح السكبير) (الحِزِه السادس)

الاصل في المسلم العدالة وقداك قال عررضي الله عنه: المسلمون عدول بعضهم على بعض، فأن أواد السفر بالقطته ففيه وجهان [أحدها] لايقر في يديه وهذا مذهب الشافعي لانه لم يتحقق أمانته فلم تؤمن الخيانة منه (والثاني) يقر في يديه لانه يقر في يديه في الحضر من غير مشرف يضم اليه فأشبه المدل ولان الظاهر الستر والصيانة عقاما من عرفت عدالته وظهرت أمانته فيقر المقيط في يده في سفره وحضم ولانه مأمون عليه أذا كان سفره افير النقلة

(فصل) فأن كان سفر الامين بالقيط الى مكان يقيم به نظرنا فان كان التقطه من الحضر فأراد النقلة به إلى البادية لم يقر في مده لوجهين (أحدها) أن مقامه في الحضر أصلح له في دينه ودنياه وأرفه له (والثاني) انه اذا وجد في الحضر فالظاهر أنه ولد فيه فبقاؤه فيه أرجى لكشف نسبه وظهور أهله واعترافهم به فان أراد النقلة به الى بلد آخر من الحضر ففيه وجهان (أحدها) لا يقر في يده ولان بقاءه في بلده أرجى لكشف نسبه فلم يقر في يد المنتقل عنه قياساً على المنتقل به الى البادية (والثاني) يقر في يده لان ولابته ثابتة ، والبلد الثاني كالاول في الرفاهية فيقر في يده كما لو انتقل من أحد جانبي البلد الى الجانب الآخر، وفارق المنتقل به إلى البادية لانه يضر به بتفويت الرفاهية عليه وان التقطه من البادية فله نقله الى الحضر لانه ينتمله من أرض البؤس والشقاء إلى الرفاهية والدعة والدعة والدين ، وان أقام به في حلة يستوطنها فله ذهك ، وان كان ينتقل به الى المواضع احتمل أن يقر في

ترجح المرأة همناكا ترجح في حضانة ولدها على أبيه لانها رجحت ثم لشفقتها على ولدها وتوليها لحضانته بنفسها والاب محضنه باجنبية فكانت أمه أحظ له وأرفق به أما همنا فهي أجنبية من اللقيط والرجل محضنه باجنبية فاستوتا ،ومذهبالشافعي على ما ذكرنا فان كان أحدهما مستورالحالوالآخر ظاهر المدالة احتمل ترجيح ظاهر المدالة لان المانع من الالتقاط منتف في حقه بغير شك والآخر مشكوك فيه فيكون الحظ للطفل في تسليمه اليه أنم ومحتمل أن يتساويا لان احمال وجود المانع لا يؤثر في المترجيح

(فصل) فأن رأياه جميعاً فسبق اليه أحدهما فأخذه أو وضع بده عليه فهو احق به لقوله عليه السلام « من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو أحق به » فأن رآه أحدهما قبل صاحبه فسبق الى أخذه الآخر فالسابق الى أخذه أحق لان الالتقاط هو الاخذ دون الرؤية فأن قال أحدهما لصاحب ناولتيه فأخذه الآخر نظرنا الى نيته فأن نوى أخذه لنفسه فهو أحق به كما لو لم يأمره الآخر بمناولته إياه وأن نوى مناولته فهو للآخر لانه فعل ذلك بنية النيابة عنه فأشبه ما لو توكل له في تحصيل مباح همسئاة » (فأن اختلفا في الملتقط منها قدم من له بينة)

لأنها أقوى قان كان لـكل واحد منها بينة قدم أسبقها تاريخًا لان الثاني آنما أخذ ما قد ثبت الحق فيه لنير. قان استوى تاريخها أو اطلقتا أو أرخت احداهما وأطلقت الاخرى تعارضتا وهل

يديه لان الظاهر أنه ابن بدويين واقراره في يدى ماتقطه أرجى الكشف نسيه ، ويحتمل أن يؤخذ منه فيدفع إلى صاحب قرية لانه أرفه لهوأخف عليه وكلموضم قلنا ينزع من ملقطه فأعايكون ذلك إذا وجد من يدفع اليه ممن هو أولى به فان لم يوجد من يقوم به أقر في يدي ملتقطه لأن اقراره في يديه مع قصوره أولى من اهلاكه ، وان لم يوجد إلا مثـل ملتقطه فملتقطه أولى به اذ لافائدة في نزعه من يده ودفعه المثله

(فصل) وليس للعبد النقاط الطاء ال المنبوذ إذا وجد من يلتقطه سواه لان منافعه اسيده فلا مِذْهُمُهَا فِي غَيْرُ نَفْعُهُ الا باذنه ولانه لا يُبت على المقيط إلا الولاية ، ولا ولاية لهبد فان التقطه لم يقر في يديه الا أن يأذن له السيد فان أذن له أقر في بديه لانه استعان به في ذك فصار كا لو التقطه بيده وسلمه اليه . قال ابن عقيل إن أذن له السيد لم يكن له الرجوع بعد ذلك وصار كا لو النقطه ، والحسكم في الامة كالحسكم في المسكاتب، فاما أن لم يجد أحداً يلتقطه سواه وجب النقاط، لأنه تخليص له من الملاك فأشبه تخليصــه من الغرق، والمدير وأم الولد والمملق عتقه بصفة كالقن وكذلك المحائب لأنه ليس له التبرع عاله ولا عنافعه إلا أن يأذن له سيده في ذلك

(فصل) وايس لـكافر التقاط مـلم لانه لاولاية لكافر على مسلم ولانه لايؤمن أن يفتنه و بعلمه الكذر بل الظاهر أنه بريه على دينه وينشأ على ذلك كولده ، فإن انتقطه لم يقر في بده وان كان الطفل

يسقطان أو يستعملان؟فيه وجهان (أحدهما) يسقطان فيصيران كمن لا بينة لها (والثاني) يستعملان ويقرع بينهما فمن قرع صاحبه فهو أولى،ونذكر ذلك في بابه ان شاء الله تمالى فانكان اللقيط في يد أحدهما فهل تقدم بينته أوتقدم بينة الخارج فيه وجهان مبنيان علىالروا يتين في دعوى المال

﴿ مسئلة ﴾ (فان لم يكن لهما بينة قدم صاحب اليد فيكون القول قو له مع يمينه أنه التقطه)

ذكره أبو الخطاب وهو قول الشافعي وقال القاضي قياس المذهبأ نهلايحلفكمافي الطلاق والنكاح و لنا قول النبي ﷺ ﴿ لُو يَمْطَى النَّاسُ بدعواهم لادعى قوم دماء ۖ قوم وأموالهم ولَّـكن البمين على المدعى عليه ، رواه مسلم

﴿مسئلة﴾ (فان كان في أيديهما أقرع بينهما فيسلم الى من تقع له القرعة مع بمينه)

وعلى قولاالقاضىلا يشرع اليمين همنا ويسلم اليه بمجرد وقوع القرعة له

﴿مسئلة ﴾ (فان لم يكن لهما يد فوصفه أحدهما قدم)

نحو أن يقول في ظهره شامة أو مجسده علامة فيقدم بذلك ذكره أبو الخطاب وهو قول أبي حنيفة وقال الشافعي لا يقدم بالصفة كما لو وصف المدعى المدعى فان دعوا. لا تقدم بذلك

ولنا أن هذا نوع من اللقطة فقدم بوصفها كلقطة المال ولان ذلك بدل على قوة بده فكان

محكوما بكفره فله النقاطه لان الذين كفروا بعضهم أوليا. بعض

(فصل) وإن التقطه اثبان وتنارلاه تناولا وأحداً لم يخل من ثلاثة أقسام (أحدها) أن يكون ممن يةر في يديه كالمسلم العدل الحر والآخر بمن لايقر في يدُّبه كالـكافرإذا كان المقيط مسلما والفاسق والعبد إذا لم يأذن له سيده والمكاتب فانه يدلم الى من يقر في بده وتكون شاركة هؤلاء كعد بها لانه لوالتقطه وحده لم بقر في يده فاذا شاركه من هو من أهل الالتقاط أولى (الثاني) أن يكونا جيمامما لايقر في يدي واحد منهما فانه يُمزع منهما وبسلم الى غيرهما (الثالث) أن يكون كل واحد منهما بمن يقر في بده لو انفرد لا أن أحــدهما أحظ للتيط من الآخر مثل أن يكون أحدهما موسراً والآخر معسراً فالموسر أحق لاز ذلك أحظ الطفل، وان التقط مسلم وكافر طفلامحكوما بكفره فالمسلم أحق، وقال أصحابنا وأصحاب الشافعي هماسواء لان للكافر ولاية على الكافر وبقرق بده اذا انفرد بالتفاط فساوى المسلم في ذلك ولنا أن دَّفِعَه الى المَد لم أحظ له لانه يصير مسلما فيسعد في الدنيا والآخرة وينجو من النار ويتخلص من الجزية والصفار فالترجيح بهـذا أولى من الترجيح باليسار الذي أما يتعلق به توسعة عليه في الانفاق ، وقد يكون الموسر بخيلا الاتحصلالتوسعة فانتمارضالترجيحان فكان المسلم فتميراً والكافر موسراً فالمدلج أولى لان النفع الحاصل له باسلامه أعظم من النفع الحاصل بيساره مع كفره ، وعلى قياس قولهم في تقديم الموسر ينبغي أن يقدم الجواد على البخبل لأن حظ الطفل عنده أكثر من

مقدما بها، وقياس اللقيط على اللقطة أولى من قياسه على غيرها لأن اللقيط لقطة، وأن لم يصفه أحدها فقال القاضي وأبو الخطاب يسلمه الحاكم الى من يرى منهما أومن غيرهما لانه لاحق لها قال شيخناو الاولى أن يقرع بينهما كما لوكان في ألدمهما لانهما تنازعا حقاً في يد غيرهما أشبه ما لوتنازعاوديعةعندغيرهما (فصل) قال رحمه الله (وميراث اللقيط وديته ان قتل لبيت المال ان لم مخلف وارثاً، ولا ولاءعايه) وأعارِثه المسلمون لاثهم خولواكل مال لا مالك له ولانهم يرثون مال من لا وارث له غيراللقيط فكذلك اللقيط وهو قول مالك والشافعي و أكثر أهل العلم، وقال شريح واستحاق عليهالولاء لملتقطه لقول عمر رضي الله عنه لابي جميلة في لقيطه هو حر والك ولاؤه ولما روى واثلة بن الاسقع قال قال رسول الله ﷺ ﴿ المرأة تحوز ثلاث مواريث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت عليه ﴾ أخرجه أبوداود والترمذي وقال حديث حسن

ولنا قول النبي عَلَيْكَ ﴿ إِنَّا الولاء لمن اعتق » ولا نه لم يثبت عليه رق ولا على آبائه فلم يثبت عليه ولا. كمروف النسب ولانه لا ولا. عليه ان كان أن حرين، وأن كان أن معتقين فلا يكون عليه ولا. لهير معتقها وحديث واثلة لايثبت قاله ابن المنذر وقال في خبر عمر أبوجيلة رجل مجهول لانقوم بحديثه حجة ، ويحتمل أن يكون عمر رضي الله عنه عنى بقوله لك ولاؤ. ولاية القيام به وحفظه ولذلك ذكره عقيب قول عريفه أنه رجل صالح وهذا يقتضي تفويض الولاية اليه لكونه مأموناً عليه دون الميراث الحبة التي محصل له الحظ فيها باليسار عور بما تخلق بأخلاقه وتعلم منجوده (الرابع) أن يتساويا في ونها مسلمين عدلين حرين مقيمين فعا سوا. فيه فان رضي أحدها باسقاط حقوة سليمه الى صاحبه جاز لان الحق له فلا بمنع من الايثار به ع وان تشاحا أقرع بينها لقول الله تعالى (وما كنت السهم اذ يلقون أقلامهم أيهم بكفل مرم) ولانه لا يمكن كونه عندها لانه لايمكن أن يكون عندهما في حالة واحدة ع وان بهايا و فجعل عند كل واحد بو ما أو أكثر من ذلك أضر بالطفل لانه تختلف عليه الاغذية والانس والالف ولا يمكن دفعه الى أحدها دون الآخر بغيرة وعة لان حقهما متساو فعين أحدها بالتحكم والانس والالف ولا يمكن دفعه الى أحدها دون الآخر بغيرة المهام في القسمة وبين الذاء في البداية بالقسمة وبين الذاء في البداية بالقسمة وبين المنادية بالمنادية بنف با والاب محضنه بأجنبية فكانت أمه أحظ له وأرفق به على ما ذكرنا عان كان أحدها مستور الحال والا خر خاهر المدالة احتمل أن يرجح العدل لان على ما ذكرنا عان كان أحدها مستور الحال والا خر مشكوك فيه فيكون الحظ الطفل في تسليمه المانع من الالتقاط منتف في حقد بغير شك والا خر مشكوك فيه فيكون الحظ الطفل في تسليمه المانع من الالتقاط منتف في حقد بغير شك والا خر مشكوك فيه فيكون الحظ الطفل في تسليمه المانع من الالتقاط منتف في حقد بغير شك والا خر مشكوك في فيكون الحظ الطفل في تسليمه المنانع من الالتقاط منتف في حقد بغير شك والا خر مشكوك في المن قبير في الترجيح العدل لان المانع من الالتقاط منتف في حقد بغير شك والا خر مشكوك في المن قبل أن يتساويا لان احال وجود المانع لايؤثر في المنع فلايؤثر في الترجيح

(فصل) وان رأياه جميما فسبق أحدما فأخذه أو وضم يده عليه فهوأحق به تقوله عليه السلام

إذا ثبت هذا فحكم اللقيط في الميراث حكم من عرف نسبه وانقرض أهله يدفع الى بيت المال إذا لم يكنله وارث فانكانتله زوجة فلهاالربع والباقي لبيتالمال كمن عرف نسبه والله أعلم فانقتل خطأ فالدية لبيت المال لان حكمها حكم الميراث وهو لبيت المال كذلك الدية

(مسئلة) (وان قتل عمداً فوليه الامام إن شاء اقتص وان شاء أخذالدية)

أي ذلك فعل جاز إذار آماً صلح وبه قال أبو حنيفة والشافعي وابن المنذر الا أن آبا حنيفة مخيره بين القصاص والمصالحة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فالسلطان ولي من لاولي له ، ومتى عفا على مال أوصالح عليه كان لبيت المال كجنامة الخطأ الموجبة الهال .

﴿ مسئلة ﴾ (وان قطع طرفه عمداً انتظر بلوغه إلا أن يكون فقيراً مجنوناً فللامام العفو على مال ينفقه عليه)

إذا جني على اللقيط جناية فيما دون النفس توجب المال قبل بلوغه فلوليه أخذ الارش وانكانت موجبة للقصاص وله مال يكفيه وقف الامر على بلوغه ليقتص أو يعفو سواء كان عاقلا أو معتوهاً وكذلك أن لم يكن له مال وكان عاقلا وان كان معتوهاً فللامام العفو على مال ينفق عليه لان المعتوه ليست له حال معلومة تنتظر لان ذلك قد يدوم به بخلاف العاقل فان له حالة تنتظر ويحبس الجاني في الحال التي ينتظر بلوغه حتى يبلغ ويستوفي لنفسته وهذا مذهب الشافعي وقد روي عن أحمد أن

« من سبق إلى مالم يسبق اليه مسلم فهو أحق به وإن رآه أحدها قبل صاحبه فسبق إلى أخذه الآخر فالسابق الى أخذه أحق لان الالتقاط هو الأخذ لا الرؤية . ولو قال أحدها اصاحبه ناوانيه فأخذه الآخر نظرنا إلى نيت فان نوى أخذه لنفسه فهو أحق كالو لم يأمره الآخر بمناواته إياه وأن نوى مناولته فهو للآمر لائه فه لذه أذاك بنية النيابة عنه فأشبه مالو توكل له في تحصيل مباح

(فصل) فأن اختامًا فقال كل واحد منهما أما النقطته ولابينالا حدهما وكان في بد أحدهما فالقول قوله مع بمينه أنه النقطه ، ذكر ذلك أبو الحطاب وحذا قول الشافي . وقال القاضي : قياس المذهب أنه لا يحلف كما في الطلاق والنكاع

ولنا قول الذي وَلَيْكُنِهُ ﴿ لَو يَعْطَى الناس بدعواهم لادعى قوم دما، قوم وأموالهم ولكن البين على المدعى عليه » رواه مسلم ، فان كان في يدبها أقرع بينها فن قرع صاحبه حاف وسلم اليه ، وعلى قول القاضي لانشرع البين ههنا ويدلم اليسه بمجرد وقوع القرعة له ، وان لم يكن في يد واحد منهما فقال القاضي وأبر الخطاب يسلمه الحاكم الى من برى منهما أو من غيرهما لانه لاحق لهما ، والاولى أن يقرع بينهما كا لو كان في أيدبهما لانهما تنازعا حمّا في يد غيرهما فأشبه ما لو تنازعا وديعة عند غيرهما فان وصفه أحدهما مثل أن يقول في ظهره شامة أو مجسده علامة وذكر شيئا في جسده مستوراً فقال أبو الخطاب يقدم بالصفة وهو قول أبي حنيفة ، وقال الشافعي : لا يقدم بالصفة كا لو وصف المدعى فأنه لا تقدم به دعواه

للامام استيفاه القصاص له قبل بلوغه وهو مذهب أبي حنيفة لانه أحد نوعي القصاص فكان للامام استيفاؤه عن اللقيط. كالنفس

ولنا أنه قصاص لم يتحم استيفاؤه فوقف على من هو له كما لوكان بالنا غائبا ، وفارق القصاص في النفس لانالقصاص ليس هو له بل هو لوارثه والامام المتولي له

(فصل) إذا جنى اللقيط جناية تحملها العاقلة فهي على بيت المال لان ميرائه له ونفقته عليه وان جنى جناية لاتحملها العاقلة فحكمه فيها حكم غير اللقيط انكانت توجب القصاص وهو بالنع عاقل اقتص منه وانكانت موجبة للمال وله مال استوفي منه والاكان في ذمته حتى بوسر وان قذف اللقيط بعد بلوغه محصناً حد عانين لانه حر

﴿ مسئلة ﴾ وان ادعى الجاني عليه أوقاذفه رقه وكذبه اللقيط بعد بلوغه فالقول قول اللقيط)

إذا قذف اللقيط قاذف وهو محصن فعليه الحد فان ادعى الفاذف رقه فصدقه اللقيط سقط الحد لا فر ارالمستحق بسقوطه وان ادعى أنه عبد فصدقه وجب على الفاذف التعزير لقذفه من ليس بمحصن وان كذبه اللقيط فالقول قوله لانه محكوم بحريته فقوله موافق للظاهر ولذلك أوجبنا عليه حد الحر إذا كان قاذفاً، وان ادعى الجاني رقه وكذبه اللة يط وادعى الحرية أوجبنا له القصاص وان كان الجانى

ولنا أن هذا نوع من القنطة فقدم بوصفها كاقطة المال ولان ذلك يدل على قوة يده فكان مقدما بها وقباس القبط على القفطة أولى من قياسه على غيرها لان القبط لقطة أيضا ، وإن كان لأحدهما بينة قدم أسبقهما الربخا لان الثاني إنها أخذ بهن قد ثبت الحق فيه لغيره وإن استوى تاريخهما أو أطلقتا معا أو أرخت احداهما وأطلقت الاخرى فقد تمارضتا ، وهل يسقطان أو يستعملان ? فيه وجهان (أحدهما) يسقطان في سينهما فن قرع صاحبه كاز أولى ، وسنذكر ذلك في بابه انشا. الله تعالى ، وإن كان يستعملان ويقرع بينهما فن قرع صاحبه كاز أولى ، وسنذكر ذلك في بابه انشا. الله تعالى ، وإن كان القبط في يد أحدهما فهل تقدم بينته على بينة الآخر أو تقدم بينة الحارج ? فيه وجهان مبنيان على الروايتين في دعوى المال ، وإن كان أحد المنداء بين من لانقر يده على القبط أقر في يد الآخر ولم ياتفت الى دعوى من لا يقر في يده محال

(مسئلة) قال (وإذا ادعاه مسلم وكافر أري القائة فبأيهما ألحقوه لحق)

يعني إذا ادعي نسبه فلا تخلو دعرى نسب المقيط من قسمين (أحدهما) أن يدعيه واحد ينفرد بدعواه فينظر فان كان المدعي رجلا مسلما حراً لحق نسبه به بغبر خلاف بن أهل العلم إذا أمكن أن يكون منه لان الاقرار محض نفع للطفل لا تصال نسبه ولا مضرة على غيره فيه نقبل كما لو أفرله بمال،

حراً لما ذكرنا ، قال شيخنا ويحتمل أن يكون القول قول القاذف لانه مجتمل صحة قوله بأن يكون ابن أمة فيكون ذلك شبهة والحد يندري و بالشبهات، وفارق القصاص له إذا ادعى الجانى عليه أنه عبد لان القصاص ليس بحد وأنما وجب حقاً لا دمي ولذلك جازت المصالحة عنه وأخذ بدله بخلاف حدالقذف وإن قلنا أن القذف حق لا دمي فهو كالقصاص ويخرج ون هذا أن اللقيط إذا كان قاذفا فادعى أنه عبد ليجب عليه حد العبد قبل منه لذلك والاول أصح لان من كان محكوماً بحريته لا يسقط الحد عن قاذفه باحمال رقه بدليل مجهول النسب ولو سقط لهذا الاحمال لسقط وان لم يدع القاذف رقه لانه موجود وان لم يدع القاذف رقه

﴿ مسئلة ﴾ (واذا ادعى انسان أنه مملوكه لم يقبل الا ببينة تشهد أن أمته ولدته في ملكه ويحتمل أن لا يعتبر قولها في ملكه)

وجملة ذلك أنه اذا ادعى رق اللقيط مدع سمت دعواه لانها ممكنة وان كانت خالفة لظاهر الدار فان لم يكن له بينة فلا شيء له لانها دعوى تخالف الظاهر، وتفارق دعوى النسب من وجهين (أحدها) أن دعوى النسب لاتخالف الظاهر ودعوى الرق تخالفه (والثانى) أن دعوى النسب يثبت بها حقاً للقيط ودعوى الرق يثبت بها حقاً عليه فلم تقبل بمجردها كها لو ادعى رق غير اللقيط فان لم يكن له بينة سقطت الدعوى وان كانت له بيئة فشهدت بالملك أو باليد لم يقبل فيه الا شهادة رجلين أو رجل سقطت الدعوى وان كانت له بيئة فشهدت بالملك أو باليد لم يقبل فيه الا شهادة رجلين أو رجل

تم ان كان المقر به ملتقطة أقر في يديه وان كان غيره فله أن ينتزعه من الملتقط لانه قد ثبت انه أبوه فيكون أحق بولام كا لوقامت به بينة ، وان كان المدعىله عبداً لحنى به أيضا لان لمائه حرمة فلحق به نسبه كالحر ، وهذا قول الشافعي وغيره غير أنه لا نثبت له حضانة لانه مشفول مخدمة سيده ولا تجب. عليه نفقته لانه لامال له ولا على سيده لان الطفل محكوم محريته فتكون نفقته في بيت المال ، وان كان المدعى ذميا لحق به لانه أفوى من العبد في ثبوت الفراش فانه يثبت له بالنكاح والوط. في الملك ، وقال أبو ثور لا يلحق به لانه محكوم باسلامه

ولنا أنه أفر بندب مجهول النسب يمكن أن يكون منه وليس في أقراره أضرار بغيره فيثبت اقراره كالمسلم، اذا ثبت هدا فانه يلحق به من النسب لا في الدين، ولا حق له في حضانسة ، وقال الشافعي في أحد قوليه : يتبعه في دينه لأن كلما لحق به نسبه لحق به في دينه كالبينة الا أنه محال بينه ربينه

ولنا ان هذا حكم بالملامه فلا يقبل قول الذي في كفره كما لو كان معروفالنسب ولانهادعوى تخالف الظاهر فإتقبل بمجردها كدموى رقه رلانه لو تبعه في دينه لم يقبل اقراره بنسبه لانه يكون اضراراً به فلم تقبل كدعوى الرق الما بمجرد النسب بدون اتباعه في الدين فصلحة عارية عن الضرر فقبل قوله فيه ولايجوز قبوله فيا هو اعظم:الضرر والخزي في الدنيا والآخرة وان كان المدعى امرأة

وامرآتين وان شهدت بالولادة قبل فيه رجل واحد وامرأة واحدة لانه بما لايطلع عليه الرجال ومتى شهدت البينة باليد فان كانت الملتقط لم يثبت بها ملك لا تنا عرفنا سبب يده وان كانت لأجنى حكم له باليد والقول قوله مع يمينه في الملك ، وأن شهدت باللك فقالت نشهد أنه عبده أو مملوكه حكم بهاو إن لم تذكر سبب الملك كما لو شهدت علك دار أو ثوب فان شهدت بأن أمنه ولدته في مذكه حكم له له لان أمته لاتلد في ملكه إلا ملكه وإن شهد أنه ابن أمته اوأن أمته ولدته ولم يقل فيملكه احتمل إن يثبت له الملك بذلك كقولها في ملكه لان أمته ملكه فباؤها ملكه كسمنها واحتمل أن لا يثت به الملك لانه يجوز ان تلده قبل ملكه اياما فلا يكون له وهو اين أمته

(فصل) فان كانت الدعوى بعد بلوغ اللقيط كلف إجابته فان الحكر ولا بينة المدمى لم تقبل دعواء وانكانت له بينة حكم بها فانكان اللقيط قد تصرف قبل ذلك ببيع أوشراء نفضت تصرفانه لان تصرفه كان بغير أذن مالكه.

﴿مسئلة﴾ (وان أقر بالرق بعد بلوغه لم يقبل وعنه يقبل وقالالقاضي يقبل فبماعليه روا يةواحدة وهل يقبل في غيره ? على روايتين)

إذا ادعى انسان رق اللقيط بعد بلوغه فصدقه وكان قد اعترف بالحرية لنفسه قبل ذلك لم يقبل إقراره بالرق لانه اعترف بالحرية وهي حق لله تمالى فلا يقبل رجوعه في إبطالها، وإن لم يكن اعترف امرأة فاختلف عن احمد رحمه الله فروي ان دعوتها تقبل ويلحقها نسبه لأنها احدالا بوين فتبت النسب بدعوتها كالاب ولانه يمكن ان يكون منها كما يكون ولدالرجل بل اكثر لانها تأني به من زوج وطرق بشبهة ويلحقها ولدها من الزنا دون الرجل ولان في قصة دارد وسلمان عليها السلام حين تحاكم اليها امرأتان كان لهما ابنان فذهب الذئب باحدهما فادعت كل واحدة منهما ان الباقي ابنها وان الذي اخذه الذئب ابن الأخرى فحكم به داود المسكري وحكم به سلمان اللاخري بمجرد الدعوى منها وهذا قول بعض أصحاب الشافعي فعلى هذه الرواية يلحق بها دون زوجهالانه لايجوز أن يلحقه نسب ولد لم يقر به وكذلك اذا ادعى الرجل نسبه لم يلحق بزوجها ولا يحل وطؤها انهره ان يكون له ولد من امرأة اخري اومن أمته والمرأة لايحل لها نكح غير زوجها ولا يحل وطؤها انهره قلنا يمكن ان نلد من وطيء شبهة او غيره وان كان الولد يحتمل ان يكون موجود اقبل ان يتزوجها قلنا يمكن ان نلد من وطيء شبهة او غيره وان كان الولد يحتمل ان يكون موجود اقبل ان يتزوجها هذا الزوج امكن ان يكون من ذوج آخر قان قبل انما قبل الاقرار بالنسب من الزوج لمافيه من المسلحة بلدا قها مها دون ذوجها تطرق الدار اليه والبها قانا بل قبلنا دعوا الانه يدعي حقا الامنازع له فيسه ولا الماقها مها دون ذوجها تطرق الدار اليه والبها قانا بل قبلنا دعوا الانه يدعي حقا الامنازع له فيسه ولا مضرة على احد فيه فقبل قوله فيه كدعوى المراق المنازة الي دعوي المرأة (والرواية الثانية) المهاان كان لها زوج لم يثبت النسب بدعوتها لافضائه الى الحاق النسب بزءجها بغير اقراره ولارضاه اوالى كان لها ذوج لم يثبت النسب بدعوتها لافضائه الى الحاق النسب بزءجها بغير اقراره ولارضاه اوالى

ما لحرية احتمل وجهبن (أحدهما) يقبل وهو قول أصحاب الرأي لانه بجهول الحال أقر بالرق فقبل كما لو قدم رجلان من دار الحرب فأقر أحدها للآخر بالرق وكاقراره بالحد والقصاص في نفسه فانه يقبل وان تضمن فو ات نفسه ويحتمل أن لا يقبل قال شيخنا وهو الصحيح لانه يبطل به حق الله تعالى في الحرية المحكوم بها فلم يصح كما لو أفر بالحرية قبل ذلك ولان الطفل المنبوذ لا يعلم رق نفسه ولا حريتها ولم يتجدد له حال يعرف به رق نفسه لانه في الما الحال ممن لا يعقل ولم يتجدد له رق بعد التقاطه فكان إقراره باطلا وهذا قول ابن القاسم وابن المنذر والمنافعي وجهان كما ذكر نا فان قالما يقبل اقراره صارت أحكامه أحكام العبيد فيا عليه خاصة وهذا الذي قاله القاضي ، وبه قال أبو حنيفة والمزون وهو أحد قولي الشافعي لانه أقر بما يوجب حقا عليه وحقا له فوجب ان يثبت ما عليه دون والمزي وهو أحد قولي الشافعي لانه أقر بما يوجب حقا عليه وحقا له فوجب ان يثبت ما عليه وهو القول ماله كما لو قال لفلان علي الف ولي عنده رهن وفيه و حه آخر أنه يقبل اقراره في الجميع وهو القول ماله كما لو قال لفلان علي الف ولي عنده رهن وفيه و حه آخر أنه يقبل اقراره في الجميع وهو القول الناني للشافعي لانه يثبت ماعليه فيثبت ماله كالبينة ولان هذه الاحكام تبع للرق فاذا ثبت الاصل بقوله ثبت النبع كما لوشهدت امرأة بالولادة ثبت وثبت النسب تبعاً لها

(فصل) قاما ان أقر بالرق ابتداءا لانسان فصدقه فهو كما لو أقر به جواباً وانكذبه بطلاقراره قان أقر به بعدذلك لرجل آخر جاز ،وقال بعض أصحابنا يتوجه أن لا يسمم اقرارهالثاني لان اقراره الاول يتضمن الاعتراف بنفي مالك له سوى المقر له فاذا بطل اقراره برد المقر له بقي الاعتراف بنفي مالك له غيره فلم يقبل أقراره بما نفاه كما لو أقر بالحرية ثم أقر بعد ذلك بالرق

(المغني والشرح المكير) (٥٠) (الجزء السادس)

ان امرأته وطئت بزنا أو شبهة وفي ذلك ضرر عليه فلا يقبل قولها فيا يلحق الضرر به وان لم يكن لها زوج قبلت دعواها لعدم هذا الضرر وهذا ايضا وجه لاصحاب الشافعي (والرواية الثالثة) نقلها الـكوسنج عن احمد في امرأة ادعت ولدا ان كان لها آخوة او نسب معروف لاتصدق الا ببينة وان لم يكن لها دافع لم يحل بينها وبينه لانه اذا كان لها اهلون بمعروف لم تخف ولادتها عليهم ويتضرون بالحاق النسب مها لما فيه من تعييرهم بولادتها من غيرزوجها وايس كذالكاذا لم بكن لها اهل ومحتمل أن لايثيت النسب بدءوتها بحال وهذا قول الثوري والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي قال اين المنذرأجم كلمن تحفظ عنهمن أهل العلم على أن النسب لايثبت بدعوة المرأة لانها بمكنها اقامة البيغة على الولادة الايقبل قولها بمحرده كالوعلق زوجها طلاقها بولادتها

وانا آنها أحد الوالدين فاشبهت الاب وإمكان البينة لامنمة ول القول كالرجل فالممكنه البينة انهذا ولد على فراشه وانكان المدعى امة فهي كالحرة الااننا إذا قبلنا دعوتها في نسبه لم نقبل قولما في رقه لاننالانقبل الدعوي فيها يضره كالم نقبل الدعوي في كذره اذا أدعى نسبه كافر

(القسم الثاني) أن يدعى نسبه اثنان فصاعدا والكلام في ذلك في فصول (احدما) أنه أذا ادعاه مسلم وكافر أوحر وعبد فهما سواء ويهذا قال الشافعي وقال ابوحنينة المسلم اولى من الذي والحراولى من العبد لان على المقيط ضرراً في الحاق بالعبدوالذمي فكان الحاقه بالحر المسلم أولى كالوتناز عو افي الحضانة والما انكل واحد لو انفرد صحت دءواه فاذا تنازعوا تساروافي الدعوي كالاحرار المسلمين

ولنا أنه إقرار لم يقبله المقر له فلم يمنع اقراره ثانيا كما لو أفر له بثوب ثم أفر به لا ٓخر بعد رد الاول وفارق الافرار بالحرية فان الاقرار بها لم يبطل ولم يرد

(فصل) فاذاقبلنا إقراره بالرق بمدنكاحه وهو ذكر وكانقبل الدخول،فسد النكاح في حقه لا نه عبد تزوج بغيراذنمواليه ولهاعليه نصف المهر لانهحق علية فإبسقط بقوله وانكان بعدالدخول فسدنكاحه وعليه المهركله لماذكر نالان الزوج يملك الطلاق فاذاأقر بهقبل وولده حرتا بعلامه وانكان متزوجاً بأمة فولده لسيدهاو يتعلق المهر برقبته لان ذلك من جناياته يفديه سيده أويسلمه وانكان في يده كسب استوفي المهرمنه لانه لم يثبت أقراره به لسيده بالنسبة الى أمرأته ولا ينقطع حقِّها منه بأقراره، وإن قلنا يقبل قوله في جميع الاحكام فالنـكاح فاسد اـكونه تزوج بغير اذن سيده ويفرق بينهما ولا مهر لها عليه إن لميكن دخل مها، وإن كان دخل مها فامها عليه المهر المسمى في احدى الروايتين والاخرى خمساه

(فصل) وإن كان اللقيط أنثى وقلنا يقبل فيما عليه خاصة فالنكاح صحيح في حقه فان كان قبل الدخول فلا مهر لها لاقرارها بفساد نكاحها أو أنها أمة تروجت بنير اذن سيدها واننكاح الفاسد لا يجب المهر فيه إلا بالدخول وإن كان دخل بها لم يسقط مهرها واسيدها الاقل من المسمى أو مهر المثل لان المسمى إن كان أفل فالزوج ينكر وجوب الزيادة عليه وقولها غير مقبول في حقه وان كان الاقل مهر المثل فهي وسيدها يقرآن بفساد النكاح وآن الواجب مهر المثل فلا يجب أكثر منه إلا وما ذكروه من الضرر لا يتحقق فاننا لا يحكم برقه ولا كفره ولا يشبه النسب الحضانة بدليل اننانقدم في الحضانة الموسر والحضري ولانقدمهما في دعوى النسب قال بن المنذر اذا كان عبد امرأته امة في أيديهما صبي قادعى رجل من العرب امرأنه عربية انه ابنه من امرأته فاقام العبد بينة بدعواه انه ابنه فهو ابنه في قول ابن ثور وغيره وقال اصحاب الرأي يقضى به المربي العتق الذي يدخل فيه وكذلك لوكان المدعى من الموالي عبدهم وقولهم هذا غيرصيح لان العرب وغيرهم في احكام الحه ولمرق النسب بهم سواه (الفصل) الثاني انه اذا ادعاه اثنان فكان لاحرهما به بينة فهو ابنه وان اقاما بينتين تعارضتا وسقطتا ولا يمكن استعمالهما هاهنا لان استعمالهما في المال اما بقسمته بين المتداعيين ولا سببل اليه هاهنا واما بالاقراع بينهما والقرعة لا يثبت بها النسب فان قبل فان ثبوته هاهنا يكون بالبينة لا بالقرعة وانما القرعة مرجحة قلنا فيلزم انه اذا اشترك رجلان في وطيء امرأة فأتت بولد يقرع بينهما ويكون طهوقه بالوطيء لا بالقرعة

(الفصل الثالث) انه اذا لم تكن به بينة أو تعارضت به بيننان وسقطتا فانا ثريه القافة معها أو مم عصابتها عند فقدهما فناحقه بمن ألحقته به منها هذا قول أنس وعطا. ويزبد بن عبدالملك والاوزامي والميث والشافعي وأبي ثور ، وقال أصحاب الرأي لاحكم القافة ويلحق بالمدعيين جيما لان الحكم بالقافة تعويل على مجرد الشبه والظار والتخمين فإن الشبه يوجد بين الاجانب وينغي بن الاقارب ولمذاروي

على الرواية التي يجب فيها المسمى في النكاح الفاسد فيجب ههنا قل أو كثر لاقرار الزوج بوجوبه ، وأما الاولاد فأحرار لا تجب قيمتهم لانها لو وجبت لوجبت بقولها ولا يجب بقولها حق على غيرها ولا يثبت الرق في حق أولادها بقولها فاما إبقاء الذكاح فيقال للزوج قد ثبت أنها أمة ولدها رقيق لمسيدها فان اخترت المقام على ذلك فأقم وان شئت ففارقها وسواه كان نمن يجوز له نكاح الاماه أو لا تعتبر في استدامة المقد أعا تعتبر في ابتدائه فان قيل فقد قبلم قولها في أنها أمة في المستقبل وفيه ضرر على الزوج قلنا لم يقبل قولها في ايجاب حق لم يدخل في المقد عليه فاما الحمكم في المستقبل فيمكن ابقاء حقه وحق من ثبت له الرق عليها بان يطلقها فلا يلزمه ما لم يدخل عليه أو يقيم على فيمكن ابقاء حقه وحق من ثبت له الرق عليها بان يطلقها فلا يلزمه ما لم يدخل عليه أو يقيم على الما لا يجب إلا بالدخول و مبها الذكاح السابق فلا يقبل قولها في تنقيصها و إن مات اعتدت عدة الامة الا نالخب المناب فيها حق الله تعلى الدخول في المقد ويفرق بينها ولا مهر لها ان كان قبل الاحكام فهي أمة تروجت بنير اذن سيدها على ماذكر في موضعه، وهل الدخول وان كان دخل بها وجب لها مهر أمة تروجت بنير اذن سيدها على ماذكر في موضعه، وهل الدخول وان كان دخل بها وجب لها مهر أمة تروجت بنير اذن سيدها على ماذكر في موضعه، وهل الدخول وان كان دخل بها وجب لها مهر أمة تروجت بنير اذن سيدها على ماذكر في موضعه، وهل الدخول وان كان دخل بها وجب لها مهر أمة تروجت بنير اذن سيدها على ماذكر في موضعه، وهل

عن النبي وَلَيُكُلِنَهُ أَن رجلا أَناه فقال يارسول الله أن امرأتي ولدت غلاما أسود فقال « هل لك من أبل ؟ » قال نهم ، قال « فما ألوانها ؟ » قال حر ، قال « نهل فيها من أورق ؟ » قال نهم ، قال «أنى أتاها ذلك؟ » قال لهل عرقا نزع قال «وهذا أهل عرقا نزع » متفق عليه ، قالوا ولو كاز الشبه كانيا لا كتنى به في ولد الملاعنة وفيما إذا أفر أحد الورثة بأخ فأنكره الباقون

ولنا ماروي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي مَيْنَالِيَّةُ دخل عليها بوما مسروراً بهرق أسارير وجه فقال هالم نرياز مرزا المدلجي نظر آ ها الى زيد وأسامة وقد غطيا روسها وبدت أقدامها فقال أن هذه الاقدام بهضها من بهض منفق عليه فلولا جواز الاعتباد على القافة لما سر به النبي ويُنْلِيَّةُ ولا اعتمد عليه ، ولان عمر رضى الله عنه قضى به بحضرة الصحابة الم ينكره منكر فكان اجماعا ويدل على ذلك قول النبي ويُنْلِيَّةٍ في ولد الملاعنة ها نظروها فان جارت به حش الساقين كا نه وحرة الأراه ويدل على ذلك قول النبي ويُنْلِيَّةٍ في ولد الملاعنة ها نظروها فان جارت به حش الساقين كا نه وحرة المراراه الاقد كذب عليها، وإن جارت به أكمل مداج الياسا بع الاليتين خدلج الساقين فهو قذي رميت به فأنت به على النعت المكرو و فقال النبي ويُنْلِيَّةٍ ولولا الا بمان لكان لي وله اشأن » فقد حكم به الذي ويُنْلِيَّةٍ قدي أشبه منها ، وقوله ولولا الا بمان لكان لي وله الله المناه المالله بالنبي وقال النبي وقالية في الناه المناه المالة بالمناه فاذا انتفى الماني على المناه عنه المادو و دمة تضيه و كذلك قول النبي وقيلية في ابن أماز معة حين رأى به شبه ابينا بعتبة من أبي وقاص ها حتجي منه يا و ودة و فه له بالشبه في حجب سودة عده فان قبل فالحد يثان حجة عليكم اذ لم يحكم النبي وقيلية والمنان عنه يا و ودة و فه وله بالشبه في حجب سودة عده فان قبل فالحد يثان حجة عليكم اذ لم يحكم النبي وقيلية وقوله ولو المناه ا

لاعتقاده حريبًا فهو مغرور عليه قيمهم يوم الوضع وان مات فليس عليها عدة الوفاة .

(فصل) فان كان قد تصرف ببيع أو شراء فتصرفه صحيح وما عليه من الحقوق والانمان يؤدى مما في يده وما بي في ذمته لان معامله لا يقر برقه وان قلنا بقبول اقراره في جميع الاحكام فسدت عقوده كالها ورجب رد الاعيان الى أربابها ان كانت باقية وان كانت بالفة وجبت قيمها في رقبته أو في ذمته على ما ذكرنا في استدانة العبد لأنه ثبت برضى صاحبه

(فصل) فان كان قد جنى جناية موجبة للقصاص فعليه القود حراً كان المجنى عليه او عبداً لان الحراره بالرق بقتضي وجوب القود عليه فيما اذا كان الحجنى عليه عبداً أو حراً فقبل اقراره فيه وان كانت الجناية خطأ تعلق أرشها برقبته لان ذلك مضر به فان كان ارشها أكثر من قيمته وكان في يده مال استوفى منه، وان كان مما تحمله العاقلة لم يقبل قوله في اسقاط الزيادة لان ذلك يضر بالمجنى عليه فلا يقبل قوله في اسقاطه وان جنى عليه جناية موجبة للقود وكان الجاني حراً سقط لان الحر لا يقاد بالمبد وقد أقر الحجنى عليه بما يسقط القصاص وان كانت موجبة للمال تقل بالرق وجب أقل الامرين وان كان مساوياً للواجب قبل الاقرار وجب ويدفع الواجب الى سيده وان كان الواجب يكثر لكونه قيمته عبداً كثر من ديته حراً لم مجب الا ارش الجناية على الحر وان قلنا يقبل قوله في جميع الاحكام وجب

بالشبه فيها بل ألحق الولد بزمعة وقال اميد بن زمعة 3 هو الك ياعيد بن زمعة الولد الفراش والعاهر المجر عولم يعمل بشبه ولد الملاعة في اقاءة الحد عليها لشبهه بالمقدوف قلنا أعا لم يعمل به في ابن أمة زمعة لان الفراش أقوى ورك العمل المبينة لمعارضة ماهو أقوى منه لا يوجب الاعراض عنه اذا خلت عن المعارض ، وكذاك ترك اقامة الحد عليها من أجل أيانها بدايل قوله 3 لولا الايمان لكازلي ولها شأن » على أن ضعف الشبه عن اقامة الحد لا يوجب ضعفه عن إلحاق النسب فان الحد في الزنا لا يثبت الا بأنوى البينات وأكثرها عدداً وأقوى الاقرار حتى يعتبر فيه تكراره أربع مرات ويدراً بالشبهات والنسب يثبت بشهادة اسمأة واحدة على الولادة ويثبت بمجرد الدعوى ويثبت مع ظهور انتمائه حتى لو أن امراة أتت بولد رزوجها غائب عنها منذ عشرين سنة لحقاواتها فكيف يحتج على نفيه بعدم إقامة الحدولانه حكم بظن غالب، ورأي راجح ممن هو من أهل الحبرة فجاز كقول المقومين ، وقولم ان الشبه عجوز وجوده وعدمه قلنا الظاهر وجوده ولهذا قال النبي والمائح المناز الرجل واده محالفة او تري ذاكالم أقاع قال هف أن يكون الشبه على أن العادة خلافه وأن في طباع الناس انكاره وان ذاك أنا يوجد نادراً وان ضعف النبي والته النبي والناس المقلم النبي والناس والمورد تركه من غير دليل والان ضعف الشبه عن نفي النسب الايان ويثبت بأدى والان ضعف الشبه عن نفي النسب لا يلزم منه ضعفه عن إثباته قان النسب بحتاط لاثباته ويثبت بأدى

أرش الجنابة على العبد وان كان الارش تحمله العاقلة اذا كان حراً سقط عن العاقلة ولم يجب على الجاني لأن اقراره بالرق يتضمن اقراره بالسقوط عن العاقلة ولم يقبل اقراره على الجاني فسقط، وقبل لا يتحول عن العاقلة وعلى قول من قال: يقبل اقراره في الاحكام كلها بوجب الارش على الجاني والله أعلم لا يتحول عن العاقلة وعلى قول من قال : يقبل اقوله وحكمه حكم المرتد، وقبل يقبل الا أن يكون قد نطق بالاسلام وهو لا يعقله)

وجملة ذلك أنا في الموضع الذي حكمنا باسلام اللفيط أنا ذلك ظاهراً لا يقيناً لاحمال أن يكون ولد كافرين ولهذا لو أقام كافر بينة انه ولده ولد على فراشه حكمنا له به وسنذكر ذلك ، ومتى بلغ اللقيط حداً يصح فيه اسلامه وردته فوصف الاسلام فهو مسلم سواه كان ممن حكم باسلامه أو كفره ولا يقبل اقراره بالكفر بعد ذلك لانه انكار بعد اقراره فلا يقبل كفيره وان وصف الكفر وهو ممن حكم باسلامه بالدار فهو مرتد لا يقر على كفره ، وبهذا قال أبو حنيفة ، وذكر القاضي وجها أنه يقر على كفره ، وهو منصوص الشافعي لان قوله أقوى من ظاهر الدار وهدذا وجه بعيد لأن دليل الاسلام وجد عرباً عن المعارض فثبت حكمه واستقر فلا تجوز ازالة حكمه كما لوكان ابن مسلم ولان قوله لا دلالة فيه أصلا لانه لا يعرف في العجال من كان أبوه ولا ما كان دينه وأواعا يقول هذا ولان قوله نفسه فعلى هذا اذا بلغ استنب ثلاثاً فان تاب والاقتل فأما على قولهم فقال القاضي ان وصف

دليل ويلزم من ذلك انشديد في نفيه وانه لاينتني إلا بأقوى الادلة كا أن الحد لما انتنى بالشبه لميثبت إلا بأقوى دليل فلا يلزم حينئذ من المنع من نفيه بالشبه في الخبر المذكور أنلا يثبت به النسب في مسألتنا فان قبل فههنا إذا عملم بالقيافة نقد نفيتم النسب عن لم تلحقه القانة به قلنا انها انتنى النسب ههنا لعدم دليه لانه لم يوجد الا مجرد الدموى وقد عارضها مالمها فدقط حكمها وكان الشبة مرجحا لأحدها فانتفت دلالة الاخرى فلزم انتفاء النسب لانتفاء دليه، وتقديم اللهان عليه لا يونم العمل به عند عدمه كاليد تقدم علمها البينة ويعمل مها

(فصل) والقافة قوم يعرفون الانساب بالشبه ولا بختص ذلك بقبيلة معينة بل من عرف منسه المعرفة بذلك وتكررت منه الاصابة فهو قائف، وقبل أكثر مايكون في بني مدلج رهط محرز المدلجي الذي رأى أسامة وأباه زيداً قد غطيا ر وسها و بدت أقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض وكان إياس بن معادية المزني قائفا ، وكذلك قبل في شريح ولا يقبل قول القائف الا أن يكون ذكراً عدلا مجربا في الاصابة حراً لان قوله حكم، والحكم تعتبر له هذه الشروط ، قال القاضي وتعتبر معرفة القائف بالتجربة وهو أن يترك الصبي مع عشرة من الرجال غير من يدعيه وبرى اياهم قان الحقد بواحد منهم أديناه اياه مع عشر بن فيهم مدعيه بواحد منهم أديناه اياه مع عشر بن فيهم مدعيه فان ألحقه بواحد منهم أديناه اياه مع عشر بن فيهم مدعيه قان ألحقه بواحد منهم أديناه اياه مع عشر بن فيهم مدعيه قان ألحقه بواحد منهم أديناه اياه مع عشر بن فيهم مدعيه قان ألحقه به لحق ، ولو اختبر بأن يرى صبيا معروف النسب مع قوم فيهم أبوه أو أخوه فاذا ألحقه به الحقه به لحق ، ولو اختبر بأن يرى صبيا معروف النسب مع قوم فيهم أبوه أو أخوه فاذا ألحقه به الحقه بواحد منهم أديناه المادة بو الحود فاذا الحقد به المود بالمود بالمود

كفراً يقر عليه بالجزية عقدت الهالذمة، فان امتنع من الرّامها ووصف كفراً لا يقرأها ألحق ،أمنه، قال شيخنا وهذا بعيد جداً فان هذا اللقيط لا يخلو إما أن يكون ابن حربي فهو حاصل في أيدي المسلمين بنير عهد ولا عقد فيكون لواجده ويت ير مسلماً باسلام سابيه، أو يكون ابن ذميين أو احدها ذمي فلا يقر على الانتقال الى غير دين أهل الكتاب، او يكون ابن مسلم اومسلمين فيكون مسلما، وقد. قال احمد في امة نصرانية ولدت من فجور، ولدها مسلم لان ابويه يهودانه ويتصرانه وهذا ليس معه الا امه، واذا لم يكن لهذا الولد حال يحتمل ان يقر فها على دين لا يقر أهله عليه فكف يرد الى دار الحرب ?

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (وإن أفر انسان أنه ولده الحق به مسلما كان أو كافراً رجلا او المرأة حياً كان اللقيط أوميتاً)

وجملة ذلك أنه اذا ادعى مدع نسب اللقيط لم يخل من قسمين (أحدهما) أن يدعيه واحد ينفرد بدعوته فان كان المدعي حراً مسلماً لحقه نسبه إذا أمكن أن يكون منه بغير خلاف بين أهل الملم، لان الاقرار محض يقع للطفل لا يصال نسبه ولا ضرر على غيره فيه فقبل كما لو أقر له بمال فان كان المقر به ملتقطه أقر في يده ، وأن كان غيره فله أن ينزعه من الملتقط لانه قد ثبت أنه أبوه فيكون أحق به كما لو قامت به بينة .

بقريبه علمت اصابته ، وإن ألمقه بغير مسقط قوله جاز، وهذه التجربة عند عرضه على القائف للاحتياط في معرفة اصابته ، وإن لم نجربه في الحال بعدد أرف يكون مشهوراً بالاصابة وصحة المعرفة في مهات كثيرة جاز

وقد روينا أن رجلا شريفا شك في ولد له ونجاريته وأي أن يستلقحه قمر بة أياس بن معاوية في المسكتب وهو لا مرفه نقال ادع لي أبالة نقال له المهلم ومن أبو هذا ? قل فلان قال من أين علمت أنه أبوه ? قال هو أشبه به من الغراب بالغراب فقام الهلم مسروراً إلى أبيه فأعلمه بقول إياس فخرج الرجل وسأل اياسا فقال من أبن علمت أن هذا ولدي ? فقال سبحان الله وهل يحنى على أحد إنه أشبه بك من الغراب بالغراب? فسر الرمل واستاحق ولده وهل يقبل قول واحد أولا يتبل إلا قول اثنين أفان الاثرم روى عنه أنه قبل له اذا قال أحد القافة هو لهذا ، وقال الآخر هو لهذا قال لا يقبل النان من القافة أنه لهذا فهو لهذا قال لا يقبل واحد حتى بجتم اثنان فيكونان شاهد بن فاذا قال الواحد لا نه حكم ويقبل في المذا فهو لهذا لانه قول واحد وحل كلام أحد على مااذا تعارض أول القاضي يقبل انذا خالف القائف غيره تعارضا وسقطا، قان قال النان قولا وخالفهما واحد قولهما أولى لانهما شاهدان فقولهما أقوى من قول واحد ، وإن عارض قول اثنين سقط قول الجيم ، وإن عارض قول

⁽فصل) فان كان المدعي عبداً ألحق به لان لمائه حرمة فلحق به نسبه كالحر وهذاقول الشافعي وغيره غير أنه لانثبت له حضانة لانه مشغول بخدمة سيده ولاتجب عليه نفقته لأنه لا مال له ولاتجب على سيده لان الطفل محكوم بحربته فعلى هذا تكون نفقته في بيت المال

وفصل) فان كان المدعي ذمياً لحق به لانه أقوى من العبد في ثبوت الفراش فانه يثبت له النكاح والوطء في الملك وقال أبو بور لا يلحق به لانه محكوم باسلامه

ولنا أنه أقر بنسب مجهول النسب يمكن أن يكون منه وليس في افراره اضرار لغيره فيثبت اقراره كالمسلم.

[﴿] مُسَالًا ﴾ (ولا يُتبع الكافر في دينه الا ان يقيم بينة أنه ولد على فراشه)

وَجَمَلةَ ذَلَكَ أَنّهُ يَتَبَعَ الْكَافَرِ فَى النّسَبِ لَا فَي الدّينَ وَلَا حَقَ لَهُ فَي حَضَافَتَهُ وَلَا يَسِلُمُ اللّهِ لَا لَهُ لَا وَلا يَتَبَعُ وَلَا يَتَبَعُ وَلَا يَتَبَعُ فَي وَلا يَنْ لان كُلّ مَا لَحَقَ بِهُ بَنِيْسُهُ لَحَقّهُ بِهُ فَي وَلا يَنْ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّ

ولنا أن هذا محكوم باسلامة فلا يقبل قول الذمي في كفره كما لوكان معروف النسب ولانها دعوى تخالف الظاهر فلم تقبل مجردها كدعوى رقه، ولانه لو تبعه في دينه لم يقبل اقراره بنسبه لانه يكون اضراراً به فلا يقبل كدعوى الرق، أما مجرد النسب بدون اتباعه في الدين فصلحة عارية

الاثنين ثلاثة أو أكثر لم يرجح وسقط الجميع كما لوكانت احدى البينتين اثنين والاخرى ثلاثة فأكثر، فألم أن ألحقته القافة بواحد ثم جاءت قافة أخرى فألحقته بآخر كان لاحقا بالاول لان القائف جرى مجرى حكم الحاكم، ومتى حكم الحاكم حكما لم ينتقض بمخالفة غيره له ، وكذلك إن ألحقته بواحد ثم عادت فألحقته بغيره لذات، قان أقام الآخر بينة إنه ولده حكم له به وسقط قول القائف لانه بدل فيسقط وجود الاصل كالنيمم مع الماء

(فَصُلَ) وإن الحقته القافة بكافر أو رقيق لم يحكم بدَفره ولا رقه لان الحرية والاسلام ثبتا له بظاهر الدار فلا يزول ذلك بمجرد الشبه والظن كالم بزل ذلك بمجرد الدعوى من المنفرد، وأنما قبلنا قول القائف في النسب الحاجة الى اثباته ولكونه غير مخااف الظاهر ولهذا اكتفينا فيه بحرد الدعوى من المنفرد ولا حاجة إلى اثبات رقه وكفره، واثباتهما بخااف الظاهر

ولو ادعى نسب القبط انسان فالحق نسبه به لانفراده بالدعوى ثم جاء آخر فادعاه لم يزل نسبة عن الاوللانه حكم له به فلا يزول بمجرد الدعوى، فإن ألحقته به القافة لحق به وانقطع عن الاول لانها بينة في إلحاق النسب و يزول مها الحكم الثابت بمجرد الدعوى كالشهادة

(فصل) واذا ادعاه اثنان فألحقته القافة بهما لحق بهمــا وكان ابنهما يرثهما ميراث ابن ويرثانه جيما ميراث أب واحد وهذا يروى عن هر وعلي رضي الله عنهما وهو قول أبي ثور ، وقال أصحاب

عن الضرر فقبل قوله فيه ولا يجوز قبوله فيما هو أعظم الضرر والخزي فى الذنيا والآخرة، فانأقام بيئة أنه ولد على فراشه لحق به نسباً وديناً كذلك ذكره ههنا وهو قول بعض أصحابنا لانه ثبت أنه ابنه ببيئة، وقياس المذهب أنه لا يلحقه في الدين الا أن تشهد البيئة أنه ولد كافرين حيين لان الطفل محكم باسلامه باسلام أحد ابويه او موته

(فصل) فان كان المدعي امر أة فروي عن أحمد أن دعوم اتقبل و يلحقها نسبه لام اأحد الا بون اشبهت الاب، ولانه يمكن كونه منها كما يمكن أن يكون من الرجل بل أكثر لانها تأيي به من زوج ووطه شبهة و يلحقها ولدها من الزنا دون الرجل، وقد روي في قصة داود وسايان عليها السلام حين تحاكم اليها امر أنان كان لها ابنان فذهب الذئب باحدهما فادعت كل واحدة منها أن الباقي ا بنها فحكم به داود المكبرى وحكم به سليان الصغرى بمجرد الدعوى منها، وهذا قول بعض أصحاب الشافعي، فعلى هذه الرواية يلحق بها دون زوجها لانه لا مجوز أن ياحقه نسب ولد لم يقر به ، ولذلك إذا أدعى الرجل لمسبه لم يلحق بزوج به ، فان قبل الرجل يمكن أن يكون له ولد من امر أة أخرى ومن أمنه والمرأة لا مجل لها نكاح غير زوجها ولا يحل انهره وطؤها قالما يمكن أن تلد من وطه شبهة أو غيره، وإن كان انولد عندل أن يكون موجوداً قبل تزوجها بهذا الزوج أمكن أن يلون من زوج آخر ، فان كان انولد عندل الاقرار به ندم من الزوج المفه ودفع العار عن العبي وصيانته عن النسبة قبل إنها قبل الاقرار به ندم من الزوج المفه ودفع العار عن العبي وصيانته عن النسبة

ولنا ماروى سعيد في سننه ثناسة بان عربي عن سعيد عن سليان بن بسار عن عمر في امرأة وطنهار جلان في طهر فقال القائف داشتر كافيه جيما فجعله بنهما وبار ناده عن الشعبي قال وعلي يقول هوا بنهما وهما أبواه يرشها وبرثانه ، ورواه الزبير بن بكار باسناده عن عرر وقال الامام أحد حديث قنادة عن سعيد عن عرر جعله بينهما وقابوس عن أيه عن علي جعله بينهما ، وروى الاثرم باسناده عن سهيد بن المسيب في رجاين اشتر كفي طهر امرأة فحملت فولدت غلاما يشبههما فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الخها عنه فدعى القافة فنظر وا فقالوا نراه بشبههما فألحقه بهما وجعله برثهما ويرثانه ، قال سعيد عصبته البقي منهما ، وما ذكر وه عن عمر لانه لم صحته وإن صح فيحتمل أنه ترك قول القافة لأمر آخر إما لعدم ثفتها وإما لانه ظر له من قولهما واختلافه ما بوجب تركه فلا ينحصر المانع من قبرل قولهما في أنهما اشتركا فيه قال أحد إذا ألحقته القافة بهما ورثهما وورثاه ، فان مات أحدها فهو قابي منهما و نسبه من الاول قائم قال أحد إذا ألحقته القافة بهما ورثهما وورثاه ، فان مات أحدهما فهو قابي من قبر الحقية ونسبه من الاول قائم

ولنا أنها أحد الوالدين أشبهت الاب وامكان البينة لا يمنع قبول القول كالرجل فانه يمكنه إقلمة

(01)

(المغني والشرح الـكبير)

(الجزء السادس)

إلى كونه ولد زنا ولا يحصل هذا بالحاق نسبه بالمرأة بل في الحاق نسبه بها دون زوجها يطرق العار البه و البها قلما بل قبلنا دعواه لانه يدعي حقاً لا منازع له فيه ولا مضرة فيه على أحد فقبل قوله فيه كدعوى المال وهذا متحقق في دعوى المرأة ، وروي عن احمد انها إن كانت ذات زوج لم يثبت النسب بدعوتها لافضائه إلى الحاق النسب بزوجها بغير اقراره ولا رضائه أو الى أن امرأته وطئت بزنا أو شبهة وفي ذلك ضرر عليه فلا يقبل قوله فيا يلحق الضرر به وإن لم يكن لها زوج قبلت دعوتها لمدم الضرر ، وهذا قول بعض أصحاب الشافعي أيضاً ، وروى عن احمد رواية ثالثة نقاما الكوسنج عن احمد في امرأة ادعت ولداً ان كان لها أهل ونسب معروف لم تخف ولادتها عليهم ويتضررون بالحاق النسب بها لما فيه من تعييرهم بولادتها من غير زوجها وليس كذلك إدا لم يكن لها أهل قال شيخنا ويحتمل أن لا يثبت النسب بدعوتها محال وهذا قول الثوري والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي قال أبن المن المن غير أم الما على أن النسب لا يثبت بدعوته المرأة لانها يمكنها أبن المن الولادة فلا يقبل قولها عجرده كما لو علق زوجها طلاقها بولادتها

لايزيه شي. . ومعنى قوله هو قباقي منهما والله اعلم الديرته ميراث أب كامل كما أن الجدة إذا انفردت أخذت ما يأخذه الجدات والزوجة تأخذ وحدها ما يأخذه جميع الزوجات

(فصل) وإن ادعاه أكثر من اثنين فألحقته بهم القافة فنص أحد في رواية مهنا أنه يلحق بثلاثة ومقتضي هذا أنه يلحق بمن ألحقته القافة وإن كثروا . قال أو عبدالله بن حامد لا يلحق بأكثر من اثنين وهو قول أبي يوسف لأنا صرنا إلى ذاك للاثر فيقتصر عليه ، وقال القاضي لا يلحق بأكثر من ثلاثة وهو قول محد بن الحسن ، وروي ذاك عن أبي يوسف أيضاً

ولنا أن المنى الذي لاجله لحق باثنين موجود فيا زاد عليه فيقاس عليه وإذا جاز أن يلحق من اثنين جاز أن يلحق من أكثر من ذاك ، وقولم ان إلحاقه بالاثنين على خلاف الاصل ممنوع وإن سلمناه لكنه ثبت لمنى موجود في غيره فيجب تعدية الحكم به كا أن أباحة أكل الميتة عند الخمصة أبيح على خلاف الاصل لا يمنع من أن بقاس على ذاك مال غيره والصيد الحرمي وغيرهما من الحرمات لوجود المدى وهو إبقاء الذنس وتخليصها من الملاك ، وأما قول من قال أنه بجوز إلحاقه بثلاثة ولا يزاد على ذلك فتحكم فأنه لم يقتصر على المنصوص عليه ولا عدى الحكم إلى كل مارجد فيه المعنى ولا نعلمي الثلاثة معنى خاصاية تضي إلحاق النسب بهم فلم يجز الاقتصار عليه بالتحكم

البينة ان هذا ولد على فراشه وان كان المدعى أمة أي كالحرة إلا أما إذا قبلنا دعوتها في نسبه لم نقبل قولها في رقه لامنا لا نقبل الدعوى فيما يضره كما لم نقبل الدعوى في كفره اذا ادعى نسبه كافر

مسئلة ﴾ (فان ادعاء اثناناً وأكثر لاحدها بينة قدم بهافان استووافي بينة أوعدمها عرض معها على النافة أو مع أقاربهما إن مانا)

الكلام في ذلك في فصول(أحدها) أنه إذا ادعاه مسلم وكافر وحر وعبدفهاسوا. وبهذاقال الشافعي وقال أبو حنيفة المسلم اولى من الذمي والحر أولى من العبد لان على اللقيط ضرراً في الحاقه بالعبد والذمي فيكون الحاقه بالحمل الحضانة

ولنا أن كل واحد لوا نفرد صحت دعوته فاذا تنازعوا تساووا في الدعوى كالاحرار المسلمين وما ذكروه من الضرر لا يتحقق فاننا لا نحكم برقه ولا كفره ولا يشبه النسب الحضانة بدليل اتنا نقدم في الحضانة الموسر والحضري ولا نقدمها في دعوى النسب ولان الحضانة أنما يراعي فيهاحق الطفل حسب وههنا ينبني أن يراعى حق المدعي أيضاً قال أبن المنذر أذا كان عندام أنه أمة في أيديها صبي فادعى رجل من العرب أمر أنه عربية أنه أبنه من أمر أنه وأقام العبد بينة بدعواه فهو أبنه في قول أي ثور وغيره وقال أصحاب الرأي يقضى به للعربي للعتق الذي يدخل فيه وكذلك أن كان المدعي من الموالي عندهم قال شيخنا وهذا غير صحيح لان العرب وغيرهم في أحكام الله تعالى ولحوق النسب بهم سواه .

(فصل) وإذا لم توجد قافة أو أشكل الاس عليها أو تمارضت أقوالها أو وجد من لا يوثق بقوله لم يرجح أحدها بذكر علامة في جسده لان ذلك لا يرجح به في سائر الدعارى سوى الالتقاط في المال واللقيط عريضيع نسبه عهذا قول أبي بكر وقا. أوما اليه أحمد رحمه الله في رجلين وقعا على أصأة في طهر واحد الى أن الابن يخير أيهما أحب وهو قول أبي عبدالله بن حامد قال يترك حتى يبلغ فينتسب الى من أحب منهما وهو قول الشافي الجديد وقال في القديم حتى عيز لقول عمر: وال أبهما شئت ولان الانسان يميل طبعه الى قريبه دون غيره ولانه مجهول نسبه أقر به من هومن أهل الاقرار وصدقه المقر له في نبت نسبه كالو انفرد ، وقال أصاب الرأي يلحق بالمدعيين بمجرد الدعرى لان كل واحد منهما لو انفرد سمعت دعواه قاذا اجتما وأمكن العمل بهما وجب كا لوأقر له بمال

و لنا أن دعواهما نعارضنا ولا حجة لواحد منهما فلم ثبت كالو ادعيا رقه ، وقولهم بميل طبعه الى قرابته قلما أنما بميل الى قرابته بعد معرفته بأنها قرابته فالمعرفة بذلك سبب الميل ولا سببقبله ولو ثبت انه بميل الى قرابته الكنه قد بميل الى من أحسن اليه فان القلوب جبلت على حب من أحسن البها و بغض من أساء اليها وقد بميل اليه لاساءة الآخر اليه وقد بميل الى أحسنهما خلقا أو أعظمهما قدراً أوجاها أو مالا فلا يبقى قديل أثر في الدلالة على النسب ، وقولهم انه صدق المقر بنسبه قلنا لا يحل له تصديقه فان النبي وقيلتي لهن من ادعى الى غير ابيه أو تولى غير مواليه وهذا لا يعلم انه أبوه فلا

ولنا ماروي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها مسروراً نبرق

⁽الفصل الثاني) انه إذا ادعاء اثنان او اكثر وكان لاحدها بينة فهو ابنه وان اقام كل واحد منهم بينة تمارضت وسقطت لانه لا عكن استعالها ههنا لان استعالها في المال اما بقسمته بين المتنازيين ولا يمكن ههنا او بالفرعة والقرعة لا يثبت بها النسب فان قبل إعما يثبت ههنما بالبينة لا بالفرعة وإعما القرعة مرجحة قانا فبلزم انه إذا اشترك رجلان في وطيء امرأة وأتت بولد أن يقرع بينها ويكون لحوقه بالوطيء لا بالقرعة

⁽اانصل اناك) انه إذا لم تكن بينة أو تعارضت بينان وسقطتا أري القافة معها أومع عصبتها عند فقدها فنلحقه بمن الحقته به منها هذا قول أنس وعطاء والاوزاعي والليث والشافعي وأبي وقال أصحاب الرأي لا حكم للقافة ويلحق بالمدعين جيماً لان الحكم بالقيافة مبني على الشبه والظن والتخمين فان اشبه يوجد بين الاجانب وينتفي بين الاقارب ولهذا روي عن اننبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا أناه فقال يارسول الله أن امرأي ولدت غلاما أسود فقال «هلك من إبل ? قال نهم قال فا ألوائم القال حرر قال فيها من أورق ؟قال نهم قال إن أناها ذلك ؟قال لمل عرقا نزع قال وهذا المل عرقا أزع الورثة بأخ متفق عليه قالوا ولوكان الشبه كافياً لاكتفى به في ولد الملاعنة وفيا إذا أقر أحد الورثة بأخ متفق عليه قالوا ولوكان الشبه كافياً لاكتفى به في ولد الملاعنة وفيا إذا أقر أحد الورثة بأخ

يأهن أن يكون ملمونا بتصديقه ، ويفارق ما اذا انفرد فان المنفرد ثبت النسب بقوله من غير تصديق ، وأما قول عر وال من شئت الم يثبت ولو ثبت لم يكن فيه حجة فانه انما أمره بالموالاة لا بالانتساب ، وعلى قول من جعل له الانتساب الى احدهما لو انتسب الى أحدهما ثم عاد وانتسب الى المالاً خرو انى نسبه من الاول أو لم ينتسب الى واحد لم يقبل منه لانه قد ثبت نسبه فلا يقبل رجوعه عنه كما لو ادعى منفرد نسبه ثم أنكره ، ويفارق الصبي الذي يخير بين أبويه فيختار أحدهما ثم يرد الاخر اذا اختاره فانه لا حكم أقرل الصبي وانما تبم اختياره وشهوته فأشبه مالو اشتهى طعاما في يوم ثم اشتهى غيره في يوم آخر وان قامت للآخر بنسبه بينة عمل بها وبطل انتسابه لا نها نبطل قول القامة الذي هومقدم على الانتساب فلائن تبطل الانتساب أولى ، وان وجدت قافة بعدا ثم عابه فألح تنه بفير من انتسب اليه بطل انتسابه أيضا لانه أفرى فبطل به الانتساب كالبينة مع قول القافة

(فصل) وان ادعت امرأنان نسب ولد فذاك مبني على قبول دعوتهما ، فان كانتا ممن لا تقبل دعوتهما له دون الاخرى فهو لا تقبل دعوتهما لم نسب مدعوتهما ، وان كانت إحداهما بمن تسبم دعوتهما دون الاخرى فهو ابن لها كالمنفردة به ءو ان كانتا جيما بمن تسدم دعوتهما فها في اثباته بالبينة أو كونه برى القافة مع عدمها كالرجاين : قال احدد في رواية بكر بن محدد في مهودية ومسلمة ولدنا قادعت اليهودية ولد المسلمة فتوتف ، نقيل برى القافة فقال ما أحسنة ولان الشبه بوجد بينها وبين ابنها

أسارير وجهه فقال «ألم تري أن محرزاً نظر آنفاً إلى زيد وأسامة وقد غطيا رموسها و بدت أقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض ؟ » منفق عليه فلولا جواز الاعباد على الفيافة لما سر به النبي صلى الله عليه وسلم ولا اعتمد عليه ولان عمر رضي الله عنه قضى به بحضرة الصحابة فلم ينكره منكر فكان إجماعا و بدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في ولد الملاعنة «انظروها فان جاهت به حمش الساقين كأنه وحرة فلا اراه الاقد كذب عليها وان جاهت به جمداً جمالياً سابنم الاليتين خدلج الساقين فهو الذي رميت به فانت به على النعت المكروه فقال النبي صلى الله عليه وسلم الالاعان لكان لي ولها شأن يدل على لي ولها شأن » فحكم به النبي صلى الله عليه وسلم الذي النبي على الله الم ينعه من العمل بالشبه الا الاعان فاذا انتنى المانم بحب العمل به لوجود مقتضيه وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في ابن امة زمعة حين راى به شبهاً بينا بعتبة بن ابي وقاص احتجبي منه ياسودة فعمل بالشبه في حجب سودة فان قيل فالحديثان حجة عليكم اذ لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالشبه في هما بل الحق الولد بزمعة وقال لعبد بن زمعة «هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش ولهاهر الحجر» ولم يعمل بشبه ولد الملاعنة في إقامة الحد عليها لشبهه بالمقذوف قانا إنها لم يعمل به في ابن أمة زمعة لان الفراش أقوى وترك العمل بالبينة لمارضة ما هو اقوى منها لا يوجب الاعراض ابن أمة زمعة لان الفراش أقوى وترك العمل بالبينة لمارضة ما هو اقوى منها لا يوجب الاعراض ابن أمة زمعة لان الفراش أقوى وترك العمل بالبينة لمارضة ما هو اقوى منها لا يوجب الاعراض

كوجوده بين الرجل وابنه بل أكثر لاختصاصها بحمله وتغذيته والكافرة والمسلمة والحرة والامة في الدعوة والحدة كا قلما في الرجل، وهذا قول أصحاب الشافعي على الوجه الذي يقولون فيه بقبول دعوتهما، وان ألحقته القافة با. يس لم بلحق بها وبطل قول القافة لاننا فعلم خطأه يقينا، وقال أصحاب الرأي يلحق بهما بمجرد الدعوى لان الام أحد الابوين فجاز أن يلحق باثنين كالآباء

ولنا أن كونه منهما محال يقينا فلم مجز الحسكم به كالوكان أكبر منهما أو مثلهما وفارق الرجلين فان كونه منهما ممكن فأنه مجوز اجهاع النطفتين لرجلين في رحم امرأة فيمكن أن يخلق منهما والدكا مخلق من نطفة الرجل والمرأة والذلك قال القائف لعمر قداشتركا فيه ولا يلزم من الحانه عن يتصور كونه منه الحاقه عن يستحيل كونه منه كالم يلزم من الحاقه عن يواد مثله لمثله الحاقه بأصغر منه

(فصل) فان دعى نسبه رجلوام أه فلا تنافي بينهما لأنه يمكن أن يكون منهما بنكاح كان بينهما أو وطيء شبهة فيلحق بهما جيما وبكون ابنهما بجرد دعرتهما كالو انفرد كل واحد منهما بالدعوة، وان قال الرجل هذا ابني من زوجتي وادعت زوجته ذلك وادعته امرأة أخرى فهوابن الرجل، وهل ترجح زوجته على الاخرى بمتال وجهين (أحدهما) ترجح لانزوجها أبوه غالظاهر أنها أمه، ويحتمل أن يتساويا لان كل واحدة منهما لو انفردت لالحق بها فاذا اجتمعتا تساويتا

(فصل) وان ولدت امرأتان ابنا و بنتا فادعت كل واحدة منهما ان الابن ولدها دون البنت

عنها اذا خات عن المارض ولذلك رك إقامة الحد عايها من اجل أعانها بدليل قوله و لوالا عان لكان لي وله النا على ان ضف الشبه عن إقامة الحد لا يوجب ضفه عن إلحاق النسب، فان الحدفي الزنا لا يثبت إلا بأقوى البنات واكثرها عدداً واقوى الاقرار حتى ستبر فيه تكراره اربهم مرات و تعرا بالشبهات، والنسب يثبت بشهادة امرأة على الولادة ويثبت بمجرد الدعوي مع ظهور اتفائه حتى لو ان امراة الت بولد وزوجها عائب منذع شرين سنة لحقه ولدها فكيف مجنح إلى نفيه بعدم إقامة الحد الولانة حكم المراة الت بولد وزوجها عائب منذع شرين سنة لحقه ولدها فكيف مجنح إلى نفيه بعدم إقامة الحداث ولا نحط من النا الناهر وجوده و طذا قال النبي عَلَيْكِين حين قالت ام سلمة او ترى ذلك المراة ? قال هفن ابن يكون الشبه ، والحديث الذي احتجوا به حجة عليهم لان إلكار الرجل ولده لمخالفة لونه لونه وعزمه على نفيه الذب يدل على ان المادة خلافه وان في طباع الناس إلكاره فان ذلك إغا يوجد نادراً وإنما الحقه النبي عَلَيْكِين به لوجود الفراش و تجوز عالفة الظاهر للدليل ولا يجوز تركه لنبر دليل ولان ضفه عن نفي النسب لا يسلزم منه ضفه عن ابساته ، فان النسب محتاط له لا بساته ويثبت عن نفي النسب المحتال تن بالشبه في الحير المذكور أن لا يثبت به بأدى دليل ولا باقوى دليل فلا بلزم حيثذ من المنع من نفيه بالشبه في الحير المذكور أن لا يثبت به به بست الا بأقوى دليل فلا بلزم حيثذ من المنع من نفيه بالشبه في الحير المذكور أن لا يثبت به

احتمل وجهبن أحدهما أن يرى المراتين القافة مع الولدين فيلحق كل واحد منهما بن الحقته به كا لو لم يكن لهما ولا آخر (والثاني) ان نعرض لبنيهما على أهل الطب والمعرفة قان لبن الذكر يخالف ابن الاثى في طبعه وزنته ، وتدقيل لبن الابن تفيل وابن البنت خفيف فيعتبران بطباعهما ووزمهما وما يختلفان به عنداهل المعرفة، فمن كان لبنها ابن الابن فهو ولدها والبنت الاخرى ، قان لم يوجد قافة اعتبرنا الابن خاصة، وان تنازعا أحد الولدين وهما جميعا ذكران أو اشيان عرضوا على القافة كاذكرنا فيا تقدم الم

(فصل) ولو ادمى الاقبط رجلان نقال أحدها هو ابني وقال الآخر هو ابني نظرنا ، فانكان ابنا فهو لمدعيه وان كانت بنتا فهي لمدعيها لان كل واحد منهما لايستحق غير ما ادعاه ، وان كان خنثى مشكلا أري القامة معهما لانه ليس قول واحد منهما أولى من الآخر ، وان أقام كل واحدمنهما بينة بما ادعاه فالحكم فيها لو انفرد كل واحد منهما بالدعوى لان بينة الكاذب منهما كاذبة وجودها كعدمها و لاخرى صادقة فيتمين الحكم بها

(فصل) واذا وطيء رجلان امرأة في طهر واحد وطنا يلحق النسب بمثله فأنت بولد يمكن أن يكون منهما مثل أن يطأ جاربة مشعركة بينهما في طهر أو يطأ رجل امرأة آخر أو أمته بشبهة في الطهر الذي وطنها زوجته أو أمته أو يدعوزوجته في ظلمة فتحييه زوجة آخر أوجاريته أو يتزوجها كل واحد منهما تزويجا فاسداً أويكون نكاح أحدهما صحيحا

النسب في مسئلتنا ، فان قيل فههنا اذا عملتم بالقيافة فقد نفيتم النسب عمن لم تلحقه القافة به قلنا أنما نتسب همنا لمعدم دليله لائه لم يوجد الانجرد الدعوى وقد عارضها مثلها فسقط حكمها وكان الشبه مرجحاً لاحدها فانتفت دلالة الاخرى فلزم انتفاء النسب لانتفاء دليله ،وتقديم اللمان عليه لا يمنع العمل به عند عدمه كاليد تقدم عليها البينة ويعمل بها عند عدمها .

(فصل) والقافة قوم يعرفون الأنساب بالشبه ولا يختص ذلك بقبيلة معينة بل من عرف منه المعرفة بذلك و تكررت منه الاصابة نهو قائف ، وقبل أكثر ما يكون في بنى مدلج رهط محرز الذي رأي اسامة وزيداً قد غطيا رموسها وبدت أقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بض ، وكان اياس بن معاوية المزني قائفاً وكذلك قبل في شربح

﴿ مسئلة ﴾ (فان ألحقته بأحدها لحق به ليرجح جانبه وان ألحقته بهما لحق بهما وكان ابنه ير ثها ميراث ابن ويرثانه جميعاً ميراث أب واحد)

يروى ذلك عن عمر وعلى رضى الله عنها ، وهو قول أبي ثور وقال أصحاب الرأي ياحق بهما عجرد الدعوى ، وقال الشافعي لا يلحق بأ كثر من واحد فان الحقته بهما سقط قولها ولم يحكم به واحتج برواية عن عمر رضي الله عنه ان الفافة قالت اشتركا فيه، فقال عمر وال أيهما شتولانه لا يتصور كوئه من رجلين فاذا ألحقته الفافة بهما تبينا كذبهما فسقط قولها كما لو ألحقته بأمين ولان المتداعيين

والآخر فاسداً مشل أن يطلق رجل امرأته فنكحها آخر في عدتها ووطنها أو يبيع جارية فيطؤها المشري قبل استبرائها وتأي بولد يمكن أن يكون منهما فانه يرى القانة معما فبأيهما ألحقوه لحق، والخلاف في المقيط.

(فصل) واذا ادعى رق القيط مدع سمعت دعواه لانها ممكنة ، وان كانت مخالفة لظاهر الحار فان لم تكن له بينة فلا شيء له لانها دعوى تخالف الظاهر وتخالف دعوى النسب من وجبين (أحدهما) أن دعوى النسب لاتخالف الظاهر ودعوى الرق مخالفة له (والثاني) أن دعوى النسب نثبت بهاحقا لمة يط ودعوى الرق نثبت حقاعليه فلم تقبل بمجردها كا لو ادعى رق غير اللقيط ، فإذا لم تكن له بينة سقطت الدعوى ، وان كانت له بينة لم تخل اما أن تشهد باليد أو بالملك أو بالولادة فان شهدت بالملك او بالملك أو بالولادة قبل فيه امرأة واحدة أو رجل واحد لانه ما لا بطلع عليه الرجال ثم ننظر فان شهدت البينة باليد فان كانت المائة طلم يثبت بها ملك لا ننا عرفنا سبب يده فان كانت لاجنبي حكمه باليد والقول بالملك كا لو شهدت بماك وان شهدت بالملك فقالت نشهد أنه عبده أو مملوك حكم بها وأن لم تذكر سبب الملك كا لو شهدت بملك دار أو ثوب فان شهدت بان أمته ولدته في ملكه حكم له به لان أمته ولاته ولم تقل في ملكه احتمل أن يثبت له الملك في ملكه الا ملكه وانشهدت أنه ابن أمته ولدته ولم تقل في ملكه احتمل أن يثبت له المملك في ملكه الا ملكه وانشهدت أنه ابن أمته ولدته ولم تقل في ملكه احتمل أن يثبت له المملك في ملكه الا ملكه وانشهدت أنه ابن أمته ولدته ولم تقل في ملكه الا ملكه وانشهدت أنه ابن أمته أو الدته ولم تقل في ملكه الا ملكه وانشهدت أنه ابن أمته أو الدته ولم تقل في ملكه الا ملكه وانشهدت أنه ابن أمته أو الدته ولم تقل في ملكه الا ملكه وانشهدت أنه الملكة الا ملكه وانشهدت أنه المنافية ولدته ولم تقل في ملكه الا ملكه وانشهدت أنه المنافية ولدته ولم تقل في ملكه الا ملكه وانشهدت أنه ولدته ولم تقل في ملكه الا ملكه وانشهدت أنه وله والم تقل في ملكه الا ملكه وانشهدت أنه ولد والم تقل في ملكه الا ملكه وانشه ولد والم تقل في ملكه المنافق وانشه ولد والم تقل في ملكه الا ملكه وانشه ولد والم تقل في ملكه المنافقة ولد والم تقل في ملكه المنافقة ولد والم تقل في ملكه المنافقة ولد والمنافقة والمنافقة ولد والمنافقة ولد والمنافقة ولا والمنافقة ولد والمنافقة والمنافقة ولد والمنافقة ولد والمنافقة ولد والمنافقة ولد والمنافقة ولد والمنافقة ولد والمنافقة والمنافقة ولد والمنافقة ولد والمناف

لو اتفقا على ذلك لم يثبت ، ولو ادعاء كل واحد منها وأقام بينة سقطتا ، ولوجاز أنْ يلتحق بنهالثبت باتفاقها وألحق بنها عند تعارض بينتها

ولنا ماروى سعيد في سننه تنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن سليان بن يسار عن عمر في امرأة وطئها رجلان في طهر فقال الفائف قد اشتركا فيه جميعاً فجعله بينها، وباسناده عن عمر ، وقال الاملم يقول هو ابنها وهما أبواه برثها وبرثانه ، ورواه الزبير بن بكار باسناده عن عمر ، وقال الاملم احمد حديث قنادة عن سعيد عن عمر جعله بينها ، وقال قابوس عن أبيه عن على جعله بينها ، وروى الاثرم باسناده عن سعيد بن المسيب في رجلين اشتركا في ظهر امرأة فحملت قولدت غلاماً يشبهما فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فدعى القافة فنظروا فقالوا نراه يشبههما فألحقه بها وجعله برثهما ويرثانه ، قال سعيد عصبته الباقي منها وما ذكروه عن عمر لا نم صحته وان صح فيحتمل أنه ترك قولها لا من قولها واختلافه ما يوجب تركه فلا يتحصر قولها لا أمر آخر إما لعدم ثقتها وإما لانه ظهر له من قولها واختلافه ما يوجب تركه فلا يتحصر المائح من قبول قولها الهما اشتركا فيه . قام أحمد اذا ألحقته القافة بها ورثها وورثاه مفازمات أحدها فهو للباقي منها والله أعم أنه يرثه مياث أب كامل كما أن الجدة اذا انفردت أخذت ما تأخذة ما الجدات ، والزوجة تأخذ وحدها مياخذ جميع الزوجات .

بغلاك كقرلها في ملكه لان أمته ملكه فياؤها ملكه كسمنها واحتمل أن لا يثبت اللك لانه يجوز أن تلده قبل ملكه لها فلا تكون له وهو ابن أمتة

(فصل) وان ادعى رق القيط بعر بلوغه مدغ كاف إجابته فان انكر ولا بينة المدعي لم تقبل دعواه وان كانت له بينة حكم له بها فان كان القيط قد نصرف قبل ذلك ببيم أو شراء نقضت تصرفاته لانه بانأنه نصرف بغير أذن سيده وان لم تكن بينة فاقر بالرق نظرنا فان كان اعترف الفسه بالحرية قبل ذلك لم يقبل اقراره بالرق لانه اعترف بالحرية وهي حق فله تعالى فلا يقبل رجوعه في إبطاله وان لم يكن اعترف بالحرية احتمل وجهين (أحدهما) يقبل وهو قول أصحاب الرأي لانه مجهول الحال أفر بالرق فيقبل كما لو قدم رجلان من دار الحرب فأقر أحدهما الآخر بالرق كما لو أقر بقصاص أو حد قانه يقبل وان تضمن ذلك فوات نفسه ، ويحتمل أن لا يقبل وهر الصحيح لانه ببطل به حق الله تعالى في الحربة الحميم عمريته فلم يقبل أقراره بالرق كما ذكر نا ولان الطفل المنبوذ لايم لم رق نفسه ولاحريتها وام يتجدد له حال يعرف به رق نفسه بالرق كما ذكر نا ولان الطفل المنبوذ لايم تجدد له رق بعد التناطه فكان اقراره باطلا، وهذا قول القاسم وابن المنفر واشافعي وجهان كما ذكر نا فان قانا يقبل اقراره صارت أحكامه أحكام الهبيد فها عليه وابن المنفر واشافعي وجهان كما ذكر نا فان قانا يقبل اقراره صارت أحكامه أحكام الهبيد فها عليه وون ماله ، وجهذا قال أبوحنيفة والمزي وهو أحد قولي الشانعي لانه أقر بما بوجب حقا له وحقاعله وون ماله ، وجهذا قال أبوحيفة والمزي وهو أحد قولي الشانعي لانه أقر بما بوجب حقا له وحقاعله وون ماله ، وجهذا قال أبوحيفة والمزي وهو أحد قولي الشانعي لانه أقر بما بوجب حقا له وحقاعله

﴿ مسئلة ﴾)ولا يلحق بأكثر من أم واحدة)

اذا ادعت امرأنان نسب اللقيط فهو مبني على قبول دعوتها، وقد ذكرنا ذلك، وإن كانت احداهما ممن تقبل دعوتها دون الأخرى فهو ابها كالمنفردة، وإن كانتا بمن لا تقبل دعوتها فوجودها كعدمها وإن كانتا جميعاً بمن تقبل دعوتها فهافي اثباته بالبنة وكونه برى القافة عند عدمها أو تعارضهما كلرجلين). قال احمد في رواية بكر بن محمد في بهودية ومسلمة ولدنا فادعت البهودية ولد المسلمة فتوقف فقيل برى القافة فقال ماأحسنه، ولان الشبه بوجد بينها و بين ابنها كوجوده بين الرجل وابنه بل أكثر لاختصاصها بحمله وتغذيته، والدكافرة والمسلمة ، والحرة والأمة، في الدعوة واحدة كقولنا في الرجال، وهذا قول اصحاب الشافعي على الوجه الذي يقولون بقبول دعوتها، اذا ثبت ذلك فانه لا يلحق وهذا قول اصحاب الشافعي على الوجه الذي يقولون بقبول دعوتها، اذا ثبت ذلك فانه لا يلحق بأكثر من أم واحدة، فان الحقته القافة بأمين سقط قولها لا ننا لا نع خصأه قطماً، وقال أصحاب الرأي يلحق بهما بمجرد الدعوى لأن الام أحد الا بوين فجاز ان يلحق باثنتين كالآباه

ولنا أن هذا محال يقيناً فلم يجز الحكم به كما لوكان أكبر منهما أو مثابهما بخلاف الرجايين فان كو نه منهما ممكن فأنه يجوز أجباع نطفتي الرجلين في رحم أمراً ق فيمكن أن يخلق منهما ولدكما بخلق من لطفة الرجل والمرأة ولذلك فال القائف لعمر قد أشتركا فيه ولا يلزم من الحاقه بمن يتصور كونه منه الحاقه بمن يستحيل ذلك منه كما لا يلزم من الحاقه بمن يولد مثله لمثله الحاقه بأصفر منه

فوجب أن يثبت ما عليه دون ماله كما لو قال لهلان على الف درهم ولى عنده رهن وبحتمل أن يقبل اقراره في الجيم ، وهو القول الثاني الشافعي لانه ثبت ما عليه فيثبت ماله كالبينة ولان هذه الاحكام تبع المرق فاذا ثبت الاصل بقوله ثبت النبع كما لو شهدت امرأة بالولادة نثبت ويثبت النسب تبعاً لها وأما ان أقر بالرق ابتداء لرجل فصدقه فهو كما لو أقر به جوابا وان كذبه بطل اقراره ثم ان أقر به بعد ذلك لرجل آخر جاز ، وقال بعض أصحابنا يتوجه أن لا يسمم اقراره الثاني لان اقراره الاول تضمن الاعتراف بنني مالك له سوى هذا المقر قاذا بطل اقراره بردالم نوله بقي الاعتراف بنني مالك له غيره فلم يقبل اقراره بما نفاه كما لو أفر بالحرية ثم أقر بعد ذلك بالرق

ولنا أنه اقرار لم يقبله المقر له الم يمنع اقراره النيا كما لو أفر له بثوب ثم أفر به لآخر بعد رد الاول وفارق الاقرار بالحرية فان اقراره بها لم يبطل ولم يرد

(فصل) إذا قبلنا اقراره بالرق بعد نكاحه لم يخل من أن يكون ذكراً أو أنى فان كان ذكراً أو أنه فان كان ذكراً فان كان قبل الدخول فسد نكاحه في حته لانه مقر أنه عبد تزوج بغير إذن سيده ولها عليه نصف المهر لانه حق عليه فلم يسقط. بقوله ، وان كان بعد الدخول فسد نكاحه أيضا ولها عليه المهر جميعه لما ذكرنا لان الزوج علك الطلاق فاذا قر بما يوجب الفرقة لزمته وولد: حر تابع لامه وان كان بمزوجا بأمة فولده لسيدها ويتعلق المهر برقبته لان ذلك من جناياته ويفديه سيده أو بسلمه وان كان في يده كسب استوفى المهر منه لانه لم ثبت اقراره به لسيده بالنسبة الى اصاته فلاينقطم حقها منه باقراره

(فصل)فان ادعى نسبه رجل وامر أقفلاتنا في بينها لا مكان كو نهمهما بنسكاحكان بينها او وطعمه فيلحق بهاجيماً ويكون ابنها بمجرددعوهما كالوانفر دكل واحد منها بالدعوة و إن قال الرجل هذا ابني من زوجتي وادعت زوجته دلك وادعت امر أة اخرى فهو ابن الرجل وترجح زوجته على الاخرى لان زوجها ابوه فالظاهر انها مه ، و محتمل ان يتساويا لان كل واحدة منها لو انفردت الحق بها فاذا اجتمعنا تساويا

(فصل) ولو ولدت امرأ نان ابنا وبغتاً فادعت كل واحدة منها ان الابن ولدها احتمل وجهين (احدها) ان برى المرأ نان القافة مع الولدين فيلحق كل منها بمن الحقته به كما لو لم بكن لهما ولدآخر. (والثاني) يمرض لبنها على اهل الطب والمعرفة فان لبن الذكر يخالف لبن الانتى في طبعه وزنته وقد قيل لبن الابن ثقيل ولبن البنت خفيف فيعتبران بطباعهما ووزنهما وما بختلفان به عند اهل المعرفة فمن كان لبنها لبن الابن فهو ولدها والبنت للاخرى، فان لم يوجدقافة اعتبر باللبن خاصة فاما ان تنازعا احد الوالدين وها ذكران او ابنتان عرضوا على القافة كما ذكرنا فيا تقدم

(فصل) فان ادعى اللقيط رجلان فقال احدها هو ابني وقال الآخر هو ابني فان كان ابنافهو لمدعيه وان كان بنتا فهي لمدعيها لان كل واحد منها لا يستحق غير ما ادعاه فان كان خشى مشكلا اري القافة لانه ليس قول كل واحد منهما اولى من الآخر، نان اقام كل واحد منهما بينة بما ادعاه فلم فيها كالحكم فيها لو انفرد كل واحد منهما بالدعوى لان بينة الكاذب منهما كاذبة فوجودة اكمدمها والاخرى صادقة فيتعين الحكم بها

وان قلنا يقبل قوله في جميع الاحكام فالنكاح فاسد اكونه تزوج بفير إذن سيده ويفرق بينهما ولا مهر لها عليه ان لم تكن مدخولا بها وانكان دخل بها فلها عليه المهر المسمى جميعه في إحدى الروايتين والاخرى خمساه وان كان القبط اننى فالنكاح صحيح في حقه وان كان قبل الدخول فلا مهر لها لا فرارها بفساد نكاحها وأنها أمة تزوجت بفيرا ذن سيدها والنكاح الفاسد لا يجب المهر فيه الابالدخول وان كان دخل بها لم يسقط مهرها و لسيدها الاقل من المسمى أو مهر المثل لان المسمى ان كان أقل فازوج ينكر وجوب الزبادة عليه وقولها غير مقبول في حقه وان كان الاقل مهر المثل فهي وسيدها في الذكاح وأن الواجب مهر المثل فلا يجب أكثر منه الاعلى الرواية التي يجب فيها المسمى في النكاح الفاسد فيجب ههنا المسمى قل أو كثر لاعتراف الزوج بوجوبه، وأما الاولاد فاحرار ولا في النكاح الفاسد فيجب ههنا المسمى قل أو كثر لاعتراف الزوج بوجوبه، وأما الاولاد فاحرار ولا تجب قيمهم لانه لو وجب لوجب بقولها ولا يجب بقولها حق على غيرها ولا يثبت الرق في حق أولادها باقرارها فأما بقاء النكاح فيقال فازوج قد ثبت أمها أمة ولدها رقبق لسيدها فان اخترت المقام على ذلك في قوان شمت ففارقها وسوا، كان عن بجوز له نكاح الامة لا تعتبر في استدا. قالمقد انما تعتبر في ابتدائه قان اخترت المقاد في المقد الما تعتبر في استدا. قالمقد انما تعتبر في ابتدائه قان قبل فقد قبله فقد قبله قالها المناح وفيه ضرر على الزوج قانا لم يكن لاننا لواعتبر ناذ في المتدار في المقد قبل قبل فقد قبله توفيا في المناح وفيه ضرر على الزوج قانا لم يقبل فقد قبله توفيا في المقد في المناح في المقدل في المستقبل وفيه ضرر على الزوج قانا لم يقبل فقد قبله توفيا في المها وفيه في المقال في المقال في المقال في المقال في المناح في المقال في

﴿ مَسَئَلَةً ﴾ (فَانَادَعَاهُ أَكْثَرُ مِنَ اثْنَيْنَ فَالْحَمَّةُ بِهُمْ لَحَقَّ وَانْ كُثُرُوا ﴾

وقد نص أحمد في رواية مهنا انه يلحق بالائة ،ومقتضى هذا انه يلحق بمن ألحقت القافة وان كثروا ، وقال ابن حامد لا يلحق بأكثر من ائنين وهو قول أي يوسف لاننا صرنا إلى ذهك للاثر في فيقتصر عليه وقال القاضي الايلحق بأكثر من ثلاثة وهوقول محمد بن الحسن وروي ذهك عن أي يوسف أيضا واننا أن المعنى الذي لاجله ألحق بائنين ،وجود فيا زاد عليه فيقاس عليه ، وإذا جاز أن يخلق من اثنين جاز أن يخلق من أكثر منهما ، وقولم ،ان إلحاقه باثنين على خلاف الاصل ممنوع وان سلمناه لكنه ثبت لمعنى موجود في غيره فيجب تعدية الحكم به كا ان اباحة أكل المينة عند الحجمصة أبيح على خلاف الاصل ولا يمنع من أن يقاس على ذلك مال الغير والصيد الحرمي وغيرهما من المحرمات لوجود المعنى وهو إبقاء النفس وتخليصها من الهلاك ، وأما قول من ال يجوز إلحاقه بثلاثة ولا يزاد عليه فتحكم قانه لم يقتصر على المنصوص عليه ولا عدى الحكم الى ماني معناه ولا نعلم في الثلاثة معنى خاصا يقتضي الحاق النسب بهم دون مازاد عليهم فلم يجز الاقتصار عليه بالتحكم

﴿ مسئلة ﴾ (فان نفته القافة عنهم أو أشكل عليهم أو لم يوجد قافة ضاع نسبه في أحد الوجهين وفي الآخر يترك حتى يبلغ فينتسب الى من شاء أوما اليه أحد)

وجملة ذلك انه آذا ادخاه أكثر من واحد وأري الفافة فنفته عنهم أو لم يوجد قافة أو تعارضت أوالهم أو لم يوجد من يوثق بقوله لم يرجح أحدهم بذكر علامة في جسده لان ذلك لا يرجح به في سائر الدعارى سوى الالتقاط في المال والقيط ايس بمال ، فعلى هذا يضيع نسبه ، هذا قول أبي بكر لانه

عليه فأما الحكم في المستقبل في مكن إيفاء حقه وحق من ثبت له الرق عليها بأن يطلقها فلا يلزمه مالم يدخل عليه أو يقم على نكاحها فلا يسقط حق سيده افان طافها اعتدت عدة الحرفلان عدة الطلاق حق الزوج بدليل أنها لا تجب الا بالدخول وسببها النكاح السابق فلا يقبل قولها في تنقيصها وان مات اعتدت عدة الامة لان المفلب فيها حق الله تعالى بدليل وجوبها قبل الدخول فقبل قولها فيها ومن قال بقبول قولها في جيم الاحكام فهذه أمة قد تزوجت بغير اذن سيدها فنكامها فاسد، ويفرق بينهما وان كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان دخل بها وجب لها مهر أمة نكحت بغير اذن سيدها على ما ذكر في موضعه، وهل ذلك مهر المثل أو المسمى عنه وايتان وتعتد حيضتين لانه وط، في نكاح فاسد وأولاده أحرار لاعنقاده حريتها فانه مغرور بحريتها وانها

(فصل) وان كان قد تصرف ببيع أو شراء فتصرفه صحيح وما عليه من الحقوق والاتمان يؤدى مما في يديه وما فضل عليه فني ذمته لان معامله لايعترف برقه ومن قال بقبول اقراره في جميع الاحكام قال بفساد عقوده كلها وأوجب ردالاعيان الى أربابها ان كانت باقية وان كانت تالفة وجبت قيمتها في رقبته ان قلنا انما استدان العبد بغير اذن سيده فهو في رقبته وان قلنا بان استدانة العبد في ذمته فهذا كذلك ويتبع به بعداله تقدلانه ثبت وضى صاحبه

لادايل لأحدهم أشبه من الميدع أحد نسبه ، وقال ابن حامد نتركه حتى يبلغ فينتسب الى من أهم منهم قال القاضي وقد أوما أحد الى هذا في رجلين وقعا على امرأة في طهر واحد الى أن الابن بخير أبهما أحب وهو قول الشافعي في الجديد وقال في القديم حتى يميز لقول عمر : والر أيهما شئت ولان الانسان يميل طبعه الى قريبه دون غيره ولانه مجهول النسب أقر به من هو من أهل الاقرار فثبت نسبه كما لو انفرد ، وقال أصحاب الرأي : يلحق بالمدعيين بمجرد الدعوى لان كل واحد منهم لو انفرد صمحت دعواه فاذا اجتمعا وأمكن العمل بهما وجب كالو أقر له بمال

ولنا أن دءواهما تعارضت ولا حجة لواحد منهما فلم يثبت كالو ادعى رقه وليس هوفي أيديهما قال شيخنا وقول أبي بكر أقرب لما ذكرنا وقولهم بميل طبعه الى قرابته قلنا الما يميل الى قرابته بعد معرفة أنه قرابته فالمعرفة بذلك صبب الميل فلا يثبت قبله ولو سلم ذلك فانه بميل أيضا الى من أحسن البه فان القلوب جبلت على حب من أحسن البها وبغض من أساء البها وقد يميل اليه لاساة الآخر اليه وقد بميل اليه الحسنهما خلقا وأعظمهما قدراً أو جاها أو مالا فلا يبقى المهول أثر في الدلالة على النسب، ولا خلاف بين أصحابنا في أنه لا يثبت نسبه بالانتساب قبل البلوغ، قولهم أنه صدق المقر بنسبه قلنا لا يحل له تصديقه فان النبي وسي النبي من ادعى إلى غير أبيه وهذا يعلم أنه أبوه فلا نامن أن يكون ملمونا بتصديقه، ويفارق مااذا انفرد فان المنفرد يثبت الذب بقوله من غير تصديق، وقول عرضي الله عنه والرأ بهماشة تم يثبت ولو ثبت لم يكن فيه حجة لانه أعاره بالموالانتساب وعلى قول من جمل له الانتساب إلى أحدهما إذا نقسب الى أحدهما مادفانة سب الى الاخراد نفي نسبه من الاولى ولم من جمل له الانتساب إلى أحدهما إذا نقسب الى أحدهما مادفانة سب الى الانتساب إلى أحدهما إذا نقسب الى أحدهما مادفانة سب الى الانتساب وعلى قول من جمل له الانتساب إلى أحدهما إذا نقسب الى أحدهما مادفانة سب الى الانتساب إلى أحدهما إذا نقسب الى أحدهما مادفانة سب الى الانتساب إلى أحدهما إذا نقسه من الاولى ولم

(فصل) وأن كان قد جني جناية مرجبة القصاص فعليه القود حرا كان الهبني عليه أو عبدا لان أقراره بالرق يقتضي وجوب الفود عليه فيما اذاكان المجنى عليه عبداً او حراً فقبل اقراره فيه وان كانت الجناية خطأ تعلق ارشها برقبة لان ذلك مضر به ءفان كان ارشها أكثر من قيمته وكان في يده مال استوفى منه وان كان مما تحمله العاتلة لم يقبل قوله في اسقاط الزيادة لان ذلك يضر بالمجني عليه الا

ينتسب إلى أحد لم يقبل منه لانه قد ثبت نسبه فلا يقبل رجوعه عنه كا لو ادعى منفرد نسبه ثم أنكره ويفارق الصبي الذي بخير بين أبويه فيختار أحدهما ثم يرد إلى الآخر اذا اختاره فانه لاحكم لقول الصبي وأنما تبع اختيار وشهوته فهوكما لو اشتهى طعاما في ويه وغيره في يومآخر عامًا إن قاءت الآخر بينة بنسبه عمل مه الامها تبطل قول القافة الذي هو مقدم على الانتساب فأولى أن تبطل الانتساب وإن وجدت قافة بعد انتسابه فألحقته بنهر من انتسب اليه بطلل انتسابه لانه أقوى فيطل به الانتساب كالبينة مع القافة ﴿مسئلة) وكذاك الحبكم إنوطي اورأة اثنان بشبهة أو جارية مشتركة بينهما في طهر واحداو وطئت زوجةرجل أو أم ولاه بشبهة وأتت بولد بمكن أن يكون منه فادعى الزوج أنه من الواطي وأري القافة معهما) كالمقيط فألحق ونألحقوه بهمنهما سواء ادعياه أوجحداه أو أحدهماوقد ثبت الافتراش ذكره القاضي وشرط أبو الخطاب في وطء الزوجة أن يدعى الزوج أنه من الشبهة ذكر. في الحرر وكذلك ان تزوجها كل واحد منهما تزويجا فاسدأ وكان نكاح أحدهما صحيحا والآخر فاسدأ مثل أن يطلق امرأته فينكحها غيره في عدتها ويطؤها أو يبيع أمة فيطؤها المشتري قبل استبرائها وتأتي بولد يمكن أن يكون منهمافانه يرى القافة معهما فبأيهما ألحةوه لحق، والحلاف فيه كالحلاف في القبط على ماذكرنا

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يقبل قول القائف الا أن يكون ذكراً عدلا مجريا في الاصابة)

وفي اعتبار حريته وجهان من المحرر قوله القانة قوم يعرفون الانساب بالشبه ولا يختص ذلك بقبيلة ، وقد قيــل أكثر مايكون ذلك في بني مدلج رهط محرز المدلجي وكان اياس بن معاوية المزني قائفا ولا يقبل قول القائف إلا أن يكون ذكرا عدلًا مجربًا في الاصابة لأن قوله حكم فاءتبرت له هذه الشروط، قال القاضي في معرفة القائف بالتجربة هو أن يتمرك الصبي مع عشرة رجال غير من يدعيه ويرى أياهم فان ألحقه بواحد منهم سقطقوله لتبينخطئه وانهم يلحقه بوأحدمنهم أريناه أيادمع عشرين منهم مدعيه فان ألحقه به لحق ، ولو اعتبر بأن يرى صبيا مدروف النسب مع قوم فيــه أبوه أو أخوه فاذا ألحقه بقريبه عرفت اصابته وإنألحقه بغيره سقط قوله جاز وهذه التجربة عند عرضه علىالقائف للاحتياط في معرفة أصابته ولو لم يجربه بعد أن يكون مشهوراً بالاصابة وصحة المعرفةفي مراتكثيرة جازه فقد رويأن رجلا شريفا شك في ولده من جاريته وأبي أن يستلحقه فمر به اياس بن معاوية في المكتب ولا يعرفه فقال له ادع لي أباك فقال له المملم ومن أبو هذا م قال فلان ، قال من أن علمت أنه أبوء ? قال هو أشبه به من الغراب بالغراب فقام المعلم مسروراً إلى أبيه فأعلمه بقول اياس فحرج

يقبل قوله فيه وذيل نجب الزيادة في بيت المال لان ذلك كازواجباللمجني عليه فلا يقبل قوله في اسقاطه وان جني عليه جناية موجبة القود وكان الجاني حراً سقط لان الحرلا يقاد منه العبد وقد أقر المجني عليه بما يسقط القصاص، وان كانت موجبة لمال يقل بالرق وجب أقل الامرين وان كان مساويا الواجب قبل الاقرار وجب ويدفع الواجب الى سيده ، وان كان الواجب يكثر لكون قيمته عبداً أكثر من دينه حرا لم يجب الا ارش الجناية على الحر ومن قبل قوله في الاحكام كلها أوجب ارش الجناية على العبد، وان كان الواجب على الجاني لان الجناية على العبد، وان كان الارش تحمله العاقلة اذا كان حرا سقط عن العاقلة ولم يجب على الجاني لان اقراره بالسقوط عن العاقلة ولم يقبل في ايجابه على الجاني فسقط وقيل لا يتحرل عن العاقلة ومن قال لا يقبل اقراره في الاحكام كلها أوجب الارش على الجاني

الرجل وسأل اياساً من أين علمت أن هذا ولدي ? فقال سبحان الله وهل يخني ذلك على أحــد إنه لأشبه بك من الغراب بالغراب فسر الرجل واستلحق ولده

(فصل) نقل عن أحمد أنه لايقبل ألا قول اثنين من القافة ولفظ الشهادة منهما فروى عنه الأثوم أنه قبل له اذا قال أحد القافة هو لهذا وقال الآخر هو لهذا قال لايقبل قول واحد حتى يجتمع اثنان فيكونان شاهدين فاذا شهد اثنان من القافة أنه لهذا فهو لهذا لانه قول يثبت به النسب أشبه الشهادة ولانه حكم بالشبه في الحلفة فاعتبر فيه اثنان كالحكم بالمثل في جزاء الصيد ، وقال الفاضي يقبل قول الواحد لانه حكم ويكني في الحكم قول واحد وحل كلام أحمد على مااذا تعارض قول القائفين فقال اذا خالف القائف غيره تعارضا وسقطا ، ولان الذي ويتلفق اكتنى بقول محرز وحده فان قال اثنان قولا وخالفها واحد وتولهما أولى لانه أقوى من قول واحد ، وإن عارض قول اثنين قول اثنين المنه سقط قول الجيم ، فان عارض قول اثنين قول ثلاثه أو اكثر لم يزجح وسقط الجميم كما لو كانت احدى البينتين اثنين والاخرى ثلاثة فأما أن ألحقته القافة بواحد فجاءت قافة أخرى فألحقته بآخر كان للاول لان قول القائف جرى مجرى حكم الحاكم اذا حكم حكما لم ينتقض بمخالفة غيره ولذلك لو ألحقته بواحد ثم عادت فألحقته بغيره كذلك ، وإن أقام الا خر بينة أنه ولده حكم له بهومقط قول القائف لا نهبدل فسقط. بوجود الاصل كالتيم مع الماء

(فصل) واذا ألحقته القافة بكافر أو رقبق لم يحكم بكفره ولا رقه لان الحرية والاسلام ثبتا له بظاهر الدار فلا يزول ذلك بمجرد الشبه والفان كالم يزل ذلك بمجرد الدعوى من المنفرد لها وأنما قبلنا قول القافة في النسب الحاجة إلى اثباته ولكونه غير مخالف الظاهر ولهذا اكتنبنا فيه بمجرد الدعوى من المنفرد ولا حاجة إلى اثبات رقه وكفره واثباتهما مخالف الظاهر

(فصل) لو ادعى نسب المقيط انسان وألحق نسبه به لانفراده بالدعوى ثم جا. آخر فادعاه لم يزل نسبه عن الاول لانه حكم له به فلا يزول بمجرد الدعوى فان ألحقته به القافة لحق بهوانقطع عن الاول لانها بهنة في إلحاق النسب فيزول بها الحكم الثابت بمجرد الدعوى كالشهادة

كتاب الوصايا

الوصايا جمع وصية شل العطايا جمع عطية ، والوصية بالمال هي النبرع به بعد الموت ، والاصل فيها الكتاب والسنة و الاجماع أما الكتاب فقرل الله سبحانه وتعالى (متبعلهم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً الوصية) وقال الله تعالى (من بعد وصية يرصي بها أو دين) وأما الدنة فروى سعد بن أبي وقاص قال جانبي رسول الله ويسيني يعردني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي فقلت با رسول الله قد بالم بي من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يوثني الا ابنة أفا تصدق بنائبي مالي ؟ قال و لا » قلت فبالثلث ؟قال و الثلث وابئات كثير الك ان تذر ورثنك فنيا خير من ان تدعهم عالة يتكففون الناس وعن ابن عران رسوا الله ويسيني قال و ماحق امرى ومسلم الله مي يوصي به يبيت ايلتين الا ورصيته مكتوبة عنده » تنق عابهما وروى ابو امامة قال سسمعت المني و يسين الله قد اعطى كل ذى حق حقه فلا رصية لوارث رواه سعيد و وابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح و عن على رضي الله عنه قال انكم تقرؤن هذه الآية (من بعد وصية يوصي بها او دين وان النبي ويسيني قضى ان اله ين قبل الوصية ورواه الترمذي وأجم العلما في جميم وصية يوصي بها او دين وان النبي ويسيني قضى ان اله ين قبل الوصية ورواه الترمذي وأجم العلما في جميم الامصار والاعصار على جواز الوصية

(فصل) ولا بجب الوصية الاعلى من عليه دين اوعنده وديعة او عليه واجب يوصي بالخروج منه قان الله تعالى فرض اداءالامانات وطريقه في هذا الباب الوصية فتكون مفروضة عليه قاماالوصية بجزء

كتاب الوصأيا

(وهي الامر بالتصرف بعد الموت) الوصايا جم وصية مثل العطايا جم عطية والوصية بالمال في التبرع به بعد الموت ، وقال ابو الحطاب هو النبرع بهال يقف ناوذه على خروجه من الثلث، فعلى قوله تكون العطية في مرض الموت وصية ، والصحيح أنها ليست وصية لانها نخالفها في الاسم والحسكم في أشيا و كوناها في عطية المريض ، والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله سبحانه (كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية) وقوله (من بعدوصية يوصي بهاأودين) وأما السنة فروى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : جاني رسول الله عليه يعودي عام حجة الوداع من وجع اشتد بي فقلت يارسول الله عند بلغ بي من الوجم ما ترى وأنا ذو مال ولا برثني الا الوداع من وجع اشتد بي فقلت يارسول الله قد بلغ بي من الوجم ما ترى وأنا ذو مال ولا برثني الا ابنة أفا نصدق بثاني مالي ؟ قال في من أن تذرهم عالة بتكففون النامي ، متفق عليه وعن ابن هر كثير الك ان تذر ورثتك أغنيا، خير من أن تذرهم عالة بتكففون النامي ، متفق عليه وعن ابن هر كن رسول الله يجيئين إلا ووصيته مكتوبة عنده ،

من ما أنه فليست بواجبة على أحد في قول الجهور وبذلك قال الشعبي والنخبي والشورى ومالك والشافعي والنخبي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والمباد الرائب عبد البر اجمعوا على أن الوصية غير واجبة الاعلى من عليه حقوق بغير بينة وامانة بغير اشهاد الاطائفة شذت فارجبتها روي عن الزهري انه قال جعل الوصية حقا بما قل أو كثر وقبل لابي مجلز على كل ميت وصيسة ؟ قال ان ترك خيرا وقال ابو بكر عبد العزيز هي واجبة المزقر بين الذبن لابرثون وهو قول داود وحكى ذلك عن مسروق وطاوس وقادة وابن جربر واحتجوا بالآية وخبر ابن هر وقالوا نسخت الوصية الوالدين والاقربين الوارثين وبقيت فيمن لابرث من الاقربين

ولنا ان أكثر اصحاب رسول الله وَيَنْظِيْهُ لَم ينقل عنهم وصية ولم ينقل الذاك نسكير ولو كانت واجبة لم يخلوا بذلك ولنقل عنهم نقلا ظاهرا ولانها عطية لاتجب في الحياة فلا نجب بعدالموت كمطية الاجانب فأما الآية فقال ابن عباس نسخها قوله سبحاً والرجال نصيب مما قرك الوالدان والاقربون) وقال ابن عمر نسختها آية المبراث وبه قال عكرمة وعجاهد ومالك والشافعي وذهب طائفة ممن يرى نسخ الفرآن بالسنة الى انها نسخت بقول الذي ويَنْظِينُون ان الله قد اعطى كل ذي حق حقمه فلا وصية لوارث وحديث ابن عمر محول على من عليه واجب او عنده وديعة

(فصل) وتستحب الوصية بجز من المال لمن ترك خيراً لان الله تعمالي قال (كتب عليكم اذا حضر احدكم ااوت ان ترك خيراً الوصية)فنسخ الوجوب وبقي الاستحباب في حق من لا يوث وقد

متفق عليه وعن أبي امامة قال : سمعت رسول ألله يَتَلَيْجُ يقول « أن الله قد أعطى كل ذي حقحة فلا وصية لوارث » روا. أو داود والنرمذي وقال حديث حسن صحيح وعن علي رضي الله عنه قال انكرتقرؤن هذه الآبة (من بعد وصية يوصي جهاأودبن) وأن النبي وَتَكَلِيْبُو قضى بالدين قبل الوصية رواء النبرمذي وأجم العلما في جميم الامصار والاعصار على جواز الوصية

(فصل) ولا نجب إلا على من عليه دين أو عنده ودبعة أو عليه وأجب برص بالخروج منه لان الله تعالى أوجب أداء الامانات الى أهلها وطريقه الوصية فتكون وأجبة عليه ، فأما الوصية ببعض ماله فليست وأجبة عند الجهور بروى ذلك عن الشهبي والدخمي والثوري ومالك وأصحاب الرأي والشافعي وغيرهم، قال ابن عبدالبر أجمعوا على أن الوصية غير واجبة إلا على من عليه حق بفير بينة أو أمانة بغير إشهاد إلا ط أمة شذت فأوجبتها فروي عن الزهري أنه قال : جعل الله الوصية حقا صاقل أو كثر ، وقيل لابي مجلز على كل مبت وصية ? قال أن برك خيراً وقال أبو بكر عبد العربز هي واجبة للافريين الذين لابر أون وبه قال داود وحكي ذلك عن مسروق وطاوس وأياس وقتادة وابن جربر واحتجوا بالآبة وبخيبر ابن عمر فقالوا تستحب الوصية الوالدين والافريين الوارثين وبقيت فيمن لابرث من الافريين

روي عن ابن عر قال : قال رسول الله مَنْ الله عَلَيْكِ دابن آدم جملت الله الله عن اخذت بكظمك لاطهرك واذكك وعن ابي هريرة قال: قال رسول الله وَ الله عَلَيْكُ وان الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث اموالكم ﴾ رواهما ابن ماجه وقال الشعبي من اوصي بوصية فلم بجر ولم يحف كان له من الاجر مثــل مالو اعطاها وهو صحبح واما الفقيرالذي له ورثه محتاجون فلا يستحب له أن يرصي لان الله قال في الوصية (أن ترك خيرا) وقال النبي مَنْتَطِيليُّةِ اسعد (أنك أن تدعور ثنك أغنيا. خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس، وقال «ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » وقال على رضي الله عنه لرجل ارادان يوصي الله لن تدع طائلًا أيما تركت شيئاً يسير! فدعه لورثنك وعنه اربعانة دينار ليس فيها فضل عن الورثة وروي عن عائشة رضي الله عنهاان رجلا قال لها ﴿ لِي ثلاثُهُ آلاف درهم واربعة اولاد أَفَا وصي افقالت اجمل الثلاثة للاربعة وعن ابن عباس قال من ترك سبعائة درهم ليس عليه وصية وقال عروة دخل على على صديق له يعوده فقال الرجل اني اريد ان ارصي فقال له ان الله تعالى يقول (ان ترك خيراً)وانك انما تدع شيئًا بسير افدعه لورثنك. واختاف إهل العلم في الفدر الذي لا نستحب له لما الكه فروي عن احمد اذا ترك دون الالفلانسة حب الوصية رعن على اربعائة دينار وقال ابن عباس اذا نرك الميت سبعما تة درهم فلا يوصى وقال من تركستين دينار أما ترك خير أوقال طاوس الخير عانون دينار أو قال النخبي الف وخمه ما أنوقال ابو حنيفة القليل ان يصيب اقل الورثة سهما خمسون درهما والذي يقوى عندي انهمتى كان المنروك لايفضل عن غنى الورثة فلا تستحب الوصيــة لان النبي مُلِيَّالِيَّةِ علل المنع منالوصية بقوله ١ ان تنرك ورثنك اغنيا، خير من ان تدعهم عالة ٥ ولان اعطاء القريب المحتاج خير من إعطاء الاجنبي فني لم يبلغ الميراث

وانا أن أكثر أصحاب وسول الله عَيَّالِيَّةٍ لم يوصوا ولم ينقل الذلك نكبر ولوكانت واجبة لم يخلوا بذلك وانقل عنهم نقلا ظاهراً ولانها عطبة لانجب في الحياة الم نجب بعد الموت كعطبة الاجانب فأما الآية فقال ابن عباس نسخها قوله سبحانه (الرجال نصيب بما ترك الوالدان والاقر ون) الآية وقال ابن عمر نسختها آية الميراث وبه قال عكرة ومجاهد و الك والشافي وذهب جماعة بمن يرى نسخ القرآن بالنسبة الى أنها نسخت قول النبي عَلَيْكِيَّةً (ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وحديث ابن عمر محول على من عليه واجب او عنده وديعة

(مسئلة) (وتصح من البائغ الرشيد) عدلا كان أوفاسقاً رجلا أو امرأة مسلما أو كافراً لان هبتهم صحيحة فالوصية أولى

﴿مسئلة﴾ (وتصح من السفيه في أصح الوجهين)

الحجور عليه السفه تصح وصيته في قياس قول أحمد قال الحبري وهو قول الاكثرين وفيه وجه آخر أنها لانصح حكاه أبو الحطاب لانه محجور عليه في تصرفانه فلم تصح منه كالهبة

ولنا أنه عاقل مكلف فصحت رصيته كالرشيد ولان وصيته تمجض مصلحة من غير ضرر لانه

غناهم كانتركه لمم كمطيتهم أياه فيكون ذلك أفضل من الوصية به لغيرهم فيندهدا يختلف الحال باختلاف الورثة في كثرتهم وقلتهم وغناهم وحاجتهم فلا يتقيد بقدر من المال والله أعلم وقدقال الشعبي مامن مال اعظم أجراً من مال يتركه الرجل لولده يغنيهم به عن الناش

(فصل) والاولى اذلابستوعب الثلث بألوصية وان كان غنيا لقول النبي عَيَّالِيَّةِ دوالثلث كثير » قال الناس غضوا من الثلث فان النبي عَيَّالِيَّةِ قال دالثلث كُثير » متفق عليه وقال القاضي وابيح الخطاب ان كان غنيا أستحب الوصية بالثلث

ولنا أن النبي عَيِّلِيَّةً قال لسعد «والثلث كثيرة مع اخباره أياه بكثرة ماله وقلة عياله فأنه قال في المديث أن في مالا كثيراً ولا يرثني الا ابني وروي سعيد بن انا خالد بن عبد الله تنا عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحن السلمي عن سعد بن مالك قال مرضت مرضاً فعادي رسول الله ويُلِيِّنَةً فقال في «اوصبت؟» نقات نعماً وصبت عالي كالمافقر أ وفي سبيل الله فقال في رسول الله ويليِّنَةً وارص با مشر » فقلت بارسول الله ان أنها ورثني اغنيا. فلم يزل رسول الله ويليِّنَةً بناقصني وافاقصه حتى قال « اوص باشك والثاث والدائم وقرل ابوا عبد الرحر لم يكر احدمنا ببلغ في وصبته الثلث حتى بنقص منه شيئاً لقول بالنبي ويليِّنِيَّ «الثاث والدائم والم عندال حر لم يكر احدمنا ببلغ في وصبته الثلث على بنافي طالب رضي الله عنها وهو ظاهر قول الساف وعلم الم البصرة أبي بكر الصديق وعلى بن أبي طالب رضي الله عنها وهو ظاهر قول الساف وعلم الم المبصرة وبروى عن عروض في عالى كا م قال لا فال فلم يزل بحط حتى بلغ العشر وقال اسحاق موالي كاللة معروح نسبهم أفاوصي عالى كا م قال لا فالم يزل بحط حتى بلغ العشر وقال اسحاق موالي كاللة معروح نسبهم أفاوصي عالى كا م قال لا فلم يزل بحط حتى بلغ العشر وقال اسحاق السنة الربع الاان يكون رجلا يعرف في ماله حرمة شبهات او غيرها فله استيعاب الثلت

ولما أن أبابكر الصديق رضي الله عنه أوصى بالخس وقبل رضيت بما رضي الله به لنفسه يعني

ان عاش لم يذهب من ماله شيء وان مات فهو محتاج الى الثواب فصحت وصيته كعباداته

⁽فصل) وتصح من الصبي العاقل اذا جارز العشر ولا تصح بمن له دون السبع وفيا يدهاروايتان المنصوص بن أحمد صحة وصية الصبي العاقل اذا جاوز العشر رواه عنه صالح وحنبل قال أبو بكر لا يخلنف المذهب ان من له عشر سنين تصح وصية ومن له دون السبع لا تصح وصيته وفيما بين السبع والعشر روايتان رفال ابن أبي موسي لا تصح وصية الفلام لمدون العشر ولا الجارية المون تسم قولا واحداً وما زاد على العشر فيصح على المنصوص وفيه وجه آخر لا تصح حتى يبلغ وقال القاضي وأبو الخطاب تصح وصية الصبي اذا عقل وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه أجاز وصية الصبي وهو قول عمر بن عبد العزيز وشريح وعطا، والزهري واياس وعبد الله بن عتبة والشعبي والنخعي ومالك واسحاق ،قال اسحاق اذا بلغ ائنتي عشرة، وحكاه ابن المنذر عن احمد وعن ابن عباس لا تصح ومالك واسحاق ،قال اسحاق اذا بلغ ائنتي عشرة، وحكاه ابن المنذر عن احمد وعن ابن عباس لا تصح ومالك واسحاق ،قال اسحاق اذا بلغ ائنتي عشرة، وحكاه ابن المنذر عن احمد وعن ابن عباس لا تصح ومالك واسحاق ،قال اسحاق اذا بلغ ائنتي عشرة، وحكاه ابن المنذر عن احمد وعن ابن عباس لا تصح

قوله تعالى (راعلموا انا غنمتم من عنى، فأن فه خدسه) وروى ان ابابكر وعليا رضي الله عنها اوصيا بالحس وعن عني رضي الله عنه انه قال لائن اوصي بالحس احب الى من الربع وعن ابراهيم قال كانوا يقولون صاحب الربع أفضل من صاحب النلث وصاحب الحس افضل من صاحب الربع وعن الشعبي قال كان الحس احب البهم من الثلث فهو منتهي الجامع وعن العلاء ابن ذياد وقال اوصى ابي ان اسال العلما، اي الوصية اعدل فما ثنا بعوا عليه فهو وصيته ? فتنا بعوا على الحس

(فصل) والافضل أن يجمل وصيته لاقار به الذين لا يرثون أذا كانوا فقرا. في قول عامة أعل الم قال ابن عبد البرلاخلاف بين العلما علمت في ذلك أذا كانوا ذوي حاجة وذلك لان الله تعالى كتب الوصية الم الله يعن والاقربين فخرج منه الوارثون بقول النبي صلى أفله عليه وسلم و لا وصية لوارث وبقي سائر الاقارب لم وأقل ذلك الاستحباب وقد قال الله تعالى (وآت ذاالقربي حقه) وقال أمالى (وآ نى المال على حبه ذوي القربي) فبدأ بهم ولان الصدقة عليهم في الحياة أفضل ف كذلك بعد الموت قان أوصى لغيرهم وتركم صحت وصيته في قول اكثر أهل العلم منهم سالم و الميان بن يسار وعطاء ومالك والثوري والاوزاعي والشاقعي واسحاق واصحاب الرأي وحكي عن طارس والضحاك وعبد الملك بن يعلى والاوزاعي والمائل بن زيد: قذي أوصي أنهم قالوا ينزع عنهم وبرد إلى قرابته وعن سعيد بن المسيب والحسن وجابر بن زيد: قذي أوصي له ثلث اللث والباقي برد إلى قرابة الموصي لانة لو أوصي بما له كله لجاز منه الثلث والباقي ردعلى الورثة في استحقاق الموصية كالورثة في استحقاق المائل كه

ولنا ماروى هران بن حصين ان رجلا اعتق في مرضه ستة أعبد لم يكن له مال غيرهم فبلغ ذلك

وصيته حتى يبلغ وبه قال الحسن و جاهد وأصحاب الرأي والشافعي قولان كالمذهبين ولا له تبرع بالمال فلا بصح من الصبي كالهبة والعنق

ولنا ماروي أن صبياً من غسان له عشر سنين وصى لاخوال له فرفع ذلك ألى عمر من الخطاب رضي الله عنه فأجاز وصيته رواه سعيد، وروى مالك في موطئه عن عبدالله بن أبي بكر عن أبيه أن هروبن سليم أخبره أنه قبل لعمر بن الحطاب ان ههنا غلاما يفاعا لم محتل وورثته بالشام وهو ذو مال وليس له ههنا لا ابنة عم فقال عمر فليوص لها فأوصى بمال يقال له بثر خشم قال عمرو بن سليم فبعث ذلك المال بثلاثين ألفا وابنة عه انتي أوصى لها هي أم عمر بن سليم قال أبو بكر وكان الفلام بن عشر أو اثنتي عشرة سنة وهذه قضية انتشرت ولم تنكر ولانه تصرف محض فقم المدي فصح منه كالاسلام والصلاة وذلك لان الوصية صدقة بحصل ثوابها له بعد غناه عن ملكه فلا يلجته ضرر في عاجل دنياه ولا أخراه بخلاف المبة والمنتق المنجز قانه يفوت من ماله ما محتاج اليه واذا ردت رجعت اليه رهبنا لا يرجع البه بالرد والعنل لاعتل له والمنت وهو ظاهر قول القاضي وأبي الخطاب لانه عاقل يصح اسلامه فيه روايتين (احداهما) تصح وصيته وهو ظاهر قول القاضي وأبي الخطاب لانه عاقل يصح اسلامه فيه روايتين (احداهما) تصح وصيته وهو ظاهر قول القاضي وأبي الخطاب لانه عاقل يصح اسلامه فيه روايتين (احداهما) تصح وصيته وهو ظاهر قول القاضي وأبي الخطاب لانه عاقل يصح اسلامه فيه روايتين (احداهما) تصح وصيته وهو ظاهر قول القاضي وأبي الخطاب لانه عاقل يصح اسلامه فيه روايتين (احداهما) تصح وصيته وهو ظاهر قول القاضي وأبي الخطاب لانه عاقل يصح اسلامه

النبي ﷺ فدعام فجزأم ثلاثة أجزاء ثم أقرع بينهم فاعنق اثنين وارق أربعة فأجازالمتق في ثلثه لغير قرأبته ولاتها عطية فجازت لغير قرأبته كالعطية في الحياة

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولا وصية لو ارث الا أن يجيز الورثة ذلك)

وجلة ذك أن لانسان اذا أوصى لوارثه بوصية الم بجزها سائر الورثة لم تصح بغيرخلاف بين الملماء قال ابن المنذر وابن عبد البر أجم أهل العلم على هذا وجاءت الاخبار عن رسول الله وسلماء قال ابن المنذر وابن عبد البر أجم أهل العلم على هذا وجاءت الاخبار عن رسول الله وسلماء فلا وصية لوارث » رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي ولان النبي وسلمائي من عطية بعض ولده وقضيل بعضهم على بعض في حال الصحة وقوة الملك واسكان تلافى العدل بينهم بإعطاء الذي لم يعطه في حال مونه أو مرضه وضعف ملكه وتعلق فيما بعد ذلك لما فيه من إيقاع العداوة والحد بينهم فني حال مونه أو مرضه وضعف ملكه وتعلق الحقوق به وتعذر تلافي العدل بينهم أولى وأحرى ، رأن أجازها جازت في قول الجهور من العلماء وقال بعض أصحابنا الوصية باطلة ، وإن أجازها سائر الورثة إلاأن يعطوه عطية مبتدأة أخذا من ظاهر قول أحد ، في رواية حنبل: لاوصية لوارث وهذا قول المزني وأهل الظاهر وهو قول المسافي واحتجوا بظاهر قول البي وسلماء الموسية صحيحة في نفسها وهو قول جهور العلماء لانه تصرف صدر من أهله في محله فصح كا لو وصى لاجنبي والخبر قد روي فيه والاأن بجيزالورثة والاستثناء من اانني اثبات فيكون ذلك دليلاعل صحة الوصية عندالاجازة وي فيه والاأن بجيزالورثة والاستثناء من اانني اثبات فيكون ذلك دليلاعل صحة الوصية عندالاجازة

يؤمر بالصلاة وتصح منه أشبه من جاوزالمشر (والثانية) لا تصح كمن له دون السبم والأول أفيس و الله أعلم قال الحرقي ومن جاوز المشر فوصيته جائزة اذا وافق الحق بريد أذا وصى وصية يصحمثلها من البالغ صحت منه ومالا فلا قال شرمج وعبد الله بن عتبة وهما قاضيان من أصاب الحق أجزناوصيته

﴿ مسئلة ﴾ (ولا تصح من غير عاقل كالطفل والجزون والمبرسم ، وفي السكران وجهان)

أما الطفل ومن له در نسم سنين و الجنون والمبرسم فلاوصية لهم في قول الاكثر بن منهم حيد بن عبد الرحن ومالك و الاوزاعي والشافعي و أصحاب الرأي ومن تبعهم قال شيخناو لا أهم أحداً خالفهم إلا إياس بن معارتة فا نه قال في الصبي و الحج ون اذا و افقت رصيتهما الحق جازت و ايس بصحيح فانه لا حكم المكلامهما ولا تصح عباد انه ما ولا شيء من تصر فالهما فكذلك الوصية بل أولى فانه اذا لم يصح اسلامه رصلانه التي هي محض نفم لا ضرر فيها فأولى أن لا يصح بذله لمال يتضرر به وارثه فاما من يفيق في الاحيان فاذا أوصى حال جنونه لم يصح ، و ان أوصى حال افاقته صحت وصيته لا نه بمنزلة المقلاء في شهادته و وجوب العبادات عليه فكذلك وصيته و لا تصح وصية السكران في أصح الوجهين و فيه وجه آخر أنها تصح بناء على عليه فكذلك وصيته و لا تصح وصية السكران في أصح الوجهين و فيه وجه آخر أنها تصح بناء على

ولو خلا من الاستثناء كان معناه لاوصية نافذة أو لازمة أو ماأشبه هذا أويقدر فيه لارصية لوارث عند عدم الاجازة من غيره من الورثة، وفائدة الحلاف أن الوصية اذا كانت صحيحة فاجازة الورثة تنفيذ واجازة من غيرة من الوارث أجزت أو أمضيت أونفذت قاذا قال ذاكازمت الوصية وإن كانت باطلة كانت الاجازة هبة مبتدأة تفتقر إلى شروط المبة من اللفظ والقبول والقبض كالمبة المبتدأة ولو رجم الحجز قبل القبض فما يمتبر فيه القبض صح رجوعه

(فصل) وإن أسقط عن وارثه دينا أو أوصى بقضا، دينه أو أسقطت المرأة صداقها عن زوجها أو منى عن جناية موجبها المال فهو كالوصية له ، وإن عنى عن القصاص وقلنا الواجب القصاص عيناسقط إلى غير بدل ، وإن قلنا الواجب أحد شيئين سقط القصاص ووجب المال ، وإن عنى عن حد القذف سقط مطلقا ، وإن وصى الهريم وارثه صحت الوصية وكذلك ان وهب له وبهذا قال الشاهيء أبوحنيفة وقال أبو يوسف هر وصية الوارث لان الوارث ينتفع بهذه الوصية وتسترفى ديونه منها

ولنا أنه رصى لاجنبي فصح كما لو وصى لمن عادته الاحسان الى وارثه ، وان وصى لولد وارثه صح قان كان يقصد بذلك نفع الوارث لم يجز فيما بينه وبين الله تعالى قال طارس في قوله عز وجل (فمن خاف من موص جنفا أو أيما) قال أن يوصي لولد ابنته رهو يريد ابنته . رواه سمعيد قال أبن عباس الجنف في الوصية والاضرار فيها من الكبائر

(فصل) وان رصى لكل وارث يمين من ماله بقدر تصيبه كرجل خلف ابنا وبنتا وعبداً قيمته

طلاق والاول أصح لانه غير عاقل أشبه الحجنون وطلاقه انما أرقعه من أوامه تغليظا عليه لارتكابه المعصية فلا يتعدى هذا الى وصيته قانه لا ضرر عليه فيها انما الضرر على وارثه فأ ماالضميف في عقله فان منم ذلك رشد، في ماله فهو كالسفيه والا فهو كالعاقل والله أعلم

(مسئلة) (وتصح رصية الاخرس بالاشارة ولا تصح بمن اعتقل لسانه بها ومحتمل أن تصح) اذا فهمت اشارة الاخرس صحت وصيته بها لانها أقيمت مقام نطقه في طلائه واها له وغيرها قان لم تفهم اشارته فلا حكم لها ربه قال أبو حنيفة والشافعي وغيرها فأما الناطق اذا اعتقل لسانه فعرضت عليه وصيته فأشار بها رفهمت اشارته فلا تصح وصيته اذا لم يكن مأ يوسا من نطفه ذكره القاضي وابن عقيل وبه قال الثوري والارزاعي وأبو حنيفة ومحتمل أن يصح وهو قول الشافي وابن المنذر لأنه غير قادر على الكلام أشبه الاخرس واحتج ابن المنذر بأن رسول الله علي الكلام أشبه الاخرس واحتج ابن المنذر بأن رسول الله علي الكلام أشبه الاخرس واحتج ابن المنذر بأن رسول الله عليه المرت

وانما أنه غير مأيوس من نطقه الم أصح وصيته بالاشارة كالقادر على الكلام والحبر لا يلزم فان النبي وَلَيْكُلِّهُ كان أادراً على الكلام ولا خلاف في أن اشارة القادر لا تصح بها وصيته ولا اقرأره وفارق الاخرس فانه مأيوس من نطقه

مائة وجارية قيمتها خيون فوصى لابنه بعبده ولابنته بأمنه احتمل أن تصح الوصية لانحق الوارث في القدر لافي العين بدليل مالو عاوض المربض بعض ورثته أو أجنبيا بجميع ماله صح اذا كان ذلك بمن المثل ، وإن تضمن فوات عين المال واحتمل أن تقف على الاجازة لان في الاعيان غرضا صيحا وكما لا يجوز ابطال حق الوارث في قدر حقه لا يجوز من عينه

(فصل) واذا ملك المريض من يعتق عليه بغير عوض عتق وورث وبهذا قال مالك وبعض أصحاب الشافعي وحكاه الخبري مذهبا الشافعي ولا خلاف بين هؤلا. في أنه اذا ملكه بالميراث انهيمتق ويرث وقال أبو حنيفة ان حمله الثلث عتق وورث والا سعى فيما بقي عليه ولم يرث ولم يفرق بين أن علكه بعوض أو غيره ، وقال أبو يوسف وجمد يحتسب ميراثهم من قيمتهم قان فضل شيء أخذه ، وإن فضل عليهم شيء سعوا فيه

ولنا أن المربض لم يضم فيهم شيئا من ماله وانما تعاملى سبب ملكهم على وجه لم يستقر وزال بغير إزالته فلم يحتسب عليه من ثلثه كالو اتهب شيئا فرجع الواهب فيه قبل قبضه أو اشترى شيئا فيه غبطة بشرط الحيار ففسخ البائم أو وجد بائمن عيبا ففسخ البيع أو تزوجت المرأة فعلقت قبل الدخول واذا لم تكن وصية لم يحتسب عليه من الثلث لم عنع الميراث كالوملكة بالميراث عند من سلمه أو كالوكان ذلك في محته فان ملكه بعوض كالشراء فحكى الحبري عن أحمدانه يعتق ويرث وهذا قول ابن الماجشون وأهل البعرة وقال القاضي في الحجرد ان ملكه بعوض وخرج من الثلث عتق وورث والاعتق منه بقدر الثلث وهذا قول ما لك وقال الحبري وهو أحد الوجهين لا صحاب الشافعي وحكى غيره عن الشافعي أنه لا فرق عنده بين أن يملكه بعوض

⁽فصل) وان وصى عبد أومكاتب أو أم ولد وصية ثم ماترا على الرق فلا وصية لهم لانه لا مال لهم وان عنقوا ثم ماتوا ولم يغيروا رصيتهم صحت لان لهم قولا صحيحاً وأهلية تامة وفارقوا الحر بانهم لا مال لهم والوصية تصح مع عدم المال كما لو وصى الفقير ولا شيء له ثم استغنى وان قال أحدهم مى عنقت ثم مت فثلثي لفلان وصية فمتق ثم مات صحت وصيته ويه قال أبو يوسف ومحمد وأبو ثور ولا أعلم عن غيرهم خلافهم

[﴿]مسئلة﴾ (وأن وجدت وصيته بخطه صحت وعنه لا تصح حتى يشهد عليها)

نقل اسحاق بن ابراهيم عن احمد أنه قال من مات فوجدت وصيته مكتوبة عند رأسه ولم يشهد عليها وعرف خطه وكان مشهور الحط يقبل ما فيها ووجه ذلك قول النبي وَلَيْسَاتُورُ ﴿ مَا حَقَ امْرَى مُسَلِّمُ لَهُ شَيّ وَصِي فَيه ببيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده ولم يذكر شهادة ﴾ ولان الوصية يتسامح فيها ويصح تعليقها على الخطر والغرر وتصح للحمل وبالحمل وعا لا يقدر على تسليمه فجاز أن يتسامح فيها بقبول الخط كرواية الحديث وكما لو كتب الطلاق ولم يلفظ به وعن أحمد ما يدل على أنه لا يقبل الحط في الوصية ولا يثهد على الوصية المختومة حتى يسمعها الشهود منه أو تقرأ عليه فيقر بما فيه

أو غيره وانه ان خرج من الثلث عتق والاعتق منه بقدر الثلث ولا يرث في الحالين لانه لو ورث لحكان اعتاقه وصية لوارث فيبطل عتقه ويبطل ميراثه لبطلان عتقه فيؤدي توريثه الى ابطال توريثه فصححنا عتقه ولم نورثه لئسلا يفضي إلى ذلك ، ومذهب أبي حنيفة وصاحبيه في هدذا كذهبهم فيا اذا ملك بغير عوض

ولنا على اعتاقه قول الذي وَتَلِيْلِيْ (من ملك ذا رحم محرم فهو حرى ولانه ملك وجد مه ما بنافيه فبطل كملك النكاح مع ملك الرقبة أغني فيما اذا اشترى أحد الزرجيين صاحبه ، واذا أعتق ورث لانه وجد سبب المبراث عربا عن الموانع فورث كالو ورثه، وقولهم ان عقه وصية لا يصح لان الوصية فعله ، والمتق ههنا محصل من غير اختياره ولا ارادته، ولان رقبة المتق لا تحصل له وانما نتلف ماليته وتزول فيصير ذلك كتلفه بقتل بعض رقبقه أو كاتلاف بعض ماله في بناه مسجد مثل ذلك مريض وهب له ابنه فقبله وقيمته مائة ثم مات المريض وخلف ابنا آخر وما تتين فأنه بعتق ويقامم أخاه الما تتين في قول الاكترين، وعند الشافعي فيما حكي عنه غير الخبري يمتق ولا يرث شيئا وعند صاحبي أبي حنيفة يعتق وله نصف التركة محسين أبي حنيفة يمتق وله نصف التركة محسين أبي حنيفة يمتق نصفه ويسعي في باقيه والحسون كابا لاخيه ، وعند الشافعي في قول غير الخبري يعتق نصفه ويرق نصفه الرقيق والحسون كابا لاخيه ، وان كان باق التركة ثلاثاتم فعندنا يعتق وله مائة مندنا ما شعن وضون ، وعند الشافعي يعتق ولا يرث شيئا وعند صاحبي أبي حنيفة يعتقوله مائة فان كان اشترى وخسون ، وعند الشافعي يعتق ولا يرث شيئا وعند صاحبي أبي حنيفة يعتقوله مائة فان كان اشترى في خسون ، وعند الشافعي يعتق ولا يرث شيئا وعند صاحبي أبي حنيفة يعتقوله مائة فان كان اشترى

وجذا قال الحسن وأبو قلابة والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي؛ لأن الحسكم لا مجوز برؤية خط الشاهد بالشهاده فكذا ههنا وأبلغ من هذا ان الحاكم لو رأى حكمه بخطه نحت ختمه ولم يذكر أنه حكم به أو رأى الشاهد شهادته بخطه ولم يذكر الشهادة لم يجز للحاكم انفاذ الحسكم عا وجده ولا للشاهد الشهادة عا رأى خطه به فههنا أولى، وان كتب وصيته وقال اشهدوا علي بما في هذه الورقة أو قال هذه وصيتي فاشهدوا علي بما فقد حكي عن أحمد أن الرجل اذا كتب وصيته وحتم عليها وقال الشهود اشهدوا علي بما في هذا الكتاب لا مجوز حتى يسمعوا منه ما فيه أو يقرأ عليه فيقر بما فيه وهو قول من سمينا في المسألة الاولى ومحتمل جوازه على ما نقله عن أحمد اسحاق بن ابرأهم في المسألة قبلها وذكره الحرقي، وعن قال ذلك عبدالملك بن يعلى ومكحول ونمير بن ابراهم ومالك والليث والاوزاعي ومحمد بن مسلمة وأبو عبيد واسحاق وروي عن سالم بن عبد الله وقتادة وسوار بن عبد الله بن الحسن ومعاذ بن مصاف الهنديون وهو مذهب فقها، أهل البصرة وقضاتهم واحتم عبد الله بن المحسن والله على أمر ولايته وأحكامه وسننه ثم ما عمل أبو عبيد بكتب رسول الله صلى الله على الله والرائه في أمر ولايته وأحكامه وسننه ثم ما عمل أبو عبيد بكتب رسول الله صلى الله على ولاتهم بالاحكام التي فيها الدماء والفروج والاموال

ابنه بمائة ومات وخلف ابنا آخر ومائة أخرى فعلى الرواية الاولى يعتق ويقاسم أخاه المائة الباقية وعلى ماحكاه القاضي يعتق منه ثلثاه ويرث أربعين ويعتق باقيه على أخيه ولا يرث بذلك الجزء شيئاً لان عتقه حصل بعد موت أبيه ، وعند الشافعي يعتق ثلثاه ولا يرث ، وقال ابو حنيفة بعتق ثلثاه ويسعى في باقيه ولا يرث ، وعند صاحبيه بعتق كله ولا يرث شيئاً فان كان قد تصدق قبل ذلك بثلثه أوحابا به لم يعتق لان الثلث قد ذهب

(فصل) وأن ملك من ورثته من لايعتق عليه كبني عمه فأعتقهم في مرضه فعتقهم وصية لانه حصل بفعه وأختياره وحكهم في العتق حكم الاجانب أن خرجوا من الثاث عتقوا والاعتق منهم بقدر الثلث، وينبغي أن يعتقوا ولا برثوا، لامهم لو ورثوا لـكانت وصية لوارث فيبطل عتقهم ثم يبطل ميراثهم، وقد قال أبو الخطاب في رجل ملك أبن عمه فأقر في مرضه أنه كان أعتقه في محته عتق ولم يرث، وهذا في معتى ماذ كرنا لان إقراره لوارث غير مقبول فنعنا ميراثه ليقبل أقراره له بالاعتاق

(نصل) مريض اشترى أباه بألف لامال له سواه فعلى رواية الخبري بمتق كله، وعلى القول الآخر يمتق ثلثه ، على الممتق ويمتق بانيه على ابنه وهذا تول مالك وقال أبوحنيفة يمتق ثلثه و بسعى اللابن في ثلثيه ، وعلى قول صاحبيه بمتق سدسه و بسعى في خمسة أسداسه ، وقبل على قياس قول الشافعي يفسخ الشراء الا أن يجيز الابن عنقه وقبل يعتق ثلثه و بفسخ البيع في ثلثيه وان خلف الفين سواه عتق وورث سدسهما و به قال مالك و ابوحنيفة ، وفي قول صاحبيه يعتق نصفه و بسعى في قيمة نصفه و وردث سدسهما و به قال مالك و ابوحنيفة ، وفي قول صاحبيه يعتق نصفه و بسعى في قيمة نصفه

مختومة لا يعلم حاملها ما فيها وأمضوها على وجهها وذكر استخلاف سليمان بن عبد الملك عمر بن عبد العزيز بكتاب كتبه وختم عليه، ولا نعلم أحداً أنكر ذلك مع شهرته وانتشاره في علماء العصر فيكون المجاعا، ووجه القول الاول أنه كتاب لا يعلم الشاهد ما فيه فلم يجز أن يشهد عليه ككتاب القاضي الى المقاضي والاولى الحواز أن شاء الله تعالى لظهور دليله والاصل لنافيه منع

(فصل) وأما اذا ثبتت الوصية بشهادة أواقرار الورثة به فانه يثبت حكمه ويعمل به مالم يعلم رجوعه عنه وان تطار لت مدنه وتغيرت أحوال الموصي مثل أن يوصي في مرض فيبرأ منه ثم يموت بعد أو يقتل لان الاصل بقاؤد اللا يزول حكمه بمجرد الاحمال والشك كسائر الاحكام

(فصل) ويستحب أن يكتب الموصي وصيته ويشهد عليها لانه أحوط لها وأحفظ لما فيها وقد ذكر نا حديث ابن عمر وروى أنس رضي الله عنه قال كانوا يكتبون في صدور وصاياهم بسم الله الرحمن الرحمن الرحمن الرحمن الرحمن الرحمن الرحمن الرحمن الموادي به فلان أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وان محداً عبده ورسوله وأن الساعة آنية لاريب فيها وان الله يبعث مرفي القبور وأوصى من قرك من أهله أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله ان كانوا مؤمنين وأوصاهم بما أوصى به ابراهيم بنيه ويعقوب (يابني ان الله اصطفى لكم الدين فلا يمون الاوأنهم سلمون) أخرجه صعيد عن فضيل بن عياض

(فصل) واذا وهب الانسان أبوه او وصى له به استحبله أن يقبله ولم يجب، وهذاقول الشافعي ويحتمل أن يجب عليه قبوله لان فيه اعتاقا لابيه من غير التزام مال

ولنا أنه استجلاب ملك على الاب فلم يلزمه كا لو بذل له بعوض أو كا لوبذل له ابنه أو غير من أقاربه يلزمه ضرر بلحوق المنة به وتلزمه ففقته وكسوته

(فصل) اذا رصى لوارثه وأجني بثلثه فأجاز سائر الورثة وصية الوارث فالثلث بينهما، وان وصى لكل واحد منهما بمعين قيمتهما الثلث فأجاز سائر الورثة وصية الوارث جازت الوصية لهمسا وان دوابطلت وصية الوارث في المسألتين وللاجنبي المدس في الاولو والمعين الموصى له به في الثانية ، وحذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وغيره، وإن كانت الوصيتان بثاني ماله فأجاز الورثة لما جازت لها، وان عينوا نصيب الوارث بالاورث فلاجني الثلث كاملا لانهم خصوا الوارث بالابطال فالثلث كله للاجنبي وسقطت وصية الوارث نصار كانه لم يوص له ، وإن أبطلوا الزائد عن الثلث من غير تعيين نصيب أحدهما فالثلث الباقي بين الوصيين لكل واحد منهما السدس ، هذا الذي ذكره لكل واحد منهما السدس ، هذا الذي ذكره لكل واحد منهما الشدس ، هذا الذي ذكره لكل واحد منهما الثلث فاذا أبطلوا نصنهما بلود كان البطلان راجعا اليهما وما بتي منهما بينهما كا لو لكل واحد منهما الثلث فاذا أبطلوا نصنهما بلود كان البطلان راجعا اليهما وما بتي منهما بينهما كا لو لانهم لا يقدرون على إبطال الثاث فادون إذا كان لاجنبي، ولو جعلنا الوصية بينهما لملكوا إبطال مازاد كلى السدس ، فان صرح الورثة بذلك فقالوا أجزنا النلث لكا ورددنا مازاد عليه في وصيتكا أو قالوا

عن هشام بن حسان عن ابن سيربن عن أنس ، وروي عن ابن مسعود أنه كتب في رصيته بسم الله الرحن الرحيم هذا ذكر ما أوصى به عبد الله بن مسعود أن حدث بي حادث الموت من مرضه هذا أن مرجع وصيتي الى الله تعالى الزبير بن العوام وابنه عبد الله وأنهما في حل وبل مما وليا وقضيا وأنه لا يزوج أمرأة من بنات عبد الله الا باذنهما ، وروى ابن عبد قال كان في وصيته أبى الدرداء بسم الله الرحن الرحيم هذا ما أوصى أبو الدرداء أنه بشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محداً عبده ورسوله وأن الجنة حق والنار حق وأن الله يبعث من في القبور وأنه يؤمن بالله ويكفر بالطاغوت على ذاك بحيى وعوت أن شاء الله وأوصى فيا رزق الله بكذاو كذا وأن هذه وصيته إذ لم يغيرها .

(نصل) قال رحمه الله (والوصية مستحبة لمن ترك خيراً وهو المال الكثير بخمس ماله وتكره لغيره انكان له ورثة)

وجملة ذلك أن الرصية مستحبة لمن ترك خيراً لقول الله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً) الرصية فنسخ الوجوب وبني الاستحباب في حق من لا يرث ، وروى ابن عمر

وددنا من وصية كل واحد منكا نصفها وبقينا له نصفها كان ذلك آكد في جعل السدس لكل واحد مهما لتصريحهم به ، وإن قالوا أجزنا وصية الوارث كلها ورددنا نصف وصية الاجنبي فهو على مافالوا لان لم أن يجيزوا لمما ويردوا على الآخر ، وان أجازوا للأ خدهما ويردوا على الآخر ، وان أجازوا للأجنبي جميم وصيته وردوا على الوارث نصف وصيته جاز كا قلنا ، وان أرادوا أن يقصوا الاجنبي عن نصف وصيته لم يملكوا ذلك سواء أجازوا الوارث أو ردوا عليه ،فان ردوا جميم وصية الوارث ونصف وصية الاجنبي على ماكان له يقلى قول الفاضي لهم ذلك لان لهم أن يجيزوا الالمث لهما فيشركان فيه ويكون لكل واحد منها نصفه ثم اذا رجموا فيها الوارث لم يزد الاجنبي على ماكان اله في حالة الاجازة الوارث وعلى قول أي الخطاب يتوفر اثلث كله للاجنبي لانه انما ينقص منه بزاحة الوارث فاذا زالت المزاحة وجب توفير الثلث لانه قد أوصى له به ،ولو خلف ابنين ووصى لها بثلثي ماله ولاً جنبي بائلث فردا الوصية فقال أبو الخطاب عندي للاجنبي الثلث كاملا وعنسد الفاضي له النسم و بجيء فيه من الفروع مثل ما ذكرنا في الني قبلها

(فصل) وان وصى بثنة لوارث وأجنبي وقال ازردوا وصية الوارث فالثلث كله للاجنبي كاوصى وان أجازوا الوارث فالثلث بلا بالرصية تتعلق بالشرط، ولوقال أوصيت لعلان بالشي فان مات قبلي فهو لعلان صح وان قال وصيت بثائي لعلان فان قدم فلان العائب فهوله صح فان قدم الغائب قبل موت الموصي صارهو الوصي و بطلت وصية الاول سوا عاد الى الغيبة أولم بعد لانه قد وجد شرط انتقال الوصية اليه فلم ينتقل عنه بعد ذلك ، وان مات الموصي قبل قدوم الغائب فالدصية الحاضر سوا، قدم الغائب بعد ذلك أو لم يقدم

قال: قال رسول لله عليه الله على ابن آدم جعات الك نصيبا من مالك حين أخذت بكظمك لاطهرك وأذكيك وعن أبي هربرة فال: قال رسول الله وتلايق و إن الله تصدق عليكم عند وفانكم بثلث أموالكم و رواهما ابن ماجه ، وقل الشعبي من أوصى بوصية الم بجر ولم محف كان له من الاجر مثل ما لو أعطاه وهو صحبح عناما الفقير الذبي عليه ورانعتاجوز فلا يستحبله ان يوصي لانالله تعالى قال في الوصية ان ترك خبراً وقال الذبي عليه الله الله الله الله عن المول وقال على رضى الله عنه لرجل أراد أن يوصي عالمة يتكذفون الناس وقال ابدأ بنفسك ثم بمن تمول وقال على رضى الله عنه لرجل أراد أن يوصي الله لم تدع ط ألا إنما تركت شيئا يديراً فدعه لورثنك ، وروي عنه أنه قال في أربعائة دينار ليس فيها فضل عن الوارث وروي عن عائمة رضى الله عنها أن رجلا قال لها لي ثلاثة آلاف درهم وأربعة أولاد أفارصي في فقالت اجمل الثلاثة للاربعة وعن ابن عباس قال من ترك سبعائة درهم ليس عليه وصية وقال عروة دخل على على صديق له يعوده فقال الرجل آني أريد أن أوصي فقال له على ان الله تمالى يقول ان ترك خبراً والمك أنما تدع شيئا بسبراً فدعه لورثنك ، واختلف أهل الدلم في القدر الذي يقول ان ترك خبراً والك أنما تدع شيئا بسبراً فدعه لورثنك ، واختلف أهل الدلم في القدر الذبي يقول ان ترك خبراً والمك أنما تدع شيئا بسبراً فدعه لورثنك ، واختلف أهل الدلم في القدر الذبي يقول ان ترك خبراً والك أنما تدع شيئا بسبراً فدعه لورثنك ، واختلف أهل الدلم في القدر الذبي المنتول المنتول النبي والنبي والنبيور المنادس)

ذكره القاضي لان الرصية ثبتت اوجود شرطها فلم تقلعنه كما او لم يقدم ، ويحتمل أن الغائب أن قدم بعد الموت كانت الوصية له لانه جعلها له بشرط قدومه وقد وجد ذلك

(فصل) وان وصى لوارث فأجاز بعض باقي الورثة الوصية دون البعض نفلة في نصيب من أجاز دون من لم يجزء وان أجازوا بعض الوصية دون بعض نفذت فيما أجازوا دون ما لم يجيزوا ، فان أجاز بعضهم بعض الوصية وأجاز بعضهم جميعها أو ردها فهو على ما فعلوا من ذلك، فلو خلف ثلاثة بنين وعبداً لا بملك غيره فوصى به لاحدهم أو وهبه اياه في مرض موته وأجازه له أخواه فهو له ، وان أجاز له أحدهما له نصف ولهما نصفه وان أجاز أله ، وان أجاز له نصف نصيبه ورد الآخر فله النائل فا أجاز اله أحدهما نصف نصيبه والاخر ثلاثة أجاز كل واحد منهما له نصف نصيبه كل له انتائان وان أجاز له أحدهما نصف نصيبه والاخر ثلاثة أرباع العبد ، وان وصى بالعبد لاثنين منهما فلانات أن يجيز لهما او يرد عليها ما أو يجيز للا خر وصيته كلها أو يعض وصيبهما أن شاء متساويا وان شاء متفاضسلا أو يرد على أحدهما وبجيز اللا خر وصيته كلها أو بعضها أو يجيز لاحدهما جميع وصيته والا خر بعضها فكل ذاك جائز لان

(مسئلة) قال (ومن أوصى لنير وارث بأكثرمن الثاث فأجاز ذلك الورثة بعد موت الموصى جاز وان لم يجيزوا رد الى الثلث)

لانستحب الوصية لما لكه فروي عن أحمد إذا ترك دون الالف لا تستحب له الوصية وعن علي أربما أنه دينار وعن ابن عباس إذا ترك الميت سبعما أنه درهم فلا يوصي وقال من ترك ستين ديناراً ما ترك خيراً وقال طاوس الخير عانون ديناراً ، وقال النخي الف الى خمسائة وقال أو حنيفة القليل أن يصيب أقل الورثة سهما خمسون درهما، قال شيخنا والذي بقوى عندي أنه متى كان المتروك لا يفضل عن غنى الورثة لم تستجب الوصية لان الذي ويتيالي على المنع من الوصية بقوله وانك إن تترك ورثنك أغنيا، خير من أن تدعهم عالة ، ولان اعطاء القريب المحتاج خير من اعطاء الاجنبي فنى لم يبلغ الميواث غناءهم كان تركه لم كعطيتهم اياه فيكون أفضل من الوصية به الهيرهم. فعلى هذا تختلف الحال باختلاف الورثة في كثرتهم وقالتهم وغنائهم وحاجتهم فلا يتقيد بقدر من المال وقد قال الشعبي ما من مال أعظم أجراً من مال يتركه الرجل لولده يغنيهم به عن الناس

(فصل) والاولى أن لابترعب الثلث بالوصية وأن كان غنيا لقول النبي عَلَيْكُيْرُهُ والثلث كثير ، قال القاضي ابن عباس لو أن الناس قصوا من الثلث فأن الذي عَلَيْكُيْرُهُ قال والثلث كثير ، منفق عليه وقال القاضي وأبو الحطاب إن كان غنيا استحب الوصية بالثلث

وجلة ذلك أن الوصية لغير الوارث تلزم في الثلث من غيراجازة وما زاد على الثلث يقف على اجازتهم فان اجازوه جازوان ردوه بطل في قول جميم الملماء . والاصل في ذلك قول النبي عَلَيْكُ السهد سين قال أوصى مالي كله ؟ قال « لا ، قال فبا لثانين ؟ قال لا قال فبا انصف ؟ قال لا قال فبا شلث قال « الثلث والثلث كثير ، وقوله عليه السلام «أن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند بما تكم، يدل على أنه لاشيء له في الزَّائد عليه وحديث عران بن حصين في الماوكين الذين اعتقهم المريض ولم يكن له مال سواهم ندعا بهم النبي ﷺ فجزأهم ثلاثة اجزا. واقرع ينهم فاعتق اثنين رارق اربعة وقال له قولا شديداً يدل أيضاعى انه لايصح تصرفه فياعدا الثلث آذاكم يج الورثة ويجوز باجازتهم لان الحق لهم والقول في بطلان الوصية ولزائد عن الثلث كالقول في الوصية الوارث على ماذكرنا ، وهل اجاز بهم تنفيذ اوعطية مبتدأة ؟ فيه اختلاف ذكرناه في الوصية الوارث، والحلاف فيه مبنى على ان الوصية به او العطية له في مرض الموت الخوف صحيحة موقوفة على الاجازة او باطلة فظاهر المذهب انهاصحيحة وان الاجازة تنفيسذ مجرد يكني فيه قول الجيز أجزت ذلك او انفذته او نحوه من الـكلام ولا ينتقر الى شروط الهبة ويتفرع عن هذا الخلاف أنه لو اعتق عبدا لامال له سواد في مرضه أو وصي باعتاقه فاعتقوه بوصيته فقد نفذ العنق في ثلثه ووقف عنق باقيه على اجازة الورثة فان اجازوه عنق جميعة وآختص عصبات الميت بولائه كله إذا قلنا بصحة اعتاقه ورصيته ، وأن قلنا هي باطلة والإجازة عطية متبدأة اختص عصبات الميت بثلث ولائه وكان ثلثاه لجيع الورثة بينهم على قدر ميرائهم لانهم باشروه بالاعتاق وكذلك لو تبرع بثلث مالهفي مرضه ثم اعتْقَأُو وصى بالاعتاق،فالحسكم فيه على مَاذكرنا، ولو اوصىلابنوارثـ ﴿

و لنا أن النبي وَتَلِيْتُ قال لسعد «والثلث كنير» مع اخباره إباه بكثرة ماله وقلة عياله قانه قال في الحديث: إن لي مالا كثيراً ولا يوثني الا ابنتي . وروى سعيد ثنا خالد بن عبد الله ثنا عطاء بن المائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد بن مالك قال مرضت مرضا فعادني وسول الله وَتَلِيّنِهُ فَقَال لي وسول الله وَتَلِيّنِهُ فَقَال لي وأوصيت أي نقلت نعم أرصيت بالي كله الفقراء وفي سبيل الله نقال لي وسول الله وَتَلِيّنِهُ يناقصني وأناقصه حتى قال وأوص بالمعشر ؟ فقلت يارسول الله والثلث كثير والناف كثير المائد والناف كثير القائم والناف كثير المائد والناف كثير المائد والناف كثير القائم المائد والناف كثير القائم والناف كثير القائم والناف كثير القائم وهو الله عنهما وهو الناف كثير والمائد عنها أهل الموري عن عو هذا عن أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب وضي الله عنهما وهو ظاهر قول السلف وعلماء أهل البصرة ، ويويي عن عمر وضي الله عنه أواومي عالي كله ؟ قال لا فلم أنا شيخ كبير و مالي كثير ويرثني اعراب موالي كلالة منزوح بينهم أواومي عالي كله ؟ قال لا فلم يخط حرمة شبهات أنا شيخ كبير و مالي كثير ويرثني اعراب موالي كلالة منزوح بينهم أواومي عالي كله ؟ قال لا فلم يخط حرمة شبهات أنا شيخ كبير و مالي كثير وقال اسحاق السنة الربع الا أن يكون الرجل بعرف في ماله حرمة شبهات أوغيرها فله استيداب الثلث

بعد تبرعه بثلث ماله او اعطاء عطيمة في مرضمه فاجاز ابوه وصيته وعطيته ثم اراد الرجوع فيما اجازه فله ذلك ان قاناهي عطية مبتداة وايس له ذلك على النول بانها اجازة مجردة، واو نزوج رجل أبنة همه فأوصت له بوصية از عطية في مرض موتها ثم مانت وخلفته وآباه فاجاز ابوه وصيته وعطيته فالحبكم فيه على ماذكرنا، ولووقف في مرضه على ورثته فاجاوزا لوقف صح أن قلنا اجازتهم تنفيذولم يصح أن قلنا هي عطية مبتدأة ولائهم بكونون واقنين على انفسهم، ولافرق في الوصيــة بين المرض والصحة وقد روى حنبل عن احمد انهقال ان اوصى في المرض فهو من الثلث وان كان صحيحا فله ان يوصى بما شا. يعنى به العطية قاله القاضي اما لوصية فأنها عطية بعد المرت فلا بجرز منها الاالثلث على كل حال (فصل) ولايمتبر الرد والاجازة الا بعد موت الموصى فلواجازواقبل ذلك ثم ردوا أو اذنوا لموروثهم في حياته با اوصبة بجميع المال او بالوصية لبعدض ورثته ثم بدالهم فردوا بعد وفاته فلهم الرد سواء كانت الاجازة في صحة الموصى او مرضه نص عليه احمد في رواية ابي طالب وروي ذلك عن أن مسعود وهو قول شريح وطاوس والحكم والثوري والحسن بن صالح والشافعي وأبي ثور وأبن المنذر وأبي حنيفة وأصحابه، وقال الحسن وعطا.وحماد بن أبي سليمان وعبد الملك بن يعملي والزهري ودبيعة والاوزاعي وابن أبي ابلي ذاك جائز عايهم لان الحق لارثة فاذا رضوا بتركه سقط حقهم كما لو رضى المشتري بالعيب وقال مالك ان اذنوا له في صحته فلهم ان برجعواوان كان ذلك في مرضه وحين بحجبءن ماله فذلك جائزعليهم

و لنا انهم اسقطوا حقوقهم فيهالم يملكوه فلم يلزمهم كالمرأة اذا اسقطت صداقها قبل النكاح أو

ولنا أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه أوصى بالخس وقال رضيت بما رضى الله به لنفسه يريد قوله نعالى ﴿ وَاعْلُمُوا آمَّا غَنْمُمْ مِن شَيْءَ فَأَنْ لِلَّهُ خَمِّسَهُ ﴾ وروي أن أبا بكر وعليا رضي الله عنهما أوصيا بالخس، وعن على رضى الله عنه أنه قال لأن ارصى بالخس أحب إلى من أن أوصي بالربع وعن أبراهيم قال كانوا يقولون صاحب الربع أنضل من صاحب الثلث وصاحب الحمس أفضل من صاحب الربع وعن الشمبي قال كان الخس أحب اليهم من الثلث فهو منتهي الجامح ، وعن العلاء بن زياد قال أرصى أني أن أسأل العلماء أي الوصية أعدل فما تتابعوا عليه فهو وصية فتتابهوا على الحس.

(فصل٬ والافضل أن بجمل وصيته لاقاربه الذين لايرثون إذا كانوا فقراء في قول عامة أهل الملم قال ابن عبد البر لاخلاف بين العلماً، علمت في ذلك إذا كانوا ذري حا مِهْ وذلك لان الله تعالى كتب الوصية الوالدين والاقربين فحرج منه الوارثون بقول النبي ﷺ ﴿ لَا رَصِيةَ لُوارِثُ ﴾ وبقى سائر الافارب على الوصية لهم وأفل ذلك الاستحباب، وقد قال الله تمالى (وآت ذا الغربي حقه) وقال تمالي (وأتى المال على حبه ذوي النربي) فبدأ بهم ولان الصدقة عليهم في الحياة أفضل فكذلك بعد

استط الشفيع حقه من الشفعة قبل البيع ولامها حالة لا يصح فيها ردهم الوصية فلم بصح فيها إجازتهم كا قبل الوصية

(فصل) واذاوصى باكثر من الثاث فاجاز الوارث الوصية وقال الما اجزبها ظنا ان المال قليل فبان كثيرا فان كانت الموصى بينة تشهد باعترافه بمرفة قدر المال أو كان المال ظاهراً لا يخنى عليه لم يقبل قوله الاعلى قول من قال الاجازة هبة مبتدأة فله الرجوع فيها يجوز الرجوع في الحبة في مثله وازلم تشهد بينة باعترافه بذلك فالقول قوله مع بمينه لان الاجازة تغزلت منزلة الابرا، فلا يصبح في الحبول والقرل قوله في الجبل به مع بمينه لان الاصل عدم الهلم ويحتمل ان لا يقبل قوله لانه اجاز عقدا له الحيار في فسخه في الحبار كالواجاز البيع من له الحيار في فسخه بعيب او خيار وان اوصى بمعين الحيار في فسخه في الثاث فاجاز الوصية بها ثم قال ظننت المال كثيرا تخرج الوصية من ثاثه فيان قليلا او ظهر عليه دين لم اعله لم تبطل الوصية لان العبد معلوم لاجهالة فيه و يحتمل ان بهك الفسر وفي فيان قليلا او غار عليه دين لم اعله لم تبطل الوصية لان العبد معلوم لاجهالة فيه و يحتمل ان بهك الفسر وفي فيان قليلا الرجوع كالمسئلة التي قبلها

(فصل) ولا تصح الاجازة الا من جائز التصرف، فأما الصبي والمجنون والمحجور عليه لسفه فلا تصح الاجازة منهم لانها تبرع بالمال فلم تصح منهم كالهبة ، وأما الحجور عليه لفلس فان قلنا الاجازة هبة لم تصح منه لانه ايس له هبة ماله وأن قلنا هي تنفيذ صحت

الموت فان أوصى لغيرهم وتركم صحت وصيته في قول أكثر أهل العلم منهم سالم وسليان بن يساد وعطا، ومالك والثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي والشافعي واسحاق وحكي عن طاوس والضحاك وعبد الملك بن يعلى أنهم قالوا ينزع عنهم ويرد الى قرابته ، وعن سميد بن المسيب والحسن وجابر بن زيد الذي أوصى له ثاث الثلث والباقي يرد إلى قرابة الموصي الأبه لوأوصى بماله كله لجاز منه الثلث والباقي يرد على الورثة وأقاربه الذين لا يرثونه في استحقاق الوصية كالورثة في استحقاق الوصية كالورثة في استحقاق الوصية كالورثة في استحقاق المال كله .

ولنا ما روى عمران بن حصين أن رجلا أءتق في مرضه ستة أعبد لم يكن له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي وَلَيَّالِيَّةِ فدعاهم فجزأهم ثلاثة أجزاء ثم أفرع بينهم فاعتق اثنين وارق اربعة فأجاز العتق في ثائه لغبر أفاربه ولاتها عطية تجازت لغير أفاربه كالعطية في الحياة

(مسئلة) (فأما من لا وارث له فتجوزوصيته بجميع ماله وعنه لايجوز الاااثلث)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله فيمن لم يخلف من وراثه عصبة ولاذا فرض فروي عنهأنوصيته عائزة بكل ماله ثبت ذلك عن ابن مسعود وبه قال عبيـدة السلماني ومسروق و اسحاق وأهل العراق والرواية الاخرى لا يجوز إلا الثلث وبه قال مالكوالاوزاعي وابن شهرمة والشافعي والعنبري

و مسئلة ﴾ قال (ومن أوصى له وهو في الظاهر وارث فلم بمت الموصي حتى صار الموصى له غير وارث فالوصية له ثابتة لان اعتبار الوصية بالموت)

لانه لم خلافا بين أهل العلم في أن اعتبار الوصية بالموت فلو أوصى الملائة أخوة له متفرقين ولا والد له ومات قبل أن يولد له ولد لم تصح الوصية الهير الاخ من الاب الا بالاجازة من الورثة ، وإن والد له ابن صحت الوصية لهم جيما من غير اجازة اذا لم تتجارز الوصية الثلث ، وإن والدت له بنت جازت الوصية لاخيه من أبيه وأخيه من أمه فيكون لهما ثلثا الموصى به بينهما نصفين ولا يجوز للاخ من الابوين لانه وارث وبهذا يقول الشافي وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي وغيرهم ولا نعلم عن غيرهم خلافهم، ولوأوصى لهم وله ابن فمات ابنه قبل موته لم نجز الوصية لاخيه من أبيه ، قان مات الاخ من ألابوبن قبل موته لم تجز الوصية اللاخ من الاب من أبيه ، قان مات الاخ من ألابوبن قبل موته لم تجز الوصية اللاخ من الاب

(فصل) ولو أوصى لامراة أجنبية أوأوصت له ثم تزوجها لم تجز وصيتهما الا بالاجازة من الورثة وإن أوصى أحدهما للا تخر ثم طاقها جازت الوصية لانه صار غير وارث الا أنه أن طلقها في مرض موته فقياس المذهب أنها لا تعملى أكثر من ميرائها لانه يتهم في انه طلقها ليوصل اليها ماله بالوصية فلم بنفذ لها ذلك كا لو طلقها في مرض موته أو وصى لها بأكثر مما كانت ترث

(نصل) وإن أعتٰق أمنه في صحته ثم تزوجها في مرضه صح وورثته بغير خلاف نعلمه ، وإن

لان له من يعقل عنه فلم تنفذ وصيته في اكثر من الثلث كما لو ترك وارثاً ولان المسلمين يرثونه وهو بيت المــال.

ولنا ان المنع من الزيادة على انثلث إنما كان لنعلق حق الورثة به بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم «انك ان تدع ورثتك اغنياء خير من ان تدعهم عالة يتكففون الناس » وههنا لاوراث له يتعلق حقه عاله فأشبه حال الصحة ولانه لم يتعلق عاله حق وارث ولا غريم اشبه حال الصحة والثلث

(فصل) وان خلف ذا فرض لا يرث جميع المال كبنت او أم لم تكن له الوصية باكثر من الثلث لان سعداً قال للنبي صلى الله عليه وسلم لا يرثني إلا ابنة فمنعه انبي صلى الله عليه وسلم من الزيادة على اللث ولانها تستحق جميع المال بالفرض والرد فأشبه العصبة وان كان للميتة زوج أو كان للرجل امرأة فكذلك لان الوصية تنقص حقه لانه إنما يستحق فرضه بعد الوصية لقول الله تعالى (من بعد وصية يوصي بها أودين) وقيل تبطل في قدر فرضه من الثلثين فاذا كان للميتة زولج فله الثاث وإن كان للميت امرأة فلها السدس وهو ربع الباقي بعد الثاث والباقي للموصى له وهذا أولى إن شاء الله تهالى لان الثلث لبس للوارث فيه أمر إنما اجازته ورده في الثلثين ولم ينقص عليه منهما شيء فأما ذوو

أعتمها في مرضه ثم تزوجها وكانت تخرج من ثلثه فنقل المروذي عن احمد أنهـــا تعتق وترث وهـــذا اختيار أصحابنا وهو قرل أبي حنيفة لآنها امرأة نكاحها صحبح ولم يوجد في حقها مانع من موانع الارث وهي الرق والقنل وأختلاف المدين فنرث كما لو كان أعتقها فيصحتها ، وقال "شانبي تعنق ولا ترث لانها لو ورثت لكان اعتاقها وصية لوارث فيؤدي تورينها الى اسقاط تورينها لاز ذلك يقتضي ابطال عنقها فيبطل نكاحها ثم يبطل ارثها فكان ابطال الارث وحده ونصحيح العنق والنكاح أولى (فصل) وإن أعتق أمة لا علك غيرها ثم تزوجها فالنكاح صحيح في الظاهر ، فان مات ولم يالك شيئًا آخر تبين أن نكاحها باطل ويسقط مهرها إن كان لم يدخل بها وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ويعنق منها ثلُّها وبرق ثايًّاها فان كان قد دخل بها ومهرها نصف قيمتها عنق منها ثلاثة أسباعها وبرق أربعة أسباعها . وحساب ذلك أن تفول عتق منها شي، ولها بصداقها نصف شي والورث شيئان فيجمع ذلك ويكون ثلاثة أشياء ونصف نبسطها فتكرن سبعة لها منها ثلاثة ولهم أربعة ولاشيء للميت سواها فنجمل لنفسها منها ثلاثة أسباعها يكون حراً والباقي الورثة ، وإن أحب الورثة أن يدفعوا اليهاحصتها من مهرها وهوسبهاه وبعتق منهاسبهاها ويسترقوا خسة أسباعها فالهم ذلك وهذا مذهب الشافعي عوقال أبوحنيفة يحسب مهرها من قيمتها ولها ثلث الباقي رنسعي فيما بقي وهو ثلث قيمتها ، فان كان ؛ لك مم الجارية قدر نصف قيمتها ولم يدخل بهاءتق منها نصفها ررق نصفها لان نصفها هو ثلث المالىء وإن دخل بهاءتق منها ثلاثة أسباعها ولها ثلاثة أسباع مهرها واعاقل العتق فيها لانها لما أخذت ثلاثة أسباع مهرهانقص المالب فيعتق منها ثلث الباقي وهوثلاثة أسباعها. وحسابها أن تقول عنق،نها شي، ولها بمهرها نصف شي، والورثة شينان يعدل ذلك الجارية

الارحام فظاهركلام الحرقي أنه لا يمنم الوصية بجميع المال لانه قال ومن أوصى بجميع ماله ولاعصبة له ولا مولى فجائز وذلك لان ذا الرحم إرثه كالفضلة والصلة ولذلك لا يصرف اليه شيء إلا عند عدم الرد والمولى، ولا تجب نفقتهم في الصحيح ومجتمل كلام شيخنا في السكتاب المشهروح أنه لا تنفذ وصيته فيها زاد على الثلث لان له وارثاً فيدخل في ممنى قوله عليه السلام وإنك إن تترك ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس، ولانهم ورثة يستحقون ماله بعد موته فأشبهوا ذوي الفروض والمصبات وتقديم غيرهم عليهم لا يمنع مساولهم لهم في مسئلتنا كذوي الفروض الذين يحجب بعضهم بعضا (فصل) فان خلف ذا فرض لا يرث المال كله بفرضه أو قال أوصيت لفلان بثاثي على أنه لا ينقص ذا الفرض شيئاً من فرضه أو خلف امرأة وقال أوصيت لك بما فضل من المال عن فرضها مح في المسئلة الاولى لان ذا الفرض برث المال كله لولا الوصية فلا فرق في الوصية بين أن يجعلها من الزائد على الفرض، فأما المسئلة الثانية فتنبي على الوصية بجميع المال فان من رأس المال أو يجعلها من الزائد على الفرض، فأما المسئلة الثانية فتنبي على الوصية بجميع المال فان من وحت همنا لان الباقي عن فرض الزوجة مال لاوارث له فصحت الوصية به كما لو لم تكن فرجة وان قانا لا تصح ثم فهمنا مثله لان يبت المال جمل كالوارث فصاركاً نه ذو ورثة يستغرقون في وان قانا لا تصح ثم فهمنا مثله لان يبت المال جمل كالوارث فصاركاً نه ذو ورثة يستغرقون

ونصف قيمتها فالشيء سبعاها وسبعا نصف قيمتها وهوثلاث أسباعهافهو الذي عتق منها وتأخذنصف ذلك من المال بهرها وهو ثلاثة أسباعه . قانكان بملك معها مثل تبيمتها ولم يدخل بها عتق ثلثاها ورق ثلمها وبطل نكاحها ، وان كان دخل بها عتى أربعة أسباعها ولها أربعة أسباع مهرهاويبقى للورثة ثلاثة أسباعها وخمسة أسباع قيمتها وذلك بعدل مثلي ماعتق منها . وحسابها أن تجمل السبعة الاشياء معادلة لها ولقيمتها فيعتق منها بقدر سبعي الجميع وهو أربعة أسباعها وتستحق سبع الجميع بمهرها وهو أربعة أسباع مهرها ، وأن كان بملك معها مثلي قيمتها عنقت كلها وصح نكامها لانها تخرج من الثلث أن أمقطت مهرها ، وان أبت أن تسقطه لم بنف ف عتمها وببطل نكاحها فان كان لم يدخل بها فينبغي أن يقضى بعثقها ونكاحها ولامهر لهالان ابجاله يفضي إلى إسقاطه واسقاط عتقهارنكاحها فاسقاطه وحده أولى ، وإن كان قد دخل مها عملنا فيها على مانقدم فيمتق سنة أسباعها ولها سنة أسباع مهرها ويبطل عتقصبها ونكاحها ، ونو أعتقها ولم يتزوجها ووطنها كان العمل فيهاني هذه المواضم كآلو تزوجها وهذا مذهب الشافعي، وذكر القاضي في مثل هذه المسئلة الني قبل الاخيرة ما يقتضي صحة عتقها ونكاحه، مع وجوب مهرها فا به قال فيمن أعتق في مرضه أمة قيمتها مائة وأصدقها مائتين لامال له سواهما وهما مهر مثلها يصح العتق والصداق والنكاح لان المائنين صداق مثلها وتزويج المربض عهر المثل صحيح نافذ . وهذا غيرجيد فان ذلك يفضي إلى نفوذ العتق في المرضمن جميم آلمال ولا أعلم به قائلا ولو أنه أتلف المائتين او أصدقهما لامرأة أجنبية ومات ولم يخلف شيئا لبطل عتق تلثى الامة فاذا أخذتهما هي كان أولى في بطلانه والصحيح ماذ كرنا إن شا، الله تعالى ، وقال ابو حنيفة فيما اذا ترك مثلي

المال إذا عين الوصية من نصيب العصبة منهم، فعلى هذا يعطى الموصى له الثلث من رأس المال

وجملة ذلك أن الوصية لفير الوارث بزيادة على الثلث لاجنبي ولالوارثه بني ولا باجازة الورثه المرثة ذلك أن الوصية لفير الوارث الزم في الثلث من غير إجازة وما زاد على الثلث يقف على إجازة الورثة فان أجازوه جاز وان ردوه بطل في قول أكثر العلماء لقول النبي صلى الله عليه وسلم لسمد حين قال أوصي بما ليكله ? قال « لا _ الحديث الى أن قال في الثلث واثلث كثير » وقوله عليه السلام « ان الله تصدق عليكم بثلث أو اللهم عند مما تكم » يدل على أنه لاشيء له في الزائد عليه وحديث عمر ان الله تصدق عليكي السنة الذين أعتقهم المريض ولم يكن له مال سواهم . فجزأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء فأعتق اثنين وأرث أربعة وقال له قولا شديداً يدل على أنه لا يصح تصرفه فها زاد على الثلث إذا على الثلث إذا على اذا أوصى للوارث، وحكم الوصية للوارث كالحكم في الوصية لنيره بالزيادة على الثلث في أنها تبطل بالرد بغير خلاف بين العلماء ، قال ابن المنذر وابن عبدالبر أجمع أهل العلم على هذا

قيمتها وكان مهرها نصف قيمتها نعطى مهرها وثلث آباقي محسب ذلك من قيمتها وهو نصفها وثلثها فيمتق ذلك وتسعى في سدسها الباقي ويبطل نكاحها فاما ان خلف أربعة أمثل قيمتها صح عتقها ونكاحها وصداقها في قول الجيم لان ذلك يخرج من الثلث وترث من الباقي في قول أصحابنا وهو قول أبي حنيفة ، وقال الشافعي لاترث وهو مفتضى قول الحرقي لانها لو ورثت لكان عتقها وصية لوارث واعتبار الوصية بالوت

(فصل) ولو أن امرأة مريضة أعتقت عبداً قيمته عشرة وتزوجها بعشرة في ذمته ثم ماتت وخلفت مائة اقتضى قول أصحابنا أن تضم العشرة التي في ذمته الى المائة فيكون ذلك هو التركة ويرث نصف ذلك وببقى الورثة خمسة وخمسون وهذا مذهب أبي حنينة وقال صاحباه تحسب عليه قيمته أيضا وتضم الى التركة رببقى الورثة ستون ، وقال الشافعي لا يرث شيئا وعليه أداء العشرة التي في ذمته لنلا يكون اعتاقه رصية لوارث وهذا مقتضى قول الحرق إن شاء الله تعالى

(فصل) ولو تزوج المريض امرأة صداق وثلها خمسة فأصرقها عشرة لايملك غيرها تم مات وورثنه بطلت المحاباة لانها وصية لوارث ولها صداقها وربع الباقي بالميراث فان ماتت قبله صحت المحاباة ويدخلها الدور فيقول لها مهرها وهو خمسة وشيء بالمحاباة يبقى لورثة الزوج خمسة الاشياء ثم رجع اليهم نصف مالها وهو ديناران ونصف شيء صار لهم سبعة رنصف الانصف شيء يعدل شيئين أجبر وقابل يتربن أن الشيء ثلاثة فيكون لورثنها أربعة ولورثته ستة وأن خلفت مع ذلك دينارين عادالى الزوج من ميراثها ثلاثة ونصف شيء فصار له ثمانية ونصف الانصف شيء اجبر وقابل يخرج الشيء ثلاثة وخمسين فصار لورثته سنة وأربعة أخماس ولورثها خمسة وخمس

وجاءت الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فروى أبو أمامة قال سممت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث» رواه أبوداود وابن ماجة والترمذي ولان النبي صلى الله عليه وسلم منع من تفضيل بعض ولده عنى بعض في حال الصحة مع إمكان تلافي المدل بينهم باعطاء الذي لم يعطه فيما بعد ذلك لما فيه من إيقاع المداوة والحسد بينهم فني حال موته وتعلق الحقوق به وتعذر تلافي العدل بينهم أولى وأحرى فان أجازها باقي الورثة جازت في قول الجهور من أهل العلم وقال بعض أصحابنا الوصية باطلة وان أجازها الورثة إلاأن يعطوه عطية مبتدأه أخذاً من ظاهر قول أحمد رحمه الله في رواية حنبل لا وصية لوارث وهذا قبل المزي وأهل الظاهر وقول للشافعي واحتجوا بظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم «لا وصية لوارث» وظاهر مذهب أحمد والشافعي ان الوصية صحيحة في نفسها لانه تصرف صدر من اهله في محله فصح كما او وصي لاجنبي والخبر قد روي فبه «إلاأن يحيز الورثة » والاستثناء من النفي اثبات فيكون ذلك دليلا وصي لاجنبي والخبر قد روي فبه «إلاأن يحيز الورثة » والاستثناء من النفي اثبات فيكون ذلك دليلا (المغني والشور المكبر) (الحزء السادس)

(فصل) واذا أوصى بجارية لزوجها الحر فقبلها انفسخ النكاح لان النكاح لا يجتمع مع ملك الهمين وظاهر المذهب أن الموصى له الها يملك بالقبول فحينئذ ينفسخ النكاح ، وفيه وجه آخر أنه اذا قبل تبينا أن الملك كان ثابتا من حين موت الموصي فتبين حينئذ أن المكاح انفسخ من حين موت الموصي ، وان أتت بولد لم نخل من ثلاثة أحوال (أحدها) أن تكون حاملا به حين الوصية ويعلم ذاك بأن تأيي به لاقل من سنة أشهر منذ أوصى . فالصحيح أنه يكون موصى لهمعها لان الحمل حكا ، ولهذا تصح الوصية به ، و واذا صحت الوصية به منفرداً صحت الوصية به ، مامه فيصير كالوكان منفصلا فأرصى بهما جيعاً رفيه وجه آخر لاحكم للحمل فلا يدخل في الوصية وأنما ثبت له الحكم عندا نفصاله كانه حدث حينثذ فعلى هذا ان انفصل في حياة المرصي فهوله كسائر كسبها ، و إن انفصل بعد و ه وقبل القبول فهو الورثة على ظاهر المذهب و إن انفصل بعد م فهو الحوصى له

(الحال الثاني) أن تحمل به بعد الوصية في حياة الموصي ويعلم ذلك بأن تضعه بعدستة أشهرمن حين أوصى لانها ولدنه لمدة الحل بعد الوصية فيحتمل انها حملته بعدها فلم بتناواه والاصل عدم الحمل حال الوصية فلا شبته بالشك فيكون مملوكا للموصي ان ولدنه في حياته وان ولدته بعده وقلما للحمل حكم فكذلك وإن قلنالاحكم له فهو الورثة إن ولدته قبل القبول ولا بينة إن وضعته بعده وكل موضع كان الرلد الموصى له قانه يعتق عليه لانه ابنه وعليه ولا، لابيه لانه عتق عليه بالقراية وأمه أمة ينفسخ بكاحها بالملك ولانصير أم رلد لانها لم تعلق منه بحر في ملكه

على صحة الوصية عند الاجازة ولو خلا من الاستثناء جاز أن يكون معناه لاوصية نافذة أو لازمة أو ما أشبه هذا أو يقدر فيه لا وصية لوارث عند عدم الاجازة من غيره من الورثة ، وفائدة الحلاف ان الوصية إذا كانت صحيحة فاجازة الورثة تنفيذ واجازة محضة يكفي فيهاقول الوارث أجزت وان كانت بإطلة كانت الاجازة هبة مبتدأة وسنذكر ذلك إن شاء الله تعالى

⁽ فصل) وان أسقط عن وارثه ديناً أو وصى بقضا، دينه أو أسقطت المرأة صدافها عن زوجها أو عفى عن جناية موجبها المال فهي كالوصية له وان عفى عن القصاص وقلنا الواجب القصاص عيناً سقط إلى غير بدل وان قلنا الواجب أحد شيئين سقط القصاص ووجب المال وان عفى عن حدالقذف سقط مطلقاً، وان وحى المربم وارثه صحت الوصية وكذلك ان وهب له وبهذا قال الشافعي وأبو حنيفة وقال أبو بوسف هى وصية الوارث لان الوارث ينتفع بهذه الوصية ويستوفى دينه منها

ولنا أنه وصى لاجنبي فصح كما لو وصى لمن عادته الاحسان الىوارثه ، وان وصى لولد وارثه صح فان كان يقصد بذلك نفع الوارث لم يجز فيما بينه وبين الله تعالى قال طاوس في توله تعالى فمن خاف من موص جنفاً أو إنماً قال أن يوصي لولد ابنته وهو يريد ابنته رواه سعيد وقال ابن عباس المجنف في الوصية والاضرار فيها من الكبائر

(الحال الثالث) أن تحمل بعد موت الموصي وقبل القبول ويعلم ذهبى بأن تضعه لأكثر من سقة أشهر من حين الموت قان وضعته قبل القبول أيضا فهو الوارث في ظاهر المذهب لان الملك أنما ثبت للمرصي له بعد القبول وعلى الوجه الاخر يكرن الدوصي له وان وضعته بعد القبول فكذلك لان الظاهر أن الحمل حكما فيكون حادثا عن ملك الوارث وعلى الوجه الآخر يكون الموصى له فعلى هذا يكون حراً لا ولاء عليه لانها أم ولد لكونها علقت منه بحر في ملكه فتصيركا لو حملت به بعد القبول ومذهب الشافعي في هذا الفصل قربب مما تأناه ، وقال أبو حنيفة أذا وضعته بعد موت الموصي دخل في الوصية بكل حال لانها تستقر بالموت وتمازم فوجب أن تسري الى الوالد كالاستيلاد

ولنا أنها زيادة منفصلة حادثة بعد عقد الرصية فلا تدخل فيها كالكسبواذا أرصى بعتق جارية فولات، و فارق الاستيلاد لان له تغليبا وسراية وهذا النفريع فيما اذا خرجت الجارية من الثلث وإن لم تخرج من الثلث ملك منها بقدر الثلث وانفسخ النكاح لان ملك بعضها يفسخ النكاح كلك جميمها وكل موضع يكون الولد فيه لابنه قانه يكون ل منه ههنا بقدر ماملك من أمه ويسري الهتق إلى باقيه إن كان موسراً وإن كان معسراً فقد عتق منه ماملك وحده وكل موضع قلنا تكون أم ولد فانها تصير أم ولد ههنا سواء كان موسراً أو معسراً على قول الخرقي كا اذا استولد الامة المشتركة ، قال انقاضي تصير منها أم ولد بقدر ماملك منها وهذا مذهب الشافعي والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان مات الموصى له قبل موت الموصى بالمات الوصية) هذا قول أكثر أهل العلم روي ذاك عن على رضي الله عنه وبه قال الزهري و حاد بن أبي سليمان

[﴿] مسئلة ﴾ (فان وصى لكل وارث بمين قدر نصيبه كرجل خلف ابناً وبنتاً وعبداً قيمته مائة وأمة قيمتها خسون فوصى للابن بالعبد وللبنت بالامة صحت الوصية في أحدالوجهين) لان حق الوارث في القدر لافي العين بدليل ما لو عاوض المريض بعض ورثته أو أجنبياً بجميع ماله فانه يصح إذا كان بثمن المثل وان تضمن فوات عين المال (والثاني) يقف على إجازة الورثة لان في الاعيان غرضاً صحيحاً فكا لا يجوز ابطال حق الوارث من قدر حقه لا يجوز من عينه

⁽ مسئلة) (و إن لم يف الثلث بالوصايا تحاصوا فيه وادخل النقص على كل وأحد بقدر وصيته وعنه يقدم العتق)

إذا خلت الوصايا من العتق وتجاوزت الثلث فرد الورثة الزيادة فان الثلث بقسم بين الموصى لهم على قدر وصاياهم ويدخل النقص على كل واحد منهم بقدر ماله في الوصية كمسائل العول اذازادت الفروض عن المال فلو وصي لرجل بثلث ماله ولا خر عائة ولا خر عمين قيمته خسون ووصى بفداء أسير بثلاثين ولعارة مسجد بعشرين وثلث ماله مائة جمت الوصايا كلما فبلفت ثلاثائة ونسبت منها الثلث فكان

وربيمة ومالك والشانعي وأصحاب الرأي ، وقال الحدن تكون لولد المرصى له ، وقال عطاء اذا علم الموصي عوت المرصى له لانهمات قبل عقدالوصية فيقوم الوارث مقامه كما لو مات بعد موت المرصى وقبل القبول

ولنا أنها عطية صادفت المعطي ميتا الم تصح كا لو وهب ميتا وذلك لان الرصية عطية بعد الموت واذا مات قبل القبول بطلت الوصية أيضا ، وإن سلمنا صحتها فان العطية صادفت حيا بخلاف مسئلتنا (فصل) ولا تصح الوصية لميت وبهذا قال أبو حثيمة والشافعي وقال مالك إن علم أنهميت فهي جائزة وهي لورثته بعد قضا، ديون، وتنفي فد وصاياه لان الغرض نفعه بها وبهذا محصل اله النفع فأشده مالم كان حيا

ولنا أنه أوصى لن لاتصح الوصية له اذا لم يعلم حاله فلم تصح اذا علم حاله كالبهيمة وفارق الحي فان الوصية تصح له في الحالين ، ولانه عقد يفنقر إلى القبول فلم يصح للميت كالهبة . اذا ثبت هدا فاذا أوصي بالمه أو بمائة لا ثبن حي رميت فلاحي نصف الوصية سوا علم موت الميت أو جهله وهذا قول أبي حنيفة واسحاق والبصريين . وقال النوري وأبو يوسف ومحمد: اذاقال هذه المائة لفلان رفلان فهي الحي نها ، وإن قال بين فلان وفلان فوافقنا النوري في أن نصفها الحي وعن الشافعي كالمذهبين ، وقال أبو الحطاب عندي انه اذا علمه مينا فالحي وإن لم يعلمه بتا فلحي النصف . وقد قل عن أحمد ما يدل على هذا القول فانه قال في رواية ابن القاسم اذا أوصى الملان وفلان عام فبان أحدها مينا فلحي حمسون فقيل له أليس اذا قال ثلمي له لذن والحائط أن الذات كله الملان ققال وأي شي وشبه هذا الحائط له ملك وفعلى هذا اذا شرك بين من تصح الرصية له ومن لا نصح مشل أن يوصي

الجمسين سدسها ولفداء الاسير عشرة ولعمارة المسجد سنة والمنان وان كان فيها عتق ففيها روايتان الجمسين سدسها ولفداء الاسير عشرة ولعمارة المسجد سنة والمنان وان كان فيها عتق ففيها روايتان (احداها) أن الثلث يقسم بين الوصايا واعتق كما لو لم يكن فيها سنق وهذا قول ابن سيرين والشمبي وأبي أور لانهم تساووا في سبب الاستحتاق فتساووا فيه كسائر الوصايا (والرواية النائية) يقدم المتق وما فضل منه يقسم بين سائر الوصايا على قدر وصاياهم روي ذلك عن عمر وبه قال شريح ومسروق وعطاء الخراساني وقتادة والزهري ومالك والثوري واسحاق لان فيه حقا لله وللا دمي فكان آكد ولانه لا يلحقه فسخ وبلحق غيره ولانه أقوى بدليل سرايته ونفوذه من الراهن والفلس ورويعن الحسن والشافعي كالروايتين

(فصل) والعطايا المعلقة بالموت كقوله اذا مت فاعطوا فلاناً كذا أو اعتقوا فلانا ونحوه وصايا حكمها حكم غيرها من الوصايا في مقدمها ومؤخرها والحلاف في تقدم العتق منها لأنها تلزم بالموت فتتساوى كلها.

لفلان وللملك وللحائط أولفلان المبت فالمرصى به كله لمن نصح الرصية له إذا كان عالما بالحال لانه إذا شرك بينهما في هذا الحال علم أنه قصد بالوصية كلها من نصح الوصية له عيدة والمال فلم الله والى الآخر النصف الآخر ظنامنه أن الوصية له عيدة وقادا بطلت الوصية في حق أحدهما صحت في حق الآخر بقسطه كتنريق الصفقة ووجه القول الاول أنه جعل الوصية لا ثنين فلم يستحق أحدهما جميعها كالوكانا عمن تصح الوصية لحما فات أحدهما ، أو كالولم يعلم الحال ، فأم ان وصى لا ثنين حبين فمات أحدهما فللآخر نصف الوصية لا نهلم في هذا خلافا و كذلك لو بطالت الوصية في حق أحدهما لرده لها أو لخروجه عن أن يكون من أهلها ولو قال أوصيت أكل واحد من الوصية في حق أحدهما لرده لها أو لخروجه عن أن يكون من أهلها ولو قال أوصيت أكل واحد من فلان وفلان بنصف الثاث أو بنصف ألمائة أو بخمسين لم يستحق أحدهما أكثر من نصف الوصية سراء كان شريكه حيا أو ميتا لانه عين وصيته في النصف فلم يكن له حق فيما سواه

(مسئلة) قال (وان رد الموصى له الوصية بمد موت الموصي بطات الوصية)

لايخلو إذا رد الوصية من أربعة أحوال (أحدها) أن يردها قبل موت الموصي فلايصح الرد ههنا لان الوصية لم تقم بعد فأشبه رد المبيع قبل إيجاب البيم ولانه ليس بمحل القبول فلا يكون محلا الرد كا قبل الوصية (والثانية) أن يردها بعد الموت وقبل القبول فيصح الرد و تبطل الوصية لانه لم فيه خلافا لانه أسقط حقه في حال بملك قبوله وأخذه فأشبه عفو الشفيم عن الشفعة بعد البيم (الثالثة) أن يرد بعد القبول والقبض فلايصح الرد لانماكه قداستقر عليه فأشبه رده لسائر ملكه الاأن برضي الورثة

⁽فصل) اذا أوصى بعتق عبده نزم الوارث اعتاقه ويجبره الحاكم عليه ان أبى لانه حق وأجب عليه فأجبر عليه كتنفيذ الوصية بالمطية وان أعتقه الوارث أو الحاكم فهو حر من حين أعتقه لانه حينتذ عتق وولاؤه للموصي لانه السبب وهؤلاء نواب عنه ولهذا نزمهم إعتاقه فان كانت الوصية بعتقه الى غير الوارث كان الاعتاق اليه لانه نائب الموصي في اعتاقه فلم يملك ذلك غيره اذا لم يمتنع كالوكيل في الحياة :

[﴿]مُسَنَّلَةً﴾ (وأن أجاز الورثة الوصية جازت)

لان الحق لهم وان ردوها بطلت بغير حلاف لان المحق لهم فجاز باجازتهم و بطل بردهم واجازتهم تنفيد في الصحيح من المذاهب لان ظاهر المذهب أن الوصية للوارث وللاجنبي بالزيادة على النلث عجيحة موقوفة على اجازة الورثة نعلى هذا تكون اجازتهم تنفيذا واجازة محضة يكفي فيها قول الوارث أجزت أو أمضيت او نفذت فاذا قال ذلك لزمت الوصية ولا خلاف في تسميتها اجازة فعلى هذا لا تنفقر الى شروط الهبة ولا تثبت فيها احكام الهبة لانها ليست هبة وقال بعض اصحابنا الوصية باطلة فعلى هذا تكون هبة تفقر الى شروط الهبة و تثبت فيها أحكامها فلو كان المجيزاً باللمجاز له لم يكن له الرجوع هذا تكون هبة تفقر الى شروط الهبة و تثبت فيها أحكامها فلو كان المجيزاً باللمجاز له لم يكن له الرجوع

بذلك فتكون هبة منه لهم تفتقر الى شروط الهبة (الرابعة) أن يرد بعد القبول وقبل القبض فينظر قان كان الموصى به مكيلا أو موزونا صح الرد لانه لايستةر ملكه عليه قبل قبضة فأشبه رده قبل القبول وإن كان غير ذلك لم يصح الرد لان ملكه قد استقر عليه فهو كالمقبوض، ويحتمل أن يصح الرد بنا، على أن القبض معتبر فيه ولاصحاب الشافعي في هذه الحال وجهان (أحدهما) يصحالرد في الجميع ولا فرق بين المكيل والموزون وغيرهما وهذا المنصوص عن الشافعي لأنهم لما ملكوا الرد من غير قبول ملكوا الرد من غير قبض ولان ملك الوصي لم يستقر عاير قبل القبض نصح رده كما قبل القبول (والثاني) لايصح الرد لان الملك محصل بالقبول من غير قبض.

(فصل) وكل موضع صح الرد فيه فان الوصية تبطل بالرد وترجع الى النركة فتكون الوراث جييهم لان الاصل ثبوت الحكم لهم وأنما خرج بالومية فاذا بطلت الوصية رجع الى ماكان عليه كأن الوصية لم توجد ولو عين بالرد واحدا وقصد تخصيصه بالمردود لم يكن له ذلك وكان لجيمهم لان رده امتناع من عملكه فيبقى على ما كان عليه ولانه لم علك دنعه الى أجنبي الم علك دفعه الى وارث يخصه به وكل موضع امتنع الرد لاستقرار ملكه عليه فلدان يختص به واحداً مناأورثة لانه ابتدا. هبة ويملك أن يدفعة الى أجنبي فملك دفعه الى وارث ناو قال رددت هذه الوصية لفلان قبل له ماأردت بقرقك الملان؟ فان أردت تمايكه إياها وتخصيصه بها فقبلها اختصبها وان قال أردت ردها الحجميمهم ايرضي فلان عادت الى جميمهم إذا قبلوها فان قبلها بعضهم دون بعض فلمن قبل حصته منها . (فصل) ويحصل الرد بقوله رددت الوصية وقوله لا أقبلها وما أدى هذا المهنى قال أحمد إذا قال

فيه اذا قانا إنها إجازة مجرادة وأن قانا هي هبة مبتدأة فله الرجوع ولو أعتق عبداً لا مال له سواه في مرضه أو وصى بعتقه فأعتقوه بوصيته نفذ العتق في ثلثه ووقف عتق باقيه على إجازةالورثة فانأجازوه عتق جميعه واختص عصبات الميت بولائه كله على قولنا بصحة اعتاقه ووصيته وكذلك لو تبرع بثلث ماله في مرضه ثم أعتق أو وصى بالاعتاق فالحسكم فيه على ما ذكرنا وان قلنا الوصية باطلة والاجازة عطية مبتدأة اختص عصبات الميت بثلث ولاثه وكأن ثلثاه لجميع الورثة بينهم على قدر ميراثهم لانهم باشروه بالاعتاق ولو تزوج رجل ابنة عمه فاوصت له بوصية أو أعطته في مرض موتها ثم ماتت وخافته وأباه نأجاز أبوه وصيتهوعطيته ثم أراد الرجوع فليس له ذلك انقلنا هي تنفيذ وله الرجوعان قلنا هي هبة مبتدأة و لو وقف في مرضه على ورثته فأجازوا الونف صح ان قانا أجازتهم تنفيذوا نقاناهي عطية مبتدأة انبني على صحة وقف الانسان على نفسه على ما ذكر من الخلاف فيه

(فصل) ولا فرق في الوصية بين المرض والصحة وقد روى حنبل عن أحمد أنه قال ان وصى في المرض فهو من الثلث وان كان صحيحاً فله أن يوصي بما شاء قال القاضي يريد بذلك العطية أما الوصية فهي عطية بعد الموت فلا يجوز منها الا الثاث على كل حال أوصيت لرجل بألف فقال لاأقبلها فهي لورثته يعني لورثة الموسى

(مسئلة) قال (فان مات قبل أن يقبل أو يرد قام وارثه في ذلك مقامه إذا كان موته بعد موت الموصى)

اختلف أصحابنا فيما اذا مات الموصى له قبل القبول والرد بعد موت الموصى، فذهب الحرق الى وارثه يقوم مقامه في القبول والرد لانه حق ثبت الموروث فثبت الوارث بعد موته لقوله عليه السلام و من ترك حقه فلورثته و كخيار الرد بالعيب وذهب أبوعبد الله بن حامد الى أن الوصية تبطل لانه عقد يفتقر الى القبول، فاذا مات من له القبول قبله بطل العقد كالمبة قال القاصى هوقياس المذهب لانه خيار لا يعتاض عنه فبطل بالموت كخيار الحجاس والشرط وخيار الاخذ بالشفعة ، وقال أصحاب الرأى تلزم الوصية في حق الوارث وتدخل في ملكه حكما بغير قبول لان الوصية قد لزمت من جهة الموصى و أغا الحيار الموصى له وإذا مات بطل خياره ودخل في ملكه كما لو اشترى شيئا على أن الحيار له فات قبل انقضائه .

ولنا على أن الوصية لا تبطل بموت الموصى له أنها عقد لازم من أحد الطرفين فلم تبطل بموت من له الحيار كمقد الرهن والبيم إذا شرط فيه الحيار لاحدهما ، ولانه عقد لا يبطل بموت الموجب له فلا يبطل بموت الآخر كالذي ذكرنا ، ويفارق الهبة والبيع قبل القبول من الوجهين الذين ذكرناهما وهو أنه جائز من الطرفين ويبطل بموت الموجب له ولا يصح قياسه على الحيارات لانه لم يبطل الحيار ويازم المعقد فنظيره في مسألتنا قول أصحاب الرأي

(فصل) ولو وصى لامرأة أحنبية وأوصت له ثم تزوجها لم تجز وصيتها الا باجازة الورثة وان أوصى أحدهما للآخر ثم طلقها جازت الوصية لانه صار غير وارث الا أنه ان طلقها في مرض موته

[﴿] مسئلة ﴾ (ومنأوصى له وهو في الظاهر وارث فصار عند الموت غير وارث صحت الوصية، وان أوصى له وهو غير وارث فصار عند الموت وارثاً بطلت لان اعتبار الوصية بالموت)

لا نعلم خلافا بين أهل العلم في أن اعتبار الوصية بالموت ، فلو وصى لشلانة اخوة له مفترقين ولا ولد له ومات ولم يولد لم تصح الوصية لغير الاخ من الاب الا باجازة الورثة ، وان ولد له ابن صحت الوصية للجميع من غير اجازة اذا لم تنجاوز الثلث ، وان ولد له بنت جازت الوصية لغير الاخ من الابوين فيكون لمما ثلثا الموصى به بينها، ولا يجوز للاخ من الابوين لانه وارث، وبهذا يقول الشافعي وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي ، ولا نعلم عن غيرهم خلاف ذلك ولو وصى لهم وله ابن فمات ابنه قبل موته لم تجز الوصية لا خيه من أبويه ولا لا خيه من أمه وجازت لاخيه من أبيه ، وان مات الاخ من الابوين قبل موته لم تجز الوصية للاخ من الاب أيضاً لانه صار وارثاً

ولنا على إبطال قولهم أنه عقد يفتقر الى قبول المتدلك فلم يلزم قبل القبول كالبيم واله. إذا ثبت هذا فان الوارث يقوم مقام الموصى له في القبول والرد لان كل حق مات عنه المستحق فلم يبطل بلموت قام الوارث فيه مقامه . فعلى هذا إن رد الوارث الوصية بطلت وإن قبلها صحت وثبت الملك بها وإن كان الوارث جماعة اعتبر القبول أو الرد من جميعهم عفان رد بعضهم وقبل بعض ثبت القابل حصته وبطلت الوصية في حق من رد . فان كان فيهم من ليس من أهل التصرف قام وليه مقامه في القبول والرد وليس له أن يفعل إلا ما المولى عليه الحظ فيه فان فعل غيره لم بصح قذا كان الحظ في القبول والرد وليس له أن يفعل إلا ما المولى عليه الحظ فيه وان نان الحظ في ردها فقباها لم يصح وده وكان له تبولها بعد ذلك ، وان كان الحظ في ردها فقباها لم يصح قبوله لان الولى لا يملك له وكان على الصبي ضرر في ذلك بأن تلزمه نفقة الموسى به لكونه فقيراً لا كسب له والمولى عليه موسر لم يكن له قبول الوصية وان لم يكن عليه ضرر لكون الموسى به ذا كسب أوكون المولى عليه فقيراً لا تلزمه نفقة أعبل الموسية وان لم يكن عليه ضرر لكون الموسى به ذا كسب أوكون المولى عليه فقيراً لا تلزمه نفقة أعبل الوصية وان لم يكن عليه ضرر لكون المولى عليه المولى عليه نقيراً لا تلزمه نفقة تعين ذلك والله أعلى والله أعلى عليه في والمناه أعلى والمنت والله أنه أعلى المولى عليه نقية تعين ذلك والله أوكان ألوسية لان فيذلك نفعا المولى عليه الموتى عليه أم وكون والم أوكون الموسى والله أعلى والمناه أعلى والله أعلى الله أعلى والله أعلى وا

(فصل) ولا يملك الموصى له الوصية إلا بالقبول في قول جهور الفقها. اذا كانت لمصين عكن القبول منه لانها عليك مال ان هو من أهل الملك متعين فاعتبر قبوله كالهبة والبيع ، قال أحمد : المبة والوصية واحد ، فأما ان كانت لفيرممين كالفقرا. والمساكين ومن لا يملك حصرهم كبني هاشم وتميم

فقياس المذهب أنها لا تعطى أكثر من ميراثها لانه يتهم أنه طلقها ليوصل اليها ماله بالوصية فلم ينفذلها ذلك كما لو طلقها في مرض موته وأوصى لها بأكثر من ميراثها

﴿مسالة﴾ (ولا تصح اجازتهم وردهم الا بعدموت الموصي وما قبل ذلك لا عبرة به)

فلو أجازوا قبل ذاك ثم ردوا أو اذنوا لموروثهم بالوصية في حياته بجميع المال او بالوصية ابعض الورثة ثم بدالهم فردوا بعد وفاته فلهم الرد سواء كانت الاجازة في صحة الموصي او مرضه نص عليه احمد في رواية اببي طالب وروي ذلك عن ابن مسعود وهو قول شريح وطاوس والحكم والثوري والحسن ابن صالح والشافعي وأبي ثور وابن المنذر وأبي حنيفة واصحابه وقال الحسن وعطاء وحادبن ابي سليمان وعبد الملك بن يعلى والزهري وريمة والاوزاعي وابن ابي ليلى ذلك جائز عليهم لان الحق للورثة فاذا رضوا بركه سقط حقهم كالورضي المشري بالعيب وقال مالك ان اذنوا له في صحته فلهم ان يرجعواوان كان ذلك في مرضه وحين مججب عن ماله فكذلك جائز عليهم

ولنا أنهم اسقطوا حقوقهم فيما لم يملكوه فلم يلزمهم كالمراة إذا اصدقت صداقها قبل النكاح او أسقط الشفيع حقه من الشفعة قبل البيع ولانها حالة لا يصح فيها ردهم للوصية فلم تصح فيها اجازتهم كما قبل الوصية .

أو على مصلحاً كسجد أو حج لم ينتقر إلى قبول ونزمت بمجرد الموت لان اعتبار القبول من جميعهم متعذر فيسقط اعتباره كالوقف عليهم ولا يتعين واحد منهم فيكتني بقبوله ، ولذلك لو كان فيهم ذو رحم من الموصى به مثل أن يوصي بعبد العقرا، وأبوه فقير لم يعتق عليه ولان الملك لا يثبت الموصى لهم بدليل ماذكر نا من المسئلة وانما ثبت لكل واحد منهم بالقبض فيقوم قبضه مقام قبوله ، أما الآدمي المعين فيثبت له الملك فيعتبر قبوله لكن لا يتعين القبول بالفظ بل يجزي ماقام مقامه من الاخذ والفعل الدال على الرضا كقولنا في الهبة والبيع ، وبجوز القبول على الفور والتراخي ولا يكرن الا بعد موت الموصي لانه قبل ذلك لم يثبت له حق والذلك لم يصح رده فاذا قبل ثبت الملك له من حين القبول في الصحيح من المذهب وهو قول مالك وأهل العراق وروي عن الشافعي

وذكر أبوالخطاب في المسئلة وجها آخر انه اذا قبل تبينا ان الملك يثبت حين موت الموصي وهو ظاهر مذهب الشافعي لان ماوجب انتقاله بالقبول وجب انتقاله منجهة الموجب عند الابجاب كالهبة والبيم ولانه لايجوز أن يثبت الملك فيه الوارث لان الله تعالى قال (من بعد وصية يوصي ا أودين) ولان الارث بعد الوصية ولا يبقى الميت لانه صار جماداً لا علمك شيئا ، والشافعي قول ثالث غير مشهود : ان الوصية المك بالموت و يحكم بذلك قبل القبول لما ذكرنا

ولنا أنه على عين لمعين يفتقر الى القبول فلم يسبق الملك القبول كسائر العقود ولان القبول من تمام السبب والحم لا يتقدم سببه ولان الله ولا لا يخلو من أن يكون شرطا أو جزءاً من السبب والحم لا يتقدم سببه ولا شرطه ، ولان الملك في الماضي لا يجوز تعليقه بشرط مستقبل ، فأن قبل: فلو قال لا مرأنه أنت طالق قبل موتي بشهر عمات تبينار قوع الطلاق ، ولوقال: أذا مت نأنت طالق قبله بشهر لم يصح، الطلاق ، وأنا تبين به الرقت الذي يقع فيه الطلاق ، ولوقال: أذا مت نأنت طالق قبله بشهر لم يصح،

[﴿] مسئلة ﴾ (ومن اجاز الوصية ثم قال انما اجزت لاني ظننت المال قليلا فالقول قوله مع يمينه وله الرجوع بما زاد على ما ظنه في اظهر الوجهين الا ان تقوم به بينة)

وجملة ذلك أنه إذا وصى بزيادة على النلث فأجاز الوارث الوصية م قال إنما اجزتها ظنا ان المال قليل فبان كثيرا فان كانت للموصى له بينة تشهد باعرافه بقدرالمال أوكان المال ظاهراً لا يخفى عليه لم يقبل قوله أذا قلنا الاجازة تنفيذ فان قلنا هي هبة مبتدأة فله الرجوع فيا يجوز الرجوع في الهبة في مثله وأن لم تشهد بينة باعترافه ولم يكن المال ظاهراً فالقول قوله مع بينه لان الاجازة تنزلت منزلة الابراء فلا تصح في المجهول فالقول قوله في الحجهل به مع بينه لان الاصل عدم العم فاذا وصى بنصف ماله فأجازه الوارث وكان المال سنة آلاف فقال ظننته ثلاثة آلاف فله الرجوع بخسائة لا نهرضي باجازة الوصية على أن الزائد على الثلث خمسائة فسكانت الفاً فيرجع بخمسائة نيحصل للموصى له الفان وخمسائة الوصية على أن الزائد على الثلث خمسائة فسكانت الفاً فيرجع بخمسائة نيحصل للموصى له الفان وخمسائة (الحنى والشرح الكبير) (الحزء السادس)

وأما انتقاله من جهـة الموجب في سائر العقود قانه لا ينتقل الا بهـد القبول فهو كمسئلتنا غير أن مابين الايجاب والقبول ثم يربر لا يظهر له أثر بخلاف سنذتنا . قولهم : ان الملك لا يثبت الوارث مجنوع ، فان الملك ينتقل الى الوارث بحكم الاصل إلا أن يمنع منه مانع ، وقول الله تعالى (من بعد وصية يوصي بها أو دين) فلما المراد به وصية مقبولة بدليل انه لو لم يقبـل لكان ملكا الوارث وقبل قبولما فليست مقبولة ومحتمل ان يكون المراد بقوله (فاكم الربع من بعد وصية) اي لكم ذلك مستقر فلا يمنع هذا ثبوت الملك غير مستقر ولهذا لا يمنع الدين ثبوت الملك في التركة وهواكد من الوصية وان سـلمنا ان الملك لا يثبت الوارث فانه يبقى ملـكا الهبت ؟ اذا كان عليـه دين وقولهم يتجدد له ملك في ديونه اذا قبل وفيها اذا نصب شبكة فوقع فيها صيد بعد موته محيث تقضى ديونه وامتناع ا بتماله الى الوارث فانه يثبي ملـكه أنه ادا أنصب شبكة فوقع فيها صيد بعد موته محيث تقضى ديونه وامتناع ا بتماله الى الوارث فانه يثبي مامالسبب نان رد الموصى له او قبل انتقل حينئذ فان قلنا بالاولوانه ينتقل الى الوارث فانه يثبت له الملك على وجه لايفيد اياحة التصرف كثبونه في الهبن المرهونة فلو ينتقل الى الوارث فانه يثبت له الملك على وجه لايفيد اياحة التصرف كثبونه في الهبن المرهونة فلو بنتقل الى الوارث فانه يثبت الم الهن الموصى به او رهنه او اعتقة او تصرف غيرذاك لم ينفذشي، من تصرفانه ولو كان الوارث ابنا الموصى به مثل ان به امراء الموسى به او رهنه او الله يقام المنه ابن فنوصي به لاجنبي فاذا مانت انتقل الملك فيه الى ابنه الى حين التبول ولا يعتق عليه والله اعلم

وفيه وجه آخر أنه لا يقبل قوله لانه أجاز عقداً له الخيار في فسخه فبطل خياره كما لو اجاز البيع من له الحيار في فسخه بعيب أو خيار أو أقر بدين ثم قال غلطت

(مسئلة) (وانكان المجازعيناً أو فرسا يزيد على الناث فأجاز الوصية بها ثم قال ظننت باقي المال كيثيراً تخرج الوصية من ثلثه فبان قليلا أو ظهر عليه دين لم اعلمه تبطل الوصية) لان العبد معلوم لاجهالة فيه ، وفيه وجه آخر انه يملك الفسخ لانه قد يسمح بذلك ظنا منه ان يبتى له من المال ما يكفيه فاذا بان خلاف ذلك لحقه الضرر في الاجازة فملك الرجوع كالمسئلة التي قبلها

ر فصل) ولا تصح الاجازة إلا من جائز التصرف ولا تصح من الصبي والمجنون والمحجور عليه السفه لانها تبرع بالمال فلم تصح منهم كالهبة ، فأما المحجور عليه لفاس فتصح منه أن قانا هي تنفيذ وإن قانا هي هبة لم تصح منه لانه ليس له هبة ماله

(مسئلة) (ولا يثبت اللك للموصى له إلا بالقبول بمدالموت فأمارده وقبوله قبل ذلك فلاعبرة به) يشترط لثبوت الملك للموصى له شرطان (احدها) القبول إذا كانت لمدين بمكن القبول منه في قول جمهور الفقهاء لانها تمليك مال لمن هو من اهل الملك متمين فاعتبر قبوله كالهبة والبيم قال احمد الهبة

(فصل فها يختلف من الفروع باختلاف المذهبين)

(منذلا) اله إذاحدت الموصى به نما منفصل بعد موت الموصي وقبل القبول كالمُرة والنتاج والكسب فهو الورثة وعلى الرجه الاخريكون الموصى له ولو اوصى بانة لزوجها فاولدها بعد موت الموصي وقبل القبول فولده رقبق الوارث وعلى الوجه الآخريكون حر الاصل ولاولاء عليه وامه ام والدلانه اعلقت منه محر في ملكه وان مات الموصى له قبل القبول والرد فلوارثه قبولها فان قبلها ملك الجارية وولدها وان كان ممن يعتنى الوقد عليه عتى ولم يرث من ابنه شيئا وعلى الوجه الآخر تكون الجارية ام والد ويرث الولد اباه فان كان محجب الوارث الفابل حجبه ، وقال أكثر أصحاب الشافي لايرث الولد همنا شيئا لان توريثه بمنع كون القابل وارثا فيبطل قبوله فيفضي الى الدور والى ابطال ميرائه فاشبه مالواقر الوارث بمن محجبه عن الميراث وقد ذكرنا في الاقرار ما يدنم هذا وان المقربه يرث فكذا همنا ويعتبر قبول من هو وارث في حال اعتبار القبول كا يعتبر في الاقرار اقرار من هو وارث على حال الاقرار والله اعلم

(ومنذلك) لواوصي لرجل بابيه فمات الموصى له قبل القبول فقبل ابنه صحوءتق عليه الجدولم يرث من ابنه شيئا لان حريته انما حدثت حين القبول بعد أن مار الميراث لفيره وعلى الوجه الآخر نثبت حريته من حين موت الموصي ويرث من ابنه السدس عوقال بعض أصحاب الشانبي لايرث أيضا لانه لو ورث لا اعتبر قبواه ولا يجوز اعتبار قبواه قبل الحكم بحريته واذا لم مجز اعتباره لم يعتق

والوصية واحد فان كانت لغير مه بين كالفقراء والمساكين أو لمن لا يمن حصرهم كبني يمم أو على مصلحة كمسجد أو حج لم يفتقر إلى قبول ولزمت بمجرد الموت لان اعتبار القبول من جميعهم متعذر فسقط اعتباره كالوقف عليهم ولا يتعين واحد منهم فيكتفى بقبوله ولذلك لو كان منهم ذو رحم من الموصى به مثل أن يوصي بعبد للفقراء و أبوه فقير لم يعتق عليه ولان الملك لا يثبت للموصى لهم بدليل ماذكرنا من المسئلة وإنما يثبت لك واحد منهم بالقبض فيقوم قبضه مقام قبوله أما الآدمي المعين فيثبت له الملك فعيتبر قبوله لكن لا يتعين القبول باللفظ بل يحصل بما قام مقامه من الاخذ والفعل الدال على الرضى كقولنا في الهبة والبيع ويجوز القبول على الفور والزاخي (الثاني) أن يقبل بعد موت الموصي لانه قبل ذلك لم يثبت له حق ولذلك لم يصح رده

و مسئلة ﴾ (وان مات الموصى له قبل موت الموصى بطلت الوصية) هذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن على رضي الله عنه وبه قال الزهري وحماد بن أبي سليان وربيعة ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وقال الحسن تـكون لولد الموصى له وقال عطاء إذا علم المريض بموت الموصى له ولم يحدث فيما أوصى به شيئاً فهو لوارث الموصى له لانه مات بعد عقد الوصية فيقوم الوارث مقامه كما لو مات بعد موت الموصى وقبل القبول

فيؤدي توريثه الى إبطال توريمه وهذا فاسد فانه لواقر جميم الورثة بمشارك لهم في الميراث ثبت نسبه وورث مما أنه يخرج المقرون به عن كوجهم جميم الورثة (ومنذلك) انه لومات الموصى له فقبل وارثه لثبت الملك الوارث القابل ابتدا من جهة الموصي لا نجهة موروثه ولم يثبت المحلومي له يخينذلا تقضى ديونه ولا تنفذ وصايا ولايعتق من يعتق عليه وان كان فيهم من يعتق على الوارث عتق عليه وكان ولاؤه له دون الموصى له وانه انتقل منه الى ولاؤه له دون الموصى له وانه انتقل منه الى وارثه فتنعكس هذه الاحكام فتقضى ديونه وتنفذ وصايا ويعتق من يعتق عليه وله ولاؤه بختص به الذكور من ورثته (ومن ذلك) أن الموصى به لوكان امة فوطنها الوارث فاولدها صارت ام ولدله وولدها حر لانه وطنها في ملكه وعليه قيمتها الموصى له اذا قبلها ، فان قبل كيف قضيم بعقها ههنا وهي لا نعتق باعتاقها ? قلنا الاستيلاد أقوى ولذلك يصح من الحبوز والراه والاب والشريك المعسر وان لم ينفذ ا متاقهم ، وعلى الوجه الاخر يكون ولده رقيقا والامة باقية على الرق، ران وطنها الموصى له قبل في الملك فاقدامه عليه دليل على اختياره قبولها كان ذلك قبولا لها وثبت الملك له به لانه لا يجرز الا في الملك فاقدامه عليه دليل على اختياره قبولها كان ذلك قبولا ما لوجه الاجعة الرجعة الرجعة او وطي ، من له الحيار في البيع الامة المبيعة او وطي ، من له الحيار في البيع الامة المبيعة او وطي ، من له الحيار في المبعة المواهم من له خيار فسخ النكاح امر أنه

(فصل) وتصح الوصية مطلقة ومقيدة فالمطلقة أن يقول ان مت فثاني للمساكين أو لزيد ، والمقيدة أن يقول : إن مت من مرضي هذا او في هذه البادة او في سفري هذا فثلني للمساكين فان برأ من مرضه أو قدم من سفره او خرج من البلدة ثم مات بطلت الوصية المقيدة وبقيت المطلقة . قال

ولنا أنها عطية صادفت المعطى ميناً فلم تصح كما لو وهب ميناً وذلك لان الوصية عطية بعد الموت وإذا مات قبل القبول بطلت الوصية أيضاً وان سلمنا صحتها فان العطية صادفت حيا بخلاف مسئلتنا. ﴿ وَانْ رَدُهَا بِعَدْ مُوتَهِ بِطَلْتَ أَيْضاً ﴾ (وان ردها بعد موته بطلت أيضاً)

لا يخلو رد الوصية من أربعة أحوال (احدها) أن يردها قبل موت الموصي فلا يصح الرد لان الوصية لم تقع بعد أشبه رد المبيع قبل إيجاب البيع ولانه ليس بمحل للقبول فلا يكون محلا للردكما قبل الوصية (الثاني) أن يردها بعد الموت وقبل القبول فيضح الرد وتبطل الوصية لا نعلم فيه خلافا لانه أسقط حقه في حال يملك قبوله وأخذه فأشبه عفو الشفيع عن الشفعة بعد البيع (الثالث) أن يرد بعد القبول والقبض فلا يصح الرد لان ملك قد استقر عليه فاشبه رده لسائر ملكه الا أن يرضى الورثة بذلك فتكون هبة منه لهم تفتقر إلى شروط الهبة (الرابع) أن يرد بعد القبول وان كان الموصى به مكيلا أو موزونا صح الرد لانه لا يستقر ملك عليه قبل قبضه فأشبه رده قبل القبول وان كان الموصى به مكيلا أو موزونا صح الرد لانه لا يستقر ملك عليه قبل قبضه فأشبه رده قبل القبول وان كان الموصى به مكيلا أو موزونا صح الرد لانه لا يستقر عليه فهو عليه قبل قبضه فأشبه رده قبل القبول وان كان غير ذلك لم يصح لان ملك قد استقر عليه فهو كلقبوض ويحتمل أن يصح الرد بناء على أن القبض معتبر فيه، ولاصحاب الشافعي في هذه الحال وجهان كالمقبوض ويحتمل أن يصح الرد بناء على أن القبض معتبر فيه، ولاصحاب الشافعي في هذه الحال وجهان

احمد فيمن وصي وصية أن مات من مرضه هذا أو من سفره هذا ولم يغير وصيته تم مات بعد ذلك فليس له وصية ، وبهذا قال الحسن والثوري والشانعي وابو ثور وأصحاب الرأي ، وقال مالك أن قال قولا ولم يكتب كتابا فهو كذاك، وإن كتب كتابا ثم صح من مرضه وأقر السكتاب فوصيته محالما مالم ينقضها

ولنا أنها وصية بشرط لم يوجد شرطها فيطلت كما لو لم يكتب كتابا او كا لو وصي لقوم فمانوا قبله ولانه قيد وصيته بقيد فلا يتعداه كا ذكرنا ، وان قال لاحد عبدية أنت حر بعد موتي ، وقال للآخر أنت حر إن مت في مرضى هذا فمات في مرضه فالعبدان سواء فيالندبير ، وان رأ من مرضه ذاك بطل تدبير المفيد وبقي تدبير المطلق محالاء ولووصي لرجل بثلثه وقال ان مت قبلي فهو لعمر و صحت وصيته على حسب ماشرطه له وكذلك في سائر الشر وطفان النبي مَشَيَّلَةٌ قال ﴿ الْمُسْلُمُونَ عَلَى شروطهم ﴾ ﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا أوصى له بسهم من ماله أعطى السدس وعن أبي عبدالله رحمه الله رواية أخرى يعطى سهما مما تصح منه الدريضة)

اختلفت الروايةعن أحمد رحمه الله فيما أوصي بسهم فروي عنه أن للموصى له السدس وروي ذلك عن على وابن مسمود رضى الله عنهما وبه قال الحسن واياس بن معاوية والثوري ، والرُّواية الثانية أنه بعطى سها مما نصح منه الفريضة فينظر كم سها صحت منه الفريضة ويزاد عليها مثل سهم من سهامها للموصى له وهذا قول شريح قال ترفع السيام فيكون الموصى له سهم قال القاضي هذا مالميزد

(أحدهما) يصح الرد في الجميع فلا فرق بين المـكيل والموزون وغيرهما وهو المنصوصعن الشافعي لانهم لما ملكوا الرد من غير قبول ملكوا الرد من غير قبض ولان ملك الوصي لم يستقر عليه قبل القبض فصح رده كما قبل القبول(والثاني) لا يصح الرد لان الملك محصل بالقبول من غير قبض

(فصل) وكل موضع صح الرد فيه فان الوصية تبطل بالرد ويرجع الموصى به الى التركة فيكون الجميع للوارث لان الاصل ثبوت الحق لهم وإنما خرج بالوصية فاذا بطلت رجع إلى ماكأن عليه كان الوصية لم توجد ولو عين بالرد واحداً فقصد تخصيصه بالمردود لم يكن له ذلك وكان لجميمهم لان رده امتناع من عملك فبقي على ما كان عليه و لا نه لا علك دفعه إلى أجنى فإعلك دفعه إلى و ارث بخصه به. وكل موضع امتنع الرد لاستقرار ملك عليه فله أن يخص به بمضالور ثةلانه ابتداء هبة ولانه علك دفعه الى أجنى فملك دمه إلى الوارث فلو قال رددت هذه الوصية لفلان قيل له ما أردت بقولك لفلان وقان قال أردت عليكه إياها وتخصيصه بها فقبلها اختص بها وان قال أردت ردها إلى جميعهم ليرضى فلان عادت إلى الجميع إذا قبلوها فان قبلها بعضهم دون بعض فمن قبل حصته منها

(فصل) ويحصل الرد بقوله رددت الوصية وقوله ما أفيلها وما أدي هذا المعني قال أحمد إذا

على السدس قان زاد السهم على السدس فله السدس لأنه متحقق . وجه ذلك أن قوله سها ينبغي أن ينصرف الى سهام فربضته لان وصيته منها فينصرف السهم اليها فكان واحداً من سهامها كا لو قال : فريضتي كذا وكذا سهما لك منها سهم ، وقال الخلال وصاحبه أقل سها من سهام الورثة لان احمد قال في رواية أبي طالب والاثرم اذا أوصى له بسهم من ماله بعطى سها من الفريضة قيل له نصيب رجل أو نصيب امرأة اقال أقل ما يكون من السهام قال القاضي مالم يزدعلى السدس وهذا قول أبي حنيفة وقال صاحباه الا أن يزيد على الثلث فيكون له الثلث، ووجه هذا القول أن سهام الورثة انصباؤهم فيكون له أقلها لانه اليقين قان زاد على السدس دفع اليه السدس لانه أقل سهم برثه ذوقر ابة ، وقال أبو ثور يعطى سها من أربعة وعشر بن لانها أكثر أصول الفرائض قالسهم منها أقل السهام ، وقال الشافعي وابن المنذر يعطيه الورثة ماشاء ولان ذلك يقع عليه اسم السهم فأشبه ما لو أوصى له مجزء أو حظ ، وقال عطاء وعكرمة لاشي، له

ولنا ماروى ابن مسعود أن رجلا أوصى لرجل بسهم من المال فأعطاه النبي وَاللَّهُ السدس ولان السهم في كلام العرب السدس فتنصرف الوصية السهم في كلام العرب السدس فتنصرف الوصية اليه كا لو لفظ به ولانه قول على وابن مسعود ولا مخالف لها في الصحابة ولان السدس أقل سهم مفروض برثه ذو قرابة فتنصرف الوصية البه . اذا ثبت هذا فان السدس الذي بستحقه الموصى له يكون عنولة سدس مفروض فان كانت المسئلة كاملة الفروض أعيلت به ، وان كانت عائلة زاد عولها به ، وان

وصى لرجل بألف فقال لا أقبلها فهي لورثة الموصى له

(مسئلة) (وان مات بعده وقبل الرد والقبول قام وارثه مقامه ذكره الخرقي وقال القاضي يبطل على قياس قوله) إذا مات الموصى له بعد موت الموصى وقبل الرد والقبول قام وارثه مقامه في القبول والردكذلك ذكره الخرقي لانه حق يثبت للهوروث فثبت للوارث بعد موته لقوله عليه الصلاة والسلام « من ترك حقاً فلورثته » وكخيار الرد بالعيب وقال أبو عبدالله بن حامد تبطل الوصية لانه عقد يفتقر إلى القبول فاذا مات من له القبول قبل القبول بطل العقد كالهبة قال الفاضي هو قياس المذهب لانه خيار لا يعتاض عنه فبطل كخيار الحجاس والشرط وخيار الاخذ بالشفعة ، وقال أصحاب الرأي تمزم الوصية في حق الوارث وتدخل في ملكه حكماً بغير قبول لان الوصية قد لزمت من جهة الموصى له فاذا مات بطل خياره ودخل في ملكه كا لو اشترى شيئاً على أن الحيار له فات بعد انقضائه

ولناعلى ان الوصية لا تبطل بموت الوصي أنها عقد لازم من أحد الطرفين فلم يبطل بموت من له الخيار كمقد الرهن والبيع إذا شرط فيه الخيار لاحدهما ولانه عقد لا يبطل بموت الموجب له فلا يبطل

كان فيهارد او كانوا عصبة أعطى سدسا كاللاة ال احدثي رواية ابن منصور وحرب اذا أوصى الرجل بسهم من ماله يعظى السدس الآأن تعول الفريضة فيعطى سهما معالعول فكان معنى الوصية أرصيت اك بسهم من يرث السدس فلو أوصى له بسهم في مسئلة فيها زوج وأخت كان له السبع كما لو كان معما جدة على الروايات الثلاث ، وكذلك لوكان في المسئلة أمو ثلاث أخوات متمرقات قان كان معهم زوج فالممثلة من تسعة وللموصى له العشر على الروايات الثلاث، وإن كان الورثة ثلاث أخوات متفرقات و تعول إــدس آخر فتصبر من سبعة عشر ، وكذلك على قول ألخلال لأن أقل سهام الورثة سدس ، وعلى الرواية الاخرى يكون الرمبي سهم واحد يزادعلى خسة عشر فتصير ستة عشر وانكانوا زوجة وأبوبن وابنا فالفريضة من أربعة وعشرين وتعول بالسدس الموصى به الى ثمانية وعشرين وعلى الرواية النانية يزاد عليها سهم واحد المرصى له فتكون من خمسة وعشرين وعلى قول الخلال يزاد عليها مثل سهم الزوجة فتكون من سبعة وعشرين، وإن كانوا خمسة بنين فلاوصى السدس كالملا وتصح من ستة على الروايات الثلاث فان كان معهم زوجة صحت الفريضة من أربعين فنزبد عليها سهماً الوصى على احدى الروايات تصير احداً واربعين وعلى قول الحلال نزيد مثل نصيب الزوجة فتصير خمسة وأربعين وعلى الرواية الاولى نزد عليها مثل سدسها ولا سدس لها فنضربها في ستة ثم نزيد عليها سدسها تكن ماثنين وتمانين الوصى أربعون والزوجة ثلاثون والحكل ابن اثنان واربعون ولو خلف أبوين وابنين وأرصى لرجل بسدس ماله ولا خر بـهم جمات ذا السهم كالام وأعطيت صاحب السدس سدسا كاملا وقسمت الباقي بين الورثه والموصى له على سبعة فتصح من اثنين وأربعين

بموت الآخر كالذي ذكرنا، ويفارق الهبة والبيع قبل القبول من الوجهين الذين ذكرناهما وهو أنه حائز من الطرفين ويبطل بموت الموجب له ولا يصح قياسه على الخيارات لان ثم يبطل الحيار وبلزم المقد فنظيره في مسئلنا قول أصحاب الرأي

ولنا على إبطال قولهم أنه عقد يفتقر إلى قبول المتملك فلم يلزم قبل القبول كالبيح والهبة إذا ثبت هذا فان الوارث يقوم مقام الموصي له في الرد والقبول لان كل حق مات عنه المستحق فلم ببطل بالموت قام الوارث فيه مقامه فان رد الوارث الوصية بطلت وان قبام الحت وان كان الوارث جماعة اعتبر القبول والرد من جميعهم فان رد بعضهم وقبل بعض ثبت الملك لمن قبل في حصته وبطلت الوصية في حقمن رد فان كان منهم من ليس له التعرف قام وليه مقامه في ذلك وليس له أن يفعل إلا ماللمولي عليه فيه الحظ فان فعل غيره لم يصح ، فاذا كان الحظ في قبولها لم يصح الرد وكان له قبولها بعد ذلك وان كان الحظ في ردها لم يصح قبوله لها لان الولي لا يملك النصرف في حق المولي عليه بغير ماله الحظ فيه فلو وصى لصبي بذي رحم يعتق علمك له وكان على الصبي ضرر في ذلك بان تلزمه نفقة الموصى به الكونه فقيراً لا كسب له والمولي عليه موسر لم يكن له قبول الوصية وان لم يكن عليه ضرر الكون

لصاحب السدس سبعة والصاحب السهم خمسة على الروايات الثلاث، وبحتمل أن يعطى ذو السهم السبع كالملا كانه أوصى له من غير وصية أخرى فيكون له ستة ويبقى تسعة وعشرون علىسنة لاتنقسم فنضربها في اثنين وأربعين تكن ماثنين وأثنين وخمسين

(نصل) وإن أوصى بجز. أوحظ أونصيب أو شي. من ماله أعطاه الورثة ماشا. ولاأعلم فيهخلافا وبه قال أبو حنيفة والشافعي وابن المنذر وغيرهم لان كل شيء جز. ونصيب وحظ وشي. وكذلك ان قال أعطوا فلانا من مالي أو ارزقوه لان ذلك لاحد له في اللغة ولا في شرع فكان على اطلاقه

ومسئلة عال (وأذا أوصى له بمثل نصيب أحد ورثته ولم يسمه كان له مثل مألا أقلهم نصيباً كأن أوصى له بمثل نصيب أحد ورثته وهم ابن واربع زوجات فتكون صحيحة من اثنين وثلاثين سهما للزوجات النمن وهو اربعة وما بقي فللابن فزد في سهام الفريضة مثل حظ امرأة من نسائه فتصير الفريضة من ثلاثة وثلاثين سهما للموصى له سهم ولكل امرأة سهم وما بقى فللابن)

وجملة ذلك أنه اذا أوصى بمثل نصيب أحد ورثته غير مسمى فان كان الررثة يتساوون في الميراث كالبنين فله مثل نصيب أحدهم مزاداً على الفريضة ويجعل كواحد منهم زاد فيهم عران كانوا يتفاضلون كسئلة الخرقي فله مثل نصيب أقلهم ميراناً يزاد على فريضتهم وان أوصى بنصيب وارث

الموصى به ذا كسب أو لكون المولي عليه فقيراً لا تلزمه نفقته تمين القبول\لان في ذلك نفعاً للمولي عليه المتق قرابته من غير ضرر يعود عليه فتمين ذلك والله آعلم

(مسئلة) (وان قبلها بعدالموت ثبت الملك حين القبول في الصحيح من المذهب) وهوقول مالك وأهل العراق وروي عن الشافعي وفيه وجه آخر ذكره أبو الحطاب أنه إذا قبل تبينا أن الملك ثبت حين موت الموصي وهو ظاهر مذهب الشافعي لان ما وجب انتقاله بالقبول وجب انتقاله من جهة الموجب عند الايجاب كالمبة والبيع ولانه لا يجوز أن يثبت الملك فيه للوارث لان الله تعالى قال (من بعد وصية يوصي بها أودين) والارث بعد الوصية ولا يبقى للميت لانه صار جماداً لا يملك شيئاً وللشاقعي قول ثالث غير مشهور أن الوصية علك بالموت ويحكم بذلك قبل القبول لما ذكرنا

ولنا أنه عليك عين لمعين يفتقر الى القبول فلم يسبق الملك القبول كسائر العقود ولان القبول من عام السبب والحسم لا يتقدم سببه ولان القبول لا يخلو من أن يكون شرطاً أو جزءاً من السبب والحسم لا يتقدم سببه ولا شرطه ولان الملك في الماضي لا مجوز تعليقه بشرط مستقبل، فان قيل فلو قال لامرأته انت طالق قبل موتي بشهر ثم مات تهينا وقوع الطلاق قبل موته بشهر، قلنا ليس هذا شرطاً في وقوع الطلاق وانما نتبين الوقت الذي يقع فيه الطلاق ولو قال إذا مت فأنت طالق قبله شهر

معين فله مثل نصيبه مزادا على الفريضة وهذا قول الجهور وبه قال أبو حنيمة والشانعي ، وقال مالك وابن أبي اليلي وزفر وداود يعطي مثل نصيب المبين أو مثل نصيب أحدهم إذا كانوا يتسادون من أصل المال غير مزيد ويقسم البرق بين الورثة لان نصيب الوارث قبل الوصية من أصل المال فلو أوصى ؟ يل نصب أبنه وله أبن واحد فالوصية بجميع المال وأن كان لدابنان فالوصية بالنصف وأن كانوا ثلاثة فالوصية باثراث ، وقال مالك إن كانوا يتفاضلون نظر الى عددهم فاعطي سهما من عددهم لانه لا يمكن اعتبارأ نصبائهم لتذاضلهم فاعتبر عدد راوسهم

وآيا أن يعمل وارثه املا وقاعدة حمل عليه نصيب الموصى له وجعله مثلا له وهذا يقتضي أن لايزاد أحدهما على صاحبه، ومتى أعطى من أصل المال فما أعطى مثل نصيبه ولاحصلت له الله-وية والعبارة تقتضي التسرية وإنما جعل له مثل أقلهم نصيبا لانهالية بن ومازاد فمشكوك فيه الملائميت مع الشك وقوله يعطي سهما من عددهم خلاف ما فتضيه الفظ الموصي فان هذا ايس بنصيب لأحد ورثته ولفظه الما اقتضى نصيب أحدمم وتماضلهم لاينع كون نصبب الاقل نصيب أحدهم فيصرفه الى الوصي لفول الموصّي وعملا بمقتضى وصيته وذلك أولى من اختراع شي. لا يقتضيه قول المرصي أصلا، وقوله تعذر العمل بقول المرصي غير صحيح نانه أمكن العمل به بما قلناه ثم لو تمذر العمل به لما جاز أن يوجب في ما احمًا لم يأذن فيه ولم يأمر به، وقد مال الخرقي في هذه المسئلة بما أعني عن تدثيلها ولوقال أوصيت ببثل نصيب أنلهم ميراثا كان كالو أطاق وكان ذلك تأكيد اوإن قال أوصيت يمثل نصيب اكثرهم بيراثافله ذلك مضافًا الى المسئلة فيكرن له في مسئلة الحرقي النية وعشرون تضم الى الفريضة فيكون الجيم ستين سهما

بشهر لم يصح، وأما انتقاله من جهة الموجب في سائر المقود فانه لا ينتقل الا بعد القبول فهو كمسئلنا غير ان ما بين الايجاب والقبول ثم يسير لا يظهر له أثر بخلاف مسئنتها، قولهم أن اللك لا يثبت للوارث ممنوع فان الملك ينتقل الى الوارث محكم الاصل الا أن يمنع منه مانع فأما قول الله تعالى (من بعد وصية بوصي يها أو دين) قلنا المراد به الوصية المقبولة بدليل أنه لو لم يقبل لكان ملكا للوارثوقبل قبولها فليست مقبولة ويحتمل أن يكون المراد بقوله (فلكم الربع من بعد وصية يوصي بها) أي لكم ذلك مستقر ولا يمنع هذا ثبوت الملك غير مستقر ولهذا لا يمنع الدين ثبوت الملك فيالتركة وهو آكد من الوصية وان سلمنا أن الملك لا يبقى للوارث قانه يبقى ملكا للميت كما اذاكان عليه دين ، وقولهم لا يبقى له ملك ممنوع فاله يبقى ماكم فيا محتاج اليه من مؤلة تجهيزه ودفنه وقضاء ديونه ويجوز أن يتجدد له ملك في ديته اذا قتــل وفيما اذا نصب شبكة فوقع فيها صيد بعد موته بحيث تقضى ديونه وننفذ وصاياه ويجهز ان كان قبل تجهره فهذ يبقى على ملكه لنعذر انتفاله الى الوارث من أجل الوصيــة وامتناع انتقاله الى الوصي قبل تمام السبب فان رد الموصى له أو قبــل انتقل حينئذ فان قانا بالاول وانه يُنتقل الى الوارث فأنه يثبت له الملك على وجه لا يفيد اباحة التصرف كثبوته في العين المرهونة (فصل) وإن أوصى بنصيب وارث ففيها وجهان (أحدها) صح الوصية ويكون ذلك كالوصية به بنل فصيه وهذا قول مالك واهل المدينة والؤوي وأهل البصرة وابن أبي ابلى وزفر ودارد . والوجه الثاني لاتصح الوصية وهو الذي ذكره القاضي وهو قول أصحاب الشافعي وأبي حنيفة وصاحبه لانه أرصى بما هو حق الابن فلم يصح كالو قال بدار ابني. أو بما يأخذه ابني . وجا الاول أنه أمكن تصحبح وصيته بحمل لفظه على مجازه فصح كالو طلق بافظ الكناية أو أعنق وبيان امكن التصحبح أنه أمكن تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه أي بال نصيب وارثي ، ولأنه لو أوصى بجميم ماله صح وإن تضمن ذلك الوصية بنصيب ورائه كلهم

(فصل) وإن قال أوصيت قك بضعف نصيب ابني فله مثلا نصيبه وبهذا قال الشاني وقال أبو عبيد القاسم بن سلام الضعف المثل واستدل بقول الله تعالى (يضاعف لها العذاب ضعفين) أي مثلين وقوله (فا تت أكاما ضعفين) أي مثلين واذا كان الضعفان مثلين قالواحد مثل

ولنا أن الضمف مثلان بدايل قوله تعالى (لأ ذقناك ضعف الحياة وض ضالمات) وقال (قاوانك للم جزا. الضعف بما عملوا – وقال – وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله قارلنك هم المضعفون) وبروى عن عمر أنه أض ف الزكاة على نصارى بني تفلب فكان يأخذ من الماثنين عشرة وقال لحذيفة وعمان بن حنيف لملكما حملها الارض مالا تطبق فقال عمان لوأضعفت عابها لااحتمات قال الازهري الضعف المشهل في الموقف وأما قوله ان الضعفين المثلين فقد روى ابن الانباري عن هشام بن معاوية النحوي قال: العرب تتكلم بالضعف مثنى فتقول إن أعطيتي درهما المك ضعفاه أي مثلاه وافراده

فلو باع الموصى به أو رهنه او أعتقه أو تصرف بغير ذلك لم ينفذ شيء من تصرفاته واو كان الوارث ابنا للموصي به مثلأن علك امرأة زوجها الذي لها منه ابن فتوصى به لاجنبي فاذا ماتت التقل الملك فيه الى ابنه حين القبول ولا يعتق عليه

﴿ مسالة ﴾ (فما حصل من كسب أو عاء منفصل في الموصى به بمدموت الموصي وقبــل القبول كالولد والنَّرة والــكسب فهو للورثة على الوجه الاول)

لأنه ملكهم فانكان متصلا تبعها لانه يتبع في المقود والفسوخ

﴿ مسئلة ﴾ (وان كانت الوصية بأمة فوعنتها الوارث قبل القبول فأولدها صارِت أم ولدُلهوولدها حَرَ لانه وطثها في ملـكه)

وعليه قيمتها للوصي اذا قبلها لانه فوتها عليه ولا مهر عايه ولا تلزمه قيمة الوالد لذلك ، قان قيل فكف قضيتم بعنقها ههذا وهي لا تنتق باعناقه ? قلنا الاستيلاد أقوى ولذلك يصح من المجنون والراهن والاب والشريك المعسر وان لم ينفذ اعتاقهم ، وعلى الوجه الآخر يكون ولده رقيقا والامة باقية على الرق قان وطاهما الموصى له قبل ذلك كان قبولا لها ويثبت الملك له به لانه لا يجوز الا في الملك

لا بأس به الا أن التثنية أحسن يعني أن المفرد والمثنى في هذا بمعنى واحد ، قال أبوعبيدة معمر بن المثنى ضعف الشيء هو منسله وضعفاه هو مشسلاه وثلاثة أضعافه ثلاثة أمثاله وعلى هذا

(فصل) وإن قال أوصبت لك بضوني نصيب ابني فله مثلا نصيه ، وإن قال ثلاثة أضعافه فله ثلاثة أمثاله هذا الصحيح مندي وهو قول أبي عبيد ، وقال أصحابنا إن أوصى بضعفيا فله ثلاثة أمثاله وإن وصى بثلاثة أضعافه فله أربعة أمثاله ، واحتجوا بقول أبي عبيدة وقد ذكرناه ، وقال أبو ثور ضعفاه أربعة أمثاله وثلاثة أضعافه ستة أمثاله لانه قد ثبت بقول أبي عبيدة وقد ذكرناه ، وقال أبو ثور ضعفاه أربعة أمثاله وثلاثة أضعافه ستة أمثاله لانه قد ثبت أن ضعف الشيء مثلاه فتثنيته مثلاه فرده كسائر الامهاء

ولنا قول الله تمالى (فا تت أكام ضعفين) قال عكرمة تحمل في كل عام مرتين ، وقال عطاء أغرت في سنة .ثل ثمرة غيرها منتين ولا خلاف بين المفسر بن فيما علمت في تفسير قوله تعالى ا بضاءف له العذاب ضعفين) أن المراد به مرتين ، وقد دل عليه قوله تعالى (نؤتها أجرها مرتين) ومحال أن يجمل أجرها على العمل الصالح مرتين وعذابها على العمل الفاحش ثلاث مرات قان الله تعالى أغاريد تضعيف الحسنات على السيئات وهذا هو المعهود من كرمه وفضله ، وأما قول أبي عبيدة فخاافه فيمه غيره وأنكروا قوله . قال ابن عرفة لاأحب قول أبي عبيدة في (يضاعف لها المذاب ضعفين)لان الله تعالى قال في آية أخرى ، نؤتها أجرها مرتين) فأعلم أن لها من هذا حظين ومن هذا حظين

وقد نقل معادية بن هشام النحوي عن العرب أنهم ينطقون بالضعف ، في و فرداً بمعنى و احد وموافقة العرب على لسائهم ،م مادل عليه كلام الله تعالى العريز رقول المفسر بن من التابعين وغيرهم

فاقدامه عليه دليل على اختياره الملك فأشبه ما لو وطيء من له الرجعة زوجته الرجعية أووطيء من له الحيار في البيم الامة الميعة أووطيء من له خيار فسخ النكاح امرأته

[﴿] سَالَةَ ﴾ (وان وصى له بزوجته فأولدها بعد موت الموصي وقبل القبول فولده رقبق الوارث) وعلى الوجه الاخر يكون حر الاصل ولا ولاه عليه وأمه أم ولد لانها علقت منه مجر في ملمك ﴿ مَسَالَةَ ﴾ (وان وصى له بأيه فات قبل القبول فقبل أبنه عنق الموصى به ولم يرتشيئا)

و جملة ذلك أنه اذا وصى له بأيه فات الموصى له بعد موت الموصي وقبل الرد والقبول فلوارثه قبولها على قول الحرقي وهو الصحيح ان شاء الله تعالى فان قبلها ابنه صح وعتق عليه الحجد ولم يرث من ابنه شيئاً لان حريت إعما حدثت حدين القبول بعد ان صار الميراث لفديره وعلى الوجه الآخر تثبت حريت من حين موت الموصي ويرث من ابنه السدس وقال بعض أصحاب الشافعي لا يرث أيضا لانه لو ورث لاعتبر قبوله ولا مجوز اعتبار قبوله قبل الحركم محريته واذا لم مجز اعتباره لم يعتق فيؤدي توريثه الى ابطال توريثه وهذا فاسد فا له لو أقر جميم الورثة بمشارك لهم في الميراث ثبت نسبه وورث مع أنه بخرج المقرون به عن كوبهم جميع الورثة ومن

٢٥٤ الوصية لرجل ثلث ولآخر بربع ولآخر بخمس ولآخر بمثل وصية أحدهم (المغنى والشرح الكبير)

أولى من قول أبي عبيدة المحالف لذلك كله مع مخالفة القياس ، ونسبة الحطأ اليه أولى من تخطئة ماذكر ناه وأما قول أبي ثور فظاهر الفساد لما فيه من مخالفة الكتاب والعرب وأهل العربية ولا يجوز الله كالمجوزة القياس المحالف للنقل فقد يشذ من العربية كلمات تؤخذ نقلا بغير قياس والله أعلم

(فصل) وإن رصى بثل نصيب من لا نصيب له مثل أن يوصي بنصيب ابنه و هو ممن لايرث لكونه رقيقا أو مخالما لدينه أو بنصيب أخيه وهو محجوب عن ميراثه فلا شي، قلموصى له لانه لا نصيب له فيه لاشيء له

(فصل) وإن أوصى لرجل بثلث ولآخر بربم ولآخر بخمس ولآخر ؛ يل وصدية أحدهم فله الجنس ، وإن وصى لرجل بعثمرة ولآخر بسنة ولآخر بأربعة ولآخر بنيل وصية أحدهم فله أربعة لانها اليقين ، وإن قال الملاز شريكهم فله خمس ماليكل واحد منهم ، وإن وصى لأحده عائمة ولآخر بدار ولآخر بعبد ثم قال فلان شريكهم فله صف ماليكل واحد منهم ذكرها الخبري لانه ههنا يشارك بدار ولآخر بعبد ثم قال فلان شريكهم فله صف ماليكل واحد منهم ذكرها الخبري لانه ههنا يشارك كل واحد منهم منفرداً والشركة القنصي القدوية فلهذا كان له النصف مخلاف الاوليين فانهم كامهم مشتركون ، وقال ابن القاسم له الربع في الجمع

(فصل) ولو أوصى ؟: لل نصيب وارث لو كان نقد در الوارث موجوداً وانظر مالموصى له الربع ولو له مع عدمه فان خلف ابنين واوصى بمثل نصيب ثالث الماموصى له الربع ولو وصى بمثل نصيب خامس لو كان الله وصى بمثل نصيب خامس لو كان الله وصى اله السدس وعلى هذا ابداً ولوخلات زوجا واوصت

فروع ذلك أنه لو مات الموصى له فقبل وارثه لئبت الملك للوارث القابل ابتداء من جهة الموصي لا من جهة موروثه ولم يثبت للموصى له شيء فحينئذ لا تنضى ديونه ولا تنفذ وصاياه ولا يمتق من يعتق على الوارث عتق عليه وكان ولاؤه له دون الموصى له وعلى الوجه الاخر نتين أن الملك كان ثابتاً للموصى له وان انتفل منه الى وارثه فتنعكس هذه الاحكام فتقضى ديونه وتنفذ وصاياه ويعتق من يعتق عليه وله ولاؤه نختص به الذكور من ورثته ومحتمل أن يثبت الملك من حين الموت فتنعكس هذه الاحكام وقد ذكر ناه

(فصل) وتصح الوصية مطلقة ومقيدة فالمطلقة أن يقول ازمت فثافي للماكين أو لزيد والقيدة أن يقول ان مت في مرضي هذا أو في هذه البلدة أو في سفري هذا فنافي للمساكين فان برأ من مرضه أو قدم من سفره أو خرج من البلدة ثم مات بطلت الوصية المقيدة دون المطلقة قال أحمد فيمن وصي وصية ان مات مرض مرضه هذا أو من سفره هذا ولم يغير وصيته ثم مات بعد ذلك فليس له وصي قد وجذا قال الحسن والنوري والشافعي وأبو نور وأصحل الرأي وقال ما كان قال قولا ولم يكتب كتاباً فهو كذلك وان كتب كتاباً ثم صح من مرضه وأقر الكتاب فالوصية بجالها ما لم ينقضها.

بمثل نسيب ام لوكانت فللموصى له الحس لان للام الربع او كانت فيجمل آه سعما مضافا الى اربعة يكن خمسا فقس على هذا

﴿مسئلة ﴾ قال (واذاخلف ثلاثة بنين واوصى لآخر بمثل نصيب أحدهم كان الموصى له الربم)

هذا قول اكثر اهل الدلم منهم الشعبي والنخبي والثموري والشانعي واصحاب الرأي وعند مالك وموافقيه الموصى له الثات والباقي بين الابنين وتصح من تسمة وقددالما على فساده ولو خلف ابنسا واحداً واوصى نثل نصيبه الماءوصى له النصف في حال الاجازة والثاث في حال الرجازة جبم المال

(فصل) فانخلف بنا واوصى بمثل نصيبها فالحكم فيها كالحسكم فيا لو كان ابنا عند من برى الرد لانها تأخذ المال كله بالفرض والرد، ومن لا يرى الرد يقتضي قوله ان يكون له الماث ولها نصف الباقي وما بقى لبيت المال ويقتضي قول مالك ان المرصى له النصف في حال الاجازة ولها نصف الباقى وما بقي لبيت المال فان خلف ابنتين وارصى بمثل نصيب احداها فهى من ثلاثة عندنا ويقتضي قول من لا يرى الرد أنها من اربعة لبيت المال الربع ولد كل واحد منهم ربعه، ويقتضي قول مالك ان الملث الموصى اله والبنتين ثممًا ما بقى والباقى لبيت المال وتصح من تسعة، فان خاف جدة وحدها واحد منها السبع فقياس قول ان المال بينها نصفين وقياس قول من لا يرى الرد انها من سبعة له كل واحد منها السبع والباقي لبيت المال واحد منها السبع والباقي لبيت المال وقياس قول ما لك ان الدوصى له السدس والحدة سدس ما بحى والباقي لبيت المال فصل) واذا خاف ثلاثة بنين واوصى لللائة بمثل انصبائهم فالمال بينهم على سنة ان اجازوا

ولنا أنها وصية بشرط لم يوجد شرطها فبطلت كما لو لم يكتب كناباً أو كما لو وصي لقوم فما توا قبله ولانه قيد وصيته بقيد فلا تتعداه كما ذكر اه وانقال لاحد عديه أنت حر بعد موتي وقال الآخر أنت حر ان مت من مرضي هذا فمات من مرضه فالعبدان سواه في التدبير وان برأ من مرضه ذلك بطل تدبير المقيد وبتي تدبير المطلق محاله، ولو وصي لرجل بثنته وقال أن مت قبلي فهو لعمرو صحت وصيته على حسب ما شرطه وكذلك سائر النمروط فان النبي والله قال « المسلمون على شروطهم » (فصل قال ضي الله عنه (ومجوز الرجوع في الوصية)

اتفق أهل الدم على أن للدوصي أن يرجم في كلما وصى به وفي بعضه الا الوصية بالاعتاق فقد اختلف فيها فالاكثرن على جواز الرجوع فيها أيضاً روي ذلك عن عمر رضي الله عنه أنه قال يغيير الرجل ما شاء من وصيته وبه قال عطاء وجابر بن زيد والزهري وقتادة ومالك والشائمي وأحمد واسحاق وأبو ثور وقال الشعبي وابن سيرين وابن شبرمة والنخمي بغير ما شاء منها الا العتق لانه اعتاق بعد الموت فلم يملك تغييره كالتدبير

وازر دوا فن تسعة الموصى لهم الثلث ثلاثا والباقي بين البنين على ثلاثة فان اجازوا اواحد وردوا على اثنين فالمردود عليها التسعان القذان كانا لها في حال الرد عليهم ، وفي الجازله وجهان احدها له السدس الذي كان له في حال الاجازة الجديم وهذا قول ابي بوسف وابن شريح فيأخذ السدس والتدمين من مخرجها وهو عمانية عشر يبتى احد عشر بين البنين على ثلاثة لا صحفيضر بعددهم في عمانية عشر تكن اربعة وخمسين المجازله السدس تسعة ولكل واحد من صاحبه سنة ولكل ابن احد عشر (والوجه الثاني ان يضم الجازله الماليين ويقسم الباقي بعد التسعين عليهم وهم اربعة لا تنقسم فتضرب اربعة في تسعة تكن سنة وثلاثين فاز اجاز الورثة بعد ذاك اللخرين اتموا لكل واحد منهم تمام سدس المال فيصير المال بينهم اسداسا على الوجه الاول وعلى الوجه الآخر يضمون ماحصل لهم وهو احد وعشرون من سنة وثلاثين الى ماحصل الما ووقد الماربة ويقد مو المباز احد البنين لهم ورد يصبح فتضرب خمسة في سنة وثلاثين الى ماحصل المائية عشر والذين المباز احد البنين لهم ورد يصبح فتضرب خمسة في سنة وثلاثين تكن مائة رثمانين ومنها تصح ، وان اجاز احد البنين لهم ورد يسمع فتضرب خمسة في سنة وثلاثين الى ماحسل المائية عشر والذين المباز واحد لواحد دفع اليه ثاث المباني بين الموصى لهم على ثلاث المربها في ثلاث المبانية عشر تكن اربعة وخمسين وان اجاز واحد لواحد دفع اليه ثاث الى الهده من الفضل وهو ثلث سهم من ثمانية عشر قاضرها في ثلاث نكن اربعة وخمسين وافة اعلم يده من الفضل وهو ثلث سهم من ثمانية عشر قاضرها في ثلاث نكن اربعة وخمسين وافة اعلم يده من الفضل وهو ثلث سهم من ثمانية عشر قاضرها في ثلاث نكن اربعة وخمسين وافة اعلم يده من الفضل وهو ثلث سهم من ثمانية عشر قاضرها في ثلاث نكن اربعة وخمسين وان واحد من وافق اعلم المهم الم

(فَصَل) واذا رصى لرجل بجزء مقدر ولا خر بدثل نصيب وارث من ورثنه ففيها وجهان (احدهما) يعطى الجزء لصاحبه ويقسم البقي بين الورثة والموصى له كأنه ذلك الوارث ان أجازوا وان ردو اقسمت الثاث بين الوصبين على حسب ماكان لهما في حال الاجازة واثنتان بين الورثة (والوجه الثاني) ان يعطى صاحب النصيب مثل نصيب الوارث كأن لا وصية سواها وهذا قول يحبى بن آدم. مثانه

ولذا أنها وصية فملك الرجوع عنها ولانها عطية تنجز بالموت فجاز له الرجوع عنها قبل تنجيزها كبة ما يفتقر الى القبض قبل قبضه، وأما التدبير فانافيه منم وان سم فان الوصية تفارق التدبير فانه تعليق على شرط فلم يملك تغييره كتعليته على صفة في الحياة

[﴿]مُسْئَلَةٌ ﴾ (فاذا قال قدر جعت في وصيتي أو أبطلتها أو نحو ذلك كفوله غيرتها بطلت)

لانه صريح في الرجوع وان قال في الموصى به هو لورثتي أو في ميراثي فهو رجوع لان ذلك ينافيكونه وصية

[﴿]مُسَائِهَ﴾ ﴿ وَانْ قَالَ مَا أُوصِيتَ بِهِ لَفَلَانَ فَهُو لَفَلَانَ كَانْرَجُوعًا ﴾

وبه قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم فيمه مخالفاً لانه صرح بالرجوع عن الاول بذكره أن ماأوصى به مردود الى الثاني أشبه ما لو قالرجمت عن وصيتي لفلان وأوصيت بها لفلان في مسئلة الهاروان وصى به لاخر ولم يقل ذلك فهو بينها) إذا وصى لا نسان يمين من ماله ثم وصى لا خر بثلثه أو وصى بجميع ماله لرجل ثم وصى به لآخر فهو بينها و ليس ذلك رجوعا أو وصى لرجل بثلثه ثم وصى لا خر بثلثه أو وصى بجميع ماله لرجل ثم وصى به لا خر فهو بينها و ليس ذلك رجوعا

رجل اوسى بنلث ماله لرجل ولا خر بدئل نصيب آحد بنيه وهم ثلاثة فعلىالوجه الاول العموصي له بالثاث الثاث ومابقي بين البنين والوصى على اربعة وتصح من ستة لصاحب الثلث سهمان واللَّخر سَهِم فان ردوافا ثلث بين الوصيبن على ثلاثة والثنثان بين البنين على ثلاث، وتصح من تسعة وعلى الوجه الآخر لصاحب أثث الثاث وللاخر الربع أن أجيزلهما وأن ودعليهما قسمت الثلث بينهما على سبعة والثلثان الورثة ، و نصح من ثلاثة وستين ، وأن كان الجزء بزيد على النائمثل أن أوصى لرجل بالنصف ولا خر بمثل نصيب أحد بنيه ففيها وجه ثالث وهو أن يجمل لصاحب النصيب نصيبه من اششين وهو رهه لان الثنين حق الورثة لا يؤخذ منها شيء إلا باجازتهم ورضام فيكون صاحب النصيب كواحد منهم لانتقص من السدس شيئا إلا باجازته ، فعلى الوجه الاول الصاحب الجزِّء النصف والباتي بين الآخر والبنين على أربعة ، وتصح من عمانية إن أجازوا . وان ردوا قسمت الناث بين الوصيين على خسة والثلثين مين البنين على ثلاثة ، وتصح من خسة وأربعين . وعلى الوجه الثاني لصاحب النصف النصف وللآخر الربع ويقي الربع بين البنين ، وتصح من اثني عشر وان ردوا قائلت بين الوصيمين على ثلاثة وأصح من تسمة ، وعلى الوجه النالث لصاحب النصف النصف واللاخر السدس ويبقى الثلث بين البنين على ثلاثة وتصح من ثمانية عشر، وان ردرا فالثلث بين الوصبين على أربعة وتصح من سنة وثلاثين ، وأن أرصى اصاحب الجرء بالثلثين فعلى الوجه الاول اصاحب النصف ربع الثلث مهم أن أثني عشر إن أجازوا وأن ردوا قسمت الثلث بين الوصيين على تسعة وعلى الوجه الثاني يكون له الربع في حال الاجازة وفي حال الرد يكون الثلث بين الوصيبن على أحد عشر عوعلى الوجة الثالث يكون له السدس في الاجازة رفي الرد يكون الثلث بين الوصيين على خسة ، وإن أوصى

في الوصية الاولى وبه قال ربيعة ومالك والنوري والشافعي واسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي وقال جابر بن زبد والحسن وعطاء وطاوس وداود وصيته للاخير منهما لانه وصى للثانى بما وصى به للاول فكان رجوها كما لو قال ما وصيت به لفلان فهو لفلان ولان انثانية تنافي الاولى فاذا أتى بهاكان رجوعا كما لو قال هذا لورثتي

ولنا أنه وصى بها لهما فاستويا فيها لما لو قال وصيت لكما بهذه العين وما قاسوا عليه صرح فيه بالرجوع عن وصيته للاول وفي مسئلتنا يحتمل أنه قصد التشريك فلم تبطلوصية الآخر بالشك (فصل) أذا وصى بعبد لرجل ثم وصى لآخر بثاثه فهو بينهما أرباعاً وعلى قول الآخرين ينبغي أن يكون للثاني ثلثه كاملا وأن وصى بعبده لاثنين فرد احدهما وصيته فللآخر نصفه وأن وصى لا ثنين بثائي ماله فرد الورثة ذلك ورد أحد الوصبين وصيته فالآخر الثاث كاملا لأنه وصى له به منفرداً وزالت المزاحمة فكمل له كما لو أنفرد به

⁽ فصل) إذا أقر الوارث أن اباه وصى بالثاث لرجل وأقام آخر شاهدين أنه أوصى له بالثلث، قرد الوارث الوصيين وكان الوارث رجلا عدلا وشهد بالوصية حلف سه الموسى له واشتركا في

لرجل بجميع ماله ولآخر بمثل نصيب أحد ورثته فعلى الوجه الاول لا يصح الموصي الآخر شيء في أجازة ولا رد وعلى الثاني يقسم الوصيان المال ينتها على خمسة في الرد وعلى الثائث على خمسة في الرد وعلى الثالث يقتسمان المال على سبمة في الاجازة والثلث على سبمة في الراحان المال على سبمة في الرحانة والثلث على سبمة في الرحانة والرحانة والثلث على سبمة في الرحانة والثلث والرحانة والرحانة والتراحات والتراحات والثلث والرحانة والتراحات والتر

(فصل) وان أوصى لرجل بمثل نصيب وارث ولا خرجر مما بقي من المال ففيها أيصا اللائه أوجه (احدها) أن بعطى صاحب النصف مثل نصيب الوارث إذا لم يكن ثم وصية الجرى (والثاني) أن يعطى مثل نصيبه بعد أخذ صاحب الجزء وصيته وعلى يعطى مثل نصيبه بعد أخذ صاحب الجزء وصيته وعلى هذا الوجه يدخلها الدور وعليه النفريع : ومثاله رجل خلف ثلاثة بنين وصى بمثل نصيب أحدهم ولا خر بنصف ، في المال فعلى الوجه الاول الصاحب النصف الربي واللآخر نصف الباقي وما بقي البنين وتصح من منة وثلاثين ولا تفريع على هذين من ثماية وعلى الثاني له السدس واللآخر نصف الباقي وتصح من سنة وثلاثين ولا تفريع على هذين الوجهين لوضوحها ، وأما على الثانث فيدخلها الدور واهماها طرق (أحدها) أن تأخذ مخرج النصف فقد قط منه سها ببتى سهم فهو النصيب ثم نزيد على عدد البنين واحداً تصير أربعة فتفر بها في الخرج تكن سبعة ثمن أبنية تنقصها سهم (طريق آخر) أن زيد على مهام البنين نصف سهم وتضربها في الخرج نكن سبعة ثران ولكل أن سعى المكرس أن تأخذ سهام البنين وهي ثلاثة نتقرل هي بقية مال ذهب نصفه فاذا (طوق ثاث) ويسمى المكرس أن تأخذ سهام البنين وهي ثلاثة نتقرل هي بقية مال ذهب نصفه فاذا وتصبها وتدفع المنه فاذا وتصبها وتدفع الملك فرد عليه مثله ثم ذد عليها مثل سهم ابن تكن سبعة (طريق رابم) أن تجمل المال سهمين وتصبها وتدفع النبين يعدل ثبن يعدل أبل سبعين وتدفع النبين يعدل ثبن يعدل ألمال عله سبعة وتصبها وتدفع النبين يعدل ثبن علم المال كله سبعة وتوسيها وتدفع النصيب المى صاحبه والى الآخر سها يقى سهم البنين يعدل ثبة فالمال كله سبعة وتصبها وتدفع النصيب المى صاحبه والى الآخر سها يقى سهم البنين يعدل ثبة فالمال كله سبعة .

الثلث ، وبهذا قال أبو ثور ، وهو قياس قول الشافي ، وقال أصحاب الرأي لا يشاركه المقر له بناء منهم على أن الشاهد والعين ايس بحجة شرعية ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين رواه مسلم ، وان كان المقر ليس بمدل أو كان امرأة قاللث لمن شهدت له البينة ، لان وصيته ثابتة ولم تثبت وصية الآخر وإن لم يكن لواحد منها بينة فأقر الوارث أنه أقر اله أبر المائات أو بهذا المبد ، أو أقر لآخر به بكلام متصل فالمقر به بينها ، وبهدذا قال أبو ثور وأصحاب الرأي ، ولا نهلم فيه مخالفاً وإن أقر به لواحد ثم أقر به لآخر في مجاس آخر لم يقبل إقراره لابه ثبت الأول باقراره فلا يقبل قوله فيما ينقص به حق الاول إلا أن يكون عدلا فيشهد بذلك و يحلف معه المقر له فيشاركه كما لو ثبت للأول ببينة ، وإن أقر لذاني في المجاس بكلام منفصل نفيه وجهان (أحدهما) لا يقبل لأن حق الأول ثبت في الجلس فأشبه مالو أقر له في مجلس آخر (والناني) يقبل لأن المجلس المواحدة .

[﴿] مَسْئَلَةً ﴾ ﴿ وَإِنْ بَاعِهِ أَوْ وَهُذِهِ أَوْ رَهُمْهُ كَانَ رَجُوعًا ﴾

إذا وهب الموصى به أو تصدق به أو أكله أو أطعمه أو أتلفه أو كان ثوبا ففصله ولبسه

وبالجبر تأخذ مالا فتلقيمنه نصيبا ببقى مال إلا نصيبا وتدفع نصف الباقيا الوصى الآخر يبقى نصف مال الا نصف نصيب يعدل ثلاثة أنصباء فاجبره بنصف نصيب وزده على الثلاثة يبقى نصفا كاملا يعدل ثلاثة ونصفا فالمال كله سبعة

(فصل) قان كانت الوصية الثانية بنصف ما يبقى من النلث أخذت مخرج النصف والناث وهو ستة نقصت منها واحداً ببتى خمسة فعي النصيب ثم تزيد واحداً على سهام البنين وتضربها في الحرج تكن أربعة وعشرين تنقصها ثلاثة يبقى أحدو عشرون فهو المال فتدفع إلى صاحب النصيب خمسة يبقى وناللث النان تدفع ونها الى الرصي الآخر يبقى خمسة عشر اكل ابن خمسة وبالطريق الثاني تزيد على سهام البنين نصفاو تضربها في الاولى قاذا بلغت سبعة البنين نصفاو تضربها في الاثناء أحدى وعشرين والثالث تعمل كاعمات في الاولى قاذا بلغت سبعة ضربتها في ثلاثة من أجل أن الوصية الثانية بنصف النلث وبالرابع تجعل النلث سهمين ونصيبا تدفع فلا النين النصيب الى صاحبه والى الآخر سهما يبقى من المال خمسة أسهم ونصيبان تدفع نصيبين الى ابنين نصيباً وتدفع الى الآخر نصف باتى الثلث يبقى من المال خمسة أسداسه الا نصف نصيب أجبره بنصف نصيب وزده على سهام البنين بصير ثلائة و نصفا تعدل خمسة أسداس أتماب وحول يصير النصيب خمسة وكل سهم ستة تكن أحدى وعشرين

أو جاربة فأحبالها أو ما أشبه ذلك فهو رجوع. قال ابن المنذر أجم كل من أحفظ عنه من أهل العلم أنه العلم أنه اذا أوصى لرجل بطعام فأ كله أو بشيء فأتلفه أو وهبه أو تصدق به أو بجارية فأحبلها أو أولدها فأنه يكون رجوعا ، وكذلك ان باعها ، وحكي عن أصحاب الرأي أن بيعه ليس برجوع لانه أخذ بدله بخلاف الهبة .

ولما أنه أزال ملك عنه ، فكان رجوعا كما لو وهبه وان عرضه على البيع أو وصى ببيعه أو أوجب الهبة فلم يقباءا الموهوب له كان رجوعا لانه يدل على اختياره للرجوع ووصيته ببيعه أو اعتاقه رجوع لـكونه وصي عا ينافي الوصية الأولى وان رهنه كان رجوعا لانه علق به حقا يجوز بيعه ، فكان أعظم من عرضه على البيع ، وفيه وجه آخر أنه ليس برجوع ، وهو وجه لاصحاب الشافعي لانه لا يزيل الملك أشبه اجارته

﴿ مسئلة ﴾ (وانكاتبه أو دبره أو جحد الوصية فعلى وجهين)

(أحدهما) يكون رجوعا لان الكتابة بيع والتدبير أفوى من الوصية لانه ينتجز بالموت فسبق أخذ الموصى له وجحد الوصية رجوع لانه لا يدل على الرجوع ولاً ن جحده يدل على أنه لا يريد اليصاله إلى الموصى له .

(المغني والشرح السكبير) (الحبز السادس)

(فصل) فانارصي لثالث بربع المال فخذ المحارج وهي اثنان وثلاثة وأربعة واضرب بعضها في بعض تكن اربعة وعشرين وزد على عدد البنين واحدا تصر أربعة واضربها في اربعة وعشرين تكن ستة وتسمين انقص منها ضرب نصف سهم في أربعة وعشرين وذلك اثني عشر يبقى أربعة وعمانون فهي المال ثم انظر الاربعة وعشرين فانتص منها سدسها لاجل الوصية الثانية وربعها لاجل الوصية يبقى أربعة عشر نهي النصيب فادنعها الى المرصى له بالنصيب ثم ادفع الى الثاني نصف ما يبقى من الثلث وهو سبعة والى النااث ربم المال إحدي وعشرين يبتى اثنان وأربعون لكل ابن أربعة عشر وبالطريق الثأني تزيد على عدد البنين نصف سهم وتضرب ثلاثة ونصف في أربعة وعشرين تكن أربعة وثمانين وبالطريق النالث تعمل في هذه كما عملت في التي قبلها فاذا بلغت إحدى وعشرين ضربتها في أدامة من أجل الرح تكن اربعة وثانين وبطريق النصيب تفرض المال ســنة أسهم وثلاثة أنصبا. تدفع نصيبا الى صاحب النصيب والى الآخر سما والى صاحب الربع سهما ونصفا رثلاثة ارباع نصيب ويبقى من المال نصيب وربع وثلاثة أشهم ونصف الورثة يعدل ثلاثة إنصباء فأسقط نصيبا وربعا بمثلها يبقى ثلاثة أسهم ونصف يعدل نصيبا وثلاثة ارباع فالنصيب إذا سهمان فابسط الثلاثة الا نصيبا تكن سنة فصار المال اثنيءشر ومنها يصح لصاحب النصيب سممان وللآخر نصف باقي الثاث سهم ولصاحب الربع ثلاثة تبتى ستة كل ابن سهمان وهذا أخصر واحسن وبالجبر تأخذ مالا تدفع منه نصيبا يبقى مال إلا نصيبا تدفع نصف في ثانه وهو سدس الا نصف نصيب يبقى من المال خمسة أسداس الا نصف نصيب تدفع منها ربع المال يبقى ثلث وربعه الا نصف نصيب يعدل

لانه يتعذر تسليمه فيدل على رجوعه ، وان خلطه بما يتميز منه لم يكن رجوعا ، لانه لا يمنع التسليم وان أزال اسمه فطحن الحنطة أو عجن الدقيق أو خبر الحنطة أو جمل الحبر فتيتاً فهو رجوع لانه أزال اسمه وذكر والقاضي لانه أزال اسمه وعرضه للاستمال ، وذلك دليل على رجوعه وبهذا قال الشافعي ، وعلى قياس ذلك اذا نجر الحشبة باباً ونحوه لانه أزال اسمه فهو في معاه ، وان كان قطناً أو كتاناً فغزله ، أو غزلا فنسجه ، أو بوباً فقطعه ، أو بقرة فضربها ، أو شاة فذبحها كان رجوعاً ، وبه قال أصحاب الرأي والشافعي في ظاهر مذهبه ، واختار أبو الحطاب أنه ليس برجوع وهو قول أبو تورلانه لا يزيل اسمه ولنا أنه عرضه للاستمال فكان رجوعاً لائن فعله يدل على الرجوع ، وقولم انه لا يزيل اسمه ولنا أنه عرضه للاستمال فكان رجوعاً لائن فعله يدل على الرجوع ، وقولم انه لا يزيل اسمه ولنا أنه عرضه للاستمال فكان رجوعاً لائن فعله يدل على الرجوع ، وقولم انه لا يزيل اسمه ولنا الثوب لا يسمى غزلا ، والغزل لا يسمى كتاناً .

(فصل) وأن حدث بالموصى به مايزيل اسمه من فعل الموصي مثل أن سقط الحب في الارض

و (الثاني) لا يكون رجوعا لا ك السكتابة والتدبير لا يخرج بهما عن ملسكه ولان الوصيـة عقد فلا تبطل بالجحود كسائر العقود وهو رواية عن أي حنيفة .

[﴿] مسئلة ﴾ (و إن خلطه بغيره على وجه لا يتميز منه كانرجوعا)

ثلاثة أنصباء اجبر وقابل وقلب وحول يكن النصيب سبعة والمال اثنين وأربعين ثم تضربها في اثنين ليزول الكسر يرجع الى أربعة وثمانين

(فصل) فان كانت الوصية الثاثة بربع ما بقي من المال بعد الوصيتين الاوليين فاعملها بطريق النصيب كاذكرنا يبقى معك ثلاثة أسهم وثلاثة ارباع تعدل نصيبا ونصفا أبسعلهما أرباعا تكن السهام خمسة عشر والا نصباء ستة توافقهما وردهما الى وفقيهما تصير خمسة اسهم تعدل نصيبين اقلب واجعل النصيب خمسة والسهم اثنين وابسط ما معك يصر سبعة وعشرين فادفع خمسة الى صاحب النصيب والى الآخر نصف باقي الثلث سهمين والى الآخر ربع الباقي خمسة يقى خمسة عشر لكل أبن خمسة وهذا العاريق أخصر وان عملت بالعاريق اثناني اخذت اربعة وعشر بن فقصت سدسها وربع الباقي يبقى خمسة عشر فعي النصيب ثم زدت على عدد البنين سهما ونقصت نصفه وربع الباقي منه يبقى في غمسة عشر فعي النصيب ثم زدت على عدد البنين سهما ونقصت نصفه وربع الباقي منه يبقى ومنها تصح وبالجبر تفضى الى ذلك أيضا

(فصل وان خاف أما وأختا وعا وأوصى لرجل بمثل نصيب العم وسدس مايبقى ولآخر بمثل نصيب الام وربع ما يبقى ولآخر بمثل نصيب الاخت وثاث ما يبقى فاعلها بالمنكوس وقل أصل المسألة ستة فابدأ بآخر الوصايا فقل هذا مال ذهب المه فزد عليه نصفه الام ومثل نصيب الاخت الائة صارت اثني عشر ثم قل هذا بقية مال ذهب ربعه فزد عليه ثلثه ومثل نصيب الام ستة صاد عمانية ثم قل هذا بقية مال ذهب سبعة فزد عليه سدسه عونصيب العم صاد اثنين وعشرين ومنه تصح

فصار زرعاً أو الهدمت الدار فصارت فضاء في حياة الموصي بطلت الوصية بها لان الباقيلا يتناوله الاسم وهو اختيار القاضي وذكر أبو الخطاب في الدار إذا الهدمت وزال اسمها وجهاً أنه لا يكون رجوعاً لان الموصى لم يقصد ذلك والاول أولى وان كان الهدام الدار لا يزيل اسمهاساساتيه.

﴿ مسئلة ﴾ (وان زاد في الدار عمارة أو أمدم بسنها فهل يستحقه الموصى له ؟ على وجهين : (أحدهما): لا بستحقه لان الزيادة لم تتنارلها الوصية والانقاض لا تدخـل في مسمى الدار وأنما يتبع الدار في الوصية وما يتبعها في البيع . و (الوجه الآخر): يدخلان في الوصيه لان الزيادة تابعة للموصى به فأشبه سمن العبد وتعليمه والمهدم قد دخل في الوصية فتبتى الوصية ببقائه .

و مسئلة ﴾ (وان وصى له بقفير من صبرة ثم خلط الصبرة بأخرى لم يكن رجوعاً سواء خلطها بمثلها أو خير منها او دونها لانه كان مشاعا وبقي مشاعا وقيـل انخلطه بخير منه كان رجوعا لانه لا يمكنه تسلم الموصى به الا بتسلم خير منه ولا يجب على الوارث تسليم خير منه فصار متعذر التسليم كخلاف ما أذا خلطه عمله أو دونه .

(فصل) نقلِ الحسن بن ثواب عن احمد في رجل قال هذا ثاثي لفلان ويعطي فلإن منـــة ماثة

(فصل) في الاستناء إذا خلف ثلائة بنين واوصي بمثل نصيب أحدهم الا ربع المال فحذ نخرج الكمر اربعة وزدعليها سهما كنخمسة، فهذا النصيب وزدعلي عدد البنين واحداً واضر به في مخرج الكسر تكن سنة عشر ندفع الى الوصي خمسة و تستثني منه أربعة يبقى لهم سهم و احكل ابن خمسة و ان شئت خصصت كل ابن بر بع وقسمت الربع الباقي بينه و بينهم على أربعة فان قال الاربع الباقي بعدالنصيب فرد على سهما المربع المنبين عنه أربعة نكن سبعة عشر الرصي سهمان و لكل ابن خمسة وبالجبر تأخسد ما لا وتدفع منه نصيبا الى المرصى له و تستثني منه ربع الباقي وهو ربع مال الاربع نصيب صار معك مال وربع الانسيب وربع الما أنصباء البنين وهي ثلاثة اجبر وقابل يخرج النصيب خمسة والمال سبعة عشر فان قال الاربع الباقي بعد الوصية جملت الحرج ثلاثة وزدت عليه ثابته صار أربعة فهو النصيب وتزيد على عدد البنين نصيبا وثلثا و تضربه في ثلاثة تكن ثلاثة عشر فهو المسال و إن شئت قلت المال طوق كله ثلاثة أنصباء ووصية والوصية هي نصيب الاربع الباقي بعدها وذاك ثلاثة أرباع نصيب فيهي في منا كله ثلاثة عشر ، وله المسائل طرق نصيب في ماذكرنا والله أعلم

(فصل) وإن قالُ أوصيت لك ،ثل نصيب أحد بني الا ثاث مايبقى من الثلث فخذ مخرج الكسر ثلث الثاث وهو تسعة وزد عليها سهما تكن عشرة فعي النصيب وزد على أنصباء البنين سهما وثلقا واضرب ذلك في نسعة تكن تسعة و ثلاثين ادفع عشرة الى الوصي واستذى منه ثاث بقية الثلث سهم يبقى له تسعة ولكل أبن عشرة ، وإن قال الا ثاث ما يبقى من الثاث بعد الوصية جعلت المال ستة

في كل شهر الى ان يموت فهو للا خر منهما ويعطى هذا مائة في كل شهر فان مات وفضل شيء رد إلى صاحب الثلث فحـكم بصحة الوصية وانفاذها على ما امر به الموصى .

مسئلة ﴾ (وان وصى لرجل بشيء ثم قال ان قدم فلان نهو له ، فقدم في حياة الموسي فهوله لانه جعله له بشرط قدومه وقد وجد الشرط ، وان قدم بعد موت الموسي فهو للاول في احد الوجهين، لانه لما مات قبل قدومه انتقل إلى الاول لعدم انشرط في الثاني وقدم الثاني بعدملك الاول له وانقطاع حق الموسي منه فيبقى للاول ، ذكره القاضي ، وفي الوجه الثاني هو للقادم لانه مشروط له بقدومه فأشبه مالو قال ان حملت نخلتي بعد موتي فهو الفلان ، فحملت بعد موته فانه يستحق حملها ، بعد ملك الورثة لأصلها.

⁽ فصل) اذا اوصى بأمة لزوجها الحر فقبلها انفسخ النسكاح ، لان النسكاح لا مجتمع مع ملك اليمين وظاهر المذهب ان الموصى له أنما ملك الموصى به بالقبول فحينتذ ينفسخ النسكاح ، وفيه وجه آخر انه اذا قبل تبينا أن الملك كان ثابتاً من حين موت الموصى فتبين أن النسكاح انفسخ من حين موت الموصى فان أنت بولد لم يخل من ثلاثة احوال .

وزدت عليها سهما صارت سبعة فهذا هو النصيب وزدت على أنصباء البنين سهما ونصفا وضربته في ستة صار سبعة وعشرين ودفعت الى الوصي سبعة وأخذت واحدة من نصف بقية الثلث بقي معهستة وبقي أحد وعشرون لكل ابن سبعة وأعا كان كذلك لان الثلث بعد الوصية هو النصف بعد النصيب ومتى أطلق الاستثناء فلم يقل بفد النصيب ولا الوصية فعند الجهور يحمل على ما بعد النصيب وعند محمد ابن الحسن والبصريين يكون بعد الوصية

(فصل) فان قال الاخمس ما يقى من المال بعد النصيب ولآخر بثلث ما يبقى من المال بعد وصية الاول فحذ الجيم خمسة وزد عليها خمسها تكن سنة انقص النها من أجل الوصية بالثلث يبقى أربعة فهي النصيب ثم خذ سهما وزد عليه خمسه وانقص من ذلك الله يبقى أربعة أخاس زدها على أنصباء البنيز واضربها في خمسة تصر تسعة عشر فهي المال ادفع إلى الاول أربعة واستئن منه خمس البافي الله ثلاثة يبقى التى عشر لكل ابن أربعة وبالجبر خد مالا والق منه تصيبا واسترجع منه خمس الباقي يصر معك مال وخمس الا نصيبا وخمسا الق منه نشد المنه أربعة أخاس مال الا أربعة أخاس نصيب تعدل الائة أنصباء أجبروقا بل وابسط يكن المال تسعة عشر والنصيب أربعة ، وإن شئت قلت أنصبا البنين الائة أنصباء أجبروقا بل وابسط يكن عليه نصدغه يصر أربعة أنصباء و وفصد والوصية هي نصيب الاخمس الباقي وهو نصف نصيب وخمس وصية أسمطه من النصيب يبقى خمس نصيب وعشر نصيب نصيب وعشر نصيب الاخمس وصية تعدل وابل وابسط تصر الائة من النصيب تعدل انني عشر سهما من الاخمس وصية تعدل وصية اجبر وقابل وابسط تصر الائة من النصيب تعدل انني عشر سهما من

⁽احدها) ان تمكون حاملا حين الوصية ويعلم ذلك بأن تأتي به لاقل من ستة اشهر منذ اوصى فالصحيح انه يكون موصى به معها لان للحمل حكاً ولهذا تصح الوصية به وله واذا صحت الوصية به منفرداً صحت به مع امه فيصير كما لوكان منظرداً وصحت بهما جميعاً وفيه آخر لا حكم للحمل فلا يدخل في الوصية وانما يثبت له الحمكم عند انفصاله كأنه حدث حينئذ فعلى هذا ان انفصل في حياة الموصي فهو كسائر كسبها، وإن انفصل بعد موته وقبل القبول فهو للورثة على ظاهر الذهب وان انفصل بعده فهو للموصي .

الوصية وهي تتفق بالاثلاث فردها على وفقها يصير سهما يعدل أربعة فالوصيمة سهم والنصيب أربعة فابسطها تكن أربعة عشر فان كان الاستثنا. بمد الوصية قلت المال أربعة أسهم ونصف ووصية وهي نصبب الا خمس البق وهو تسعة أعشار نصيب بيتي عشر نصيب فهو الوصية فابسط الكل أعشاراً تكن الا نصبا خمسة واربعين والوصية - بهم و إن كان استثنى خمس المال كله فالوصية عشر نصيب الا خمس وصية أجبر بصر العشر يعدل وصبة وخمسا ابسط بصير النصيب ستين والوصية خمسة والمال كله ماثنان وخمسة وسيفون الق منها ستين واسترجم منه خمس لمال وهو خمسة وخمسون يبقي له خمسة واللآخر ثانا الباقي تسعون وببتيمثة وتمأنون لكل ان ستون وترجم بالاختصار الى خمسهاوذلك خمسة وخمسون الروس الاول سهم واثناني تمانية عشر لكل ابن اثنتاءشر وبالجبرتأخذ مالاتلقيمنه نصبباو تزيدعلى المأل خمسه يصير مالا وخمسا الانصببا الق الث ذلك بيق أربعة أخاس مال الا الى نصبب يعدل الانة اجبروقا بل وابط يكن المال عانية عشر واايا اضربها في الانة ليزول الكسر بصرخه سة وخمسين وإن كان استثنى الخس كا، وأوصى النات كا، فخذ مخرج الكسرين خمسة عشر وزد عليها خمسها ثم انقص ثلث المال كله يبق ثلاثة عشر فهي النصيب وزد على انصباء البنين سهما واضربه في المال بكن ستين وهو المال ،وان كان المنتني خمس الباقي وأوصى بثلث المال كله فالعمل كذلك الا أنك تزيد على سهام البنين سهما وخمسا وتضربها تكن ثلاثة وستين ، وان كان استثنى خمس ما بقي من الثلث زدت على الخسة عشر سهما واحداً فصار سنة عشر ثم نقصت ثلث المال كله بقي أحد عشر فهو النصيب تم زدت سهام البنين سهماوخمسا وضربتها في خمسة عشر نكن ثلاثة وستين تدفع الى الوصى الاول

⁽الحال الثالث) ان تحمل بعد موت الموصي وقبل القبول ويعلم ذلك بأن تضعه لا كثر من ستة اشهر من حين الموت فان وضعته قبل القبول فهو للوارث فى ظاهر المذهب لان الملك أعاية بت المموصي له بعد القبول وعلى الوجه الآخر يكون للموصى له، وان وضعته بعد القبول فكذلك لان الظاهر ان للحمل حكماً في كون حادثاً على ملك الوارث وعلى الوجه الآخر يكون للموصى له فعلى هذا يكون حراً لا ولاء عليه لانها ام ولد لكونها علقت منه بحر في ملك فهو كما لو حملت به بعد موت الموصى د ذل في الوصية الشافعي في هذا الفصل قريب مما قلناه ، وقال ابو حنيفة اذا وضعته بعد موت الموصى د ذل في الوصية بكل حال لانها تستقر بالموت و تنزم فوجب ان تسرى الى الولد كالاستيلاد

ولنا انها زيادة منفصلة حادثة بعد عقد الوصية فلا تدخل فيها كالـكسبوكا لو وصى بعتق جارية فولدت ويفارق الاستيلاد لان له تغليبا وسراية وهذا التفريع فيما اذا خرجت من الثلثوان لم تخرج من الثلث منها بقدر الله وانفسخ انـكاح لان ملك بعضها يفسخ النكاح كملك جميعها وكل موضع يكون الولد لابيه فانه يكون له منه ههنا بقدر ما ملك من أمه ويسري العتق الى باقيه إن كان موسراً وأن كان معسراً فقد عتق منه ما ملك وحده وكل موضع قلنا تكون أم ولد فانها تصير أم ولد ههنا

أحد عشر وتنذي منه خمس بقية الثلث سهمين يبقى معه تسعة وتدفع الى صاحب الثلث إحدى وعشرين يبقى ثلاثة وثلاثون لكل ابن أحد عشر فان كانت الوصية الثانية بثلث باقي المال زدت على الحتسة عشر واحداً ثم نقصت ثلث السنة عشر ولا ثلث لهافاضربها في ثلاثة نكن ثمانية واربعين انقص ثلثها يبقى اثنان وثلاثون فعى النصيب وخذ سهما وزد عليه خمسه مم انقص ثلث ذلك من أجل الوصية بثلث الباقي يبقى أربعة أضماس زدها على سهام الورثة واضربها في خمسة وأربعين تكن مائة وإحدى وسبعين منها تصح

(فصل) فان خلف أربعة بنين وأوسى لرجل بثلث ماله إلا نصيب أحدهم أو أوسى له بتكلة الناث على نصيب أحده فه النسم وحسابها أن تدفع الى الوصي وابن ثلث المال يبقى ثلثاه لثلاثة بنين لكل واحد تسعان فعلمت أن نصيب الابن من الثلث تسعان يبقى تسم فاوصي وأن وصى لا خر بخمس ما يبقى من المال بعد الوصية الاولى عزات ثلث المال ثم أخذت منه نصيباً ورددته على النائين ودفعت الى الوصي الثاني خمس ذلك يبقى من المال ثلثه وخمسه وأربعة أخماس نصيب فلورثه فاسقطأر بعناخماس نصيب بمثلها يبقى له ثلاثة وخمسا فنصف المال اذا يعدل ثلاثة أنصباء والمال كله ستة فلوصيين والبنين لكل واحد سهم

﴿ طربق آخر ﴾ سهام البنين أربعة رهي بقية مال ذهب خمسه فردعليه ربعه الموصي الناني صارت خمسة ثم زد على سهم ابن مايكل به الثلث وهو سهم آخر فصارت ستة ، وان شئت فرضت المال خمسة أسهم وتكلة ودفعت النكلة ألى صاحبها وخمس الباقي الى صاحبه ويبقى لكل ابن سهم، وقد

سواء كان موسراً أو معسراً على قول الخرقي كما إذا استولد الامة المشتركة وقال القاضي يصير منها أم ولد بقدر ماملك منها وهذا مذهب الشافعي والله أعلم

(فصل) قال رضي الله عنه (وتخر ج الواجبات من رأس المال أوصى بها أو لم يوص كفضاء الدين والحج والزكاة) لان حق الورثة بعد أداء الدين لقوله سبحانه (من بعد وصية يوصي بها أودين) وقال على رضي الله عنه ان رسول الله على الله عليه وسلم «دين الله أحق أن بقضى» قان وصى معها بتبرع اعتبر بعزلة الدين لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «دين الله أحق أن بقضى» قان وصى معها بتبرع اعتبر الثلث من الباقي فيخر ج الواجب أولا من رأس المال ثم يخر ج ثلث الباقي كمن تكون تركته أربعين فيوصي بثلث ماله وعليه دين عشرة فتخر ج العشرة أولا وتدفع إلى الموصى له بالثلث عشرة وهي ثلث الباقي بعد الدين

(مسئلة) (وان قال اخرجوا الواجب من ثلثي أخرج من النلث وتدم من رأس المال على ما قال الموصيكاً نه قصد إرفاق ورثته بذاك فان كان معها وصية بنبرع فقال الفاضي ببدأ بالواجب فان فضل عنه من الثلث شيء فهو لصاحب النبرع وإن لم يفضل منه شيء سقط وذلك لأن الدين تجب

علمت أن سهم ابن مع التكلة ثاث المال وان الباقي بعدهما الثاثنان وهي أربعة أسهم نقابل بهما نصف الاربعة وهي سهمان فتبين أن التكلة سهم

(فصل) وان أوصى لرجل بمثل نصيب أحد بنيه وهم ثلاثة ولآخر بثلث مايبتى من الثلث ولا خر بثلث مايبتى من الثلث ولا خر بدرهم فاجعل المال نسمة دراهم وثلاثة أبضا فادفع الى الوصي الاول نصيبا وإلى الثاني والثالث درهمين بتي سبمة ونصيبان ادفع نصيبين الى ابنين يبقى سبمة للابن النالث فالنصيب سبعة والمال ثلاثون فان كانت الوصية الثالثة بدرهمين فالنصيب سنة والمال سبمة وعشرون

(فصل) وان ترك سمائة ووصى لاجنبي بمائة ولآخر بهام الثاث فلكل واحدُ منهما مائة فان رد الاول وصيته فللآخر مائة، وان وصى للاول بمائتين واللآخر بباقي الثاث فلا شيء المثاني سواء رد الاول وصيته وأجازها، وهذا قياس قول الشانعي وأهل البصرة، وقال أهل العراق ان رد الاول فللناني مائتان في المسألتين

ولنا أن الماثنين ليست باقي النلثولا تتمته فلا يكون موصى بها للثاني كما او قبل الاول ، ولو وصى لوارث بثلثهولاً خو بتمام الثلث فلا شيء فثاني وعلى قول أهل المراق له الثات كاملا

(فصل) وان أومى لرجل بثاث ماله ولآخر بمائة واثناث بتمامالناث على المائة واثنات على مائة بظلت وصية التمام ، و إن زاد على مائة وأجاز الورثة امضيت وصاياهم على ما أوصى لهم به وان ردوا فنيه وجهان (أحدهما) يردكل واحد مهما إلى نصف وصيته لان الوصايا رجعت إلى نصفها فيدخل النقص على كل واحد بقدر ماله في الوصية كسائر الوصايا (والثاني) لاشيء لصاحب

البداءة به قبل الميرات والتبرع فاذا عينه في الثلث وجب البداية به وما فضل للتبرع فان لم يفضل شيء سقط لأنه لم يوص له بشيء إلا أن يجيز الورثة فيعطى ما أوصي له به وقال أبو الحطاب يزاحم به أصحاب الوصايا فيحتمل ماقاله القاضي ويحتمل أن يقسم الثلث بين الواجب والتبرع بالحصة فما بتي من الواجب تمم من الثاثين فيدخله الدور ويحتاج إلى العمل بطريق الحبر فلوكان المال ثلاثين فالواجب عشرة والوصية عشرة فاجمل تتمة الواجب شيئاً يتى ثلاثون إلا شيئاً فنائه عثمرة إلا ثلث شيء افسمها بين الواجب والتبرع بحصل للواجب خمسة إلا سدس شيء فاذا أضفت اليهاالشيء الذي هو تمة الواجب كان عشرة فاجبر الحمسة من الشيء بسدسه يبقى خمسة أسداس شيء تعدل خمسة فتبين ان الذي وستة وللوصي الآخر وهو صاحب التبرع أربعة

(فصل) فان كان عليه دين خمسة أيضا عزات ثنمة الواجب شيء وتتمة الدين نصف شيء بقي ثالث المال عشرة الا نصف شيء فاقسمه بين الوصايا فيحصل الواجب أربعة الا خمس شيء اضم اليها تثمته يصير شيئا وأربعة الا خمس شيء تصير عشرة وبعد الجبر تصير أربعة أخماس تعدل ستة فرد على الستة ربعها تكن صبعة و فصف الشيء ثلاثة و فصف وربع

التّمام حَى تُكُدُل المائة لصاحبها م يكرن الثاث بين الوصية الآخرين نصفين و بزاح صاحبُ المائةُ صَاحَبُ النّمَامُ وَلا يُعطِيهُ شَيِّمًا لانا أَعَا سِتَحَقّ بِعَدَ عَامُ المَائَةُ لَصَاحِبُهَا وَمَاءَتُ لَ يعليه كالاخ من الأبوين براحم الجد بالاخ من الاب ولا يعطيه شيئًا

﴿ مُسْئَلَةً ﴾ قال (واذا أوصى لريد بنصف ماله وللمرو بربع ماله ولم يجز ذلك الورثة فالثلث بينها على الاثة أسهم: لعمرو سهم ولزيد سهان)

وجانه أنه إذا أوصى بأجزاء من المسال أخذتها من مخرجها وقد مت الباقي على الدرنة ، وان لم يجبزوا قدمت الثاث بين الأوصياء على قدر سهاور في حال الاجازة وقد مت الناوين على الورنة ، ولا فرق بين أن يكون المرصى لهم من تجاوز وصيته الثاث أو لا . هذا قول الجهور منهم المسن والنخص ومالك وابن أبي ابلى والثوري والشاهي وإسحاق وأبي يرسف ومحد . وقل أبوحنيفة وأبو ثور وابن المنظر: لا يضرب الموصى ابني حال الرد بأكثر من الثاث لان ما جاوز الثاث باطل فكيف يضرب به المنظر: لا يضرب الموصى المناف وربع أو بمائة ومائين وماله أربعمائة وهذا يبطل ما ذكروه ، ولا بها وصية محيحة ضاق عنها الثاث فتقسم بينهم على قدر الوصليا كالناث والربع وابس الام على ماقالوه في بطلان الوصية فان الوصية محيحة على ماذكر ناه فيا مضى ، كالناث والربع وابس الام على ماقالوه في بطلان الوصية فان الوصية محيحة على ماذكر ناه فيا مضى ، كالناث والربع وابن ردوا فائناث بين الوصيين على ثلائة والمسائلة كابا من قدمة ، وإن أجازوا ويبقى لهم الربع، وان ردوا فائناث بين الوصيين على ثلاثة والمسائلة كابا من قدمة ، وإن أجازوا

وبقية المال كانية عشر وثلاثة أرباع ثلثها سنة وربع للدين خسها أحد وربع اذا ضمت اليه تتمته كمل خسة وللواجب أثنان ونصف بكل بتنمته وللصدقة اثنان ونصف،وفي عملها طربق آخروهو أن يقسم الثلت بكماله بين الوصايا بالقسط عما بتي من الواجب أخذته من الورية وصاحب النبرع بالقسط في المسئلة الاولى محصل للواجب خسة يبتى له حسة يأخذ من صاحب النبرع ديناراً ومن الورثة أربعة وفي المسئلة الثانية حصل للواجب أربعة وبتى له سنة وحصل للدين دينار وبقي له ثلاثة فيأخذان ما بقي لهما وذلك تسعة من الورثة نصفها وثلثها وذلك سبعة ونصف ومن صاحب النبرع سدسها دينار ونصفها للواجب منها ثلثاها وللدين ثلثها فان اوصى بالواجب واطلق فهو من راس المال فيبدا باخراجه قبل النبرعات والميراث فان كانت وصية ثم بتبرع فلصاحبها ثلث الباقي وهذا قول الكثر اصحاب الشافعي وذهب بعضهم إلى ان الواجب من ابتات كالقسم الذي قبله لانه إنمائك الوصية بالثلث

ولنا إن الواجب من رأس المال وليس في وصيته ما يقتضي تغييره فيبقي على ماكان عليه كا لو الم يوص به وقولهم لا يملك الوصية إلا بالثلث قلنا في التبرع وأما في الواجبات فلا ينحصرفي الثلث (المني والشرح الكبير)

(الجزء السادس)

لاحدها دونصاحبه ضربت مسئلة الرد في سئلة الاجازة وأعطيت المجاز له سهمه من مسئلة الاجازة في مسئلة الرد والمردود عليه سهمه من مسئلة الرد مضروبا في مسئلة الاجازة وان أجاز بعض الورثة لهماورد الباقون عليهما أعطيت الحيز سهمة من مسئلة الاجازة في مسئلة الرد ومن لم يجزسهمه من مسئلة الاجازة وقسمت الباقي بين الوصيين على ثلاثة ، وان اتفقت المسئلتان ضربت وقق إحداها في الاخرى ومن له سهم من إحدى المسئلة الحرق هذه إذا كان الورثة أما وثلاث إحدى المسئلتين في لاخرى اجتزأت بأكثرها فني مسئلة الحرق هذه إذا كان الورثة أما وثلاث أخوات متفرقات فأجاز وافالمسئلة من أربعة : قرصيين ثلاثة يبقى سهم على ستة تضربها في أربعة تمكن أربعة وعشرين ء وان رديا فلاوصيبن الثلث ثلاثة ويبقى ستة على المسئلة وهي ستة وتصح من أسهمة وان أجازوا اصاحب النصف اننا عشر في ثلاثة ستة وثلاثوز وللآخر سهم في ثمانية عانية يبقى عانية وعشر ون الورثة الما خما ورد الباقون عليهما أعطيت الام سهما في ثلاثة والباقبن خمسة أسهم في ثمانية وان أجازت الام لهما ورد الباقون عليهما أعطيت الام سهما في ثلاثة ، وان اجازت الاخت من وار الجبع ثلاثة وأربعين يبقى تسعة وعشرون بين الوصيين على ثلاثة ، وان اجازت الاخت من الابوين وحدها فلها تسعة والباقي الورثة أربعة وعشرون ويبقى ذعة وثلاثون لهما على ثلاثة الصاحب النصف ستة وعشرون واللاخر ثلاثة عشر

(فصل) اذا جاوزت الوصايا المالفاقسم المال بينهم على قدر وصاياهم من العول واجعل وصاياهم كالفرُوض التي فرضها الله تعالى الورثة اذا زادت على المالءوان ردوا قسمت الثلث بينهم على الماك

ولا يتقيد به فان أوصى بالواجب وقرن به الوصية بتبرع مثل أن يقول حجوا عني وأدوا ديني وتصدقوا عني ففيه وجهان (اصحهما) أن الواجب من رأس المال لان الافتران في اللفظ لا يدل على الافتران في الحكم ولا في كيفيته ولذلك قال القتمالي (كلوا من ثمره أذا أثمر وآ تو حقه يوم حصاده) والاكل لا يجب والايتاء يجب ولانه ههنا قد عطف غير الواجب عليه فكما لم يستويا في الوجوب لا يلزم استواءها في محل الاخراج (والثاني) أنه من الثلث لأنه قرن به ما مخرجه من النلث والله سبحانه وتمالي أعلم.

(باب الموصى له)

تصح الوصية لكل من يصح تمليكه من مسلم وذمي وحربي ومرتد، أما صحة الوصية للمسلم والذمي فلا نعلم فيه خلافا وبه قال شريح والشعبي والثوري والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي قال محمد بن الحنفية في قوله تعالى (إلا أن تفعلوا إلى أولياء كم معروفا) هو وصية المسلم لليهودي والنصراني ولان المبة تصح له فصحت الوصية كالمسلم وتصح وصية الذمي للمسلم لانه اذا صحت وصية المسلم للذمي

السهام ، رهذا قول النخي ومالك والشافعي ، قال سعيد بن منصور ثنا أبو معاوية ثنا عاصم الثقني قال قال لي ابر اهيم النخبي ما نقول في رجل أومى بنصف ماله وثلث ما له وربع ما له ? قات لا يجوز قال فانهم قد أجازوا قلت لا أدري? قال 'مسلكا ثني عشر فأخرج نصفها ستة وتُلُمها أربعة وربعها ثلاثة فاقسم المال على ثلاثة عشر فلصاحب النصف سنة ولصاحب النلث أربعة ولصاحب الربع ثلاثة ، وكان ابو حنيفة يقول: يأخذ أكثرهم وصبة بما يفضل به على من دونه ثم يقتسمون البساقي الن أجازوا وفي الرد لا يضرب لأحدهم بأكثر من اثلت وان نقص بعضهم عن الثاث أخذ أكثرهم ما يفضل به على من درنه ، ومثال ذلك رجل أوصى بثلثي ماله ونصفه وثلثه فالمال بينهم على تسعة في الاجازة والثلث بينهـم كذلك في الرد كسائلة فيهـا زوج وأختـان لأب وأختان لام، وقال أبو حنيفة : صاحب الثلثين ينضلهما بسدس فيأخله وهو وصاحب النصف يفضلان صاحب الماث بسدس فيأخذانه بينهما نصفين ويقتسمون الباقي بينهم أثلاثا ، ونصح من سنة وثلاثين: الصناحب الثنين سبعة عشر واصناحب النصف أحمد عشر ، واصناحب الثلث تمانية ، وإن ردوا قسم بينهم على ثلاثة ، ولو أوصى لرجل بجميع ماله ولآخر بثائــه فالمال بينهما على أربعة إن اجازوا والثلث بنهما كذلك في حال الرد وعند أي حنيفة إن أجازوا فلصاحب المال الثشان يتفرد مهما ويقاسم صاحب اشات فيحصل له خمسة أسداس ولصاحب الثلث السمدس وإن ردوا اقتمها الناث نصفين فلا يحصل اصاحب الثاث الا السدس في الاجازة والرد جيماً ، ولو جعل مكان الثلث سدسا لكان اصاحب المال خدسة أسدامه في الاجازة ويقاسم صاحب السدس

فوصية الذمي للمسلم أولى وحكم وصية الذمي حكم وصية المسلم فيما ذكرنا، وتصح الوصية للحربي وان كان في دار الحرب نص عليه أحمد وبه قال مالك وأكثر أصحاب الشافعي، وقال بعضهم لا تصح وهو قول أبي حنيفة لان الله تعالى قال (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم) الآية الى قوله (أغاينها كما لله عن الذين قائلوكم في الدين واخرجوكم من دياركم) الآية فدل على أن من قاتلنا لا يحل بره

فيأخذ انهقاه وأيبقي لضاحب ألسدش نضيفه ستهم من أأني عشر وفي الرقوية سمان أأبلها أللافا فيجعل الماحب السدس الله م سهم من تسعة ودلك اكثر عا حصل له في الاجازة وعدا دايل على فَسَادَ هَذَا القَوْلُ وَبَادَةُ سَهُمْ ٱلرَّصَيُّ لَهُ فِي الرَّدُ عَلَى شَالَةِ ٱلاَّجْ ارْةُ وَأَنِّي كَانَ لَلْ وَلَ وَبَادَةً سَهُمْ ٱلرَّصَيُّ لَهُ عَلَى أَلَا عَلَى شَالَةِ ٱلاَّجْ ارْةُ وَالَّهِ كَانَ لَلْ وَلَا يَا وَفُو سَهُمْ ٱلرَّصَيِّ لَهُ عَلَى أَلَا عَلَى شَالَةً ٱلاَّجْ ارْةً وَاللَّهُ عَلَى كَانَ لَلْ وَلَا يَا وَفُو سَلَّا لَا يَعْلَى اللَّهُ اللَّهُ وَلَا يَا وَفُو سَلَّا لَا يَعْلَى اللَّهُ وَلَا يَعْلَى اللَّهُ وَلَا يَا وَفُو سَهُمْ ٱلرَّصَيِّي لَهُ فَي الرَّدُ عَلَى شَمَالِهُ ٱلاَّجْ ارْبَةً وَلِيَّانَ لَلْمُ اللَّهُ وَلَا يَا وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا يَعْلَى اللَّهُ وَلَا لَا يَعْلَى اللَّهُ وَلَا يَعْلَى اللَّهُ وَلَا يَعْلَى اللَّهُ وَلَا لَا يَعْلَى اللَّهُ وَلَا لَالْحُلَّالُ لَا يَعْلَى اللَّهُ وَلَا يَعْلِيكُ اللَّهُ وَلَا يَعْلِيكُ اللَّهُ وَلَا يَعْلِيكُ لِلللَّهُ اللَّهُ وَلَا يَعْلِيكُ لِلللَّهُ اللَّهُ وَلَا يَعْلَى اللَّهُ وَلَا يَعْلِيكُ اللَّهُ وَلَا يَعْلِيكُ لِلللَّهُ اللَّهُ وَلَا يَعْلِيكُ اللَّهُ وَلَا لَا يُعْلِقُ اللَّهُ وَلَا يُعْلِيلُهُ اللَّهُ وَلَا لِمُواللِّ اللَّهُ وَلَى الرَّاعُ لَللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا يَعْلَى اللَّهُ وَلَا لِلللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَا يَعْلَى اللَّهُ وَلَّا لِمُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَّهُ لِلللَّهُ اللَّهُ وَلَا لِلللَّا لِمُعْلِقًا لِللللَّهُ اللَّهُ وَلَا لِللللَّهُ اللَّهُ وَلَّهُ لِلللَّهُ اللَّهُ وَلَا لِمُعْلِقًا لِللللَّهُ اللَّهُ وَلَّهُ لِلللَّهُ لِللللَّهُ اللَّهُ وَلَّا لِمُولِلْ لِلللللَّهُ لِللللَّهُ لِلللللَّهُ لِلللللَّهُ لِلللللَّهُ لِللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ لِلللّهُ اللّهُ لِلللللّهُ اللّهُ اللّهُ لِللللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ لِلللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّ الرِّدَ لَا إِنَّهِ مِنْ أَنْ بِعِيكُنَ أَوْارَتُكُ مِنْ أَغْبَارِهِ وَلَا تُنْفِيمُهُ وَلا أَعَدَّهِ مِنه وَلا أَصْرَفَه الْمَا غَيْرُ مِنْ مَا فَالْمَافِعِينَ ﴾ اليه الجُهُور أَنْظِيرُهُ مُشَائِلُ المُرْلُ فِي المُرْ الْمُصْوالْدَيْوَنُ عَلَى القَالْسُ وَمَا ذَكُرُوه الأَنْظَيْرَ الهُ مُمَّ أَنْ فُرطَّنَ * الله تمال الوازية آكد من فرخش الموضى ورصيص مم إن صاغب النشل في المرخض المفروض لا ينفرد بغضلا فكذان الرصافا فالد فلعاء فالمريشا رجاأ إلى منا بالله دفه ي ي في و إلى و المدول

﴿ (فَصَلَ) وَإِذَا خَلَفَ ابْنِينَ وَأُومِنَى لَرَجْلِ عَالَهُ كَاهُ وَلا خَرَّ بْنَصْمُهُ قَالِمالُ بِينَ الوَّصِينَ عَلَى ثَلَاثَةً ان أجاز أع لانك إذا بسطت المال من جنس الكمر كان أضابين فاذا طَعْمَات الصف الآخر صارفة ثلاثة فيقسم المال على ثلاثة ويضير النصف النا كشئلة فبها زوج والم وللأث أخوات متفرقات فاذا ردوا فَانْدَتْ بِينهما عَلَى ثَلاثَةُ مَ وَأَنْ أَجِازُوا أَصَاحُبُ النَّصْفُ وَحَدَمُ فَأَصْاحَبُ المَالَ الْمَسْعَانُ وَأَصْاخَبُ النصُّكُ النَّمْفُ فِي الحَّدُ الْوَجْهِينَ ۚ لَانَهُ مَوْمَتَيْ لَهُ بِلَّ وَالْمَا مُنْعَهُ الْخِدَهُ فِي حَالَ الاجَازَة لَمُمَّا لَهُوَ الْحَهُ صاحبة والحا زالَت وزاعه اخذ جبع وحيفة (رااهافي) بش له الاعداث الدني كان له في عال الاجازة لمما لان ما زاد على ذاك الما كان حما اصاحب المال اخذه الوراة من بالد عليه واخذه الوارثان وان

ذكره أبو الحطاب وقال ابن ابي موسى لانصح لان ماحكه غير مستقر ولا برث ولا بورث فهو كَالْمِتْ وَلِأَنْ مُلْكُمُ بَرُولُ عَنْ مِالْهُ زُرُدُتُهِ فِي قُولُ الْيَهَكُرُ وَجُمَّاعَهُ ثَلا يُجْتَ لَعُلَاكُ جَالُومِيةُ الْمُعْتَ المن في ذار الحرب من علم أحد و على و المرام أولان أم أولان في المعلى المرام الم

وَعَنْ الرَصْيَةُ لَلْمُكُولِكُ اللَّهِ اللَّهِ وَكُلَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الْمُكَالَبُ الْمُنْكُلُ اللَّهُ الْمُعَالَمُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّالَّةُ اللَّالِمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا شائع الو أمين لان ورائعة الاستخفرن المكانب ولا علم الون مالة ولانه بثلك المال بالمقود أصحت الوصية له كالحر، فإن قال ضعوا عن مكانسي بعض كتنابية أوْ بُهْ مَنْ أَمَاعاتِه وَضَعُوا مَا شَاوَا وَأَنْ قَالَ ضَعُوا * عنه نجمامن نجومه قلهم أن يصفون اي نجم شاو الوسوا الكات نجرمة حققة أو محالفة التاول النظام فان قَالَ صَمُوا عَنهُ أَي نَجِمُ شَاءُ رَجِمُ الى مُشَيِّنتِهِ لأن سَيُوا خَمُولَ الْمُنتِهُ اللَّهُ وَأَنْ قَالَ صَمُوا عَنه أَ كُلُونَ نجزمه وصفواعته اكترها مآلا لانعيا كبرها قدراء وأنى فأل صفواعته اكثونجونه وضفوا عنه اكتر من نصفها لان اكثر الشيء بزيد على نصفه فان كانت نجرمه خمسة وضفوا فلاتة ران كانت منه وضعوا اربعة ويحتمل أن ينصرف الى وأحد مُنهَا الكرها مالا فان كانتُ نجرَّمَه سوًّا. تَعْيِن القرَّل الأولَ أ فإن قال ضفوا غنه اوسط نجومه ولم يكن فيها الاوسط واحد امين مثل الله تكون نجومه منساوية القِدر والاجلِ وعددها مفرد فيتعين الاوسط في العدد فان كانت خمسة تعين الثَّالَثِ ، وَأَنْ كَانْتُ ا

المجاذ المناخب المنكل وجد، فله عانية أنباع على الوجه الاول والتسم للآخر، وعلى الرجه الثاني ليس في الا الثان اللذان اللذان المنان المنان الاحازة لهما والتدعان الرزة فان اجاز احد الابنين لمها دون الاخر فلاثني وللاخر الثاث والثاني بين الوحييين على الهمة وان اجاز احدها لصاحب المالي وجده فلاثني وللابن الاخر الثان والياقي الصاحب المال في أحد الوجهين وفي الآخر له أربعة أقسام والمنت النافي المنحمين وان اجاز لمها عب النصف وحو تسم ونصف سدس في احد الوجهين وفي الاخريد فعماليه التسم فيصير له تسمان والمات المال تسمان والمحين وفي الاخريد فعمالية المسمون والمحين وفي الاخريد في المناف والمحين والمناف والمحين وفي الاخريد في المناف المناف والمحين والمحين المال عالم عنه والمناف المناف المناف

والمنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنطقة المنطقة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنطقة المنط

سبعة فالرابع فان كان عددها مزدوجاً وهي مختلفة المقدار فبعضها مائة وبعضها مائتان وبعضها ثلا عائة فأوسطها المائتان فيتعين وان كانت متساوية القدر مختلفة الأجل مثل أن يكون اثنان الى شهر مهر وواحد إلى شهر واحد إلى شهر واحد إلى شهر واحد إلى شهر واحد والى شهر واحد والى شهر واحد والى شهر واحد والمناب في واحد والى تعين عوان كان لها أوسيط في القدر وأوسط في الاجل وأوسط في العدد مخالف بعضها بعضا واحد إلى قول الورثة وال اختلفت الورثة والمنكان في ارادة الموصى منها فالقول قول الورثة مع أعانهم أبهم لا يعلمون ما أراد عومتي كان العدد وتراً فأوسطه واحد وان كانت شفعا كا ديمة فأوسطه اثنان وهكذا القول فيها إذا أوصى بأرسط نجومه عوان قال ضعوا عنه ما نحف أو ما شقل أو ما يكثر رجع إلى تقدير الورثة لان كل شيء بخف الى حيث ما هو أثقل منه عويشقل المناب المناب

ولنا أن لفظ البنين يختص الذكور قال الله تمالى اصطفى البنات على البنين؟) وقال تعالى (ام اتخذيما علق بنات واصفاكم بالبنين ?) وقال (زين الناس حب الشهوات من النساء والبنين) وقال (المار والبنون زَّينة الحياة الدنيا) وقد اخبر انهم لايشتهرن البنات فقال (ريجملون في البنات سبحانه ولهم ما يشتهون واذا بشر احدهم بالاشي الآية وانما دخلوا فيالاسماذا صارواقبيلة لان الاسم نقل فيهم عنالحقيقه الى المرف ولهذا تقول المرأة أنا من بني فلان أذا أنتسبت الى القبيلة ولا تقول ذاك إذا أنتسبت الى ابيها

(فصل) وان اوصي لبنات فلان دخل فيه الاناث دون غيرهن لانملم فيه خلافا ولا يدخل فيهن الحدثى المشكل لانا لانعلم كونه انثى

(فصل) وان اوصى لولد فلان او لينىفلان ولم يكونوا قبيلة فهو لو لده لصلبهوامااولاداولاده فان كانت قرينة تدل على دخولهم مثل ان يومي اولد فلان وايس له الا اولاد اولاده ار قال ولا يعطى ولدالبنات شيئا او قال الاولد فلان اوفضلوا ولدفلان على غيرهم ونحو ذلك دخلوا لان الفظ بحتملهم والقرينة صارفة له البهم فصار كالتصريح بهم وأن دأت القرينة على أخراجهم فلا شي. لهموان أنتفت القرائن لم يدخلوا في الورية لان اسم الولد حقيقة عيارة عن ولدالصلب فان قبل فقد دخلوا في قول الله تعالى (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثين) قلنا أنما دخلوا فيه إذا لم يكن ثم ان من والد الصلب ودخلوا مع الآياث على أنهم أنما برثون مافضل عن البنات على ماذكر تفصيله في الفرائض ولايمكن ذلك هاهنا فانتفى د خولهم ويحتمل أن يدخل ولد البنين في الوصدية أذا لم تكن قرينة تخرجهم لانهم دخلو في اسم الولد في كل موضع ذ كره الله تمالى من الارث والحجب وغيره

(فصل) وان وسي لولد فلان أو بني فلان وهم قبيلة كبني هاشم وبني تميم دخل فيمــم الدكر والانثى والحنثى ويدخل ولد الرجل معه ولا يدخل فيسه ولد بناتهم لان ذلك اسم لقبيسلة ذكرها وأنناها قال الله تعالى! يابني آدم ـ والله كرمنابني آدم) بريد الجبع وقال (ولقد آ نينا ني إسرائيل الكتاب) وروي أن جواري منالا نصار قلن شعر

محنجوار من بني النجار يا حبذا محمد من جار

كما قال أصحابنا فما إذا أقر بمال عظم أو كثير أو ثنيل أو خفيف ، وإن قال ضمواعنه أكثرماعليه وضع عنه النصف وأدنى زيادة وان قال ضوا عنه أكثر ما عليه ومثل نصفه فذلك ثلاثة أرباع وأدنى زيادة وان قال ضعوا أكثر ما عليه ومثله فذلك الكنابة كاما وزيادة عليها فيصح في الكتابة ويبطل في الزيَّادة لعدم محلها وان قال ضعوا عنه ما شاء فشاء وضع كل ما عليه وضع لتناوله اللفظ فان قال ضعوا عنه ما شاء من مال الكتابة لم يضعوا عنه الكل ، لان من التبعيض ومذهب الشافعي على نحو ما ذكربا في هذا الفصل . ويقال امرأة من بني هاشم ، ولا يدخل ولد البنات فيهم لا بهم لا ينتسبون الى القبيلة (فصل) وان أوصى لاخوانه فهر للاناث خاصة وان أرمى لاخوته دخل فيه الذكر والانئى جيماً لان الله تعالى قال (وان كانوا إخوة رجالا ونساء) وقال (فان كان له إخرة فلا مه السدس) وأجم العلماء على حجبها بالذكر والانئى ، وان قال لعمومته فالظاهر انه مثل الاخوة يشمل الذكر والانئى لا بن اخوة أبيه ، وان قال لبني اخوته أو لبني عمه فهو للذكور دون الاناث اذا لم يكونوا قبيالة ، والفرق بينهما أن الاخوة والعمومة أيس لهما لفظ موضوع بشمل الذكر والانثى سوى هذا المفظ وبنوا الاخوة والعم لم الفظ بشمل الجيم وهو افظ الاولاد ، فاذا عدل عن اللفظ العام الى لفظ البنين دل على ارادة الذكور ، ولان لفظ العمومة أشبه بانظ الاخوة ولفظ بني الاخوة والعم يشبه بني المن وقد دلانا عليها راحكم في تناول اللفظ البعيد من العمومة وبني العم والاخوة حكم ما ذكرنا في فلان وقد دانا عليها راحكم في تناول اللفظ البعيد من العمومة وبني العم والاخوة حكم ما ذكرنا في فلان وقد دانا عليها راحكم في تناول اللفظ البعيد من العمومة وبني العم والاخوة حكم ما ذكرنا في فلان وقد دانا عليها داخرة و عدبها

(فصل) والفاظ الجرع على اربعة اضرب راحدها) مايشمل الله كر والاشي بوضعه كالاود والقدرة والعالمين والفاظ المجرع على اربعة اضرب راحدها) مايشمل الله كر والانتين والعالمين والفالمين والفالة والمنتين والصادة بن والفادة بن والمشركين والفاسقين ونحوه وكذلك ضمير المذكر كالواوقي قاموا والتاء والميم في قتم وهم مفردة وموصولة والكاف والميم في المج وعليكم ونحره فهذا متى اجتمع الذكور وعليه الاناث وغلب لفظ النذكير فيه ودخل فيه الذكر والانبي (الثالث) ضرب بختص الذكور كالبنين والذكور والرجال والغلمان فلا يدخل فيه الا الذكور (الرابع) لفظ مختص النساء كانساء والبنات والمؤمنات والصادقات والضمائر الموضوعة لمن فلا يتناول غيرالاناث

(فصل) وأن وصى للارامل فهو للنساء اللاتي فارقهن أزواجهن بموت أو غيره . قال أحمد في رواية حرب ، وقد سئل عن رجل أوصى لارامل بني فلان فنال قد اختلف الناس فيها فقال قوم هو

⁽مسئلة) (وتصح الوصية لمدبره)

لأنه يصير حراً حين لزوم الوصية فصحت الوصية له كائم الولدفان لم يخرج من الثلت هو والوصية جميعاً قدم عتقه على الوصية لانه أنفع له ، وقال القاضي يعتق بمضه ويملك من الوصية بقدر ماعتق منه ولنا أنه وصى لعبده وصية صحيحة فيقدم عتقه على ما يحصل له من المال كما لو وصى لعبده القن بمشاع من ماله .

⁽ مسئلة) (وتصح الوصية لام ولده لانها حرة حين لزوم الوصية)

وقد روي ذلك عن عمر رضي الله عنه انهأ وصي لامهات أولاده بأربمة آلاف أربعة آلاف، رواه سميد وروي ذلك عن عمر ان بن حصين ، وبه قال ميمون بن مهر ان ، والزهري ، ويحيى الانصاري ، ومالك ، والشافعي ، واسحق .

الرجال والنساء والذي يعرف في كلام الناس أن الارتابل النساء عوقال الشعبين، ولمأجاق هو الرجال والنساء، وأنشد اجدهما مرحلا من المرابعة على المرابعة ا

و و المنظمة المن المن المن المنظمية حاجتها في المن المنظمة عنا المربل الذكر الشارك المناسبة والمنطقة و

ولنا أن المروف في كلام الناس أنه النساء فلا محمل الفظ الموصي إلا عليه ولان الارامل جمع أرماة فلا يكون جماً للمذكر لان ما مختلف لفظ الذكر والابنى في واحده مختلف فيا جمعه وقد المراب الانباري على قائل القول الآخر وخطاء فيه والنبور الذي احتج به حجة عليه فانه لو كان لفظ الارامل بشمل الذكر والابنى لقال حاجتهم إذ لا خلاف بين أهل اللمان في أن الففظ كان لفذكر والابنى ثم رد عليه ضمير غلب فيه لفظ الذكير وضميره فلما رد المضمير على الاناب على أنه من وضوع لمن على الانقراد وسمى نفسه أرملا بجوزا تشبيها بهن والذلك وصف نفسه بانه ذكر وبدل على إرادة المجاز أن اللفظ عند إطلاقه لا يفهم منه إلا النساء ولا يسمى به في العرف غيرهن وحذا دليل على أنه لم يوضع لغيرهن ثم لو ثبت أنه في الحقيقة الرجال والنساء الكن قد خص به أهاء العرف النساء وحجرت به الحقيقة حتى صارت معمودة لا تفهم من لفظ المذكلم ولا يتعلق الما حكم العرف النساء وحجرت به الحقيقة حتى صارت معمودة لا تفهم من لفظ المذكلم ولا يتعلق المدلم المدن قد حتى المدف

(فصل) فأما لفظة الابلى فهو كالارامل الانه لكل ابرأة لازوج لماقال الله تعالى (وانكموا الابلى منكم) وفي بعض الحديث و أعوذ يافى من بوار الابم ، وقال أصحابنا هو الرجال والنساء الذبن لا أزواج لهم لما روي عن سعيد ابن المسيب قال آست حفصة بنت عرب من ذوجها ، وآم عمان من رقية وقال الشاعر

فان تنکحیانکح وان تنایعی و إن کنت أننی منکر أنایم

و مسئلة ﴾ (وتصع لعبد غيره) و تمكون الوصية لسيده والقبول من العبد لان العقد مضاف اليه أشبه مالو وهبه شيئاً فاذا قبل نثبت لسيده لانه من كسب عبده وكسب العبد للسيدولا فتقر في القبول الى اذن السيد لانه كسب من غير اذن سيده كالاحتطاب وهذا قول أهل العراق والشافعي ولاصحابه وجه آخر أنه في فقر الى اذن السيد لانه تصرف العبد فهو كبيعه وشرائه

و لذا أنه تحصيل مال بغير عوض فل يفتقر إلى إذنه كقبول الحبة وتحصيل المباح) ﴿ رَبُّ اللَّهُ عَالِمُ ا

(فصل) وان وصى لعبد وارثه فهي كالوصيه لوارثه تقف على الجازة الورثة وبه قال الشيافعي وأبو حنيفة ، وقال مالك ان كان يسيراً جاز لان العبد علك وأبما السيده أخذه من يده فاذا أوصى له پشيء يسير علم أنه قصد بذلك العبد دون سيده .

ولنا أن العرف بخص النسار مهذا الاميم والحدكم للاميم العرفي وقول النبي عليه و أعوذ بالله عن الله عليه المرابع الم

(فصل) والعزاب م الذين الأأزواج للم من الرجال والنساء يقال رحيل عزب والمرأة عزرة وانهاء مي عزبا لانفراده وكل شيء انفرد فهو عزب. قال ذو الرمة يصف ورا من الوحش أنفرد

يَجُلُو البُوارَقَ عَنْ مَجِلَمُ رَلِمَقَ مَنْ كُمَّا لَهُ مَنْقَبَى بِلَدَى عَرْبُ

وبحدل أن يختص المرب بالرجال لانه في المرف كذلك والنب والبكر يُخترك فيه الرخل والمراة قال النبي ويطاع النبي والمراة وا

وَ اللهِ اللهُ ال

(فصل) واذا وصى بعتق أمنه على أن لا تَرْوج ثم مات فقالت لا أنزوج غُنْقُت قَالَ تُوَوجُنُّ لَانَ بَعْدَ ذَلِكُ ثُمْ فَيُو وَالْنِ لِلتَدْرِنُوا أَصَحَالَ اللهُ اللهُ لان بعد ذلك ثم الله المنتقر والمناه والمنتقر والمناه والمناه والمنتقر والمناه والمنتقر والمنتقر والمنتقر والمنتقر والمناه والمنتقر والمنتقر والمناه والمنتقر والمنتقر والمنتقر والمنتقر والمنتقر والمنتقر والمنتقر والمناه والمنتقر والمنتقر والمناه والمنتقر والمنت

ن المُسْقَلَة فِي (وَتِمْتِهِ المَنِدِهِ بَمُمْلِعِ كَنْنَهُ فَانَ خَوْ لَجُ السِدِ مِنْ الوَصْيَةُ عِنْقَ وَا مَمْ بِحُرْجَ بِمِنَ النَّاقِ عِنْقِ مِنْهِ بِقَدْرِ النِّكُ) مِنْ لَا مِنْ الْمَنْ مِنْ مِنْ النَّاقِ مِنْ م مِنْ أَنْ قَالُ اللَّهِ مِنْ مِنْهِ مِنْهِ مِنْهِ مِنْهِ مِنْهِ مِنْهِ مِنْهِ مِنْهِ مِنْهِ مِنْهُ مِنْهِ مِنْ

وبهذا قال الحسنوان سيرين وأبو حنيفة إلا أنهم قالوا إن لم يخو جهُمُن النَّلَتُ سِفِي فِي فَهِيهُ لِقَلِهُ رَبُّ الْ (المَعْنِي وَاشْرِحُ الدِكْمِيرِ) أَمْ رَعَاشَانُ رَبِي عَالَ أَنْهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْمُعْنَالُ وَمِينَا لَهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّ ولنا أن كل وصية صحت لجماعة محصورين صحت لهم وان لم يكونوا محصورين كالفقراء، وما ذكروه غير صحيح فان الوصية اللاغنيا. قربة وقد ندب النبي وَلَيُكُنِّتُهُ إلى الهدية وإن كانت لغني وأما جواز الدفع إلى واحد فمبنى على الدنم في الزكاة وقد مضى الكلام فيه هناك

(مسئلة) قال (والوصية بالحمل وللحمل جائزة اذا أتت به لأقل من ستة أشهر منذ تكلم بالوصية)

أما الوصية بالحل فنصح إذا كان مملوكا بأن يكون رقيقاأو حل ميمة مملوكة لان الغرر والحطر لا يمنع صحة الوصية في عبرى إعتاق الحمل فان انفصل ميتاً بطات الوصية وأن انفصل حياً وعلمنا وجوده حال الوصية أو حكمنا بوجوده صحت الوصية وأن لم يكن كذلك لم تصح لجواز حدوثه ، ولو قال أوصيت التحمل عالم من عالم الغروء وأما الوصية قال أوصيحة أيضا لا نعلم فيه خلافا وبذلك قال الثوري والشافعي وإرحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وذلك لان الوصية جرت مجرى الميراث من حيث كونها انتقال المال من الانسان بعد موته الى المرصى له بغير عوض كانتقاله الى وارثه، وقد سمى الله تعالى الميراث وصية بقوله سبحانه (بوصيكم الله

وقال الشافعي الوصية باطلة إلا أن يوصي بعتقه لانه أوصى لمال يصير للورثة فلم يصح كما لو وصى له عمين .

ولنا ان الجزء الشائع يتناول نفسه أو بعضها لانه من جملة الثلث الشائع والوصية له بنفسه تصح ويعتق وما فضل استحقه لانه يصير حراً فملك الوصية فيصير كأنه قال أعتةوا عبدي من ثلثي واعطوه مافضل منه ، وفارق ما إذا وصى له بمسين لانه لا يتناول شيئاً منه على أن لنسا في الاصل المقيس عليه منهاً.

ومسئلة ﴾ (وان وصى له بمين كنوب أو دار أو مائة لم تصح الوصية في قول الاكثرين منهم الثوري وأصحاب الرأي والشافعي واستحاق وذكر ابن أبي موسى رواية عن أحمد أنها تصح وهو قول مالك وأبي نور وقال الحسن وابن سيرين ان شاء الورثة أجازوا وان شاءوا ردوا

ولنا أن العبد. يصير ملكا للورثة فما وصى به له فهو لهم فكا أنه أوصى لورثتـــه بما يرثونه فلا فائدة فيه ، وفارق ما إذا وصى له بمشاع لما ذكرناه .

﴿ مسئلة ﴾ (وتصح الوصية للحمل إذا علم أنه كان موجوداً حين الوصية بان تضعه لأقل من ستة أشهر إن كانت ذات زوج أو سيد يطؤها أو لأقل من أربع سنين ان لم يكن كذلك في أحد الوجهين) وفي الآخر لاقل من سنتين

لانعلم في صحة الوصية للحمل خلافا وبه قال الثوري والشافعي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي

في أولادكم للذكر مثل حظ الاشيين وقال سبحانه(فان كأنوا أكثر من ذلك فهم شركا. في الثلث من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله) والحل يرث فتصح الوصية له ولان الوصية أوسم من الميراث فالها تصح المخالف في الدين و"مبد بخلاف الميراث فاذا ورث الحل فالرصية له أولى ولان الوصية تتعلق بخطر وغرر فتصح للحمل كالعنق فان انفصل الحل ميتا بطلت الوصية لأنه لايرت ولانه محتمل أن لايكون حيا حين الوصية فلا تثبت له الوصية والميراث بالشك وسواء مات لعارض من ضرب البعان أو ضرب دوا. أو غيره لما بينا من أنه لايرث ، وان وضعته حيا صحت الرصية له إذا حكمنا بوجوده حال الرصية نقل الحرقي إذا أنت به لاقل من سنة أشهر ، وليس ذلك شرطاً في كل حال لكن ان كانت المرأة فراشا لزوج أوسيد يطؤها فانت به استة أشهر فما درن علمنا وجرد، حين الوصية وأن أنت به لاكثر منها لم نصح الوصية له لاحيال حدوثه بعدالوصية، وأن كانت باثنا فأنت به لاكثر من أربع سنين من حين الفرقة وأكثر من ية أشهر من حين الوصية لم تصح الوصية له وانأتت به لاقل منذلك صحت الوضية له لانالواد يعلم وجوده اذا كان استةأشهر ويحكم بوجوده إذا أتت به لافل من أر بم سنين من حين الفرقة ، وهذا مذهب الشافعي ، وأن وصي لحل أمرأة من زوجها أو سيدها صحت الرصية له مع اشتراط الحاته به وان كان منته يا العمان أو دعوى الاستبراء لم تصح الوصية له لعدم نسبه المشروط في الوصية فأما ان كانت المرأة فراشًا لزوج أو سيد الا أنه لايطؤها لكونه غائبًا في للد بعيد أومريضا مرضا يمنع الوطء أو كان أسيراً أومحبوساً أو علم الورثة أنه لم يطأها وأقروا بذلك فان أصحابنا لم يفرقوا بن هذه الصور وبين ما اذا كان يطؤها لانهما لم يفترقا

وذلك لان الوصية جرت مجرى الميراث من حيث كونها انتقال المال من الانسان بعد موته الى الموصى له بغير عوض كانتقاله الى وارئه ، وقد سمى الله تعالى الميراث وصية بقوله سبحانه (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الاثنين) وقال سبحانه (فانكانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في النك من بعد وصية يوصي بها أودين غير مضار وصية من الله) والحمل يرث فتصح الوصية له ولان الوصية أوسع من الميراث لانها تصح للمحالف في الدين والعبد مخلاف الميراث فاذا ورث الحمل فالوصية له أولى ولان الوصية تتعلق مخطر وغرر فصعت المحمل كالمتق فان انفصل الحمل ميناً بطلت الوصية لانه لا يرث ولانه محتمل أن لا يكون حياً حين الوصية فلا تثبت الموصية والميراث بالشك، وسواء مات لمارض من ضرب البطن أو شرب دواء أوغيره لما يينامن أنه لا يرث وان وضعته حياً صحت الوصية له اذا حكمنا بوجوده حال الوصية بأن شرب دواء أوغيره لما يينامن أنه لا يرث وان وضعته حياً صحت الوصية له اذا حكمنا بوجوده حين الوصية فان أتت به لا كثر من أربع سنين من حين الولد يم وجوده اذا أتت به لا قل من أربع سنين من حين الولد يم وجوده اذا أتت به لا قل من أربع سنين من حين الولد يم وجوده اذا أت به لا قل من أربع سنين من حين الولد يم وجوده اذا أت به لا قل من أربع سنين من حين الولد يم وجوده اذا أت به لا قل من أربع سنين من حين الولد يم وجوده اذا أت به لا قل من أربع سنين من حين الولد يم وجوده اذا أت به لا قل من أربع سنين من حين الولد يم وجوده اذا أت به لا قل من أربع سنين من حين الولد يم وجوده اذا أت به لا قل من أربع سنين من حين الولد الم وحوده اذا أد تو الولد الم وحوده اذا كان لستة أشهر و يحكم بوجوده اذا أدت به لا قل من أربع سنين من حين الولد الم وحوده اذا أدى الولد الم وحوده اذا كان لستة أشهر و يحكم بوجوده اذا أدى من أدبع سنين من حين الولد الم وحوده اذا أدى الولد الم وحوده اذا كان لستة أشهر و يوكم بوجوده اذا أدى الولد الم وحوده اذا كان المولد المول

رِ فِي خُوقَ النِسْكِ ، لا وج والشَّبْدِ فكانتُ فِي الْحَكِرْ مَن الطوْها فا وَجَرْدِ لِي الْمَالِمِي أَنْتَ بِعَدَ فَي حَلَهُ وَالْمُلِي الموقت بقلب على الغان المعاكل موجودك إحال الوصيتيمثل أن أضعه لاقل أمن غالب بمنافي الجل أو مُتكرِن المارات الحل ظاهراة أو أتب العالى وجهر يباب على الخان الديكان موجود أو العاداب الحرب مُنْ يُعْلَمُ لِمَا الْمُعَالِمُ اللَّهِ مِنْ مَا لَهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِن اللَّهُ المُنْ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّ اللَّهُ اللَّهُ المنباب حدوثه ظاهر لفأنيني الضباك العالوصية والملكم الطلقة بالزوج والمسيد في حذه الصود إلما كان احتياطا النسب فإنه بلحق عجر دالاختلل وان كان أميد عولايان من أن التا الهيب عطلق الاختال منتي استحقاق الوصية فانه لايحاط لا تطال الوصية كما يحة طيلا ثبات المسبب فلإ ازم الحاف ما لا يحتالا شرطا في كل عال لكن ان كانت المرأة فرالنا إلارج أوسيد بعلوه مطانه عنها للم يؤلم لما تجاله الما من (فصل) واز وين بالحل الرجر دراع بروجوده في حل الانه عا أمن روجود الحل المومي إله عُوانَ كِنْ حَلَّ سِيمَة لِعَدِيرِ وجَوْدَهُ عَبِلِ أَبِينَ آبَا يُونَجُودُهُ فِي سَالُو الْاحْكِمِ أَن يَعَ مُن كَا مُ اللَّهُ لا أَلُو مع من (فصل) وإِذَا أَرْ مَنْ لَمَا يُحَمِلُ هِ فِي اللَّهِ فِي السَّالِ أَوْ لِمَا يُصَلِّحُ وَقِالْ البَّنافِي السَّالِ السَّلَّا السَّلَّا السَّلَّا السَّلَا السَّلَا السَّلَّا السَّلَّا السَّلَا السَّلَّا السَّلَا السَّلَا السَّلَا السَّلَا السَّلَا السَّلَا السَّلَّا السَّلَّا السَّلَا السَّلَا السَّلَا السَّلَا السَّلَّا السَّلَّالَ السَّلَّا السَّلَّالَ السَّلَّالِ السَّلَّا السَّلَّالَّ السَّلَّاسِيِّ السَّلَّ السَّلِّ السَّلَّ ال إذا أنت به لانل من أربع منين من سين الفرغة ، وهذا مذهب الشاني الباأ فنه لل يخرُّلهُ عِنْهُ إِل وَ يَرْ وَالْمَارَانِ الرَّمْ يَنْ الْمِنْ الْمِعْ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ وَلِمُ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَاللهُ اللهِ اللهُ الل ﴿ الرَحْلِيةَ الْجِرِيثُ بِجِرَى الْلِيرِاتُ وَلَوْ مَاتَ السَّالَ أَمْ يُوهُ مِنْ الْحَلَّى اللَّهُ مِن كَانٍ موجود للريكة الوطية وَالْوَ تَجِدُ وَلِلهِ بِنَا مِلْ مِهِدُ لِّمِنْ مَا إِنْ يَسِيلُط فِي أَشْرِ بَكَيْدُ صَيدًا لُورِ ثِهِ بأورثينِهِ ولِهُ لَكِ أَبْتَطَيْنَا لَهُ يَهُوْتَ الْلَايَاتَ أَنْ فِي ﴿ يَهُ أُوهِ يَ تَتَجَلُّوهِ لِهَالَا مُؤَامَّةً فَإِنَّ إِنْ فِلْكُا عِلَى عَلَى اللَّهِ اللهِ أَو

الفرزقة وأهذا بمذهب الشافكالي والنافؤ صالة يمخلل إجرأة من يزوجها أؤا سيدها هجت الوصية المغنم لشتراط الحاقه به ، فان كان منفياً بالليان أوحموى الاستبراء لم نصح الوتيية له العدم نسبه المنترط في الوصية فِلْنَكَانِكَ الْمُرَأَةُ وَرَامِنَا لِزُونِ جِ أُوسُنِيدًا اللَّهِ أَنْكَ لا يُطَوَّاهِ لِلْكَوْنَةِ (غَائِماً فِيهَا اللَّهِ مُنْ الطَّأَلُهُ مِنْ الطَّأَلُهُ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّالِمُ الللَّالِمُ الللَّاللَّاللَّالِمُ الللَّا اللَّهُ اللَّالَّالِمُ الللَّالِمُ اللَّال يمنع الوطه أوكان أسفرا أوحبوسا أوعم اللوزة الهمة يطأها أهدأ فروا يذلك أفان أصحابنا لمعفرقوا بِينَ هَذَهُ الصَوْرُ وَلَيْنَ مَا إِذَا كُانَ بِطَاؤِهِا لا نَهَا لَهُ بِفَرْقًا فِي لِحَوْقَ النَسْطُ عَالِنَ وَجَ وَالْهِيَدُ فَلَكِانَتِ فِي مَحَكُم مَن يُطَوُّهَا في قال الشيخنا وأيجتملُ أبهاء في أيَّك يه في هذه الطال أن لوقت يقام الله الظن الذكان عَنْ حِبْورِدًا مِنَاكَ الوصية بَهَنْكَ أَن تَضِعه الاقل المِن اغلِبْ مَدة الحل أَق تعكون بِالْواتِ مل لحل ظلاف مسأو مَا تُتَ بِهِ عِلَى أُوجِه يِفلَبِ عَلَى الطَّانَ أَنَّهِ كَانِ أَمْوجِو لَيَّا لِمَا وَابِنَ الْحَلّ بِحَيْث شَجِيمَ لِهُلْمَكُونِهَا خَامَالِا حَجَّتُ الوضية له الآنه بقات له أحكام إلحل في غيل بعدا الحريج فأقدا المتفي أحد وأه ظاهراً فيتنعها أن تَبْتُ لِعِ الوَصِيةَ، وَالْحَكُمُ وَالْحَلْقَةُ وَالنَّهِ مِ وَالنَّهِ عِنْ يَلْكُ الصُّورِ الْمَارَكُانُ المِتَاطِأَ لِلنَّبِ فَإِنَّهُ يَلْحُقُّ بمجرة الاحمال وان كأن متيداً في ولا أيلن المن الزات النالب بطلق الإحمال في المتحقِّل الوعاية فإنه الإيحال الإيطال الوضية كايه كاطه لاشات النسب فلا بازم الحاق مالا أيمناط له بها بجذا مد الجمع بظهوار با أينه

ولا فلان شنط فالوصية أولى الانها تضع بالمعدوم والمهرول بخلاف المؤقف والما الوحقية أجوابك عبرى الميرات والاعصل المبرات إلااوجرد فكذا الوصية والوقف براد الدوام في طرورة المجاه المعلوم و فقطل والمقال والمناه في المناه ف

من أفصل) وإن أو من شرع شرع أن بستان أوغلة دار أو خدمة عبد صح سوا، وصي بذلك في من المن المن والوري والشافعي مدة معلومة أو بجميع المرة والمنفعة في ازمان كله مذا معلومة أو بجميع المرة والمنفعة في ازمان كله مذا المورد منهم مالك والوري والشافعي

واسحاق وابع ثور وأصحاب الراي ونال ابن ابي المل لانصح الوصية بالمنفعة لا مها معدورة واسحاق وابع أنه بصح عاد كالمحادث وتعدد المعادضة فتصح الوصية بها كالاعان وبعير خروج ذلك من ثلث المال نص عليه احمد في سكني الدار وهو قول كل من قال بصحة الوصية بها قان لم تخرج من الثلث اجبز منها بقدر الثلث وبهذا قال الشائمي ، وقال شاف اذا توصي محدمة في محدم المعادث وبهذا قال الشائمي ، وقال شافي المان ، وقال اصحاب الراي وأبو ثور والثاب المنابع خدمته شنة وبهن تسليم ثلث المان ، وقال اصحاب الراي وأبو ثور

﴿ مُسَالًا ﴾ (وإن وصيلا مجمل هذه المرّاة لم يضح) وقُولًا بُعِضَ أَسِحًا بِهِ الشَّافَعِي لَصِحْ كَا يُصَحَّالُوصِيَّة بِما مُحَمِّلُ هَذَهُ الجَارِيَّةِ * فِي اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

ولنا أن الوصة عليك فلا تصح المعدوم بخلاف الموسى به فانه علك فلم يعتبر والجودة ولان الوصة عدد حري الميران ولو أماث النسان لم المراه من الحل إلا من كان موجوداً كذلك الوصية، ولى عبدد الميت مال بعد مونه بأن يسقط في شبكته صيد الواراء ولا تدعواناك قصينا ببوت الارث في ديته وجي متعبد المين مؤلف على من عدد المن ولده أو ولد فلان صع فلوسية أولى المندوم والجهول بجلاف الوصية الموام فن طرورته ابها تعلى ولا الموسية الموام في الميان ولا الموسية الموام في الميان ولا الموسية الموام في طرورته ابها تعلى ولا الموسية الموام في الميان ولا الموسية الموام في الميان ولا الموسيد الميان الوصية الميان الموسيد الموام في الميان والوام في الميان والموسية الميان والموسيد الميان والموسيد الميان والموسيد الميان والموسيد الميان الموسيد الميان والموسيد الميان والميان والميان

اذا أومى بخدمة عبده سنة قان العبد بخدم المومى له يوما والورثة يومين حتى يستكل المومى له سنة قان أراد الورثة بيم العبد بيم على هذا

ولنا أنها وصبة صحيحة فوجب تنفيذها على صفتها أن خرجت من الثلث أو بقدر ما يخرج من الثلث منها كسائر الوصايا أو كالاعبان. أذا ثبت هذا فتى أريد تقويها فان كانت الوصية مقيدة بمدة قوم الموصى بمنفعته مسلوب المنفعة الك المدة ثم تقوم المنفعة في لك المدة فينظركم قيمتها، وأن كانت الوصية مطلقة في لزمان كله فقد قبل تقوم الرقبة بمنفعها جميعا ويعتبر خروجهما من أناث لان عبداً لا منفعة له وشجراً لأنر له لاقيمة له غالباً، وقبل تقوم الرقبة على الورثة، والمنفعة على الموصى له وصفة ذلك أن يقوم العبد بمنفعة فاذا قبل قيمته مائة قبل كم قيمته لامنفعة فيه ? فاذا قبل عشرة علمنا أن قدمة المنفعة تسعون

(فصل) وان أراد الموصى له اجارة العبدأوالدار فيالمدة التي أوصى له بنفههاجازوه قال الشانس وقال ابوحنيفة لايجرز اجارة المنفعة المستحقة بالوصية لانه انما أرصى له باستيفائه

ولنا أنها منفعة علمكما ملكا تاما فمك أخذ العرض عنها بالاعيان كالو ملكها بالاجارة وان أراد المرصى له إخراج العبد عن البلد فله ذلك وبه قال ابو ثور ، وقال أصحاب الرأي لايخرجه

الا أن يكون أهله في غير البلد فيخرجه إلى آهله. ولنا أنه مالك لنفعه فملك اخراجه كالمستأجر (فصـــل) وإذا أوصى له بثمرة شجرة مدة أو بما يثمر أبدا لم يدلك واحـــد من الموصى له

بطنها غلام فله ديناران وإن كات فيه جارية فلها دينار فولدت غلاماً وجارية فلكل منها ما وصيله به لان الشرط وجد فيه ، وإن ولدت أحدها منفرداً فله وصيته ، ولو قال إن كان حملها أو إن كان مافي بطها غلاما فله ديناران وان كات جارية فلها دينار فولدت أحدها منفرداً فله وصيته ، وان ولدت غلاما وجارية فلا شيء لها لان أحدها ليس هو جميع الحل ولا كل ما في البعان ، وبه قال أصحاب الرأي والشافعي وأبو ثور.

﴿ مسئلة ﴾ (وان قبل الوصي الموصي بطلت الوصية وان جرحه ثم أوضى له فمات من الحبرح لم تبطل في ظاهر كلامه وقال أصحابنا في الموصية لاَقاتل روايتان)

اختلف أصحابنا في الموصية للقائل على ثلاثة أوجه ، فقال ابن حامد نجوز الوصيةله واحتج بقول أحمد فيمن جرح رجلا خطأ فنفا المجروح فقال احمد تعتبر من الثلث قال وهذه وصيـة لقاتل وهو قول مالك وأبي ثور وابن المنذر واظهر قولي الشافعي لان الهبة له تصح فصحت الوصية له كالذمي وقال أبو بكر لا تصح الوصية له فان أحمد قد نص على أن المدبر اذا قتل سيده بطل تدبيره والتدبير وصية وهذا قول النوري وأصحاب الرأي لان القتل عنع الميراث الذي هو آكد من الوصية، فالوصية

والوارث اجبار الآخر على سقيها لأنه لا يجبر على سقي ملكه ولا سقي ملك غيره، وان أراد أحدهما سقيها على وجه لا يضر بصاحبه لم يدلك الآخر منعه ، وإذا ببست الشجرة كان حطبها قارارث وان وصى له بشمرتها سنة بعينها فلم تحدل تلك السنة فلا شيء للموصى له ، وإن قال لك ثمرتها أول عام تشرصح وله يرتها اول عام نشرو كذلك إذا أوصى له بها محمل جاريته او شاته، وإن وصى لرجل بشجرة ولا خرب بشرتها صح وكان صاحب الرقبة قائم مقام الوارث وله ماله ، وان وصى به بابن شنة وصرفها صح ويقوم الموصى به دون اله ين تصح الوصية بشمرة الشجرة وان وصي بابنها خاصة او صوفها خاصة صح ويقوم الموصى به دون اله ين صاحب الرقبة هذا الذي ذكره الشريف ابو جمفر مذهبا لا حدد وهر قول ابي ثور وظاهر مذهب صاحب الرقبة هذا الذي ذكره الشريف ابو جمفر مذهبا لا المستأجر وكالو لم يكن له منفة. قال الشريف والن الفطرة تلزمه والفطرة تتبع النفقة وهو قول أصحاب الرأي والاصطخري وهو أصح إن شاء اقله وبحتمل أن مجب على صاحب المنفقة على من لانفة وهو قول أصحاب الرأي والاصطخري وهو أصح إن شاء اقله لا يمتقه أن إيجاب النفقة على من لانفع له ضرر مجرد فيصير مهنى الرصية أوصيت قت بنفه عبدي جميعا مجمعة على ورثني ضره وان وصى بنفه لانسان ولا خر برقبته كان مهناء أوصيت لمذا بنفعه ولهذا وأبقيت على والشيان المنطرة بالضان ايكون ضره على من المناء المناه المناه والشيرة بالضان الكون ضره والشيون المناء المناه والشيرة والنوان المناه والمناه المناه ال

أولى ، ولان الوصية أجريت بحرى الميراث فمنها ما يمنمه وقال أبو الحطاب ان وصى له بعد جرحه صح وإن وصى له قبله ثم طرأ الفتل على الوصية أبطلها جماً بين نصي احمد في الموضعين ، وهو قول الحسن بن صالح وهذا قول حسن ، لان الوصية بعد الجرح صدرت من أهلها في محلها لم يطرأ عليها ما يبطلها بخلاف ما إذا تقدمت فان الفتل طرأ عليها فأبطاها فأنه يبطل ما هو آكد مها، محققه ان الفتل أيما عنع الميراث لكونه بالفتل استمجل الميراث الذي انمقد سببه فمورض بنقيض قصده وهو منع الميراث دفعاً لمفسدة قتل الموروثين ولذلك بطل التدبير بالفتل الطاريء عليه أيضاً وهذا المعنى متحقق في الفتل الطاريء على الوصية لانه ربما استمجالها بقتله وفارق الفتل قبل الوصية لانه لم يقصده استمجال ما لمدم انعقاد سببه والموصي راض بالوصية له بعد ما صدر منه في حقه وعلى هذا لا فرق بين الخطأ والعمد كما لا نفترق الحال بذلك في الميراث.

(مسئلة) (وإن وصى لصنف من أصناف الزكاة أو لجيع الاصناف صح)

لأنهم من أبواب البرفصحت لهم كذيرهم ويعطى كل واحد مهم القدر الذي يعطاه من الزكاة قياساً عليها ، لان المطلق من كلام الآدي مجمل على المطلق من كلام الله تعالى ولما أطلق الله تعالى أعطاهم من الزكاة حمل على ذلك كذلك هذا

وان المعلق المنطقة الموردة العبد عنى ومنفعة باقية الموصى له بها ولا وجم على المعنى بين وان المعقة ما حب المنفعة المعنى المعنى المعنى بين وان المعنفة ما حب المنفعة منافعة المعبد وأسقطه المعنفة منافعة المعبد فل ذلك وبباع المعنفة ويقوم المسترى مقلم البائع فياله وعليه وقبل الإيجرز أبعه من مالك منفعة دون غيره لان مالاحفقة فيه لا يعلم بيمه كالحشرات والميتات وقبل بجرز بيعة من مالك منفعة دون غيره لان مالك منفقة بينه الرقبة والمنفعة فينذم بذلك عندات عنده والمالك منفقة بين المرة قبل بدو صلاحها الساعب الشجرة دون غيره وكذلك بيم الزرع القياحب الارض والمنافعة والمنفعة فيذه وكذلك بيم الزرع القياحب الارض والمنفعة دون غيره وكذلك بيم الزرع القياحب الارض والمنافعة دون غيره وكذلك بيم الزرع القياحب الارض

المن المنظم الموادية على المنطقة المن

أَنْ (فَعَلَ) واذا الرَّمَى لَرَجَلُ عَنْفَعَهُ المِنَهُ فَأَنْتُ بُولَدُمُنْ زَوْجِ اوزَنَا فَهُو عَلُوكِ حَكَهُ حَكَامَهُ لَانَ الْحِلْمُ فَالْتُ الْوَلَى الْمُؤْمِنَ وَجَنَعُلَانَ بِكُورَهُ لَمَاكَ الرَّقِبَة لِإِنْ ذَلِكَ المِسْ مَن الْحَلَّالُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّلِي اللَّهُ اللَّ

قال شيخنا واذا وصى لاصناف الزكاة المذكورين في القرآن فهم ألذين يستحقون الزكاة وينبني أن يجبل للكل صنف بمن الوصة ، كما أو وصى اثبان قبائل ، والفرق بين هذا وبين الزكاة حيث مجوز الاقتصار على صنف واحدان آية الزكاة أريد بها بيان من مجوز الدفع اليه والوصة اريد بها بيان من محب الدفع اليه والوصة اريد بها بيان من محب الدفع اليه والوصة اريد بها بيان من محدا عن أصحاب الرأي وعن محد بن الحسن انه قال لا مجوز الدفع الى أقل من اثنين ، وعن أحد وواية ثانية أنه لا مجوز الدفع الى أقل من اثنين ، وعن أحد وواية ثانية أنه لا مجوز الدفع الى أقل من اثنين ، وعن أحد وقد ذكرنا ذلك وأدلته في الزكاة ولا مجوز الصرف الا الى المستحق من أهل الد مكا ذكرنا في الزكاة وهم الفقراء وحدهم دخل فيه المساكين وكذلك إن أوصى المساكين دخل فيم الفقراء لانهم صنف واحد في غير الزكاة الا أن يذكر الصنفين جميعاً فيدل ذلك على أنه أراد الموسى المفارة واحد في غير الزكاة الا أن يذكر الصنفين جميعاً فيدل ذلك على أنه أراد المنازة ويذها ، ويستحب تعميم من أمكن مهم والدفع اليهم على قدر الحاجة والبداءة بأقارب الموسى المنازع المنازع

المنعة عند اصحابنا وعندى الم اصاحب الرقبة لان منافع البضع لانصح الوصية بهامنفردة ولامع غيرها ولا يجوز نقلها مفردة عن الرقبة بغير التزويج وانما هي تابعة الرقبة فتكون لصاحب الرقبة في احد الوجهين وفي المنعفة الحد بدلها وان أنت بولد فهو حر وتجب قيمته يوم وضعه اصاحب الرقبة في احد الوجهين وفي الا خريشترى بها عبد يقوم مقامه و ليس الوارث ولا لصاحب المنفعة وطؤه الان صاحب المنفعة لايلاك وقبه اولا عبل ازواجهم او ماملكت رقبتها ولا هو زوج لها ولا يباح الوطء بغيرها لقرول الله عز وجل (الاعلى ازواجهم او ماملكت المانهم) وصاحب الرقبة لا يملكها ملكا ناما لايامن ان تحبل منه فريما افضى الم اهلاكها وايما وطنها فلا حد عليه لانه وط، بشبهة لوجود الملاك لـكل واحد منها فيها وواده حر لانه من وط، شبهة فان كان الواطيء مالك المنفعة لم تصرام ولد له لانه لا يملكها وعليه قيمة والدها يوم وضعه، وحكما على ماذكر نا فيا اذا وطنها غيرها بشبهة، وان كان الواطيء مالك الرقبة صارت امواد له لانها علقت منه بحر في ملكه وفي وجوب قيمته عليه الوجهان، واما المهر فعدي أنه ان كان الواطي، مالكا الرقبة فلا مهر في ملكه وفي وجوب قيمته عليه الوجهان، واما المهر فعدي أنه ان كان الواطي، مالكا الرقبة فلا مهر غيمها وقد تقدم تعليل ذلك و يحتمل ان يجب الحد على صاحب المنامة اذا وطي، لا فلايد الكالالمنافعة فيهما وقد تقدم تعليل ذلك وعتمل ان يجب الحد على صاحب المنامة اذا وطي، لا فلايد الكالالمنافعة فلم ما المد كالمستأجر فعلى هذا يكون واده مماوكا

(فصل)وایس اواحد منها ترویجها لانمالك المنفعة لایملك رقبتها ومالک الرقبة لایملك تزویجها لمافیه من ضر رصاحب المنفعة بترویجها فان طلبت ذلك لزم تزویجها لانه لحقها وحقها في ذلك مقدم علیها بدایل انها او طلبته من سیدها الذی یملك رقبتها رنفها اجبر علیه وقدم حقها علی حقه و كذلك ان اتبقاعلی

أو باقيه الى الورثة لانه عين للوصية جهة فاذا فاتت عادت إلى الورثة كما لو وصى أن يشترى عبد زيد فيعتق فمات العبد أو لم يبعه سيده أو تمذر شراؤه، وانا أنفق بضالدراهم ثم مات الفرس بطات الوصية في الباقي كما لو وصى بشراء عبدين معينين فاشترى أحدها ومات الآخر قبل شرائه قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يسئل عن رجل أوصى بألف درهم في السبيل أيجمل في الحج منها ? قال لا ، انما يعرف الماس السبيل الغزو .

⁽ فصل) اذا قال يخدم عبدي فلان سنة ثم هو حر صحت الوصية فان قال الموصى له بالخــدمة لا أقبل الوصية أو قال قد وهبت الحدمة لم يعتق في الحال وبهذا قال الشافعي ، وقال مالك ان وهب الحدمة للعبد عتق في الحال . ولنا أنه أوقع العتق بعد مضي المسنة فلم يقع قبله كما أو رد الوصية

⁽ فصل) وان وصى أن يشترى عبد زيد بخمسائة فيعتق فلم بهنه سيده فالحمسائة الورثة وكذلك ان امتنع عن يبعه بالحمسائة أو تعذر شراؤه بموته أو لعجز الثلث عن ثمنه قالتمن الورثة لان الوصية بطات

تزويجها قبل طلبها جاز ووايها في الموضعين مالك رقبتها لانه مالـكها والـكلام في مهرها وولدها على ما تقدم في الفصل الذي قبله

(فصل)وان قتل العبد الموصى بنفعه وجبت قيمته يشتري بها مايقرم مقام الموصى به لان كل حق تعلق العين تعلق ببدلها اذا لم يبطل سبب استحقاقها، ويفارق الزوجة والعين المستأجرة لان سبب الاستحقاق يبطل بتاغهما ويحتمل أن تجب القيمة للوارث أومالك الرقبة وتبطل الوصيةلانالفيمة بدل الرقبة فتكون لصاحها وتبطل الوصية بالمنفعة كانبطل بالاجارة

(فصل) واذا ارضى ارجل محب زرعه ولآخر بنبته صح والنفقة بينها ان كل واحد منها تعلق حقه بالزرع فان امتنم احدهما من الانفاق فها بمنرلة الشربكيين في اصل الزرع اذا امتنم احدهما من سقيه والانفاق عليه فيخرج في ذلك وجهان(احدهما)يجبر على الانفاق عليه هذا قول ابي بكرلان في ترك الانفاق ضرراً عليها واضاعةالمال وقدقال النبي ﷺ؛ لأضررولا اضرار، ونهي عن اضاعة المال(والوجه الآخر) لا يجبرلانه لا يجير على الانفاق على مال نفسه ولا مال غير ه اذا كان كل و احدمنها منفرداً فكذلك أذا أجتمها.وأصل الوجهين أذا استهدم ألحائط المشترك فدعا أحد الشريكين الآخر الى مباناته فامتنع وبنبغى ان تكون النفقة بينها على قدر قيمة حق كل واحد منها كما لو كانا. مشتركين في اصل الزرع

(فصل) وإن أوصى له بخاتم ولا خر بفصه صحوايس لواحد منها الانتفاع ١٤لاباذن صاحبه وأيهما طلب قلم الفص من الخاتم أجيب اليه وأجبر الآخر عليه وإن انعقا على ببعه أو اصطلحا على لبسه جازلان الحقلما لايعدرها

الورثة شراء عبد آخر لان الوصية لمعين فلا تصرف الى غيره فان اشتروه بأقل من ذلك فالباقي للورثة وقال الثوري يدفع جميع الثمن الى سيد العبد لانه قصد ارفاقه بالثمن ومحاباته فأشبه مالو قال بيعوم عبدي بخسمائة وقيمته أكثر منها وكما لو وصى أن بحج عنه فلان بخمسهائة وهي أكثر من أجر المثل وقال اسحاق بجمل بقية الثمن في العتق كما لو وصى أن بحج عنه بخمسهائة رد ما فضل في الحج

ولنا أنه أمر بشرائه بخمسهائة فكان مافضل من الثمن راجعاً اليه كما لو وكل في شرائه فيحياته وفارق ما أذا أوصى أن يحج عنه رجل بخمسائة لان القصد ثم ارفاق الذي يحج بالفضلة ، وفيمسئلتنا المقصود العتق، ويفارق ما اذا أوصى أن يحج عنه بخمسائة لغير معين لان الوصية ثملاحج مطلقاً فتصرف جميعها فيه وههنا لممين فلا تتعداه ،وقوله أنه قصد ارفاق زيدومحاباته به قلنا أن كان ثم قرينة تدل على ذلك أما لكون البائع صديقه أو ذا حاجة أو من أهل الفضل الذين يقصدون بهذا أوكان يعلم حصول العبد بدون الحسائة لقلة قيمته فانه يدفع جميع الثمن الى زيدكما لو صرح بذلك فقال ادفعوا اليه جميعها (فصل) وإن أرصى لرجل بدينار من غلة داره وغلتها ديناران صح قان أراد الورثة بيع نصفها وترك النصف الذي أجره دينار فله منعهم منه لانه يجوز أن ينتص أجره عن الديناره وإن كانت الدار لا تخرج من الثاث فلهم ببع ماز د عليه وعليهم ترك الثلث قان كانت غلته ديناراً أو أقل فهو العموصى له وإن كانت أكثر فله دينار والباقي الورثة

(فصل) وتصح الوصية بما لايقدر على تسليمه كالعبد الآبق والجمل الشارد والطير في المواه والسمك في الما، لان الوصية اذا صحت بالمعدوم فبذلك أولى ولان الوصية أجريت مجرى الميراث وهذا يورث فيرصى به قان قدر عليه أخذه وسلمه إذا خرج من الثلث وللوصي السي في تحصيله قان قدر عليه أخذه اذاخرج من الثلث

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا أوصى بجارية لبشر ثم أوصى بها لبكر فهي بينهما)

وجملة ذلك أنه اذا أوصى لرجل بمهين من ماله ثم وصى به لآخر أر وصى له بثلثه ثم وصى لا خر بثلثه أو وصى بجميع ماله لرجل ثم وصى به لآخر فهو ببنها ولا يكون ذلك رجوعا في الوصية الاولى وبهذا قال ربيعة ومالك والثوري والشافعي واسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي، وقال جار ابن ذيد والحسن وعطا. وطارس وداود وصيته الآخر منهما لانه وصى الثاني بماوصى به للارل فكان رجوعا كما لو قال ماوصيت به لبشر فهو لبكر ولان الثانية تنافي الاولى فاذا أنى بها كان رجوعا كما لو قال هذا لورثني

وإن بذله بدونها وإن عدمت هذه القرائن فالظاهر أنه انما قصد العتق وقد حصل فكان الثمن عائداً الى الورثة كمالوأمره بالشراء في حياته قال شيخنا وهذا الصحيحان شاء اللة تمالى

(فصل) واو وصى أن يشترى عبد بألف فيعتق عنه فلم نخرح من ثلثه اشتري عبد بالثلث وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة تبطل الوصية لانه أمر بشراء عبد بألف فلا يجوزللمأ مورالسراء بدونه كالوكيل . ولنا أنها وصية يجب تنفيذها أذا إحتملها الثلث فاذا لم يحملها وجب تنفيذها فيا حمله كالوكيل . ولنا أنها وصية يجب تنفيذها أذا إحتملها الثلث فاذا لم يحملها وجب تنفيذها فيا حمله كالوصى اليه بعتق عبد فلم يحمله الثلث، وقارق الوكالة فانه لو وكله في اعتاق عبد لم يملك اعتاق بعضه، ولو وصى اليه باعتاق عبد أعتق منه ما يحتمله الثلث فان حمله الثلث فاشتراه وأعتقه ثم ظهر على الميت دين يستغرق المال فالوصية باطلة ويرد العبد الى الرق ان كان اشتراه بعين المال لاننا تبينا أن الشراء باطل لكونه اشترى بمال مستحق للنرماء بغير اذبهم وان كان اشتراه في الذمة صع الشراء ونفذالعتق وعلى المشتري غرامة عنه لا يرجع به على أحد لان البائع ما غره انما غره الموصي ولا تركة له فيرجع عليها وهذا ظاهر مذهب الشافعي ومجتمل أن يشارك الغرماء في التركة ويضرب معهم بقدر دينه لان الدين غرمه بتغرير الموصي فيرجع به عليه فاذا كان ميتاً لزمه في تركته كارش جنايته

ولنا أنه وصى لها بها فاستويا فيها كما لوقال لهارصيت لكما الجاريةوما قاسوا عليه صرح فيه الرجوع عن وصيته لبشر وفي مسئلتنا يحتمل أنه قصد النشريك فلم تبطل وصية الاخر بالشك

(فصل) وإن رصى بعبد لرجل ثم رصى لآخر بنائه فهو بينهما أرباعا رعلى قول الآخر بن يذبني أن يكون فئا في ثانه كا لما وإن رصى بعبده لا ثنين فرد أحدها رصيته فللآخر نصفه وإن رصى لا ثنين بنائي ماله فرد الورثة ذلك ورد أحد الوصيين وصيته فللآخر الناث كالملالانه وصى له به منفرداً وزالت المزاحمة فكل له كالو انفرد به

(فصل) اذا أفر الوارث أن أباه وصى بالثلث ابشر وأقام آخر شاهدين أنه وصى له با ثاث فرد الوارث الوصيتين وكان الوارث رجلا عاقلا عدلا وشهد بالوصية حلف معه الموصي له واشتركا في الثلث وبهذا قال أبو ثور وهو قياس قول الشافعي ، وقال أصحاب الرأي لايشاركه المقر له بنا منهم على الثلث وبهذا قال أبو ثور وهو قياس قول الشافعي ، وقال أصحاب الرأي لايشاركه المقر له بنا ما ما أن الشاهد واليمين ليس بحجة شرعية ، وقد ثبت أن الذي عَيَّالِيَّة فضى بشاهد ويمين رواه مسلم ، وإن كان المقر ليس بعدل أو كان امرأة فالثاث لمن ثبتت له البينة لان وصيته ثابنة ولم تثبت وصية الآخر وإن لم يكن لواحد منهما بينة فأقر الوارث أنه أقر الملان بالثلث أو بهذا العبد وأفر لفلان به بكلام متصل فالمقر به بينهما وبهذا قال أبو ثرر وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه غالفا ، وإن أقر به لواحد ثم أقر به لآخر في مجلس آخر لم يقبل اقراره لانه يثبت للاول باقراره فلا بقبل قوله فيا ينقص به حق الاول الا أن يكون عدلا نيشهد بذلك ويحلف معه المقر له فيشاركه كالو ثبت للاول بينة وإن أقر الأني في المجلس بكلام متصل ففيه وحهان

(فصل)وانوصى بشراء عين وأطلق أو ببيم مبده وأطلق فالوصية إطلة لان الوصية لا بدلما من مستحق ولا مستحق ههذا فان وصى ببيمه بشرط العتق صحت الوصية وبيع كذلك لان في البيم نفعاً للعبد بالعتق فان لم يوجد من يشتريه كذلك بطات الوصية لتعذرها كما لو وصى بشراء عبد يعتق فلم يبعمه سيده وان وصى ببيعه لرجل بعينه بثمن معلوم بيم لانه قصد ارفاقه بذك في الفالب وان لم يسم نمناً بمع بقيمته وتصح الوصية لكونه قصد ايصال البد المعين الى رجل بمينه فيحتمل أن يتعلق الغرض بارفاق العبد بايصاله الى من هو معروف مجسن الملك واعتاق الرقاب ويحتمل أن يريد ارفاق المشتري بلمن بطلت الوصية

﴿ سُنَّاتَهُ ﴿ وَأَنْ وَصَى فِي أَبُوابِ اللَّهِ فَقَالَ شَيْحُنَا يَصَرَفَ فِي القربُ كَامَا ﴾

 (أحدهما) لا يقبل لان حق الاول ثبت في الجميع فأشبه مالو أقر له في مجلس آخر (والثاني) يتبل لان المجلس الواحد كالحال الواحدة فان الحرقي قال واذا خلف ابنا وألف درهم فأقر بها لرجل ثم أقر بأ الملآخر فان كان في حجلسين فهي للاول ولاشيء ثم أقر بأ الملا خر فان كان في مجلسين فهي للاول ولاشيء للناني والاول أفيس لان حق الاول ثبت في النات كاملا لاقراره بامنفرداً فأشبه مالو كان في مجلسين وكا او أقر بدراهم ثم سكت ثم قال زبوفا أو صفاراً أو الى شهر أو كا لو استثنى مما أقر به بكلام منفصل في المجلس

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال ماأوصيت به لبشر فهو لبكر كانت لبكر)

هذا قولهم جميعا وبه قال الشافعي وأبر ثرر وأصحاب الرأي وهو أيضا على مذهب الحسن وعطاء وطاوس ولا نهلم فيه مخالفا لانه صرح بالرجوع عن الاول بذكره ان ما أوصى به مردود إلى الثاني فأشبه مالو قال رجعت عن وصيتي لبشر وأوصيت بها لبكر بخلاف ما إذا أرصى بشيء واحد لرجلين أحدهماً بعد الآخر فأنه يحتمل انه قصد التشريك بينها وقد ثبتت وصية الاول يقينا فلا تزول بالشك

(فصل) وان قال ما أوصيت به لفلان فنصفه لفلان أو ثلثه كازرجوعا في القدر الذي وصى به الثاني خاصة و,قيه للاول

(فصل) وأجم أهل العلم على ان الرصي أن برجم في جميم ماأوصى به وفي بعضه إلا الوصية بالاعتاق والاكثرون على جواز الرجوع في الوصية به أيضا . روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال يغير الرجل

شعائر الاسلام وفداء الاسرى من أعظم القربات، وقد نقل المروذي عن أحمد فيمن أوصى بثلثه في أبواب البر يجزأ ثلاثة أجزاء جزء أفي الجهاد وجزءا يتصدق به في أقاربه وجزءا في الحج وقال في رواية أبي داود الغزو ببدأ به وحكي عنه أنه جعل جزءا في فداء الاسرى، قال شيخنا وهذا والله أعلم ليس على سبيل الازوم والتحديد بل يجوز صرفه في جهات البركاما لان اللفظ للعموم فيجب حمله على عمومه ولانه ربماكان غير هذه الحجهات أحوج من بعضها وأحق فقد تدعو الحاجة الى تكفين ميت واصلاح طريق واعتاق رقبة وقضاء دين واغاثة ملهوف أكثر من دعائها إلى حج من لا يجب عليه الحج فيكلف وجوب مالم يكن عليه واجبا و تعباً كان الله تعالى قد أراحه منه من غير مصلحة تمود على أحد من خلق الله تعالى فتقدى هذا على مامصلحته ظاهرة والحاجة اليه داعية بنير دليل تحكم لا معنى له

(فصل) وان قال ضع ثلثي حيث أراك الله فله صرفه في أي جهـة من جهات القرب رأى وضعه فيها عملا بمقتضى وصيته وذكر القاضي أنه يجب صرفه الىالفقراء والمساكين، والافضل صرفهالى فقراء أقاربه فان لم يجد فالى محارمه من الرضاع فان لم يكن فالى جيرانه وقال أصحاب الشافعي يجب ذلك لانه رده الى اجتهاده فها فيه الحظ وهذا أحظ

ولنا أنه قد برى غير هذا أهم منه وأصلح فلا يجوز تقييده بالتحكم ونقل أبو داود عن أحمله

ماشاء من وصيته وبه قال عطا. وجابر بن زيد والزهري وقدادة ومالك والشافعي وأحمد واسحاق وأبو ثور ، وقال الشعبي وابن سبرين وابن شبرمة والنخعي يفسير منها ما شاء الاالعتنى لأنه اعداق بعد اأوت فلم بملك تفييره كالندبير

ولنا أنها وصية فملك الرجوع عنها كغير العنق ولانها عطية تنجز بالموت فجاز له الرجوع عنها قبل تنجيزها كهيدة ما يفتقر الى القبض قبل قبضه ، وفارق الندبير فانه تعليق على شرط فلم يملك تغييره كتعليقه على صفة في الحياة

(فصل) ويحصل الرجوع بقوله رجعت في وصيتي أو أبطالها أو غيرتها أو ما أوصيت به لفلان فهو لفلان أو فهو لورثني او في ميراثي ،وإن أكله أو أطعمه أو أتلفه أو وهبه أو تصدق به أو باعه أو كان ثوبا غير مفصل ففصله ولبسه أو جارية فأحبلها أو ما أشبه هذا فهو رجوع ، قال أبن المنذر أجم كل من أحفظ عنه من أهل العلم أنه أذا أوصى لرجل بطعام فأكله أو بشيء فأنافه أد تصدق به أو وهبه أو مجارية فأحبلها أو أولدها أنه يكون رجوعا ، وحكي عن أصحاب الرأي أن بيعه أيس برجوع لانه أخذ بدله مخلاف المبة

ولنا أنه أزال ملكه عنه فكازرجوعا كما أو وهبه، وأنءرضه على البيع أو وصي ببيعه أو أوجب الهبة فلم يقبلها الموهوب له أو كاتبه أو وصى باعة قه أو دبره كان رجوعا لانه يدل على اختياره الرجوع بعرضه على البيع والجابه للببة ووصيته ببيعه أو اعتاقه لكونه وصى بما ينافي الوصية الاولى والكتابة بيع والتدبير أقرى من الوصية لانه ينجز بالموت فيسبق أخذ الموصوله ، وأن رهنه كان رجو عا لانه على به

أنه سئل عن رجل أوصى بثلثه في المساكين وله أقارب محاويج فلم بوص لهم بشيء ولم يرثوا فانه يبدأ بهم فانهم أحق قال وسئل عن النصراني يوصي بثلثه الفقراء من المسلمين ايعطى اخوته وهم فقراء ؟ قال نعم هم أحق يعطون خمسين درهما لا يزادون على ذلك يعني لا يزادكل واحد منهم على ذلك لانه القدر الذي يحصل به الغني

﴿ مسئلة ﴾ (وان وصى أن بحج عنه بألف صرف في حجة بعد أخرى حتى ينفذ)

اذا أوصى أن يحج عنه بقدر من المال صرف جميع ذلك في الحج اذا حمله الثلث لانه وصى به في جهة قربة فوجب صرفه فيها كما لو وصى في سمبيل الله تعالى وليس الوصى أن يصرف الى مل يحج أكثر من نفقة المثل لانه أطلق له التصرف في المعارضة فاقتضى عوض المثل كالتوكيل في البيع ثم لا يخلو اما أن يكون بقدر نفقة المثل لحجة واحدة فيصرف فيها أو ناقصاً فيحج به من حيث يبلغ في ظاهر نصوص أحمد فانه قال في رواية حنبل في رجل أوصى أن يحجولا تبلغ النفقة فقال يحج عنه من حيث تبلغ النفقة للراكب من أهل مدينته وهذا قول العنبري وقال القاضي مان به في الحج وهو قول سوار القاضي حكاه عنه العنبرى وعن أحمد أنه مخير في ذلك فانه قال في يمان به في الحج وهو قول سوار القاضي حكاه عنه العنبرى وعن أحمد أنه مخير في ذلك فانه قال في

حمّا يجوز بيعه فكان أعظم من عرضه على البيع ، وفيه وجه آخر أنه ليس برجوع وهو وجه لا صحاب الشافعي لانه لا يزبل الملك فأشبه أجارته وكذلك الحكم في الكتابة

(فصل) وان وصى بحب ثم طحنه أو بدقيق فعجنه او بعجين فخيزه أو بخيز ففته أو جعله فتيتا كان رجوعا لانه أزال اسمه وعرضه للاستمال فدل على رجوعه و مهذا قال الشافعي، وان وصى بكنان أو قطن فغرله أو بفزل فنسخه أو بثوب فقطعه أو بنقرة فضربها أو شاة فذبحها كان رجوعا، وبهذا قال أصحاب الرأي والشافعي في ظاهر مذهبه واختار أبو الخطاب انه ليس برجوع وهو قول أبي ثور لانه لا يزيل الامم. ولنا أنه عرضه للاستمال فكان رجوعا كانني قبلها ولا يصح قوله أنه لا يزيل الامم فان الثوب لا يسمى غزلا والغزل لا يسمى كتانا

(فصل) وان وصى بشي، معين ثم خلطه بغيره على وجه لا يتميز منه كان رجوعا لانه يتعذر بذلك تسليمه فيدل على رجوعه ان خلطه بما يتميز منه لمبكن رجوعا لانه يمكن تسليمه ، وان وصى بقفيز قمح من صبرة ثم خلطها بغيرها لم بكن رجوعا سوا، خلطها بدالها أو بخير منها أو دونها لانه كان مشاعا وبقي مشاعا. وقبل ان خلطه بخير منه كان رجوعا لانه لا يمكنه تسليم الموصى به الا بتسليم خير منه فصار متعذر التسليم مخلاف ما اذا خلطه بمثله أو دونه منه ولا يجب على الوارث تسليم خير منه فصار متعذر التسليم مخلاف ما اذا خلطه بمثله أو دونه

(فصل) وأذا حدث بالموصى به ما يزيل اسمه من غير فعل الموصى مثل أن سقط الحب في الارض فصار زرعا أو المهدمت الدار فصارت فضا. في حيساة الموصى بطات الوصدية بها لان الباقي لا يتنادله الاسم، وأن كان الهدام الدار لا يزيل اسمها سلمت اليه دون ما انفصل منها لان الاسم حين الاستحقاق بقع على المتصل دون المنفصل، ويتبع الدار في الوصية ما يتبعها في البيع

رواية أبي داود في امرأة أوصت محج لا يجب عليها:أرى أن يؤخذ ثلث مالها فيمان به في الحج أو يجب به من حيث ببلغ فان كان يفضل عن الحجة دفع في حجة ثانية وثالثة الى أن ينفذ أو يبتى مالا يبلغ حجة فيحج به من حيث يبلغ أو يعان به في الحج على ما ذكر نا من الخلاف فيه ولا يستنيب في الحج مع الامكان الا من بلد الحجوج عنه لانه نائب عن الميت وقائم مقامه فينوب عنه من موضع الحج مع المنوب عنه لحج منه فان كان الموصى به لا محمله الثلث لم يخل من أن يكون الحج فرضاً أو تطوعا فان كان فرضاً أ ذذ أكثر الامرين من الثلث أو القدر الكاني لحج الفرض ان كان قد أوصى بالثلث فان كان اثناث أ كثر أخذ ثم يصرف منه في الفرض قدر ما يكفيه ثم محج بالباقي تطوعا حتى ينفذ كا فان كان اثناث أ كثر أخذ ثم يصرف منه في الفرض قدر ما يكفيه ثم محج بالباقي تطوعا حتى ينفذ كا ذكر نا من قبل، وان كان الثلث أقل بم قدر ما يكفي الحج من رأس المال وبهذا قال عطاء وطاوس من رأس المال، وقال ابن سير بن والنخعي والشعبي وحماد بن أبي سليان واثوري وأبو حنيفة وداوه ابن أبي هند ان وصى بالحج من ثلثه والا فليس على ورثنه شيء قملى قولهم ان لم بف الثلث بالموصى به والا لم يزد على الثلث لان الحج عبادة فلا يلزم الوارث كالصلاة

(فصال) رائ جهد الوصية لم يكن رجوءا في أحد الوجهين ، وهو قول أبي حنيفة في احدى الروايتين ولانه عقـد فلا يبطـل بالجحرد كسـائر العقود (والثـأني) يـكون رجوعا لانه يدل على انه لايربد ايصاله الى المرصى له، وارت غسل الثرب أو لبسه أو جصص الدار أو سكنها أو أجر الامة أو زوجها أو علمها أو وطنها لم يكن رجوعاً لان ذلك لايزيل الملك ولا الاسم ولا يدل على الرجوع ويحتمل أن وط. الامة رجوع لانه يعرضها للخروج عن جواز السقل والاول أولى لانه انتفاع لابزيل الماك في الحال ولا يفضى اليه يقينا فأشبه لبس الترب فانه رياً أتلفه وليس برجوع

(فصل) نقل الجين بن ثواب عن أحمد في رجل قال هذا أثن الملان ويعطى فلان منه مائة في كل شهر الى أن يموت فهو للآخر منهما ويعطى هذا ماثة فيكل شهر ذان مات و فضل شي، ردالي صاحب الثاث فح كم الوصية وانفاذها على ما أمر به المرصى

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن كتب وصية ولم يشهد فيها حكم بها مالم يعلم رجوءه عنها)

نص أحمد على هذا في رواية اسحاق بن ابراهيم فقال من مات فوجدت وصيته، كنوبة عند رأسه ولم يشهد فيها وعرف خطه وكان مشهورالخط يقبل مانيها . ورويءن أحداً نه لا يقبل الخط في الوصية ولا يشهد على الوصية الحمتومة حتى يسمعها الشهود منه أو تقرأ عليه فيقر بمــا فيها وبهذا قال الحــن وأبو قلابة والشانعي وأبو أرر وأصحاب الرأي لان الممكل بجرز برؤية خطالشاء د بالشهادة بالاجماع فكذاهها

والما قول الذي وَسُلِيِّةٍ « لوكان على أبيك دين أكنت قاضيه ؟ » قال نعلم قال « فدين الله أحق أن يقضي ﴾ والدين من رأس المال فما هو أحق منه أولى ولا به واجب فكان من رأس المال كدين الآدمي وان كان تطوعا اخذ الثاث لا غير اذا لم يجز الورثة ومحج به على ما ذكر نا

(مسألة) (وانوصي ان يحج عنه حجة بألف دفع الكل الى من بحج)

اذا وصى ان محج عنه حجة واحدة بقدر من المال وكان فيه فضل عما يحج به فهو لمن يحج لانه قصد ارفاقه بذلك فكانه صرح فقال حجواعني حجة واحدة بألف وما فضل منها فهو لمن يحج

﴿ مُسْئِلَةً ﴾ (فان عينه في الوصية فقال يحج عنى فلان بأ لف صرف ذلك اليـــــــــ وأن لم يعين فللموصى اليه صرفه إلى من شاء)

لانه فوض اليه الاجتهاد الا أنه لا علمك صرفها إلى وارث اذاكان فيها فضـل الا باذن الورثة وان لم يكن فيها فضل جاز لانه لا محاباة فيها ثم ينظر فان كان الحج الموصى به تطوعا اعتبر من الثاث وان كان واجباً فالزائد عن نفقة المثل معتبر من الثاث وان لم يف الموصى به بالحج أتم من رأس المال وفيه من الخلاف ما ذكرنا وأباغ من هذا أن الحاكم لو رأى حكمه بخطه تحنه ختمه ولم يذكر أنه حكم به أو رأى الشاهد شهادته بخطه ولم يذكر الشهادة لم بجز للحاكم انفاذ الحدكم بما وجده ولا للشاهد الشهادة بما رأى خطه به فههنا أولى ، وقد نصأ حمد على هذا في الشهادة ، ورجه قول الحرقي قول النبي عَيَسَالِينَةِ « مامن أمرى مسلم له شي. برصي فيه ببيت ليلتين الا ووصيته مكتربة عنده » ولم يذكر شهادته وما ذكرناه في النصل الاول الذي يلي هذا ، ولان الرصية يتسامح فيها ولهذا صح تعليقها على الخطر والفرد وصحت الحدل به وبما لاية و على تسليمه و بالمعدوم و الحجول فجاز أن يتسامح فيها بقبول الحطر كرواية الحديث

(نصل) وإن كتب وصبته وقال اشهدوا على عاني هذا الورقة أو قال هذه وصبتي فاشهدوا على عما نقد حكي عن أحد أن الرحل اذا كتب وصبته وخنم عليها وقال الشهود اشهدوا على عما في هدندا الكتاب لا يجوز حتى بسمعوا منه مافيه أو يقرأ عليه فيقر عما فيه وهو قول من سمينا في المسئلة الاولى ويحتمل كلام الخرقي جوازه لانه اذا قبل خطه الحجرد فهذا أولى، وعمن قل ذاك عبد الملك من يعلى ومكحول وعمر من ابراهيم ومالك والليث والارزاعي ومحد من مسلمة وأنو عبيد واسحاق

واحتج أبو عبيد كتب رسول الله وتشكيل إلى عماله وأمرائه في أمر ولاينه وأحكامه وسننه ثم ماهمات به الحافاء الراشدون المهديون بعده من كتبهم الى ولاتهم بالاحكام التي فيها الدراء والفروج والاموال يعترن بانختر مة لايعلم حاملها مافيها وامضوها على وجرهها وذكر استخلاف لمهان بعبدالملك عرب عبد العزيز بكتاب كتبه رختم عليه ولا نعلم أحداً أمكر ذلك مع شهرته وانتشاره في علما العصر فيكان اجاءا روجه الاول انه كتاب لا علم الشاهد مافيه الم بجز أن يشهد عليه ككتاب القاضي الى

ومسئلة ﴾ (فان أبى الحج وقال اصرفوا لي الفضل لم يعطه وبطلت الوصية في حقه) اذا قال المعين ذلك بطل النعيين وبحج عنه بأقل ما يمكن انسان ثقة سواه ويصرف الباقي الى الورثة ويحتمل أن تبطل الوصية ان كان الحج تطوعا لانه عين لها جهة فاذا لم يقبلها بطلت كما لو قال بعوا عبدي الهلان بمائة فأبى شراءه والظاهر انها لا تبطل لانه قصد القربة والنعيين فاذا بطل التعيين لم تبطل الفربة كما لو قال بيعوا عبدي لفلان وتصدقوا بثمنه فلم يقبل فلان فانه يباع من غيره ويتصدق بشمنه فان قال المعين اصرفوا لي انفضل عن تفقة الحج لانه موصى لي به لم يصرف اليه شي ولانه إنما أوصي له الزيادة بشرط ان يحج فاذا لم يوجد الشرط لم يستحق شيئاً

⁽ فصل) فاذا قال حجواً عنى حجة ولم يذكر قدراً من المال فانه لا يدفع الى من محج الا قدر نفقة المثل لما ذكر نا والباقي للورثة وهذا ينبني على أنه يجوز الاستئجار عليه إنما ينوب عنه نائب فما ينفق عليه فيا محتاج اليه فهو من مال الموصي وما بتي للورثة فان تلف المال في الطريق فهو من مال الموصي وليس على النائب اتمام الحج وإن قلنا يجوز الاستئجار على الحج فلا يستأجر الا ثقة بأقل ما (المفنى والشرح الكبير) (الحزء السادس)

التماضي ، فأما ماثبت من الوصية بشهادة أو افرار الورثة به فانه يثبت حكمه ويعمل به مالم يعارجوعه عنه وإن طالت مدته وتغيرت أحوال الموصى به مثل أن يوصي في مرض فيبرأمنه ثم يموت بعد أو يقتل لان الاصل بقاؤه فلا يزول حكمه عجرد الاحتمال والشك كسائر الاحكام

(فصل) وبستحب أن يكنب الموصي وصيته وبشهد عليها لانه أحفظ لها وأحوط لما فيها وقد صح أن النبي وَلَيُّالِينِ قَالَ «ماحق امريء مسلم له شيء يوصي فيه يبت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده» وروي عن أنس أنه قال: كانوا يكتبون في صدور وصاياهم (بسم الله الرحين الرحيم) هذا ماأوصى به فلان أنه يشهد أن لا إله الا الله وحده لاشربك له وأن محداً عبده ورسوله وأن الساعة آنية لاريب فيها وأن الله ببت من في القبور)وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا فله ورسوله إن كانوا مؤنين وأرصاهم عا أوصى به ابراهيم بنيه ويعقوب (يابني ان الله اصطنى له الدين فلا تموين إلا وأنتم مسلمون) أخرجه سعيد عن فضيل بن عياض عن هشام بن حان عن ابن سيربن عن أنس

وروي عن ابن مسعودانه كتب (بسم الله الرحن الرحمي) هذا ذكر ما أوصي به عبد الله بن مسعود ان حدث بي حادث الموت من موضي هذا ان مرجم وصبتي الى الله والى رسوله ثم الى الزبير ابن العوام وابنه عبد الله والمهما في حل وبل فيها وليا وقضيا وانه لا نزوج امرأة من بنات عبدالله الا باذنها وروي ابن عبد البر قال كان في رصبة ابي الدردا. (بسم الله الرحن الرحيم) هذا ما أوصى به ابو الدردا. انه يشهد ان لا اله الا الله وحد لاشريك له وان محداً عبده ورسوله وان الجنة حق وان

عكن وما نضل فهو للاجير لانه ماك ما أعطي بعقد الاجارة وان تلف المال في الطريق بعد قبض الاجير له فهو من ماله و لزمه اعام الحج، وإن قال حجوا عني ولم يقل حجة واحدة لم محج عنه إلا حجة ولانه أقل ما يقع عليه الاسم فان عين مع هذا فقال محج عني فلان دفع اليه بقدر نفقته من بلده إذا خرج من اثاث فان أبي الحج إلا بزيادة تصرف اليه فيذبني أن يصرف اليه اقل قدر يمكن ان مجج به غيره فان ابي الحج وكان واحباً استنب غيره بأقل ما يمكن استنابته والله اعلم

(فصل) وان وصى ان محج عنه زيد عائة ولممرو بهام الثاث ولسعد بثلث ماله فأجاز الورثة المضيت على ماقال الموصي فان لم يفضل عن المائة شيء فلا شيء لعمرو لانه إنما وصى له بالفضل ولا فضل وان رد الورثة قسم الثاث بينهم نصفين اسعد السدس ولزيد مائة وما فضل من الثاث فاعمرو فان لم يفضل منه شيء فلا شيء لعمرو لانه إنما وصى له بالزيادة ولا زيادة ولا يمتنع المزاحمة به ولا يعطى شئا كولد الأب مع ولد الابوين في مزاحمة الجد ويحتمل انه متى كان في الثاث فضل عرب المائة ان يردكل واحد إلى نصف وصيته لان زيدا. إنما استعمق المائة بالاجازة فمع الرد يدخل عليه من النقص بقدر وصيته كسائر الوصايا

النار حق وان الله يبعث من في القبور وانه يؤمن بالله ويكفر بالطاغوت على ذلك يحيا وجورت ان شا. الله وأوصى فيا رزقه الله تعالى بكذا وكذا وان هذه وصيته ان لم يغيرها

﴿ مسئلة ﴾ قال وما أعطى في مرضه الذي مات فيه فهو من الثاث)

وجالة ذلك ان النبرعات المنجزة كالهنق والهاباة والهبة المفبوضة وانصدقة والوقف والابراه من الدين والعفو عن الجنابة الموجبة المال اذا كانت في الصحة فهي من أس المال الانعلم في هذا خلافاً وان كانت في مرض مخوف اتصل به الموت فهي من ثاث المال في قول جهور العلما عرحي عن اهل الظاهر في الهبة المقبرضة أنها من رأس المال وليس بصحيح لما روي ابو هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هان الله تصدق عليكم عند وفائكم بناث أموال كزيادة لكم في اعمالكم ورواه ابن ماجه وهذا يدل بمفهومه على انه ايس له اكثر من النلث وروى عمران بن حصين ان وجلا من الانصار اعنى منة أعيد له في مرضه الامال له غيرهم فاستدعاهم رسول الله عليه في أم الله المنافق عليه واذا لم ينفذ العنق مع مسرايته فغيره اولى والان أجزا، وأقرع بينهم فاعتق اثنين وأوق أربعة متفق عليه واذا لم ينفذ العنق مع مسرايته فغيره اولى والان هذه الحال الظاهر منها الموت فكانت عطية فيها في حق ورثنه الا تتجاوز الثلث كالرصية

(فصل) وحكم العطايا في مرض الموت الخرف حكم الوصية في خمسة اشياء (احدها) أن يقف نفوذها على خروجها من انتاث أو أجازة الورثة (الثاني) أنها لا تصح أوارث الآبا جازة قية الورثة رالثالث)

⁽فصل) وان وصى لزيد بعبد بعينه ولممرو ببقية الثلث قوم العبد يوم موت الموصي لا نه حال نفوذ الوصية ودفع إلى زيد ودفع الى بقية الثلث الى عمرو فان لم يبق من الثلث شيء طلت وصية عمرو، وان مات العبد بعد موت الموصي قومنا التركة حال موت الموصي بدون العبد ثم نقوم العبد لوكان حيا فان بقي من الثلث بعد قيمته شيء فهو لعمرو و إلا بطلت وصيته، و او قال لاحد عبديه أنت مدبر ثم قال لآخر انت مد بر في زيادة الثاث عن قيمة الاول ثم بطل تدبير الاول عوبه فهي كالتي قبلها على ما ذكر نا او رجوعه فيه أو خروجه مستحقا أو غير ذلك

[﴿] مسئلة ﴾ (وان وصى لاهل سكته فهو لاهل دربه)

لان السُّكَةُ الطُّربِقِ والدربِ مضاف اليه

⁽ مسئلة) (وان وصى لحيرانه تناول أربعين داراً من كل جانب)

أص عليه احمد وبه قال الاوزايي والشافعي وقال ابو حنيفة الجار الملاصق لأن الذي مَلَيَّا قَالَة الجار الدار احق بصقبه به بين الشفعة وإنما يثبت للملاصق ولان الجار مشتق من المجاورة وقال قنادة الجار الدار والداران وروي عن على عليه السلام في قول الذي مَلَيْكَا لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد قال من سمع النداء وقال سعيد بن عمر و بن جمدة من سمع الافامة وقال ابو يوسف الجيران اهل المحلة ان جمعهم مسجد فان تفرق أهل المحلة في مسجد بن صغير بن متقاربين فالجيم حيران وان كاماعظم بن فيها القبائل فالجوار على الافحاد

أن فضيلها ناقصة عن فضيلة الصدقة في الصحة ولان النبي وتتيالين سئل عن افضل الصدقة قال ه ان فصدق وانت صحيح شحيح أمل الفنى وتخشى الفقر ولا تمهل حتى اذا بلفت الحلقوم قات الملان كذا وقد كان الفلان ٤ منفق عليه و الفظ، قال: قال رجل يارسول الله اي الصدقة افضل ٤ (الرابع) الله يزاحم بها الوصايا في الناث الحامس) ان خروجها من النلث معتبر حال الموت لا نبله ولا بعده و بفارق الوصية في سقة أشيا (اخدها) أمها لازمة في حتى المعلى ايس له الرجوع فيها وان كثرت ولان المنم على الزيادة من الثلث ألما كان لحق الورث لا لحقه فلم على الجازها ولاردها وانما كان له الرجوع في الوصية لان التبرع مشروط بالموت فلم يؤل الجرت أبها ولاردها وانما كان له الرجوع في الوصية لان التبرع مشروط بالموت ففيا قبل الموت لم يوجد التبرع ولا العطية بخلاف العطية في المرض فانه قد وجدت العطية منه والقبول من المعلى وكذلك ردها، والوصية اذا قبلت بعد الموت وقبضت (الثاني) أن قبولها على الفرر في حلى المعلى وكذلك ردها، والوصية اذا قبلت بعد الموت وتعتبر شروطه بعد الموت تعمرف في الحال فتعتبر شروطه وقت وجوده والوصية تبرع بعد الموت فتعتبر شروطه بعد الموت وغرد في غير العتق والوصية بخلاف (الرابع) انها نقدم على الوصية رهذا قول الشافي وجمه ورالعلما و موغرد في غير العتق والوصية بخلاف (الرابع) انها نقدم على الوصية رهذا قول الشافي وجمه ورالعلما و موغرد في غير العتق والوصية بخلاف (الرابع) انها نقدم على الوصية رهذا قول الشافي وجمه ورالعلما و به قال ابو حنيفه وابو يوسف وزفر الا في العتق فانه حكي عنهم تقديمه لان العتق بتعلق به حق الله تعلى ويسري وقفه وينفذ في الما الغبر فيجب تقديمه

ولنا أن العطية لازمة في حق الريض فقدمت على الرصية كعطية التسحة وكما لو تسارى الحقان (الحامس) انالعطايا أذا عجر العنق عنجميه بايدى. بالاول فالاول سوا. كان الاول عنيقاً أو غيره وبهذا

ولنا ما روى ابو هريرة ان رسول الله عَيْنَاتُهُ قال « الجار اربعون داراً هكذا وهكذا وهكذا وهكذا وهكذا وهكذا » وهذا نص لا يجوز العدول عنه ان صح وان لم يثبت الحبر فالحجار هو المقارب ويرجع في ذلك الى العرف وقال ابو بكر مستدار اربعين داراً من كل جانب والحديث يحتمله

(مسئلة) (وإن وصى لاقرب قرابته اولا قرب الناس اليه او اقربهم به رحما لم يدفع بنفسه من غير واسطة والأخوالجد سوا.)

لان كل واحد يدلي الى الابعد مع وجود الاقربفان كان له اب وابن فها سواء، لان كل واحد منها يدلي إلاب من غير واسطة ويحتمل تقديم الابن على الاب لانه يسقط تمصيبه والاولى أولى لان منها يدلي إلاب من غير واسطة ويحتمل تقديم الابن على الابن يسقط تعصيبه مع بعده إسقاط تعصيبه لا يمنع مساواته في القربولاكونه أقرب مه بدليل أن ابن الابن يسقط تعصيبه مع بعده ويحتمل تقديم الا ن على الجدلان الا خ يدلي ببنوة الابوالجد يدلي بالابوة فعاكالاب والابن والاول اولى ولا يصحقيا سالا نعلى الجدوالاب على المن على الجدوالاب على الدن وقال اصحاب الشافعي يقدم ابن الان على الأب في وجه لانه يسقط تعصيبه

ولنا أن الاب يدلي بنفسه ويلي أبنه من غير حَاجز ولا يسقط ميرانه مجال بخلاف أبن الابن والاب والام سواء وكذلك الابن والبنت والجد أبو الاب وأبو الام وأم الاب وأم الاب وأم الاب وأم الاب وأب

قال الشافعي وقال أبوا حنياة الجيم سواء أذا كانت من جنس واحد، وأن وكانت من اجناس وكانت الحاباة متقدمة قدمت وان تأخرت سوي بينها و بين العتق ، و إنها كان كذلك لان الحاباة حق آدي على وجه المعاوضة فقدمت إذا تقدمت كفضاء الدين وإذا تساوى جنسها سوي بينها لأنها عطايا منجنس واحد تعتبر من الثلث فسوي بينها كالوصيةوقال ابو بوسف ومحمد يقدمالعنق تقدم أو تأخر

ولنا أنها عطيتان منحزتان فكانت أولاهما أولى كالوكانت الاولى محاباة عند ابي حنيفة أو عتقا عند صاحبيه ولان العطية المنجزة لازمة في حق المعطى فاذا كانتخارجة من النات لزمت في حق الورَّنَّةُ فلو شَارَكَتُهَا الثَّانَيَّةُ لمنع ذلك لزومها في حق المعطى لأنه يعللك الرجوع عن بعضها بعطية أخرى بخلاف الوصايا فانها غير لازمة في حتمه وإنا تلزم بالموت في حال واحدة فاستويا لاستوائحا في حال لزومهما بخلاف لمنجزتين وما قاله في الحاباة غير صحيح فأنها عنزلة الهبة ولو كانت بمنزلة المعارضة أو الدين لما كانت من الثلث فاما ان وقمت دفعة واحدة كأن وكل جماعة في هذه التبرعات فأوقعوها دفعة واحدة فان كانت كابها عتمًا أفرعنا بينهما فكلنا العتق كله في بعضهم ، وان كانت كلها من غير العتق قسمنا الثلث بينهم على قدر عطاياهم لأنهم تساووا في الاستحقاق فقسم بينهم علىقدر حقوقهم كغرماء المفلس وإنها خولف هذا الاصل في العتق لحديث عران بن حصين ولانالقصد بالعتق يكل الاحكام ولا نكل الاحكام الا بنكيل المتق مخلاف غيره ولان في قسمة المتق عليهم إضرراً بالورثة والمبت والمبيد علىما بذكرفي موضعه، وانوقعت دفعة واحدة وفيها عتق وغير وففيه روايتان (احداهما) يقدم العنق لنا كيده (والثانية) بسوى بين الكل لانها حقوق تساوت في استحقاقها فتساوت في تنفيذها كا لو كانت من جنس واحد وذلكلان استحقاقها حصل في حالة واحدة

(السادس) أن الواهب اذا مات قبل تقبيضه المبة المنجزة كانت الخيرة الورا، إن شا.وا قبضوا وإن شاءوا منعوا والوصية نلزم بالفول بعد الموت بغير رضاهم

هكذا ذكره شيخنا وبحتمل تقديم ابي الأب على اب الام لأنه يسقطه ثم بعد الاولاد اولاد البنين وان سفلوا الاقرب فالاقرب الذكور والاناث وفي اولاد البنات وجهان بناء على دخولهم في الوقف ثم من بعد الولد الاجداد الاقرب منهم فالاقرب لائهم العمود الثاني ثم الاخوة والاخوات ثم ولدهم وان سفلوا ولا شيء لولد الاخوات إذا قلنا لا يدخل ولد البنات

﴿مَـنَّلَةِ﴾ (والاخ من الاب والآخ من الأم سواء والآخ من الابوين أحق منهما) الأخ من الأب والأخ من الام سواء لانهاعلى درجة واحدة وكذلك ولداها والأخ من الابوين آحق منها لان له قرابتين فهو أقرب بمن له قرانة واحدة

(فصل) والأخ للاب أولى مِن ابن الأخ من الابوين كما في الميراث ثم بعدهم الاعمام تم بنوهم وان سفاوا ويستوي العم من الاب والعم من الام وعلى الاحتمال الذي ذكرنا. في تقديم أي الأب على أبي الائم تقديم العم من الاب على العم من الام وكذلك أبناؤهما وعلى هذا الترتيب ذكر والقاضي وهو مذَّهب الشافعي إلا أنه يري دخول ولد البنات والاخوات والاخوال والخالات وهذا القول يخرج

(فصل) إذا قال المريض اذا أعتقت سعداً فسعيد حرثم أعتق سعدا عتق سعيد أيضا ان خرجا من الثلث وإن لم يخرج من الثلث إلا أحدهما عتق سعد وحده ولم يقرع بينها لوجهين (أحدهما) ان سعداً سبق باله تق (والثاني) ان عنقه شرط له تق سعيد غلورق بعضه لفات إعتق سعيد أيضا لفوات شرط وإن بقي من الثلث ما يعنق به بعض سعيد عتق تهام الثلث منه ، وإن قال ان اعتقت سعداً فسعيد وحمرو حران ثم اعتقسعدا ولم يخرج من الثلث إلا أحدهم عتق سعد وحده لما ذكرنا ولمن خرج من الثلث الناث اثنان أد واحد وبعض آخر عتق سعد وأفرع بين سعيد وعمرو فيها بقي من الثلث للناث عتقها في حال واحدة وليس عتق أحدهما شرطا في عتق الاخر ، ولوخرج من الثلث اتنان وبعض الثالث أفر عنا بينها لنكيل الحرية في أحدهما وحصول التشقيص في الاخر ، وإن قال ان أعتقت سعداً فسعيد حر أو فسعيد وعمرو حران في حال اعتاقي سعداً فالحركم وإن كان الشرط في الصحة عتق سعد شرط لمنقهما فلورق بعضه لذات شرط عتقهما فوجب تقديمه ، وإن كان الشرط في الصحة والاعتاق في المرض فالحركم على ماذ كرنا

(فصل) وان قال ان تزوجت فعبدي حر فتروج في مرضه بأكثر من مهر المثل فالزيادة محاباة معتبرة من الثلث، وإن لم تخرج من الثلث إلا الحاباة او العبد فالمحاباة أولى لامها وجبت قبل العنق لكون الترويج شيرطا في عتقه فقد سبقت عته ومحتمل أن يتساويا لان التزويج سبب البوت الحاباة وشيرط العبق فلا يسبق وجود احدهما صاحبه فيكونان سواء ثم هل يقدم الهتق للحابة أعلى دوايتين وهذا فيا إذا ثبتت الحاباة بأن لا ترث المرأة الزوج اما لوجود مانم من الارث او لمفارقته إياها في

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (ولا تصح الوصية الكنيسة ولا بيت نارولالمارتهماوالانفاق

على مذهب أحمد على الرواية التي تجمل القرابة فيها كل من يقع عليه اسم القرابة فاما على الرواية التي تقول ان اسم الفرابة نخص من كان من أولاد الآباء وهي التي اختارها الحرق فلا تدخل فيه الام ولا أقاربها لان من لم يكن من القرابة لم يكن من أقرب القرابة فعلى هذا تتناول الوصية من كان أقرب من أولاد الموصي وأولاد آبائه إلى أربعة آباء ولا تعدوهم فان وصى لجماعة من أقرب الناس اليه أعطي ثلاثة من أقرب الناس اليه فان وجد أكثر من ثلاثة في درجة واحدة كاخوة فالوصية لجميمهم لان بعضهم ليس بأولى من بعض والاسم يشملهم وان لم يوجد ثلاثة في درجة واحدة كملت من الثانية فان كان في الدرجة الثانية جماعة سوي بينهم لما ذكرنا في الدرجة الاولى ، وان لم يكمل من الثانية فن الدرجة الثانية وخوان وان كان ابن فن الثانة فاذا وجد ابن واخ وعم فالوصية بينهم أثلاثا وكذلك إن كان ابن واخوان وان كان ابن وثلاثة أخوة دخل جميعهم في الوصية ويتبغي أن يكون المان ثلث الوصية ولم ثلثاها فان كان الان وارثاً سفط حقه من الوصية ان لم يجز له والباقي للاخوة وإن وصى لعصبته فهو لمن يرثه بالتعصيب وارثاً سفط حقه من الوصية ان لم يجز له والباقي للاخوة وإن وصى لعصبته فهو لمن يرثه بالتعصيب في الجلة سواء كان من يرث في الحال أو يكن ويسوي بين قريهم وبعيدهم لشمول اللفظ لهم ولا خلاف في أثهم لا يكونون من جهة الام محال

حياته اما بموتها او طلاقها او نحوه فاما ان ورثنه تبينا أنها غير ثابتة لها إلا باجازة الورثة قينبغي أن يقدم العتق عليها لانه لازم غير موقوف على الاجازة فيكون متقدما، وإن قال أنت حرفي حال تروبجي فتزوج وأصدق أكثر من مهر النل فعلى القول الاول يتساويان لان الترويج جعل جعالة لايقاع العتق كا في عتق سعد وسعيد وبطلان الحاباة لا ببطل النزويج ولا يؤثر فيه وعلى الاحتمال الذي ذكرته يكون العتق سابقا لان الحاباة انما ثبت بهم التزويج والعتق قبل تمامه فيكون سابقا على الحاباة فيتقدم لهذا المعنى سيا إذا تأكد بقوته وكونه لغير وارث

(فصل) اذا اعتق المريض شقصا من عبد ثم اعتق شقصا من آخر ولم بخرج من الثالث الا العبد الاول عتق وحده لانه يعتق حين يلفظ باعتاق شقصه وان خرج الاول و بعض الآي عتق ذلا وان ألم يخرج الاول عتق وحده لانه يعتق حين يلفظ باعتاق شقصه وان خرج الاول و بعض الآي عتق ذلا وان لم يخرج اعتق الشقصين دفعة واحدة الم بخرج من الثلث الا المعبدين ففيه وجهان (أحدها) يكل العتق من أحدها بالقرعة بينهما كما أو اعتق العبدين الم يخرج من الثلث الا أحدها (والثاني) يقسم ما بقي من اثلث بينهما بغير قرعة لانه أوقع عنقا مشقصا الم بكله بخلاف ما أذا أعتق العبدين ولهذا إذا لم يخرج من الثلث الا الشقصان اعتقناها ولم يقرع بينهما ولم يكله من أحدها ، ولو أومى باعتاق النصيبين من الثلث الا الشقصان اعتقناها ولم يقرع بينهما ولم يكله من أحدهما أورعنا بينهما فمن خرجت وان يكمل عنقهما من ثلثه ولم يخرج من الناث الاانه عبرى اعتاقها محلاف الني قبلها قرعته كل العتق فيه لان المرصى أرصى بتكميل العتق فجرى مجرى اعتاقها مخلاف الني قبلها

(نصل) وإذا ملك المريض من يعتق عليه بغير عوض كالمبة والميراث عنق وورث المريض اذا

عليها وبهذا قال الشافسي وأبو ثور وسواء كان الموصى مسلماً أو ذمياً وتال أصحاب الرأي تصحو أجاز أبو حنيفة الوصية بأرضه تبنى كنيسة وخالفه صاحباه وأجاز أصحاب الرأي أن يوصي بشراء خمر أوخنازير ويتصدق بها على أهل الذمة

ولنا أن هذه الافعال محرمة وفعاما معصية فلم تصح الوصية بهاكما لو وصي بعبده أومته للفجورولانها لا تجوز في الحياة فلا مجوز في المات

(مسئلة) (وان وصى الحتب النوراة والأنجيل لم تصح)

لأنهاكذب منسوخة وفيها تبديل والاشتغال بها غير جائز وقد غضب النبي على حين أى مع همو شيئاً مكتوباً من النوراة وذكر الفاضي أنه لو اوصى لحصر البيع وقنادياها وما شاكل ذلك ولم يقصد اعظامها بذلك صحت الوصية لان الوصية لاهل الذمة فان النفع يعوداليهم والوصية لم صحيحة والضحيه أن الوصية لا تصح بهذا لان ذلك انما هو اعانة لهم على معصيتهم وتعظيم لكنائسهم ونقل عن أحمد ما يدل على صحة الوصية من الذي مخدمة الكنيسة والاول أولى وأصبح وان وصى بناء بيت ليسكنه المجتازون من اهل الذمة واهل الحرب صبح لان بناء مساكنهم ليس بمصية

مات وجهذا قال مالك وأكثر أصحاب الشافعي وقال بعضهم يعنق ولايرث لأن عنقه وصية فلا بجتمع ما الميراث وهذا لا يصح لانه لو كان وصية لاعتبر من الثلث كا لو اشتراه وجمل اهل العراق عنق المرهون وصية يعتبر خروجه من الثلث فان خرج من الثلث عنق وورث وان لم يخرج من الثلث يسعى في قيمة باقيه ولم يرث في قول أبي حنيمة وقال أبو يوسف ومحد يحدّ ب بقيمته من ميراثه فان فضل من قيمته شيء صعى فيه

ولنا أن الوصية هي التبرع عاله بعطية أو اللاف أو التدبب الي ذلك ولم يوجد واحد منهما لان العتى ايس من فعله ولايقف على اختياره وقبول الهبة ايس بعطية ولااللاف لماله و عاهو تحصيل شيء يناف بتحصيله فأشبه قبوله اشيء لا عكنه حفظه أو لما يناف بيقائه في وقت لا يمكنه التصرف فيه وفارق الشراء فانه تضيع لماله في عه وقال القاضي هذا الذي ذكر ناه قياس قول أحمد لانه قال في مواضم اذاوقف في مرضه على ورثنه صح ولم يكن وصية لان الونف ايس بمال لانه لايباع ولا يورث ، قال الخبرى هذا قول أحمد خلافا فأما ان اشترى من يعتى عليه فقال القاضي أن حمله الثاث عنى ورثه وهذا قول مالك وأبي حنيفة واذ لم يخرج من الثلث عنى من الحرية وباقيه على الرق فان كان الوارث بمن يعنى عليه اذا ملكه عنيه اذا ورثه وقال أبو يوسف وعجد لاوصية لوارث ويحتسب بقيمته من ميرانه فان فضل من عتى عليه اذا ورثه وقال أبو يوسف وعجد لاوصية لوارث ويحتسب بقيمته من ميرانه فان فضل من قيمته شيء سعة فيه ، وقال بعض أصحاب مالك يعتق من رأس المال ويرث كالموهوب والمودوث وهو قياس قوله لكونه لم يجعل الوقف وصية , اجازة الوارث فهذا أولى لان العبد لايماك رقبته فيجعل

(فصل) ولا تصح الرصية لسكانر بمصحف ولاعبد مسلم لانه لا يجوز هبتهما له ولابيعهما منه وان وصى له بعبد كافر فأسلم قبل موت الموصى بطلت الوصية وان أسلم بعد الموت وقبل القبول وقلنا إن الملك انما ثبت حين القبول بطات لانه لا يجوز ان يبتديء الملك على مسلم وان قلنا يثبت الملك بالموت قبل انقبول فالوصية صحيحة لانا نتبين انه أسلم بعد ان ملك ويحتمل ان لا يصح أيضاً لانه يأتي بسبب لولاه لم يثبت الملك فمنع منه كابتداء الملك

﴿ مَسَالَةً ﴾ (ولا تُصْحَ لَمَلُكُ وَلَا لَبِهِيمَةً وَلَا لَجْنِي)

لانه تمليك فلم يصح لهم كالهبة ولا تصح لميت لذلك وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك ان علم انه ميث صحت الوصية وهي لورثته بعدد قضاء ديونه وتنفيذ وصاياء لان الدرض نفعه بها فأشبه ما لوكان حياً.

ولنا انه اوصى لمن لا تصح الوصية له لو لم يعلم حاله فلا تصح اذا علم حاله كالبهيمة وفارق الحي فان الوصية تصح له في الحالين ولانه عقد يفتقر الى القبول فلم يصح للميت كالهبة

﴿ مسئلة ﴾ (وان وصى لحي وميت يعلم موته فالـكل للحي ويحتمل أن لابكون له إلا النصف وإن لم يعلم فللحي نصف الموصى به

ذلك وصية له ولابجوز أن يجمل النمن وصية له لانه لم يصل اليه ولا وصية للبائم لانه قد عاوض عنه وأنما هو كبنا. مسجد وقنطرة في آنه ايس بوصية لمن ينتفع به فلايمنعه ذلك لميراث واختلف أصحاب الشافعي في قياس قوله فقال بعضهم اذا حمله الناث عنق وورث لان عنقه ليس بوصية له على ماذكرنا وقيل بعتق ولايرث لانه لورزت لصارت وصية لوارث فنبطل وصيته ويطلعتمه وإرثه فيفضي توريثه الى أبطال توريثه فكان أبط ل توريه أولى وقيل على مذهبه شراؤه باطل لان ثمنه وصية والوصية تقف على خروجها من الثلث أو أجازة الورث، والبيم عنده لا يجرز ان يكون مرقوفا، ومن مسائل ذلك مريض وهبله ابنه فقبله وقبمته مائة وخلف ماثني درهم وابنا آخر فانه يعتق وله مائة ولأخيه مائة وهذاقول مالك وأبي حنيفة رالشافعيء قيل على قول الشافعي لا يرث را لما تنان كلها للابن الحر وقال أبو يوسف ومحد يرث نصف نفه ونصف المائتين ويحتسب بقيمة نصف الباقي من ميرانه وان كان قيمته مائتين وبقية التركة مائة عتق من رأس المال والمائة بينه وبين أخيه وبهذا فال مالك والشافعي وقال أبوحنيفة يعتق منه نصفه لانه قدر ثلث النركة ريسعي في قيمة باقيه ولا يرث لان المستم عنده كالعبد لا يرث الافي أربعة مواضم (الرجل) يعتق أمة على أن تتروجه (والمرأة) تعتق عبدها على أن يتزوجها فيأ بيان ذلك (والعبد المرهون يعتقه سيده) والمشتري للعبد يعتقه قبل قبضه وهما معسران فني هذه المواضع يدجي كل واحد في قيمته وهو حر يرث، وقال أبو يوسف ومحمد يرث نصف التركة وذلك ثلاثة أرباع رقبته ويدبى في ربع قيمته لاخيه وان وهب له ثلاث أخوات متفرقات لا مال له سواهن ولا وارث عتقن من رأس المال وهذا قول مالك ءوان كان اشتراهن فكذلك فياذكره الخبري عن أحد وهو قول ابن الماجشون وأهل البصرة

اذا رَصَى بثلثه أو عائمة لحي وميت فللحي نصف الوصية سواء علم موته أو لم يعلم ، وهذا قول أبي حنيفة واسحق والبصريين وقال الثوري وأبو يوسف ومحمد اذا قال هذه المائة لفلان وفلان الميت فهي للحي منهما ، وأن قال بين فلان وفلان فوافقنا الئوري على أن نصفها للحي وعن الشافعي كالمذهبين وقال أبو الخطاب عذـدي اذا علمه ميتاً فالـكل للحي وان لم يعلمه ميتا فللحي النصف وقد نقل عن أحمد مايدل على هذا القول فانه قال في رواية ابن القاسم أذا وصي لفلان وفلان عائة فبان أحدها ميتاً فللحي خسون، فقيل له أليس اذا قال ثنثي لفلان وللحائط أليس كله لفلان؟ قالوأي شيء يشبه هذا الحائط له ملك؟ فعلى هذا متى شرك بين من تصح الوصية له وبين من لاتصح مثل أن يوصى لفلان وللملك أو الحائط أو لفلان وللميت فالموصى به كله لمن تصح الوصية له اذا كان عالمًا بالحال لانه اذا اشرك بينهما في هذه الحال علم أنه قصد بالوصية كاما من تصح الوصيــة له وان لم يعلم بالحال فلمن تصح الوصية له نصفها لانهقصد أيصال نصفها اليه والى الآخر النصف ظناً منه أن الوصية له صحيحة فأذا بطلت الوصية في حق أحدها صحت في حق الآخر بقسطه كتفريق وبعض أصحاب مالك. وعلى قول الفاضي يعتق ثائين في أحد الوجبين وهر قول مالك ، وفي الاخر يعتق ثائين في أصح الروايتين ، وأن ترك مالا يخرجن يعتق كابن لكرن وصية من لاوارث له جائزه في جيم ماله في أصح الروايتين ، وأن ترك مالا يخرجن من ثلثه عنقن وررش ، وقال أوحنيفة إذا اشتراهن أو وهبن له ولا مالله سواهن ولا وأرث عنقن ونسبى كل واحد من الاخت الذب والاخت للام في نصف قيمتها للاخت من الاب والام وأنما لم يرثا لانها لو ورثا لكان لها خدسا الرقاب وذلك رقبة وخمس ينها نصفين فكان يبقى عليها سعاية وإذا بقيت عليهما سعاية لم يرثا وكانت لهما الوصية وهي رقبة بينهما نصفين ، وأما الاخت للابوين فاذا ورثت عنقت لان لها ثلاثة أخماس الرقاب وذلك اكثر من قيمها فورثت وبطلت وصيبها ، وقال أبوبوسف ومحد تبعض وتسعى كل واحدة من الاخت للاب والاخت من الام اللاخت من الابوين في خمسي قيمهما لان كل واحدة ثرث ثلاثة أخماس رقبة وعلى قول الشافعي بعتقن

(فصل) وان اشترى المريض أباه بألف لا مال له سواه ثم مات وخلف ابنا فعلى القول الذي حكاه الخبري يعتق كله على المريض وله ولاؤه ، وعلى قول القاضي يعتق ثلثه بالوصية وبعتق باقيه على الابن لانه جده ويكون ثاث ولائه للمشتري وثلثاه لابنه وهذا قول مالك وقيل هو مذهب الشانى وقال أبو حنيفة يعتق ثلاه بالوصية ويسمى للابن في قيمة ثنيه

وقال أبو بوسف ومحد يعتق سدسه لانه ورث ويسمى في خسة أسداس قيمته اللابن ولا وصية له وقيل على قول الشافعي يفسخ البيم الا أن يجيز الابن عتقه ، وقبل يفسخ في ثانيه ويعتق في ثانه وللبائم الخيار لنفرق الصنقة عليه وقبل لا خيار له لائه مناف فان مرك ألفين سواه عتق كله وورث سدس الالفين والباقي اللابن ، وجذا قال مالك وأبو حنيفة وقبل نحوه على قول الشافعي وقبل على قوله يعتق ولا يرث ، وقبل شراؤه مفسوخ

وقال أبو يوسف ومحمد برث الاب سدس المركة وهو خمسمائة بحتسب بها من رقبة، ويسمى في نصف قيمته ولارصية له ، وان اشترى ابنه بأنف لايملك غيره ومات وخلف أباه عتق كله بالشراء

الصفقة ووجه القول الاول انه جمل الوصية لاثنين فلم يستحق أحدهما جميمها كما لو كانا عمن تصح الوصية لها فات أحدهما أو كما لو لم يعلم الحال، فإما ان وصى لاثنين حيين فمات أحدهما فللآخر نصف الوصية لا نعلم في هذا خلاقاً ومثله او بطات الوصية في حق أحدهما لرده لها أو لجروجه عن أن يكون من أهلها واو قال أوصيت لكل واحد من فلان وفلان بنصف الثلث أو بنصف المائة أو بخمسين لم يستحق أحدهما أكثر من نصف الوصية سواء كان شريكه حياً أو ميتاً لانه عين وصيته في النصف فلم يكن له حق فها سواه ،

(مسئلة) (فان وصى لوارثه واجنبي بثاثه فأجاز سائر الورثة وصية الوارث فالثلث بينهانصفين) وان وصى لـكل واحد منها بمعين قيمتهما الثلث فأجاز سائر الورثة وصية الوارث جازت الوصيتان

في الوجه الاول ، وفي الثاني يعتنى نلثه بالوصية والاه على جده عند الموت وولاؤه بينهما أثلاثا، وبهذا قال مالك وقول الشافعي فيه على ماذكرنا في مسئلة الاب . وقال أبو حنيفة : يعتق ثلثه بالوصية ويسعى في قيمة ثنيه للاب ولا يرث

وقال أبو يوسف ومحد برث خمه أسداسه ويسعى في قيمة سدسه ، وان نرك ألفين سواه عنق كله وورث خمسة أسداس الالفين وللابالسدس ، ومهذا قال مالك وأبو حنيفة ، وقال أبويوسف ومحد : للاب سدس النركة خمسهائة وباقيها للابن يعتق منها ويأخذا ألها وخمسهائة ، وان خلس مالا يخرج المبيع من ثبته فعلى الوجه ألاول يعتق كله ويرث منه كأنه حر الاصل ، وعلى الوجه الثاني يعتق منه بقدر ثلث النركة ويرث بقدر ما فيه من الحرية فان لم يخلف المشتري أبا حراً ولكن خلف أخا حراً ولم بترك مالا عنق من وأس المال على الوجه الاول ويعتق ثلاء على الثاني ويرث الاخ أشيه ثم يعتق عليه . وقال أبو يوسف ومحمد يعتق كله ولا سعاية وان خلف الفين سواه عتق وورث ألفين ولا شيء للاخ في الاقوال كلها الا ما قيل وقيمة تمنية ثلث الله المنافي ابنا آخر فعلى الوجه الاول يعتق من رأس المال ويستقر ولك البائع على قدر قيمته من الذن وله ثلث البائع على عدر الله ويرث أخوه ثلاء المنافي بعن من التركة سواه فيكون له ثلثه وهو قدم ألف ويرد القسمين فتكون بين الابنين وعلى الوجه الزاني يعتق ثانه ويرث أخوه ثلاء فيعتق عليه والمبائم ثلث المدانة ويرد ثلثها فيكون ميراثا

لها وان ردوا بطلت وصيةالوارث في المسئلتين وللاجنبي السدس في الاولى والمعين الموصى له به في الثانية وهذا قول مالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وغيرهم

[﴿] مَسَّلَةَ ﴾ (وان وصى لهما بثاثي ماله وأجاز الورثة لهما جازت وان عينوا صيبالوارث بالردوحده فللاجني الثلث كاملا)

لأبهم خصوا الوارث بالابطال فالناث كله للاجنبي وسقطت وصية الوارث فصاركا نه لم يوص له وان أبطلوا الزائد عن الناث من غير تعيين نصيب أحدها فالناث الباقي بين الوصيين لمسكل واحدمنها السدس وهذا الذي ذكره القاضي هو قول مالك والشافعي لان الوارث يزاحم الاجنبي اذا أجاز الورثة الوصيتين فيكون لسكل واحد منها الناث فاذا أبطلوا نصفها بالرد كان البطلان راجماً اليها وما بقي منها بينها كما لو تلف ذلك بغير الرد ،واختار أبو الخطاب أن الثلث جميعه للاجنبي وحكي نحوه عن أبي حنيفة لابهم لا يقدرون على إبطال الثاث فما دون اذا كان لاجنبي ولو جعلنا الوصيمة بينها لملكوا ابطال ما زاد على السدس فان صرح الورثة بذلك فقالوا أجزنا الثلث لحما ورددنا ما زاد عليه من وصيتكا أو قالوا رددنا من وصية كل واحد منكما نصفها وبقينا له نصفها كان ذلك آكد

وقال أبو حنيفة النات قبائم وبسمى المشتري في قيمته لاخيه وقال أبو يوسف وعمد إلى في نصف رقبته وبرث نصفها ، وقال الشافعي الحاباة مقدمة لتقديمها وبرث الابن الحر أخاه فيملكه وقبل يفسخ البيم في ثانيه ويعتق أي، ولا تقدم الحاباة لاز في تقديمها تقرير ملك الاب على ولده ، وقيل يفسخ البيم في جميعه فان كانت قيمته ثاث الالف فعلى الوجه الاوليعتق من رأس المالوتنفذ الحاباة في تلث الباقي وهو تسعا ألف وبردالبائم أربعة أنساع ألف فتكرن بين الابنين وعلى الوجه الآخر بحتمل وجهبن (أحدها) تقديم العنق على الحاباة فيمتق جميعه وبرد البائم ثلثي الالف فيكون بينها (واثناني) أن يعتق أنه ويكون قلبائم تسعا ألف وبرد أربعة أنساعها كما قلنا في الوجه الاول ، وقال أبو حنيفة المائم بالحابة الثاث وبدى الابن في قيمته لاخيه وفي قول أبي يوسف وحمد بردالبائم ثلث المالف فيكون الابن الحر ويعتق الآخر بنصيه من الميراث وقيدل على قرل الشافعي برد البائم ثلث الالف فيكون ذلك مع الابن المر ويتق الالف فيكون ذلك مع الابن المال جعله حراً ومن جعل ذلك وصية له أعتق ثلثه بالشراء ويعتق ثلاثة آلاف في قول الشافعي ومن وانقة فان الحر يملك بقية أخذه فيملك من رقبة قدر ثائي المن

في جمل السدس لكل واحد منها لنصريحهم به وان قالوا أجزنا وصية الوارث كاما ورددنا وصية الاجنبي فهو على ما قالوا لان لهم أن يجبزوا لها وان يردوا عليها فكان لهم أن يجبزوالاحدها ويردوا على الآخر، وان أجازوا للاجنبي جميع وصيته وردوا على الوارث نصف و ميته جاز كاقلناوان أرادوا أن ينقصوا الاجنبي عن نصف وصيته لم يملكوا ذلك سواء أجازواللوارث أو ردوا عليه فان ردوا جميع وصية الوارث ونصف وصية الاجنبي فعلى قول القاضي لهم ذلك لان لهم أن يجبزوا الثاث لها في سالة في حالة فيه ويكون لكل واحد منها نصفه ثم اذا رجموا فيا للوارث لم يزد الاجنبي على ماكان له في حالة الاجازة للوارث وعلى قول أبي الحاب يتوفر الثلث كله للاجنبي لانه إعاينقص منه بمزاحمة الوارث فاذا والت المزاحمة وجب توفير انثلث عليه لانه قد أوصى له به

﴿ مسئلة ﴾ (ولو وصى بماله لابنيه وأجنبي فردوا وصية الوارث فهو على ما قال وان أجازوا الوارث فالثلث بينهما)

لان الوصية تتعلق بالنمرط ولو قال أوصيت لفلان بثاثي فان مات قبلي فهو لفلان صح فان وصى لوارثه فأجاز بعض باقي الوثة الوصية دون البعض نفذ في نصيب من أجاز وحده وان أجازوا بعض الوصية دون بعض نفذت فيا أجازوا دون ما لم مجيزوا وان أجاز بعضهم بعض الوصية وأجاز بعضهم جميمها أو ردوما فهو على ما فعلوا من ذلك فلو خلف ثلاثة بنين وعبدا لا يملك غيره فوصى به لاحدهم أو وهبه اياه في مرض موته فأجازله أخواه فهو له وان أجاز أحدها وحده فله ثلثاه وان أجازله نصف العبد فله نصفه ولما نصف الثلث بنصيب الحير من الحير ، وإن أجازكل واحد منها له نصف نصيبه كمل له الثلثان وإن أجاز له وان أجاز له

وذلك نسما رقبة لانه بجمل عُنه من الثاث دون قيمته وقبل يفسخ البيع في ثثيه وقبل في جميعه، وقال أبو حنيفة يرحى لاخيه في قيمة ثلثيه

وقال أبو يوسف ومحمد يسعى له في نصف قيمته فان ترك ألفين سواه عتق كله لان التركة هي الثمن مع الالفين والتمن بخرج من الثملث فيعتق وبرث نصف الالفين وهو قول الشافعي وقيل يعتق وترث وعندأبي حنيفة وأصحابه التركة قيمته م الالفين وذلك خدسة آلاف فعلى ول أبي حنيفة يعتق منه نصف ثلث ذلك وهو ألف و ثما ألف و يسعى لأخيه في الالف وأنث ألف وفي قول صاحبيه يعتق منه نصف ذلك وهو خمسة أسداسه و يسعى لاخيه في خمسا ثنو الالفان لاخيه في قولم جميعا ، ولو اشترى المريض ابني عم له بألف لا يلك غيره وقيمة كل واحد منها ألف فأعتق أحدهما ثم وهبه أخاه تممات وخلفهما وخلف مولاة فان قياس قول القاضى ان شاء الله أن يعتق أثما المعتق إلا أن يجبز المولي عتق جميعه ثم برث بثلثيه ثشي بقية التركة فيعتق منه ثمانية أفساعه و يبقى تسعة وثلث أخيه المولى ويحتمل أن يعتق برث بثلثيه ثشي بقية التركة فيعتق منه ثمانية أفساعه و يبقى تسعة وثلث أخيه المولى ويحتمل أن يعتق كله وبرث أخاه فيعتقان جميعا لانه يسير بالاعتاق وارثا لئلثي التركة فتنفذ اجازته في اعتاق باقيمه فتكل له الحربة ثم يكل الميراث اله وفي قيماس قول أبي الخطاب يعتق ثلثاه ولا يرث لانه أو ورث لانه أو ورث

أحدهما نصف نصيبه والآخر ثلثه أو باع نصيبه كملله ثلاثة أرباع العبدوان وصى بالعبدلا ثنين منها فللثالث أن يجيز لما أو يردعلى أحدهما ويجيز للآخر وصيته النساء متساويا وان شاء متفاضلا أو يردعلى أحدهما ويجيز للآخر وصيته كالها أو بعضها أو يجيز لاحدهما جميع وصيته وللآخر بعضها فكل ذلك جائز لان الحق له فكيفاشاء فعل فيه

﴿مسئلة﴾ (وأن وصى لزيد والفقراء والمساكين بثلثه فلزيد التسم)

وبهذا قال أبو حنيفة ومحمد ، وعن محمد لزيد الحمس وللفقراء الحمسان وللمساكين الحمسان لان أقل الجمع ثلاثة فاذا أقل الجمع النان ولاصحاب الشافعي وجهان (أحدهما) كقو لنا (والثاني) له السبع لان أقل الجمع ثلاثة فاذا انضم اليهم صاروا سبعة

ولنا أنه وصى لثلاث جهات فوجب أن يقسم بينهم بالسوية كما لو وصى لزيد وعمرو وخالد وان كان زبد مسكناً لم يدفع اليه من سهم المساكين شيء وبه قال الحسن واستحاق لان عطفهم عليه يدل على المغايرة بينهم أذ الظاهر بين المعطوف والمعطوف عليه المغايرة ولان تجويز ذلك يفضي الى تجويز ودفع نصيب المساكين كله اليه ولفظه يقتضي خلاف ذلك فأما أن كانت الوصية لقوم يمكن استيما بهم وحصرهم مثل أن يقول هذا لزيد وأخوته فهي كالتي قبلها ومحتمل أن يكون كأحدهم لانه شرك بينه وبينهم على وجه لا يجوز الاخلال ببعضهم فنتساووا فيه كما لوقال هذا لكم

لكان اعتاقه وصية له فيبطل اعتاقه ثم يبطل اد به فيؤدي توريثه الى ابطال توريثه وهذا قول الشافي ويبقى ثلثه وابن العم الآخر المولى وقال ابو حنيفة يعتق ثلثا المعتق ويسعي في قيمة ثلثه ولايرث وقال ابو يوسف وعجد يعتق كله ويعتق عليه اخوه بالهبة ويكونان احق بالميراث من المولى فان كان الهيت مال سواها اخذا ذلك المال بالميراث و غرم بالمعتق لاخيه الموهوب نصف قيمته ونصف قيمة اخيه لان عتق الاول وصية له ولاوصية لوارث وقد صار وأرث مع اخيه فورث نصف قيمة نفسه ونصف قيمة اخيه من المريض فعتق بقرابته منه ولم يعتق من المريض فلم يكن عتقه وصية بل استهالكها بالهتق الذي جرى فيها فيغرم الاول نصف قيمته ونصف قيمة اخيه لاخيه واما قول ابو حنيفة قان كان الميت لم يدع وارثا غيرها عتما وغرم الاول لاخيه نصف قيمته اخيه ولم يغرم له نصف قيمته نفسه لانه اذا لم يدع وارثا جازت وصيته لانهالا يرثان ولا يعتق المعتق حتى تجوز وصية الاول لانه متى بقيت عليه سعابة لم يرث واحد منها ولم يعتق فلا بدمن أن ينفذ المعتق وصية ليصير حراً فيمتق اخوه بعنقه وقد جازت له الوصية في جميع رقبته لان الميت اذا لم يدع وارثا جازت وصيته لانه يقول قد صرت انا جازت وصيته بهديع ماله وبرثان جميعا و يرجم الثاني على الاول بنصف قيمته لانه يقول قد صرت انا وانت وارثين فلا تأخذ من الميراث شيئا دوني وقد كانت رقبتي اك وصية وعتقت من قباك فاضمن وانت وانت ما رقبتي قان كان معسر اوهناك مال غيرهما أخذ اثاني نصف ثيمة مأخذ من الناني نصف قيمة نفسه وكان ما بقى معراثا لاخيه الاول

باب الموصى به

تصح الوصية بما لا يقدر على تسليمه كالآبق والشارد والطير في الهواء والحل في البطن واللبن في الضرع لان الوصية اذا صحت بالمعدوم فنعيره أولى ولانها أجريت مجرى الميراث وهذا يورث فيوصى به فان قدر عليه أخذه وسلمه اذاخرج من الثلث وللوصي السعي في تحصيله فان قدر عليه أخذه اذا خرج من الثلث .

(فصل) وتصح بالحمل اذاكان مملوكا بان يكون رقيقاً أو حمل بهيمة مملوكة لان الغرر والخطـر لا يمنع صحة الوصية فجرى مجرى اعتاق الحمل فان انفصل ميتاً بطاتالوصية وانخر جحياًوعلمنا وجوده حال الوصية أو حكمنا بوجوده صحت الوصية وان لم يكن كذلك لم يصح لجواز حدوثه

(مسئلة) (وتصح بالمعدوم)

فلوقال أوصيت لك المتحمل جاربتي هذه أو ناقتي هذا أو نخلتي هذه صحلاذكر نامن صحتهامع الغررسواء وصى بما تحمله أبداً أومدة بسينها لان المعدوم يجوز أن بملك بالسلم والمساقاة فجاز أن يملك بالوصية فان حصل منه شيء والا بطلت وصيته لان الموصى به عدم فبطلت الوصية به كالموهوب اذا عدم لان الوصية كالحبة وان وصى له بمائة لا يملكما صح فان قدر عليها عند الموت أو على شيء منها والا بطلت لما ذكر نا في المسئلة قبلها في مسئلة كي (و تصح بما فيه نفع مباح من غير المال كالبكلب والزيت النجس

(فصل) وإذا كان للمريض ثلاً آلاف فتبرع بالف ثم اشترى أباه بما بقي وله ابن فعلي قول من قال ليس الشراء يوصية يعتق الاب وينفذ من التبرع قدر ثلث المال حال الموت وما بقي فللاب سدسة وباقيه للابن ، على قول الفاضي ومن جعله وصية لايعتق اب لان تبرع المريض أنما ينفذ في الثلث ويقدم الاول فالاول وإذا قدم التبرع لم يبق من الثلث شيء ويرجه الابن فيعتق عليه ولا يُرث لانه أنما عنق يعد الموت ، وان وهب له أبوه عتق وورث لان الهبة ليست بوصية وكذلك ان ورثه وان اشترى أباه ثم أعتقه لم يعتق على قول القاضي لانه اذا لم بمتق بالملك وهو أقوى من الاعتاق بالقول بدايل نفوذ. في حق الدبي والحجنون فأولى أن لاينفذ بالقول

(فصل) وإن ملك المريض من برثة بمن لايعتق عليه كان عبه فأعتقه في مرضه كان اعتاقه رصية معتبرة من الثلث بدايل أن النبي وَلِيُطَالِقُوا أَوْع بين العبيد الذين أعتقهم مالكهم عند موقه ولم يكن له مال سواهم فاعتبر عنقهم من الثلت ، فعلى هذا يعتبر خزوج المعتق من الثلث فان خرح من الثلث عتق ولم يرث ذكره أبو الخطاب في مريض ملك ابن عمه في مرضه فأفر بأنه كان أعتمه في صحته عتق ولم برث لأنه لو ورث لكان اقراره لوارث فلا يقبل فيؤدي توريثه إلى ابطال عتقه ثم يبطل ميراثه

تصحالوصية بالمكاب المباح اقتناؤه ككلب الصيدو الماشية والحرب لانفيه نفعاً مباحاً وتقر اليدعليه والوطية تبرع فصحت في المال وفي غير المال كالحبة، وإن كان بما لا يباح افتناؤه لم تصح الوصية به سواه قال كابامن كلابي أومن مالي لانه لا يصح شراء الكلب لانه لا فيمة له بخلاف مااذا أوصى له بشاة ولا شاة له فا نه مكن تحصيلها بالشراه فان كان له كاب ولا مال له سواه فله ثلثه و إن كان له مال سواه فقد قيل الموصى له جميـ ع السكلب و إن قل المال لأن قليل المال خير من الكلب لكونه لا قيمة له وقبل للموصى له به ثلثه وأن كتر المال لأن موضوع الوصية على أن يسلم ثلثا النركة للورثة وليس في التركة شيء من جنس الموصى به

(فصل) وان وصى لرجل بكلابه ولا خر بثلث ماله فلموصى له بانثلث الثلث وللموصى له بالكلاب ثلثها وجهأ واجهأ واحدأ لان ماحصل الورثة من ثلثى المال قدجازت الوصية فهايقا بلهمن حق الموصى له وهو الثلث فلا تحسب عليهم في حق الـكلاب ولو وحسى بثلث ما له ولم يوس بالكلاب دفع اليه نلث المال ولم محتسب بالكلاب على الورثة لانها ليت عال وإذا قسمت الكلاب بين الوارث والوصى له أو بين اثنين موصى لها بهاقسمت على عددهالانها لاقيمة لها فان تشاحوا في لعضها فينغي ان يقرع بينهم وأن وصى له بكلاب وله كلاب يباح اتخاذها ككلابالصيد والماشية والحرث فله واحد منها بالقرعة أو ما أحب الورثة على الرواية الاخرى وإن كان له كلب يباح اتخاذه وكلب هراس فله الكلب المباح ومذهب الشافعي في هذا الفصل على ما ذكرنا إلا أنه نجعل للموصى له بكلب ما أحب الورثة دفعه اليه ولا تصح الوصية بالجر والصغير في إحد الوجهين وتصح في الآخر بناء على حواز اقتنائه وتربيته للصيد وقد سبق ذلك فيكتابالبيع

فكان اعتاقه من غير توريث أولي ومقتضىةولالقاضيأنه يمتق وبرث لأنهحر حين موت موروثه ليس بقائل ولا مخالف لدينه ويرث كا لو ورثه وان لم يخرج من الناث عتق منه بقدر الثلث ولايرث على القول الاول وعلى قول القاضي ينبغي أن يرث بقدر مانيه من الحرية على ما يذكر في المعتق بعضه

(فصل) وما لزم المريض في مرضه من حق لا يمكنه دفعه واسقاطه كارش الجناية وجناية عبده وما عارض عليه بثمن المثل ، وما يتغابن الناس بمثله فهو من رأس المال لانعلم فيه خلافا وهذا عند الشانعي وأصحاب الرأي وكذلك النكاح بمهر المثل جائز من رأس المال لأنه صرف لمانه في حاجة نفسه فيقدم بذلك على وارثه ، وكذلك لو اشترىجارية يستمتميها كثيرةالتمن بثمن مثلها أواشترى من الاطمعة التي لاياً كل مثله منها جاز وصح شراؤ. لانه صرف َلماله في حاجته وان كان عليه دين أو مات وعليه دين قدم بذلك على وارثه اقرل الله تعالى (من بعد وصية يوصى بها أو دين)

(فصل) فاما ان قضي المريض بعض غرمائه ووفت تركنه بسائر الديون صح قضاؤه ولم يكن لسائر الغرما. الاعتراض عليه ، وأن لم يف علم فنيه وجهان (أحدهما) أن لسائر الغرماء الرجوع عليه ومشاركته فيم أخذه وهو قول أبي حنيفة لان حقوقهم تعلقت بماله بمرضه فمنعت تصرفه فيه بما ينقص ديونهم كتبرعه ولانه لو ومى بقضا. بعض ديونه لم يجز فكذلك اذا قضاها (والثأني) أنهم لأيملكون الاعتراض عليه ولا مشاركته وهو قياس قول احمد ومنصوص الشافعي لانه أدي واجبا عليه فصح كالواشترى شيئا فأدى تمنه أوباع بعض ماله وسلمه ويفارق الوصية فانه لو اشترى ثيابا مثمنة صح

⁽فصل) قاما الزبت النجس قان قلنا مجواز الاستصباح به فهو كالـكلب الذي يباح اتحاذه وان قلنا لا يجوز لم تصح الوصية لانه ليس فيه نفع مباح أشبه الخنزير

⁽ فصل) ولا تصح الوصية بالخنزير ولا بشيء من السباع التي لا تصلح للصيد كالاسد والذئب لانها لا منفعة فيها ولا تصح بشيء ليس فيه منفعة مباحة من غيرها كالحمر والميتة ونحوهما لان الوصية بمليك فلا تصح بذلك كالهبة ولان ذلك محرم فلا تصح الوصية به كالخنزير

[﴿] مسئلة ﴾ (وتصح الوصية بالحجهول كعبد وشاة لان الوصية تصح بالمعدوم فالمجهول بطريق الاولى ولان المجهول ينتقل إلى الوارث فصحت الوصية به كالمملوم ويعطيه الورثة ما شاءوا بمما يقع عليه الاستملانه اليقين كما لو أقر له بعبد فان لم يكن له عبيد اشترى له ما سمي عبداً وان كان له عبيد اعطاء الورثة ما شاءوا لما ذكرنا وقال القاضي يعطيه الورثة ما شاءوا من ذكر أر أنثى قال شيخناوالصحيح هندي أنه لا يستحق إلا ذكراً فان الله تمالى قرق بين النبيد والاماء بقو له سبحانه (وأنسكحوا الأيَّامِي مِنْكُم والصَّالحين من عُبادكم وإماثكم) والمعطوف نما ير المعطوف عليه ظاهراً ولانه في العرف كذلك فانه لا يفهم من اطلاق اسم العبد إلا الذكر فانه او وكله في شراء عبد لم يكن له شراء أمة وان وصى له بأمة لم يكن له أن يعطيه إلا أنثى وليس له أن يعطيه خنثى مشكلاً لانه لايعلم كونه

ولو وصى بتكفينه في ثياب مثمنة لم يصح محقق هذا أن إيفاء ثمن المبيع قضاء لبعض غرمائه وقد صحعقيب البيع فكذلك اذا نراخي اذ لا أثر لتراخيه

(فصل) واذا تبرع المريض أو أعتق ثم أقر بدبن لم يبطل تبرعه نص عليه احمد فيمن أعتق عبد، في مرضه ثم أقر بد بن عنق العبد ولم يرد الى الرق وهذا لان الحق يثبت بالنبرع في الظاهر فلم يقبل إقراره فيا يبطل به حق غيره

(فصل) و يعتبر في المريض الذي هذه أحكامه شرطان (أحدهم)أن يتصل بمرضه الموت ولوصح في مرضه الذي أعطى فيه ثم مات بعد ذلك فحدكم عطيته حكم عطية الصحيح لأنه ليس بمرض الموت (الثاني) أن يكون مخوقاو الامر اض على أربعة أقسام اغير مخوف) مثل و جم الميز و الضرس والصداع الدسير وحى ساعة فهذا حكم صاحبه حكم الصحيح لأنه لا يخاف منه في العادة

[الضرب الماني] الامراض المهتدة كالجذام وحمى الربع والفالج في النه والسل في ابتدائه والحمى الفب فهذا الضرب ان أضى صاحبها على فراشه فهي مخرفة وإن لم بكن صاحب فراش بل كان يذهب ويجى، فعطايا، من جيم المسال. قال الناضي: هذا محتيق المذهب فيه ، وقد روى حرب عن أحمد في وصية المجذوم والمزلوج من الثلث و هو محول على انها صادا صاحبي فراش و به يقول الاوزاعي والثوري

ذكراً ولا أَنِيْ وإن وصى له بواحد من رقيقه أو برأس نما ملـكت بمينه دخل في وصيته الذكر والانثى والحشى .

(مسئلة) (فان اختلف الاسم بالحقيقة والعرف كالشاة في العرف اسم للانثى والبعير والثور اسم الذكر غلب العرف)

في اختيار شيخنا لان الظاهر أن المتكلم إنما يتكلم بعرفه ولا يريد إلا مايفهمه أهل بلده وقال أصحابنا تغاب الحقيقة ولهذا يحمل عليه كلام الله تعالى وكلام رسوله. فعلى هذا إذا أوصى له بشاة يتناول الضأن والمعز قال أصحابنا ويتناول الصغيرة والكبيرة والاش لان اسم الشاة يتناول جميع ذلك بدليل قول النبي علياتية «في أربعين شاة شاة » يريد الذكور والاناث والصغار والكبار وقال شيخا لا يتناول إلا أن كبيرة إلا أن يكون في عرفهم في بلد يتناول ذلك ، فأما من لا يتناول عرفهم إلا الاناث فان وصيته لا نتناوا، إلا ما يسمى في عرفهم لما ذكر ناء والكبش الذكر الكبير من المعز فان وصى بعشرة من الذكر الكبير من المعز فان وصى بعشرة من الذكر الكبير من المعز فان وصى بعشرة من الذكر الكبير من المعز فان والتيس لا يقع إلا على الذكر الكبير من المعز فان وصى بعشرة من الذكر السمار والسفار والسفي المناول والسفيار والسفار والسفار والسفيار والسفيرة والسفيرة والمنار والسفيرة والسفيرة والسفيرة والمناث والسفيرة والسفيرة والسفيرة والمناث والسفيرة والمناز والسفيرة والمستراء والمناز والمناز والسفيرة والمناز والسفيرة والمناز وال

(فصل) وان وصى بجمل فهو الذكر وان وصى بناقة فهي الآنى وان قال عشرة من إبلي وقع على الذكر والآنى جميعاً ويحتمل أنه إن قال عشرة بالهاء فهي للذكوروانقال عشرقهو للاناث وكذلك الغنم لان العدد في العشرة من الثلاثة إلى العشرة للذكور بالها وللمؤنث بغيرها قال الله تعالى (سمخرها (للغنى والشرح الكبير) (على المنادس)

ومائك وأبوحنيفة وأصحابه وابو ثور ، وذكر أبو بكر وجهان في صاحب الامراض الممتدة ان عظيته من صلب المال وهو مذهب الشافعي لانه لا يخاف تمجيل الموت فيه وان كان لا يبرأ فهو كالهرم ولنا أنه مريض صاحب فراش يخشى الملف فأشبه صاحب الحمى الدائمة ، وأما الهرم فان صاد صاحب فراش فيو كمئلتنا

[الضرب الثالث] من تحقق تعجيل موته فينظر فيه فان كان عقه قد اختل مثل من ذبح أو أبينت حشوته فهذا لاحكم لكلامه ولا لعطيته لانه لا يبقى له عقل ثابت وان كان ثابت العقل كمن خرقت حشوته أو اشتد مرضه ولم ينغ برعقله صح تصرفه وتبرعه وكان تبرعه من الثلث فان عمر رضي الله عنه خرقت حشوته فقبلت وصيته ولم يختلف في ذلك ، وعلى رضي الله عنه بعد ضرب ابن ملجم أوصى وأمر و نعى فلم محكم ببطلان قوله

(الضرب الرابع) مرض مخوف لا يتعجل موت صاحبه يقينا المئنه بخاف ذلك كالبرسام وهو بخار برقى إلى الرأس ويؤثر في الدماغ فيختل العقل والحمى الصالب والرعاف الدائم لأنه يصدني الدم فيذهب القوة ، وذات الجنب وهو قرح بباطن الجنب، ووجع القلب والرئة فانها لا تسكن حركتها فلا يندمل جرحها ، والقولانج وهو أن ينعقد الطعام في بعض الامعا، ولا يعزل عنه ، فهذه كاما مخوفة سواء كان معها حمى أولم يكن وهي مع الحمى أشد خوفا ، فان ثاوره الدم واجتمع في عضو كان مخوفا لانه من

عليهم سبع ليال وثمانية أيام)وانوصى بعير ففيهوجهان (أحدها) هو الذكر وحده لانه في العرف اسم له (والناني) هو الذكر والانتي لانه يتناولها جميعاً في لسان العرب فيقول حابت البعير يريد الناقة ،والجمل في لسانهم كالرجل من بني آدم والناقة كالمرأة والبكرة كالفتاة وكذلك الفلوص والبعير كالانسان وان وصى له بثور فهو ذكر وان وصى ببقرة فهيأ ثي

(مسئلة) (والدابة اسم للذكر والانثى من الخيل والبغال والحمير)

لان الاسم في المرف يقع على جميع ذلك فان قرن به ما يصرفه إلى أحدها كقوله دابة يقاتل عليها انصرف الى الحيل وان قال دابة ينتفع بظهرها ونسلها خرج منه البغال وخرج منه الذكر وان وصى له بحمار فهو ذكر والانان انثى وان وصى بحصان فهو ذكر والفرس يتناول الذكر والانثى

(مسئلة) (وان وصى له بغير معين كعبد من عبيده صح ويعطيه الورثة ما شاءوا)

الوصية بغير معين كمبد من عبيده وشاة من غنمه صحيحة وقد ذكر ناصحة الوصية بالمجهول فيا مضى و به يقول مالك والشافعي واسحاق، واختلفت الرواية فيما يستحقه الموصى له فروي أنه يستحق أحدهم بالقرعة اختارها الخرقي و نقل ابن منصور أنه يعطى أخسهم بعني يعطيه الورثة ما أحبوا وهو قول الشافعي وقال مالك قولا يقتضي أنه إذا وصى بعبد وله ثلاثة أعبد فله تلثهم وان كانوا أربعة فله ربعهم فانه قال أذا وصى بعشر من ابله وهي مائة يعطى عشرها والنخل والرقيق والدواب على ذلك، والصحيح ان

الحرارة المفرطة، وإن هاجت به الصفرا، فهي مخوفة لأبها تورث يبوسة وكذلك البلغم إذا هاج لانه من شدة البرودة وقد تغلب على الحرارة الغريزية فتطفئها، والطاعون مخوف لانه من شدة الحرارة الا يكنه يكون في جيم البدن، وأما الاسهال فان كان منخرقا لا يكنه منعه ولا إسساكه فهو مخوف وإن كان ساعة لان من لحقه ذلك أسرع في هلاكه، واز لم يكن منخرقا لكنه يكون تارة وينقطم أخرى فان كان يوما أو يومين فليس بخوف لان ذلك قد يكون من فضلة الطهام إلا أن يكون معه زحير وتقطيع كأن مخرج منقطماً فإنه يكون مخوف سوا. كان معه زحير أو لم يكن عرما أشكل أمره من الامراض رجم فيه إلى قول أهل المعرفة وهم الاطباء لأنهم أهل الحبرة بذلك وانتجرية والمعرفة ولا يقبل لا قول طبيبين مسلمين تقتين بالفين لاز ذلك يتملق به حقالوارث وأمل العطايا فلم قبل فيه إلا ذلك، وقياس قول الحرق انه يقبسل قول الطبيب العدل إذا لم يقدر من بالمغين كاذكرناه من قصة عمر وأمل العابين كاذكرناه من قصة عمر رضي الله عن فانه لما جرح سقاه الطبيب لبنا فخرج من جرحه فقال له الطبيب : عهد الى عرفنفذ عهده اليم ورصى فاتفق الصحابة على قبول عهد، ووصيته، وأبو بكر لما اشتد مرضه عهد الى عرفنفذ عهده اليم ورصى فاتفق الصحابة على قبول عهد، ووصيته، وأبو بكر لما اشتد مرضه عهد الى عرفنفذ عهده

شاه الله تمالى أنه يعطى عثمرة بالمدد لانه الذي تناوله لفظه ولفظه هو المقتضى فلا يعدل عنه لكن يعطى واحداً بالقرعة لانه يستحق واحداً غير معين وليس واحد بأولى من واحد فوجب المصير إلى القرعة كما او أعتق واحداً منهم وعلى مانقله ابن منصور يعطيه الورثة ما شا وا من صحيح أو معيب حيداً و ردي و لانه يتناوله اسم العبد فاجز أكما لو وضى له بعبد ولم يضفه إلى عبيده

﴿ مُسْئَلَةً ﴾ (وان لم يكن له عبيد لم تصح الوصية في أحد الوجهين)

لا نه أوصى له بلا شيء فهو كما لوقال أوصيت لك بما في كيسى ولاشي، فيه أو بداري ولا دار له وهذا أحد الوجهين ، فان اشترى قبل مو به عبيداً احتمل أن لا تصح الوصية لانها وقعت باطلة فهو كما لوقال أوصيت لك بما في كيسى ولا شيء فيه ثم جمل في كيسه شيئاً ، ولان الوصية تقتضي عبداً من الموجود بن حال الوصية ، وقدروى ابن منصور عن أحمد في من قال في من مناه أعطوا فلاناً من كيسي ما ثة درهم فلم يوجد في كيسه شيء يمطى ما ثة درهم فلم يبطل الوصية لا نه قصد اعطاء مما ثة درهم وظنها في الكيس فاذا لم يكن له في الكيس أعطي من غيره فكذلك يخرج في الوصية بعبد من عبيده اذا لم يكن له عبيد يشترى له عبد و يبطاء وهذا الوجه الناني ووجهه أنه لما تعذرت الهيفة بقي أصل الوصية فأشبه ما لو وصى له بألف لا يما كم ثم ملكه

ومسئلة ﴾ (فان كان له عبيد فماتوا إلا واحداً تعينت الوصية فيه وكذلك ان لم يكن له إلا عبد واحد لتعذر تسليم الباقي، وان تنف رقيقه جميعهم قبل موت الموصي بطات الوصية لانها إنما تمذم بالموت ولا عبيد له حينة ذ، وان تلفوا بعد موته بغير تفريط من الورثة بطات أيضاً لان التركة عند الورثة غير مضمونة لانها حصات في أبديهم بغير فعالهم، وان قتلهم قاتل الملموصي له قيمة أحدهم مبنياً على

(مسئلة) قال (وكذلك الحامل اذا صار لهاستة أشهر)

يعني عطيتها من الماث وهذا قول مالك وقال اسحاق اذا انفات لا يجرز لها الا الناث ولم يحد وحكاه ابن المندر من أحمد. وقال سعيد بن المسيب وعطا، وقتادة : عطية الحامل من الناث. وقال أبو الخطاب عطية الحامل من وأس المال ما لم يضربها الخياض فاذا ضربها الخياض فعطيتها من الناث وبهذا قال النخي ومكحول ويحبي الانصاري والاوزاعي وانوري والعنبري وابن المندر، وهو ظاهر مذهب الشافعي لانها قبل ضرب الحاضلا تخاف الموت ولانها الما تخاف الموت اذا ضربها الطاق فأشبهت صاحب الامراض الممتدة قبل أن يصير صاحب فراش، وقال الحسن والزهري: عطيتها كعطية الصحيح وهو القول الناني الشافعي لان الغالب سلامتها، ووجه قول الحرقي ان ستة الاشهر وقت يمكن الولادة فيه وهي من أسباب الناف، والصحيح ان شا. الله أنها اذا ضربها الطافي كان مخوفا وقت يمكن الولادة فيه وهي من أسباب الناف، والصحيح ان شا. الله أنها اذا ضربها الطافي كان مخوفا لانه ألم شديد يخف منه الناف فأشبهت صاحب سائر الامراض الخوفة، وأما قبل ذلك فلا ألم بها واحده خلاف العادة فلا يثبت الحمل باحماله "بعيد مع عدمه كالصحيح فأما بعد الولادة فان بقيت المشيمة معها فهو مخوف و إن مات الولاد معها فهو مخوف لانه يصعب خروجه و إن وضعت الولاد وخرجت المشيمة وحصل ثم ورم أو ضر بان شديد فهو مخوف و إن لم يكن شي. من ذلك فقد روي وخرجت المشيمة وحصل ثم ورم أو ضر بان شديد فهو مخوف و إن لم يكن شي. من ذلك فقد روي

الروايتين فيمن يستحقه منهم في الحياة إما قيمة أحـدهم بالقرعة أو قيمة مرك بختاره الورثة لانه بدل عما وجب له .

(مسئلة) (وان وصى له بقوس وله أقواس لارى والبندق والندف فله قوس النشاب لانه أظهرها إلا أن بقترن به قرينة تصرفه إلى نيره وعند أبي الخطاب له أحدهم بالقرعة كالوصية بعيده، إذا وصى له بقوس صحت الوصية لان فيه منفعة مباحة سواء كان قوس نشاب وهوالفارسي أو نبل وهوالدربي أو قوس بمجرى أو قوس جرح أو ندف أو بندق فان لم يكن له إلا قوس واحد من هذه القسي تعينت الوصية فيه وان كانت له جميمها وكان في لفظه أو حاله قرينة تصرفه الى أحدها المصرف اليه منه أن يقول قوس يندف به أو يتعيش به أو نحو ذلك فهذا يصرفه إلى قوس الدف وان قال قوس ينزو به خرج منه قوس النسدف والبندق، وان كان الموصى له ندافا لاعادة له بالرمى أو بسدقانياً لا عادة له بالرمي بشوء أو يرمي بقوس غيره ولا يرمي بسواه المصرفت الوصة إلى القوس الذي يستعمله عادة لان ظاهر حال الموصى أنه قصد نفعه عاجرت عادمه بالا نفاع، فان القوس الذي يستعمله عادة لان طاهر حال الموصى أنه قصد نفعه عاجرت عادمه بالا نفاع، فان القرنة ما مختارونه لان اللفظ يتناول جميمها قال شيخنا والصحيح أن وصيته لا تتناول قوس الندف، الورثة ما مختارونه لان اللفظ يتناول جميمها قال شيخنا والصحيح أن وصيته لا تتناول قوس الندف، ولا البندق ولا الدرية في بلد لا عادة لهم بالرمي بها، وهذا مذهب الشافعي، إلاأنه لم يذكر الهربية،

عن أحمد في النفسا. أن كانت ترى الدم فعطيتها من الله ويحتمل أنه أراد بذلك إذا كان معه ألم النومه الله الله في الغالب ويحتمل أن يحمل على ظاهره فانها أذا كانت ترى الدم كانت كالمربض وحكمها بعد السقط كحكمها بعد وضع الولد التام، وإن أسقطت مضفة أو علقة فلا حكم له الا أن يكون ثم مرض أو ألم وهذا كله مذهب الشافي إلا أن مجرد الدم عنده ايس بخوف

(نصل)ريحصل الحرف بغير ماذكرناه في مواضع خسة تقوم ، قام المرض (أحدها) اذا التحم الحرب واختلطت الطائفتان القتال وكانت كل طائفة هكافشة للأخرى أو مقهورة ، فأما القاهرة منهما بعد ظهورها فليست خائفة ، وكذلك اذا لم يختلطوا بل كانت كل واحدة منها متميزة سواء كان بينها دمي بالسهام أو لم يكن فليست حالة خوف ، ولا فرق بين كون الطائفتين متفقتين في الدين أو مفترة تين وبه قال مالك والاوزعى والثوري ونجوه عن مكحول وعن الشافي قولان (أحدهما) كقول الجاعة (والناني) ايس ، خوف لانه ليس عربض

ولنا أن توقع التاف ههنا كتوقع المرض أو أكثر فوجب أن يلحق به ولان المرض أعاجمل مخوفا لخوف صاحبه التلف وهذا كذلك ، قال أحمد اذا حضر القتال كان عتقه من الثلث وعنه اذا التحم الحرب فوصيته من المال كاه فيحتمل أز بجمل هذا رواية ثانية وتسمى العطية وصية تجوزاً لكونها في حكم الوصية واكونها عند الموت ويحتمل أن مجمل على حقيقته في صحة الوصية من المال كله لكن

ويكون له واحد مما عدا هذه لان هذه لا يطلق عليها اسم القوس في العادة من غير أهلها حتى يضيفها فيقول قوس القطن أو الندف أو البندق ، وأما العربية فلا يتعارفها غير طائفة من العرب فلا يخطر بيال الموصي غالباً ويعطى القوس معمولة لانها لا تسمى قوساً إلا كذلك ، ولا يستحق وترجا لان الاسمية عليها دونه ، وفيه وجه آخر أنه يعطاها بوترها لانها لا ينتفع بها إلا به فسكان كجزء من أجزائها .

(مسئلة) (وإن وصى له بطبل حرب صحت الوصية به لأن فيه منفعة مباحة ، وإن كان بطبل لهو لا يصلح إلا للهو لم تصح لعدم المنفعة المباحة ، فإن كان إذا فصل صلح للحرب لم تصح الوصية به أيضاً لا ن منفعته في الحال معدومة ، فإن كان يصلح لها صحت الوصية به لان المنفعة به قائمة ، وإن وصي له بطبل واطلق وله طبلان تصح الوصية بأحدها دون الآخر انصرفت الوصية الى الطبل المباح فان كان له طبول تصح الوصية بحميمها فله أحدها بالقرعة أو ما شاء الورثة على اختلاف الروايتين . وإن وصي بدف صحت الوصية به لان النبي صلى الته عليه وسلم قال « اعلنوا النكاح واضر بواعليه بالدف ولا تصح الوصية عزمار ولا طنبور ولا عود لهو لانها محرمة وسواه كانت فيها الاونار أو لم تكن لانها مهيأة لفعل المهصية فأشبه مالوكات فيه الاونار .

﴿ مسئلة ﴾ (وتنفذ الوصية فيما علم من ماله أو لم يعلم)

وقال مالك لا تنفذ الا فيا علم ، وحْكي ذلك عن ابان بن عَبَان وعمر بن عبد العزيز وربيعة ومالك

يقف الزائد على الثاث على اجازة الورثة فان حكم وصية الصحيح وخائف التلف واحد (الثانية) اذا قدم ليقتل فهي حالة خوف سواء أريد قتل القصاصأو لغيره والشاني فيه قولان(أحدهما) أنه مخوف (والثاني) ان جرح فهو مخوف وإلا فلا لانه صحيح البدن والظاهر العفو عنه

ولذا أن التهديد بالقتل جمل اكراها عنم وقوع الطلاق وصحة البيم ويبيح كثيراً من الحرمات ولولا الحرف لم أبت هذه الاحكام واذاحكم للمرض وحاضر الحرب الحوف مظهور السلامة و بعد وجود التلف قم ظهور التلف وقربه أولى ولا عبرة بصحة البدن قان المرض لم يكن ثبتا لهذا الحسكم لعينه بل لحوف افضائه إلى النلف فثبت الحسكم ههنا بطريق التابيه اظهور التاف

(الثاانة) اذا ركب البحر فان كان ساكناً فليس عخرف وإن تموج واضطرب وهبت الريح الفاضف فهو مخوف فان الله تعالى وصفهم بشدة الحوف بقوله سبحانه (هوالذي بسيركم في البر والبحر حتى اذا كنتم في الفلك وجربن بهم بربح طيبة وفرحوا بها جالها ربح عاصف وجاهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدبن الثن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين)

(الرابعة) الاسير والحبوس اذا كان من عادته القنل فهو خانف عطيته من انتاث وإلا فلاوهذا قول أبي حنيفة ومائك وابن أبي ابلى وأحد قولي الشافعي ، وقال الحسن لما حبس الحجاج إياس بن معاوية: ايس له من ماله لا الثلث ، وقال أبو بكر عطية الاسير من النلث ولم يفرق وبه قال الزهري

إلا في المدير فأنه يدخل في كل شيء .

ولنا أنه من ماله فدخل في وصّيته كالمعلوم ولان الوصية بجزء من ماله لفظ عام فيدخــل فيه مالم يعلم مه من ماله كما لو نذر الصدقة بثلثه

﴿ مَسْئُلَةً ﴾ (و إن وصى بثلثه فاستحدثمالاً دخل ثلثه في الوصية)

في قول أكثر أهل العلم ولا فرق عندهم بين التلاد والمستفاد في أنه يعتبر ثلث الجميع وممن قال ذلك النخمي والأوزاعي ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لا به من ماله يرثه ورثته وتقضى منه دنونه أشبه ماملك قبل الوصية ولما ذكرنا في التي قبلها.

﴿ مسئلة ﴾ (و إن قتل وأخذت ديته فهل تدخل الدية في الوصية ? على روايتين)

(أحداهما) تدخل قال مهنا روي عن أحمد فيمن أوصى بثاث ماله أو جزء مشاع فقتل الموصي وأخذت ديته فقال يستحق مها، وروي عن على رضي الله عنه في دية الحطأ مثل ذلك، وهو قول الحسن ومالك (والثانية) لاتدخل في وصيته نقلها ابن منصور وروي ذلك عن مكحول وشريك وأي ثور وداود وهو قول اسحاق، وقال مالك في دية العمد لان الدية أنما تجب للورثة بعد موت الموصي لان سبها الموت فلا يجوز وجوبها قبله لان الحسم لا يتقدم سببه ولا يجوز أن يجب الهيت بعد موته لانه بالموت تزول أملاكه الثابتة له فكيف بتجدد له ملك فلا تدخل في الوصية لان المبت إنما

والثوري واسحاق وحكاه ابن المذر عن أحمد ، وتأول القاضي ماروي عن أحمد في هذا على ماذكرناه من التنصيل ابتدا. ، وقال الشعبي ومالك الغازي عطيته من الثلث ، وقال مسروق أذاً وضع رجه في الغرز ، وقال الاوزاعي الحصور في سبيل الله والحبوس ينتظر القتل أو تفقأعينا. هو في ثلثه والصحيح إن شا. الله ماذكرنا من التفصيل لان مجرد الحبس والاسر من غير خوف القتل ليس برض ولا هو في معنى المرض في الخوف فلم بجز إلحاقه به ، وإذا كان المربض الذي لا يخاف النلف عطيته من رأس ماله فغيره أولى

(الحامسة) اذا وقع الطاعون ببلدة نعن أحمد أنه مخوف ويحتمل أنه ليسبمخوف فانه ليس بمرض وآما يخالف المرض والله أعلم

(فصل) ويعتبر خروج العطية من الثاث حال الموت فمها خرج من الثلث تبينا أن العطية صحت فيه حال العطبة فان نما المعطى أو كسب شيئا قسم بين الورثة وبين صاحبه على قدر مالها فيه فريما افضى الى الدور فهن ذلك إذا اءتق عبدا لامال له سواه فكسب مثل قيمته في حياة سيده فللعبد من كسبه بقدر ماءتق منه وباقيه لسيده فيزدادبه مال السيد وتزداد الحرية لذلك ويزدادحة، من كسبه فينتص به حق السيد من الكسب ويرقص بذلك قدر المعنق منه، ندية خرج ذلك بالجبر فيقال عنق من العبد شي. وله من كسبه شي. لانكسبه مثله وللورثه من العبد وكسبه شيئان لان لهم مالي ماعتق منه وقدعتقمنه شيء ولا محسب على العبد ماحصل له من كسبه لانه استحقه بجزئه الحرلامن جهة سيده

نوصى بجزء من ماله لا عال ورثته ، ووجه الرواية الاولى أن الدية تجب للميت لأنها بدل تفسمه ونفسه له فكذلك بدلها، ولان بدل أطرافه في حياته له فكذلك بدل نفسه بعد موته ، ولذلك تقضى منها ديونه و بجهز منها إن كان قبل تجبيزه، و إنا محوز ورثته من أملاكه ما استغنى عنه فاما ما تعلقت به حاحته فلاولانه بحوز أن يتجددله ملك بعدالموت كمن نصب شكة فسقط فها شيء بعدموته فانه علمكم يحيث تقضي منه دنونه ويجهز فكذلك ديته لان تنفيذ وصيته من حاجته فأشبه قضاء دينه .

﴿ مسئلة ﴾ (فان وصى بمعين بقدر نصف الدية فهل الدية على الورثه من الثلثين ? على وجهين) بناء على الروايتين فعلى الرواية الاولى تحسب الدية من ماله فانكانت وصيته بقدر نصف الدية أوأنل منه نفذت الوصة والا أخرج منه قدر ثلثها . وعلى الرواية الثانية لا تحسب الدية وتخرجالوصية من تلاد ماله دون ديته بناء على أن الدية ليست من ماله .

(فصل) قال الهيمخ رضي الله عنه (وتصحالوصية بالمنفعة المفردة وتصح نخدمة عبدومنفة أمة وغلة دار وبثمرة بستان أو شجرة سواء وصى بذلك مدة معلومة أو بجميع التمرة والمنفعة في الزمان كله وهذا قول الجمهور منهم مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وقال ابن أبي ليلي لا تصح الوصية بالمنفعة المفردة لأنها معدومة .

ولنا أنه يصح تمليكها بمقد المعاوضة فتصح الوصية بها كالاعيان ويمتبر خروج ذلك من المثالمال

فصار العبد شيآ نوالور به شيآ ن من العبد و كسبه فيقسم العبد و كسبه نصفين يعتق منه نصفه و له نصبه والورثة نصفها عوان كسب مثلي قيمته فله من كسبه شيآ ن صار له ثلاثة أحساء و لهم شيئان فيقسم العبد وكسبه الحاسا يعتق منه ثلاثة أخاسه و له ثلاثة أخماس كسبه والورثة خمساء وخمسا كسبه ع وان كسب ثلاثة أمثال قيمته فله ثلاثة أشياء من كسبه مع ماعتق منه ولهم شيئان فيعتق نه ثناه و له ثلثا كسبه ولم الثاث منهماوان كسب نصف قيمته عتق منه شيء و اله نصف ين و وهم شيئان فيعتق نه ثلاثة أسباء الميتق ثلاثة أسباعه و له ثلاثة أسباع كسبه والباقى لهم قان كانت قيمته ما ثنا شيء و بعنق منه ما ثقبره و نسعة اجزاء من ثلماثة منه ما ثقبيه و له من كسبه تسمة أشياء و لهم ما ثنا شيء و بعنق منه ما ثقبره و تسعة اجزاء من ثلماثة و تسعة و له من كسبه تبل ذلك و رهمت من المسبد دين يستغرق قيمته وقيمة كسبه صرف من العبد و كسبه ما يقضى به الدين وما يقيم على التبرع و ان لم يستغرق قيمته وقيمة كسبه صرف من العبد و كسبه ما يقضى به الدين وما يقيم على ما يعمل في العبد الكامل قيمته وقيمة كسبه صرف من العبد و كسبه ما يقضى به الدين وما يقيم من العبد المناسبة المورثة و المتق نصفين م كذلك به قيمة الباتي سين المبد و مثلي قيمته على الاشياء الاربعة فلكل شي ثلاثة ارباء فيمتق من العبد ثلاثة ارباءه و اله ثلاثة العبد و مؤلي قيمته على الاشياء الاربعة فلكل شي ثلاثة ارباء فيمتن من العبد ثلاثة ارباءه و اله ثلاثة العبد و مؤلى قيمته على الاشياء الاربعة فلكل شي ثلاثة ارباء فيمتق من العبد ثلاثة ارباءه و اله ثلاثة الباء كسبه و لو اعتق عبداً قيمته عشرة فكسب كل و احد منهما مثل قيمته الرباء كسبه و لو اعتق عبداً فيمته عشرة فكسب كل و احد منهما مثل قيمته المبته على الاشياء المنه عشرون تم اعتق عبداً فيمته عشرة فكسب كل و احد منهما مثل قيمته المبته على الاشياء المنه عشرون تم اعتق عبداً فيمته عشرة فكسب كل و احد منهما مثل قيمته المبته السبد المبته ال

نص عليه أحمد في سكنى الدار وهو قول من قال بصحة الوصية بها، وان لم تخرج من الثلث أجيز منها بقدر الثلث، وقال مالك اذا وصى بخدمة عبده سنة فلم تخرج من الثلث فالورثة بالخيار بين تسليم خدمته سنة وبين المال، وقال أصحاب الرأي وأبو ثور اذاوصى بخدمة عبده سنة فان العبد يخدم الموصى له يوماً والورثة يومين حتى يستسكل الموصى له سنة فان أراد الورثة بيع العبد بيع على هذا

ولنا أنها وصية صحيحة فوجب تنفيذها على صفتها اذا اخرجت من الثلث أو بقدر ماخرج من الثلث منها كسائرالوصايا أوكالأعيان

اذا ثبت هذا وأريد تقويمها وكانت الوصية مقيدة بمدة قوم الموصى بمنفعته مسلوب المنفعة تلك المدة ثم تقوم المنفعة في تلك المدة فينظر كم قيمتها

(فصل) فان أراد الموصى له بمنفعة العبد او الدار اجارة العبد أو الدار في المدة التي أوصى له بنفعها فله ذلك ، وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة لا تجوز اجارة المنفعة المستحقة بالوصية لانه أوصى له باستيفائه .

ولنا أنها منفعة بملكها ملكا ناماً فلك أخذ الموض عها بالاعبان كما لو ملكها بالاجادة وإن أراد الموصى له اخراج العبد عن البلد فله ذلك وبه قال أبو نور ، وقال أصحاب الرأي لا يخرجه إلاأن يحكون أهله في غير البلد فيخرجه إلى أهله .

لمكلت الحربة في العبد الاول فيمتق منه شي، وله من كسبه شي، وللورثة شيئان ويقسم العبدان وكسبهما على الاشياء الاربعة فيكون لكل شي، خمسة عشر فيعتق منه بقدر ذاك وهو ثلاثة أرباع كسبه والباقي لهم وأن بدأ بعتى الادني عتى كلهو أخذ كسبه ويستحق الورثة من العبد الآخر وكسبه مثلي العبد الذي عتى وهو نصف كسبه ويبقي نصفه ونصف كسبه بينهما الآخر وكسبه مثلي العبد الذي عتى وهو نصف كسبه ويتبعه ثلاثة أرباع كسبه وفك مثلا ما اعتى نصفين فيعتى ربعه وله ربع كسبه ويرق ثلاثة أرباعه ويتبعه ثلاثة أرباع كسبه وذلك مثلا ما اعتى منهما وأن اعتى العبدين دفعة واحدة قرعنا بينهما فن خرجت له قرعة الحرية فحمد كالو بدأ باعتاقه وفصل) وأن اعتى ثلاثة أعبد قيمتهم سواء وعليه دين بقدر قيمة احدهم وكسب أحدهم مثل قيمته اقرعنا بينهم لاخراج الدين (١) فأن وقعت على غير المكتسب عتى كله والمكتسب ومال المؤرثة وأن وقعت قرعة الحرية على المكتسب عتى باقيه وباقي على المكتسب الآخرين في كسبه والعبد الآخر الورثة كله والورثة ما بقي وأن وقعت على المكتسب عتى باقيه واحد بالآخرين في الحربة فأن وقعت على غيره عتى كله والورثة ما بقي وأن وقعت على المكتسب عتى باقيه واحد الآخر الورثة ولورك كسبه عنى العبدين الآخرين في كسبه عنى العبدين لا تمام الثاث فن وقعت على المكتسب عتى باقيه ونفسه في هذه المسائل كلها ولورك أن العبد موهو با لانسان كان العبد وكسبه مثل ما العبد من كسبه ونقسه في هذه المسائل كلها وفصل) وإن أعتى عبدين متساوي القيمة بكامة واحدة ولا مال له غيرهما فات أحدها قرع وأفصل) وإن أعتى عبدين متساوي القيمة بكامة واحدة ولا مال له غيرهما فات أحدها قرع

ولنا أنه مالك لنفعه فملك إخراجه كالمستأجر .

﴿ مسئلة ﴾ (إذا أوصى بمنافع عبده أو أمته أبداً أو مدة بعينها فللورثة عتقها لانها مملوكة لهم ومنفعتها باتية للموصى له ولا يرجع على المعتق بشيء وإن أعتقه صاحب المنفعة لم يعتق لان العتق للرقبة وهو لا يملكها فان وهب صاحب المنفعة منافعه للعبد أو أسقطها عنه فللورثة الانتفاع به لان مايوهب للعبد يكون لسيده .

(فصل) ولهم بيعها وتباع مسلوبة المنفعة ويقوم المشتري مقام البائع فيما له وعليه وقيل لا يج وز بيعها لان ما لا نفع فيه لا يصح بيعه كالحشرات والميتات وقيل يجوز بيعها لمالك منفعتها دون غيره لان مالك منفعتها نجتمع له الرقبة والمنفعة فينتفع بذلك بخلاف غيره ولذلك حازبيع الثرة قبل بدو صلاحها لصاحب الشجرة دون غيره وكذلك بيع الزرع لصاحب الارض ، روجه الاول انها أمة عملوكة تصح الوصية بها فصح بيمها لغيره ولانه عكنه اعتافها وتحصيل ولائها وثواب عتقها بخلاف الحشرات.

(مسئلة) (ولهم ولاية نزويجها لأنهم يملكون رقبتها)

وليس لهم ذلك إلا باذن صاحب المنفعة وليس لواحد منها ترويجها منفرداً لان مالك المنفعة لا علك رقبتها وصاحب المنفعة يتضرر به فان انفقا على ذلك جاز لان الحق لها وكذلك لوطت (المغني والشرح الكبير) (الحجزء السادس)

(١) قوله اقرعنا ينهم لاخراج الدين فيه نظر لان القرعة لامدخل لها في تعيين الدين لتعلق الدين المرحة المخلف المتق فانه يتعين بها فلذلك أولام قوله ولووقعت على المكتسب لقضينا قرعة الدين ابتداء الدين بنصفه و نصف كسبه نحم لا وجه له ويحتاج الى جمل المتق

في عبدين لذلك وهو

خلاف للاصول اذ

كان يمكنه جعلاالعتق

بكمـاله في واحـد

والله اعلم

بين الحي والميت فان وقعت على الميت فالحي رقيق وتبين أن الميت نصفه حر لان معالورنا مالي نصفه وإن وقعت على الحي عتق ثلثه ولا يحسب الميت على الورثة لانه لم يصل اليهم

التزويج وجب ترويجها عند طلبها لانه لحقها وحقها في ذلك مقدم عليها لأنها لو طلبته من سيدها الذي علك رقبتها ومنفعتها لزمه ذلك وقدم حقها على حقه ووليها في الموضعين ما لكالرقبة لانهما لسكها.

(مسئلة) (و.هرها ههنا وفي كلموضع واجب للورثة) في اختيار شيخنا لان منافع البضع لا تصح الوصية بها مفردة ولا مع غيرها ، ولا يجوز نقلها مفردة عن الرقبة بعد الرويج وإنما هي تابعة للرقبة فتكون لصاحبها وعند أصحابنا الهر للموصى له بالمنفعة لانه من منافعها .

(مسئلة) (وان وطئت بشبهة فالولد حر لان وط. الشبهة يكون الولد حراً لاعتقاد الواطي. انه يطأ في ملك فهو كوط المغرور بأمة وتجب قيمته يوم وضعه لصاحب الرقبة في أحد الوجهين وفي الآخر يشتري بها مايقوم مقامها ويجب على الواطيء لانه الذي فوت رقه وأنما اعتبرت قيمته يوم الوضع لان مقتضى الدليل أن تجب قيمته حين العلوق لانه وقت نفويت الحرية فلما لم يمكن ذلك قومناه في أول حال الامكان وذلك حالة وضعه وهي للورثة ولا شيء للوصي فيها لانه أنما وصى له بنفع الام وليس الولد من المنافع ولا وصى له بنفعة فلا يستحقه.

﴿مسئلة﴾ (وان قتات فللورثة فيمتهافي أحد الوجهين)

لانهم مالكوها لان القيمة بدل الرقبة فتكون لصاحبها وتبطل الوصية بالمنفعة كما تبطل الاجارة وفي الوجه الآخر يشتري بها مايقوم مقامها لان كلحق تعلق بالمين تعلق ببدلها إذا لم يبطل استحقاقها ويفارق الزوجة والدين المستأجرة لان الاستحقاق يبطل بتلفهما

شيئا أو الك السيد عشرين من أي جهة كانت ، إن لم يملك عشرين لم ينجر ولا الابن اليه لان أباه لم يعتق وإن عتق بعضه جر من ولا ابنه بقدره فلو خلف الابن عشرة و الك السيد خمسة فانك تقول عتق من العبد شي ، و بجر من ولا أبيه مثل ذلك و محصل له من ميرا أنه شي ، مع خمسته وهما يعدلان شيئين و اقي العشرة لمولى أمه فيقسم بين السيد ومولى الام نصفين و تبين أنه قد عتق من العبد نصفة وحصل السيد خمسه من ميراث ابنه و كانت له خمسة و ذلك مثلا ماعتق من العبد فان مات الابن في حياة أبيه قبل موت سيده و خلف مالا و حكنا بعتق الاب أو عتق بعضه ورث مال ابنه إن كان حراً و بقدر مافيه من الحربة إن كان بعضه حراً و لم برث سيده منه شيئا و في هذه المسائل خلاف تركت ذكره كاهة النظم مل

(فصل) في المحاباة في المرض وهي أن يماوض بماله ويسمح لمن عاوضه ببعض عوضه وهي على أقسام (أحدما) المحاباة في البيم والشراء ولا يمنع ذلك صحة العقد في قول الحمهور ، وقال أهدل الظاهر العقد باطل .

ولذا عموم قول الله تعالى (وأحل الله البيع) ولانه تصرف صدر من أهله في محله فصح كغير المربض فلو باع في مرضه عبداً لايلك غيره قيمته ثلاثون بعشرة فقد حابا المشتري بثاني ماله وليس له المحاباة بأكثر من الثلث فان أجاز الورثة ذلك لزم البيع وإن لم يجيزوا فاختار المشتري فسخالبيع فله ذلك لان الصفقة تبعضت عليه ، وإن اختار امضا. البيع فالصحيح عندي أنه يأخذ نصف المبيع

[﴿] مسئلة ﴾ (وللوصي استخدامها واجارتها واعارتها) لان الوصية له بننهما وهذا منه (مسئلة) (وليس لواحد منهما وطؤها)

لان صاحب المنفعة لا يملك رقبتها ولا هو زوجها ولا يباح وط، بغيرها لقول الله تعالى (إلا على أزواجهم أوماملكت أعانهم) وصاحب الرقبة لا يملكها ملكا تاماً ولا يأمن أن نحمل منه فربما أفضى الى هلاكها واسما وطئها فلا حد عليه لانه وط، بشبهة لوجود الملك لكل واحد منها وولده حر لانه من وط، شبهة فان كان الواطى، صاحب المنفعة لم تصر أم ولد له لانه لا يملكها وعليه قيمة ولدها يوم وضعه وحكها على ماذكرنا فيا اذا وطئها اجنبي بشبهة وانكان الواطي، مالك الرقبة صارت ام ولد لانها علمة عليه الوجهان، وأما المهر فان كان الواطى، ملك الرقبة فلا مهر عليه في اختيار شيخنا وله المهر على صاحب المنفعة ان كان هو الواطي، وعند أصحابنا وأصحاب الشافعي ينعكس الحال وقد تقدم تعليل ذلك ويحتمل ان يجب الحد على صاحب المنفعة اذا وطى، لانه لانها لانها كانا المال وقد تقدم تعليل ذلك ويحتمل ان يجب الحد على صاحب المنفعة اذا وطى، لانه

⁽مسئلة) (وان ولدت من زوج أوزنا فحكمه حكمها)

لان الولد يتبع الام في حكمها كولدالمكانبة والمدبرة ويحتمل ان يكون لمالك الرقبة لان ذلك ليسمن النفع الموصي به ولاهو من الرقبة الموصي بنفعها

بنصف النمن ويفدخ البيع في الباقي وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشاني ، والوجه إثاني أنه يأخل ثاني المبيع بالمن كله . إلى هذا أشار القاضي في نحو هلذه المسئلة لانه بالتحق الثاث بالحاباة والثلث الاخر بالمن . وقال أهل الهراق يقال له إن شئت أديت عشرة أخرى وأخذت المبيع ، وإن شئت فسخت ولا شي . لك ، وعند مالك له أن يفسخ ويأخذ ثلث المبيع بالحاباة ويسميه أصحابه خلعالثك ولنا أن فيا ذكر ذاه مقابلة بفض المبيع بقسطه من المن عند تعذر أخذ جميعه بجميعه فصح ذلك كما لو أشترى سلمتين بثمن فانفسخ البيم في احداهما الهبب أو غيره أو كما لو اشترى شقصا وسيفا فأخلد الشفيع الشنص أو كالشاهما، يأخذ كل واحد منهم جزءاً من المبيع بقسطه أو كما لو اشترى قفيزاً يساوي ثلاثين بقفيز قيمته عشرة وأما الوجه الذي اختاره القاضي فلا بصح لانه أوجب له المبيع بثمن فيأخذ بعضه بالمن كله فلا بصح كما لو قال بعنك هذا عائه فقال قبلت نصفه بها ولانه اذا فسخ البيع في بعضه بعضه بائم نفسخه في قدره من ثمنه ولا يجرز فسخ البيع في عضه المبيم مم بقاء ثمنه كما لا يجوز فسخ البيع في عضه المبيم مم بقاء ثمنه كما لا يجوز فسخ البيع في عمم بقاء ثمنه كما لا يحوز فسخ البيع في عمم بقاء ثمنه كما لا يحوز فسخ البيع في عمم بقاء ثمنه مم بقاء ثمنه عمر بقاء ثمن عمر بقاء ثمن عمر بقاء ثمن عمر بقاء ثمنه عمر بقاء ثمنه عمر بقاء ثمن عمر بقاء ثمنه عمر

وأماقول أهل الهراق فان فيه اجبار الورثة على المعادضة على غير هذا الوجه الذي عاوض مورثهم واذا فسيخ البيم لم يستحق شيئا لان الوصية انها حصلت في ضمن البيم فاذا بطل البيم زالت الوصية كما لو وصى لرجل بعينه أن يحج عنه يمائة وأجر مثله خسون فطلب الخسسين الفاضلة بدرن الحج ، وان اشترى عبداً

(مسئلة) (وفي نفقتها ثلاثة أوجه)

(أحدها) تجب على مالك الرقبة وهو الذي ذكره الشريف أبو جعفر مذهبا لاحمد وبه قال أبو وو و ظاهر مذهب الشافعي لان النفقة على الرقبة فكانت على صاحبها كنفقة العبد المستأجر وكما لو لم يكن له منفعة قال الشريف ولان الفطرة تلزمه والفطرة تتبع النفقة ووجوب التابع على انسان دليل على وجوب المتبوع عليه (والثاني) تجب على صاحب المنفعة وهو قول الاصطخري وأصحاب الرأي وهو أصح ان شاء الله تعالى لانه عملك نفيها على التأبيد فكانت النفقة عليه كالزوج ولان نفعه له فكان عليه ضرره كالماك لهما جميعا مجتقة أن إنجاب النفقة على من لانفع له ضرر مجرد فيصير معنى الوصية أوصيت الله بنفيم أمتي وابقيت على ورئي ضررها والشرع ينفي هذا بقوله «لاضرر ولا اضرار» ولذلك جمل الخراج بالضان ليكون ضرره على من له نفعه وفارق المستأجر فان نفيه في الحقيقة المؤجر ولذلك جمل الخراج بالضان ليكون ضرره على من له نفعه وفارق المستأجر فان نفيه في الحقيقة المؤجر لانه يأخذ الاجر عوضا عن المنافع (والثالث) أنها تجب في كسبه وهذا راجع الى إيجابها على صاحب المنفعة لان كسبه من منافيه فاذا صرف أيه شيئا من ماله سواه فان لم يكن لها كسب فقيل تجب نفقتها في بيت المال لائ مالك الرقبة لاينتفع بها وصاحب المنفعة لا علك الرقبة فلا يلزمه اجبارها وكذلك سائر الحيوانات الموصى بمنا على الامة .

يساوي عشرة بثلاثين فانه يأخذ نصفه بنصف الثمن ، وإن باع العبد الذي يساري ثلاثين بخمسة عشر جاز والبيم في ثانه بثلي الئمن ، وعلى قول القاضي المشتري خمسة أسداسه بكل الئمن وطريق هذا أن تنسب الئمن وثلث المبيم الى قيمته فيصح البيع في قدر تلك النسبة وهو خمسة أسداسه وعلى الوجه الاول يسقط الئمن من قيمة المبيع وبنسب النلث الى الباقي فيصح البيع في تمانية أتساعه بنانية أقساع بثلثي الئمن ، فان خلف البائم عشرة أخرى فعلى الوجه الاول يصح البيع في ثمانية أتساعه بنانية أقساع الئمن . وعلى الوجه الثاني يأخذ المشتري نصفه وأربعة أتساعه بجميع الئمن وبرد نصف تسعه وان باع قفيز حنطة يساوي ثلاثين بقفيز يساوي: عشرة أو بقفيز يساوي خمسة عشر تمين الوجه الذي اخترناه في قول القاضي ومن وافقه لان المساراة همنا شرط في صحة البيع ولا تحصل بغير هذا الوجه وطريق حسابها بالجبر فيا اذا باعه بما يساوي ثلث قيمته ان نقول يجوز البيم في شيء من الارفع بشيء من الادون وقيمته ثلث شيء فتكون الحابة بثلثي شيء القيامن الارفع يبق قفيز الاثائي شيء يعدل الادون وقيمته ثلث شيء فتكون الحابة بثائي بعدل شيئين فالشي، نصف القفيز

(فصل) [القسم الثاني] المحاباة في النزو بجاذا تزوج في مرضه امر أة صداق مثلها خمسة فأصدقها عشرة لا يملك سواها ثم مات فان ورثته بطلت المحاباة الا أن يجيزها سائر الورثة وان لم ترثه لكوتها

[﴿]مُسَنَّلَةً﴾ (وفي اعتبارها من الثلث وجهان)

⁽أحدهما) يعتبر جميعها من الثلث يعني تقوم بمنفعتها ويعتبر خروج نمنها من الثلث لان أمة لا منفعة فيها لا قيمة لها غالبا (والثاني) تقوم بمنفعتها ثم تقوم مسلوبة المنفعة فيعتبر مابينهما فاذاكان قيمتها بمنفعتها مائة وقيمتها مسلوبة المنفعة عشر علمنا ان قيمة المنفعة تسعون.

ومسئلة في (وان وصى ارجل برقبتها ولآخر بمنفتها صح) وصاحب الرقبة كالوارث فيا ذكرنا (فصل) واذا وصى بثمرة شجرة مدة أوبماء تثمر أبدا صح ولا بملك واحد من الموصى له والوارث احبار الآخر على سقيها لانه لا يجبر على سقي ملكه ولا سقي ملك غيره فان أراد أحدهما سقيها بحيث لا يضر بصاحبه لم يملك الآخر منعه فان يبست الشجرة فحطبها للوارث وان وصى له بشمرتها مدة بعينها فلم تحمل في تلك المدة فلا شيء للموصى له وان قال لك ثمرتها أول عام تشر صح وله ثمرتها في ذلك العام وكذلك اذا وصى له بما محمل أمته أو شاته وان وصى لرجل بشجرة ولآخر بشمرتها صح وقام صاحب الرقبة مقام الوارث فيا له وان وصى له بابن شاته وصوفها صح كما تصبح الوصية بثمرة الشجرة وان أوصى بلبنها أوصوفها صح ويقوم الموصى به دون العين

⁽فصل) وإذا وصى نرجل بحب زرعه ولآخر بتبنه صح والنفقة بينها لان كل واحد منها تملق حقه بالزرع أفان امتنع أحدهما من الانفاق فهما بمنزلة الشربكين أصل الزرع إذا امتنع أحدهما من

خالفة له في الدين أو غير ذلك فلها مهرها رثلث ماحاباها به وان ماتت قبلة فورثها ولم تخلف مالا سوى ما أصدقها دخلها الدور فتصح الحاباة في شيء فيكون له خمسة بالصداق وشيء بالحاباة ويبقى لورثة الزوج خمسة الاشيا ثم رجم اليهم بالميراث نصف مالها وهو اثنان ونصف ونصف شيء صار لهم سبعة و نصف الا نصف شيء يعدل شيئين اجبر وقابل مخرج الشيء ثلاثه فكان لها ثمانية رجم الي ورثة الزوج نصفها اربعة صار لهم ستة ولورثتها أربعة فان ترك الزوج خمسة أخرى قلت يبقى مع ورثة الزوج اثنا عشر ونصف الا نصف شيء يعدل شيئين فالشيء خمسة فجازت لها الحاباة جميعها ورجم جميم ماحاباها به الى ورثة الزوج و بقي لورثتها صداق مثلها . وان كان المرأة خمسة ولم يكن المنوج شيء قلت يبقى مع ورثة الزوج عشرة الا نصف شيء يعدل شيئين فالشيء اربعة فيكون لها بالصداق تسعة مع خمسها أربعة عشر وجم الى ورثة الزوج نصفها مع الدينار الذي بقي لهم صار لهم عمائية ولورثتها سبعة . وان كان علبها دين ثلاثة قلت يبتى مع ورثة الزوج ستة الا نصف شيء يعدل شيئين فالشيء ديناران وخمسان والباب في هذا ان خطر ما يبقى في يد ورثة الزوج نخمساه هو الشيء شيئين فالشي ويناران وخمسان والباب في هذا ان خطر ما يبقى في يد ورثة الزوج خمسا شيئين ونصف الذي صحت الحاباة فيه وذلك لانه بعد الجبر يعدل شيئين و نصفا والشيء هو خمسا شيئين و نصف وانشت أسقطت خمسة وأخذت نصف ما بقى وانشت أسقطت خمسة وأخذت نصف ما بقى

(فصل) [القسم الثالث] أن يخالعها في مرضها بأكثر من مهرها فذهب أحد أن لورثها أن

سقيه والانفاق عليه فيخرج في ذلك وجهان (أحدها) يحبر على الانفاق عليه هذا قول أبي بكر لان في ترك الانفاق ضرراً عليهما واضاعة الهال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولاإضرار » ونهى عن اضاعة المال (والثاني) لا يحبر على الانفاق على مال نصيبه ولا على مال غيره إذا كان كل واحد منها منذرداً فكذلك اذا اجتمعها واصل الوجهين إذا استهدم الحائط المشرك فدعا أحد الشريكين الآخر الى مباناته فامتنع وينبغي أن تكون النفقة عليها على قدر قيمة كل واحد منهما كما لوكانا مشتركين في أصل الزرع

(فصل) وان أوصى لرجل بخاتم ولآخر بفصه صح وليس لواحد منهما الانتفاع به إلا باذن الآخر وابهما طلب قلع النص من الحاتم أجيب اليه وأجبر الآخر عليهوان انفقا على يعه واصطلحا على لبسه جاز لان الحق لمما

(فصل) فان وصى لرجل بدينار من غلة داره وغلتها ديناران صح فان أراد الورثة بيع نصفها وترك النصف الذي أجره دينار فله منعهم منه لانه يجوز أن ينقص أجره عن الدنيا وان كانت الدار لا يخرج من الثاث فلهم بيع مازاد عليه خاصة وترك الباقي فان كان عليه دينار أو أقل فهو للموصى له وان زادت فله دينار والباقي للورثة.

﴿مسئلة ﴾ تصح الوصية بالمكاتب اذا قلنا يصح بيعه)

لا يعطوه أكثر من ميراثه منها يكون له الاقل من العوض أو ميراثه منها وبهذا قال أبو حنينة : إن خالعها بعد دخوله بها ومانت قبل انقضاء عدتها لانها منهمة في انها قصدت ايصال أكثر من ميراته اليه وعند مالك ان زاد على مهر المثل فالزيادة مردودة وعن مالك ان خام المريضة باطل. وقال الشافعي الزيادة على مهر المثل محاماة تعتبر من الثلث

وقال أبوحنيفه ان خالعها قبل دخولة بها أومات بعد انقضاء عدتها فالموض من الثلث ومثال ذلك امرأة اختلعت من زوجها بثلاثين لامال لهاسواها وصداق بابها اثنا عشر فله خمسة عشر سوا قل صداقها أو كثر لانها قدر ميراثه وعندالشافعي له بمانية عشر اثناعشر لانها قدر صداقها وثلث باقي المال بالحاباة وهو سستة وان كان صداقها سستة فله أربعسة عشر لان ثلث الباقي انيسة . مريض تزوج امرأة على مائة لا يملك غيرها ومهر مثلها عشرة بم مرضت فاختلعت منه بالمائة ولا مال لهما سواها فلها مهو وثنه والمائية ولا مال لهما سواها مع ورثنه خمسة و قسعون الا نصف شيء بعدل شيئين فبعد الجبر يخرج الشيء ثرانية و ثلاثين فقد صح لها بالصداق والمحاباة ثمانية وأربعون و بحي مع ورثنه إثنان وخمسون فرجع اليهم بالحلم أربعة وعشرون فصار معهم سنة وسبعون و بقي المرأة أربعة وعشرون ، وعند الشافعي يرجع اليهم صداق وعشرون فصار معهم سنة وسبعون و بقي المرأة أربعة وعشرون ، وعند الشافعي يرجع اليهم صداق المثل وثلث شيء بالحاباة نصار بأ يديهم مائة الا ثشي شيء يمدل شيئين فالشيء ثلاثة أثمانها وهو

لانه مملوك يصح بيعه فصحت الوصية به كالقن ويقوم من التقل اليه مقام السيد في الاداء اليسه وان عجز عاد رقيقا له وان عتق فالولاء له كالمشتري فان عجز في حياة الموصي لم تبطل الوصية لان رقه لاينافيها وان أدى بطلت فال ان عجز ورق فهولك بعد موتي فعجز في حياة الموصي صحت الوصية وان عجز بعدموته بطلت كما لو قال لعبده ان دخلت الدار فانت حر بعدموتي فلم يدخلها حتى مات سيده وان قال ان عجز بعد موتي فهو لك ففيه وجهان نذكرهما في العتق فها اذا قال ان دخلت الدار بعد موتى فأنت حر

(مسئلة) وان وصى له بمال الـكتابة أو ينجم منها صح

لانها تصح بما ايس بمستقركما تصح بما لا يمدكمه في الحال كعمل الجارية وللموصى له أن يستوفي المال عند حلوله وله ان يبريء منه ويعتق بأحدهما والولاء لسيده لانه المنعم عليه فان عجز وأراد الوارث تسجيزه وأراد الوصي انظاره فالقول قول الوارث لان حق الوصي في المال اذاكان المقد قائما وحق الوارث متعلق به اذا عجز يرده في الرق وليس للوصي ابطال حق الوارث من تعجيزه وكذلك إن أراد الوارث انظاره واراد الوصي تسجيزه فالحكم للوارث ولاحق للوصي في ذلك ولانفع له لان حقه يسقط به ومتى عجز عاد عبدا للوارث وان وصى بما يعجله المكاتب صح فان عجل شيئا فهو للوصي وان لم يعجل شيئا فهو وان لم يعجل شيئا فهو وان لم يعجل شيئا حتى حلث نجومه طلت الوصية

سبعة وثلاثرن ونصف فصار لها ذلك ومهر المثل رجع اليه مهر المثل وثلث الباقي اثنا عشر ونصف فيصير بأيدي ورثنه خمسة وسبعون وهو مثلا محاباتها وعند أبي حنيفة برجع البهم ثلث المشرة وثلث الشيء فصار معهم ثلاثة وتسعون وثلث إلا ثلثي شيء فالشيء ثلاثة أثرتها وهو خمسة وثلاثون مع العشرة صار لها خمسة وأربعون رجع إلى الزوج ثلثها صار لورثنها ثلاثون ولورثنه سبعون هذا الحامات بعد انقضاء عدتها ، وإن تركت المرأة مائة أخرى فعلى قولنا يبقى مع ورثة الزوج مائة وخمسة وأربعون إلا نعف عي. يعدل شيئين فالشي خمساذلك وهو ثانية وخمسون وهوالذي صحت الحاباة فيه فلها ذلك ، وعشرة بالمثل صار له مائة وثبانية وستون رجع إلى الزوج نصفها أربعة وثلاثون

فصل في الهبة

رجل وهب أخاه مائة لايملك غيرها فقبضها ثم مات وخلف بنتاة د صحت الهبة في شي. والباقي الواهب ورجع اليه بالميراث نصف الشي. الذي جازت الهبة فيه صار معه مائة الا نصف شي. يعدل شيئين فالشي. خمساذاك أربعون رجع الى الواهب نصفها عشرون صار معه ثلاثون وبقي اورثة أخي الواهب عشرون وطريقها بالباب أن تأخذ عدداً لثلثه نصف وهوستة فتأخذ ثلثه اثنين وتلقى نصه الواهب عشرون وطريقها بالباب أن تأخذ عدداً لثلثه نصف وهوستة فتأخذ ثلثه اثنين وتلقى نصه

(مسئلة) (وان وصى ارجل رقبته ولآخر بما عليه صح فان أدى الى صاحب المال أو ابرأهمنه عنق وبطلت وصيته صاحب الرقبة)

قاله أصحابنا ويحتمل أن لاتبطل ويكون الولاء له لانه أقامه مقام نفسه ولو لم يوصبها كان الولاء له فاذا أوصى بها كان الولاء يستفاد من الوصة بالرقبة دون الوصية بالمال وان عجز فسخ صاحب الرقبة كتابته وكان رقيقا له وبطلت وصية صاحب المال وان كان صاحب المال وان كان صاحب المال وان كان صاحب المال وان كان صاحب المال قبض من مال الكتابة شيئا فهو له فان اختلفا في فسخ الكتابة بعد العجز قدم قول صاحب المرقبة لانه يقوم مقام الورثة على ما ذكر نا

(فصل) فان كانت الكتابة فاسدة فوصى لرجل عا في ذمة المكاتب لم يصح لانه لا شيء في ذمته فان قال أوصيت لك عا أقبضه من مال الكتابة صح لان الكتابة الفاسدة يؤدى منها المال كمايؤدى في الصحيحة وان وصى برقبة المكاتب نيها صح لانها تصح في المكاتبة الصحيحة في الفاسدة أولى والله أعلم (فصل) واذا قال اشتروا بثلثي رقابا فاعتقوهم لم يجز صرفه الى الممكاتبين لانه أوصى بالشراء لا بالدفع اليهم فان السع الثلث لم يجز أن يشتري أقل منها لانها أقل الجمع فان قدر أن يشتري أكثر من ثلاثة بثمن ثلاثة غالية كان أولى وأفضل لان النبي علياتي قال « من أعتق امر أ مسلما أعتق الله بكل عضو منه عضوا منه من النار» ولانه يفرج عن نفس زائدة فكان أفضل من عدم ذلك وان أمكن

سهما يبقى سهم فهو للموهرب له ويبقى للواعب أربعة فنقسم المائة سهم على خمسة والسهم الذي اسقطنه لايذكر لأنه يرجع على جيم السهام الباقية بالسوية فيجب اطراحه كالسهام افاضلاعن الفروض في مسئلة الرد، وشبه هذه المسئلة من مسائل الرد أم واختان فللاختين أربعة والأم سهم يسقط ذكر السهم السادس، ولو كان ترك اثنتين ضربت ثلاثة في ثلاثة صارت تسعة وأسقطت منها سهما يبقى مهمان فهي التي تبقى اورثة الموهوب له ويبقى ستة الواهب وهي مثلا ماجازت الحبة فيه، وإن خلف امرأة وبنتا فمسئلتها من ثمانية تضربها في ثلاثة تكن أربعة وعشرين تسقط منها الثلاثة التي ورثها الواهب يبقى أحد وعشرون فهي المالوتأخذ ثلث الاربعة والعشرين وهي ثمانية تلقى منها الثلاثة التي ورثها خمسة فهى الباقية لورثة الموهوب له والبقي الواهب فتقسم المائة على هذه السهام

(فصـل) فان وهب مريض مريضا مائة لايلك سوأها ثم عاد الموهوب له فوهبها اللاول ، ولا يملك سواها فبالباب نضرب المائة في ثلاثة ونـقطمنها مبهما يبقى بمانية فاقسم المائ عليها لكل سهم

شراء ثلاثة رخيصة وحصة من الرابعة بثمن ثلاثة غالية فالثلاثة أفضل لان النبي عَلَيْظِيَّلِهُ المسئل عن أفضل الرقاب قال « أغلاها ثمنا وأنفسها عند أهلها » والقصد من العتق تكيل الاحكام من الولاية والجمعة والحجج والحجهاد وسائر الاحكام التي تختلف بالرق والحرية ولا يحصل ذلك الا باعتاق جميعه ، وهذا النفصيل والله أعلم من النبي عَلَيْظِيَّةُ الما يكون مع التساوي في المصلحة ، فأما ان ترجح بعضهم بدين وعفة وصلاح ومصلحة في المتق بأن يكون مضروراً بالرق وله صلاح في العتق وغيره له مصلحة في الرق ولا مصلحة في العتق بل ربما تضرر به من فوات نفقته وكفايته ومصالحه وعجزه بعد العتق عن عن المكسب وخروجه عن الصيانة والحفظ فان اعتاق من كثرت المصلحة في اعتاقه أفضل وأولى وان قلت قيمته ولا يسوغ اعتاق من في اعتاقه مفسدة لان مقصود الموضى تحصيل الثواب والاجرولا أجر قلت قياتاق هذا، ولا يجوز أن يعتق الا رقب مسلمة فان الله تعالى لما قال (فتحرير رقبة) لم يتناول الا المسلمة ومطاق كلام الله تعالى ولا يجوز اعناق معيمة عيماً يمنع من الاجزاء في المكفارة والله أعلم

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (ومن اوصي له بشيء بعينه فتلف قبل موت الموصي أو بعده بطلت الوصية) كذلك حكاه ابن المنذر فقال أجم كلمن أحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل اذااوصي له بشيء فهلك الذيء ان لا شيء له في سائر مال الميت وذلك لان الموصى له انما يستحق بالوصية لا غير وقد تعلقت بمعين فاذا ذهب ذهب حقه كالو تلف في بده والتركة في يدالور ثة غير مضمونة عليهم لانها حصلت في أيديهم بغير فعلهم ولا تفريطهم فلا يضمنوا شيئاً

﴿ مسئلة ﴾ (ولو تلف المال كله غيره بعد موت الموصى فهو للموصى له) (المغني والشرح الكبير) (٦٦) (الحجزء السادس) خمسة وعشرون ثم خذ ثلثها ثلاثة أسقط منها سها يبقى سهان فهو للموهوب الاول وذلك هو الربع وبالجبر قد صحت الهبة في شيء ثم صحت الهبة اثمانية في ثلثه بقي الموهوب الاول ثلثما شيء والواهب مائة الا ثلثى شيء يعدل شيئين اجبر وقابل مخرج الشيء سبعة وثلاثين ونصفا رجع إلى الواهب ثلثها اثنا عشر ونصف و بقي للموهوب له خمسة وعشرون فان خلف الواهب مائة أخرى فقد بقي مع الواهب مائتان إلا ثنتي شيء تعدل شيئين فالشي ثلاثة أثمانها وذلك خمسة وسبعون رجع إلى الواهب ثلثها بقى مع ورثته خمسة ن

فصل) فان وهب رجل رجلا جاربة فقبضها الموهوب له ووطنها ومهرها ثلث قيمتها ثم مات الواهب ولا شيء له سواها وقيمتها ثلاثون ومهرها عشرة فقد صحت الهية في شيء وسقط عنده من مهرها ثلث شيء وبقي الواهب أربعون إلا شيئا وثنا يعدل شيئين أجبر وقابل بخرج الشي خمس

لان حقوق الورثة لم تنعلق به لنمينه للموصى له ولذلك يملك أخذه بغير رضاهم واذبهم فكان حقه فيه دونسائر المال فحقوقهم في سائر المال دونه فأبهما تلف حقه لم يشارك الآخر في حقه كما لوكان التلف بعد ان اخذه الموصى له وكالورثة اذا اقتسموا ثم تلف نصيب احدهم قال احمد فيمن خلف مائتي دينار وعبدا قيمته مائة ووصى لرجل بالعبد فسرقت الدنانير بعد الموت فالعبد الموصى له به

﴿ وَانَ لَمْ يَأْخَذُهُ زَمَانًا قُومُ وَقَتَ المُوتُ لَا وَقَتَ الأَخَذُ ﴾

وذلك لان الاعتبار في قيمة الوصية وخروجها من الثلث وعدم خروجها بحالة الموت لأنها حال لزوم الوصية فتمتبر قيمة المال فيها وهذا قول الشافيي واصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافا فينظركم كان الموصى به وقت الموت فان كان ثلث التركة او دونه نفذت الوصية واستحقه الموصى له كله فانزادت قيمته حتى صار معادلا لسائر الاموال او اكثر منه او هلك المال كله سواه فهو للموصى له ولا شيء للورثة فيه فان كان حين الموت زائداً عن الثاث فللموصى له منه قدر ثلث المال فان كان فصف المال فللموصى له ثلاموصى له ثلاموصى له ثلاموصى له خساه فللموصى له نشاه وان كان تنصف المال وثلثه فللموصى له خساه فان نقص بعد ذلك او زاد او نقص سائر المال او زاد فليس للموصى له سوى ماكان حين الموت فلوصى بعبد قيمته مائة وله مائنان فرادت قيمته بعد الموت حتى صاريساوي مائنين فهو للموصى له كانت قيمته بعد الموت حتى صاريساوي مائنين فهو للموصى له كانت قيمته الربما ثلث المال فان نقصت قيمته بعد الموت حتى صاريساوي مائنين فهو للموصى له كانت قيمته الربمائة فالموصى له عن ثلثيه شيئاً الا ان مجيز الورثة وان كانت قيمته الربمائة فالمهوصى له نصفه لا يزداد حق عن ذلك سواء نقص العبد أو زاد

وه مسئلة ﴾ (فان لم يكن له سوى المعين الا مال غائب أو دين في ذمة موسر اومسر فللموصى له ثلث الموصى به وكلما اقتضى من الدين شيء او حضر من الغائب ملك من الموصى به قدر ثلثه حتى يكمله كله)

ذاك وعشره وهو اثنا عشر وذلك خمسا الجارية فقد صحت الهبة فيه وبنى للواهب ثلاثة أخماسها وله على الموهوب له ثلاثة اخاس مهرها ستة ، ولو وطئها اجنى فكذلك وبكون عليه مهرها ثلاثة أخماسه للواهب وخمساه للموهوب له إلا أن نفوذ الهبسة فيا زاد على الثلث منهما موقوف على حصول المهر من الواطيء فان لم محصل منه شيء نفذت المبة في الزيادة بقدر ثلثه ، وإن وطئها الواهب فعليه من عقرها بقدر ماجازت الهبة فيه وهو ثلث شيء يبقى معه ثلاثون الاشيئا يعدل شيئين فالشيء تسعة وهو خمس الجارية وعشرها وسبعة أعشارها لور ثة الواطيء وعليهم عقر الذي جازت الهبة فيه فان أخذ من الجارة بقدرها صار له خمساها

(فصل) وإن وهب مريض رجلا عبداً لاعلك غيره فقتل الدبد الواهب قيل الموهوب له اما أن تفديه واما أن تسلمه فان اختار تسليمه سلمه كله نصفه بالجنابة ونصفه لانتقاص الهبة فيه وذلك لان العبد كله قد صار الى ورث الواهب وهو مثلا نصفه فتبين أن الهبة جازت في نصفه وإن اختار فدا. ه ففيه وابتان.

(احداهم) بفديه باقل الامرين من قيمة نصيبه منه اوارش جنايته (والاخرى) يفديه بقدرذلك من ارش جنايته بالغة ما بلغت، قان كانت قيمته دية قانك تقول صحت الهبة في شيء وتدفع اليهم نصف العبد وقيمة نصفه وذلك بعدل شيئين فتبين أن الشيء نصف العبد وأن كانت قيمته ديتين واختار

وجملة ذلك ان من اوصى بمين حاضر وسائر ماله دين او غائب فليس للوصي اخذ المعين قبل قدوم الغائب وقبض الدين لانه ربما تلف فلا تنفذ الوصية في المدين كله ويأخذ الوصي من الممين ثلثه وهو ظاهر كلام الحرقي ذكره في المدبر وقيل لا يدفع اليه شيء لان الورثة شركاؤه في التركة فلا بحصل له شيء ما لم بحصل الورثة مثلاه ولم بحصل لهم شيء وهذا وجه لا بحاب الشافعي، والصحيح الاول لان حقه في الثلث مستقر فوجب تسايمه اليه لعدم الفائدة في وقفه كما لو لم بخلف غير الممين ولانه لو تلف سائر المال لوجب تسليم ثلث المعين الى الوصي وليس تلف المال سبباً لاستحقاق الوصية وتسليمها ولا يمتنع نفوذ الوصية في الثلث المستقر وان لم ينتفع الورثة بشيء كما لو ابرأ معسراً من دين عليه وقال ما لك يخير الورثة بين دفي المين الموصى بها وبين جعل وصيته ثلث المال لان الموصي كان له ان يوصي بثلث ماله فعدل الى المعين وليس له ذلك لانه بؤدي الى ان يأخذالموصى له المعين فينفرد ما كان له ان يوصى بدك والا فعودوا الى ماكان له ان يوصى به وهو الثلث

ولنا أنه اوصى بمالاً يزيد على الثلث لأجنبي فوقع لازما كما لو وصى له بمشاع وما قاله لا يصح لان جمل حقه في قدر الثاث اشاعة وابطال لما عينه فلا يجوز اسقاط ما عينه الموصى الموصى له ونقل حقه إلى مالم يوص به كما لو وصي له بمشاع لم يجز نقله الى معين ، وكما لو كان المال كله

حاضراً أو غائباً . إذا ثبت هذا فان الموصى له ثلث المين الحاضرة وكما اقتضى من دينه شيء أو حضر من الغائب شيء فلا، وصى له بقدر ثلثه من الوصى به كذلك حتى يكمل الموصى له الثاث أو يأخذ الممين كله، فلو خلف تسمة عيناً وعشرين ديناراً وابناً ووصى بالتسمة لرجل فللوصى ثائها ثلاثة وكما اقتضى من الدين شيء فللوصي ثائه فاذا اقتضى ثائه فله من التسعة واحد حتى يقتضي ثمانية عشر فتكل له التسمة فان جحد الغريم أو مات أو يئس من استيفاء الدين أخذ الورثة الستة الباقية من العين ولوكان الدين تسمة فان الابن يأخذ ثلث العين ويأخذ الوصى ثلثها ويبقى ثلثها ، وقوفاً كما استوفى من الدين شيء فللوصى من العين قدر ثلثه فاذا استوفى الدين كله كمل الموصى له ستة وهي ثلث الجميع ، وإن كانت الوصية بنصف العين أخذ الوصى ثلثها ، واخذ الابن نصفها وبتي سدسها موقوفاً ، فتى اقتضى من الدين مثله كملت وصته .

﴿ مسئلة ﴾ (وكذلك الحركم في المدبر) في أنه يعتق في الحال ثلثه وكلا اقتضي من الدين شيء أو حضر من الغائب شيء عتق منه بقدر ثلثه حتى يعتق جميعه ان خرج من الثلث .

(فصل) فان كان الدين مثل العين فيصى لرجل بثلثه فلا شيء له قبل استيفائه فكلما اقتضي منه شيء فله ثنثه وللابن ثلثاء وهذا أحد قولي الشافعي ، وقال في الآخر هو أحق بما يخرج من الدين حتى بستوفي وصبته ، وهذا قول أهل العراق لان ذلك بخرج من ثلث المال الحاضر.

لان عليه من ارش جنايته بقدر ماعتق منه. وحسابها ان تقول عتق منهشى، وعليه شىء السيد فصار مع السيد عبد الاشيئا وشيء يمدل شيئين فاسقط شيئا بشي، بقي مامعه من العبد بعدل شيئا مثل ماعتق منه ولو كانت قيه قالعبد ما ثنين عتق خساه لانه بعتق منه شي، وعليه نصف شي، السيد فصار السيد نصف الشي، وبقية العبد بعدل شيئين فيكون بقية العبد يعدل شيئا ونصانا وهو ثلاثة أخماسه والشيء الذي عتق خمساه ، وان كانت قيمته خمسين أو أقل عتق كله لانه يلزمه ما ثة وهي مثلاه أو أكثر وان كانت قيمته ستين قلنا عتق منه شي، وعليه شيء وثلثا شي، السيد مع بقية العبد يعدل شيئين فبقية العبد إذا ثلث شي، فيعتق منه ثلاثة أرباعه ، وعلى هذا القياس إلا أن مازاد في المتق على الثلث ينبغي أن يقف على أداء ما يقابله من القيمة كما اذا دبر عبداً وله دبن في ذمة غريم الفكايا اقتضى من القيمة شيئا عتق من الموقوف بقدر ثاثه

(فصل) فان أعتق عبدبن دفعة واحدة قيمة أحدها ،ائة والآخر مائا وخمسون فجنى الادنى على الارفع جناية نقصته ثلث قيمته وأرشها كذلك في حياة سيدها ثم مات أقرعنا بهن العبدين قان وقعت على الجاني عتق منه أربعة أخماسه وعليه أربعة أخماس أرش جنايته وبقي لورثة سيده خمسه وأرش جنايته والعبد الا خر وذلك مائة وستون وهو مثلا ماعتق منه. وحسابها أن تقول عبد عتق منه شي، وعايه نصف شي، لان جنايته بقدر نصف قيمته بقي السيد نصف شي، وبقية العبدين تعدل شيئين فعلمت أن بقية العبدين شي، ونصف فاذا أضنت إلى ذلك الشيء الذي عتق صاراً جيعا يعدلان

وانما ان الورثة شركاؤه في الدين وليس له معهم شركة في العين فلا يختص بما يخرج منه دونهم، كالوكان شريكه في الدين وصياً آخر، وكما لو وصى لرجل بالعين ولا خر بالدين فالمنفرد بوصية الدين لانخص بما خرج منه دون صاحبه كذا ههنا.

⁽ فصل) ولو وصى لرجل بثاث ماله وله مائنان ديناً وعبد يساوي مائة ووصى لآخر بثلث العبد اقتسما ثلث العبد نصفين وكما اقتضى من الدين شيء فللموصى له بثلث المال ربعه ، وله وللآخر من العبد بقدر ربع ما استوفى بينها نصفين فاذا استوفى الدين كله كمل للوصيين نصف العبد ولصاحب الثلث ربع المائنين وذلك هو ثلث المال ، وإن استوفى الدين قبل القسمة قسما بينها كذلك للموصى له ثلث العبد ربعه ، لأن للوصيين أربعة أتساع المال والجائز منها ثلث المال وهو ثلاثة أتساع وذلك ثلاثة أرباع وصيته وهي ربع المال كله لصاحب ثلثه وربع العبد لصاحب ثلثه ، وفي المسئلة أقوال سوى مافاناه تركناها لطولها ، وهذا أسدها إن شاءالله لا تا أدخلنا النقص على كل واحد منها بقدر ماله في الوصية وكملنا لها الثلث فان أجيز لهماأخذ كل واحد منها منها ما بقى من وصيته وهو ربعها في كمل ثلث المال لصاحبه وثملت العبد للآخر .

⁽فصل) وأن خلف أبنين وترك عشرة عيناوعشرة دينا على أحد أبنيه وهو معسر ووصى لأجنبي بثلت ماله فان الوصي والابن الذي لادين عليه يقتسهان العشرة العين نصفين ويسقط عن المدين ثلثاً

شيين ونصمًا فالشيء الـكامل خمساهما وذلك أربعة أخياس أحدهما . وان وقعت قرعة الحرية على الحبي عليه عنق ثان وله ثلث أرش جنايته يتعلق برقبة الجاني وذلك نسم الدية لان الجناية على من ثلثه حر تضمن بقدر مافيه من الحرية والرق والواجب له من الارش يستغرق قيمة الجاني فيستحقه بها ولا يبقى لسيده مال سواه فيعتق ثلثه ويرق ثلثا. ، وإن أعتق عبدن قيمة أحمدهما خمسون وَقَيْمَةُ الْاخْرِ ثَلَانُونَ فِحْسَى الادنى على الارفع فنقصه حتى صارت قيمته أربعين أفرعنا بينها فان خرجت القرعة للادنى عتق منه شي. وعليه ثلثُ شيء فبعد الجبرتبين أن العبد بن شيآن وثلثان فالشيء (١) صوابه سنة ثلاثة أعامهما وقيمتهما سيعون فثلاثة أعامها سيعة رعشرون وربع (١) رهي، ن الادبي نصفه وخمساه و نصف وعشر ون ودبع وهي صدس عشره ، وأن وقعت على الآخر عنق ثلثه وحقه من الجناية أكثر من قيمة الجاني فيأخذه بها أو يفديه المعتق، وقد بقيت فروع كثيرة وفيما ذكرنا مايستدل به على غيره إن شا. الله تعالى وكل موضع زاد العتق على ثلث العبدين من أجل وجوب الارش للسيد تكون الزبادة موقوفة على أداء الارش كا ذكرنامن قبل والله أير

من الادني تصفه وربعه وغنه

﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ قال (ومن جاوز العشر سنين فوصيته جائزة اذا وافق الحق) هذا المنصوص عن أحمد فأنه قال في رواية صالح وحنبل تجوز وصية، إذا بلغ عشر سنين قال

دينه ويبقى لها عليه ثلثه،فان كانت الوصية بالربع قسمت العشرة العين بينهما أخماسا للوصي خساها أربعة وللان سمتة وسقط عن الدين ثلاثة أرباع دينه وبقى عليه ربعه فاذا استوفى قسم بينها أخماساً كما قسمت العين لان الوصية بالربع وهو ثمنان ويبقى ستة أثمان لكل ابن ثلاثة أُعَان فصار نصيب الوصى والابن الذي لا دين عليه خمسة أنمان للابن ثلاثة وللوصى سهمان فلذلك قسمنا العين وما حصل لها من الدين أخاساً وسقط عن المدين ثلاثة أرباع ماعليه لأن له ثلاثة أثمان وهي ثلاثة أرباع النصف الذي علمه .

(فصل) وعاء العين الموصى بها ان كان متصلا تبعها وهو للموصى له ، وان كان منفصلا في حياة الموصى فهو له يكون ميراثا وإن حدث بعد الموت قبل القبول فهو للورثة في ظاهر المذهب وقيل للوصي وقد ذكر ناه.

﴿مسئة ﴾ (وان وصى له بثلث عبد فاستحق ثلثاً، فله الثلثالباقي و إن وصى له بثلث ثلاثة أعبد فاستحق اثنان منهم أومانًا فله ثلث الباقي)

أذاوصي له يمين فاستحق بعضه فله ما بقي منه ان حمله الثلث فاذاوصي له بثلث عبد أو دار فاستحق الثلثان منه فالثلث الباقي للموصى له وهو قول الشافمي وأصحاب الرأي لان الباقي كله موصى به وقد خرج من الثلث فاستحقه الموصيله كما لوكان شيئًا معينًا وان وصى له بثلث ثلاثة أعبدفهلك عبدان أواستحقافليس لهالا ثلث الباقي ابو بكر لا مختلف المذهب أن من له عشر سنين تصح وصيته ومن له درن السبع لانصح وصيته وما بين السبع والعشر فعلى روايتين ، وقال ابن أبي موسي لا تصح وصية الفلام لدون العشر ولا الجارية قولا واحداً وما زاد على العشر فتصح على المنصرص، وفيه وجه آخر لا تصح حتى يبلغ ، وقال القاضي وهو وأبو الحطاب تصح وصية الصبي إذا عقل ، وروي عن عر رضي الله عنه أنه أجاز وصية الصبي وهو قول هر بن عبدالعزيز وشريح وعطا، والزهري واياس وعبدالله بن عتبة والشعبي والذخبي ومالك وإسحاق، قال إسحاق اذا بلغ اثنتي عشرة وحكاه ابن المنذر عن احمد وعن ابن عباس لا تصح وصيته وإسحاق، قال الحسن ومجاهد وأصحاب الرأي والشاني قولان كالمذهبين ، واحتجرا بأنه تبرع بالمال فلا يصح من الصبي كالمهند والعتق ولانه لا يقبل اقراره فلا تصح وصيته كالطفل

ولنا ماروي أن صبيا من غسان له عشر سنين أوصى لأخوال له فرفع ذهك الى حربن الخطاب رضي الله عنه فأ جازوصيته رواه سعيد، وروى مالك في موطئه عن عبدالله بن أبي بكرعن أبيه ان عمروبن سليم أخبره أنه قبل العمر بن الخطاب ان ههنا غلاما يناعا لم يحتلم وورثته بالشام وهو ذو مال وليس له ههنا الاابنة عمله فقال عروبن سليم فبعت ذلك المال بملائين الفاوابنة همالتي أوصى لهاهي أم عروبن سليم عال ابو بكروكان الفلام ابن عشرة أوا ثنتي عشرة سنة وهذه قصة المشرت فلم تنكرولانه تصرف عدفة يحصل ثوابها له بعد فلم تنكر ولانه تصرف تحض نفه اللسي فصح منه كالاسلام والصلاة وذلك لان الوصية صدفة يحصل ثوابها له بعد

وبه قال الشافمي وأصحاب الرأي لانه لم يوص له من الباقي باكثر من ثلثه وقد شرك بيثه وبين ورثته في استحقائه .

وان وصى له بعبد لا يملك غيره قيمته مائة ولآخر بثلث ماله وملكه غير العبد ماثنان فأجاز الورثة فالموصى له بالثلث ثلث ألماثنين وربع العبد وللموصى له بالعبد ثلاثة أرباءه وان ردوا فقال الحرقي الموصى له بالعبد نصفه قال شيخنا وعثدي فقال الحرقي الموصى له بالعبد نصفه قال شيخنا وعثدي أنه يقدم النلث بينها على حسب مالهما في حال الاجازة لصاحب الناث خمس الماثنين وعشر العبد ونصف عشره ولصاحب العبد ربعه وخمسه)

وجملة ذلك أنه اذا أوصى لرجل بمعين من ما له ولا خربجز ومشاع منه كنائه فاجيز لهما انفر د صاحب المشاع بوصيته من غير المهين ثم شارك صاحب المعين فيه فيقسم بينها على قدر حقيهما فيه ويدخل النقس على كل واحد منهما بقدر ما له في الوصية كمسائل العول وكالووصى لرجل بماله ولا خر بحز ومنه فاما في حال الردفان كانت وصيتهما لا تجاوز الثلث مثل أن يوصي لرجل بسدس ماله ولا خر بمعين قيمته سدس المال فهي كحالة الاجازة سواء إذ لا أثر للرد وإن جاوزت الثلث رددنا وصيتهما الى الثلث وقسمناه بينهما على قدر وصيتهما الا أن صاحب المعين يأخذ نصيبه من المعين والآخر يأخذ حقه من جميع المال هذا قول الخرقي وسائر الاصحاب ويقوى عندي أنهما في حال الرد يقتسان انثلث على حسب ما لهما في حال الاجازة وهذا

غناه عن ملكه وماله فلا يلحقه ضرر في عاجل دنياه ولاأخراه بخلاف الهبة والعتق المنجزفانه يفوت من ماله ما يحتاجاله وهونا لا يرجع اليه بالردوا الطفل لاعقل اولا يصح اسلامه ولاعباداته ، والحياداته على المن الحق الحق يعني اذا وصى بوصية يصح ، ثملها من البالغ صحت منه وإلا فلاء قال شريح وعبد الله بن عتبة وهما قاضيان من أصاب الحق أجزنا وصيته

(فصل) أما الطائل وهو من له دون السبع والمجنون والبرسم فلا وصية لهم وهذا قول أكثر أهل العلم منهم حميد بن عبد الرحمن ومالك والاوزاعي والشانعي رضي الله عنهم وأصحاب الرأي ومن تبعهم ولا نعلم أحداً خالفهم إلا إباس بن معاوية قال في الصبي والحجنون اذا وافقت وصيتهم الحق جازت وليس بصحيح قانه لاحكم لكلامها ولا تصبح عبادتهما ولا شي من تصرفاتهما فكذا الوصية بل أولى قانه اذا لم يصح اسلامه وصلاته التي هي محض نفع لاضر رفيها فلا زلايصح بذله لمال يتضر و به وارثه أولى ولانها تصرف يفتقر إلى إيجاب وقبول فلا يصح منهما كالبعم والهبة

(فصل) فأما المحجور عليه اسفه فان وصيته تصح في قياس قول أحمد قال الخبري وهو قول الاكثرين ، رقال أبو الحطاب في وصيته وجهان

ولنا أنه عاقل تصح وصيته كالصبي العاقل ولان وصيته بمحضت نفعاً له من غير ضرر فصحت كعبادانه ، وأما الذي يُبن أحيانا و يفيق أحيانا فان وصى حال جنونه لم تصح ، وإن وصى في حال

قول ابن أبي ليلي وقال أبوحنيفة ومالك في الرد بأخذ صاحب المهين نصيبه منه ويضم الآخر سهام الى سهام الورثة ويقتسمون الباقي على خمسة في مثل مسألة الحرقي لان له السدس والورثة أربعة أسداس وهو مثل قول الحرقي الا أن الحرقي يعطيه السدس من جميم المال وعندها أنه بأخذ خمس الماثنين وعشر العبد واتفقوا على أن كل واحد من الوصيين برجع الى نصف وصيته لان كل واحد منهما قد أوصي له بنك المال وقد رجعت الوصيتان الى النلث وهو نصف الوصيتين فيرجع كل واحد الى نصف وصيته ويدخل النقص على كل واحد منهما بقدر ماله في الوصية ، وفي قول الحرقي يأخذ سدس الجميع لانه وصي له بنك الجميم، وأما في قول شيخنا قان وصية صاحب العبد دون وصية صاحب النلث لانه وصي له بنيء شرك معه غيره فيه وصاحب السدس أفرد بشيء لم يشاركه فيه غيره فوجب أن يقسم بينهما النلث حالة المرد على حسب مالهما في حال الاجازة كما في سائر الوصايا فني هذه المسألة الصاحب الثلث على المائية واضم اليها الثلث الذي للآخر جميعه فابسطه من جنس المكسر وهو الثاث يصر العبد ثلانة واضم اليها الثلث الذي للآخر جميعه فابسطه من جنس المكسر وهو الثاث يصر العبد ثلاثة واضم اليها الثلث الذي للآخر وصيتهما الى ثلث المائل وهو نصف وصيتهما في على واحد الى ضف وصيته فيرجع صاحب الثلث وصيتهما الى ثلث المائل وهو نصف وصيتهما في خرج الذي عضد وسيته فيرجع صاحب الثلث وصيتهما الى ثلث المائل وهو نصف وصيتهما في نصف وصيته فيرجع صاحب الثلث الى سدس الجميم ويرجم صاحب العبد الى نصفه وسيته فيرجع صاحب الثلث الى سدس الجميم ويرجم صاحب العبد الى نصفه في قول شيخنا تضرب غرج النلث في محرب العبد الى بصفه الهرب عرب النائل في خرج العبد الهي سدس الجميم ويرجم صاحب العبد الى نصفه في قول شيخنا تضرب غرج النائل في عرب ماحب العبد الى نصفه في قول شيخنا تضرب غرج النائل في عرب ماحب العبد العبد الى نصفه في قول شيخنا تضرب غرج النائل في عرب ماحب العبد العبد الدين الحديث الميشان الدي العبد العبد العبد المينه في عرب ماحب العبد الى نصفه في قول شيخنا تضرب غرج النائل في عرب ماحب العبد الى نصفه في الميد الميان الميا

عقله صحت وصيته لانه بمنزلة المقلاء في شهادته ووجوب العبادة عليه فكذلك في وصيته وتصرفانه ولا تصح وصية السكران ، وقال أبو بكر فيه قولان بعنى وجهبن

واناً أنه ايس بماقل فلا تصح وصيته كالمجنون، وأما إيقاع طلاة، فانما أوقعه من أوقعه تغليظاً عليه لارتكابه الممصية فلا يتعدى هذا إلى وصيته قانه لاضرر عليه فيها أنما الضرر على وارثه، وأما الضميف في عقه فان منم ذلك رشده في ماله فهو كالسفيهوالا فهوكالعاقل

(فصل) ونصح وصبة الاخرس أذا فهمت أشارته لانها أفيمت مقام نطانه في طلاقه ولعانه وغيرهما فأن لم تفهم أشارته فلا حكم لها وهذا قول أي حنيفة والشافي وغيرهما ، فأما الناطق أذا اعتقل لسانه فعرضت عليه وصيته فأشار بها وفهمت أشارته لم نصح وصيته ذكره القاضي وابن عقيل وبهقال الثوري والاوزاعي وأبو حنيفة ، وقال الشافعي وابن المنذر تصح وصيته لانه غيرقادر على الكلام أشبه الاخرس واحتج ابن المنذر بأن رسول الله علي المناقعي وعمل وهو قاعد فأشار اليهم فقعدوا . رواه البخاري وخرجه ابن عقيل وجها أذا اتصل باعتقال لسانه الموت

و لذا أنه غير مأيوس من نطفه فلم تصح وصيته باشارته كالقادر على الكلام والخبرلايلزم فانالنبي ولذا أنه غير مأيوس من نطقه ولا خلاف في أن اشارة القادر لاتصح بهـا وصـية ولا اقرار ففارق الاخرس لانه مأيوس من نطقه

يكن اثني عشر ثم في ثلاثة تكن ستة وثلاثين فلصاحب الثلث ثلث الماثنين وهو عانية وربم العبد وهو ثلاثة أرباعه وذلك تسعة فبضمها الى صاحب العبد وهو ثلاثة أرباعه وذلك تسعة فبضمها الى صاحب الثلث تصير عشرين سهماً فني حال الرد يجعل الثلث عشرين سهماً والمال كله ستون فلصاحب العبد تسعة من العبد وهو رجه وخسمه ولصاحب الثلث ثمانية من الماثنين وهي خمسها وثلثه من العبد وذلك عشرة ونصف عشرة

﴿ مسئلة ﴾ (وانكانت الوصية بالنصف مكان الثلث فله في حال الاجازة مائة وتلث العبد ولصاحب العبد ثلثاه.

وفي الرد لصاحب النصف خمس المائتين وخمس العبد ولصاحب العبد خمساه هذا قول أبي الخطاب وهو قياس قول الحرقي وعلى اختيار شيخنا لصاحب النصف ربع المائتين وسدس العبد ولصاحب العبد ثلثه والطريق فيها أن ينسب الثلث الى ماحصل لهما في حال الاجازة ثم يعطي كل واحد مما حصل له في الاجازة مثل نسبة الثاث اليه وعلى قول الحرقي ينسب الثلث الى وصيتيهما جميماً ثم يعطي كل واحد في الرد مثل الحارج بالنسبة وبيانه في هذه المسئلة أن نسبة الثلث الى وصيتيهما بالحسين لان النصف والثلث خمسة من ستة فائدت خمساها فلصاحب العبد خمسا العبد لانه وصيته ولصاحب النصف الحسن والثلث خمسة وعلى اختيار شيخنا قد حصل لهما في الاجازة الثلثان ونسبة الثلث اليهما بالنصف (الحنى والنسرح الكبر) (الحزء السادس)

(فصل) وإن رصى عبد أو مكانب أو مدبر أو أم ولدوصية ثم ، انوا على الرق فلا رصية لهم لانه لامال لهم ، وإن اعتقوهم ثم مانوا ولم يغيروا وصينهم صحت لان لهم قولا صحيحا وأهليـة تامة وانما فارقوا الحر بأنهم لامال لهم والوصية تصح مع عدم المـال كالو وصى الفتير الذي لاشي. له ثم استغنى ، وإن قال أحدهم متى عنقت ثم مت فلاتي لملان وصية فعنق ومات صحت وصينه وبه قال أبو يوسف ومحمد وأبو ثور ولا أعلم عن غيرهم خلافهم

وفصل) وتصح وصبة المالم للذي والذي المسلم والذي الوي الراي الواقة المسلم الذي عن شريح والشميي والثوري والشانبي رضي الله عنه واسحاق وأصحاب الراي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم وقال عجد بن الحنفية وعطاء وقنادة في قوله تعالى (إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفا) هو وصية المسلم البهودي والنصراني . وقال سعيد حدثنا سنيان عن أبوب عن عكرمة أن صفية بنت حي باعت حجرها من معاوية بمائة ألف وكان لها أخ يهودي فعرضت عليه أن يسلم فيرث فأبئ فأوصت له بثلث المائة الف ولانه تصح له الهبة فصحت الوصية له كالمدلم وانها صحت وصية السلم الذي فوصية الذي المسلم والذي المسلم والذي المرة الورثة الورثة كالمسلم سواء

(فصـل) وأصـح الوصـية للجربي في دار الحرب نص عليـه أحمـد وهو قول مالك وأكثر أصحاب الشـاني رضي الله عنـه، وقال بعضهـم لانصح وهو قول أبي حنيفة لان الله

فلكل واحد منهما نما حصل في الاجازة نصفه وقد كان لصاحب النصف من المائنين نصفها فله ربعها وكان له من العبد ثلثاء فصار له ثلثه

(فصل) فان كانت المسألة بحالها وملكه غير العبد ثلاثمائة فني الاجازة لصاحب النصف مائة وخمسون وثلث العبد ولصاحب العبد ثلثاه وفي الرد لصاحب النصف تسما المال كله ولصاحب العبد أربعة أتساعه على الوجه الاول وعلى اخيتار شيخنا لصاحب العبد ثلثه وخمس تسعه وللآخر تسعه وثلث خمسه ومن المال ثمانون وهور إمها وسدس عشرها وان وصى لرجل مجميع ماله ولآخر بالعبد فني الاجازة لصاحب العبد نصفه والباقي كله للآخر وفي الرديقسم الثلث بينهما على خمسة لصاحب العبد خمسه وهو وبعم العبد وسدس عشره وللاخر أربعة أخماسه فله من العبد مثل ما حصل لصاحبه ومن كل مائة مثل وهو عانون.

(فصل) فلو خلف عبدا قيمته مائة ومائين ووصى لرجل بمائة وبالعبدكله ووصى بالعبد لاخر ففى حال الاجازة يقسم العبد بينهما نصفين وينفرد صاحب المائة بنصف الباقي وفي الرد للموصى له بالعبد ثائمه وللآخر ثلث وثلث المائة وعلى الوجه الاخر لصاحب العبد ربعه وللاخر ربعه ونصف المائة يرجع كل واحد منهما الى نصف نصيبه فان لم تزد الوصيتان على الثلث كرجل خلف خسمائة وعبداً قيمته مائة ووصى بسدس ماله لرجل ولآخر بالعبد فلا أثر للرد ههنا ويأخذ صاحب المشاع سدس تعالى قال (لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهــم — إلى قوله — أ.ـا ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين) الآية فيــدل ذلك على أن من قاتلنا لا يحل بره

ولنا أنه نصح هبته فصحت الوصية له كالذي ، وقد روي أن النبي وَلَيْكُيْرُ أعطى عمر حلة من حرير فقال بارسول الله كسوتفيها وقدقلت في حلة عطار دماقلت فقال « أني لم أعطكها لتلبسها فكساها عمر أخا مشركا له بمكة . وعن أسها. بنت أبي بكر قالت أتذي ابي وهي راغبة _تعني عن الاسلام _ فسألت رسول الله وتنظير فقلت يارسول الله أتنني أبي وهي راغبة أفاصلها ?قال « نهم » وهذان فيها صلة أهل الحرب وبرهم ، والآية حجة لنا فيمن لم يقائل فأما المقائل فأنه نهي عن توليه لا عن بره والوصية له ، وان احتج بالمفهوم فهو لا برادحجة ثم قد حصل الاجماع على جواز الهبة والوصية في معناها ، فأما المرتد فقال أبو الحطاب تصح الوصية له كانصح هبته. وقال ابن أبي موسى لا نصح لان ملكه غير مستقر ولا يرث ولا يورث فهو كالميت ولان ملكه غير ول عن ماله بردته في قول أبي بكر وجماعة فلا يذبت له الملك بالوصية

(فصل) ولا تصح الوصية لكافر بمصحف ولا عبد مسلم لأنه لايجوز هبتها له ولا بيدها منة ، وإن أوصى له بعبد كافر فأسلم قبل موت الموصى بطلت الوصية ، وانأسلم بعد الموت وقبــل القبول بطلت عند من بري أن الملك لايثبت إلا بالقبول لأنه لايجوز أن يبتديء الملك على سلم ومن قال يثبت

المال وسبع العبد وللآخر ستة أسباعه فان وضى لصاحب المشاع بخمس المال فله مائة وسدس العبد ولساحب العبد خمسة أسداسه ولاأثر للرد أيضا لان الوصيتين لانزيد على ثلث المال .

[﴿] مَسَنَاةَ ﴾ وان وصى لرجل بثلث ما له ولا خر بما ثة و لنا لث بَّهام اللث على الما ثة فلم يز دالثلث على الما ثة وذلك إذا كان المال ثلاثما ثة بطلت وصية صاحب التمام)

لانه لم يوص له بشيء أشبه مالو أوصى له بداره و ليس له داروية سم الثاث في حال الردبين الوصيين على قدر وصيتها، وإن زاد الثلث مائتين وكل واحد من الموصيين مائة، وإن ردوا نفيه وجهان (أحدهما) يرد كل واحد منهم إلى نصف وصيته لان الوصايا رجعت الى نصفها فيدخل النقص عنى كل واحد بقدر ماله في الوصية كسائر الوصايا ، وهذا اختيار شبخنا . (والناني) لاشيء لصاحب المامحتي تمكل المائة لصاحبها ثم يكون الثاث بين الوصيين الآخرين نصفين فلا يحصل لصاحب المام إذا كان المال سمائة شيء ، اختاره القاضي لانه إنما يستحق بعد عام المائة لصاحبها ، ولم يفضل ههنا له شيء قال ويجوز أن يزاحم به ولا يعطي شيئاً كولد الاب مع ولد الابوين في مزاحمة الجد يزاحم الجد بالاخ من الأب ولا يعطيه شيئاً ، فان كان المال تسعائة و مود الورثة فعلى الوجه الاول لصاحب الثلث مائة و خسون و لصاحب المائم في دو مائة و المواحد منهم الى نصف وصيته وعلى الوجه مائة لان الوصية كانت بالثلثين في جوت الى الثلث فرددنا كل واحد منهم الى نصف وصيته وعلى الوجه الوسية كانت بالثلثين في جوت الى الثاث فرددنا كل واحد منهم الى نصف وصيته وعلى الوجه الوسية كانت بالثلثين في جوت الى الثاث في ددنا كل واحد منهم الى نصف وصيته وعلى الوجه الوب

الملك بالموت قبل القيول قال الوصية صحيحة لاننا نتبين أن الملك يثبت بالموت لانه أسلم بعد أن ملكه ويحتمل أن لا يصح أيضاً لامه يأتي بسبب لولاء لم يثبت الملك فهنم منه كابتداء الملك

(فصل) ولا تصح الوصية بمعصية وفيل محرم مسلماً كان الموصي أو ذميا فلو وصى بيناء كذيسة أو بيت نار أو عيارتما أو الانفاق عليها كان باطلا وبهذا قال الشافي رضي الله عنه وأبوثور . وقال اصحاب الرأى بصح فأجاز أبو حنيفة الوصية بأرضه تبنى كذيسة وخالفه صاحباء ، وأجاز أصحاب الرأي أن يوصي بشرا . خمر أو خنازير ويتصدق بها على أهل الذمة وهذه وصايا باطلة وأفعال محرمة لأنها معصية فلم تصح الوصية بها كما لو وصى بهبده أو أمته الفجور ، وأن وصى لكتب التوراة والانجيل لم نصح لانها كتب منسوخة وفيها تبديل والاشتمال بها غير جائز وقد غضب الذي وتشيئة حين دأى مع عر شيئاً مكنوبا من النوراة ، وذكر القاضي أنه لو أوصى احد صر البديم وقناديلها وما شاكل ذلك مع مر شيئاً مكنوبا من النوراة ، وذكر القاضي أنه لو أوصى احد صر البديم وقناديلها وما شاكل ذلك محيدة ، والصحيح أن هذا مما لا تصح الوصية به لان ذلك أما هو إعانة لهم على معصيتهم وتعظيم صحيحة ، والصحيح أن هذا مما لا تصح الوصية من الذي مخدمة الكنيسة والاول أولى وأصح ، لكنائسهم . ونقل عن أحمد كلام بدل لصحة الوصية من الذي مخدمة الكنيسة والاول أولى وأصح ،

باب الوصية بالانصباء والاجزاء

إذا وصى لرجل بمثل نصيب وارث معين فله مثل نصيبه مضموماً إلى المسئلة ومزادا عليها ، هذا قول الجمهور ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي ، وقال مالك وابن أبي ليلي وزفر وداود : يعطى مثل نصيب المعين ، أو مثل نصيب أحدهم إن كانوا يتساوون من أصل المال غير مزيد ويقسم الباقي بين الورثة لان نصيب الوارث قبل الوصية من أصل المال فلو أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد فالوصية بجيع المال ، وإن كان له ابنان فالوصية بالنصف ، وإن كانوا ثلاثة فله الثلث ، وقال مالك أن كانوا يتفاضلون نظر الى عدد رءوسهم فاعطي سها من عددهم لانه لا يمكن اعتبار أنصبائهم لتفاضلهم فاعتبر عدد رءوسهم .

التاني لصاحب المائة مائة لا ينقص منهاشيء ولصاحب النَّام خسون وهذا اختيار القاضي .

⁽ فصل) فان ترك سائة ووصى لاجنبي بمائة ولآخر بهام الثلث فلسكل واحد منها مائة ، وإن رد الاول وصيته فللآخر مائة ، وإن وصى اللاول بهانين وللآخر بباقي الثلث فلا شيء للثاني، سواء رد الاول وصيته أو أجازها ، وهذا قياس قول الشافعي وأهل البصرة ، وقال أهل العراق إن رد الاول فللثاني مائنان في المسئلتين .

ولنا أن المائة ليست باقي الثلث ولا تنهته فلا يكون موصى بها لاناني كما لو قتل الاول ولو وصى لوارث بثلثه ولا خر بهام الثلث كاملا .

و مسئلة ﴾ قال (ومن أوصى لاهل قرية لم يعط من فيها من الكفار الا أن يذكرهم)
يعني به المماذا أوصى لأهل قريته أرلقرابته بلفظ عام يدخل فيه مسلمون وكفار فهي المسلمين خاصة ولاشيء الكفار . رقال الشافي رضي الله عنه يدخل فيه الكفار لان اللفظ يتناولهم بعمومه ، ولان الكافر لو أوصى لاهل قريته أو قرابته دخل فيه المسلم والكافر فكذلك المسلم

ولنا أن الله تعالى قال (يوصيكم الله في أولادكم الذكر منل حظ الانتيبن) فلم يدخل فيه الكفار إذا كان الميت وسلما ، وإذا لم يدخلوا في وصية الله تعالى مع عرم الفظ فكذلك في وصية المسلم ، ولان ظاهر حاله أنه لا يريد الكفار لما بينه وبينهم من عداوة الدين وعدم الوصلة المانع من الميراث ووجوب النفقة على فقيرهم والذلك خرجوا من عموم اللفظ في الاولاد والاخوة والازواج وسائر الالفاظ العامة في الميراث فكذا همنا لان الرصية أجريت مجرى الميراث ، وأن صرح بهم دخلوا في الوصية لان صريح المقال لا يعارض بقرينة الحال ، وأن وصى لم وأهل القرية كلهم كفار أو وصى لقرابته وكلهم كفار دخلوا في الوصية لانه لا يعارض بقرينة الحال ، وأن وصى لم وأهل القرية كلهم كفار أو وصى لقرابته وكلهم كفار دخلوا في الوصية لانه لا يمكن تخصيصهماذ في إخراجهم رفع الفظ بالكلية وأنكان فيها مسلم واحد والباقي كذار دخلوا في الوصية لانه لا يقراجهم با تتخصيص ههنا بعيد وفيه مخالفة الظاهر من وجهبن (أحدهم) مخالفة النظ العموم (واثاني) حل الخفظ الدال على الجمع على المفرد، وان كان أكثر أهلها كفارافظاهر كلام مخالفة النظ العموم (واثاني) حلى الخفظ الدال على الجمع على المفرد، وان كان أكثر أهلها كفارافظاهر كلام

و لنا أنه جبل وارثه أصلا وقاعدة حمل عليه نصيب الموصى له وجمل مثلا له ، وهذا يفضي إلى أن لا يزادأحدها على صاحبه،ووق أعطي من أصل المال فما أعطي مثل نصيبه ولا حصلتالتسوية به والعبارة تقتضى التسوية .

و مسئلة ﴾ (فاذا وصى له بمثل نصيب ابنه ، وله ابنان ، فله ائدَلت وإن كانوا ثلاثة فله الربع وإن كان منهم بنت فله التسعان لان المسئلة من سبعة لكل ابن سهان ويزادعليها مثل نصيب ابن ، سهان، فتصير تسعة فالاثنان منها تسعاها .

(مسئلة) (وإن وصى بنصيب ابنه فـكـذلك في أحد الوجهين)

تصحالوصية وتكون كما لو وصى بمثل نصيب ابن ، وهذا قول مالك وأهل المدينسة واللؤلؤي وأهل البصرة وابن أبي ليلي وزفر وداود ، والوجه الثاني : لا نصح الوصية ، وهو الذي ذكره القاضي، وهو قول أسحاب الشافعي وأبي حنيفة وصاحبيه ، لانه أوصى بما هو حق للابن فلم يصح كما لوقال بدار ابني ، وما يأخذه ابني ، ووجه الاول آنه أمكن تصحيح وصيته بحمل لفظه على مجازه فصح كما لو طلق بافظ الكناية أو أعتق وبيان إمكان التصحيح أنه أمكن حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه ، أي بمثل نصيب ابني ولانه لوأوصى بجميع ما له صح وإن تضمن ذلك الوصية بنصيب ورثنه كلهم (وإن وصى بشلائة أضافه فله مثله مرتبين وإن وصى بشلائة أضافه فله ثلاثة أمثاله) .

الحرقي أنه المسلمين لانه أمكن حمل الفظ عايهم وصرفه البهم والتخصيص يصح وانكان باخراج الاكثر ومحمل أن يدخل الكفارفي الوصية لان التخصيص في مثل هذا بهيد فان تخصيص الصورة النادرة قريب وتخصيص الاكثر بهيد بحتاج فيه المي دليل قوي والحكم في سائر ألفاظ العموم مثل ان يرصي لاخوته او عمومته او بني همه أو البيتاسي اوالمه اكين كالحكم في ما ذا ارصي لاهل قريته فاما ان ارصي ذلك كافر فاز وصيته تتناول اهل دينه لان افظه يتناولهم وقرينة حاله ارادتهم فاشبه رصية المسلم التي يدخل فيها اهل دينه وهل يدخل في القرية المسلمون وان انتفت وهل يدخل في وصيته المسلمون وان انتفت الا مسلون دخوا في الوصية وكذلك ان لم يكن فيها الا كافر واحد وسائر أهلها مسلمون وان انتفت القرائن في دخولهم وجهان (احدهم) لا يدخلون كالم يدخل الكفار في وصيته المسلم واثناني يدخلون لان قرينة حال الموصي هوم الخط يتناولهم وهم احق بوصيته من غيرهم فلا يصرف الفظ عن مقتضاه ومن هو احق بحكه الى غيره وان كان في القرية كافر من غير اهل دين الموصي لم يدخل في وصيته لان قرينة حال الموصي المي غيره ولم يوجد فيه ماوجد في المسلم من الاولوية فيقي خارجا بحاله و يحتمل ان لا يخرج بنا على توريث الموصي على اختلاف دينهم المكفار بعضهم من بعض على اختلاف دينهم

ولنا على أن الضعف مثلان قوله تعالى (إذاً لا ذقناك ضعف الحياة وضعف المات) وقال (فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا)، وقال (وما آتيتم من زكاة تربدون وجه الله فأولئك هم المضعفون) ويروى عن عمر أنه أضعف الزكاة على نصارى بني تغلب فكان يأخذ من النمانين عشرة، وقال لحنمات، لحذيفة وعبان بن حنيفة لعلكا حملها الارض مالا تطيق، فقال عبان لو أضعفت عليها لاحتمات، قال الازهري الضعف المثل فما فوقه، فأماقوله ان الضعفين المثلان فقد روى ابن الانباري عن هشام ابن معاوية النحوي قال الحرب تنكلم بالضعف مثنى فتقول ان أعطيتني درهما فلك ضعفاه، أي مثلاه، وإفراده لا بأس به إلا أن التثنية أحسن يعني أن المفرد والمثنى في هذا بمنى واحد وكلاها يراد به المثلان واذا استعملوه على هذا الوجه وجب انباعهم وإن خالفنا الفياس.

(فصل) وان وصى له بضفيه فله مثله مرتين وإن قال ثلاثة أضافه فله ثلاثة أمثاله ، هذا الصحيح عندي ، وهو قول أبي عبيد ، وقال أصحابنا ضعفاه ثلاثة أمثاله وثلاثة أضافه أربعة أمثاله وعلى هذا كما زاد ضعفاً زاد مرة واحدة ، وهو قول الشافعي ، واحتجوا بقول أبي عبيدة مسعر بن المثنى ضعف الشيء هو ومثله وضعفاه : هو ومثلاه وثلاثة أضعافه أربعة أمثاله ، وقال أبو ثور ضعفاه

قال شيخنا هذاالصحيح عندي ، وقال أصحابنا ضفاه ثلاثة أمثاله وثلائة أضعافه أربعة أمثاله ، كلما زاد مرةواحدة)

إذا وصى بضعف نصيب ابنه فله مثلا نصيبه، وبه قال الشافعي، وقال أبوعبيد القاسم بن سلام الضعف المثل المثل الله تعالى (يضاعف لها العذاب ضعفين) أي مثلين، وقوله (فا تَت أ كام اضعفين) أي مثلين ، وإذا كان الضعفان مثلين فالضعف مثل.

(مسئلة) قال (ومن اوصى بكل ماله ولاعصبة له ولا مولى له فجائز وقد روي من ابي عبد الله رحمه الله رواية اخرى لا بجوز الا الثلث)

اختلف الرواية عن احمد رحمه الله في من لم مخلف من ورائه عصبة ولاذا فرض فروي عنه ان وصيته جائزة بكل ماله ثبت هذا عن ابن مسعود وبه قال عبيدة السلماني ومسروق واسحاق واهل العراق والروواية الاخرى لا مجرز الا الثلث وبه قال مالك والاوزاعي وابن شبرمة والشانبي والعنبري لان له من يعمّل عنه فلم تنفذ وصيته في أكثر من ثلثه كالو ترك وارثا

و انما أن المنع من الزيادة على الثانت أنما كان التعلق حق الورثة بدايل قول النبي عَلَيْمَا وانك أن تدع ورثنك أغ ورثنك أغ بيا خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس، وهاهنا لاوارث له يتعلق حق بماله فاشبه حال الصحة ولانه لم يتعلق بماله حق وارثولا غربم اشبه حال الصحة أو اشبه الثلث

فصل) وانخلف ذافرض لا يرث المال كله كبنت اوامل يكن له الوصية باكثر من الثلث لان سعداً قال قانبي عليه الله المنتفي جميع المال بالفرض قال قانبي عليه الله المنتفي الله المنتفي الله المنتفي الله المنتفي الله المنتفي فأشبهت العصبة عدان كان لها ذوج او قارجل امرأة فكذلك لان الوصية تنقس حقه لانه إنما يستحق فرضه بعد الوصية لفوله تعالى (من بعد وصية يوصى بها اد دين فأما ذو الارحام فظاهر كلام الحرفي

أربعة أمثاله وثلاثة أضافه ستة أمثاله لانه قد ثبت ان ضعف الشيء مثلاً. فتدينه مثلًا مفرد. .

ولنا قول الله تعالى (فا تت أ كام اضعفين) قال عكرمة : تحمل في كل عام مرتين ، وقال عطاء أثمرت في سنة مثل ثمرة غيرها سنتين ، ولا خلاف بين المفسرين فيا علمنا في تفسير قوله تعالى : (يضاعف لها العذاب ضعفين) ان المراد به مرتين ، وقد دل عليه قوله تعالى (نؤمها أجرها مرتين وعال أن يجمل أجرها على العمل الصالح مرتين وعذابها على الفاحشة ثلاث مرات فان الله تعالى انها يريد تضيف الحسنات على السيئات هذا المعهود من كرمه وفضله ، وأما قول أبي عبيدة فقد خالفه يم غيره وأنكر قوله قال ابن عرفة لا أحب قول ابي عبيدة في (يضاعف لها العذاب ضعفين) لان الله تعالى قال في آية أخرى (نؤمها أجرها مرتين) فأعلم أن لها من هذا حظين ومن هذا حظين وقد نقل هشام بن معاوية النحوي عن العرب أنهم ينطقون بالضعف مثنى ومفرداً بعنى واحد وموافقة العرب على لسانهم مع ما دل عليه كلام الله تعالى العزيز وأقوال المفسرين من التابعين وغيرهم أولى من قول أي عبيدة المخالف لذلك كله مع مخالفة الفياس ونسبة الحطأ اليه أولى من تخطئة ما ذكرناه وأما قول أي عبيدة الخالف لذلك كله مع مخالفة الفياس ونسبة الحطأ اليه أولى من تخطئة ما ذكرناه وأما قول أبي ثور فظاهر الفساد ، لما فيه من مخالفة الكتاب والعرب وأقوال المفسرين من التابعين وغيرهم ، واهل العربية ، فلا يجوز التمسك به جرد القياس المخالف للنقل ، فقد شذ من العربية كمات تؤخذ بفلا بغير قباس .

انه لا يمنع الوصية بجميع المال لقوله ولا عصبة له ولا مولى له وذلك لان ذا الرحم ارثه كالفضلة والصلة ولذلك لا يحب نفقته ومحتمل ان لا تنفذ وصيته باكثر من ثلثه لان المرف اليه شيء الا عند عدم الرد والمولى لا يحب نفقته ومحتمل ان لا تنفذ وصيته باكثر من ثلثه لان له وارثا فيدخل في معنى قوله عليه السلام وانك ان تترك ورثك اغنياء خيرمن ان تدعهم عالة يتكففون الناس، ولا مهم ورثة يستحقون ما له بعد موله وصلته لهم في حياته فاشبهوا ذوي الفروض والمصبات وتقديم غيرهم عليهم لا يمنع مسا والمرم لهم في مسئلتنا كذوي الفروض الذبن بحجب بعضهم والمصبات

(فصل) فانخلف ذا فرض لا يرث المال كله وقال أوصيت لفلان بثلثي على انه الفرض شيئا من فرضه او خلف أمراة وقال أوصيت لك بما فضل من المال عن فرضها صح في المسئلة الاولى لان ذا الفرض يرث المال كله لولا الوصية فلا فرق في الوصية ببن ان مجملها من وأس المال او من الزائد على الفرض واما (المسئلة الثانية) فننبني على الوصية مجميع المال فان قلنا تصح ثم صحت هاهنا لان الباقي عن فرض الزوجة مال لاوارث له فصحت الوصية به كا لو تكن زوجة وان قلنا لا تصح ثم فهاهنا مثله لان بيت المال جعل كوارث فصار كأنه ذو ورثة يستفرقون المال اذا عين الوصية من نصيب العصبة منهم فعلى هذا يعطى الموصى له النلث من وأس المالويسة طنح عصيصه

(فصل) ولو وصى بمثل نصيب من لا نصيب له كن يوصي بمثل نصيب ابنه وهو لايرث لرقه أو كونه مخالفاً لدينه أو بنصيب اخيه وهو محجوب عن ميرا ثه فلاشيء للوصي لانه لا نصيب له فثله لاشيء (مسئلة) (واذا وصى له بمثل نصيب احد ورثته ولم يسمه كان له مثل ،ا لا قلهم نصيباً)

فلوكانوا ابناواربعزوجات صحت من اثنين وثلاثين سها لـكل امر أة سهم وللموصى له سهم يزادعليها فتصبح من ثلاثة وثلاثين سهماً للموصي سهم ولـكل امرا قسهم والباقي للابن .وجملة ذلك انهاذاوصى بمثل تصبح من ثلاثة وثلاثين سهماً للموصي سهم ولـكل امرا قسهم والباقي للابن .وجملة ذلك انهاذاوصى بمثل تصيب احدهم مزاداً على بمثل تصيب احدهم مزاداً على الفريضة ويجمل كواحدمنهم زادفهم وان كانوا يتفاضلون كهذه المسئلة فله مثل افلهم ميرانا يزاد على فريضتهم هذا قول الجمهور وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال مالك ان كانو يتفاضلون نظر إلى عدد رءوسهم فأعطى سهماً من عددهم لانه لا يمكن اعتبار الصبائهم لتفاضلهم فاعتبر عدد رءوسهم

ولنا أن اليقين أن يعطى الوصي مثل أقلهم نصيباً وما زاد مشكوك فيه فلا يثبت مع الشك وقوله يعطى سهماً من عددهم مخالف لما يقتضيه لفظ الموصي لانه ليس بنصيب أحد ورثنه ولفظه إنما اقتضى لصيب أحدهم وتفاضلهم لا يمنع كون نصيب الأقل نصيب أحدهم فيصرفه إلى الوصي عملا بمقتضى وصيته وذلك أولى من اختراع شيء لا يقتضيه قول الموصي أصلا وقوله تعذر العمل بقول الموصي ممنوع فقد أمكن العمل به بما قلناه ثم لوتعذر العمل به لم يجز أن يجب في ماله حق لم يأذن فيه ولم يأمر به ولو قال أوصيت بمثل فصيب أقلهم ميرانا كان كما لو أطاق وكان ذلك تأكيداً وأن قال أوصيت بمثل

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن اوصى لعبده بثلث ماله فان كان العبد يخرج من الثاث عتق ومافضل من الثاث بعد عتقه فهو له ، وان لم يخرج من الثلث عتق منه بقدر الثلث الا ان يجيز الورثة)

وجلة ذلك أنه أذا أوصى لعبده بجز، شائم من ماله كنلث أو ربع أو سدس صحت الوصية فأن خرج العبد من الوصية عتى وأستحق باقبها دأن لم بخرج عتى منه بقدر الوصية وبهذا قال الحسن وابن سيرين وأبو حنيفية ألا أنهم قالوا أن لم بخرج من الثلث سمى في قيمة بأقيه وقال الشافعي رضي الله عنه عنه المالة الاأنبوصي بعنقه لانه أوصى عال بصير قاود ثة فلم يصح كما أو وصى له يمعين

ولنا ان الجزء الشائع يتناول نفسه أو بعضها لانه من حمة الثلث الشائع والوصية له بنفسه تصح ويعتق وما فضل يستحقه لانه يصبر حراً فيملك الوصية فيصبر كا له قال اعتقوا عبدي من ثلثي وأعطوه مافضل، نه عوفارق ما اذا أوصى عمين لانه لا يتناول شيئاً منه

نصيب أكثرهم مير اثافله ذلك مضافاً إلى المسئلة فيكون له في هذه المسئلة ثمانية وعشرون تضم إلى المسئلة فتكون ستين سهما .

﴿ مسئلة ﴾ (ولو وصى له بمثل نصيب وارث لو كان فله مثل ماله لو كانت الوصية وهو موجود فقدر الوارث موجوداً وانظر ما للموصى لامع وجوده فهو له مع عدمه)

فان خلف ابنين ووصى بمثل نصيب ثالث لو كان فللموصى له الربع وأن خلف ثلاثة بنين فله الحمّس وان وصى بمثل نصيب خامس لوكان فللموصى له السدس وعلى هذا أبداً ، فلو خلفت امرأة زوجاً وأختاً وأوصت بمثل نصيب أم لوكانت فللموصى له الحمّس لان للام الربع لوكانت فيجعل له سهم مضاف إلى أربعة بكن خماً فقس على ذلك .

ومسئلة (فان خلف أربعة بنين فأوصى بمثل نصيب خامس لو كان الا مثل نصيب سادس لو كان فقد أوصى له بالحمس إلا السدس بعد الوصية فله سهم بزاد على ثلاثين و صح من اثنين وستين له سهان ولكل ان خسة عشر) لانه استثنى السدس من الحمس. فطريقها أن تضرب مخرج أحدها في مخرج الآخر تكن ثلاثين خسها ستة وسدسها خسة فاذا استثنيت الحمسة من الستة بقي سهم الهموصى له فزده على الثلاثين تصر واحدا وثلاثين فأعطالموصى له سها يبقى ثلاثون على أربعة لاتنقسم وتوافق بالنصف فزدها إلى خسة عشر واضربها في أربعة تكن ستين زد عليهاسه بين الهموصى له ولسكل ابن خسة عشر. وطريقها بالحبر أن تجمل المال أربعة وشيئاً تدفع الشيء الى الموصى له يبقى أربعة ابن خسة عشر. والشرح الكبير) (الحزء السادس)

(فصل) فان وصى له بممين من ماله كثوب أو دار أو بمائة درهم فالوصية باطلة في قول الاكثرين وبه يقول النوري واسحاق وأصحاب الرأي، وذكر ابن أبى موسى رواية أخرى عن أحمد أنها تصبح وهو قول مالك وأبي ثور وقال الحسن وابن سيرين إن شا، الورثة أجازوا وان شا، وا ردوا

و لنا أن العبد يصير ملكا الورثة فما وصى به له فهو لهم فكأ نه أوصى لورثته بما يرثونه فلا فائدة فيه وفارق مااذا أوصى له يمشاع لما ذكرناه

(فصل) وإن وصى له برقبته فهو تدبير يعنق ان حمله الثلث وبهذا قال مالك وأصحاب الرأي وقال أبو ثور الوصية باطلة لانه لاءلك رقبته

وانا أنه أوصى له بمن لا يملكه على الدوام فصح كا لو وصى بأبيه ولان معنى الوصية له برقبته عتقه لعلمه بأنه لا يملك رقبته فصارت الوصية به كنابة عن اعتاقه بعدد موته ، وإن وصى له ببعض رقبته فهو تدبير لذلك الجزء وهل يعتق جيعه اذا حمله الثلث ? على روايتين ذكرهما الحرقي فيما اذا حمله الثلث ؟ على روايتين ذكرهما الحرقي فيما اذا دبر بعض عبده وهو مالك لكله ، وقال أصحاب الرأي بسعى في قيمة باقيه وهذا شيء يأني في باب العتق ان شاء الله تمالي

(فصل ٬ وإن وصى لمكانبه أو مكانب وارثه أو مكانب أجنبي صح سواء اوصى له بجزء شائع أو معين لان ورثته لايستحقون المكانب ولا يملكون ماله، وإن وصى لأمولد. صحت الوصية لانها

تقسمها على خمسة يخرج أربه أخاس وتقسمها على ستة بخرج ثلثان فتسقط الثلثين من أربعة الاخماس يبتى سمهان من خمسة عشر ثم تضرب الاربعة الاسهم في الحمسة عشر لانها مخرج الثلث تكن ستين تزيد عليها السهمين فهي للموصى له والكل ابن خمسة عشر فقد حصل له خمس الستين إلا سدسها الحمس اثنا عشر والسدس عشرة

(فصل) وإذا خلف بنتاً وحدها ووصى بمثل نصيبها فهو كما لو وصى بنصيب ابن عند من يرى الرد لانه يأخذ المال كله بالفرض والرد، ومن لا يرى الرد يقتضي قوله أن يكون له الثلث ولها نصف الباقي وما بقي لبيت المال ، وعلى قول مالك ومن وافقه لله وصى له النصف في حال الاجازة ولها نصف الباقي وما بقي لبيت المال ، فان خلف ابنتين ووصى بمثل نصيب إحداها فهي من ثلاثة عندنا ويقتضي قول من لا يرى الرد أنها من أربعة لبيت المال الربع ولحكل واحد منهم الربع وعلى قول مالك الثلث للموصى له وللبنتين ثلثا ما بقي والباقي لبيت المال وتصح من تسعة . فان خلف جدة وحدها وأوصى عمل نصيبها فقياس قولنا أن المال بينها نصفين وعلى قول من لا يرى الرد هي من سبعة لمكل واحد منها السبع والباقي لبيت المال وقياس قول مالك للموصى له السدس وللجدة سدس ما بقي والباقي لبيت المال وقياس قول مالك للموصى له السدس وللجدة سدس ما بقي والباقي لبيت المال .

(فصل) إذا خلف ثلاثة بنين ووصى اثلاثة بمثل انصبائهم فالمال بينهم على ستة ان أجازوا وان

حرة حين لزوم الوصية ، وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه وصى لأمهات أولاده بأربعة آلاف أربعة آلاف ربعة آلاف رواه سعيد وروي ذلك عن عمران بن الحصين وبه قال ميمون بن مهران والزهري وبحيي الانصاري ومالك والشاني واسحاق، وإن وصى لمدبره صح لابه يصير حراً حين لزرم الوصية فصحت الوصية اله كأم الولا، وإن لم يخرج من الثاث و والوصية جميعا قدم عنقه على الوصية لابة أنفم، وقال القاضي يعنق بعضه وبملك من الوصية بقدرما عنق من ، ولنا أنه وصى العبده وصية صحيحة فيقدم عنقه على ما محصل له من المال كم لو وصى العبده القن عشاع من ما له

(فصل) وان أوصى لعبد غيره صح و تكون الوصية والقبول في ذلك الى العبد لان العقد مضاف اليه فأشبه مالو وهبه شيئا فاذا قبل ثبت لسيده لانه من كسب عبده وكسب العبد لسيده ولا تفتقر في القبول الى اذن السيد لانه كسب فصح من غير اذن سيده كالاحتماب، وهذا قول أهل العراق والشافعي، ولاصحابه وجه أن القبول يفتقر إلى اذن السيد لانه تصرف من العبدفأشبه بيعه وشراه ولنا أنه تحصيل مال بغير عوض فلم يفتقر إلى اذنه كقبول الحبة وتحصيل المباح، وان وصى لعبد وارثه فعي كالوصية لوارثه يقف على إجازة الورثة وبه قال الشافعي وابو حنيفة ، وقال مالك ان كان يسيراً جاز لان العبد ، لك وانما لسيده أخذه من يده ، قاذا وصى له بشيء يسير عملم أنه قصد بذلك العبد دون سيده

ولنا أنها وصية لعبد وارثه فأشبهت الوصية بالكثير وماذ كروه من ملك العبد بمنوع ولا اعتبار به فانه مع هذا القصد يستحق سيده أخذه فهو كالكثير

ردوا فمن تسعة للموصى لهم النك ثلاثة والبافي بين النين على ثلائة فان أجازوا لواحد وردوا على اثنين فللمردود عليهما التسعان اللذان كانا لهما في حال الرد عليهم، وفي المجاز لهوجهان أحدهماله السدس الذي كان اله في حال الاجازة للجميم وهذا قول أي يوسف وابن شريح فتأخذ السدس والتسعين من مخرجها وهي ثمانية عشر بين البنين على ثلاثة لا تصح فتضرب عددهم في ثمانية عشر تكن أربعة وخمسين للمجاز له السدس تسعة واكل واحد من احسه ستة ولكل ابن أحد عشر اوالوجه الثاني) ان تضم المجاز له إلى البنين وتقسم الباقي بعد التسعين عليهم وهم أربعة لا تنقسم فتضرب في تسعة تكن ستة وثلاثين فان أجاز الورثة مد ذلك للآخرين أتموا لكل واحد منهم تمام سدس المال فيصير المنال بينهم اسداساً على الوجه الاول، وعلى الوجه الآخر يضمون ما خصل لهم وهو أحد وعشرون من ستة وثلاثين إلى ما حصل لهما وهو ثمانية ثم يقتسمونه بينهم على خسة لا تصح فتضرب خسة في من ستة وثلاثين إلى ما حصل لهما وهو ثمانين ومنها تصح ، فان أجاز أحد البنين لهم ورد الآخر ان عليهم فللمجين من ستة وثلاثين من ثمانية عشر وللذين لم يحيزا أربعة انساعه ثمانية يبقى سبعة بين الموصى لهم على ثلاثة نضربها في ثمانية عشر وللذين لم يحيزا أربعة انساعه ثمانية يبقى سبعة بين الموصى لهم على ثلاثة نضربها في ثمانية عشر فاضربها في ثلاثة تكن أربعة وخسين والله أعلى من ثمانية عشر فاضربها في ثلاثة تكن أربعة وخسين والله أعلى الله من ثمانية عشر فاضربها في ثلاثة تكن أربعة وخسين والله أعلى الله أمن من ثمانية عشر فاضربها في ثلاثة تكن أربعة وخسين والله أعلى الله أعلى الله أعلى الله أحد المنابة عشر فاضربها في ثلاثة تكن أربعة وخسين والله أعلى الله أعلى المنابة أعلى فلكن أربعة وخسين والله أعلى المنابة أله المنابة عشر فاضربها في ثلاثة تكن أربعة وخسين والله أعلى المنابة أله المنابة عشر فاضربها في ثلاثة تكن أربعة وخسين والله أعلى ألمنابة أله ألم ورد الآخر المنابة ألم ورد المنابة ألم ورد الآخر المنابة ألم المنابة ألم ورد المائية المنابة ألم ورد المنابة ألم ورد المنابة ألم ال

(فصل) وإذا أوصى بعتق أمته على أن لاتمزوج ثم مات فقالت لاأنزوج عنقت فان تزوجت بعد ذلك لم يبطل عنقها وهذا مذهب الاوزاعي والليث وأبي ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي وذلك لان العتق اذا وقع لا يمكن رفعه ، وإن وصى لام ولاه بأ ف على أن لا تتزوج أد على أن تثبت مع ولاه ففعلت وأخذت الالف ثم تزوجت وتركت ولده ففيها وجهان (أحدهم) تبطل وصيتها لا ته فات الشرط ففانت الوصية، وفارق المتق فانه لا يمكن رفعه (والثاني) لا تبطل وصيتها وهو قول أصحاب الرأي لان وصيتها صحت فلم تبطل بمخالفة ما شرط عليها كلاولى

(فصل) واختلف أصحابنا في الرصية القاتل على ثلاثا، أرجه فقال ابن حامد تجوز الوصية له ، واحتج بقول أحمد فيمن جرح رجلا خطأ فعفا المجروح فقال احمد يعتبر من ثلثه قال وهذه وصية لقاتل وهذا قول مالك وأبي ثور وابن المذر وأظهر قولي الشاني رضي الله عنه لان الحبة له تصح فصحت الوصية له كالذي وقال أبو بكر لا تصح الوصية له فان أحمد قد نص على أن لمدبر اذا قتل سيده بطل تدبيره والتدبير وصية وهذا قول الثرري وأصحاب الرأي لان القتل عنع الميراث الذي هو آكد من الوصية فالوصية أولى ولان الوصية أجريت مجرى الميراث فيه نعها ما ينعه

وقال أبو الحطاب إن وصى له بعد جرحه صح وإن وصىله قبله تم طرأ القتل على الوصية أبطلها جمعاً بين نصي أحمد في الموضعين وهو قول الحسن بن صالح وهذا قول حسن لان الوصية بعدالجرح

(فصل) في الوصية بالاجزاء إذا وصي له بجزء وحظ أو نصيب أو شيء فللورثة أن يعطوه ماشاء والانعلم فيه خلافا وهوقولاالشافعىوأبيحنيفة وابن المنسذر وغيرهم لانكل مايعطونه جزءوشيء وحظونصيب وكذلك ان قال أعطوا فلانا من مالي أو ارز قو ولان ذلك لاحد له في الشرع ولا في اللغة فكان على اطلاقه ومسئلة ﴾ (وانوصي له بسهم ففيه ثلاثرو ايات (احداها) له السدس بمنزلة سدس الفروض إن لم تكل فروض المسنلة أو كانواعصبة أعطى سُدساً كاملاوان كات فروضها أعيلت به وان عالت أعيل معها (والتأنية) له سهم مما تصح منه المسئلة مالم ترد على السدس(والثالثة)لهمثل نصيب أفل الورثةما لم يزد على السدس اخْتَلَفْتُ الرَّوايَةُ مِن أَحَمَّدُ رَحِمُهُ اللَّهُ فَيَمِن أُوصَى بِسَهُم مِنْ مَالَهُ فَرُويُ عَسْمُ أَنْ للموصى له السدس روي ذلك على وابن مسعود رضي الله عنهما وبه قال الحسن وإياس بن معاوية والثوري (والروايةالثانية) أنه يُعطى سها عما تصح منه الفريضة فينظركم سها صحت منه الفريضة فيزاد عليها مثل سهم من سهامها للموصى له وهذا قول شريح ، قال ترفع السهام فيكون للموصى له سهم قال القاضي هذا ما لم يزد على السدس فاز زا دالسهم على السدس فله السدس لا نه متحقق، ووجه ذلك ان قو له سها ينصرف إلىسهام فريضته لان وصيته منها فينصرف السهم البهافكان واحدآ من سهامها كما لوقال فريضتي كذا وكذا سِها لك منها سهم (والثالثة)له سهم من سهام اقل الورثة اختارها الحلال وصاحبه قال أحمد في رواية أبي طالب والاثرم إذا أوصى له بسهم من ماله يعطى سهماً من الفريضة قيل أنصيب رجل او نصيب أمرأة ? فقال أقل ما يكون من السهام قال القاضي مالم يزد على السدس وهذا قول أبي حنيفة وقال صاحباه إلا أن يربد على الثلث فيعطى الثلث، ووجه هذا القول أنسهام الورثة أنصباؤهم فيكون له صدرت من أهلها في محلها ولم يطرأ عليها ما يطلها بخلاف ما إذا تقدمت فان القتل طرأ عليها فأ بطلها لانه ببطل ماهو أكد منها محققه أن القتل الما منع الميراث لكونه بالقتل استعجل الميراث الذي انعقد سببه فعورض بنقيض قصده وهو منع الميراث دفعا لمفسدة قتل المورو ثين والدلك بطل التدبير بالقتل الطاريء عليه أيضاء وهذا المعنى متحقق في القتل الطاريء على الوصية فانه ربما استعجابها بقتله . وفارق الفتل قبل الوصية فانه لم يقصد به استعجال مال اهدم انهقاد سببه والموسي راض بالوصية اله بعسد صدور ماصدر منه في حقه، ولا فرق بين العمد والخطأ في هذا كما لا يفترق الحال بذلك في الميراث وعلى هذا منى دبر عبد وحد إباه صح تدبيره

وجملة ذلك أنه إذا أعتق عبداً غيرمعين فانه يقرع بينهما فين تقع عليه القرعة فهو حرافا خرج من الثلث) وجملة ذلك أنه إذا أعتق عبداً غيرمعين فانه يقرع بينهما فيخرج الحربالقرعة وقال أبوحنيه قوالشافعي رضي الله عنه له تعيين أحدهما بغير قرعة لانه عتق مستحق في غيرمعين فكان التعيين الى المعتق كالعتق في الكفارة وكا لو قال لورثته اعتقوا عنى عبداً

ولنا أنه عنق استحقه واحدمن جماعة معينين فكان اخراجه بالقرعة كالواعتة هافلم بخوج من ثلته إلا أحدهما ودليل الحسكم في الاصل حديث عران بن حصير عفاما العنق في الكفارة فانه لم يستحقه أحدا عا استحق على المكفر التكفير عواما ذا قال اعتقوا عني عبداً فان لم يضفه إلى عبيده ولا إلى جماعة سواهم فهو كالمعتق في الكفارة واز قال اعتقوا أحد عبيدي احتمل أن نقول باخراجه بالقرعة كدياتنا واحتمل أن برجع فيه إلى اختيار الورثة وأصل الوجهين مالو وصى لرجل بعبد من عيده هل يعطى أحده بالقرعة أو يرجع الى اختيار الورثة وسيأ في الكلام عليها، والفرق بين مسألتنا و بين هذه المسألة على هذا الوجه ان جعل الامر إلى الورثة حيث أمرهم بالاعتاق فكانت الخيرة اليهم وفي مسئلتنا لم يجعل لهم من الامر شيئا فلا يكون لهم خيرة

أقام الأمه اليقين، فاذا زادعلى السدس دفع اليه السدس لانه أقل سهم ير نه ذوقر ابة وقال أبو ثور يعطى سهما من اربعة وعشرين لانها اكثر أصول الفر ائض فالسهم منها اقل السهام، وقال الشافعي وابن المنذر يسطيه الورثة ما شاؤاً لان ذلك يقع عليه اسم السهم فأشبه ما لو وصى له بجزء او حظوقال عطاء وعكر مة لاشيء له

ولناماروى ابن مسعود أن رجلا أوصى لرجل بسهم من المال فأعطاه النبي والله السهم في كلام المرب السدس قاله إياس بن معاوية فتنصرف الوصة اليه كما لو لفظ به ولا به قول على وابن مسعود ولا مخالف لها في الصحابة . إذا تبت هذا فان السدس الذي يستحقه الموصى له يكون بمنزلة سدس مفروض فان كانت المسئلة كاملة الفروض اعيات به وان كانت عائلة زاد عولها به وان كانت فيها رد او كانوا عصبة اعطى سدساً كاملا قال احمد في رواية ابن منصور وحرب إذا أوصى لرجل بسهم من ماله يعطى السدس إلا ان مول الفريضة فيعطى سها مع المول، فكأن معنى الوصية اوصيت الله بسهم من يرث السدس فان وصى له بسهم في مسئلة فيها زوج واختكان اله السبع كما لوكان معها جدة على الروايات الثلاث وكذب لوكان في المسئلة من تسعة والموصى له العشم

(فصل) ونقل صالح من أبيه فيمن له : الامان أسمهما واحد فقال فلان حر بعد موتى و له ما ثنادرهم ولم يعينه يقرع ينهما فيعتق من خرجت له الفرعة رايس له من المائتين شيء . ووجه ذلك والله أعلم أن الوصية بالمائتين وقعت الغير معين ولا تصح الوصية لالمعين، وقال القاضي مجب أز تصح هذه الوصية لان مستحقها حرفي حال استحقاقهار نقلءن احمد فيمن قال اعتقوار قبة مني فلايعتى عنه الامسلم وذلك لان المطلق في كلام الآدمي محمل على الطلق من كلام الله تعالى ولما أمر الله تعالى بتحرير رقبة لم يتناول إلا المسلم فكذلك الآدمي ﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا أوصى أن يشترى عبد زيد مخسمانة فيمتق فلم يبسه سيده فالخسمائة للورثة وان اشتروه بأقلفا فضل فهو للورثة)

أما اذا تمذرشراؤه امالامتناع سيدومن بيعه أومن بيعه بالخسمائة واما لموته او لعجز الثلث عن تمنه فَالْمُن للورثة لان الوصية بطلت لتعذر العمل بها فأشبه مالو وصي لرجل فمات قبل موت الموصى أو بعده ولم يدع وارثا ولا يلزمهم شراءعبد آخر لان الوصية لمعين الانصرف إلى غيره ءوأما ان أشنروه بأقل قالباقي لاورثة ، وقال الثوري يدفع جميع النمن الى سيد العبد لانه قصد ارفاقه بالمُن ومحاباته يه فأشبه مالو قال بيعوه عبدي بخمسمائه وقيمته أكثر منها وكالو أوصى أن بحج عنه فلان حجة بخمسمائة وقال اسحاق مجمل بفية الثمن في العنق كالوأوصى أن محج عنه مخمسهانة رد مافضل في الحج

وان كان الورنة ثلاث أخوات مفترقات فللموصى له السدس على الروايات الثلاث وان كانوا زوجا وأبوين وابنتين فالمسئلة من خمسة عثمر وتعول بسدس آخر الى سبعة عثمر وكذلك على قول الخلال لان أقل سهام الورثة سدس وعلى الرواية الاخرى يكون للوصي سهم واحد يزاد على المسئلة فتصير ستة عشر، وان كانوازوجة وأبوين وابناً فالفريضة من أربعة وعثمرين وتعول بالسدس الموصى به الى عمانية وعشرين، وعلى الرواية ألنانية يزادعليها سهبروا حدللموصيلة فتكون من خمسة وعشرين، وعلى الرواية النالثة التي اختارها الحلال يزادعليهامثل سهم الزوجة ثلاثة فتكون من سبعة وعشرين وانكانوا خمسة بنين فللوصى السدس كاملاو تصع من سنة على الروايات الثلاث فان كان معهم زوجة صحت الفريضة من أربعين فتربد عليه سها للوصى على احدى الروايات فنصير احداً وأربعين وعلى قول الحلال تزيد مثل نصيب الزوجة فتصير خمسة وأربعينوعلىالرواية الاولى تزيد عليها منلسد للهاولاسدس لهاصحيحاً فتضربها في ستةثم تزيدعليها سدسها تكونماثتين وتمانين للوصى أربون وللزوجة ثلاثون ولكل ابن اثنان وأربعون وترجع بالاختصار الىمائة وآربيين.والذي يقتضيه الفياسَ فيما ذاوصي بسهم من ماله أنه ان صبح أن السهم في لسان العرب السدسأو صح الحديث المذكور فهو كالووصي له بسدس ماله والافهو كالووصي له بجز ممن ماله على ما اختاره الشافعي و ابن المنذرأن الورثة يعطو نه ماشاؤا . والاولى اله إن ثبت أن السهم في كلام العرب براد به السدس فالحسكم في ذلك كما لووصى له بالسدس سواء وان لم يثبت ذلك أعطي مثل سهم اقل الورثة وهو اختيار الخلال واحدى الروايات عن أحمد رحمه الله

(فصل) فلو خلف أبوين وأبنتين ووصى لرجل بسدس ماله ولآخر بسهم منه جعلت ذا السهم كاحد الآبوين وأعطيت صاحب السدس سدساكاملا وقسمت الباقي بين الورثة والوصي على سبعـة وانا أنه أمر بشرائه بخمسائة فكان ما فضل من الثمن راجعا البه كما لو وكل في شرائ في حياته وفارق ما إذا أوصى أن بحج عنه رجل بخمسائة لان القصد ثم ارفاق الذي بحج بالفضلة وفي مسئلتنا المقصود العنق ويفارق ما اذا أوصى أن بحج عنه بخمسائة لفيرمه ين لان الوصية ثم الحج مطلقاف عرف جبيما فيه وههنا لمعين فلا تتمداه ، وقوله أنه قصد ارفاق زيد بالثمن ومحاباته به فقول الصحيح أنه أن كانت ثم قرينة تدل على ذلك أما لكون البائم صديقا له أو ذا حاجة أو من أهل الفضل الذين يقصدون بهذا أو عين هذا المين وهو يعلم حصول العبديدونه لفلة قيمته فاله يدفع جميع المين إلى زيد كالوصر ح بذلك فقال وادفعوا اليه جميعه اوان بذله بدونها، وأن انعدمت هذه القرائن فالظاهر أنه أنما قصد العتق وقد حصل فكان الفاضل عائداً اليه كما أو أمره بالشراء في حياته

(فصل) وان وصى أن يشترى عبد بألف فيمتق عنه نلم يخرج من ثلثه اشتري عبد بما يخرج من الثلث وبه قال الشافعي رضى الله عنه ، وقال ابو حنيفة تبطل الوصية لانه أمر بشراء عبد بأ من الثلث وبه قال الشراء بدونه كالوكيل

وانا أنها وصية بجب تنفيذها اذا احتمامها الثلث قاذا لم يحتملها وجب تنفيذها فيا حمله كالووصى بعتق عبده محمله الثلث وفارق الوكالة فانه لو وكله في اعتاق عبد لم عالمك اعتاق بعضه واو أوصى باعتاق عبد لا عتق منه ما يحتمله الثلث فاما ان حرا ثات فاشتراه و اعتقه، ثم ظهر على الميت دين يستفرق باعتاق عبد لا عتق منه ما يحتمله الثلث فاما ان حرا ثات فاشتراه و اعتقه، ثم ظهر على الميت دين يستفرق

فتصح من اثنين وأربعين لصاحب السدس سبعة ولصاحب السهم خمسة على الروايات الثلاث ويحتمل أن يعطى الموصى له بالسهم السبع كاملاكما لو أوصى له به من غير وصية أخرى فيكون له ستة ويبقى تسعة وعشرون على ستة لا تنقسم فتضر بها في اثنين وأربعين تكن مائتين واثنين وسخسين

(مسئلة) (وان وصى بجزء معلوم كثلثأو ربع أخذته من مخرجه فدفعته اليه وقسمت البافي على مسئلة الورثة الا أن يزيد على الثلث ولا بجيزوا له فنفرض له الثلث وتقسم الثلثين عليها) فان لم تنقسم ضربت المسئلة أو وفقها في مخرج الوصية فما بلغ فمنه تصح

(مسئلة) (وان وصى بجزأين أو أكثر أخذتها من مخرجها وقسمت الباقي على المسئلة فانزادث على الدين المسئلة فانزادث على الثلث وردوا جعلت السهام الحاصلة للاوصياء ثلث المال وقسمت الثلثين على الورثة فاذاوصى لرجل بثلث ماله ولا خر بربعه وخلف ابنين اخذت الثلث والربع من مخرجها سبعة من اثني عشريتي للابنين خسة ان اجازاوان رداجعلت السبعة ثلت المال فتكون المسئلة من أحد وعشرين

للوصيين الثاث سبعة ولصاحب الثلث أربعة ولصاحب الربع ثلاثة ولسكل واحد من الابنين سبعة فان أجازا لاحدها دون الآخر أو أجاز أحدها لهما دون الآخر أو أجاز كل واحد من الابنين لواحد فاضرب وفق مسئلة الاجازة وهي عمانية في مسئلة الرد تكن مائة وعمانية وستين الذي أجيز له سهمه من مسئلة الاجازة مضروب في وفق مسئلة الرد وللمردود عليه سهمه من مسئلة الاجازة والبافي للورثة والذي أجاز لهما سهم من مسألة الاجازة والبافي للورثة والذي أجاز لهما سهم من مسألة الاجازة والبافي على المسئلة الرد مضروب في وفق مسئلة الاجازة والبافي على المسئلة الاجازة والبافي الورثة والذي أجاز لها سهم من مسألة الاجازة في الدي أجاز الها سهم من مسألة الاجازة والبافي الورثة والذي أجاز الها سهم من مسألة الاجازة في المسئلة الدي أجاز الها سهم من مسألة الاجازة والبافي الورثة والذي أجاز الها سهم من مسألة الاجازة والبافي الورثة والذي أجاز الها سهم من مسألة الاجازة والبافي الورثة والذي أجاز الها سهم من مسئلة الاجازة والبافي الورثة والذي أجاز الها سهم من مسألة الاجازة والبافي الورثة والذي أجاز الها سهم من مسئلة الاجازة والبافي الورثة والذي أجاز الماسه من مسئلة الاجازة والبافي الورثة والذي أجازة والماسه من مسئلة الاجازة والبافي الورثة والذي أجاز الماسه من مسئلة الاجازة والبافي المردود ولي المردود ولاء وللها المردود وللها الورثة والدي أبالها المردود وللها الورثة والدي أباد وللها المردود وللها المردود وللها المردود وللها المردود وللها المردود ولاء وللها المردود ولاء وللها المردود وللها المرد

المال فالرصية باطلة ويرد العبدالى الرقان كان اشتراء بعين المال لاننا تبيناأن الشراء باطل بكونه اشترى عال مستحق للفرماء بغير اذنهم ، وازكان الشراء في الذمة صح الشرا و نفذ العتق وعلى المشتري غرامة ثمنه ولا يرجع به على أحد لان البائع ماغره أنما غره الموصى، ولا تركة له فيرجع عليها وهذا مذهب الشافعي ويحتمل أن يشارك الغرماء في التركة ويضرب معهم بقدر دينه لان الدين لزمه بتغرير الموصى فيرجع به عليه فاذا كان ميتا لزمه في تركنه كأرش جايته

(فصل) وأن وصى بشراء عبد وأطلق أووص ببيع عبده وأطلق فالوصية باطلة لان الوصية لابد لله من مستحق ولامستحق همناء وان وصى ببيعه بشرط العتق صحت الوصية دبيع كذلك لان في البيع همنا فغما العبد بالعتق المان لم بوجد من يشتريه كذلك بطلت الوصية لتمذرها كالووصى بشراء عبد اليعتق فلم يبعه حيده عدان وصى ببيعه لرجل بعينه بثمن معلوم بيع به لانه قد قصد ارفاقه بذلك في الغالب وان لم يسم ثمنا بيع تقيمته و تصح الوصية لكونه قصد إيصال العبد بعينه إلى رجل بعين فيحتمل أن يتعلق الغرض بارفاق العبد بايصاله الى من هومعروف بحسن الملكة واعتاق الرقاب، و محتمل أن يريد ارفاق المشتري لعنى محصل المن العبد عان تعذر بيع، لذلك الرجل أو أبى أن بشتر به بالمن أو بقيمته ان لم يعين المن بطلت الوصية لما ذكر نا

وفق مسألة الردو الآخر سهم من مسألة الرد في و فق مسألة الاجازة والباقي بين الوصيين على سبعة و بيان ذلك أن مسئلة الاجازة من اثني عشر لانها مخرج الثلث والربع لصاحب الثلث أربعة و اصاحب الربع ثلاثة يبقى خمسة للابنين لاتصح عليهما تضرب اثنين في أصله تكن أربعة وعشرين للموصى لهما سبعة في اثنين اربعة عشر لصاحب الثاث ثمانية ولصاحب الربع ستة يبقى عثمرة للابنين اكلواحد خمسة ،ومسئلة الردمنأحد وعشرين لان ثائها سبعة للموصى لها ويبقى أربعة عشر للابنين بينها نصفين، فان أجازا لأحدهمادون الآخر أو أجاز أحدالابنين لهما دون الآخر أوأجاز كلوا حدلواحد فوافق بين مسئلة الاجازة ومسئلة الرد وهامتفقان بالاثلاث فاضرب ثاث احداها في جميع الاخرى تكن ماثة وثمانية وستين كماذكر، فانكانت الاجازة لصاحبالثلثوحده فسهمه من مسئلة الاجازة ثمانية مضروب في وفق مسئلة الرد وهي سبعة ستة وخمسون لصاحبالر بع نصيبه من مسألة الرد ثلاثة في وفق مسئلة الاجازة ثمانية تكن أربعة وعشرين صار المجموع للوصيين تمانين سهاوالباقي بين الابنين وهو ثمانية وثمانون لكل ابن أربعة وأربعون سهاءوان أجازا لصاحب الربع وحده أخذت سهمه من مسئلة الاجازة ستة ، نأر بعة وعشر ين فتضربها في و فق مسئلة الرد وهو صبعة تكن اثنين وأربعين تدفعها اليه والصاحب الثلث سهمه من مسئلة الردأر بعة تضربها في وفق مسئلة الاجازة وهوثمانية تكن إثنين وثلاثين فصار المجموع اربعة وسبعين يبقىاربعة وتسعون الابنين، فان اجازاحد الابنين لما وردالاً خر فللذي اجاز سهمه من ،سئلة الاجازة خيسة مضروب في وفق مسئلة الرد سبعة تكن خمسة وثلاثين وللذي رد سهمه من مسئلة الرد سبعة مضروب في وفق مسئلة الاجازة وهو عانية ستة وخممون تضمها الى خمسة وثلاثين تكن احدى وتسعين يبقى للوصيين سبة وسبعون

(مسئلة) قال (واذا أوصى لرجل بسبد لا يملك غيره وقيمته مائة ولآخر بثلث ماله وملكه غير العبد مائنا درهم فأجاز الورثة ذلك فلمن أوصى له بالثلث ثلث المائتين وربع العبد ولمن أوصى له بالثلث سدس المائتين وسدس العبد لازوصيته في العبد لازوصيته في العبد)

وجلته انه اذا أوص لرجل بمعين من ماله ولآخر بجز، مشاع منه كتلث المال وربعه فأجيز لهما انفرد صاحب المشاع بوصيته من غير المعين ثم شارك صاحب المدين فيه فيقد مهانه بديهما على قدر حقيها فيه ويدخل النقص على كل واحد مهما بقدر ماله في الوصية كسائل العول وكا لو أوصى لرجل بماله ولآخر بجز، منه فأما في حال الرد فان كانت وصيتهما لا تجاوز الثاث مثل أن يوصى لرجل بسدس ماله ولا خر بمعين قيمته سدس المال فهي كحال الاجازة سوا، اذ لا أثر الرد وازجاوزت ثنه وددنا وصيتهما الى الثلث وقسمناه بينهما على قدر وصيتهما الا أن صاحب المعيز. يأحذ نصيبه من المعين والآخر يأخذ حقه من جميع المال، هذا هو قول الخرقي وسائر الاصحاب وبقرى مندي انهما في الرد يقتسمان الثاث على حسب مالهما في الاجازة وهذا قول ابن أبي ليلى. وقال أبو حنيفة ومالك في الرد يقتسمان الثاث على حسب مالهما في الاجازة وهذا قول ابن أبي ليلى. وقال أبو حنيفة ومالك في الرد

ينها على سبعة لصاحب الثلث أربعة وأربعون ولصاحب الربع ثلاثة وثلاثون فان اجاز كل واحدمنها لواحد فان صاحب الثلث اذا أجاز له الابنان كان له ستة وخمسون واذارداعليه كان له اثنان وثلاثون فقد نقصه ردها أربعة وعشرين فينقصه رد احدهما نصف ذلك اثني عشر يبقى له أربعة واربعون وصاحب الربع اذا أجازا له كان له اثنان واربعون وان ردا عليه كان له اربعة وعشرون فقد نقصه ردهما ثمانية عشر فينقصه رد احدهما نصفها يبقى له ثلاثة وثلاثون واما الاثنان فالذي اجاز لصاحب الثلث اذا اجاز لهما كان له خمسة وثلاثون واذا رد عليهما كان لهستة وخمسون فتنقصه الاجازة لها احدا وعشرين لصاحب الثلث منها أثنا عشر يبقى له اربعة واربعون والذي اجاز لصاحب الربع اذا اجاز لهاكان له حقسة وثلاثون واذا رد عليهما كان له ستة وخمسون فقد نقصته الاجازة احدا وعشرين منها لماكان له حقسة وثلاثون واذا رد عليهما كان له ستة وخمسون فقد نقصته الاجازة احدا وعشرين منها تسعة لصاحب الربع بقي له سبعة واربعون وللوصيين سبعة وسبعون لصاحب الثلث أربعة واربعون ولصاحب الربع ثلثة وثلاثون فصار المجموع لهما وللابنين مائة وثمانية وستين

(فصل) أذا وصى لرجل بنصف ماله ولآخر بربعه فأجاز الورثة فلصاحب النعف نصف المال والربع للآخر وان ردوا قسمت الثلث بين الوصيين على قدر سهامهما لصاحبالنصف ثلثاء وللآخر ثلثه وقسمت الثلثين على الورثة هذا قول الجمهور منهم الحسن والتخمي ومالك وإن ابي ليلى والثوري (المفنى والشرح الحكير)

يأخذ صاحب المهين نصيبه منه ويضم الآخر سهامه الى سهام الورثة ويقتسمون الباتي على خمسة في مثل مسئلة الخرقي لان له السدس وقورثة أربعة أسداس وهو مثل قول الخرق الا أن الخرقي يعطيه السدس من جميع المال وعندها انه يأخذ خمس المائتين وعشر العبد وانفقوا على أن كل واحد من من الوصيين برجع الى نصف وصيته لان كل واحد منهما قد أوصي له بثلث المال وقد رجعت الوصيتان الى الناث وهو نصف الوصيتين فيرجع كل واحد الى نصف وصيته ويدخل النقص على كل واحد منها بقدر ما له في الوصية . وفي قول الخرقي رحمة الله عليه يأخذ كل واحد منها نصف وصيته من الحل الذي وصيله منه وصاحب الثلث يأخذ سدس الجيم لانه وصي له بثلث الجيم ، وأما على قول الخان وصية صاحب الثلث لانه وصي له بشيء شرك معه غيره فيه كله وصاحب الثلث افرده بشيء لم بشاركه فيه غيره فوجب أن يقسم بينها الثلث حالة الرد على حسب مالها في حال الاجازة كا في سائر الوصايا فني مسئلتنا هذه لصاحب الثلث ثلث المائتين ستة وستون وهو الثلث يصير الناث يعير البحد نها وبشتركان في العبد لهذا ثاثه وللآخر جمعيه فابسطه من جنس السكسر وهو الثلث يصير الناث ربعا كا في مسأئل العول وفي حال الرد ترد وصيتهما الى ثلث المائل وهو نصف وصيته الهبد الى نصفه يصير الثلث ربعا كا في مسأئل العول وفي حال الرد ترد وصيتهما الى ثلث المائل وهو نصف وصيته العبد الى نصفه عصاحب العبد الى نصفه وصيته فيرجم صاحب العبد الناث الى سدس الجيم ويرجم صاحب العبد الى نصفه كل واحد الى نصف وصيته فيرجم صاحب العبد الى نصفه كل واحد الى نصف وصيته فيرجم صاحب العبد الى نصفه كل واحد الى نصف وصيته فيرجم صاحب الناث الى سدس الجيم ويرجم صاحب العبد الى نصف في حسب العبد الى نصف في حسب العبد الناث الى سدس الحيم ويرجم صاحب العبد الى نصف في حسب العبد المناث الى سدس الخيم ويرجم صاحب العبد الى نصف في حسب العبد المناثل العبد الناث الى سدس الجيم ويرجم صاحب العبد الى نصف في ما في المناثل العبد العبد المناثل العبد الهيا الناث الى سدس الحيم ويرجم صاحب العبد الى نصف وسيته فيرجم صاحب العبد الهيا في المناثل العبد الهيا الناث الى سدس الحيد العبد العبد الميات العبد العبد

والشافعي واسحاقوا بو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة وابو ثور وابن المنذر لا يضرب الموصى له بزيادة على الثلث في حال الرد باكثر من الثلث لان ما زاد على الثلث باطل فكيف يضرب به ؟

ولنا أنه فاضل بينها في الوصية فوجبت المفاضلة بينهما في حال الردكا لو وصى بالثلث والربع أو بماثة وماثين وماله أربعمائة وبهذا ببطل ما ذكروه ولانها وصية صحيحة ضاق عنها الثلث فقسم بينهم على قدر الوصايا كالثلث والربع ودعوى بطلان الوصية فيا زاد على الثلث ممنوع وقد ذكر نا ما يدل على صحتها فيا مضى فعلى قولنا في هذه المسئلة فلموصى لهما ثلاثة أرباع أن أجازالورثة وببقى للورثة الربع، وأن ردوا فالثلث بين الوصين على ثلاثة والمسئلة كنها من تسعة وأن أجازوا لاحدهما دون صاحبه ضربت مسئلة الرد في مسئلة الاجازة واعطيت الحجاز له سهمه من مسئلة الاجازة في مسئلة الاجازة واعطيت الحجز بعض الورثة لهاورد الباقون علىها أعطيت للمجيز سهمه من مسئلة الاجازة في مسئلة الرد ومن لم يجز سهمه من مسئلة الرد في علماء المسئلة الاجازة وقسمت الباقي بين الوصيين على ثلاثة فان اتفقت المسئلتان ضربت وفق احداهما في مسئلة الاخرى ومن له سهم من احدى المسئلتين مضروب في وفق الاخرى،وان دخلت احدى المسئلتين في الاخرى اجزأت بأ كثرهما فتقول في هذه المسئلة اذا كان اماً وثلاث أخوات متفرقات الاخرى اجتزأت بأ كثرهما فتقول في هذه المسئلة اذا كان اماً وثلاث اخوات متفرقات فأجازوا فالمسئلة من إربعة للوصيين ثلاثة ويبقى سهم على ستة نضر بها في اربعة تكن أربعة فاجازوا فالمسئلة من المهمة تكن أربعة

وفي قولنا يضرب بخرج الثلث في مخرج الربم يكن اثنا عشرتم في ثلائة تكنستة وثلاثين فلصاحب الباث ثلث المائيين وهو بمانية من أربعين وربم العبدوهو ثلاثة اسهم صار له احد عشر واصاحب العبد ثلاثة أرباعه وذلك تسعة اسهم فبضها الى سهام صاحب الثلث عار الجيع عشر بن سها فني حال الرد تجمل الثلث عشرين سها والمال كاله متون فاصاحب العبد تسعة من العبد وذلك عشره و نصف عشره و ان كانت وصية صاحب المشاع الاربعين وهي خمسها وثلاثة من العبد وذلك عشره و نصف عشره و ان كانت وصية صاحب المشاع بالنصف فله في حال الاجازة مائة وثلث العبد و اصاحب العبد ثناه وفي الرد لصاحب المشاع خمس المائين و خمس العبد و العاد خمساه و على الوجه الآخر لصاحب المشاع ربع المائيين و سدس المبد و العادب العبد خمساه و على الوجه الآخر لصاحب المشاع ربع المائيين و سدس عاحصل له في الاجازة مثن تلك النسبة وعلى الوجه الاول تنسب الثلث الى وصيتهما ثم تعطي كل واحد في الرد مثل الحارج بالنسبة عربيانه في هذه المسئلة ان نسبة الثلث الى وصيتهما ثم تعطي كل واحد في الرد مثل الحارج بالنسبة عربيانه في هذه المسئلة ان نسبة الثلث الى وصيتهما أم تعطي كل لان النصف والثلث خمسا وصيته ، وعلى الوجه الآخر قد حصل لهما في الاجزة النشان واصاحب النصف الخسلانه خمسا واحد منهما مماحصل له في الاجازة نصفه وقد كان لصاحب المشاع ونسبة الثلث اليهما بالنصف فلكل واحد منهما مماحصل له في الاجازة نصفه وقد كان لصاحب المشاع من المائين نصفها فله ربعها وكان له من المبد ثلثه فصار له سدسه وكان لصاحب العبد ثلثاه فصار له من المائين نصفها فله ربعها وكان له من المبد ثلثه فصار له سدسه وكان لصاحب العبد ثلثاه فصار له من المائين نصفها فله ربعها وكان له من المبد ثلثه فصار له سدسه وكان لصاحب العبد ثلثاه فصار له

وعشرين وان ردوا فللوصيين الثلث ثلاثة من تسعة يبقى ستة على المسألة وهي ستة فتصح من تسعة، وان أجازوا لصاحب النصف وحده ضربت وفق النسمة في أربعة وعثمرين تمكن اثنين وسبعين لصاحب النصف اثناع شرفي ثلاثة ستة وثلاثون وللآخر سهم في ثمانية يبقى ثمانية وعشرون للورثة وان أجازت الام لهما ورد الباقون عليهما أعطيت الام سهما في ثلاثة وللباقين خسة أسهم في ثمانية فالجميع ثلاثة واربعون يبتى تسعة وعشرون بين الوصيين على ثلاثة وان أجازت الاخت من الابوين وحدها فلها تسعة ولباقي الورثة أربعة وعشرون يبتى تسعة وتشرون طلها على ثلاثة لصاحب النصف ستة وعشرون ولصاحب الربع ثلاثة عشر.

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (فانزادت الوصايا على المال عملت فيها عملك في مسائل العول فتجعل وصاياهم كالفروض التي فرض الله تعالى للورثة)

إذا زادت على المال وان ردوا قسمت الثلث بينهم على تلك السهام فاذا وصى بنصف وثلث وربع وسدس أُخنتها من مخرجها اثنى عشر وعالت الى خسة عشر وقسمت المال بينهم كذلك إن أجبز لهم وانثلث ان رد عليهم فتصح في حال الاجازة من خسة عشر وفي الرد من خسة وأربعين هذا قول النخعي ومالك والشافعي، قال سعيد بن منصور ثنا أبو معاوية ثنا أبو عاصم الثقني قال: قال لي ابر اهيم النخعي ما تقول في رجل أوصى بنصف ما له و ثلث ما له وربع ما له ؟ قلت لا يجوز قال فانهم قد أجازوا قلت لا أدري ؟ قال امسك

(١)صوابه ثلثه وخمستسعه وللاخر تسعه وثلث خمسه الباقي

ثنثه وان كانت المسئلة بحالما وملكه غير العبد ثلاهائة فني الاجازة لصاحب المشاع مائة وخمسون وثلث العبد ولصاحب العبد ثلثاه ، وفي الرد اصاحب المشَّاع تسعا المال كله ولصاحب العبد أربعة أتساعه على الوجه الاول وعلى الوجه الثاني لصاحب العبد أربعة (١) وسدسه واللآخر عمنه و نصف سدسه ومن المال عانون وهي ربعها وسدس عشرها وانوصي لرجل بجميع ماله ولآخر بالعبد ففي الاجازة لصاحب العبد نصفه والباقي كله للآخر وفي الرد يقسم الثلث بينهما على خمسة لصاحب العبد خمسه وهو ربع العبد وسدس عشره واللاخر أربعة أخماسه فِلْه من العبد مثل ماحصل لصاحبه ومنكل مائة مثل ذلك وهو ثمانون ديناراً ولو خاف عبداً قيمته مأثة وماثتين ووصى لرجل بمائة وبالعبد كله (٢)صوابه بنصف ووصى بالعبد لآخر فني حال الاجازة يقسم العبد بينهما نصفين وينفرد صاحب الثلث بثلث (٢) الباقي وفي الرد للموصى له بالعبد ثلثه والاخر ثايَّه وثلث المائة ، وعلى الوجه الاخر اصاحب العبــد ربه وللاخر ربعه ونصف المائة يرجع كل واحد منهما إلى نصف وصيته فان لم تزد الوصيتــان على الثلث كرجل خلف خمسمائة وعبداً قيمته مائة ووصى لرجل بسدس ماله ولاخر بالعبد فلا أثر الرد ههنا، ويأخذ صاحب المشاع سدس المال وسبع العبد والاخر ستة اسباعه .وان وصي لصاحب المشاع بخمس المال فله مائة وسدس العبد والصاحب العبد خمسة أسداسه ولا أثر لارد أيضاً لان الوصيتين لم يخرج مهما من المال أكثر من ثلثه

اثمني عشمر فاخرج نصفها ستةوثلثها أربعة وربعها ثلاثة فاقشم المال على ثلاثة عشر لصاحب النصفستة ولصاحب الثلث اربعة ولصاحب الربع ثلاثة وكان أبوحنيفة يقول يأخذ أكثرهم وصية مايفضل بهعلى من دونه ثم يقسمون الباقي ان اجازواً وفي الرد لايضرب لاحد بأكثر بالثلث وان نقص بعضهم عن عن الثلث اخذ اكثر مايفضل به على من دونه ومثال ذلك رجل اوصى بثلثيماله ونصفه وثلثه فالمال ينهم على تسمة في الاجازة والثلث بينهم كذلك في الردكسئلة فيها زوج واختان لاب واختان لام وقال أبو حنيفة صاحب الثلثين يفضاها بسدس فيأخذه وهو وصاحب النصف يفضلان صاحب الثاث بسدس فيأخذانه بينهما نصفين ويقتسمون الباقي بينهم أثلاثاً وتصح من ستا وثلاثين لصاحب الثلثين سبعة عشر ولصاحب النصف أحد عشر ولصاحب الثلث ثمانية وأن ردوا قسم بينهم على ثلاثة ولو أوصى لرجل بجميع ماله ولآخر بثلثه فالمال بينهما على أربعة ان أجازوا والثاث بينهما كذلك فيحال الرد وعند أبي حنيفة ان أجازوا فلصاحب المال الثلثان ينفرد بهما ويقاسم صاحب الثلث فيحصل له خمسة أسداس ولصاحب الثلث السدس وان ردوا اقتسما الثلث نصفين فلايحصل لصاحب الثلث الا السدس في حال الاجازة والرد جميماً ولو جمل مكان الثلث سدساً لـكان لصاحب المالخمسة أسداسه في الاَجَازَة ويقاسم صاحب السدس فيأخذ نصفه ويبقى لصاحب السدس سهم من اثني عشر وفي الرد يقتمان الثاث بينهما أثلاثا فيحصل لصاحب السدس التسع سهم من تسعة وذلك أكثر عما حصل له

(مسئلة) قال (ومن أوصى لقرابته فهو للذكر والانثى بالسوية ولا يجاوز بها أربعة آباء لان النبي ﷺ لم بجاوز بني هاشم بسهم ذي القربي)

في حال الاجازة وهذا دليل على فساد هذا القول لزيادة سهم الموصىله في الرد على حال الاجازة ومتى كان الوصي حق في حال الرد لا ينبني أن يتمكن الوارث من تغييره ولا تنقيصه ولا اخذه منسه ولا صرفه الى غيره مع ان ما ذهب اليه الجمهور نظيره مسائل العول في الفرائض والديون وما ذكره لا نظير له مع ان فرض الله تعالى الموارث آكد من فرض الموصي ووصيته ثم ان صاحب الفضل المفروض لا ينفر د بفضله فكذا في الوصايا

﴿ مسائلة ﴾ (وأن وصى لرجا، بجميع ماله ولا خر بنصفه وخلف ابنين فالمال بينهما على ثلاثة أن أجيز لهما والثلث على ثلاثة أن رد عليهما)

أَعَاكَانَ كَذَلِكَ لَانِكَ إِذَا بِسَطَتَ المَالُمنَ جِنْسَ الكَسَرَ كَانَ نَصَفَيْنَ فَاذَا ضَمَتَ اليَهِمَا النَّصَفُ الآخر صارت ثلاثة فيقسم المال على ثلاثة ويصير النصف ثلثا كمسئلة فيها زوج وأم وثلاث أخوات متفرقات وان ردوا فالثلث بينهما على ثلاثة

(مسئلة) (فان أجازوا لصاحب النصف وحده فلصاحب المال التسمان ولصاحب النصف النصف في أحد الوجهين)

لانه موصي له به وإنما ، نعه أخذه في حال الاجازة لهما مزاحمة صاحبه فاذا زالت مزاحمته أخذ جميع وصيته (والثاني) ليس له إلا الثك الذي كان له في حال الاجازة لهما لان مازاد على ذلك إنما كان حقا لصاحب المال أخذه الورثة منه بالرد فيأخذه الابنان، وان أجازا لصاحب المكل وحده فله ثمانية أتساع

على الوجه الاول والتسم للآخر وعلى الوجه الثاني ليس إلا الثلثان اللذان كانا له في حال الاجازة لهما ويبقى التسعان للورثة

(مسئلة) (فان اجاز احدالا بنين لهما دون الآخر فسهمه بينهما على ثلاثة ولاشيء السجيز وللابن الاخر الثلث والثلثان ببن الوصيين على ثلاثة فان اجاز احدهما لصاحب المال وحدم فللآخر التسع وللابن الاخر الثلث والباقي لصاحب المال في احد الوجهين)

وفي الآخر له أربعة أتساع والتسع الباقي للمجيز وان اجاز لصاحب النصف وحده دفع اليسه نصف مايتم به النصف وهو تسع ونصف سدس في أحد الوجهين وهو المث ما في يده وربعه وفي الآخر يدنع التسع وهو المث ما في يده فيصيرله السعان والصاحب المال السعان والمجيز السعان والنائث للذي لم يجزء والصح من السعة وعلى الوجه الاول الصح من سنة واللائين الذي لم يجزء والمحيز الناعشر والصاحب المال عمانية وذلك لان مسألة الرد من السعة والصاحب المال عمانية وذلك لان مسألة الرد من السعة والصاحب المال عمانية وذلك لان مسألة الرد من السعة والصاحب المال عمانية وذلك لان مسألة الرد من السعة والصاحب النصف منها سهم فلو أجاز له الابنان كان له عمام النصف اللائة ونصف فاذا أجاز له الوبع فقصر بخرج الربع في السعة تكن سنة واثلاثين

(فصل) في الجمع بين الوصية بالانصبا. والاجزاء ،اذا خلف ابنين ووصى لرجل بناث ما اه ولآخر عبل نصيب ابن ففيها وجهان (عدهما) اصاحب النصيب ثلث المال في حال الاجازة كا لولم يكن معه

(فصل) فان وصى لافرب أقاربه أو أقرب الناس اليه أو أقربهم به رحمًا لم يدفع الى الابعدمم وجود الاقرب فيقدم الاب على كل من أدلى به من الاجداد والاخوة والاعمام والابن تمقدم عليهم وعلى كل من أدلى به ويسترى الاب والابن لان كل واحد منهما يدلي بنفسه من غير واسطة ويحتمل أن يقدم الابن لانه بسقط تعصيب الاب والاول أولى لان اسقاط تعصيبه لا عنم مساواته في القرب ولا كونه أقرب منه بدابل أن ابن الابن يسقط تعصيبه مم بعده ويقدم الابن على الجد والاب على أبن الابن ، وقال أصحاب الشاذي رضى الله عنه يقدم ابن الابن على الاب في أحد الوجبين لانه يسقط تعصيبه ولنا أن الاب يدلي بنفسه ويلي ابنه من غير حاجز ولا يسقط معراته بجال بمحلاف ابن الابن . والاب والام سواء وكذاك الابن والبأت والجد أبو الاب وأبو الام وأم الاب وأم الأم كلهمسواء تم من بعد الاولاد أولاد المنين و إن سفلوا الاقرب فالاقرب الذكور والاناثوفي أولاد البنات وجهان بناء على دخولهم في الوقف ثم من بعد الولد الاجداد الاقرب، نهم فالاقرب لانهم العمود الذي ثم الاخوة والاخوات لاتهم ولد الاب أو من ولد الام ثم ولدهم وإن سفلوا ولا شي. لولد لاخوات اذا قلنا لايدخل ولد البنات واذا تساوت درجتهم فأولاهم ولدالا ومن ويسوى بين ولد الاب وولد الام لانهما على درجة واحدة وكذلك ولداهما والاخ الأب أولى من ابن الاخ من الابوين كافي الميراث ثم بعدهم الاعمام ثم بنوهم وإن سفلوا ويستوي العم من الاب والعم من الام وكذلك ابناؤهما وعلى

وصى آخر وهذا قول يحيى بن آدم وعند الرد يقسم الثلث بين الرصيبن نصفين لانه وصى لمهايثاتي ماله وقد رجعت وصيتها بالرد الى نصفها وتصح من سنة (والوجه الذاني) يحصل لصاحب الصيب مثل مايحصل اللابن وهو ثلث الباقي وذلك التسعان عند الاجازة لازللموصى له بالثاث ثلث المال وببغى سهمان بين الموصى له بالنصيب وبين الأبنين على ثلاثة لاتصح تضربها في ثلاثة تكن تسعة لصاحب الثاث ثلاثة ويبقى ستة اكل ان سهمان والمموصى له بالنصيب سمان وهي التسعان وفي الرد يقسم الثلث بينهما على الخمسة التي كانت لهما في حال الاجازة اصاحب الثاث ثلاث أو اصاحب النصيب سعان: ﴿مسئلة﴾ (وأن كان الجزء الموصى به النصف خرج فيها وجه ثالث)

وهو أن يكون لصاحب النصيب في حال الاجازة ثلث الثلثين وفي الرد يقسم الثلث بينها على ثلاثة عشر سهما اصاحب النصف تسعة واصاحب النصيب أربعة وانما كان كذلك لان الورثة لايلزمهم اجازة أكثر من ثلث المال فاذا جازوا أكثر من ذلك حسب من نصيبهم لانهم تبرعوا به ويبقى نصيب الموصى له بالنصيب على حاله كانه لم يخرج من المال إلا الثلث فيرقى الثنان بينه وبين الابنين على ثلاثة لان له مثل نصيب ابن فتجمل المسألة من عمانية عشر لانها أقل عدد له نصف واثاثه ثلث اصاحب النصف تسعة لانه مجاز له ويعطى الموصى له بالنصيب ثلث النائين أربعة صار الجيم ثلاثةعشر يبقى

هذا الترتبب ذكره القاضي وهذا مذهب الشانبي رضي الله عنه الا أنه يري دخول ولدالبنات والاخوات والاخوال والحالات وهذا القول آنما يخرج في مذهب أحمد على الرواية الناانة التي نجعل القرابة فيها كل من يقع عليهم اسم القرابة فأما على الرواية التي اختسارها الخرقي وأن القرابة اسم لمن كان من أولاد الآباء فلا يدخل فيه الام ولا أقاربها لأن من لم يكن من القرابة لم يكن أقرب القرابة فعلى هـذا تثنـادل الوصية من كان أقرب من أولاد الموصى وأولاد أبائه إلى أربعـة آباء ولا يعدوهم ذلك ، وإن وصى لجماعة من أقرب الناس اليه أعطى لثلاثة من أقرب الناس اليه ، وإن وجد أكثر من ثلاثًا في درجة واحدة كالاخوة فالوصية لجميعهم لان بعضهم ليس بأولى من بعض والاسم يشملهم، وإن لم يوجد ثلاثة في درجة واحدة كلت من الثانية، وإن كانت في الدرجة الثانية جماعة سوى بينهم لما ذكرنا في الدرجة الاولى وإن لم يكل من انتانية فمن الثالثة فاذا وجــد ابن وأخ وعم فالوصية بينهم أثلاثًا ، وكذلك إن كان ابن وأخوان وإن كان ابن وثلاثة أخوة دخسل جميمهم في الوصية وينبغي أن يكرن للان ثلث الوصية ولهم الثاها فان كان الابن وارثا سقط حقه من الوصية إن لم مجزله والباقي الاخوة ، و إز وصي لعصبته فهو لمن يرثه بالتعصيب في الجملة سواء كانوا بمن يرث في الحال أو لم يكن و يسوى بين قريبهم و بعيدهم لشمول اللفظ لهم ولاخلاف في أنهم لا يكونون من جهة الام بحال .

خمسة للابنين لا تصح عليهما فتضرب عددها في تمانية عشر تسكن ستة وثلاثين للموصى لهما ستة وعشرون لصاحب النصف ثمانية عشر وللآخر ثمانية يبقى عشرة للابنين بينهما نصفين وأن ردوا قسم النلث بينهما على ألائة عشر فتصح من تسعة وثلاثين ثلاثة عشر الوصيين واللابنين ستةوعشرون (فصل) فان كان الجزء المرصى به الثانين فعلى الوجه الاول الموصى له بالنصيب الثلث في حال الاجازة وتصح من ثلاثة وفي الرد يقسم الثلث بينهما على ثلاثة وتصح من تسعة وعلى الوجه الثاني

للموصى له بالنَّصيب التسم واللُّ خر النَّايَانَ في حال الاجازة وتصح من تسعة أيضًا وفي الرد يقسم الثملث بينهما على سبعة وتصع من أحد وعشرين ، وفي الوجه الثالث لصاحب النصيب ثلث الثلثين وللآخر الثاثمان وأصلها من تسعة وتصح من ثمانية عشر في الاجازة لصاحب الثلايين اثناعشر وللآخر أربعة يبقى سهمان للابنين وفي الرد يقسم الثاث بينهما على ستة عشر وتصح من تمانية وأربعين

(فصل) فان كان الموصى به جميع المال فعلى الوجه الاول يقسم المالَ بينهما على أربعة في حال الاجازة اصاحب المال ثلاثة ولصاحب النصيب صهم كالو وصى بماله كله وبثلثه ، وفي الرد يقسم البملث بينها على أربعة ، وعلى الوجه الثاني لا يحصل اصاحب النصيب شي. لأنه أنما يحصل له مثل ابن والابن لا يحصل له شي. وهذا بما يوهن هذا الوجه لانه لا يطرد ويكون الكل لصاحب المال في حال الاجازة وفي الرد يأخذ صاحب المال الثلث ويبقى آلثاثان بين صاحب النصيب وبين الابنين على ثلاثة وتصح من تسمة ، وعلى ألوجه الثالث اصاحب النصيب ثلث الثلاثين أثنان من تسمة ولصاحب المال

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإن قال لا مل ببني أعطي من قبل أبيه وأمه)

يعني تعطى أمه يأفاربها الاخوالوالخالات وآبا. أمه وأولادهم وكل من يعرف بقرابته والمنصوص من أحد فيما وقفنا عليه النسوية بن هذا المنظ ولفظ القرابة قانه قال في رواية عبد الله اذالوصى شث ما لا لا هل بيته هو بمثابة قوله لفرابتي وحكاء ابن المنذر عن أجر، وقال أحمد قال النبي عليها لا تحل الصدقة لي ولا هل بيتي ٩ فجهل سهم ذي الفربي لهم عوضا عن الصدقة التي حرمت عليهم فكان ذو والقربي الذين سيام الله تعالى هم أهل بيته الذين حرمت عليهم الصدقة . وذكر حديث زيد بن أرقم أن الذي عليهم الصدقة : آل علي وآل عقبل وآل جعفر وآل العباس ، وقال القاض : قال ثعلب أهل البيت عند عليهم الصدقة : آل علي وآل عقبل وآل جعفر وآل العباس ، وقال القاض : قال ثعلب أهل البيت عند العرب آباء الرجل وأولادهم كالاجداد والأعمام وأولادهم ويستوي فيه الذكور والاناث . وذكر القاضي أن أرلاد الرجل لا يدخلون في اسم الفرابة ولا أهل بيته وليس هذا بشيء فان ولدالذي ويستول من أهل بيته وأفار به الذين حرموا الصدقة وأعطوا من سهم ذي القربي وهم من أقرب أفار به فكيف من أهل بيته وأفار به الذين حرموا الصدقة وأعطوا من سهم ذي القربي وهم من أقرب أفار به فكيف لا يكونون من أقار به وقد قال النبي وتليقية لفاطمة وولد بهاوز وجهاه الهم هؤلاء أهل بيتي قاذهب بهنهم الرجس وطهره تعليم آل وقد والمهرة على والدب في وقد فلاء أهل بيته ولده في خلاف علمته هم والمهرة على والدب في والمهرة والمناب في والمه ولده في خلاف علمته هم الموالد في المهرة والده في والمهرة والده في خلاف علمته المناب والمه والمهرة والده في خلاف علمته والمهرة والمهرة والده في خلاف علمته والمهرة والمهرة والده في خلاف علمته والمهرة والمهرة والمهرة والمهرة والمهرة والمهرة والمه والمهرة والمهرة والمه والمهرة والمهر

تسعة فنصح من أحد عشر في حال الاجازة وفي الرد من ثلاثة وثلاثين اصاحب المال تسعة واصاحب النصيب اثمان ولحكل ابن أحد عشر

(مسئلة ﴾ (اذا وصى لرجل عنل نصيب أحد ابنيه ولآخر بثلث باقي المال فعلى الوجه الاول الصاحب النصيب ثاث المال و للآخر ثلث باقي المال تسمان والباقي للإنبن وتصح من تسعة)

وعلى الوجه الثاني يدخلها الدور لكونه انما محصل لصاحب النصيب مثل مايحصل للابن وهو لا يعلم ثلث الباقي حتى يه لم نصيب الابن ولا يعلم نصيب الابن حتى يعلم ثلث الباقي فيخرجه ويقسم الباقي على الابنين وصاحب النصيب والتفريع على هسذا الوجه ولعملها طرق (أحدها) أن تجيل المال ثلاثة أسهم ونصيبا وانما جعلته ثلاثة أسهم ليكون الباقي عد النصيب ثلث فيدفع النصيب الى الموصى له به وإلى الآخر ثلث الباقي سها يبقى هان لكل ابنسهم وذات هو النصيب فصحت من أربعة (والطربق الثاني) طربق الجبر فتأخذ مالا وتاقي منه نصيباديبقي مال إلا نصيبا ندفع إلى الوصي الآخر ثلثه وهو ثلث مال الاثلث نصيب يبقى ثلثا مال إلا ثاني نصيب يعدل نصيبين اجبر ثلثي الملل بثاني نصيب ورد على النصيبين مثل ذلك يبقى ثلثا مال تعدل نصيبين و ثلثين ابسط السكل الثلاثا من جنس الكسر واقلب وحول قاجعل النصيب اثنين والمال ثمانية وبرجع بالاختصار إلى أدبعة الثلاثا من جنس الكسر واقلب وحول قاجعل النصيب اثنين سهمان وهو مال ذهب ثاثه فرد عليه مثل (والطربق الثالث) الطربق المنكوس وهي أن تقول للابنين سهمان وهو مال ذهب ثاثه فرد عليه مثل (المعنى والشرح المكبر) ((الحزء السادس))

والخرقي عدم في القرابة بقوله لا مجاوزيها أربعة آبا. لان النبي وَلَيْكِينَّةُ لم مجاوز بني هاشم بسهم ذي القربي فجمل هاشما الأب الرابع ولا يكون وابعا إلا أن بعد النبي وَلَيْكِينَّةُ أَبا لان هاشما الماهو وابعالنبي وَلَيْكِينَّةُ أَبا لان هاشما الماهو وابعالنبي وَلَيْكِينَّةُ أَبا لان هاشما الماهو وابعالنبي وَلَيْكِينَّةُ أَبا لان هاشما أَلَّهُ وَمَن آل وسول الله وَلَمْ مِن آل وسول الله وَلَمْ عَلَى الله وَلَمْ مَن آل والاصل وَلَمْ عَلَى الله وَلَمْ عَلَى وَلَمْ الله وَلَمْ عَلَى وَلَمْ الله وَلَمْ عَلَى الله وَلَمْ عَلَى الله وَلَمْ الله وَلَمْ الله وَلَمْ الله وَلَمْ الله الله وَلَمْ عَلَى الله وَلَمْ عَلَى الله وَلَمْ اللهُ وَلَمْ الله الله وَلَمْ الله وَلْمُ الله وَلَمْ الله وَلَ

وان وصى لعبرته فقد توقف أحمد في ذلك وهو في عرف الناس عشيرته الأدنون وولده الذكور والاناث وإن سفلوا فتصرف الوصية البهم وبذلك فسره ابن قتيبة ، قال : ويدل على ذلك قول أبي بكر رضي الله عنه نحن عبرة النبي عَلَيْتِيْنَ وبيضته التي تفقت عنه ، وقال ثعلب وابن الاعرابي : العبرة الاولاد وأولاد الاولاد ولم يدخلا في ذلك العشيرة، والاول أصح وأشهر في عرف الناس مع انه قد دل على محته قول أبي بكر رضي الله عنه في محفل من أصحاب النبي عَلَيْتِيْنَ فلم ينكره أحد وهم أهل السان فلا يعول على ما خالفه

وان وصى القومه أو لنسبائه فقال أبو بكر هذا بمثابة أهل بيته ، وقال القاضي إذا قال لرحمي أو لا رحامى أو لا نسابي أولمناسبي صرف الى قرابته من قبل أبيه وأمه ويتعدى ولدالاب الحامس، فعلى هذا يصرف الى كل من برث بفرض أو تعصيب أو بالرحم في حال من الاحوال وقول أبي بكر في

نصفه سهما يصر الاانة ثم زد عليه مثل نصيب ابن تصر أربعة وان شئت ضربت المائة مخرجالثاث في ثلاثة وهي عدد البنين مع الوصي تكن تسعة انقص منها واحداً يبقى عمانية ومنها تصح وتسمى طويق الباب وتعمل بها مابرد عليك من هذه المسائل

(مسئلة) (وان كانت وصية الثاني بلث ما يبقى من النصف فعلى الوجه الاول تصح من بمانية عشر لصاحب النصيب الثاث منة واللآخر الله ما يبقى من النصف سهم يبقى أحد عشر للابنين) وتصح من سنة وثلاثين لصاحب النصيب اننا عشر وللآخر سهمان ولكل ابن أحد عشر سهما في حال الاجازة وفي الرد، وتصح من أحد وعشرين الاول سنة أسهم واللآخر سهم ولكل ابن سبعة وعلى الوجه الثاني بجعل المال سنة أسهم ونصيبين يدفع النصيب الى الموصى له به والى الاخر الله بالي الموصى له بالي الموصى له بالنال سنة عشر الموصى له بالنصيب خمسة والمال سنة عشر الموصى له بالن بالى النصيب خمسة عشر الموصى له بالنصيب خمسة والمال سنة عشر الموصى له بالنصيب خمسة والمحل ابن خمسة وبالجبر تأخذ مالا والمني منه نصيبا يبقى مال الا نصيبا المني نصيب وزد على النال المنال يبقى خمسة أسداس مال الا المن المسين اجبرها بشي نصيب وزد على النصيب واجزاء النصيب المال يصر النصيب خمسة والمال منة عشر وان شات

المناسبين أولى من قول القاضي لان ذلك في العرف يطلق على من كان من العشيرة التي ينتسبان اليها واذا كان كل واحد منهما ينتسب الى قبيلة غير قبيلة صاحبه فليس مناسب له

(فصل) فان وصى لمواليه وله موال منفوق وهم معتقوه فالوصية لهم لان الاسم يتناولهم وقد تعينوا بوجودهم دون غيرهم وان لم يكن له إلا موال من أسفل فهولهم كذلك، وان اجتمعوا فالوصية لهم عيما يستوون فيها لان الاسم يشمل جميعهم ، وقال أصحاب الرأي الوصية باطلة لانها لغير معين ، وقال أبوثور يقرع بينهما لان أحدها ليس بأولى من الآخر ، وقال ابن القاسم هي للمولى من أسفل ولاصحاب الشافي أربعة أوجه كقولنا وقول اصحاب الرأي (والثالث هي للموالي من فوق لانهم أقوى بدليل انهم عصبة وبرثونه مخلاف عتقائه (والرابع) يقف الاس حتى يصطلحوا

ولنا أن الاسم يتناول الجميع حقيقة وعرفاً فدخلوا في الوصية كما لو وصى لاخوته ، وقولهم غير معين غير صحيح فان من التعميم يحصل التعمين واذلك لو حلف لاكلمت موالي حنث بكلام أيهم كاز، وقولهم أن المولى من فوق أقوى قلنا مع شمول الاسم لهم يدخل فيه الاقوى والاضعف كاخوته ولا شيء لابن العم ولا الناصر ولا اغير من ذكر نالان الاسمان لم يتناولهم حقيقة لم يتناولهم عرفا والاسماء العرفية تقدم على الحقيقية ولا يستحق مولى ابنه مع وجود مواليه، وقال زفر يستحق ولا يصح لان مولى ابنه لهمولى فقال الشريف أبوجعفر

أخذت نصف مال القيت منه نصيبا يبقى نصف مال الا نصيبا القائشة يبقى المثامال الا اللهي نصيب ضمه الى نصف المال يصر خمسة أداس إلا اللهي نصيب تعدل نصيبين اجبر وقابل يصر خمسة أسداس مال تعدل نصيبين والنهين ابسط الكل أسداسا من جنس الكسرواقلب يكن المال سنة عشر والنصيب خمسة كما سبق

(فصل) إذا خلف ثلاثة بنين ووصى لرجل بمثل نصيب أحدهم ولآخر بنصف باقي المال ففيها ثلاثة أوجه (أحدها) أن يعطى صاحب النصيب مثل نصيب الوارث إذا لم بكن ثم وصية أخرى والثاني) أن يعطى مثل نصيب ابن بعد أخذ صاحب النصف وصيته وعلى هذا الوجه يدخلها الدور والتفريع عليه ولعملها طرق:

(أحدها) أن تأخذ مخرج النصف فتسقط منه سهما يبقى سهم فهو النصيب ثم تزيد على عدد البنين واحداً بصر اربعة فنضربها في المخرج تسكن ثمانية تنقصها سهما يبقى سبعة فهي المال اللموصى له بالنصيب سهم وللآخر نصف الباقي وهو ثلاثة ولكل ابنسهم.

﴿ طريق آخر ﴾ أن تزيد سهام البنين نصف سهم وتضربها في الخرج تكن سبعة

﴿ طریق ثاات ﴾ یسمی المنکوس أن تأخذ سهام البنین وهی ثلاثه فتقول هذا بقیة مال ذهب نصفه فاذا أردت تكیله زدت علیه مثله ثم زد علیه مثل نصفه فاذا أردت تكیله زدت علیه مثله ثم زد علیه مثل

يكون لموالي أبيه وقال أبويوسف ومحد لاشي، له لانه ليس عولى له واحتج الشريف بأن الاسم تنادل موالي أبيه مجازاً فاذا تعذرت الحقيقة وجب صرف الاسم الى مجازه والعمل به تصحيح الكلام المكاف عند إمكان تصحيحه ولان الظاهر ارادته الحجاز الكونه محلاصحيحاو إرادة الصحيح أغاب من ارادة الفاسدة فان اله موالي وموالي أب حين الوصية ثم انقرض مواليه قبل الموت ابيكن لموالي الابشي، على مقتضى ما ذكر ناه لان الوصية كانت لفسيرهم فلا تمود البهم إلا بعقد ولم بوجد . ولا يشبه هذا قوله أوصيت لاقرب الناس الي وله ابن وابن ابن فمات الابن حيث يستحق ابن الابن وان كان لا يستحق مع حياة الابن شيئالان الوصية ههذا لمرصر ف بصفة وجدت في ابن الابن كوجودها في الابن حقيقة وفي المولى يقم الاسم على مولى نفسه حقيقة وعلى مولى أبيه مجازاً فع وجودهم جميعا لا محمل المنظ إلا على الحقيقة وهذه الصفة ترجد في مولى أبيه ، قال الشريف و دخل في الوصية الموالي مديره وأم ولده لان الموسية الموالي مديره وأم ولده لان الموسية الموالي مديره وأم ولده لان الوصية الموالي مديره وأم وله المقيقة

(فصل) وإن وصى لجيرانه فهم أهل أربعين دارا من كل جانب نصعليه أحمد وبه قال الاوزاعي والشانعي وقال أبو حنيفة الجار الملاصق لان النبي ويتناتي قال « الجار أحق بصقبه » يعني الشفعة وانما تثبت الملاصق ولان الجار مشتق من الحجاورة ، وقال قتادة: الجار الدار والداران

وروي عن على رضي الله عنه في قول الذي ﷺ « لاصلاة لجار المسجد إلا في المسجد » قال من سمع النداء ، وقال سعيد بن عرو بن جعدة من سمع الاقامة ، وقال أبو يوسف الجيران أهل الحلة

[﴿] طريق رابع﴾ وهو أن تجعل المال سهمين و نصيبا و ندفع النصيب الى صاحبه والى الآخر سهما يبقى سهم البنين يعدل ثلاثة أنصباء فالمال كله سبعة، وبالجبر تأخذ مالا وتلقي منه نصيبا يبقى مال الانصيبا وتدفع نصف الباقي الى الوصي الآخر يبقى نصف مال الانصف نصيب تعدل ثلاثة أنصبا. فاجبره بنصف نصيب وزده على الثلاثة يبقى نصف كابل بعدل ثلاثة و نصفاً فالمال كله سبعة

⁽فصل) فاق كانت الوصية الثانية بنصف مايبقى من الثلث أخدت مخرج النصف والثاث من سنة نقصت منها واجداً يبقى خمسة فهي النصيب ثم تزيد واحداً على سهام البنين وتضربها في الحرج تكن أربعة وعشرين تنقصها ثلاثة ببتى أحد وعثرون فهو المال تدفع المي صاحب النصيب خمسة يبقى من الثلث سهمان تدفع منها سهما إلى الوصي الآخر يبقى خمسة عشر لكل ان خمسة. وبالطريق الثاني تزيد على سهام البنين نصفا وتضربها في المخرج يكن أحداً وعشرين. وبالثالث تعمل كا عملت في الأولى فاذا بلغت سبعة ضربتها في ثلاثة من أجل الوصية الثانية بنصف الثان وبالرابع تجعل الثاث سهمين ونصيبا تدفع ونصيبا تدفع النصيب الى الموصى له به والى الآخر سها ببقى من المال خمسة أسهم و نصيبان تدفع النصيبين إلى اثنين بقى خمسة لائالث فهي النصيب فاذا بسطنها كانت احدى وعشرين وبالجبر تأخذ مالا تلقي من ثلثه نصديبا وتدفع الى الاخ نصف باقي الثلث يبقى من المال خمسة أسداسه الانصف مالا تلقي من ثلثه نصديبا وتدفع الى الاخ نصف باقي الثلث يبقى من المال خمسة أسداسه الانصف

في مسجدين صغيرين متقاربين فالجيع جيران وإن كانا عظيمين فكل أهدل مسجد جيران ، وأما الامصار التي فيها القبائل فالجوار على الانخاذ

ولنا ماروى أبو هريرة أن النبي وَلَيْكَانِهُ وَالْ الجار اربعون داراً هكذا وهكذا وهكذا وهكذا وهكذا وهكذا وهكذا وهذا نص لا يجوز العدول عنه إن صح وإن لم يثبت الخبر فالجار هو المقارب ويرجم في ذلك الى العرف (فصل) وإن وصى لأهل دربه أو سكنه فهم أهل الحلة الذين طريقهم في دربه

(فصل) وإن وصى لأصناف الزكاة المذكورين في الفرآن فهم الله بن يستحقرن من الزكاة وينبغي أن يجمل لكل صنف عن الوصية كما لو وصى لئمان قبائل . وا فرق بين هذا وبين الزكاة حيث بجرز الاقتصار على صنف واحد أن آية الزكاة أريد بها بيان من يجوز الدفع اليه والوصية أديد بها بيان من يجب الدفع اليه ويجوز الاقتصار من كل صنف على واحد لأنه لا يمكن استيما بهم . وحكي هدذا عن أصحاب الرأي وعن محمد بن الحسن أنه قال : لا يجوز الدفع إلى أقل من اثنين

وحكى أبو الخطاب رواية ثانية عن أجد أنه لأبجوز الدفع إلى أقل من ثلاثة من كل صنف وهو مذهب الشاني. وأصل هذا الاختلاف في الزكاة وقد ذكر ناه، ولا يجوز الصرف إلا إلى المستحق من أهل بلده، وإن وصى الفقراء وحدهم دخل فيه المساكين، وإن أوصى المساكين دخل فيه الفقراء

نصيب اجبره بنصف نصيب وزده على سهام البنين تصر الله و نصفا تعدل خمسة أسداس اقلب وحول يكن النصيب خمسة وكل سهم ستة والمال أحداً وعشرين

(فصل) فان أوصى لثالث بربع المال فخذ المخارج وهمي اثنان وثلاة واربعة واضرب بعضها في بعض تكن اربعة وعشر بن وزد على عدد البنين واحداً واضربها في أدبعة وعشر بن تكن ستة وتسعين انقص منها ضرب نصف سهم في أربعة وعشرون وذلك اثنا عشر يبقى أربعة وعانون وهي المال ثم انظر الاربعة والعشر بن فانقص منها سدسها لاجل الوصية الثانية وربعها لاجل الوصية الثالثة يبقى أربعة عشر وهي النصيب فادفعها الى المرصى له بالنصيب ثم ادفع الى الثاني نصف ما يبتى من الثاث وهو سبعة والى الثانات ربح المال أحداً وعشر بن بيتى اثنان وأربعون اكل ابن أربعة عشر و وبالطريق الثاني تزبد على عدد البين نصف سهم وتضرب ثلاثة ونصفا في أربعة وعشر بن تكن أربعة وتمانين وبالطريق الثالث تعمل في هذه كا عرات في التي قبلها فاذا بلغت أحداً وعشر بن ضربتها في أربعة من أجل الربع تكن أربعة و عانين وبطريق النصيب تفرض المال سنة أسهم وثلاثة أنصباء تدفع نصيبا المل سنة أسهم وثلاثة أدباع نصيب يبتى من أجل المن نصيب وربع وثلاثة أرباع نصيب يبتى من أطلل نصيب وربع وثلاثة أرباع ونصفا وربعا عالما يبتى ثلاثة أنصباء فأسط الثلاثة الانصباء تكن ستة فصاد المال انتا عشر ومنها تصح لصاحب النصيب المان والآخر نصف باقي انثاث سهم ولصاحب الربع مهمان والآخر نصف باقي انثاث سهم ولصاحب النصيب المال اثنا عشر ومنها تصح لصاحب النصيب بهمان والآخر نصف باقي انثاث سهم ولصاحب النصيب المال اثنا عشر ومنها تصح لحاحب النصيب سهمان والآخر نصف باقي انثاث سهم ولصاحب الربع الربع أسهم واصاحب النصيب والمار النصيب النصيب

لانهم صنف وأحد فيما عدا الزكاه إلا أن يذكر الصنفين جيعا فيدل على ذلك أنه أراد المفايرة بينهما ، ويستحب تعميم من أمكن منهم والدفع اليهم على قدر الحاجة والبداية بأقارب الموصي على ماذكر نافي باب الزكاة

(فصل او إن أوصى بشي لزيد والمساكين فازيد نصف الوصية وبهذا قال أبوحنيفة ومحمد ، وعن محمد لزيد ثانه والمساكين ثلثاه لان أقل الجمع اثبان ، وقال الشافعي يكون كأحدهم إن عمهم أعطاه كواحد منهم ، وإن قسم على ثلاثة منهم جعله كأحدهم، وحكى أصحابه وجهين آخرين أحدهما كمذهبنا والثاني له ربع الوصية لان أقل الجمع ثلاثة فاذا انضم اليهم صاروا أربعة

ولنا أنه جمل الوصة لجهتين فوجب أن يقسم بينها كما لوقال لزبد وعمرو ، ولأ نهلو وصى لقريش ويمم لم يشرك بينهم على قدر عددهم ولا على قدر من يعطى منهم بل يقسم بينهم نصفين كذلك ههنا وإن كان زيد مسكينا لم يدنع اليه من سهم المساكين شيء وبه قال الحسن واسحاق لان عطفهم عليه يدل على المفارة بينهما إذ الظاهر المفارة بين المعطوف والمعطوف عليه ولان تجوز ذلك بغضي إلى تجويز دفع الجيم اليه وافظه يقتضي خلافذلك، فأما انكانت الوصية لقوم يمكن استيعامهم وحصرهم مثل أن يقول هذا لزيد واخوته فيحتمل أنه يكون كأحدهم لا به شرك بينه و بينهم على وجه لا يجوز الاخلال بعضهم فتساووا فيه كما لو قال هذا لركم و يحتمل أن يكون كالتي قبلها

(فصل)وإن قال اشتروا بنائي رقابا فاعتقوم لم بجز صرفه إلى آلمكانيين لا نهومى بالشراء لا بالدفع اليهم فان انسم الثلث للائة لم بجز أن يشترى أقل منها لا نها أقل الجمول قدرت على أن تشترى أكثر من ثلاثة بشمن ثلاثة غالية كان أولى وأفضل لا زالنبي وليكي التي قال «من أعتق امرأ مسلما أعتق الله بكل عضو منه عضو أمنه من النار » ولانه يفرج عن نفس زائدة فكان أفضل من عدم ذلك ، وإن أمكن شراء ثلاثة رخيصة وحصة من الرابعة بنمن ثلاثة غالية فالثلاثة أولى لان النبي ميكي التي المناس فضل الرقاب قال « اغلاها

ثلاثة يبقى سنة للبنين أكل ابن سهمان وهذا أخصر وأحسن. وبالجبر تأخذ مالا تدفع منه نصيبا يبقى مال الا نصيبا تدفع نصف باقي ثانه وهو سدس الا نصف نصيب يبقى من المال خمسة أسداس الا نصف نصيب تعدل ثلاثة أنصاء الا نصف نصيب تدفع منها ربع المال يبقى ثات المال وربعه الا نصف نصيب تعدل ثلاثة أنصباء أجبر وقابل واقلب وحول يكن النصيب سبعة والمال أثنين وأربعين فتضربها في اثنين ايزول الكسر تصر أربعة وعانين .

(فصل) فانكانت الوصية الثالثة بربع ما بقي من المال بعد الوصيتين الاوليين فاعملها بطريق النصيب كما ذكرنا يبقى معك ثلاثة أسهم وثلاثة أرباع سهم تعدل نصيباً ونصفا ابسطها ارباعا تمكن السهام خمسة عشر والانصباء ستة توافقها وتردهما الى وفقها تصر خمسة اسهم تعدل نصيبين اقلب واجعل النصيب خمسة والسهم اثنين وابسط ما معك يصر سبعة وعشرين فادفع خمسة الى صاحب النصيب والى الآخر

منا وأفسها عند أهلها » والقصد من العتق تكيل الاحكام من الولاية والجمعة والحج والجهاد وسائر الاحكام التي تختلف بالرق والحرية ولا محصل ذلك إلا باعتاق جيعه عوهذا النفضيل والله أعلم من النبي وتشيئة للغالبة أعا يكون مع التساوي في المصلحة فأما أن ترجح بعضهم بدين وعفة وصلاح ومصلحة له في العتق بأن يكون مضروراً بالرق فله صلاح في العتق وغيره له مصلحة في الرق ولا مصلحة له في العتق وربما تضرر به من فوات نفقته و كفالنه ومصالحه وعجزه بعد العتق عن الكسب وخروجه عن الصيانة والحفظ فان اعتاق من كثرت المصلحة في اعتاقه أفضل وأولى وأن فات قيمته ولا يسوغ اعتاق من في اعتاقه مفسدة لان مقصود الموصي تحصيل الثواب والاجر ولا أجر في اعتاق هذا ، ولا يجوز أن يعتق الا رقبة مسلمة لان الله تعالى لما قال (فتحرير رقبة) لم يتناول الا المسلمة ومطلق كلام الا دي محول على مطابق كلام الله تعالى ، ولا بجوز اعتد اق معيبة عيبا عنه الاجزاء في الكفارة الما ذكرنا والله أعلم

(فصل) ونقل المروذي عن أحمد فيمن أوصى بثلثه في أبواب البر بجزأ ثلاثة أجرا، جزأ في الجهاد وجزأ يتصدق به في قرابته وجزأ في الحج ، وقال في رواية أبي داود الهزو يبدأ به وحكي عنه أنه جعل جزأ في فدا الاسرى، وهذا والله أعلم ليس على سيل اللزوم والتحديد بل يجوز صرفه في جهات البركلها لان اللفظ المعموم فيجب حمله على عومه ولا يجوز تخصيص العموم بفير دليل وربما كان غير هذه الجهات أحوج من بعضها وأحق وقد تدعو الحاجة إلى تكفين ميت وإصلاح طريق وفك أسير وإعتاق رقبة وقضاء دبن وإغانة ملهوف أكثر من دعائها إلى حجمن لا يجب عليه الحج فيكلف وجوب مالم يكن عليه واجباً وتعباكان الله قد أراحه منه من غير مصاحة تعود على أحد من خلق الله فتقديم هذا على مامصلحته ظاهرة والحاجة اليه داعية بغير دليل محكم لامعنى له

نصف باقي الثلث سهمين والى الثالث ربع الباقي خمسة ببتى خمسة عشر لـكلا بن خمسة وهذه الطريق أخصر. وان عملت بالطريق الثاني أخذت اربعة وعشرين فنقصت سدسها وربع الباقي يبقى خمسة عشر فهي النصيب ثم زدت على عدد البنين سها ونقصت نصفه وربع ما بتي منه يبقى ثلاثة أثمان زدها على سهام البنين تكن ثلاثة وثلاثة أثمان تضربها في أربعة وعشرين تكن أحداً وثمانين ومنها تصح وبالحبير يفضى الى ذلك أيضاً

ومسئلة (وان خلف الما وبنتا واختا واوصى بمثل نصيب الام وسبع ما بقي ولا خربمثل نصيب الاخت وربع ما بقي ولا خر بمثل نصيب البنت وثلث ما بقي فاعملها بالمنكوس فقل مسئلة الورثة من ستة وهي بقية مال ذهب ثلثه فزد عليه نصفه ثلاثة يكن تسعة ومثل نصيب البنت ثلاثة تكن اثنى عشر وهي بقية مال ذهب ربعه فزد عليه ثلثه أربعة صار ستة عشر ومثل نصيب الاخت اثنين تكن عما نيسة عشر وهي بقية مال ذهب سبعه فزد عليه سدسه ثلاثة يكن احدا وعشرين ومثل نصيب الامسهايكن

وإذاقال ضع التي حيث يربك الله فه صرفه في أي جهة من جهات القرب رأى وضعه فيها عملا بمقتضى وصيته وذكر القاضى أنه يجب صرفه إلى الفقراء والمساكين، والا فضل صرفه إلى فقراء أفاربه فان لم يجدفالى محارمه من الرضاع، فان لم يكن فالى جيرانه. وقال أصحاب الشساني : يجب ذلك لانه رده إلى اجتهاده فيا فيه الحظ وهذا أحظ

ولنا أنه قد يرى غير هذا اهم منه وأصلح فلا يجوز تقييده بالتحكم . ونقل أبو داود عن أحمد أنه سئل عررجل أوصى بثنه في المساكين وله أقارب محاويج لم يوص لهم بشيء ولم يرثوا فأنه يبدأ بهم فأهم أحق ، قال وسئل عن النصر أني يوصى بثلثه المفقراء من المسلمين أبعطى اخوته وهم فقرا. ? قال نهم هم أحق بعطون خمدون درهما لا يزادون على ذلك ، يعني لا يزاد كل واحد منهم على ذلك لانه القدر الذي يحصل به الغنى

﴿ مسئلة ﴾ قال (وادا وصى أن بحج منه بخمسمائية فما فضل رد في الحج)

وجاندانه إذا ومى أن يحج عنه بقدر من المال وجب صرف جميع ذلك في الحج إذا حمله الناف الانوصى المجميع في جهة قربة فوجب صرف فيها كولو ومى به في مايل الله عرايس الولي أن بصرف إلى من بحج أكثر من نفقة المثل لانه أطلق له التصرف في المعاوضة قافتضى ذلك عوض المثل كالوكيل في البيم ثم لا يخلو الما أن يكون بقدر نفقة المثل لحجة واحدة فيصرف فيها أو نافصا عنها فيحج به من حيث يبلغ في ظاهر منصوص أحمد عقافه قال في رجل أوصى أن يحج عنه ولا تبلغ النفقة فقال يحج عنه من حيث تبلغ النفقة الراكب من أهل مدينته عوهذا قول العنبري

وقال القاضي يماز به في الحج وهو قول سوار القاضي حكاه عنه العنبري ،وعن أحمد انه مخير في ذاك ، قال في رواية أبي داود في امرأة أوصت بحج لايجب عليها أرى أن يؤخذ ثان مالها فيعان به في المج أو يحج من حيث يبلغ (الحال الثماات) أن يفضل عن الحجة فيدفع في حجة ثانيه ثم في ثالثه

(فصل) فان خلفت امرأة زوجا وأما وأختاً لاب وأوصت بمثل نصيب الام وثلث ما بقي ولا خر بمثــل نصيب الزوج ونصف ما بقي فمسئلة الورثة من ثمانية وهي مال ذهب نصفه فزد عليــه مثله يكن ستة عشر ومثل نصيب الزوج ثلاثة تصر تسعة عشر وهو بقية مال ذهب ثلثه فزد عليه

اثنين وعشرين ومنها تصح تدفع الى الموصى له بمثل نصيب الام سها وسبع الباقي ثلاثة يبقى عمانية عشر تدفع الى الموصى بمثل الاخت سهمين وربع الباقي فيحصل له ستة ويبقى اثنا عشر، تدفع الى الموصى له بمثل نصيب البنت ثلاثة يبقى تسعة تدفع اليه ثنها ثلاثة يصر له ستة ويبقى ستة للورثة هذا في حال الاجازة، وفي الرد تجعل الثلث ستة عشر فتصح من عمانية وأربعين الموصى له بمثل نصيب الام أربعة والحكل واحد من الوصيين الآخرين ستة والمورثة اثنان وثلاثون لا تنقش معلى مسئلتهم و توافقها بالانصاف فتضرب وفق أحدها في الاخرى تكن ما ثة واربعين

الى أن ينفد أو يبقى مالا يباغ حجة فيحج عنه من حيث يباغ على ماذ كرنا من الحلاف فيه ولا يستنيب في الحج مع الامكان الا من بلد المحجوج عنه لا به نائب عن الميت وقائم مقامه فينوب عنه من موضع لو حج المنوب عنه لحج منه فان كان الموصى به لا يحمله الثاث لم يخل من أن يكون الحج فرضاً وتطوعا فان كان فرضا أخذ أكثر الامربن من النالث أو القدر السكافي لحج الفرض فان كان الثاث أكثر أخذ ثم يصرف منه في الفرض قدر ما يكفيه ثم يحج بالباقى تطوعا حتى ينعد كاذ كرنا من قبل ، وإن كان الثاث أقل تم قدر ما يكفي الحج من رأس المال وجهذا قال عطا وطاوس والحسن وسعيد بن المسيب الثاث أقل تم قدر ما يكفي الحج من رأس المال وجهذا قال عطا وطاوس والحسن والحسن والحسن والحسن والحسن والحسن والحسن والحسن والحسن على والتم يوحاد بن أبي سامان والثوري وابو حيمة وداود بن أبي هند .ان وصى ما بالمج فن ثانه والا فليس على ورثته شي ولم قبل قولهم إن لم يف الناث بالموصى به والا لم يزد على الناث الحج عبارة فلا تلزم الوارث كالصلاة

وانا قول النبي وَلَيْكُ ﴿ وَ كَانَ عَلَى أَيْكُ دِينَ أَيْكُ دِينَ أَيْكُ دِينَ أَيْكُ دِينَ اللهُ أَحَى أَنْ يَقْضَى ﴾ والدين من رأس المال كدين الآدمي، وأن كان واجب فكان من رأس المال كدين الآدمي، وأن كان تطوعا أخذ الثلث لاغير اذا لم يجز الورثة ويحج به على ماذ كرنا فها مضى

ر فصل) واذا أرصى بحج واجب او غيره من الواجبات كقضا. دين وزكة وإخراج كفارة لم يخل من أربعة أحوال (أحدها) أن يرصي بذلك من صاب ماله فهذا تأكيد لما وجب بالشرع ويحج عنه من بلده ، وان لم يف ماله بذلك أخذ ماله كله يدفع في الواجب كالو لم يوص (الثاني) أن يوصي بأدا. الواجب من ثاث ماله فيصح أيضا. فان لم تكن له وصية غير هذه لم تفد شيئا وبؤدي من المال كله كا لو لم يوص ، وان كان قد أوصى بتبرع لجهة أخرى قدم الواجب ، وان فضل من

نصفه صار عماية و عشرين نصفا فرد عليه مثل نصيب الاخت سهمين يكن ثلاثين و نصفاً ابسطهامن جنس الكسر تكن احدا وستين للموصى له بمثل نصيب الام أربعة بقي سبعة و خسون ادفع اليه ثائها تسعة عشر بقي عماية وثلاثون ادفع الى الموصى له بمثل نصيب الزوج ستة يبقي ائندان وثلاثون ادفع اليه نصفها ستة عشر يبقي ستة عشر للورثة، ازوج ستة واللام اربعة وللاخت ستة هذا في حال الاجازة وفي الرد تجعدل السهام الحاصلة اللاوصياء وهي خسة وأربعون ثلث المال فتكون المسئلة جميعها من خسة وثلاثين .

(مسئلة) (اذا خلف ثلاث بنين ووصى بمثل نصيب أحدهم الا ربع المال فخذ مخرج السكمر أربعة وزد عليها سها تكن خسة فهو النصيب وزد على عدد البنين واحداً واضربه في مخرج السكسر يكن ستة عشر تدفع الى الموصى له بالنصيب خسة ويستثني من ربع المال اربعة اقسام يبقى المسهم و لكل ابن خسة) (الجزء السادس) (الجزء السادس)

الثلث شي. فهو للنبرع ، وان لم يفضل شي. سقطت وان لم يف الثلث بالواجب أنم من رأس المال هكذا ذكر القاضي ، وقال ابو الخطاب يزاحم بالواجب أصحاب الوصايافيحتمل أنهأراد مثلماذكر القاضي وبحتملانه أراد أن الثلث يقسم بين الوصايا كلها الواجب والتبرع بالحصص فما حصل الواجب أتم من رأس المال فيدخله الدور وتعمل بالجبر فتقول في رجل أوصى بحجة واجبة كفايتها عشرة من ثاثه ووصى بصدقة تطوع عشرة ومات فلم مخلف إلا ثلاثين فاعزل تنمة الواجب من المال وهي شيء مجهول وخذ ثلث الباقي عشرة الا ثلث شيء واقسمه بين الوصيين لمكل واحد خمسة الاسدس شي اضم الشي الذي عزلته الى ماحصل الحجة فصارشينا وخمسة الاسدس شي ، يعدل عشرة وخذ من الشي و مدسه فاجبر به بعض الخسة يبقى خمسة أسداس شي، يعدل خمسه فالشي، اذاستة ومني أخذت ستة من ثلاثين بقى أربعة وعشرون ثلاثها عانية اصاحب الصدقا نصفها أربعة والواجب أربعة مالستة صار الجيع عشرة فان كان عليه أيضادين خمــة عزلت تتمة الحج شيئاو تتمة الدين نصف شيء بقي ثلث المال عشرة الا نصف شيء واقسمه بين الرصايانيحصل للحج أربعة الاخمسشيء اضمراليها نتمته يصر شيئارأر بعة الاخمسشيء يعدل عشرة وبعدالجبر بصيرأر بعة أخماس شيء تعدل ستة فزدعى الستةر بمها تصر سبعة ونصفا يعدل شيئا فالشيء سبعة ونصف ونصف الشيء ثلانًا ونصفور بع وبقية المال عَانية عشرو ثلاثة أرباع ثلثهاسة: وربع، للدين خمسها واحد وربع اذا ضممت اليه تتمته كمل خمسة والحج اثنان ونصف تكل به تتمة والصدانة أثنان ونصف، وفي عملها طريق آخر وهو أن يقسم الثلث بكماله بين الوصايا بالقسط ثم ما بقى من الواجب أخذه من الورثة وصاحب التبرع بالقسط، فني المسئلة الاولى محصدل الواجب خمسة يبقى له خمسة يأحذ من صاحب النبرع ديناراً ومن الور ثة أربعة ، وفي المسئلة الثانية حصل الحج أربعة رقى له ستة وحصل للدين ديناران وبقي له ثلاثة فيأخذان مابقي لها من الورنة ثلاثة ومن صاحب التبرع ألائة فيأخذ صاحب الحجة من الررثة أربعة ومن صاحب التبرع دينارين ويأخذ صاحب ألدين دينارين

وان شئت خصصت كل ابن بربع وقسمت الربع الباقي بينهم وبينه على اربعة فان قال الاربع الباقي بدد النصيب فزد على سهام البنين سها وربعاً واضربه في أربعة يكن سبعة عشر للوصي سهمان ولسكل ابن خسة وبالحبر تأخذ مالا وتدفع منه نصيباً الى الوصي ويستثنى منه ربع الباقي وهو ربع مال الا ربع نصيب صار ممك مال وربع الا نصيباً وربعاً يعدل انصباء البنبن وهو ثلاثة اجبروقابل مخرج النصيب خمسة والمال سبعة عشر

و مسئلة ﴾ (فان قال الا ربع الباقي بعد الوصية جملت الخرج ثلائة وزدت عليه واحداً صاد أربعة فهوالنصيب و تريدعلى عددالبنين سهما وتضربه في ثلاثة يكن ثلاثة عشر فهو المال) وان شئت قلت المال كله ثلاثة أنصياء ووصية الوصية هي نصيب الا ربع انباقي بعدها وذلك ثلاثة أرباع نصيب فبغي

من الورثة ودينار أمن صاحب التبرع (النالث) ان يوصي بالواجب ويطلق فهو من رأس المال فيبدأ باخراجه قبل التبرعات والميراث فان كان موصية تبرع فلصاحبها ثلث الباقي وهذا قول أكثر أصحاب الشافعي و وذهب بعضهم إلى أن الواجب من الثلث كالقسم الذي قبله لانه أعا علاك الوصية بالثلث ولنا أن الحج كان واجبا من رأس المال وليس في وصيته ما يقتضي تغييره غيبتى على ما كان عليه كا لو لم يوص به ، و قولم لا تملك الوصية إلا بالثلث قلنا في التبرع فأما في الواجبات فلا تنحصر في الثلث ولا تتقيد به (القسم الرابم) أن يوصي بالواجب ويقون الوصية بالتبرع مثل أن يقول حجوا عنى وأدوا ديني و تصدقوا عنى ففيه وجهان (أصحبما) أن الواجب من رأس الماللان الافتران في القنط لايدل على الاقتران في الحكم ولا في كيفيته والذلك قال الله تعالى (كلوا من عمره اذا أعمر وأنوا حقه يوم حصاده) والاكل غير واجب والايناء واجب ولانه ههنا قد عطف غير الواجب عليه في المنتقول به يستويا في الوجوب لايلزم استواؤها في محال الاخراج (والثاني) أنه من الثلث لانه قور به ما ماخرجه من الثلث لانه قور به ما ماخرجه من الثلث

﴿ مَسَنَّلَةً ﴾ قال (وان قال حجة بخمسائة فما فضل فهو لمن يحج)

وجملته أنه إذا أوصى أن يحج عنه بقدر من المال حجة واحدة وكان فيه فضل عن قدر مايحج به فهو لمن بحج لانه قصد ارفاقه بذلك فكأ نه صرح ، فإن قال حجوا عنى حجة واحدة بخمسائة وما فضل منها فهو لمن بحج ثم إن عين من بحج عنه فقال بحج عني فلان يخمسائة صرف ذلك اليه وإن لم يعين أحداً فلاومي صرفها إلى من شا. لانه فوض اليه الاجتهاد إلا أنه لايملك صرفها إلى وارث اذا كان فيها فضل جاز لانها لا عابة فيها ثم ينظر قان كان الحج كان فيها فضل جاز لانها لا عابة فيها ثم ينظر قان كان الحج المحوصي به نطوعا فجميع القدر الموصى به من الثاث ، وإن كان واجبا فالزائد عن نفقة المثل معتبر من

ربع نصیب فهو الوصیة وبین ان المال کله ثلاثة وربع ابسطها تکن ثلاثة عشر ولهذه المسائل طرق سوی ما ذکرنا.

⁽فصل) فان قال أوصيت لك بمثل نصيب أحد بني الا ثلث ما يبقى من الثلث فخذ مخرج ثلث الثلث وهو تسعة زد عليها سها تكن عشرة فهي النصيب وزد على أنصباء البنين سها وثلناً واضرب ذلك في تسعة يكن تسعة وثلاثين ادفع عشرة الى الوصي واستثن منه ثلث بقية الثلث سهما يبقى له تسعة ولكل ابن عشرة وان قال الا ثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية جعلت المال ستة وزدت عليه سهماً صار سبعة فهذا هو النصيب وزدت على انصباء البنين سهماً ونصفاً وضربته في ستة يصر سبعة وعشرون وعشرين ودفعت الى الوصي سبعة وأخذت منه نصف بقية الثلث سهماً بقي معهستة و بقي أطلق الاستثناء لحكل ابن سبعة وأعاكان كذلك لان الثاث بعد الوصية هوانصف بعد النصيب ومتى أطلق الاستثناء

الثلث ، وإن لم يف الموصى به بالحج الواجب أتم من رأس المال ، وإن كان تطوعاً فانه بحج به من حيث يبلغ على مامضى

(فصل) وإن عين رجلا أن يحج فأبى أن يحج بطل التعبين ويحج عنه بأقل ما يكن انسان ثقة سواه ويصرف الباقي إلى الورثة ، ولو قال المعين أصرفوا الحجة إلى من يحج وأدفعوا الفضل إلي لانه موصى به لي لم يصرف اليه شي. لانه أءا أوصي له بالزيادة بشرط أن يحج فاذا لم يفعل لم يوجد الشرط ولم يستحق شيئا

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان قال حجوا عنى حجة فما فضل رد الى الورثة)

أما اذا أوصى محجة ولم يذكر قدراً من المال فانه لا يدفع إلى من محج الا قدر نفقة الميل لما ذكرناه وإن فصل فضل عن ذلك فهو الورقة وهذا ينبنى على أن الحج لا مجوز الاستنجار عليه الما ينوب عنه فيه نائب فما ينفق عليه فيما محتاج اليه فهو من مال الموصي وما بقي رده على ورثته ، وإن تلف المال في العاربق فهو من مال الموصي وليس على النائب المام المضى الى الحج عنه وعلى الرواية الاخرى مجوز الاستنجار عليه فلا يستأجر الاثقة بأفل ما يمكن وما فضل فهولمن محجلانه ملك مأعطى بعقد الاجارة ، وإن تلف المال في العاربق بعد قبض الاجبر له فهو من ماله ويلزمه المام الحج ، وإن قال حجوا عنى ولم يقل حجة واحدة لم محج عنه الاحجة واحدة لا تعج عنه الاحبة المام فان عين مع هذا من محج عنه فقال محج عني فلان قانه يدفع اليه قدر نفقته من بلده اذا خرج من الثلث ، قان أي الحج إلا بزيادة تصرف اليه فينبني أن يصرف اليه أقل قدر يمكن أن محج به غيره ، وإن أبى الحج وكان واجبا استنب غيره بأقل ما يمكن استنابته به ، وإن كان تطوعا احتمل بطلان الوصية لانه عن طاحبة فاذا لم تقبلها بطلت الوصية كالو قال بيموا عبدي لهلان بمائة فأبي شراءه و محتمل أن لا نبطل

فلم يقبل بعد النصيب ولا الوصية فعند الجمهور يحمل على ما بعد النصيب وعند محمد بن الحسن والبصريين يكون بعد الوصية

⁽فصل) فان قال الا خمس ما يبقى من المال بعد النصيب ولآخر بثاث ما يبقى من المال بعد وصية الاول فحذ المحرج خمسة وزد عليها خمسها تكن ستة انقص ثلثها من أجل الوصية بالثلث يبتى أربعة فهي النصيب ثم خذ سهما وزد عليه خمسها وانقص من ذلك ثلثه يبقى أربعة أخماس زدها على أنصباء البنين واضربها في خمسة تصر تسعة عشر فهي المال ادفع الى الاول أربعة واستثن منه خمس الباقي ثلاثة يبقى معه سهم وادفع الى الا خر ثلث الباقي ستة يبقى اثما عشر لكل ابن أربعة وبالجبر خذ مالا وألق منه نصيباً واسترجع منه خمس الباقي يصر مال وخمس الا نصيباً وخمساً الق ثلث ذلك بقي أربعة أخماس مال الا أربعة أخماس نصيب بعدل ثلاثة أنصباء اجهر وقابل وابسط

ويستناب غيره لانه قصد القربة والتميين قاذا بطل التعيين لم تبطل القربة كما لو قال بيموا عبدي لفلان وتصدقوا بثمنه فلم يقبل فلان فانه يباع لغيره وبتصدق به

(فصل) واذا أوصى لرجل أن يخرج عنه حجة لم يكن للوصي الحج بنفسه نص عليه أحد كما لو قال تصدق علي لم مجز أن يتصدق على نفسه ، وإن قال حج عنى بما شئت صح وله ماشا. إلا أن لا يجز الورث، فله الثلث

(فصل) اذاأوصى أن يحج عنه زيد عائة ولهمر وبهام الثلث ولسعد بثلث ماله فاجاز الورثة أمضيت على ماقال المرصي وان لم يفضل عن المائة شيء فلا شيء لعمر و لانه أنا أوصى له بالفضل ولا فضل وأن رد الررثة قسم الثلث بينهم نصفين لسعد السدس ولزيد مائة وما فضل من الثلث فلعمر و فان لم يفضل شيء فلا شيء فلا شيء لعمر و لانه أنا أوصى له بالزبادة ولا زيادة ولا نمنم المزاهة به ولا يعطى شيئا كولد الاب مع الاخ من الابوين في مزاحة الجد ومحتمل أنه متى كان في الثلث فضل عن المائة أن يرد كل واحد منهم الى نصف وصيته لان زيداً أنما استحق المائة بالاجازة فمع الرد يجب أن يدخل عليه من الدقص بقدر وصيته كسائر الوصايا وقد ذكرنا نظير هذه المسئلة فيما تقدم فان امتنع زيد من الحج وكانت الحجة واجبة استنيب ثقة غيره في الحج بأقل ما يمكن وعام المائة الورثه ولهمر و مافضل فان كانت الحجة تطوعا فني بطلان الوصية مهما وجهان ذكر ناهما فيما مضى

(فصل) وان أوصى لزيد بعبد بهينه ولعمرو ببقية الثلث قوم العبد يوم موت الموصى لانه حال نفوذ الوصية ودفع الى زيد ودفع بقية الثلث الى عمرو فان لم يبق من الثلث شيء بطلت وصيه عمرو وان مات العبد بعد موت الموصى أو رد زيد وصيته بطلت ولم تبطل وصية عمرو وهكذا ان مات زيدة لل موت الموصى أو بعده وان مات العبد قبل موت الموصى بدون

يكن المال تسعة عشر والنصيب أربعة، وان شأت قات أنصباء البنين ثلاثة وهي بقية مال ذهب ثانه فزد عليه نصفه يصر أربعة أنصباء ونصفاً ووصية والوصية هي نصيب الا خمس الباقي وهو نصف نصيب وخمس نصيب وخمس وصية يبقى خمس نصيب وعشر نصيب الا خمس وصية اجبر وقابل وابسط تصر ثلاثة من النصيب تعدل اثني عشر سهما من الوصية وهي لا تنفق بالاثلاث فردها الى وقفها تصر مهما تدل اربعة والوصية سهم والنصيب أربعة فابسطها تمكن تسعة عشر فان كان الاستثناء بعد الوصية قلت المال أربعة أسهم ونصف ووصية وهي نصيب الا خمس الباقي وهي تسعة أعشار نصيب يبغى عثر نصيب فهو الوصية فابسط إلى اعشارا تمكن الانصباء خمسة وأربعين والوصية سهم وان كان الانصباء خمسة وأربعين والوصية سهم وان كان الاستثنى خمس المالكله فالوصية عشر نصيب الا خمس وصية اجبر يصر العشر يعدل وصية وخمساً ابسط يصر النصيب تين والوصية خمسة والمال كلهمائنان وخمسة وسبعون الق منها ستين واسترجع منه أبسط يصر النصيب تين والوسية خمسة و للاخر ثلث الباقي تسعون ويبقي مائة وثمانون لكل

العبد ثم يقوم العبد لو كان حيا فان بقي من للثلث بعد قيمته شيء فهو لعمرو والابطلت وصيته ولوقال لاحد عبديه أنت مدبر ثم قال لا آخر أنت مدبر في زيادة الثلث عن قيمة الاول ثم بطل تدبير الاول لرجوعه فيه أوخر وجه مستحقا أوغير ذلك فهي كالتي قبلها على ماذكرنا

ومسئلة ﴾ قال (ومن أوصى بثث ماله لرجل فقتل عمدا أو خطأ وأخذت الدية فلمن أوصى له بالثلث أوصى له بالثلث من الدية شيء)

اختلفت الرواية عن أحمد فيمن أوصى بثلث ماله أو جز منه مشاع فقتل الموصي وأخذت ديته هل الوصي منها شي. أو لا جمنقل مهنا عن أحمد أنه يستحق منها وروي ذلك عن على رضي الله عنه في دية الحطأ وهو قول الحسن ومالك ونقل ابن منصور عن أحمد لا يدخل الدية في وصيته ، وروي ذلك عن مكحول وشريك وأبي ثور وداود وهو قول اسحاق وقال مالك في دية العمد لان الدية أنما نجب الورثة بعد موت الموصي بدليل ان سببها الموت فلا يجرز وجوبها قبله لان الحم لا يتقدم سببه ولا يجوز ان نجب المديت بعد موته لانه بالموت تزول أملاكه الثابته له فكيف يتجدد له ملك جفلايدخل في الوصية لان الميت انما يرصي مجزء من ماله لابمال ورثنه ووجه الرواية الاولى أن الدية تجب الميت تقضي منها ديونه وعجرز منها أن كان قبل تجهيزه وانما بزول من أملاكه ما استغنى عنه فأما ما تعلقت به حاجته فلا ولانه يجرز أن يتجدد له ملك بعد الموت كن نصب شبكة فسقط فيها صيد بعد مونه فانه يمالت بحيث تقضي ديونه منه ويجهز فكذلك ديته لان تنفيذ وصيته من حاجته فأشبهت قضاء دينه فانه يمالت وسيته من حاجته فأشبهت قضاء دينه

ابن سنون ويرجع بالاختصار الى خسها وذلك خسة وخسون الوصي الاول سهم والثاني عمانية عشر ولكل ابن اتناعشر وبالجبر تأخذما لا تلقي منه نصيباً وتريد على المال خسة بصر مالا وخساً الا نصيباً الق الماث ذلك يبقى أربعة الحماس مال الا الماتي نصيب تعدل الائة اجبر وقابل وابسط يكن المال محمانية عشر والمنا اضربها في الملائة لبزول السكسر تصير خسة وخسين وان كان استنى الحمس كله وأوصى بالثلث كله فخذ خرج السكسرين خسة عشر وزد عليها خمسها ثم انقص المك المال كله يبقى اللائة عامر فهي النصيب وزد على انصباء البنين سهماً واضر به في المال يكن ستين وهي المال وان كان استنى خس الباقي وأوصى بالمال كله فالعمل كذلك إلا أنك تزيد على سهام البنين سهماً وخساً وتضربها المكن الائة وستين فان كان استنى خس ما بقي من الثلث زدت على الحملة عشر سها واحداً فصار ستة عشر ثم نقصت المن المال كله بقي أحد عشر فهي النصيب ثم زدت على سهام البنين سهماً وخساً وضربها في خمسة عشر المن المال كله بقي أحد عشر فهي النول أحد عشر وتستاني منه خس بقية الثلث سهمين يبقى سكن اللائة وستين تدفع إلى الوصى الاول أحد عشر وتستاني منه خس بقية الثلث سهمين يبقى

(فصل) فان كانت الوصية بمعين فعلى الرواية الاولى يعتبر خروجه من ثاث ماله وديته وعلى الاخرى يعتبر خروجه من أصل ماله دون ديته لانهاله ليست من ماله

(فصل) وان أرصى ثم استفاد مالا قبل الموت فأكثر أهل العلم يقولون انالوصية تعتبر من جميع ما مخلفه من التلاد والمستفاد ويعتبر ثلث الجميع هذا قول النخعي والاوزاعي ومالك رالشافعي وأبى وأصحاب الرأي وسواء علم أولم يعلم وحكي عن أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز وربيعة ومالك: لا يدخل في وصيته الا ما علم الا المدبر فانه يدخل في كل شي. :

ولنا أنه من ماله فدخل في وصيته كالمعلوم

ومسئلة ﴾ قال (واذا وصى الى رجل ثم أوصى بعده الى آخر فهما وصيان الا ان يقول قد أخرجت الاول)

معنى أوصى الى رجل أي جعل له التصرف بعد موته فيما كان له التصرف فيه من قضاء ديونه واقتضائها ورد الودائع واستردادها وتفريق وصيته والولاية على أولاده الذين له الولاية عليهم من الصبيان والحجانين ومن لم يؤنس رشده والنظر لهم في أموالهم بحفظها والتصرف فيها بما لهم الحظ فيه فأما من لاولاية له عليهم كالعقلاء الراشدين وغير أولاده من الاخوة والاعمام وسائرمن عدا الاولاد فلا تصح الوصية عليهم لانه لاولاية الموصي عليهم في الحياة فلا يكون ذاك لنائب بعد المات، ولا فلا تصح الوصية عليهم لانه لاولاية الموصي عليهم في الحياة فلا يكون ذاك لنائب بعد المات، ولا فلا يقد ولاية المن ابن ابنه وان سفل لان له ولادة وتعصيها فأشبه الاب ولا صحاب السافعي في الام عند عدم الاب والجد وجهان (أحدها) ان لها ولاية لانها أحد الابوين فأشبهت الاب

معه تسعة وتدفع إلى صاحب الثلث أحداً وعشرين يبقى ثلاثه وثلاثون لكل ابن أحد عشر فان كانت الوصية الثانية بثلث باقي المال زدت على الحمسة عشر واحداً نقصت ثلث الستة عشر ولا ثلث لها فاضربها في ثلاثة تكن عمانية واربعين انقص منها ثلثها يبقى اثنان وثلاثون فهي النصيب وخذ سها وزد عليه خمسه ثم انقص ثلث ذلك من أجل الوصية بثلث الباقي يبقى أربعة أخماس زدها على سهام الورثة واضربها في خمسة وأربعين تكن مائة واحداً وسبعين ومنها تصح

⁽ فصل) إذا وصى لرجل بمثل نصيب أحد بنيه وهم ثلاثة ولآخر بثلث ما يبقى من الثلث ولآخر بدرهم فاجعل المال تسعة دراهم وثلاثة انصباء فادفع إلى الوصي الاول نصيباً وإلى الثاني والثالث درهمين بقي سبعة ونصيبان ادفع نصيبين إلى ابنين يبقى سبعة للابن الثالث فالنصيب سبعة والمال ثلاثون فان كانت الوصية الثالثة بدرهمين فالنصيب ستة والمال سبعة وعشرون

⁽ فصل) إذا وصى لعمه بثلث ماله ولخاله بعشره فردت وصيتها فتحاصا الثلث وأصاب الخال

ولنا أن الجد يدلي بواسطة فأشبه الاخ والعم وفارق الاب فأنه يدلي بناســـه وبحجب الجـــد ويخالفه في ميراثه وحجبه فلا يصح الحاقه به ولا قياسه عليه ، وأما المرأة فلا تلي لانها قاصرة لا تلي النكاح بحال فلا تني مال غيرها كالعبد ولانها لانلي بولاية القضاء فكذلك بالنسب

آذا ثبت هذا فانه اذا اومى الى رجل ثم أوصى الى آخر فعا وصيان الا أن يقول قد أخرجت الاول أو قد عزلته لما ذكرنا فيا اذا أوصى مجارية لبشر ثم أوصى بها لبكر ولانه قد وجدت الوصية اليما من غير عزل واحد منعاف كانا وصيين كا لو اوسى اليهما دفعة واحدة فأما ان أخرج الاول انعزل وكان الثاني هو الوصى كا لو عزله بعد الوصية الى الثاني

(فصل) ويجوز أن يوصي الى وجل بشي. دون شي. مثل أن يوصي الى انسان بتغريق وصيته دون غيرها أو بقضا. ديونه أو بالنظر في أمر أطفاله حسب فلا يكون له غير ما جعل اليه ويجوز أن يوصي الى انسان بتفريق وصيته والى آخر بقضا. ديونه والى آخر بالنظر في امر اطفاله فيكون لكل واحد منهم ما جعل اليه دون غيره. ومتى أوصي اليه بشي. لم بصر وصيا في غيره وجهذا قال الشاحي وقال أبوحنينة يصير وصيا في كل ما يملكه الوصي لان هذه ولاية تنتقل من الاب بموته فلا تتبعض كولاية الجد. ولنا انه استفاد النصرف بالاذن من جهة الآدمي فكان مقصوراً على ماأذن فيه كالوكيل ، وولاية الجد بمنوعة ، ثم تلك ولاية استفادها بقرابته وهي لا تتبعض والاذن يتبعض فافترقا (فصل) وبجوز أن يوصي الى رجلين مما في شيء واحد وبجول لكل واحد منهما التصرف منفرداً فيقول أوصيت الى كل واحد منهما أن ينفرد بالنصرف لانه جعل كل واحد منهما وصيا منفرداً وهذا يقتضي تصرفه على الانفراد وله أن يوصي اليهما ليتصرفا مجتمين وليس لواحد منهما الانفراد بالتصرف ولانه لم يجعل ذلك اليه ولم برض بنظره وحده ، وهانان الصورتان لا أعلم فيهما

سنة فاضربها في وصينه وذلك عشرة تكن ستين واقسمه على الفاضل بينها يخرج بالقسم خمسة عشر في انثاث وان شئت قلت قد أصاب الحال ثلاثة أخماس وصينه يجب أن يصيب العم كذلك فيبقى من انثلث خمسادوهي تمدل ما أصاب الحال فزد على ما أصاب الحال مثل نصفه وهو ثلاثة يصر تسعة وهو الذي أصاب العم، وان قال أصاب العم الربع فقد أصابه ثلاثة أرباع وصينه وبقي من انثلث نصف سدس يمدل ثلاثة أرباع وصية الحال وذلك سبعة ونصف وللعم ثلاثة أمثالها اثنان وعشرون ونصف والمال كله تسعون وان قال أصاب الحال خمس للال فقد بقي من الثاث خمساه للم فيكون الحاصل للحال خمسا وصيته أيضاً وذلك أربعة دنانير ووصية وللعم مثل ثلثيها ديناران وثبتان والثاث كله ستة وثبثان والمال عشرون فان كان معهما وصية بسدس المال فأصاب الحال ستة فهي ثلاثة أخماس وصيته ولكل واحد من الآخرين ثلاثة أخماس وصيته وشات الحال المنا يقى منه عشر

خلافا ، وأن أطلق فقال أوصيت البكا في كذا فليس لأحدهما الانفراد بالتصرف وبه قال مالك والشافي ، وقال ابو يوسف له ذلك لان الوصية والولاية لا تتبعض فملك كل و احد مهما الانفراد بها كالاخوين في تزويج أختهما

وقال أبو حنيفة ومحمد يستحسن علىخلاف القياس فيبيح أن ينفرد كل واحد منهما بسبعة أشياء: كمفن الميت وقضاء دينه وانفاذ وصيته ورد الوديعة بعينها وشراء ما لابد تلصفير منسه من السكسوة والطعام وقبول المبسة له والخصومة عن الميت فيا يدعى لهأو عليه لان هذه يشق الاجماع عليها ويضر تأخيرها فجاز الانفراد بها

ولنا أنه شرك بينهمافي النظر فلم يكن لاحدهما الانفراد كالوكيلين ، وما قاله أبو يوسف نقول به فانه جمل الولاية اليهما باجماعهما فليست متبعضة كا لو وكل وكيلين أو صرح للوصيين بأن لايتصرفا الا مجتمعين ثم يبطل ماقاله بهائين الصورتين ويبطل ماقاله أبوحنيفة بهماأيضا ، وأذا تعذر اجماعهما أقام الحاكم أمينا مقام العائب

(فصل فيمن تصح الوصية اليه ومن لا تصح)

تصح الوصية الى الرجل العاقل المسلم الحر العدل اجماعاً ، ولا تصح الى مجنون ولا طفل ولا وصية مسلم الى كافر بغير خلاف نعلمه لان الحجنون والطفال ليسامن اهل التصرف في الموالهما فلا يليسان على غيرهما ، والكافر ليس من اهل الولاية على مسلم ، وتصح الوصدية الى المرأة في قول أكثر أهل العلم ، روي ذلك عن شريح، وبه قال مالك والثوري والاوزاعي

يعدل ماحصل للم وهو ستة فائثك ستون ، وان أصاب صاحب السدس عشر المال فقدأ صاب صاحب الثلث خمسه ببقى من ائثلث أيضاً عشره فهو نصيب الحال وذلك ثلاثة أخماس وصيته ستة فيكون الثلث ستين كما ذكرنا

(فصل) إذا خلف ثلاثة بنين ووصى لعمه بمثل نصيب أحدهم إلا ثاث وصية خاله ولحاله بمثل نصيب أحدهم الا ربع رصية عمه فاضرب مخرج الثاث في مخرج الربع تمكن اثني عشر انقصها سهماً ببقى احد عشر فهي نصيب ابن انقصها سهمين ببقى تسعة فهي وصية الحال، وان نقصتها ثلاثة فهي عمل عمل العم أربة دراهم ومع الحال ثلاثة دنانير ثم تزيد على الدراهم ديناراً وعلى الدنانير درهما يبلغ كل واحد منها نصيباً احبر وقابل وأسقط المشترك ببقى معك ديناران تعدل ثلاثة دراهم فاقلب وحول تصر الدراهم عانية والدنانير تسعة كما قانا ، وان وصى لعمه بعشرة إلا (المغنى والشرح المكبير) (الحزء السادس)

والحسن بن صالح وإسحاق والشافعي وابو ثور وأصحاب الرأي ولم يجزه عطاء لانها لانكون قاضية فلا تكون وصية كالحجنون

ولنا ماروي أن عمر رضي الله عنه أوصى إلى حفصة ، ولانها من أهل الشهادة فأشبهت الرجــل وتخالف النضا. فانه يعتبر له الــــكم في الحامة والاجتهاد بخلاف الوصية ، وتصح الوصية الى الاعمى وقال أصحاب الشافعي فيه وجه أنه لاتصح الوصية اليه بناء منهم على أنه لايصح بيعه ولا شراؤه فلا يوجد فيه معنى الولاية وهذا لايسلم لهم مع أنه يمكنه التوكيل في ذلك وهو من أهل الشهادة والولاية في النكاح والولاية على أولاده الصفار فصحت الوصية اليه كالبصير ، وأما الصبي العائل فلا أعلم فيه نصا عن احمد فيحتمل أنه لانصح الوصيَّة اليه لانه ليس من أهل الشهادة والاقرار ولا بصح تصرفه الا باذن فلم يكن من أهل الولاية بطريق الاولىولانه مولىعايه فلايكون واليا كالطفلوالمجنون وهذا مذهب الشَّافعي وهو الصحيح أن شاء الله ، وقال القاضي قياس المذهب صحة الوصية اليه لان أحمد قد نص على صحة وكالته وعلى هذا يعتبر أن يكون قد جاوز العشر، يأما الـكافر فلانصح وصيةمسلم اليه لانه لايلي على مسلم ولانه ليس من أهل الشهادة ولا العدالة فلم تصح الوصية اليه كالمجنون والفاسقُ وأما وصية الكافر اليه فان لم بكنءدلافيدينه لم تصح الوصية اليهلان عدم العدالة في المسلم عنم صحة الوصية اليه فمم الكفر أولى ، وإن كان عدلًا في دينه نفيه وجهان (أحدهما) تصح الوصية اليه وهو قول أصحاب الرأي لانه بلي بالنسب فبلي الوصية كالمسلم (والثاني) لاتصح وهو قول أبي ثور لانه فاسق فلم تصح الرصية اليه كفاسق المسلمين ، ولاصحاب الشافعي وجهان كهذين ، وأما وصيةالكافر الى المسلم فتصح إلا أن تكون تركته خمراً او خنزبراً ، وأما العبد فقال ابو عبدالله بن حامد تصبح الوصية اليه سواء كان عبد نفسه ار عبد غيره وبه قال مالك ، وقال النخمي والارزاعي وابن شبرمة

وصية ربع خاله ولحاله بعشرة إلا خمس وصية عمه فاضر ب خرج الربع في بخرج الحمس تمكن عشرين انقصها مهماً تمكن تسعة عشر فهي المقسوم عليه ثم أجعل مع الحال أربعة وانقصها سهماً يبقى ثلاثة اضربها في العشرة ثم فيا مع العم وهو خمسة تمكن مائة و خمسين اقسمها على تسعة عشر تخرج سبعة وسبعة عشر جزءاً من تسعة عشر فهي وصية عمه واجعل مع العم خمسة وانقصها سهماً واضربها في عشرة ثم في أربعة تمكن مائة وستين واقسمها تمكن ثمانية و ثمانية اجزاء فهي وصية خاله

(طريق آخر) تنقص من العشرة ربعها وتضرب الباقي في العشرين ثم تقسمها على تسعة عشر وتنقص منها خمسها وتضرب الباقي في عشرين وتقسمها وبالجبر تجعل وصية الخال شيئاً ووصية العم عشرة إلا ربع شيء فخذ خمسها فزده على الشيء وهي سهمان الا نصف عشر شيء تعدل عشرة فأسقط المشترك من الجانبين تصر عانية وعانية أجزاء من تسعة عشر إذا أسقطت ربعها من العشرة بقيت سبعة وسبعة عشر جزءاً، وان وصى لعمه بشرة الا نصف وصية خاله ولحاله بعشرة إلا ثلث

تصح الوصية الى عبد نفسه ولا تصح الى عبد غيره ، وقال ابر حنيفة تصح الوصية الى عبد نفسه اذا لم يكن في ورثته رشيدوقال ابريوسف ومحد والشافعي لا نصح الوصية الى عبد بحال لانه لا يكون ولياعلى ابنه بالنسب فلا مجوز أن بلى الوصية كالمجنون

ولنا أنه يصح استنابته في الحياة فصح أن يوصى اليه كالحو وقياسهم يبطل بالمرأة والحدالف في المكاتب والمدبر والمهتق بعضه كالحلاف في العبد القن ، وقد فص الحرقي على أن الوصية الى أمواده جائزة ، وقد فص عليه احد أيضا لانها تكون حرة عند نفوذ الوصية من أصل المال ، وأما الفاسق فقد روي عن احد مايدل على أن الوصية اليه لاتصح وهو قول مالك والشافعي ، وعن احمد مايدل على صحة الوصية اليه فانه قال في رواية ابن منصور إذا كان متهما لم تخرج من يده ، وقال الحرق اذا كان الوصي خائنا ضم اليه أمين وهذا يدل على صحة الوصية اليه ويغم الحاكم اليه أمين وهذا يدل على صحة الوصية اليه ويغم الحاكم اليه أمينا ، وقال الجوحنيفة تصح الوصية اليه وينفد تصرفه ، وعلى الحاكم عزله لانه بالنم عاقل فصحت الوصية اليه كالعدل ووجه الاولى أنه لابجوز افراده بالوصية فلم تجز الوصية اليه كالحجنون وعلى ابي حنيفة لا يجوذ اقراره على الوصية فأشبهما ذكرنا

(فصل) ويعتبر وجود هذه الشروط في الوصي حال العقد والموت في أحد الوجهين وفي الآخر يعتبر حال الموت حسب كالوصية له وهو قول بعض أصحاب الشافعي

ولنا أنها شروط لعقد فتعتبر حال وجوده كسائر العقود، فأما الوصية له فهي صحيحة وان كان وأرثا وانما يعتبر عدم الارث وخروجها من الثلث للنفوذ والازوم فاعتبرت حالة اللزوم بخلاف مسئلتنا فانها شروط لصحة العقد فاعتبرت حالة العقدولا ينفع وجودها بعده وعلى الوجه الناني لوكانت الشروط كلها منتفية أو بعضها حال العقد ثم وجدت حالة الموت لصحت والوصية اليه

وصة جده ولحده بعشرة إلا ربع وصة عمه قوصة عمه ستة وخسان ووصة خاله سبعة وخسس وصية جده عانية وخسان، وبابها أن تضرب الخارج بعضها في بعض فتضرب اثنين في أربعة في عمر الاثنين واجداً وعشرين تزيدها واحداً تكن خسة وعشرين فهذا هو المقسوم عليه ثم تنقص من الاثنين واجداً وتضرب واحداً في ثلاثة ثم تزيدها واحدا وتضربها في أربعة تكن ستة عشر ثم اضربها في عشرة تكن مائة وستين واقسمها على خسة وعشرين شخرج بالقسم ستة وخمسان في وصية المم وانقص الثلاثة واحداً بق اثنان اضربها في الاربعة تكن عانية زدها واحداً واضربها في اثنين في عشرة تكن مائة وعمان افسمها على خسة وعشرين شخرج بالقسم سبعة وخمس وهي وصية الحال ثم انقص من الاربعة واحداً واضرب ثلاثة في اثنين ثم زدها واحداً تكن سبعة اضربها في ثلاثة ثم في عشرة تكن مائين وعشرة مقسومة على خمسة وعشرين تخرج بالقسم عانية وخمسان وهي وصية الحبد .

(فصل) واذا قال أرصيت الى زيد فان مات فقد أوصيت إلى عرو صح ذهك رواية واحدة ويكون كل واحد منها وصيا الا أن عراً وصي بعد زبد لان النبي وَ اللهِ قال في جيشمؤتة ﴿ أمير كم زيد فان قتل فأمير كم عبدالله بن رواحة ﴾ والوصية في معنى التأمير وان قال أوصيت البك فاذا كبر ابنه صار وصيه وعلى هذا لو قال وصيت فان تاب ابني عن فسقه او قدم من غيبته او صح من مرضه او اشتغل بالعلم او صالح امه او رشد فهو وصيبي صحت الوصية اليه ويصير وصيا عند وجود هذه الشروط

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا كان الوصي خائنا جمل معه أمين)

ظاهر هذا صحة الوصية الى الفاسق ويضم اليه أمين وكذلك إن كان عدلا فنفيرت حاله الى الحيانة لم بخرج منها ويضم اليه أمين ، ونقل ابن منصور عن أحمد نحو ذلك ، قال اذا كان الوصي متما لم يخرج من يده ، ونقل المروذى عن أحمد فيمن أوصي الى رجلين ليس أحدهما بموضع الموصية فقال للآخر اعطني لا يعطيه شيئا ليس هذا بموضع الوصية فقيل له أليس المريض قد رضي به ? فقال ولا رضي به فظاهر هذا ابطال الوصية اليه، وحمل القاضى كلام الحرقي وكلام أحمد في ابقائه في الوصية على أن خيابته طرأت بعد الموت ، فأما إن كانت خيابته موجودة حال الوصية اليه لم تصحلانه لا يجوز تولية الحائن على بتيم في حياله فكذلك بعد مونه ولان الوصية ولاية وأمانة والفاسق ليس من أهلهما فعلى هذا اذا كان الوصي فاسقا فحكه حكم من لاوصي له وينظر في ماله الحاكم ، وإن طرأ فقه بعد فعلى هذا اذا كان الوصي فاسقا فحكه حكم من لاوصي له وينظر في ماله الحاكم ، وإن طرأ فقه بعد الوصية زالت ولايته وأقام الحاكم مقاءه أمينا هذا اختيار انقاضي وهو قول الثوري والشافي واسعاق وعلى قول الحرقي لا تزول ولايته ويضم اليه أمين ينظر معمه ، وروي ذلك عن الحسن وابن سيربن

(طريق آخر) تجمل مع العم أربعة أشياء ومع الحال دينارين وبع الجد ثلاثة دراهم ثم تضم إلى مامع العم ديناراً وإلى ما مع الحال درها وتقابل ما مع أحدها بما مع الآخر وتسقط المشترك فيصير أربعة أشياء تمدل ديناراً ودرها فأسقط لفظة الاشياء واجعل مكانها ديناراً ودرها ثم قابل ما مع الحال بالاثة دراهم وربع درهم وربع ما مع الحال بالاثة دراهم وربع درهم وربع دينار مع الحد فاذا أسقطت المشترك بقي درهمان وربع معادلة لدينار وثلاثة أرباع فابسط النكل دينار مع الحد فاذا أسقطت المشترك بقي درهمان وربع معادلة لدينار وثلاثة أرباع فابسط النكل أرباعاً يصر سبعة أرباع من الدينار تعدل تسعة من الدراهم فاقلب واجعل الدرهم سبعة والدينار تسعة ثم ارجع إلى ما فرضت فتجد مع العم درها ودينارا ستة عشر ومع الحال نمانية عشر ومع الحد عشرون والعشرة السكاملة خس وعشرون والستة عشر منها ستة وخسان والثمانية عشر سبعة وخسان والأمانية عشر سبعة وخسان الخارية تعمل مع العم خمدة أشياء ومع الحال دينارين ووصية الأخ عشرة إلا خس ما مع العم فهذه الطريق تجعل مع العم خمدة أشياء ومع الحال دينارين ووصة الأخ عشرة إلا خس ما مع العم فهذه الطريق تجعل مع العم خمدة أشياء ومع الحال دينارين

لانه أمكن حفظ المال بالامين وتحصيل نظر الوصي بابقائه في الوصية فيكون جمعا بين الحقين وأن لم يمكن حفظ المال بالامين تمين ازالة بد الفاسق الحائن وقطع تصرفه لان حفظ المال على البتيم أولى من وعاية قول الموصى الفاسد

وأما التفريق بين الفسق الطاري، وبين المقارن فبعيد فان الشروط تعتبر في الدوام كاعتبارها في الابتداء سيما اذا كانت لمعنى محتاج اليه في الدوام ولو لم يكن بد من التفريق الكان اعتبار العدالة في الدوام أولى من قبل أن الفسق اذا كان موجوداً حال الوصية فقد رضى به الموصي مع علمه بحاله وأدصى الله راضيا بتصرفه مع فسقه فيشمر ذلك بأنه علم أن عنده من الشفقة على اليتم ما عنعه من التفريط فيه وخيانته في ما له بخلاف ما ذا طرأ الفسق فانه لم يرض به على تلك الحال والاعتبار برضاه ألا ترى أنه لو أوصى إلى واحد جاز له التصرف وحده ، ولو وصى الى اثنين لم يجز الواحد النصرف

(فصل) وأما الدل الذي بعجز عن النظر لعلة أو ضعف فان الوصية تصحاليه وبضم اليه الحاكم أمينا ولا يزيل يده عن المان ولا نظره لان الضعيف أهل الولاية والامانة فصحت الوصية اليه وهكذا إن كان قويا فحدت فيه ضعف أو علة ضم الحاكم اليه يدا أخرى ويكون الاول هو الوصي دون الثاني وهذا معاون لان ولاية الحاكم المساتكون عند عدم الوصي وهذا قول الشانى وأبي يوسف ولا أعلم المخالفا.

(فصل) واذا تغيرت حال الوصي بجنون أو كفر أو سفه زالت ولايته وصار كأنه لم يوص اليه وبرجم الامر الى الحاكم فيقيم أمينا ناظراً المميت في أمره وأمر أولاده من بعده كالولم بخلفه وصياً ، وان تغيرت حاله بعد الوصية وقبل الموت ثم عاد فكان عند الموت جامعا لشروط الوصية صحت الوصية كالولم تتغير حاله ويحتمل صحت الوصية كالولم تتغير حاله ويحتمل

ومع الجد ثلاثة دراهم ومع الآخر أربعة أفاس ثم تقابل ما مع العم عا مع الحال كما ذكر نا وتجعل الاشياء دينارا ودرها ثم تقابل ما مع الحال عا مع الجد فتجعل الدينارين درهمين وفلساً ثم تقابل ما مع الجد عا مع الأخ فتخر جالفاس سنة وعشرين والدرهم أحداً وثلاثين والدينار أربعة وأربعين فتبين أن مع العم خمسة وسبعين ومع الحال ثمانية وثمانين ومع الجد ثلاثة وتسعين ومع الأخ ماثة وأربعة إذا زدت على ما مع كل واحد مااستثنيته منه صار معه مائة وتسعة عشر وهي العشرة المكاملة فصارت وصية العم سنة وسنة وثلاثين جزءاً ووصية الخال سبعة وسبعة وأربعين جزءاً ووصية الخد مبعة وسبعة وتدمين جزءاً ووصية الأخ ثمانية وثمانين جزءاً

وبطريق الباب تضرب الخارج بعضها في بعض آكن مائة وعشرين تنقصهاواحداً يبقى مائةونسعة عشر فهو المقسوم عليه وتنقص الاثمين واحداً وتضربه في ثلاثة تريدها واحداً وتضربها في أربعة تكن سية عشر تنقصها واحداً وتضربها في عشرة ثم

أن تبطل لان كل حالة منها حالة القبول والرد فاعتبرت الشروط فيها ، فأما انزالت بعدالموت وانعزل ثم عاد فكل الشروط لم تعد وصيته لانها زالت فلا تعود الا بعقد جديد

(فصل) ويصح قبول الوصية وردها في حياة الموصي لانها إذن في التصرف فصح قبوله بعد المقد كالوكيل بخلاف الوصية له فانها تمليك في وقت فلم يصح القبول قبل الوقت وبجوز تأخير القبول الى ماجد الموت لانها نوع وصية فصح قبولها بعد الموت كالوصية له ومتى قبل صار وصيا وله عزل نفسه متى شاء مع القدرة والعجز في حياة الموصي وبعد موته بمشهد منه وفي غيبته وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا بجرز له ذلك بعد الموت بحال ولا يجرز في حياته الا بحضرته لانه غيره وذكر ان أبي موسى في الارشاد رواية عن أحد ليس له عزل نفسه بعد الموت بدالوت عن أحد ليس له عزل نفسه بعد الموت ولنا أنه متصرف بالاذن فكان له عزل نفسه كالوكيل

(فصل) ويجرز أن بجمل الوصي جعلا لانها عنزاة الوكاة والوكالة تجرز بجمل فكذاك الوصية وقد مقل اسحاق بن ابراهيم في الرجل بوصى الى الرجل وبجمل له دراهم مسهاة فلا بأس ومقاسمة الوصي الموصى له جائزة على الورثة لانه نائب عنهم ومقاسمته الورثة على الموصى له لا نجوز لانه ليس بنائب عنه (فصل) وإذا أوصى الى رجل واذن له أن يوصي الى من يشاء نحو ان يقول اذنت الك أن توصى الى من شئت أو كل من أوصيت اليه فقد أوصيت اليه أو فهو وصبي صح وله ان يوصي الى من شاء لانه رضي باجتهاده واجتهاد من يراء فصح كا لو وصى اليهمامها وهذا قول أكثر اهل العلم وحكي عن الشافي أنه قال في أحد القولين ايس له ان يوصى لانه بلى يترليه فلايصح أن يوصى كالوكيل

ولنا أنه مأذون له في الاذن في التصرف فجز له أن يأذن لنيره كالوكيل أذا أمر بالتوكيل والوكيل حجة عليه من الوجه الذي ذكر ناه فاما أن أوصى اليه وأطاق ولم بأذن له في الايصاء ولانهاه

(فصل) فان وصى اسمه بعشرة ونصف وصية خاله ولحاله بعشرة وثاث وصية عمه كانت وصية

العم بُمانية عشر ووصيةالخال ستة عشر،وباما أن تضرب أحد الخرجين في الآخر وتنقصه واحداً فهو

المقسوم عليه وتريد مخرج النصف واحداً وتضربه في مخرج الثلث وتضربه فيعشرة يكن تسمين مقسومة

قسمها على تسمة عشر تكن سنة وسنة وثلاثين جزءاً ثم تنقص الثلاثة واحداً وتضربها في أربعة وتزيدها واحداً وتضربها في اثنين تكن ثمانية وثمانين فهذه وصية الخال ثم تنقص الاربعة واحداً وتضربها في خسة تكن خسة عشر تربدها واحدا وتضربها في ثلاثة تكن خسة عشر تربدها واحدا وتضربها في ثلاثة تكن ثلاثة وتسمين فهذه وصية الحبد، ثم تنقص الحسة واحداً وتضربها في ثلاثة تربدها واحداً وتضربها في ثلاثة تمكن المجد، ثم تنقص الحسة واحداً وتضربها في اثنين تمكن عانية تربدها واحداً وتضربها في ثلاثة تمكن سبعة وعشرين تنقصها واحداً وتضربها في أربعة تكن مائة وأربعة وهي وصية الأخ، وفي كل ذلك تضرب العدد الذي مع كل واحد منهم في عشرة وتقسمه على تسعة عشر فالخارج بالقسم هو وصيته .

عنه ففيه روايتان (احداهما) له ان يوصى الى غيره وهو قول مالك وأبي حنيفة والثوري وأبي يوسف لأن الاب أقامه مقام نفسه فكان له الوصية كالاب (والثانية) ليس له ذلك وهواختيار أبي بكرومذهب الشافي واسحاق وهو الظاهر من مذهب الخرقي اقوله ذلك في الوكيل لأنه يتصرف بتولية فلم يكن له التفويض كالوكيل ومخالف الاب لانه بلى بغير تولية

(مسئلة) قال (وان كانا وصيين فمات أحدهما أقيم مقام الميت أمين)

وجلة ذلك أنه يجوز للرجل الوصية الما أنين فمتى أوصي اليهما مطاقا لم يجز لواحدمنهما الانفراد بالتصرف فان مات أحدهما أو جن أو وجد منه ما يوجب عزله أقام الحاكم مقامه أمينا لان الموصي لم يرض بنظر هذا الباقي منهما وحده ، فان أراد الحاكم رد النظر الى الباقي منهما لم يكن له ذلك ، وذكر أصحاب الشانعي وجها في جوازه لان النظر لوكان له لموت الموصي عن غير وصية كان له رده الى واحد كذلك ههنا فيكون ناظراً بالوصية من الموصي والامانة من جهة الحاكم

وانا أن الموصي لم يوض بتصرف هذا وحده فوجب ضم غيره اليه لان الوصية مقدمة على نظو الحاكم واجهاده ، وان تغيرت حالمها جيما بموت أو غيره فللحاكم أن ينصب مكافيها ، وهل له نصب واحد ? فيه وجهان (أحدهما) له ذلك لانه لما عدم الوصيان صار الامر الى الحاكم بميزاته ما لم يوص، ولو لم يوص لا كتنى بواحد كذا ههنا، ويفارق ما إذا كان أحدهما حيا لان الموصي بيسن أنه لابرضى جهذا وحده بخلاف ما اذا مانا مها (والثاني) لا يجوز أن ينصب الا ثنين لان المرصي لم يرض بواحد فلم بقتم به كا لوكان أحدهما حيا ، فأما ان جمل لكل واحد منهما التصرف منفرد ا فات احدهما أو خرج من الوصية لم يكن الحاكم أن يقيم مقامه أمينا لان الباقي منهما له النظر بالوصية فلا حاجة الى غيره

على خسة تكن ثمانية عشر ثم نريد مخرج النك واحداً وتضربه في مخرج النصف ثم في عشرة تمكن ثمانين مقسومة على خسة فان كان معهما آخر ووصى المخال بعشرة وثلث وصيته ووصى له بعشرة وربع وصية العم ضربت المخارج و نقصتها واحداً تمكن ثلاثة وعشرين فهي المقسوم عليه ثم نريدالاثنين واحداً وتضربها في أربعة تمكن أربعين ثم في عشرة ثم واحداً واضربها في أربعة تمكن أربعين ثم في عشرة ثم اقسمها نخرج سبعة عشر وتسعة أجزاه فهي وصية العم ثم تصنع في الباقين كاذكر بافتكون وصية الحال أربعة عشر وثمانية أجزاه ، وان شئت بعد ما عملت وصية العم فاضرب الرائد عن العشرة من وصية الحال العم فاضرب الرائد من وصيته في اثنين فهي وصية الحال واضرب الزائد عن العشرة من وصية الحال في ثلاثة فهي وصية العم، ومتى عرفت ما مع الواحد منهم أمكنك معرفة ما مع الآخرين والله أعلم وهذا القدر من هذا الفن يكني فان الحاجة اليه قليلة وفروعه كثيرة طويلة وغيرها أهم منها والله تعالى المسئول أن يوفقنا لما يرضيه وهو حسبنا و نعم الوكيل .

وان ماتا مها أو خرجا عن الوصية المحاكم أن يقيم واحدا يتصرف وان تغيرت حال احد الوصيبن تغييراً لا يزيله عن الوصية كالعجز عنها الضعف أو علة ونحوذاك وكانا عن لكل واحد منهما التصرف منفردا فليس للحاكم أن يضم اليهما امينه الان الباقي منهما يكفي الإ ان يكرن الباقي منهما يعجز عن التصرف وحده لكثرة العمد لم ونحوه فله ان يقيم امينا، وان كانا عن ليس لأحدهما التصرف على الانفراد فه لى الحلكم ان يقيم مقام من ضعف عنها امينا يتصرف معه على كل حال فيصيرون ثلاثة:

(۱) صوابة وليس الوصيان والامين معهما ولكل (۱) واحدمنهما التصرف يحده

(۱) صوابة وليس لكل واحد مثهم

رفصل) واذا اختلف الوصيان عند من يجمل المال منهما لم يجمل عند واحد منهما ولم يقسم بينهما وجمل في مكان تحت ايديهما جيعا لان الموصي لم يأمن أحدهما على حفظه ولا التصرف فيه وقال مالك يجمل عند اعدلها ، وقال أصحاب الرأي يقسم بينهما وهو المنصوص عن الشانى الا أن أصحابه اختلفوا في مراده بكلامه فقال بعضهم الما أراد اذا كانكل واحدمنها موصى اليه على الانفراد وقال بعضهم بل هو عام فيهما

ولنا أن حنظ المال من جلة الموصى به فلم يجز لاحدهما الانفراد به كالتصرف ولانه لو جاز لكل واحد منهما أن ينفرد بحنظ بعضة لجازله أن ينفرد بالتصرف في بعضه

(فصل) لا بأس بالدُخُول في الوصية قان الصحابة رضي الله عنهم كان بعضهم يوصي الى بعض فيقبلون الوصية فروي عن أبي عبيدة أنه لما عبر الفرات أوصى الى عر ، وأوصى الى الزبر ستة من أصحاب رسول الله ويسلي عنمان وابن مسمود والمقداد وعبد الرحمن بن عوف و طبع بن الاسود وآخر وروي عن ابن عر أنه كان وصيا لرجل، وفي وصية ابن مسمود ان حدث بي حادث الموت من مرضي هذا أن مرجم وصيتي الى الله سبحانه ثم الى الزبير بن العرام وابنه عبدالله ولانها وكاة وأمانة مرضي هذا أن مرجم وصيتي الى الله سبحانه ثم الى الزبير بن العرام وابنه عبدالله ولانها وكاة وأمانة

باب الموصى اليه

(تصع وصية المسلم الى كل مسلم عاقل عدل ، وإن كان عبداً أو مراهقاً أو امرأة أو أم ولد)
تصع الوصية الى الرجل العاقل المسلم الحر العدل إجماعاً فأ ما العبد فتصح الوصية اليه قال ابن حامد سواء
كان عبد نفسه أو عبد غيره وبه قال مالك ، وقال النحنى والاوزاعى وابن شبرمة تصح الوصية
الى عبده ولا تصع الى عبد غيره ، وقال أبو حنيفة تصح الموصية الى عبد نفسه إذا لم يكن في ورثته
رشيد وقال أبو يوسف و محمد والشافعي لا تصح الوصية الى عبد بحال لانه لا يكون ولياً على ابنه بالنسب
فلا يجوز أن بلي الوصية كالمجنون

و لذا أنه تصع استنابته في الحياة فصع أن يومي اليه كالحر وفياسهم يبطل بالرأة والخــلاف في المــكانب والمدبر والمتق بهضه كالحلاف في العبد القن ، وأما الصبي المميز فقال الفاضي قياس المذهب

فأشبهت الرديمة والوكالة في الحياة وقياس مذهب أحد أن ترك الدخول فيها أرقى لما فيها من الحطر وهو لا يمدل بالسلامة شيئا، ولذلك كان يرى ترك الالتقاط و ترك الاحرام قبل الميقات أفضل محريا السلامة واجتناباً الخطر وقد روي حديث يدل على ذلك وهو ما وي أن الذي ويَسِيَّلِيَّةِ قال لا بي ذر دا في أرك ضعيفا وافي أحب الله ماأحب لنفسي فلا نامرن على اثنين ولا نولين مال يتم م أخرج مسلم .

(فصل) فان مات رجل لارصي له ولا حاكم في بلده فظاهر كلام أحمد رحمه الله أنه يجوز لرجل من المسلمين أن يتولى أمره ويبيم مادعت الحاجة الى بيعه، فان صالحا نقل عنه في رجل بارض غربة لاقاضي بها مات وخلف جواري ومالا أترى لرجل من المسلمين بيع ذلك فقال أما المنافع والحيوان فان اضطروا الى بيعه ولم يكن قاض فلا بأسوأما الجواري فاحب إلى ان يتولى بيعهن حاكم من الحكم وانما توقف عن بيم الا ماء على طريق الاختيار احتياطا لان بيعهن يتضمن اباحة فرج واجاز بيم ذلك لانه موضم ضرورة.

(فصل) وإذا أوصى اليه بتفريق مال لم يكن له أخذ شيء منه نصعليه أحمد فقال إذا كان في يده مال المساكين وأبواب البر وهو بحتاج اليه فلاياً كل منه شيئا انما أمر بتنفيذه وبهذا قال مالك والشافي وقال أبو ثور وأصحاب الرأي اذا قال الموصي جمات الله أن تضع ثلثي حيث شئت أو حيث رأيت فله أخذه انفسه وولده و محتمل أن يجوز ذاك عندنا لانه يتمارله لفظ الموصي ، ومحتمل أن ينظر الى قرائن الاحوال فان دات على أنه أراد أخذه منه مثل أن يكون من جملة المستحقين الله ين يصرف اليهم ذلك أو عادته الاخذ من مثله فله الاخذ منه والا فلا ومحتمل أن له اعطاء ولده وسائر أقار به اذا كانوا مستحقين دون نفسه لانه مأمور بالنفريق وقد فرق فيمن يستحق فأشبه مالو دفع الى أجنبي

صحة الوصية لان أحمد قد نص على صحة وكالته وعلى هذا يعتبر أن يكون قد جاوز العشر ، وقال شيخنا لا أعلم فيه نماً عن أحمد فيحتمل أنه لاتصح الوصية اليه لانه ليس من أهل الشهادة والافرار ولا يصح تصرفه إلا باذن وهو مولى عليه فلم يكن من أهل الولاية كالطفل وهذا مذهب الشافعي ، وهو الصحيح إن شاء الله تمالى

(فصل) وتصح الوصية إلى المرأة في قول أكثر أهل العلم، روي ذلك عن شريح وبه قال مالك والثوري والاوزاعي والحسن بن صالح واسحاق والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ولم يجزء عطاء لأنها لا تكون قاضية فلا تكون وصية كالمجنون

ولنا ماروي عن عمر رضي الله عنه أنه أوصى الى حفصة ولاتها من أهل الشهادة أشبهت الرجل ويخالف القضاء فانه يعتبر له الـكمال في الحلقة والاجتهاد بخلاف الوصية و تصح الوصية إلى أم الولد، ذكر و الحرقي و نص عليه أحمد لانها تكون حرة من أصل المال عند نفوذ الوصية .

(المغني والشرح الكبير) (۲۲) (الجزء السادس)

ولنا أنه عليك ملكه بالاذن فلا يجوز ان يكون قابلا كما لو وكله في بيعسلمة لم يجزله بيعها من نفسه (فصل) وأن وصي اليه بتفريق ثلثه فأبي الورثة اخراج ثلث ما في أيديَّهم فعنه روايتان (احداهما) مخرج الثاث كله مما في يده نقلها أبو طالب لان حق الموصى له متعلق بأحزاء النركة فجاز أن يدفع اليه بماني يده كما يدفع الى بعض الورثة (والاخرى) يدفع اليه ثلث ما في يده ولا يعطيهم شيأ عما في يده حتى يخرجوا ثلث ما في أيديهم نقلها أبو الحارث لأن صاحب الدين إذا كان المدين في يديه مال لم يملك استيفاء. بما في يديه كذا ههنا،ويمكن حمل الروايتين علىاخنلاف حالين فالروايةالاولى محولة على ما إذا كان المال جنسا واحداً فللموصى أن يخرج الثلث كله مما في يديه لانه لا فائدة في انتظار اخراجهم مما في أيديهم مع أتحاد الجنس والرواية المانية محرَّلة على ما إذا كان المال أجناسا فان الوصية تتعلق بثلث كل جنس فليس له ان يخرج عوضا عن ثلث ما في أيديهم بما في يدولانه معارضة لأنجوز الا برضام والله أعلم.

(فصل) اذا علم الوصى أن على المبت دينا أما بوصية المبت أو غيرها فقال أجد لايقضيه الاببينة قيل له فان كان ابن الميت يصدقه ? قال يكون ذلك في حصة من اقر بقدر حصته وقال فيمن استودع رجلا الف درهم وقال أن أنا مت فادفعها إلى ابني الكبير وله ابنان أو قال ادفعها إلى أجنبي فقال أن دفعها الى أحد الابنين ضمن للآخر قدر حصته وان دفعها الى الآخر ضمن، واهل هذا من أحمد فيما اذا لم يصدق الورثة الوصى ولم يقروا فلا يقبل قوله عليهم وليس له الدفع بغير أذبهم لأن قوله أقر عندي واذن لي اثبات ولاية فلا يقبل قرله فيه ولا شهادته لانه يشهد لنفسه بالولاية وقد نقل أبوداود في رجل أوصى ان لفلان على كذا ينبغي الرصي أن ينفذه ولا يحل له ان لم ينفذ فهذه المسئلة محمولة على أن الورثة يصدقونالوصي أو المدعى او له بينة بذلك جمعا ببن الروايتين و واقمة للدليل قبللاحمدقان

[﴿] مسئلة ﴾ (ولا تصح الى غيرهم كالطفل والمجنون ولا وصية المسلم إلى كافر بغير خلاف نعلمه) لان المجنون والطفل ليسا أهلا للتصرف في أموالهما فلا يايان على غيرهماوالسكافر ليسمن أهل الولاية على المسر ولانه ليس من أهل الشهادة والعدالةأشبه المحنون، وأما الفاسق فقد روي عن احمــد أن الوصية اليه لا تصع ، وهو قول مالك والشافعي ، وعن احمدما يدل على صحة الوصية اليه فأنه قال في رواية ابن منصور إذا كان متها لم تخرج عن يده ، وقال الخرقي اذا كان خالناً ضم اليه أمين ، وهذا يدل على صحة الوصية اليه ويضم الحاكم اليه أميناً ، وقال أبو حنيفة نصح الوصية اليه وينفذ تصرفه وعلى ألحاكم دزله لانه بالغ عاذل فصحت الوصية اليه كالعدل

و لنا أنه لا يجوز افراده بالوصية فلم تجز الوصية اليه كالمجنون ، وعلى أبي حنيفة أنَّه لا بجوز افراره على الوصة فأشه ما ذكرنا

[﴿] مَسَالَةً ﴾ (وان كانوا على غير هذه الصفات ثم وجدت عند الوت فهل تصح ؟على وجهين)

علم الموصى اليه لرجل حقا على الميت فجا، الغرىم يطالب الوصي وقدمه الله القاضي ايستجلفه أن مالي في يديك حق. فقال لا يحلف ويه لم الفاضي بالقضية فان أعطاه القاضي فهو أعلم فان أدعى رجل ديناً على الميت وأقام به بينة فهل يجوز الموصي قبولها وقضاء الدين بها من غير حضور حاكم فكلام أحمد يدل على دوايتين

(احداها) قال لايجوز لدفع اليه بدعراه الا أن تقوم البينة فظاهر هذا أنه جوز الدفع بالبينة من غير حكم حاكم لان البينة له حجة ، وقال في موضع آخر الا أن يُنبت ببينة عند الحاكم بذلك فأما إن صدقهم الورثة على ذلك قبل لانه اقرار منهم على أنفسهم

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن أعتق في مرضه أو بعد موته عبد بن لا يملك غيرها وقيمة أحدها مائتان والآخر ثلاثمائة فلم يجز الورثة أقرع بينه ماء فاز وقمت القرعة على الذي قيمته مائتان عتق منه خمسة أسداسه وهو ثلث الجميع ، وان وقمت على الآخر عتق منه خمسة أنساعه لان جميع ملك الميت خمسمائة درهم وهو قيمة العبدين فضرب في ثلاثة فأخذ ثلثه خسمائة ، فلما ان وقمت القرعة على الذي قيمته مائتان ضربناه في ثلاثة فصيرناه سمائة فصار العتق منه خمسة أسداسه، وكدلك يفعل في الآخر اذا وقمت عليه القرعة وكل شيء في من هذا الباب فسيله أن يضرب في ثلاثة ليخرج بلاكسر)

هذه المسئلة دالة على أحكام أربهة (منها) أن حكم العنق في مرض الموت حكم الوصية لايجوز منه

يعتبر وجود هذه الشروط في الوصي حال العقد والموت في أحد الوجهين ، وفي الآخر تعتبرحالة الموت حسب كالوصية له ولان شروط الشهادة عتبر عند ادائها لا عند تجملها كذلك ههنا ، وهو قول بعض أصحاب الشافعي .

ولنا أنها شروط المقد فتعتبر حال وجوده كسائر المقود فأما الوصية له فهي صحيحة ، وإن كان وارثا وإنما يمتبر عدم الارث وخروجها من الثاث للنفوذ واللزوم فاعتبرت حالة اللزوم بخلاف مسئلتنا فأنها شروط لصحة المقد فاعتبرت حالة المقد ولا ينفع وجودها بعده

⁽ فصل) وتصح الوصية إلى الاعمى ، وقال أسحاب الشافعي فيه وجه أن الوصية لا تصح اليه بناء منهم على أنه لا يصح بيعه ولا شراؤه فلا يوجد فيه معنى الولاية ، وهذا لا يسلم له مع أنه يمكنه النوكيل في ذلك وهو من أهل الشهادة ، والولاية في السكاح ،والولاية على أولاده الصغار ، فصحت لوصية اليه كالبصير ،

الا ثلث المال إلا أن بجيزه الورثة وهذا قرل جهور الفقها، ، وحكي عن مسروق فيمن أعتق عبده في مرض موته ولا مال له: غيره أجيزه برمته شي، جعله فله لاارده .وهذا قول شاذ بخالف الاثر والنظر فانه قد صح عن عران بن حصين أن رجلا من الانصار أعتق سة أعبد عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم الذي ويتالي في فاقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولا شديداً . رواه مسلم وأبو داود ، ولانه تبرع في مرض موتا فأشبه سائر العطايا والصدقات

(الثاني) أن المتق اذا كان في أكثر من واحد نلم بحملهم اثنات كلنا الثاث في واحد بالقرعة و إن كانوا جماعة كملنا المتق في بعضهم بالقرعة بدابل حديث عمران بن حصين المذكور

(الثالث) أنه اذا لم يخرج من الناث الا جزء من عبد عتق ذلك الجزء خاصة ورق باقيــه على ماسنذكره في العتق إن شاء الله تعالى

(الرابع) اثبات القرعة ومشروعيتها بدابل حديث عران وفعل النبي عَلَيْكِيّة في الأعبد الذين أوع بينهم ، فأما كيفية تكيل الهنق فان الهبيد إن تساوت قيمتهم وكان لهم ثاث صبح كستة أعبد قيمة كل اثنين منهم ثلث المال جعلنا كل اثنين منهم ثلثا وأفرعنا بينهم بسهم حرية وسهمي رق كا فعل النبي وَ الله فالله فالله فالله فالله المربة يعتنان وبرق الآخرون عران كان فيهم كسر كمسئلة الحرق أقرعت ببن العبدين فأيهما وقعت عليه قرعة الحرية ضربت قيمته في ثلاثه أسهم فها بالم نسبت اليهقيمة العبدين جميعا فهما خرج بالنسبة فهو القدر الذي يعتق منه فني هذه المسئلة اذا وقعت القرعة على الذي قيمته مائتان ضر بتهما في ثلاثة صارت ستمائة ونسبت منها قيمة العبدين معا وهي خمسهائة تجدها خمسة أسداسها فيعتق منه خمسة أسداسها فيعتق منه خمسة أسداسه عوان وقعت على الآخر عتق خمسة أنساعه وتمام شرح ذاك يأتي في باب العتق أن شا، الله

[﴿] مسئلة ﴾ (وإذا أوصى إلى رجل وبعده إلى آخر فها وصيان إلاأن يقول قدأخرجت الاول)
و نظير ذلك ما إذا أوصى لرجل عمين من مائه ثم وصى به لآخر ، أو وصى بجميع مائه لرجل ثم
وصى به لآخر فانه يكون بينها وقد ذكرنا ذلك ، فكذلك إذا أوصى إلى رجل ثم وصى إلى
آخر فانها يصيران وصيين ، كما لو وصى اليها جميعاً في حال واحدة وإن قال قداً خرجت الاول بطلت
وصيته لانه صرح بعزله فانعزل كما لو وكله ثم عزله.

[﴿] مسئلة ﴾ (وليس لا حدها الانفراد بالنصرف إلا أن يجل ذلك اليه)

وجملة ذلك أنه يجوز أن يوصي إلى رجلين معاً في شيء واحد ويجعل الكل واحد منهاالتصرف منفرداً فيقول أوصيت إلى كل واحد منه كا وجعات له أن ينفرد بالتصرف فان هذا يقتضي تصرف كل واحد منها على الانفراد، وله أن بوصي اليها ليتصرفا مجتمعين فلايجوز لاحدهما الانفراد بالتصرف لإنه لم يجمل ذلك اليه ولم يرض بنظره وحده ولا نعلم خلافا في هائين الصورتين ، فان أطلق فقال

مسئلة ﴾ قال (واذا أوصى بعبد من عبيده لرجل ولم يسم العبد كان اه أحدهم بالقرعة اذا كان يخرج من الثلث والا ملك منه بقدر الثلث)

وجالة ذلك أن الوصية بغير معين كعبد من عبيده وشاة من غنمه تصح وقد ذكرنا أن الوصية بالجهول تصح فيما مضى وبه يقرل مالك والثاني واسحاق، واختلفت الرواية فيما يستحق الموسى له فروي أنه يستحق أحدهم بالقرعة ويشبه أن يكون قول السحاق. ونقل ابن منصور أنه يعطى أحسنهم يعنى يهطيه الورثة ماأحبوا من العبيد وهو قول الشافعي ، وقال مالك قولا يقتضي أنه اذا أوصى بعشر من ابله وهي مائة يعطى وله ثلاثة أعبد فله ثلاثه ما وإن كانوا أربعة فله ربعهم فانه قال اذا أوصى بعشر من ابله وهي مائة يعطى عشرها والنخل والرقيق والدواب على ذلك. والصحيح أنه يعطى عشرة بالعدد لانه الذي تناوله المفله والمقتضى فلا يعدل عنه ولكن يعطى واحداً بالقرعة لانه يستحق واحداً غير معين فليس واحد بأولى من واحد قوب المصير إلى الفرعة كالو أعتى واحداً منهم، وعلى ما قل ابن منصور يعطيه الورثة من عبيده ماشا وا من صحيح أو معيب حيد أوردي، لانه يثنار له اسم العبد فأجزاً كانو وصى له بعبد ولم يضفه إلى عبده ماشا وا من صحيح أو معيب حيد أوردي، لانه يثنار له اسم العبد فأجزاً كانو وحلى لا إلا واحداً تعينت الوصية فيه لتعذر تسلم الباقي، وإن تلف وقيقه جيعهم قبل وتالموصي أوقناو ابطات الوصية لانها انما تلزم بالموت ولا فيه لتعذر تسلم الباقي، وإن تلف وقيقه جيعهم قبل وتالموصي أوقناو ابطات الوصية لانها انما تلزم بالموت ولا حسلت في أيديم بغير فعلهم وإزقتاهم قائل فالموصي له قيمة أحدهم مبنيا على الروايتين فيمن يستحقه منهم في حصلت في أيديم بغير فعلهم وإزقتاهم قائل فالموصي له قيمة أحدهم مبنيا على الروايتين فيمن يستحقه منهم في الحياة، ولوقال أوصيت لك بعبد من عبدي ولاعبد له لمان اشترى قبل مو ته عبداً احتمل أن لا نصح الوصية لانها الحياة، ولوقال أوصيت الك بعبد من عبدي ولا عبد له في كيسي ولا شيء فيه أو بداري ولادار له فان اشترى قبل مو تعيداً احتمل أن لا نصح الوصية لانها المناسم الوصية لانها واحداً الحراكي ولادار له فان اشترى قبل مو تعيداً احتمل أن لا نصح الوصية لانها واحداً المناسم الوصية لانها واحداً المناسم المناسم المناسم المناسم المناسم المناسم الوصية لانها واحداً المناسم ا

أوصيت الديما في كذا فليس لأحدها الانفراد بالتصرف وبه قال مالكوالشافعي، وقال أبو يوسف له ذلك لان الوصية والولاية لا تتبعض فلك كل واحد منها الانفراد بها كالاخوين في تزويج أختها وقال أبو حنيفة ومحمد يستحسن على خلاف القياس فيبيح أن ينفرد كل واحدمنها بسبعة أشياء : كفن الميت ، وقضاء دينه ، وانفاذ وصيته ، ورد الوديعة بعينها ، وشراء ما لا بد للصغير منه من الكسوة ، والطعام ، وقبول الهبة له ، والحصومة عن الميت فيا يدعى له وعليه ، لان هذه يشق الاجماع عليها وبضر تأخيرها فجاز الانفراد بها .

ولنا أنه شرك بينها في النظر فلم يكن لأحدها الانفراد كالوكيلين وما قاله أبو يوسف نقول بهفانه جمعين حمل الولاية اليهما باجباعها فليست متبعضه كما لو وكل وكيلين أوصر حالوصيين بان لا يتصرفا الا مجتمعين ويبطل ماقاله بهاتين الصورتين وبهما يبطل ماقاله أبوحنيفة أيضاً ومتى تعذر أجباعها قام الحاكم أميناً مقام الغائب

وقعت باطالة فلم نصح ، كالوقال أوصيت اك بما في كيسي ولاشي. فيه ثم جعل في كيسه شيئا ولان الوصية تقته في عبداً من الموجود بن لاحال الوصية : ويحتمل أن تصح كما لو وصى له بألف لا يملكه ثم ملك أو وصى له بثلث عبيده ثم ملك عبيداً آخر بن

وقد روى ابن منصور عن احمد في رجل قال في مرضه اعطوا فلانا من كيسي مائة درهم فلم يوجد في كيسه شي. يعطى مائة درهم فلم تبطل الوصية لانه قصد إعطا ، مائة درهم وظنها في السكيس فاذا لم تكن في الكيس أعطي من غيره فكذلك بخرج في الوصية بعبد من عبيده إذا لم يكن له عبيد أن يشترى له من تركته عبد ويعطى اياه

(فصل) وأن وصى لرجل بعبد صحت الوصية ويشترى له عبد أي عبد كان وإن كان له عبيد أعطاه الورثة ما شاؤا ولا قرعة همنا لأنه لم يضف الرقبق إلى نفسه ولا جعله واحداً من عدد محصور فلم يستحق الموصى له أكثر من أقل من يسمى عبداً كا أو أقر له بعبد. قال القاضى: ولهم أن يعطوه ماشاؤا من ذكر أوأشى ، والصحيح عندي أنه لا يستحق الا ذكراً فان الله تعالى فرق بين العبيد والاما، بقوله تعالى (وأنكحوا الا يمى منكم والصالمين من عبادكم وإمائكم) والمعطوف يفار المعطوف عليه ظاهراً ، ولانه في العرف كذلك فأنه لا يفهم من إطلاق اسم العبد إلا الذكر . ولو وكله في شراء عبد لم يكن له شراء أمة فلا تنصرف وصيته الا إلى الذكر ، وأن وصي له بأنة أو جارية لم يكن له إلا أنى وليس له أن يطبه خنى مشكلا لانه لايعلم كونه ذكراً ولا أنى ، وأن وصى له بواحد من رقيقه أو برأس مما ملكت عينه دخل في وصيته الذكر والانثى والحنشى

⁽ فصل) اذا قال اوصيت الى زيد فان مات فقد اوصيت الى عمرو صح ذلك رواية واحدة ويكون كل واحد منهما وصياً الى ان عمراً وصى بعد زيد لان النبي عليه قال في جيش مؤتة « اميركم زيد فان قتل فأميركم جعفر فان قتل فأميركم عبدالله بن رواحة » والوصية في معنى التأمير وكذلك ان قال اوصيت اليك فاذا ناب اليك فاذا كبر ابني كان وصيي صح لذلك واذا كبرابنه صار وصيه ومثله لو قال اوصيت اليك فاذا ناب ابنى من فسقه او قدم من غيبته او صح من مرضه اواشتغل بالعلم أوصالح امه او رشد فهو وصيي صحت الوصية اليه ويصير وصياً عند وجود هذه الشروط

[﴿]مسئلة﴾ (وان مات احدهما اقام الحا كممقامه اميناً)

قد ذكرنا ان الوصية تجوز الى اثنين وانه متى اوصى اليها مطلقا فليس لا حدهما الانفراد بالنصرف فان مات احدهما اوجن او وجد منه ما يوجب عزله اقام الحاكم مقامه اميناً لا ن الموصى لم يرض بنظر هذا الباقي وحده ، وان اراد الحاكم ان يكتنى بالباقي منها لم يجز لهذلك ، وذكر اصحاب الشافعي

يتناول جميع ذلك بدايل قول النبي ويتنافق وفي أربعين شاة شاة » يربد الذكور والاناث والصفار والكبار . وعندي أنه لا يتناول الا أنثى كبيرة الا أن يكمن في بلد عرفهم يتناول ذلك ، فأمامن لا يتناول عرفهم الا الاناث فان وصيته لانتناول الا ما يسمى في عرفهم لان ظاهر حاله ارادة ما يتعارفونه ، وان وصي بكبش لم يتناول الا الذكر الكبير من الضأن، والتيس لا يقم الا على الذكر الكبير من المعز ، وان وصى بعشرة من الغنم يتناول عشرة من الذكور والاناث والصفار والسكبار

وفصل) وان ومي بجمل لم يكن الا ذكراً وان ومي بنافة لم تبكن الا أشى، وان قال عشرة من ابلي وقع على الذكر والانثى جيما ، ومجتمل انه انقال عشرة بالها. فهو الذكور وان قال عشر فهو للاناث وكذلك في الفنم لان العدد في العشرة الى الثلاثة المذكر بالها، والمؤنث بغيرها قال الله تعالى فسخرها عليهم سبم ليال وعمانية أيام) وان قال اعطره بعيراً ففيه وجهان (أحدهم) هو الذكر وحده لانه في العرف اسم له وحده (والثاني) هر الذكر والاثنى لانه في السان العرب يتناولها جميعا، تقول العرب حلبت البعير تربد الناقة فالجل في السانهم كالرجل من بي آدم والناقة كالمرأة والبكرة كالفتاة وكذاك القلوص والمعم كالانسان

(فصل) وان ومي له بثور فهو ذكر وان ومي ببقرة فهي أنثى . وان ومي بدابة فهي واحدة من الحيل والبغال والحمير يتناول الذكر والانثى لان الاسم فيالعرف بقع على جميع ذلك ، وان قرن به ما يصرفه الى أحدها مثل انقال دابة يقاتل عليها أو يسهم لها انصرف الى الحيل وان قال دابة ينتفع بظهرها ونسلها خرج منه البغال لانه لا نسل لها وخرج منه الذكور كذلك ، وان وصي له بحار فهو ذكر وان ومي بانان فهي أنثى فان رمي بحصان فهو ذكر وان ومي بفرس تناول الذكر والاشى وفي جميع ذكر وان وم بالقرعة وعلى رواية ابن منصور يعطيه الورثة ما شاؤا ولا يستحق للدابة سرجا ولا للبعير رحلا الاأن يذكره في الوصية

ولنا ان الموصى لم يرض بتصرف هذا وحده فوجب ضم غيره اليه لان الوصية مقدمة على نظر الحاكم واجباده فان تغيرت حالهما جيماً بموت او غيره فللح كمان بنصب مكانهما، وهل له نصب واحد ؟ فيه وجهان (احدهما) له ذلك لانه لما عدم الوصيان صار الامر الى الحاكم بمنزلة من لم يوص ولولم يوص لا كننى بواحد كذاهها، ويفارق مااذاكان احدهما حياً لان الموصى بين انه لا يرضى بهذا وحده بخلاف مااذا ما تامما (والثانى الا يجوز لان الموصى لم يرض بواحد فلم يكنف به كما لوكان احدهما حياً فأما ان جمل لحكل واحد منهما النصرف منفرداً فات احدهما او خرج من الوصية لم يكن للحاكم أن يقيم مقامه اميناً لان الباقي منهما له النظر بالوصية فلا حاجة الى غيره وان ما تامما او خرجا عن الوصية

وجهاً في جواز. لان النظر لوكان للحاكم . عوت الموصي من غير وصية كان له رده الى واحدكذلك ههنا فيكون ناظراً بالوصيـة من الموصى والامانة من جهة الحاكم

(فصل) وان وصى بكلب يباح اقتناؤ. صحت الوصية لان فيه نفعا مباحا وتقر اليدعليه والوصية تبرع فتصح في المال وفي غير المال من الحقرق ولانه تصح هبته فتصح الوصية به كالمال ، وأن كان مما لايباح اقتناؤه لم تصح الوصية به سوا. قال كابا من كلابي او قال من مالي لانه لا يصح ابتياع الكلب لانه لاقيمة له بخلاف الشاة ، قان كان له كاب ولا مال له سواه فه ثلثه ، وأن كان له مال سوا. فقد قيل للمومى له جميم الكتاب وان قل المال لان قليل المال خبر من الكتاب لكونه لاقيمة له ، وقيل للموصى له به ثلثه وان كثر المال لان موضوع الوصية على أن يسلم ثلثا التركة الورثة وايس في التمركة شيء من جنس الموصى به ، وان وصى لرجل بكلابه ولآخر بثلثماله فللموصىله بالثلث الثَّلث والموصى له بالكلاب ثلثها وجها واحداً لان ما حصل الورثة من ثلني المال قد جازت الوصية فيما يقابله من حق الموصى له وهو الناث فلا يحسب عليهم في حق الكلابولو وصى بثلث ماله ولم يوص ما الكلاب دفع اليه ثلث المال ولم يحتسب بالكلاب على الورثة لانها ايست عال، وإذا قسمت الكلاب بين الوارث والموصى له أوبين اثنين موصى لمها بهاقسمت على عددها لأنها لا قيمة لها قان تشاحوا في بعضها فينبغي أن يقرع بينهم فيه ، وان وصي له بكتاب والموصى كلاب يباح اتخاذها ككلاب الصيد والماشية والحرث فله واحد منها بالقرعة أو ماأحب الورثة على الرواية الاخرى ، وأن كان له كلب يباح وكلبُ البراش فله الكاب المباح ومذهب الشافعي في هذا الفصل كله كنحو مما ذكرنا الا أنه بجعل للمرصي له بكلب ما أحب الورثة دفعه اليه ، ولا تصح الوصية بكلب المراش ولا كلب غير الكلاب الئلائة ، وفي الوصية بالجرو الصغير وجهان بناء علىجواز تربيته الصيدأوللماشية وقدسبق ذكر ذلك ، ولا نصح الوصية بخنز بر ولا بشي. من السباع التي لا تصلح للاصطياد كالاسد والنمر والذئب لانها لامنفية فيها ولاتصح الوصية بشيء لامناعة فيه من غيرها

فللحاكم أن يقيم واحداً فان تغيرت حال احد الوصيين تغيراً لا يزيله عن الوصية كالعجز عنها لضعف اوعلة أو نحو ذلك أوكانا بمن أحكل واحد منها التصرف منفرداً فليس للحاكم أن يضم اليهما أميناً لان ألباقي منهما يكنى، الا أن يكون الباقي منهما يعجز عن التصرف وحده لكثرة العمل ونحوه فله أن يقيم أمينا عوان كانا ممن ليس لاحدهما التصرف منفرداً فعلى الحاكم أن يقيم مقام من ضعف منهما أمينا يتصرف معه على كل حال فيصيرون ثلاثة الوصيان والامين

[﴿]مسئلة﴾ (وكذلك ان فسق وعنه يضم اليه امين)

قد ذكر نا الاختلاف في محمة الوصية الى الفاسق وان كلام الخرقى يدل على محمة الوصية اليه ويضم اليه امين وكذلك ان كان عدلا ففسق و نقل ان منصور عن احمد نحر ذلك فقال اذا كان الوصي متهما لم يخرج عن يده و نقل المروذي عن أحمد فيمن وصى الى رجلين ليس احدهما بموضع الوصية فقال الله خر اعطاني لا يعطيه شيئةً ليس هذا بموضع الوصية فقيل له اليس المريض قد رضي به ? فقال وان

(فصل) وان وصى له بطبل حرب صحت الوصية به لان فيه منفعة مباحة ، وأن كان بطبل لهو تصح لعدم المنفعة المباحة به ، وأن كان مع ذلك أذا فصل صلح للحرب لم تصح الوصية به أيضالان منفعته في الحال معدومة فأن كان يصلح لهما جميعا صحت الوصية به لان المنفعة قائمة به ، وأن وصى له بطبل وأطلق وأه طبلان تصح الوصية باحدها درن الآخر انصرفت الوصية الى ماتصح الوصية به وأن كان له طبول تصح الوصية بجميعها فله أخذها بالقرعة أو ماشا. الورثة على اختلاف الروايتين وأن وصى بدف صحت الوصية به لان النبي عَلَيْكَيْنَ قبل ، اعلنوا السكاح واضر بوا عليه بالدف و ولا تصح الوصية بولان النبي عَلَيْكِيْنَ قبل ، اعلنوا السكاح واضر بوا عليه بالدف ولا تصح الوصية بولان النبي عَلَيْكُونَ في الله المناح واضر بوا عليه بالدف ولا تصح الوصية بولان من عيدان الله ولا المناح واضر ولا عود من عيدان الله ولا المالية وسوا، كانت فيه الاوتار او لم نكن لانه مهيأ لفعل المعصية دون غيرها فأشبه مانو كانت فيه الاوتار

(فصل) ولو أوصي له بقوس صحت الرصبة فان فيه منفعة مباحة سوا. كان قوس نشاب وهو الفارسي أو نبل وهو العربي او قوس بمجرى او قوس زنبور او جرخ أو ندف أو بندق فان لم بكن له الا قوس واحد من هذه القدي تعينت الوصية فيه وان كانت له هذه جميعها وكان في لفظه أو حاله قوينة تصرف الى أحدها انصرف اليه مثل أزيقول قوسا يندف به أو يتعيش به أو ما شبه ذلك فهذا يصرنه الى قوس الندف والبندق ، وان كان الموصى له ندا فالاعادة له بالري أو بندقانيا لاعادة له بالري بشيء سواه أو برمي بقوس غيره لا يرمي بسواه الصرف الوصية الم الله القوس الذي يد تندله عادة لان ظاهر حال المومي انه قصد ناهه با جرت عادته بالانتفاع به ، وان انتفت القرائن فاختار ابو الخطاب أن له واحدا من حميهها بالقرعة أو ما يختار دالورثة لان العنظ وان انتفت القرائن فاختار ابو الخطاب أن له واحدا من حميهها بالقرعة أو ما يختار دالورثة لان العنظ يتناول جميعها والصحيح أن وصيته لانة ايل قوس الندف ولا البندق ولا العربية في بلد لاعادة لهم بالربي بها رهذا مذهب الشافعي الا انه لابذكر العربية و يكرن له واحد ماعد اهذه لان هذه لايطلق عليها بالربي بها رهذا مذهب الشافعي الا انه لابذكر العربية و يكرن له واحد الماعد اهذه لان هذه لا يطلق عليها بالربي بها رهذا مذهب الشافعي الا انه لابذكر العربية و يكرن له واحد الماعد الانتفاع بله بالربي بها رهذا مذهب الشافعي الا انه لابذكر العربية و يكرن له واحد الماعد المذه المناه عليها والمربية و يكرن له واحد الماعد المذه المناه المناه الماه المناه المنا

رضي به فظاهر هذا ابطال الوصية اليه وحمل القاضي كلام الحرقي وكلام احمد على ابقائه في الوصية على ان جنايته طرأت بعد الموت فاما الكانت جنايته موجودة حال الوصية اليه لم يصح لا نه لا يجوز تولية الحائن على يتم في حياته فك ذلك بعد موته ولان الوصية ولا ية والما نة والفاسق ليس من اهام ماف لى هذا اذا كان الوصي فاسقاً فح كه حكم من لاوصي له و ينظر في ماله الحاكم وان طرأ فسقه بعد الوصية زالت ولايته واقام الحاكم مقامه اميناً هذا اختيار القاضي وهو قول الثوري والشاف بي واسحاق و على قول الحرقي لا ترول ولايته ويضم اليه امين ينظر معه روي ذلك عن الحسن وان يربن لانه امكن حفظ المال بالامين قمين ازالة يد الفاسق بابقائه في الوصية فيكون جماً بين الحقين فأما ان لم يمكن حفظ المال بالامين تمين ازالة يد الفاسق الحائن وقطع تصرفه لان حفظ المال على اليتم اولى من رعاية قول الموصي الفاسد واما التفريق بين الفسق الطاري، والمقارن فبعيد فان الشروط تعتبر في الدوام كاعتبارها في الابتدا مسيا اذا كانت لمعني الفسق الطاري، والمقارن فبعيد فان الشروط تعتبر في الدوام كاعتبارها في الابتدا مسيا اذا كانت لمعني (المغني والشرح الكبير) (المغني والشرح الكبير)

أسم القوس في المادة بين غير أهلها حتى يصفها فيقول : قوس القطن أو الندف أو قوس البندق ، وأما العربية فلا يتعارفها غيرطائفة من العرب فلا يخطر ببال المرمى غالبا ويعطى القوس معمولةمها لانها لانسمى قوسا الاكذلك ولايستحق وثرها لان ألاسم بقعءا بادونه وفيه وجهآخر أنه يعطاها بوثرها لأنها لاينتفع مها الا به فكان كجز، من أجزائها

(فصل) وان وصي له بعود و له عود لهو وغيره لم تصح الوصية لان اطلاقها ينصرف إلى عود اللهو ولا تصلح الوصية به لمدم النفع المباح فيه وان لم يكن له إلا عيدان قسى أو عود يتبحر به أو غيره من العيدان المباحة صحت الوصية وانصرفت اليها لعدم غيرها وتعينها مع إباحتها وان وصى له بجرة فيها خمر صحت الوصية بالحرة وبطلت في الحمر لان في الحبرة تفعاً مباحاً والحمر لا نفع فيهمباح فصحت الوصية بما فيه المنفعة المباحة كما لو وصى له نخمر وخل وان وصى له بخمر في جرة لم تصح لان الذي أضاف الوصية اليه الحرر ولا تصح الوصية به

﴿ مسئلة ﴾ (قال واذا أوصى له بشيء بعينه فتلف بعد موصى الموصى لم يكن للموصى له شيء وان تلف المال كله الا الموصى به فهو للموصى له

اجمع أهل العلم بمن علمنا قوله على أن الموصى به إذا تلف قبل موت الموصى او بعده فلا شيء الموصى له كذلك حكاه ابن المنذر فقال اجمع من احفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل أذا أوصى له بشيء فهلك ذلك الذيء أن لا شيء له في سائر مال الميت وذلك لان الموصى له إنما يستحق بالوصية لا غير وقد تعلقت بمدين وقد ذهب فذهب حقه كما لو تلف في يده والتركة في يد الورثة غيرمضمونة عليهم لأنها حصلت في ايديهم بغير فعلهم ولا تفريطهم فلم يضمنوا شيئاً، وانتلف المال كله سواه فهو الموضى له لان حق الورثة لم يتعلق به لتميينه الموصى له وذلك علك اخذه بغير رضاهم واذبهم فكان

يحتاج اليه في الدوام وأذا لم يكن بدمن التفريق فاعتبار العبدالة في الدوام أولى من قبل أن الفسق أذاكان موجود أحال الوصية فقد رضي به الموصي مع علمه بحاله واوصى اليه راضياً بتصرفه مع فسقه فيشعر ذلك بانه علم أن عنده من الشفقة على اليتيم مايمنمه من التفريط فيه وخيانته في ماله بخلافماإذا طرأ الفسق قانه لم يرض به على تلك الحال والاعتبار برضائه الاتري انه اذا وصي الى واحد جاز له التصرف وحده ولووصي الى اثنين لم بجز للواحد التصرف

(فصل) اذا تغيرت حال الموصى اليه بموت او فسق او جنون او سفه فقد ذكرنا حــكه ، فان تغيرت حاله قبل الموت وبعد الوصية ثم عاد فكان عند الموت جامعاً لشروط الوصية صحت الوصية اليه لان الشروط موجودة حال العتمد والموت صحت الوصية كما او لم تنغير حاله ويحتمل ان تبطل لان كل حالة منها حالة للقبول والرد فاعتبرت الشروط فيهما فأما ان زالت بعد الموت فانمزلثم عادف كملاالشروط لم تعد وصية لانها زالت فلاتمود الا بعقد جديد حقه فيه دون سائر المال وحقوقهم في سائر المال دونه فأيها تلف حقه لم يشارك الآخر في حقه كما لو كان التلف بعد أن اخذه الموصى له وقبضه وكالورثة إذا اقتسموا ثم تلف نصيب احدهم قال احمد فيمن خلف مائتي دينار وعبداً قيمته مائة ووصى لرجل بالعبد فسرقت الدنانير بعد الموت فالعبد للموصى له به .

(فصل) وان وصى له بمدين فاستحق بعضه او «لك فله ما بقي منه ان حمله الثلث وان وصى له بلث عبد أو ثلث دار فاستحق الثاثان منه فالثلث الباقي للموصى له وهو قول الشافعي واصحاب الرأي لان الباقي كله موصى به وقد خرج من الثاث فاستحقه الموصى له كما لو كان شيئاً معيناً ، وان وصى له ثلاثة أعبد فهلك عبدان أواستحقا فليس له إلا ثلث الباقي وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي لانه لم يوص له من الباقي بأكثر من ثلاثة وقد شرك بينه وبين ورثته في استحقاقه

﴿ مسئلة ﴾ (قال ومن أوصى له بشيء فلم يأخذه زمانا قوم وقت الوت الوقت الاخذ)

وجماته ان الاعتبار في قيمة الموصى به وخروجها من ااثلث أو عدم خروجها بحالة الموت لانها حال لزوم الوصية فتعتبر قيمة المال فيها وهو قول الشافعي واصحاب الرأي ولا اعلم فيه خلافاً فينظر فان كان الموصى به وقت الموت ثاث النزكة أو دونه نفذت الوصية واستحقه الموصى له كله فان زادت قيمته حتى صار معادلالسائر المال أوأكثر منه أو هلك المال كله سواه فهو للموصى له لاشي المورثة فيه فان كان حين الموت زائداً عن الثاث فللموصى له منه قدر ثلث المال فان كان نصف المال فللموصى له ثلثاه وان كان ثائيه فللموصى له نصفه وان كان نصف المال وبثلثه فللموصى له خمساه فان نقص بعد ذلك او زاد أو نقص سائر المال او زاد فليس للموصى له سوى ما كان له حين الموت فلو وصى بعبد قيمته مائة وله مائتان فزادت قيمته بعد الموت حتى صار يساوي مائتين فهو للموصى

⁽ فصل) فأما العدل الذي يعجز عن النظر لعلة او ضعف فان الوصية تصح اليه ويضم الحاكم اليه اميناً ولا يربل بده عن المال ولا نظره لان الضعيف اهل للولاية والامانة فصحت الوصية اليه وهذا ان كان قويا فحدث فيه ضف اوعلة ضم الحاكم اليه يداً اخرى ويكون الاول الوصي دون الثاني وهذا معاون لان ولاية الحاكم اعا تكون عند عدم الموصى اليه وهذا قول الشافعي وأب يوسف وما مم فيه محالفا (مسئلة) (ويصح تبوله للوصية ورده في حياة الموصي) لانه اذن في التصرف فصح قبوله بعد العقد كالتوكيل محلاف الوصية له فاها عليك في وقت فلم يصح القبول قبل الوقت و بجوز تأخير القبول الى ما بعد الموت كالوصية له ومتى قتل صار وصياً

⁽مسئلة) (ولهعزل نفسه متى شاء)مع القدرةوالعجز في حياة الموصيوبعد موته في حضوره وغيبته وبهقال الشـافعي، وقال أبو حنيفة لايجوز له ذلك بعد الموت ولايجوز في حيـانه الا بحضرته لانه غره بالنزام وصيته ومنعه بذلك الإيصاء إلى غيره وعن أحمد أنه لايجوز له عزل نفسه بعد الموت ذكره

له كله، وأن كانت قيمته حين الموت ماثتين فللموصى له ثلثاء لانها ثلث المال فان نقصت قيمته بعدالموت حتى صار يساوي مائة لم يزد حق الموصى له عن ثلثة شيئاً إلا ان مجبز الورثة،وان كانت قيمته أربعائة فللموصى له نصفه لا بزاد حقه عن ذلك سواء نقص العبد او زاد او نقص المال او زاد

(فصل) والعطايا في مرضه يعتبر خروجها من الثاث حين الموت نقل صالح بن احمد عن ابيه فيمن له الله درهم وعبد قيمته الف فأعتق العبد في مرض مو ته وانفق الدراهم عتق من العبد ثلثة فاعتبر ماله حين الموت من العبد لا فيما قبله فلما لم يكن له حين الموت إلا السد لم يعتق منه إلا ثلثه ولو لم يتنف الالف لعتق منه ثاثاه ، ولو زاد ماله قبل موله حتى بلغ الفين لعتق العبد كله لحروجة من الثلث وأن كسب العبد شيئاً كان كسبه بينه وبين الورثة على قدر مافيه من الحرية والرق ويدخله الدور وقد ذكرنا ذلك فيما مضيوان تلف من التركة شيء بفعل مضمون على الورثة حسب عليهم من التركة (فصل) وأن وصى عمين حاضر وسائر ماله دين أو غائب فلليس للوصى أخذ المعين قبل قدوم الغائب أواستيفاء الدين لانه ربما تلف فلا تنفذ الوصية في المعين كله وظاهر كلام الخرقي أن الوصى ثلث المعين ذكره في المدر وقيل لا يدفع اليه شيء لان الورثة شركاؤه في التركمة فلا يحصل له شيء مًا لم يحصل للورثة مثله ولم يحصل لهم شيء وهذا وجه لاصحاب الشافعي والصحيح أن له الثلث لان حقه فيه مستقر فوجب تسليمه اليه لعدم الفائدة في وقفه كما لو لم مخلف غير المعين ولانه لوتلفسائن ألمال لوجب تسليم ثلث المعين الى الوصى وليس تلف المال سبباً لاستحقاق الوصية وتسليمها ولا يمنع نفوذ الوصية في انثلث المستقر وأن لم ينتفع الورثة بشيء كما لو أبرأ معسراً من دين عليه وقال مالك يخير الورثة بين دفع العين الموصى بها وبين جمل وصيته بثلث المال لان الموصى كان له أن يوصى بثلث ماله فعدل الى المعين وليس له ذلك لانه بؤدي الى أن يأخذ الموصى له المعين فينفرد بالتركة

ابن ابي موسى في الارشاد لماذكرنا:ولنا انه متصرف بالآن فكان له عزل نفسه كالوكيل

⁽ مسئلة) (والموصى عزله متى شاه) لأنه متصرف باذنه فكان له عز له كالموكل له عزل وكيه متى شاه ﴿مُسَلَّةً ﴾ (وليس للوصي أن يوصي الا أن مجمل ذلك الله وعنه له ذلك)وجملة ذلك أنه أذاوصي الى رجل وأذن له في الايصاء لمن شاء نحو أن يقول أذنتك إلى أن توصى إلى من شئت أوكل من أُوصِيتُ اليه فقد أوصيت اليه أو فهو وصيى صح وبه قال اكثراً هلالعلم وحكى عن الشافعي في أحد قوليه أنه قال ايس له أن يوصى لانه يلى بتوليه فلا يصح ان يوصى كالوكيل

ولنا أنه ماذون له في الآذن في التصرف فجاز له أن يأذن لغير. كالوكيل اذا أمر بالتوكيل فالوكيل حجة عليه من الوج، الذي ذكر ناه فان وصى اليه واطلق فلم يأذن لهولم ينهه عنه ففيه روايتان (احداهما) له أن يوصى الى غيره وهوقول مالك وأى حنيفة وأني يوسف لأن الاب أقامه مقام نفسه فكان له الوصية كالابوالثاني ليس له ذاك اختاره ابو بكروهو مذهب الشافعي واسحاق وهو الظاهر من قول الخرقي

على تقدير ثلف الباقي قبل وصوله الى الورثة فيقال للورثة ان رضيّم بذلك وإلا فعودوا الى ما كان له أن يوصى به وهو الثلث

ولنا أنه أوصى بما لا يزيد على الثلث لاجنبي فوقع لازما كما لو وصى له بمشاع وما قاله لا يصح لان جعل حقه في قدر الثلث اشاعة وابطال لما عينه فلا مجوز اسفاط ما عينه الموصى للموضى له ونقل حقه الى ما لم يوص به كما لو وصى له بمشاع لم يجز نقله الى معين وكما لو كان المال كله حاضراً أوغائباً اذا ثبت هذا فان للموصى له ثلث المعين الحاضر وكما اقتضى من دينه شيء أو حضر من الغائب شيء فللموصى له بقدر ثانه من الموصى به كذلك حتى يكل للموصى له الثلث أو يأخذ المعين كله، فلو خلف تسعة عيناً وعثر بن دينا وابنا ووصى بالتسعة لرجل فللوصي ثانها ثلاثة وكما اقتضى من الدين شيء فللموصى ثانه قاذا اقتضى ثانه فله من التسعة واحد حتى يقتضي ثمانية عشر فيكمل له التسعة ، وان جحد الدرم أو مات أو يئس من استيفاء الدين أخذ الورثة الستة الباقية من الدين ولوكان الدين شيء جحد الدرم أو مات أو يئس من استيفاء الدين أخذ الوصى ثلثها ويبقى ثلثها موقوفا كما استوفى من الدين شيء فللوصي من المين قدر ثانه فاذا استوفى الدين كله كمل للموصى له ستة وهي ثلث الجميع وان كانت الوصية بنصف المين أخذ الوصي ثلثها و أخذ الابن نصفها و بقي سدسها موقوفا فتى اقتضى من الدين همئه مكت الوصة .

(فصل) فانكان الدين مثل العين فوصى لرجل بثلثه فلا شيء له قبل استيفاء الوصية فكالماقتضى منه شيء فله ثلثه وللابن ثاثاء وهذا أحد قولي الشافعي وقال في الاخر هو أحق بما يخرج من الدين حتى يستوفي وصيته وهذا قول أهل العراق لان ذلك يخرج من ثلث المال الحاضر

و لنا أن الور ثة شركاؤه في الدين و ليس معهم شركة في العين فلا يختص بما خرج منه دونهم كما

لقوله ذلك في التوكيل لانه تصرف بتوليه فلم يكن له ذلك التفويض كالوكيل ويخالف الابلانه يلي خير توليه (فصل) ويجوز أن يجعل للوصي جعلا لابها عنزلة الوكالة والوكالة تجوز بجعل ف كذلك الوصية عونقل استحاق بن ابراهيم في الرجل يوصي إلى الرجل ويجعل له دراهماً مسهاة فلاباً سومقا محة اللوصي الموصى له جائزة على الورثة على الموصى له لا تجوز لانه ليس نائباً عنه الموصى له جائزة على الورثة على الموصى له لا تجوز لانه ليس نائباً عنه وقال (فصل) اذا اختلف الوصيان عند من يجعل المال منهما لم يجعل عند واحد منهما ولم يقسم بينهما وجعل في مكان تحت أيديهما جميعاً لان الموصي لم يأمن أحدها على حفظه ولا النصرف فيه وقال مالك يجعل عند أعد لها وقال أصحاب الرأي يقسم بينها وهو المنصوص عن الشافعي إلا أن أصحابه اختلفوا في مماده بكلامه فقال بعضهم إنما أراد اذا كان كل واحد موصى اليه منفرداً وقال بعضهم بل هو عام فيهما .

ولنا أن حفظ المال من جملة الموصى به فنم يجز لاحدهما الانفراد به كالتصرف ولانه لو جاز لكل

لو كان شريكه في الدين وصياً آخر أوكما لو وصى لرجل بالمينوله ولا خربالدين فان المنفردبوصية الدين لا يختص بما خرج منه له دون صاحب كذا ههنا .

(فصل) ولو وصى لرجل بثاث اله وله مائنان دينا وعبد يساوي مائة ووصى لآخر بثاث العبد اقتسا ثلث العبد نصفين وكلما اقتضى من الدين شيء فللموصى له بثلث المال ربعه وله وللآخر من العبد بقدر ربع ما استوفى بينهما نصفين فاذا استوفى الدين كله كمل للوصين نصف العبد ولصاحب الثلث ربع الماثنين وذلك هو ثلث المال وان استوفى الدين قبل القسمة قسمنا بينهما كذلك للموصى له بالثلث وبع الماثنين وربع العبد وللموصى له بثلث العبد ربعه لان الوصية بن أربعة أتساع المال والجائز منهما ثاث المال وهو ثلاثة اتساع وذلك ثلاثة أرباع وصيتهما فرددنا كل واحد منهما الى ثلاثة أرباع وصيته وهي ربع المال كله لصاحب ثلثه وربع العبد لصاحب ثلثه وفي المسئلة أقوال سوى ما قاناه تركناها لطولها وهذا اسدها ان شاء الله لا اننا ادخلنا النقص على كل واحد منهما بقدر ماله في الوصية وهو ربعها فيكمل ثاث المال لها حبه وثلث العبد للآخر

(فصل) وان خلف ابنين وترك عشرة عيناً وعشرة دينا على احد ابنيه وهو معسرووصي لاجنبي بثلث ماله فان الوصي والابن الذي لا دين عليه يقتسمان العشرة العين نصفين ويسقط عن المدين المنادينة ويبقى لهماعليه المنه فاذ كانت الوصية بالربع قسمت العشرة الدين بينها المخاساً للموصي خمساها اربعة واللابن ستة وسقط عن المدين اللائة ارباع دينه و بتى عليه رسه فاذا استوفي قسم بينها الحاساكا قسم العين لان الوصية بالربع وهو ثمنان و يتى ستة الممان المكل ابن اللائة المان فصار نصيب الوضي والابن الذي لادين

واحد منها أن ينفرد بحفظ بعضه لجاز له أن ينفرد بالنصرف في بعضه

و مسئلة (ولا تصح الوصية إلا في معلوم علك الموصي فعله كقضاء الدين وتفريق الوصية والنظر في أمر الأطفال) لان الوصي يتصرف بالاذن فلم يجز إلا في معلوم علك الموضي فعله كالوكالة فيجوز أن يوصي اليه بقضاء ديونه واقتضائها ورد الودائع واستردادها لا به بملك ذلك فمله كه وصية فأما انظر لورثته في أموالهم فان كان ذا ولاية عليهم كأ ولاده الصغار والمجانين ومن لم يؤنس رشده فله أن يوصي إلى من ينظر لهم في أموالهم محفظها و يتصرف لهم فيها بما لهم الحظ فيه، فأما من لاولاية له عليهم كالمفلاء الراشدين وغير أولاده من الاخوة والاعمام وسائر من عدا الاولاد نلا تصح الوصية عليهم لانه لا ولاية للموصي عليهم في الحياة فلا يكون ذلك لنائبه بعد المات ولا نعلم في هذا كله خلافا وبه يقول أبو حنيفة والشافعي ومالك إلا أن أبا حنيفة والشافعي قالا للجد ولاية على ابن ابنه وان (احدها) لان له ولادة وتعصيباً فأشبه الاب ولاصحاب الشافعي في الام عند عدم الاب والحجد وجهان (احدها)

عليه خمسة أثمان للابن ثلاثة وللوصي سهان فلذلك قسمنا المين وماحصل لهما من الدين بينهما الحماساً وسقط عن المدين ثلاثة أرباع ما عليه لانه له ثلاثة أثمان وهي ثلاثة ارباع النصف الذي عليه

(فصل) وعاء العين الموصى بها ان كان متصلا كالسمن وتعليم صنعة فهو تابع للعين ويكون للموصى له اذا احتمله الثلث، وان كان منفصلا كالولد والعُمرة في حياة الموصى فهو له يصير الى ورثته لانه ملكه وما حدث بعد الموت وقبل القبول فينبني على الملك في الموصى له والصحيح أنه للورثة والآخر هو للموصى له فيكون النماء لمن الملك له والله والله أعلم الصواب

(مسئلة) قال (واذا أوصى بوصايا فيها عناقة فلم يف الثلث بالكل تحاصو أفي الئلث واحد منهم بقدر ما له في الوصية)

امااذا خلت الوصايا من العتق وتجاوزت الثاث ورد الورثة الزيادة فان الثاث يقسم بين الموصى للم على قدر وصاياهم ويدخل النقص على كل واحد بقدرماله من الوصية على مثال مسائل العول اذازادت الفروض عن المال فلو وصى لرجل بثلث ماله ولآخر بمائة ولآخر بمين قيمته خسون ووصى بغداء أسير بثلاثين ولعمارة مسجد بعشرين وثلث ماله مائة جمعت الوصايا كلها فوجدتها ثلاثمائة ونسبت منها الثلث فتجده ثائها فتعطى كل واحد منهم ثلث وصيته فلصاحب النلث ثلث المائة وكذلك لصاحب المائة ويرجع صاحب الحسين الى ثلثها ولفداء الاسير عشرة ولهارة المسجد ستة وثنتان فأما انكان فيهاعتق فعن احمد فيها روايتان (احداها)ان يقسم الثلث بين جميع الوصايا بالمتق وغيره سواء ويقسم بينهم على ماذكرنا وهذا قول ابن سيربن والشعبي وابي ثورلانهم تساوراني سبب الاستحفاق فتساووانيه كسائر الوصايا والرواية الثانية يقدم المتقو بعداً به فان فضل منه شيء قسم بين سائر اهل الوصايا على قدوصاياهم الوصايا والرواية الثانية يقدم المتقو بعداً به فان فضل منه شيء قسم بين سائر اهل الوصايا على قدوصاياهم

ولنا أن الحِسد يدني بواسطة أشبه الأخ والعم بخلاف الآب قانه يدني بنفسه ويححب الحِسد ويخالفه في منزلته وحجبه فلا يصح إلحاقه به ولا قياسه عليه وأما المرأة فلا تلي لانها قاصرة لا تلى النكاح بحال ولا تلى مال غيرها كالعبد

﴿ مَمُّنَاةً ﴾ (واذا وصى اليه في شيء لم يصر وصياً فيغيره)

يجُوز أن يوصى إلى رجل بشى دون شيء مثل أن يوصى اليه بتفريق ثنثه دون غيره أو بقضاه ديونه أو بالنظر في أمر أطفاله حسب فلايكون له غير ما جمل اليه ويجوز أن يوصى إلى إنسان بتفريق وصيته وإلى آخر بقضاء ديونه وإلى آخر بالنظر في أمر أطفاله فيكون الحكل واحد ماجمل اليه دون غيره ومتى أوصى اليه بشيء لم يصر وصياً في غيره ، بهدذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة يكون وصياً في كل ما يملك الموصى لأن هذه ولاية تنتقل من الأب بموته فلا تتبعض كولاية الجد

ولنا أنه استفاد التصرف بالاذن من جهة الآدي فكان مقصوراً على ماأذن فيه كالوكيل وولاية الجد ممنوعة ثم تلك ولاية استفادها بقرابته وهي لا تتبض والاذن يتبض قافترةا

وروي هذا عن عمر وبهيقول شريح ومسروق وعطاء الخراساني وقتادة والزهري ومالك والثوري والدري والثوري والمنه والشوري والسحاق لان فيه حقاً لله تمالى وحقاً لآدمى فكان آكد ولانه لايلحقه فسخويلحق غيره ذلك ولانه اقوى بدليل سرايته ونفوذه من الراهن والمفلس وروي عن الحسن والشافعي كالروايتين

(فصل) والعطايا المعلقة بالموت كقوله اذامت فاعطوافلانا كذاأوأعتقوافلاناونجوه وصايا حكمها حكم غيرها من الوصايا في التسوية بين مقدمها ومؤخرها والخلاف في تقديم العتق منها بخلاف العطايا المنجزة فانه يقدم الاول منها فالاول لانها تلزم بالفعل والمؤخرة تلزم بالموت فتتساوى كلها

(فصل) واذا اوصى بعتق عبده لزمالوارثاعتاقه فان ابى اجبره الحاكم عليه لانه حق وجب عليه كتنفيذ الوصية بالعطية فان اعتقه الوارث او الحاكم فهو حر من حيناعتقه لانه حينتنذ عتق وولاؤه للموصي لانه السبب وهؤلاه نواب عنه ولهذا لزمهم اعتاقه كرها وان كانت الوصية بعتقه الى غير الوارث كان الاعتاق اليه لانه نائب الموصي في اعتاقه فلم يملك ذلك غيره اذا لم يمتنع منه كالوكيل في الحياة (مسئلة) قال (ومن اوصى بفرس في سبيل الله والف درهم تنفق عليه فهات الفرس

كانت الالف للورثة واذانفق بعضها رد الباقي الى الورثة)

أعاكان كذلك لانه عين للوصية جهة فاذا فاتت عاد الموصى به الى الورثة كما لو اوصى بشراء عبد زيد يعتق فمات العبد اولم يبعه سيده ،وإن انفق بعض الدراهم ممات الفرس بطلت الوصية في الباقي كما لو وصى بشراء عبدين فمات احدهما قبل شرائه قال الاثرم سمعت ابا عبد الله يسئل عن رجل اوصى بألف درهم في السبيل أيجعل في الحج منها شيء ?فقال لاأ عما يعرف الناس السبيل الغزو

(فصل) واذا قال بخدم عبدي فلانا سنة ثم هو حر صحت الوصية فان قال الموصى له بالخدمة

(فسل) قان مات رجل لاوصي له ولا حاكم في بلده فظاهر كلام أحمد رحمه الله أنه يجوزلرجل

⁽ فصل) ولا بأس بالدخول في الوصية فان الصحابة رضي الله عنهم كان بعضهم يوصي إلى بعض فيقبلون الوصية فرويء أبيء يدة أه لما عبر الفرات أوصي إلى عمر وأوصي إلى الزبيرستة من أصحاب النبي ويتليخ عنهان وابن مسعود والمقداد وعبد الرحمن بن عوف ومطيع بن الاسود وآخر وروي عن بن عمر أبه كان وصياً لرجل ، وفي وصية ابن مسعود : ان حدث بي حادث الموت من مرضي هذا ان مرجع وصيتي الى الله عز وجل ثم الى الزبير بن العوام وابن عبد الله ولانها وكالة وأمانة فأشبهت الوديمة والوكالة في الحياة وقياس مذهب أحمد ان ترك الدخول فيها أولى لما فيها من الخطر وهو لا يعدل بالسلامة شيئاً ولذلك برى ترك الالتفاط وترك الاحرام قبل الميقات أفضل طلباً للسلامة واجتنابا للحظر وقد روي أن النبي ويتلينه قال لابي ذره ابي اراك ضعيفا وابي أحب لك ما أحب لنفسي فلا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتم » أخرجه مسلم

ولنا أنه أرقم العتق بعد مضى السنة فلم يقم قبله كما لو رد الوصية .

(فصل) واذا أوصى لعمه بثات ماله ولخاله بعشره فردت وصيتها فتحاصا في الناث فاصاب الخال سنة فاضرب الذي أصابه في وصيته وذلك سنة في عشرة تكن سنين واقسمه على الفاضل بينهما يخرج بالفسم خمسة عشر فهي النلث، وان شئت قات قد أصاب الحال ثلاثة أخماس وصيته يبقى من الثلث خمساه وهي تمدل ما أصاب الحال مثل نصفه وهو المنه يصر تسعة فهي للذي أصاب العماء وان قال أصاب العما لربم فقد أصابه ثلاثة أدباع وصيته و بتي من الثلث نصف سدس يعدل ثلاثة أمثا لما أثنان وعشر ون و نصف و المال كله تسعون ، وان قال أصاب الحال خمسا لمال فقد بقي من الثلث خمساه العم فيكون الحاصل للخال خمسا وصيته أيضا و ذلك اربعة دنا فير ورصية العم مثل ثلثيها دينا راز و ثلثان والثلث كله سنة و ثريان و المال كله عشرون فان كان معهما وصيته بسدس المال واصاب الحال سنة فيي ثلاثة الحاس وصيته فلكل واحد من الآلث يقي منه عشره تعدل ماحصل العم وهو سنة فائلث سنون، وان أصاب صاحب السدس عشر المال فقد اصاب صاحب الثاث خمسه يبقى من الثلث ايضا عشره فهو وصية الحال وذلك ثلاثة الحاس وصيته ذلك وصيته سنة فيكون الثلث سنين كا ذكر فا . فوع آخر خلف ثلائة بنين ووصي اممه بمثل نصيب احدهم الا ربم وصية عه فاضرب يخرج الثلث في يخرج اللائل وصية خاله ولحاله بمثل نصيب احدهم الا ربم وصية عه فاضرب يخرج الثلث في يخرج الربم وصية خاله وحياله بمثل نصيب احدهم الا ربم وصية عه فاضرب يخرج الثلث في خرج الربم وصية عه فاضرب يكن اثنى عشر انقصها سهما يبقى احد عشر فهي نصيب ابن انقصها سهمين يبقى تسعة فهي الربم ومية عه فاضرب يكن اثنى عشر انقصها سهما يبقى احد عشر فهي نصيب ابن انقصها سهمين يبقى تسعة فهي المدم الاربم ومية عه فاضرب في تسعة فهي تصيب ابن انقصها سهمين يبقى تسعة فهي تصيب ابن انقصها سهمين يبقى تسعة فهي تصيب ابن انقصها سهمين يبقى تسعة فهي تصيب ابه ومية عمد فاضرب في تسعة فهي تصيب ابن انقصها سهمين يبقى تسعة فهي تصيب ابن انقصها سهمين يبقى تسعة فهي تصيب ابه المدم المورك ا

من المسلمين أن يتولى أمره ويبيع ما دءت الحاجة الى بيعه فان صالحا نقل عنه في رجل بارض عربة لا قاضي بها مات وخلف جواري ومالا انرى لرجل من المسلمين بيع ذلك? نقال اما لمنافع والحيوان فان اضطروا الى بيعه ولم يكن قاض فلا بأس واما الجواري فأحب أن يتولى بيعهن حاكم من الحكام وانا توقف عن بيعم الاماء على طريق الاختيار احتياطاً لان بيعهن يتضمن إباحة فرج وأجازيسع ذلك لانه موضع ضرورة

⁽مسئلة) (وإذا أوصى اليه بتفرقة ثلثه فأبى الورثة اخراج ثلث مافي أبديهم ففيه روايتان)
(احداها) نخرج الثلث كله مما في يده نقلها أبو طالب لان حق الموصى له متعلق باجزاء التركة فجاز أن يدفع اليه ثما في يده كما يدفع الى بعض الورثة (والاخرى) يدفع اليه ثمث ما في يده ولا يعطيهم شيئاً مما في يده حتى نخرجوا ثلث ما في أيديهم نقلها أبو الحارث لان صاحب الدين اذاكان في يده مال لم يملك استيفاءه مما في يده كذاً ههنا ويمكن حمل الروايتين على اختلاف حالين فالرواية في يده مال لم يالك استيفاءه مما في يده كذاً ههنا ويمكن حمل الروايتين على اختلاف حالين فالرواية (المغنى والشرح المكير) (الحزء السادس)

وصية الحال وإن قصتها ثلاثة بقي ثمانية فهي وصية العم وبالجبر تحال مع العم أربعة دراهم ومع الحال ثلاثة دنانير ثم تزيد على الدراهم دينارا وعلى الدنانير درهما يبلغ كل واحد منهما نصيبا اجبر وقابل وأسقط المشترك يبقى معك ديناران تعدل ثلاثة دراهم فاقلب وحول تصر الدراهم ثمانية والدنانير تسعة كا قلنا : وان أوصى لعمه بعشرة الاربع وصية خالة ولحاله بعشرة الاخمس وصية عمه فاضرب مخرج الربع في مخرج الحس يكن عشر بن انقصها سهما تكن تسعة عشر فعي المقسوم عليه ثم أجعل مع الحال أربعة وانقصها سهما يبقى ثلاثة اضربها في العشرة ثم فيما مع العم وهو خمسة يكن مائة وخسين العسمها على تسعة عشر فعي وصية عمه واجعل مع العم خمسة وانقصها سهما واضربها في عشرة ثم في أربعة نكن مائة وستين واقسمها تكن ثمانية وثمانية أجزاء فهى وصية خاله

(طربق آخر) تنقص من العشرة ربهها و تضرب الباقي في العشرين ثم تقسمها على تسعة عشر وتنقص منها خمسها و تضرب الباقي في عشرين و اقسمها وبالجبر بجعل وصية الخال ستا ووصية العم عشرة الاربع شيء فحذ خمسها فرده على الشيء وهو سهمان لا نصف عشر شيء يعدل عشرة فأسقط المشترك من الجانبين تصر عانية رغانية أحزاء من تسعة عشر إذا أسقطت ربعها من العشرة بقيت سبعة وسبعة عشر جزءا عوان وصي لعمه بعشرة الانصف صية خاله رلحاله بعشرة الاثلث وصية جده ولجاء بعشرة الاربع وصية عمه فوصية عمه سته وخمسان ووصية خاله سبعة وخمس ووصية جده ثمانية وخمسان وبايها ان تضرب المخارج بعضها في بعض فتضرب اثنين في ثلاثة في أربعة تكن أدبعة وعشرين تزيدها واحدا تكن خمه قد وعشرين في ألائة غي أربعة تكن أدبعة وعشرين تزيدها واحدا وتضربها في أربعة تكن سنة عشر ثم أضربها في عشرة تكن مائة وستين في ثلاثة ثم تردها وأحدا وتضربها في أربعة تكن سنة عشر ثم أضربها في عشرة تكن مائة وستين

الاولى محمولة على ما اذاكان المال جنساً واحداً فللوصي أن يخرج الثاث كله مما في يده لانه لا فائدة في انتظار اخراجهم مما في أيديهم مع اتحاد الجنس(والرواية الثانية) محمولة على ما اذاكان المال أجناساً فان الوصية تتعلق بثلث كل جنس فليس له أن يخرج عوضاً عن ثلث ما في أيديهم مما في يده لانه معاوضة لا تجوز الا رضاهم والله أعلم

⁽مسئلة) (وان أوصاء بقضاء دين معين فأبى الورثة ذلك قضاء بغير علمهم)

لانه وإجب سوا، رضوا به أو أبوه فاذا أبوه قضاه كما لو وصى لرجل بمين بخرج من الثلث فلم يقبلوا الوصية فانه يدفع اليه وصيته بغير رضاهم ولا يعتبر علمهم كذا ههنا وعن أحمد فيمن عليه دين لميت وعلى الميت دين أنه يقضي دين الميت ان لم يخف بيعه يعني اذا خاف أن يطلبه الورثة بماعليه وينكروا الدين الذي على موروثهم فلا يقضيه لانه لا يأمن رجوعهم عليه وان لم يخف ذلك قضى دين الميت الذي عليه بدين الميت الذي له لما فيه من تبرئة ذمته و ذمة الميت

690

واقسمها على خمسة وعشرين يخرج القسم سنة وخمسان فهي وصية العم وانقص الثلاثة واحد يبقى اثنان اضربها في الاربعة لكن تمانية زدها واحد اواضربها في اثنين ثم في عشرة تكن مائة وثمانين واقسمها علىخمسةوعشرين تمانقص من الاربعة واحدا واضرب الائة في اثنين ثم زدهاد احدا تكن سبعة اضربها في ثلاثة ثم فيءشرة تكن مائنين وعشرة مقسومة على خمسة رعشرين

﴿ طريق آخر ﴾ تجمل مع العم أربعة أشياء ومع الحال دينارين ومع الجد ثلاثة دراهم ثم تضم الى مامع العم دينــــارا أو إلى مامع الخـــالدرهماً وتقابل مامع أحدها بما مع الآخر وتسقط المشترك فيصير أربعة أشياء تعدل دينارا ودرهما فاسقط لفظة الاشياء واجعل مكانها دينارا أو درهما ثم قابل ما مع الخال بما مع الجد بعد الزيادة وهو ديناران ودرهم مع الحال ثلاثة دراهم وربع درهم وربع دينار مع الجد فاذا استقطت المشترك بتي درهان وربع معادلة للدينار وثلاثة أرباع فابسط المكل أرباعاً تصر سبعة أرباع من الدينار تعدل تسعة من الدراهم فاقاب وأجمل الدراهم سبعة والدينار تسمة ثم ارجع الى مافرضت فتجد مع العم درها وديناراً بستة عشر ومع الخال ثمانية عشر ومع الجدأحدوء بمرون والعامرة الكاملة خمسوعشرون والستةعشر منهاستةو خمسان والثمانية عشرسبعة وخمسوالاحدوعشرون ممانية وخمسان فانكان معهم أخ ووصية الجد عشرة الاربع مامع الاخ ووصية الاخ عشرة إلا خمس ما مع العم فبهذه الطريق تجعل مع العم خسة أشياء ومع الحال دينارين ومع الحجد ثلاثة دراهمومع الاخ أربعة أفلس ثم تقابل مامع العم بما مع الحال كما ذكرنا وتجعل الاشياء دينارا ودهما ثُمُ تقابلما مع الخال بما مع الحبد فتجمل الدينارين درهمين وفلسًا ثم تقابل ما مع الحِسد بما مع الاخ فتخرج الفلس ستة وعشرين والدرهم احداو ثلاثين والدينار أربعة وأربعين فتبين أن مع العم خمسة وسبمين ومع الخال تمانية وثمانين ومع الجد ثلاثة وتسعون ومع الاخ مائة وأربعة ، اذا زدت على ما مع كل واحد ما استثنيته منه صار معه مائة وتسع عشرة وهي العشيرة الـكاملة فصارت وصية العم ســـتة وستة

⁽ فصل) إذا علم الموصى اليه أن على الميت ديناً إما بوصية الميت أو غيرها فقال أحمد لا يقضيه إلا ببيته قيل له فان كان ابن الميت بصدقه قال يكون ذلك في حصة من أقر بقدر حصته، وقال في من استودع رجلا الف درهم فقال ان أنا مت فادفعها إلى ابني الـكبير وله ابنان أو قال ادفعها إلى أجنبي فقال ان دفعها إلى أحد الابنين ضمن للاّ خر قدر حصته وان دفعها الى الاّ خر ضمن ولمل هذا من أحمد فيما إذا لم يصدق الورثة الوصي ولم يقروا فلم يقبل قوله عليهم وليس له الدفع بغير إذنهم لان قوله أُقّر عندي وأذن لي إثبات ولاَّتُه فلا يقبل قوله فيه ولا شهادتُه لانه يشهد لنفسه بالولاية وقد فَقَلَ أَبُو دَاوَدَ فِي رَجِلُ أُوصَىٰ إِنْ لَفَلَانَ عَلِي كَذَا فَيُنْبَغِي للوصي أَنْ يَنْفَذَهُ وَلا يُحَلُّ لَهُ إِنْ لَمْ يَنْفُـذُهُ فهذه المسئلة محمولة على أن الورثة يصدقون الوصى أو المدعى أو له بينة بذلك جماً بين الروايتين وموافقة الدليل قيللاحمد فان علم الموصى اليه لرجل حقاً على الميت فجاء الغريم يطالب الوصي وقدمه إلى القاضي ليستحلفه أن مالي في بدبك حق فقال لا يحلف ويعلم القاضي بالقضية فان أعطاه القاضي

وثلاثين جزءا ووصية الخال سبعة وسبعة وأربعين جزءاووصية الجد سبعة وسبعة وتسعين جزءاووصية الاخ ثمانية وثمانية وثمانين جزءاً وبطريق الباب نضرب المخارج بعضها في بعض تكون مائة وعشرين تنقصها واحدا يبتى مائة وتسعة عشر فهذا المقسوم عليه ثم تنقص الاثنين واحداً وتضربها في ثلاثة ثم تزيدها واحداً وتضربها في أربعة تكن خهسة وسبعين فهذه وصية العم تضربها في عشرة ثم تقسمها على تسعة عشر تكنستة وثلاثين جزءاً ثم تنقص الثلاثة واحدا وتضربها في أربعة و تزيدها واحدا و تضربها في خمسة تكن خمسة واربعين تنقصها واحدا و تضربها في اثنين تكن عانية وثمانين فهذه وصية الحالثم تنقص الاربعة واحداو تضربها في خمسة تكن فهسة تكن فهسة عشر في اثنين تكن عمانية وأربعة واحدا وتضربها في الأثة وتسعين فهذه وصية الجدثم تنقصها واحدا و تضربها في أدبعة تنكن شمائة وأربعة فهي وصية الاخ وفي ذلك تضرب العدد الذي مع كل واحد منهم و تقسمه على تسعة عشر فالخارج بالقسم هو وصيته ولو وصي تضرب العدد الذي مع كل واحد منهم و تقسمه على تسعة عشر فالخارج بالقسم هو وصيته ولو وصي العمه بعشرة و نصف وصية خاله و لحاله بعثمرة وثلث وصية عمانات وصية العم عمانية عشر وصية العمانية عشر وصية العم عمانية عشر وصية العمانية وصية العمانية عشر وصية العمانية عشر وصية العمانية عشر وصية العمانية وصية العمانية عشر وصية العمانية عشر وصية العمانية وحداد وسية العمانية عشر وصية العمانية عشر وصية العمانية وصية العمانية عشر وصية العمانية عشر وصية العمانية وصية العمانية عشر وصية العمانية عشر وصي

فهو أعلم فان ادعى رجلا ديناً على الميت وأقام بينة فهل يجوز للوصي قبولها وقضاء الدين بها من غير حضور حاكم ? فكلام أحمد يدل على روايتين (احداها) لا يجوز الدفع اليه بدعواه إلا أن تقوم بينة فظاهر هذا أنه جوز الدفع بالبينة من غير حكم حاكم لان البيئة حجة له وقال في موضع آخر إلا أن تتبت بينة عند الحاكم بذلك فاما ان صدقهم الورثة قبل لانه افرار منهم على أنفسهم

(مسئلة) (وتصح وصية الكافر الى المسلم إذا لم تكن تركته خمراً او خزيراً لان المسلم مقبول الشهادة عليه وعلى غيره فأمارصية الكافر إلى الكافر العدل في دينه ففيها وجهان (أحدهما) تصح الوصية اليه وهو قول أصحاب الرأي لانه يلي بالنسب فيلي بالوصية كالمسلم والثاني لا يصح وهو قول أبي ثور لانه فاسق فلم تصح الوصية اليه كفاسق المسلمين ولاصحاب الشافعي وجهان كهذين فان لم يكن الكافر عدلا في دينه لم تصح الوصية اليه لان عدم العدالة في المسلم تمنع صحة الوصية اليه فالكافر أولى

ولده ولا والده)

قال أحمد اذا كان في يده مال للمساكين وأبواب البروه و محتاج اليه فلا يأكل منه شيئاً أغا أمر بتنفيذه ، وبهذا قال مالك والشافعي ، وقال أبو ثور وأصحاب الرأي اذا قال الموصي جعلت لك أن تضع ثلثي حيث شئت أو حيث رأيت فله أخذه لنفسه وولده ويحتمل أن يجوز ذلك عندنا أيضاً لان لفظ الموصي يتناوله ويحتمل أن ينظر الى قرائن الاحوال فان دلت على أنه أراد أخذه منه مثل أن يكون من جهة المستحقين الذين يصرف اليهم ذلك أو عادته الاخذمن مثله فله الاخذمنه والأفلا ؟

ستة عشر وبابها أن تضرب أحد الخرجين في الآخر وانقصه واحداً فهو المقسوم عليه ثم تزيد بخرج النصف واحداً وتضربه في بخرج النكث ثم في عشرة تكن تسعين مقسومة على خمسة عشر تمل عانية عشر ثم تزيد بخرج النك واحداً وتضربه في بخرج النصف ثم في عشرة تكن عانين مفسومة على خمسة فان كان معها آخر ووصى للخال بمشرة وربيع وصيته ووصي له بعشرة وربيع وصية العام ضربت الخارج ونقصتها واحدا تكن ثلاثة وعشرين فهي المقسوم عليه ثم تزيد الأثنين واحداو تضربها في ثلاثة تكن تسمة فزدها واحداو اضربها في أربية تمكن أربيين في عشرة ثم اقسمها نخرج سبعة عشر وتسعة أجزاء فهي وصية العم ثم تصنع في الباقين كما ذكرنا فتكون وصية الخال أربعة عشر وعانية عشر جزءاً ووصية الثالث أربعة عشر وعانية عشر جزءاً في اثنين فهو وصية الحال واضرب الزائد عن العشرة من وصية الحال في ثلاثة فهي وصية العم ومتى عرفت ما مع واحد منهم أمكنك معرفة مامع الآخرين والتة أعمل وهنذا الفن تكفي فان عرفت ما مع واحد منهم أمكنك معرفة مامع الآخرين والتة أعمل يوفقنا لما يرضيه انه على ما يشاء قدير وصية اليه قلية وفروعه كثيرة طوبة وغيرها أهم منها والله تعالى يوفقنا لما يرضيه انه على ما يسته قدير و الحاجة اليه قلية وفروعه كثيرة طوبة وغيرها أهم منها والله تعالى يوفقنا لما يرضيه انه على مايشاء قدير و المناه على يوفقنا الما يوفقا الما يوفقنا الما يوفقا ا

ويحتمل أن له اعطاء ولده وسائرأقار بهاذا كانوامستحقين دون نفسه لانه مأمور بالتفريق وقدفرق فيمن يستحق فأشبه الدفع الى الاجنبي .

ولنا أنه تمليك ملك بالاذن فلا يجوز أن يكون قابلاكما لو وكله في بيع سلعة لم يجزيعها من نفسه ﴿ مسئلة ﴾ (وان دعت الحاجة الى بيع بعض العقار لقضاء دين الميت أو حاجة الصغار وفي بيع بعضه نقص فله البيع على الكبار والصغار)

وقال أبو حنيفة وابن أبي ليلي مجوز البيع على الصغار والكبار فيا لا بد منه وكذلك ان كان جميعهم كباراً وهناك دين أو وصة وقيل لا يملك أن يبيع الا ما يخص الصغار ويقدر الدين والوصية ولذا أنه وصي عملك بيع بعض التركة فملك بيع جميعها كما اوكان جميع الورنة صغاراً وكان الدين يستغرق التركة ولا نالوصي قائم مقام الاب وللاب أن يبيع الجميع ولانه لما جاز بيعها في الدين المستغرق جاز بيعها فيها لا يستغرق كالعين المرهونة ولان في بيع البيض نقصاً على الصغار قيتمين بيع الجميع دفعاً للضرر عنهم و محتمل أن لا يجوز البيع على الكبار ، وبه قال الشافعي، وهو أقيس إن شاء الله تعالى لانه لا يجب على الانسان بيع ملك ليزداد ثمن ملك غيره كما لوكان شريكهم غير وارث، وهذا اختيار شيخنا ، وهو الصحيح والله سبحانه وتعالى أعلم .

هُ مَ مُحمد الله وعونه الحزم السادس من كتابي المغني والشرح الكبير هـ ﴿ وَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّلَّاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللللَّا



ـــــ فهرس محتويات الجزء السادس من كتاني المغني والشرح الكبير №-

صفحة ٢٧ حكم ما إذا حدث للمين المؤجرةما عنع نفعها ﴿ كتاب الاجارات ﴾ كدار الهدمت ٣ الاستدلال على جواز الاجارة بالاجاع ٧٨ حكم عَصب العين المستأجرة بيان أنالمقود عليه فيالاجارة هو المنافع الأطلاع على عبب في الدين الوَّجرة بيان النمروط التي تصع بها الاجارة ٣١ مامجب على المكري فعله لاجل محين لا يشترط في مدة الأجارة أن على المقد المكتري من الانتفاع كون .دة الاجارة لا يتقدر أكثرها ٣٢ إذا شرط على مكتري الحمام أو نحوه أنّ مدة تعطيله عايه لم يصح أفسام الاجارة وكونها اما على مدة أو عمل ٣٣ حواز استثجار الآدي لعمل شيء بعينه الجمع بين تقدير المدة والممــل في الاحارة! وما فيه من الاحكام والقوك بجوازه ٣٤ أقسام استئجار الآدمي وأحكامها ١٠ حواز استنجار الاجبر بطعامه وكسوته ٣٥ الاستنجار لحفر الانهار والآبار ١١ العلم بعوض الاجارة وكونه شرطأ فبهما ٣٦ الاستئجار للمناء وتطيين السطوح والحيطان برؤبته أو بصفته ٣٧ الاستئجار لكتابة المصحف وحصادالزرع مربر، كل ما جاز جمله ثمناً جاز جعله أجرة سواء ا ٣٨٠ الاستئجار لاستيفاء القصاص في النفس كان عناً أو منفعة فها دونها ملك المستأجر لمنافع المين بالعقد وحدوثها ٣٩ استئجار الرجل ليدله على الطريق على المسكم ٤٠ استئجار السمسار لشراء الثياب وبيعها بيان أن المؤجر علك الاجرة بمجرد المقد ٤١ حو ازاستيجارمن بخدمه كل شهر بشيء معلوم الاستدلال على أن المؤجر علك الاجرة ٤٢ بقاء الاجارة عند موت المكري أوالم كتري عجرد العقد ١٦ استقرار الاجر إنا يكون باستيفاء المنافع ٣٤ فروع في موت المكترى فروع في استقرار الاجر باستيفاء المنافع ٤٤ حكم ما إذا أجر الموقوف عليه الوقف مدة ۱۸ جواز الاجارة كل شهر بدرهم ومات في أثنائها ٢٠ بيان أن الاجارة عقد لازم من الطرفين ٧١ لزوم دفع الاجرة كاملة في إجارة مدة معينة ا ١٥ اجارة الولي الصبي أو ماله مدة ثم بلوغه في أثنائها امتماع تصرف المالك في العقمار إلا بعداً ٤٦ إجارة العبد مدة ثم اعناقه في أثنائها تقضي المدة سقوط أجرة العقار إذا حوله المالك لنفسه ٤٧ فروع في صحة بيع الدين المؤجرة حكم شراء المستأجر للمين المؤجرة أو أحكام الحيلولة بين المستأجر وبين الانتفاع المم

ميراثه لها

بالعين المؤجرة

i-i-

٥٠ انفساخ الاجارة بتلف المين المؤجرة

٥١ للمستأجر إسكان غيره في عقار استأجرءً لاسكنى

المكتري أن يركب غير. ظهراً اكتراه

٥٣ جواز اجارة العين المؤجرة بعد فبضما

٤٤ فروع في اجارة العين المستأجرة

٥٥ أجارة المين المستأجرة عثل الاجرة وزيادة

٥٦ حواز استيفاء مثل المنفعة وما دونها

٥٧ كراء الدابة اركوبها في طريق ثم العدول إلى طريق أخرى

٨٥ جواز كرا. القميص للبسواستئجار الارض أشق منها لازرع أو الغرس

٦١ الارض المكتراة للزرع ونحوه وأقسامها لكل بوم شيئاً معلوما

أوغر ظاهر

٦٣ كراء الارض الغارقة بالماء

٦٤ انتهاء مدة إجارة الارض وفيها زرع لم يبلغ حصاده

ه و كرآء الارض لازرع مدة لا يكمل فيها

٣٦ كرا. الارض للغراس مدة سنة

٧٧ قلع الغراس والبناء من الارضالمؤجرة عندا اطلاق العقد عن المدة

٨٨ استئجار الاجير بطمامه وكسوته وجوازه

٧٠ اشتراط الاجير كسوة ونفقة معلومة موصوفة

٧١ الاستثجار في بيع الثوب بثمن معلوم وما زاد یکون للبائع

مخرج منه

٤٩ شراء المستأجر لامين المؤجرة ثمردها بالعيب ٢٣ جواز استنجار الظئر بطعامها وكسوتها

٧٤ بيان المعقود عليه في الأجارة الرضاع هل هو اللبن أو الحدمة

٥٧ للرجل أن يؤجر الامة والمدبرة ونحوها

٧٦ استئجار الرجل أخته أو بنته لرضاع والده

٧٧ أعطاء المرضعة عند الفطام عبداً أو أمة

٧٨ كرا. الدابة إلى موضع ثم مجاوزته

٧٩ وجوب قيمة الدابة الوجرة أذا تلفت

٨٠ استئجار الارض الغارقة بالماء لا مجوز

٨١ كرا. الدابة لحمولة شي. ثم الزيادة عليه

٨٣ كراؤها إلى مسانة من طريق ثم سلوك

٨٤ كراه الدابة على قفيزين ثم ظهور أنهما ثلاثة

٥٥ فروع في كرا. الارض الزرع والنرس ونحوها مد كراؤها مدة النزاة لا يصح الا أن سمى

٣٢ الارض التي يكون مجيء الماء اليها نادراً ٨٦ استئجار الدابة في عُمْرة أيام بعشرة دراهم ٨٧ تفاوت الاجرة في خياطة النوب الاسراع والبطء

٨٨ تفاوت الاجرة في الحمل بقرب المسافة وبعدها

٨٩ . مسائل الـكراء لحمل الصبرة وأحكامها

٩١ الـكراء للحمل واشتراط ممرفة العاقدين ما عقدا عليه

٩٢ ما ينبغي معرفته للمكري والمكنري في الـكراء للحمل

٩٣ الحـل الى مكان لا اختيار لهما في السير في طريقه

٩٤ اشتراط حمل زادمقدر كمائة رطل

بیانمایلزمالمکری والمکتری للرکوب

٩٦ كراء الظهر في طريق العادة النزول فيه

٧٧ حصد الزرع وصرم النخل بسدس ما ٩٧ هروب الجمال في بمض الطريق المؤجر على الحمل فيها

١٢٥ استئجار الطبيب للمداواة ١٠٠ كون معرفة الراكبين الوصف تقوم مقام رؤيتهما ١٢٦ سقوط الضان عن الراعي إذا لم يتعد ١٠١ اكتراء الأبل والدواب الحمولة وجوازها ١٢٧ كون العقد في الرعى أنما يصح على مدة معلومة ١٢٨ فروع في استئجار الراعي لارعي ١٢٩ جوازإجارةكلءين عكن الانتفاع بهامنفعة مباحة ١٠٤ ما يجب حصوله في استئجار البهيمة لادارة ١٣٠ جواز إجارة الدراهم والدنا نيرالوزن والتحلي ١٠٥ نقسيم الاحبر الى خاص ومشترك وحكم كل ١٣١ استئجار الشجر والنخل للنشر عليهما والغنم للدباس ١٠٧ أَمَا يَضُمَنُ الاحِيرِ الشَّمْرُكُ إِذَا كَانَ يَعْمُلُ فِي ١٣٢ جَوَازُ إِجَارَةُ الدَّارُ مُسْتَجِداً أُو الْبُرُّ السَّقِي ١٣٣ أفسام ما لا نجوز إجارته ١٠٨ بيان الاحير الخاص وكونه يضمن بالتعدي ١٣١ عدم جواز إجارة ما منفعته محرمة ١٣٥ الاستئجار لـكسحالـكنف وحمل الحر والمينة ١٣٦ عدم جواز إجارة الدار لاتخاذها كنيسة والقول مجواز ذلك ١١٧ فروع في اختلاف الحياط مع صاحب الثوب ١٣٧ عدم جواز إجارة المشاع لغير الشريك ١١٣ بيان من يكون القول قوله في اختلافها في ١٣٨١ حكم إجارة المصحف وحكم إجارة المسلم الذمي ١٣٩ حواز إجارة المسلم للذمي للعمل لا للخدمة ١١٤ بيان الوقت الذي يبرأ فيه من استؤجر على ١٤٠ حكم أخذ الاجرة على تعليم القرآن ١٤١ جواز أخذ الاجر على الرقية ١٤٢ جواز أخذ الأجر على القرآن من غير شرط وعدم جوازه على الشرط ١٤٣ حكم إجارة مالانختص فاعله أن يكون من أهل القربة ١٤٤ حكم ما إذا اختلفالمؤجروالمستأجرفي مدة الاحارة ١٤٥ حكم دفع الثوب إلى خياط أو قصار أن غير عقد ولا شرط ١٤٦ حكم من استؤجر لحمل كناب إلى مكة أوغيرها ١٢٧ استئجارالحجام لغيرالحجامة واستئجار الكحال ١٤٧ ﴿ كَتَابِ إِحْمَاهُ الْمُواتُ ﴾

صفحة

٩٩ كراء العقب أو العقبة وصحته وممناه

١٠٢ حوازكراء الدابة العمل

١٠٣ استئجار السمة لادارة الرحي

الدولاب

منها في الضان وغره

ولك نفسه

١٠٩ أنلاف الصانع الثوب بعدعمله

١١٠ فعل الاجير خلاف ما أمر به

١١١ ضمان الحياط للثوب إذا فعل غير ما أمر به ا

خياطة الثوب

عمل في عبن

١١٥ حكم تلف الدين من حرز الاجير المشترك

١١٦ حكم تلف الثوباذاحبسه الاجبرعلى استيفاء

١١٧ ضمان القصار للثوب إذا دفعه إلىغير مالـكه

١١٨ أشتراط المؤجر علىالمستأجر ضمان العين لايصح

١١٩ الهستأجر ضرب الدابة بقدرماجر ت بهااءادة

١٢٠ سقوط الضمان عن الحجام والحتان والطبيب

١٢١ جواز استئجار آلحجام وإباحة أجرم

١٣٧ الاستدلال على إباحة أجر الحجام

١٤٨ الارض التي لا يعرف مال كمالا علك إلا مالا حياء

١٣٤ فروع في استنجار الكحال ليكحل العين

١٧٧ إصلاح النهر المشترك بين جماعة يكون على حسب ملكهم فيه

١٥١ لا يجوز إحياء ما قرب من العامر بما يتعلق عصالحه ١٧٨ معنى أحياء الأرض وبأي شيء يكون الاحياء ١٥٧ مافتج من البسلاد عنوة وما اسلم عليــه أهله ١٧٩ مايحمل به إحياء الحظيرة لا يم أوللخشب ونحوهما

١٨٠ بيان أنواع الآبار وحريم كل نوع منها

الله ما يشترط في احياء البير وعلكها

١٨٣ أمتناع حفر بئر بنسرق اليها الماء من بئر غيره

١٨٤ كون احياء الموات لا يفتقر إلى أذن الامام ١٨٥ ﴿ كُتَابِ الوقوف والعطايا ﴾

١٨٦ قول أبي حنيفة مجوازرجو عالوانف ومخالفة

سائر أهل العلم له

١٨٨ لا يشترط القبول من الموقوف عليه

١٩٠ الفاظ الوقف ثلاثة صريحة وثلاثة كناية

١٩٢ الوقف لامحصل بمجرد التحويط والنية

١٩٢ لا يصح احياء الشوارع والطرقات بين ١٩٣ إذاوقفوقفاً وشرط أن ينفق منه على نفسه صح

١٩٤ لا بأس على من ولي الوقف أن يأكل منه أويطم صديقاً

١٩٥ إذا شرط أن يبيع الوقف أو بهبه أو يرجع

فيه لم يصح

١٩٦ فروع في الوقف

٢٠١ ترتيب الواقف بمضالموقوف عليهم دون بعض

٢٠٧ فروع في الوقف على الاولاد ثم أولادهم وهكذا

٢٠٣ الوقف على الاولاد على أن من مات فنصيبه

لولده أو لاهل الوقف

٢٠٤ الوقف على البنين وأولادالبنين مماً

٢٠٥ الوقف على أولاده أو أولادغير وفيهم حمل

٢٠٦ الوقف على الاولاد واعقابهم ونسلهم ومن

صفحة

١٤٩ عدم جو از إحياء الارض التي لها مالك

١٥٠ استواء المسلم والذي في الاحياء

سواه في احكام الاحياء

١٥٣ لا يلك الموات بالتحجير لكن بالاحياء

١٥٤ من مات فوارثه أحق به

١٥٥ اللامام أن يقطع الموات لمن يحييه

١٥٦ لا تملك المادن الظاهرة بالأحداد

١٥٧ الاحياء الذي علك به

١٥٨ من أحيا أرضاً فملكها فظهر فيها معدن فهوله

١٥٩ إذا كان في الموات موضع مكن فيهممدن ملك ١٨٧ الفرق بين الصدقة والوقف الاحاء

١٦٠ من عمل في معدن غيره بغير إذنه فما حصله منه نهو ١٨٩ الفرق بين الوقف والهبة لمالك

١٦١ السابق إلى معدن في الموات يكون أحق عا ١٩١ الوقف يحصل بالفعل مم القرائن في مذهب أحمد ذال منه

العمران مطلقا

١٦٣ بيان القطائم وأفساميا وأحكاميا

١٦٥ أمتناع أقطاع مالا بحوز إحباؤه

١٦٦ بيان الحمى ومعناه وحكمه وكونه لايكون إلا لله ورسوله

۱۶۸ امتناع نقض ما حماه الني (ص)

١٦٩ بيان أحكام المياء والسقى بها واقسامها

١٧١ حكم الماء الجاري في نهر مملوك وأفسامه

۱۷۲ بیان حرم انهر وحرم البئر وحکمها وقسمة الماء بين الشركاء

١٧٣ فروع في تقسيم الماء المشترك

١٧٥ نقسبم ماء النهر بالمهايأة وجواز.

١٧٦ ملك الماء علك منبعه. الماء الحاري في نهر غير علوك الله يدخل في ذلك

٢٠٧ كون ولد البنت لا يدخل في الوقف على ولد ا ٢٣٠ جناية العبد لا نحملها العاقلة ٢٠٨ الوتف على اولاد رجل وأولاد أولاده ٢٣١ الامة الموقوفة يجوز تزويجها ٧٠٩ السنة في قسمة الوقف على الاولاد أن تكون اليس للموقوف عليه وطء الامة الموقوفة ٢٣٢ إذا حصل في يد بعض أهل الوقف خمسة على حسب قسمة الميراث أوسق ففيه الزكاة ٢١٠ تقسيم الوقف على حسب تقسيم الميرات ٢١١ الوقف على قوم ونسلهم ثم على المساكين ٢٣٤ يصح الوقف على الغبيلة العظيمة ٢٣٥ لا مجوز وقف مالا ينتفع به إلا بأثلافه ومعنى المسكينوالفقير ٢١٢ الوقف على سبيل الله أوابن السبيل أوالرقاب ٢٣٦ لا يصحوقف الشمع ونحوه لا نه يتاف إلا تتفاع به ۲۳۷ کل ماجاز بیعه جاز وقفه أو الفارمين ٢١٣ الوقف على سبيل الله وسبيل الثواب وسبيل الخير ٣٨ يصح وقف المداع ٢١٤ تقسيم الوقف إلى معلوم الابتداء والانتهاء ٢٣٩ إذا لم يكن الوقف على معروف أو برفهو باطل ٧٤٠ لا يصح الوقف على غير معين وإلى منقطع ومعنى كل وحكمه ١٢١٥حكام الوقف المنقطع وهل يصح و إلى من بصر ف ٢٤١ لا يصح الوقف على من لا يملك كالعبد القن ٢١٧ إن لم يكن للواقف أقارب أو انقرضواصرف ٢٤٢ النظر في الوقف لمن شرطه الواقف ٣٤٣ النظر في الوقف على المساكين والمساجد للحاكم الوقف إلى الفقراء والمساكين ٢١٨ ان وقف على من يجوز الوقف عليه ومن ٢٤٤ اذا كان ناظر الوقف غير الموقوف عليه وهو فاسق ضم اليه أبين لا مجوز صح ٢١٩ الوقف في مرض الموتكالمتق والمبة في اعتبار العلم الوقف من حيث شرط الواقف ٧٤٧ ﴿ كَتَابِ الْهَيْهُ وَالْعَطَيْهُ ﴾ من الثلث ٧٤٧ ا فاق الحافاء الراشدين على أن الهبة لا ٢٢٠ جواز تعايق الوقف على شرط ٢٢١ لا يصح الوقف في المرضيلي بعض الورثة 📗 تجوز إلا مقبوضة ٢٢٢ الرواية الثانية مجواز الوقف في المرض على ٢٤٨ كون الواهب بالخيار قبل القبض ٢٤٩ بطلان الهبة بموت الواهب أو الموهوب له بعض الورثة قبل القبض ٣٢٣ فروع في الوقف ٢٢٥ إذا خرب الوقف بيع بمضه لتعمير بقيته حرب القبض إذا كان الموهوب في بد المتهب ٢٢٦ قول محد بن الحسن إن الوقف إذا خرب عاد ٢٥١ هية غير المكيل والموزون ولزومها بدون القبض ٢٥٢ اشتراط القبول فيما لا يلزم القبض فيه إلىملك واقفه ٧٢٧ إذالم تتعطل مصلحة الوقف بالكلية لا بجوز بيعه ٢٥٣ بيان ما محصل به القبض في غير المنقول ٢٥٥ بطلان الهبة فيا لا يمن تسليمه كالعبدالا بق ٢٢٨ لا يجوز غرس شجرة في المسجد ٢٢٩ ما فضل من حصر المسجد وزيته يجوز أن يجمل ٢٥٦ بطلان هبة الجهول وتعليق الهبة بشرط

٢٥٨ بيان من يقبض الحبة الصبي و بطلان قبضه لنفسه ٢٩٦ دعوى اجماع أهل المدينة على عدم جو از العمرى ٣١٣ تصحالعمرى في غير العنارمن الحيوان والثياب ٣١٥ الهنة الفاسدة ٣٢٠ مقدار تمريف اللقطة ٣٢١ بيان الزمان الذي تعرف فيه اللقطة الالكان الذي تعرف فيه اللقطة وبيان من بتولى ذلك ٣٢٤ حكم ماإذا أخرالتعريف في الحول الاول ٣١٦ جواز عملك اللقطة بعد التعريف إذا لم تعرف ٣٢٨ كون اللقطة أعيا علك مليكا مراعي بزول بمجىء صاحبها ٣٢٩ كل مأجاز التقاطه ملك بالتعريف عند عامه . ٣٣٠ عموم. لك اللقطة للاثمان وغيرها ٣٣٢ استواء لقطة الحلوالحرم في الاحكام ٣٤٣ حفظ وكا. اللقطة وعفاصها وعددها وصفاتها الاثهاد على اللقطة عند وجودها ا ٣٣٦ دفع اللقطة لربها اذا وصفها بلا بينة ٣٣٨ إذا دفع مال غير وإلى غير مستحقه ضمنه ٣٤٠ من قال لا علك اللقطة بحال لم يضمنها الملتقط ٣٩٦ النهي عن الرجوع في الهبة والاحاديث فيه ٣٤٣ من اصطاد سمكة فوجد فيها درة فهي له ٣٤٨ تفصيل في اللقطة وتعريفها ومآلها ٣٥٠ الجبالة جائزةفيردالضالة والآبق وغيرهما ٣٥١ الفرق بين العوض والعمل في العلموالجهالة

صفحة ٢٥٧ أحكام هبة الدين لمن هو في ذمته أو لغيره ٣٠٥ العمرى للذي أعمرها حياً وميتاً ٧٦٠ هبة الاب لابنه وقيامه مقامه في القبض والقبول ٣٠٧ أحكام الاشتراط في العمرى ٢٦٢ المفاضلة بين الاولاد في العطية وحكمها ٢٠٨ العمرىالتي أجازهار ول الله عَلَيْكُونُ ٣٠٣ نخصيص بمض الاولاد بالعطية أو تفضيله ٢٠٩ ماهية الرقبي ٢٦٤ استحباب التسوية في عطية الاب لابنائه ٢٦٤ تخصيص بعض الاولادبالعطية لمعنى يقتضي ذلك ٣١٣ لا يصح تأفيت الحبة ٢٦٧ كيف تقسم العطية ? ٢٦٨ توجيه تفضيل الذكر على الانثى في العطية ٣١٨ ﴿ كتاب اللقطة ﴾ ٧٦٩ عدم وجوب التسوية بين الاقارب في الاعطاء العمل أخذ اللقطة أو تركها ٧٧١ أمر النبي (ص) بالرحوع في الهبة ٧٧٢ الاستشهاد على أن الاولى عدم النفاضل ۲۷۳ الولد من كسب الرجل ٢٧٤ شروط الرجوع في الهبة ١٧٥ الشرط الناني أن تـكون العين باقية ٢٧٧ الشرط الثالث لارجوع في المبة ٢٧٨ الشرط الرابع للرجوع الهبة ٧٨٠ تفريم في رجو ع الهبة ٢٨٢ كيفية الرجوع في الهبة ٧٨٤ أحكام التفضيل بين الاولاد في العطايا ٧٨٧ استحباب رك القسمة بين الاولاد ۲۸۸ جواز أخذ الاب من مال و لده ما شاء ٢٩١ امتناع مطالبة الابن بدين على أبيه ٢٩٢ أحكام تصرف الاب في مال ابنه قبل عمل ٣٣٧ إذا وصف اللقطة اثنانأقرع بينهما ٢٩٤ أمتناع أخذ مال الغير بغير إذنه ٧٩٥ أحكام الرجوع في الهبة والهدية ٧٩٧ ماوهبه الانسان لذوي رحمه الحرم لارجوع فيه معروع في اللقطة ٢٩٨ امتناع رجوع المتصدق في صدقته

٢٩٩ كون الهبة المطلقة لا تفتضي ثواباً

٣٠٢ 🏽 ﴿ باب العمري والرقبي وغيرهما ﴾

صفحة

٣٥٣ فروع في أحكام اللقطة

٣٥٥ إذا رد العبد الأبق استحق الجعل برده

٣٥٧ مجوز أخذ الآبق لمن وجده

٣٥٨ من رد اللفطة لعلة الجعل لم يجز له أخذه

٣٦١ استواء المكانب والحر في اللفطة وأحكامها الحج، فروع في ادعاء اللقيط

٣٦٣ إباحة النقاط الشاة بالمصر وبالمهلكة

٣٦٥ ثبوت قيمة اللقطة في ذمةاللاقط إذا أكاما ٤١٢ تصرف اللقيط بالبيع والشراء

٣٦٦ اللقطة التي لا تبقىعاما وأنواعها وأحكامها

٣١٨ حكم البقر والحلاف في كونها كالابل أو الشاة

٣١٩ اللامام أو نائبه أخذ الضالة على وجه الحفظ لصاحبها ١٤٤ ﴿ كتاب الوصايا ﴾

٣٧٠ امتناع أخذ الضوال لغير الاماماو ائبه

٣٧٣ حكم التقاط العبد الصغير أو الجارية

٢٧٦ الحكم باسلام اللقيط وكونه ظاهراً لا يقيناً [٤١٩ لا تجوز الوصية لوارث الا أن يجيزذلك الورثة

٣٧٧ جناية اللقيط وتحمل بيت المال لها

٣٧٨ قذف اللقيط وإقامة الحدعليه

٣٨٢ حكمما يوجد مع اللقيط من مال وغير. والانفاق ٤٢٧ حكم الوصية لغير الوارث عله منه

٣٨٣ كون ولاء اللقيط لسائر المسلمين

٣٨٥ حكم لقط من هو مستور الحال

٣٨٦ سفر الامين باللقيط إلى مكان يقيم به

٣٨٧ ليس للعبد التقاط الطفل المنبوذ إذاوجدغيره ٢٣٦ لا تصح الوصية لميت

٣٩١ اختلافالمسلووالكافرفي ادعاء نسب اللقيط الإلالاصحة الوصية مطلقة ومقيدة

٣٩٤ فصول فيما إذا ادعى المقيط اثنان فصاعدا الحديد الوصية عثل نصيب أحد الورثة

٣٩٦ الشبه لا يكفى في ادعاء الولد

٣٩٧ اثبات النسب بالشبه

٣٩٨ الـكلام على القامة وكيفية الالحاق ٣٩٩ تجريب القائف للاحتياط في الالحاق ٤٠١ إذا ادعى اللقيط اثنان فألجقه الفافة بهمالحق سما وكان ابنها

٥٥٤ إذا وجد اللقطة سفيه أو طفل عرفها وليه ٢٠١ يلحق اللقيط بمن ألحقته القافة وإن كثروا

(٤٠٩ أحكام اقرار اللقيط بالرق بعد نـكاحه

٤١١ ثبوتالفودعلي اللقيط إذا جنيجناية موجبة للقصاص

اه ٤١ استحباب الوصية مجزء من المال

ا ٤١/ الاولى للموصى أن لا يستوعب الثاث بالوصية -١٧٠ ﴿ كَتَابُ اللَّقَيْطُ وَمَمْنَا وَوَجُوبُ التَّقَاطُهُ ﴾ [١٨ ؛ الأنضل جبل وصيته لاقاربه الذين لايرتون

إ.٤٧ فروع في الوصية

ا ٤١٥ أحكام الوصية بالثلث لوارث وأجنبي

٣٧٩ نفقة اللقيط من بيت المال إذا لم يوجده، شيء ٤٦٦ الوصية بأكثر من الثاث لغير الوارث

٤٢٨ إنما ينتبر رد الورثة وإجازتهم بعد الموت

الاع الوصية بأكثرمن انثلث وإجازة الوارثالما

٤٣٢ فروع في عتق الامة ثم تزوجها

٤٣٤ فروع في الوصية

٣٨٩ حكم ما إذارآه اثنان فسبق أحدهما فأخذه الله الملك الموصى له الوصية إلا بالقبول

٣٩٠ اختلاف اللاقطين وادعاء كل واحداً نه هو اللاقط الاعجاب فصل فيا يختلف من الفروع باختلاف المذهبين

٣٩٣ رجيح دعوى المر أة على الرجل في اللقيط و المكس ا ٤٤٥ حكم الوصية بسهم من المال و الاقوال فيها

ا ٤٥٠ فروع في الوصية عثل نصيب الوارث أو ضغه

ا٠٥٧ تقسيم الوصية

صفحة

٤٦١ الاستثناء في الوصية

٤٦٥ حكم ما إذا لم يجز الورثة الوصية

٥٦٧ فروع في الاجازة والرد

٤٦٩ إذا أوصى لولدفلان فهو للذكر والانثى بالسوية ٥٣٩ وصية الرجل لعبد غيره أو لعبد وارثه

٤٧١ أَلفَاظُ الْجُمُوعُ عَلَى أَرْبُعَةُ أَصْرِبُ

٤٧٢ لفظ الأيامي كالأرامل

١٧٥ صحة الوصية للحمل والوصية به

٤٧٧ الوصة بثمرة الشجرة أو غلة الدار

٤٨٩ حكم نفقة الىبد الموصى بخدمته وبحوه

/ ٤٨٧ حكم ما إذا قتل العبد الموصى به

• ٨٨ الرجوع عن الوصية ابشروجملها لبكر

١٤٨٨ الحكم بثبوت الوصية بكتابتها دون الاشهاد عليها ٥٥٥ حكم الوصية بالثلث في أبواب البر

٤٨٩ كتابة الوصية والاشهاد عليها

٤٩١ العطية في مرض الموت من الثلث

٤٩٣ الأشياء التي عاثل الوصية فيها العطايا

\$44 الغتق والمحاباة

٤٩٨ حكم ماإذا اشترى المريض أباء

٠٠٥ أقسام الامراض المخوفة وغيرها وأحكامها المهم صحة الوصية بكلب يباح افتناؤه

٥١٣ فروع في العتق

١٥٥ فصل في المحاباة في المرض

٥١٨ حكم الخلع في المرض بأكثر من مهر المثل

١١٥ فروع في الحاباة

٥٢٠ فيسل الحية

٥٢٥ جناية أحد العبدين المتقين على الا خر

٥٢٧ فروع في وصية الصي وحكمها

٥٢٨ وصية الطفلوالمجنونوالمحجور عليه للسفه

٣١٥ لاتصح الوصية لـكافر بمصحف ولاعبد مسلم

٥٣٥ الوصية بكل المال ولا عصية له جائزة ٥٣٧ وصية الرجل لعبده مجزء مشاع من ماله والقول فيه

٥٤٠ الوصية للقاتل والروايات فيه

٥٤٧ الوصية بشراء عبد زيد تخمسانة واعتافه

٤٧٣ الوصية لجماعة لايمكن حصرهم كالقبيلة العظيمة عده الوصية بشراءعبدأو بيع عبدواطلاقهاو بطلانها اه٤٥ فروع في الوصية

٥٥٠ تحديد القرابة وترتيب ذوي القربي

٥٥٢ ان وصي لعصبته فهي لمن يرث بالسوية

٥٥٣ وصية الرجل لاهل بيته والى من تصرف

٤٨٣ الوصية لرجل بمين من مال ثم الوصية به لا خراهه و الوصية للموالي وهل تصرف للا على أو للاسفل

٨٥٥ الوصية لاصناف الزكاة المذكورين في القرآن

٥٦١ الوصية بالحج أو غيره من الواجبات

٥٦٣ فروع في الوصية بالحج

٥٦٧ إذاأوصى لرجل ثم أوصى بعده لا خرقهم اوصيان

٥٦٩ بيان من تصح الوصيةاليه ومن لانصح

١٤٥٥ إذا ملك المريض من يعتق عليه بغير عوض عتق ٥٧٥ موت أحد الوصيين و إقامة أمين مقامه

٧٧٥ الوصي بتفريق المال ليسالة أخذشيء منه

١٤ مالزم المريض في مرضه من حق فهو في رأس المال ١٨٥ الوصية بغير المعين كعبد من عبيده وصحتها

٥٨٥ صحة الوصية بطبل حرب أو قوس

٥٨٦ أحكام تلف الموصى به قبل موت الموصى

المهم العطايا في مرض المؤت إنما تعتبر من الثلث

٥٩١ اشمال الوصاياعلى العتاقة وعدم وفاء الناث بالكل

٥٩٣ الوصة بفرس في سبيل الله وبألف درهم تنفق عليه

٥٩٣ الوصة لعمه بثلث ماله ولخاله بعثمره وظرقها

تم الفهرس